

نَوَازِلُ الْقَصْرِ

تَصْنِيفُ

الإمامِ العَلَّامةِ

القَصْرِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ بنِ عُثْمَانَ بنِ الْقَصْرِيِّ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

اَعْتَنَى بِهِ

أَبُو الْفَضْلِ الدِّمِيَاطِيِّ

أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ

عَفَا اللهُ عَنْهُ

المجلد الثالث

دار ابن حزم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



ISBN 978-9953-81-739-2

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للنشر والطباعة والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

نَوَازِلُ الْقَصَصِ

٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى ثَمَرَةِ الْكَوْنِ وَبَهَائِهِ وَشَمْسِهِ
وَضِيَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا هَذَا الْجُزْءُ الثَّالِثُ مِنْ
نَوَازِلِ الْعَلَامَةِ الْقَصْرِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ بْنِ الْقَصْرِيِّ .

نَوَازِلُ الْمَعَاوِضَاتِ

(١١٩٨) [١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَا يُفْعَلُ فِي بِلَادِنَا مِنْ شِرَاءِ الْغُوجِ (١)
وَنَحْوِهِ ، هَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ لِقَوْلِهِمْ : وَلَا يَتَّكِلُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ الْأَحْكَامَ
أَوْ يَعْرِفُهَا وَيَتَسَاهَلُ بِهَا وَلَا شَكَّ فِي [(٢)] أَذَلِكَ [(٣)] ؟ وَعَلَى أَنَّهُ
مَمْنُوعٌ أَيُّبَحُّهُ الضَّرَرُ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يُبَحُّهُ مَا كَيْفِيَّةُ الضَّرَرِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يُوَكَّلَ عَلَى بَيْعِهِ وَشِرَائِهِ مِنْ لَا عِلْمَ لَهُ
بِأَحْكَامِهَا ؛ فَفِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ
يَتَعَلَّمَ مِنَ الْبَيْعِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ الْعَمَلُ بِمَا عِلْمُهُ مِنْ
أَحْكَامِهِ وَيَجْتَهِدُ فِي ذَلِكَ وَيَحْتَرِزُ مِنْ إِهْمَالِهِ لَهُ فَيَتَوَلَّى أَمْرَ بَيْعِهِ وَشِرَائِهِ بِنَفْسِهِ إِنْ
قُدِّرَ وَإِلَّا فْغَيْرُهُ بِمُشَاوَرَتِهِ ، وَلَا يَتَّكِلُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ الْأَحْكَامَ أَوْ
يَعْرِفُهَا وَيَتَسَاهَلُ فِي الْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهَا لِغَلَبَةِ الْفُسَادِ وَعُمُومِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ .

قَالَ سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ فِي «الْمَدْخَلِ» (٤) فِي فَصْلِ خُرُوجِ
الْعَالِمِ إِلَى قَضَاءِ حَاجَتِهِ فِي السُّوقِ : [يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ] (٥) بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ [أَنَّهُ] (٦)
إِذَا اضْطُرَّ إِلَى قَضَاءِ حَاجَتِهِ فِي السُّوقِ أَنْ يُبَاشِرَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ

(١) قال النضر : الغُوجُ : اللين الأعطاف من الخيل وجمعه غُوجٌ . «تاج العروس»
(ص/١٤٧٢) .

(٢) ، (٣) طمس بالأصل .

(٤) المدخل (٢/٦٨) .

(٥) في «المدخل» : فينبغي له .

(٦) سقط من الأصل .

[فَقَدْ] ^(١) أَتَى بِالسُّنَّةِ عَلَى وَجْهِهَا وَبَرَّى مِنَ الْكِبَرِ ، [فِي حَمْلِ سِلْعَتِهِ بِيَدِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ] ^(٢) وَإِنْ عَاقَهُ عَائِقٌ [اسْتَتَابَ] ^(٣) مِنْ لَهُ عِلْمٌ بِالْأَحْكَامِ فِي ذَلِكَ ، وَلِيَحْذَرَ مِنْ هَذِهِ الْعَوَائِدِ [الرَّذِيلَةَ] ^(٤) الَّتِي يَفْعَلُهَا بَعْضُ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ فَتَجِدُ بَعْضَهُمْ يَبْحَثُ فِي مَسَائِلِ الْيُبُوعِ [وَالْأَحْكَامِ] ^(٥) فِي الرُّبُوبِيَّاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فِي [الدَّرْسِ] ^(٦) وَيَسْتَدِلُّ وَيُجِيزُ وَيَمْنَعُ وَيَكْرَهُ ، فَإِذَا قَامَ [مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ] ^(٧) أَرْسَلَ إِلَى السُّوقِ مَنْ يَقْضِي لَهُ الْحَاجَةَ صَبِيًّا صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ جَارِيَةً أَوْ غَيْرَهُمْ مِمَّنْ لَا [مَعْرِفَةَ لَهُ] ^(٨) بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ . . إلخ .

وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ لِمَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١١٩٩) [٢] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أُمَةً يَبْقَرَاتُ لَهُ وَيَخْلَاخُلُ لَزَوْجَةِ ابْنِهِ فِي غَيْبَتِهَا وَغَيْبَةِ ابْنِهِ وَبَغَيْرِ إِذْنِهِمَا ، فَلَمَّا قَدِمَا مِنَ الْغَيْبَةِ تَكَلَّمَتِ الزَّوْجَةُ فِي مُقَابَلَةِ خَلَاخِلِهَا مِنَ الْأُمَةِ فَأَمَرَهَا الزَّوْجُ بِالصَّمْتِ عَنِ الْمُخَاصَمَةِ وَالْمُكَالَمَةِ فِي شَأْنِ ذَلِكَ فَطَاوَعَتْهُ وَسَاعَدَتْهُ فِي ذَلِكَ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَعْطَى الرَّجُلُ الْأُمَةَ لَزَوْجَتَهُ ، وَالْحَالُ أَنَّ الْأُمَةَ عِنْدَ الْإِبْنِ وَزَوْجَتَهُ فِي مَنْزِلِهِمَا تَخْدُمُهُمَا إِلَى أَنْ مَاتَ الْأَبُ فَحِينَئِذٍ أَخَذَتْهَا زَوْجَةُ الْأَبِ مِنْ ابْنِهَا وَزَوْجَتَهُ وَصَارَتْ تَخْدُمُهَا فِي مَنْزِلِهَا حَتَّى وَلَدَتْ عِنْدَهَا بِنْتًا وَأَعْطَتْهَا لِأَوْلَادِ ابْنَتِهَا وَأَعْطَتْهَا هِيَ أَيْضًا لِبَعْضِ أَوْلَادِهَا ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في «المدخل» : شرعي فله أن يستنيب .

(٤) في «المدخل» : الرذيلة .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) في «المدخل» : الدروس .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) في «المدخل» : علم عنده .

وَعَلِمَ الابْنُ بِالْهَبَةِ دُونَ زَوْجَتِهِ وَأَنْكَرَهَا عَنْهَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَلِمَتْ أَيْضًا هِيَ بِهَا وَمَنْعَهَا الْحَيَاءُ مِنْ مُبَاشَرَةِ وَالِدَةِ زَوْجِهَا بِالْكَلَامِ ، وَلَكِنْ تَتَكَلَّمُ خَفِيَةً لِلنَّاسِ فِي حَقِّهَا مِنَ الْأُمَةِ وَابْتَنَاهَا حَتَّى تُوَفِّيَتْ أَيْضًا وَالِدَةُ الزَّوْجِ ، فَحِينَئِذٍ تَكَلَّمَتْ جَهَارًا فِي نَصِيبِ خِلَافِهَا مِنَ الْأُمَةِ وَابْتَنَاهَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلَامِهِ : وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَإِنْ قَامَ فِي ذَلِكَ فِي الْعَامِ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ الْعَامِ وَنَحْوِهِ كَانَ لَهُ الثَّمَنُ ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْحَيَازَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ . اهـ .

إِذَا عَلِمَتْ هَذَا عَرَفَتْ أَنَّ لَزَوْجَةَ الابْنِ نَقْضَ الْبَيْعِ فِي خِلَافِهَا إِنْ تَكَلَّمَتْ قَبْلَ الْعَامِ وَإِنْ لَمْ تَتَكَلَّمْ إِلَّا بَعْدَ الْعَامِ وَنَحْوِهِ كَانَ نَصِيبُ خِلَافِهَا مِنَ الْأُمَةِ وَابْتَنَاهَا لَهَا ، إِنْ تَكَلَّمَتْ قَبْلَ مُضِيِّ الْحَيَازَةِ وَإِلَّا فَلَا دَعْوَى لَهَا وَلَا شَيْءَ لَهَا . اهـ .

وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي بَيْعِ أَبِي الزَّوْجِ خِلَافِ حَلِيلَةِ ابْنِهِ .

وَأَمَّا هَبَةُ الْأُمَةِ لَزَوْجَتِهِ وَهَبَتِهَا هِيَ أَيْضًا لَهَا وَلَا بَتْنَهَا لِبَعْضِ أَوْلَادِهَا فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ فَوْتَهُ بِالْهَبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ الْعَتَقِ أَوْ التَّدْبِيرِ ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَسَكَتَ حَتَّى انْقَضَى الْمَجْلِسُ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا وَقَامَ حِينَ عَلِمَ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ الْعَامِ وَنَحْوِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٠) [٣] سَوَالُ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَأَجْبِرْ عَلَى إِخْرَاجِهِ بِعْتَقِ) (١)

فَهَلْ يَشْمَلُ جَمِيعُ أَنْوَاعِ الْعَتَقِ مِنْ تَنْجِيزٍ وَتَدْبِيرٍ وَتَأْجِيلٍ وَإِنْلَادٍ وَتَبْعِيضٍ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَشَمَلَ قَوْلُهُ (بِعْتَقِ) جَمِيعَ

(١) مختصر خليل (ص/١٦٨) .

(٢) مواهب الجليل (٤/٢٥٤) .

أَنْوَاعِهِ مِنْ تَنْجِيزٍ وَتَدْبِيرٍ وَتَأْجِيلٍ وَتَبْعِيضٍ وَإِيلَادٍ .

فَأَمَّا التَّنْجِيزُ فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا التَّدْبِيرُ فَإِنَّهُ يَنْفُذُ وَيُؤْجِرُ عَلَى [عَبْدِهِ] ^(١) الْكَافِرِ سَوَاءً اشْتَرَاهُ مُسْلِمًا ثُمَّ دَبَّرَهُ [أَوْ أَسْلَمَ عِنْدَهُ ثُمَّ دَبَّرَهُ أَوْ دَبَّرَهُ] ^(٢) ثُمَّ أَسْلَمَ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ التَّدْبِيرِ [وَالْمَعْتَقِ] ^(٣) إِلَى أَجَلٍ ، [حُكْمُهُ] ^(٤) حُكْمُ الْمُدَبَّرِ بَلْ هُوَ أَوْلَى ، وَفِي كَلَامِ ابْنِ يُونُسَ فِي التَّدْبِيرِ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا الْإِيلَادُ فَالَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ مَالُكَ فِي أُمٍّ [وَلَدَهُ] ^(٥) الَّتِي تُسَلِّمُ هِيَ [وَوَلَدُهَا] ^(٦) أَوْ وَلَدُهَا بَعْدَ إِسْلَامِهَا أَنَّهُ يَنْجِزُ عَتَقَهَا إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ هُوَ قَبْلَ عَتَقِهَا فَتَبْقَى لَهُ أُمٌّ وَلَدٌ . قَالَهُ فِي كِتَابِ الْمُكَاتَبِ مِنَ الْمَدُونَةِ .

وَأَمَّا التَّبْعِيضُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْعَتَقِ . اهـ .

ثُمَّ ذَكَرَ هُنَا عَشْرَةَ مَوَاضِعَ يُجْبَرُ الشَّخْصُ فِيهَا عَلَى بَيْعِ مَالِهِ ؛ قَالَ فِي «الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَةِ» : عَشْرَةٌ مَوَاضِعَ [ق/٥٢٥] يُجْبَرُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ :

الْأَوَّلُ : الْكَافِرُ يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِ عَبْدِهِ الْمُسْلِمِ .

الثَّانِي : عَلَى بَيْعِ الْمُصَحَفِ .

الثَّالِثُ : مَالِكُ الْمَاءِ يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهِ لِمَنْ بِهِ عَطَشٌ وَإِنْ تَعَذَّرَ الثَّمَنُ أَخَذَهُ

(١) فِي (ح) : سَيِّدِهِ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَالْعَتَقِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : وَالْحُكْمِ ، وَالْمُثَبَّتُ هُوَ الصَّوَابُ .

(٥) فِي (ح) : أُمٌّ وَلَدُ الذَّمِّي .

(٦) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

بِغَيْرِ ثَمَنِ .

الرَّابِعُ : مَنْ انْهَارَتْ بَثْرُهُ وَخَافَ عَلَى زَرْعِهِ الْهَلَكَ يُجْبَرُ جَارُهُ عَلَى سَفِيهِ
بِالثَّمَنِ ، وَقِيلَ : بِغَيْرِ ثَمَنِ .

الخَامِسُ : الْمُحْتَكِرُ يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِ طَعَامِهِ .

السَّادِسُ : جَارُ الطَّرِيقِ إِذَا أَفْسَدَهَا السَّيْلُ يُؤْخَذُ مَكَانَهَا بِالْقِيَمَةِ .

السَّابِعُ : إِذَا ضَاقَ الْمَسْجِدُ يُجْبَرُ جَارُهُ عَلَى بَيْعِ مَا يُوسِّعُ بِهِ .

الثَّامِنُ : صَاحِبُ الْفَدَّانِ فِي رَأْسِ الْجَبَلِ إِذَا احتَاجَ النَّاسُ أَنْ يَتَحَصَّنُوا فِيهِ .

التَّاسِعُ : صَاحِبُ الْفَرَسِ أَوْ الْجَارِيَةِ يُطَلَّقُهَا السُّلْطَانُ ، فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْهَا إِلَيْهِ
جَارَ عَلَى النَّاسِ وَأَصْرَبَ بِهِمْ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِهَا ارْتِكَابًا لِأَخْفِ الضَّرَرَيْنِ .

العَاشِرُ : إِذَا أُسِرَ رَجُلٌ بِيَدِ الْعَدُوِّ وَامْتَنَعَ الَّذِي هُوَ بِيَدِهِ مِنْ قَبُولِ الْفِدَاءِ إِلَّا
أَنْ يَدْفَعَهُ لَهُ عَبْدٌ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ فَأَبَى صَاحِبُهُ عَنْ بَيْعِهِ إِلَّا بِأَضْعَافِ ثَمَنِهِ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ
مِنْهُ بِأَكْثَرِ قِيَمَتِهِ . اهـ . مِنْ «فَتَاوَى ابْنِ رُشْدٍ» . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠١) [٤] سُؤَالٌ عَنِ الرَّبَا هَلْ يَقَالُ لِكُلِّ بَيْعٍ فَاسِدٍ أَمْ هُوَ مُخْتَصٌّ

بِالطَّعَامِ وَالْعَيْنِ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي نَظْمِ ابْنِ جَمَاعَةَ :

ثُمَّ الرَّبَا فِي كُلِّ بَيْعٍ فَاسِدٍ كَيْفَ أَتَى مِنْ مَائِعٍ أَوْ جَامِدٍ .

قَالَ شَارِحُهُ : مَعْنَاهُ أَنَّ الرَّبَا يَقَعُ عَلَى كُلِّ بَيْعٍ فَاسِدٍ بِأَيِّ وَجْهِ يَفْسُدُ بِهِ وَفِي
كُلِّ نَوْعٍ يَقَعُ فِيهِ مِنَ الْمَطْعُومَاتِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : مِنْ مَائِعٍ ، أَوْ النُّقُودِ وَهُوَ
الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : «أَوْ جَامِدٍ» ؛ فَهَذَا مَذْهَبُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - وَقَالَ :
دَلِيلُ مَنْ قَالَ : الرَّبَا كُلُّ بَيْعٍ فَاسِدٍ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «كُلُّ قَرْضٍ جَرٍّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ

الرَّبَّاءُ» (١) .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فَقِيلَ : هُوَ رَبَا الْجَاهِلِيَّةِ .

قَالَ اللَّخْمِيُّ : وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي وَقُوعِ الرِّبَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ الزِّيَادَةُ فِي ذَاتِهِ لَا فِي عِوَضِهِ ، وَقِيلَ : رَبَا النِّسَاءِ وَرَبَا التَّفَاضُلِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ حَرَامٌ ، وَهُوَ قَوْلُ النَّازِمِ هُنَا . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ .

وَذَكَرَ (مَج) الْأَقْوَالَ الثَّلَاثَةَ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلٍ : وَاخْتَلَفَ فِي الرِّبَا الْمُنْهَيِّ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ الْعَرِيزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة : ٢٧٨] [(٢) رَبَا الْجَاهِلِيَّةِ إِمَّا أَنْ يُقْضَى لَهُ وَإِمَّا أَنْ يُرْبَى لَهُ فِيهِ ، وَقِيلَ : كُلُّ بَيْعٍ فَاسِدٌ ، وَقِيلَ : الرِّبَا هُوَ التَّفَاضُلُ فِيمَا لَا يَجُوزُ لَهُ التَّفَاضُلُ فِيهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٢) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً لِشَخْصٍ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ إِلَّا بِدَفْعِ الثَّمَنِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «سِنْدِهِ» انْظُرِ «الْبَغِيَّةُ» (٤٣٦) وَفِيهِ سَوَارٌ بْنُ مَصْعَبٍ مَتْرُوكٌ .

قَالَ فِي «الْتَّمِيْزِ» : إِسْنَادُهُ سَاقِطٌ .

وَهُوَ فِي «جَزْءِ أَبِي الْجَهْمِ الْعَلَاءِ بْنِ مُوسَى» مِنْ حَدِيثِ سَوَارٍ هَذَا عَنْ عِمَارَةَ عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ فِيمَا بَيْنَ عِمَارَةَ وَعَلِيٍّ .

قَالَ ابْنُ بَدْرٍ الْمَوْصِلِيُّ فِي «الْمَغْنِيِّ عَنْ الْحَفْظِ وَالْكِتَابِ» : لَمْ يَصِحَّ فِيهِ شَيْءٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ : ضَعِيفٌ .

(٢) بَيَاضٌ بِالْأَصْلِ .

جَوَابُهُ : أَنَّ مَسَائِلَ التَّعْلِيقِ ثَلَاثَةٌ .

الأُولَى : تَعْلِيقُ الْبَيْعِ ، وَهَذَا لَا يَنْعَقِدُ بِهِ كَمَا أَشَارَ لِدَكَ (عج) بِقَوْلِهِ
نَظْمًا .

لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيقُ بَيْعٌ وَنِكَاحٌ فَلَا يَصَحُّ بُعْثُ ذَا إِنْ جَاءَ فَلَا حُ
أَيُّ إِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِعَقْدٍ لَا حَالًا وَلَا مَالًا .

الثَّانِيَّةُ : تَعْلِيقُ لُزُومِهِ كَأَبْيَعُكَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ إِلَّا بِدَفْعِ الثَّمَنِ ،
وَهَذِهِ جَائِزَةٌ مَعْمُولٌ بِهَا كَمَا لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَى «الْمُدَوَّنَةِ» وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ
الْمُسْتَدَلِّ فِي «حَاشِيَتِهِ» عَلَى «الْمُدَوَّنَةِ» عِنْدَ قَوْلِهَا : (فَلَا يَلْزِمُهُ الصَّلْحُ) (١) :
إِلَّا بِالْإِشَارَةِ يَقُومُ مِنْهُ جَوَازٌ مِثْلُهُ فِي الْبَيْعِ مِثْلُ أَنْ يَقُولُ : بَعْتُ هَذِهِ السَّلْعَةَ بِكَذَا
إِنْ نَقَدَ ثَمَنَهَا الْآنَ ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُدهَا فَلَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا .

ابن يُونُسَ : قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ :

مَعْنَاهُ : إِذَا بَاعَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ إِلَّا بِدَفْعِ الثَّمَنِ . اهـ .

الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارٍ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا مَعَ زِيَادَةِ قَوْلِ الْقَاضِي الطَّالِبِ أَبِي
بَكْرٍ فِي «مُخْتَصَرِهِ» - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ - : وَصَحَّ وَلَزِمَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَلْزَمَ
الْبَيْعُ إِلَّا بِدَفْعِ الثَّمَنِ ، وَيُحْمَلُ هَذَا عَلَى مُدَّةِ خِيَارِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ كَبَيْعِ خِيَارٍ وَقَعَ بِلَا
ضَرْبِ أَجَلٍ ، فَإِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ وَلَمْ يَدْفَعْ الثَّمَنُ لَمْ يَلْزَمَ الْبَيْعُ وَلَوْ كَانَ
الْبَيْعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَفَقْدِ الشَّرْطِ الَّذِي عُلِّقَ عَلَيْهِ الْإِشَارَةُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ
كَلَامِهِ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا ثُمَّ يَقُولُ الْبَائِعُ : إِنْ لَمْ تَأْتِ بِالْثَّمَنِ لَوْفَتِ

كَذَا فَلَا يَبِيعُ بَيْنَنَا ، فَهَذِهِ تُبْطِلُ الشَّرْطَ وَيَجُوزُ الْبَيْعُ فِيهَا ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ
الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي فَصْلِ تَنَاوُلِ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ : (الأَرْضِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِالثَّمَنِ لِكَذَا
فَلَا يَبِيعُ) ^(١) بَيْنَنَا . اهـ .

وَفِي «نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ» مَا نَصَّهُ : قَاعِدَةٌ : التَّصَرُّفَاتُ أَرْبَعَةٌ : مَا يَقْبَلُ
الشَّرْطَ وَالتَّعْلِيْقَ كَالْوَصِيَّةِ ، وَمُقَابِلَهُ كَالْإِيْمَانِ وَالْكَفْرِ ، لَا يَصِحُّ كَقَوْلِهِ : إِنْ جَاءَ
زَيْدٌ فَقَدْ أَمَنْتُ ، وَمَا أَمَنْتُ إِلَّا بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ لِي مِنَ الرِّزْقِ كَيْدًا ، وَيَبْطُلُ
الشَّرْطُ وَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ ، وَالْكَفْرُ كَذَلِكَ ، وَالتَّعْلِيْقُ يُلْغَى وَلَوْ حَصَلَ الْمُعْلَقُ
عَلَيْهِ .

وَمَا يَقْبَلُ الشَّرْطَ فَقَطْ كَالْبَيْعِ فَلَا يَصِحُّ كَقَوْلِهِ : إِنْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ
بِعْتُهَا قَالَ صَاحِبُ «الْبَيَانِ» : وَهُوَ مَذْهَبُ «الْمُدَوَّنَةِ» .

وَمَا يَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ فَقَطْ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ كَقَوْلِهِ : إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَعَلَيَّْ صَوْمُ
شَهْرٍ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ أَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى أَنْ لَا أَسْجُدَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . اهـ .

قَالَ (عج) : قُلْتُ : انْظُرْ مَا [ق/٥٢٦] قَالَوهُ فِي النِّكَاحِ مِنْ عَدَمِ صَحَّةِ
التَّعْلِيْقِ فِيهِ فَيُمنَعُ مَعَ قَوْلِ خَلِيلٍ فِي بَابِ النِّكَاحِ : (وَصَحَّ إِنْ مِتُّ فَقَدْ زَوَّجْتُ
ابْنَتِي بِمَرَضٍ ، وَهَلْ إِنْ قَبِلَ بِقُرْبِ مَوْتِهِ ؟ تَأْوِيلَانِ) . ^(٢) اهـ . الْمُرَادُ مِنْ
كَلَامِهِ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٣) [٦] سَوَّالٌ عَنِ الضَّرُورَةِ هَلْ تُبَيِّحُ الرَّبَّاءُ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحْظُورَاتِ أَمْ

لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي «نَوَازِلِ الزَّقَاقُ» وَنَصُّهُ :

(١) مختصر خليل (ص/١٩٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/١١٠) .

تُبِيحُ مَحْظُورًا ضَرُورَةً كَمَا إِذَا اضْطَرَّارٌ وَخِلَافَ عِلْمَا

اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ . وَإِلَى هَذَا أَشَارَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْوَنْشَرِيسِيُّ فِي «إِنْصَاحِ الْمَسَالِكِ عَلَى قَوَاعِدِ مَذْهَبِ مَالِكٍ» بِقَوْلِهِ : الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتُ وَمَنْ ثُمَّ جَازَ لِلْمُضْطَرِّ أَكْلُ الْمَيْتَةِ وَشُرْبُ الْخَمْرِ لِلْغَصَّةِ وَمَالُ الْغَيْرِ ، وَاخْتَلَفَ فِي إِبَاحَتِهَا لِلرَّبَا وَنَحْوِهِ كَالْمُسَافِرِ يَأْتِي إِلَى دَارٍ [الضَرْبُ] ^(١) يَأْخُذُ فِي مُقَابِلَةِ الْبَاقِي مَسْكُوكًا ، وَكَمَسْأَلَةِ [السَّفَاتِجِ] ^(٢) وَالتَّسْوُسِ بِالسَّالِمِ فِي الْمَسْغَبَةِ وَالْدَّقِيقِ وَالْكَعْكَ لِلْحَاجِّ بِمِثْلِهِ فِي بَلَدٍ آخَرَ .

قَالَ مَالِكٌ : يَتَسَلَّفُ وَلَا يَشْتَرِطُ ، وَالْأَخْضَرُ فِي وَقْتِ الْحَصَادِ بِالْيَابِسِ فِي الْمَجَاعَاتِ وَبَيْعُ النَّجَاسَاتِ .

ثَالِثُهَا : الْمَشْهُورُ ، فَجُوزَ مَا اخْتَلَفَ فِي نَجَاسَتِهِ لَا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ ؛ وَمَنْ ثُمَّ قِيلَ : الْمُشْتَرِي أَعْدَرُ فِيهَا مِنَ الْبَائِعِ ، وَأَصْلُهُ الْقِيَاسُ عَلَى الرُّخْصِ الْمُبَاحَةِ لِلضَّرُورَةِ كَالْقَرْضِ وَالْقَرَاظِ وَالْجُعْلِ وَالشَّرِكَةِ وَالْمَسَاقَاةِ وَنَحْوِهِ اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ .

وَهَذَا الْجَوَابُ أَدْلُّ عَلَى الْمُرَادِ مِنْ جَوَابِي لَكُمْ السَّالِفِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٤) [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ جُزْأً مِنَ الطَّعَامِ بِجُزْأٍ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَلَبْنِ بَزْرٍ مَثَلًا ، هَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيمِهِمَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي صِحَّةِ بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ تَوْفُّرُ جَمِيعِ شُرُوطِ الْجُزْأَيْنِ مِنْ ضَرَرٍ وَغَيْرِهِ ؛ فَفِي «نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ» : وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ بَدَلِ

(١) دار الضرب : الموضع الذي تضرب فيه الدراهم .

(٢) السفتجة : أن يعطى مالا لآخر وللآخر مالا في بلد المعطى فيوفيه إياه ويستفيد أمن الطريق .

اللَّبْنُ بِالزَّرْعِ فَاعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ اللَّبْنَ لَا مَعْيَارَ لَهُ شَرْعًا بَلْ مَعْيَارُهُ الْعَادَةُ ، وَالْعَادَةُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبُلْدَانِ وَالزَّمَانِ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ بَشِيرٍ : مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْبِلَادُ قُدْرَ بَعَادَةٍ بَلَدِهِ وَلَا يَتَّقِلُ عَنْهَا إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ نَسَبَةُ الْمُتَّقِلِ إِلَيْهِ مِنَ الْجَارِي فِي الْعَوَائِدِ . اهـ .

وَأَمَّا الزَّرْعُ فَمَعْيَارُهُ الْكَيْلُ وَكَيْلُ كُلِّ بَلَدَةٍ بِمَكْيَالِهِمُ الْمَعْرُوفَ لَهُمْ وَاللَّبْنُ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ مَعْيَارُهُ التَّحْرِي ، فَكَيْفِيَةُ الْبَدَلِ أَنْ يَتَحَرَّى اللَّبْنُ وَيُعْلَمَ كَيْلُ الزَّرْعِ مَعَ الْمُنَاجَزَةِ بَيْنَهُمَا فَهَذَا بَيْعٌ جُزَافٍ بِمَعْلُومٍ ، وَيَتَحَرَّى الزَّرْعُ وَيَتَحَرَّى اللَّبْنُ مَعَ الْمُنَاجَزَةِ بَيْنَهُمَا ، فَهَذَا بَيْعٌ جُزَافٍ بِجُزَافٍ وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْجَنَسَيْنِ وَإِنَّمَا مَنَعَ فِي الْجَنَسِ الْوَاحِدِ لِأَنَّهُ مِزَابَةٌ وَأَمَّا فِي الْجَنَسَيْنِ فَيَجُوزُ إِذَا حَصَلَتْ شُرُوطُ الْجُزَافِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٥) [٨] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ غَضِبَ إِبِلًا فِيهَا جَمَلٌ جَيِّدٌ لَغَيْرِ رَبِّهَا وَأَبَى الْغَاصِبُ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَّا بِإِعْطَاءِ الْجَمَلِ لَهُ ، وَاشْتَرَاهُ رَبُّهَا مِنْ غَيْرِ مَالِكِهِ بِأَبْعَرَةٍ حَالَةٍ ، وَدَفَعَهُ لِلْغَاصِبِ ، فَرَدَّ الْإِبِلَ لَهُ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَدْعَى رَبُّ الْإِبِلِ عَلَى رَبِّ الْجَمَلِ بِأَبْعَرَتِهِ لِكَوْنِهِ مَضْغُوطًا وَأَنَّ الْبَيْعَ غَيْرُ لَازِمٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ ؛ فَمَنْ أُمْتِنَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ ذَلِكَ الْبَيْعِ وَعَدَمِ لَزُومِهِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ؛ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لَا إِنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرَدَّ عَلَيْهِ بِلَا ثَمَنِ) (١) . اهـ .

وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِهِ وَلِزُومِهِ وَإِلَيْهِ يُشِيرُ (ق) (٢) عَنْ الْبَرْزَلِيِّ عَنْ [سُفْيَانَ] (٣) بِقَوْلِهِ (٤) : مَنْ أَضْغَطَ فِي مَالِهِ فَبَيْعُهُ جَائِزٌ .

(١) مختصر خليل (ص/١٦٨) .

(٢) مواهب الجليل (٤/٢٣٨) .

(٣) هو الثوري .

(٤) فتاوى البرزلي (٣/٤٤ - ٤٥) .

وَنَحْوَهُ لِابْنِ كَنَانَةَ وَمَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا الْإِمَامُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُتَأَخِّرِينَ . اهـ .

وَنَحْوَهُ فِي حَاشِيَةِ (حَم) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ كَنَانَةَ : يَبْعُهُ لِأَرْزَمَ لَا يُفْسَخُ بَلْ يُؤْجَرُ الْبَائِعُ لِإِخْرَاجِهِ مِنَ الضَّغْطَةِ وَبِهِ أَفْتَى السُّيُورِيُّ وَاللَّخْمِيُّ وَلَوْ كَانَ مَوْلَى عَلَيْهِ ، وَاسْتَحْسَنَهُ حُذَّاقُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَمَالَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ .

قَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَلَالٍ : وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ ابْنُ هَلَالٍ وَأَبُو الْفَضْلِ قَاسِمُ الْعُقْبَانِيُّ وَفَقِيهُ غَرْنَاطَةُ السَّرْفَاطِيُّ ، وَبِالْمَشْهُورِ أَفْتَى شَيْخُنَا الْمُدْرَسُ الْحَافِظُ الْغُورِيُّ فَأُخِّرَ عَنِ الْفَتَايَ لِذَلِكَ . اهـ .

وَفِي «الْبَنَانِيِّ» مَا نَصَّهُ : وَالْعَمَلُ جَارٍ بِلِزُومِ الْبَيْعِ فِي زَمَانِنَا ، وَنَقَلَ الْعُقْبَانِيُّ أَنَّ الْفُتَاتِلِيَّ قَاضِيَّ فَاسٍ كَانَ يُفْتِي بِهِ . نَقَلَهُ فِي «الْمَعْيَارِ» .

وَنَقَلَ الشَّيْخُ الْقَصَّارُ عَنِ الْمَرَامِيِّ مُفْتِيَّ فَاسٍ : أَنَّهُ جَرَى بِهِ الْحُكْمُ فِي مَدِينَةِ فَاسٍ أَكْثَرَ مِنْ مِائَتَيْ سَنَةٍ .

وَفِي «الْعَمَلِيَّاتِ» : وَيَبْعُ مَضْغُوطٌ لَهُ نَفُودٌ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا دَعْوَى وَلَا مُطَالَبَةَ لِرَبِّ الْأُبْعِرَةِ عَلَى رَبِّ الْجَمَلِ فَجَرَى الْعَمَلُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ كَمَا فِي (ح) ^(١) وَ (عج) عَنْ «التَّبَصُّرَةِ» . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٦) [٩] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً مَنِحَةً عَنْدَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ حَتَّى ذَبَحَ الْمُشْتَرِيَ الْبَقْرَةَ وَأَكَلَهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ بَيْعَ الْفُضُولِ لَا يَقُوتُ إِلَّا بِذَهَابِ عَيْنِ الْمِيعِ كَمَا فِي (عج) وَقَدْ فَاتَ هُنَا بِذَهَابِ عَيْنِهِ كَمَا عَلِمْتُمْ ، وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ لِلْمَالِكِ غَرَامَةٌ عَلَى الْمُشْتَرِي وَيَجِبُ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ الْفُضُولِيِّ بِالْأَكْثَرِ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي يَبْعَتْ بِهِ الْبَقْرَةُ

أَوْ قِيمَتَهَا [ق/٥٢٧] كَمَا فِي (عج) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٧) [١٠] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ عَتَلَ لآخر نَاقَةً لِيَغْزُو عَلَيْهَا وَغَدَرَ بِهَا وَجَلَسَ بِهَا فِي أَرْضٍ بَعِيدَةٍ مِنْ رَبِّهَا وَبَاعَهَا رَبُّهَا لِرَجُلٍ يُرِيدُ السَّفَرَ إِلَى جَهَةِ الْغَادِرِ بِهَا وَالْمُشْتَرِي فِي اعْتِقَادِهِ وَظَنَّهُ أَنَّ الْغَادِرَ لَا يَمْنَعُهَا مِنْهُ ، فَلَمَّا وَصَلَهُ وَطَلَبَهَا مِنْهُ مَنَعَهَا مِنْهُ ، هَلْ غَدْرَةُ الْغَازِي عَلَيْهَا مِنْ بَابِ الْغَضَبِ وَالْخِيَانَةِ وَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ غَدْرَةَ الْغَازِي عَلَيْهَا مِنْ بَابِ الْخِيَانَةِ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ فِي حَدِّهِ لِلْخِيَانَةِ مَا نَصَّهُ : الْخِيَانَةُ كُلُّ مَا كَانَ لِأَخْذِهِ عَلَيْهِ أَمَانَةٌ أَوْ يَدٌ أَوْ لِلْمُتَصَرِّفِ فِيهِ إِذْنٌ ، وَلَكِنْ يَجْرِي فِي بَيْعِ مَالِكِهَا لَهَا مَا جَرَى فِي بَيْعِ الْمَغْضُوبِ مِنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ لِإِطْلَاقِ الْغَضَبِ عَلَى الْخِيَانَةِ لَعَنَهُ كَمَا لِأَبِي الْحَسَنِ أَيْضًا ، وَحِينَئِذٍ . فَقَدْ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِنَّ بَيْعَ الْمَغْضُوبِ مِنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ : إِنْ كَانَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ مُقَرَّرًا بِالْغَضَبِ فَجَائِزٌ بِاتِّفَاقٍ .

وَإِنْ كَانَ مُمْتَنَعًا مِنَ الدَّفْعِ وَهُوَ مِمَّنْ لَا تَنَالُهُ الْأَحْكَامُ مُقَرَّرًا وَهُوَ مِمَّنْ لَا تَنَالُهُ الْأَحْكَامُ وَعَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِالْغَضَبِ فَقَوْلَانِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي شِرَاءِ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ الْمَشْهُورُ مِنْهُمَا : الْمَنَعُ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ عَدَمَ جَوَازِ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ إِمَّا اتِّفَاقًا أَوْ عَلَى الْمَشْهُورِ ، إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ : إِنْ كَانَ الْخَائِنُ الْمَذْكُورُ مَقْدُورًا عَلَيْهِ وَمُقَرَّرًا بِالْخِيَانَةِ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ بِاتِّفَاقٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٨) [١١] سُؤَالَ عَنْ شِرَاءِ الزَّرْعِ أَوْ الْكُوْهْمَنِ بِالسَّلَّةِ أَوْ آيَةِ الْقَرْعِ وَهُمَا مَجْهُولَتَا الْكِيلِ مِنْ عِنْدِ السُّودَانِ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مِكْيَالٌ مَعْلُومٌ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟

جوابه : أَنَّهُ جَائِزٌ لِقَوْلِ «الْمُدُونَةِ» (١) : وَلَا يَجُوزُ الشِّرَاءُ بِمَكِيلٍ مَجْهُولٍ إِلَّا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَكِيلٌ مَعْلُومٌ ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلزَّرْعِ ، وَأَمَّا الْكَوْهَمَنُ فَلَا يَجُوزُ شِرَاؤُهُ إِلَّا بِشَرْطِ الْجِزَافِ لِأَنَّهُ لَا مَكِيلَ لَهُ لَا مَجْهُولًا وَلَا مَعْلُومًا . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٠٩) [١٢] سَوَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي شِرَاءِ الدُّهْنِ جُزَافًا مَعَ كَيْلٍ مَعْلُومٍ مِنَ الزَّرْعِ بَعَرَضٍ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جوابه : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ لَخُرُوجِ الدُّهْنِ عَنِ أَصْلِهِ إِذِ الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ يُبَاعُ بِالْكَيْلِ ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ الْمَنْعِ : (وجزاف حب مع مكيل منه) (٢) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر : «المدونة» (٩/ ٤٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ١٧٠) .

قال الخرشي : ولما كان الغرر المانع من صحة العقد قد يكون بسبب انضمام المعلوم إلى المجهول ؛ لأن انضمامه إليه يصير في المعلوم جهلاً لم يكن وكان في ذلك تفصيل أشار إليه المصنف تبعاً لصاحب المقدمات بقوله فيما يأتي وجزاف ، فإذا اجتمع شيان في صفقة فإما معلومان أو مجهولان وسيأتيان وإما معلوم ومجهول وهو أربع صور ؛ لأنه إما أن يكون أصلهما مع الكيل كصبرة حب جزافاً وأخرى منه كيلاً أو أصلهما مع الجزاف كأرض جزافاً وأخرى منها ذرعاً أو أصل ما يبيع جزافاً الكيل وأصل ما يبيع بالكيل الجزاف كصبرة جزافاً وأرض ذرعاً أو بالعكس كأرض جزافاً وصبرة كيلاً فالثلاث الأولى ممنوعة لخروجهما أو أحدهما عن الأصل ، كما أشار إليه عاطفاً له بالجر على غير مرثي بقوله في الأولى : (وجزاف حب مع مكيل منه) وفي الثانية بقوله : (أو جزاف حب مع مكيل أرض) ، مما أصله أن يباع جزافاً فخرجاً عن الأصل فأرض مجرور عطفاً على مجرور من غير إعادة الجار كقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ وفي الثالثة بقوله (وجزاف أرض) مما أصله أن يباع جزافاً (مع مكيله) بتذكير الضمير العائد على الأرض نظراً للجنس وتأتيه منوئاً صفة لأرض محدوقاً أي مع أرض مكيلة لخروج أحدهما عن الأصل ، فيمتنع الجمع في هذه فيما أصله الجزاف (لا) إن اجتمع جزاف أرض (مع) مكيل (حب) مما أصله الكيل فلا منع =

(١٢١٠) [١٣] سَوَّالٌ عَنْ بَيْعِ الْغَائِبِ عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِالصِّفَةِ عَلَى
اللزوم أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ حَاضِرًا بِالْبُلُوغِ غَائِبًا عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ فَالْمَشْهُورُ جَوَازُهُ إِذْ
قَدْ أُخِذَ جَوَازُهُ مِنْ «الْمُدُونَةِ» مِنْ خَمْسَةِ مَوَاضِعَ ، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا بِمَجْلِسِ
الْعَقْدِ وَغَائِبًا عَنْ الْعَيْنِ فَالْمَشْهُورُ مَنْعُهُ كَمَا فِي «مُخْتَصَرِ الْبَرْزَكِيِّ» وَحَاشِيَةِ (عج)
عَلَى «الرِّسَالَةِ» وَشَرْحِهِ عَلَى الْمُخْتَصَرِ ، وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي
«مُخْتَصَرِهِ» مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ خِلَافُ الرَّاجِحِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١١) [١٤] سَوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَكَّةً مِنَ الدَّهْنِ مَعَ جِلْدِهَا بَعْدِيلَةً

=لجئتهما على الأصل وأشار إلى القسمين الباقيين الأولين بقوله : (ويجوز جزافان) على
أي حال بضمن أو ثمنين كانا على الأصل أو على خلافه أو خالف أحدهما ؛ لأنهما في
معنى الجزاف الواحد من حيث تناول الرخصة لهما ؛ لقول اللخمي : لا بأس ببيع صبرتي
قمح وتمر جزافاً ، وإن اختلف الثمن ، ويجوز بيع ثمر الحائطين جزافاً وإن اختلف ثمرهما
بضمن واحد (و) يجوز (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (ص) وجزاف مع عرض (ش) أي
ويجوز جزاف على أصله أو غير أصله كصبرة أو قطعة أرض مع عرض كعبد أو ثوب (ص)
وجزافان على كيل إن اتحد الكيل والصفة (ش) أي ويجوز جزافان في صفقة على كيل أي
أو وزن أو عدد إن اتحد ثمن الكيل والصفة اتفاقاً كصبرة تمر وأخرى مثلها كل إردب بدينار ،
وإن اختلفا معاً لم يجز اتفاقاً وإن اتفقت الصفة واختلف ثمن الكيل كصبرتي طعام واحد ،
إحداهما : ثلاثة بدينار ، والأخرى : أربعة به لم يجز لاختلاف الثمن أو اختلفت الصفة ،
واتفق الثمن كصبرتي قمح وشعير كل منهما ثلاثة بدينار ، لم يجز عند ابن القاسم ، ولو
قال : إن اتحدت الصفة وثن الكيل لأفاد المراد وعلّة المنع مع الاختلاف أنه يصير جزافاً على
كيل معه غيره وهو لا يجوز كما أشار إليه بقوله : (ص) ولا يضاف لجزاف على كيل غيره
مطلقاً (ش) يعني : أن من باع جزافاً على أن كل قفيز بكذا وعلى أن مع المبيع سلعة كذا من
غير تسمية ثمن لها بل ثمنها من جملة ما اشترى به المكيل ، فإن ذلك لا يجوز ؛ لأن ما
يخص السلعة من الثمن حين البيع مجهول ومعنى مطلقاً كان الغير من جنس المبيع أو من
غير جنسه مكيلاً أو موزوناً أو مزروعاً وبعبارة وسواء سمي للغير ثمناً أم لا ؛ لأنه مع
التسمية قد يساوي أكثر ؛ فاغتفر لأجل هذا ومع عدمها لا يدري ما يخصه من الثمن وعلى
هذا لا يجوز بيع الزرع جزافاً على كيل بأرضه .

أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جوابه : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : بَيْعُ طَعَامٍ بِطَعَامٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ مَعَ أَحَدِهِمَا عَرَضٌ نَقْدًا فِي جَوَازِهِ وَمَنْعُهُ ، ثَالِثُهَا : بِقَيْدِ التَّبَعِيَّةِ كَالصَّرْفِ . اهـ .

وَأَمَّا بَيْعُ طَعَامٍ بِطَعَامٍ مِنْ جِنْسِهِ مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا عَرَضٌ نَقْدًا فَيَمْنَعُ بِلَا خِلَافٍ ؛ وَلِذَا قَالَ خَلِيلٌ : وَيُسْتَشْنَى قَشْرُ بَيْضِ النَّعَامِ إِذَا بِيْعَ بَبَيْضٍ غَيْرِهِ ، وَبَيْضُ النَّعَامِ لئَلَّا يَلْزَمُ حَيْثُ لَمْ يُسْتَشْنَى بَيْعُ عَرَضٍ وَطَعَامٍ بِطَعَامٍ أَوْ بِعَرَضٍ وَطَعَامٍ كَمَا فِي (مَج) ، وَذَكَرَ ذَلِكَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْقِسْمَةِ : (كَقِسْمَةِ مَعَ أَصْلِهِ) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٢) [١٥] سَوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ مِلْحًا مَدْفُونًا بَعْدَ أَنْ كَشَفَ لِلْمُشْتَرِي عَنْ رُؤُوسِهِ وَأَشْفَارِهِ وَعَدَّهُ لَهُ ، وَأَخْرَجَ لَهُ أَيْضًا عَدِيلَتَيْنِ مِنْ جَانِبٍ ، وَعَدِيلَتَيْنِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ وَرَضِيَ بِهِ الْمُشْتَرِي وَرَدَّهُ لِحَالَتِهِ الْأُولَى ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ جَاءَ الْمُشْتَرِي لِلْمِلْحِ وَقَلَعَهُ وَنَقَلَهُ إِلَى بَلَدِهِ وَأَرْسَلَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَأْتِيَ إِلَى مِلْحِهِ لِكُونَ خَمْسَةَ مِنْهُ دِينَةً جَدًّا مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْبَيْعِ ؟

جوابه : أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِي جَوَازِ بَيْعِ الْمُقَوِّمِ كَالْعَرَضِ وَالْوَاحِ الْمِلْحِ بِرُؤْيَةِ بَعْضِهِ عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (وَجَازَ بِرُؤْيَةِ بَعْضِ الْمَثَلِيِّ) (٢) ، وَهُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ «المدونة» أَيْضًا كَمَا فِي (عَج) ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ (مَج) أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَ بِرُؤْيَةِ بَعْضِ الْمَثَلِيِّ) بِقَوْلِهِ : [وَأَخْرَاجُ] (٣) الْمُقَوِّمَاتِ فَلَا تَكْفِي رُؤْيَةَ بَعْضِهَا عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ كَمَا قَالَ فِي «التَّوْضِيحِ» .

(١) مختصر خليل (ص/ ١٩٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ١٧٠) .

(٣) في (مَج) : وَأَخْرَجَ .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : [وِظَاهِرُ] ^(١) الرُّوَايَاتِ تَدُلُّ عَلَى مُشَارَكَةِ الْمُقَوِّمِ لِلْمَثْلِيِّ ^(٢) .

يَعْنِي الْاِكْتِفَاءَ بِرُؤْيَا بَعْضِهِ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتِ خِلَافٍ وَلَكِنَّهُ - أَيُ : الْبَيْعُ - فَاتَ بِنَقْلِ الْمُشْتَرِيِّ لِلْمَلْحِ بِكُلْفَةٍ .

قَالَ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ مَقَوَّاتِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ : (وَبِنَقْلِ عَرَضٍ وَمَثْلٍ لِبَلَدٍ بِكُلْفَةٍ) ^(٣) . اهـ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ إِمْضَاءُ الْبَيْعِ بِالْثَمَنِ مَرَاعَاةً لِلْخِلَافِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْثَمَنِ) ^(٤) وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ فِي الْحَوَالِي الْخُمْسَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَرَدُّ بَعْضِ الْمَبِيعِ بِحَصَّتِهِ [وَرَجَعَ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ] ^(٥) الثَّمَنُ ...) ^(٦) إلخ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى [ق/٥٢٨] أَعْلَمُ .

(١٢١٣) [١٦] سَوَالٌ عَنِ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ هَلْ يُعْتَبَرُ بَيْنَهُمَا الرَّبُّ أَمْ لَا؟

(١) سقط من (مخ) المطبوع .

(٢) حاشية الخرشي (٣٣/٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

قال الخرشي : يعني أن نقل العروض كالحيوان والثياب والمثلي كقمح من موضع إلى آخر مفيت إذا كان بكلفة من كراء أو خوف طريق أو مكس فيرد قيمة العرض ومثل المثلي في محلها واحترز بكلفة من الحيوان الذي ينتقل بنفسه ، فإن نقله لا يفите إلا في خوف طريق ولا مفهوم لبلد بل لو نقل من موضع إلى موضع ببلد واحد ، فالحكم كذلك فالمدار على قوله بكلفة ، والمراد ما شأنه الكلفة ، ولو نقله بعيده ودوابه مثلاً .

(٤) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) مختصر خليل (ص/١٨٥) .

جوابه : قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : يُعْتَبَرُ الرَّبَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَسَيِّدِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ (١) .

اهـ .

«التَّوْضِيحُ» : وَالشَّاذُّ لَابْنٍ وَهَبٌ ، إِمَّا لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ ، وَإِمَّا لِأَنَّ السَّيِّدَ قَادِرٌ عَلَى الْإِنْتِزَاعِ مِنْهُ - يَعْنِي أَنَّ يُقِيدَ هَذَا بِمَنْ لَهُ إِنْتِزَاعُ مَالِهِ لَا يَخْرُجُ الْمُكَاتِبُ وَنَحْوُهُ ؛ وَلِهَذَا قَالُوا : وَلَوْ كَانَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ لَمْ يَجْرِي فِي إِبَاقِهِ بِاتِّفَاقِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ [(٢)] يَلْتَزِمُ السَّيِّدُ الدَّيْنَ فَالْخِلَافُ ، وَلَيْسَ هَذَا خَاصًّا بِالرَّبَا ، بَلْ يَجْرِي فِي فسخ الدَّيْنِ وَحَطِّ الضَّمَانِ وَأَزِيدُكَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . اهـ . مِنْ «التَّوْضِيحِ» . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٤) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ بَعْضِ الْفَرَسِ لِلْمَغَافِرَةِ عَلَى أَنْ غَلَّتْهَا لِلْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ زَمَنِهَا ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ لَا غَيْرَافٍ ذِمَّتِهِمْ وَلَا يُعْتَبَرُ الرَّبَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ أَوْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؟

جوابه : أَنَّ بَيْعَ الْخَيْلِ وَآلَةَ الْحَرْبِ لِلْمَغَافِرَةِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مِنَ اللَّصُوصِ حَرَامٌ وَلَوْ عَيْنًا زَمَنَ الْغَلَّةِ كَمَا فِي «الْمِيعَارِ» .

وَالْمَشْدَالِي ، وَنَحْوُهُ فِي «نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ» ؛ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ رَجُلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَعْضِ الْمُحَارِبِينَ شَرِكَةٌ فِي فَرَسٍ فَأُتْلِفَ عَلَيْهَا نَفْسًا أَوْ مَالًا .

جوابه وَاللَّهُ أَعْلَمُ : الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ النُّقُولُ أَنَّ مَنْ بَاعَ فَرَسًا لِمَنْ يُحَارِبُ عَلَيْهَا أَنَّهُ أَتَمٌّ ، وَأَمَّا تَضَمُّنُهُ لِلْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ الَّتِي أُتْلِفَ الْمُحَارِبُ عَلَيْهَا مَا رَأَيْنَا مِنْ ضَمْنِهِ مِمَّا أَطْلَعَتْ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ . اهـ . كَلَامُهُ .

(١) قال ابن عبد البر : ليس بين العبد وسيد ربا ، وإن كره ذلك لهما عندنا ، وقال سحنون :

كره مالك الربا بين العبد وسيده .

(٢) قدر كلمة لم أتبينها .

وَأَمَّا الرِّبَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَمِنْ أَثْمَتَنَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَارِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا وَلَمْ يَعْتَبِرْهُ كَالْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَهُ وَمَنَعَهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ كَالْعَلَامَةِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ وَالشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ ، فَلَا نَطُولُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمَا .

وَأَمَّا بَيْعُ بَعْضِ الْفَرَسِ لِلزَّوِيَةِ فَالْحُكْمُ فِيهِ مَا قَالَ فِي «مُخْتَصَرِ أُمّهَاتِ الْوُثَاقِ» وَنَصُّهُ : وَمَنْ بَاعَ نِصْفَ رَمَكَةٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْعَلْفُ وَالرِّبْطُ وَمَا يُصْلِحُ الْفَرَسَ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ وَيَكُونُ الْإِنْتِفَاعُ بِالرَّكُوبِ وَالْكَرَاءِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَةِ وَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْعُ نَصِيهِهِ إِذَا شَاءَ فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرَّمَكَةُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي وَمَوْنَتُهَا وَعَلْفُهَا عَلَيْهِ وَإِنْتِفَاعُهَا كُلُّهُ لَهُ وَاشْتَرَطَا أَنْ لَا سَبِيلَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى بَيْعِ نَصِيهِهِ وَلَا بَيْعَانِهَا مَعًا وَلَا يَتَخَارَجَانِهَا بِالمُقَاوَةِ حَتَّى تَلْدَ أَوْ حَتَّى تَمْضِيَ أَرْبَعُ سِنِينَ أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ فَفِي شَرَكَةٍ فَاسِدَةٍ لَا خِلَافَ فِي فَسَادِهَا لِاجْتِمَاعِ الْبَيْعِ وَالشَّرَكَةِ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ وَهُوَ الْوِلَادَةُ وَالْحَجَرُ عَلَى الْبَائِعِ فِي نَصِيهِهِ أَلَا يَبِيعَ وَلَا يَنْتَفِعَ بِهَا إِلَى الْأَجَلِ الْمَعْلُومِ أَوْ الْمَجْهُولِ مَمْنُوعٌ أَيْضًا ، وَأَيْضًا الْخِدْمَةُ وَالْعَلْفُ مَجْهُولَانِ وَبِهِ أَكْرَى الْبَائِعِ نَصِيهِهِ ، وَإِنْ وَقَعَ أَوْ نَزَلَ فُسِخَ ، وَيَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي عَيْنِ شَيْئِهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا ، وَفِي مِثْلِهِ إِنْ فَاتَ وَكَانَ لَهُ مِثْلُهُ أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مِثْلُ ، فَإِنْ فَاتَتْ الرَّمَكَةُ بِحَوَالَةِ الْأَسْوَاقِ أَوْ بَطُولِ الْمُدَّةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ مَضَى بَيْعُهَا بِالْقِيَمَةِ وَيَلْزَمُ نِصْفُ الْفَرَسِ الْمُتَبَاعِ بِقِيَمَتِهِ فَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ أَخَذَهُ وَيَكُونُ لِلْبَائِعِ نِصْفُ كِرَائَتِهَا فِيمَا رَكِبَ وَمَا حَمَلَ عَلَيْهَا وَمَا حَرَثَ وَمَا أَعَارَ ، وَيَكُونُ لِلْمُشْتَرِي قِيَمَةُ خِدْمَتِهِ فِي الْحَلِّ وَالرِّبْطِ وَالسَّقْيِ وَالْعِلَاجِ وَالْعَلْفِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٥) [١٨] سَوَالٌ عَنْ بَيْعِ الْمِلْحِ لِلسُّودَانِ فِي بِلَادِهِمْ بِالزَّرْعِ مِنْ غَيْرِ مُنَاجَزَةٍ حِينَ الْعَقْدُ لَعَدَمِ تَمَكُّنِ أَهْلِ الْمِلْحِ مِنْهُمْ هَلْ لَهُ مَخْرَجٌ فِي الْجَوَازِ أَمْ لَا؟
جَوَابُهُ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِالمُنَاجَزَةِ لَا عِنْدَ الْمُعَاقَدَةِ ؛ فَفِي بَعْضِ «فَتَاوَى

الونكري: « وَسئِلَ هَلْ تَجُوزُ الْمَوَاعِدَةُ فِي بَيْعِ الْمِلْحِ بِالطَّعَامِ ؟

وَهَلْ يَجُوزُ التَّأخِيرُ الْقَلِيلُ بَيْنَ الْمِلْحِ وَالطَّعَامِ لِلضَّرُورَةِ مِثْلَ أَنْ يَكْتَالَ بَعْضُ الطَّعَامِ الْكَثِيرِ ثُمَّ يَحُولُ اللَّيْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَيْلِ بَقِيَّتِهِ فَيُؤَخِّرُهُ إِلَى الْغَدِ إِذْ لَا بُدَّ لِبَعْضِ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِتَكْلُفٍ وَمَشَقَّةٍ ؟

فَجَوَابُهُمَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ وَاسْتِفَاضَ مِنْهُمْ : أَنَّ بَيْعَ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ فِي الْمُنَاجَزَةِ كَالْعَرَفِ كَالشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الزَّرُّوْلِيِّ وَأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ الْقَبَّابِ وَغَيْرِهِمَا ، وَهُوَ ظَاهِرُ «الْمَوْطَأِ» ، وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ الْأَوَّلِ فِي جُمْلَةٍ أَسْئَلُهُ وَجْهَهَا هَذَا السَّائِلُ إِلَى شَيْخِنَا أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بِقِيحٍ - عَافَاهُ اللَّهُ وَصَانَهُ مِنْ كُلِّ مَحْذُورٍ وَحَمَاهُ - وَلَمْ يُجِبْ [ق/٥٢٩] عَنْهَا لَمَّا هُوَ بِصَدَدِهِ مِنْ نَشْرِ الْعُلُومِ وَبَثَّهَا ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْقُرَشِيُّ التُّلُمَسَانِيُّ الْمُقَرِّيُّ فِي «قَوَاعِدِهِ» : قَاعِدَةٌ : انْفَرَدَ الصَّرْفُ عَنِ الْعُقُودِ الَّتِي فِيهَا الرَّبَا بِكَوْنِ صِحَّةِ عَقْدِهِ مَوْقُوفَةً عَلَى سُرْعَةِ الْقَبْضِ ثُمَّ أُلْحِقَتْ بِهِ عُقُودُ أَكْثَرِهَا فِي طَلَبِ الْمُنَاجَزَةِ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ ثُمَّ الْإِقَالَةُ مِنَ الطَّعَامِ ثُمَّ مِنَ الْعُرُوضِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ يُحَازِرُ فِيهَا بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَفَسْخُ الدِّينِ بِالْدِّينِ وَتَخْتَصُّ بِأَنْ لَا يَكُونَ عَلَى غَيْرِ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ عَلَيْهِ وَقَدْ تَغَيَّرَ ، وَهَذِهِ لِلْفَسْخِ فَقَطْ ، وَيَلْحَقُ بِهَا بَيْعُ الدِّينِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا ابْتِدَاءُ الدِّينِ بِالْدِّينِ ، فَالْمَشْهُورُ جَوَازُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِالشَّرْطِ ، وَالْمَنْصُوصُ وَجُوبُ التَّعْجِيلِ بِالْمَجْلِسِ ، وَفِي الْإِحَاقِ بَيْعُ الدِّينِ لَغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ بَيْنَ الدِّينِ بِالْدِّينِ أَوْ بِفَسْخِ الدِّينِ فِي الدِّينِ قَوْلَانِ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

قَاعِدَةٌ : شَأْنُ الْعِظَمِ أَنْ لَا يَحْصُلَ بِالطَّرِيقِ الْمُسَهِّلَةِ ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٢١٤] ، « حَفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ » ^(١) ، فَإِذَا شَرَفَ الشَّيْءُ فِي نَظَرِ

(١) أخرجه مسلم (٢٨٢٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

الشَّرْعُ كَثُرَتْ شُرُوطُهُ وَشُدِّدَ فِي تَحْصِيلِهِ كَالنِّكَاحِ لَمَّا كَانَ سَبِيلًا لِلْإِعْفَافِ
وَالْتَّنَاسُلِ وَالتَّوَاصُلِ وَالتَّنَاسُبِ وَتَذَكُّرُ اللَّذَّةِ التَّمَتُّعِ فِي دَارِ الْخُلُودِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ
مِنْ فَوَائِدِهِ ، شَرَطُ فِيهِ الصَّدَاقُ وَالْوَلِيُّ وَالْبَيِّنَةُ فِي الْعَقْدِ وَالْدُّخُولُ وَالِاشْتِهَارُ ،
بِخِلَافِ الْبَيْعِ ، وَكَالْمُتَقَدِّينِ لَمَّا كَانَا مَنَاطَ الْأَعْوَاضِ وَرُءُوسَ الْأَمْوَالِ وَقِيمَ
الْمُتْلَفَاتِ لَمْ يَبِعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا نَسِيئَةً بِجَنْسِهِ وَلَا تَأْخِرٌ وَلَا الْجَنْسَ بِأَكْثَرِ مِنْهُ ،
بِخِلَافِ الْعُرُوضِ ، وَكَالطَّعَامِ لَمَّا كَانَ حَافِظًا لِلْحَيَوَانِ وَبِهِ قَوَامُ بَنِيهِ الْإِنْسَانِ
الْمَخْلُوقِ لِعِبَادَةِ الرَّحْمَنِ فِيهِ يَسْتَقِيمُ عَلَى الْعَادَةِ وَيَسْتَعِينُ عَلَى الْعِبَادَةِ وَيَسْتَعِينُ فِي
تَحْصِيلِ أَسْبَابِ السَّعَادَةِ لَمْ يَبِعْ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَا بِطَّعَامِ نَسِيئَةٍ ، وَلَا مَا كَانَ أَصْلًا
فِي ذَلِكَ مِنْهُ بِجَنْسٍ مُتَقَاضِلٍ .

قَالَ الْقَرَفِيُّ^(١) : وَعَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَقَاعِدَةُ ضَعْفٍ وَتَعَجُّلٍ تَخْرُجُ أَكْثَرُ
مَسَائِلِ الْمُقَاصَةِ فِي الدِّيُونِ . اهـ .

وَنَصَّ ابْنُ مَحْرُزٍ بِنَقْلِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ (ح) (٢) فِي «تَبَصُّرَتِهِ» فِي كِتَابِ السَّلَامِ
الثَّلَاثَ مِنْهُ فِي تَرْجُمَةِ الْإِقَالَةِ : قُلْتُ وَأَضَيِقُ هَذِهِ الْأَحْكَامَ كُلَّهَا فِي الْقَبْضِ أَمْرُ
الصَّرْفِ ثُمَّ الْإِقَالَةُ مِنَ الطَّعَامِ [و] (٣) تَوَلِيَّةٍ فِيهِ ثُمَّ الْإِقَالَةُ مِنَ الْعُرُوضِ وَفَسْخُ
الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ الْمُتَقَرَّرِ فِي الدِّمَّةِ .

وَعِنْدَ ابْنِ الْمَوَازِ فِي بَيْعِ الدَّيْنِ [بِالدَّيْنِ] (٤) أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَأَخَّرَ ثَمَنُهُ الْيَوْمَ
وَالْيَوْمَيْنِ حَسْبَمَا يَتَأَخَّرُ رَأْسُ [الْمَالِ فِي التَّسَلُّمِ] ثُمَّ تَأْخِيرُ رَأْسِ الْمَالِ (٥) فِي
السَّلَامِ . اهـ .

(١) انظر : «الذخيرة» (٢٩٨/٥) .

(٢) مواهب الجليل (٤٨٧/٤) .

(٣) في الأصل : أو .

(٤) ليست في (ح) .

(٥) ليست في (ح) المطبوع .

وَاخْتَصَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَالْأَضْيَقُ صَرْفٌ ..) ^(١) إلخ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ (ح) ^(٢) : وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ - أَيِ : خَلِيلٍ - [حَيْثُ] ^(٣) جَعَلَ التَّوْلِيَةَ فِي الطَّعَامِ مَعَ الْإِقَالَةِ مِنْهُ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْمُصَنِّفُ عَظَفَهَا بِثُمَّ [و] ^(٤) أَيْضًا فَلَمْ يَذْكُرِ الشَّرْكَاءَ فِي الطَّعَامِ وَلَكِنَّ أَمْرَ الشَّرْكَاءِ وَالتَّوْلِيَةَ وَاحِدَةً ، ثُمَّ قَالَ : وَنَقَلَ ابْنُ عَرَفَةَ كَلَامَهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ «تَبَصَّرْتَهُ» [بَأَوْ] ^(٥) إِلَّا أَنَّهُ عَظَفَ التَّوْلِيَةَ فِي الطَّعَامِ عَلَى الْإِقَالَةِ مِنْهُ بِالْوَاوِ ، وَكَذَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو الْحَسَنِ وَهُوَ فِي «التَّبَصُّرَةِ» [بَأَوْ] ^(٦) وَنَقَلَ كَلَامَهُ فِي «التَّوَضُّعِ» بِثُمَّ كَمَا فِي «مُخْتَصَرِهِ» وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ عَنْهُ الشَّرْكَاءَ فِي الطَّعَامِ وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - فِي «مُخْتَصَرِهِ» لِأَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ التَّوْلِيَةِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا إِشْكَالَ [فِي] ^(٧) أَنَّ الصَّرْفَ أَضْيَقُ الْأَبْوَابِ . اهـ .

وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى طَرَةِ مَنُوبَةِ لَابْنِ هَلَالٍ بِخَطِّ بَعْضِ إِخْوَانِنَا وَقَدْ رَاجَعْتُ مَا جُمِعَ لَهُ مِنْهَا إِلَى آخِرِهِ غَيْرَ مَا مَرَّةً فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِيهَا وَنُسَخَتُهُ مِنْهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ وَنَصَّهَا : مَسْأَلَةٌ : مَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْمُنَاجَزَةُ فِي الْبُيُوعِ هَلْ تَضُرُّهُ الْمَوَاعِدَةُ أَمْ لَا؟
جَوَابُهَا : مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وَالَّذِي شَهِرَهُ الْمَازِرِيُّ وَعَزَاهُ اللَّخْمِيُّ لِمَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ الْكَرَاهَةَ . اهـ .

وَهَذَا مَنُصُوصٌ عَلَيْهِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ (ح) فِي «حَاشِيَتِهِ» عَلَى «الْمُخْتَصَرِ» فِي

(١) مختصر خليل (ص/١٨٨) .

(٢) مواهب الجليل (٤/٤٧٨) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من (ح) .

(٦) في (ح) : باق .

(٧) زيادة من (ح) .

الصَّرْفُ ، وَظَاهَرُ كَلَامِ الشَّيْخِ هَذَا مُسَاوَاةُ الْحُكْمِ بَيْنَ جَمِيعِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمُنَاجَزَةُ ، وَشَاهَدَتْ فِي زَمَنِ صَغَرِي الْوَالِدَ [ق/ ٥٣٠] أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَحَابَ رَحْمَتِهِ وَبَوَّاهُ دَارَ كَرَامَتِهِ وَنَفَعَهُ بِقَصْدِهِ وَنَيْتِهِ ، يَحْمِلُ زَرِيعَةَ أَرْضِهِ عَلَى خَدَمِهِ يَقْصِدُ دَارَ مَنْ يَظُنُّ عِنْدَهُ وَجُودَ زَرِيعَةِ أَرْضٍ غَيْرِ النَّوْعِ الَّذِي عِنْدَهُ لِيُبَدِّلَهُ بِهِ وَأَظُنُّنِي مَعَهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ وَقَصْدُهُ فِي ذَلِكَ وَغَالِبُ ظَنِّي أَنِّي سَمِعْتُ مِنْهُ التَّحَرُّزَ مِنَ الْمَوَاعِدَةِ فِي الْمُبَادَلَةِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَتَحَلُّيًا بِأَحْسَنِ الْأَوْصَافِ شَكَرَ اللَّهُ سَعْيَهُ .

وَقَالَ [أَبُو] ^(١) سَعِيدُ [خِلَافُ ابْنِ الْقَاسِمِ] ^(٢) الْأَزْدِيُّ فِي « تَهْذِيبِهِ » :
وَأَكْرَهُ لِمَنْ يَبِيعُ الزَّيْتَ وَالْخَلَّ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا ثُمَّ يَدْخُلُ حَانُوتَهُ لِيُخْرِجَ ذَلِكَ وَلَكِنْ يَدْعُ الْحِنْطَةَ عِنْدَ صَاحِبِهَا ثُمَّ يَخْرِجُ ذَلِكَ فَيَأْخُذُ وَيُعْطِي كَالصَّرْفِ وَلَا خَيْرَ فِي بَيْعِ حِنْطَةٍ حَاضِرَةٍ بِتَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ غَائِبٍ فِي دَارِ صَاحِبِهَا تَبَعْتُ فِيهَا وَهُمَا جَمِيعٌ ، وَإِنْ تَقَابَضْتُمَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ إِلَّا أَنْ يُخْضِرَ ذَلِكَ كُلَّهُ فَيَجُوزُ بِصَّرْفٍ .

قَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ كَانَ يَبِيعُ الزَّيْتَ وَالْخَلَّ وَالسَّمْنَ فَبَاعَ ذَلِكَ بِحِنْطَةٍ فَاكْتَالَهَا عَلَى بَابِ حَانُوتِهِ وَدَخَلَ الْحَانُوتَ لَخُرُوجِ ذَلِكَ ، فَقَالَ مَالِكٌ : مَا يُعْجِبُنِي وَلَكِنْ يَدْعُ الْحِنْطَةَ عِنْدَ صَاحِبِهَا ثُمَّ يَخْرِجُ ذَلِكَ فَيَأْخُذُ وَيُعْطِي كَالصَّرْفِ فَالَّذِي اشْتَرَى تَمْرًا بِحِنْطَةٍ أَشَدُّ مِنْ هَذَا وَهُوَ مِمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ .

وَقَالَ الزَّرُوعِيُّ فِي بَعْضِ مَا قُدِّدَ عَنْهُ مَا مَعْنَاهُ : مَسْأَلَةُ الْحَانُوتِ دَلِيلٌ عَلَى مَسْأَلَةِ التَّمْرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِحِنْطَةٍ ، وَاسْتَدَلَّ بِالْكَرَاهَةِ عَلَى الْمَنْعِ لِمَا كَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ : ابْنُ .

(٢) هَكَذَا بِالْأَصْلِ .

مَالِكٌ يَكْرَهُ هَذَا التَّأخِيرَ الْيَسِيرَ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّأخِيرَ مُرْتَقَى إِلَى الْمَنْعِ ،
وَزَاهِرُ قَوْلِهِ : لَا خَيْرَ فِيهِ أَنَّهُ حَرَامٌ ، وَكَذَلِكَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ : فَيَجُوزُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ
يُحْضَرْ ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . اهـ .

وَفِي «الْمَعْيَارِ» مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ الْوَعْلِيَّ عَمَّنْ اشْتَرَى الْمِلْحَ وَهُوَ غَائِبٌ فِي
بَيْتِهِ ، وَالزَّرْعُ فِي أَوْعِيَّتِهِ ، فَانْعَقَدَ الْبَيْعُ رَأْسًا بِرَأْسٍ مِنْ مِلْحٍ أَوْ أَقْلُ أَوْ أَكْثَرُ هَلْ
يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ أَوْ حَتَّى يَنْظُرَ هَذَا وَيَنْظُرَ هَذَا؟ فَأَجَابَ : أَمَّا بَيْعُ
الْمِلْحِ بِالطَّعَامِ وَقَدْ غَابَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَذَلِكَ الرِّبَا . اهـ .

وإِنْ قُلْتُ : فِي «الْمُدَوَّنَةِ» مَا نَصَّهُ عَلَى اخْتِصَارِ ابْنِ يُونُسَ : قَالَ مَالِكٌ :
وَأِنْ أَخَذْتَ مِنْهُ بِدَيْنِكَ طَعَامًا فَأَكْثَرَ كَيْلَهُ فَذَهَبَتْ بَعْدَ وَجُوبِ الْبَيْعِ لِتَأْتِي بِدَوَابٍ
تَحْمِلُهُ أَوْ تَكْتَرِي لَهُ مَنْزِلًا أَوْ سُفُنًا وَذَلِكَ مِمَّا يَتَأَخَّرُ الْيَوْمَ وَالْيَوْمِينَ أَوْ شَرَعَتْ
فِي كَيْلِهِ ، فَغَابَتْ الشَّمْسُ ، وَقَدْ بَقِيَ مِنْ كَيْلِهِ شَيْءٌ فَتَأَخَّرَ إِلَى الْغَدِ ، فَلَا
بَأْسَ بِهِ ، وَلَكِنْ هُوَ دَيْنٌ بِدَيْنٍ ، وَارَاهُ خَفِيفًا ؛ لِأَنَّهُمَا فِي عَمَلِ الْقَبْضِ . اهـ .
قُلْتُ : هَذِهِ مُغَالَطَةٌ فَإِنَّ التَّأخِيرَ لَفْظٌ مُشْكِلٌ فَالتَّأخِيرُ فِي هَذِهِ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا
يُغْتَفَرُ فِي مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ فَسَخَ دَيْنٌ فِي دَيْنٍ وَتِلْكَ مَسْأَلَةُ ابْتِيعَ طَعَامٌ
بِطَعَامٍ فَبَيْنَهُمَا فِي جَوَارِ التَّأخِيرِ فِيهَا الْقَطَا وَيَقْصُرُ بِهِ الْخَطَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَنْزِيلُ ابْنِ
مَحْرُزٍ وَالْعَلَامَةِ الْمُقْرِي لِمَا بَيْنَهُمَا ، فَايْرَادُ مَسْأَلَةَ «الْمُدَوَّنَةِ» مَنَّا جَهْلًا أَوْ تَجَاهُلًا ،
وَشَتَانِ مَا بَيْنَ أَشْعَرِيٍّ وَسُوفِسْطَائِيٍّ ، وَأَمَّا التَّأخِيرُ الْيَسِيرُ عَلَى الْجُمْلَةِ ذَكَرَ ابْنُ
جَمَاعَةَ أَنَّهُ فِي بَابِ الْمُنَاجَزَةِ فِي الصَّرْفِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ بَاعَ طَعَامًا بِطَعَامٍ أَنْ
يَتَشَاغَلَ الْمُتَبَايِعَانِ بَبَيْعِ آخَرَ حَتَّى يَتَنَاجَزَ لِأَنَّهُ كَالصَّرْفِ ، فَإِنْ تَشَاغَلَ بَبَيْعِ آخَرَ
وَلَمْ يَطُلْ كَانَ مَكْرُوهًا وَإِنْ طَالَ كَانَ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ فَاسِدًا ، وَنَصَّ ابْنُ الْحَاجِبِ
وَحَلِيلٌ عِنْدِي نَصُّ فِي جَوَابِ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَنَّ قَطْعَ النَّظَرِ عَنْ تَمْشِيَةِ الشَّرَاحِ وَعَنْ
اعْتِبَارِ مَفْهُومِ لَقَبِ قَوْلِهَا : التَّقْوُدُ الْعِلَّةُ إِلَى أَوْ يَكْرَهُ وَلَا دِينَارَ وَدِرْهَمَ أَوْ غَيْرَهُ

بِمِثْلِهِمَا فَتَأَمَّلْهُ ، وَقَوْلُ هَذَا السَّيِّدِ السَّائِلِ إِذْ لَا بُدَّ لِبَعْضِ النَّاسِ . . إلخ .
 نَقُولُ عَلَيْهِ : وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ،
 وَالتَّكْلِيفُ الْإِزَامُ مَا فِيهِ كَلْفَةٌ ، وَلِلدَّمِيرِيِّ فِي « تَسْهِيلِ السُّبُلِ » كَلَامٌ حَسَنٌ فِي
 الْحَرْجِ الْمَرْفُوعِ عَنِ الْأُمَّةِ وَالْغَيْرِ الْمَرْفُوعِ فَلْيُرَاجَعْ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ .
 قُلْتُ : وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّشَى حَيْثُ كَانَ السُّودَانِيُّ مُحْكُومًا لَهُ بِالْكَفْرِ كَالْبُنْبَارِيِّ ،
 لِنَصِّ « الْمُدُونَةِ » عَلَى حُرْمَةِ الرَّبَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَهْلِ الْحَرْبِ بِقَوْلِهَا فِي كِتَابِ
 التَّجَارَةِ وَالْحَرْبِ : وَلَا أَرَى لِلْمُسْلِمِ بَيْدَ الْحَرْبِ أَنْ يَعْمَلَ بِالرَّبَا فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ
 الْحَرْبِيِّينَ أَهـ .

أَوْ مُحْكُومًا لَهُ بِالْإِسْلَامِ كَالْفُلَانِيِّ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ اغْتِرَاقِ الدِّمَمِ ، وَأَمَّا
 إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ اغْتِرَاقِ الدِّمَمِ فَفِي فَتَاوَى أَئِمَّتِنَا خِلَافٌ فِي جَوَازِ الرَّبَا بَيْنَنَا
 وَبَيْنَهُ ؛ فَإِنْ فَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ بِالْجَوَازِ فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْمِلْحِ لَهُ بِالزَّرْعِ مِنْ غَيْرِ
 مُنَاجَزَةٍ ، وَإِنْ فَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ بِالْمَنْعِ [ق/ ٥٣١] فَلَا بُدَّ مِنْ حُضُورِ الزَّرْعِ عِنْدَ
 الْمُعَاقَدَةِ حَتَّى يَكُونَ الزَّرْعُ وَالْمِلْحُ يَدًا بِيَدٍ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى
 أَعْلَمُ .

(١٢١٦) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ فِعْلِ بَعْضِ أَهْلِ هَذَا الْقَطْرِ فِي الْمِلْحِ
 حَكَمُوا لَهُ بِحُكْمِ الْعَرَضِ فِي أَخْذِ غَيْرِهِ عَنْهُ فِي الْقَضَاءِ كَأَهْلِ تَيْشِيتِ وَأَزْوَادِ
 أَيْجُوزِ ذَلِكَ مُطْلَقًا أَوْ لَا مُطْلَقًا ، أَوْ يَجُوزُ لِعُذْرٍ مِنْ عَدَمِ الْمِلْحِ أَوْ عَدَمِ التَّمَكُّنِ
 مِنْ عَلَيْهِ الْمِلْحُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ الَّذِي تَحْرُمُ الْفِتْوَى بِغَيْرِهِ وَمَنْ
 فَعَلَ ذَلِكَ فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَادْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾
 الْآيَةِ [البقرة : ٢٧٩] . لَا تَفْقَاقَ كَلِمَةٍ مَنْ يَعُولُ عَلَيْهِ مِنْ تَصَانِيفِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ

وَنَوَازِلَهَا عَلَى أَنَّ الْمِلْحَ طَعَامٌ رَبَّوِيٌّ إِذْ هُوَ مِنْ مُصْلِحِ الطَّعَامِ .
 قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَمُصْلِحُهُ كَمِلْحٍ) (١) .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : فَمَا اتَّفَقَ [فيه] (٢) وَجُودُهُمَا - يَعْنِي الْأَقْتِيَاتَ وَالْأَدْحَارَ - فَرَبَّوِيٌّ كَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْمِلْحِ وَاللَّحْمِ .. (٣) إلخ .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَالطَّعَامُ مَا غَلَبَ اتِّخَاذُهُ لِأَكْلٍ أَوْ صَلَاحِهِ ؛ فَيَدْخُلُ الْمِلْحُ .. إلخ .

وَفِي «الْأَجُوبَةِ النَّاصِرِيَّةِ» : وَسُئِلَ عَنِ الْمِلْحِ ، هَلْ حُكْمُهُ حُكْمُ الطَّعَامِ فِي الْبَيْعِ أَمْ لَا إِذْ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَتَى بِأَنَّهُ دَوَاءٌ فَصَرِّحَ بِجَوَازِ بَيْعِهِ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : هُوَ مِنْ مُصْلِحِ الطَّعَامِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الطَّعَامِ بِالِاتِّفَاقِ لِنَصِّ الْحَدِيثِ ، وَذَلِكَ الْمُفْتِي مُفْتِي عَذَابٍ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ . اهـ .

وَفِي بَعْضِ « فَتَاوَى الْمُشْتَوَكِيِّ » مَا نَصَّهُ : إِنَّ الْمِلْحَ مِنَ الرَّبَوِيَّاتِ لِأَنَّهُ مُصْلِحُ الطَّعَامِ كَالْبَصْلِ وَنَحْوِهِ وَلَهُ مِنَ الْحُرْمَةِ وَالتَّعْظِيمِ مَا لِلطَّعَامِ ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلٍ مَنْ لَمْ يُمَارَسْ أَقَاوِيلَ الْأَئِمَّةِ الْفُحُولِ وَلَا خَالَطَ حَدِيثَ الرَّسُولِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْفُحُولِ . اهـ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمْتُمْ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَ الْبَيْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ إِلَّا مُطْلَقَ طَعَامِ الْمَعَاوِضَةِ) (٤) .

وَفِي قَوْلِهِ أَيْضًا فِي السَّلَمِ : (وَبَغَيْرِ جِنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ..) (٥)

(٢) سقط من الأصل .

(١) مختصر خليل (ص/١٧٤) .

(٣) جامع الأمهات (ص/٣٤٤) .

(٤) مختصر خليل (ص/١٨٧) .

(٥) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

إِلَى أَنْ قَالَ : (لَا طَعَامَ ..) ^(١) إلخ . اهـ .

وَدَاخِلُهُ أَيْضًا فِي فِتْوَى الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ الْمُشَارِ
إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُ طَعَامِ الْمَعَاوِضَةِ قَبْلَ قَبْضِهِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ
وَكُلُو خَارِجِ الْمَذْهَبِ ؟

فَأَجَابَ بِأَنَّ النَّوَوِيَّ ^(٢) ذَكَرَ عَنِ الْمَازَرِيِّ وَالْقَاضِي عِيَّاضٍ أَنَّ عُثْمَانَ الْبُسْتِي
يُجَوِّزُهُ ، وَلَمْ يَحْكُ الْأَكْثَرُونَ هَذَا الْقَوْلَ ، بَلْ نَقَلُوا الْإِجْمَاعَ فِي بُطْلَانِ بَيْعِ
الطَّعَامِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ فَقَوْلُ الْبُسْتِي شَاذٌ مَتْرُوكٌ . اهـ . كَلَامُهُ . اهـ .
الْجَوَابُ عَنْ آخِرِ السُّؤَالِ .

قَالَ فِي «مُخْتَصَرِ الْبِرْزَلِيِّ» : مَسْأَلَةٌ : وَأَجَابَ الْمَازَرِيُّ بِأَنَّ الْاِمْتِزَاءَ مِنْ
ثَمَنِ الطَّعَامِ طَعَامًا آخَرَ وَهُوَ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ مِنَ الطَّعَامِ فَإِنَّ الْمَذْهَبَ كُلَّهُ عَلَى
مَنْعِهِ وَلَا رُخْصَةَ فِيهِ ، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَقْدَرِ عَلَى خِلَاصِ الثَّمَنِ إِلَّا بِطَعَامٍ فَلْيَفْعَلْ
ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ سَائِغٍ فَيَأْخُذْهُ وَيُوَكِّلُ مَنْ يَبِيعُهُ عَلَى مِلْكِ رَبِّهِ وَيَقْضِيهِ لِلْبَائِعِ
وَيَفْعَلْهُ بِإِشْهَادٍ .

قُلْتُ : وَكَذَا إِذَا لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ مَا أَسْلَمَ فِيهِ مِنَ الطَّعَامِ بِجَدْبٍ وَنَحْوِهِ فَيُعْطِيهِ
فِي حَقِّهِ حَيَوَانًا فَإِنَّهُ يَبِيعُ عَلَى مِلْكِ رَبِّهِ وَيَشْتَرِيهِ وَمَالَهُ مِنَ الطَّعَامِ . اهـ . كَلَامُهُ
بَلْفُظِهِ .

وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ ، وَاللَّهُ الْمُوقِّعُ لِلصَّوَابِ
وَالَّذِي الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُتُّ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٧) [٢٠] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الزَّرْعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الطَّعَامِ عَلَى التَّصْدِيقِ
فِي كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ ، أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : «منهاج الطالبين» (ص/٤٥) و«المجموع» (٩/٢٥٨ - ٢٥٩) .

جوابه : أَنَّهُ جَائِزٌ حَيْثُ يَبِيعُ بِثَمَنِ حَالٍ غَيْرِ طَعَامٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَالْتَّصَدِيقُ فِيهِ كَطَعَامٍ مِنْ بَيْعٍ) ^(١) . اهـ .

وَأَمَّا إِنْ يَبِيعُ بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ غَيْرِ طَعَامٍ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثٍ مَا يُمْتَنَعُ فِيهِ التَّصَدِيقُ : (وَمَبِيعٌ لِأَجَلٍ وَرَأْسٍ مَالٍ سَلَمٌ) ^(٢) . اهـ .

وَكَذَلِكَ إِنْ يَبِيعُ بِطَعَامٍ حَالٍ ، فَلَا يَجُوزُ التَّصَدِيقُ فِي كَيْلِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَمَبَادَلَةٍ رُبُوبَيْنِ) ^(٣) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٨) [٢١] سَوَّالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي بَيْعِ الْجُرَافِ إِذَا وَكَّلَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي مَنْ يَعْرِفُ الْحَزَرَ عَلَى حَزْرِهِ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمَا لِلْحَزَرِ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جوابه : أَنَّهُ جَائِزٌ ؛ لِقَوْلِ (عج) بَعْدَ حَذْفِي أَوَّلَ كَلَامِهِ : مُقْتَضَى التَّعْلِيلِ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢١٩) [٢٢] سَوَّالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي بَيْعِ [] ^(٤) مِنَ الشَّمِّ وَكِسَاءَتَيْنِ

(١) مختصر خليل (ص/١٩٣) .

قال الخرشي : الضمير في فيه يرجع للشيء المسلم فيه بدليل قوله : (كطعام من بيع) ولا يرجع لرأس مال السلم ؛ لأنه قد مر عدم جواز التصديق فيه مع نظائره والمعنى أن التصديق في كيل المسلم فيه أو وزنه أو عدده إذا قبض بعد أجله جائز ، وكذلك يجوز التصديق فيما ذكر في الطعام المبيع على النقد ، ثم إذا وجد المصدق لذلك نقصاً أو زيادة على ما صدق فيه من سلم أو بيع يشبه كيل الناس عادة ، فإنه لا شيء له في النقص ولا شيء عليه في الزيادة ، وأما لو عجل المسلم إليه السلم قبل حلول أجله ، فلا يجوز للمسلم أن يصدقه في كيله أو وزنه أو عدده بدليل ما مر من منع التصديق في المعجل قبل أجله .

(٢) مختصر خليل (ص/١٧١) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٧١) .

(٤) قدر كلمة أتبينها .

بأمة مثلاً ، أيجوز ذلك أم لا ؟

جوابه : أنه جائز كما أشار إلى ذلك الشيخ خليل بقوله : (وجزأف مع عرض) (١) أي : كعبد أو ثوب - انظر (مخ) (٢) اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٢٢٠) [٢٣] سؤال عن بيع اللبن الغليظ المسمى عندنا بالفريك ، باللبن الرقيق المسمى عندنا بأسليك هل لابد فيه من المائلة أو يجوز التفاضل بينهما لكون الغليظ يحمل من الماء إن صب عليه ما لا يحمل منه [أسليت] (٣) إن صب عليه ؟

جوابه : [ق/ ٥٣٢] أن مطلق اللبن من حليب ومخيض ومضروب من إبل وبقر وغنم وأدميين ، كله جنس واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر إلا مثلاً بمثل يداً بيد كما يشير إلى ذلك الشيخ خليل بقوله : (ومطلق لبن) (٤) . اهـ .
واللبن من جنس اللبن ؛ لأنه أصله وهو أقرب من الشعير للقمح اللذين هما جنس واحد كما في (مخ) (٥) . اهـ .

فائدة : أنواع اللبن [و] (٦) فروعُه سبعة : حليب ، ومخيض ، ومضروب ، وجبن ، [وزبدة] (٧) .

وسمن ، وأقط .

والصور الحاصلة من بيع الأنواع ببعضها أو غيرها بعد إسقاط المكرر

(١) مختصر خليل (ص/ ١٧٠) .

(٢) حاشية الخرخشي (٥/ ٣٢) .

(٣) في الهامش : هو نوع من لبن الإبل .

(٤) مختصر خليل (ص/ ١٧٤) .

(٥) حاشية الخرخشي (٥/ ٦١) .

(٦) في «النفراوي» : من .

(٧) في «النفراوي» : زيد .

[مِنْهَا] ^(١) ثَمَانٍ وَعِشْرُونَ صُورَةً .

فَيَبِّعُ كُلُّ وَاحِدٍ بِنَوْعِهِ مُتَمَاثِلًا يَدًا بِيَدٍ جَائِزٌ ؛ فَهَذِهِ سَبْعُ صُورٍ .
وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحَلِيبِ وَالزُّبْدِ وَالسَّمْنِ وَالْجُبْنِ بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَخِيضِ وَالْمَضْرُوبِ
مُتَمَاثِلًا [أَوْ مُتَفَاضِلًا] ^(٢) ؛ فَهَذِهِ ثَمَانُ صُورٍ .

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمَخِيضِ بِالْمَضْرُوبِ مُتَمَاثِلًا فَصَارَتِ الصُّورُ الْجَائِزَةُ سِتَّ عَشْرَةً .
وَبَقِيَ ثَلَاثُ مُخْتَلَفٍ فِيهَا وَهِيَ : بَيْعُ الْأَقْطِ بِالْمَضْرُوبِ أَوْ الْمَخِيضِ ، وَبَيْعُ
بِالْأَقْطِ الْجُبْنِ فَتَصِيرُ الصُّورُ الْجَائِزَةُ خِلَافًا وَوَفَاقًا يَسَعُ عَشْرَةَ صُورَةً .

وَالصُّورُ الْبَاقِيَةُ الْمُنَوَّعَةُ : بَيْعُ الْحَلِيبِ بِالزُّبْدِ وَبِالسَّمْنِ وَبِالْجُبْنِ وَبِالْأَقْطِ ،
وَبَيْعُ الزُّبْدِ بِمَا بَعْدَهُ وَبَيْعُ السَّمْنِ بِمَا بَعْدَهُ . انْظُرُ النَّفْرَاوِي ^(٣) . اهـ . وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢١) [٢٤] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً بَعْدَ مِنْ الْغَنَمِ فِيهِ خَصِيَانِ أَحَدُهُمَا
ضَانٌّ وَالْآخَرُ مَعَزٌ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : يَبِّعُ خَصِيَّ الْغَنَمِ بِحَيَوَانٍ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ بِطَعَامٍ إِلَى أَجَلٍ فِيهِ رَوَايَتَانِ :
إِحْدَاهُمَا : الْمَنْعُ ؛ وَهِيَ رَوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ ، وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ وَلِذَا
اِقْتَصَرَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي «مُخْتَصَرِهِ» بِقَوْلِهِ : (أَوْ لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ إِلَّا اللَّحْمُ
كَخَصِيِّ الْمَعَزِ أَوْ قُلْتُ كَخَصِيِّ ضَانٍّ فَلَا يَجُوزُ بِطَعَامٍ لِأَجَلٍ) ^(٤) . اهـ .

فَإِنْ فَرَعْنَا عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ فَالْبَيْعُ فِي مَسْأَلَتِكُمْ حَرَامٌ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ

(١) ليست في «النفراوي» المطبوع .

(٢) ليست في «النفراوي» المطبوع .

(٣) انظر : «الفواكه الدواني» (٧٧/٢ - ٧٨) .

(٤) مختصر خليل (ص/١٧٥) .

الشيخ خليل : (وَعَدَمُ حُرْمَتِهِ وَلَوْ لِبَعْضِهِ) ^(١) . اهـ .

وَحَيْثُذُ فَيَرُدُّ مَعَ الْقِيَامِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَدَّ وَلَا عَلَّةً) ^(٢) . اهـ .

وَيَمْضِي بِالثَّمَنِ مَعَ الْفَوَاتِ مُرَاعَاةً لِلْخِلَافِ لِقَوْلِهِ أَيْضًا : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمَنِ) ^(٣) . اهـ .

وَهَلْ مَنَعَ بَيْعُ خَصِي الْغَنَمِ بِمَا ذُكِرَ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ مَتَّخِذًا لِلْقَنِيَّةِ أَوْ لِلتَّسْمِينِ أَوْ الذَّبْحِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي «مُخْتَصَرِهِ» ، أَوْ مُقَيَّدًا بِأَنْ لَا يَكُونَ مُقْتَنَى لِصُوفِهِ وَإِلَّا جَازَ بَيْعُهُ بِمَا ذُكِرَ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي «تَوْضِيحِهِ» وَعَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ «مُخْتَصَرِهِ» ، وَعَلَيْهِ فَهَلِ الْجَوَازُ مُقَيَّدٌ بِخَصِي الضَّأْنِ فَقَطْ وَهُوَ الَّذِي نَقَلَهُ (ق) ^(٤) عَنْ ابْنِ يُونُسَ [قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ] ^(٥) فِي «الْعُنْيَةِ» ^(٦) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : لَا يَجُوزُ بَيْعُ [الْكَبْشِ] ^(٧) الْخَصِيِّ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَبْشًا يُقْتَنَى لِصُوفِهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَأَمَّا التَّيْسُ الْخَصِيُّ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ فَلَا يَحِلُّ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَنَى لِصُوفِهِ بَلْ لِلذَّبْحِ ^(٨) . اهـ .

أَوْ الْجَوَازُ يَشْمَلُ خَصِي الْمَعَزِ الْمُقْتَنَى لَشَعْرِهِ كَمَا ذُكِرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ الْمُخْتَصَرِ ، وَفِي (عج) أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُفِيدُهُ الْمَعْنَى .

(١) مختصر خليل (ص/١٦٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

(٤) التاج والإكليل (٤/٣٦٢) .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) البيان والتحصيل (٧/١٥٦) باختصار .

(٧) البيان والتحصيل (٧/١٥٦) باختصار .

(٨) قاله ابن رشد .

وَنُسِبَ لِلزَّقَاقِ التَّعَرُّضُ إِلَيْهِ ، وَفِي «التَّبَصُّرَةِ» مَا يُفِيدُهُ . اهـ .

وَهَلِ اتَّخَاذُهُ لِتَزَايِدِ اللَّحْمِ وَالتَّسْمِينِ كَاقْتِنَائِهِ لِصُوفِهِ ؟

ابنُ عَرَفَةَ : وَهَذَا ظَاهِرُ قَوْلِ مَالِكٍ .

أَوْ لَيْسَ ذَلِكَ كَاقْتِنَائِهِ لِصُوفِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ . انْظُرْ

(ق) (١) . اهـ .

الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ : جَوَّازُ بَيْعِهِ بِحَيَّوَانٍ مِنْ جَنْسِهِ لِأَنَّهُ حَيٌّ بِحَيٍّ وَبِالطَّعَامِ لِأَجْلِ ، وَهَذِهِ رَوَايَةٌ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ ، فَإِنْ فَرَعْنَا مَسْأَلَتَكُمْ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ فَيَكُونُ الْبَيْعُ فِيهَا جَائِزًا ، وَفِي نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ مَا نَصَّهُ : وَإِنْ كَانَ الْخَصِيُّ يُرَادُ لِلذَّبْحِ فَقَوْلَانِ مَشْهُورَانِ : قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ : الْمَنْعُ ، وَقَوْلُ أَشْهَبَ : الْجَوَّازُ ، وَهُوَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « نَوَازِلِ ابْنِ هَلَالٍ وَ « نَوَازِلِ ابْنِ قِدَاحٍ » وَرَجَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى مَا نَقَلَ الْبَاجِي (٢) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٢) [٢٥] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ اشْتِرَاءِ اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ كَيْلٍ وَلَا حَزْرٍ بِشَيْءٍ

مِنْ طَبَخٍ مِنْ غَيْرِ حَزْرٍ وَلَا وَزْنٍ أَيْضًا أَهْوُ فَاسِدٌ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَزْرِ الْمَبِيعِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَيْصَحُّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ فَاسِدٌ إِذَا وَقَعَ دُونَ مَعْرِفَةِ حَزْرِ الْمَبِيعِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ بِمَعْيَارِهِ فِي الْبَلَدِ عَادَةً وَدُونَ حَزْرِهِ أَيْضًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعَدَمُ . . . جَهْلٍ بِثَمَنِ أَوْ مَثْمُونٍ) (٣) . اهـ .

وَأَمَّا إِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ بَعْدَ حَزْرِ الْمَبِيعِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ بِمَعْيَارِهِ فِي الْبَلَدِ عَادَةً فَجَائِزٌ حَيْثُ تَوَفَّرَتْ شُرُوطُ الْجَزَافِ فِي الْمَبِيعِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ .

(١) التاج والإكليل (٤/٣٦٢) .

(٢) انظر : «المتقى» (٦/٣٦٣) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٦٩) .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِقًا عَلَى الْمَنْعِ : (وَكَمْزَايِيَّةٌ [بِيعَ] ^(١) مَجْهُولٌ [بِمَعْلُومٍ] ^(٢) [أَوْ مَجْهُولٌ] ^(٣) مِنْ جِنْسِهِ) ^(٤) مَفْهُومٌ قَوْلِهِ : (مِنْ جِنْسِهِ) : أَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَ الْجِنْسُ لَجَازَ ذَلِكَ إِذَا تَوَقَّرَتْ شُرُوطُ الْجُزَافِ فِي الْجَانِبَيْنِ فِي صُورَةِ بَيْعِ مَجْهُولٍ بِمَجْهُولٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ أَوْ تَوَقَّرَتْ فِي الْجَانِبِ الْمَجْهُولِ وَحْدَهُ فِي صُورَةِ بَيْعِ مَجْهُولٍ بِمَعْلُومٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٣) (٢٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الْكُورِ أَنَّهُ كُورٌ بِطَعَامٍ لِأَجْلِ أَنْ يَجُوزَ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَاتُ وَلَا يَدْخَرُ أَوْ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الطَّعَامَ كُلُّ مَا لَهُ طَعْمٌ لَا عَلَى وَجْهِ التَّدَافَعِ ؟ [ق/٥٣٣] .

جَوَابُهُ : أَنَّهُ قَدْ سَأَلَ الْفَقِيهَ [الشَّعَّ بْنَ مُحَمَّدٍ صِل] ^(٥) عَالِمٌ تَشَبَّهَ فِي زَمَنِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ أَحْمَدُ بْنُ أَعْمَرَ وَالِدِ الشَّيْخِ سَيِّدِي (حَم) التَّنْبُكْتِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْجَمِيعِ - عَنِ الْكُورِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِطَعَامٍ لِأَجْلِ أَوْ اقْتِضَاءً عَنْهُ بِطَعَامٍ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ التَّأْخِيرَ بَيْنَ الْكُورِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَطْعُومَاتِ لَا يَحِلُّ بِجَرَيَانِ رَبَا النِّسِيَّةِ فِي كُلِّ مَطْعُومٍ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الطَّعَامِ فِي ثَمَنِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٤) (٢٧] سُؤَالَ عَنْ وَضْعِ الزَّرْعِ عِنْدَ الْغَوَاجَةِ لِشِرَاءِ الْخَائِرِ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا لِقَوْلِهِمْ : إِنَّ الْغِيَّةَ عَلَى الْمُثْلِيِّ تَعْدُّ سَلَفًا ؟

(١) ليس في «المختصر» .

(٢) في الأصل : بمجهول .

(٣) في الأصل : معلوم .

(٤) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

(٥) هكذا بالأصل .

جوابه : أنه جائز ولا يفسخ به البيع على ما تقتضيه نصوص الأئمة إذ غاية ما في سلف الغواجة للزرع الكراهة كما يرشد إلى ذلك قول الشيخ خليل : (وكره النقد والمثلث) (١) . اهـ .

وحينئذ فإن لم تسلف الزرع لنفسها أصلاً أو أسلفته وقضته بزرع آخر فلا بد من إنشائها لعقد جديد وإعادة كيل الزرع عند التقابض ، وإلا فسد البيع لما في نصوص أئمتنا ونوازلها من أن المواعدة في بيع الطعام بالطعام كالمواعدة في الصرف . اهـ .

وأشار الشيخ خليل لمنعه في الصرف بقوله : (أو بمواعدة) (٢) من غير إنشاء عقد جديد وإلا جاز . اهـ .

وقال الشيخ خليل في مبحث منع الصرف : (أو غاب رهن أو ودیعة وكو شك ..) (٣) إلخ .

مفهومه : أنه لو حضر مجلس الصرف لجاز . اهـ . تأمل .

وإن قضته غوجاً فالحكم أنهما إن لم يضمرا ذلك ولم تجر به عادة ولم يكن فيه وای ولا غرض جاز وإلا فلا ؛ ففي «نوازل ابن هلال» : سؤال عن سلف الزرع يأخذ عنه تمر أو ثمر يأخذ عنه دراهم أو غيره هل يجوز أم لا ؟

فأجاب بما نصه : متى أضمر المتعاقدان ما ذكرتم أو جرت بذلك عادة أو كان فيه وای أو غرض فذلك لم يجوز . اهـ .

وكذلك يفسد البيع إن تعاقداه عند وضع الزرع عندها لربا النسيئة . قال

(١) مختصر خليل (ص/٢٢٦) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٧١) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٧١) .

الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَحُرْمٌ فِي نَقْدٍ وَطَعَامٍ رَبَا فَضْلٍ وَنِسَاءً) ^(١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٥) [٢٨] سَوَّالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْثَمَنِ) ^(٢) هَلْ الْمُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْخِلَافِ وَلَوْ شَادَا أَوْ مَا كَانَ مُدْرِكُهُ قَوِيًّا ؟
جَوَابُهُ : قَالَ السُّودَانِيُّ : اخْتَلَفَ هَلْ يُرَاعَى الْخِلَافُ مُطْلَقًا أَوْ مَا قَوِيَ دَلِيلُهُ . اهـ .

وَأَقْتَصَرَ (مخ) ^(٣) فِي «كَبِيرِهِ» عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي وَإِلَيْهِ يُشِيرُ بِقَوْلِهِ : وَالْمُرَادُ الْخِلَافُ الْقَوِيُّ لِأَنَّ مَالِكًا لَا يُرَاعَى كُلَّ خِلَافٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
(١٢٢٦) [٢٩] سَوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ عَدِيْلَةً بِزَرْعٍ وَتَرَكَهُ عِنْدَ رَبِّهِ حَتَّى بَاتَ عِنْدَهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

(١) مختصر خليل (ص/١٧١) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

(٣) قال الخرشي : أي : فَإِنْ فَاتَ الْمَبِيعُ بِيْعًا فَاسَدَا كُلُّهُ أَوْ أَكْثَرُهُ بِمَفُوتٍ مَا يَأْتِي مَضَى بِالْثَمَنِ إِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَلَوْ كَانَ الْخِلَافُ خَارِجَ الْمَذْهَبِ كَمَنْ أَسْلَمَ فِي ثَمَرِ الْخَائِطِ بَعِيْنُهُ وَقَدْ أَزْهَى وَيَشْتَرِطُ أَخْذَهُ ثَمَرًا فَيَفُوتُ بِالْقَبْضِ ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ الْمَخْتَلَفُ فِيهِ مَا يَأْتِي لِلْمُؤَلَّفِ فِي بَيْعِ الْعِيْنَةِ بِخِلَافٍ : اشْتَرَاهَا لِي بَاثْنِي عَشْرَ لَأَجَلٍ ، وَأَخَذَهَا بِعَشْرَةِ نَقْدًا ، فَتَلْزَمُ بِالْمُسَمَّى أَيْ الْإِثْنَا عَشْرَ لَأَجَلِهَا إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي ، فَهَلْ لَا يَرُدُّ الْبَيْعُ إِذَا فَاتَ وَلَيْسَ عَلَى الْأَمْرِ إِلَّا الْعَشْرَةُ أَوْ يَفْسَخُ الثَّانِي مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَفُوتَ ، فَالْقِيَمَةُ قَوْلَانِ وَالْغَرَضُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ . . إلخ .

لكن لا يخفى أن القول الثاني مخالف لقول المؤلف هنا ، فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ كما أنه يخالفه أيضًا قوله في بيوع الأجال : وصح أول من بيوع الأجال فقط إلا أن يفوت الثاني فيفسخان ، فلم يمحض بالقوات بالثمن ، مع أنه مختلف فيه . وقد ذكر المواق هناك أن ما ذكره المؤلف من الفسخ هو المشهور وأن القول بالإمضاء بالثمن ضعيف ، ومن أمثلة المختلف فيه ما يأتي للمؤلف في قوله : ومضى بيع حب أفرك قبل ييسه بقبضه ، ومن أمثله أيضا جمع الرجلين سلعتيهما في البيع .

جوابه : قَالَ فِي «نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ» : وَسُئِلَ عَمَّنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِطَعَامٍ مِنْ عِنْدِ رَجُلٍ وَتَرَكَهُ عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْبَعَ عَلَيْهِ طَبْعًا يَعْرِفُهُ بِهِ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِأَنْ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّهُ لَمَّا تَرَكَهُ عِنْدَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ صَارَ كَأَنَّ الْقَبْضَ لَمْ يَحْصُلْ بَيْنَهُمَا فَيَقَعُ التَّأْخِيرُ الْمَنْعُوعُ بِهِ بَيْنَ الرَّبَّوَيْنِ ؛ نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ جَمَاعَةَ التُّونِسِيِّ وَنَصُّهُ : وَكَذَلِكَ إِنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِطَعَامٍ ثُمَّ تَرَكَهُ عِنْدَهُ لَمْ يَجِزْ . قَالَهُ شَارِحُ «الْقَبَابِ» . لِأَنَّ بَيْعَ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ كَالصَّرْفِ فَإِذَا تَرَكَهُ عِنْدَهُ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ بَعِيْنُهُ صَارَ كَأَنَّهُ غَيْرُ مَقْبُوضٍ لِأَنَّهَا لَا تَعْرِفُهُ إِذَا أَبْدَلَهُ الْبَائِعُ وَأَنْتَ لَمَّا تَرَكَتَهُ عِنْدَهُ أَمْكَنْتَهُ مِنْ أَخْذِهِ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ فَإِذَا رَجَعْتَ إِلَيْهِ أَعْطَاكَ مِثْلَهُ وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُهُ فَلَمْ تَكُنْ لِلْقَبْضِ فَائِدَةً . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٧) [٣٠] سؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَعِيرًا كَبِيرًا بِبَعِيرَيْنِ صَغِيرَيْنِ غَائِبَيْنِ وَاشْتَرَطَ عَلَى رَبَّهُمَا إِيْتَانَهُمَا إِلَيْهِ ، أَيُجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جوابه : قَالَ (ح) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَبْضُهُ عَلَى مُشْتَرِيهِ) (٢) مَا نَصُّهُ : فَإِنْ شَرَطَ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ وَأَنَّهُ فِي ضَمَانِهِ حَتَّى يَقْبُضَهُ لَمْ يَجِزْ وَكَانَ بَيْعًا فَاسِدًا وَتَكُونُ مُصِيبَتُهُ إِنْ هَلَكَ قَبْلَ وُصُولِهِ مِنْ بَائِعِهِ ، وَإِنْ شَرَطَ أَنَّ ضَمَانَهُ مِنْ حِينِ الْإِيْتَانِ [بِهِ] (٣) مِنْ مُشْتَرِيهِ فَجَائِزٌ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ مَوْضِعِ بَيْعٍ فِيهِ أَوْ فِي الطَّرِيقِ حَطًّا عَنِ الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ بِقَدْرِ الْإِجَارَةِ . اهـ .

وَفِي (عج) مَا نَصُّهُ : فَإِنْ قُلْتَ : الْمِيعَةُ الْغَائِبَةُ غَيْرُ الصَّغَارِ ضَمَانُهُ مِنَ الْبَائِعِ فَلَمَّا كَانَ اشْتِرَاطُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ وَضَمَانُهُ عَلَيْهِ يَفْسُدُ الْبَيْعُ . قُلْتُ : لَعَلَّ هَذَا أَلْحَقَهُ بِمَا يَتَعَدَّرُ خُلْفُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مواهب الجليل (٤/ ٣٠٠) وهو من قول اللخمي .

(٢) مختصر خليل (ص/ ١٧١) .

(٣) سقط من الأصل .

(١٢٢٨) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الْجِلْدِ غَيْرِ الْمَذْبُوعِ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِشَاةٍ حَيَّةٍ أَوْ بِلَحْمِهَا أَيْسُوعُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْفَقِيهَ الْوُكْرِي عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ : بِأَنَّ الصُّورَ الثَّلَاثَ جَائِزَةٌ وَأَشْبَعَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ وَشَنَعَ عَلَى مَنْ قَالَ بِخِلَافِهِ فَلَا نُنْقِ لِي بِذِكْرِ كَلَامِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٢٩) [٣٢] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ بَدْلِ اللَّبَنِ بِالزَّرْعِ لَيْلًا عَلَى ضَوْءِ الْقَمَرِ أَوْ النَّارِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) : وَانْظُرْ حُكْمَ شِرَاءِ الْحُبُوبِ فِي اللَّيْلِ الْمُقَمَّرِ .
وَفِي «مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ» : مَسْأَلَةٌ : قَالَ : إِذَا كَانَ يَصِلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَبِيعِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فِي الْقَمَرِ مِثْلَ النَّهَارِ جَازَ الْبَيْعُ .

قُلْتُ : ظَاهِرُ الْأُمّهَاتِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا تُدْرِكُ حَقِيقَتُهُ فَهُوَ خِلَافٌ فِي [ق/٥٣٤] شَهَادَةٍ . اهـ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَبِيعَ فِي اللَّيْلِ الْمُقَمَّرِ أَوْ عَلَى ضَوْءِ النَّارِ حَتَّى تَوْصَلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ بِذَلِكَ تَوْصُلًا تَمَامًا جَازَ الْبَيْعُ وَإِلَّا فَفِي «التَّقْيِيدِ» فِي كِتَابِ بَيْعِ الْغَرَرِ وَالْمَلَامَسَةِ مَا نَصَّهُ : وَإِنَّمَا الْاِعْتِبَارُ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ لَهُ اخْتِيَارُهُ وَلَا مَعْرِفَتُهُ مَعْنَاهُ وَإِنَّمَا الْاِعْتِبَارُ بَعْدَ الْجَوَازِ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ لَهُ اخْتِيَارُ الْمَبِيعِ وَلَا مَعْرِفَتُهُ ، وَمَفْهُومُ ذَلِكَ الْجَوَازِ حَيْثُ يُمَكِّنُ لَهُ اخْتِيَارُهُ وَمَعْرِفَتُهُ انْظُرْ : «نَوَازِلَ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ» . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٠) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ طَعَامِ مَصْنُوعٍ خُلِطَ بِالْكَوْهَمَنِ، هَلْ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَعَامٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِهِ مَصْنُوعٍ غَيْرِ مَخْلُوطٍ بِالْكَوْهَمَنِ أَوْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا يَدًا بِيَدٍ لِاخْتِلَافِهِمَا بِنَقْلِ طَعْمِهِ عَنِ الْآخَرِ

بِالْكَوْهَمَنْ وَكُلُّ مَا يَنْقُلُ الطَّعْمَ فَهُوَ نَاقِلٌ كَمَا فِي (عج) عَنْ (ق)، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا الْكَعْكُ بِأَبْزَارٍ) ^(١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣١) [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عِدَائِلَ مُعِينَةٍ غَائِبَةٍ بِلَدٍ آخَرَ بِشَرْطِ خَلْفَ مَا تَلَفَ مِنْهَا ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي كِتَابِ الرِّوَا حِلِّ وَالِدَوَّابِ مِنَ «الْمُدَوَّنَةِ» فِيمَنْ ابْتِاعَ سَلْعَةً بِدَنَائِيرَ بِلَدٍ آخَرَ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ غَيْرِهِ : فَإِنْ شَرَطَ ضَمَانَهَا إِنْ تَلَفَتْ جَارَ وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ الْبَيْعُ ، وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُ هَذَا فِي طَعَامٍ وَعَرُوضٍ فِي بَيْعٍ وَلَا كِرَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُبْتَاعُ لِعَيْنِهِ فَلَا يَدْرِي الْمُبْتَاعُ أَيُّ الصَّفَقَةِ ابْتِاعَ ^(٢) . اهـ .

انظر « نوازل الفقيه الحاج الحسن » ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٢) [٣٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَبَضَ دَيْنَهُ وَأَسْلَمَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لِلْمَدِينِ أَيْضًا ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي «الْمُدَوَّنَةِ» : وَإِنْ قَبَضْتَ مِنْ غَرِيمِكَ دَيْنًا فَلَا تُعْدهُ إِلَيْهِ مَكَانَكَ سَلَمًا فِي طَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ . اهـ . وَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : كَالْيِ بَمِثْلِهِ فَسُخِّ مَا فِي الدِّمَةِ . . (٣) إلخ .

وَلِذَا قَالَ (عج) : وَيَدْخُلُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا إِذَا أَخَذَ مِنْهُ الدَّيْنُ ثُمَّ رَدَّهُ لَهُ

(١) مختصر خليل (ص/١٧٤) . قال الخرشي : أي : أو أدهان كالإسفنجة وهي الزلاية ، فإنه ينتقل عما لا أبزار فيه ولا أدهان ويجوز التفاضل بينهما ، والأبزار جمعها : أبازير ، وواحدها : بزر - بكسر في الأفصح ويفتح ، والجمع ليس بمقصود إذ ما عجن ببزر واحد كذلك والظاهر أن الكعك بأبزار والكعك بدهن صنف واحد .

(٢) انظر : « التاج والإكليل » (٤٣٧/٥) و « الذخيرة » (٣٨٨/٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

بشيء مؤخر من غير جنس الدين أو من جنسه وهو أكثر منه لأن ما خرج من اليد وعاد إليها يعد لغوا . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٢٣٣) [٣٦] سؤال عن حكم الإقالة في المبيع الغائب قبل نقد الثمن ،
أيجوز ذلك أم لا ؟

جوابه : لا يجوز ذلك لما فيه من الدين بالدين كما في رجز ابن عاصم وشارحه ميارة ^(١) . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٢٣٤) [٣٧] سؤال يعرف من جوابه : وبعد فاعلم بأن القول بجواز تصيير الدار الغائبة لم يمتز أحد ممن له بضاعة ومسكة من الفروع المذهبية في قوته لشهرة القائل به وهو أشهب بالفضل والعلم والتحقيق وذلك من أنواع التشهير كما يشير إلى ذلك ابن عاصم في أصوله :

وما عليه للورى موافقه من عادة أو غيرها موافقه
أو من له الفضل ألف فذاك بالمشهور عندهم عرف
ومحل الدلالة قوله : أو من له الفضل ألف وإليه إشارة أيضا في تحفته
بقوله :

وحيث في بعض المسائل بالخلف رعيًا لاشتهار القائل
اهـ .

ولقوته في المذهب نقله غير واحد من أكابره وحفاظه .
قال ابن الحاجب ^(٢) : وفي بيعه بمعين يتأخر قبضه كالدار الغائبة قولان .
اهـ .

وقال ابن عرفة : وفي بيعه بدار غائبة منعه ابن القاسم فيها وأجاز ،

(١) شرح ميارة (٢/ ١٣٠) .

(٢) جامع الأمهات (ص/ ٣٤٨) .

أَشْهَبَ ، وَعَلَّلَ اللَّخْمِيُّ الْمَنْعَ بِأَنْ تُمْنَهَا حَاضِرَةٌ أَكْثَرُ مِنْ ثَمْنَهَا غَائِبَةٌ فَمَا بَيْنَهَا تَرْكٌ لِمَكَانِ التَّأْخِيرِ ، قَالَ : وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ قَبْضُهُ إِيَّاهَا عَنْ حُلُولِ الْأَجَلِ جَازَ وَإِلَّا مَنَعَ . اهـ .

وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي اخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنْ أَشْهَبَ فِي بَيْعِ الدِّينِ بِالثَّمَرَةِ الْمَرْهُمَةِ وَالْدَّارِ غَائِبَةٍ ؛ فَحَكَى عَنْهُ التُّونُسِيُّ : الْمَنْعُ فِيهَا ، وَاللَّخْمِيُّ : الْجَوَازُ فِيهَا ، وَحِكَايَةُ ابْنِ يُونُسَ فِي الدَّارِ كَاللَّخْمِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ فِي الثَّمَرَةِ شَيْئًا . اهـ .

وَفِي (طخ) مَا نَصَّهُ : وَاسْتَشْكَلَ الشُّيُوخُ الْمَنْعَ فِي الدَّارِ الْغَائِبَةِ لِأَنَّهَا كَالْمَقْبُوضَةِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلِهَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ : مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الدَّارَ يَبِيعُ مَزَارَعَةً ، فَصَارَ فِيهَا حَقٌّ تَوْفِيَةً . قَالَهُ فِي «التَّوْضِيحِ» . اهـ .

وَلِذَا قَرَّرَ (س) كَلَامَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَوْ مُعِينًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَغَائِبٍ) (١) بَغَيْرِ الصَّغَارِ أَوْ بِهِ وَيَبِيعَ مَزَارَعَةً . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا أَنْ قَوْلَ أَشْهَبَ أَفِيسُ مِنْ غَيْرِهِ . اهـ .

وَفِي «مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ» مَا نَصَّهُ : مَسْأَلَةٌ فِي «الطَّرَازِ» : إِذَا كَانَتْ دَارٌ غَائِبَةً فِي بَلَدٍ آخَرَ وَأَرَادَ أَخْذَهَا عَنْ دَيْنٍ حَازَهَا وَيَكْتَبُ أَنَّهُ نَزَلَ فِيهَا مَنْزِلَةً فُلَانٌ وَقَبَضَهَا مِنْهُ وَصَارَتْ إِلَيْهِ ، وَلَا يَكُونُ دَيْنٌ بِدَيْنٍ وَهَذَا إِنْ عَرَفَهَا الْقَابِضُ [ق/٥٣٥] أَوْ نَظَرَ إِلَيْهَا أَوْ وَصِفَتْ لَهُ ، فَأَمَّا عَلَى وَصْفٍ مُتَأَخَّرٍ وَيَخْتَارُ فَلَا يَجُوزُ . إِلَى أَنْ قَالَ بَعْدَ أَسْطَرٍ : وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي الرَّبْعِ الْغَائِبِ الَّذِي ضَمَانُهُ مِنَ الْمُشْتَرِي بِنَفْسِ الْعَقْدِ . اهـ .

وَفِي بَعْضِ فِتَاوَى أَهْمَتَنَا : أَنَّ التَّصْيِيرَ لَا يَفْتَقِرُ لِحَيَازَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ مِنَ الْبُيُوعِ وَلَا فَرْقَ فِي الْبَيْعِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلْبَيْعِ دَارٌ سَكَنَى الزَّوْجُ أَمْ لَا . قَالَ مِيارَةٌ عَلَى «تُحْفَةِ الْحُكَّامِ» (٢) : وَهَلْ يَفْتَقِرُ التَّصْيِيرُ

إِلَى حَيَازَةٍ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى الْحَيَازَةِ فَهَلْ بِالْمُعَايَنَةِ أَوْ يَكْفِي فِيهِ الْاعْتِرَافُ ؟ قَالَ الْمُكْنَّاسِيُّ فِي «مَجَالِسِهِ» : قُلْتُ : أَفْتَى [فِيهَا] ^(١) الْقَاضِي أَبُو سَالِمٍ إِبْرَاهِيمُ [الْبِرْنَاسِيُّ] ^(٢) أَنَّهُ لَا يَفْتَقَرُ إِلَى الْحَيَازَةِ وَهُوَ بَيْعٌ مِنَ الْبُيُوعِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنْ كَانَ الدَّيْنُ الْمَصِيرُ فِيهِ ثَابِتًا بَيِّنَةً فَلَا يَفْتَقَرُ التَّصْيِيرُ لِحَوَزٍ لَأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فَيَفْتَقَرُ [إِلَى الْحَوَزِ] ^(٣) لِلتَّهْمَةِ إِلَى قَصْدِ الْهَبَةِ وَالتَّحِيلِ [إِلَى] ^(٤) إِسْقَاطِ الْحَيَازَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ .

وَفِي (ق) ^(٥) قَبْلَ بَابِ الرَّهْنِ مُتَّصِلًا بِهِ : قَالَ بَعْضُهُمْ : التَّصْيِيرُ كَالْبَيْعِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِخْلَاءٍ وَلَا إِلَى حَيَازَةٍ ، [وَبِهِ] ^(٦) أَفْتَى ابْنُ عَتَّابٍ وَابْنُ الْقَطَّانِ وَابْنُ مَالِكٍ ، قَالَ ابْنُ سَلْمُونٍ : وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذِهِ الْأَنْقَالَ عَلِمْتَ قُوَّةَ قَوْلِ أَشْهَبٍ ، وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الْمُقَابِلَ لَهُ أَشْهَرُ مِنْهُ لَأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي «الْمُدُونَةِ» ، وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ . .) ^(٧) إلخ ، وَرَدَّ قَوْلُ أَشْهَبٍ بِلَوْ .

وَحِينَئِذٍ اتَّضَحَ لِمَنْ لَهُ بَصِيرَةٌ وَدَرَايَةٌ فِي الْعِلْمِ بَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْثَمَنِ) ^(٨) لِفَوَاتِ جُزْءِ الدَّارِ الْمُدْفُوعِ لِلْمَرْأَةِ فِي كَالِثُهَا بِهَدْمِهَا وَبِنَائِهَا لَهُ كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَنْصَفَ وَبِالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ ، قَالَهُ (عج) . قَوْلُهُ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ

(١) سقط من الأصل .

(٢) في «شرح ميارة» : اليزناسني .

(٣) في «شرح ميارة» : للحوز .

(٤) في «شرح ميارة» : على .

(٥) التاج والإكليل (٥٤٨/٤) .

(٦) في «شرح ميارة» : وبهذا .

(٧) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

(٨) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

فِيهِ بِالثَّمَنِ وَلَوْ كَانَ الْخِلَافُ خَارِجَ الْمَذْهَبِ . اهـ .

وَفِي (ق) (١) : عَنْ مَالِكٍ : وَمَا كَانَ مِمَّا كَرِهَهُ النَّاسُ رَدًّا إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَيَتْرَكَ .

وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ : الْبَيْعُ الْمَكْرُوهَةُ هِيَ الَّتِي اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي إِجَارَتِهَا ، وَالْحُكْمُ فِيهَا أَنْ تُفْسَخَ مَا كَانَتْ قَائِمَةً فَإِنْ فَاتَتْ لَمْ تُرَدَّ مُرَاعَاةً لِلْخِلَافِ فِيهَا .

اللَّخْمِيُّ : [أرى] (٢) إِذَا تَرَجَّحَ الدَّلَالُ عِنْدَ الْمُفْتِي فِي صِحَّةِ [ذَلِكَ] (٣) الْبَيْعِ وَفَسَادِهِ [وَجَبَ عَلَيْهِ] (٤) أَنْ يَتْرُكَهُمَا عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ وَلَا يَعْتَرِضُهُمَا بِنَقْضٍ .

عِيَاضٌ : لَا يَنْبَغِي لِلأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى مَذْهَبِهِ وَاجْتِهَادِهِ وَإِنَّمَا يَغْيِّرُ مِنْهُ مَا أُجْمِعَ عَلَى إِنْكَارِهِ .

وَرَشَّحَ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ كَلَامَ عِيَاضٍ وَنَصَّهُ : وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَلَا إِنْكَارَ فِيهِ ، وَلَيْسَ لِلْمُفْتِي أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ إِذَا لَمْ يُخَالَفِ النَّصَّ أَوْ الإِجْمَاعَ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ إِمْضَاءَ الْبَيْعِ فِي الْمَسْأَلَةِ بِلَا رَيْبٍ لَوْجُودِ الْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِيهَا وَلَا سِيَّمَا فِي الْمَذْهَبِ خَاصَّةً ، وَفِي بَعْضِ قَتَاوَى مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ

(١) التاج والإكليل (٤/ ٣٨١) و «المدونة» (٩/ ١٤٨) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ق) المطبوع .

فيه بالثمن^(١) ، هل ولو كان شاذًا خارج المذهب أم لا؟ فأجاب بأنه يمضي بالثمن وإن كان خارج المذهب حيث كان قويًا كما نص على ذلك غير واحد كسيدي (عج) و (مخ) اللذين بأيديكم وغيرهما .

وإن كان شاذًا فقال السوداني في شرحه ما نصه : اختلف هل يُرعى الخلاف مطلقًا أو ما قوي دليله ؟

وفي (ق) ^(٢) هناك بعد كلام ما نصه : [قال القرافي وعز الدين بن عبد السلام] ^(٣) إن من أتى مختلفًا فيه يعتقده تحليله لم ينكر عليه إلا أن يكون مدرك التحليل ضعيفًا ينقض الحكم بمثله لبطلانه في الشرع ^(٤) .

قلت : ويظهر من كلامهما أنه ولو كان شاذًا خارج المذهب ما لم يكن ضعيفًا جدًا وهو كذلك . اهـ .

ويشهد لذلك أيضًا ما في بعض « فتاوى الحافظ ابن الأعمش » إذ سئل عن البيع الفاسد ، هل له قاعدة يفرق بها بين المتفق على فساده والمختلف فيه فأجاب بما نصه : وأما قاعدة المتفق على فساده والمختلف فيه من البيوعات فلا قاعدة له إلا النقل المخض فليراجع من نزلت به نازلة أقوال الأئمة ، فإن وجد في النازلة خلافًا ، بين العلماء أمضاه وإن لم يجد خلافًا ، بل اتفق على المنع فسخه ؛ لأنه الحرام البين . اهـ .

فإن قلت : إن قاعدة قول الشيخ خليل : (فإن فات مضي المختلف فيه

(١) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

(٢) التاج والإكليل (٤/٣٨١) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) قال القرافي : كواطي الجارية بالإباحة معتقدًا لمذهب عطاء ، وشارب النبيذ معتقدًا لمذهب

أبي حنيفة . «الذخيرة» (١٣/٣٠٥) .

بِالْثَّمَنِ (١) أَكْثَرِيَّةً لَا كُلِّيَّةً كَمَا فِي شَرْوَحِهِ ؟ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ : مَا فِي «نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ» وَلَفْظُهُ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ شِرَاءِ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ فَالْمَشْهُورُ فِيهَا الْمَنْعُ ، وَأَمَّا حُكْمُهَا بَعْدَ الْوُقُوعِ فَلَمْ أَطَّلِعْ عَلَى نَصٍّ فِي عَيْنِ النَّازِلَةِ أَنْقَلُهُ لَكُمْ ، وَلَكِنَّ لِلْمَسْأَلَةِ عُمُومًا يَشْمَلُهَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي «الْمُدُونَةِ» : «وَمَا كَانَ مِمَّا كَرِهَهُ النَّاسُ رُدًّا إِلَّا أَنْ يَفُوتَ (٢)» .

وَالِيهِ يُشِيرُ فِي «الْمُخْتَصَرِ» بِقَوْلِهِ : (وَرَدَّ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ ، فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْثَّمَنِ) (٣) مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَغْلَبِيَّةٌ لَا كُلِّيَّةٌ ، وَوَضِيفَةُ الْمُتَنِي فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ وَأَشْبَاهِهَا مِنْ كُلِّ مَا لَهُ عُمُومٌ أَنْ يَبْحَثَ عَنِ الْمُخْلِصِ ، إِذْ لَعَلَّهُ يَجِدُ نَصًّا يُخْرِجُ نَارِلَتَهَا عَنْ حُكْمِ الْعُمُومِ ، كَمَا خَرَجَتْ مَسْأَلَةُ بِيُوعِ الْأَجَالِ مِنْ عُمُومِ قَوْلِ مَالِكِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَكَمَا خَرَجَتْ مَسْأَلَةُ [٥٣٦/ق] اقْتِضَاءِ الطَّعَامِ مِنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ مِنْهُ أَيْضًا فَإِنَّهُمَا يُفْسَخَانِ وَلَوْ بَعْدَ الْفَوَاتِ مَعَ وُجُودِ الْخِلَافِ فِيهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَصًّا سَاغَ لَهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - التَّمَسُّكُ بِالْعُمُومِ وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ بَعْدَ اسْتِفْرَاجِ الْوَسْعِ فِي الْبَحْثِ ، وَالْفَرَارُ إِلَى الْعُمُومِ عِنْدَ عَدَمِ الْمُخَصَّصِ أَمْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ يَطَّلِعُ عَلَيْهِ مَنْ تَتَبَعَ أَقْوَالَهُمْ وَفَتَاوِيهِمْ ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ . وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِي الْخَمْرِ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةَ . . » (٤) الْحَدِيثُ . اهـ .

مَنْ تَأَمَّلَ مَا تَقَدَّمَ عِلِمَ إِمْضَاءِ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ بِلَا رَيْبٍ .
وَاعْلَمْ يَا أَخِي بِأَنَّ بَحْرَ الْعِلْمِ وَاسِعٌ ، وَأَنَا وَأَنْتَ وَأَقْرَانُنَا مَا رَشَفْنَا مِنْهُ حَتَّى نَقَرَةَ الْعُصْفُورِ مِنَ الْبَحْرِ .

(١) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

(٢) المدونة (٩/١٤٨) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٤٢) ومسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة .

قَالَ الشَّعْبِيُّ : الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ أَشْبَارُ فَمَنْ نَالَ مِنْهُ شِبْرًا شَمَخَ بِأَنْفِهِ وَظَنَّ أَنَّهُ نَالَهُ ، وَمَنْ نَالَ شِبْرَيْنِ صَغُرَتْ نَفْسُهُ عِنْدَهُ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنَالُهُ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَهِيَ هَاتِ لَا يَنَالُهُ أَحَدٌ . اهـ .

وَقَالَ عَلِيٌّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَرَضِيَ عَنْهُ : إِذَا سُئِلَ أَحَدُكُمْ عَمَّا لَا يَعْلَمُ فَلْيَقُلْ : اللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنَّ الْعَالِمَ إِنَّمَا يَعْلَمُ فِيمَا لَا يَعْلَمُ قَلِيلٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٥) [٣٨] سَوَّالٌ عَنْ جَمَاعَةٍ وَزَعَتْ عِشَاءً أَضْيَافَهَا ، وَعَرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَا نَابَهُ مِنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِآخَرِ مِنْهُمَا : ادْفَعْ عَنِّي مَا نَابَنِي مِنَ الضِّيَافَةِ لَبَنًا وَادْفَعْ لَكَ بَدَلَهُ زَرْعًا . وَفَعَلَا ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ أَغْرَاضِهِمَا دُونَ مُنَاجَزَةٍ ، أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُعَاوَضَةِ بَيْنَ الطَّعَامَيْنِ غَيْرَ يَدٍ بِيَدٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٦) [٣٩] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ مَا يَقَعُ بَيْنَ رَبِّ الْمَاشِيَةِ وَالرَّاعِي وَذَلِكَ بِأَنْ يَجْعَلَ لَهُ اللَّبَنَ فِي نَفَقَتِهِ وَرَبَّمَا يَقْبِضُهُ مِنْهُ لِأَجْلِ الْأَضْيَافِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَيَدْفَعُ بَدَلَهُ طَعَامًا غَيْرَهُ مِنْ غَيْرِ مُنَاجَزَةٍ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سَأَلَ الْفَقِيهَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِي عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ بِأَكْلِهِ لِرِعَايَةِ إِبِلًا مِثْلًا يَعْنِي لَهُ رَبُّ الْإِبِلِ نَاقَةً يَحْلِبُهَا وَيَشْرَبُ لَبَنَهَا ، فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى الْجَوَابِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ طَعَامًا عِوَضًا مِنْهُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ ذَلِكَ التَّعْيِينَ إِنْ كَانَ عَلَى مَعْنَى الْإِبْرَاءِ مِمَّا فِي الذِّمَّةِ مِنْ نَفَقَةِ الرَّاعِي بِحَيْثُ لَا رُجُوعَ لَهُ بِنَفَقَتِهِ عَلَى رَبِّ الْإِبِلِ عِنْدَ تَلَفِ اللَّبَنِ مِنَ النَّاقَةِ أَوْ نُقْصَانِهِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا عَيْنُ لَهُ النَّاقَةَ يَحْلِبُهَا وَيَسْتَوْفِي مِنْ لَبَنِهَا عِشَاءً وَغَدَاءً وَلَوْ نُقِصَ لَأَكْمَلَهُ لَهُ ، فَهَذَا لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ ، وَلَا يَمْلِكُ

الرَّاعِي اللَّبَنَ إِلَّا بِالشُّرْبِ حَتَّى يَتَخَيَّلَ أَنَّهُ إِنْ أَطْعَمَهُ غَيْرُهُ كَانَ مِنْ بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٣٧) [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ شَخْصَيْنِ وَرَثَا دَارًا وَتَعَدَّى أَحَدُهُمَا عَلَيْهَا بِأَنْ بَاعَ جَمِيعُهَا وَتَمَادَى الْمُتَعَدَّى عَلَيْهِ وَالْمُتَعَدَّى هُوَ وَارِثُهُ وَسَكَتَ زَمَانًا بَعْدَ الْمَوْتِ ثُمَّ قَامَ وَأَرَادَ نَقْضَهُ فِي حِصَّةِ مَوْرُوثِهِ ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) : وَلَوْ كَانَ لَهُ حِصَّةٌ فِي دَارٍ فَبَاعَ جَمِيعَهَا ثُمَّ وَرِثَ حِصَّةَ غَيْرِهِ الَّتِي تَعَدَّى عَلَيْهَا ، فَلَهُ نَقْضُ الْبَيْعِ ثُمَّ أَخَذَ حِصَّتَهُ بِالشُّفْعَةِ .

قَالَهُ فِي سَمَاعٍ سَحْنُونٍ مِنْ كِتَابِ الْغَضَبِ وَفِي سَمَاعِ أَبِي زَيْدٍ مِنْ كِتَابِ الشُّفْعَةِ . اهـ .

وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ : فَإِذَا قُلْنَا : إِنْ لِلْغَاصِبِ نَقْضَ مَا بَاعَهُ إِذَا [وَرِثَ] (٢) فَإِذَا مَاتَ مَوْرُوثُهُ وَسَكَتَ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَلَمْ يَنْقُضِ الْبَيْعَ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَقْضُهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَانْظُرْ هَلْ يَبْطُلُ حَقُّهُ ، وَلَوْ سَكَتَ بَعْدَ الْمَوْتِ شَيْئًا يَسِيرًا لَمْ أَرِ فِي ذَلِكَ نَصًّا ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِنْ سَكَتَ عَامًا بَطُلَ حَقُّهُ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَالظَّاهِرُ أَيْضًا الْبُطْلَانُ ، وَانْظُرْ هَلْ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ أَمْ لَا ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٠) [٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سَلْعَةً بِثَمَنٍ مُؤَجَّلٍ وَاشْتَرَطَ عَلَى الْبَائِعِ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ فَالْثَمَنُ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، هَلْ هَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ فَاسِدٌ وَتَرَدُّ السَّلْعَةُ إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً أَوْ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْقَبْضِ إِنْ فَاتَتْ ، وَمِثْلُهُ إِنْ شَرِطَ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ لَمْ يُطَالَبِ الْبَائِعُ وَرَثَتُهُ بِالْثَمَنِ ، انْظُرْ (عج)

(١) مواهب الجليل (٤/٢٦٩) .

(٢) في (ح) ، ورثته .

وغيره . اهـ .

(١٢٤١) [٤٢] سُؤَالَ عَمَّنْ أَسْلَمَ لِرَجُلٍ ابْنِي لُبُونٍ إِبْلًا فِي أَرْبَعَةِ أَبْنَاءٍ مَخَاضٍ مِنْهَا ، وَحَلَّ الْأَجَلَ وَطَلَبَ رَبُّ الدِّينِ الْقَضَاءَ وَامْتَنَعَ مِنْهُ الْمَدِينُ ، فَبَيْنَمَا هُمَا كَذَلِكَ عَلِمَ رَبُّ الدِّينِ فَسَادَ الْبَيْعِ ، وَسَكَتَ عَنِ الْمَدِينِ نَحْوَ شَهْرَيْنِ ، وَطَلَبَ الْقَضَاءَ ، فَقَالَ لَهُ : لَيْسَ لَكَ إِلَّا قِيَمَةُ ابْنِي اللَّبُونِ لِأَنَّ الْبَيْعَ فَاسِدٌ وَكُنْتَ جَاهِلًا لِفَسَادِهِ وَتُبْتُ إِلَى اللَّهِ مِنَ الرَّبِّ ، وَقَالَ لَهُ رَبُّ الدِّينِ : أَبْنَاءُ الْمَخَاضِ صَارُوا لِأَخِي بِالشَّرَاءِ مِنْ عِنْدِي وَشَرَاءُ الْأَخِ لَهُنَّ مِنْ عِنْدِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ فَسَادَ الْبَيْعِ ، هَلِ الْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِي بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ) ^(١) أَوْ فِي قَوْلِهِ : (لَا إِنْ قُصِدَ بِالْبَيْعِ الْإِفَاتَةُ) ^(٢) ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَسْأَلَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا إِنْ قُصِدَ بِالْبَيْعِ الْإِفَاتَةُ) .

قَالَ (مخ) ^(٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : أَيُ : لَا إِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي الْفَسَادَ فَبَاعَهُ [بَيْعًا صَحِيحًا] ^(٤) قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَقُصِدَ بِالْبَيْعِ الْإِفَاتَةُ فَلَا يَمْضِي وَلَا يَفِيْتُهُ اتِّفَاقًا [ق/٥٣٧] مُعَامَلَةً لَهُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ .

ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : إِنَّمَا يَتِمُّ الْإِتِّفَاقُ إِذَا وَاطَّاهُ الْمُشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ ، أَمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ قَصْدُهُ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُخْتَلَفَ فِيهِ . اهـ .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي دَعْوَاهُ : (قُصِدَ الْإِفَاتَةُ) أَوْ عَدَمُهُ بَيِّنَةٌ حَيْثُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى كَذِبِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) حاشية الخرشي (٩١/٥) .

(٤) سقط من (مخ) المطبوع .

(١٢٤٢) [٤٣] سَوَّالٌ عَنْ جَمَاعَةِ الرُّفْقَةِ إِذَا أَخَذَتْ سَلْعَةً مِنْ بَعْضِهَا لِدَفْعِ ظَالِمٍ وَأَعْطَتْهُ بِهَا ثَمَنًا مَعْلُومًا وَلَكِنَّ الشَّرَاءَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى قَبُولِ الظَّالِمِ لَهَا، وَسَرَقَتْ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ قَبْلَ رُؤْيَةِ الظَّالِمِ، لَهَا هَلْ ضَمَانُهَا مِنْ رَبِّهَا أَوْ مِنَ الْآخِذِ لَهَا أَوْ مِنْ جَمِيعِ الرُّفْقَةِ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي «نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ» وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ بَلَدٍ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِاشْتِرَاءِ شَيْءٍ لِمُدَارَاةِ الظُّلْمَةِ ، فَإِنْ ذَهَبَ فِي الْمَصَالِحِ دَفَعُوا لِرَبِّهِ ثَمَنَهُ ، وَإِنْ رَجَعَ رَجَعَ لِرَبِّهِ وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ وَعَلَى هَذَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ وَمُعَامَلَتُهُمْ ؟

فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِمَا نَصَّهُ : إِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَيْعِ الشَّيْءِ الَّتِي [(١)] الْمُتَوَقِّفُونَ وَهِيَ عِنْدَهُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ قِسْمٌ شَرَطُوهُ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ ، بَلَّ قَالُوا حِينَ الْبَيْعِ إِنْ ذَهَبَ فَالْثَّمَنُ لَكَ وَإِلَّا رَجَعَ إِلَيْكَ بِلَا ثَمَنِ ، وَعَلَى ذَلِكَ وَقَعَ الْبَيْعُ فَهَذَا فَاسِدٌ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ ، فَإِنْ قَاتَ فِيهِ الْقِيَمَةُ لَا الثَّمَنُ ، وَقَسِمَ عَقَدُوا الْبَيْعَ ، فَلَمَّا تَمَّ الْبَيْعُ طَاعَ الْبَائِعُ بِقَبُولِهِ إِنْ رَجَعَ ، فَهَذَا صَحِيحٌ وَيَلْزُمُهُ الْقَبُولُ وَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهُ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فَالْبَيْعُ فِيهَا فَاسِدٌ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ ضَمَانَ السَّلْعَةِ مِنْ جَمِيعِ الرُّفْقَةِ لِكَوْنِ الْآخِذِ لَهَا مِنْ رَبِّهَا وَكَيْلًا عَنْهَا - أَيِ : الْجَمَاعَةِ - فِي الشَّرَاءِ وَالْقَبْضِ إِمَّا نَصًا أَوْ عَادَةً وَيَدُ وَكَيْلِ الْمُشْتَرِي فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ كَيْدِهِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَجٌّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَإِنَّمَا يُنْتَقَلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٣) [٤٤] سَوَّالٌ عَنْ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِذَا قَاتَ وَوَجَبَ عَلَى الْمُشْتَرِي غَرْمٌ

قِيَمَةِ الْمَبِيعِ يَوْمَ الْقَبْضِ، أَيْجُوزُ لَهُ رَدُّ الْمَبِيعِ عَوْضًا عَنْ الْقِيَمَةِ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : يَجُوزُ لَهُ إِذَا تَرَاضِيَا عَلَيْهِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمَا لِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَبْضِ وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مُؤْتَفٍ بِشَيْءٍ مَجْهُولٍ كَمَا فِي (ج) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٤) [٤٥] سُؤَالٌ عَنْ شَخْصٍ، لَمَّا فَرَعَ عَشَائُهُ مِنَ الصَّنْعَةِ قَالَ لَهُ

الْآخَرُ: أَعْطِنِي عَشَاءَكَ وَاصْبِرْ إِلَى أَنْ يَطْبِبَ عَشَائِي وَأَقْبِضْهُ، وَفَعَلَا ذَلِكَ، فَهَلْ هُوَ بَيْعٌ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ مَمْنُوعًا، أَوْ سَلَفٌ وَعَلَيْهِ فَهُوَ جَائِزٌ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ هَبَةٌ ثَوَابٌ لَتَلَفْظِ الْمُعْطِي لَهُ بِالْعَطَاءِ وَلِعَدَمِ الْمَكَايَسَةِ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ ، قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّهِ لِهَبَةِ الثَّوَابِ مَا نَصَّهُ : عَطِيَّةٌ قُصِدَ بِهَا عَوْضُ مَالِي . اهـ . وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا عَدَمُ جَوَازِ ذَلِكَ لَمَّا فِيهِ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ غَيْرِ يَدٍ بِيَدٍ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَأَيْثُبُ مَا يَقْضَى عَنْهُ بَيْعٌ) (٢) . اهـ .

وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ مَا قَالَ (عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي السَّلَامِ : (وَالشَّيْءُ فِي مِثْلِهِ قَرْضٌ) (٣) ، وَلَفْظُهُ : وَهَذَا فِي غَيْرِ الطَّعَامِ وَالنَّقْدِ ، وَأَمَّا هُمَا فَلَا يَكُونُ كُلُّ قَرْضًا إِلَّا إِذَا وَقَعَ بِلَفْظِ الْقَرْضِ ، فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْبَيْعِ أَوْ السَّلَامِ أَوْ أُطْلِقَ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٥) [٤٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الزَّرْعِ الَّذِي يُعْطَى الضَّيْفُ لِأَهْلِ الدَّارِ

لَأَجْلِ ضِيَافَتِهِ لَهُ ، وَبَعْضُ الطَّلَبَةِ قَالَ : يَمْنَعُ ذَلِكَ ، وَهُوَ مِنْ أَوَّلِ الزَّمَانِ يَفْعَلُهُ الصَّالِحُونَ وَغَيْرُهُمْ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الضَّيْفَ إِذَا لَمْ يُعْطِ الزَّرْعَ لِرَبِّ الْمَنْزِلِ الَّذِي يُعْطَى لَهُ عَادَةً تَغَيَّرَ خَاطِرُهُ عَلَيْهِ وَلَا يُحْسِنُ ضِيَافَتَهُ فِي الْعَالِبِ وَحِينَئِذٍ ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الْمُعَاوَضَاتِ

(١) مواهب الجليل (٤/ ٣٨٢) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٥٦) .

(٣) مختصر خليل (ص/ ١٩٤) .

لَا مِنْ بَابِ الْمَكَارِمَةِ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا مَنَعُهَا لِمَا فِيهَا مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ غَيْرِ يَدٍ بِيَدٍ .

هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٦) [٤٧] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الرَّبَا إِذَا فَاتَ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ حُكْمَهُ بَعْدَ الْفَوَاتِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْثَمَنِ وَإِلَّا ضَمِنَ قِيمَتَهُ حِينَئِذٍ وَمِثْلَ الْمُثْلَى) (١) . اهـ .

وَحِينَئِذٍ فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبُهُ صُنْعَ أَمْرِهِ وَإِلَّا رَفَعَ أَمْرَهُ لِلْقَاضِي أَوْ لِلْجَمَاعَةِ يَصْنَعُ مَعَ صَاحِبِهِ لَوْ حَضَرَ، وَإِنْ قَوْمٌ رَأْسُ مَالِهِ وَبَقِيَ لَهُ بَقِيَّةٌ يَتَّبِعُ بِهَا صَاحِبَهُ وَكَوْا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كَمَا لَوْ بَقِيَتْ لَصَاحِبِهِ عَلَيْهِ بَقِيَّةٌ حُسِبَتْ لَهُ إِلَى أَنْ يَجِدَهُ وَإِنْ لَمْ يَجِدَهُ تَصَدَّقْ بِهَا عَنْهُ بَعْدَ الْإِيَّاسِ ، وَإِنْ تَسَاوَتْ قِيمَةُ مَالِهِمَا تَقَاصًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٧) [٤٨] سَوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً لِأَجَلٍ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ عَدَمُ الْمُشْتَرِي هَلْ لَهُ

فَسْخُ الْبَيْعِ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْبَيْعَ لَزِمَ فَسْخُهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْمُسَاقَاةِ بِقَوْلِهِ : (كَيْفَهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَلْسِهِ) (٢) وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ بَيَاتِيَانِ [(٣)] ثَقَّةٌ أَوْ ضَامِنٌ يَثِقُ [(٤)] فَلَهُ مَنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا حَتَّى يَحِلَّ الْأَجَلُ .

أَنْظَرَ السُّودَانِي . اهـ . وَنَحْوُهُ فِي «نَوَازِلِ الْبَرْزَلِيِّ» أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ بَاعَ ضَيْعَةً بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ ظَهَرَ مِنَ الْمُشْتَرِي اخْتِلَافٌ حَالٍ فَأَرَادَ الْبَائِعُ

(١) مختصر خليل (ص/١٧٦) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٤٢) .

(٣) قدر كلمة بالأصل لم أتيناها .

(٤) قدر كلمة بالأصل لم أتيناها .

[ق/٥٣٨] أَخَذَ حَمِيلٌ أَوْ رَهْنٌ بِالْثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ : أَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ مِنَ الْمُشْتَرِي خِلَافُ مَا كَانَ يَظْهَرُ مِنْهُ وَخَشِيَ أَنْ بَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى حَالِهِ أَنْ لَا يَجِدَ عِنْدَ الْأَجَلِ قَضَاءً فَمِنْ حَقِّ الْبَائِعِ أَخْذُهُ بِثَقَّةٍ مِنْ حَقِّهِ إِمَّا بِحَمِيلٍ أَوْ رَهْنٍ أَوْ يَضْرِبُ الْقَاضِي عَلَى يَدَيْهِ فِي الضَّيْعَةِ الْمَذْكُورَةِ وَيَشْهَدُ أَنَّهُ مَنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَيُشْهَرُ ذَلِكَ .

قُلْتُ : هَذَا مِثْلُ مَا قَالَ أَبُو عُمَرَ فِي مَا إِذَا أَرَادَ السَّفَرُ قَبْلَ الْأَجَلِ إِنْ ظَهَرَ مِنْهُ وَجُوهٌ رَيْبَةٍ وَدَلِيلُ تَهْمَةٍ وَقَامَتْ عَلَى ذَلِكَ أَدَلَّةٌ يُرِيدُ التَّغَيُّبَ وَالْهَرُوبَ مُنْعَ مِنَ السَّفَرِ أَصْلًا ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ يُرِيدُ السَّفَرَ إِلَى بَلَدٍ لَا تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ عَلَيْهِ . اهـ . من «البرزلي» ، وَنَحْوِهِ فِي «الْمَعْيَارِ» . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٨) [٤٩] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ نَصْفَ فَرَسٍ لِرَجُلٍ يُرِيدُ السَّفَرَ إِلَى بَلَدٍ زَعَمَ أَنَّهَا تُبَاعُ فِيهِ بِالرَّيْبِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي حَمَلَ صَاحِبُهَا عَلَى الْبَيْعِ لَهُ وَشَرَطَ الْبَائِعُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَقْدِ جَمِيعَ مُؤَنَّتِهَا مِنْ عَلْفٍ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَجْرَةَ الْأَجِيرِ الَّذِي يَقُودُهَا فَهِيَ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ ، هَلْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَكَبَيْعِهِ نَصْفًا .. إِنْخَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْكَلَامَ الْمَطْلُوقَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى الشَّرْطِ فَيَجْرِي عَلَى حُكْمِهِ أَوْ عَلَى الطَّوْعِ فَيَجْرِي عَلَى حُكْمِهِ كَمَا فِي «نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ» ، وَحِينَئِذٍ فَإِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الشَّرْطِ فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةً فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكَبَيْعُهُ نَصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ نَصْفًا ..) ^(١) إِنْخَ . لِكُونِ النَّصْفِ صَارَ مَبِيعًا بِشَيْءٍ مُسَمًّى كَدِينَارٍ مِثْلًا عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النَّصْفَ

الْآخِرَ بِالْبَلَدِ الَّذِي زَعَمَ أَنَّهَا تُبَاعُ فِيهِ بِالرَّبْحِ فَصَارَ ثَمَنُ النِّصْفِ مَجْمُوعَ الدِّينَارِ
وَالسَّمْسِرَةِ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةِ أَشَارٍ إِلَيْهَا
الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلَّا [بأ] ^(١)) لِبَلَدٍ إِنْ أَجَلًا وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مِثْلِيًّا ^(٢) . اهـ .
وَمَسَأَلَتُنَا لَمْ يَتَوَقَّرْ فِيهَا مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ إِلَّا كَوْنُ الْمَبِيعِ مَقُومًا فَالْبَيْعُ فِيهَا
فَاسِدٌ بِلَا رَيْبٍ . اهـ .

وَأِنْ حَمَلْنَا الْكَلَامَ الْمُطْلَقَ مَحَلَّ الطَّوْعِ فَاَلْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي قَوْلِ الشَّيْخِ
خَلِيلٍ : (وَكَيْبَعُهُ نَصْفًا ..) إلخ ، وَلَكِنْ الْبَيْعُ فَاسِدٌ فِيهَا أَيْضًا لِعَدَمِ تَحْدِيدِ مُدَّةِ
الْمُؤَنَةِ فِيهَا ، فَهُوَ جَهْلٌ بِالثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ نِصْفَ الْفَرَسِ صَارَ مَبِيعًا بِثَمَنِ مُسَمًّى وَمُؤَنَةٍ
مَجْهُولَةٍ ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ الْبُيُوعَاتِ الْفَاسِدَةِ : (وَكَيْبَعُهُ بِالنَّفَقَةِ
عَلَيْهِ حَيَاتُهُ ^(٣)) وَقَالَ أَيْضًا فِي مَبْحَثِ شُرُوطِ الْبَيْعِ : (وَعَدَمُ جَهْلٍ بِثَمَنِ أَوْ
مَثْمُونٍ) ^(٤) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٤٩) [٥٠] سَوَّالٌ عَنْ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ لَهُ قَاعِدَةٌ يُعْرَفُ بِهَا بَيْنَ الْمُتَّفَقِ
عَلَى فِسَادِهِ وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا قَاعِدَةَ لَهُ إِلَّا النُّقْلُ الْمَحْضُ فَلْيُرَاجِعْ مَنْ نَزَلَتْ بِهِ نَارِلَةٌ إِلَى
أَقْوَالِ الْأَثَمَةِ فَإِنْ وَجَدَ فِي النَّارِلَةِ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَمْضَاهُ إِنْ فَاتَ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ
خِلَافًا وَاتَّفَقَ عَلَى الْفِسَادِ فَسَخَّهْ إِنْ فَاتَ إِلَى الْقِيَمَةِ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْحَرَامِ الْبَيِّنِ وَإِنْ لَمْ
يَفْتِ فَسَخَّهْ مُطْلَقًا . انْظُرْ : «نَوَازِلُ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ» . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١) فِي «الْمَخْتَصَرِ» : فِي .

(٢) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٤٤) .

(٣) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/١٧٥) .

(٤) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/١٧٧) .

(١٢٥٠) [٥١] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ يَطْلُبُ آخَرَ بَابُنْ لُبُونِ إِبْلًا وَدَفَعَ لَهُ الْمَدِينُ حَقَّ إِبِلٍ عَلَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَلَا حَقُّ مِنَ الدَّارِ نَسِيئَةً كَانَ فِي حِفْظِي أَنْ ابْنَ يُونُسَ مَنَعَ ذَلِكَ وَمَا ظَهَرَ لِي وَجْهُ الْمَنَعِ فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ : أَنْ مِيارَةَ ذَكَرَ مَنَعَ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِ أَبِي عَاصِمٍ :

وَجَائِزٌ فِيهِ مَزِيدُ الْعَيْنِ حَيْثُ يُقَالُ عَنْهُ قَدَرُ الدِّينِ

أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ نَاقِلًا عَنْ «الْمِيطِيَّة» (١) : وَإِنْ كَانَ [الْمَصِيرُ] (٢) لَهُ رَادٌّ فِي الدَّارِ زِيَادَةً عَلَى الدِّينِ جَازَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ بُدٌّ مِنْ تَنَاجُزِ الْقَبْضِ كَانَ الدِّينُ مُعْظَمَ الثَّمَنِ أَوْ يَسِيرًا مِنْهُ لِمَا يَدْخُلُهُ فِي التَّأَخِيرِ مِنَ الدِّينِ بِالْدِّينِ . اهـ .

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ الشَّرِيفِ فِي «نَوَازِلِهِ» : إِنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي ذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِيارَةَ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ فَعِلَّةُ الدِّينِ بِالْدِّينِ فِي الْجُزْءِ الْبَاقِي غَيْرُ ظَاهِرَةٍ ، وَالْعُلَمَاءُ مَأْمُونُونَ فِيْمَا نَقَلُوا وَمَبْحُوثٌ مَعَهُمْ فِيْمَا قَالُوا ، وَالَّذِي ظَهَرَ عِنْدَنَا الْجَوَازُ فِي بَيْعِ ذَلِكَ الْجُزْءِ الْبَاقِي بِمَالٍ مُؤَجَّلٍ وَبِهِ قَالَ جَمِيعُ مَنْ رَأَيْنَا مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥١) [٥٢] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ مَا يَقُولُ بَعْضُ الْمُتَبَايَعِينَ : الْأَجَلُ بَيْنَنَا

خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَالْقَضَاءُ إِلَى مَجِيءِ الرَّفْقَةِ ، أَيَصِحُّ هَذَا الْبَيْعُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ صَحِيحٌ وَيَكُونُ الْأَجَلُ بَيْنَهُمَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ نَسَبَهُ الْغِي) (٣) أَيَّ إِلَى الْمَجْهُولِ وَاعْتَبَرَ الْمَعْلُومُ وَصَحَّ الْبَيْعُ . اهـ .

(١) شرح ميارة (٢/١٢٨) .

(٢) في «ميارة» : المزيّد .

(٣) مختصر خليل (ص/١٩٥) .

وَلَكِنْ لَا يَلْزِمُ الْقَضَاءُ حَتَّى تَأْتِيَ الرَّفْقَةُ لِمُوَاعَدَةِ رَبِّ الدِّينِ لِلْمَدِينِ بِالتَّأْخِيرِ
إِلَى إِتْيَانِهَا ، فَفِي (س) عَنْ الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَةِ : إِنَّ وَعْدَ الْغَرِيمِ بِالتَّأْخِيرِ لَا زِمٌ .
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥٢) [٥٣] سُؤَالٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَجُوزُ بِالْمِكْيَالِ الْمَجْهُولِ غَيْرَ الْقَرْضِ
وَالْقِسْمَةِ وَبَدَلَ الطَّعَامِ بِجَنْسِهِ سَمِعْتُ أَنَّهَا أَكْثَرُ [ق/ ٥٣٩] مِنْ هَذِهِ؟
جَوَابُهُ : أَنَّى لَمْ أَقِفْ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْتُمْ سِوَى قَوْلِ «الْمُدَوَّنَةِ» : أَنَّهُ يَجُوزُ
الشِّرَاءُ بِالْمِكْيَالِ الْمَجْهُولِ بِمَوْضِعٍ لَيْسَ فِيهِ مِكْيَالٌ مَعْلُومٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١٢٥٣) [٥٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمُشْتَرِي إِذَا انْفَقَ عَلَى الْمَبِيعِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ
أَيَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِنَفَقَتِهِ إِذَا فُسِّخَ الْبَيْعُ أَمْ لَا؟
جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِهَا إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ لَا غَلَّةَ لَهُ أَوْ لَهُ غَلَّةٌ لَكِنْ زَادَتْ
النَّفَقَةُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِزَائِدِ النَّفَقَةِ عَلَى الْغَلَّةِ وَقَدْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالنَّفَقَةِ مَعَ
كَوْنِ الْغَلَّةِ لَهُ ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَحْدَثَ لِلْمَبِيعِ مَالَهُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ وَصَبَغَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ
عَلَيْهِ بِذَلِكَ مَعَ كَوْنِ الْغَلَّةِ لَهُ كَسْكْنَاهُ وَكَبْسِهِ كَمَا فِي (عَبَق) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١٢٥٤) [٥٥] سُؤَالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ يَفْتَقَرُ فُسْخُهُ لِلْحَاكِمِ أَمْ لَا؟
جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ مُتَّفَقًا عَلَى فُسَادِهِ فَلَا يَفْتَقَرُ فُسْخُهُ إِلَى حَاكِمٍ ، وَإِنْ كَانَ
مُخْتَلَفًا فِي فُسَادِهِ ، فَقِيلَ : يَفْتَقَرُ فُسْخُهُ لِلْحَاكِمِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَقِيلَ : يَكْفِي
فِي فُسْخِهِ تَرَاضِيهِمَا عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : إِشْهَادُهُمَا عَلَيْهِ ، وَإِذَا غَابَ أَحَدُهُمَا رَفَعَ
الْآخَرَ إِلَى الْحَاكِمِ وَيَفْسُخُهُ أَوْ إِلَى الْعُدُولِ إِنْ تَعَذَّرَ الْحَاكِمُ وَيَجْتَهِدُ لِنَفْسِهِ إِنْ
تَعَذَّرَ الْعُدُولُ لِيَتَخَلَّصَ مِنْ تَبَاعَةِ صَاحِبِهِ . قَالَ الْقَبَّابُ كَمَا فِي (س) . اهـ . وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥٥) [٥٦] سُؤَالٌ عَنِ السَّمْسَارِ إِذَا بَاعَ السَّلْعَةَ أَيْجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ ثَمَنِهَا مِنَ الْمُشْتَرِي أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَجْرِيَ الْعُرْفُ بِخِلَافِهِ كَمَا فِي «نَوَازِلِ (عج)» اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥٦) [٥٧] سُؤَالٌ عَنْ مَقْوَدِ الْبَعِيرِ وَقَيْدِهِ وَعِقَالِهِ أَتَيَنَّا وَلَهَا الْعَقْدُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : مَا فِي الْمَصْمُودِي وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ التُّونِسِيُّ عَمَّنْ اشْتَرَى مَعَ السَّرَجِ أَوْ اللَّجَامِ أَوْ الْبَرْدَعَةِ ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ تَصَادَقَا أَنَّهُمَا لَمْ يَبَيَّنَا ذَلِكَ عِنْدَ الْبَيْعِ نَظَرَ عُرْفَ النَّاسِ ، فَإِنْ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بَيْعِ الدَّابَّةِ بِسَرَجِهَا أَوْ لَجَامِهَا حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْبَرْدَعَةُ وَالْمَصَارِيحُ لِلدَّارِ ، وَإِنْ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بَعْدَ بَيْعِ الدَّارِ وَالدَّابَّةِ عَلَى ذَلِكَ حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانُوا رَبَّمَا تَبَايَعُوا عَلَى ذَلِكَ ، وَرَبَّمَا تَبَايَعُوا عَلَى عَدَمِ دُخُولِ ذَلِكَ فَمَا عَلَيْهَا لِلْبَائِعِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارٍ .

وَنَحْوُهُ لِلْمَازَرِيِّ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ : مَنْ اشْتَرَى دَابَّةً وَعَلَيْهَا لَجَامٌ فَلِجَامِهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُشْتَرِي اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥٧) [٥٨] سُؤَالٌ عَنْ مُعْتَقِ صَغِيرٍ وَأَمِهِ مَمْلُوكَةٍ . وَاشْتَرَاهَا لَهُ سَيِّدُهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ مِنْ مَالِهِ أَيَصِحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ فَاسِدٌ وَيُفْسَخُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِتْلَافِ مَالِ الصَّغِيرِ الْمُعْتَقِ الْمَذْكُورِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَلَمْ يَجْزِ اشْتِرَاءُ وَلِيِّ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى وَلَدٍ صَغِيرٍ بِمَالِهِ^(١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥٨) [٥٩] سَوَّالٌ عَنْ بَيْعِ جَمَاعَةِ الْقَرْيَةِ الَّتِي لَا حَاكِمَ بِهَا لِمَتْرُوكِ غَائِبٍ مِنْ بَلَدٍ بَعِيدٍ مَاتَ عِنْدَهَا وَحَمَلُ مَتْرُوكِهِ إِلَى وَرَثَتِهِ فِيهِ مَشَقَّةٌ أَيْجُوزُ بَيْنَهَا الْبَيْعُ وَيَنْفَدُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ نَافِذٌ ؛ فَفِي (ح) (١) عَنْ «النَّوَادِرِ» مَا نَصَّهُ : فَإِنْ مَاتَ فِي سَفَرٍ فَلَا وَصِيَّائِهِ بَيْعُ مَتَاعِهِ وَعَرُوضِهِ لِأَنَّهُ يَثْقُلُ حَمْلُهُ .

وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ الْبَرْزَلِيِّ : عَنْ أَبِي عُمَرَ : أَنَّ مَنْ مَاتَ فِي سَفَرٍ بِمَوْضِعٍ لَا قُضَاةَ فِيهِ وَلَا عُدُولَ وَلَمْ يُوصَ فَاجْتَمَعَ الْمُسَافِرُونَ وَقَدَّمُوا رَجُلًا بَاعَ هُنَاكَ تَرْكَتَهُ ثُمَّ قَدَّمُوا بَلَدَ الْمَيِّتِ فَأَرَادَ الْوَرِثَةُ نَقْضَ الْبَيْعِ إِذْ لَمْ يَبِعْ بِإِذْنِ حَاكِمٍ وَبَلَدُهُ بَعِيدٌ مِنْ بَلَدِ الْمَوْتِ أَنَّ مَا فَعَلْتَهُ جَمَاعَةُ الرَّفْقَةِ مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ جَائِزٌ وَقَدْ وَقَعَ هَذَا لِعِيسَى ابْنِ مَسْكِينٍ وَصُوبَ فَعْلُهُ وَأَمْضَاهُ ، وَنُقِلَ عَنِ الدَّوْدِيِّ أَنَّهُ أَمَرَ بِبَيْعِ تَرْكَةِ رَجُلٍ غَرِيبٍ يُذَكَّرُ أَنَّ مِنْ أَحْوَارِ فَارِسٍ وَرَثَتُهُ مَجْهُولُونَ وَدَفَعَ الثَّمَنُ إِلَى ثِقَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ وَأَمَرَهُمْ بِالْبَحْثِ عَنْ وَرَثَتِهِ ، فَإِنْ أَيْسَ مِنْهُمْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ . وَذَكَرَ رَجُلٌ أَنَّهُ تَسَلَّفَ مِنَ الْمَيِّتِ دِينَارًا فَأَمَرَهُ بِدَفْعِهِ لِأُولَئِكَ الثِّقَاتِ وَبَيَّرَهُ ذَلِكَ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى الدَّفْعِ . اهـ .

وَفِي (عج) مَا يُوَافِقُ مَا تَقَدَّمَ وَلَفْظُهُ : مَنْ مَاتَ بِسَفَرٍ وَلَمْ يُوصَ فَقَدِمَتْ الرُّفْقَةُ رَجُلًا فَبَاعَ تَرْكَتَهُ فَإِنْ بَيَّعَهُ مَاضٍ لِقِيَامِ رِفْقَتِهِ حِينَئِذٍ مَقَامَ الْحَاكِمِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٥٩) [٦٠] سَوَّالٌ عَنْ رِفْقَةِ خَرَجَتْ مِنْ وَادَانٍ إِلَى تَشِيَتْ فَضَلَّتْ لَهَا أَبْعَرَةٌ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ وَتَرَكَوْهَا فَلَمَّا وَصَلَتْ الْبَسِيقِيَّةَ لَحِقَ بِهِمْ أَرْبَعَةُ رَجَالٍ ، اثْنَانِ مِنْهُمْ أَبْنَاءُ عَمٍّ ، وَاثْنَانِ أَجِيرَانِ لَهُمَا يَخْدُمَانِهِمَا ، وَأَخْبَرْتَهُمُ الرُّفْقَةُ بِأَبْعَرَتِهَا وَأَوْصَتْهُمْ عَلَيْهَا وَسَارَتِ الرُّفْقَةُ إِلَى تَشِيَتْ وَتَرَكَتِ الرِّجَالَ عِنْدَ الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ

يُرِيدَانِ الرَّجُوعَ إِلَى مِلْحٍ بَقِيَ لَهُمْ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى مِلْحِهِمْ وَجَدُوا بَعِيرًا مِنَ الْأَبْعَرَةِ الْمَذْكُورَةِ أَزْرًا جِدًّا يَعْلَمُونَ مَالِكَهُ مِنَ الرَّفْقَةِ وَبَاعَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ الْبَعِيرَ لِابْنِ عَمِّهِ بَعْدَ يَتَيْنِ يَدْفَعُهُمَا لِمَالِكِ الْبَعِيرِ بِتَشْنِيتِ هَلْ هَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ نَافِذٌ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَبْضُ الْبَعِيرِ وَحَفَظُهُ لِمَالِكِهِ لِمَعْرِفَتِهِمْ لَهُ أَمْ لَا؟ وَهَلْ غَلَّةُ الْبَعِيرِ لِمُدَّعِي الْاِشْتِرَاءِ [ق/ ٥٤٠] وَالْمَالِكُ يَنْكِرُهُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُرَادَ بِالضَّالَّةِ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ : مَا جُهِلَ مَالِكُهَا ، وَأَمَّا مَا عُلِمَ مَالِكُهَا فَلَا تُسَمَّى ضَالَّةً إِنْ كَانَتْ مِنَ النَّعَمِ ، وَلَا تُسَمَّى لُقْطَةً إِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ النَّعَمِ ؛ فَفِي «نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ» فِي أَثْنَاءِ جَوَابِهِ لَهُ : مَا عُلِمَ مَالِكُهَا لَا يُسَمَّى ضَالَّةً وَلَا لُقْطَةً فِي تَعْرِيفِ الْفُقَهَاءِ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا الْبَيْعَ مِنْ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ فَيَجْرِي فِيهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَلَكَ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ عِلِمَ الْمُشْتَرِي) ^(١) وَهَذَا حَيْثُ كَانَ الْبَعِيرُ قَائِمًا ، وَأَمَّا إِنْ فَاتَ بِذَهَابِ عَيْنِهِ فَلَيْسَ لِمَالِكِهِ إِلَّا الْأَكْثَرُ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي بَيْعَ بِهِ أَوْ قِيمَتُهُ عَلَى الْبَائِعِ الْفُضُولِيِّ وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي . انْظُرْ (عج) . اهـ .

وَإِنْ قِيلَ : إِنَّ الْبَعِيرَ وَقَفَ عَلَى مَالِكِهِ فِي الطَّرِيقِ وَتَرَكَهُ بِمَضِيعَةٍ فَهُوَ حَلَالٌ لِمَنْ أَخَذَهُ .

قُلْتُ : إِنَّ تَرَكَهُ لَا يُزِيلُ مُلْكَهُ عَنْهُ لِأَنَّهُ تَرَكَهُ عَلَى نِيَّةٍ أَنَّ لَهُ الرَّجُوعَ فِيهِ إِنْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ بِدَلِيلٍ إِعْلَامِهِ لِلرَّجَالِ الْمَذْكُورِينَ بِالْأَبْعَرَةِ وَلَا سِيَّمَا أَوْصَاهُمْ عَلَيْهِ .

قَالَ فِي «التَّوَضُّيْحِ» نَاقِلًا عَنْ «الْبَيَانِ» : وَالصَّوَابُ فِي الْحَيَوَانِ إِذَا تَرَكَهُ

صَاحِبُهُ بِمَضِيعَةٍ هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهُ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَتْرُكُهُ عَلَى أَنْ لَهُ فِيهِ الرَّجُوعُ إِنْ أَخَذَهُ غَيْرُهُ .

وَالثَّانِي: أَنْ يَتْرُكُهُ عَلَى أَنَّهُ لِمَنْ وَجَدَهُ .

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَتْرُكُهُ وَلَا نِيَّةَ لَهُ :

فَأَمَّا إِنْ تَرَكَهُ عَلَى أَنْ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ إِنْ أَخَذَهُ آخَرُ وَعَاشَ عِنْدَهُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى ذَلِكَ فَقِيلَ: إِنَّهُ يَصْدُقُ فِي ذَلِكَ ، وَقِيلَ: لَا يَصْدُقُ .

وَاخْتَلَفَ إِذَا صَدَقَ هَلْ يَمِينٍ أَوْ بَغَيْرِهَا ؟ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي يَمِينِ التَّهْمَةِ ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا أَرْسَلَهُ فِي أَمْنٍ وَمَاءٍ أَنْ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ . اهـ .

وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الشَّاهِدُ عِنْدَنَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، ثُمَّ قَالَ فِي الْوَجْهَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا إِذَا تَرَكَهُ عَلَى أَنَّهُ لِمَنْ أَخَذَهُ فَلَا سَبِيلَ إِلَى أَخْذِهِ مِمَّنْ أَخَذَهُ ، وَأَمَّا إِذَا تَرَكَهُ وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَقِيلَ: كَالْأَوَّلِ ، وَقِيلَ: كَالثَّانِي .

وَفِي «الْعَتَبَةِ» : وَلَا أَجَرَ لِلْقَائِمِ عَلَى الدَّابَّةِ .

قَالَ فِي «الْبَيَانِ» : يُرِيدُ إِذَا قَامَ عَلَيْهَا لِنَفْسِهِ لَا لِصَاحِبِهَا ، وَلَوْ أَشْهَدَ أَنَّمَا يَقُومُ عَلَيْهَا لِصَاحِبِهَا إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَهَا وَيُؤَدِّيَ إِلَيْهِ أَجْرُ قِيَامِهِ لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ وَلَوْ لَمْ يَشْهَدْ فِي ذَلِكَ وَادَّعَاهُ لَصَدَقَ ؛ وَهَلْ يَمِينٍ أَوْ بَغَيْرِ يَمِينٍ ؟ يَجْرِي عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي تَوْجِيهِ يَمِينِ التَّهْمَةِ .

وَأَمَّا النِّفَقَةُ فَلَا شَكَّ فِي رُجُوعِهِ بِهَا وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ قَبْضُ الْبَعِيرِ وَحِفْظُهُ لِمَعْرِفَتِهِمْ لِمَالِكِهِ وَإِلَّا وَجِبَ عَلَيْهِمْ ضَمَانُهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (كَتَرَكَ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ)^(١) اهـ .

وَفِي «نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ» : فَلِإِنْ تَرَكَ أَهْلُ الرِّفْقَةِ حِفْظَ الضَّالَّةِ وَتَعْرِيفَهَا

وَعَرَضُوهَا لِلضَّيَاعِ ، فَالضَّمَانُ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ وَأُخْرَى فِي الضَّمَانِ إِذَا تَرَكُوهَا بَعْدَ أَنْ تَعَيَّنَ لَهُمْ مَالُهَا لِأَنَّهُ مَالُ مُسْلِمٍ يَجِبُ عَلَيْهِمْ حِفْظُهُ . اهـ .

وَأِنْ طَلَبُوا الْأَجْرَةَ فِي أَخْذِهِمْ لِلْبَعِيرِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُمْ لِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ ^(١) : وَلَوْ وَجَدُوا ضَالًّا أَوْ أَبْقًا مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ فَلَا [أَجْرَةَ] ^(٢) لَهُ عَلَى [أَخْذِهِ] ^(٣) وَلَا عَلَى دَلَالَتِهِ لَوْ جُوبِهِ عَلَيْهِ . اهـ .

وَفِي نَوَازِلِ (عج) : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ وَجَدَ دَابَّةً ضَالَّةً وَأَخَذَهَا أَنْ يَطْلُبَ دَرَاهِمَ مِنْ رَبِّهَا فِي نَظِيرِ ذَلِكَ . اهـ .

وَلَا أَجْرَةَ أَيْضًا لِمُشْتَرِيهِ فِي قِيَامِهِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَامَ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ لَا لِصَاحِبِهِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ «التَّوْضِيحِ» عَنْ «الْبَيَانِ» ، وَلَا غَلَّةَ لَهُ أَيْضًا لِعِلْمِهِ بِتَعَدِّي الْبَائِعِ لَهُ وَلِكَوْنِ الْبَائِعِ لَا شُبْهَةَ لَهُ تُنْفِي عَنْهُ التَّعَدِّي . انْظُرْ شُرُوحَ خَلِيلٍ . اهـ .

وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا ثُبِتَ الْبَيْعُ بَيِّنَةٍ غَيْرِ الْجَمَاعَةِ الْبَائِعَةِ ، وَأَمَّا هِيَ فَلَا شَهَادَةَ لَهَا لِأَنَّهَا مِنَ الشَّهَادَةِ عَلَى فِعْلِ النَّفْسِ .

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَثْبُتْ بغيرها فَالْبَعِيرُ لِرَبِّهِ وَلَوْ قَالُوا إِنَّهُمْ بَاعُوهُ قَبْلَ مَعْرِفَتِهِمْ لِرَبِّهِ لَعَدِمَ ثُبُوتُ بَيْعِهِمْ لَهُ وَتَكُونُ الْغَلَّةُ حِينَئِذٍ لِرَبِّهِ مُطْلَقًا ، لِأَنَّ مَنْ اسْتَغْلَلَ مَلِكًا غَيْرَهُ مُدْعِيًا شِرَاءَهُ وَلَمْ يَثْبُتْ شِرَاؤُهُ فَعَلَيْهِ الْغَلَّةُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الزَّقَاقِ بِقَوْلِهِ : وَغَرْمُ خَرَاكِ مَنْ عَلَى غَيْرِهِ ادَّعَى الْبَيْتَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٠) [٦١] سَوَّالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً لِأَخْرَبِ بَقْرَةٍ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَظْهَرَ اسْتِرْعَاءَهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لِذَلِكَ الْبَيْعِ هَلْ يَنْفَعُهُ أَمْ لَا؟

(١) جامع الأمهات (ص/٤٤٣) .

(٢) في «جامع الأمهات» : جعل .

(٣) في «جامع الأمهات» : رده .

جوابه: قَالَ (عج): وَلَا يَجُوزُ الاسْتِرْعَاءُ فِي الْبُيُوعِ مِثْلُ أَنْ يُشْهَدَ قَبْلَ الْبَيْعِ أَنَّهُ رَاجِعٌ فِي الْبَيْعِ وَأَنْ بَيْعُهُ لِأَمْرٍ يَتَوَقَّعُهُ، لِأَنَّ الْمُبَايَعَةَ خِلَافٌ مَا تَطَوَّعَ بِهِ إِذْ قَدْ أَخَذَ الْبَائِعُ فِيهِ ثَمَنًا وَفِي ذَلِكَ حَقٌّ لِلْمُبْتَاعِ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ الشُّهُودُ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْبَيْعِ وَالْإِخَافَةَ فَيَجُوزُ الاسْتِرْعَاءُ حَيْثُ إِذَا انْعَقَدَ قَبْلَ الْبَيْعِ وَيَضْمَنُ الْعَقْدُ شَهَادَةَ مَنْ يَعْرِفُ الْإِخَافَةَ وَالتَّوَقُّعَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَهْلُ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنْ الْاسْتِرْعَاءَ فِي الْمَعَاوِضَاتِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدًا عَلَى سَبَبٍ بَانَ يَقُولُ: خِفْتُ إِنْ لَمْ أَبْغِ أَنْ يَنْزِلَ بِي ظُلْمٌ] ^(١) [الْبَيْعِ حَمَلَنِي عَلَيْهِ [ق/٥٤١] خَوْفٌ هَذَا الظُّلْمِ وَأَنَا غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لَهُ وَأَنْ يَعْرِفَ شُهُودُ الاسْتِرْعَاءِ هَذَا الْخَوْفَ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الاسْتِرْعَاءِ ، فَإِنْ اسْتَكْمَلَ هَذِهِ الشُّرُوطَ نَفَعَ صَاحِبُهُ وَلَهُ نَقْضُ الْبَيْعِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا فَبَاطِلٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهِ وَالْمَعَاوِضَةُ مَاضِيَةٌ . أَهْلُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦١) [٦٢] سَوَّالٌ عَنْ بَيْعِ فَرَوٍ وَفِيهِ جِلْدٌ أَضْحِيَّةٌ بَائِعُهُ أَيَصِحُّ أَمْ لَا؟

جوابه: قَالَ فِي «مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ»: إِذَا خُلِطَ شَيْءٌ مِنْ صُوفٍ أَضْحِيَّةٍ فِي كِسَاءٍ أَجَابَ اللَّحْمِيُّ: لَا أَرَى بَيْعَ الْكِسَاءِ الْمَذْكُورِ بِحَالٍ ، فَإِنْ بَيْعَتْ فَاخْتِيَارِي أَنْ يُتَصَدَّقَ مِنْ ثَمَنِهَا بِقَدَرٍ مَا يُقَابِلُ صُوفَ الْأَضْحِيَّةِ غَيْرَ مَصْنُوعٍ ^(٢) وَلَوْ أَمْسَكَ بِهِ فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ غَيْرَ آثِمٍ . أَهْلُ .

وَفِي (ق) ^(٣): عَنْ [ابْنِ يُونُسَ] ^(٤): رَوَى سَحْنُونُ مَنْ بَاعَ جِلْدَ أَضْحِيَّةٍ أَوْ شَيْئًا مِنْ لَحْمِهَا أَوْ صُوفِهَا، فَإِنْ أَدْرَكَهُ فُسْخٌ وَإِلَّا فَلْيَجْعَلْ ثَمَنَ الْجِلْدِ فِي مَا عَوَضَهَا فِي طَعَامِهِ وَثَمَنُ اللَّحْمِ يَشْتَرِي بِهِ طَعَامًا يَأْكُلُهُ .

(١) قدر كلمتين لم أتبينهما بالأصل .

(٢) قال الخطاب: يضمن لحم الاضاحي بالتعدي .

(٣) التاج والإكليل (٣/٢٥٤) .

(٤) ليست في (ق) .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ : مَنْ بَاعَ جِلْدَ [أُضْحِيَّةٍ فَيُصْنَعُ] ^(١) بِثَمَنِهِ مَا شَاءَ .

ابْنُ حَبِيبٍ : إِنْ بَاعَهُ [جَاهِلًا] ^(٢) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَفِعَ [بِثَمَنِهِ] ^(٣) وَلِيَتَصَدَّقَ بِهِ ، وَكَذَا إِنْ بَاعَهُ عَبْدُهُ أَوْ بَعْضُ أَهْلِهِ . اهـ ^(٤) .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٢) [٦٣] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي ضَمَانِهِ مِنْ إِبَاقِهِ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَيْصَحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا؟
جَوَابُهُ : إِنَّهُ فَاسِدٌ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ كَمَا فِي «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ» . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٣) [٦٤] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ أَنَّهُ بَاعَ لَهُ ثَوْبًا وَقَالَ الْآخَرُ : وَهَبْتُهُ لِي ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ الشَّرِيفِ فِي نَوَازِلِهِ : إِنْ الْقَوْلَ قَوْلُ مُدَّعِي الْبَيْعِ يَمِينٍ لَأَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِالْأَصْلِ وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْأَمْلَاقِ بِيَدِ مَالِكِيهَا وَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُمْ بِغَيْرِ عَوْضٍ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ النَوَازِلِ وَالْأَحْكَامِ وَذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْمَعْيَارِ» مُسْتَدْلًا بِهِ عَلَى تَصَدِيقِ مُدَّعِي السَّلْفِ دُونَ مُدَّعِي الْهَبَةِ ، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٤) [٦٥] سُؤَالَ عَنْ رَجُلَيْنِ تَنَازَعَا فِي ثَوْبٍ بَأَنَّ قَالَ مَالِكُهُ بَأَنَّهُ بَاعَهُ الْآخَرُ بَعْدَ يَلْتَيْنِ ، وَقَالَ الْآخَرُ : بَلْ أَسْلَفْتُهُ لِي فَأَيُّهُمَا يَصْدُقُ ؟

(١) فِي (ق) : أُضْحِيَّةٍ فَلْيُصْنَعِ .

(٢) فِي (ق) : جَاهِلًا .

(٣) فِي (ق) : بِالْثَمَنِ .

(٤) قَالَ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ : لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ بَيْعُ جِلْدِ أُضْحِيَّةٍ .

جوابه : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : مَنْ بَاعَ طَعَامًا لِرَجُلٍ وَأَنْكَرَ الْمُبْتَاعُ الْاِشْتِرَاءَ وَقَالَ : إِنَّمَا أَخَذْتُهُ سَلَفًا ، أَنَّ الْقَوْلَ لِمُدَّعِي السَّلَفِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مُدَّعِي الْبَيْعِ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ لَهُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ كَمَا فِي بَعْضِ فِتَاوَى أَئِمَّتِنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٥) [٦٦] سُؤَالَ عَنِ الْعَدِيلَةِ هَلْ هِيَ طَعَامٌ كَغَيْرِهَا مِنَ الْمِلْحِ أَوْ لَيْسَتْ

بِطَعَامٍ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الْبِلَادِ ؟

جوابه : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : هِيَ طَعَامٌ فَيَجُوزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي الثَّوْبِ وَنَحْوِهِ مِنَ السَّلْعِ مِنَ الْبَيْعِ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ فَهَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا مَنْ جَهَلَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَرَادَ تَحْلِيلَ الرِّبَا الَّذِي حَرَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ : «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ رَبَا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» (١) وَأَبْطَلَ نُصُوصَ الْأُئِمَّةِ الَّتِي تَقْرَأُ وَنَهَا فِي كُتُبِهِمْ فَهَلْ يُعْتَبَرُ قَوْلُ يُوْدِي إِلَى هَذَا ؟! نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٦) [٦٧] سُؤَالَ عَمَّا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ رُقُقَةِ بِلَادِنَا مِنْ كَوْنِهَا تَدْفَعُ

أَدْنَى مَا بِيَدِهَا مِنَ الْمِلْحِ وَالْعَرُوضِ فِي مَدَارَاتِ السُّودَانِ وَالْمَغَافِرَةِ ثُمَّ تُوَزَّعُ قِيَمَةُ ذَلِكَ عَلَى أَمْوَالِهِمَا وَتُسْتَقْصَى فِي الْقِيَمَةِ حَتَّى يَضْمَنَ الْغَيْرُ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جوابه : اخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ الشَّرِيفُ حَمِي اللَّهِ إِلَى مَنْعِ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ عَلَى الرُّقُقَةِ ، وَأَفْتَى الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِّ الشَّبَّخِيَّ بِجَوَازِهِ ؛ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا مَا أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ مِنَ الرِّبْحِ فَلَا رَيْبَ أَنْ لَوْلَاهُ مَا خَرَجَ شَيْءٌ وَلَا وَجَدَ مَسْلَكَ تَعَيَّنَ أَخْذُهُ عَلَى حَسَبِ عَادَتِهِمْ عَلَى الْحَاضِرِ الَّذِي لَمْ يَخْرُجْ قِسْطُهُ وَالْغَائِبِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ

(١) أخرجه مسلم (١٥٩٢) وأحمد (٢٧٢٩١) وابن حبان (٥٠١١) والدارقطني (٢٤/٣) من

حديث معمر بن عبد الله رضي الله عنه .

فَالرِّبْحُ الْمَعْهُودُ قَبْلُ كَالْمَدْخُولِ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٧) [٦٨] سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ :

وَسُئِلَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ الشَّرِيفِ عَنْ قَوْمٍ جَاءَهُمُ الْبَاشُ يُدْعُوهُمْ لِيَلْتَقِيَ مَعَهُمْ فَطَلَبُوا مَنْ يُخْرِجُ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ لِسَلَامِ الْبَاشِ فَلَمْ يَجِدُوهُ حَتَّى قَالُوا : مَنْ أَتَى بِشَيْءٍ مِنَ الذَّهَبِ نَشْتَرُوهُ بِالرِّبْحِ كُلُّ مِثْقَالٍ بِثَلَاثِ عِدَائِلَ فَجَاءَ عِدَّةُ أَنْاسٍ مِنْهُمْ بِذَهَبٍ لَمَّا سَمِعُوا الرِّبْحَ فَاشْتَرَوْهُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ قَالُوا : هَذَا كَثِيرٌ وَأَسْقَطُوا الْعِدِيلَةَ الثَّالِثَةَ فَبَقِيَ عَدِيلَتَانِ لِلْمِثْقَالِ فَأَبَى بَعْضُ أَهْلِ الذَّهَبِ ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّ مَا بِهِ الْخِلَاصُ مِنْ ضَرَرِ الْعُمَالِ الظَّالِمَةِ وَأَعْوَانِهِمْ ذَهَبًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ بَيْعُهُ لِلْجَمَاعَةِ وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ أَبَى ارْتِكَابًا لِأَخْفِ الضَّرَرَيْنِ كَمَا هُوَ أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُجْبَرُ فِيهَا الْمَالِكُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ حَسْبَمَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ اللَّارِمَ فِي ذَلِكَ لِلْجَمَاعَةِ مِثْلُ الثَّمَنِ وَإِنْ أَخَذَتْهُ بغيرِهِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ مَا أَقْتَى بِهِ مُفْتِي عَصْرِهِ الْفَقِيهَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ وَكَفَى بِهِ [٥٤٢/ق] قُدُوءٌ ، وَنَصُّهُ - عَلَى مَا فِي أَجْوِبَتِهِ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ حَاجَةِ الظَّالِمِ فَيَجِبُ عَلَى رَبِّهَا بَيْعُهَا لِلْجَمَاعَةِ بِقِيمَتِهَا مِنْ غَيْرِ وَكَسٍ وَلَا شَطَطٍ فَإِنْ أَبَى فَلْتَشْتَرِهَا الْجَمَاعَةُ بِمَا قَالَ وَلَا يُلْزَمُهُمْ إِلَّا الْقِيَمَةُ الْمُعْتَادَةُ لَا مَا اشْتَرَوْهَا بِهِ لِأَنَّهُمْ مَضْغُوطُونَ وَسَعَوْا فِي نَجَاتِهِمْ وَنَجَاةِ صَاحِبِ الْحَاجَةِ مِنْ ضَرَرِ الظَّالِمِ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

وَفِي «نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ» : وَسُئِلَ عَمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى مِنْ كَوْنِ الرُّفْقَةِ تَدْفَعُ أَدْنَى مَا بِأَيْدِيهَا لِأَرْبَابِ الْمَكُوسِ وَقِيَمَتُهُ إِلَى أُمُورِهَا وَتَسْتَفْصِي فِي الْقِيَمَةِ حَتَّى يَظْهَرَ الْعَبْنُ ، هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : وَإِنَّ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ عَلَى الرِّفْقَةِ وَهَذَا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمْتِهِ .

وَفِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ » الْمَذْكُورِ أَوَّلًا مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَوَلَّى أَمْرَ الْمَخْزَنِ عَنْ جَمَاعَةٍ فِي غَيْبَتِهِمْ يَدْفَعُ عَنْهُمْ وَاشْتَرَى عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْ بَضَاعَةِ يَدِهِ وَدَفَعَهُ عَنْهُمْ لِلْمَخْزَنِ ، فَهَلْ يَلْزِمُهُمْ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَحْتَاجُ لِلشُّهُودِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَصْدُقُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّ الرَّجُلَ الدَّافِعَ عَنْ جَمَاعَةٍ إِنْ أَثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ دَفَعَ مَا ادَّعَى اشْتِرَاءَهُ وَدَفَعَهُ عَنْهُمْ ، وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْعُ صَاحِبِ الْغَرَامَةِ عَنْهُمْ إِلَّا بِذَلِكَ لَزِمَهُمْ مَا اشْتَرَى وَدَفَعَ عَنْهُمْ كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا لِسَحْنُونَ فِي الرِّفْقَةِ تَعَرَّضَ لَهَا اللَّصُوصُ ، لَكِنْ إِنْ اشْتَرَاهُ مِنْ نَفْسِهِ فَيَتَعَقَّبُ خَوْفُ مُحَابَاتِهِ ... إلخ . اهـ .

مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْ كَلَامِهِ .

وَأَفْتَى الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّيْخِي بِجَوَابِ ذَلِكَ وَلَزُومِهِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا مَا أَشَرْتُمْ إِلَيْهِ مِنَ الرَّبْحِ فَلَا رَيْبَ أَنَّ لَوْلَاهُ لَمَا خَرَجَ شَيْءٌ وَلَا وَجَدَ مَسْلُكٌ فَيَتَعَيَّنْ أَخْذُهُ عَلَى حَسَبِ عَادَتِهِمْ عَلَى الْحَاضِرِ الَّذِي لَمْ يَخْرُجْ قَسْطُهُ وَالْغَائِبُ الَّذِي لَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فَالرَّبْحُ الْمَعْهُودُ قَبْلُ كَالْمَدْخُولِ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٨) [٦٩] سَوَّالٌ عَنْ فَسْخِ الدِّينِ فِي الدِّينِ هَلْ يَجُوزُ إِنْ كَانَ أَجَلُ الْمَفْسُوحِ فِيهِ يَحِلُّ عِنْدَ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ الْمَنْعُ حَاصِلٌ وَإِنْ كَانَتْ الْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) فِي « حَاشِيَتِهِ عَلَى الرِّسَالَةِ » مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : (وَلَا

يَجُوزُ فَسَخُ دَيْنٍ فِي دَيْنٍ (١) إلخ .

أَقُولُ : ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ وَلَوْ قُبِضَ قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِهِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ فِي «الْكَبِيرِ» فَقَالَ : وَإِنْ فَسَخَهُ إِلَى الْأَجَلِ نَفْسِهِ أَوْ إِلَى مَا دُونَهُ فَقَوْلَانِ : الْجَوَازُ ، وَهُوَ أَظْهَرُ فِي النَّظَرِ .

وَالْمَنْعُ ، وَهُوَ أَشْهَرُ وَأَسْعَدُ بظَاهِرِ الْكِتَابِ ، وَمَنْشَأُ الْخِلَافِ هَلِ النَّهْيُ عَنْ فَسَخِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ مُعَلَّلٌ أَمْ لَا ؟ فَمَنْ عَلَّلَهُ بِالزِّيَادَةِ أَجَازَهُ إِذْ لَا زِيَادَةَ فِي الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْأَجَلِ تَسْتَدْعِي الزِّيَادَةَ فِي كِمِّيَةِ الدَّيْنِ وَإِنْ لَمْ يَزِدْ لَهُ فِي الْأَجَلِ لَمْ يَزِدْ لَهُ الْآخَرُ فِي الدَّيْنِ إِذْ لَا فَرْقَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَمَنْ رَأَى أَنَّ النَّهْيَ غَيْرُ مُعَلَّلٍ وَأَنَّهَا شَرِيعَةٌ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى قَالَ بِالْمَنْعِ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٦٩) [٧٠] سَوَّالٌ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ هَلْ يَجْرِي فِيهِ قَوْلُ خَلِيلٍ فِي الصَّرْفِ : (وَمُؤَخَّرٌ وَلَوْ قَرِيبًا أَوْ غَلَبَةً أَوْ عَقْدٌ وَوُكِّلَ فِي الْقَبْضِ) (٢) أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ هَلِ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ كَالصَّرْفِ فِي قَوْلِ خَلِيلٍ : (أَوْ عَقْدٌ وَوُكِّلَ فِي الْقَبْضِ) أَوْ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالصَّرْفِ ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّ الطَّعَامَ كَالصَّرْفِ وَلَا يَخْتَصُّ الْحُكْمُ بِالصَّرْفِ وَإِنْ كَانَ الشُّيُوخُ إِنَّمَا يُمَثِّلُونَ بِالصَّرْفِ لِأَنَّهُمْ اتَّكَلَوْا عَلَى قَوْلِهِ وَحُرِّمَ فِي نَقْدِ وَطَّعَامٍ رَبًّا فَضْلًا وَنِسَاءً فَهُوَ كَالْكَالِيِّ وَمَا بَعْدَهُ جُزْءٌ مِنْ ذَلِكَ الْكَالِيِّ ، فَالْحُكْمُ سَوَاءٌ لِقَوْلِ الْقَبَّابِ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ (س) : بَيْعُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ كَالصَّرْفِ يَفْسُدُ بِالتَّأَخِيرِ الْكَثِيرِ وَيُكْرَهُ فِي الْقَرِيبِ كَتَشَاغُلِهِمَا بِبَيْعِ آخَرٍ . اهـ .

(١) الرسالة (ص/٢١٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٧١) .

اللَّخْمِيُّ: الْخِلَافُ فِي صَرْفِ الْمَوَاعِدَةِ جَازٍ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ فَهَلْ قَبْضُهُ . اهـ من س .
وَلِقَوْلِ نَازِلٍ مُخْتَصِرِ ابْنِ جَمَاعَةٍ:

مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا أَيْضًا بِطَعَامٍ لَمْ يَشْتَغِلْ بِغَيْرِهِ فِي ذَا الْمَقَامِ
فَإِنْ تَشَاغَلَ بِبَيْعِ ثَانٍ فَذَاكَ مَكْرُوهٌ بِلَا تَوَانٍ
فَإِنْ يُطِلُّ فَلَاوَلَّ أَعْلَمُ فَاسِدًا لِأَجْلِ أَنْ قَدْ خَالَفَ الْقَوَاعِدَ

قَالَ شَارِحُهُ: أَيُّ: خَالَفَ قَوَاعِدَ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الصَّرْفِ وَلِقَوْلِ
مَنْ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ
بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا
اخْتَلَفَتْ الْأَجْنَاسُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»^(١)، وَوَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْ هَذَا
الْحَدِيثِ تَسْوِيَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ [ق/ ٥٤٣] فِي الْمِثَالَةِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَالْمُنَاجَزَةِ مُطْلَقًا
لِقَوْلِهِ يَدًا بِيَدٍ وَلَا تَخْصِيصَ لِبَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ بَلْ هِيَ سَوَاءٌ فِي الْمُنَاجَزَةِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .
اهـ مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ بَيْعَ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ كَالصَّرْفِ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٠) (٧١) سَوَّالٌ عَنْ بَدَلِ دَخْنٍ وَذُرَّةٍ مَخْلُوطَيْنِ بِدَخْنٍ فَقَطَّ أَوْ بِذُرَّةٍ فَقَطَّ
هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي كِتَابِ السَّلَامِ الثَّالِثُ مِنَ «الْمُدَوَّنَةِ»^(٢): وَلَا يَجُوزُ أَرْدَبُ حِنْطَةٍ
وَأَرْدَبُ شَعِيرٍ بِمِثْلِهِمَا أَوْ مُدُّ حِنْطَةٍ أَوْ مُدُّ دَقِيقٍ بِمِثْلِهِمَا كَانَتْ الْحِنْطَةُ بَيَضًاوَيْنِ أَوْ
إِحْدَاهُمَا سَمْرَاءَ وَالْأُخْرَى بَيَضَاءَ وَهُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ فَضْلُ شَعِيرٍ فِي حِنْطَةٍ صَاحِبِهِ
وَيَأْخُذَ صَاحِبُهُ فَضْلَ حِنْطَةٍ فِي شَعِيرٍ صَاحِبِهِ وَهُوَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ جَائِزٌ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُمَا .

وَفِي ابْنِ شَاسٍ: عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ عَنْهُ مَا نَصَّهُ: وَاخْتَلَفَ فِي فَرْعَيْنِ أَحَدُهُمَا

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٨٧) . (٢) الْمُدَوَّنَةُ (٣/ ١٥٧) وَ«الْمَوْطَأُ» (٢/ ٦٤٦) رَقْمٌ (١٣٤٣) بِمَعْنَاهُ .

مُدُّ قَمَحٍ وَمُدُّ دَقِيقٍ بِمُدِّي قَمَحٍ أَوْ بِمُدِّي دَقِيقٍ ، فَالْمَشْهُورُ الْمَنْعُ ، وَأَجَازُهُ مُحَمَّدٌ ، وَسَبَبُ الْخِلَافِ هَلْ يُعَدُّ الدَّقِيقُ كَذَهَبٍ مَعَ ذَهَبٍ أَوْ كَفَضَّةٍ أَوْ سَلْعَةٍ مَعَ ذَهَبٍ ؛ وَلِهَذَا شَرَطَ مُحَمَّدٌ فِي الْإِجَازَةِ أَنْ يَكُونَ الْفَضْلُ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُرَاطَلَةِ بِذَهَبٍ مُخْتَلَطٍ ، وَكَذَا الْخِلَافُ لَوْ كَانَ قَمَحٌ وَدَقِيقٌ بِقَمَحٍ وَدَقِيقٍ ، وَالْفَرْعُ الثَّانِي مُدُّ قَمَحٍ وَمُدُّ شَعِيرٍ بِمُدِّي قَمَحٍ أَوْ بِمُدِّي شَعِيرٍ ، وَالْخِلَافُ فِيمَا تَقَدَّمَ وَأُخْرَى هَاهُنَا بِالْمَنْعِ كَمَا صَارَ إِلَيْهِ فِي الْمَشْهُورِ لِأَنَّ الشَّعِيرَ كَالصَّنْفِ الْآخَرَ وَالْخِلَافُ فِي عَدِّهِ صِنْفًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ أَشْهُرُ مِنْهُ فِي عَدِّ الدَّقِيقِ صِنْفًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ .

قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرُوا خِلَافًا إِذَا كَانَ مُدُّ قَمَحٍ وَمُدُّ شَعِيرٍ بِمُدِّ قَمَحٍ أَوْ بِمُدِّ شَعِيرٍ بَلْ مَنَعُوا . اهـ .

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ عَدَمُ جَوَازِ الْبَدَلِ الْمَذْكُورِ وَلَوْ عَلِمَ قَدْرُ كُلِّ مِنَ الْمَخْلُوطَيْنِ ، لِأَنَّهُ يُبْعُ طَعَامٌ رَبَا بِنَوْعٍ وَنَوْعٌ آخَرَ ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ شَاسٍ فِي الْفَرْعِ الثَّانِي كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ ذَهَبٍ وَفَضَّةٍ بِذَهَبٍ فَقَطْ أَوْ بِفَضَّةٍ فَقَطْ ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا بَيْعُ نَوْعَيْنِ رَبَوِيَّيْنِ كَذَخْنٍ وَذُرَّةٍ بِمِثْلِهِمَا لِلتَّفَاضُلِ الْمَعْنَوِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ «الْمُدُونَةِ» كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ دِينَارٍ وَدِرْهَمٍ بِمِثْلِهِمَا لِذَلِكَ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لَا دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ [أَوْ غَيْرُهُ] ^(١) بِمِثْلِهِمَا) ^(٢) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧١) [٧٢] سَوَّالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِذَا وَجَبَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ لِفَوَاتِهِ هَلْ تَكُونُ حَالَةً وَلَوْ بَيْعُ بَشْمَنِ إِلَى أَجَلٍ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ : فِي كِتَابِ بَيُوعِ الْأَجَالِ فِي «الْمُدُونَةِ» : وَالْبَيْعُ الْفَاسِدُ بِبَشْمَنِ إِلَى أَجَلٍ عُجِّلَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ وَفُسِّخَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٢) [٧٣] سَوَّالٌ عَنِ الْبَيْعِ هَلْ يَنْعَقِدُ وَلَوْ تَرَخَى الْقَبُولُ عَنِ الْإِجَابِ

أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي «الشَّامِلِ»: وَهَلْ يَبْطُلُ - أَيْ: الْبَيْعُ - إِنْ تَرَخَى الْقَبُولُ وَهُوَ الْجَارِي عَلَى الْمَذْهَبِ، أَوْ لَا - وَهُوَ الْمُخْتَارُ -، وَإِنْ طَالَ؟

أَقُولُ: وَعَلَى الثَّانِي لَوْ وَقَعَ فِي سِلْعَةٍ نُودِيَ عَلَيْهَا ثَمْنُهَا لَمْ يَرْضَهُ الْبَائِعُ ثُمَّ لَمْ يَزِدْ فِيهِ أَحَدٌ شَيْئًا لَزِمَتْهُ بِذَلِكَ إِنْ قَرُبَ. اهـ «مِنْ جَوَاهِرِ الْوَرَزَارِيِّ». انظر «نوازل الفقهاء الحجاج الحسن». اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٧٣) [٧٤] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْإِقَالَةِ؟

جَوَابُهُ: سُئِلَ الْوَرَزَارِيُّ عَنْ بَيْعٍ بِشَرْطِ الْإِقَالَةِ هَلْ يُفْسَخُ مُطْلَقًا أَوْ فِيهِ تَفْصِيلٌ؟

فَأَجَابَ: قَالَ الْإِمَامُ: ابْنُ عَبْدِ الرَّفِيقِ فِي «مَعِينِ الْحُكَّامِ» وَ«اِخْتَصَارِ الْمُتَيْطِيَةِ»: فَلَا يَجُوزُ بَيْعٌ بِشَرْطِ الْإِقَالَةِ مُطْلَقًا أَوْ مُقَيَّدَةً وَيُفْسَخُ مُطْلَقًا مَعَ قِيَامِ الْمَبِيعِ أَوْ فَوَاتِهِ لَكِنْ مَعَ قِيَامِ الْمَبِيعِ يَرُدُّ الْمَبِيعُ وَمَعَ الْفَوَاتِ تُرَدُّ قِيَمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٢٧٤) [٧٥] سَوَّالٌ عَنْ الدَّخْنِ وَالذَّرَّةِ هَلْ هُمَا جَنْسَانِ أَوْ جَنْسٌ وَاحِدٌ كَمَا

قَالَ بَعْضُ طُلُبَةِ الْبَادِيَةِ وَفَسَّرَ الذَّرَّةَ بِحَبَّةِ مَكَّةَ.. إِنْخِ السُّوَّالِ.

جَوَابُهُ: أَنَّ الدَّخْنَ وَالذَّرَّةَ جَنْسَانِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَهُوَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ عَاطِفًا عَلَى الطَّعَامِ الرَّبْوِيِّ: (وَعَلَسَ وَأُرْزَ وَدَخَنَ وَذَرَّةٌ) ^(١) ثُمَّ قَالَ أَيْضًا: (وَهِيَ أَجْنَسٌ) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ (ح) ^(٢): وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الدَّخْنَ وَالذَّرَّةَ وَالْأُرْزَ أَجْنَسٌ مُتَبَايِنَةٌ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ [بَيْنَهُمَا] ^(٣) [يَدَّأُ بَيْدَ] ^(٤). اهـ.

وَقَالَ (مخ) ^(٥): إِنَّ الدَّخْنَ هُوَ قَمَحُ السُّودَانِ وَإِنَّ الذَّرَّةَ تُسَمَّى الْبِشْنَةَ ^(٦)، وَذَكَرَ هَذَا

غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِهِ، وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى الْحَاجِّ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ وَلَدِ سَيِّدِي (حَم) مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ عَنْ حُكْمٍ مَنْ أَسْلَمَ فِي ذَرَّةٍ وَذَكَرَ فِي بَعْضٍ أَوْ صَافَهَا ذَرَّةً مَخْلُوطًا بِهَا دَخْنٌ قَلِيلٌ وَلَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ الْوَصْفَ شَرْطًا لِأَنَّهُ لَزِمَ لَأَنَّهُ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ فِي بِلَادِنَا لَا تَخْتَلِفُ

(١) مختصر خليل (ص/١٧٤). (٢) مواهب الجليل (٤/٣٤٧).

(٣) في الأصل: بينهما.

(٤) ليس في (ح).

(٥) حاشية الخرشبي (٦/٥٨).

(٦) في عرف أهل الطائف: الأحرش.

بِهَا الْقِيَمَةُ لِأَنَّهُ يُوجَدُ ذَلِكَ فِي زَرْعٍ زَادَ كَثِيرًا هَلْ يَعْسُرُ بِهِ الْبَيْعُ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ
حَدَّهُ، هَلْ الْعُسْرُ أَوْ أَقْلُ أَوْ أَكْثَرُ؟ فَأَجَابَ: بِأَنَّ الدُّرَّةَ الْمَخْلُوطَةَ بِقَلِيلٍ مِنْ دَخَنِ
فَجَائِزٌ يَبِيعُهُ لِمَنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا كَمَا ذَكَرْتُمْ [ق / ٥٤٤] عَنْ بِلَادِكُمْ .

البرزلى: تَجُوزُ بَيْنَ أَهْلِ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَهُمَا لَا بَيْنَ أَهْلِ الْحَضَرِ
الْمُمَيِّزِينَ بَيْنَهُمَا . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الدُّرَّةَ هِيَ الْبَشَنَةُ .

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي قَضَاءِ الْآخِرِ إِنْ كَانَ قَرْضًا وَلَا يُعْتَبَرُ رَبًّا
الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا لِتَبَايُنِهِمَا؛ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي ذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَلَا نَظَرٌ وَلَمْ يَفْتَرِقَا
حَتَّى يَقْبِضَ الْمَدْفُوعَ مِنْهُمَا قَضَاءً عَنِ الْآخِرِ كَمَا فِي « الْمَعْيَارِ » عَنْ ابْنِ لُبَابٍ :
وَلَمْ يُضْمِرْ ذَلِكَ أَيْضًا عِنْدَ مُعَاقَدَةِ السَّلَفِ وَلَمْ تَجْرِبْ بِهِ عَادَةٌ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَايٌ
وَلَا غَرَضٌ كَمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ هِلَالٍ » اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٥) [٧٦] سَوَّالٌ عَنِ الْمِلْحِ، هَلْ فِيهِ قَوْلٌ بَأَنَّهُ عَرَضٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنِّي وَقَفْتُ عَلَى مَسَائِلَ فِي وَرَقَتَيْنِ وَمِنْ جُمْلَتِهَا مَا نَصَّهُ: مَسْأَلَةُ
« الْمُدُونَةِ » (١): قَالَ سَحْنُونُ لِابْنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيْتَ إِذَا بَعْتَ الْمِلْحَ وَالسَّمْنَ
بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ أَيْكُونُ فِيهِ رَبًّا ؟

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا بَأْسَ بِهِ، أَمَّا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَهَذَا مِلْحٌ
أُجَاجٌ ﴾ (٢): وَكُلَّ مَا لَا يُؤْكَلُ وَحْدَهُ فَلَا يَكُونُ فِيهِ رَبًّا إِذَا بَاعَ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ .
صَحَّ مِنْ كِتَابِ الْأَحْكَامِ » اهـ .

قُلْتُ: وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِكِتَابِ الْأَحْكَامِ « أَحْكَامُ ابْنِ الزِّيَاتِ الْمَنْهِيِّ عَنِ الْفُتَوَى

(١) المدونة (٣ / ٥٤٧) .

(٢) سورة الفرقان : ٥٣ .

بِمَا فِيهَا ؛ فَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِيِّ » : قَالَ الْإِمَامُ الْقَوْرِيُّ : « أَجْوَبُهُ سَحْنُونُ » لَا تَجُوزُ الْفَتْوَى بِمَا فِيهَا وَلَا عَمَلَ عَلَيْهَا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، وَكَذَا « التَّقْرِيبُ وَالتَّيْبِينَ » الْمَوْضُوعُ لِلشَّيْخِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ « أَجْوَبُهُ الْقُرَوِيِّينَ » ، وَكَذَلِكَ « أَحْكَامُ ابْنِ الزِّيَّاتِ » ، وَكَذَلِكَ كِتَابُ « الدَّلَائِلِ وَالْأَضْدَادِ » فَجَمِيعُ ذَلِكَ بَاطِلٌ وَبُهْتَانٌ .

قَالَ الْإِمَامُ الْقَوْرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَقَدْ رَأَيْتُ جَمِيعَ تِلْكَ التَّكَالِيفِ وَلَا يُشَبَّهُ مَا فِيهَا قَوْلٌ صَحِيحٌ ، وَفِيمَا وَجَدَ مِنْ « شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ » لِلشَّيْخِ الزَّرْقَانِيِّ : حَذَرَ الْأَشْيَاخَ مِنَ الْفَتْوَى مِنْ أَحْكَامِ ابْنِ الزِّيَّاتِ وَكِتَابِ « الدَّلَائِلِ وَالْأَضْدَادِ » الْمَعْرُوفِ لِأَبِي عُمَرَ ، وَ « مُخْتَصَرِ التَّيْبِينَ » الْمَعْرُوفِ لِابْنِ أَبِي زَيْدٍ ، لِأَنَّهَا بَاطِلٌ وَقَتَاوَى الشَّيْطَانِ ، وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ النَّسَبَةِ . اهـ .

قُلْتُ : وَيَجِبُ كَتْمُ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ لِمُخَالَفَتِهَا لِنَصِّ الْحَدِيثِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ جَامِعِ الْأَصُولِ فِي حَدِيثِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، يَدًا بِيَدٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى الْآخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ » .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : « إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ »^(١) . أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ . اهـ .

فَهَذَا صَرِيحٌ فِي بُطْلَانِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعْوِيلُ عَلَى تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا ؛ لِمُخَالَفَةِ نَصِّ الْحَدِيثِ وَنُصُوصِ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ فِي النَّوَازِلِ وَالْأَحْكَامِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٧) [٧٧] سُؤَالٌ عَنِ الضِّيَافَةِ هَلْ يُغْتَفَرُ فِي شَأْنِهَا الرَّبَّاءُ بَيْنَ أَهْلِهَا الْمُشْرِكِينَ فِيهَا أَوْ لَا يُغْتَفَرُ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الشَّرِيفُ حَمَى اللَّهِ فِي نَوَازِلِهِ : إِنَّ الْمُعَامَلَاتِ لِأَجْلِ الْمَدَارَاتِ كَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْمُعَامَلَاتِ فِي اعْتِبَارِ السَّلَامَةِ مِنَ الرَّبَّاءِ فِيمَا يَظْهَرُ . اهـ .

وَفِي نَوَازِلِ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَسُئِلَ عَنِ الْحُكْمِ فِي إِدْخَالِ عَدِيلَةٍ أَوْ مُلْحَقَةٍ فِي الْمَدَارَاتِ بِقِيمَتِهَا فِي الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ الْغَايَةُ ، أَيْجُوزُ لَكُونَ الْمَدَارَاتِ لَا يَسْتَقِيمُ أَمْرُهَا إِلَّا بِذَلِكَ وَيَتَعَذَّرُ الْحَمِيدُ عَنْهُ أَمْ لَا ؟ وَكَيْفَ إِذَا تَرْتَّبَ لَكَ طَعَامٌ مِنْ جِهَةِ الْمَدَارَاتِ فِي ذِمَّةِ أَحَدٍ هَلْ تَبِعُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الرَّبَّاءَ مُعْتَبَرٌ فِي الْمَدَارَاتِ كَغَيْرِهَا ، فَكُلُّ شَيْءٍ يَحْرُمُ فِي الْمُعَامَلَاتِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ فِي الْمَدَارَاتِ ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ الْمُخْتَارُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي نَوَازِلِهِ ، وَجَاوَبَنِي بِذَلِكَ الشَّرِيفُ أَحْمَاصُ . اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا عَدَمُ اغْتِفَارِ الرَّبَّاءِ فِي الضِّيَافَةِ . اهـ .

وَلَكِنْ قَدْ وَقَفْتُ عَلَى مَسْأَلَةٍ بِخَطِّ سَيِّدِي مُحَمَّدٍ الْغُلَاوِيِّ الْأَحْمَدِيِّ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِمَا الرَّبَّاءُ وَنَصُّ الْمَسْأَلَةِ : وَقَدْ نَصَّ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ فِي تَقْيِيدِهِ أَنَّ مَا يُصْنَعُ لِلضِّيَافَةِ وَمَدَارَاتِ الْمُسْلِمِينَ لِلصُّوَصِ لَيْسَ فِيهِ الرَّبَّاءُ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الْغَزَالِيِّ فِي الْبَذْرِقَةِ - أَيْ : الْخَضِرِ - وَهُوَ أَصْلُ الْمَدَارَاتِ لَمَّا كَانَ الْحَجُّ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْبَذْرِقَةِ وَجَبَتْ الْمَدَارَاتُ لِذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٨) [٧٨] سُؤَالٌ عَمَّا بَلَغَنِي عَنْ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ قَالَ : يَسِيرُ الرَّبَّاءُ بَيْنَ الْجِيرَانِ مُغْتَفَرٌ ، هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (عَج) بِقَوْلِهِ نَاقِلًا عَنْ « التَّوَضُّيْحِ » : يَجُوزُ سَلْفُ مَا قَلَّ مِنَ الْخُبْرِ لِلجِيرَانِ مِنْ غَيْرِ تَحَرُّ وَلَا وَزْنَ بَلْ عَدَدًا ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي بَابِ الْقَرْضِ : لَا يَجُوزُ قَرْضُ الْجُزَافِ إِلَّا مَا قَلَّ كَرَغِيفٍ . اهـ .

وَاسْتَظْهَرَ (عَبَقَ) إِغْثَاءَ قَيْدِ الْقَلَّةِ قَالَ : وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ (طَخَ) عَنْ ابْنِ شَعْبَانَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَتَسَلَّفَ الْجِيرَانُ فِيمَا بَيْنَهُمُ الْخُبْزَ وَالْخَمِيرَ وَيَتَعَاطُونَ السَّرَاجَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ زِيَادَةً فِي الرِّزْقِ . اهـ .

وَفِي (عَج) أَيْضاً مَا مَعْنَاهُ : أَنَّ هَذَا الْقَرْضَ بَيْنَ الْجِيرَانِ خَاصَّةٌ ، وَأَمَّا فِي الْقَرْضِ بَيْنَ غَيْرِهِمَا فَكَالْبَيْعِ ، وَقَالَ أَيْضاً : نَبُتُ الثَّوَابُ [ق / ٥٤٥] كَالْبَيْعِ . وَاَنْظَرُهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَاعْتَبِرَ الدَّقِيقُ فِي بَيْعِ خُبْزٍ بِمِثْلِهِ) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٧٩) [٧٩] سُؤَالٌ عَنْ السُّمَسَارِ إِذَا بَاعَ سِلْعَةً هَلْ يَلْزَمُهُ طَلَبُ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ مِنْ لَازِمِ الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِل » (عَج) وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَنْ السُّمَسَارِ إِذَا بَاعَ سِلْعَةً هَلْ هُوَ مُطَالِبٌ بِثَمَنِهَا لِأَنَّهُ مِنْ لَازِمِ الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟

وَإِذَا قُلْتُمْ بِمُطَالَبَتِهِ سَوَاءً كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْبَائِعِ وَرَبِّ السِّلْعَةِ وَقَتَ الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟ وَإِذَا حَضَرَ الْمُشْتَرِي لِرَبِّ السِّلْعَةِ ، وَقَالَ لَهُ : هَذَا اشْتَرَى سِلْعَتَكَ وَخَذْتُ مِنْهُ دَرَاهِمَكَ وَاسْتَخْلَصْتُهَا مِنْهُ . فَهَلْ يُجْبَرُ رَبُّ السِّلْعَةِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ لَيْسَ لَهُ طَلَبٌ إِلَّا عَلَى السُّمَسَارِ أَوْ يُخَيَّرُ فِي طَلَبِ أَيِّهِمَا شَاءَ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ عَلَى السُّمَسَارِ الطَّلَبَ بِثَمَنِ مَا بَاعَ سَوَاءً بَاعَ بِحَضْرَةِ رَبِّهَا أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يَجْرِيَ الْعُرْفُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَإِذَا قَالَ السُّمَسَارُ لِرَبِّ السِّلْعَةِ : اشْتَرَى سِلْعَتَكَ هَذَا فَخَذْتُ مِنْهُ حَقَّهَا ، وَلَمْ يَكُنْ الْعُرْفُ جَارِياً بِطَلَبِ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى رَبِّهَا ، فَإِنَّ عَلَى السُّمَسَارِ الطَّلَبَ وَيُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ رَبُّ السِّلْعَةِ ، وَلَوْ أَنَّ يُطَالِبَ الْمُشْتَرِي . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٠) [٨٠] سُؤَالَ عَمَّنْ أَبْضَعَ لَهُ شَخْصٌ عَدَائِلَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ بِهِنَ دَرَاعَةً كَخَلَاءَ وَأَبْضَعَ لَهُ أُخْرُ دَرَاعَةً كَخَلَاءَ، لِيَبَّيْعَهَا لَهُ بِالْمِلْحِ أَيْجُوزُ لَهُ يُبَّعُ بِضَاعَتِهِ بِبِضَاعَتِهِ الْأُخْرَى أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » : إِذَا دَفَعَ لَهُ دَرَاهِمَ لِيَصْرِفَهَا لَهُ وَدَفَعَ لَهُ أُخْرُ دِينَارًا لِلصَّرْفِ جَازَ أَنْ يَصْرِفَهَا مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨١) [٨١] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ مُعَامَلَةِ مُغْتَرِفِ الذِّمَّةِ وَعَنْ مَا يَأْخُذُهُ أَلْ يَهْدِلِي مِنَ السُّودَانِ أَيْجُوزُ أَخْذُهُ مِنْهُمْ مُعَاوِضَةً وَتَبَرَعًا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ فِي مُعَامَلَةِ مُغْتَرِفِ الذِّمَّةِ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ، أَشَارَ إِلَيْهَا (عج) نَظْمًا بِقَوْلِهِ :

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ حَلٌّ فَإِنَّهُ حَرَامٌ عَلَى مَا قَالَهُ كُلُّ حَازِمٍ
وَقِيلَ: مُبَاحٌ أَنْ يُعَامَلَ بِقِيَمَةٍ بِغَيْرِ مُحَابَاةٍ عَلَى رَأْيِ عَالِمٍ
وَقِيلَ: اسْتَبَحَّ بِمَا نَالَ بِالْإِرْثِ وَالْعَطَا وَمَا ابْتَاعَهُ فَأَتْرَكَ وَبِالْعِلْمِ زَاحِمٍ
وَسَوْغُهُ الْأَزْهَرِيُّ وَأَبْنُ مَنْ يَنْسَجُ فَخُذْ وَاسْتَبَحْ لَا تَخْشَ لَوَمَةً لَائِمٍ

ثُمَّ (غ) رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَهَذَا الْخِلَافُ كُلُّهُ عَنْ جَمِيعِهِمْ إِذَا فُوتَ الْمَغْضُوبُ لَيْسَ بِقَائِمٍ
وَإِنْ كَانَ مَغْضُوبًا بَعِيْنَهُ لَمْ يَفُتْ فَلَمْ يَخْتَلَفْ ائْتِنَانُ فَالْخَطَرُ لَا

وَيُشِيرُ إِلَيْهَا أَيْضًا الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي نَازِلَتِهِ الطَّوِيلَةِ الَّتِي يَرُدُّ بِهَا عَلَى تَلْمِيْذِهِ الْفَقِيْهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْعَلَاوِيِّ نَاقِلًا عَنْ الشَّيْخِ زَاتُو شَيْخِ أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ التَّقْيِيدِ عَلَى الْمُدَوَّنَةِ بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنَ الْمَاءِ حَرَامًا، إِمَّا لِأَنَّ ذَلِكَ أَثْمَانُ الْمَغْضُوبِ أَوْ لِأَنَّ عَلَيْهِ مِنَ التَّبَعِيَّاتِ مَا يَسْتَغْرُقُ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْحَلَالِ فَاخْتَلَفَ فِي مُعَامَلَتِهِ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَالِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ وَفِي قَبُولِ هَدِيَّتِهِ وَأَكْلِ طَعَامِهِ ؛ فَقِيلَ : إِنَّ مُعَامَلَتَهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ لَا تَجُوزُ لِأَنَّهُ بِامْتِنَاعِهِ

وَجَرَيَانِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ الْمُفْلِسِ لَا يَنْفَذُ بَيْعُهُ وَلَا هِبَتُهُ وَلَا شَيْءٌ مِنْ مَعْرُوفِهِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا غَنِمَهُ وَأَصْطَادَهُ أَوْ أَفَادَهُ بَوَجْهِ جَائِزٍ .

الثَّانِي : أَنَّ مُعَامَلَتَهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ بِالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعَتَقِ وَشُبْهَةِ لَا تَجُوزُ مُعَامَلَتُهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ بِالْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى أَهْلِ تَبَعَاتِهِ نَقْصًا ، وَاخْتَلَفَ فِي رَهْنِهِ وَقَضَائِهِ بَعْضُ غُرَمَائِهِ دُونَ بَعْضٍ .

الثَّالِثُ : أَنَّ مُعَامَلَتَهُ فِي أَثْمَانِ الْمَغْضُوبِ وَأَعْوَاضِهَا لَا تَجُوزُ وَتَجُوزُ ، مُعَامَلَتُهُ فِيمَا وَهَبَ لَهُ أَوْ وَرَثَتُهُ اشْتَرَاهَا عَلَى الذِّمَّةِ .

الرَّابِعُ : أَنَّ مُعَامَلَتَهُ فِي جَمِيعِ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ جَائِزَةٌ سَوَاءً كَانَ مِنْ أَثْمَانِ الْمَغْضُوبِ أَوْ مِنْ فَائِدَتِهِ ، لِأَنَّ الْأَعْيَانَ الْمَغْضُوبَةَ لَمَّا فَاتَتْ عَيْنُهَا تَعَلَّقَتْ قِيمَةُ ذَلِكَ بِالْعَاصِبِ وَمِثْلُ مَالِهِ مِثْلُ ، فَإِنْ وَهَبَهُ لِرَجُلٍ أَوْ اشْتَرَاهُ بِسِلْعَةٍ فَهُوَ حَلَالٌ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ وَلِلْبَائِعِ . حُكِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ ابْنِ مُزَيْنٍ وَغَيْرِهِ .

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ : وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ كُلُّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا جَهَلَ أَهْلُ التَّبَعَاتِ وَيَسَّرَ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ ، وَأَمَّا إِذَا عَلِمُوا وَتَعَيَّنُوا فَلَا يَصِحُّ إِلَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ . اهـ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُعَامِلِ الَّذِي يُرِيدُ حُصُولَ بَعْضِ مَا يَبِيدُ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّمْلُكِ لَهُ بِمُعَامَلَتِهِ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُسْتَغْرِبِ الذِّمَّةِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيمَا بِيَدِهِ مِنَ الْحَرَامِ وَأَنَّهُ أَثِمٌ مَا لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَى أَرْبَابِهِ إِنْ عَلِمُوا أَوْ إِلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ إِنْ جَهِلُوا ، وَهَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا مَرِئَةَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ لَا مِنْ جِهَةِ التَّبَرُّعِ كَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعَتَقِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمُعَاوَضَةِ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالشَّرِكَةِ وَالْقَرِاضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ الْمَذْكُورُ فِيمَنْ أَرَادَ مُعَامَلَتَهُ فِي مَا بِيَدِهِ ، فَإِنْ فَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ تَحْرُمُ مُعَامَلَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ عَنْ جَمِيعِ التَّصَرُّفِ فِي مَا بِيَدِهِ لِكَوْنِ [ق / ٥٤٦] التَّبَعَاتِ مُتَعَلِّقَةً بِنَفْسِ الْمَالِ أَوْ بِالذِّمَّةِ إِنْ تَلَفَ الْمَالُ قَبْلَ رَدِّهِ عَلَى

مُسْتَحِقَّهُ فَلَا تَجُوزُ لَهُ الْهَبَةُ وَلَا الْعِتْقُ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْمَعْرُوفِ .

وَأِنْ فَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي كَانَ حُكْمُ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ حُكْمَ الْمَدِينِ غَيْرِ الْمَفْلِسِ فَتَجُوزُ مُعَاوَضَتُهُ بِغَيْرِ مُحَابَاةٍ دُونَ شَيْءٍ مِنْ مَعْرُوفِهِ ، وَإِنْ فَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ الثَّلَاثِ كَانَتْ التَّبَعَاتُ مُتَعَلِّقَةً بِذِمَّتِهِ وَالْحَجَرُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا فِي يَدِهِ مِنْ أَثْمَانِ الْمَغْضُوبِ كَالرَّهْنِ لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ دُونَ مَا يَفِيدُهُ مِنْ هَبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَمِيرَاثٍ ، وَإِنْ فَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ الرَّابِعِ كَانَتْ التَّبَعَاتُ مُتَعَلِّقَةً بِذِمَّتِهِ وَمَا بِيَدِهِ لَيْسَتْ لَهُ طَالِبٌ مُعَيَّنٌ وَهُوَ فِي حَوَازِهِ فَكَانَ جَائِزاً لِمَنْ أَرَادَ أَخْذَهُ بِيَعٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ التَّرَاضِي بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ ، فَإِذَا تَحَقَّقَتْ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ مَا فِي يَدِ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ لَا خِلَافَ أَنَّهُ يُصْرَفُ إِلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ إِمَّا عَلَى وَجْهِ الْفِيءِ وَإِمَّا عَلَى وَجْهِ الصَّدَقَةِ وَإِنْ كَانَ الْوَجْهَانِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - سَوَاءً ، فَقَدْ اتَّفَقَ الْقَوْلَانِ إِذَا .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ لِمُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ .

إِلَى أَنْ قَالَ : ثَالِثُهَا أَنْ يَكُونَ مُتَمَرِّدًا غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ مُتَمَادِيًا فِي ظُلْمِهِ كَحَالِ أَصْحَابِنَا فَهَذَا مَحَلُّ كَلَامِنَا ، وَصُورَةُ السِّتْرِ بَيْنَنَا فَتَحْنُ نَعْتَقِدُ حَلِيَّةَ مَا أَخَذَ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ التَّسْتُرِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ بِاسْمِ الْبَيْعِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ الزَّكَاةِ أَوْ الْحَجَرِ حَيْثُ أُمِكنَ إِنْ أَمِنَ فِتْنَةً أَوْ رَذِيلَةً كَمَا وَقَعَ لِبَعْضِ شُيُوخِنَا أَوْ السَّرِقَةِ حَيْثُ لَا تُنْسَبُ إِلَيْهِ وَلَا تَظْهَرُ ، وَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ وَشَاعَ عَنْهُمْ حَتَّى عِلِمَتُهُ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ وَتَلَقَّوْهُ مِنْ عُلَمَائِهِمْ وَأَسْلَافِهِمْ وَاعْتَقَدُوهُ فِي فِتْوَاهُمْ وَجَرَى بِهِ فِي عِلْمِهِمْ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ بَيْنَهُمْ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ نَازِلَتِهِ الْمَذْكُورَةِ .

وَقَالَ أَيْضاً فِي نَازِلَةٍ لَهُ أُخْرَى : وَعَمَلُ أَشْيَاخِنَا وَفُقَهَاءِ بَلَدِنَا عَلَى قَوْلِ الزُّهْرِيِّ وَأَبْنِ مُزَيْنٍ وَغَيْرِهِمَا بِإِبَاحَةِ مُعَامَلَةِ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَهُوَ الَّذِي

جَرَتْ بِهِ الْفُتُوى عِنْدَ الشُّيُوخِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمانِ ، وَهُوَ الَّذِي يَتَعَيَّنُ فِي هَذِهِ الْبِلادِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَازَرِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ إِذَا كَانَ أَهْلُ الْبِلادِ جَرِيَّ عَمَلُهُمْ عَلَى قَوْلِ نُهْيٍ عَنِ الْخُرُوجِ عَنْهُ ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ رُشدٍ وَالْقَرَّافِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الشُّيُوخِ أَنَّ الْأَحْكَامَ تَجْرِي مَعَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ^(١) ، فَقَدْ يُوْجَدُ الرَّاجِحُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ فَتَكُونُ ذَلِكَ الْقَوْلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ أَرْجَحُ لِمَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ وَالْعُرْفُ وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ مُزَيْنٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هَذِهِ يَتَعَيَّنُ أَرْجَحِيَّتُهُ وَمَشْهُورِيَّتُهُ بِمَا قَدَّمَاهُ . اهـ كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ وَنَفَعْنَا بِعِلْمِهِ . آمِينَ ، وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى لِجَمِيعٍ مَا سَأَلْتُمْ عَنْهُ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٢) [٨٢] سَوَّالٌ عَنْ امْرَأَةٍ بَاعَتْ بَقْرَةً لِرَجُلٍ تَرِيدُ دَفْعَ ثَمَنِهَا فِي فِدَاءِ مَظْلَمَةٍ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ادَّعَتْهُ بِهَائِمٍ بَعْدَ مَدَّةٍ نَهَبَهَا رَجُلٌ مِنْ قُرْبَائِهَا مِنْ عِنْدِ الْمُشْتَرَى وَهِيَ سَائِلَةٌ وَبَقِيَ وَلَدُهَا عِنْدَ الْمُشْتَرَى وَدَفَعَهَا النَّاهِبُ إِلَيْهَا فَهَلْ لَهَا دَعْوَى فِيهَا أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهَا لَا دَعْوَى لَهَا فَهَلْ تَغْرَمُ لِلْمُشْتَرَى قِيَمَةَ اللَّبَنِ إِنْ حَلَبْتُهَا أَمْ لَا ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِي وَلَدِهَا إِنْ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُكْرَهَ عَلَى سَبَبِ الْبَيْعِ اخْتَلَفَتْ أَثْمَتُنَا فِي عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِهِ وَلِزُومِهِ ، وَذَهَبَ خَلِيلٌ فِي مُخْتَصَرِهِ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِهِ وَلِزُومِهِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ بِقَوْلِهِ : (لَا إِنْ أُخْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرَدَّ عَلَيْهِ بِلَا ثَمَنِ)^(٢) أَيْ فِيمَا إِذَا أُجْبِرَ عَلَى دَفْعِ الْمَالِ ظُلْمًا فَبِإِيعَاقِ مَتَاعِهِ لِذَلِكَ ، كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ مُوجُودًا ، وَإِنْ فَاتَ فَإِنْ كَانَ مُقَوِّمًا غَرَمَ لَهُ قِيَمَتُهُ ، وَإِلَّا فَمَثَلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا . انْظُرْ (شَخ) ، وَفِي (ح)^(٣) : أَنَّهُ يَغْرَمُ لَهُ الْأَكْثَرُ مِنَ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ حَيْثُ فَاتَ وَعَزَاهُ لِلتَّوَضُّيْحِ . اهـ .

(١) انظر : « الفواكه الدواني » (١ / ٤١٨) و « الذخيرة » (٥ / ٥٦) و (١١ / ١٢) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٦٨) .

(٣) مواهب الجليل (٤ / ٢٤٥) .

وَمَنْ أْتَمَّتْنَا مَنْ قَالَ بِجَوَازِ بَيْعِهِ وَلِزُومِهِ ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ بِقَوْلِهِ نَاقِلًا عَنْ الْبَرْزَلِيِّ عَنْ سُفْيَانَ بِقَوْلِهِ : مَنْ أَضْغَطَ فِي مَالِهِ فَبَيْعُهُ جَائِزٌ وَنَحْوُهُ لِابْنِ كَنَانَةَ ، وَمَالٌ إِلَيْهِ شَيْخُنَا الْإِمَامُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَسُئِلَ اللَّخْمِيُّ عَنْ يَتِيمٍ أَخَذَهُ السُّلْطَانُ وَأَضْطَرَّهُ لِبَيْعِ رُبْعِهِ فَتَوَقَّفَ وَلَيْتَهُ . فَأَجَابَ اللَّخْمِيُّ : الْبَيْعُ نَافِذٌ ، وَقَالَ ابْنُ كَنَانَةَ : بَيْعُهُ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ أَنْقَذَهُ مِنَ الْعَذَابِ ، وَهُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ السَّيُورِيِّ . اهـ .

وَفِي الْبَنَانِيِّ : وَالْعَمَلُ جَارٍ بِلِزُومِ الْبَيْعِ فِي زَمِنِنَا . اهـ .

وَفِي الْعَمَلِيَّاتِ : وَتَبِعُ مَضْغُوطٌ لَهُ نَفْوذٌ . اهـ .

وَفِي حَاشِيَةِ (حَم) : وَبِالْمَشْهُورِ أَفْتَى شَيْخُنَا الْمُدَرِّسُ الْحَافِظُ الْقَوْرِيُّ فَأُخْرِجَ عَنْ الْفَتْوَى لِذَلِكَ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ عَمَلَ بِلَادِنَا جَارٍ عَلَيِ الْقَوْلِ الْأَخِيرِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ بُطْلَانُ دَعْوَى الْمَرْأَةِ ، فَلَا حُجَّةَ ، وَلَا دَعْوَى لَهَا فِي الْبَقَرَةِ ، لَأَنَّ الْأَحْكَامَ وَالْفَتْوَى تَدُورُ مَعَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ ، فَقَدْ يُوجَدُ الْمَشْهُورُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ [ق / ٥٤٧] فَيَكُونُ ذَلِكَ الْقَوْلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَلَوْ ضَعِيفًا أَرْجَحُ فَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ بِهِ وَالْفَتْوَى لِمَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ وَالْعُرْفُ كَمَا فِي نُصُوصِ أَيْمَتِنَا وَنَوَازِلِهَا . اهـ .

وَيَجِبُ لِلْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنَ النَّاهِبِ أَوْ الْمَرْأَةِ بِقِيَمَةِ لَبَنِ الْبَقَرَةِ إِنْ حَلَبَهَا أَحَدُهُمَا عَلَى الْقَوْلِ الْقَائِلِ بِضَمَانِ الْغَاصِبِ لَغَلَّةٍ مَا اسْتَعْمَلَهُ أَوْ اسْتَعْلَاهُ مِنْ رِبَاعٍ وَحَيَّوَانٍ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ ؛ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَعَلَّةٌ مُسْتَعْمِلٌ) (١) .

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الْمُشْتَرِي يُخَيَّرُ فِي الرُّجُوعِ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَأَكْرَهَ غَيْرَهُ عَلَى التَّلَفِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ شَرَّاحِهِ (٢) : وَأَمَّا إِنْ

(١) مختصر خليل (ص ٢٢٩) .

(٢) انظر : « حاشية الخرشبي » (٦ / ١٣٧) و « التاج والإكليل » (٥ / ٢٨١) .

أَكْرَهُهُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَهُ بِمَالِ الْغَيْرِ فَإِنَّ الْمُكْرَهَ - بِالْكَسْرِ ، وَالْمُكْرَهَ - بِالْفَتْحِ - سَوَاءٌ فِي تَعَلُّقِ الضَّمَانِ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ . اهـ .

وَمَسَّالْتُنَا أَلْبَغُ فِي الضَّمَانِ لَكُونَ النَّاهِبِ فِيهَا مُخْتَاراً ، وَلَكِنْ لَا فَرْقَ فِي ضَمَانِ النَّاهِبِ لِمَالِ الْغَيْرِ أَنْ يَكُونَ طَائِعاً أَوْ مُكْرَهاً لِأَنَّهُ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ وَلَا الطَّوْعُ وَلَا الرُّشْدُ . اهـ .

وَيَجِبُ عَلَيْهِمَا غَرْمُ قِيمَةِ الْوَلَدِ إِنْ مَاتَ بِسَبَبِ ذَلِكَ ؛ فَفِي « الْمِغْيَارِ » :
وَسُئِلَ عَمَّنْ اسْتَهْلَكَ غَنَمًا وَتَرَكَ أَوْلَادَهَا فَهَلَكَتْ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْخَرْفَانِ عَيْشٌ دُونَ الْأُمْهَاتِ فَمَاتَتْ فَهُوَ ضَامِنٌ لِلْأُمْهَاتِ وَالْخَرْفَانِ وَيُنْكَلُ نِكَالًا وَجِيعًا . اهـ . ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٣) [٨٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ عَدِيلَةٍ فِيهَا دَمٌ أَوْ قَيْحٌ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : يَجُوزُ بَيْعُهَا إِنْ أُزِيلَ ذَلِكَ عَنْهَا قَبْلَ سَرْيَانِهِ فِيهَا تَحْقِيقًا أَوْ ظَنًّا أَوْ شَكًّا مَعَ الْبَيَانِ وَإِنْ سَرَى فِيهَا تَحْقِيقًا أَوْ ظَنًّا فَيَجُوزُ بَيْعُ السَّالِمِ مِنْهَا فَقَطْ مَعَ بَيَانِ الْمُتَنَجِّسِ مِنْهَا وَإِلَّا فَلَا ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ كَجَامِدٍ إِنْ أُمِكنَ السَّرْيَانُ وَإِلَّا فَبَحْسِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٤) [٨٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ شَاةٍ مَثَلًا لِحِزَارٍ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ ذَبْحَهَا وَبَيْعَ لَحْمِهَا بِطَعَامٍ لِأَجْلِ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَبِيعَهَا لَهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَالنُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى مَنْعِ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا : قَوْلُ أَثَمْتَنَا بِمَنْعِ بَيْعِ آلَةِ الْحَرْبِ لِلْحَرْبِيِّ أَوْ لِأَحَدٍ مِنْ عَصَاةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالِدَارُ لِمَنْ يَتَّخِذُهَا كَنِيسَةً أَوْ خِمَارَةً ، وَالْعَنْبُ لِمَنْ يَعْصُرُهُ خَمْرًا ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُّصُوصِ الْأَثَمَةِ أَعْرَضْتُ عَنْ جَلْبِهَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٥) [٨٥] سُؤَالَ عَنْ التَّطْفِيفِ فِي الْكِيلِ وَالْوَزْنِ إِنْ تَرَأَصَى عَلَيْهِ
الْبَائِعَانِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ وَإِنْ تَرَأَصِيَ عَلَيْهِ كَمَا أَجَابَ بِذَلِكَ الْعَلَّامَةُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ
الْكَرِيمِ التَّنَبُكْتِيُّ وَالْحَاجُّ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ شَيْخِ شَيْوَخِنَا الشَّبْخِيطِيُّ - رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ
أَمِينَ - أَهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٦) [٨٦] سُؤَالَ عَنْ رَبِّ الدِّينِ إِذَا أَخَذَ مِنَ الدِّينِ عَرْضًا قَضَاءً عَنْ
بَعْضِ دِينِهِ عَلَيَّ أَنْ يُؤَخَّرَهُ بِالْبَاقِي إِلَى أَجَلٍ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ: إِنْ كَانَ الْمَدِينُ مَلِيًّا فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيْعٍ وَسَلْفٍ .

قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » (١): وَمَنْ لَهُ دَيْنٌ عَلَى رَجُلٍ إِلَى جَلٍّ فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ
أَخَذَ بِبَعْضِهِ سِلْعَةً عَلَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ بِبَقِيَّةِ الدِّينِ لَمْ يَجْزْ ، لَأَنَّهُ بَيْعٌ وَسَلْفٌ وَإِنْ أَخَذَ
الْعَرَضُ بِبَعْضِ الدِّينِ وَأَرْجَى عَلَيْهِ بِقِيمَتِهِ حَالًا جَارَ ذَلِكَ . أَهـ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَدِينُ مُعْسِرًا فَلَا مَنَعَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْمُعْسِرِ لَا يُعَدُّ
سَلْفًا كَمَا فِي نُصُوصِ أَثْمَنَتِنَا ، أَهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٧) [٨٧] سُؤَالَ عَمَّنْ أَسْلَفَ لِأَخْرَ شَيْئًا عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ سِلْعَةً وَبَاعَهَا
لَهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ مَتَى عَثَرَ عَلَيْهِ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ إِنْ عَثَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ فَوَاتِ الْبَيْعِ فَسُيُخَذَلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ
خَلِيلٍ: (كَبَيْعٍ وَسَلْفٍ) (٢) لِوُجُودِ عِلَّةٍ مَنَعَ اجْتِمَاعَ الْبَيْعِ وَالسَّلْفِ فِي الْمَسْأَلَةِ
وَهِيَ هُنَا كَوْنُ الْمُشْتَرِي يَشْتَرِي السِّلْعَةَ غَالِبًا بِأَقْلٍ مِنْ قِيمَتِهَا لِأَجْلِ السَّلْفِ ؛ فَفِي
مِيزَانِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ (٣) عِلَّةُ الْمَنَعَ اجْتِمَاعُ الْبَيْعِ وَالسَّلْفِ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ السَّلْفُ

(١) انظر « المدونة » (٣ / ١٧٠) .

(٢) مختصر خليل (ص ١٧٧) .

(٣) شرح ميارة (١ / ٤٥٢ - ٤٥٣) .

مِنَ الْبَائِعِ (فَإِنَّهُ)^(١) يَبِيعُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُشْتَرِي (إِنَّمَا)^(٢) يَشْتَرِي غَالِبًا بِأَقْلٍ
مِنَ الْقِيَمَةِ لِأَجْلِ السَّلَفِ أَيْضًا ، وَمَقْدَارُ مَا (زَادَ)^(٣) فِي الثَّمَنِ أَوْ انْتَقَصَ بِسَبَبِ
الشَّرْطِ مَجْهُولٌ (وَالْجَهْلُ)^(٤) فِي الثَّمَنِ مَمْنُوعٌ يَفْسُدُ بِهِ الْبَيْعُ وَلَوْ تَحَقَّقْنَا أَنْ لَا
زِيَادَةَ فِي الثَّمَنِ وَلَا نَقْصَ لَأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عُلِّلَ بَعْلَةً غَالِبَةً أَكْتَفَى بِغَلَبَتِهَا
عَنْ تَبَعِهَا فِي كُلِّ صُورَةٍ إِعْطَاءً لِلنَّادِرِ حُكْمَ الْغَالِبِ . قَالَهُ فِي «التَّوَضِيحِ»^(٥)
وَعُلِّلَ بَعْضُهُمُ الْمَنْعَ^(٦) بِأَنَّ السَّلَفَ صَارَ بِسَبَبِ اشْتِرَاؤِهِ مِنْ جُمْلَةِ الثَّمَنِ
وَالِانْتِفَاعُ بِهِ مَجْهُولٌ . اهـ .

وَإِنْ لَمْ يَعْتَرُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى فَاتَ الْمَبِيعُ فَالْحُكْمُ فِيهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ
فَاتَ [فَبِهِ الْأَكْثَرُ مِنْ]^(٧) الثَّمَنِ أَوْ الْقِيَمَةِ إِنْ أَسْلَفَ الْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَالْعَكْسُ)^(٨)
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٨) [٨٨] سَوَالُ عَمَّنْ قَالَ لِأَخْرَ: أَسْلَفَ لِي كَذَا لِأَبِيعَ لَكَ كَذَا ، فَفَعَلَ ،
أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي « نَوَازِلِهِ » : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَيْثُ صَرَّحَ
بِشَرْطِيَّةِ السَّلَفِ إِذْ لَا يَجُوزُ بَيْعٌ عَلَى شَرْطِ السَّلَفِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَلَفْ بِشَرْطِيَّةِ
السَّلَفِ بَلْ أَطْلَقَ فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا إِذَا حَمَلْنَا الْكَلَامَ الْمُطْلَقَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ

(١) فِي « مِيارَة » : فَإِنَّمَا .

(٢) فِي « مِيارَة » : فَإِنَّمَا .

(٣) فِي « مِيارَة » : أَزْدَاد .

(٤) فِي « مِيارَة » : وَالْمَجْهُول .

(٥) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي « مِيارَة » مَا نَصَهُ : وَعِبَارَةُ ابْنِ عَرَفَةَ فِي ذَلِكَ : الْحُكْمُ الْمَعْلُوقُ بِالْمَظَنَّةِ لَا

يَتَوَقَّفُ عَلَى تَحَقُّقِ الْحُكْمَةِ .

(٦) فِي « مِيارَة » فِي الْمَثَالِ الثَّانِي .

(٧) فِي « خَلِيل » : أَكْثَر .

(٨) مُخْتَصَرُ خَلِيل (ص ١٧٦) .

مَحْمَلِ الشَّرْطِ ، وَإِذَا حَمَلْنَاهُ مَحْمَلِ الطَّوْعِ فَهُوَ جَائِزٌ .

هَكَذَا يُفِيدُهُ كَلَامُ أَهْلِ الْمَذْهَبِ فِي غَيْرِ مَا مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ لَأَنَّهُمْ [ق / ٥٤٨]
يَحْكُونُ قَوْلَيْنِ فِي حَمَلِ الْكَلَامِ الْمُطْلَقِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ عَلَى الشَّرْطِ فَيَجْرِي عَلَى
حُكْمِهِ أَوْ عَلَى الطَّوْعِ فَيَجْرِي عَلَى حُكْمِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٨٩) [٨٩] سُؤَالٌ عَنِ الْإِضْمَارِ فِي الْمَعَاوِضَاتِ هَلْ هُوَ كَالشَّرْطِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ كَالشَّرْطِ عَلَى الْمَشْهُورِ [حَيْثُ أَضْمَرَهُ الْمُتَبَايِعَانِ إِضْمَارًا لِيَكُونَ
عِنْدَهُمَا كَالشَّرْطِ] (١) . قَالَ فِي كِتَابِ الْغَرَرِ مِنَ « الْمُدُونَةِ » : وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَ
عَبْدَكَ مِنْ رَجُلٍ بَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ عَلَى أَنْ يَبِيعَكَ الرَّجُلُ عَبْدَهُ بَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ أَوْ بَعَشْرِينَ
دِينَارًا سَكَّةً وَاحِدَةً لِأَنَّ الْمَالَيْنِ مُقَاصَّةٌ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُونَا اشْتَرَطَا إِخْرَاجَ الْمَالَيْنِ
أَوْ أَضْمَرَاهُ إِضْمَارًا يَكُونُ كَالشَّرْطِ عِنْدَهُمَا لَمْ يَجْزِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٠) [٩٠] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ اشْتِرَاءِ الصَّغِيرِ مِنْ أَوْلَادِ الْبَهَائِمِ عَلَى أَنْ

يَكُونَ رِضَاعُهُ مِنْ أُمِّهِ إِلَى الْفِطَامِ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ هَاشِمٍ الْغُلَاوِيُّ فِي بَعْضِ نُقُولَاتِهِ عَنْ
الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ (٢) مَا نَصَّهُ : شِرَاءُ الصَّغِيرِ مِنْ أَوْلَادِ الْبَهَائِمِ عَلَى أَنْ يَكُونَ
رِضَاعُهُ عَلَى أُمِّهِ جَائِزٌ (٣) إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ الْخَلْفَ إِنْ مَاتَتِ الْأُمُّ كَانَ مِمَّا يَقْبَلُ غَيْرُ
أُمِّهِ أَمْ لَا يَقْبَلُ ، فَإِنْ مَاتَتِ الْأُمُّ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ فِطَامَ مِثْلِهِ رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ فِي
الثَّمَنِ بِمَا نَابَ مِنْهُ مَا بَقِيَ الْفَرَسُ فِطَامَهُ ، وَوَجْهُ الْعَمَلِ فِي ذَلِكَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى
قِيَمَةِ الرِّضَاعِ وَقِيَمَةِ الْمَهْرِ ، فَإِنْ كَانَ فِي التَّمْثِيلِ قِيَمَةُ الرِّضَاعِ دِينَارَيْنِ وَقِيَمَةُ الْمَهْرِ
عَشْرَةَ دَنَانِيرَ وَكَانَ قَدْ مَضَى مِنْ أَمْرِ الرِّضَاعِ النِّصْفُ رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ بِنِصْفِ

(١) زيادة من الهامش .

(٢) انظر « البيان والتحصيل » (٧ / ٤٤٣ - ٤٤٤) .

(٣) انظر « البيان والتحصيل » (٧ / ٢٥٠ - ٢٥٣) فإنه تكلم هناك عن مسألة مثل هذه لكن

في الأمانة . وانظر أيضاً (٧ / ٣٦١ - ٦٢) من « البيان » .

سُدُسُ الثَّمَنِ الَّذِي دُفِعَ إِلَيْهِ لَأَنَّا عَلِمْنَا أَنَّ سُدُسَهُ وَقَعَ لِلرِّضَاعِ وَقَدْ اسْتَوْفَى نِصْفَهُ فَرَجَعَ عَلَيْهِ بِنِصْفِهِ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩١) [٩١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ شِرَاءِ دَيْنٍ عَلَى غَائِبٍ قَرِيبِ الْغَيْبَةِ، أَيْجُوزُ

أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ بِقَوْلِهِ : (وَغَائِبٌ وَلَوْ قَرِبَتْ غَيْبَتُهُ) (١) . اهـ .

وَقِيلَ : إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي يَعْلَمُ مَلَاءَهُ مِنْ عَدَمِهِ إِنَّهُ جَائِزٌ كَانَ الدَّيْنُ بِصَكِّ أَمْ لَا، وَيُحْمَلُ عَلَى الْإِقْرَارِ وَعَدَمِ التَّعْرِيزِ لِتَخْرُجَ الْبَيِّنَةُ .

وَقِيلَ : إِنْ كَانَ بِصَكِّ جَازٍ وَتُحْمَلُ عَلَى عَدَمِ التَّجْرِيعِ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ صَكِّ لَا يَجُوزُ ، وَأَمَّا شِرَاءُ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَى الْمَيِّتِ فَلَا يَجُوزُ قَوْلًا وَاحِدًا ، وَكَذَلِكَ دَيْنُ الْغَائِبِ الْغَيْبَةِ الْبَعِيدَةِ . انْظُرْ « التَّقْيِيدَ عَلَى الْمُدُونَةِ » . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

[٩٢] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ وَثِيقَةِ الدَّيْنِ أَيْجُوزُ بِغَيْرِ شُرُوطٍ بَيْعُ الدَّيْنِ أَوْ لَا يَجُوزُ إِلَّا

بِهَا؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا تَجُوزُ بَيْعُهَا إِلَّا بَعْدَ تَوْفُرِ شُرُوطِ بَيْعِ الدَّيْنِ ، وَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مِنْ جَوَازِ بَيْعِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ فِي بَابِ الرَّهْنِ : (مَا يُبَاعُ) (٢) فَإِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى مَا نَقَلَ (ابْنُ) رُشْدٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي سَمَاعِ عِيْسَى مِنْ جَوَازِ شِرَاءِ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَى الْغَائِبِ إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَقَرِبَتْ غَيْبَتُهُ وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى الْقَاضِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَلَانِيِّ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٣) [٩٣] سُؤَالٌ عَنْ نَابِ الْفِيلِ غَيْرِ الْمُذَكَّى أَيْجُوزُ بَيْعُهَا أَمْ لَا ؟

(١) مختصر خليل (ص ١٧١) .

(٢) مختصر خليل (ص ١٩٨) .

جَوَابُهُ: أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ فِي بَيْعِ عِظَامِ الْمَيْتَةِ وَأَنْيَابِ الْفِيلِ ^(١):
الْمَنْعُ مُطْلَقًا وَهُوَ الْمَشْهُورُ . وَالْجَوَازُ مُطْلَقًا .

وَالْتَفْصِيلُ بَيْنَ أَنْيَابِ الْفِيلِ وَغَيْرِهَا مِنْ عِظَامِ الْمَيْتَةِ فَيَجُوزُ بَيْعُ الْأَوَّلِ دُونَ
الثَّانِي أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ بِقَوْلِهِ : وَعِظَامُ الْمَيْتَةِ ، ثَالِثُهَا : يَجُوزُ
فِي نَابِ الْفِيلِ . اهـ .

التَّوْضِيحُ : الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي الطَّهَارَةِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ نَجِسٌ فَلَا
يُبَاعُ ، وَالثَّلَاثُ نَسَبُهُ فِي « الْجَوَاهِرِ » لِمُطَرِّفٍ وَابْنِ الْمَاجِشُونِ وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُمَا
بَيْنَ أَنْ تُغْلَى أَمْ لَا . اهـ .

الرَّقْمُورِيُّ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ : لَا تَبَاعُ إِلَّا بَعْدَ غَلِيهَا فِي الْمَاءِ الْجَارِي . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٤) [٩٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الْغَائِبِ الَّذِي لَا يَجُوزُ شَرْطُ النِّقْدِ فِيهِ بِشَمَنِ
مُضْمُونٍ إِلَى أَجَلٍ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » ^(٢) : وَلَا بِأَسَرِّ بَيْعِ سِلْعَةٍ غَائِبَةٍ، لَا يَجُوزُ النِّقْدُ
فِيهَا بِسِلْعَةٍ مُضْمُونَةٍ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِدَنَانِيرٍ إِلَى أَجَلٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٥) [٩٥] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ سِلْعَةٍ غَائِبَةٍ بِسِلْعَةٍ أُخْرَى غَائِبَةٍ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ
أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » ^(٣) : وَمَنْ بَاعَ غَنَمًا عِنْدَهُ غَائِبَةً بَعْدَ غَائِبٍ
وَوَصَفَ كُلُّ مِنْهُمَا سِلْعَتُهُ لِصَاحِبِهِ ثُمَّ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا بِأَسَرِّ بِهِ ، فَإِنْ ضَرَبَا

(١) جامع الأمهات (ص / ٣٣٨) .

(٢) انظر « المدونة » (٣ / ٣٢٩) .

(٣) انظر « المدونة » (٣ / ٢٦٠) .

لِقَبْضِهِمَا أَوْ لِقَبْضِ أَحَدِهِمَا أَجَلًا لَمْ يَجْزْ إِذْ لَا يَبَاعُ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ إِلَى أَجَلٍ إِلَّا مِثْلُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٦) [٩٦] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ الْجَزَافِ يَحْزُرُ أَجَلٌ وَاحِدٌ بَعْدَ اتِّفَاقِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَيْهِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ لِأَنَّ مَعْرِفَتَهُمَا الْحَرْزُ مِنْ طَرِيقِ الْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ يَكْفِي فِيهِ الْوَاحِدُ كَمَا أَفْتَى بِهِذَا الشَّرِيفُ حَمَى اللَّهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٧) [٩٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً غَائِبَةً عَلَى مَسَافَةٍ يَجُوزُ فِيهَا شَرْطُ نَقْدِ الثَّمَنِ بِثَمَنِ نَقْدًا ثُمَّ بَاعَهَا لِبَائِعِهَا مِنْهُ بِثَمَنِ نَقْدًا أَيْضًا أَيَجُوزُ الْبَيْعُ الْأَخِيرُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ جَائِزٌ، فَلَا مَنَعَ فِيهِ وَلَا خَطَرَ فِيهِ .

نَعَمْ : لَوْ كَانَتْ غَيْبَتُهَا عَلَى مَسَافَةٍ لَا يَجُوزُ فِيهَا شَرْطُ نَقْدِ الثَّمَنِ لَكَانَ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَ « الْمُدُونَةُ » وَإِنْ ابْتَعْتَ سَلْعَةً غَائِبَةً بِمَا لَا يَجُوزُ النِّقْدُ فِيهَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَابَلَ فِيهَا وَلَا أَنْ تَبِيعَهَا مِنْ بَائِعِهَا مِنْكَ بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ لَأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ سَالِمَةً فِي الْبَيْعِ الْأَوَّلِ فَقَدْ وَجَبَ لَهُ فِي ذِمَّتِكَ ثَمَنُ مَا بَعْتَ سَلْعَةً لَكَ غَائِبَةً فَهَذَا مِنْ نَاحِيَةِ الدِّينِ بِالْدِّينِ . قَالَ سَحْنُونُ : [ق / ٥٤٩] هَذَا عَلَيَّ قَوْلِ مَالِكٍ الْأَوَّلِ لِأَنَّ مَا أَدْرَكَتُهُ الصَّفَقَةُ فَمِنْ الْمُبْتَاعِ .

ابْنُ الْقَاسِمِ : وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَهَا مِنْ غَيْرِ الْبَائِعِ بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ وَلَا تُنْقَدُ شَيْئًا مِنَ الثَّمَنِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٨) [٩٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ لِأَخْرَ نَصْفَ حَمَلِ الْحَالِ عَلَى الشَّيَاعِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَا لَهُ وَلَا وَصْفٍ وَعَلَى أَنَّ الْمُشْتَرِي، هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى بَيْعَهُ وَحَمْلَهُ إِلَى الْبَلَدِ الَّذِي يُبَاعُ بِهِ وَمَا يَبِيعُ بِهِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ وَحَمْلَهُ الْمُشْتَرِي عَلَى بَعِيرِهِ مِنْ بَلَدِ الْبَائِعِ أَزْوَادَ إِلَى تَكَانَتِ وَبَاعَهُ فِيهَا هَلْ هَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ فَاسِدٌ هَلْ فَاتَ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ فَاتَ هَلْ بِالْقِيَمَةِ أَوْ بِالثَّمَنِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ فَاسِدٌ لَوْجَهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : جَهْلُ صِفَةِ الْمَبِيعِ . قَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْغَرَرِ مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » (١) :

« وَمَنْ اشْتَرَى ثِيَابًا مَطْوِيَّةً لَمْ يَنْشُرْهَا وَلَا وُصِفَتْ لَهُ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ » أَهـ .

وَقَالَ فِي « الرِّسَالَةِ » (٢) : وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ ثَوْبٍ لَا يُنْشَرُ وَلَا يُوصَفُ .

قَالَ شَارِحُهَا - صَاحِبُ « إِيضَاحِ الْمَسَالِكِ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ » (٣) : أَيُّ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الثِّيَابِ مَطْوِيَّةً حَتَّى تُنْشَرَ وَتُعَرَفَ وَتُوصَفَ لِكَثْرَةِ الْغَرَرِ فِيهَا ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَ الثَّوْبِ تَخْتَلِفُ فِي الْعَادَةِ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِظَاهِرِهِ عَلَى بَاطِنِهِ ، لِاخْتِلَافِ ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ . أَهـ .

وَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكَمَلَامَسَةِ الثَّوْبِ) (٤) وَدَاخِلَةٌ أَيْضاً فِي قَوْلِهِ : (وَجَهْلُ بِمَثْمُونٍ أَوْ ثَمَنٍ) (٥) .

قَالَ (مَخ) (٦) : وَمِمَّا يُشْتَرَطُ فِي الْبَيْعِ عَدَمُ الْجَهْلِ بِالْمَثْمُونِ وَالثَّمَنِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِمَا مَعْلُومَيْنِ لِلْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ وَإِلَّا فَسَدَ الْبَيْعُ .

وَقَوْلُهُ : (بِمَثْمُونٍ أَوْ ثَمَنٍ) : أَيُّ قَدْرًا (أَوْ) (٧) كَمِيَّةً أَوْ كَيْفِيَّةً وَصِفَةً وَفِي « كَبِيرَةٍ » أَيْضاً مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : (بِمَثْمُونٍ أَوْ ثَمَنٍ) : أَيُّ : شَأْنُهُمَا ؛ فَيَشْمَلُ الْعَيْنَ وَالْقَدْرَ وَالصِّفَةَ . أَهـ .

وَقَالَ (ح) (٨) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ : يَعْنِي أَنَّ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْبَيْعِ

(١) انظر « المدونة » (٣ / ٢٥٣) بمعناه .

(٢) انظر « الرسالة » (ص ٢١٨) .

(٣) للونشريسي .

(٤) مختصر خليل (ص ١٧٥) .

(٥) مختصر خليل (ص ١٦٩) .

(٦) حاشية الخرشبي (٢ / ٥٥) .

(٧) في (مَخ) : و .

(٨) مواهب الجليل (٤ / ٢٧٦) .

أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الْعَوْضَيْنِ ، فَإِنْ جَهِلَ الثَّمَنَ أَوْ الْمَثْمُونِ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ : أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ الْجَهْلُ بِأَحَدِ الْعَوْضَيْنِ مِنَ الْمُتَبَايعَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا فَسَدَ الْبَيْعُ ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّارِحُ الْكَبِيرُ وَهُوَ ظَاهِرُ « التَّوْضِيحِ » ، وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ : لَا يَكُونُ الْبَيْعُ فَاسِدًا إِلَّا إِذَا جَهِلَا (جَمِيعًا) ^(١) قَدَرَ الْمَبِيعُ أَوْ صَفَتُهُ أَوْ جَهِلَ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا وَعَلِمَ الْآخَرُ بِجَهْلِهِ وَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا وَجَهِلَ الْآخَرُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِجَهْلِهِ فَلَيْسَ بِبَيْعٍ فَاسِدٍ وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحُكْمِ غِشٌّ وَخَدِيعَةٌ يَكُونُ الْجَاهِلُ مِنْهُمَا إِذَا عَلِمَ مُخَيَّرَ بَيْنَ إِمْضَاءِ الْبَيْعِ أَوْ رَدِّهِ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ بَيْنَ ابْنِ رُشْدٍ وَالشَّيْخِ خَلِيلٍ بِجَهْلِ الْمُتَبَايعَيْنِ مَعًا فِيهَا صِفَةُ الْمَبِيعِ أَوْ الْمُشْتَرِي وَحَدُهُ وَالْبَائِعُ عَالِمٌ بِجَهْلِهِ لَهَا وَتَبَايَعَ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا خِلَافَ فِي فَسَادِ الْبَيْعِ فِيهَا ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ ابْنِ رُشْدٍ الثَّلَاثَةِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا وَجَهِلَ الْآخَرُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِجَهْلِهِ . . إلخ .

فَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الْمَسْأَلَةِ وَعَنْ مَحْطِّ رِحَالِهَا لِمَا تَقَدَّمَ وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَعَلَى أَنَّهُ فَاسِدٌ هَلْ فَاتَ أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ فَاتَ بَوَجهَيْنِ أَحَدُهُمَا : النَّقْلُ الْمَذْكُورُ ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَيَّ مَا يَفُوتُ بِهِ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ : (وَبِنَقْلِ عَرْضِي وَمِثْلِي لِبَلَدٍ بِكُلْفَةٍ) ^(٢) .

قَالَ (مَخ) ^(٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : يَعْنِي أَنَّ نَقْلَ الْعُرُوضِ كَالْحَيَوَانِ وَالثِّيَابِ ، وَالْمِثْلِي كَالْقَمَحِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ (آخِرُ مُفَيْتٍ) ^(٤) إِذَا كَانَ بِكُلْفَةٍ مِنْ كِرَاءٍ أَوْ خَوْفِ طَرِيقٍ أَوْ مَكْسٍ فِيرُدُّ قِيمَةَ الْعَرْضِ وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ فِي مَحَلِّهِمَا . . .

(١) فِي (ح) : مَعًا .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص ١٧٧) .

(٣) حَاشِيَةُ الْخُرَشِيِّ (٨٨ / ٥) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : بَعِيدٌ ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (مَخ) .

وَلَا مَفْهُومَ لِبَلَدٍ، بَلْ وَلَوْ نَقَلَهُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ بِلَدٍ وَاحِدٍ وَالْحُكْمُ كَذَلِكَ
فَالْمَدَارُ عَلَى قَوْلِهِ (بِكُلْفَةٍ) أَي : مَا شَأْنُهُ الْكُلْفَةُ وَلَوْ نَقَلَهُ بِعَبِيدِهِ وَدَوَابِهِ بِهِ مَثَلًا .

الثَّانِي : خُرُوجُ الْمَبِيعِ مِنْ يَدِهِ بِبَيْعٍ صَحِيحٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ
بِقَوْلِهِ : (وَبَخْرُوجٍ عَنْ يَدٍ) (١) اهـ .

الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ فَسَادِهِ : قَوْلُ الزُّنْمُورِيِّ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : (فَلَوْ
بَاعَهُ نِصْفَ سِلْعَةٍ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ نِصْفَهَا) (٢) . . . إلخ .

وَأَمَّا إِنْ بَاعَ لَهُ نِصْفَ سِلْعَةٍ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النِّصْفَ الثَّانِي بِلَدٍ آخَرَ لَمْ يَجْزُ .
قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » اهـ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَعَلَى أَنَّهُ فَاتٌ . . . إلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ يَفُوتُ بِالْقِيَمَةِ يَغْرُمُهَا الْمُشْتَرِي لِبَائِعِهِ لِفَسَادِ الْبَيْعِ اتِّفَاقًا كَمَا يُشِيرُ
إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِلَّا لَضَمِنَ قِيَمَتَهُ حَيْثُ) (٣) .

قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » (٤) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ مَا نَصَّهُ : أَي : وَأَلَّا يَخْتَلَفَ
فِيهِ (بَأَن) (٥) كَانَ مُتَّفَقًا عَلَى فَسَادِهِ ، وَفَرَضَ الْمَسْأَلَةَ أَنَّهُ إِنْ فَاتَ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي
فِي الْمُقَوِّمِ الْقِيَمَةَ يَوْمَ الْقَبْضِ وَالْقِيَمَةَ يَوْمَ الْقَبْضِ فِي مَحَلِّهِ لَا الْمَحَلَّ الْمُنْقُولِ
إِلَيْهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفٍ .

وَالْمَسْأَلَةُ فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدِ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » « فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِهَا .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُشْتَرِي مَلِكُ الْمَبِيعِ الْمَذْكُورِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَبْضِ بِمَحَلِّهِ وَيَسْقُطُ

(١) مختصر خليل (ص / ١٧٧) .

(٢) جامع الأمهات (ص / ٤٣٥) .

(٣) مختصر خليل (ص ١٧٧) .

(٤) حاشية الخرشى (٥ / ٨٦ - ٨٧) .

(٥) ل (مَخ) : بَل .

عَنْهُ الثَّمَنُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْهُ عَلَى مَا بَلَغَنِي وَرَبِحُ الْمَبِيعِ وَخَسِرُهُ لَهُ وَعَلَيْهِ ، وَأَمَّا نَصْفُ الْحَمَلِ الْآخِرِ فَهُوَ لِصَاحِبِهِ رِبْحُهُ لَهُ وَخَسِرُهُ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي حَمْلِهِ لَهُ عَلَى [ق / ٥٥) بَعِيرِهِ وَيَبِيعُهُ لَهُ لِكُلِّيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ (١) : وَكُلُّ مَنْ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ (أَوْ) (٢) مَالٍ بِأَمْرِ الْمُتَنَفِّعِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ يَغْرَمُ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَمَلِ وَمِثْلُ الْمَالِ بِخِلَافِ عَمَلٍ يَلِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَبْدِهِ أَوْ مَالٍ يَسْقُطُ مِثْلُهُ (عَنْهُ) (٣) اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٢٩٩) [٩٩] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ لِآخِرٍ نَصْفَ سِلْعَةٍ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ نَصْفَهَا الْآخَرَ ، أَيَجُوزُ ، ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِقًا عَلَى الْمَنْعِ بِقَوْلِهِ : (وَكَبَيْعُهُ نَصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ نَصْفًا إِلَّا) (٤) بِشُرُوطِ ثَلَاثَةِ أَشَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا بِقَوْلِهِ : (إِلَّا بِالْبَلَدِ إِنْ أَجَلًا وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مِثْلًا) (٥) : اهـ .

وَفِي بَعْضِ فِتَاوَى الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ أَجَرَ عَلَى بَيْعِ حَيَوَانٍ بِجُزْءٍ مِنْهُ نَصْفَهُ مِثْلًا يَقْبِضُهُ الْمُسْتَأْجِرُ مِنَ الْآنِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَهَا صَوْرَتَانِ :

الْأُولَى : أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ عَلَى بَيْعِ نَصْفِهِ بِالنَّصْفِ الْبَاقِي ، فَهَذِهِ تَارَةٌ تَكُونُ إِجَارَةً ، وَتَارَةٌ تَكُونُ جِعَالَةً ؛ فَإِذَا كَانَتْ إِجَارَةً فَهِيَ فَرَضُ سُؤْلِكَ فَالْجَوَازُ إِلَّا لِمَانِعٍ وَلَا مَانِعٍ ، وَإِنْ كَانَتْ جِعَالَةً فَأَجْرُهَا عَلَى حُكْمِهَا .

وَالثَّانِيَةُ : أَنْ يَبِيعَهُ النِّصْفَ بِشَيْءٍ كَدِينَارٍ مِثْلًا عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النِّصْفَ الْآخَرَ

(١) جامع الأمهات (ص ٤٤٠) .

(٢) في « جامع الأمهات » و .

(٣) في « جامع الأمهات » عند التنازع .

(٤) مختصر خليل (ص ٢٤٤) .

(٥) المصدر السابق .

فَمَنْ النِّصْفَ فِي هَذِهِ مَجْمُوعٌ فِيهَا الدِّينَارُ وَالسَّمْسَرَةُ ، وَهَذِهِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَكَيْفَهُ نَصْفًا . .) إِلَى قَوْلِهِ : (وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مِثْلِي) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٠) [١٠٠] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

وَبَعْدُ فَاعْلَمُوا أَنَّ الَّذِي فَهِمْتُ مِنْ سُؤَالِ مُشْتَرِي الدَّارِ الثَّانِي وَمِنْ عُقُودِ شَرَائِهَا الَّتِي بِيَدِهِ أَنَّ وَرَثَةَ الدَّارِ بِأَسْرَهَا كِبَارٌ حِينَ بَيْعِهَا الْأَوَّلِ وَأَنَّهُمْ بَاشَرُوا بِبَيْعِهَا بِأَسْرِهِمْ لِأَخْتِهِمُ الْمَذْكُورَةِ ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ فِيهَا مُحَاصِمَةٌ لَا عِنْدَ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ وَلَا بَعْدَهُ وَلَا عِنْدَ الْبَيْعِ الثَّانِي حَتَّى تَمَّ انْبِرَامُهُ ، ثُمَّ صَدَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ خُصُومَةٌ فِي شَأْنِهَا ، فَإِذَا أَجَبَتْ بِصَحَّةِ الْبَيْعِ ، إِذْ لَا حَظَرَ وَلَا مَنَعَ فِيهَا فِيمَا ظَهَرَ لَنَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَرَدَّ عَلَيْنَا سُؤَالُكُمْ بِمُخَالَفَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ بَعْضِهِمْ صِغَارًا أَحَدُهُمَا غَائِبٌ حِينَ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ وَأَنَّهُ لَمْ يَبَاشِرِ الْبَيْعَ لِلأَخْتِ إِلَّا وَاحِدٌ فَقَطْ مِنَ الْوَرَثَةِ ، وَأَنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ الْغَائِبُ مِنْ غَيْبَتِهِ خَاصِمَ فِي الْبَيْعِ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ وَأَشْهَدَ عَدْلًا عَلَى ذَلِكَ وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ لَا زِمَ فِي نَصِيبِ الْبَائِعِ مِنَ الْوَرَثَةِ وَمَرْدُودٌ فِي نَصِيبِ الصِّغَارِ مِنْهَا عَلَيْهِمْ فِي حَيَاتِهِمْ وَعَلَى وَرَثَتِهِمْ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ إِنْ مَاتُوا قَبْلَ مُضِيِّ عَشْرِ سِنِينَ مِنْ بُلُوغِهِمْ وَرُشْدِهِمْ ، لِأَنَّهُ بَاعَهُ مَنْ لَيْسَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهِمْ ؛ فَفِي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَنْ مُبْتَاعِ مَالٍ يَتِيمٍ مِنْ غَيْرٍ مَنْ لَيْسَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهِ .

فَأَجَابَ : لِلْيَتِيمِ أَخْذُ مَالِهِ وَمَا تَنَاسَلَ مِنْهُ وَلَا أَجْرَةٌ عَلَيْهِ فِي السِّيَاسَةِ . اهـ .

وَفِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَارِيِّ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ بَاعَ عَلَيْهِ مَالُهُ وَهُوَ صَغِيرٌ ، هَلْ يَلْزَمُ الْبَيْعُ بِسُكُوتِهِ عَامًّا بَعْدَ الرُّشْدِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ الْمَشَاوِرُ وَالْإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ وَغَيْرُهُمَا : مَنْ هَلَكَ وَتَرَكَ بَنِينَ وَفِيهِمْ صَغِيرٌ فَبَاعَ الْكِبَارُ مُلْكَهُ فِي دِينٍ عَلَى أَبِيهِمْ ، فَبَلَغَ الصِّغِيرُ وَأَنْكَرَ الدِّينَ

وَلَمْ يَثْبُتْ وَأَرَادَ الْقِيَامَ بِحَقِّهِ فَلَهُ أَخَذَ مَا بَاعَ وَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرِيَ الْكِبَارَ بِالثَّمَنِ مَا لَمْ تَمْضِ عَشْرُ سِنِينَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ ، فَإِنْ سَكَتَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ عَشْرُ سِنِينَ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيمَا بَاعَ وَلَا كَلَامَ لَهُ فِي الْبَيْعِ . اهـ .

وَمَا يُبْطَلُ الْبَيْعُ أَيْضاً فِي نَصِيْبِهِمْ مِنَ الدَّارِ وَلَوْ يَبِيعَتْ لِأَجْلِ دَيْنٍ ثَابِتٍ عَلَى أَبِيهِمْ لِاخْتِلَالِ شُرُوطِهِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَاعَ بَعْدَ ثُبُوتِ يَتِمِّهِ وَإِهْمَالِهِ ...) (١) إلخ . ففي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَخْزُومِيُّ عَمَّنْ تُوْفِّي وَتَرَكَ زَوْجَةً وَأَوْلَاداً صِغَاراً وَرَبِيعاً فَطَلَبَتْ الْمَرْأَةُ مَهْرَهَا فَسَلَّمَ لَهَا ذَلِكَ أَهْلُ الْمَوْضِعِ بَغَيْرِ نَدَاءٍ وَلَا حُكْمٍ حَاكِمٍ ، فَلَمَّا كَبُرَ الْأَوْلَادُ طَلَبُوا حَقَّهُمْ فِي الرِّبْعِ فَمَنَعَتْهُمْ الْأُمُّ فَهَلْ الْقَوْلُ قَوْلُهَا أَوْ قَوْلُهُمْ ؟

فَأَجَابَ : إِذَا اجْتَمَعَ عُدُولُ الْمَوْضِعِ وَوَجْهُوهُ وَأَشَادُوهُ لِلنَّدَاءِ وَاسْتَقْصُوا الثَّمَنَ أَوْ قَوْمُوهُ قِيَمَةً مُسْتَوْفَاةً لَا يُوْجَدُ فِيهَا زِيَادَةٌ لَوْ شِئِدَ بِالرِّبْعِ لَكَانَ مَاضِياً ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا فَلَهُمْ الْقِيَامُ وَاسْتِرْدَادُهُ وَيَقْضِي مِنْهُ دَيْنُهُ وَتَجْرِي الْمَوَارِثَةُ فِيمَا بَقِيَ بَعْدَ دَيْنِهِ . اهـ .

وفي « نَوَازِلِ ابْنِ هَارُونَ » عَلَى مَا نَقَلَهُ مَنْ أَتَى بِنَقْلِهِ : وَإِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ صِغَاراً مُوصَى عَلَيْهِمُ الْوَصِيُّ بِالشَّهَادَةِ ، فَإِذَا ثُبِتَ عِنْدَهُ ذَلِكَ كَانَتْ الْخُصُومَةُ بَيْنَ الْمُدَّعِي وَالْوَصِيِّ لِشَهَادَةِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ بِحَضْرَتِهِ لِيَعْلَمَ مَنْ شَهِدَ عَلَى الْمَيِّتِ فَيَكُونُ أَعْوَنَ لَهُ فِي الْمَدْفَعِ إِنْ رَأَاهُ . وفي [٢] . فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَدْفَعِ أُحْلِفَ الطَّالِبُ يَمِينَ الْقَضَاءِ أَنَّهُ مَا اقْتَضَى ذَلِكَ الدَّيْنُ وَلَا شَيْئاً مِنْهُ وَلَا سَقَطَ عَنِ الْمَيِّتِ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ [ق / ٥٥١] وَأَنَّهُ بَاقٍ عَلَيْهِ إِلَى الْآنَ . وَيَثْبُتُ الدَّيْنُ حِينَئِذٍ ، وَلَوْ أَقَرَّ الْوَرَثَةُ بِالدَّيْنِ وَأَرَادُوا دَفْعَهُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْكُمُ الْحَاكِمُ لَهُ إِلَّا بَعْدَ حَلْفِهِ يَمِينَ الْقَضَاءِ ثُمَّ يَسْجَلُ الْحُكْمُ بِثُبُوتِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ

(١) مختصر خليل (ص ٢٠٧) .

(٢) كلمة لم أتبينها بالأصل .

وَيُطَالَبُ رَبُّ الدِّينِ الْوَصِيُّ بِدَفْعِ مَالِهِ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ مَالٌ غَيْرُ الْعَقَارِ قَضَاهُ مِنْهُ وَإِلَّا بَيَعَ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنَّمَا يُبَاعُ عَقَارُهُ لِحَاجَةٍ) ^(١) مِنْ نَفَقَةٍ عَلَيْهِ أَوْ دَيْنٍ هُنَاكَ لَا قَضَاءَ لَهُ إِلَّا مِنْ ثَمَنِهِ . انْظُرْ (مخ) (٢) .
وَلَا يُبَاعُ إِلَّا بَعْدَ تَوْفُرِ الشُّرُوطِ .

خَلِيلٌ : (وَبَاعَ بَعْدَ ثُبُوتِ يَتَمِهِ وَإِهْمَالِهِ ...) (٣) إلخ .

فَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذِهِ الْأَنْقَالَ عَلِمْتَ نَقْضَ الْبَيْعِ فِي نَصَبِهِمْ مِنَ الدَّارِ أَفْقَدَ شُرُوطَهُ ، وَأَيْضًا مَالُ الْيَتِيمِ وَأَمْرُهُ وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ وَلَهُ فَإِنَّهُ مِنْ خَصَائِصِ الْقَضَاءِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي تَعْدَادِهِ لِلْمَسَائِلِ الَّتِي لَا يَحْكُمُ فِيهَا إِلَّا الْقَضَاءُ بِقَوْلِهِ : (وَمَالٌ لِيَتِيمٍ) (٤) .

نَعَمْ : الْجَمَاعَةُ الْمُشْتَهَرَةُ بِالْعَدَالَةِ تَقُومُ مَقَامَهُ . قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
«أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الضَّلَالَةِ» ^(٥) . وَالْمُرَادُ بِهَا الْعُلَمَاءُ الْعَامِلُونَ أَهـ .

(١) مختصر خليل (ص ٢٠٨) .

(٢) حاشية الخرشبي (٥ / ٣٠٠) .

(٣) مختصر خليل (ص ٢٠٧) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٣٤) .

(٥) أخرجه الترمذي (٢١٦٧) ، والحاكم (٣٩٤ - ٣٩٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ /

٣٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

قال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه .

وقال أبو نعيم : غريب من حديث سليمان عن عبد الله بن دينار لم نكتبه إلا من هذا الوجه .

وأخرجه أحمد (٢٧٢٦٧) والطبراني في « الكبير » (٢١٧١) من حديث أبي بصرة ، وفيه

راوٍ لم يُسم .

وأخرجه الحاكم (٣٩٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وأخرجه ابن عساكر في «

تاريخ دمشق » (٥٩ / ٧) من حديث أنس رضي الله عنه .

قال الشيخ الألباني : صحيح .

قلت : يعني بشواهده .

وَأَمَّا نَصِيبُ كِبَارِ الْوَرَثَةِ مِنْهَا سِوَى الْبَائِعِ فَالْحُكْمُ فِيهِ أَنَّ مَنْ حَضَرَ مِنْهُمْ الْبَيْعَ وَسَكَتَ بِلَا عُدْرٍ حَتَّى انْقَضَى مَجْلِسُ الْبَيْعِ لَزِمَهُ الْبَيْعُ فِي حِصَّتِهِ مِنْهَا ، وَمَنْ لَمْ يَحْضُرْ مَجْلِسَهُ ، فَإِنْ قَامَ قَبْلَ عَامٍ مِنْ عِلْمِهِ بِهِ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ ، وَإِنْ سَكَتَ الْعَامَ وَنَحَوَهُ بِلَا عُدْرٍ فَلَا كَلَامَ لَهُ فِي الْبَيْعِ وَلَزِمَهُ فِي حِصَّتِهِ مِنْهَا كَمَا فِي ابْنِ عَرَفَةَ وَشُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ آخِرُ الشَّهَادَاتِ . اهـ .

وَأَمَّا الْبَيْعُ الثَّانِي لِلدَّارِ الْمَذْكُورَةِ فَالْحُكْمُ فِيهِ الْفَسَادُ وَالْفَسْخُ لِمَا فِيهِ مَنْ غَرَرَ الْخُصُومَةَ إِذْ هُوَ مِنْ شِرَاءٍ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ ، فَفِي « التَّوْضِيحِ » عَنْ ابْنِ رُشْدٍ : أَنَّ الْمَشْهُورَ مَنَعَ شِرَاءَ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ لِأَنَّهُ غَرَّرَ . اهـ .

وَكَمَا فِيهِ أَيْضاً مَنْ عَدِمَ الْقُدْرَةَ عَلَى تَسْلِيمِ الدَّارِ لِمُبْتَاعِهَا مِمَّنْ هِيَ بِيَدِهِ كَمَا فِي السُّؤَالِ ، وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ مُشْتَرِيهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ شُرُوطِ صِحَّةِ الْبَيْعِ بِقَوْلِهِ : (وَقُدْرَةُ عَلَيْهِ) (١) . اهـ .

وَلَا شَيْءَ أَصْرَحُ فِي بَطْلَانِ الْبَيْعِ مِمَّا نُقِلَ (ق) (٢) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَتُطْلَبُ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ مَمْلُوكاً لِلْبَائِعِ أَوْ لِمَنْ نَابَ عَنْهُ (و) (٣) لَا حَقَّ لغيرِهِ فِيهِ وَلَا غَرَرَ . اهـ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْبَيْعَ الثَّانِي دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقُدْرَةُ عَلَيْهِ ..) إِلَى قَوْلِهِ : (وَمَغْضُوبٌ) (٤) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠١) [١٠١] سَوْأَلٌ عَنْ بَيْعِ جِلْدٍ مَطْوِيٍّ يَابِسٍ غَيْرِ مَدْبُوعٍ ، أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟

(١) مختصر خليل (ص ١٦٩) .

(٢) التاج والإكليل (٤ / ٢٦٨) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) مختصر خليل (ص ١٦٩) .

وَعَلَى جَوَازِهِ أَيْرُدُهُ الْمُشْتَرِي إِذَا وَجَدَ بِهِ عَيْبًا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَيَرُدُّهُ إِذَا وَجَدَ بِهِ عَيْبًا مِنْ حَرَارَةِ الشَّمْسِ أَوْ مِنَ الْعَفْنِ وَالسُّوسِ وَلَا يَرُدُّهُ إِنْ كَانَ الْعَيْبُ مِنْ أَصْلِ الْخَلْقَةِ كَالْجَدْرِيِّ وَنَحْوِهِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ هِلَالٍ » اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٢) [١٠٢] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ آخَرٍ فِيهِ عَيْبٌ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ مِنْ هَذَا الْعَيْبِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ مِثْلِهِ أَوْ قِيَمَتِهِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَنْهِ أَيْجُوزُ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ الْبَيْعُ فَاسِدٌ مُنَاقِضٌ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَ ظُهُورِ الْعَيْبِ وَالْاِسْتِحْقَاقِ الرَّجُوعُ بِمَا خَرَجَ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَفْتَأْ أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ فَاتَ حَيْثُ كَانَ الْمَعِيبُ وَالْمُسْتَحَقُّ مِنْ يَدِهِ غَيْرُ نَقْدٍ إِلَّا فِي مَسَائِلَ مَعْدُودَةٍ اسْتَشْنَاهَا أَهْلُ الْمَذْهَبِ ، فَمِنْهَا : النِّكَاحُ وَالْخُلْعُ وَصَلْحُ الْعَمْدِ وَالْمُقَاطَعُ بِهِ مِنْ عَبْدٍ أَوْ مُكَاتِبٍ أَوْ عُمَرِيٍّ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ يُفْسِدُ أَيْضًا مَا نَقَلَهُ صَاحِبُ التَّاجِ وَالْإِكْلِيلِ ^(١) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ عَنْ ابْنِ يُونُسَ : أَنَّ مَنْ اشْتَرَطَ عَدَمَ قَبْضِ الثَّمَنِ الَّذِي خَرَجَ مِنْ يَدِهِ فِي الْاِسْتِحْقَاقِ أَنَّ الْبَيْعَ فَاسِدٌ وَهَذَا عَيْنُ النَّازِلَةِ ، لِاسْتِثْنَاءِ حُكْمِ الْاِسْتِحْقَاقِ وَالْعَيْبِ وَلِذَلِكَ نَصُّوا عَلَى فَسَادِ الْبَيْعِ حَيْثُ وَقَعَ شَرْطُ الرَّجُوعِ إِلَى التَّسْمِيَةِ عِنْدَ ظُهُورِ الْعَيْبِ وَالْاِسْتِحْقَاقِ فِي بَعْضِ السَّلْعَةِ الْمُتَعَدِّدَةِ كَمَا وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْخِيَارِ : (لَا إِنْ [أَشْرَطَا] ^(٢) الرَّجُوعَ لَهَا) ^(٣) . اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر « التاج والإكليل » (٤ / ٤٨١) .

(٢) في « مختصر خليل » شرطاً .

(٣) مختصر خليل (ص ١٨٧) .

(١٣٠٤) [١٠٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الدَّخَنِ وَالذَّرَّةِ مَخْلُوطَيْنِ أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (س) نَقْلًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ (١) : لَا يَجُوزُ خَلْطُ الْجَبِيدِ بِالرَّدِيِّ وَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ مَقْدَارُ الْجَبِيدِ مِنَ الرَّدِيِّ وَصَفَتَهَا قَبْلَ الْخَلْطِ فَلَا رَدَّ لَهُ وَقَدْ بَاعَهُ بِائِعِهِ بِالْإِثْمِ فِي خَلْطِهِ وَقَدْ يَغْشَى بِهِ الْمُشْتَرِي هَذَا فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ كَعَسَلٍ أَوْ سَمْنٍ أَوْ زَيْتٍ جَيِّدًا وَرَدِيًّا ، وَأَمَّا الصَّنَفَانِ اللَّذَانِ لَا يَمْتَارَانِ بَعْدَ الْخَلْطِ وَلَا يَعْلَمُ مَقْدَارُ كُلِّ مِنْهُمَا يَعْلَمُ بِشَعِيرٍ أَوْ سَمْنٍ يَعْسَلُ أَوْ غَلَّتْ بِطَعَامٍ فَيَجُوزُ بَيْعُهُ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا تَبَعًا لِصَاحِبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا تَبَعًا فَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ تَخْلِيصَهُ كَالْغَلَّتْ مَعَ الطَّعَامِ وَاللَّحْمِ الْمَهْزُولِ مَعَ السَّمِينِ فَلَا بَدَّ مِنْ تَخْلِيصِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ قَبْلَ الْبَيْعِ [ق / ٥٥٢] إِنْ كَانَ كَثِيرًا ، وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ قَلِيلًا جَازَ بَيْعُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَخْلِيصَهُ كَسَمْنٍ يَعْسَلُ وَقَمَحٍ بِشَعِيرٍ وَلَبَنٍ بِمَاءٍ فَقِيلَ : يَجُوزُ بَيْعُهُ لِمَنْ لَا يَغْشَى ، وَقَوْلُ مَالِكٍ فِي « الْوَاضِحَةِ » وَ « كِتَابِ مُحَمَّدٍ » : لَا يَجُوزُ ، ثَالِثًا إِنْ كَانَ لِلْأَكْلِ جَازَ لَا لِلْبَيْعِ ، رَابِعًا : إِنْ كَانَ لِلْأَكْلِ وَهُوَ يَسِيرٌ . اهـ .

وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ : وَأَمَّا الصَّنَفَانِ .. إلخ .

وَفِي (عَبَق) مَا نَصَّهُ : وَحَرَّمَ خَلْطُ جَبِيدٍ بِرَدِيٍّ كَانَا مِنْ صَنْفٍ أَوْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَنْفٍ ، وَلَوْ دَخَلَ عَلَى تَبَيَّنِ مَقْدَارِ كُلِّ وَاحِدٍ قَبْلَ الْخَلْطِ وَصَفَتَهُ لاحتِمَالِ غَشٍّ مَنْ يَشْتَرِيهِ بِهِ وَجَبَ تَخْلِيصُ كُلِّ قَبْلَ الْبَيْعِ إِنْ أُمِكَنَ ، فَإِنْ عَسَرَ كَقَمَحٍ بِشَعِيرٍ صَحَّ الْبَيْعُ بَعْدَ الْوُقُوعِ ، وَكَذَا فِيمَا يُمَكِّنُ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الرَّدِيُّ تَبَعًا وَإِلَّا جَازَ خَلْطُهُ وَبَيْعُهُ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ وَلَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ كَلَامٌ . اهـ . قُلْتُ : وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمَشَّى عِنْدَ مَنْ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا فَلَا غَشٍّ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٥) [١٠٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ عَدِيلَةً بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ مِنَ الزَّرْعِ فَلَمَّا اكْتَالَهُ وَجَدَهُ نَاقِصًا وَحَطَّ عَنْ الْمُشْتَرِي مَا نَقَصَ بِهِ الْكَيْلُ ، أَيَصِحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟

(١) انظر « البيان والتحصيل » (٨ / ٢٥ - ٢٩) و « فتاوى البرزلي » (٣ / ١٨٢ - ١٨٤) .

جَوَابُهُ: قَالَ (ط خ) نَاقِلًا عَنْ مَالِك : وَمَنْ صَارَفْتُهُ فَلَمْ تَجِدْ مَعَهُ تَمَامَ الدَّرَاهِمِ فَتَرَكْتَ لَهُ عَجَزَ عَنْهُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ أَوْ حَطَّطْتَ عَنْهُ مَا شِئْتَ فَذَلِكَ جَائِزٌ . أَهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٦) [١٠٥] سُؤَالٌ عَنْ عِمَامَةِ الْحَرِيرِ الْمُعَدَّةِ لِلرِّجَالِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا لَهُمْ أَمْ لَا .

جَوَابُهُ: فِي (ق) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَاءٌ نَقْدٌ وَاقْتِنَاؤُهُ) (٢) مَا نَصَّهُ : وَأَنْظُرْ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ثِيَابَ الْحَرِيرِ الْمُعَدَّةِ لِلرِّجَالِ فِي « نَوَازِلِ ابْنِ سَهْلٍ » [جَازَ] (٣) بَيْعُهَا . أَهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

وَفِي « حَاشِيَةِ » الْمَشْدَلِيِّ « عَلَى » الْمُدُونَةِ « مَا نَصَّهُ : أَمَّا بَيْعُهَا لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَلْبَسُهَا وَلَا يَتَحَرَّجُ مِنْهَا، فَالْصَّوَابُ مِنْهَا كَمَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُ « الْكِتَابِ » هُنَا عَلَى مَا قَالُوا فِي بَيْعِ الْعِنَبِ لِمَنْ يَغْصُرُهُ خَمْرًا وَبَائِعِ السَّلَاحِ مِنَ اللَّصِّ ، وَأَمَّا التَّجَرُّ بِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ . أَهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٧) [١٠٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَرَضَ سَلْعَةً لِلْبَيْعِ فِي السُّوقِ وَقَالَ : مَنْ أَتَانِي بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ - مَثَلًا - فَهِيَ لَهُ ، وَأَتَاهُ بِهَا رَجُلٌ أَيْلِزَمَهُ الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ: أَنَّهُ إِنْ أَتَاهُ رَجُلٌ بِهَا وَقَدْ كَانَ سَمِعَهُ أَوْ بَلَغَهُ كَلَامُهُ لَزِمَهُ الْبَيْعُ وَإِلَّا فَلَا، كَمَا فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » . أَهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٠٨) [١٠٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ لِرَجُلٍ نِصْفَ عَبْدٍ أَوْ دَابَّةٍ فِي قِضَاءِ دَيْنٍ أَيْفَتَقَرُّ الْقَابِضُ لِحُجُوزِ الْجَمِيعِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ هَذَا الْقِضَاءُ إِلَّا بِحُوزِ رَبِّ الدَّيْنِ لِجَمِيعِ الْعَبْدِ أَوْ الدَّابَّةِ لِأَنَّ

(١) الناج والإكليل (١ / ١٢٨) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١١) .

(٣) فِي (ق) : جَائِزٌ .

الجزء المشاع لا يصح حوزة إلا بجوز جميعه، كما أشار إلى ذلك الشيخ خليل بقوله في الرهن : (وحيز جميعه إن بقي فيه للرهن) والتصيير إذا لم يقبض التصيير فيه بإثر العقد فسد وصار فسخ الدين فيما ما يتأخر قبضه وذلك من وجه الكالتي بالكالتي . هذا هو المشهور، وفي « المعيار » : أن الذي أفتى به أبو عمران الفاسي، وذهب إليه أكثر القرويين واتصل به العمل : أن التصيير لا يتم إلا بالحوز بإثر العقد وإن تراخي القبض عن ذلك كان بيعاً فاسداً يرد مع القيام وإن فات كانت فيه القيمة يوم القبض . اهـ .

وبهذا أفتى الفقيه محمد بن أبي بكر بن الهاشم الغلاوي ، وفي « شرح العمليات » : أن الحياة في التصيير عشرة أيام ، وقيل : عشرون ، وقيل : ثلاثون ، وبه الفتوى والعمل . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٣٠٩) [١٠٨] سؤال عن بيع من الجائع أيجوز أم لا ؟

جوابه: أن من اضطر إلى البيع للحاجة والفاقة فلا بأس بالشراء منه كما في « ميارة »^(١) على رجز ابن عاصم ، و « نوازل ابن هلال » أيضاً . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٣١٠) [١٠٩] سؤال عن من اشترى نصف بيضة خطأ مثلاً من رجل ولم يسمها أولاً ولا آخراً فلما قطعت البيضة نصفين تنازعا في نصفها الأعلى بأن قال المشتري : لا يقبض إلا هو ، وقال البائع : إنه لا يعطيه إلا نصفه الأسفل . ما الحكم في ذلك ؟

جوابه: قال (س) ناقلاً عن ابن عرفة^(٢) : من اشترى نصف شقة ولم يسم

(١) شرح ميارة (٢ / ٢٠) وانظر أيضاً : « نوازل البرزلي » (٣ / ٤٥) و « مواهب الجليل »

(٤ / ٢٤٩) .

(٢) انظر : « البيان والتحصيل » (٨ / ٧٠ - ٧٢) .

أولاً وَلَا آخِراً وَلَمْ يُسَمِّ الْبَائِعُ حَتَّى قَطَعَ الثَّوبَ ، وَقَالَ : لَا أُعْطِيكَ إِلَّا الْآخِرَ
وَقَالَ الْمُشْتَرِي : لَا أَخْذُ إِلَّا الْأَوَّلَ ، حَلَفَ الْبَائِعُ مَا بَاعَ إِلَّا عَلَى الْآخِرِ وَفَسَخَ
الْبَيْعَ وَرَدَّ الثَّوبَ مَقْطُوعاً إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَنَةَ التَّجَارِ إِذَا قَطَعُوا إِنَّمَا يَبِيعُونَ الْأَوَّلَ
فِيَحْمِلَانِ عَلَى ذَلِكَ .

ابنُ رُشْدٍ : يُرِيدُ [إِذَا] (١) حَلَفَ الْبَائِعُ وَحَلَفَ الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَى وَإِيمَانُهُمَا
عَلَى الْبَيْتِ بِخِلَافِ الْبَائِعِ أَنَّهُ أَرَادَ الْآخِرَ وَالْمُشْتَرِي أَرَادَ الْأَوَّلَ ، لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى
أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بَيْنَهُمَا دُونَ تَسْمِيَةِ أَوَّلٍ وَلَا آخِرٍ وَلَوْ ادَّعَى التَّسْمِيَةَ حَلَفَ كُلُّ مَنْهُمَا
عَلَى مَا سَمَّى وَلَا فَرْقَ بَيْنَ دَعْوَاهُمَا التَّسْمِيَةَ وَاتَّفَاقِهِمَا عَلَى الْإِنْبَهَامِ إِنْ ادَّعَى كُلُّ
مِنْهُمَا أَنَّهُ أَضْرَادَ غَيْرٍ مَا أَرَادَ صَاحِبُهُ إِلَّا فِي صِفَةِ الْيَمِينِ ، وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى الْإِنْبَهَامِ
وَلَا نِيَّةَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَا شَرِيكَيْنِ يُقَسَّمُ الثَّوبُ عَلَى الْقِيَمَةِ ثُمَّ يَسْتَهْمَانِ عَلَيْهِ .
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١١) [١١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَاوَمَ سِلْعَةً وَقَبَضَهَا وَأَرَادَ الذَّهَابَ بِهَا وَقَالَ :
أَخَذْتُهَا بِعَشْرَةٍ وَقَالَ صَاحِبُهَا : تَأْخُذُهَا [ق / ٥٥٣] بِأَحَدَ عَشَرَ ، فَقَالَ لَهُ : لَا
أَزِيدُكَ عَلَى عَشْرَةٍ وَذَهَبَ بِهَا وَفَوَتْهَا مَا الْحَكْمُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ يُونُسَ نَاقِلاً عَنْ « نَوَازِلِ سَحْنُون » : مَنْ سَاوَمَ سِلْعَةً وَأَرَادَ
الْإِنْقِلَابَ بِهَا وَقَالَ : أَخَذْتُهَا بِعَشْرَةٍ ، وَقَالَ الْبَائِعُ : تَأْخُذُهَا بِأَحَدَ عَشَرَ ، وَقَالَ :
لَا أَزِيدُكَ عَلَى عَشْرَةٍ ، فَذَهَبَ بِهَا وَفَاتَتْ فِيهَا الْقِيَمَةُ مَا لَمْ تَرُدَّ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ
أَوْ تَنْقُصَ عَنْ عَشْرَةٍ .

ابنُ رُشْدٍ : هِيَ مَسْأَلَةٌ جَيِّدَةٌ حَاصِلُهَا أَنَّ رَبَّ السِّلْعَةِ إِنْ قَالَ لِلْمُشْتَرِي : تَأْخُذُهَا
بِكَذَا عَلَى سَبِيلِ الْغَرَضِ وَافْتَرَقَا دُونَ اتِّفَاقٍ عَلَى ثَمَنِ أَوْ فَاتَهُمَا الْمُشْتَرِي ، فَأَمَّا
أَنْ يُفِيَّتَهَا بِحَضْرَةِ رَبِّهَا وَهُوَ سَاكِتٌ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْعَشْرَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ

(١) فِي « الْبَيَان » : إِنْ .

المُشْتَرِي آخِرًا لَا أَزِيدُكَ عَلَى عَشْرَةٍ ، وَإِنْ أَفَاتَهَا بِغَيْرِ حَضْرَتِهِ فَفِيهَا الْقِيَمَةُ كَمَا فِي السَّمَاعِ ، وَإِنْ قَالَ رَبُّهَا لَا أَنْقِصُكَ عَنْ أَحَدِ عَشَرَ وَسَوَاءٌ كَانَ قَوْلُ الْبَائِعِ آخِرًا أَمْ لَا .

وَزَادَ مَا نَصُّهُ : وَهَذَا بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ ، لَوْ قَالَ لِلصَّابِغِ : لَا أَصْبِغُ ثَوْبِي إِلَّا بِخَمْسَةِ وَقَالَ الصَّابِغُ : لَا أَصْبِغُهُ إِلَّا بِعَشْرَةٍ ، ثُمَّ صَبَّغَهُ ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الْخَمْسَةُ لِأَنَّهُ سَمِعَ رَبَّ الثَّوْبِ قَالَ : لَا أَصْبِغُهُ إِلَّا بِخَمْسَةِ ، وَمِثْلُهُ السُّكْنَى ، لَوْ قَالَ رَبُّ الدَّارِ : بِخَمْسَةِ ، وَالسَّاكِنُ : بِأَرْبَعَةٍ وَإِلَّا رَبُّ الْمَنْزِلِ مُتَمَكِّنٌ مِنْ إِخْرَاجِهِ فَتَرَكُهُ دَلِيلٌ عَلَى رِضَاةٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٢) [١١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سَلْعَةً بَعِيْنٌ وَأَخَذَ عَنْهَا عَرْضًا ثُمَّ بَطَلَ الْبَيْعُ بِاسْتِحْقَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ أَيْرُدُ الْبَائِعُ الْعَيْنَ الَّتِي وَقَعَ بِهَا الْبَيْعُ أَوْ الْعَرْضُ الْمَأْخُودُ عَنْهَا ؟ جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَرُدُّ الْعَيْنَ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا الْبَيْعُ كَمَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » نَاقِلًا عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَالشَّامِلِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٣) [١١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى أَبْقَا وَحَصَّلَهُ بِجَعْلٍ هَلْ يَكُونُ الْجَعْلُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْبَائِعِ ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ ضَمَانُ الْمُشْتَرِي إِلَّا بِالْقَبْضِ وَإِنْ فَاتَ أَسْقَطَ الْجَعْلُ مِنَ الْقِيَمَةِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ (عَج) » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٤) [١١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَاوَمَ سَلْعَةً عِنْدَ سَمْسَارٍ وَوَضَعَهَا السَّمْسَارُ عِنْدَهُ وَذَهَبَ لِيُشَاوِرَ بِهَا وَقَالَ لَهُ : بَعْهَا بِمَا أَعْطَاكَ فِيهَا ، فَذَهَبَ مِنْ عِنْدِهِ وَلَقِيَهُ آخَرُ وَزَادَهُ فِيهَا عَلَى الثَّمَنِ الْأَوَّلِ ، أَيْجُوزُ لِلْسَّمْسَارِ أَنْ يَبِيعَهَا لِلثَّانِي وَتَكُونُ الزِّيَادَةُ لِرَبِّ السَّلْعَةِ أَوْ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ فَعَلَ فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ لِلرَّجُلِ الْأَوَّلِ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي « الْمِيعَارِ » (١) : لَوْ أَقْرَأَ السَّمْسَارُ السَّلْعَةَ عِنْدَ التَّاجِرِ أَوْ أَخَذَهَا

فِي يَدِهِ وَذَهَبَ يُشَاوِرُ بِهَا ، فَشَاوَرَهُ ، فَقَالَ لَهُ : بَعِ بِمَا أَعْطَاكَ التَّاجِرُ ثُمَّ زَادَ آخَرَ عَلَى التَّاجِرِ فَهِيَ لِلتَّاجِرِ ، وَلَوْ قَالَ لَهُ : أَفْعَلْ رَأْيِكَ فَلَهُ قَبُولُ الزِّيَادَةِ وَ [(١)] بِهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٥) [١١٤] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي اخْتِذِ الْهَبَةِ لَيْلًا أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: إِنْ كَانَتْ لِلثَّوَابِ فَلَا يَجُوزُ اخْتُذُهَا لَيْلًا ؛ لِأَنَّهَا كَالْبَيْعِ وَلَا جَارَ اخْتُذُهَا كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَكَذَلِكَ السَّلَفُ فِي اللَّيْلِ لَا يَجُوزُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٦) [١١٥] سُؤَالٌ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْكَيْالِ فِي الْكَيْلِ أَيْجُوزُ لَهُ جَمْعُ الزَّرْعِ بِالْيَدِ وَتَحْرِيكُ الْمَدِّ وَهَزُهُ أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ (٢) ؟

جَوَابُهُ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرِّزْمِ وَهُوَ الْجَمْعُ وَالشَّدُّ وَالتَّحْرِيكُ فِي الْكَيْلِ مِثْلَ مَا يَصْنَعُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ فَمَنَعَهُ ، فَقِيلَ لَهُ : فَكَيْفَ يَكَالُ ؟

قَالَ : يَمْلَأُ الْوَيْبَةَ مِنْ غَيْرِ رِزْمٍ وَلَا تَحْرِيكٍ ثُمَّ يَمْسِكُ الْكَيْالَ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهَا ثُمَّ يَسْرَحُ يَدَهُ عَنْهَا ، فَهُوَ الْوَفَاءُ .

فَقِيلَ لَهُ : فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُبْتَاعِ : اسْتَوْفِ بِنَفْسِكَ ؟

قَالَ : إِنْ كَالَ لِنَفْسِهِ فَلَيْسَتْوَفٍ وَلَا يَتَعَدُّ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: هَذَا كَمَا قَالَ : إِنَّ الرِّزْمَ وَالتَّحْرِيكَ فِي الْكَيْلِ مِمَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُصْنَعَ فِيهَا إِذْ لَا حَدَّ لَهُ يُعْرَفُ فَمِنْ الْوَاجِبِ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ أَهْلُ السُّوقِ لِأَنَّهُ عُرِفَ مَجْهُولٌ فَلَا يُبَاحُ لَهُمُ التَّمَادِي عَلَيْهِ . اهـ .

انْظُرُ الْقَبَابَ عَلَى ابْنِ جَمَاعَةَ وَ « نَوَازِلَ الْفَاسِي » وَزَادَ الْفَاسِيُّ مَا نَصَّهُ :

(١) طمس بالأصل .

(٢) انظر « البيان والتحصيل » (٧ / ٣٠٠) وانظر أيضا (٧ / ٣٥٤) .

فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْكَيْلُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَلَا أَنْ يَنْفَذَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي، وَإِذَا قِيلَ: الْكَيْلُ الْمُعْتَادُ، فَإِنَّمَا هُوَ الْكَيْلُ الشَّرْعِيُّ، فَإِنْ قَصَدَ هَذَا الْكَيْلَ لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ كَيْلٌ مَجْهُولٌ لَا يَحِلُّ شَرْعاً، فَإِنْ وَقَعَ التَّبَايُعُ بِكَيْلٍ مَجْهُولٍ، فَقَالَ أَشْهَبُ: لَا يُمْسَخُ وَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ الْجَزَافِ وَرَوَى غَيْرُهُ أَنَّهُ يُفْسَخُ لِأَنَّ الْعُدُولَ عَنِ الْمَكْيَالِ الْمَعْلُومِ إِلَى الْمَجْهُولِ غَرَرٌ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْكَيْلِ الشَّرْعِيِّ فَكَالَ الْبَائِعِ وَزَادَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، فَهِيَ هِبَةٌ وَهِبَةُ الْمَجْهُولِ جَائِزَةٌ. اهـ. المراد منه. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٣١٧) [١١٦] سُؤَالَ عَنِ التَّسْعِيرِ وَحُكْمِهِ، أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ التَّسْعِيرَ هُوَ: أَنْ يُحَدَّ لِلْبَائِعِ حَدًّا لَا يَبِيعُ شَيْئَهُ إِلَّا بِهِ وَلَا يَتَعَدَّاهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُبْتَدَأً مِنْ قَبْلِ الْحَاكِمِ يُعَيِّنُ لَهُمْ ثَمَنًا يَبِيعُونَهُ بِهِ عَلَى الْإِزَامِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ الْفَاسِيِّ » . اهـ .

وَالْحُكْمُ فِيهِ أَنَّ الْجَالِبَ لَا يُسَعَّرُ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا كَمَا فِي (ق) (١) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ، لَكِنْ إِنْ نَقَصَ مِنَ السَّعْرِ يُقَالُ لَهُ: الْحَقُّ بِالْجُمُهورِ وَإِلَّا أَخْرَجَ مِنَ السُّوقِ .

وَأَمَّا أَرْبَابُ الْحَوَانِيتِ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ مِنَ الْجَالِبِ فَقِيلَ: لَا يُسَعَّرُ عَلَيْهِمْ كَالْجَالِبِ، قَالَهُ مَالِكٌ فِي سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَقِيلَ: يُسَعَّرُ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ حَبِيبٍ .

ابْنُ رُشْدٍ: وَلَا يُقَالُ لَهُمْ: يَبِيعُوا بِكَذَا، وَإِنَّمَا يُضْرَبُ لَهُمُ الرِّبْحُ عَلَى الْأَثْمَانِ الَّتِي اشْتَرَوْا بِهَا وَفِي مُتَوَسِّطِ الْأَعْلَى وَالْأَحْسَنِ، وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضاً: لَا تَشْتَرُوا إِلَّا بِأَثْمَانِ الْمِثْلِ لئَلَّا يَتَغَلَّلُوا . انْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ فِي كِتَابِ التَّجَارَةِ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » [(٢) ابْنُ الرَّبِيعِ عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ [ق / ٥٥٤]

(١) التاج والإكليل (٤ / ٣٨٠) .

(٢) كلمة لم أتبينها في الأصل .

اللَّهُ عَنْهُ - مَا نَصَهُ : إِنَّ النَّاسَ قَالُوا : يَارَسُولَ اللَّهِ غَلَا السَّعْرُ فَسَعَّرَ لَنَا .
فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ
يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ » (١) . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ . اهـ .

فَائِدَةٌ : قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » : وَمِمَّا جَرَّبَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى
أَنَّ التَّسْعِيرَ يَجْلِبُ الْغَلَاءَ وَأَنَّ التَّجَرَ بِالزَّرْعِ فِي أَيَّامِ الْغَلَاءِ يَمَحِقُ الْأَمْوَالَ ، وَكَذَلِكَ
التَّجَرُّ بِالْعَيْدِ وَالْكَتْبِ ، وَأَبْرَكَ مِمَّا يُتَجَرُّ بِهِ الْبُرُّ وَالزَّيْتُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٨) [١١٧] سُؤَالٌ عَنِ الْأَحْتِكَارِ وَحُكْمِهِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ « الرِّسَالَةِ » : وَأَمَّا الْحِكْرَةُ فَهُوَ أَنْ يَعْمَدَ إِلَى
أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَيَشْتَرِيَ كُلَّ مَا فِيهِ مِنَ السَّلْعِ ، فَهَذَا إِنْ كَانَ يَضُرُّ بِالنَّاسِ يُمْنَعُ
مِنْ ذَلِكَ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا لَهُمْ حَاجَةٌ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ بِهِمْ لَا يُمْنَعُ مِنْ
ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا بِمَنْعِ الْحِكْرَةِ ، هَذَا فِيمَا اشْتَرَاهُ مِنَ السُّوقِ ، وَأَمَّا إِذَا زَرَعَهُ
وَكَانَ خَزَانًا أَوْ جَلَبَهُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيَّ بَيْعِهِ وَلَا يُمْنَعُ مِنْ حِكْرَتِهِ ،
لأنَّهُ لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ وَيَجُوزُ أَنْ يَرْضُدَ بِهِ الْغَلَاءَ وَيَبِيعَهُ غَالِيًا لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا بَاعَ
لَا يُجِبُّ أَنْ يَبِيعَ إِلَّا غَالِيًا وَإِذَا اشْتَرَى لَا يُجِبُّ أَنْ يَشْتَرِيَ إِلَّا رَخِيصًا ، وَقَدْ سُئِلَ
مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : مَا مِنْ أَحَدٍ يَتَتَاعُ طَعَامًا أَوْ
غَيْرَهُ إِلَّا وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَغْلُو وَلَكِنْ لَا أَحَبُّ ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ بِالْبَلَدِ طَعَامٌ
مَخْزُونٌ وَاحْتِيجَ إِلَيْهِ لِلْغَلَاءِ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْمُرَ الْإِمَامُ بِإَخْرَاجِهِ إِلَى السُّوقِ فَيَبَاعُ ،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٥١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣١٤) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢٠٠) وَأَحْمَدُ (١٤٠٨٩)

وَأَبُو يَعْلَى (٣٨٣٠) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠٩٢٧) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ : صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، وَأَبِي جَحِيفَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يُمْنَعُ مِنْ احْتِكَارِ الزَّيْتِ وَالْعَسَلِ وَالطَّعَامِ وَالسَّمَنِ وَشَبْهِهِ أَضَرَّ ذَلِكَ بِالنَّاسِ يَوْمَ احْتِكَارِهِ أَمْ لَا ، وَأَمَّا الْعُرُوضُ إِنَّمَا يُمْنَعُ مِنْ احْتِكَارِهَا فِي وَقْتٍ يَضُرُّ بِالنَّاسِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ بِالنَّاسِ فَلَا يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ .

قَالَ صَاحِبُ «الْبَيَانِ» (١) : وَفِي احْتِكَارِ الْأَطْعِمَةِ أَقْوَالٌ : ثَالِثُهَا : تَخْصِيصُ الْجَوَازِ بِغَيْرِ الْقَمَحِ وَالشَّعِيرِ ، وَرَابِعُهَا : تَخْصِيصُ الْجَوَازِ بِالْإِدَامِ وَالْفَوَاكِهِ وَالسَّمَنِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي (عَج) مَا مَعْنَاهُ : أَنْ مَنْ جَلَبَ طَعَامًا إِنْ شَاءَ بَاعَ وَإِنْ شَاءَ احْتَكَرَ إِلَّا إِنْ نَزَلَتْ حَاجَةٌ قَادِحَةٌ أَوْ أَمْرٌ ضَرَرَّ بِالْمُسْلِمِينَ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ عِنْدَهُ ذَلِكَ أَنْ يَبِيعَهُ بِسَعْرِ وَقْتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أُجِبَ عَلَى ذَلِكَ إِحْيَاءً لِلْمُهْجِ وَإِبْقَاءً لِلرَّمَقِ . اهـ . وَعَزَاهُ لِلْقُرْطُبِيِّ .

ثُمَّ قَالَ : وَمِثْلُهُ مَا زَرَعَهُ وَاسْتَظْهَرَ أَنْ حُكْمَ غَيْرِ الطَّعَامِ إِذَا اشْتَرَاهُ فِي وَقْتٍ يَضُرُّ بِالنَّاسِ مِنْ حُكْمِ الطَّعَامِ وَأَنَّهُ إِذَا زَرَعَ أَوْ جَلَبَ أَوْ اشْتَرَى فِي سَعَةٍ وَأَضْطَرَّ لَهُ أَنْ يَحْكُمَهُ حُكْمُ الطَّعَامِ أَيْضًا ، وَيَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يَشْتَرِيَ فِي وَقْتِ السَّعَةِ قُوتَ سَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ ، وَأَمَّا فِي وَقْتِ الضَّيْقِ فَإِنَّمَا يَشْتَرِي مَا لَا يَضِيقُ كَقُوتِ شَهْرٍ أَوْ أَيَّامٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ . اهـ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا خِيفَ بَحْبَسِ الطَّعَامِ إِتْلَافُ الْمُهْجِ فَإِنَّهُ يَتَّفِقُ الْبَاجِي وَالْقُرْطُبِيُّ وَأَبْنُ رُشْدٍ عَلَى وَجُوبِ بَيْعِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَأَمَّا إِنْ مَسَّتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ الْخَوْفُ الْمَذْكُورُ ، بَلْ دُونُهُ ، فَهَذَا مَحَلُّ الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَاجِيِّ وَأَبْنِ رُشْدٍ ؛ فَلَاوَلَّ لَا يُوجِبُ بَيْعَهُ وَالثَّانِي يُوجِبُهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣١٩) [١١٨] سُؤَالَ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَلَّ أَجَلُهُ وَبَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ عَدَمَ الْمَقَاصَةِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ الْبَيْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ بِمَنْزِلَةِ اشْتِرَاطِ تَأْخِيرِ الدَّيْنِ فَهُوَ سَلَفٌ ، وَعِنْدَ أَشْهَبٍ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ ، وَأَصْبَغُ يَأْمُرُ بِهِ كَمَا فِي « كَبِيرِ » (مخ) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٠) [١١٩] سُؤَالَ عَمَّنْ لَكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مَثَلًا ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجْلُ دَفَعَ لَكَ سِلْعَةً ، وَقَالَ لَكَ : بَعْهَا وَاسْتَوْفِ حَقَّكَ مِنْ ثَمَنِهَا أَيْجُوزُ لَكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي كِتَابِ الصَّرْفِ مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » (١) : وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ إِلَى أَجَلٍ فَلَمَّا حَلَّ الْأَجْلُ دَفَعَ إِلَيْكَ عَرْضًا ، وَقَالَ لَكَ : بَعْهُ وَاسْتَوْفِ حَقَّكَ مِنْهُ ، جَازَ ، أَمَّا أَنْ يُعْطِيكَ سِلْعَةً مِنْ صِنْفٍ مَا بَعْتَ مِنْهُ بِدَيْنِكَ وَهِيَ أَفْضَلُ فَلَا يَجُوزُ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ مِثْلَهَا فِي الصِّفَةِ وَالْجُودَةِ أَوْ أَدْنَى فَلَا تُهْمَةُ فِي ذَلِكَ .
وَفِيهَا أَيْضًا : وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ فَلَا يُعْجِبُنِي أَنْ تُعْطِيَهُ دِينَارًا لِيَصْرِفَهُ وَيَسْتَوْفِي دَرَاهِمَهُ وَأَخَافُ أَنْ يَحْبِسَهُ وَيَصِيرُ صَرَفًا مِنْ نَفْسِهِ ، وَكَذَا الْفُلُوسُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢١) [١٢٠] سُؤَالَ عَمَّنْ خَلَطَ لَبَنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ لِإِخْرَاجِ زَبَدِهِمَا ، أَهْوُ غَشٌّ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُمَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (س) نَاقِلًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ (٢) : إِنَّهُ غَشٌّ ، وَمَنْ فَعَلَ كَذَلِكَ فَلَا يَبِيعُ لَبَنَهُمَا وَلَا زَبَدَهُمَا إِلَّا بَيَّانٍ ، وَنَحْوُهُ فِي (ق) (٣) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٢) [١٢١] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ لِأَخْرَجَ جَمَلًا فِي أَمَةٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَتَاهُ

(١) انظر « المدونة » (٩ / ٩٤) .

(٢) انظر « البيان والتحصيل » (٧ / ٣٣٧ - ٣٣٨) .

(٣) التاج والإكلیل (٤ / ٣٤٥) و « الذخيرة » (٥ / ٨٧) وهو قول ابن القاسم .

بِسَبَاعِيَّةٍ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ يَدْفَعُ لَهُ حَيْثُذَ حَقًّا وَابْنُ لَبُونِ إِبْلًا ، وَإِنْ أَتَاهُ بَسْدَاسِيَّةٌ يَدْفَعُ لَهُ حَقًّا فَقَطْ ، ثُمَّ بَعْدَ أَشْهُرٍ أَخْبَرَ أَحَدَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بِفَسَادِ الْبَيْعِ وَقَدِمَ إِلَى الْمُسْلِمِ وَأَعْلَمَهُ بِفَسَادِ الْبَيْعِ وَطَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ الْآنَ قِيَمَةَ جَمَلِهِ أَوْ يَسِيرَ مَعَهُ إِلَى مَنْزِلِهِ يَدْفَعُ لَهُ جَمَلَهُ ، وَامْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَآلَ الْأَمْرُ بَيْنَهُمَا إِلَى إِسْقَاطِ الزِّيَادَةِ وَأَنَّ الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا : إِنَّمَا هُوَ بِالْجَمَلِ وَالْأَمَةِ فَقَطْ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْبَيْعَ الْأَوَّلَ فَاسِدٌ لِلْجَهْلِ فِيهِ بِقَدْرِ الثَّمَنِ وَالْمَثْمُونِ . قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ شُرُوطِ صِحَّةِ الْبَيْعِ : (وَجْهٌ بِمَثْمُونٍ أَوْ ثَمَنِ) (١) اهـ .

وَلَتَأْخُرُ بَعْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِيهِ أَيْضًا بِشَرْطٍ ، وَفِي « الْمَدُونَةِ » (٢) : وَإِذَا أَسْلَمْتَ مِائَةَ دِرْهَمٍ فِي طَعَامٍ فَفَنَذْتَ [ق / ٥٥٥] خَمْسِينَ وَأَجَّلَكَ بِخَمْسِينَ فَلَا يَجُوزُ فُسْخُ الْمُسْلِمِ كُلِّهِ . اهـ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَلَيْسَ لِمُصَاحِبِ الْجَمَلِ إِلَّا قِيَمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ لِفَوَاتِ الْجَمَلِ بِطُولِ الزَّمَانِ وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا قِيَمَةُ جَمَلِهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِلَّا ضَمِنَ قِيَمَتَهُ حَيْثُذَ) (٣) . قَالَ (مَخ) (٤) فِي « كَبِيرِهِ » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَأَلَّا يَخْتَلَفَ فِيهِ [بَأَنَّ] (٥) كَانَ مُتَّفَقًا عَلَى فُسَادِهِ ، [وَفَرَضُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِنْ] (٦) فَاتَ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي فِي الْمَقُومِ الْقِيَمَةَ حِينَ الْقَبْضِ وَالْقِيَمَةَ يَوْمَ الْقَبْضِ فِي مُحَلِّهِ لَا الْمَحَلَّ الْمُنْقُولَ إِلَيْهِ . اهـ .

وَالشَّاهِدُ أَيْضًا عَلَى فَتَوَى الْجَمَلِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا فِي مَبْحَثِ مَفُوتَاتِ

(١) مختصر خليل (ص / ١٦٩) .

(٢) انظر : « المدونة » (٩ / ٣٨) .

(٣) مختصر خليل (ص / ١٧٧) .

(٤) حاشية الخرشي (٥ / ٨٦) .

(٥) في (مَخ) : بل .

(٦) في (مَخ) : و .

الْبَيْعِ الْفَاسِدِ : وَيَطُولُ زَمَانٍ حَيَوَانٍ فِيهَا شَهْرٌ وَشَهْرَانِ (١) .

وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا فَسَادُ الْبَيْعِ الثَّانِي إِذْ لَيْسَ لَصَاحِبِ الْجَمَلِ إِلَّا قِيَمَتُهُ حَالَةً يَوْمَ قَبْضِهِ لِفَوَاتِهِ ، وَقَدْ فَسَخَهَا فِي شَيْءٍ لَا يَتَعَجَّلُهُ الْآنَ وَهِيَ [(٢)] فَصَارَتْ الْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَيَّ الْمَنْعِ : (كَكَالِي بِمِثْلِهِ فَسَخَ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ) (٣) . اهـ .

وَلَا سِيَّمَا إِنْ فَصَلًا ذَلِكَ قَبْلَ مَعْرِفَتِهِمَا لِقَدْرِ الْقِيَمَةِ فَيُضْمُّ إِلَى ذَلِكَ مَانِعٌ آخَرٌ وَهُوَ الْجَهْلُ بِقَدْرِ الثَّمَنِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٣) [١٢٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ:

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ بِأَنَّ مَسْأَلَةَ الدَّارِ الْمَبِيعَةِ وَاسْتِثْنَى بَائِعُهَا سُكْنَاهَا أَرْبَعَ سِنِينَ . قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِيهَا مَا نَصَّهُ : وَفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا جَوَازُ بَيْعِ الدَّارِ وَاسْتِثْنَاءُ سُكْنَاهَا مُدَّةً لَا تَتَغَيَّرُ فِيهَا غَالِبًا ، وَفِي حَدِّهَا بَسَنَةً وَنِصْفٍ أَوْ سِتِّينَ رَابِعُهَا ثَلَاثًا وَخَامِسُهَا خَمْسًا وَسَادِسُهَا عَشْرًا . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَمَشْهُورُهَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ لِاقْتِصَارِ فَاتِحَةِ الْمَذْهَبِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ بَيْعِ الْغَرَرِ . .
وَالْمُلَابَسَةُ بِقَوْلِهَا : وَيَجُوزُ لِمَنْ بَاعَ دَارَهُ وَدَابَّتَهُ أَنْ يَسْتِثْنِيَ سُكْنَى الدَّارِ سَنَةً وَرُكُوبَ الدَّابَّةِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ وَلَا يَجُوزُ فِي ذَلِكَ مَا بَعْدَ مِنَ الْأَجْلِ ، وَلَا حَيَازَةَ الْبَائِعِ وَلَا رُكُوبَ الدَّابَّةِ شَهْرًا . اهـ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي «مُخْتَصَرِهِ» (٤) وَأَبْنُ عَاصِمٍ فِي رَجَزِهِ (٥) ، وَلِذَا صَدَرَ بِهِ ابْنُ عَرَفَةَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ

(١) مختصر خليل (ص / ١٧٧) .

(٢) قدر كلمة لم أثبتها بالأصل .

(٣) مختصر خليل (ص / ١٧٦) .

(٤) انظر « مختصر خليل » (ص / ١٧٦) .

(٥) انظر « شرح ميارة » (٢ / ١٥٥) .

رُشد^(١) بِمَا نَصَّهُ : يَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ فِي ذَلِكَ لِحَالِ الْبِنَاءِ فِي أَمْنِهِ وَضَعْفِهِ . اهـ .

وَفِي الْقَلْشَانِيِّ عَنْ ابْنِ مَحْرَزٍ نَحْوَهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَبَرَ حُجْرَةَ الْبِنَاءِ فِي الدَّارِ وَإِتْقَانَهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الدُّورِ الَّتِي يَرَى أَنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ مَثَلًا لَمْ يُمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ أَجَارَ ابْنُ شَهَابٍ بَيْعَ الدَّارِ وَاسْتِثْنَاءَ سُكْنَى عَشْرِ سِنِينَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الدُّورِ الَّتِي يَرَى أَنَّهَا تَتَغَيَّرُ فِي سَنَةٍ أَوْ أَقَلٍّ مِنْهَا لَمْ يَجْزُ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ فِيهَا . فَإِنَّمَا الْاِعْتِبَارُ بِالتَّغْيِيرِ لَا بِالْمُدَّةِ وَلِذَلِكَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الدُّورِ وَالْحَيَوَانِ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : أَجَارَ (ق) ^(٢) اسْتِثْنَاءَ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ عَشْرَةَ أَعوَامٍ ، وَعَنْهُ فِي « الْمُوَاظَةِ » : جَوَّازُ اسْتِثْنَاءِ سُكْنَى الدَّارِ عَشْرَةَ أَعوَامٍ ، وَأَجَارَ سَحْنُونَ ثَلَاثَةَ أَعوَامٍ . اهـ .

وَنَحْوُهُ فِي الْبَنَانِيِّ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ نَقْلًا عَنْ « التَّوْضِيحِ » : أَجَارَ ابْنُ الْقَاسِمِ اسْتِثْنَاءَ سُكْنَى الدَّارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَامِ وَلَمْ يَجْزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لِمَا يُخْشَى مِنْ تَغْيِيرِهَا وَأَجَارَ ابْنُ حَبِيبٍ السَّنَتَيْنِ ، وَقِيلَ : السَّنَةُ وَنِصْفُ . . إلخ .

قَالَ : وَالْخِلَافُ خِلَافٌ فِي حَالٍ لَا فِي فَهْمِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ لَا تَتَغَيَّرُ فِيهَا غَالِبًا جَازَ ، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ (ق) ^(٣) مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » ^(٤) وَغَيْرِهَا : يَجُوزُ بَيْعُ الدَّارِ وَاسْتِثْنَاءُ سُكْنَاهَا مُدَّةً لَا تَتَغَيَّرُ فِيهَا غَالِبًا . اهـ .

قَالَ : وَبِهِ تَعَلَّمَ أَنَّ مَا هُنَا مِنَ التَّحْدِيدِ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

وَفِي « الْمِعْيَارِ » : أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الدَّارِ عَلَى أَنْ لَا يَقْبِضَهَا إِلَى عَشْرِ سِنِينَ عَلَى

(١) انظر « البيان والتحصيل » (٧ / ٥٠٣ - ٥٠٥) .

(٢) لعله يشير بـ (ق) هنا لابن القاسم لا إلى « المواق » فإن ابن رشد توفي سنة (٥٢٠) والمواق توفي سنة (٨٩٧) فكيف ينقل ابن رشد عنه .

(٣) التاج والإكليل (٥ / ٤١٠) .

(٤) انظر : « المدونة » (١٠ / ٢٠٥) .

مَذْهَبِ ابْنِ شِهَابٍ إِذَا كَانَ الْبِنَاءُ جَدِيدًا لَا يُخَافُ عَلَيْهِ . اهـ .

وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ التَّحْدِيدَ بِالتَّغْيِيرِ لَا بِالْمُدَّةِ عَلَى مَا يَنْبَغِي عِنْدَ ابْنِ رُشْدٍ وَابْنِ مَحْرُزٍ وَاتَّبَاعَهُمَا ، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الدُّورِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٤) [١٢٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ غَنَمًا لِأَخْرَ بَقَرَاتٍ وَبَعْضَ الْغَنَمِ لَصِغَارِ أَوْلَادِهِ وَبَعْضَهَا لَزَوْجَتِهِ وَبَعْضَهَا وَقَفَ عَلَيْهِ أَيْصَحُّ الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لَوْجَهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : جَهْلُ تَفْصِيلِ الثَّمَنِ عَلَى الْمُثْمُونِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (كَعْبَدَيَّ رَجُلَيْنِ بَكَذَا) (١) . اهـ .

الثَّانِي : الْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا : (وَعَدَمُ حُرْمَةِ وَلَوْ لِبَعْضِهِ) (٢) قَالَ (مَخ) (٣) كَمَنْ بَاعَ دَارًا فَوَجَدَ بَعْضَهَا حَسْبًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٥) [١٢٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ دَارًا غَائِبَةً ثُمَّ ادَّعَى بَعْدَ الْبَيْعِ جَهْلَ قَدْرِهَا لِيرُدَّ الْبَيْعَ أَيْصَدَقُ فِي دَعْوَاهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْمُتِيطِيُّ : مَنْ بَاعَ مَلَكًا غَائِبًا عَنْهُ ثُمَّ ادَّعَى الْجَهْلَ بِمَا بَاعَ ، فَإِنْ وَقَعَ فِي وَثِيقَةِ الْبَيْعِ وَعَرَفَا الثَّمَنَ وَالْمُثْمُونَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْقِيَامُ وَلَا يَمِينُ لَهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ سَقَطَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَمْ يُصَدَّقْ أَيْضًا وَلَا يَمِينُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى صَاحِبِهِ بِعِلْمِ جَهْلِهِ عَلَى وَجْهِ يُمَكِّنُ فَتَجِبُ لَهُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ أَنَّهُ مَا عَلِمَ بِجَهْلِهِ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْبَائِعُ لَقَدْ جَهَلَ مَا بَاعَ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ .

وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ : مَنْ بَاعَ أَمْلَاكًا وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا وَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْهَا قَطُّ وَانْعَقَدَ

(١) مختصر خليل (ص ١٦٩) .

(٢) مختصر خليل (ص ١٦٩) .

(٣) حاشية الخرشي (٥ / ٢٢) .

عَلَيْهِ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ يَعْرِفُ قَدْرَهَا كَمَا كَتَبَ الْمُؤْتَقُ، وَكَذَا يَكْفِي الْمَوْضِعُ يَشْهَدُ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْهَا قَطُّ، وَلَا يَعْرِفُ قَدْرَهَا وَلَا مَبْلَغَهَا، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى دَعْوَاهُ الْجَهْلُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا بَاعَ وَلَا [ق / ٥٥٦) يَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ إِلَّا أَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْمُبْتَاعَ يَعْلَمُ جَهْلَهُ بِذَلِكَ فَتَجِبُ لَهُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ . اهـ . اُنْظُرْ « نَوَازِلُ الْوَرَزَايَ » وَ « الْمَعْيَارُ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٦) [١٢٤] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ نَصْفَ سِلْعَةٍ لِأَخْرَ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النِّصْفَ الْآخَرَ بِلَدٍ آخَرَ، وَقُلْنَا بَعْدَ جَوَازِهِ كَمَا هُوَ الْمَنْصُوصُ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْتَرِ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ سَفَرِهِ بِهَا وَبَيْعِهَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(١): فَلَوْ (بَاعَ) ^(٢) نَصْفَ سِلْعَةٍ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ نِصْفَهَا فَثَلَاثُهَا إِنْ عَيَّنَّ أَجَلًا ، وَرَابِعُهَا [الْعَكْسُ] ^(٣) .
قَالَ شَارِحُهُ الْقَلْشَانِيُّ :

الْأَوَّلُ : الْجَوَازُ مُطْلَقًا ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ لُبَابَةَ وَظَاهِرُ « الْمُوْطَأُ »

وَالثَّانِي : الْمَنْعُ مُطْلَقًا ، لِأَحَدِ قَوْلَيْ « الْمُدُونَةِ » وَاخْتِيَارُ مُحَمَّدٍ .

وَالثَّالِثُ : التَّفْصِيلُ فَإِنْ ضَرَبَا لِلْبَيْعِ أَجَلًا وَكَانَ الْبَيْعُ بِالْبَلَدِ جَازًا وَإِلَّا امْتَنَعَ وَهُوَ الْمَشْهُورُ .

وَالرَّابِعُ : عَكْسُهُ وَهُوَ مَا فِي « مُخْتَصَرِ مَا لَيْسَ بِالْمُخْتَصَرِ » : إِنْ ضَرَبَا أَجَلًا كَرِهَ وَإِلَّا جَازَ ، وَلَعَلَّ الْكَرَاهَةَ الْمُرَادُ بِهَا الْمَنْعُ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ خِلَافٍ وَحَيْثُذُ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٣٥) .

(٢) في « جامع الأمهات » : باعه .

(٣) في « جامع الأمهات » : عكسه .

قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْثَمَنِ) (١) اهـ .

وَالْمَبِيعُ فَاتَ كَمَا فِي السُّؤَالِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٧) [١٢٦] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ أَثْمِنَةَ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ بَيْعِ الْجُزَافِ أَنْ يَكُونَ

الْمُتَبَايَعَانِ عَارِفَيْنِ بِالْحَزْرِ .

فَهَلْ إِذَا كَانَا عَالِمِينَ بِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَلْفُظَ كُلُّ مُنْهَمَا بِمَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُهُ مِنْ حَزْرٍ ذَلِكَ الْبَيْعِ أَوْ لَا وَيَصَحُّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسَاكَنَةِ إِذَا عَرَفَا وَجْهَ الْحَزْرِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ كُلًّا مِنْهُمَا إِعْلَامُ صَاحِبِهِ بِمَا حَزَرَ كَمَا فِي « الْمَعْيَارِ » .

(١٣٢٨) [١٢٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ لِأَخْرَ نَصْفَ فَرَسٍ عَلَى أَنَّهُ يَنْفِقُ عَلَيْهَا سَنَةً ،

أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : لَا بِأَسَبِيعِ نَصْفِ الْأَمَةِ وَالْدَّابَّةِ عَلَى أَنَّ عَلَى

الْمُشْتَرِي نَفَقَتَهَا سَنَةً وَأَنَّهَا إِنْ مَاتَتْ أَوْ بَاعَهَا فَذَلِكَ لَهُ ثَابِتٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٢٩) [١٢٨] سُؤَالٌ عَنْ رَضِيعٍ أَتَى بِهِ بَدَوِيَّانِ يَبِيعَانِهِ وَأَشْتَرَاهُ مِنْهُمَا

بَدَوِيٌّ بَثْمَنٌ بَخْسٌ بَعْدَ سُؤَالِ النَّاسِ لَهُمَا عَنْهُ وَقَالَا : إِنَّهُ عَبْدٌ لَهُمَا أَوْ أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ عِنْدَهُمَا وَعَسَرَتْ مُعَامَلَتُهُ عَلَى مُشْتَرِيهِ وَتَرَكَهُ وَقَبِضَهُ آخَرُ وَعَسَرَتْ عَلَيْهِ مُعَالَجَتُهُ أَيْضًا وَتَرَكَهُ فِي مَصْنَعِهِ بَأَنَّ رَحَلَ عَنْهُ وَتَرَكَهُ بِجَزِيرَةِ مَحَلَّتِهِ وَرَأَتْهُ صَبِيَّةٌ كَانَتْ فِي مَلْعَبٍ وَآتَتْ بِهِ إِلَى وَالِدَيْهَا وَأَنْفَقَا عَلَيْهِ وَعَالَجَاهُ حَتَّى كَبُرَ عِنْدَهُمَا وَمَاتَا عَنْهُ -

رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا - وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدٌ مِنْهُمَا فِي حَيَاتِهِمَا أَنََّّهُمَا أَعْتَقَاهُ أَوْ تَمَلَّكَاهُ وَحَازَتْهُ الْإِبْنَةُ وَزَوَّجَهَا بَعْدَهُمَا وَأَدَّعَتْ أَنَّهُ مُلْكُهَا وَهُوَ يُنْكِرُ ذَلِكَ وَيَدَّعِي الْحُرِّيَّةَ ، إِلَى يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ قَالَتْ لَهُ يُدْفَعُ لَهَا مَا عِنْدَهُ مِنَ الْبَقَرِ وَتَعْتَقُهُ فَرَضِي بِذَلِكَ وَدَفَعَهُ لَهَا وَقَبِضَتْ مِنْهُ مَرْكُوبًا وَجَدْعَةً وَتَرَكَتْ لَهُ غَيْرَ ذَلِكَ ، مَا الْحُكْمُ فِيهِ ؟ أَيُحْمَلُ

عَلَى أَنَّهُ لَقِيطَةٌ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ حُرًّا ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ عَبْدٌ ؟ وَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ شَرَاؤُهُ مِنْ
الْجَالِبِينَ لَهُ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ يَكُونُ لِمُشْتَرِيهِ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ حَيًّا وَلَوَرَّثَتْهُ إِنْ مَاتَ
وَمَنْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ رَجَعَ عَلَيْهِمْ بِنَفَقَتِهِ ، أَوْ يَكُونُ لِلصَّغِيرَةِ بِالتَّقَاطُهَا لَهُ بَعْدَ تَرْكِ
مُشْتَرِيهِ لَهُ ، وَمُلْتَقَطُهُ أَيْضًا بَعْدَهُ بِمَضِيعَةٍ بَنِيَّةٍ عَدَمَ الرُّجُوعِ فِيهِ وَعَلَيْهِ يَكُونُ حُرًّا بِمَا
وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْهُمَامُ سَيِّدِي أَحْمَدُ زُرُوقٌ فِي شَرْحِهِ عَلَى «
الْوَعْلِيَّةِ» مَا نَصَّهُ : وَأَسْوَاقُ الْإِسْلَامِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْحَلَالِ وَكَذَلِكَ أَمْوَالُهُمْ
حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ أَوْ تَقُومَ عَلَامَةٌ بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ وَالْحَلَالُ مَا جُهِلَ أَصْلُهُ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ : وَإِنْ اخْتَلَطَ غَيْرَ مَحْضُورٍ كَأَمْوَالِ زَمَانِنَا
فَالْأَصْلُ الْحَلَالُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ أَوْ يَظُنُّ بِعَلَامَةٍ أَوْ قَرِينَةٍ فَيَعْمَلُ عَلَيْهَا .
إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ مُسْلِمٍ حَلِيَّةٌ مَا يَبْدِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ خِلَافُهُ أَوْ يَظُنُّ
بِعَلَامَةٍ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ جَوَازَ اشْتِرَائِهِ مِنْهُمَا وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُمَا حَتَّى
يَتَحَقَّقَ خِلَافُ ذَلِكَ أَوْ يَظُنُّ بِعَلَامَةٍ ، وَلِذَا قَالَ (عَج) : أَنَّهُ يَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ
يَشْتَرِيَ سَلْعَةً وَهُوَ لَا يَعْلَمُ صِحَّةَ مِلْكِ بَائِعِهَا وَلَا عَدَمَهُ ، فَإِذَا اسْتَحَقَّتْ رَجَعَ
بِثَمَنِهَا . اهـ . وَفِي (شَخ) عَنْ ابْنِ وَضَّاحٍ : احْفَظُوا عَنِّي : كُلُّ مَا يُبَاعُ فِي الْأَسْوَاقِ
بِيعُ صِحَّةً حَلَالًا جَائِزٌ وَلَيْسَ عَلَيْكَ أَنْ تَكْشِفَ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا وَجَدَ بِهِ ، فَمَنْ
أَدْخَلَ فِيهِ غَيْرَ الْحَلَالِ ، فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى نَفْسِهِ فَاشْتَرِ وَلَا تَكْشِفْ لِأَنَّ السُّوقَ
لِجَمِيعِ النَّاسِ . اهـ .

وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لِلصَّغِيرَةِ خَاصَّةً بِالتَّقَاطُهَا لَهُ بَعْدَ تَرْكِ مُشْتَرِيهِ لَهُ وَمُلْتَقَطُهُ
أَيْضًا بَعْدَهُ بِمَضِيعَةٍ عَلَى أَنَّهُ لِمَنْ وَجَدَهُ فَلَا سَبِيلَ إِلَى أَخْذِهِ مِنْ أَحَدِهِ . اهـ .

وَلَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ الْحُرِّيَّةَ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بِهَا لَهُ إِذْ لَا وَجْهَ عِنْدَهُ يَعْرِفُ بِهَا حُرِّيَّتَهُ سِوَى الْبَيِّنَةِ لِثُبُوتِ حُوزِ الْمَلِكِ عَلَيْهِ وَهُوَ رَضِيعٌ، فَدَعْوَاهُ لَهَا بِلَا بَيِّنَةٍ يُنْكِرُهَا الْعَقْلُ وَيُكَذِّبُهَا، وَكُلُّ دَعْوَى كَذَلِكَ فَهِيَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مُخْتَصَرِهِ غَيْرُ مَا مَرَّةً فَلَا نَطُولُ بِذِكْرِ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ وَلَا سِيمَا إِنْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ طَوْلُ حِيَازَةِ [ق / ٥٥٧] الْمَلِكِ عَلَيْهِ قَبْلَ دَعْوَاهُ الْحُرِّيَّةَ .

وفي « المدونة » وَمَنْ حَازَ صَغِيرًا حِيَازَةَ الْمَلِكِ وَعُرِفَتْ حِيَازَتُهُ لَهُ وَخِدْمَتُهُ إِيَّاهُ ثُمَّ كَبُرَ فَأَدْعَى الْحُرِّيَّةَ فَلَا قَوْلَ لَهُ . اهـ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : قَوْلُهُ : حِيَازَةُ الْمَلِكِ : أَيُ : يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرَّفُ الْمَالِكِ وَنِسْبَتُهُ لِنَفْسِهِ وَطَوْلُ الْمُدَّةِ كَعَشْرَةِ أَشْهُرٍ .

وَقَالَ ابْنُ فَرْحُونَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : وَكَذَلِكَ مُدَّعِي حُرِّيَّةِ الْأَصْلِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّاسِ الْحُرِّيَّةُ، وَإِنَّمَا عُرِضَ لَهُ الْمَلِكُ بِسَبَبِ السَّبِي بِشَرِّطِ الْكُفْرِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ السَّبِي مَا لَمْ يَثْبُتْ حُوزُ الْمَلِكِ فَتَكُونُ دَعْوَاهُ الْحُرِّيَّةَ حِينَئِذٍ نَاقِلَةً عَنِ الْأَصْلِ فَلَا تُسْمَعُ إِلَّا بَيِّنَةٌ لِكُونِهِ مُدَّعِيًا وَأَنَّ الْعُرْفَ مُكَذِّبُهُ . اهـ .

وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهَا آخِرُ الْكَلَامِ .

وَأَمَّا وَالِدَا الْمُتَلَقِّطَةِ فَلَيْسَ لَهُمَا إِلَّا نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ فَيَرْجِعَانِ بِهَا عَلَيْهَا لِإِقَامَتِهَا عَنْهَا بِوَجِبِ عَلَيْهَا ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَحْتَسِبَاهَا وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُمَا عَلَيْهَا كَمَا لَا يَخْفَى اهـ . وَيَكُونُ حُرًّا بِمَا وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا لِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » ^(١) فِي كِتَابِ الْعَتَقِ الثَّانِي : وَإِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ : إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ كَذَا فَأَنْتَ حُرٌّ فَأَدَّى بَعْضَهُ أَوْ لَمْ يُوَدِّ شَيْئًا ثُمَّ وَضَعَ عَنْهُ السَّيِّدُ مَا عَلَيْهِ عَتَقَ مَكَانَهُ كَالْمُكَاتِبِ يَضَعُ عَنْهُ السَّيِّدُ كِتَابَتَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٠) [١٢٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ نَاقَةً مُعِينَةً غَائِبَةً فِي قَضَاءِ دَيْنٍ وَاشْتَرَطَ ضَمَانَهَا مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ أَيْدْخُلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَكَكَالْتِي بِمِثْلِهِ فَسَخَ مَا فِي الدِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ وَلَوْ مُعِينًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَغَائِبٍ أَوْ لَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ: مَا فِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ لَهُ عَلَى رَجُلٍ عَشْرُونَ مَلْحَقَةً دَيْنًا ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلَ طَالَ بَهُ رَبُّ الدَّيْنِ فَأَعْطَاهُ فَرَسًا غَائِبَةً عَلَى مَسِيرَةِ سِتَّةِ أَيَّامٍ فَقَبَّلَهَا وَشَرَطَ عَلَيْهِ الْمَدِينُ الضَّمَانَ حِينَئذٍ وَقَبَلَ رَبُّ الدَّيْنِ ذَلِكَ وَرَضِيَ بِهِ ، ثُمَّ وَجَدَهَا مَاتَتْ فَمِمَّنِ الضَّمَّانُ هَلْ مِنَ الْمُدِيرِ أَوْ مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الَّذِي ظَهَرَ لَنَا أَنَّ ضَمَانَ الْفَرَسِ مِنَ الْمُدِيرِ لِأَنَّهَا إِنْ مَاتَتْ قَبْلَ شَرْطِ الْعَقْدِ فَوَاضِحٌ إِذْ لَمْ تَصَادِفْ مَحَلًّا وَإِنْ مَاتَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ فَسَبَبُهَا فَاسِدٌ بِسَبَبِ شَرْطِهَا بِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النِّقْدِ فِي بَعِيدِ الْغِيَةِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَفِي غَيْرِهِ إِنْ قَرُبَ كَالْيَوْمَيْنِ ، وَفِي الْمُدُونَةِ إِنْ بَعْدَتْ غِيَةِ الرَّقِيقِ وَالْحَيَّوَانِ وَالْعُرُوضِ وَالطَّعَامِ جَازَ شِرَاؤُهُ وَلَمْ يَجْزِ النِّقْدُ فِيهِ لَغَلْبَةِ الْغَرَرِ فِيهِ مِنْ تَغْيِيرٍ أَوْ هَلَاكِ النِّقْدِ فِيهِ تَارَةً ثَمَنًا وَتَارَةً سَلَفًا . اهـ . وَلَوْ فُرِقتْ غِيَةُ الْفَرَسِ كَالْيَوْمَيْنِ لَكَانَ صَاحِبًا وَالضَّمَّانُ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ بِمُقْتَضَى شَرْطِ الْمَدِينِ عَمَلًا بِقَوْلِهِ : (وَضَمَّنُهُ بِائِعٌ إِلَّا لَشَرْطٍ أَوْ مُنَازَعَةٍ) (١) وَأَمَّا مَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ فَسَخَ مَا فِي الدِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ فَلَيْسَ مِنْهُ لَتَعْيِينِهَا وَشَرْطُ الضَّمَّانِ عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُ قَبْضُهُ بِلَا تَأْخِيرٍ إِذْ لَا يَجْتَمِعُ التَّعْيِينُ وَالْذِمَّةُ وَإِنْ اجْتَمَعَا فَسَدَ وَهُوَ مَعْنَى مَا شَرَحَ بِهِ (مَخ) (٢) يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ بِلَا تَأْخِيرٍ وَهُوَ صَحِيحٌ . اهـ . كَلَامُهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣١) [١٣٠] سُؤَالٌ عَنْ فَسْخِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ، هَلْ يَجُوزُ فِيهِ التَّأْخِيرُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ابْتِدَاءً أَوْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ ؟

(١) مختصر خليل (ص / ١٧١) .

(٢) حاشية الخرشي (٥ / ٣٦) .

جَوَابُهُ: أَنَّهُ إِذَا فَسَخَ فِي مَوْصُوفٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَلَا يَجُوزُ بَلَا خِلَافٍ عَلَى مَا ظَهَرَ لِي مِنْ نَصُوصِ الْأَثْمَةِ وَنَوَازِلِهَا بَلْ يَجِبُ أَنْ لَا يُفَارِقَهُ حَتَّى يَأْخُذَ الْمَفْسُوخَ فِيهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَسَخُ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ)^(١) . اهـ .

إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَفْسُوخُ فِيهِ لَا يَسْتَقِلُّ بِحِمْلِهِ فَيَذْهَبُ لِيَأْتِيَ بِمَنْ يَحْمِلُهُ أَوْ طَعَامًا كَثِيرًا شَرَعَ فِي كَيْلِهِ حَتَّى قَطَعَهُ اللَّيْلُ فَإِذَا أَصْبَحَ عَادَ إِلَى الْكَيْلِ فَهَذِهِ ضَرُورَةٌ تَجُوزُ مَعَ اتِّصَالِ الْكَيْلِ وَلَوْ شَهْرًا وَلَا يَضُرُّكَ تَرْكُ الْكَيْلِ لِلضَّرُورَةِ ؛ فَفِي كِتَابِ بَيُوعِ الْأَجَالِ مِنْ « الْمُدُونَةِ »^(٢) : وَإِنْ أَخَذْتَ مِنْهُ بِدِينِكَ طَعَامًا فَكَثَّرَ كَيْلَهُ فَذَهَبَتْ بَعْدَ وَجُوبِ الْبَيْعِ لَتَأْتِيَ بِدَوَابٍّ تَحْمِلُهُ أَوْ تَكْتَرِي لَهُ مَنْزِلًا أَوْ سَفْنًا وَذَلِكَ يَتَأَخَّرُ الْيَوْمَ أَوْ الْيَوْمَيْنِ أَوْ شَرَعْتَ فِي كَيْلِهِ شَيْءٌ فَتَأَخَّرَ إِلَى الْغَدِ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَلَيْسَ هَذَا دَيْنٌ فِي دِينٍ وَارَاهُ خَفِيفًا لِأَنَّهُمَا فِي عَمَلِ الْقَبْضِ وَإِنْ أَخَذْتَ مِنْهُ بِدِينِكَ مَا لَا مُؤَنَةَ فِيهِ مِنْ قَلِيلِ الطَّعَامِ وَالْفَوَاكِهِ فِي كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ لَمْ يَجْزُ تَأْخِيرُهُ إِلَّا مَا كَانَ يَجُوزُ لَكَ فِي مِثْلِ أَنْ تَأْتِيَهُ بِحِمَالٍ يَحْمِلُهُ أَوْ مَكْتَلٍ تَجْعَلُهُ فِيهِ . اهـ . وَإِنْ كَانَ الْمَفْسُوخُ فِيهِ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَغَائِبِ فَالْمَشْهُورُ مَنَعُ التَّأْخِيرِ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَإِلَيْهِ يُشِيرُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ)^(٣) أَوْ لَا شَهَبَ فَإِنَّهُ أَجَازَهُ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ قَيَّدَ قَوْلَ أَشْهَبَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ بَلْ الْإِجَازَةُ عِنْدَ مُطْلَقَةٍ . اهـ . مِنْ « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ » .

وَفِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » مَا نَصَّهُ : وَمَا فَسَخَ مِنَ الدَّيْنِ فِي مَقُومٍ غَائِبٍ كَالْبَعِيرِ أَوْ فَرَسٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ مَلْخَفَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمُعَيِّنَاتِ ، فَإِنْ كَانَ الْغَائِبُ يَقْبِضُ فِي يَوْمٍ وَنَحْوِهِ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ [ق / ٥٥٨] خِلَافًا لِأَشْهَبَ وَهُوَ مَعْنَى « نَوَازِلِ » الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ

(١) مختصر خليل (ص / ١٧٦) .

(٢) انظر : « المدونة » (١١ / ٣٨٢) .

(٣) مختصر خليل (ص / ١٧٦) .

كَغَائِبٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

تَتَمِيمٌ : وَإِنْ كَانَ الْمَفْسُوخُ فِيهِ حَاضِرًا مُعَيَّنًا فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ «الْمُدُونَةِ» : وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ أَلْفُ دَرَاهِمٍ حَالَةً فَاشْتَرَيْتَ مِنْهُ بِهَا سَلْعَةً حَاضِرَةً بَعَيْنَهَا فَلَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَقْبِضَهَا فَإِنْ دَخَلْتَ بَيْتَكَ قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَهَا فَلَا يَبِيعُ جَائِزٌ وَتَقْبِضُهَا إِذَا خَرَجْتَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٢) [١٣١] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سَلْعَةً بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ فَلَمَّا عَلِمَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فَسَادَ الْبَيْعِ أَرَادَ الْمُشْتَرِي تَعْجِيلَ الثَّمَنِ لِإِجَارَةِ الْبَيْعِ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ الْفَاسِدَةِ مِنْ «الْمُدُونَةِ» ^(١) : وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ سَلْعَةٍ بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ فَإِنْ نَزَلَ لَمْ يَكُنْ لِلْمُبْتَاعِ تَعْجِيلٌ لِلنَّقْدِ لِإِجَارَةِ الْبَيْعِ لِأَنَّ [] ^(٢) عَقْدٌ فَاسِدٌ وَلَا لِلْبَائِعِ أَخْذُهَا أَوْ قِيَمَتِهَا فِي الْفَوَاتِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٣) [١٣٢] سُؤَالٌ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ مِمَّنْ لَا يَزْكِي مَالَهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْحَزْمَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ مِنْهُ ، وَفِيهِ خِلَافٌ ، وَإِنْ زَكَّى مَا اشْتَرَى فَذَلِكَ الَّذِي عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَائِعُهُ غَرِيقُ الذِّمَّةِ فَيَجْرِي فِي مُبَايَعَتِهِ الْخِلَافُ الَّذِي فِي مُعَامَلَةِ مُسْتَغْرَقِي الذِّمَّةِ ، كَمَا فِي «الْمَعْيَارِ» وَ«الْوُغْلِيْسِيِّ» . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٤) [١٣٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اكْتَرَى مِنْ آخَرٍ دَارًا بِثَوْبٍ بِيَدِهِ وَوَصَفَهُ لَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ يَدِهِ أَيَصَحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي كِتَابِ الْغُرَرِ مِنْ «الْمُدُونَةِ» : وَإِنْ اسْتَأْجَرْتَ مِنْهُ دَارًا بِثَوْبٍ فِي بَيْتِكَ وَوَصَفْتَهُ لَهُ ثُمَّ اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ وَهُوَ بِيَدِكَ بَعَيْنٍ أَوْ بِثَوْبَيْنِ مِنْ صَنْفِهِ أَوْ سَكْنَى

(١) انظر «المدونة» (٩ / ١٤٧) .

(٢) كلمة لم أتبينها بالأصل .

دَارٍ لَكَ فَجَائِزٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ عِنْدَكَ وَقْتَ الصَّفَقَةِ الثَّانِيَةِ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٥) [١٣٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ رَضِيعٍ مِنْ غَيْرِ الْأَدَمِيِّ ، أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » : وَأَمَّا شِرَاءُ الرَضِيعِ مِنَ الْأَدَمِيِّ فَيَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوْفٍ لِشُرُوطِ الْبَيْعِ مِنْ طَهَارَةِ وَانْتِفَاعِ وَقُدْرَةِ عَلَيْهِ إِنْ سَلِمَ مِنَ الْمَوَانِعِ ، وَإِنْ اشْتَمَلَ الْبَيْعُ عَلَى مَانِعٍ كَالْغَرَرِ فَيُمنَعُ لِأَجْلِهِ لَا لِذَاتِهِ وَيَجُوزُ تَفْرِيقُهُ مَعَ أُمِّهِ وَيُتَفَقَّحُ بِهِ دُونَهَا كَأَكْلِهِ وَيَلْزَمُ عَلَى غَيْرِ أُمِّهِ وَيُسْتَغْنَى عَنْهَا بِالرَّغْيِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ بَيْعَهُ جَائِزٌ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ . وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ « نَوَازِلِهِ » : وَسُئِلَ عَنْ بَيْعِ الْجَوَادِ أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلَيْسَ عَيْبُ غَرَرٍ وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُمِّهِ جَائِزٌ عَلَى الْمَشْهُورِ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٦) [١٣٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى دَارًا وَطَلَبَ مِنَ الْبَائِعِ وَثِيقَةَ الْمِلْكِيَّةِ

أَيَلْزَمُ الْبَائِعَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي طُرُقِ ابْنِ عِلْتٍ : مَنْ اشْتَرَى أَمْلَاكًا يَلْزَمُ الْبَائِعُ أَنْ يُعْطِيَهُ الْوَثَائِقَ الَّتِي مَلَكَهَا بِهَا نَسَخَهَا بِخَطُوطِ الْبَيِّنَةِ الَّتِي فِيهَا ، فَإِنْ أَبَى أَخْبَرَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ خَيْرَ الْمُبْتَاعِ فِي إِمْضَاءِ الْبَيْعِ أَوْ فُسْخِهِ وَرُجُوعِهِ بِثَمَنِهِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٧) [١٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ مَالَ زَوْجَتِهِ وَهِيَ عَالِمَةٌ سَاكِتَةٌ أَيْلِزُهَا

الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (ح) (١) : وَسُئِلَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَنْ امْرَأَةٍ بَاعَتْ زَوْجَهَا مِلْكًا لَهَا وَهِيَ

سَاكِنَةٌ عَالِمَةٌ بِالْبَيْعِ ، فَأَجَابَ : إِنْ أَنْكَرْتَ ذَلِكَ فَلَهَا ذَلِكَ وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْمُشْتَرِي عَلَيْهَا أَنَّهَا رَضِيَتْ وَإِنْ بَيْعَ ذَلِكَ [جَبَر] ^(١) عَلَيْهَا وَبَنَى الْمُشْتَرِي وَهَدَمَ وَغَرَسَ وَالْبَيْعُ مَشْهُورٌ وَهِيَ تَعْلَمُ وَلَا تُنْكِرُ فَالْبَيْعُ يُلْزِمُهَا وَلَهَا الثَّمَنُ ؛ هَذَا مَعَ رُشْدِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً فَلِلْقَائِمِ نَقْضُهُ وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ . اهـ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٨) [١٣٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً ثُمَّ بَعْدَ الْبَيْعِ أَقْرَبَ بِأَنَّهَا لِفُلَانٍ أَيْصَدَقَ فِي إِقْرَارِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي كِتَابِ الْغَضَبِ مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » لَوْ بَاعَ أَمَةٌ ثُمَّ أَقْرَبَ بِغَضَبِهَا لَمْ يَصْدَقْ عَلَى الْمُتَبَاعِ وَغَرِمَ لِرَبِّهَا قِيمَتَهَا ^(٢) . اهـ .

وَفِي نَوَازِلِ (عَج) : وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَغَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ، وَكَذَا مَنْ بَاعَ عَبْدًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ أَعْتَقَهُ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ فَلَا يَسْقِطُهُ بِمُجَرَّدِ إِقْرَارِهِ لِلتَّهْمَةِ فِي ذَلِكَ ، وَمِثْلُهُمَا مَا لَوْ أَجَرَ نَفْسَهُ ثُمَّ ذَكَرَ مَنَسِيَاتٍ يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ . اهـ . مِنْ نَوَازِلِ عَج ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٣٩) [١٣٨] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدٍ جَنَى وَأَرَادَ سَيِّدُهُ بَيْعَهُ وَدَفَعَ أَرُشَ الْجَنَايَةِ مِنْ ثَمَنِهِ هَلْ يُجَابُ لَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ (ح) ^(٣) نَاقِلًا عَنْ « الْمُدَوَّنَةِ » ^(٤) : وَمَنْ جَنَى عَبْدُهُ جَنَايَةً فَقَالَ: أَيْبَعُهُ وَأَدْفَعُ الْأَرُشَ مِنْ ثَمَنِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ وَهُوَ ثَقَّةٌ مَأْمُونٌ ، أَوْ يَأْتِي بِضَامِنٍ ثَقَّةٍ فَيُؤَخِّرُ الْيَوْمَيْنِ وَنَحْوَهُمَا وَإِلَّا فِدَاهُ أَوْ أَسْلَمَهُ ، وَإِنْ بَاعَهُ وَدَفَعَ

(١) الْأَصْلُ : حِيزٌ ، وَالثَّبِتُ مِنْ (ح) .

(٢) انظر « مواهب الجليل » (٤ / ٢٧٢) .

(٣) مواهب الجليل (٤ / ٢٧٢) .

(٤) المدونة (١٦ / ٣٣٦) .

إِلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ دِيَّةَ الْجَرْحِ جَازَ بَيْعُهُ وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : قَوْلُهُ : (وَيُضْمَنُ وَيَلْتَزِمُ ذَلِكَ) وَذَلِكَ خِيفَةُ أَنْ يَمُوتَ ، وَذَكَرَ عَنِ اللَّخْمِيِّ قَوْلًا آخَرَ أَنَّ لِلْسَّيِّدِ بَيْعَهُ ، قَالَ : وَهُوَ أَحْسَنُ ، ثُمَّ قَالَ : قَوْلُهُ (وَإِنْ بَاعَهُ) : أَيُّ : بَادَرَ لِلْبَيْعِ ، وَقَوْلُهُ (جَازَ) : أَيُّ : مَضَى ، وَقَوْلُهُ : وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ : أَيُّ : لَمْ يَمْضِ . اهـ .

وَزَادَ - أَعْنِي : (ح) (١) - مَا نَصَّهُ : قَالَ الْمَشْدَالِيُّ وَالْوَانُوغِيُّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ : لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ سَلْعَةً وَلَمْ يَدْرِ ثَمَنَهَا وَهُوَ غَيْرُ مِلِّيٍّ ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا بِغَيْرِ رِضَا الْبَائِعِ أَوْ لَا بَدَّ مِنْ رِضَاهُ خَوْفُ فَلَسِ الْمُشْتَرِي فَيَجْزِي الْأَمْرَ فِيهَا عَلَيَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ إِنْ كَانَ مِلِّيًّا جَازَ ؛ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : لَا [يَجْزِي عِنْدِي] (٢) لاختلاف المتعلقين [ق / ٥٥٩] لِأَنَّ الْجَنَائَةَ تَعَلَّقَتْ بِعَيْنِ الْعَبْدِ وَإِذَا مَاتَ تَسْقَطُ بِمَوْتِهِ وَالثَّمَنُ بِذِمَّتِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٠) [١٣٩] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى كَيْلًا مَعْلُومًا مِنَ الزَّرْعِ وَلَمْ يَكِلْهُ حَتَّى تَغَيَّرَ سَوْقُهُ بِغَلَاءٍ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ: سُئِلَ الْوَرَزَايُّ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ زُرْب : مَنْ اشْتَرَى قَمْحًا أَوْ شَعِيرًا وَبَقِيَ الطَّعَامُ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَلَمْ يَكِلْهُ الْمُشْتَرِي وَلَا حَازَهُ ثُمَّ ارْتَفَعَ السُّوقُ ، فَلَيْسَ يَلْزَمُ الْبَائِعُ أَنْ يُؤْفِيَهُ مَا اشْتَرَاهُ وَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤١) [١٤٠] سُؤَالَ عَمَّنْ صَيَّرَ لِرِزْوَجَتِهِ دَارًا فِي الصَّدَاقِ وَفِي شَيْءٍ بِقَوْلِهِ لَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ قَدْرَهُ فِي عَقْدِ التَّصْيِيرِ أَيْصَحُّ هَذَا التَّصْيِيرُ لِحَمْلِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ أَوْ لَا يَصِحُّ لِقَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ (٣) : وَالشَّرْطُ فِي التَّصْيِيرِ أَنْ يُقَدَّرَا ... دِينَ ... إلخ ؟

(١) مواهب الجليل (٤ / ٢٧٣) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : لَا يَجْزِ بَيْنَهُ عِنْدَ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ح) .

(٣) انظر « شرح ميارة » (٢ / ١٢٦) .

جوابه: أَنَّ التَّصْيِيرَ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّؤِ وَالتَّحَرُّجِ وَالاِعْتِذَارِ، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ مَعْرِفَةُ الْمَصِيرِيَّةِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا مَعْرِفَةُ قَدْرِ الدَّيْنِ لِكَوْنِ ذَلِكَ هُوَ غَايَةُ الْمَقْدُورِ ؛ فَقِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ :

وَالْأَبُ كَالْوَصِيِّ فِي التَّصْيِيرِ : تَمْخِيًا بِالْجَهْلِ لِلْمَحْجُورِ قَالَ شَارِحُهُ مِيارَةَ (١)
فِي مَعْرَضِ الاستِثْنَاءِ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ قَدْرِ الْمَصِيرِ فِيهِ : فَإِذَا تَعَذَّرَتْ مَعْرِفَتُهُ بَانَ التَّصْيِيرُ فِي الْمَجْهُولِ لِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ . اهـ .

وَفِي « أَحْكَامِ ابْنِ سَهْلٍ » نَاقِلًا عَنْ سَمَاعٍ عَيْسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : وَسَأَلْتُهُ عَنْ تَصَدَّقَ بِحِظِّهِ فِي قَرْيَةٍ مَبْهَمَةً عَلَى أُخْتٍ لَهُ ، وَقَالَ : إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَصَبْتُ مِنْ مَوْرُوثِهَا مَالًا فَسَمَى عَلَيْهَا صَدَقَةً بِمَا أَصَابَ مِنْ مَالِهَا وَلَا يَعْلَمُ مَا أَصَابَ مِنْ مَالِهَا فَأَرَادَ الشُّرَكَاءُ الْأَخْذَ بِالشُّفْعَةِ هَلْ يَجُوزُ قَوْلُهُ : إِنِّي أَخَذْتُ مِنْ مَالِهَا ، وَتَجُوزُ الصَّدَقَةُ لَهَا بِمَا أَخَذَ مِنْ مَالِهَا فِيمَا زَعَمَ عَلَى غَيْرِ حَوْزٍ حَتَّى مَلَكَ ؟ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : ذَلِكَ لَهَا وَلَا أَرَى لِأَحَدٍ فِيهَا شُفْعَةً لِأَنَّ أَصْلَ الثَّمَنِ لَا يُعْرَفُ لِأَنَّ مَالَكُهُ قَالَ لَنَا مَا طَالَ مِنَ الشُّفْعَةِ حَتَّى نَسِيَ ثَمَنَهُ وَلَا يَدْرِي أَنَّ صَاحِبَهُ أَخْفَى ذَلِكَ لِيَمْنَعَ الشُّفْعَةَ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ إِذَا أَتَى مَنْ يَطْلُبُهَا وَلَا حَوْزَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْحِظَّ إِنَّمَا صَارَ لَهَا عَلَى وَجْهِ اشْتِرَاءٍ فَلَا حَوْزَ فِيهِ .

قَالَ الْقَاضِي : فَقَدْ أَسْقَطَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِيهَا الْحَوْزَ مِنْ تَسْمِيَتِهِ إِيَّاهَا صَدَقَةً وَهِيَ تَصْيِيرٌ فِي مَجْهُولٍ . اهـ .

وَفِي كِتَابِ الصَّلْحِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » : وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ [نَسِيتَ] (٢)
مَبْلَغُهَا جَازَ أَنْ تَصْطَلِحَ عَلَى مَا شِئْتُمَا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ أَوْ عَرْضٍ نَقْدًا [] (٣)
فِي ذَلِكَ كُلِّهِ سَوَاءٌ . اهـ .

(١) انظر « شرح مِيارَةَ » (٢ / ١٣١) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : نَسِيتُهَا وَالمُثَبَّتُ مِنْ « التَّاجِ وَالْإِكْلِيلِ » (٥ / ١٨٢) فَإِنَّهُ نَقَلَ هَذَا مِنْهُ .

(٣) طَمَسَ بِالْأَصْلِ .

وَفِي (ح) (١) : أَنَّهُ يَجُوزُ الصُّلْحُ عَلَى الْمَجْهُولِ إِذَا جَهَلَ الْقَدْرَ الْمُصَالِحَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ، وَأَمَّا إِنْ قَدَرَ عَلَى الْوُصُولِ فَلَا يَجُوزُ الصُّلْحُ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ . إِلَى أَنْ قَالَ : وَحَاصِلُهُ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَقْدِرَانِ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فَلَا يَجُوزُ الصُّلْحُ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ وَكُلَّ مَوْضِعٍ لَا يَقْدِرَانِ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ فَالْصُّلْحُ فِيهِ جَائِزٌ عَلَى وَجْهِ التَّحْلِيلِ إِذْ هُوَ أَكْثَرُ الْمَقْدُورِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ . فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ جَوَازَ التَّصْيِيرِ فِي الْمَجْهُولِ حَيْثُ تَعَذَّرَتْ مَعْرِفَتُهُ وَكَانَ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّؤِ وَالتَّحْلِيلِ إِذْ هُوَ غَايَةُ الْمَقْدُورِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٢) [١٤١] سُؤَالَ عَنْ الْبَيِّنَةِ إِذَا شَهِدَتْ بِالْبَيْعِ وَجَهِلَتْ قَدْرَ الثَّمَنِ هَلْ يُعْمَلُ بِشَهَادَتِهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْوَرَزَايُّ فِي « نَوَازِلِهِ » : قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْغُفُورِ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ: إِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ بِالْبَيْعِ وَلَمْ يُسَمُّوا الثَّمَنَ فَلَا تُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُمْ حَتَّى يَشْهَدُوا بِالْبَيْعِ وَيُسَمُّوا الثَّمَنَ فَلَا تُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُمْ حَتَّى يَشْهَدُوا بِالْبَيْعِ وَيُسَمُّوا الثَّمَنَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٣) [١٤٢] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ أَنَّهُ بَاعَ لَهُ ثَوْبًا بِكَذَا وَأَنْكَرَ الْآخَرُ وَقَالَ " بَلْ وَهَبْتُهُ لِي ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » : إِنْ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَى الْبَيْعِ الْبَيِّنَةُ سَوَاءً رَهْنًا أَوْ فِي شَيْءٍ فِي يَدِهِ ، وَأَمَّا دَعْوَى الْهَبَةِ فَدَعْوَى مَعْرُوفٍ وَإِحْسَانٍ فَلَا تَتَوَجَّهُ الْيَمِينُ عَلَى مُنْكَرِهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ السَّلْعَةُ فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ حَالِ الْهَبَةِ فَتَتَوَجَّهُ الْيَمِينُ حَنِئِذًا عَلَى رَبِّهَا ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِيَدِهِ فَلَا تَتَوَجَّهُ الْيَمِينُ عَلَى رَبِّهَا بِمَجَرَّدِ دَعْوَى الْهَبَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَإِنْ كَانَ رَبُّهَا هُوَ الَّذِي ادَّعَى الْهَبَةَ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ وَادَّعَى الْبَيْعَ ، فَالْهَبَةُ بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ قَبُولِ الْمَوْهُوبِ لَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ

قَائِمَةٌ رَدَّهَا وَإِنْ فَاتَتْ رَدَّ قِيمَتَهَا بِخِلَافِ مُدَّعَى الْبَيْعِ مِنْ كُلِّ مَنُهَا فَإِنْ عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ
وَالَا حَلْفَ الْآخَرِ . اهـ . وَقَالَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ الشَّرِيفُ فِي « نَوَازِلِهِ » :
إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مُدَّعَى الْبَيْعِ بِيَمِينٍ لِأَنَّهُ مَتَمَّسَكٌ بِالْأَصْلِ وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْأَمْلَاقِ بِأَيْدِ
مَالِكِهَا وَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُمْ بِغَيْرِ عَوْضٍ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ النَّوَازِلِ وَالْأَحْكَامِ ، وَذَكَرَ
صَاحِبُ « الْمَعْيَارِ » مُسْتَدْلًا بِهِ عَلَى تَصْدِيقِ مُدَّعَى السَّلَفِ دُونَ مُدَّعَى الْهَيْئَةِ قَالَ :
وَأَيُّ خَرَقٍ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٤) [١٤٣] سُؤَالَ عَمَّنْ لَهُ عَلَى آخِرِ دَيْنٍ ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلَ قَامَ رَبُّ
الدَّيْنِ يَطْلُبُ دَيْنَهُ وَادَّعَى الْمَدِينِ الْعَجْزَ عَنْ قَضَائِهِ وَقَالَ لِرَبِّ الدَّيْنِ : دَايِنَنِي
مُدَايِنَةً أُخْرَى وَأَرَدَهُ عَلَيْكَ قَضَاءً فِدَايِنَهُ وَدَفَعَ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ فِي الْقَضَاءِ مَا الْحُكْمُ
فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : تُفْسَخُ الْعُقْدَةُ الْجَدِيدَةُ كَمَا فِي « نَوَازِلِ (عَج) » اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١٣٤٥) [١٤٤] سُؤَالَ عَمَّنْ وَكَّلَ وَكِيلًا عَلَى قَبْضِ ثَمَنِ طَعَامٍ وَقَبْضُهُ ثُمَّ
دَفَعَ عَنْهُ طَعَامًا أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ وَلَوْ كَانَ مُخَالَفًا لِمِثْلِ الطَّعَامِ الَّذِي وَكَّلَ عَلَى قَبْضِهِ صِفَةً
وَقَدْرًا كَمَا فِي « نَوَازِلِ (عَج) » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٦) [١٤٥] سُؤَالَ [ق / ٥٦٠] عَمَّنْ بَاعَ دَيْنًا لَهُ عَلَى آخِرٍ بِمَا فِيهِ حَقُّ
تَوْفِيئَةٍ مِنْ غَيْرِ الطَّعَامِ ثُمَّ اشْتَرَى شَيْئًا آخَرَ بِمَا بَاعَ بِهِ الدَّيْنُ وَحَوَّلَ الْبَائِعُ عَلَى
مُشْتَرِي الدَّيْنِ وَآخَرَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ الْقَبْضُ أَيَّامًا هَلْ يُفْسَدُ بَيْعُ الدَّيْنِ بِتَأْخِيرِ مَنْ
أُحِيلَ عَلَى ثَمَنِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يُفْسَدُ عَلَى مَا يَظْهَرُ لِي لِتَبَعِهِ لِثَمَنِهِ وَقَبْضُهُ لِمَا بَاعَهُ بِهِ فَهُوَ

بِمَثَابَةِ قَبْضِهِ خَمْسًا [عِنْدَ] (١) ، وَلَكِنْ لَا أَتَحْمَلُ عَهْدَةَ الْفَتَوَى بِهِ لِعَدَمِ وَقُوفِي عَلَى نَصِّ صَرِيحٍ فِي عَيْنِ الْمَسْأَلَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٧) [١٤٦] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ نِصْفَ حُصَانٍ بِثَمَنِ وَعَلَى أَنْ يَقُومَ الْمُشْتَرَى بِهِ سَنَةً ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي « التَّقْيِيدِ » : وَلَوْ بَاعَ نِصْفَ رَمَكَةٍ بِثَمَنِ وَعَلَى أَنْ يَقُومَ بِهَا سَنَةً فَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : ذَلِكَ جَائِزٌ إِذْ لَهُ أَنْ يَبِيعَ نِصْفَهُ مِمَّنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَعَلَى أَصْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ نِصْفَهُ مَتَى شَاءَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٤٨) [١٤٧] سُؤَالَ عَمَّنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ وَخَافَ فَسَادَهَا أَيْجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي « التَّقْيِيدِ » عِنْدَ قَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » : (أَوْ تُكْرَى لَهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ) مَا نَصَّهُ : انْظُرْ جَعَلَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ الْكُمَى وَيَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ وَلَيْسَ هُوَ بِحَاكِمٍ وَلَا وَكِيلٍ فَيَقُومُ مِنْهُ أَنْ مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ فَخَافَ فَسَادَهَا وَفِي بَيْعِهَا إِحْيَاؤُهَا أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا . اهـ .

(١٣٤٩) [١٤٨] سُؤَالَ عَنْ قَدْرِ مُدَّةِ الْحَيَازَةِ فِي التَّصْيِيرِ عَلَى الْقَوْلِ بِإِفْتِقَارِهِ إِلَيْهَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ شَارِحُ « الْعَمَلِيَّاتِ » : قَالَ الْإِمَامُ سَيِّدُ الْحَرَبِيِّ نَاقِلًا مِنْ خَطِّ غَيْرِهِ : الْحَيَازَةُ فِي التَّصْيِيرِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ، وَقِيلَ عِشْرُونَ ، وَقِيلَ : : ثَلَاثُونَ ، وَبِهِ الْفَتَوَى وَالْعَمَلُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٠) [١٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَصَدَّقَتْ عَلَى رَبِيبَتِهَا بِمِثْقَالِ ذَهَبًا وَلَمْ تَدْفَعْهُ لَهَا وَالرَّبِيبَةُ تَطَالُبُهَا بِهِ أَبَدًا مَعَ نِصْفِ مِثْقَالِ أَكْلَتُهُ لَهَا ، ثُمَّ بَعْدَ سِنِينَ وَضَعَتْ أُمَّةً لِلْأُمِّ الْمَذْكُورَةِ أَتْنَى فَجَاءَتْهَا الرَّبِيبَةُ يَوْمَ تَسْمِيَةِ الْجُورِيَّةِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ بِيَوْمٍ فَقَالَتْ لَهَا : أَعْطِنِي هَذِهِ الْجُورِيَّةَ فِي الْمِثْقَالِ الَّذِي تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيَّ وَنِصْفِ الْمِثْقَالِ الَّذِي لِي ، فَقَبِلَتِ الْأُمُّ ذَلِكَ ، وَأَشْهَدَتْ شُهَدَاءً أَنَّهَا قَضَتْ الْمِثْقَالَ الَّذِي تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيَّ رَبِيبَتِهَا وَنِصْفَ الْمِثْقَالِ الَّذِي أَكَلَتْ لَهَا بِهِذِهِ الْجُورِيَّةَ فَهَلْ هَذِهِ الْمُعَاوِضَةُ فَاسِدَةٌ ؟ لِأَنَّ الْأُمَّةَ وَلِلدَّهَاءِ لَا يَفْتَرِقَانِ بِالْمُعَاوِضَةِ اتِّفَاقًا وَعَلَيْهِ فَيَجْرِي فِيهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَفُسِّخَ إِنْ لَمْ يَجْمَعَاهُمَا فِي مِلْكٍ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الرَّبِيبَةَ قَدْ وَجَبَ لَهَا عَلَى زَوْجَةِ أَبِيهَا مِثْقَالٌ مِنْ نِصْفِ مِثْقَالِ ذَهَبًا وَقَدْ أَخَذَتْ تِلْكَ الْأُمَّةَ فَقَضَاءُ ذَلِكَ وَكُلُّ مَنْ أَخَذَ عَنْ حَقِّهِ مَا هُوَ مُخَالَفٌ لَهُ فِي الْجَنَسِ أَوْ الصِّفَةِ فَهُوَ مُعْتَاظٌ كَمَا فِي نُصُوصِ أَئِمَّتِنَا وَنَوَازِلِهَا ، وَحِينَئِذٍ فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكَتَفَرِيقِ أُمٍّ مِنْ وَلَدِهَا فَقَطْ) (١) اهـ .
وَتَجْرِي فِيهَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفُسِّخَ إِنْ لَمْ يَجْمَعَاهُمَا فِي مِلْكٍ) (٢) ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥١) [١٥٠] سُؤَالٌ عَنْ شَخْصٍ تَصَدَّقَ عَلَى آخَرٍ بِمِثْقَالٍ وَنِصْفِ مِثْقَالِ ذَهَبًا ثُمَّ بَعْدَ سَتَتَيْنِ عَاوَضَهُ عَنْهُمَا بِأَمَةِ رَضِيعَةٍ فِي أَيَّامِ وَلَادَتِهَا يَوْمَ التَّسْمِيَةِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ بِيَوْمٍ هَلْ تَرُدُّ الرَضِيعَةَ وَيُفْسَخُ الْعَقْدُ إِفْسَادُهُ إِنْ لَمْ يَجْمَعَاهُمَا مَعَ أُمِّهَا فِي مِلْكٍ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوِضَةٌ أَمْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا مِكَافَأَةَ فِيهَا كَمَا هُوَ فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ وَحِينَئِذٍ ، فَإِنْ كَانَ الْمُتَصَدِّقُ دَفَعَ الرَضِيعَةَ وَهُوَ يَظُنُّ لُزُومَ الْمِكَافَأَةِ لَهُ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عِنْدِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الصُّلْحِ : (لَا إِنْ ثَبَتَ وَجْهٌ لُزُومُهُ) (٣) إِلَى

(١) مختصر خليل (ص ١٧٦) .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٣) مختصر خليل (ص ٢١٠) .

قَوْلُهُ : (أَوْ طَلَبَهُ وَوَجَدَهُ) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (كَمَنْ أَثَابَ عَلَى صَدَقَةٍ وَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ يَلْزِمُهُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِيمَا وَجَدَهُ مِمَّا أَثَابَ بِهِ وَلَا يَرْجِعُ بِمَا فَاتَ مِنْهُ . اهـ .
مُرَادُنَا مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ عَالِمًا عَدَمَ لُزُومِ الْمُكَافَأَةِ لَهُ فَلَا رُجُوعَ لَهُ فِي أَمْتِهِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ كَمَا هُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ (مَخ) ^(١) الْمَتَقَدِّمُ ، وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ إِلَّا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَلْ بَغَيْرِ عَوْضٍ كَذَلِكَ أَوْ يَكْتَفَى بِحُوزٍ كَالْعَتَقِ ؟ تَأْوِيلَانِ) ^(٢) .
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٢) [١٥١] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً بِشَرْطِ الْحَمْلِ ثُمَّ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْبَيْعِ وَأَخَذَ الْمُشْتَرَى لَهَا تَبَيَّنَ لِلْمُشْتَرَى عَدَمَ حَمْلِهَا ، مَا حُكْمُ هَذَا الْبَيْعِ ؟
جَوَابُهُ : أَنَّ بَيْعَ الْحَامِلِ بِشَرْطِ الْحَمْلِ قَصْدًا لَاسْتِزَادَةِ الثَّمَنِ فَاسِدٌ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ وَالْفَسَادِ بِقَوْلِهِ : (وَكَيْفَ حَامِلٍ بِشَرْطِ الْحَمْلِ) ^(٣) . اهـ . وَيُرَدُّ مَعَ الْقِيَامِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ : وَرَدَ [وَلَا غَلَّةَ] ^(٤) فَإِنْ فَاتَ مَضَى [الْمُخْتَلَفُ فِيهِ] ^(٥) بِالثَّمَنِ ^(٦) مُرَاعَاةً لِلْخِلَافِ وَقَدْ فَاتَ هُنَا بِطُولِ الزَّمَنِ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ تَعْدَادِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَفُوتُ بِهَا الْبَيْعُ الْفَاسِدُ :
(وَبَطُولِ زَمَانِ حَيَوَانٍ وَفِيهَا شَهْرٌ . .) ^(٧) إلخ . وَلَيْسَ حِينَئِذٍ الْأَقْوَالُ أَيْضًا :
(فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمَنِ) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) حاشية الخريشي (٦ / ١٢) .

(٢) مختصر خليل (ص ١٧٦) .

(٣) مختصر خليل (ص ١٧٦) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) مختصر خليل (ص / ١٧٧) .

(٧) مختصر خليل (ص / ١٧٧) .

(١٣٥٣) [١٥٢] سُؤَالَ عَمَّا ذَكَرَ (مَج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا ضَمَنَ قِيمَتَهُ وَمِثْلُ الْمُثْلَى) ^(١) بِقَوْلِهِ : (كَمَا يَضْمَنُ الْقِيَمَةَ فِي الْمُثْلَى) لَتَعَذَّرَ الْمُثْلَى فِيهِ أَوْ جَهَلَ قَدْرَهُ هَلْ يَشْمَلُ الطَّعَامَ الْمُتَرْتَّبَ فِي الذِّمَّةِ بِيَعٍ صَحِيحٍ إِذَا تَعَذَّرَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : اِخْتَلَفَتْ فَتَاوَى أئِمَّتِنَا فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ أَحْمَدُ بْنُ الْفَقِيهِ الْحَاجُّ الْأَمِينُ الْغُلَاوِيُّ إِلَى جَوَازِ أَخْذِ الْقِيَمَةِ عَنْهُ إِذَا تَعَذَّرَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ « فَتَاوِيهِ » : وَسُئِلَ عَنْ حُكْمِ الطَّعَامِ إِذَا تَرْتَّبَ فِي ذِمَّةِ شَخْصٍ وَتَعَذَّرَ فَجَوَابُهُ [ق / ٥٦١] وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - مَا فِي [(٢)] عَنْ مَالِكٍ أَوَائِلُ الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ لَهُ أَنَّ الرُّطْبَ إِذَا عُدِمَ تَرَدُّ قِيمَتُهُ ، قَالَ : فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُثْلَى إِذَا عُدِمَ كَانَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ .

قَالَ (مَخ) ^(٣) فِي « كَبِيرِهِ » وَ « صَغِيرِهِ » عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (وَمِثْلُ الْمُثْلَى) مَا نَصَّهُ : (إِلَّا أَنْ يَتَعَذَّرَ) ^(٤) كَثَمَرٍ فَاتٍ إِبَانَةً فَقِيمَتُهُ بِخِلَافِ الْغَضَبِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ الْمِثْلُ [فَيَصِيرُ] ^(٥) لَوْجُودِهِ [رَدُّ] ^(٦) لِأَنَّهُ هُنَا دَخَلَ عَلَى [مَلِكِهِ] ^(٧) فَلَهُ شُبْهَةُ مَلِكٍ وَأَبَاحَهُ لَهُ بَائِعُهُ وَعَلَى الْقَوْلِ بِالْقِيَمَةِ مَعَ التَّعَذُّرِ [فَإِنَّهَا] ^(٨) تُعْتَبَرُ يَوْمَ التَّعَذُّرِ لِأَنَّهُ وَقْتُ اجْتِمَاعِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَالْعَدَمِ ^(٩) .

(١) المصدر السابق .

(٢) بياض بالأصل .

(٣) حاشية الخرشبي (٨٦ / ٥) .

(٤) في (مَخ) : فَإِنْ تَعَذَّرَ الْمُثْلَى فَالْقِيَمَةُ .

(٥) في (مَخ) : يَصِيرُ .

(٦) سقط من (مَخ) .

(٧) في (مَخ) تَمْلِكُهُ .

(٨) سقط من (مَخ) .

(٩) مختصر خليل (ص / ١٧٣) .

فَإِذَا اسْتَبَانَ هَذَا وَلَا حَتَّ دَلَالُهُ أَنَّ قَوْلَ خَلِيلٍ فِي « مُخْتَصَرِهِ » : (أَوْ عُدِمَتْ
فَالْقِيَمَةُ وَقَتَ اجْتِمَاعِ الاسْتِحْقَاقِ وَالْعَدَمِ) لَيْسَ خَاصًّا بِالْفُلُوسِ دَفْعًا لِمَنْ تَوَهَّمْ
أَنَّهَا كَالْقَرْضِ تَجِبُ فِيهَا الْقِيَمَةُ وَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ ،
وَبِهَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَشْيَاخِنَا - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ - كَلَامَ الْمُصَنِّفِ
فَقَالَ : وَإِنْ بَطُلَتْ فُلُوسٌ وَنَحْوُهَا مِنَ الْمُثَلِّيَّاتِ لِمُتَعَامِلٍ بِهَا فَالْمِثْلُ أَوْ عُدِمَتْ
فَالْقِيَمَةُ لَا يَقِيدُ كَوْنُهَا مِمَّا يَتَعَامَلُ أَهْلُ الْبَلَدِ بِهَا ، وَقَدْ تَقَرَّرَ مِنْ كَلَامِ السَّادَاتِ
الْأَعْيَانِ وَالْعُلَمَاءِ الْأَدْيَانِ أَنَّ حَمْلَ الْكَلَامِ عَلَى فَائِدَتَيْنِ أُولَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى فَائِدَةٍ
وَحَمْلِهِ عَلَى فَوَائِدَ أُولَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى فَائِدَتَيْنِ ، فَإِنْ قِيلَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَ مِنْ
النُّصُوصِ وَارِدٌ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ دُونَ الصَّحِيحِ فَأَيْنَ النَّصُّ عَلَى أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي
الْحُكْمِ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ (عَج) وَ (مَخ) نَصَا عَلَى ذَلِكَ بِمَا حَاصِلُهُ : أَنَّ الْمَبِيعَ يَبْعَا
فَاسِدًا مِنَ الْمُثْلَى إِذَا فَاتَ وَوَجِبَ مِثْلُهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا يَبْعُ يَبْعَا صَحِيحًا لِأَنَّهُ
بِمَنْزِلَةِ الْمُتَلَفِ . اهـ .

قُلْتُ : لَا فَرْقَ فِي الْعَدَمِ الْمَذْكُورِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بَيْنَ الْحَسِيِّ وَالْحُكْمِيِّ
كَمَا إِذَا أُمِكنَ الْمَطْلُوبُ الطَّالِبَ مِنْ حَقِّهِ فَأَبَى حَتَّى غَلَا الطَّعَامُ فَلَهُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ
امْتِنَاعِهِ مِنْ أَخْذِهِ .

قَالَ الْإِمَامُ مُحِبِّي الدِّينِ سَيِّدِي (عَج) بَعْدَ كَلَامِ طَوِيلِ الذَّيْلِ كَثِيرِ النَّيْلِ فِي
هَذَا الْمَحَلِّ لِلْمُصَنِّفِ : مَسْأَلَةٌ مَنْ عَلَيْهِ مِنْهُ وَمَكْنَتُهُ الْمَطْلُوبُ مَرَارًا فَأَبَى ذَلِكَ
حَتَّى غَلَا الطَّعَامُ ، قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ لَهُ الْمَكِيلَةُ وَإِنَّمَا لَهُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ عَجْزِهِ عَنْ
أَخْذِهِ وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي هَذَا مِنَ الْأَحْكَامِ . اهـ .

انْظُرْ حَيْثُ حَكَمُوا عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ وَلَمْ يَحْكُمُوا عَلَيْهِ بِوُجُوبِ التَّأْخِيرِ إِلَى أَنْ

يَرْجِعَ السَّعْرُ لِحَالِهِ وَذَلِكَ لِأَجْلِ امْتِنَاعِهِ مِنْ أَخْذِهِ حَتَّى غَلَا الطَّعَامُ وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ الْحَسِيِّ فَوَجَبَتْ الْقِيَمَةُ لِأَنَّهُ ظَلِمَ بِامْتِنَاعِهِ مِنْ أَخْذِهِ كَمَا أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ فِي الْمَدِينِ مَطْلٌ حَتَّى غَلَا الطَّعَامُ أَوْ غَيْرُهُ وَجَبَ مَا أَلَّ إِلَيْهِ الْأَمْرُ سَوَاءً كَانَ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ .

قَالَ الْوَانُوَعِيُّ : لِأَنَّهُ ظَالِمٌ ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الشَّيْخُ ابْنُ (١) فِي « تَكْمِيلِ التَّقْيِيدِ » وَنَقَلَهُ عَنْهُ (عَج) فِي شَرْحِهِ لِهَذَا الْمَحَلِّ ، وَلَيْسَ فِي الْعَدَمِ الْمَذْكُورِ إِذَا عُدِمَ مَحَلُّ الْقَبْضِ وَالطَّعَامُ مَوْجُودٌ كَانَ اشْتِرَاطُ الْقَبْضِ فِي بَلَدٍ وَأَنْجَلَى عَنْهُ أَهْلُهُ وَلَيْسَ فِي عِمَارَتِهِ إِلَّا بَعْدَ طَوْلٍ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا قِيَمَتُهُ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ بَلِ الْمُسْلَمُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَصْبِرَ حَتَّى يَقْبِضَهُ بِمَوْضِعِهِ أَوْ يَأْخُذَ رَأْسَ مَالِهِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ قَرْضٍ فَلَهُ أَخْذُ قِيَمَتِهِ ذَكَرَ ذَلِكَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ .

وَمَعَ ذَلِكَ الشَّرِيفُ حَمَى اللَّهِ وَاعْتَرَضَ عَلَى الْغُلَاوِيِّ بِمَا نَصَّهُ [(٢)] وَإِنَّ الْفَقِيهَ الْحَاجَّ أَحْمَدَ بْنَ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْأَمِينِ أَجَازَ أَخْذَ الْقِيَمَةِ عَنِ الطَّعَامِ الْمُرْتَبِّ فِي الذِّمَّةِ بَيْعٍ صَحِيحٍ إِذَا تَعَذَّرَ أَخْذُهُ حَمَلًا لِلْبَيْعِ الصَّحِيحِ عَلَى الْفَاسِدِ كَمَا تَقَرَّرَ لِأَثْمَتِنَا مِنْ أَخْذِ الْقِيَمَةِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ عِنْدَ التَّعَذُّرِ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْعَلَامَةَ (عَج) وَ (مَخ) نَصًّا عَلَى أَنَّهُمَا فِي الْحُكْمِ سَوَاءٌ لِقَوْلِهِمَا (٣) : وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُبِيعَ بَيْعًا فَاسِدًا مِنَ الْمُثْلَى إِذَا فَاتَ وَوَجَبَ مِثْلُهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْمَأْخُوذِ عَنِ السَّلَفِ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمُبِيعِ بَيْعًا صَحِيحًا . اهـ .

وَخَطَوُهُ عِنْدَ ذَلِكَ ظَاهِرٌ وَاسْتَشْهَادٌ بِمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَيْهِ بَاطِلٌ إِذْ لَا يَقْتَضِي كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِيمَا اسْتَظْهَرَاهُ تَشَبُّهَ الْفَاسِدِ الْفَائِتِ بِالصَّحِيحِ إِلَّا فِي حَالَةٍ وَجُوبِ

(٢) كلمة لم أتبينها في الأصل .

(١) كلمة لم أتبينها في الأصل .

(٣) انظر « حاشية الخرشى » (٥ / ١٦٣) .

الْمَثْلُ بِدَلِيلٍ قَوْلِهِمَا وَوَجِبَ مِثْلُهُ ، وَحَالَةُ التَّعَذُّرِ إِنَّمَا يَضْمَنُ فِيهَا الْقِيَمَةَ مَعَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْعِبَارَةِ عَلَى فَرْضِ التَّسْلِيمِ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى نَصًّا عِنْدَهُمْ بَلْ هُوَ بَحْثٌ وَاسْتَظْهَارٌ لِمَا ثُمَّ يَرَى الْمُسْتَظْهَرُ لَهُ فِيهِ نَصًّا ، وَاحْتِجَاجُهُ إِنَّمَا نَقَلَهُ الْعَلَامَةُ (عَج) عَنْ الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَةِ مِنْ إِلْزَامِ رَبِّ الدِّينِ قِيَمَةَ طَعَامِهِ يَوْمَ امْتِنَاعِهِ مِنْ قَبْضِهِ إِذَا امْتَنَعَ مِنْهُ حَتَّى غَلَا الطَّعَامُ غَيْرَ حُجَّةٍ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مِنْ قَرْضٍ وَسَكَتَ عَنْهُ لَوْضُوحِهِ وَلَوْ أَنَّ فَرْضَنَاهُ مِنْ بَيْعٍ لَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَقِيسَ عَلَيْهِ التَّعَذُّرَ بَعْدَ الطَّعَامِ إِذْ لَا قِيَاسَ مَعَ الْفَارِقِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمَثَلِنَا الْقِيَاسُ وَنَحْوُهُ بَلْ لَيْسَ لَنَا إِلَّا مَحْضُ التَّقْلِيدِ ، وَإِذَا عَلِمْتَ أَيُّهَا الْمُتَحَصِّلُ خَطَأَهُ فِيمَا اعْتَمَدَهُ فِيمَا زَعَمَ وَتَأَمَّلْتَ نُصُوصَ أَثْمَتِنَا فِي انْقِطَاعِ الثَّمَرَةِ لَسَلَّمَ فِيمَا ظَهَرَ لَكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اخْذُ الْقِيَمَةِ عَنْهُ بِحَالٍ وَدَعَاؤِي جَوَارِ ذَلِكَ بِمَا فِي الذِّمَّةِ دُونَ مَا فِي مُعَيَّنٍ مِنْ [ق / ٥٦٢] حَائِطٍ أَوْ قَرْيَةٍ مَرْدُودَةٍ بِكَوْنِ الْمُسْلِمِ فِي الْقَرْيَةِ بِمَثَابَةِ الصِّفَةِ ، وَذَكَرُ السَّنَةِ عِبَارَةً عَنْ التَّعْجِيلِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ كُلُّهُ أَثْمَتِنَا ، وَمَا فِي « كَبِير » (ق) مِنْ أَنَّ الْمُسْلِمَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَصْبِرَ حَتَّى يَأْخُذَ الطَّعَامَ فِي الْمَوْضِعِ الْمُشْتَرَطِ أَوْ يَأْخُذَ رَأْسَ مَالِهِ إِذَا تَعَذَّرَ اخْذُ الطَّعَامِ بِخَرَابِ مَحَلِّ الْقَبْضِ وَلَا يَأْخُذُ الْقِيَمَةَ لِأَنَّهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ صَرِيحٌ بِمَنْعِ اخْذِ الْقِيَمَةِ بِكُلِّ حَالٍ ، وَإِذَا عَلِمْتَ مَا قَرَرْنَا ظَهَرَ لَكَ خَطْؤُهُ فِيمَا زَعَمَ مِنْ دُخُولِ الطَّعَامِ مَدْخَلَ الْفُلُوسِ فِي قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (وَإِنْ بَطَلَتْ فُلُوسٌ فَالْمِثْلُ ...) (١) إلخ . كَمَا لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ فِيمَا نَعْلَمُ ، مَعَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » وَغَيْرِهَا وَإِنَّمَا يَدْخُلُ مَدْخَلَهَا النِّقْدُ وَنَحْوُهُ كَالْحَدِيدِ وَالْوَدْعِ فِي بِلَادٍ تَنْبُكَتُ كَمَا نَصُّوا عَلَى ذَلِكَ ، وَأَيْضًا مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ مَا أَخْذَ مِنْ مَنَافِعٍ أَوْ جَنَایَةِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً أَوْ نِكَاحٍ أَوْ صَدَاقٍ أَوْ [حَمَام] (٢) يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ خَطَأً ظَاهِرٌ أَوْ لَعَلَّهُ سَبَقَ إِلَى فَهْمِهِ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِمْ :

(١) مختصر خليل (ص / ١٧٣) .

(٢) هكذا بالأصل .

وَدَخَلَ مَدْخَلَهُ ، رَاجِعٌ لِمَا خَرَجَ بِالمُعَاوَضَةِ مِنْ قَرْضٍ أَوْ هَبَةٍ وَنَحْوَهُمَا مَعَ أَنَّهُ [(١)] يَرْجِعُ لِطَعَامِ الْمُعَاوَضَةِ كَمَا لَا يَخْفَى . اهـ . المراد من كلامه .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُعْوَلَ عَلَيْهِ وَالْمُفْتَى بِهِ عِنْدَنَا كَلَامُ الشَّرِيفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٤) [١٥٣] سُؤَالٌ عَنْ مَالٍ اكْتَسَبَهُ صَاحِبُهُ بِوُجُوهِ بَعْضِهَا جَائِزٌ ، وَبَعْضُهَا حَرَامٌ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَالتَّدْلِيسِ وَالْغَشِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَأَرَادَ الْآنَ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى - وَيَرْجِعَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ ظُلْمِ النَّفْسِ وَغَيْرِهَا فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ إِمْسَاكُ هَذَا الْمَالِ تَحْتَ يَدِهِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » وَنَصُّهُ : وَأَمَّا حُكْمُ مَالٍ اكْتَسَبَهُ رَبُّهُ مِنْ وَجُوهِ كَثِيرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ فَبَعْضُهَا جَائِزٌ ، وَبَعْضُهَا غَيْرُ جَائِزٍ كَالصَّرْفِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ وَكَالْمُبَادَلَةِ وَالْمُرَاطَلَةِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا وَكَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَالتَّدْلِيسِ وَالْغَشِّ وَالْخِيَانَةِ وَكَتِمَانِ الْعُيُوبِ وَخَلْطِ دَنِيِّ بَجِيدٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ ، كُلُّ ذَلِكَ مَعَ جَهْلِهِ أَوْ مَعَ عِلْمِهِ مَعَ تَعَمُّدِهِ وَلَا يَذَرِي الْقَلِيلَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا الْكَثِيرَ غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَرْتَكِبُ بَعْضَ هَذِهِ الْوُجُوهِ أَوْ جُلَّهَا وَأَرَادَ الْآنَ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى - وَيَرُدَّ نَفْسَهُ عَنْ غِيَّهَا فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ إِقْرَارُ هَذَا الْمَالِ تَحْتَ يَدِهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُطَهِّرَهُ مِمَّا خَالَطَهُ وَشَانَهُ ، وَكَيْفَ يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ يُمَكِّنُ تَأْوِيلَهُ حَتَّى يَرْضَى رَبُّهُ وَيُمَثِّلَ أَمْرَهُ وَيَسْلَمَ مِنْ عَذَابِهِ وَنِكَالِهِ فِي حَالِهِ وَمَالِهِ وَكَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى تَطْيِيبِ كَسْبِهِ وَمَأْكَلِهِ وَمَلْبَسِهِ وَمَالِهِ حَتَّى يَكُونَ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ وَالسَّئَةِ أَوْ لَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ فِي هَذَا الزَّمَانِ لَاسْتِحْكَامِ الْفَسَادِ فِي كُلِّ مَكَانٍ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَمَّا الْأَمْوَالُ الْمُكْتَسَبَةُ مِنْ وَجُوهِ كَثِيرَةٍ مِنْ وَجُوهِ الْأَسْبَابِ بَعْضُهَا

جَائِزٌ وَبَعْضُهَا غَيْرُ جَائِزٍ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ الْبَيَاعَاتِ الْفَاسِدَةِ وَالرِّبَا وَالْمُعَامَلَاتِ
الْجَارِيَةِ عَلَى غَيْرِ قَانُونِ الشَّرِيعَةِ فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْعُقُودَ الْفَاسِدَةَ تُفْسَخُ
وَيُرَدُّ الشَّيْءُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ إِلَى رَبِّهِ وَيَأْخُذُ صَاحِبُ الثَّمَنِ ثَمَنَهُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ
الشَّيْءُ قَائِمًا لَمْ يَفْتِ بَوَجْهٍ مِنْ وَجُوهِ الْفَوَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ ، وَإِنْ
فَاتَ وَتَعَذَّرَ رَدُّهُ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْعُقُودِ الْمُخْتَلَفِ [فِيهَا ^(١)] بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَضَى ،
وَإِنْ كَانَ مِمَّا أُجْمِعَ عَلَى فُسَادِهِ وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانَ مِنَ الْمُقَوَّمَاتِ
أَوْ الْمَثَلِ فِيمَا كَانَ مِنَ الْمُثَلِّيَّاتِ وَمَا زَادَ عَلَى الْقِيَمَةِ أَوْ الْمَثَلِ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْوَجْهِ
الْفَاسِدِ تَصَدَّقَ بِهِ ، فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ حُلُّهُ لِمَا بَقِيَ مِنْ غَيْرِ
كَرَاهَةٍ وَلَا تَحْرِيمٍ ، وَيَلْزَمُهُ مَعَ ذَلِكَ التَّوْبَةُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا ارْتَكَبَهُ مِنْ
إِتْهَافِ حُرْمَةِ الشَّرْعِ الْعَزِيزِ وَعَدَمِ وَقُوفِهِ عِنْدَ حُدُودِهِ وَأَوَامِرِهِ ، وَإِنْ جَهِلَ مَقْدَارُ
ذَلِكَ لاختِلَافِهِ وَطُولِ عَهْدِهِ فَلْيَتَحَرَّزْ وَيَحْتَاطْ فِي ذَلِكَ حَتَّى تَطْمَئِنَّ نَفْسُهُ
وَتَطْيِبَ ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تَبْتِمُ فَلَكُمْ رِءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا
تُظْلَمُونَ وَلَا تَظْلَمُونَ ﴾ ^(٢) . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٥) [١٥٤] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ شِرَاءِ مَا فِي الْمِكْيَالِ الْمَجْهُولِ جَزَافًا هَلْ
هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) : إِنْ شِرَاءَ مَا فِي الْمِكْيَالِ الْمَجْهُولِ جَزَافًا جَائِزٌ بِشُرُوطِ
الْجُرَافِ .

وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا شِرَاؤُهُ عَلَى أَنَّهُ مَكِيلٌ بِهِ فَجَائِزٌ لَكِنْ بِشَرْطِ عَدَمِ الْمِكْيَالِ
الْمَعْلُومِ ، وَكَذَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الْحَاضِرَةِ الشِّرَاءُ فِي الْبَادِيَةِ بِمِكْيَالِ الْبَادِيَةِ الْمَجْهُولِ
لِلْحَاضِرَةِ لِعَدَمِ الْمِكْيَالِ الْمَعْلُومِ لِلْحَاضِرِ فِي الْبَادِيَةِ كَمَا يَجُوزُ شِرَاءُ الْبَادِيِ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : فِيهِ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٢٧٩ .

الْحَاضِرَةَ بِمَكِيلٍ الْحَاضِرَةَ الْمَجْهُولَ لِلْبَادِيَةِ وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ الْبَادِي فِي الْحَاضِرَةِ بِمَكِيلٍ الْحَاضِرَةَ الْمَجْهُولَ لِلْبَادِي ، وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ الْحَاضِرِ فِي الْحَاضِرَةِ بِمَكِيلٍ الْبَادِيَةِ الْمَجْهُولَ لِلْحَاضِرِ فَجَهْلُ صَاحِبِ الْمَحَلِّ بِمَكِيلٍ غَيْرِهِ مَمْنُوعٌ وَجَهْلُ غَيْرِ صَاحِبِ الْمَحَلِّ بِمَكِيلٍ صَاحِبِ الْمَحَلِّ جَائِزٌ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْوَزْنِ فَجَهْلُ الْبَادِي فِي الْحَاضِرَةِ وَزَنُ الْحَاضِرَةِ لَا يَضُرُّ كَمَا لَا يَضُرُّ جَهْلُ الْحَاضِرِ فِي الْبَادِيَةِ [ق / ٥٦٣] مِيزَانُ الْبَادِيَةِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٦) [١٥٥] سُؤَالٌ عَنْ أَهْلِ الْوَزِيْعَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُ جِلْدِهَا وَأَسْقَاطُهَا وَشَيْئًا مِنْ لَحْمِهَا لِأَحَدِهِمْ أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ غَيْرِهِمْ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ: فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » : وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الْوَزِيْعَةِ ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ بَعْضُهُمْ أَسْقَاطُهَا أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَعْدَالِيُّ : لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الْوَزِيْعَةِ أَنْ يُسَوِّقُوا الْأَسْقَاطَ فِيمَا بَيْنَهُمْ قَبْلَ قَسْمِ اللَّحْمِ وَلَا بَعْدَ قَسْمِهِ لِأَنَّهُ يُؤُولُ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ بَعْضُهُمْ لَحْمًا وَسَاقِطًا وَبَعْضُهُمْ لَحْمًا وَدَرَاهِمَ وَذَلِكَ رِبَاً . اهـ .

وَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » بَعْدَ حَذْفِ كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِهِ مَا نَصَّهُ : وَفِي جَوَابِ لِسِيْدِ الْعَرَبِ الْفَارِسِيِّ إِنْ كَانَ أَهْلُ الْوَزِيْعَةِ يُخْرِجُونَ مِنْهَا الرَّأْسَ وَالْأَكَارِعَ وَالْجِلْدَ وَشَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ وَالْقَلْبَ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَيَجْعَلُونَهُ عَلَى حِدَةٍ وَيَبِيعُونَهُ لِأَجْنَبِيٍّ أَوْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ وَيُؤَدِّي ثَمَنَهُ مِنْ عِنْدِهِ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ يَقْتَسِمُونَ اللَّحْمَ بَيْنَهُمْ بِحَيْثُ يَكُونُ الْمُشْتَرِي لِمَا أَخْرَجُوهُ أَوْ لَا وَاحِدًا مِنْهُمْ يَأْخُذُ وَاحِدًا مِنْهُمْ الدَّرَاهِمَ وَآخِرُ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٧) [١٥٦] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ مَا فِي الْعَدْلِ بِوَصْفِ بَائِعِهِ لَهُ وَذِكْرِهِ لِعَدَدِهِ هَلْ هُوَ كَبَيْعِهِ عَلَى الْبَرْنَامِجِ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ: قَالَ (عَج) نَاقِلًا عَنْ أَحْمَدَ الزُّرْقَانِي وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ كَوْنُ مَا

فِي الْعَدْلِ مَكْتُوبًا فِي وَرَقَةٍ وَأَنَّهُ لَوْ حَفَظَ الْبَائِعُ مَا فِي الْعَدْلِ وَيَاعَهُ ذَلِكَ عَلَى الْعَدَدِ وَالْوَصْفِ كَانَ ذَلِكَ كَأَنَّكَ ؛ قَالَهُ بَعْضُ شُيُوخِنَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٨) [١٥٧] سُؤَالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ يُتَّقَلُ مِلْكُ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي

بِالْقَبْضِ أَوْ بِالْفَوَاتِ ؟

جَوَابُهُ: فَقِي (مَج) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا يُتَّقَلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ) (٢) مَا نَصُّهُ : وَلَا يُتَّقَلُ فِيهِ الْمِلْكُ بِالْفَوَاتِ عَلَى الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَذْهَبِ . اهـ .

وَفِي (س) عَنِ الْفَاكِهَانِيِّ (٣) : يَحْرُمُ انْتِفَاعُ الْمُشْتَرِي بِالْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا قَبْلَ فَوَاتِهِ وَيَحْرُمُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ وَشِرَاؤُهُ لِمَنْ عَلِمَ فَسَادَ الْعَقْدِ وَلَكِنْ إِنْ وَقَعَ تَمَّ الْبَيْعُ وَصَحَّ الْمِلْكُ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٥٩) [١٥٨] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ عُدِمَتْ فَالْقِيَمَةُ وَقَتْ

اجْتِمَاعِ الْاسْتَحْقَاقِ أَوْ الْعَدَمِ) (٤) هَلْ تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي بَلَدِ الْمُعَامَلَةِ وَالْقَضَاءِ حَيْثُ كَانَ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْمُعَامَلَةِ ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْبَنَانِيُّ (٥) : وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي بَلَدِ الْمُعَامَلَةِ وَإِنْ كَانَ حِينَ الْقَبْضِ فِي غَيْرِهَا . ذَكَرَهُ (ح) (٦) عَنِ الْبَرْزَلِيِّ . اهـ .

وَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » : أَنَّ مَنْ تَرْتَّبَ فِي ذِمَّتِهِ دَرَاهِمٌ ثُمَّ إِنَّهَا عُدِمَتْ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى قِيَمَتِهَا يَوْمَ حُلُولِهَا وَعَدَمِهَا وَيَقْضَى عَلَيْهِ بِتِلْكَ الْقِيَمَةِ وَلَا فَرْقَ فِي تَرْتُّبِهَا عَلَيْهِ

(١) حاشية الخرشي (٨٥ / ٥) .

(٢) مختصر خليل (ص ١٧٧) .

(٣) انظر « مواهب الجليل » (٤ / ٣٨١) .

(٤) مختصر خليل (ص ١٧٣) .

(٥) الفتح الرباني مع شرح الزرقاني (٥ / ١٠٧) .

(٦) مواهب الجليل (٤ / ٣٤١) .

مِنْ قَرْضٍ أَوْ بَيْعٍ فَهَذَا هُوَ اللَّازِمُ لَهُ وَيَكُونُ الْمَأْخُودُ فِي ذَلِكَ إِذَا قُومَتْ غَيْرُ جِنْسِهَا مِنْ فُلُوسٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ سِلْعَةٍ . اهـ . محلُّ الْحَاجَةِ مِنْ كَلَامِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٠) [١٥٩] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ لِأَخْرَاقَةِ غَائِبَةٍ عَلَى الْوَصْفِ وَعَلَى أَنْ ضَمَانَهَا مِنْهُ - أَيْ الْمُسْلِمُ - إِلَى عِشْرِينَ يَوْمًا ، وَتَلَفَتْ قَبْلَ قَبْضِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهَا . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ السَّلْمَ فَاسِدٌ لِاشْتِرَاطِ ضَمَانِ النَّاقَةِ مِنَ الْمُسْلِمِ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَهُوَ غَرَرٌ وَالْغَرَرُ فِي الْبَيْعِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ وَالنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ شَرْعًا إِلَّا بِدَلِيلٍ عَلَى الصَّحَّةِ وَلَا دَلِيلَ هُنَا فِيمَا يَظْهَرُ وَلَا سِيَّمَا نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَلَى فَسَادِ السَّلْمِ الْمَذْكُورِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (وَتَأْخِيرُ حَيَوَانَ بِلَا شَرْطٍ)^(١) ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ (مخ)^(٢) بِقَوْلِهِ : أَمَّا مَعَ شَرْطِ التَّأْخِيرِ فَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَيَفْسَدُ كَالْعَيْنِ . اهـ .

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ فَسَادُ السَّلْمِ فَأَعْلَمُوا أَيْضًا بِأَنَّ ضَمَانَ النَّاقَةِ مِنَ الْمُسْلِمِ لِعَدَمِ قَبْضِ الْمُسْلِمِ لَهَا كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ)^(٣) اهـ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ نَصِيبَ النَّاقَةِ مِنْ صَاحِبِهَا الْمُسْلِمِ لَهَا وَلَا تِبَاعَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦١) [١٦٠] سُؤَالَ عَنْ طَعَامِ الْقَرْضِ هَلْ يَجُوزُ سَلَمُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ كَيْفَهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَسْأَلَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَمَنْعَ بَيْعِهِ - أَيْ الدِّينِ -

(١) مختصر خليل (ص / ١٩٣) .

(٢) حاشية الخرشى (٥ / ٢٠٣) .

(٣) مختصر خليل (ص / ١٧٧) .

وَلَوْ جَلَّ لَا بَدِيْن .

قُلْتُ : وَهَذَا إِنْ بَاعَهُ لغير مَنْ هُوَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا إِنْ أَسْلَمَهُ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ فَتَصِيرُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مُفْرَدَاتِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَسَخُ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ ..) (١) إِنْخ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٢) [١٦١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سَلْعَةً وَسُرِقَتْ عَلَيْهِ وَأُغْرِمَ شَيْئًا عَلَى إِخْرَاجِهَا مِنْ عِنْدِ السَّارِقِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَتِ السَّلْعَةُ عَلَى صَاحِبِهَا بِعَيْبٍ فِي ثَمَنِهَا هَلْ هُوَ يَرْجِعُ عَلَى رَبِّ السَّلْعَةِ بِمَا غَرِمَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْرَمْ ذَلِكَ عَنْهَا إِلَّا وَهِيَ فِي ضَمَانِهِ فَقَدْ دَخَلَتْهُ مِنَ الْعَقْدِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَضَمَّنَ بِالْعَقْدِ) (٢) أَيْ : وَضَمَّنَ الْمُشْتَرَى فِي الْبَيْعِ بَيْنًا صَاحِبًا لَازِمًا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ مُسْتَثْنَاةٍ لَيْسَتْ مِنْهُنَّ أَعْرَضَتْ عَنْ ذِكْرِهِنَّ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٣) [١٦٢] سُؤَالٌ عَنِ الْأَمَةِ الَّتِي تُوَاضَعُ شَرْعًا إِذَا بِيَعَتْ دُونَ مُوَاضَعَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ الْبَيْعِ ؟

جَوَابُهُ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ لَا مُوَاضَعَةٌ) (٣) .

(شَخ) (٤) أَيْ : إِذَا بَاعَ عَلَى تَرْكِ الْمَوَاضَعَةِ فَإِنَّ [ق / ٥٦٤] الْبَيْعَ صَحِيحٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ وَيُحْكَمُ بَيْنَهُمَا بِهَا لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٤) [١٦٣] سُؤَالٌ عَنِ مَخِيضٍ لَا زَبَدَ فِيهِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْحَلِيبِ

(١) مختصر خليل (ص ١٧٦) .

(٢) مختصر خليل (ص ١٨٦) .

(٣) مختصر خليل (ص ١٩٠) .

(٤) انظر « حاشية الخرشي » (٥ / ١٨٤) .

وَالزَّبْدُ وَالسَّمْنُ وَالْجَبْنُ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لَا بُدَّ مِنْ
الْمُمَائِلَةِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَمَّا الْمَخِيضُ وَالْمَضْرُوبُ وَالْحَلِيبُ فَلَا يُبَاعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ إِلَّا مَثَلًا
بِمِثْلٍ ؛ لِأَنَّهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَمُطْلَقُ لَبَنٍ) (١) .

(شخ) : ربويٌّ عَلَى الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَذْهَبِ وَهُوَ صِنْفٌ وَاحِدٌ مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ
وَعَنَمٍ حَلِيبٍ وَمَخِيضٍ وَمَضْرُوبٍ ، وَكَلَامُهُ يَشْمَلُ لَبَنَ الْأَدَمِيِّ كَمَا فِي ابْنِ عَرَفَةَ .
اهـ . الْمَقْصُودُ مِنْهُ .

وَفِي (ق) (٢) عَنْ « الْمُدُونَةِ » : لَبَنُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْعَنَمِ صِنْفٌ وَاحِدٌ وَيَجُوزُ
لَبَنُ الْعَنَمِ الْحَلِيبِ وَفِيهِ [زُبْدَةٌ] (٣) بِلَبَنِ مَضْرُوبٍ وَقَدْ أَخْرَجَ [زُبْدَةٌ] (٤) أَوْ
بِلَبَنِ اللَّقَاحِ وَلَا زُبْدٌ فِيهِ مَثَلًا بِمِثْلٍ كَمَا جَازَ دَقِيقٌ بِقَمَحٍ مَثَلًا بِمِثْلٍ . . وَلَا يَجُوزُ
التَّفَاضُلُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَأَمَّا بَيْعُهُ بِالزَّبْدِ أَوْ السَّمْنِ أَوْ الْجَبْنِ فَجَائِزٌ وَلَوْ مُتَفَاضِلًا .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَشَارَحَهُ (عبق) مَا نَصَّهُ : (وَسَمْنٌ) (٥) أَيْ (٦) : تَسْمِينٌ
نَاقِلٌ عَنْ لَبَنِ أَخْرَجَ زُبْدَهُ فَبِيعَ بِهِ مُتَمَائِلًا وَمُتَفَاضِلًا كَمَا فِي (ق) (٧) وَ (طخ)
لَا عَمَّا لَا يَخْرُجُ زُبْدُهُ فَلَا يَكُونُ نَاقِلًا عَنْهُ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِهِ لِلْمُزَابَنَةِ . اهـ .

(١) مختصر خليل (ص / ١٧٤) .

(٢) التاج والإكلیل (٤ / ٣٥٣) .

(٣) فِي (ق) : زِيدَهُ .

(٤) فِي (ق) : زِيرَهُ .

(٥) مختصر خليل (ص ١٧٤) .

(٦) شرح الزرقاني (٥ / ١٢٥) .

(٧) التاج والإكلیل (٤ / ٣٥٦) .

وَقَالَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ لَبَنٍ فِيهِ زُبْدُهُ بِزُبْدِهِ ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ أُرِيدَ أَخْذُ اللَّبَنِ لِإِخْرَاجِ زُبْدِهِ أَوْ لِأَكْلِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَقَيَّدَ بَعْضُهُمُ الْمَنْعَ بِمَا إِذَا أُرِيدَ إِخْرَاجُ ذَلِكَ وَأَمَّا لِلْأَكْلِ فَلَا وَلَمْ يَتَّبِعِ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْعَقْدَ ، قَالَهُ التَّنَائِي ، وَكَفَى « بِالْمُدُونَةِ » شَاهِدًا لِلْمُصَنِّفِ ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِسَمْنٍ وَكَذَا لَبَنٌ لَا زُبْدَ فِيهِ كَلْبَنٍ الْإِبِلِ يُبَاعُ بِزُبْدٍ كَمَا فِي ابْنِ الْجَلَّابِ . اهـ .

وَفِي (عبق) ^(١) أَيْضًا فِي مَبْنَحٍ تَكْمُمُهُ عَلَى بَيْعِ بَعْضِ أَنْوَاعِ اللَّبَنِ بِبَعْضِهَا مَا نَصَّهُ : وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الصُّورَةَ الْجَائِزَةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْمُمَثَّلَةِ فِي بَيْعِ كُلِّ مَنْ الْأَنْوَاعِ السَّبْعَةِ بِمِثْلِهِ وَكَذَا إِذَا بَاعَ الْمَخِيضُ وَالْمَضْرُوبُ بِحَلِيبٍ ، فَإِنْ بَاعَ بِزُبْدٍ أَوْ سَمْنٍ أَوْ جُبْنٍ لَمْ تُعْتَبَرِ الْمُمَثَّلَةُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَخِيضِ وَالْمَضْرُوبِ بِالْحَلِيبِ مُتِمَّاتًا لَا مُتَفَاضِلًا وَبِالسَّمْنِ وَبِالدُّبْدِ وَالسَّمْنِ وَالْجُبْنِ وَلَوْ مُتَفَاضِلًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٥) [١٦٤] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ الْحَلِيبِ الْمُجَمَّدِ لِإِخْرَاجِ زُبْدِهِ إِذَا ضُرِبَ أَوْ خُضَّ حَتَّى صَارَ رَقِيقًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ زُبْدٌ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالزُّبْدِ وَحَالَتُهُ كَذَلِكَ أَضْمٌ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْحَلِيبِ الَّذِي يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالزُّبْدِ أَى : حَلِيبِ الْإِبِلِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٦) [١٦٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ ؟

فَفِي (شخ) : وَذَكَرَ فِي « التَّوْضِيحِ » وَابْنُ الْحَاجِبِ مَا يُفِيدُ أَنَّ الْقَضَاءَ يَعْدُ التَّفَرُّقَ فِي الْبَيْعِ الْحَالِّ يَرَاعَى سَلَمُ الْبَيْعِ فِيهِ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(٢) : وَيُعْتَبَرُ فِي الطَّعَامِ مُطْلَقًا .

(١) شرح الزرقاني (٥ / ١٢٥) .

(٢) جامع الأمهات (ص ٣٥٣) .

أَيُّ : مَنْ بَاعَ طَعَامًا بِثَمَنِ لِأَجَلٍ لَمْ يَجُرْ أَنْ يَشْتَرِيَ بِذَلِكَ الثَّمَنَ وَلَا يَبْعُضُهُ طَعَامًا وَإِنْ خَالَفَهُ ، لَا قَبْلَ الْأَجَلِ وَلَا بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَكَيْلِهِ وَصِفَتِهِ أَيُّ : مَحْمُولَةٌ مَجْهُولَةٌ وَإِنْ سَمَرَاءَ فَسَمَرَاءُ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَقَوْلُهُ : (بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ) يُرِيدُ : وَكَذَلِكَ بِحَالٍ وَتَأَخَّرَ قَبْضُ الثَّمَنِ حَتَّى افْتَرَقَ الْمُتَبَايِعَانِ ، وَلَيْسَ هَذَا مَخْصُوصٌ فِي الْمَذْهَبِ بِالطَّعَامِ بَلْ لَا يَجُوزُ اخْتِذُ اللَّحْمِ عَنْ ثَمَنِ الْحَيَوَانِ وَلَا الْعَكْسُ وَلَا اخْتِذُ طَعَامٍ عَنْ أُخْرَى كِرَاءِ أَرْضٍ لِلْحَرْثِ . قَالَهُ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » ، وَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ فِي هَذَا وَلَوْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ، بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَنْعَ فِيهَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ أَشَدُّ ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي قَضَاءِ اللَّحْمِ عَنْ ثَمَنِ الْحَيَوَانِ وَعَكْسِهِ ، وَلَا اخْتِذُ ثِيَابٍ عَنْ ثَمَنِ الْغَزْلِ إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ أَنْ يُنْسَجَ فِيهِ لِأَنَّهُ إِجَارَةٌ مَجْهُولٌ ، وَلَا اخْتِذُ الْقَصِيلِ عَنْ ثَمَنِ الشَّعِيرِ بَعْدَ مَنْ تَصِيرُ فِيهِ قَصِيلًا وَلَا السُّيُوفِ عَنْ الْحَدِيدِ - أَيُّ : عَنْ ثَمَنِ الْحَدِيدِ - وَضَابِطُهُ : كُلُّ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ نَقْدًا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضَى أَحَدُهُمَا عَنْ ثَمَنِ الْآخَرِ كَاللَّحْمِ عَنْ الْحَيَوَانِ وَعَكْسِهِ ، وَالطَّعَامُ ثَمَنُ الْأَرْضِ - أَيُّ : كِرَائَتُهَا - ، وَكُلُّ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ إِلَى أَجَلٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضَى أَحَدُهُمَا عَنْ الْآخَرِ - أَيُّ : مِمَّا يُبَاعُ لِأَجَلٍ كَاخْتِذِ الطَّعَامِ عَنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ وَاخْتِذِ ثَوْبٍ عَنْ ثَوْبَيْنِ أَوْ بِالْعَكْسِ وَاخْتِذِ غَزْلٍ عَنْ ثَمَنِ كَتَّانٍ فِي مُدَّةٍ يُمَكِّنُ فِيهَا غَزْلُهُ وَاخْتِذِ ثِيَابٍ عَنْ ثَمَنِ غَزْلٍ فِي مُدَّةٍ يُمَكِّنُ فِيهَا النَّسْجَ وَاخْتِذِ قَصِيلٍ عَنْ شَعِيرٍ بَعْدَ مُدَّةٍ يُمَكِّنُ فِيهَا نَبَاتَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٧) [١٦٦] سَوَّالٌ عَنْ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي ؟

جَوَابُهُ : ظَاهِرٌ وَهُوَ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ : بَعْتُكَ هَذِهِ السَّلْعَةَ بِكَذَا - بِصِغَةِ الْمَاضِي - أَوْ اشْتَرَاهَا مِنِّي - بِصِغَةِ الْأَمْرِ - أَوْ : أُبِيعُهَا لَكَ - بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ - فَهُوَ الْبَائِعُ ، وَمَنْ قَالَ : اشْتَرَيْتُ مِنْكَ سِلْعَتَكَ بِكَذَا - بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ - فَهُوَ الْمُشْتَرِي . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوَازِلُ الْعُيُوبِ

(١٣٦٨) [١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا يُرْضِعُ الْمَاشِيَةَ وَبَاعَهُ قَبْلَ ظُهُورِهِ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي الثَّانِي وَرَدَّ عَلَيْهِ بِهِ أَيْجُوزُ لَهُ الرَّدُّ عَلَى بَائِعِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ بِذَلِكَ الْعَيْبِ إِنْ بَاعَهُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِهِ ؛ فَفِي « الْمُدُونَةِ » (١) : لَوْ ادَّعَى بَعْدَ أَنْ بَاعَهُ أَنَّ عَيْبًا كَانَ بِهِ عِنْدَ بَائِعِهِ مِنْهُ لَمْ تَكُنْ لَهُ [خُصُومَةٌ] (٢) إِذْ لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ السَّلْعَةُ بِشِرَاءٍ أَوْ مِيرَاثٍ أَوْ صَدَقَةٍ [أَوْ بَيْعٍ] (٣) أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَيَكُونُ لَهُ [رَدُّهَا] (٤) عَلَى بَائِعِهَا الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ بَيْعُ هَذَا الْمُشْتَرِي [ق / ٥٦٥] حِينَ بَاعَهَا لَمْ يَعْلَمْ بِعَيْبِهَا . اهـ . وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَعُودِهِ لَهُ بِعَيْبٍ) (٥) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٦٩) [٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ تَاجِكَانَتِ الصَّحْرَاءِ دَفَعَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا لِلْآخَرِ بَارَوَانَ كَانَ يُطَالِبُهُ بِهِ ، وَتَوَجَّهًا إِلَى أَهْلِهَا فَلَمَّا وَصَلَا أَتْنَاءَ الطَّرِيقِ ادَّعَى قَابِضُ الْعَبْدِ مَرَضَهُ بِالْإِسْهَالِ وَأَنَّهُ قَدِيمٌ بِهِ وَرَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ بِلَا مُرَافَعَةٍ عِنْدَ أَحَدٍ وَرَضِيَ بِهِ صَاحِبُهُ خَوْفًا مِنَ الْقَابِضِ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ قَبِيلَتِهِ لَأَنَّهُمَا بَلَّغَهُمَا أَنَّ بَيْنَ قَبِيلَتَيْهِمَا الْمَقَاتِلَةَ ، وَمَاتَ الْعَبْدُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ عِنْدَ صَاحِبِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَ خَالَ رَبِّ الدِّينِ لِلْمَدِينِ أَيْضًا وَطَلَبَ مِنْهُ الْقَضَاءَ مِنْ غَيْرِ وَكَالَةَ مِنْ رَبِّ الدِّينِ لَهُ

(١) انظر : « التاج والإكليل » (٤/ ٤٤٤) .

(٢) فِي (ق) : خُصُومَتُهُ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (ق) .

(٤) فِي الْأَصْلِ : رَدَّهُ ، وَالْمُثْبِتُ مِنْ (ق) .

(٥) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/ ١٨٤) .

عَلَى ذَلِكَ ، وَدَفَعَ لَهُ أَمَةً فِي الْقَضَاءِ خَوْفًا مِنْهُ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى مَأْمَنِهِ ، وَمَاتَتِ الْأَمَةُ أَيْضًا عِنْدَهُ ، ثُمَّ بَعْدَ بُرْهَةٍ مِنَ الزَّمَنِ مِنْ زَوَالِ الْعِدَاوَةِ وَالْمُقَاتَلَةِ بَيْنَ قَبِيلَتَيْهِمَا جَاءَ رَبُّ الدِّينِ لِلْمَدِينِ وَادَّعَاهُ بِالْعَبْدِ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْإِكْرَاهَ إِمَّا أَنْ يَثْبُتَ ؛ أَيْ : فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ بِالْبَيِّنَةِ فَضَمَانُ الْعَبْدِ مِنَ الْمَدِينِ لِقَبْضِهِ إِيَّاهُ وَرِضَاهُ بِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَدَخَلْتُ فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ إِنْ رَضِيَ بِالْقَبْضِ) ^(١) ؛ أَيْ : وَآخَرَى إِنْ قَبِضَ بِالْفِعْلِ كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؛ وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الدِّينَ مَا زَالَ بَاقِيًا عَلَيْهِ وَإِنْ ثَبَتَ الْإِكْرَاهُ بَيِّنَةٌ كُلُّفَ رَبِّ الدِّينِ بِإِبْطَاتِ الْمَرَضِ الْمَذْكُورِ وَقَدِمَهُ فَإِنْ أَتَى بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَعْرِ وَالْمَعْرِفَةِ بِالْعَيْبِ عَلَى الْمَرَضِ وَعَلَى قَدَمِهِ قِطْعًا أَوْ ظَنًّا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْمَدِينِ بِدَيْنِهِ بَعْدَ يَمِينِهِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ وَضَمَانُ الْعَبْدِ الْهَالِكِ مِنْ صَاحِبِهِ لِمُوَافَقَةِ رَبِّ الدِّينِ الشَّرْعَ فِي رَدِّهِ لَهُ عَلَيْهِ ؛ فَفِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : أَنَّ مَنْ فَعَلَ فِعْلًا لَوْ رُفِعَ إِلَى حَاكِمٍ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ يَتَنَزَّلُ فَعَلُهُ ذَلِكَ مَنزِلَةَ الْحُكْمِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَإِنْ شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ بِحُدُوثِ الْمَرَضِ قِطْعًا أَوْ ظَنًّا أَوْ شَكًّا فَضَمَانُ الْعَبْدِ مِنْ رَبِّ الدِّينِ وَلَا عِبْرَةَ بِرِضَا الْمَدِينِ بِهِ وَقَبْضِهِ إِيَّاهُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَهِيَ لَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا أَفْعَالُ الْمُكَلَّفِينَ وَالْإِكْرَاهُ يَكُونُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بِخَوْفٍ مُؤَلِّمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ ...) ^(٢) إلخ .

وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لَا دَعْوَى وَلَا مُطَالَبَةَ لِرَبِّ الدِّينِ عَلَى الْمَدِينِ وَلَا يَمِينَ عَلَيْهِ فِي صُورَةِ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِحُدُوثِ [

(٣)]

ظَنًّا أَوْ شَكًّا ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي نَفْيِ الْعَيْبِ أَوْ قَدَمِهِ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةٍ لِلْمُشْتَرِي وَحَلْفٍ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقِهِ . اهـ .

(١) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ١٣٤) .

(٣) يوجد بالأصل إشارة إلى سقط كتب بالهامش ، ووجد مطموساً بالهامش .

وَأَمَّا قَبْضُ حَالِ رَبِّ الدِّينِ لِلأُمَّةِ عِنْدَ الْمَدِينِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ مِنْ غَيْرِ وَكَالَةٍ فَهُوَ مُتَعَدٍّ فِي ذَلِكَ ؛ وَيَتَفَرَّغُ عَنْهُ وَجُوبُ ضَمَانِ الأُمَّةِ فَيَرْجِعُ مَالُهَا عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهَا يَوْمَ قَبْضِهِ لَهَا وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٠) [٣] سُؤَالُ عَمَّنْ دَفَعَ بَعِيرًا لِأَخْرَفٍ فِي قَضَاءِ الدِّينِ وَالْبَعِيرُ كَانَ حَنْكُهُ مَكْسُورًا وَبَرَى مِنْهُ وَأَرَاهُ الْمَدِينُ لِرَبِّ الدِّينِ عِنْدَ الدَّفْعِ وَمَاتَ الْبَعِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ وَادَّعَى الْقَابِضُ أَنَّ وَجَعَ الْحَنْكَ رَجَعَ لَهُ وَمَاتَ مِنْهُ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الدَّافِعِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِشَهَادَةِ بَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ أَنَّ الْوَجَعَ الْأَوَّلَ لَمْ يَبْرَأَ فَيَحْلِفُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِهِ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِأَرْضِ الْعَيْبِ .

فَفِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » : وَأَمَّا مَسْأَلَةٌ مَنْ اشْتَرَى بَعِيرًا مُتَقِنًا بَرُّوهُ مِنْ مَرَضٍ ثُمَّ رَجَعَ لَهُ الْمَرَضُ وَهَلَكَ بِهِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةٍ أَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَبْرَأَ فَيَحْلِفُ الْمُشْتَرِي حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِهِ وَيَرُدُّهُ . اهـ كَلَامُهُ .

قَوْلُهُ : وَيَرُدُّهُ : مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ الرُّجُوعُ بِأَرْضِ الْعَيْبِ الْمَذْكُورِ عَلَى الدَّافِعِ لِأَنَّهُ أَرَاهُ لَهُ وَأَعْلَمُهُ بِهِ فَلَمْ يَدْلَسْ عَلَيْهِ بِهِ .

قَالَ (ق) (١) نَاقِلًا عَنِ اللَّخْمِيِّ : مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَبِهِ عَيْبٌ [فَهَلَكَ مِنْهُ أَوْ تَنَاهَى إِلَى أَكْثَرِ] (٢) فَإِنْ لَمْ يَدْلَسْ الْبَائِعُ رَجَعَ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ إِنْ هَلَكَ . اهـ .

وَالْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ أَيْضًا فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُفَرِّقُ فِيهَا بَيْنَ الْمُدْلَسِ وَغَيْرِهِ : (كَهْلَاكِهِ مِنَ التَّدْلِيسِ) (٣) . صَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ :

(١) التاج والإكليل (٤/٤٥٣) .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من (ق) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٨٤) .

كَهَلَاكِهِ بِالْعَيْبِ^(١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧١) [٤] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى حُصَانًا وَوَجَدَهُ يَرُوثُ وَوَجَدَ فِي رَوْتِهِ دُودًا كَبِيرًا بَعْضُهُ أَسْوَدُ وَبَعْضُهُ أَيْضُ يُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ الْخَيْلِ بِلِحْنُوشٍ وَمَرِضٍ مِنْهُ الْحُصَانُ أَيْجُوزُ لَهُ الرَّدُّ بِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ الرَّدُّ بِهِ لِأَنَّهُ عَيْبٌ تَمَرَّضُ مِنْهُ الْفَرَسُ وَتَنَحُلُ وَرَبَّمَا مَاتَتْ مِنْهُ بَعْدَ طُولٍ وَلَا يَدْخُلُ هَذَا الْعَيْبُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَا لَا يَطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَغْيِيرِ كَسُوسِ الْخَشَبِ ...)^(٢) إِنْخ . لِأَنَّهُ يَطْلَعُ عَلَيْهِ فِي حَيَاةِ الْفَرَسِ لَخُرُوجِهِ مِنْهَا فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ فِي حَيَاتِهَا وَتَتَوَجَّعُ مِنْهُ ظَاهِرًا وَتُعَالَجُ [ق / ٥٦٦] مِنْهُ بِالْعَلَكِ شَرَابًا كَمَا بَلَغَنِي ذَلِكَ مِنْ لَهْ مَعْرِفَةٍ بِأَمْرَاضِ الْخَيْلِ وَمُعَالَجَتِهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٢) [٥] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا وَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِمَرَضٍ أَبُورٍ وَادَّعَى قَدَمَهُ وَادَّعَى الْبَائِعُ حَدُوثَهُ فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِأَهْلِ الْبَصَرِ وَالْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ الْعَيْبِ كَمَا فِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ^(٣) ، وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةٍ)^(٤) مِنْ

(١) قال (مخ) : أى : فإن كان هذا البيت الذى هلك بسببه دلس به البائع فلا شئ على المشتري وإلا فهو منه . « حاشية الخرشى » (٥/ ١٤٢) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ١٨٣) .

(٣) حيث قال :

وحيشما عين قاض شهدا للعيب فالإعذار فيهم عهدا

قال شارحه ميارة :

يعنى أن القاضى إذا عين شهوداً لإثبات عيوب الرقيق والدواب وغيرهما لكونهم من أهل البعد والمعرفة بذلك فإنهم من جملة الشهود الذين يعذر الخصم فى شهادتهم « شرح ميارة » (٦٣/ ٢) .

(٤) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

شَهِدَتْ لَهُ كَانَ الْقَوْلُ لَهُ .

أَي : (١) فَإِنْ شَهِدَتْ بِحُدُوثِ الْمَرَضِ قَطْعًا أَوْ ظَنًّا أَوْ شَكًّا فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ بِلَا يَمِينٍ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَيَمِينٍ فِي الْوَجْهِينِ الْآخِرَيْنِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لَا دَعْوَى وَلَا مِطَالَبَةَ لِلْمُشْتَرِي عَلَيْهِ وَإِنَّمَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي صُورَةِ الشَّكِّ لَأَنَّهُ يَدْعِي انْتِرَامَ الْعَقْدِ وَالْمُشْتَرِي يَدْعِي حُلَّهُ وَالْأَصْلُ انْتِرَامُهُ كَمَا فِي [(٢)] . اهـ .
وإن شَهِدَتْ بِقَدَمِ الْعَيْبِ قَطْعًا أَوْ ظَنًّا أَوْ شَكًّا فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بِلَا يَمِينٍ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَيَمِينٍ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي كَمَا يُشِيرُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ :
(وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي نَفْيِ الْعَيْبِ أَوْ قَدَمِهِ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةٍ لِلْمُشْتَرِي ، وَحَلْفَ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقِهِ مِنْهُمَا) (٣) . اهـ .

وَحَيْثُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فَإِنْ دَلَّسَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْمَرَضِ قَبْلَ الْبَيْعِ وَكَتَمَهُ عَنْهُ عِنْدَ الْعَقْدِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُسْتَشْنِيًا لَهُ مِنْ قَوْلِهِ : (فَلَا رُش) (٤) بِقَوْلِهِ : (إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بَعِيبِ التَّدْلِيسِ) (٥) . أَي : فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ لَمْ يَدَلَّسْ عَلَيْهِ بِأَنْ كَانَ لَا عِلْمَ بِالْمَرَضِ أَصْلًا قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ عِلْمَهُ قَبْلَهُ وَنَسِيَهُ حِينَهِ فَإِنَّ الْمُشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِأَرُشِ ذَلِكَ الْمَرَضِ فَقَطْ بِأَنْ تَقُومَ الْفَرَسُ عَلَى أَنَّهَا سَالِمَةٌ مِنْهُ فَيُقَالُ قِيمَتُهَا كَذَا فَمَا نَقَصَ الْمَرَضُ مِنْ قِيمَتِهَا سَالِمَةٌ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِتِلْكَ النَّسْبَةِ مِنَ الثَّمَنِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّدْلِيسِ وَعَدَمِهِ فَالْبَائِعُ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَوْ إِفْرَارٌ وَلِلْمُشْتَرِي تَحْلِيفُهُ عَلَى عَدَمِهِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْعِلْمَ بِهِ ، فَإِنْ

(١) انظر : « حاشية الخرشي » (١٤٩/٥) و« التاج والإكلیل » (٤٦٢/٤) .

(٢) بياض بالأصل .

(٣) مختصر خليل (ص/١٨٥) .

(٤) مختصر خليل (ص/١٨٤) .

(٥) انظر : « التاج والإكلیل » (٤٢٢/٤) و« حاشية الخرشي » (١٤٤/٥) و« مواهب الجليل »

نَكَلَ ثَبَتَ عَلَيْهِ كَمَا فِي (شخ) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٣) [٦] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى بَقْرَةً لِلْوِلَادَةِ وَالْحِلَابِ فَوَجَدَهَا عَاقِرًا لَا تَلِدُ أَيْرُدُّهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » ^(١) : وَسُئِلَ سَيِّدِي قَاسِمُ الْعُقْبَانِي عَمَّنْ اشْتَرَى حِمَارَةً فَلَقَّاهَا عَاقِرًا ؟

فَأَجَابَ : أَنَّهُ عَيْبٌ تُرَدُّ بِهِ لِأَنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ ثَمَنِهَا وَالْإِسْتِيْلَاءُ أَكْثَرُ الْأَعْرَاضِ فِي الْأَنْثَى لَكِنْ لَا يَقَعُ بِهِ الرَّدُّ إِلَّا بِإِقْرَارٍ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ ثُبُوتٍ قَدَمِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٤) [٧] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى بَقْرَةً حَلُوبَةً فَوَجَدَهَا قَلِيلَةً اللَّبَنِ أَيْرُدُّهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) : إِنْ مَنْ اشْتَرَى شَاةً غَيْرَ مُصْرَاةٍ وَنَقَصَ حِلَابُهَا عَنْ مُعْتَادِ مِثْلِهَا إِنَّمَا تُرَدُّ عَمَلًا بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (وَبِمَا الْعَادَةُ السَّلَامَةُ مِنْهُ) ^(٢) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٥) [٨] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى عِجْلَةً مِثْلًا فَلَمَّا وَلَدَتْ عِنْدَهُ وَجَدَهَا مَيِّتَةً الضَّرْعُ أَيْرُدُّهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) ^(٣) نَاقِلًا عَنْ أَصْبَغَ : أَرَأَيْتَ مَنْ أَعْتَقَ [رَقَبَةً مُنْفُوسَةً] ^(٤) عَنْ ظَهَارِهِ فَكَبَّرَ أَخْرَسَ أَوْ أَصَمَّ أَوْ مُقْعَدًا أَوْ مُطْبَقًا أَعْلَيْهِ بَدَلُهَا ؟ قَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلُهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ يَحْدُثُ وَكَذَا لَوْ ابْتَاعَهُ فَكَبَّرَ عَلَى

(١) انظر : « المعيار » (٦ / ٥٠ - ٥١) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٨٢) .

(٣) مواهب الجليل (٤ / ١٢٥) .

(٤) في (ح) : في رقبة واجبة منقوساً .

شَيْءٍ مِنْ هَذَا لَمْ يُلْحَقِ الْبَائِعُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِاسْتِوَاءِ بَائِعِهِ وَمُشْتَرِيهِ فِي الْجَهْلِ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَلَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتُهُ لِأَحَدٍ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُشْتَرِي لَا رَدَّ لَهُ بِذَلِكَ لِاسْتِوَاءِ الْبَائِعِ مَعَهُ فِي الْجَهْلِ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٦) [٩] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً مَثَلًا مِنْ بَعْضِ الطَّلَبَةِ وَهِيَ جَاءَتْهُ مِنْ جِهَةِ الْمَغْفَرَةِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ مِمَّنْ لَا تَنَالُهُ الْأَحْكَامُ ، وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ ، وَنَهَبَهَا مِنْ عِنْدِهِ صَاحِبُهَا الَّذِي خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ لِبَائِعِهَا . هَلْ لِلْمُشْتَرِي الرَّجُوعُ عَلَى بَائِعِهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدٌ بْنُ الْجَكْنِي فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُدْلَسًا عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْهُ بِذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
(١٣٧٧) [١٠] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى غُوجَةً فَلَمَّا عَجَنَهَا وَجَدَهَا نِيَّةً أَيْرُدُهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرُدُّهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي عَجْنِهَا .
قَالَ الْمَصْنُودِيُّ : وَسُئِلَ عَمَّنْ اشْتَرَى خُبْزًا فَكَسَرَهُ وَأَكَلَ مِنْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ فَوَجَدَ فِيهِ حِجَارَةً أَيْرُدُ مَا بَقِيَ ؟
قَالَ : نَعَمْ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ قَدْرُ مَا أَكَلَ عَلَى أَنَّ فِيهِ حِجَارَةً ، وَنَحْوُهُ فِي ابْنِ عَرَفَةَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٨) [١١] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَبْلَ اللَّتَعَذُّرِ غَيْرُ عَدُولٍ)^(١) الْإِنْخ : هَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِشَيْءٍ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ قَوْلُهُ : (التَّعَذُّرُ)^(٢) مَفْهُومٌ أَمْ لَا ؟

(١) مختصر خليل (ص/١٨٥) .

(٢) انظر : « حاشية الخرشي » (١٤٩/٥) و« التاج والإكليل » (٤٦٢/٤)

جَوَابُهُ : أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ حَاضِرًا حَيًّا وَأَرْسَلَهُمُ الْقَاضِي لِيَقْفُوا عَلَى الْعَيْبِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ ؛ وَلِذَا قُبِلَ فِيهِ الْوَاحِدُ وَلَوْ مُشْرِكًا بِشَرْطِ السَّلَامَةِ مِنْ جُرْحَةِ الْكَذِبِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مَيِّتًا أَوْ غَائِبًا أَوْ حَيًّا لَكِنْ إِنَّمَا أَوْقَفَهُمُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَيْبِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْعَيْبُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ . قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي الْمَيِّتِ وَالْغَائِبِ ، وَحَلُولُوا فِي إِيْقَافِ [الْمُشْتَرِي] ^(١) كَمَا فِي (مَخ) ^(٢) . اهـ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : (لَتَعَذَّرُ) : [ق / ٥٦٧] فَإِنَّهُ لَا مَفْهُومَ لَهُ عَلَى مَا قَرَّرَهُ بِهِ (مَخ) وَلَفْظُهُ : يُقْبَلُ فِي مَعْرِفَةِ الْعَيْبِ غَيْرِ الْعُدُولِ وَإِنْ مُشْرِكَيْنِ [وَلَوْ] ^(٣) تَيَسَّرَتِ الْعُدُولُ ؛ لِأَنَّ طَرِيقَهُ الْخَبَرَ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ مِنْ جُرْحَةِ الْكَذِبِ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَلَهُ مَفْهُومٌ بِالنِّسْبَةِ لِقَبُولِ قَوْلِ الْكَافِرِ الْعَارِفِ بِالْعَيْبِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِقَبُولِ قَوْلِ الْمُسْلِمِ الْعَارِفِ بِهِ غَيْرِ الْعَدْلِ عَلَى مَا قَرَّرَهُ بِهِ (عَج) ، وَاللَّفْظُ : فَالْتَعَذَّرُ إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ فِي قَبُولِ قَوْلِ الْكَافِرِ وَلَا يُنْظَرُ فِيهِ فِي قَبُولِ قَوْلِ الْمُسْلِمِ غَيْرِ الْعَدْلِ ، وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَقَبِلَ كَافِرٌ لَتَعَذَّرَ مُسْلِمٌ إِنْ سَلَّمَ غَيْرَ الْعَدْلِ وَإِنْ مُسْلِمًا مِنْ جُرْحَةِ الْكَذِبِ لَأَتَى بِالْمَسْأَلَةِ وَقَيَّدَهَا الَّذِي أَهْمَلَهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَكَلَامُهُ مُوَافِقٌ لِمَا نَقَلَهُ (ق) ^(٤) عَنْ الْمُتَيْطِي وَلَفْظُهُ : الْوَاحِدُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِنْ لَمْ يُوْجَدْ غَيْرُهُمْ يَكْفِي ؛ إِذْ طَرِيقُ ذَلِكَ الْخَبَرُ لَا الشَّهَادَةُ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٧٩) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى جَذْعَةً مِنَ الْبَقْرِ مَثَلًا فَلَمَّا وَلَدَتْ عِنْدَهُ

(١) فِي (مَخ) : الْمُبْتَاع .

(٢) حَاشِيَةُ الْخُرَشَى (١٥٠ / ٥) .

(٣) فِي (مَخ) : وَإِنْ .

(٤) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ (٤٦٢ / ٤) بِمَعْنَاهُ . وَانْظُرْ أَيْضًا « مَوَاهِبُ الْجَلِيل » (٣ / ٣٨٣) وَ« شَرْحُ مِيَارَةِ »

وَجَدَهَا قَلِيلَةً الدَّرَّ أَيْرُدَهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ ؛ فَذَهَبَ فِي « الْمَعْيَارِ » ^(١) إِلَى أَنَّ ذَلِكَ عَيْبٌ تُرَدُّ بِهِ ، وَاسْتَظْهَرَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ التَّكْرُورِ وَذَهَبَ ابْنُ هَلَالٍ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ تُرَدُّ بِهِ لِاسْتِوَاءِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي فِي الْجَهْلِ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ ، قَالَ : وَزَادَ شَيْخُنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَاجِّ : وَكَذَلِكَ كُلُّ عَيْبٍ يَسْتَوِي عِلْمُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي فِيهِ وَيُمْكِنُ حُدُوثُهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٠) [١٣] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا كَانَ مَرِيضًا وَبَرِيٌّ ثُمَّ رَجَعَ لَهُ الْمَرَضُ عِنْدَهُ وَمَاتَ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرَضُ يَحْتَمِلُ الْعُودَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا مُحْتَمَلُ الْعُودَةِ) ^(٢) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨١) [١٤] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ سَلْعَةً وَوَضَعَ عَنِ الْمُشْتَرِي بَعْضَ الثَّمَنِ عَلَى إِسْقَاطِ حَقِّهِ فِي الْعَيْبِ إِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ هَلْ لِلْمُشْتَرِي الْقِيَامُ بِهِ إِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) فِي « التَّزَامَاتِهِ » : مَنْ بَاعَ دَابَّةً ثُمَّ وَضَعَ لَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ دِينَارًا عَلَى عُيُوبِهَا فَوَجَدَ عَيْبًا فَلَهُ الرَّدُّ ؛ إِذَا أَسْقَطَ حَقَّهُ مِنَ الْقِيَامِ بِالْعَيْبِ عَلَى عَوْضٍ ؛ فَهِيَ مُعَاوَضَةٌ مَجْهُولَةٌ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَا يَدْرِي مَا الَّذِي يَظْهَرُ فِي السَّلْعَةِ مِنَ الْعُيُوبِ فَقَدْ أَخَذَ الدِّينَارَ عَنْ شَيْءٍ مَجْهُولٍ ، وَأَمَّا إِذَا أَسْقَطَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عَوْضٍ فَلَا مَحْظُورَ فِي ذَلِكَ وَيَنْظَرُ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ بَابِ إِسْقَاطِ الْحَقِّ قَبْلَ وَجُوبِهِ فَلَا يَسْقُطُ ، أَوْ بَعْدَ وَجُوبِهِ فَيَسْقُطُ وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَيَحْمَلُ كَلَامُ ابْنِ سَلْمُونَ عَلَى مَا

(١) المعيار (٦/ ٥٠ ، ٥١) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ١٨٣) وفيه : العود ، بدل : العودة .

إِذَا التَّزَمَ عَدَمَ الْقِيَامِ بِالْعَيْبِ فِي عَقْدَةِ الْبَيْعِ ، وَنَصَّهُ : وَإِنْ التَّزَمَ الْمُشْتَرِي أَنْ لَا يَقُومَ بِالْعَيْبِ فَلَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ وَلَهُ الْقِيَامُ بِهِ إِذَا وَجَدَ عَيْبًا . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٢) [١٥] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِقَدَمِ الْعَيْبِ وَأُخْرَى بِحُدُوثِهِ

فَأَيُّهُمَا تُقَدَّمُ ؟

جَوَابُهُ : اخْتَلَفَ فِي أَيُّهُمَا تُقَدَّمُ ؛ وَظَاهَرُ « الْمُدَوَّنَةِ » أَنَّ بَيِّنَةَ الْقِدَمِ أَعْمَلُ .
انْظُرْ « مُخْتَصَرَ الْبَرْزَلِيِّ » (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٣) [١٦] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ فَقَطُ بِقَدَمِ الْعَيْبِ أَيْحَلِفُ الْمُبْتَاعُ

وَيُرَدُّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (طخ) : فَلَوْ أَقَامَ الْمُبْتَاعُ شَاهِدًا وَاحِدًا بِقَدَمِ الْعَيْبِ حَلَفَ مَعَهُ عَلَى الْبَيْتِ وَرَجَعَ . قَالَهُ ابْنُ الْمَوَّازِ وَابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ نَافِعٍ وَالْمَخْزُومِيُّ وَقَالَ ابْنُ كَنَانَةَ : لَا يَحْلِفُ مَعَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٤) [١٧] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى مَغْضُوبًا مِنْ غَاصِبِهِ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ

بِالْغَضَبِ فَلَمَّا عَلِمَهُ أَرَادَ الرَّدَّ عَلَى بَائِعِهِ الْغَاصِبِ ، وَالْمَغْضُوبُ مِنْهُ غَائِبٌ . هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » (٢) : وَإِذَا بَاعَ الْغَاصِبُ مَا غَضِبَ ثُمَّ عَلِمَ الْمُبْتَاعُ

بِالْغَضَبِ وَالْمَغْضُوبُ مِنْهُ غَائِبٌ فَلِلْمُبْتَاعِ رَدُّ الْبَيْعِ ؛ فَحُجَّتُهُ أَنَّهُ يَضْمَنُهُ وَيَصِيرُ رَبُّهُ مُخَيَّرًا عَلَيْهِ إِذَا قُدِّمَ ، وَلَيْسَ لِلْغَاصِبِ أَنْ يَقُولَ : أَنَا أَسْتَأْنِي رَأْيَ صَاحِبِهَا .

اهـ .

(١) انظر : « فتاوى البرزلى » (٢٨٦ / ٣ - ٢٨٧) .

(٢) انظر : « الكافي » (ص / ٤٣٣) و « مواهب الجليل » (٢٩٠ / ٥) و « الذخيرة » (٢٨١ / ٨)

و « منح الجليل » (١٣٣ / ٧) .

ابن ناجي : يُريد : إِذَا كَانَ الْمَغْضُوبُ مِنْهُ بَعِيدَ الْغَيْبَةِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ قَرِيبَ الْغَيْبَةِ فَإِنَّهُ يَنْتَظِرُ لِنَصِّ اللَّخْمِيِّ بِذَلِكَ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمَغْضُوبَ مِنْهُ يَنْتَظِرُ بِالرَّدِّ وَالْإِجَازَةِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا أَوْ قَرِيبَ الْغَيْبَةِ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدَهَا فَلَا يَنْتَظِرُ وَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ عَلَى الْغَاصِبِ وَيُخَيَّرُ رَبُّهُ إِذَا قَدِمَ فِي إِجَازَةِ الْبَيْعِ وَرَدَّهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٥) [١٨] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا تَخَلَّفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي تَارِيخِ الْبَيْعِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَيْبِ بِأَنْ أَدْعَى الْبَائِعُ تَارِيخًا يَكُونُ الْعَيْبُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ حَادِثًا وَأَدْعَى الْمُشْتَرِي تَارِيخًا يَكُونُ الْعَيْبُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ قَدِيمًا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (طخ) نَاقِلًا عَنْ « الطَّرَازِ » : أَنَّ ابْنَ حَبِيبٍ ذَكَرَ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَسَحَنُونُ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي مُدْعٍ ^(١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٦) [١٩] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا ثُمَّ بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرَ أَتَى بِهَا لِبَائِعِهَا مَرِيضَةً وَأَدْعَى قَدَمَهُ وَأَنَّهُ ظَهَرَ عَلَيْهِ قُرْبُ الشَّرَاءِ وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ إِنْ كَانَ يَرْكَبُ عَلَيْهَا وَيَطْرُدُ الْوَحْشَ عَلَيْهَا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ^(٢)

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رَدَّ وَلَا أَرُشَ لَهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ تَعَذَّرَ قَوْدُهَا لِحَاضِرٍ) ^(٣) مَفْهُومُهُ : إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِ قَوْدُهَا وَرَكَبَهَا أَنَّهُ لَا رَدَّ وَلَا أَرُشَ وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا (ق) ^(٤) بِنَقْلِهِ عَنْ ابْنِ شَاسٍ وَكَفْظُهُ : إِنَّهُ يَنْزِلُ عَنْ الدَّابَّةِ إِنْ كَانَ رَاكِبًا عَلَيْهَا مَفْهُومُهُ : أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْعَيْبِ وَهُوَ رَاكِبٌ عَلَيْهَا وَاسْتَمَرَ عَلَى رُكُوبِهَا أَنَّهُ لَا رَدَّ وَلَا أَرُشَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر : « فتاوى البرزلى » (٣ / ٢٨٦ ، ٢٨٧) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٨٣) .

(٣) انظر : « حاشية الجرشى » (٥ / ١٣٧) و« التاج والإكليل » (٤ / ٤٤١)

(٤) التاج والإكليل (٤ / ٤٤١) .

(١٣٨٧) [٢٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سَلْعَةً فَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا وَطَلَبَ الْإِقَالََةَ مِنَ الْبَائِعِ فَأَبَى أَنْ يُقْبِلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَقُومَ [ق / ٥٦٨] بِالْعَيْبِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : إِنَّ ذَلِكَ لَهُ ، وَيَحْلِفُ مَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ رِضًا بِالْعَيْبِ ثُمَّ يَرُدُّ كَمَا فِي « نَوَازِلِ الْمِيعَارِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٨) [٢١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سَلْعَةً وَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَ الثَّمَنَ وَأَرَادَ أَنْ لَا يَنْقُدَهُ حَتَّى يَتَحَاكَمَ مَعَ الْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ وَقَالَ الْبَائِعُ : إِنَّهُ لَا يُحَاكِمُهُ حَتَّى يَدْفَعَ لَهُ الثَّمَنَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي ابْنِ عَرَفَةَ وَنَصُّهُ : قَالَ ابْنُ أَبِي رَمِينٍ : إِذَا كَانَ مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي يَقْضَى فِيهَا مِنْ سَاعَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُدُهُ حَتَّى يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ أَمْرًا تَتَطَاوَلُ فِيهِ الْأَيَّامُ فَإِنَّهُ يَقْضَى لِلْبَائِعِ بِأَخْذِ ثَمَنِهِ ثُمَّ يَسْتَدِي الْمُسْتَرِي الْخُصُومَةَ بَعْدَ إِنْ شَاءَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٨٩) [٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَحَدَّثَتْ فِيهِ مُوَضَّحَةً عِنْدَهُ وَبَرَّتْ وَأَخَذَ أَرْشَهَا ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ وَأَرَادَ رَدَّهُ أَيْرُدُّ مَعَهُ أَرْشُ الْمُوَضَّحَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) : وَلَوْ [حَدَّثَتْ] (٢) عِنْدَ الْمُشْتَرِي مُوَضَّحَةً أَوْ مُنْقَلَةً أَوْ جَائِفَةً ثُمَّ بَرَّتْ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَوْ أَخَذَ لَهَا أَرْشًا وَلَا يَرُدُّ مَا أَخَذَ إِنْ رَدَّ الْعَبْدُ ، وَأَمَّا [إِذَا] (٣) بَرَّتْ عَلَى شَيْءٍ فَإِنْ رَدَّ الْعَبْدَ رَدَّ مَعَهُ مَا شَانَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٠) [٢٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً وَأَخْبَرَهُ رَجُلٌ أَنَّهَا مَرِيضَةٌ بِأَبْوَرِ

(١) مواهب الجليل (٤/٤٤٦) .

(٢) فِي (ح) : حَدَّثَ .

(٣) فِي (ح) : إِنْ .

وَلَمْ يَعْبا بِكَلَامِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرَ الْمَرَضُ فِيهَا ظُهُورًا بَيْنًا وَأَرَادَ الرَّدَّ بِهِ . هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَرَضَ إِنْ كَانَ غَيْرَ ظَاهِرٍ حِينَ أَخْبَرَ بِهِ لَمْ يَعُدْ سُكُوتُهُ حَتَّى يَتَحَقَّقَهُ فَالظُّهُورُ رِضًا بِهِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩١) [٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سَلْعَةً ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا عَيْبٌ فِيهَا وَأَرَادَ رَدَّهَا وَأَنْكَرَ رَبُّهَا أَنْ تَكُونَ هِيَ سَلِيعَتُهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) : مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا أَوْ حِنْطَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ثُمَّ رَدَّهُ بِعَيْبٍ فَيُنْكِرُ رَبُّهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَتَاعُهُ فَنَقَلَ فِي « الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَةِ » عَنْ « مُخْتَصَرِ الْوَاضِحَةِ » عَنْ ابْنِ الْمَاجَشُونِ : أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ ، وَإِنْ نَكَلَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهَا الَّتِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ مَا غَيْرَ [فِيهَا] (٢) وَلَا بَدَلَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٢) [٢٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى أَمَةً بِنَاقَتَيْنِ حَامِلَتَيْنِ وَحَقَّ إِبْلٌ ثُمَّ بَعْدَ وَلَادَةِ النَّاقَتَيْنِ وَكَبُرَ الْحَقُّ عِنْدَ الْبَائِعِ ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِي الْأَمَةِ وَرَدَّهَا عَلَى بَائِعِهَا فَهَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَرْجِعَ مِنَ الْبَائِعِ النَّاقَتَيْنِ وَوَلَدَيْهِمَا وَالْحَقُّ وَإِنْ كَبُرَ أَوْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا قِيَمَةُ الْجَمِيعِ يَوْمَ الْبَيْعِ لِفَوَاتِهِمَا بِنَمَائِهِمَا وَتَغْيِيرِ أَبْدَانِهِمَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا قِيَمَةُ النَّاقَتَيْنِ وَالْحَقُّ يَغْرُمُ لَهُ الْبَائِعُ قِيَمَتَهَا يَوْمَ الْبَيْعِ لِفَوَاتِهِمَا بِالنَّمَاءِ وَتَغْيِيرِ أَبْدَانِهِمَا .

قَالَ فِي « الْمَدُونَةِ » : وَإِنْ ابْتَعْتَ مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا بَعْدَ أَوْ بَقْرَضٍ فَأَصَبَتْ بِهِ عَيْبًا فَلَكَ رَدُّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ فِيمَا دَخَلَ عِنْدَكَ مِنْ نَقْصٍ ضَعِيفٍ أَوْ حَوَالَةٍ سَوْقٍ

(١) مواهب الجليل (٤/٤٦٢) .

(٢) ليست في (ح) .

وَتَرَجَّعُ فِيمَا دَفَعْتَ مِنْ عَبْدٍ أَوْ عَرَضٍ فَتَأْخُذْهُ إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ عِنْدَ مُبْتَاعِهِ مِنْكَ أَوْ يَنْمُو أَوْ يَبِيعَهُ أَوْ يَتَغَيَّرَ عِنْدَهُ فِي سَوْقٍ أَوْ بَدَنٍ فَلَا يَكُونُ لَكَ أَخْذُهُ وَلَا أَخْذُ مَا بَاعَهُ بِهِ وَإِنَّمَا لَكَ قِيَمَتُهُ يَوْمَ ابْتِيعَ مِنْكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٣) [٢٦] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ مَرْكُوبًا مِنَ الْبَقَرِ بِبَقْرَةٍ شَائِلَةٍ تَحْتَهَا ابْنُهَا وَمَعَهَا أَيْضًا أَفُوكَ - أَعْنِي : ابْنُ لَبُونٍ مَثَلًا - ، وَأَعْلَمُ أَحَدَ الْمُشْتَرِيَّ بِأَنَّ الْبَقْرَةَ لَا تَمْشِي إِلَّا خَلْفَ الْبَقْرِ ، وَهَذَا الْإِعْلَامُ وَقَعَ قُرْبَ الْبَيْعِ ، وَآتَى بِهَا إِلَى الْبَائِعِ وَأَخْبَرَهُ بِالْعَيْبِ الْمَذْكُورِ وَأَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِهِ فَقَبَضَهَا مِنْ عِنْدِهِ وَقَالَ لَهُ : نَدْفَعُ لَكَ فِي عَوْضِهَا ابْنَ لَبُونٍ مَثَلًا ، فَمَشَى مِنْ عِنْدِهِ وَتَرَكَ الْبَقْرَةَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ إِنَّ الْبَائِعَ بَعْدَ ذَلِكَ رَدَّهَا لَصَهْرِ الْمُشْتَرِي ، فَلَمَّا عَلِمَ الْمُشْتَرِي جَاءَ وَقَبَضَ الْبَقْرَةَ وَرَدَّهَا لِمَنْزِلِ الْبَائِعِ بِحَضْرَةِ زَوْجَتِهِ وَهُوَ فِي غَيْبَتِهِ وَقَالَتْ لَهُ الزَّوْجَةُ : نَحْنُ فِي مَقَالَتِنَا الْأُولَى مَعَكَ ، ثُمَّ قَدِمَ الْبَائِعُ مِنْ غَيْبَتِهِ وَرَدَّ الْبَقْرَةَ لَصَهْرِ الْمُشْتَرِي فَأَبَى عَنْهَا وَامْتَنَعَ مِنْ قَبْضِهَا وَقَبَضَهَا رَجُلٌ آخَرٌ لِأَجْلِ حَفْظِهَا وَرَعِيَّهَا وَسَقِيَّهَا حَتَّى تَكُونَ الْبَقْرَةُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالشَّرْعِ وَمَاتَ ابْنُهَا فِي ذَلِكَ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ السُّؤَالُ كَمَا ذَكَرَ فَالْبَيْعُ مَفْسُوخٌ لَوْجُودِ الْعَيْبِ فِي الْأَكْثَرِ مِنَ الصَّفَقَةِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَرَدَّ بَعْضُ الْمَبِيعِ بِحِصَّتِهِ [وَرَجَعَ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سِلْعَةً] ^(١) إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَكْثَرُ) ^(٢) . اهـ .

وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَكْثَرُ) . اهـ .

وَالِيهِ يُشِيرُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : (وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ) .

قَالَ (مَخ) ^(٣) : لِأَنَّ الْعُقْدَةَ انْحَلَّتْ مِنْ أَصْلِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ أَوْ تَعَيَّبَ أَكْثَرُهُ أَوْ تَلَفَ أَكْثَرُهُ فَتَمَسَّكَ الْمُشْتَرِي بِبَاقِيهِ كإِنْشَاءِ عَقْدٍ بِثَمَنِ مَجْهُولٍ بَيَانُهُ أَنَّهُ لَا

(١) سقط من الأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

(٣) حاشية الخرشي (٥/ ١٤٨) .

يَعْلَمُ [فِيهِ ثَمَنٌ] ^(١) الْجُزْءَ الْبَاقِيَ إِلَّا بَعْدَ تَقْوِيمِ الْمَبِيعِ كُلِّهِ أَوَّلًا ثُمَّ تَقْوِيمِ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ فَلَوْ جَازَ لَهُ التَّمَسُّكُ بِالْقَلِيلِ السَّالِمِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ أَدَّى إِلَى مَا ذُكِرَ . اهـ .

وإن قيل : إن المشتري لم يأت بيّنة على العيب المذكور وقدمه .

قلت : إن البائع لما قبض البقرة ورضي بها أول مرة صدق المشتري في دعواه العيب وأقر به وإقرار الشخص على نفسه أقوى من البيّنة كما في نصوص أئمتنا ، ويتفرّع عن هذا أن ضمان البقرة وابنها وابن اللبون من [ق / ٥٦٩] البائع لقول الشيخ خليل : (ودخلت في ضمان البائع) ^(٢) بالقبض وأخرى إن قبض فعلاً وحيثئذ فالبقرة ترجع له وضمان ولدها منه وكذلك يرجع له ابن اللبون ويرد هو المركوب لصاحبه إن لم يفت ، فإن فات بتغير بدن أو سوق فإنه يغرم لصاحبه قيمته يوم البيع كما في « المدونة » . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٣٩٤) [٢٧] سؤال : عمن اشترى عبداً وجلبه بقرب الشراء للسودان وقال : إنه اطلع على عيب في بصره وإنه لم يعرضه للبيع بعد ذلك ليرده على صاحبه وإنه أبق عليه أو سرق منه ما الحكم في ذلك ؟

جوابه : أنه يكلف الإتيان بالبيّنة على دعواه - أي : من كون العبد أبق أو رُق منه - وعلى العيب وقدمه ، فإن أتى بها على ذلك وجب له الرجوع على البائع بأرشف العيب ولو يشهد على عدم رضاه بالعيب حين اطلاعه عليه على القول المشهور المشار إليه بنقل (ق) ^(٣) عن ابن عرفة واللفظ الأول أشار إليه

(١) في (مخ) : قيمة .

(٢) مختصر خليل (ص/ ١٨٥) .

(٣) التاج والإكليل (٤/ ٤٤١) .

بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : غَيْبَةُ بَائِعٍ [الْمَعِيبِ] ^(١) لَا تُسْقِطُ حَقَّ مُبْتَاعِهِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : مَنْ قَامَ بِيَدِهِ عَبْدٌ اشْتَرَاهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ لِغَيْبَةِ بَائِعِهِ وَلَمْ يَرْفَعْ
لِلسُّلْطَانِ حَتَّى مَاتَ الْعَبْدُ فَلَهُ الرُّجُوعُ بِعَيْبِهِ وَيُعَدَّرُ بِغَيْبَةِ الْبَائِعِ لِثِقَلِ الْخُصُومَةِ عِنْدَ
الْقَضَاءِ وَيَرْجُو أَنْ قَدَّمَ الْبَائِعُ مُوَافَقَتَهُ .

فَفِي « ابْنِ الْحَاجِبِ » ^(٢) : إِنْ كَانَ الْبَائِعُ غَائِبًا [اسْتَشْهَدَ شَهِيدَيْنِ] ^(٣)
يَقْتَضِي أَنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطٌ فِي رَدِّهِ أَوْ سَقُوطِ الْيَمِينِ عَنْهُ إِنْ قَدِمَ رَبُّهُ وَلَوْ لَمْ يَدَعِ
ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلَا أَعْرَفَ هَذَا لِغَيْرِ ابْنِ شَاسٍ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْإِشْهَادَ عَلَى عَدَمِ الرِّضَا بِالْعَيْبِ شَرْطٌ فِي الرَّدِّ عَلَى
الْمَشْهُورِ . اهـ . وَطَرِيقُ الْأَرْضِ يَقُومُ الْعَبْدُ يَوْمَ دُخُولِهِ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي عَلَى
أَنَّهُ سَالِمٌ بِكَذَا أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَعِيبٌ بِذَلِكَ الْعَيْبِ بِكَذَا فَأَنْقَصَ الْعَيْبُ مِنْ قِيَمَتِهِ
سَالِمًا الثُّلُثَ أَوْ الرَّبْعَ أَوْ أَقْلَ أَوْ أَزِيدَ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِتِلْكَ النَّسْبَةِ مِنْ
الثَّمَنِ إِنْ ثُلُثًا فَثُلُثُ الثَّمَنِ وَإِنْ رُبْعًا فَرُبْعُ الثَّمَنِ وَإِنْ نِصْفًا فَنِصْفُهُ وَهَكَذَا ، وَهَذَا
كُلُّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ مَوَانِعِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْإِطْلَاعِ
عَلَيْهِ : (وَفَوْتُهُ حِسًا) ^(٤) أَيُ : كَتَلَفَهُ أَوْ حَكَمًا (كَكِتَابَةٍ أَوْ تَدْبِيرٍ فَيَقُومُ سَالِمًا
وَمَعِيًّا) .

(مَخ) ^(٥) : يَوْمَ ضَمَنِ الْمُشْتَرِي ، وَيَأْخُذُ مِنَ الثَّمَنِ النَّسْبَةَ . اهـ .

وَأِنْ اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الْقَوْلِ لِلْبَائِعِ وَإِنْ انْتَقَدَ الثَّمَنُ وَإِلَّا فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي

(١) فِي الْأَصْلِ : الْمِيع ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ق) .

(٢) جَامِعُ الْأَمْهَاتِ (ص/ ٣٦٠) .

(٣) فِي « جَامِعِ الْأَمْهَاتِ » : أَشْهَدُ شَاهِدَيْنِ .

(٤) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/ ١٨٤) .

(٥) حَاشِيَةُ الْخَرَشِيِّ (٥/ ١٣٨) .

كَمَا فِي (مَخ) ^(١) . اهـ . وَإِنْ لَمْ يَأْتْ بَيِّنَةٌ عَلَى دَعْوَاهُ فَلَا شَيْءَ وَلَا دَعْوَى لَهُ عَلَى الْبَائِعِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ فَهُوَ فِي غِنَى عَنْ جَلْبِ نَصٍّ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٥) [٢٨] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَمَنْ اشْتَرَى ثِيَابًا أَوْ رَقِيقًا أَوْ غَنَمًا عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ إِذَا نَظَرَهَا فَنَظَرَ إِلَيْهَا وَصَمَتَ حَتَّى رَأَى آخِرَهَا فَلَمْ يَرْضَهَا فَذَلِكَ لَهُ .

قَوْلُهُ : وَصَمَتَ أَوْ رَضِيَ كَمَا فِي « التَّقْيِيدِ » .

وَقَوْلُهُ : فَذَلِكَ لَهُ . قَالَ فِي « التَّقْيِيدِ » : وَإِنْ خَرَجَ الْآخَرُ مُسَاوِيًا لِأَوَّلٍ لِمَا بَيْنَ ذَلِكَ مِنَ التَّفَاوُتِ وَلِأَنَّ ذَوَاتِ الْقِيَمِ لَا غَايَةَ لَهَا . اهـ .

وَفِي « الْمُدُونَةِ » أَيْضًا : وَلَوْ كَانَتْ حِنْطَةٌ فَنَظَرَ إِلَى بَعْضِهَا فَرَضِيَهُ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى مَا بَقِيَ فَلَمْ يَرْضَهُ فَإِنْ كَانَ الَّذِي بَقِيَ عَلَى صِفَةِ مَا رَضِيَهُ لَزِمَهُ الْجَمِيعُ لَتَسَاوِيهِ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَاحِدَةُ التَّقْيِيدِ ، هَذَا إِذَا كَانَ لَا عَيْبَ بِهِ وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ عَيْبٌ فَرَضِيَهُ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى بَقِيَّتِهِ كَذَلِكَ مَعِيًّا فَلَا يُلْزَمُهُ ؛ فَعَلَى هَذَا يُلْزَمُ الْمُشْتَرِي بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَا خَرَجَ آخِرًا مُسَاوِيًا لِمَا خَرَجَ أَوَّلًا وَأَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرِي رَضِيَهُ وَأَنْ يَكُونَ مَا رَضِيَ أَوَّلًا غَيْرَ مَعِيْبٍ . اهـ .

وَفِي « الْمُدُونَةِ » وَإِنْ خَرَجَ آخِرُ الْحِنْطَةِ مُخَالَفًا لِأَوَّلِهَا لَمْ يُلْزَمِ الْمُشْتَرِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِذَا كَانَ الْاِخْتِلَافُ كَثِيرًا ، وَلَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ أَنْ يَقْبَلَ مَا رَضِيَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَيَرُدُّ مَا خَرَجَ مُخَالَفًا إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ وَلَا لِلْبَائِعِ أَنْ يُلْزَمَهُ ذَلِكَ إِذَا أَبَى الْمُبْتَاعُ وَكَانَ الْاِخْتِلَافُ كَثِيرًا وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ مَا يُوزَنُ وَيُكَالُ . اهـ . مِنْ « الْمُدُونَةِ » ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٦) [٢٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى دَانِفِيَّةً غَائِبَةً عَلَى رُؤْيَا مُتَقَدِّمَةٍ وَقَبْلَ

قَبْضُهُ لَهَا ادَّعَى الْبَائِعُ أَنَّهَا سُرِقَتْ فَهَلْ ضَمَانُهَا مِنَ الْبَائِعِ أَوْ مِنَ الْمُشْتَرِي ، وَعَلَى أَنْ ضَمَانُهَا مِنَ الْبَائِعِ فَهَلْ يُفْسَخُ الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ ضَمَانَهَا مِنَ الْبَائِعِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَإِلَّا الْغَائِبُ فَبِالْقَبْضِ فَالْبَيْعُ مَفْسُوخٌ لِقَوْلِهِ أَيْضًا وَالتَّلَفُ وَقْتُ ضَمَانِ الْبَائِعِ بِسَمَاوِيٍّ يُفْسَخُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٧) [٣٠] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى مَعِيًّا بَعِيْبًا يَزِيدُ كَالثَّالِثِ مَثَلًا وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ عِنْدَ الْبَيْعِ هَلْ لَهُ الرَّدُّ بِهِ قَبْلَ تَفَاحِشِهِ أَوْ بَعْدَهُ ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِذَا أَرَاهُ الْبَائِعُ لَهُ وَذَكَرَ لَهُ جِنْسَهُ وَصِفَتَهُ وَمَحَلَّهُ وَقَدْرَهُ وَمَا يؤولُ إِلَيْهِ مِنَ الزِّيَادَةِ أَوْ رَأَهُ هُوَ وَحْدَهُ رُؤْيَةً تَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بِهِ فَلَا رَدَّ لَهُ وَإِلَّا فَلَهُ الرَّدُّ .

قَالَ ابْنُ شَاسٍ : إِذَا تَبَرَّأَ الْبَائِعُ مِنْ عَيْبٍ لَمْ تَنْفَعُهُ الْبَرَاءَةُ مِنْهُ حَتَّى يُعَيِّنَ مَوْضِعَهُ وَيُعْلِمَهُ بِجِنْسِهِ وَمَقْدَارِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَلَا يَبْقَى لِلْمُبْتَاعِ قَوْلٌ ، وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مُشَاهَدَةِ لَا تَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بِهِ أَوْ تَبَرَّأَ إِلَيْهِ بِخَبَرٍ أَوْ لَفْظٍ فِيهِ احْتِمَالٌ لَمْ يَبْرِئْهُ ذَلِكَ . اهـ . مِنْ « الْجَوَاهِرِ » .

قَوْلُهُ : وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مُشَاهَدَةِ لَا تَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بِهِ [. . . .] (١)

أَنَّهُ لَوْ رَدَّهُ إِلَى رُؤْيَةٍ تَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بِهِ قَبْلَ الْبَيْعِ لِلرَّدِّ وَلَا دَعْوَى لَهُ . اهـ .

وَفِي [ق / ٥٧٠] (س) (٢) عَنْ « النُّوَادِرِ » (٣) : [قَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ] (٤)

مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ عَيْبٍ مِنْهُ فَاحِشٌ وَ [مِنْهُ] (٥) خَفِيفٌ [لَمْ] (٦) يَبْرَأْ مِنْ فَاحِشِهِ حَتَّى

(١) طمس بالأصل .

(٢) قلت : هو في (ح) أيضاً (٤/ ٤٤٠) .

(٣) النوادر والزيادات (٦/ ٢٤٦) .

(٤) زيادة من « النوادر » .

(٥) زيادة من « النوادر » .

(٦) في « النوادر » : فلا .

يَصِفَ تَفَاحُشُهُ مِنْ [ذَاكَ] ^(١) الْإِبَاقِ وَالسَّرِقَةِ ، وَالدَّبْرَةَ [بِالْبَعِيرِ] ^(٢) ، وَالْكِيَّ وَعُيُوبَ الْفَرْجِ وَسَائِرَ الْعُيُوبِ . اهـ . وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » :
وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ فِي الْمَعْلُومِ فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا أَوْ مُتَفَاحِشًا وَبَيْنَ [إَغْيَاءَهُ] ^(٣) نَفَعَتْ
اتِّفَاقًا ، وَإِنْ أَطْلَقَ التَّفَاحُشَ صَحَّ الْبَيْعُ ، وَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ .

وَقَالَ أَشْهَبُ : الْبَيْعُ مَفْسُوخٌ لِلْغَرَرِ . اهـ .

وَهَذَا يَشْمَلُهُ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ
وَلَمْ يَحْمِلْهُ) ^(٤) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٨) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ ضَلَّ عَلَيْهِ بَعِيرُهُ وَوَجَدَهُ عِنْدَ بَعْضِ
الْمَغَافِرَةِ وَطَلَبَهُ إِيَّاهُ فَامْتَنَعَ مِنْ رَدِّهِ إِلَيْهِ وَلَا سِيَّمَا زَعَمَ أَنَّهُ نَهَبَهُ مِنْ أَعْدَائِهِ فَلَمَّا
يَتَسَّرَبُ رَبُّ الْبَعِيرِ مِنْ رَدِّهِ أَخَذَهُ خُفْيَةً وَمَشَى بِهِ إِلَى أَهْلِهِ وَبَاعَهُ مِنْ رَجُلٍ وَلَمْ يَعْلَمْهُ
بِمَا اشْتَرَكَ مَعَ اللَّصِّ فِي شَأْنِ الْبَعِيرِ وَأَخَذَهُ لَهُ خُفْيَةً مِنَ اللَّصِّ ، ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ لَقِيَ
اللَّصَّ الْمُشْتَرِيَّ وَأَخَذَ مِنْهُ الْبَعِيرَ بَغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الرَّجُوعُ عَلَى
الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ لَهُ لِتَدْلِيْسِهِ عَلَيْهِ بِكَتْمَانِهِ عَنْهُ خَبْرَهُ مَعَ اللَّصِّ فِي شَأْنِ الْبَعِيرِ أَوْ لَا
رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَبِعْ لَهُ إِلَّا مِلْكَهُ خَاصَّةً فَلَا مِلْكَ لِلْغَاصِبِ وَلَا شُبُهَةَ مِلْكٍ
لَهُ فِيهِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ كِتْمَانَ الْبَائِعِ عَنِ الْمُشْتَرِي خَبْرَهُ مَعَ اللَّصِّ فِي شَأْنِ الْبَعِيرِ تَدْلِيْسٌ
وَحِينَئِذٍ فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الرِّسَالَةِ : « وَلَا يَجُوزُ فِي الْبَيْعِ التَّدْلِيْسُ » وَلَا
الْغِشُّ وَلَا الْخِلَافَةُ وَلَا الْخَدِيعَةُ وَلَا كِتْمَانُ الْعُيُوبِ وَلَا خَلْطُ دَنِيٍّ بِجَيِّدٍ ^(٥) وَلَا

(١) فِي « الْأَصْل » : ذَاكَ ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ « النُّوَادِر » .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) هَكَذَا بِالْأَصْلِ .

(٤) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/١٨٣) .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

أَنْ يَكْتُمَ مِنْ أَمْرِ سِلْعَةٍ إِذَا ذَكَرَهُ كَرِهَهُ الْمُبْتَاعُ ^(١) . اهـ .

وَيُؤَيِّدُ هَذَا فَتَاوَى الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي أَعْمَرَ الْجَكْنِي الْمَشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ :
فَمَنْ بَاعَ بِقَرَّةٍ مِثْلًا مِنْ مُسْلِمٍ وَهِيَ جَاءَتْ مِنْ جِهَةِ الْمَغَافِرَةِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ
وَلَمْ يُعْلَمْ الْبَائِعُ الْمُشْتَرِي فَإِنَّهَا جَاءَتْ مِنْ جِهَةٍ مَنْ لَا تَنَالُهُمُ الْأَحْكَامُ فَإِنَّ
الْمُشْتَرِي يَرْجِعُ عَلَيَّ بَائِعِهَا بِمَا دَفَعَ لَهُ إِذَا نَهَبَهَا مَنْ لَا تَنَالُهُ الْأَحْكَامُ لِأَنْصُ
بَائِعِهَا صَارَ مُدْلَسًا . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ فَإِنْ لَنَاظِرُهُ وَجُوبُ رُجُوعِ الْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ
عَلَى الْبَائِعِ لَهُ لِدَلِيلِهِ عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٣٩٩) [٣٢] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى بُولَاتٍ عِدَائِلَ بَصَنْتَ عَلَى خِيَارِهِ
بِالرُّؤْيَةِ بِذَهَبٍ مَصْصُوعٍ مَنَقُودٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَلَا تَوَاطُؤٍ عَلَى النَّقْدِ ، وَوَكَّلَ
الْمُشْتَرِي عَلَى قَبْضِ الْعِدَائِلِ وَقَبْضُهَا الْوَكِيلُ وَنَقْلُهَا إِلَى سَفَرِي بِالْكَرَاءِ بَعْدَ
الرِّضَا . هَلْ هَذَا الْبَيْعُ فَاسِدٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ صَحِيحٌ لِأَنَّ مَحَلَّ نَقْدِ الثَّمَنِ وَإِنْ بَلَ شَرْطٌ فِي بَيْعِ الْغَائِبِ بِخِيَارٍ
حَيْثُ كَانَ مِمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِمَّا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ كَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَا
مَنْعَ .

قَالَ (مَخ) ^(٢) فِي « كَبِيرِهِ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَنْعٌ وَإِنْ بَلَ شَرْطٌ
فِي مُوَاضَعَةٍ وَغَائِبٍ وَكَرَاءٍ ضَمَّنَ وَسَلَّمَ بِخِيَارٍ وَجَدَ عَقْدُهُ) ^(٣) مَا نَصَّهُ : وَمَحَلُّ
مَنْعِ النَّقْدِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مِمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ وَإِلَّا جَازَ بِخِلَافٍ
مَا تَقَدَّمَ مِمَّا يُمْتَنَعُ فِيهِ النَّقْدُ بِشَرْطٍ فَالْمَنْعُ مُطْلَقًا ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَهَذَا يَصِحُّ
الْعَقْدُ إِذَا أَسْقَطُوا الشَّرْطَ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٠) [٣٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَفَرَسَا فِي قِضَاءِ دَيْنٍ كَانَ

(١) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢١٢ ، ٢١٣) .

(٢) حاشية الخرشي (٥/ ١١٤) .

(٣) مختصر خليل (ص/ ١٨٠) .

يُطَالِبُهُ بِهِ ثُمَّ بَعْدَ أَزِيدَ مِنْ شَهْرَيْنِ وَالْفَرَسُ عِنْدَ الْأَخْذِ لَهَا مَاتَتْ عِنْدَهُ وَادَّعَى أَنَّهَا مَاتَتْ بِمَرَضٍ قَدِيمٍ هَلْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَيُلْتَفَتُ إِلَيْهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِنْ أَتَى بَيِّنَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ وَالْمَعْرِفَةِ بِأَمْرَاضِ الْخَيْلِ عَلَى دَعْوَاهُ وَقَدْ أَطْلَعَ عَلَى الْعَيْبِ قَبْلَ تَمَامِ شَهْرَيْنِ أَخَذَهُ فَلَا رَيْبَ فِي قَبُولِ دَعْوَاهُ وَالْعَمَلُ بِشَهَادَةِ بَنِيهِ وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِالْعَدَالَةِ وَالْمَعْرِفَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (مَخ) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَبْلَ لِلتَّعَدُّرِ غَيْرُ عُدُولٍ ...) (٢) إِنْخُ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُبِيعُ مَيِّتًا أَوْ غَائِبًا أَوْ حَيًّا حَاضِرًا لَكِنْ إِنَّمَا أَوْقَفَهُمُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَيْبِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْعَيْبُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ . قَالَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي الْمَيِّتِ وَالْغَائِبِ وَحَلُولُوا فِي إِيقَافِ الْمُشْتَرِي . اهـ .

وَفِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ .

ثُمَّ الْعُيُوبُ كُلُّهَا لَا تُعْتَبَرُ

إِلَّا بِقَوْلٍ مِنْ لَهُ بِهَا بَصَرٌ (٣)

وَقُلْتُ : وَحَيْثُ حَكَمَ الشَّرْعُ بِقَبُولِ بَيِّنَةٍ لَتَحْلِيهَا بِالْأَوْصَافِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَتَوْفُرِ شُرُوطِ دَعْوَاهُ فَيَقُومُ أَهْلُ الْعَدْلِ وَالْمَعْرِفَةِ الْفَرَسَ عَلَى أَنَّهَا سَالِمَةٌ مِنَ الْمَرَضِ الْمَذْكُورِ بِكَذَا وَكَذَا وَيَقُومُونَهَا أَيْضًا عَلَى أَنَّهَا مَرِيضَةٌ فَيَقَالُ قِيمَتُهَا كَذَا وَكَذَا فَمَا نَقَصَ الْمَرَضُ مِنْ قِيمَتِهَا سَالِمَةٌ رَجَعَ رَبُّ الدِّينِ بِنِسْبَتِهِ مِنَ الدِّينِ عَلَى الْمَدِينِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْنَحِ الْمَسَائِلِ السَّتِّ الَّتِي يُعَرِّقُ فِيهَا بَيْنَ الْمُدْلَسِ وَغَيْرِهِ بِقَوْلِهِ : (كَهَلَاكِهِ مِنَ التَّدْلِيسِ) (٤) صَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ : كَهَلَاكِهِ

(١) حاشية الخرشى (٥/١٤٩، ١٥٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٨٥) .

(٣) انظر : « شرح ميارة » (٢/٥٥) .

(٤) مختصر خليل (ص/١٨٤) .

بِالْعَيْبِ ، كَمَا فِي شَرْحِهِ (١) . اهـ .

وَأَلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِنَقْلِ (ق) (٢) عَنْ اللَّخْمِيِّ : مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَبِهِ عَيْبٌ [فَهَلَكَ مِنْهُ أَوْ تَنَاهَى إِلَى أَكْثَرِ] (٣) فَإِنْ لَمْ يَدْلَسِ الْبَائِعُ رَجَعَ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ إِنْ هَلَكَ . اهـ .

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَأْتِ بَيِّنَةٌ أَصْلًا عَلَى دَعْوَاهُ أَوْ أَتَى بِهَا [ق / ٥٧١] عَلَيْهَا وَلَكِنَّهَا غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ بِالْعَدَالَةِ وَالْمَعْرِفَةِ أَوْ مَوْصُوفَةٍ بِذَلِكَ وَلَكِنْ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى الْعَيْبِ إِلَّا بَعْدَ شَهْرٍ مِنْ أَخْذِهِ الْفَرَسَ فَلَا دَعْوَى لَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا عَلَى الدَّافِعِ عَمَلًا بِمَا فِي الْبَنَانِيِّ وَنَصُّهُ : قِيلَ : الْعَمَلُ الْيَوْمَ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى فَرَسًا فَأَقَامَ عِنْدَهُ شَهْرًا لَمْ يُمْكِنْ مِنْ رَدِّهِ بَعِيْبٍ قَدِيمٍ فَانْظُرْ هَلْ يَصِحُّ هَذَا ؟

قُلْتُ : وَقَدْ اسْتَمَرَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا فِي نِظْمِ « الْعَمَلِيَّاتِ » مَا نَصَّهُ :

وَبَعْدَ شَهْرِ الدَّوَابِّ بِالْخُصُوصِ

بِالْعَيْبِ لَا تُرَدُّ فَافْهَمْ النُّصُوصَ

اهـ . كَلَامُهُ يَلْفُظُهُ (٤) .

قُلْتُ : وَحَيْثُ قَالَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ ، وَأَطْلَقُوا ، كَانَ مَشْهُورًا ، وَإِنْ قِيدُوهُ بِيَلَدٍ كَمَا سَأَلْتَنَا هَذِهِ لِأَنَّهُ عَمَلُ أَهْلِ فَاسٍ كَانَ ضَعِيفًا كَمَا أَشَارَ إِلَى هَذَا (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ : (وَعَمِلَ بِهِ) (٥) بِقَوْلِهِ : قَاعِدَةٌ : إِذَا قَالَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ : وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ ، وَأَطْلَقُوا ، كَانَ

(١) تقدم الكلام على هذا عند السؤال الرابع .

(٢) التاج والإكلیل (٤/ ٤٥٣) .

(٣) سقط من الأصل ، والمثبت من (ق) .

(٤) انظر أيضاً : « حاشية الدسوقي » (٣/ ١١٢) .

(٥) مختصر خليل (ص/ ٢٣٢) .

مَشْهُورًا، وَإِذَا كَانَ عَلَيْهِ عَمَلٌ قُرْطُبَةٌ مَثَلًا كَانَ ضَعِيفًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠١) [٣٤] سُؤَالَ عَمَّنْ أَرَادَ اشْتِرَاءَ عَبْدٍ وَقَالَ لِسَيِّدِهِ : مَا حَمَلَكَ عَلَى بَيْعِ عَبْدِكَ هَذَا ؟ فَقَالَ لَهُ : سَارِقٌ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِي فَبَعْدَ اشْتِرَائِهِ لَهُ أُرْسِلَ لَهُ الْبَائِعُ بِأَنَّهُ يَحْفَظُ عَبْدَهُ فَمَضَى الْمُشْتَرِي بَعْدَهُ ، فَلَمَّا بَاتُوا تِلْكَ اللَّيْلَةَ أَبَقَ الْعَبْدُ وَقَطَعَ أُذُنَ حُرٍّ ثُمَّ تَوَجَّهَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ فَقَبِضَتْ مِنْهُ الْعَبْدَ وَأَتَتْ بِهِ إِلَى سَيِّدِهِ الْبَائِعِ لَهُ فَقَالَتْ لَهُ : أَقْبِضْ عَبْدَكَ لِأَنَّهُ سَارِقٌ وَهَرُوبٌ ، فَقَالَ : لَا لِأَنَّهُ مَضَرَّةٌ لِلْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَنْ تَتَحَمَّلُوا عَنِّي إِنْ مَّا فَعَلَ ، فَقَالَتْ لَهُ الْجَمَاعَةُ : لَا نَتَحَمَّلُ لَذَلِكَ وَلَكِنَّ الْمُشْتَرِي يُخَاصِمُكَ فِيهِ بَعْدَ هَذَا لِأَنَّهُ سَارِقٌ ، ثُمَّ قَالَ الْبَائِعُ : أَعْلَمْتُ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ سَارِقٌ وَقُلْتُ لَهُ يَحْفَظُ عَبْدَهُ ثُمَّ قَبِضَ الْعَبْدَ رَجُلٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْمُشْتَرِي فَقَدِمَ بِهِ إِلَيْهِ فِي وَلَاتِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الْعَبْدُ أَشْهَدَ أَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِعَيْبِ الْعَبْدِ الَّذِي هُوَ الْإِبَاقُ وَالسَّرْقَةُ ، ثُمَّ قَدِمَ وَكَيْلٌ مِنْ جِهَةِ الْبَائِعِ يَطْلُبُ ثَمَنَ الْعَبْدِ فَقَالَ الْمُشْتَرِي : لَا أُعْطِيكَ شَيْئًا إِلَّا مَا أَعْطَتْهُ شَرِيعَةُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يُفْصَلْ لِي فِي قَوْلِهِ سَارِقٌ وَكَتَمَ عَنِّي إِبَاقَهُ وَنَهَيْهِ الْخَيْلَ عِنْدَهُ وَعِنْدِي شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَا أُعْطِيهِ شَيْئًا إِلَّا الشَّرِيعَةَ فَقَالَ لَهُ الْوَكِيلُ : إِنَّمَا جَعَلْتُ وَكَيْلًا عَلَى الْقَبْضِ لَا عَلَى الْخُصُومَةِ ، وَهَذَا الْكَلَامُ وَقَعَ بَيْنَ الْمُشْتَرِي وَالْوَكِيلِ نَهَارًا ثُمَّ أَبَقَ الْعَبْدُ فِي اللَّيْلَةِ الْقَابِلَةِ ، فَهَلْ قَوْلُ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي سَارِقٌ بَرَاءَةٌ تَنْفَعُهُ فِي السَّرْقَةِ أَمْ لَا حَتَّى يُبَيِّنَ نَوْعَ السَّرْقَةِ وَقُلَّتْهَا وَكَثَرَتْهَا ؟ وَهَلْ قَوْلُهُ يَحْفَظُ عَبْدَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ الْإِبَاقِ أَوْ حَتَّى يُبَيِّنَ أَنَّهُ يَأْبُقُ وَيُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ إِبَاقِهِ ؟ وَمَا حُكْمُهُ إِذَا هَلَكَ فِي إِبَاقِهِ أَوْ جَنَى عَلَى أَحَدٍ أَوْ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ شَيْءٌ مَّا الْحُكْمُ فِي هَذَا كُلِّهِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي أُرْشِ جَنَابَتِهِ إِذَا جَنَى عَلَى أَحَدٍ هَلْ عَلَى الْبَائِعِ الْمُدْلَسِ أَمْ عَلَى الْمُشْتَرِي أَمْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَجِيبُوا بِالنُّصُوصِ وَلَكُمْ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » : وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ فِي مَعْلُومٍ

فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا أَوْ مَتَفَاحِشًا وَبَيِّنَ [إِغْيَاءُهُ] ^(١) نَفَعَتْ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ أَطْلُقَ التَّفَاحِشَ صَحَّ الْبَيْعُ وَلَكِنْ مُشْتَرِي الرَّدِّ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : الْبَيْعُ مَفْسُوخٌ لِلْغَرَرِ . اهـ . وَفِي نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا تَبَرَّأَ مِنَ الْعَيْبِ لَا تُفِيدُ الْبَرَاءَةُ إِلَّا أَنْ يَذْكَرَ جِنْسَهُ وَصِفَتَهُ وَمَحَلَّهُ وَقَدْرَهُ ، فَإِنْ ذَكَرَ جِنْسَ الْعَيْبِ الْمَوْجُودِ وَذَكَرَ صِفَتَهُ وَمَحَلَّهُ وَقَدْرَهُ فَإِنَّ الْبَرَاءَةَ تَنْفَعُهُ .

قَالَ ابْنُ شَاسٍ : إِذَا تَبَرَّأَ الْبَائِعُ مِنْ عَيْبٍ لَمْ تَنْفَعِهِ الْبَرَاءَةُ مِنْهُ حَتَّى يُعَيِّنَ مَوْضِعَهُ وَيُعْلِمَهُ بِجِنْسِهِ وَمِقْدَارِهِ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا فَلَا يَبْقَى لِلْمُبْتَاعِ قَوْلٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مُشَاهَدَةٍ لَا تَقْضِي الْإِحَاطَةَ بِهِ أَوْ تَبَرَّأَ إِلَيْهِ مِنْهُ بِخَبَرٍ وَلَفْظٍ فِيهِ احْتِمَالٌ لَمْ يُبْرِئْهُ ذَلِكَ . اهـ مِنْ « الْجَوَاهِرِ » وَقَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَمَنْ بَاعَ بَعِيرًا فَتَبَرَّأَ مِنْ دَبْرَةٍ فَإِنْ كَانَتْ مُثْقَلَةً مُفْسِدَةً لَمْ يَبْرَأْ وَإِنْ أَرَاهُ إِيَّاهَا حَتَّى يَذْكَرَ مَا فِيهَا مِنْ ثَقَلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَبَرَّأَ فِي عَبْدٍ مِنْ إِبَاقٍ أَوْ سَرَقَةٍ وَالْمُبْتَاعُ يَظُنُّ إِبَاقَ لَيْلَةٍ أَوْ إِلَى مِثْلِ الْعَوَالِي أَوْ سَرَقَةِ الرِّغِيفِ فَوَجَدَهُ يَنْقُبُ الْبُيُوتَ أَوْ يَأْبُقُ إِلَى مِثْلِ مِصْرَ أَوْ الشَّامِ فَلَا يَبْرَأُ حَتَّى يَبَيِّنَ أَمْرَهُ . اهـ . مِنْ كِتَابِ التَّدْلِيلِ بِالْعُيُوبِ .

وَقَالَ فِي « النَّوَادِرِ » ^(٢) : [قَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ] ^(٣) مَنْ تَبَرَّأَ بِغَيْبٍ مِنْهُ فَاحِشٌ وَ [مِنْهُ] ^(٤) خَفِيفٌ [لَمْ] ^(٥) يَبْرَأْ مِنْ فَاحِشِهِ حَتَّى يَصِفَ تَفَاحِشَهُ مِنْ ذَلِكَ الْإِبَاقِ وَالسَّرَقَةِ ، وَالدَّبْرَةِ [بِالْبَعِيرِ] ^(٦) ، وَالْكَيِّ وَعُيُوبِ الْفَرْجِ . اهـ . مِنْ (س) .

(١) هكذا بالأصل .

(٢) انظر : « النواذر » (٢٤٦ / ٦) .

(٣) زيادة من « النواذر »

(٤) زيادة من « النواذر » .

(٥) في « النواذر » : فلا .

(٦) سقط من الأصل .

قُلْتُ : وَهَذِهِ النُّصُوصُ بِأَسْرَها يَشْمَلُها قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يُجْمَلْهُ) (١) . اهـ .

قَالَ (مَج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِنْ عَلِمَ الْبَائِعُ الْعَيْبَ بَيْنَ أَنَّهُ بِالْمَبِيعِ وَوَصَفَهُ وَصَفًا شَافِيًا كَامِلًا كَالرُّوْيَةِ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يَحْمِلِ الْبَائِعُ الْعَيْبَ بَأَن يُفْصَلَهُ تَفْصِيلًا وَلَا يَقُولُ سَارِقٌ بَلْ يُفْصَلُ السَّرْقَةُ أَوْ الْإِبَاقُ أَوْ الدُّبْرَةُ كَيْفَ كَانَ ذَلِكَ فَلَا يَحْمِلُهُ إِجْمَالًا كَمَا إِذَا قَالَ هُوَ سَارِقٌ فَقَطْ فَوُجِدَ يَنْقُبُ الْبُيُوتَ أَوْ قَالَ : يَأْتِي فَقَطْ ، فَوُجِدَ يَأْتِي إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ فَإِنَّ ذَلِكَ عَيْبٌ يُرَدُّ بِهِ . اهـ . [ق / ٥٧٢] .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عِنْدَ نَازِرِهِ وَعَلِمَهُ اتَّضَحَ لَهُ كَاتِّضَاحُ الشَّمْسِ الصَّاحِيَةِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ إِنْ أَنْصَفَ وَبِالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ عَدَمُ نَفْعٍ وَإِفَادَةُ الْبَائِعِ الْمَذْكُورِ بِبَرَاءَتِهِ مِنَ السَّرْقَةِ بِقَوْلِهِ لِلْمُشْتَرِي الْعَبْدُ سَارِقٌ وَمِنْ الْإِبَاقِ بِإِرْسَالِهِ فَإِنَّهُ يَحْفَظُ عَبْدَهُ وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ لِلْمُشْتَرِي رَدَّ الْعَبْدِ إِنْ وَجَدَهُ مِنْ إِبَاقِهِ عَلَى بَائِعِهِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَضَمَانُهُ مِنْ بَائِعِهِ لِتَدْلِيْسِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِكُتْمِهِ إِبَاقَ الْعَبْدِ عَنْهُ .

فَفِي (ق) (٢) عَنْ « الْمُدُونَةِ » قَالَ مَالِكٌ : مَنْ بَاعَ عَبْدًا دَلَسَ فِيهِ بَعِيْنٌ فَهَلَكَ الْعَبْدُ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْعَيْبِ أَوْ نَقَصَ فَضْمَانُهُ مِنَ الْبَائِعِ وَيَرُدُّ جَمِيعَ الثَّمَنِ كَالْتَدْلِيْسِ بِالْمَرَضِ فَيَمُوتُ مِنْهُ أَوْ بِالسَّرْقَةِ فَيَسْرِقُ فَتَقْطَعُ يَدُهُ فَيَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ يَحْيَى أَوْ بِالْإِبَاقِ فَيَأْتِي فَهَلَكَ أَوْ ذَهَبَ فَلَمْ يَرْجِعْ .

ابْنُ شَهَابٍ : وَبِالْجُنُونِ فَجُنَّ فَمَاتَ . فَهَذَا كُلُّهُ ضَمَانُهُ مِنَ الْبَائِعِ وَيَرُدُّ جَمِيعَ الثَّمَنِ . اهـ .

وَمَحَلُّ مَحْطِّ رِحَالِ مَسْأَلَتِنَا قَوْلُهُ : أَوْ ذَهَبَ فَلَمْ يَرْجِعْ . وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ

(١) مختصر خليل (ص/١٨٣) .

(٢) التاج والإكليل (٤/٤٥٦) .

إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مُسْتَشِيًّا لَهُ مِنْ قَوْلِهِ : (فَلَا أَرُشُ . . . إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بَعِيبِ
التَّدْلِيسِ أَوْ بِسَمَاوِيٍّ زَمَنَهُ كَمَوْتِهِ فِي إِبَاقِهِ)^(١). أَيُ : فَإِنَّ الْمُبْتَاعَ يَرْجِعُ بِجَمِيعِ
الثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ الْمُدْلَسِ بِلَا رَدِّ شَيْءٍ لَهُ . اهـ .
قَوْلُهُ : (أَوْ بِسَمَاوِيٍّ زَمَنَهُ . . .) إِنْخ .

(س) (٢) : وَغَيْبَتُهُ فَلَمْ يُعْرِفْ هَلْ هَلَكَ أَمْ لَا مِنْ الْبَائِعِ الْمُدْلَسِ بِالْإِبَاقِ
وَيَرُدُّ الْبَائِعُ الثَّمَنَ بِنَفْسِ إِبَاقِهِ وَعَلَيْهِ طَلَبُ عَبْدِهِ . اهـ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ ضَمَانَ الْعَبْدِ مِنْ بَائِعِهِ الْمَذْكُورِ لَتَدْلِيسِهِ بِإِبَاقِهِ فَيَرُدُّ جَمِيعَ الثَّمَنِ
عَلَى الْمُشْتَرِي بِنَفْسِ الْإِبَاقِ وَعَلَيْهِ طَلَبُ عَبْدِهِ . اهـ . وَأَنَّهُ مِنْ يَقِفُ عَلَيْهِ بِأَنَّ
الْعَيْبَ إِبَاقًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ ؛ فَفِي (ح) (٣) : وَيَثْبُتُ الْعَيْبُ
بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ . اهـ .

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنِ الْحُكْمِ فِي أَرْضِ جَنَايَةِ الْعَبْدِ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الْحُكْمِ بِرَدِّهِ
بِالْعَيْبِ ، فَالَّذِي ظَهَرَ لِي فِي ذَلِكَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ الْجَنَايَةَ فِي رَقَبَتِهِ فَإِنْ
قَدَّرَ عَلَيْهِ فَيُخَيَّرُ بَائِعُهُ بَيْنَ إِسْلَامِهِ أَوْ فِدَائِهِ بِأَرْضِ الْجَنَايَةِ لِأَنَّ ضَمَانَهُ مِنْهُ لَتَدْلِيسِهِ
وَلِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ بَطُلَتْ الْجَنَايَةُ ؛ فَفِي « الْمُدُونَةِ » : وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ
جَنَايَةً فَسَيِّدُهُ مُخَيَّرٌ فِيهَا بَيْنَ إِسْلَامِهِ أَوْ فِدَائِهِ فَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ تَخْيِيرِ السَّيِّدِ
بَطُلَتْ الْجَنَايَةُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٢) [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي « مُخْتَصَرِهِ » : (لَا بَدَنَهُ
كَسِمَنِ دَابَّةٍ وَهَزَالَهَا)^(٤) . مَا الْمُرَادُ بِالْهُزَالِ عِنْدَهُمْ هَلْ هُوَ الَّذِي لَا تَطِيقُ الدَّابَّةُ

(١) مختصر خليل (ص/١٨٤) .

(٢) انظر : « حاشية الخرشي » (١٤٥/٥) و« مواهب الجليل » (٤٥٦/٤-٤٥٧) و« منح الجليل »

(١٩٥/٥) و« التاج والإكليل » (٤٥٦/٤) .

(٣) مواهب الجليل (٤/٤٥٨) .

(٤) مختصر خليل (ص/١٨٧) .

مَعَهُ الْحَمْلَ أَمْ لَا (١)؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مُطْلَقُ الْهُزَالِ أَيْ : سَوَاءٌ كَانَتْ تَطِيقُ مَعَهُ الْحَمْلَ أَمْ لَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَصُوصِ الْأَثْمَةِ .

قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ جَارِيَةً فَتَغَيَّرَتْ فِي بَدْنِهَا بِهِزَالٍ أَوْ سَمَنٍ لَمْ تَفُتْ الْإِقَالَةُ وَلَوْ كَانَتْ دَابَّةً كَانَ الْهُزَالُ وَالسَّمَنُ يُفْتَا لِإِقَالَةِ بِذَلِكَ لِأَنَّ الدَّوَابَّ تُشْتَرَى لِشَحْمِهَا وَالرَّقِيقُ لَيْسُوا كَذَلِكَ . اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مُخْتَصَرِهِ : (لَا بَدَنَ كَسَمَنٍ دَابَّةً وَهَزَالَهَا) (٢) وَقَالَ أَيْضًا فِي « تَوْضِيحِهِ » : وَإِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَرْضًا مُتَقَوِّمًا جَارَتْ الْإِقَالَةُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي نَفْسِهِ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ تَغْيِيرَ الدَّابَّةِ بِالْهُزَالِ مُطْلَقًا مُفِيَتْ لِلْإِقَالَةِ فِي طَعَامِ الْمُعَاوِضَةِ قَبْلَ قَبْضِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٣) [٣٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَسْلَمَ بَعِيرًا فِي ذَهَبٍ فَلَمَّا حَصَلَ الْأَجَلُ عَجَزَ الْمَدِينُ عَنِ الذَّهَبِ وَأَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ الْبَعِيرَ فِي الْقَضَاءِ أَوْ يَدْفَعَ بَعِيرًا غَيْرَهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَمَّا دَفْعُ الْبَعِيرِ الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ الدِّينِ فَجَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ وَسَوَاءٌ تَغَيَّرَ الْبَعِيرُ فِي بَدْنِهِ أَمْ لَا لِأَنَّهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ يَبِيعُ مُؤْتَنَفٌ وَفِي الثَّانِي مُحْضٌ إِقَالَةً ؛ فَقِي (عَج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِقَالَةُ مِنْ الْجَمِيعِ ...) (٣) إِنْخَ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا الْإِقَالَةُ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ فَتَجُوزُ وَإِنْ تَغَيَّرَ بَدْنُ مَا وَقَعَ ثَمَنًا لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَصِيرُ بَيْعًا مُؤْتَنَفًا وَهَذَا يُوجِبُ الْمَنْعَ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ وَإِنْ أَخَذَهُ

(١) انظر : « حاشية الخرشى » (١٦٦/٥) و« التاج والإكليل » (٤٨٤/٤) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٨٧) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٨٧) .

عَنْ بَعْضِ الدِّينِ فَلَا يَجُوزُ - كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ - وَيَجُوزُ لَهُ أَيْضًا أَنْ يَأْخُذَ عَنْ جَمِيعِ ثَمَنِ جَمَلِهِ جَمَلًا مِثْلَهُ مَعْنَى وَصِفَةً فَإِنْ أَخَذَ مِثْلَ جَمَلِهِ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ لَمْ يَجْزُ أَيْضًا . اهـ . انْظُرْ ابْنَ هِلَالٍ ^(١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٤) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْبَرَاءَةِ مِنْ دَبْرَةِ الْبَعِيرِ مِثْلًا الَّتِي تَنْفَعُ

بَائِعُهُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » ^(٢) : وَمَنْ بَاعَ بَعِيرًا فَتَبَرَّأَ مِنْ دَبْرَتِهِ فَإِنْ كَانَتْ مُنْقَلَةً مُفْسَدَةً لَمْ يَبْرَأْ وَإِنْ أَرَاهُ إِيَّاهَا حَتَّى يَذْكُرَ مَا فِيهَا مِنْ ثِقَلٍ وَغَيْرِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٥) [٣٨] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ غَابَ بَائِعُهُ أَشْهَدَ) ^(٣)

هَلْ الْإِشْهَادُ عَلَيَّ عَدَمِ الرِّضَا بِالْعَيْبِ شَرْطٌ فِي الرَّدِّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا فِي (ق) ^(٤) وَ (ح) ^(٥)

و (س) وَاللَّفْظُ لـ (ق) عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : مَنْ أَقَامَ بِيَدِهِ عَبْدًا اشْتَرَاهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ لَغِيَّةَ بَائِعِهِ وَلَمْ يَرْفَعْ لِلسُّلْطَانِ حَتَّى مَاتَ الْعَبْدُ ، لَهُ الرَّجُوعُ بَعِيَّةً وَيُعْذَرُ [بَغِيَّةً] ^(٦) الْبَائِعُ لِثِقَلِ [الْخُصُومِ] ^(٧) عِنْدَ الْقَضَاةِ وَيَرْجُو أَنْ قَدَّمَ الْبَائِعُ مُوَافَقَتَهُ لِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ ^(٨) : « إِنْ كَانَ الْبَائِعُ غَائِبًا [اسْتَشْهَدَ

(١) وانظر : « التاج والإكليل » (٤٨٤/٤) و « حاشية الخرشى » (١٦٥/٥) .

(٢) انظر : « مواهب الجليل » (٤٣٩/٤) فإنه ينقل منه لا من « المدونة » وصاحب « المواهب » ينقل بالمعنى لا بالنص .

(٣) مختصر خليل (ص/١٨٣) .

(٤) التاج والإكليل (٤٤١/٤) .

(٥) مواهب الجليل (٤٤١/٤) .

(٦) فى (ق) : لغية .

(٧) فى (ق) : الخصومة .

(٨) جامع الأمهات (ص/٣٦٠) .

شَهِيدِينَ^(١) يَقْتَضِي أَنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطٌ فِي رَدِّهِ أَوْ سَقُوطِ الْيَمِينِ عَنْهُ إِنْ قَدَّمَ رَبَّهُ وَلَوْ لَمْ يَدَّعِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلَا أَعْرِفُ هَذَا لِغَيْرِ ابْنِ شَاسٍ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٦) [٣٩] سَوَالُ عَمَّنْ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَقَتَ الشَّرَاءِ وَقَالَ الْبَائِعُ : بَلْ وَأَنْتَ لَيْسَ لَكَ الرَّدُّ لِرُؤْيَيْكَ الْعَيْبِ وَقَتَ الشَّرَاءِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : فَفِي « نَوَازِل (عَج) » : إِذَا أَرَادَ الْمُشْتَرِي الرَّدَّ بِعَيْبٍ قَدِيمٍ فِي الْمَعِيبِ وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَقَتَ الشَّرَاءِ وَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ : بَلْ رَأَيْتَهُ ، وَلَمْ يَدَّعِ أَنَّهُ أَرَاهُ إِيَّاهُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فَلَا يَمِينَ حَيْثُ كَانَ الْعَيْبُ خَفِيًّا لَا يَظْهَرُ عِنْدَ التَّقْلِيلِ وَلَوْ لِلْمُتَّامِلِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ ظَاهِرًا [ق / ٥٧٣] لَا يَخْفَى غَالِبًا عَلَى كُلِّ مَنْ اخْتَبَرَ الْمَبِيعَ تَقْلِيلًا لَكُونَ الْعَبْدَ مُقْعَدًا أَوْ مَطْمُوسَ الْعَيْنَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي فِي أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ رَدًّا لَهُ وَلَوْ حَلَفَ ، وَإِنْ كَانَ يَخْفَى عِنْدَ التَّقْلِيلِ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَّامِلْ وَلَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَأَمَّلَ لِكَوْنِهِ أَعْمَى وَهُوَ قَائِمُ الْعَيْنَيْنِ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ مَا رَأَاهُ وَيَرُدُّ . اهـ . مِنْهُ .

وَكَذَلِكَ يَحْلِفُ وَيَرُدُّ فِي الْعَيْبِ الْخَفِيِّ حَيْثُ ادَّعَى عَلَيْهِ الْبَائِعُ أَنَّهُ أَرَاهُ لَهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلَمْ يَحْلِفْ مُشْتَرٍ ادَّعَتْ عَلَيْهِ رُؤْيَاهُ إِلَّا بِدَعْوَى الْإِرَادَةِ)^(٢) . اهـ .

وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ : إِلَّا بِدَعْوَى الْإِرَادَةِ ، وَكَذَلِكَ يَحْلِفُ وَيَرُدُّ إِنْ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ قَلْبٌ وَعَايِنَ كَمَا فِي (مَخ)^(٣) . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) فِي « جَامِعِ الْأَمْهَاتِ » أَشْهَدُ شَاهِدَيْنِ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/ ٨٤ ، ١٨٥) .

(٣) حَاشِيَةُ الْخَرَشِيِّ (١٤٦/٥) .

(١٤٠٧) [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ اشْتَرَتْ دُرَاعَةً سَوْدَاءَ وَفَصَّلَتْهَا مَلْحَقَةً ثُمَّ

اطَّلَعَتْ عَلَى عَيْبٍ فِيهَا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ (عَج) عَمَّنْ اشْتَرَى شَقَّةً وَفَصَّلَهَا ثَوْبًا وَسَرَاوِيلَ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى

عَيْبٍ فِيهَا فَمَا الْحُكْمُ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : حَيْثُ فَصَّلْتَ التَّفْصِيلَ الْمُعْتَادَ فِي مِثْلِهَا ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ فَإِنْ اطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ قَبْلَ الْخِيَاطَةِ فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ غَيْرَ مُدْلَسٍ كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ بَيْنَ رَدِّهَا وَمَا نَقَصَتْ بِالتَّفْصِيلِ وَالْبَقَاءِ عَلَيْهَا وَأَخَذَ أَرْضَ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ ، وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ مُدْلَسًا فَإِنَّ لِلْمُشْتَرِي الرَّدَّ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا حَدَثَ عِنْدَهُ مِنْ نَقْصِ التَّفْصِيلِ وَلَهُ أَنْ يَتَمَسَّكَ وَهَلْ يَرْجِعُ بِأَرْضِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ ؟ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَاخْتَارَهُ بَعْضُ شُيُوخِ ابْنِ يُونُسَ ؛ أَوْ لَا يَرْجِعُ بِهِ ؟ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمَوَازِ ، وَصَوَّبَهُ ابْنُ يُونُسَ .

قَالَ عِيَاضٌ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ فَهُمَا قَوْلَانِ مُرْجَحَانِ يُعْمَلُ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَإِنْ اطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْخِيَاطَةِ فَإِنْ كَانَتْ تُجْبَرُ نَقْصَ التَّفْصِيلِ فَإِنَّهُ إِنْ تَمَسَّكَ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ كَانَتْ لَا تُجْبَرُ فَفِيهِ التَّفْصِيلُ الْأَوَّلُ الْمُتَقَدِّمُ فِيمَا إِذَا اطَّلَعَ عَلَى الْعَيْبِ قَبْلَ الْخِيَاطَةِ ، هَذَا هُوَ الْمَنْقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا وَقَعَ فِيهَا مِنَ الْإِفْتَاءِ مِمَّا يُخَالِفُ هَذَا فَهُوَ سَهْوٌ وَسَبْقُ قَلَمٍ فَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ الْعَمَلُ بِهِ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ دُخُولَ مَسْأَلَتِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِلَا رَيْبٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٨) [٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَشَهِدَ شَاهِدٌ عَلَى حُرِّيَّتِهِ أَيْرَدَهُ

بِذَلِكَ عَلَى بَائِعِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ق) (١) نَاقِلًا عَنْ ابْنِ عَاتٍ : إِنْ [أَقَامَ] (٢) شَاهِدٌ بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ لَمْ يُحْكَمْ بِهِ وَكَانَ عَيِّيًا يَرُدُّ بِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٠٩) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا وَأَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ بِهِ وَرَحَلَ عَلَيْهِ فِي يَوْمِ الْخَوْفِ هَلْ لَهُ رَدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : إِنْ حَمَلَهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ لَضَرُورَةً بَحِثْ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ فَلَا يُعَدُّ رَضًا بِالْعَيْبِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحَمْلِ عَلَى حَالِهِ فَلْيَرُدَّهُ ، وَإِنْ تَغَيَّرَ بِنُقْصَانِ رَدِّهِ وَمَا نَقَصَ أَوْ يَحْبِسُهُ وَيَأْخُذُ قِيَمَةَ الْعَيْبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَرُورَةً وَحَمَلَ عَلَيْهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ فَإِنَّ الْجَمَلَ يَلْزِمُهُ وَلَا رَدَّ لَهُ فَهَذَا التَّفْصِيلُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ .

وَقَالَ أَشْهَبُ : إِنْ الْحَمْلُ عَلَيْهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ رَضِيٍّ مُطْلَقًا وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ .

وَفِي (ق) (٣) عَنْ ابْنِ بُوْنَسَ : إِنْ الْمُضْطَرَّرُ فِي حُكْمِ الْمُكْرَهَةِ وَكَوْ [لَمْ يَصِرْ] (٤) مُكْرَهًا لَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهُ ؛ فَكَذَلِكَ مَعَ الْإِضْطِرَّارِ [أَوْ لَا] (٥) تَرَى أَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ أَكْلُ مَالٍ غَيْرِهِ مَعَ الْإِضْطِرَّارِ ؟ ؛ فَفِي [هَذِهِ] (٦) أُخْرَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٠) [٤٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مَادُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَيْرُدُّهُ أَمْ لَا ؟

(١) التاج والإكليل (٤ / ٤٣٧) .

(٢) فِي « التاج والإكليل » : قَامَ .

(٣) التاج والإكليل (٤ / ٤٤١) .

(٤) فِي (ق) : تَعْرِفُ .

(٥) فِي (ق) : أَلَا .

(٦) فِي (ق) : هَذَا .

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : إِنَّ الدِّينَ عَلَى الْعَبْدِ عَيْبٌ يُرَدُّ بِهِ إِنْ شَاءَ رَدُّهُ أَوْ يَتِمَّاسَكَ وَالِدَيْنِ بَاقٍ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١١) [٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى دَابَّةً وَفِيهَا جُرْحٌ فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالَ الْبَائِعُ : شَيْءٌ لَا يَضُرُّهَا ، ثُمَّ نَزَفَ الْجُرْحَ فَمَاتَتْ مِنْهُ . هَلْ لَهُ الْقِيَامُ أَمْ لَا ؟ جَوَابُهُ : أَنَّ لَهُ الْقِيَامَ بِذَلِكَ كَمَا فِي بَعْضِ فِتَاوَى أَيْمَنَتَنَا عَنْ « الْمَعْيَارِ » (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٢) [٤٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى أَمَةً ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهَا حَامِلٌ وَادَّعَى قَدَمَهُ وَادَّعَى الْبَائِعُ حُدُوثَهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الْمُبْتَاعُ الرَّدَّ بِهِ ؟ جَوَابُهُ : مَا فِي (ح) (٢) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَلَفْظُهُ : وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحَمْلَ عَيْبٌ ، وَيَثْبُتُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ ، وَلَا يَتَّبَعُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، وَلَا يَتَحَرَّكُ تَحَرُّكًا بَيِّنًا يَصِحُّ الْقَطْعُ [بِهِ] (٣) عَلَى تَحْرِيكِهِ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ [لَيَالٍ] (٤) فَإِذَا شَهِدَتِ امْرَأَتَانِ أَنَّ بِهَا حَمْلًا بَيِّنًا لَا يَشْكُكَانِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ رُدَّتْ فِيمَا دُونَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَلَمْ تُرَدَّ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَاحْتِمَالِ كَوْنِهِ حَادِثًا عِنْدَ الْمُشْتَرِي ، [وَإِذَا شَهِدَتَا] (٥) أَنَّ بِهَا حَمْلًا يَتَحَرَّكُ رُدَّتْ فِيمَا دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ [لَيَالٍ] (٦) وَلَمْ تُرَدَّ فِيمَا [فَوْقَ] (٧) ذَلِكَ لَاحْتِمَالِ كَوْنِهِ حَادِثًا ، فَإِنْ رُدَّتْ ثُمَّ وُجِدَ ذَلِكَ الْحَمْلُ بَاطِلًا لَمْ تُرَدَّ إِلَى الْمُشْتَرِي ؛ إِذْ لَعَلَّهَا أَسْقَطَتْهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) المعيار (٦/٥٠-٥١) .

(٢) مواهب الجليل (٤/٤٢٩) و«شرح ميارة» (١/٥١١) .

(٣) سقط من (ح) .

(٤) سقط من (ح) .

(٥) في (ح) : فإذا شهدن .

(٦) سقط من (ح) .

(٧) في (ح) : زاد على .

(١٤١٣) [٤٦] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى حَمَلًا مِنْ الشَّمِّ فِي بِلَادِ أَرْوَادٍ وَقَدَّمَ بِهِ إِلَى السُّودَانِ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى أَنَّهُ مَعِيبٌ وَأَشْهَدَ بَيْنَهُ لَتَعَذَّرَ الْحَاكِمُ هُنَاكَ وَبَاعَهُ عَلَى مَلِكٍ صَاحِبِهِ وَقَبِضَ ثَمَنَهُ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ بِبَقِيَّةِ حَقِّهِ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ نَقُولَاتِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ [ق / ٥٧٤] الْغُلَاوِيِّ وَلَفْظُهُ : وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَسَافَرَ بِهِ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَأَشْهَدَ عَلَيْهَا ثُمَّ بَاعَهُ ثُمَّ قَدِمَ فَخَاصَمَ رَبَّهُ فَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ لِلسُّلْطَانِ حَتَّى يَقْضِيَ لَهُ بَرْدَهُ وَيَبِيعَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : فَإِنْ كَانَ يَبْلَدُ لَا سُلْطَانَ فِيهِ رَأَيْتُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ وَيَبِيعَ وَيَرْجَعَ بِبَقِيَّةِ الثَّمَنِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٤) [٤٧] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً وَذَبَحَهَا فَوَجَدَهَا عَجْفَاءَ أَيْرُدُهَا أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ ابْنُ الْفَخَّارِ : إِلَى أَنَّهُ لَا كَلَامَ لَهُ وَلَا رَدٍّ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُتَبَايعَانِ .

وَذَهَبَ ابْنُ عَتَّابٍ وَأَبُو مَرْوَانَ إِلَى أَنَّهُ يَرْجِعُ بِمَا بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْدَاءِ . وَقَالَ غَيْرُهُمْ : يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي بِجَمِيعِ الثَّمَنِ لِأَنَّ الْبَائِعَ مُدْلَسٌ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الذَّبْحِ لِأَنَّ الْبَائِعَ سَلَطَهُ عَلَيْهِ .

وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي « الْبَيَانِ » : إِنَّهُ إِنْ أَتَى إِلَى صَاحِبِ غَنَمٍ فَقَالَ لَهُ : بَغْنِي شَاةً سَمِينَةً أُضْحِيَّ بِهَا فَفَعَلَ ثُمَّ ذَبَحَهَا فَوَجَدَهَا عَجْفَاءَ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ أَتَى إِلَيْهِ وَأَخَذَ شَاةً لِنَفْسِهِ فَقَالَ : بَغْنِي هَذِهِ أُضْحِيَّ بِهَا أَوَلَمْ يَقُلْ أُضْحِيَّ وَكَانَ فِي أَيَّامِ الْأُضْحَى وَيَسُوقُهَا فَذَبَحَهَا فَوَجَدَهَا عَجْفَاءَ فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ يُغَرَّ الْبَائِعُ بِعَجْفِهَا . اهـ . مِنْ « التَّقْيِيدِ عَلَى الْمُدُونَةِ » . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٥) [٤٨] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ فَرَسًا مَرِيضَةً بِتُخْمَةِ اللَّبَنِ وَأَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِهَا عِنْدَ الْبَيْعِ وَبَانَتْهَا رَبَّمَا يَنْشَأُ عَنْهَا مَرَضٌ [(١) الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِأَبُورِ وَرَبَّمَا يَنْشَأُ عَنْهَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَرَبَّمَا تَبَرَأُ الْفَرَسُ مِنْهَا إِذَا عُلِفَتْ الزَّرْعُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ أَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِمَا تَقَدَّمَ وَبِمَا يَنْشَأُ عَنْهُ وَتَبَرَأَ لَهُ مِنْهُ وَرَضِيَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ وَدَخَلَ عَلَيْهِ فَهَلْ يَنْفَعُهُ بَرَاءَتُهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تَنْفَعُهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ وَلَمْ يُجْمَلْهُ) (٢) . اهـ .

وَفِي نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ نَاقِلًا عَنْ نَقْلِ مَنْسُوبٍ لِلتَّقْيِيدِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ ابْتَاعَ مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا مَرِيضًا وَأَعْلَمَهُ بِمَرَضِهِ فَابْتَاعَهُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ مَاتَ ، قَالَ : الْمُصِيبَةُ مِنَ الْمُشْتَرِي إِذَا أَعْلَمَهُ وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ وَالْبَقَرَةُ وَالشَّاةُ [(٣)] أَيُّ مَرَضٍ . اهـ . وَفِي الزَّنَاتِي : وَإِذَا رَضِيَ الْمُشْتَبَعُ بِالْعَيْبِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْقِيَامُ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَفِي (ق) (٤) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : الْبَرَاءَةُ مِنْ عَيْبٍ مُعَيَّنٍ إِنْ لَمْ يَقُلْ التَّفَاوُتُ بَرِيءٌ بِذِكْرِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٦) [٤٩] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا مِنْ عِنْدِ مَنْ اشْتَرَاهُ أَوْ لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ عَقْدَ الشَّرَاءِ هَلْ لَهُ رَدُّهَا عَلَيْهِ بِذَلِكَ كَمَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » أَمْ لَا لِجَرَيَانِ الْعُرْفِ بِهَذِهِ الْبِلَادِ بَعْدَ الرَّدِّ بِهِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْبَرْزَلِيُّ فِي « مَسَائِلِ الْأَفْضِيَةِ » وَلَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ : أَعْطِنِي عَقْدَ شِرَائِكَ فَذَلِكَ لَهُ وَفَائِدَتُهُ إِذَا طَرَأَ الاسْتَحِقَاقُ رَجَعَ عَلَى مَنْ وَجَدَ

(١) لم أتبين اسم هذا المرض .

(٢) مختصر خليل (ص/١٨٣) .

(٣) كلمه لم أتبينها بالأصل .

(٤) التاج والإكلیل (٤/٤٣٩) .

مِنْهُمْ لَثَلَا يَدْعِي الْبَائِعُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَمْ يَبِعْ قَطُّ ، وَلَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ الرَّجُوعُ عَلَى غَرِيمِ الْغَرِيمِ ، وَكَذَلِكَ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَالْعَمَلِ الْيَوْمَ عَلَى أَخْذِ النُّسْخَةِ وَهُوَ الْحَزْمُ ، وَذُكِرَ أَيْضًا فِي مَسَائِلِ الْيُوعِ عَنْ طَرَرِ ابْنِ عَاتٍ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ ابْتَاعَ مَلَكًا فَيَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ دَفْعُ وَثَائِقِهِ الَّتِي اشْتَرَى بِهَا أَوْ نَسْخَهَا بِخُطُوطِ الْبَيِّنَةِ الَّتِي فِيهَا وَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَبَى وَظَهَرَتْ الْوُثَائِقُ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى دَفْعِهَا أَوْ نَسْخِهَا .

قَالَ غَيْرُهُ : فَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فَلِلْمُبْتَاعِ الْخِيَارُ إِنْ أَحَبَّ أَمْضَى النِّيعَ وَإِلَّا رَجَعَ فِي ثَمَنِهِ قَالَ الْبَرْزَكِيُّ : نَصَّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي الشَّهَادَاتِ لِأَجْلِ تَرْتِيبِ الْعَهْدَةِ . اهـ .

اُنْظُرُ الْمَسْعُودِيَّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (خَلَفَهُ الْفَصِيلُ) (١) .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ اسْتَبَانَ لَكُمْ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ الْوَرَزَايِّ وَأَمَّا الْعَادَةُ فَلَا عَمَلَ عَلَيْهَا مَعَ وُجُودِ النَّصِّ وَلَا سِيَّمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْبَرْزَكِيِّ مَا نَصَّهُ : وَالْعَمَلُ الْيَوْمَ عَلَى أَخْذِ النُّسْخَةِ . اهـ .

وَفِي « كَبِيرِ مَخ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ : (وَعَمَلُهُ بِهِ) (٢) : مَا نَصَّهُ : قَاعِدَةٌ : إِذَا قَالَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ : وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ وَأُطْلِقُوا كَانَ مَشْهُورًا ، وَإِذَا قَالُوا : عَلَيْهِ عَمَلُ قُرْطَبَةَ مَثَلًا كَانَ ضَعِيفًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٧) [٥٠] سَوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْعَبْدَ عَلَيْهِ الدِّينُ هَلْ لَهُ رَدُّهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « الْمُدَوَّنَةِ » وَنَصُّهُ : وَالْدِّينُ عَلَى الْعَبْدِ عَيْبٌ يَرُدُّهُ بِهِ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتِمَّاسَكَ بِهِ وَالْدِّينُ بَاقٍ عَلَى الْعَبْدِ .

(١) مختصر خليل (ص/١٨٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٣٢) .

« التَّقْيِيدُ » : قَوْلُهُ : يَرُدُّهُ هَذَا عَيْبُ الدِّمَمِ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ مَاؤُذُونٌ لَهُ فِي التَّجَارَةِ ، وَأَمَّا الْمَحْجُورُ فَلِسَيِّدِهِ إِسْقَاطُهُ عَنْهُ أَوْ السُّلْطَانِ وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ الدِّينُ يَسِيرًا أَوْ كَثِيرًا وَمَعْنَاهُ فِي الْكَثِيرِ الَّذِي يُنْقُصُ الثَّمَنَ لِأَنَّ مَا يَكْسِبُ مِنَ الْمَالِ يُؤَدِّيهِ فِي الدِّينِ فَيَكُونُ عَبْدًا فَقِيرًا ، وَأَمَّا الْيَسِيرُ كَالدَّرْهِمِ وَالْدَّرْهَمَيْنِ وَالْعَشْرَةِ فَلَيْسَتْ عَيْبًا وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ اسْتَدَانَهُ فِي غَيْرِ السَّرَفِ ، وَأَمَّا إِذَا اسْتَدَانَهُ فِي سَرَفٍ فَلِسَيِّدِهِ إِسْقَاطُهُ إِذْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَأَيًّا كَانَ فَهُوَ عَيْبٌ إِذَا اسْتَدَانَهُ فِي سَرَفٍ ، أَوْ اسْتَدَانَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سَرَفٍ . انْظُرْ « التَّقْيِيدَ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٨) [٥١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ بَاعَ فَرَسًا بِنَصْفِ فَرَسٍ أُخْرَى ثُمَّ بَعْدَ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ بَاعَ الْفَرَسَ [ق/ ٥٧٥] وَمَاتَتْ عِنْدَ مُشْتَرِيهَا وَأَدْعَى مُشْتَرِيهَا أَنَّهَا مَاتَتْ بِمَرَضٍ قَدِيمٍ وَتَرَفَعَا فِي شَأْنِ ذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ وَحُكِمَ بِرُجُوعِ الْمُشْتَرِي بِثَمَنِهِ عَلَى الْبَائِعِ ثُمَّ إِنَّ الْبَائِعَ أَدْعَى عَلَى بَائِعِهِ بِمَا يَطُولُ وَرَدَّ الْبَائِعُ لَهُ نَصْفَ الْفَرَسِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ عَوْضًا عَنْ فَرَسِهِ وَمَاتَ الْفَرَسُ الْمَأْخُودُ نَصْفَهَا عِنْدَ أَخْذِهَا بَعْدَ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ مِنْ أَخْذِهَا لَهَا وَأَدْعَى عَلَى الرَّادِّ الْمَذْكُورِ فَإِنَّ الْفَرَسَ مَاتَ مِنْ رَوَانَةٍ قَدِيمٍ فِيهَا وَإِنْ صَاحِبُهَا الْمَذْكُورُ كَتَمَ ذَلِكَ عَنْهُ فَهَلْ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَمَقَالَتَهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِذَا أَتَى بَيِّنَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ وَالْمَعْرِفَةِ بِأَمْرَاضِ الْخَيْلِ عَلَى دَعْوَاهُ وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ بَعْدَ اِطْلَاعِهِ عَلَى الْعَيْبِ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ سَكُوتٍ فَلَا مَرِيَّةَ فِي قَبُولِ دَعْوَاهُ وَالْعَمَلُ بِشَهَادَةِ بَيِّنَتِهِ مِنْ كَوْنِهِ وَجَبَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى صَاحِبِهِ الْمَذْكُورِ بِقِيَمَةِ النِّصْفِ الْمَذْكُورِ يَوْمَ دُخُولِهِ فِي ضَمَانِهِ .

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِالْعَدَالَةِ وَالْمَعْرِفَةِ بِالْأَمْرَاضِ
مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (مخ) ^(١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَبْلَ لِلتَّعَذُّرِ غَيْرُ عُدُولٍ
...) ^(٢) إِنْخ . بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِي صَدَرَ كَلَامِهِ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ [الْمُبِيعُ] ^(٣) مِيتًا
أَوْ غَائِبًا [أَوْ حَيًّا حَاضِرًا] ^(٤) وَلَكِنْ إِنَّمَا أَوْقَفَهُمُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَيْبِ ^(٥)
فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْعَيْبُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ .
قَالَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي الْمَمِيتِ وَالْغَائِبِ ، وَحَلُولُوا فِي إِيقَافِ الْمُشْتَرِي . اهـ .
وَقَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أَرْجُوزَتِهِ :

ثُمَّ الْعُيُوبُ كُلُّهَا لَا تُعْتَبَرُ إِلَّا بِقَوْلٍ مَنْ لَهُ بِهَا بَصَرٌ ^(٦)
وَقَالَ أَيْضًا فِي وَصْفِ الْعَدْلِ ^(٧) :

وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ وَيَتَّقِي فِي الْأَغْلَبِ الصَّغَائِرَ
وَمَا أُبَيِّحَ [فَهُوَ] ^(٨) فِي الْعَيَانِ يَقْدَحُ فِي مُرْوَةِ الْإِنْسَانِ

اهـ .

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَةٍ عَلَى دَعْوَاهُ فَلَا دَعْوَى لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ إِذْ لَيْسَ
مَعَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ الدَّعْوَى وَهُوَ لَا يُوجِبُ شَيْئًا ؛ فَفِي الْحَدِيثِ : « لَوْ يُعْطَى النَّاسُ

(١) حاشية الخرشي (٤٩/٥ ، ١٥٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٨٥) .

(٣) في (مخ) : العبد .

(٤) ليس في (مخ) .

(٥) في (مخ) : أو أوقفهم المبتاع من ذات نفسه .

(٦) انظر : « شرح ميارة » (٥٥/٢) .

(٧) انظر : « شرح ميارة » (٨١/١ ، ٨٢) .

(٨) في « ابن عاصم » : وهو .

بَدَعُواهُمْ لَادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » (١).

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ » (٢) . اهـ . وَكَذَلِكَ لَا دَعْوَى وَلَا شَيْءٌ لَهُ أَيْضًا عَلَى صَاحِبِهِ إِنْ أَتَى بَيِّنَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِالْعَدَالَةِ وَالْمَعْرِفَةِ بِالْأَمْوَاضِ لِأَنَّهَا مَعْدُومَةٌ شَرْعًا وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَعْدُومَ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسًّا . اهـ . وَكَذَلِكَ لَا دَعْوَى لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ إِنْ أَتَى بَيِّنَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفَاءً وَلَكِنْ قَدْ حَصَلَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِالْعَيْبِ بَعْدَ إِطْلَاعِهِ عَلَيْهِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا) (٣) .

قَالَ (مَخ) (٤) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : أَيُّ : وَمِمَّا يَمْنَعُ مِنَ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ حُصُولُ الشَّيْءِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا مِنَ الْمُشْتَرِي مِنْ كُلِّ قَاطِعٍ لِيَخِيَارِ [التَّرْوِي] (٥) مِنْ تَصْرِيحٍ بِقَوْلٍ : كَرَضَيْتُ ، أَوْ فِعْلٍ : كَرَكُوبٍ وَاسْتِخْدَامٍ مَا يَنْقُصُهُ الِاسْتِعْمَالُ وَإِنْ كَانَ غَلَّةً أَوْ سُكُوتًا .

إِلَى أَنْ قَالَ : قَوْلُهُ : (وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا) [أَيُّ : (٦) بَعْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْعَيْبِ ، وَيَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِهِ : (وَرِضَا مُشْتَرٍ كَاتِبٍ أَوْ زَوْجٍ) (٧)] . وَقَوْلُهُ أَيْضًا : (وَتَعَذَّرَ قَوْلُهَا لِحَاضِرٍ) (٨) : مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا

(١) أخرجه البخاري (٤٢٧٧) ومسلم (١٧١١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٨٠) ومسلم (١٣٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٣) مختصر خليل (ص/١٨٣) .

(٤) حاشية الخرشي (٥/١٣٦) .

(٥) هكذا بالأصل ، وفي (مخ) : المشتري .

(٦) زيادة من (مخ) .

(٧) مختصر خليل (ص/١٨٠) .

(٨) مختصر خليل (ص/١٨٣) .

لَمْ يَتَعَذَّرْ لِلْحَاضِرِ فَرَدَهَا وَرَكِبَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ مَوْضِعِ الرَّدِّ فَلَا رَدَّ وَلَا أَرُشَ .

وَفِي (ق) (١) عَنْ ابْنِ شَاسٍ : وَيَنْزِلُ عَنْ الدَّابَّةِ إِنْ كَانَ رَاكِبًا عَلَيْهَا . اهـ .
مَفْهُومُهُ إِنْ اسْتَمَرَ عَلَى رُكُوبِهَا بَعْدَ اِطْلَاعِهِ عَلَى الْعَيْبِ لَا رَدَّ وَلَا أَرُشَ لَهُ .
اهـ . وَقَوْلُهُ أَيْضًا : ([وَ] (٢) سَكَتَ بِلَا عُدْرٍ فِي كَالْيَوْمِ) (٣) . قَالَ (مَخ) (٤)
فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : اَعْلَمَ أَنَّ السُّكُوتَ لِعُدْرٍ لَا يَمْنَعُ الرَّدَّ مُطْلَقًا وَلِغَيْرِهِ فِيهِ
تَفْصِيلٌ فَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنَ الْيَوْمِ رَدَّ بِلَا يَمِينٍ ، وَإِنْ كَانَ كَالْيَوْمِ حَلَفَ وَرَدَّ ، وَإِنْ
كَانَ أَكْثَرَ فَلَا رَدَّ . اهـ .

قُلْتُ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ فِي الْبَائِعِ الْحَاضِرِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ
غَائِبًا فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ بَاعَهُ . . .) (٥) إِنْخ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤١٩) [٥٢] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرٍ شِمًا بِالْوَزْنِ سَجْلِمَاسَةً
وَأَكْتَنَالَهُ مِنْ عِنْدِهِ مَفْلُولًا وَجَعَلَهُ فِي ظَرْفِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَشَدَّهُ بِالْحَبَالِ وَسَافَرَ بِهِ
إِلَى أَرْضِ السُّودَانِ ثُمَّ اِطَّلَعَ عَلَى فُسَادِهِ هُنَاكَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : شَهِدْتُ لَدَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ سَجْلِمَاسَةٍ وَدَرِغَةٍ وَأَتَوَاتٍ وَلَا يَبْعُدُ
عِنْدِي اسْتِحَالَةٌ تَوَاطُطُهَا عَلَى الْكَذِبِ وَهِيَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالشَّمِّ وَأَحْوَالِهِ مِنْ
حَصْدٍ وَتَجْهِيزٍ وَمَا يُؤَدِّي لِفُسَادِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شُؤْنِهِ بِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ فِيهِ الْفُسَادُ فَلَا
رَيْبَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ قَدْ دَخَلَهُ قَبْلُ أَيِّ دُخُولِهِ وَهُوَ مَا زَالَ فِي تَجْهِيزِهِ ، وَبِأَنَّهُ إِذَا
فَسَدَتْ وَرَقَةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ الْعَدْلَةِ يَسْرِي فُسَادُهَا وَرَبَّمَا أُسْرَى فُسَادُهَا فِي جَمِيعِهَا

(١) التاج والإكلیل (٤ / ٤٤١) .

(٢) فِي « الْمُخْتَصَر » : إِنْ .

(٣) مُخْتَصَرُ خَلِيل (ص / ١٨٣) .

(٤) حَاشِيَةُ الْخُرُشَى (٥ / ١٣٧) .

(٥) مُخْتَصَرُ خَلِيل (ص / ١٨٤) .

وَبَإَنَّهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ تَحْمِيرِهِ وَهُوَ سَالِمٌ مِنَ الْفَسَادِ يَأْمَنُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ مَطَرَتْ عَلَيْهِ السَّمَاءُ أَوْ سَقَطَ فِي نَهْرٍ حَيْثُ لَمْ يَتَأَخَّرْ فِيهِ .

إِذَا عَلِمْتُمْ هَذَا وَكَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَتْ الْجَمَاعَةُ فَلَا مَرِيَّةَ فِي قَدَمِ عَيْبِ الشَّمِّ الْمَذْكُورِ وَحَيْثُذِ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (ح) (١) وَ (س) ، وَ (عَج) وَ (مَخ) (٢) فِي « كَبِيرِهِ » ، وَ (عِبْق) (٣) وَ (شَخ) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَدَّ مَبِيعٌ لِمَحَلِّهِ) (٤) إِنْخُ . فَقَوْلُهُمْ : وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ مَكِيلًا أَوْ مُوزُونًا فَنَقَلَهُ لِبَلَدٍ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ كَانَ لِلْمُشْتَرِي حَبْسُهُ وَغَرْمٌ مِثْلُهُ فِي بَلَدِ الشَّرَاءِ أَوْ [ق / ٥٧٦] تَسْلِيمِهِ ، وَيُجْبَرُ الْبَائِعُ عَلَى أَخْذِهِ إِنْ كَانَ مُدْلَسًا وَإِلَّا فَلَا يُجْبَرُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : قَوْلُهُمْ : وَإِلَّا فَيُجْبَرُ عَلَى أَخْذِهِ لَعَلَّ مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنَّ الْبَائِعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُدْلَسًا فَلَا يُجْبَرُ عَلَى أَخْذِ الْمَبِيعِ لِمَا يُلْحَقُهُ مِنْ كُلْفَةٍ وَمُؤَنَةٍ نَقْلُهُ وَلَكِنْ لَيْسَ عَلَى الْمُشْتَرِي إِلَّا غَرْمٌ مِثْلُهُ لَهُ فِي مَوْضِعِ الشَّرَاءِ .

قُلْتُ : وَلَا حُجَّةَ لِلْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي مِنْ جِهَةِ عِلْمِهِ وَرُؤْيَا بَلَلِ الشَّمِّ إِذْ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ يُوَوَّلُ إِلَى فُسَادِهِ وَلَا سِيَّمَا رُؤْيَا لَهُ لَا يَقْتَضِي الْإِحَاطَةَ بِهِ وَبِمَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ وَأَيْضًا لَمْ يَحْصُلْ ذِكْرٌ مِنَ الْبَائِعِ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ ؛ فَفِي جَوَاهِرِ ابْنِ شَاسٍ : إِذَا تَبَرَّأَ الْبَائِعُ مِنْ عَيْبٍ لَمْ تَنْفَعُهُ الْبَرَاءَةُ مِنْهُ حَتَّى يَعَيِّنَ مَوْضِعَهُ وَيُعْلِمَهُ بِجِنْسِهِ وَمِقْدَارِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَلَا يَبْقَى لِلْمُبْتَاعِ قَوْلٌ ، وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مُشَاهَدَةِ لَا يَقْتَضِي الْإِحَاطَةَ بِهِ أَوْ تَبَرَّأَ إِلَيْهِ بِخَبَرٍ وَكَلَفَ فِيهِ احْتِمَالٌ لَمْ يَبْرُرْهُ ذَلِكَ . اهـ .

(١) مواهب الجليل (٤/ ٤٥٢) .

(٢) حاشية الخرشي (٥/ ١٤٣) .

(٣) شرح الزرقاني (٥/ ٢٥٩) .

(٤) مختصر خليل (ص/ ١٨٤) .

وَنَحْوَهُ لِلشَّيْخِ خَلِيلٍ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَإِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوَصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يُجْمِلْهُ) (١) اهـ .

قَوْلُهُ : وَوَصَفَهُ لَهُ : أَيُّ : وَصَفًا شَافِيًا كَاشِفًا عَنْ حَقِيقَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ . اهـ .

وَفِي (عبق) (٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَبَلُ الْخَمْرِ بِالنِّسَاءِ) (٣) مَا نَصَّهُ : وَخَيْرٌ مُشْتَرٍ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ أَصْلَ النِّسَاءِ [وَالصَّمْنُ] (٤) فِيهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْفَى عَلَيْهِ قَدْرُ مَا فِيهِ . قَالَهُ ابْنُ حَبِيبٍ . اهـ .

وَمَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْ كَلَامِهِ آخِرُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٠) [٥٣] سُؤَالٌ عَنْ بَيْعِ سَلَكَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ فِدْيَةٍ مِنَ الذِّكْرِ - أَيُّ :

ثَوَابُهَا بِثَمَنٍ مَعْلُومٍ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَفَسَادٌ لِمَا فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ » وَنَصُّهُ : « لَا يَجُوزُ شِرَاءُ الْحَسَنَاتِ » وَعَلَّلَهُ بِعَدَمِ تَوْفُرِ شُرُوطِ الْبَيْعِ ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ أَيْضًا بِمَا نَصَّهُ : وَفِي « الْمَجْمُوعَةِ » : وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ كَتَلَفَ مَالٌ مِثْلًا فَبَاعَ أَجَرَ ذَلِكَ لِرَجُلٍ .

فَأَجَابَ : أَنَّهُمَا عَابَثَانِ يُفْسَخُ فِعْلُهُمَا وَيُؤَدَّبَانِ إِلَّا أَنْ يُعْذَرَ بِالْجَهْلِ . اهـ . كَلَامُهُ مَعَ حَذْفِ بَعْضِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢١) [٥٤] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ . قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » (٥) : وَسُئِلَ أَبُو يَحْيَى

(١) مختصر خليل (ص/١٨٣) .

(٢) شرح الزرقاني (٥/١١٠) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٧٣) .

(٤) زيادة من (عبق) .

(٥) انظر : « المعيار » (٦/٥٠ ، ٥١) .

عَمَّنْ اشْتَرَى دَابَّةً وَبِهَا جُرْحٌ رُمِحَ وَقَالَ لِلْبَائِعِ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : جُرْحٌ ، وَهُوَ لَا يَضُرُّهَا ، فَبَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرَ فَادِحًا فَأَجَابَ بِأَنَّ لَهُ الرَّدَّ . اهـ .

وَفِي « نَوَازِلِ أَبِي إِسْحَاقَ التُّونِسِيِّ » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ اشْتَرَى دَابَّةً وَبِهَا أَثَرُ جُرْحٍ أَوْ دَبْرَةٍ أَوْ رُمِحَ فَقَالَ الْمُبْتَاعُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ : هَذَا جُرْحٌ أَوْ أَثَرُ كَذَا - سَمَّاهُ لَهُ - لَكِنْ لَا يَضُرُّهَا ، فَتَقِيمُ الدَّابَّةُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي نَحْوَ السَّنَةِ أَوْ أَقَلٍّ ثُمَّ يَتَوَرَّمُ ذَلِكَ الْأَثَرُ وَرَبَّمَا قَتَلَ فَأَجَابَ بِأَنَّ لَهُ رَدَّهَا مَا لَمْ يَحْدُثْ بِهَا عَيْبٌ عِنْدَهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ .

وَفِي جَوَابِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ مَا نَصَّهُ : إِنَّ دُخُولَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَرَمِ الْخَفِيفِ ظَانًا السَّلَامَةَ مِنْهُ لَا سِيَّمَا مَعَ قَوْلِ الْبَائِعِ لَا يَضُرُّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْقِيَامِ بِالْعَيْبِ عِنْدَ ازْدِيَادِ الْوَرَمِ أَوْ مَوْتِ الْعَبْدِ مِنْهُ كَمَا نَقَلْتُهُ - فِي ظَنِّي - عَنْ « نَوَازِلِ الْوَنَشْرِيسِيِّ » إِلَى أَنْ قَالَ : وَهَذَا بَعْدَ ثُبُوتِ أَنَّهُ مِنَ الْوَرَمِ بِالْعُدُولِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوَازِلُ السَّلَامِ

(١٤٢٢) [١] سُؤَالَ عَنْ الْحُكْمِ فِي سَلَمِ ابْنِ لُبُونٍ إِبْلًا فِي ابْنِي مَخَاضٍ أَوْ
[(١) مِنْهَا أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟]

جَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا يَسَلِّمُ شَيْءٌ فِي
أَكْثَرِ مِنْهُ) (٢) - أَيُ : مِنْ جِنْسِهِ - لِأَنَّهُ سَلَّمَ بِزِيَادَةٍ ، وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ
فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْنَحِ الْجَوَازِ : (كَصَغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسَهُ) (٣)
لَأَنَّ ابْنَ اللَّبُونِ لَمْ يَبْلُغْ سِنَّ الْحَمَلِ وَالصَّغِيرُ مِنَ الْإِبِلِ هُوَ مَا لَا حَمْلَ فِيهِ كَمَا
فِي س . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٣) [٢] سُؤَالَ عَمَّنْ أَسَلَّمَ الرَّجُلَيْنِ حَمَلًا مِنَ الشَّمِّ بَيْنَهُمَا عَلَى
التَّنَاصُفِ شَقٌّ مِنْهُ كَبِيرٌ بِخَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ دَانْفِيَّةً وَسَطًا وَشَقٌّ صَغِيرٌ بِأَحَدِي وَثَلَاثِينَ
دَانْفِيَّةً وَسَطًا أَيْضًا وَشَرَطَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُعْجَلَا خَمْسَ عَشْرَةَ دَانْفِيَّةً وَعَجَّلَ لَهُ
أَحَدُهُمَا بِسَبْعِ عَدَائِلَ جَيِّدَاتٍ فَالْعَدِيلَةُ وَالْمِثْقَالُ وَسَتْ مَلَا حَفَ مِنَ النَّارِ فِي ذَلِكَ
الْوَقْتُ سَوَاءٌ وَبَعْدَ أَخْذِهِمَا لِلْحَمَلِ وَذَهَابِهِمَا بِهِ عَنْهُ مُشْتَرِكِينَ فِيهِ أَخَذَ أَحَدُهُمَا
الشَّقَّ الْكَبِيرَ وَاسْتَبَدَّ بِهِ إِلَى الْآنَ مُدَّةً سَبْعَةَ أَغْوَامٍ وَبَقِيَ الشَّقُّ الصَّغِيرُ بِيَدِ الْآخَرِ
وَشَرَطَ عَلَيْهِمَا أَنْ الدَّوَانِفَ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا السَّلَامُ دَوَانِفُ وَسَطٍ الَّتِي تُسَاوِي
وَاحِدَةً مِنْهَا سِتَّ مَلَا حَفَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَأَخَذَ مِنْهَا سِتَّ مَلَا حَفَ فِي الدَّانْفِيَّةِ
فِي وَقْتُ وَأَخَذَ مِنْهَا أَيْضًا دَوَانِفُ دُونَ الْوَسَطِ مَعَ زِيَادَةٍ فَهَلْ إِذَا حَالَتْ الْأَسْوَأُ
قَبْلَ وَفَاءِ جَمِيعِ الدِّينِ بَأَنْ كَانَتْ الدَّانْفِيَّةُ الْوَسَطُ تُسَاوِي عَشْرَ مَلَا حَفَ مَثَلًا يَكُونُ

(١) قدر كلمة لم أتبينها .

(٢) مختصر خليل (ص/ ١٩٤) .

(٣) المصدر السابق .

الوَاجِبُ تِلْكَ الدَّانِفِيَّةُ] (١) [الْمَقْصُودَةُ أَوْ الْمُنْقَالُ الَّذِي هُوَ قِيمَتُهَا يَوْمَ السَّلَامِ أَوْ سَتَ مَلَا حَفَ مِنَ التَّارِ الَّتِي هِيَ قِيمَتُهَا أَيْضًا فِي وَقْتِ السَّلَامِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِي اسْتِبْدَادِ أَحَدِهِمَا بِالشَّقِّ الْكَبِيرِ هَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ثَمَنَهُ كُلَّهُ وَهُوَ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ دَانِفِيَّةً وَلَوْ ادَّعَى أَنَّ الْكَلَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ فِي زَائِدِ الْكَبِيرِ يَنْفَعُهُ أَوْ لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ إِذْ غَرِيمُ الْغَرِيمِ غَرِيمٌ أَوْ لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ إِلَّا نَصْفُ الثَّمَنِ وَهُوَ ثَمَانِيَّةٌ وَثَلَاثُونَ دَانِفِيَّةً وَسَبْعَةٌ فِي صَاحِبِهِ أَجْبِئُوا سَرِيعًا وَلَكُمْ الْأَجْرُ الْجَزِيلُ مِنَ الْمَوْلَى الْجَلِيلِ [ق / ٥٧٧] إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؟

جوابه : أَنَّ الْوَاجِبَ فِي ذَلِكَ الدَّوَانِفُ الْوَسْطُ الْمَشْرُوطَةُ فِي طَلَبِ الْعَقْدِ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ بِالسَّلَامِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ يُلَوِّحُ مِنْ نُصُوصِ الْأُئِمَّةِ فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ ، فَمِنْهَا قَوْلُ (عَج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ بَطَلَتْ فُلُوسٌ فَالْمِثْلُ) (٢) وَلَكَفْظُهُ : وَأَوَّلَى إِذَا تَغَيَّرَ التَّعَامُلُ بِهَا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَصًّا . اهـ .

وَمِنْهَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي السَّلَامِ : (وَلَزِمَ بَعْدَهُمَا) (٣) أَيُ : وَلَزِمَ الْقَبُولُ وَالِدَفْعُ عَلَى الْمَوْسِرِ بَعْدَهُمَا . أَيُ : بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَوُصُولِ الْمَوْضِعِ .

ابْنُ عَرَفَةَ : قَضَاؤُهُ بِحُلُولِهِ بِصِفَتِهِ وَقَدْرُهُ لَازِمٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ مَعَ يُسْرِ الْمَدِينِ . وَلَعَلَّ ابْنَ عَرَفَةَ أَرَادَ بِحُلُولِهِ بُلُوغَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ كَمَا صَرَّحَ بِقَوْلِهِ بِهِ الْمُصَنِّفُ . انْظُرْ (س) ، (عَج) .

وَمِنْهَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْفَلَسِ : (وَقَوْمٌ مُخَالَفُ النَّقْدِ يَوْمَ الْحَصَاصِ وَاشْتَرَى لَهُ [مِنْهَا مَا] (٤) يَخْصُهُ) (٥) .

(١) طمس بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/١٧٣) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٩٦) .

(٤) في « المختصر » : منه بما .

(٥) مختصر خليل .

قَوْلُهُ : (وَأَشْتَرَى لَهُ) : أَيُّ : لِصَاحِبٍ .

(مُخَالَفُ النِّقْدِ) . أَيُّ : مِنْ جِنْسِ مَالِهِ وَصِفَتِهِ مَا يَخُصُّهُ فِي الْحَصَاصِ مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ . اهـ .

وَمِنْهَا أَيْضًا مَا فِي « نَوَازِلِ الْعَلَامَةِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ لَهُ دَيْنٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ عَرَضٍ عَلَى آخَرَ ، وَكَانَ الطَّعَامُ وَالْعَرَضُ مَوْجُودَيْنِ فِي الْبَلَدِ وَلَكِنْ لَا يُمْكِنُ شِرَاؤُهُمَا إِلَّا بِثَمَنِ غَالٍ إلخ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ يَكْلَفُ الشِّرَاءَ لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ وَلَوْ بِثَمَنِ غَيْرِ مُعْتَادٍ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ غَرَضٍ مِنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لِيَقْضِيَ فِي رُخْصِ الطَّعَامِ أَوْ الْعَرُوضِ لَيْسَ أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ غَرَضِ رَبِّ الدَّيْنِ فِي أَخْذِ دَيْنِهِ فِي حَالِ غَلَاثِهِ لِيَبِيعَهُ بِرَيْحٍ أَوْ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي الْحَالِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا . اهـ .

فَلَا يَلْزَمُ رَبُّ الدَّيْنِ الصَّبْرَ إِلَّا بِإِذْنِهِ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ مِمَّنْ عَلَيْهِ مُعْسِرًا فَيَلْزَمُ رَبُّ الدَّيْنِ الصَّبْرَ إِلَى يُسْرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (١) . اهـ .

وَلَيْسَ لِرَبِّ الدَّيْنِ عَلَى الْأَخْذِ لِلشَّنِّ الْكَبِيرِ إِلَّا نِصْفُ الثَّمَنِ فَقَطْ ، وَيَكُونُ الْكَلَامُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ فِي زَائِدِ الْكَبِيرِ عَلَى الصَّغِيرِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ . وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : أَنَّ غَرِيمَ الْغَرِيمِ غَرِيمٌ ، فَصَحِيحٌ وَلَكِنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الشَّهَادَاتِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَرِيمًا إِلَّا أَنْ يَتَعَذَّرَ الْقَضَاءُ مِنَ الْغَرِيمِ بِأَنْ مَاتَ أَوْ فَلَسَ أَوْ هَرَبَ ، وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ فِي فَصْلِ الصَّدَاقِ : (وَإِنْ قَبِضَ اتَّبَعَتْهُ أَوْ الزَّوْجُ) (٢) : أَنَّهُ يَكُونُ غَرِيمًا وَلَوْ لَمْ يَتَعَذَّرَ الْقَضَاءُ مِنَ الْغَرِيمِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) سورة البقرة : (٢٨٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٢٦) :

(١٤٢٤) [٣] سُؤَالُ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِلْحٌ مَحَلَّ قَبْضِهِ وَلَاتُهُ ، وَجَاءَ مِنْ تَشَيْتٍ بِالْمِلْحِ إِلَى قُرْبِ وَلَاتِهِ وَعَدَلَ عَنْهَا بِلَا عُدْرٍ إِلَى قُرَى السُّودَانِ قَاصِدًا لِمَطْلِ رَبِّ الْمِلْحِ . مَا الْحُكْمُ إِذَا التَّقْيَا فِي السُّودَانِ أَوْ التَّقَى مَعَ وَكِيلِهِ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِلْحٌ بِبَلَدٍ ثُمَّ لَقِيَ غَرِيمَهُ بِبَلَدٍ آخَرَ هَلْ يَلْزِمُهُ دَفْعُ الدَّيْنِ بِغَيْرِ بَلَدِهِ لِأَجْلِ مَطْلِهِ بِهِ صَاحِبَهُ أَوْ وَكِيلَهُ بِالْبَلَدِ الْمُشْتَرَطِ قَبْضُهُ فِيهِ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ حَلَّ الْأَجَلُ وَتَرَاضِيَ عَلَى الْقَضَاءِ حِينَ التَّقْيَا فَجَائِزٌ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ دَيْنُهُ فِي جَنْسِهِ وَصِفَتِهِ لَا أَدُونُ وَلَا أَفْضَلُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَرَاضِيَ فَإِنَّ الْمَمْطُولَ يَمْنَعُ مِنْهُ مِثْلُ دَيْنِهِ لِلتَّوَثُّقِ حَتَّى يُخْلَصَّهُ فِي الْبَلَدِ الْمُشْتَرَطِ الْقَبْضُ فِيهِ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَصْبَغٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ .

وَلَا شَهَبَ : أَنَّ رَبَّ الدَّيْنِ يُخَيِّرُ فِي أَخْذِ قِيمَتِهِ فِي الْبَلَدِ الْمُشْتَرَطِ فِيهِ الْقَبْضُ أَوْ الصَّبْرُ إِلَى الْبَلَدِ فَيُخْلَصُّهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٥) [٤] سُؤَالُ عَمَّنْ أَسْلَمَ عَدَائِلَ فِي بَعِيرٍ أَيْجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ عَنْهُ زَرْعًا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ جَمَاعَةَ نَاقِلًا عَنِ الْبَاجِيِّ : وَمَنْ بَاعَ طَعَامًا بِشَمَنِ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي ثَمَنِهِ طَعَامًا إِلَّا فِي الْمَجْلِسِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْبَيْعُ الْأَوَّلُ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِالنَّقْدِ فَإِنْ افْتَرَقَا مِنْ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ لَمْ يَجْزُ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ طَعَامًا ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٦) [٥] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرِ اشْتَرَى سَلْعَةً بِكَيْلٍ مِنَ الذَّرَّةِ إِلَى أَجَلٍ ، وَمَحَلُّ الْقَبْضِ مِنَ الْبَحْرِ دُونَهُ ، وَهَرَبَ بَعْدَ ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْبَحْرِ وَفِيهِمْ رَبُّ الدَّيْنِ وَالْمَدِينُ إِلَى أَرْضِ الْحَوْضِ خَوْفًا مِنْ أَهْلِ سِيكٍ ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ طَلَبَ رَبُّ الدَّيْنِ الْقَضَاءَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ق) (١) : وَمَنْ أَقْرَضَ رَجُلًا فِي بَلَدٍ مُخَوِّفٍ وَأَنْجَلَى عَنْهُ أَهْلَهُ مِنْ فِتْنَةٍ وَقَعَتْ فِيهِ أَوْ جُوعٍ فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْبَلَدِ نَظَرَ فَإِنْ آيَسَ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ إِلَّا بَعُذِرَ مِنْ طَوِيلٍ فَلَهُ أَخْذُهُ بِقِيَمَةِ الطَّعَامِ فِي مَوْضِعِ السَّلَفِ ، وَإِنْ رَجَى الرَّجُوعَ فِيمَا قَرُبَ لَمْ يَقْضِ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْجِعَ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ سَلَمٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَصْبِرَ حَتَّى يَأْخُذَهُ فِي مَوْضِعِهِ أَوْ يَأْخُذَ رَأْسَ الْمَالِ إِنْ آيَسَ مِنْ دُخُولِ الْمَوْضِعِ وَلَيْسَ لَهُ قِيَمَتُهُ لَأَنَّهُ يَصْبِرُ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ . اهـ .

وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ مِنْ سَلَمٍ) الْخ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٧) [٦] سَوَّالٌ عَمَّنْ آخَرَ غَرِمَهُ إِلَى أَجَلٍ أَيْلِزْمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (س) : وَوَعْدُ الْغَرِيمِ بِالتَّأْخِيرِ لَازِمٌ . قَالَهُ فِي « الْمَسَائِلِ » الْمَلْفُوطَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٢٨) [٧] سَوَّالٌ عَنْ مَدِينٍ عَجَلَ عَرْضًا عَلَيْهِ مِنْ بَيْعٍ قَبْلَ أَجَلِهِ أُيْجَبَرُ رَبُّهُ عَلَى قَبُولِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ إِذَا دَفَعَ لَهُ مِثْلَ الْعَرْضِ قَدْرًا وَصِفَةً لَا أَكْثَرَ مِنْهُ أَوْ أَجُودَ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حَطِّ الضَّمَانِ وَأَزِيدِكَ ، وَلَا أَقَلَّ مِنْهُ أَوْ أَرْدَا ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ [ق / ٥٧٨] مِنْ ضَعِّ وَتَعَجُّلٍ ، وَكِلَاهُمَا مَمْنُوعٌ فِي عَرْضِ الْبَيْعِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَجَارَ قَبْلَ زَمَانِهِ قَبُولُ صِفَتِهِ فَقَطْ) (٢) . اهـ .

وَلَا يُجَبَرُ عَلَى قَبُولِهِ بَلْ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِ صِفَةٍ عَرْضِهِ قَبْلَ الْأَجَلِ لِأَنَّ

(١) انظر : « التاج والإكليل » (٥٠٨/٤) و« مواهب الجليل » (٥٤٩/٤) و« منح الجليل » (٤٠٩/٥) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٩٦) .

الأجل في السلم حق لكل منهما إن لم يكن الدين عيناً . انظر شروح الشيخ خليل^(١) . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٤٢٩) [٨] سؤال عمن دفع ديناً لصاحبه ليس عالماً به أيسراً منه بدفعه من غير إعلامه أنه يطالبه به أم لا ؟

جوابه : أنه يبرأ منه والحالة كذلك كما يستفاد ذلك من قول الشيخ خليل في باب الغصب : (أو أكله ماله ضيافة)^(٢) .

قال (مخ)^(٣) في تقريره لكلامه : يعني أن من غصب طعاماً فقدّمه لربه ضيافة فأكله فإن الغاصب يبرأ من ذلك ، وسواء علم ماله أنه له أم لا ؛ لأن ربه [مباشر]^(٤) إتلافه ، والمباشر مقدم على المتسبب إذا ضعف السبب ، بل لو أكره الغاصب ربه على أكله أو دخل المالك دار الغاصب فأكله بغير إذن الغاصب لبرئ الغاصب . اهـ . وقد أفتى بهذا غير واحد من أئمتنا ، وقيد سيدي عبد الله بن محمد ابن القاضي العلوي الإبراء مع عدم الإعلام بما إذا كان المدفوع عين شئته أو مثله أو قيمته حيث تتعين كالمثلقات ، وأما إذا كان دافعاً غير ما يجب عليه فلا بد من الإعلام لأنه حينئذ معاوضة يشترط فيها ما يشترط فيها كأن يكون له مقوم في ذمته فيريد أن يدفع قيمته أو عكسه فلا بد من الإعلام ؛ إذ قد لا يريد إلا أخذ ماله عليه لو علم . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٤٣٠) [٩] سؤال عن المدين إذا أراد دفع القيمة لرب الدين أيجبر على أخذها أم لا ؟

(١) انظر : « شرح ميارة » (١/٥٢٥) و « التاج والإكليل » (٤/٥٤١) و « حاشية الخرشى »

(٥/٢٢٥) و « مواهب الجليل » (٤/٥٤١) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

(٣) حاشية الخرشى (٦/١٤١) .

(٤) في (مخ) : باشر .

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى قَبُولِهَا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(وَلَزِمَ بَعْدَهُمَا) (١) . أَيِ : وَلَزِمَ الْقَبُولُ وَالِدَفْعُ عَلَى الْمُسَرِّ بَعْدَهُمَا . أَيِ :
بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَوُصُولِ الْمَوْضِعِ .

ابْنُ عَرَفَةَ : قَضَاؤُهُ بِحُلُولِهِ بِصِفَتِهِ وَقَدَرِهِ لَا زِمَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ مَعَ يُسْرِ الْمَدِينِ .
انْظُرْ (س) .

فَمَفْهُومُ كَلَامِهِ : أَنَّ غَيْرَ الصِّفَةِ لَا يَلْزِمُ قَبُولُهُ وَأُخْرَى غَيْرُ الْجِنْسِ . اهـ .
وَقَدْ أَفْتَى بِهَذَا الْفَقِيهَ عُمَرُ بْنُ أَبِي الْوَلَاتِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ
أَمِينٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣١) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَكَ عَلَيْهِ مِثْلِيٌّ وَمَطْلَكَ بِهِ زَمَنَ غَلَاثِهِ ثُمَّ بَعْدَ
ذَلِكَ رَخَصَ هَلْ يَجِبُ لَكَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ زَمَنَ غَلَاثِهِ أَوْ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ إِلَّا مِثْلُهُ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ لَكَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ فِي زَمَنِ غَلَاثِهِ كَمَا ذَكَرَهُ (عَج) عَنْ الْوَانُوغِيِّ
وَالْمَشْدَالِيِّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ بَطُلَتْ فُلُوسٌ فَالْمِثْلُ أَوْ عُدِمَتْ
فَالْقِيَمَةُ) (٢) حَيْثُ قَالَ : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ « كَالْمُدُونَةِ » سَوَاءً مَطْلَهُ بِهَا أَمْ
لَا ، وَقِيَدُهُ الْوَانُوغِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَطْلٌ وَلَا وَجَبَ عَلَيْهِ مَا آلَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ .
اهـ .

وَبِمِثْلِ هَذَا أَفْتَى الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ أَمِينٌ -
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٢) [١١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ يُطَالِبُ آخَرَ بَعْدَ فِي نَاحِيَةِ الْبَحْرِ ثُمَّ انْتَقَلَ
الْمَدِينُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ بِسَبَبِ خَوْفٍ مِنَ الْعَدُوِّ فَأَتَاهُ رَبُّ الْعَبْدِ وَطَلَبَهُ بِقَضَائِهِ لَهُ
بِذَاتِهِ أَوْ قِيَمَتِهِ فِي هَذَا الْبَلَدِ فَاِمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ لَهُ : لَا أَدْفَعُ لَكَ هُنَا إِلَّا قِيَمَتَهُ

(١) مختصر خليل (ص/١٩٦) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٧٣) .

فِي بَلَدِ الْعَقْدِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ لَهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي تَبَايَعَا فِيهِ أَوْ قِيَمَتُهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الْآنَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي بَعْضِ فَتَاوَى الشَّيْخِ سَيِّدِي حَمٍ وَنَصُهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ دَايَنَ رَجُلًا بَعْدَ فِي بَلَدَةٍ وَانْتَقَلُوا عَنْهَا لِبَلَدَةٍ نَائِيَةٍ جَدًّا بَحِثُ تَبَايَنِ الْأَشْعَارُ وَالْأَسْوَاقُ وَحَلَّ مَا لَهُ عَلَيْهِ وَطَلَبُهُ وَامْتَنَعَ مِنْ قَضَائِهِ قَائِلًا : لَيْسَ لَكَ الْاِقْتِضَاءُ هُنَا لِاخْتِلَافِ الْأَسْوَاقِ بَيْنَ مَوْضِعِ الْعَقْدِ وَمَوْضِعِ الْحُلُولِ إِلَّا إِذَا رَضِيتَ بِقِيَمَتِهِ ثُمَّ فَنَدَفَعُ لَكَ الْآنَ أَوْ نَنْتَظِرُ مَنْ يَسَافِرُ لَتِلْكَ الْبَلَدَةِ وَتَوَكَّلْهُ لِنَقْضِكَ ، وَلَمْ تَظْهَرْ مِنَ الْجَانِبَيْنِ الْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ مَطْلٌ وَلَكِنَّ هَلِ الْقَوْلُ لَهُ أَوْ لِرَبِّ الدِّينِ ؟ وَهَلِ تَسُوغُ الْقِيَمَةُ إِنْ اتَّفَقَا عَلَيْهَا مُطْلَقًا أَمْ لَا لِتَعَذُّرِ مَعْرِفَةِ الْقِيَمَةِ . . .

إِلَخْ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُمْ لَا يَلْزِمُهُمْ دَفْعُهُ بِغَيْرِ مَحَلِّهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ فَأَقْرَبُ مَوْضِعٍ أَوْ يَرْجِعُونَ إِلَى الصُّلْحِ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ . اهـ .

وَفِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ » : وَأَمَّا دَفْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِغَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَا يَلْزِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ وَلَا ضَرُورَةُ تَدْفَعُ أَحَدَهُمَا عَنْ حَقِّهِ الَّذِي هُوَ قَائِمُ الْأَجَلِ وَإِنْ كَانَ مُطَاطَلًا ؛ لِأَنَّ الْبُلْدَانَ بِمَنْزِلَةِ الْأَجَالِ ، وَمَا أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ لَا يَنْهَضُ عُذْرًا فِي ذَلِكَ بَلْ يَلْزِمُهُ الذَّهَابُ مَعَهُ إِلَى مَوْضِعِ الْقَبْضِ أَوْ يُرْسِلَ وَكَيْلًا مَعَهُ يُؤْفِيهِ حَقَّهُ فِيهِ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٣) [١٢] سَوْأَلُ : عَمَّنْ أَسْلَمَ ثَوْبًا فِي جَذَعَةٍ إِبِلٍ أَوْ بَقَرَةٍ ثُمَّ أَخَذَ فِي قَضَائِهَا ذَكَرَيْنِ صَغِيرَيْنِ مِنْ جَنْسِهَا قَدَّرَ قِيَمَتَهَا . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : اَعْلَمُ أَنَّ الْحَيَوَانَ مُطْلَقًا لَا يَخْتَلَفُ بِالذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى وَلَوْ أَدَمِيًّا عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (لَا بِالذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى [ق / ٥٧٩] وَلَوْ أَدَمِيًّا) (١) . اهـ . نَعَمْ يَخْتَلَفُ بِالصَّغَرِ وَالْكَبَرِ سِوَى الْأَدَمِيِّ وَالْغَنَمِ

لَمَّا يُشِيرُ إِلَى جَمِيعِ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَكَصَغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسُهُ أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسُهُ إِنْ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْمَرْابَةِ وَتَوَوَّكَتْ عَلَى خِلَافِهِ كَالْأَدَمِيِّ وَالْغَنَمِ) (١) . اهـ .

(مخ) (٢) : قَوْلُهُ : (وَتَوَوَّكَتْ عَلَى خِلَافِهِ) رَاجِعٌ لِمَسْأَلَةِ الْإِنْفِرَادِ . أَيِ : وَفُهُمَ بَعْضُ « الْمُدَوَّنة » عَلَى خِلَافِ الْجَوَازِ فِي سَلَمٍ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسُهُ ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ [سَلَمٌ] (٣) صَغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسُهُ فَهُوَ جَائِزٌ بِشَرْطِهِ وَلَمْ تُتَوَوَّلْ « الْمُدَوَّنة » عَلَى خِلَافِ الْجَوَازِ فِيهِ . اهـ .

قَوْلُهُ : (كَالْأَدَمِيِّ وَالْغَنَمِ) .

(مخ) (٤) : مُشَبَّهٌ فِي الْمَنْعِ عَلَى التَّأْوِيلِ الثَّانِي فَلَا يَجُوزُ سَلَمٌ صَغَارَهُمَا فِي كِبَارِهِمَا وَلَا عَكْسُهُ لِأَنَّ كَبِيرَهُمَا مَعَ صَغِيرِهِمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ نَصٌّ عَلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ (٥) : وَالْمُرَادُ بِالْكَبِيرِ مَا بَلَغَ سِنَّ الْحَرْثِ فِي الْبَقَرِ ، وَفِي الْخَيْلِ مَا بَلَغَ السَّبْقَ ، وَفِي الشَّاةِ الرُّضْعَ ، وَفِي الْآدَمِيِّ السَّنَّ . اهـ .

س : قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : صِغَارُ الْحَمِيرِ مَا لَمْ تَبْلُغْ الْحَمْلَ وَالرُّكُوبَ ، وَمِنْ الْإِبِلِ مَا لَا حَمْلَ فِيهِ .

الْبَاجِي : فِي الْبَقَرِ حَدُّ الْكَبِيرِ فِي الذُّكُورِ أَنْ يَبْلُغَ حَدَّ الْحَرْثِ وَمِثْلُهُ فِي الْإِنَاثِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَقَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ : أَنْ يَبْلُغَ سِنَّ الْوَضْعِ وَالرُّضْعِ . اهـ .

(١) مختصر خليل (ص/١٩٤) .

(٢) حاشية الخرشي (٢٠٧/٥) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) حاشية الخرشي (٢٠٧/٥ - ٢٠٨) .

(٥) حاشية الخرشي (٢٠٧/٥) .

إِذَا عَلِمْتُمْ هَذَا اتَّضَحَ لَكُمْ جَوَازُ قَضَاءِ الْجَذَعَةِ بِذَكَرَيْنِ صَغِيرَيْنِ مِنْ جِنْسِهَا إِنْ كَانَتْ إِيْلًا أَوْ بَقْرًا ؛ لِأَنَّ جَذَعَةَ الْإِبِلِ كَبِيرَةٌ لِبُلُوغِهَا سِنَّ الْحَمَلِ فَصَارَ أَخْذُ ذَلِكَ فِي قَضَائِهَا مِنَ الْقَضَاءِ بغيرِ الْجِنْسِ لِأَنَّهُمَا جِنْسَانِ ؛ وَلِذَا يَجُوزُ سَلْمُهُمَا فِيهَا وَسَلْمُهَا فِيهِمَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ بَقْرًا عَلَى كُلِّ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ حَبِيبٍ ، أَمَّا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فَلِبُلُوغِهَا سِنَّ الْكَبَرِ فَقَضَاؤُهُمَا عَنْهَا مِنَ الْقَضَاءِ بغيرِ الْجِنْسِ ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ . فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الصَّغَرِ فَقَضَاؤُهُمَا عَنْهَا مِنَ الْقَضَاءِ بِالْجِنْسِ وَهُوَ جَائِزٌ أَيْضًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٤) [١٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَخَذَ مِنْ مَدِينَةٍ قَدْرًا مِنْ دِينِهِ قَبْلَ الْأَجَلِ ثُمَّ تَرَكَ لَهُ شَيْئًا مِنْهُ عِنْدَ الْقَضَاءِ فَهَلْ يُمْنَعُ لِأَنَّهَا مِمَّا عَلَى ضِعِّهِ وَتَعْجَلُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مِنْ غَيْرِ النَّقْدِ وَالطَّعَامِ فَلَا مَنَعَ وَلَا حَظَرَ فِي ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ نَقْدًا أَوْ طَعَامًا وَكَانَ الْمَتْرُوكُ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ فَلَا مَنَعَ فِيهِ أَيْضًا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْمَكَايَسَةِ فَمَنْعُوعٌ . قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (لَا أَقْلَ إِلَّا عَنْ مِثْلِهِ وَيَبْرُئُهُ مِمَّا زَادَ)^(١) . قَالَ (مَخ)^(٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : أَيُّ : لَا يَجُوزُ أَخْذُ أَقْلٍ قَدْرًا كَعَشْرَةٍ عَنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الْأَقْلَ عَنْ مِثْلِهِ وَيَبْرُئُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِمَّا زَادَ عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ لِأَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ لَا لِمَكَايَسَةٍ ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ فِي الطَّعَامِ وَالنَّقْدِ أَمَّا وَحَيْثُ اتَّحَدَ جِنْسُ الْقَضَاءِ وَالْمَقْضَى عَنْهُ فِيهِمَا فَيَجُوزُ أَخْذُ نِصْفِ قَنْطَارٍ مِنْ نَحَاسٍ عَنْ قَنْطَارٍ مِنْهُ إِبْرَاؤُهُ مِمَّا زَادَ أَمْ لَا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا نَقْدٍ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفٍ .

قُلْتُ : وَإِنْ اخْتَلَفَ جِنْسُ الْقَضَاءِ وَالْمَقْضَى عَنْهُ فَالْحُكْمُ فِيهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبِغَيْرِ جِنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ...)^(٣) . إِلَخْ .

(١) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

(٢) حاشية الخرشى (٥/٢٢٧) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٥) [١٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ يُطَالِبُ شَخْصًا بِطَعَامٍ مُعَاوَضَةً فَيَدْفَعُ لَهُ بِقَرَّةٍ مَثَلًا وَقَالَ لَهُ : خُذْ هَذِهِ الْبَقَرَةَ وَتَوَلَّ أَمْرَ بَيْعِهَا وَضَمَانِهَا مِنِّي وَمَا ابْتَعْتَ بِهِ خُذْهُ مِنْ دَيْنِكَ وَمَا بَقِيَ مِنْهُ فَعَلَىَّ ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » : وَأَجَابَ الْمَارِيُّ : بِأَنَّ الْاِقْتِضَاءَ مِنْ تَمَنِ الطَّعَامِ طَعَامًا آخَرَ وَهُوَ جَنْسٌ آخَرُ مِنَ الطَّعَامِ فَإِنَّ الْمَذْهَبَ كُلَّهُ عَلَى مَنْعِهِ وَلَا رُخْصَةَ فِيهِ وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى خَلَاصِ الثَّمَنِ إِلَّا بِطَعَامٍ فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ سَائِغٍ فَيَأْخُذْهُ وَيُوكِّلُ مَنْ يَبِيعُهُ عَلَى مِلْكِ رَبِّهِ وَيَقْبِضُهُ لِلْبَائِعِ وَيَفْعَلُهُ بِإِشْهَادٍ . اهـ .

قُلْتُ : وَكَذَا إِذَا لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ مَا أَسْلَمَ فِيهِ مِنَ الطَّعَامِ بِجَذْبٍ وَنَحْوِهِ فَيُعْطِيهِ فِي حَقِّهِ حَيَوَانًا فَإِنَّهُ يَسَاعُ عَلَى مِلْكِ رَبِّهِ وَيَشْتَرِي بِهِ مَالَهُ مِنَ الطَّعَامِ . . . إلخ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٦) [١٥] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ الْآخَرَ ثَوْرَيْنِ فِي كِلْتَيْنِ إِلَى سَنَةٍ وَالتَزَمَ لَهُ زِيَادَةٌ عَلَى الثَّوْرَيْنِ يَدْفَعُهَا لَهُ عِنْدَ حُلُولِ أَجْلِ الْكِلْتَيْنِ وَهِيَ ابْتِنَا لُبُونٌ بَقَرٍ أَوْ خَمْسَةُ أُمْدَادٍ مِنَ الزَّرْعِ وَمَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الثَّوْرَيْنِ بِلَا خِدْمَةٍ وَالثَّانِي مَا زَالَ عَلَى حَالِهِ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ السَّلَمَ فَاسِدٌ لِتَأَخُّرِ رَأْسِ الْمَالِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِشَرْطٍ ؛ فَفِي الْوَرَزَايِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ وَنَقَدَ بَعْضَ رَأْسِ الْمَالِ وَآخَرَ الْبَعْضِ هَلْ يَفْسُدُ جَمِيعُهُ أَوْ مَا قَابَلَ الْمُؤَجَّلَ فَقَطْ ؟

فَأَجَابَ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَإِذَا أَسْلَمْتَ مِائَةَ دِرْهَمٍ فِي طَعَامٍ فَنَقَدْتَهُ خَمْسِينَ وَأَجَلَّكَ بِخَمْسِينَ فَلَا يَجُوزُ فَسْخُ السَّلَمِ كُلِّهِ وَلَا يَصِحُّ مِنْ ذَلِكَ مَا قَابَلَ النَّقْدَ لِأَنَّ الصَّفْقَةَ إِذَا بَطُلَ بَعْضُهَا بَطُلَ جَمِيعُهَا . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ اتَّضَحَ لِنَاطِرِهِ فَسَادُ السَّلَامِ وَفَسْخُهُ بِأَسْرِهِ مِنْ كَوْنِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ يَغْرُمُ قِيَمَةَ الثَّوْرِ الْهَالِكِ يَوْمَ أَخْذِهِ لَهُ لِلْمُسْلِمِ لِفَوَاتِهِ عِنْدَهُ وَبِيَدِهِ بِالْمَوْتِ .

قَالَ خَلِيلٌ : (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمَنِ وَإِلَّا ضَمِنَ قِيَمَتُهُ حِينَئِذٍ)^(١) . اهـ .

وَيَرُدُّ الثَّوْرَ الْآخَرَ لَعَدَمِ فَوَاتِهِ عِنْدَهُ دُونَ غَلَّتِهِ فَلَا يَرُدُّهَا بَلْ يَسْتَبِدُّ بِهَا لَضَمَانِهِ إِيَّاهُ بِقَبْضِهِ لَهُ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْخُرَاجَ بِالضَّمَانِ ، وَإِلَى جَمِيعِ هَذَا يُشِيرُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَإِنَّمَا يُنْتَقَلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ وَرَدَّ وَلَا غَلَّةَ . اهـ . [ق / ٥٨٠] وَيَسْقُطُ الْكَلَامُ عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ تَسْقُطُ الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ عَنِ الْمُسْلِمِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٧) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ مَدِينٍ مُوسِرٍ أَرَادَ دَفْعَ بَعْضِ الدِّينِ وَأَبَى صَاحِبُهُ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ لَا : أَقْبَلُ إِلَّا كُلَّهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح)^(٢) : اخْتَلَفَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ إِذَا أَرَادَ [الْمَدِينُ]^(٣) دَفْعَ بَعْضِ مَا عَلَيْهِ وَهُوَ مُوسِرٌ هَلْ يُجْبَرُ رَبُّ الْمَالِ عَلَى قَبْضِهِ أَمْ لَا ؛ فَرَوَى مُحَمَّدٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ : [أَنَّهُ]^(٤) يُجْبَرُ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ : لَا يُجْبَرُ وَأَمَّا الْمُعْسِرُ فَيُجْبَرُ اتِّفَاقًا إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَجَاءَ فَأَعْطَى بِيَعْضِهِ فَقَالَ رَبُّ الدِّينِ : لَا أَقْبَلُ إِلَّا كُلَّهُ فَأَرَى أَنْ يُجْبَرَ عَلَى أَخْذِ مَا جَاءَ بِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ كَانَ الْغَرِيمُ مُوسِرًا لَمْ يُجْبَرَ رَبُّ الْحَقِّ عَلَى أَخْذِ مَا جَاءَ بِهِ . اهـ .

وَأَنْظُرْ هَذَا هَلْ هُوَ إِذَا جَاءَ بِهِ قَبْلَ الْأَجَلِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مُطْلَقًا . اهـ . الْمُرَادُ

(١) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

(٢) مواهب الجليل (٤/٥٤٩) .

(٣) فى (ح) : المديان .

(٤) فى الأصل : أن ، والمثبت من (ح) .

مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٨) [١٧] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ مُدَايِنَةِ الْغَرِيمِ الْمُعْسِرِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ سَلْمُونٍ : إِنْ الْغُرَمَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : غَرِيمٌ غَنِيٌّ ، وَغَرِيمٌ مُعْسِرٌ غَيْرٌ عَدِيمٌ ، وَغَرِيمٌ مُعْسِرٌ بَعْدَمٌ .

أَمَّا الْغَنِيُّ : فَتَعْجِيلُ الْأَدَاءِ عَلَيْهِ وَاجِبٌ وَمَطْلُهُ بِهِ حَرَامٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » (١) .

وَأَمَّا الْمُعْسِرُ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْدَمٍ وَهُوَ الَّذِي يَضُرُّ بِهِ تَعْجِيلُ الْقَضَاءِ فَتَأْخِيرُهُ إِلَى أَنْ يُوسِرَ وَيُمْكِنَهُ الْقَضَاءُ مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ تَلْحَقُهُ مُرَغَّبٌ فِيهِ وَمَنْدُوبٌ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَهُ يُظِلُّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ... » (٢) الْحَدِيثُ .

وَأَمَّا الْمُعْسِرُ الْمُعْدَمُ فَتَأْخِيرُهُ إِلَى أَنْ يُوسِرَ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (٣) . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٣٩) [١٨] سُؤَالٌ : عَنْ افْتِضَاءِ الطَّعَامِ مِنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ إِذَا أَلْجَأَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى الْمَشْهُورِ ، قَالَ الْمَازِرِيُّ لَمَّا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ : لَسْتُ أَنَا أَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى غَيْرِ الْمَعْرُوفِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ ، وَلَوْ فُتِحَ لَهُ بَابٌ فِي مُخَالَفَةِ الْمَذْهَبِ لَاتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ وَلَكَّهْتُكُوا حِجَابَ هَيْبَةِ الْمَذْهَبِ ، وَهَذَا مِنَ الْمُفْسِدَاتِ . اهـ .

(١) أخرجه البخارى (٢١٦٦) ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبى هريرة .

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٠٦) من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه .

(٣) سورة البقرة (٢٨٠) .

وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمَأْخُودُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ رَأْسِ الْمَالِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِ رَأْسِ الْمَالِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ قَضَاءُ الْقَدَرِ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُسْتَنْتَى كَيْلًا فِيهِ (عَج) : حَكَى ابْنُ رُشْدٍ فِي « الْبَيَانِ » : أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُسْتَنْتَى ابْتِدَاءً يَجُوزُ أَنْ يُكَالَ قَضَاءً وَهِيَ مَسْأَلَةٌ حَسَنَةٌ تَعُودُ بِالتَّخْصِصِ عَلَى مَنَعِ الْاِقْتِضَاءِ عَنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ طَعَامًا .

وَقَوْلُهُ عَنْ ابْنِ رُشْدٍ فِي « الْبَيَانِ » : أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي يَجُوزُ . . . إلخ لَمْ يَرِدْ بِالْقَدَرِ قَدَرِ الْمُسْتَنْتَى وَهُوَ كَوْنُهُ ثُلثًا أَوْ رُبْعًا أَوْ نَحْوَهُمَا ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ قَدَرَ الْكَيْلِ الَّذِي يُسْتَنْتَى . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ . انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي السَّلَامِ : (وَبِغَيْرِ جَنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ) (١) إلخ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٤٠) [١٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ طَعَامٌ مِنْ قَرْضٍ وَمَكْنَهُ مِنْ رَبِّهِ مِرَارًا وَامْتَنَعَ مِنْ أَخْذِهِ حَتَّى غَلَا الطَّعَامُ ، مَاذَا يَلْزَمُهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا قِيَمَتُهُ يَوْمَ امْتِنَاعِ رَبِّهِ مِنْ أَخْذِهِ وَلَا يَلْزَمُهُ مَكِيلَتُهُ كَمَا فِي « الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَةِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٤١) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي شُرُوطِ مَا يَقْضَى بِهِ الدَّيْنُ : وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ هَلْ يَخْرُجُ مِنْهُ الْعَقَارُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْوَرَزَايُّ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ (عج) : مَا يُمْتَنَعُ أَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ لَا يَجُوزُ قَضَاءُ الدَّيْنِ بِهِ إِنْ امْتَنَعَ أَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُ نَوْعِهِ كَالدَّرَاهِمِ مَثَلًا لَا يَجُوزُ قَضَاءُ الدَّيْنِ بِهَا إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ ذَهَبًا أَوْ عَكْسَهُ ، وَأَمَّا مَا يُمْتَنَعُ أَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ رَأْسُ مَالٍ مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةِ خُصُوصِ نَوْعٍ بَلْ كُلُّ مَا هُوَ رَأْسُ مَالٍ يُمْتَنَعُ

أَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ كَالْعَقَارِ وَمَا يُشَبِّهُهَا مِمَّا لَا تَقْبَلُهُ الدِّمَمُ فَهُوَ لَا يُمْتَنَعُ قَضَاءُ الدِّينِ بِهِ خِلَافَ مَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الشُّيُوخِ كَذَا لِلْإِمَامِ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٤٢) [٢١] سُؤَالُ عَمَّنْ دَفَعَ شَكًّا مِنْ الشَّمِّ بَعْدَ تَوْفُرِ شُرُوطِ الْجُزَافِ فِي قَضَاءِ دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ . هَلْ هَذَا الْقَضَاءُ جَائِزٌ أَمْ لَا لِمَنْعِ السَّلَمِ فِي الْجُزَافِ ؟ وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ شُرُوطِ قَضَاءِ الدِّينِ بِغَيْرِ جَنْسِهِ مَا نَصَّهُ : وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ لِمَا فِي (عَج) وَنَصَّهُ قَوْلُهُ : (وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ) ^(١) يَقْتَضِي أَنَّ مَا لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ أَصْلًا كَالْجُزَافِ وَالْعَرَصِ لَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ بِهِ فِي سَلَمٍ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يَكُونَ الْمَأْخُودُ مِمَّا يَجُوزُ سَلَمُ رَأْسِ الْمَالِ فِيهِ وَلَا يُمْتَنَعُ سَلَمُهُ فِيهِ لَخُصُوصِ رَأْسِ الْمَالِ وَالْإِمْتِنَاعُ فِي هَذِهِ لَيْسَ لَخُصُوصِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ سِوَاءَ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا أَوْ غَيْرَهَا .

قُلْتُ : وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ وَإِضَاحُهُ هُوَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ الْوَرَزَايِ فِي قَضَاءِ الدِّينِ بِالْعَقَارِ فَلَا نُطِيلُ بِإِعَادَتِهِ هُنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٤٣) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْغَصْبِ : (وَصَبَرَ لَوْجُودِهِ) ^(٢) هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالطَّعَامِ الْمَغْصُوبِ أَوْ مِثْلُهُ طَعَامُ الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ إِذَا عُدِمَ ... إلخ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ طَعَامَ الْبَيْعِ لَا يَجُوزُ أَخْذُ غَيْرِهِ عَنْهُ لِعَدَمِ جَوَازِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَجَازَ الْبَيْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ إِلَّا مُطْلَقًا) [ق/

(١) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

٥٨١ [طَعَامُ الْمُعَاوَضَةِ] ^(١) وَقَوْلُهُ أَيْضًا (وَبَغَيْرِ جَنْسِهِ إِنْ جَارَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ) ^(٢) إِلَى أَنْ قَالَ : (لَا طَعَامَ) وَأَمَّا طَعَامُ الْقَرْضِ فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ إِذْ يَجُوزُ أَخْذُ غَيْرِهِ عَنْهُ لَجَوَازِ بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكَصَدَقَةٍ) يَعْنِي : أَنَّ طَعَامَ الصَّدَقَةِ وَطَعَامَ الْقَرْضِ وَمَا أَشْبَهَهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لِأَنَّ الْمُحْذُورَ أَنْ يَتَوَالَى عَقْدَتَا بَيْعٍ لَمْ يَتَخَلَّلْهُمَا قَبْضٌ وَذَلِكَ مُتَّفَقٌ هُنَا . اهـ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَوْجُودًا بِالْبَلَدِ وَلَكِنْ لَا يُمَكِّنُ شِرَاؤُهُ إِلَّا بِشَمَنِ غَالٍ فَإِنَّ الْمَدِينِ يُكَلِّفُ بِشِرَائِهِ لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ وَلَوْ بِأَعْلَى ثَمَنِ كَانَ الطَّعَامُ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ ؛ فَبِئْسَ « نَوَازِلُ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ لَهُ دَيْنٌ طَعَامٌ أَوْ عُرُوضٌ عَلَيَّ آخَرَ وَكَانَ الطَّعَامُ وَالْعُرُوضُ مَوْجُودَيْنِ فِي الْبَلَدِ وَلَكِنْ لَا يُمَكِّنُ شِرَاؤُهُمَا إِلَّا بِشَمَنِ غَالٍ فَهَلْ يُكَلِّفُ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ شِرَاءَ ذَلِكَ لِيَقْضِيَ مَا عَلَيْهِ وَلَوْ بِشَمَنِ غَيْرِ مُعْتَادٍ أَوْ يَلْزَمُ رَبَّ الدَّيْنِ الصَّبْرُ حَتَّى يَرْخَصَ الطَّعَامُ وَالْعُرُوضُ فَأَجَابَ : بِأَنْ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ يُكَلِّفُ بِالشِّرَاءِ لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ وَلَوْ بِشَمَنِ غَيْرِ مُعْتَادٍ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ غَرَضٍ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ فِي رُخْصِ الطَّعَامِ وَالْعُرُوضِ لَيْسَ بِأَوْلى مِنْ مُرَاعَاةِ غَرَضِ رَبِّ الدَّيْنِ فِي أَخْذِ دَيْنِهِ حَالَ غِلَاثِهِ لِيَبِيعَهُ بِرِبْحٍ أَوْ لِيَتَفَيَّعَ بِهِ فِي الْحَالِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ وَقَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « إِنْ لِمَا حَبِ الْحَقُّ مَقَالًا » ^(٣) . اهـ .

فَلَا يَلْزَمُ رَبَّ الدَّيْنِ الصَّبْرُ إِلَّا بِإِذْنِهِ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ اللَّهْمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مُعْسِرًا فَيَلْزَمُ رَبَّ الدَّيْنِ الصَّبْرُ إِلَى يَسْرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ ^(٤) . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص/١٨٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

(٣) أخرجه البخاري (٢١٨٣) ومسلم (١٦٠١) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه .

(٤) سورة البقرة (٢٨٠) .

(١٤٤٤) [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ تَقْرِيرِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي السَّلَمِ : (وَجَازَ

بِخِيَارٍ لِمَا يُؤَخَّرُ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ) (١) ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ تَقْرِيرَهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (عبق) (٢) بِقَوْلِهِ : وَجَازَ عَقْدُ الْبَيْعِ بِخِيَارٍ فِي رَأْسِ مَالٍ أَوْ مُسَلَّمٍ فِيهِ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِغَيْرِهِمَا لِمَا يُؤَخَّرُ رَأْسُهُ إِلَيْهِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لَا أَزِيدَ وَلَوْ فِي كَرَقِيقٍ وَدَارٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّهُ رُخْصَةٌ ، وَمَحَلُّ جَوَازِهِ فِي السَّلَمِ فِيهِ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ ، فَإِنَّ نَقْدَ رَأْسِ الْمَالِ وَلَوْ تَطَوُّعًا فَسَدَ كَمَا تَقَدَّمَ لِتَرَدُّدِ الْمُنْقُودِ بِشَرْطِ بَيْنِ السَّلَفِيَّةِ وَالثَّمَنِيَّةِ وَلِلْبَيْعِ وَالسَّلَفِ وَشَرْطِ النَّقْدِ مُفْسِدًا أَيْضًا لِلْعَلَّةِ الثَّانِيَةِ وَلَوْ أُسْقِطَ الشَّرْطُ ، وَمَحَلُّ فَسَادِهِ بِالنَّقْدِ تَطَوُّعًا إِنْ كَانَ الْمُنْقُودُ مِمَّا تَقْبَلُهُ الذِّمَّةُ كَالْعَيْنِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْعَيْنِ كَثَوْبٍ أَوْ حَيَوَانٍ مُعَيَّنٍ فَيَجُوزُ نَقْدُهُ تَطَوُّعًا فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ شَرْطَهُ مُفْسِدٌ حَصَلَ بِالطَّعَامِ نَقْدٌ أَمْ لَا ، كَانَ يُعْرِفُ بَعِيْنَهُ أَمْ لَا ، حُذِفَ الشَّرْطُ أَمْ لَا وَأَنَّ النَّقْدَ تَطَوُّعًا جَائِزٌ فِيمَا يُعْرِفُ بَعِيْنَهُ وَإِنْ لَمْ يُسْتَرَدَّ وَلَوْ بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ الْخِيَارِ خِلَافًا لِبَعْضِ الشَّرَاحِ (ح) : وَلَوْ اسْتَرَدَّ مَا لَا يُعْرِفُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ .

(ح) (٣) : كَالشَّرْطِ الْمُنَاقِضِ لِلْعَقْدِ فَيَصِحُّ الْعَقْدُ إِذَا حُذِفَ لَهُ . اهـ .

وَلَوْ فِي كَرَقِيقٍ وَدَارٍ مَعْنَاهُ وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ رَقِيقًا وَدَارًا وَلَيْسَ مُرَادُهُ الدَّارَ مُسَلَّمٌ فِيهَا كَمَا سَيَأْتِي مِنْ مَنَعِ ذَلِكَ كَمَا فِي « الْبَنَانِي » . اهـ .

وَقَوْلُهُ : (وَلِلْبَيْعِ وَالسَّلَفِ) مَعْنَاهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَنَانِيُّ بِقَوْلِهِ : مَعْنَاهُ : أَنَّ تَعْجِيلَ الثَّمَنِ زَمَنَ الْخِيَارِ سَلَفٌ فَإِذَا مَضَى السَّلَمُ صَارَ بَيْعًا وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْبَيْعَ وَالسَّلَفَ اجْتَمَعَا فِي الْعَقْدِ كَمَا يُفِيدُهُ ابْنُ عَرَفَةَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص/١٩٣) .

(٢) شرح الزرقاني (٥/٣٦٧ ، ٣٦٨) .

(٣) مواهب الجليل (٥/٩٥) .

(١٤٤٥) [٢٤] سُؤَالَ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَدُّ

زَائِفٌ)^(١) إِنْخُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عُبَيْ)^(٢) فِي ذَلِكَ : وَجَازَ رَدُّ زَائِفٍ وَجَدَ بِقُرْبٍ أَوْ بَعْدٍ فِي رَأْسِ مَالٍ وَعُجِّلَ الْبَدَلُ وَجُوبًا حَقِيقَةً وَيُغْتَفَرُ فِيهِ كَأَصْلِ التَّأْخِيرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِشَرْطٍ عَلَى الْمَشْهُورِ ، ثُمَّ مَحَلٌّ وَجُوبِ التَّعْجِيلِ إِنْ قَامَ بِالْبَدَلِ قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِ السَّلَمِ فَإِنْ قَامَ بِهِ عِنْدَ حُلُولِهِ أَوْ قَبْلَهُ بِيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ جَازَ تَأْخِيرُهُ مَا شَاءَ وَلَوْ بِشَرْطٍ (وَالَا) يُعْجَلُ حَقِيقَةً وَلَا حُكْمًا بَأَن تَأَخَّرَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِشَرْطٍ أَوْ غَيْرِهِ (فَسَدَ مَا يُقَابَلُهُ) فَقَطْ (لَا الْجَمِيعُ) خِلَافًا لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَقَوْلُهُ : (عَلَى الْأَحْسَنِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ : (فَسَدَ مَا يُقَابَلُهُ فَقَطْ) . انْظُرْ الشَّيْخَ (س) وَلَا يَصِحُّ الْجَمِيعُ أَيْضًا كَمَا قِيلَ بِهِ ثُمَّ فَسَادُ مَا يُقَابَلُهُ فَقَطْ مُقَيَّدٌ بِخَمْسَةِ قِيُودٍ وَهِيَ حَيْثُ قَامَ بِالْبَدَلِ وَبَقِيَ مِنَ الْأَجَلِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ تَأْخِيرِ ثَلَاثَةِ [أَيَّامٍ]^(٣) وَلَمْ يَدْخُلَا عِنْدَ الْعَقْدِ عَلَى تَأْخِيرِ [مَا يَظْهَرُ زَائِفًا تَأْخِيرًا]^(٤) كَثِيرًا وَكَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَيْنًا ، فَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِالْبَدَلِ [بَأَن]^(٥) رَضِيَ بِالزَّائِفِ أَوْ سَامَحَ مِنْ عَوْضِهِ لَمْ يَفْسُدْ مَا يُقَابَلُهُ ، وَكَذَا إِنْ قَامَ بِالْبَدَلِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ أَوْ قَبْلَهُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ [وَإِنْ]^(٦) دَخُلَا عِنْدَ الْعَقْدِ عَلَى تَأْخِيرِ بَدَلٍ مَا يَظْهَرُ [مِنْ زَائِفٍ]^(٧) تَأْخِيرًا كَثِيرًا فَسَدَ السَّلَمُ كُلُّهُ ، لِأَنَّهُ فِيهِ الْكَالِيُّ بِالْكَالِي كَدُخُولِهِمَا عَلَى تَأْخِيرِ بَعْضِ رَأْسِ الْمَالِ كَثِيرًا ، وَكَذَا إِنْ كَانَ رَأْسُهُ غَيْرَ عَيْنٍ

(١) مختصر خليل (ص/١٩٣) .

(٢) شرح الزرقاني (٣٦٩/٥) .

(٣) سقط من (عقب) .

(٤) سقط من الأصل ، والمثبت من (عقب) .

(٥) في الأصل : فإن ، والمثبت من (عقب) .

(٦) في (عقب) : فإن .

(٧) في (عقب) : زائفاً .

وَأُطْلِعَ فِيهِ عَلَى عَيْبٍ فَيَنْقُضَ السَّلَامَ كُلَّهُ إِنْ وَقَعَ عَقْدُهُ عَلَى عَيْنِهِ ، فَإِنْ وَقَعَ عَلَى مَوْصُوفٍ وَجَبَ رَدُّ مِثْلِ مَا ظَهَرَ مَعِيًّا . اهـ كلامه .

وَزَادَ (عَج) نَاقِلًا عَنْ اللَّخْمِيِّ مَا نَصَّهُ : وَأَنْظِرْ لَوْ آخَرَ مِثْلَهُ هَلْ يَجْرِي عَلَى تَأْخِيرِ بَدَلِ الزَّائِفِ حَيْثُ كَانَ بِشَرَطٍ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ بِغَيْرِ شَرَطٍ فَلَا يَضُرُّ وَلَوْ طَالَ كَمَا لَوْ تَأَخَّرَ رَأْسُ الْمَالِ الْعَرَضُ بِغَيْرِ شَرَطٍ أَمْ لَا ، وَإِذَا كَانَ الْعَيْبُ بِنَعْضِهِ وَهُوَ مُتَعَدِّدٌ جَرَى فِي الْبَعْضِ مَا جَرَى فِي الْكُلِّ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ وَلَا يَضُرُّ تَأْخِيرُهُ وَهَلْ وَلَوْ بِشَرَطٍ أَوْ مَا لَمْ يَكُنْ بِشَرَطٍ فَيَجْرِي عَلَى تَأْخِيرِهِ ابْتِدَاءً ، ثُمَّ قَالَ [ق / ٥٨٢] اللَّخْمِيُّ بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ : وَإِذَا نَقَصَ السَّلَامُ لَرَدِّ رَأْسِ الْمَالِ وَقَدْ قَبِضَ الْمُسْلِمُ فِيهِ رَدَّهُ ، فَإِنْ فَاتَ بِحَوَالَةِ سُوقٍ فَأَعْلَى رَدِّ الْقِيَمَةِ فِي الْمَقُومِ وَالْمِثْلِ فِي الْمُثْلِيِّ وَأَمَّا إِنْ أُطْلِعَ عَلَى عَيْبٍ فِي الْمُسْلَمِ فِيهِ بَعْدَ قَبْضِهِ رَجَعَ بِالْمِثْلِ مُطْلَقًا وَلَا تُفَيْتُهُ حَوَالَةُ الْأَسْوَاقِ ، فَإِنْ أُطْلِعَ عَلَى عَيْبٍ أَوْ حَدَثَ عِنْدَهُ عَيْبٌ جَرَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَلَوْ أَحَبَّ الْإِمْسَاكَ أَوْ فَاتَ مِنْ يَدِهِ بِهَبَةٍ وَنَحْوِهِ فَهَلْ تُرَدُّ قِيَمَةُ مَا قَبِضَهُ مَعِيًّا وَيَرْجِعُ فِي الصَّفَةِ الَّتِي أَسْلَمَ فِيهَا وَيَرْجِعُ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْعَيْبِ مِنَ الصَّفَةِ الَّتِي أَسْلَمَ فِيهَا شَرِيكًا لِلْمُسْلَمِ إِلَيْهِ أَوْ يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي أَسْلَمَهُ ؟ أَقُولُ . اهـ . مُرَادُنَا مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٤٦) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي السَّلَامِ مِنْ تَعَدُّدِ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ حَيْثُ اتَّحَدَ الْجَنْسُ وَاخْتَلَفَتِ الْمُنْفَعَةُ . اهـ . هَلْ هُوَ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ ؛ لَكِنَّهُ مَذْهَبُ « الْمُدَوَّنَةِ » وَغَيْرُهُ مَهْجُورٌ لِمُخَالَفَتِهِ لَهَا ؛ فَقِي (عَج) مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ الْمُنْفَعَةُ كَفَارِهِ الْحُمْرِ فِي الْأَعْرَابِيَّةِ) ^(١) أَوْ عَكْسِهِ ، وَهَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ : (وَلَا شَيْءَ فِي أَكْثَرِ مَنْهُ أَوْ أَجُودَ) وَمِنْ قَوْلِهِ : (كَالْعَكْسِ) أَيِ : مَعَ اخْتِلَافِ الْعَدَدِ فَاخْتِلَافُ الْمُنْفَعَةِ مَعَ اتِّحَادِ الْعَدَدِ لَا يَسُوغُ سَلَامَ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ وَقَوْلُهُ : (كَفَارِهِ الْحُمْرِ

فِي الْأَعْرَابِيَّةِ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُسَلِّمَ الْوَاحِدُ فِي الْمُتَعَدِّ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّنْبِيهُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي « التَّوْضِيحِ » فِي سَلَامِ الْبَقْرِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ سَلَامِ الْبَقْرِ وَغَيْرِهِ وَلَكِنْ تَصْرِيحُهُ بِجَوَازِ سَلَامِ الصَّغِيرِ فِي الْكَبِيرِ وَعَكْسُهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ وَحِينَئِذٍ فَالْجَمْعُ هُنَا غَيْرُ مُرَاعَى وَقَدْ عَبَّرَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِالْمُفْرَدِ وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا عَبَّرَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِالْجَمْعِ تَبَعًا لِلْفِظِ « الْمُدُونَةِ » وَحِينَئِذٍ فَيَجُوزُ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَنْفَعَةِ سَلَامُ الْوَاحِدِ الْأَجُودِ ، وَيَكُونُ مَاشِيًا عَلَى مَا فِي « الْمُوَازِيَةِ » وَبِذَلِكَ لَمْ يُقَيَّدُ قَوْلُهُ : (وَبِقُوَّةِ الْبَقَرَةِ) بِمَا إِذَا كَانَ الْمُسَلِّمُ فِيهِ مُتَعَدِّدًا . اهـ .

قُلْتُ : مَا ذَكَرَهُ (ح) (١) وَصَاحِبُ « التَّبَصُّرَةِ » أَنَّ الْمُعْتَمِدَ أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ الْوَاحِدَ فِي الْوَاحِدِ حَيْثُ لَمْ يَخْتَلَفْ بِالصَّغَرِ وَالْكَبَرِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَنَفَعَتُهُمَا وَجَهَ الْاِعْتِبَارِ اخْتِلَافًا بِالصَّغَرِ وَالْكَبَرِ فِي جَوَازِ إِسْلَامِ الْوَاحِدِ فِي الْوَاحِدِ وَإِلْغَاءِ اخْتِلَافِ بِالْمَنْفَعَةِ فِي سَلَامِ الْوَاحِدِ فِي الْوَاحِدِ قُوَّةَ الْاِخْتِلَافِ بِالصَّغَرِ وَالْكَبَرِ فَهُوَ كَاِخْتِلَافِ الْمَنْفَعَةِ مَعَ التَّعَدُّدِ . اهـ . الْمَقْصُودُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَاخْتِصَارِ (عِبْق) فِي كَلَامِ (عَج) كَمَا هُوَ دَأْبُهُ وَعَادَتُهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَاسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ : (وَلَا شَيْئًا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ) وَمَا بَعْدَهُ قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ الْمَنْفَعَةُ) وَيَخْتَلِفُ الْعَدَدُ فَيَجُوزُ لِضَعْفِ سَلَفٍ جَرَّ نَفْعًا .

(ح) : قَوْلُهُ : مَعَ اتِّحَادِ الْعَدَدِ وَلِذَا قَالَ : (كَفَّارِهِ الْحُمْرِ) جَمْعُ حِمَارٍ سَرِيعِ السَّيْرِ يُسَلِّمُ الْوَاحِدَ فِي الْوَاحِدِ مِنَ الْحُمْرِ الْأَعْرَابِيَّةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ كَمَا يُفِيدُهُ (ح) وَ « التَّبَصُّرَةُ » خِلَافًا لِظَاهِرِ قَوْلِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الزَّرْقَانِيَّ أَوْ يُسْتَشْنَى فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ سَلَامُ الصَّغِيرِ فِي الْكَبِيرِ وَعَكْسِهِ لِتَنْزِيلِهِمْ قُوَّةَ اخْتِلَافِ الْمَنْفَعَةِ بِهَا مَنَزِلَةَ التَّعَدُّدِ . اهـ . مُرَادُنَا مِنْهُ .

وَقَالَ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ ^(١) وَشَارَحَهُ (عَبَق) ^(٢) مَا نَصَهُ : (وَكَسَيْفُ قَاطِعٍ)
يَجُوزُ سَلَمُهُ فِي (سَيْفَيْنِ دُونَهُ) فِي الْقَطْعِ وَالْجَوْهَرِيَّةِ مَعًا لَتَبَاعُدَ مَا بَيْنَهُمَا حِينَئِذٍ
لَا فِي أَحَدِهِمَا فَقَطْ كَمَا يُوهِمُهُ الْمُصَنِّفُ وَالتَّنَائِي ، فَإِنْ اسْتَوَيَا مَعَهُ [فِيهِمَا] ^(٣)
مُنْعَ اتِّفَاقًا . وَظَاهِرُ قَوْلِهِ : (فِي سَيْفَيْنِ) مَنَعَ سَلَمِ قَاطِعٍ فِي وَاحِدٍ دُونَهُ وَهُوَ
كَذَلِكَ كَمَا قَدْ يُفِيدُهُ (ق) ^(٤) عَنْ « الْمُدُونَةِ » . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَنَحْوُهُ (لِمَخ) ^(٥) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَلَا بُدَّ مِنَ التَّعَدُّدِ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ
حَيْثُ اتَّحَدَ الْجِنْسُ وَاخْتَلَفَتِ الْمُنْفَعَةُ كَمَا هُوَ [مَذْهَبُنَا] ^(٦) أَيْضًا فَلَا يَجُوزُ سَلَمُ
سَيْفٍ فِي [سَيْفَيْنِ] ^(٧) دُونَهُ وَبِهِ [يُعْلَمُ مَا] ^(٨) فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ . اهـ .

إِذَا عَلِمْتُمْ هَذِهِ الْأَنْقَالَ اتَّضَحَ لَكُمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّعَدُّدِ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ عَلَى
الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ حَيْثُ اتَّحَدَ الْجِنْسُ وَاخْتَلَفَتِ الْمُنْفَعَةُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٤٨) [٢٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ بِسَجْلِمَاسَةٍ بَاعَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ سَلْعَةً
بَعْدَ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ مَسْكُوكَةً سَكَّةَ الْوَقْتِ بِهَا وَمُؤَجَّلَةً عَلَيْهَا وَتَلَاقِيَا بَوْلَاتِهِ
بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَطَلَبَ رَبُّ الدَّرَاهِمِ الْقَضَاءَ بَوْلَاتِهِ وَالدَّرَاهِمِ الْمَذْكُورَةَ مَوْجُودَةً
بِهَا هَلْ يُجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : نَعَمْ يُجَابُ لِذَلِكَ وَيُقْضَى لَهُ بِهِ شَرْعًا ؛ فَفِي (عَج) عِنْدَ قَوْلِ
الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ مَحَلِّهِ . . .) ^(٩) إِنْخِ مَا نَصَهُ : وَهَذَا كُلُّهُ

(١) مختصر خليل (ص/١٩٤) .

(٢) شرح الزرقاني (٥/٣٧٥) .

(٣) في الأصل : فيها ، والمثبت من (عبق) .

(٤) التاج والإكليل (٤/٥٢٦) .

(٥) حاشية الخرشى (٥/٢٠٨) .

(٦) في (مخ) : مذهبا .

(٧) في (مخ) : سيف .

(٨) في الأصل : يعمل .

(٩) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

فِي غَيْرِ دَيْنِ الْعَيْنِ ، وَأَمَّا هُوَ فَيَلْزَمُ رَبَّهُ قَبُولُهُ إِذَا دَفَعَهُ لَهُ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ وَيَلْزَمُ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ دَفْعُهُ إِذَا طَلَبَهُ رَبُّهُ ، وَنَحْوُهُ فِي (عبق)^(١) و (مخ)^(٢) و (شخ)^(٣) . اهـ .

وَيَشْهَدُ أَيْضًا لِمَا قُلْنَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ بَطُلَتْ فُلُوسٌ) أَيِ : وَدَرَاهِمُ (فَالْمِثْلُ أَوْ عُدِمَتْ [ق / ٥٨٣] فَالْقِيَمَةُ) . مَفْهُومُ قَوْلِهِ : (أَوْ عُدِمَتْ) أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً لِلزَّمِ الْقَضَاءُ بِهَا لَا بِقِيَمَتِهَا . اهـ .

وَأَمَّا نَقْلُ الْمَوَاقِ^(٤) عَنِ الْبَرْزَلِيِّ الْمُشَارِّ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَفِي « نَوَازِلِ الْبَرْزَلِيِّ » فِي رَجُلٍ تَسَلَّفَ فُلُوسًا أَوْ دَرَاهِمَ بِالْبِلَادِ [الشَّرْقِيَّةِ]^(٥) ثُمَّ جَاءَ مَعَ [الْمُقْتَرَضِ]^(٦) إِلَى بِلَادِ الْمَغْرِبِ فَوَقَعَ الْحُكْمُ بِأَنَّهُ يَغْرُمُ لَهُ قِيَمَتُهَا فِي بَلَدِهَا يَوْمَ الْحُكْمِ . اهـ .

فَهُوَ طَوَقَهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنَّ الدَّرَاهِمَ الشَّرْقِيَّةَ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً بِبِلَادِ الْمَغْرِبِ وَالدَّرَاهِمُ الْمَغْرِبِيَّةُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُخَالَفَةً لِلدَّرَاهِمِ الْمَشْرِقِيَّةِ إِمَّا فِي الْقَدْرِ أَوْ السَّكَّةِ ؛ فَلِهَذَا امْتَنَعَ قَضَاءُ الْمَشْرِقِيَّةِ بِالْمَغْرِبِيَّةِ لِإِفْضَاءِ ذَلِكَ إِلَى رَبِّ الْفَضْلِ ، وَلِذَلِكَ أَوْجَبُوا قِيَمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ بِبَلَدِهَا يَدْفَعُهَا الْمَدِينُ لِرَبِّ الدِّينِ فِي بَلَدِ الْحُكْمِ لِحَوَازِ التَّفَاضُلِ بَيْنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَمَا لَا يَخْفَى ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ « الْمَدْخَلِ » بِقَوْلِهِ^(٧) : وَلِيَحْذَرُ مِمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ وَهُوَ أَنَّهُمْ يَتَعَامَلُونَ بِالْفِضَّةِ فِي بَلَدٍ فَيَبْقَى لِبَعْضِهِمْ عِنْدَ بَعْضٍ شَيْءٌ فَيَقْبِضُ ذَلِكَ مِنْهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ

(١) شرح الزرقاني (٤٠٤/٥) .

(٢) حاشية الخرشى (٢٢٨/٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٧٣) .

(٤) التاج والإكليل (٥٤٨/٤) .

(٥) فى (ق) : المشرقية .

(٦) فى الأصل : القرض .

(٧) المدخل (٦٦/٤) .

وَالسَّكَّةُ [غَيْرُ مُتَّفَقَةٍ] ^(١) أَوْ فِي الْغِشِّ بِالنَّحَاسِ وَعَدَمِ الْغِشِّ بِهِ فَتُوجَدُ هَذِهِ
السَّكَّةُ فِي بَلَدٍ دُونَ [بَلَدٍ] ^(٢) ، [وَإِنْ وَجَدَتْ] ^(٣) فَتُؤْخَذُ بِزِيَادَةِ أَوْ نُقْصَانٍ ؛
أَلَّا تَرَى أَنَّ دَرَاهِمَ الْمَغْرِبِ لَيْسَتْ كَدَرَاهِمِ إِفْرِيقِيَّةٍ ، وَلَيْسَتْ دَرَاهِمُ إِفْرِيقِيَّةٍ
كَدَرَاهِمِ الْإِسْكََنْدَرِيَّةِ ، وَلَيْسَتْ دَرَاهِمُ الْإِسْكََنْدَرِيَّةِ كَدَرَاهِمِ [الدِّيَارِ] ^(٤) الْمِصْرِيَّةِ
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ اخْتِلَافِ الْبِلَادِ وَالْأَقَالِيمِ [فِي] ^(٥) سَكِّهَا ، فَإِذَا بَقِيَ لِبَعْضِهِمْ
عِنْدَ بَعْضٍ شَيْءٌ فَيَقْبِضُهُ فِي مَوْضِعٍ وَلَيْسَتْ تِلْكَ الْفِضَّةُ بِعَيْنِهَا بَلْ غَيْرُهَا فَيَدْخُلُ
فِي ذَلِكَ التَّفَاضُلِ وَالْجَهَالَةِ وَالْوُقُوعِ فِي الرِّبَا الْمَنْصُوصِ عَلَى تَحْرِيمِهِ مِنْ صَاحِبِ
الشَّرِيعَةِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ
وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ
شِئْنَا » ^(٦) .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُعْطِيَ مَنْ بَقِيََتْ لَهُ دَرَاهِمُ
فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ [بِأَنْ يَأْخُذَ] ^(٧) ذَهَبًا بِقَدْرِ مَا يُسَاوِي الذَّهَبَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي
أَخَذَ مِنْهُ الْفِضَّةَ فِيهِ ثُمَّ يَصْرِفُ الذَّهَبَ لِنَفْسِهِ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ
إِنْ شَاءَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) في « المدخل » : مختلفة .

(٢) في « المدخل » : أخرى .

(٣) في الأصل : فإن أخذت ، والمثبت من « المدخل » .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في « المدخل » : و .

(٦) تقدم تخريجه .

(٧) سقط من الأصل .

نَوَازِلُ الْقَرْضِ

فائدة: ذَكَرَهَا (مخ) فِي « كَبِيرِهِ » وَلَفْظُهَا ذَكَرَ الْوَاحِدِي فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْحَدِيدِ صِفَةَ الْقَرْضِ الْحَسَنِ فَقَالَ : قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ : الْقَرْضُ الْحَسَنُ أَنْ يَجْمَعَ بِهِ خِلَافًا ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَكْرَمِ وَأَجْوَدِ مَا يَمْلِكُهُ ، لَا مِنْ رَدِيءٍ ، وَأَنْ يَكُونَ فِي حَالِ صِحَّتِهِ وَعَافِيَتِهِ وَرَجَايَةِ الْحَيَاةِ ، وَأَنْ يَضَعَهُ فِي الْأَحْوَجِ الْأَحَقُّ بِالِدَفْعِ إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَكْتُمَهُ ، وَأَنْ لَا يَتَّبِعَهُ مَنَّا وَلَا أَذَى ، وَأَنْ يَقْصُدَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يُرَائِي بِهِ ، وَأَنْ لَا يَسْتَكْثِرَ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَحَبِّ مَالِهِ إِلَيْهِ ، وَالْقَرْضُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ فَهُوَ مِنَ الْمَعْرُوفِ الْمُرْغَبِ فِيهِ شَرْعًا وَقَدْ يَعْرِضُ لَهُ مَا يُصِيرُهُ وَاجِبًا أَوْ حَرَامًا أَوْ مَكْرُوهًا . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي (مج) : فَيَجِبُ : إِذَا احتَاجَ الْمُسْتَقْرِضُ إِلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَغْنَى عَنْهُ . وَيَحْرُمُ إِذَا كَانَ الْمُسْتَقْرِضُ يَسْتَعْمِلُهُ فِي حَرَامٍ .

وَيُكْرَهُ : إِذَا كَانَ يَسْتَعْمِلُهُ فِي الْمَكْرُوهِ ، وَالسَّلَفُ خَيْرٌ مِنَ الصَّدَقَةِ ، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ : كُنَّا لَا نَعُدُّهُ شَيْئًا ثُمَّ ذَهَبَ ذَلِكَ فَبَقِيَ الْإِيشَارُ ، ثُمَّ ذَهَبَ ذَلِكَ وَبَقِيَ السَّلَفُ ، وَرَأَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَيْلَةً أُسْرِيَ بِهِ مَكْتُوبًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ : دَرَاهِمُ السَّلَفِ بِثَمَانِيَةِ عَشْرٍ وَدَرَاهِمُ الصَّدَقَةِ بِعَشْرَةٍ فَقَالَ لَجَبْرِيلَ : مَا لِلْسَّلَفِ أَكْثَرُ مِنَ الصَّدَقَةِ وَيُرَدُّ وَالصَّدَقَةُ لَا تُرَدُّ ؟ فَقَالَ جَبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ : لِأَنَّ الْمُسْتَقْرِضَ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ . اهـ .

وَزَادَ (س) : وَالسَّائِلُ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ .

وَزَادَ النَّفَرَاوِيُّ : وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْقَرْضِ لِأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ لَا يَأْخُذُ بِدَلِّ الصَّدَقَةِ بِخِلَافِ الْمُقْرِضِ ، وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى صَدَقَةٍ لَمْ تَقَعْ الْمَوْقِعَ مَعَ قَرْضٍ وَقَعَ لِمَكْرُوبٍ انْدَفَعَتْ عَنْهُ كُرْبَتُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٤٩) [١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ سَلَفٍ ظَرَفَ مَمْلُوءٍ مِنَ الزَّرْعِ مَثَلًا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ ؛ فَقِي (عَج) : وَيَجُوزُ قَرْضُ مِلءٍ مِكْيَالٍ مَجْهُولٍ عَلَى أَنْ يَرَدَّ مِثْلُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٠) [٢] سُؤَالٌ عَنْ الْحُكْمِ فِي اشْتِرَاطِ الْمِثْلِ فِي صُلْبِ عَقْدِ الْقَرْضِ ؟
جَوَابُهُ : مَا فِي (س) وَلَفْظُهُ : وَفِي اشْتِرَاطِ رَدِّ الْمِثْلِ ثَالِثَهَا يَفْسَدُ فِي الطَّعَامِ . اهـ .

وَالِى هَذَا أَشَارَ (عَج) بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ نَاجِي فِي قَوْلِ « الرِّسَالَةِ » : (إِلَّا أَنْ يَقْرَضَهُ شَيْئًا فِي مِثْلِهِ صِفَةً) ^(١) : وَمَقْدَارًا يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ اشْتِرَاطِ مَا يُوجِبُهُ الْحُكْمُ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي فَسَادِ الْقَرْضِ بِذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : ثَالِثَهَا : الْمَنْعُ فِي الطَّعَامِ فَإِنْ وَقَعَ فَسَخَ . اهـ .

وَقَالَ فِي « الذَّخِيرَةِ » ^(٢) : قَالَ سَنَدٌ : مَنَعَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : أَقْرِضْكَ هَذِهِ الْخِنْطَةَ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي مِثْلَهَا وَإِنْ كَانَ الْقَرْضُ يُقْتَضَى بِإِعْطَاءِ الْمِثْلِ لِإِظْهَارِ صُورَةِ الْمَكَايَسَةِ [قَالَ أَشْهَبُ : يُفْسَخُ ، قَالَ : فَإِنْ] ^(٣) قَصَدَ بِالْمِثْلِ عَدَمَ الزِّيَادَةِ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ ، وَكَذَلِكَ [إِنْ] ^(٤) لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا [فَإِنْ] ^(٥) قَصَدَ الْمَكَايَسَةَ

(١) انظر : « الرسالة » (ص/٢١٦، ٢١٧) .

(٢) انظر : « الذخيرة » (٥/٢١٩) .

(٣) زيادة من « الذخيرة » .

(٤) فى « الذخيرة » إذا .

(٥) فى الأصل : وإن ، والمثبت من « الذخيرة » .

[كُرِه]^(١) وَلَا [يُفِيدُ]^(٢) الْعَقْدُ لِعَدَمِ النَّفْعِ لِلْمُقْرِضِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥١) [٣] سُؤَالٌ : أَيْجُوزُ لِرَدِّ الْقَرْضِ التَّصَدِيقُ لِلْمُقْرِضِ فِي الْكِيلِ أَمْ

لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ لِفَقْدِ عِلَّةٍ مَنَعَ التَّصَدِيقَ فِي ذَلِكَ فِي ابْتِدَائِهِ وَهِيَ احْتِمَالُ وَجْدَانِ نَقْصٍ فَيَغْتَفِرُهُ الْمُقْرِضُ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ فَيَصِيرُ سَلَفًا بزيادةٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٢) [٤] سُؤَالٌ : عَنْ سَلَفِ الطَّعَامِ بَيْنَ الْجِيرَانِ دُونَ تَحَرٍُّ وَلَا وَزْنٍ لَا

فِي الْإِبْتِدَاءِ وَلَا عِنْدَ الرَّدِّ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ ؛ فَقِي (عَج) [ق / ٥٨٤] عَنْ « التَّوْضِيحِ » : يَجُوزُ سَلَفُ مَا قَلَّ مِنَ الْخُبْزِ لِلجِيرَانِ مِنْ غَيْرِ تَحَرٍُّ وَلَا وَزْنٍ بَلْ عَدَدًا فَإِنَّهُ قَالَ فِي بَابِ الْقَرْضِ : لَا يَجُوزُ قَرْضُ الْجُزْأِ إِلَّا مَا قَلَّ كَرَغِيفٍ . اهـ . وَاسْتَظْهَرَ (عُبُق) إِلْغَاءَ قَيْدِ الْقَلَّةِ . قَالَ : وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ (مَخ) عَنْ ابْنِ شَعْبَانَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَتَسَلَّفَ الْجِيرَانُ فِيمَا بَيْنَهُمُ الْخُبْزَ وَالْخَمِيرَةَ وَيَتَعَاطَوْنَ السَّرَّاجَ فَإِنْ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي الرِّزْقِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٣) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَسَلَّفَ خَصِيٌّ غَنِمَ أَيْجُوزُ أَنْ يَقْضِيَهُ بِطَعَامٍ أَوْ

غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ بِطَعَامٍ وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ طَعَامُ بِطَعَامٍ إِلَى أَجَلٍ كَمَا أَتَى بِهِ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِّ الشَّنْجِيْطِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِي عَنْهُ أَمِينٌ - وَأُخْرَى فِي الْجَوَازِ إِنْ قَضَاهُ بِعَيْنٍ أَوْ عَرَضٍ وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ

(١) فِي « الذَّخِيرَةِ » : فَهَذَا مَكْرُوهٌ .

(٢) فِي « الذَّخِيرَةِ » : يَفْسُدُ

تَعْجِيلِ الْمَأْخُودِ قَضَاءً لِّئَلَّا يُلْزَمَ فُسْخُ الدِّينِ فِي الدِّينِ ، وَلَا يَجُوزَ أَنْ يَقْضِيَهُ
بِحَيَّوَانٍ مِنْ جَنْسِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَّوَانِ مِنْ جَنْسِهِ ؛ فَقَبِي بَعْضُ
فَتَاوَى الْفَقِيهِ أَحْمَدُ الْمُتَقَدِّمَ ذَكَرَهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ بَاعَ خَصِيَّ الْغَنَمِ بِثَوْبٍ أَوْ ذَنَائِيرَ
إِلَى أَجَلٍ هَلْ يَجُوزُ قَضَاءُ ذَلِكَ الثَّمَنِ بِحَيَّوَانٍ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بَعْدَ الْجَوَازِ ؛ قَالَ : وَكَذَلِكَ السَّلَفُ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا مَنْ
تَعَدَّى عَلَيْهِ فَتَرَبَّتْ قِيمَتُهُ فِي ذِمَّتِهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَضَاءُ تِلْكَ الْقِيَمَةِ بِحَيَّوَانٍ مِنْ
جَنْسِهِ . اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٤) [٦] سُؤَالَ عَمَّنْ أَقْرَضَ ضَائِنَةً لِأَخَرَ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي

قَضَائِهَا خَصِيَّ غَنَمٍ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيُّ عَمَّنْ أَقْرَضَ
كَبْشًا فَحَلًّا فَهَلْ لَهُ عِنْدَ الْقَضَاءِ أَنْ يَأْخُذَ كَبْشًا خَصِيًّا أَمْ لَا يَجُوزُ كَمَا فِي السَّلَامِ
لِقَوْلِ خَلِيلٍ : (وَيَبِيعُهُ بِالْمُسْلَمِ فِيهِ مُنَاجَزَةٌ) (١) ؟

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِقَوْلِهِ : لَا نَصْرَ عِنْدِي فِي عَيْنِ الْمَسْأَلَةِ ،
وَمُقْتَضَى تَعْلِيلِهِمْ لِمَسْأَلَةِ السَّلَامِ الَّتِي أَشْرَتُمْ لَهَا الْمَنْعَ فِي الْقَرْضِ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَخَذَ
عَنْ دِينِهِ مُخَالَفًا فِي الصِّفَةِ فَهُوَ مُعْتَاضٌ وَالْمُعَاوَضَةُ بَيْنَ الْخَصِيِّ وَالْفَحْلِ مِنَ الْغَنَمِ
لَا تَجُوزُ عَلَى الْمَشْهُورِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَّوَانِ مِنْ جَنْسِهِ . اهـ .

قُلْتُ : وَكَذَلِكَ الْمُعَاوَضَةُ بَيْنَ الْخَصِيِّ فِي الْغَنَمِ وَأَنْثَى الضَّأْنِ عَلَى مَا دَرَجَ
عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » وَهُوَ الْمَشْهُورُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٥) [٧] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ كَانَ مُتَوَطَّنًا بِالْبَحْرِ وَتَسَلَّفَ [كَلَتْ] (٢) مِنْ

بَعْضِ [(٣)] وَتَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ انْتِقَالِهِ مِنَ الْبَحْرِ وَوَرِثَتْهُ بَوْلَانَةٌ

(١) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

(٢) هكذا بالأصل .

(٣) كلمة بالأصل لم أتبينها .

وَوَصَلُهُمْ مَتْرُوكَةً وَأَرَادُوا قَضَاءَ [الكلت] ^(١) [لِرَبِّهِ] ^(٢) فَهَلْ تَعْتَبِرُ قِيمَتَهُ
بِمَوْضِعِ السَّلْفِ أَوْ فِي مَوْضِعِ الْقَضَاءِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ق) ^(٣) نَاقِلًا عَنِ الطَّرَازِ : مَنْ أَقْرَضَ مِنْ فِتْنَةٍ وَوَقَعَتْ فِيهِ أَوْ
جُوعٌ فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْبَلَدِ أَنْظَرَ فَإِنْ آيَسَ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ
الزَّمَنِ الطَّوِيلِ فَلَهُ أَخْذُهُ بِقِيَمَةِ الطَّعَامِ فِي مَوْضِعِ السَّلْفِ ، وَإِنْ رَجَى الرَّجُوعَ
فِيمَا قَرُبَ لَمْ يَقْضِ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْجِعَ .

وَفِي « نَوَازِلِ الْبَرْزَلِيِّ » : فِي رَجُلٍ تَسَلَّفَ فُلُوسًا أَوْ دَرَاهِمَ بِالْبِلَادِ الْمَشْرِقِيَّةِ
ثُمَّ جَاءَ مَعَ الْمُقْرَضِ إِلَى بَلَدِ الْمَغْرِبِ ، فَوَقَعَ الْحُكْمُ بِأَنَّهُ يَغْرُمُ لَهُ قِيمَتَهَا فِي بَلَدِهَا
يَوْمَ الْحُكْمِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٦) [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَقْرَضَ عَدِيلَةً لِشَخْصٍ وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عِنْدِهِ
فِي قَضَائِهَا زَرْعًا أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَلَا نَظَرٌ وَلَا يَفْتَرَقَا حَتَّى
قَبْضَ الزَّرْعِ كَمَا فِي « الْمَعْيَارِ » عَنْ ابْنِ لُبَابَةَ وَلَمْ يُضْمَرَ ذَلِكَ أَيْضًا عِنْدَ مُعَاقَدَةِ
السَّلْفِ وَلَمْ تَجْرِبْ بِهِ عَادَةٌ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَايٌّ وَلَا غَرَضٌ كَمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ
هَلَالٍ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٧) [٩] سُؤَالٌ عَنِ الْمُقْتَرَضِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَيْنَ الْقَرْضِ فِي الْقَضَاءِ
مُقَوِّمًا كَانَ أَوْ مِثْلِيًّا أَوْ يَفْصِلُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ رَدُّ عَيْنِهِ مِثْلِيًّا كَانَ أَوْ مُقَوِّمًا حَيْثُ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَمَا يُشِيرُ

(١) هكذا بالأصل .

(٢) هكذا بالأصل .

(٣) انظر : « التاج والإكليل » (٥٠٨/٤) و«مواهب الجليل» (٥٤٩/٤) و«منح الجليل»

إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : (وَلَهُ رَدُّ الْعَيْنِ أَوْ الْمَثَلِ مَا لَمْ تَتَّغَيَّر) (١)

إِلَخ . اهـ .

وَنَحْوُهُ فِي (ق) وَ (ح) .

وَأَمَّا قَوْلُ (مَخ) (٢) : إِنْ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَيْنَ الَّذِي اقْتَرَضَهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مِثْلِيٍّ .
فَقَدْ اعْتَرَضَهُ الْفَقِيدُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ ، وَلَا يُسَلِّمُ لَهُ فِيهِ وَذَلِكَ
إِنَّمَا هُوَ فِي الْجَارِيَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ قَرْضِهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ
كَلَامِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٨) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اقْتَرَضَ مِنْ رَجُلٍ أَمْدَادًا مِنَ الْأَرْضِ وَشَرَطَ عَلَيْهِ
الْمُقَرْضُ الْقَضَاءَ بِالزَّرْعِ وَلَمْ يَغْثُرْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ فَوَاتِ الْأَرْضِ بِالْأَكْلِ وَالْأَرْضُ
فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَادَ أَنْ يَعْدِمَ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْقَرْضَ الْمَذْكُورَ فَاسِدٌ كَمَا لَا خَفَاءَ فِي ذَلِكَ وَحِينَئِذٍ فَقَدْ اخْتَلَفَ
فِي الْقَرْضِ الْفَاسِدِ وَالْمَشْهُورُ رَدُّهُ إِلَى حُكْمِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ .

ق (٣) - نَاقِلًا عَنْ ابْنِ شَاسٍ : أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي رَدِّ فَاسِدِ الْقَرْضِ [عَلَى] (٤)
رَدُّهُ إِلَى حُكْمِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ . اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَرُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَفُوتَ بِمُفَوِّتِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِالْقِيَمَةِ
كَفَاسِدِهِ) (٥) . اهـ .

وَمَحَلَّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ : (كَفَاسِدِهِ) : أَيُّ كَفَاسِدِ الْبَيْعِ لِأَنَّ الْقَرْضَ إِنَّمَا

(١) جامع الأمهات (ص/٣٧٤) .

(٢) حاشية الخرشى (٥/٢٣٢) .

(٣) التاج والإكليل (٤/٥٤٦) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

فَسَدَ وَفَاتَ فَيُرَدُّ إِلَى فَاسِدٍ أَصْلُهُ وَهُوَ الْبَيْعُ مِنْ كَوْنِهِ تَجِبُ لَهُ قِيَمَةُ الْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ مُقَوِّمًا أَوْ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، هَذَا مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنْ أَيْمَتِنَا .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُقْتَرِضِ [ق / ٥٨٥] الْأُرْزُ لِأَنَّ الْأُرْزَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ وَحِينَئِذٍ فَيُكَلَّفُ الْمُقْتَرِضُ بِشَرَاءِ الْمِثْلِ وَلَوْ بِأَعْلَى ثَمَنِ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ غَرَضِهِ لَيْسَ بِأَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ غَرَضِ الْمُقْتَرِضِ فِي أَخْذِ قَرْضِهِ فِي حَالِ غَلَاثِهِ لِيَبْعَهُ بِرَبِيحٍ أَوْ يَنْتَفِعَ بِهِ فِي الْحَالِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ ، وَفِي الْحَدِيثِ : « إِنْ لَصَّاحِبُ الْحَقِّ مَقَالًا » ^(١) . انْظُرْ : « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٥٩) [١١] سُؤَالٌ : عَنْ هَدِيَّةِ الْمَدِينِ لِرَبِّ الدِّينِ إِذَا كَانَ قَصْدُهُ بِهَا وَجَهَ اللَّهِ لَا تَأْخِيرَ الدِّينِ هَلْ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فِي (عَج) : أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ الْمَهْدِي بِهَدِيَّتِهِ تَأْخِيرَهُ بِالْدِّينِ وَنَحْوِهِ وَإِنَّمَا قَصَدَ وَجَهَ اللَّهِ تَعَالَى - فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِهْدَاءُ ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَى رَبِّ الدِّينِ الْقُبُولَ وَلَكِنْ يُكْرَهُ لَهُ الْقُبُولُ حَيْثُ كَانَ يُقْتَدَى بِهِ ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَمَّا الظَّاهِرُ فَيُمنَعُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَيُوعِ الْأَجَالِ عَنْ (ق) ^(٢) أَوَّلُ بَيُوعِ الْأَجَالِ مَا يُوَافِقُ هَذَا فَإِنَّهُ قَالَ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : سَمِعَ أَبُو زَيْدٍ : إِنْ أُعْطِيَ حَامِلُ الطَّعَامِ [رَبَّهُ] ^(٣) عَنْ [نَقْصٍ] ^(٤) طَعَامِهِ ذَهَبًا لَمْ يَجُزْ إِنْ كَانَ انْتَقَدَ كِرَاءَهُ .

ابْنُ رُشْدٍ : لَتَهْمَتَهُمَا عَلَى أَنَّ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ مِنَ الْكِرَاءِ بَعْضُهُ عَلَى حَمْلِ الطَّعَامِ وَبَعْضُهُ سَلَفٌ فَيَدْخُلُهُ الْبَيْعُ وَالسَّلَفُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى فَاعِلِهِ فِيمَا بَيْنَهُ

(١) تقدم تخريجه .

(٢) التاج والإكليل (٣٨٩/٤) .

(٣) في الأصل : وره .

(٤) في الأصل : بعض .

وَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَعْمَلَا عَلَى ذَلِكَ وَفِيهَا مَنْ ابْتَاعَ سَلْعَةً إِلَى أَجَلٍ بِنَصْفِ دِينَارٍ فَلَمَّا وَجَبَ الْبَيْعُ أَعْطَاهُ دِينَارًا وَرَدَّ عَلَيْهِ [(١) دَرَاهِمَ لَمْ يَجْزُ .

اللَّخْمِي : لِتُهُمَّتَهُمَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا فِيمَا بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى . اهـ .

وَتَقَدَّمَ أَيْضًا فِي بَيْعِ الْأَجَالِ أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الصُّورِ الَّتِي حُكْمُهَا الْمَنْعُ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ حَيْثُ صَحَّ الْقَصْدُ . اهـ . وَنَصَّ (ح) (٢) وَأَبْنُ رُشْدٍ : لَا يَحِلُّ لِمَنْ عَلَيْهِ [دَيْنٌ مِنْ بَيْعٍ أَوْ سَلَفٍ أَنْ يَهْدِيَ لِمَنْ لَهُ عَلَيْهِ] (٣) الدَّيْنَ هَدِيَّةً وَلَا أَنْ يُطْعِمَهُ طَعَامًا رَجَاءً أَنْ يُؤَخِّرَهُ بِدَيْنِهِ ، وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ لَهُ عَلَيْهِ الدَّيْنُ أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ مِنْهُ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ غَرَضِهِ ، وَجَائِزٌ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ وَلَا [أَرَادَهُ] (٤) فَصَحَّتْ نِيَّتُهُ فِيهِ كَمَا كَانَ يَفْعَلُ ابْنُ شَهَابٍ ، وَيَكْرَهُ لِلَّذِي لَهُ الدَّيْنُ أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ مِنْهُ وَإِنْ تَحَقَّقَ صِحَّةُ نِيَّتِهِ فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ لَثَلَا يَكُونُ ذَرِيعَةً لاسْتِجَارَةِ ذَلِكَ حَيْثُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي (مَخ) عَاطِفًا عَلَى الْجَوَازِ : وَكَذَلِكَ إِنْ كَثُرَتِ الْهَدِيَّةُ جَدًّا بِحَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا التَّأْخِيرَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَلَّتْ جَدًّا أَوْ كَانَتْ مِنْ رَجُلٍ صَالِحٍ لَا يُتَّهَمُ بِذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٠) [١٢] سُؤَالُ عَمَّنْ اقْتَرَضَ جَارِيَةً وَبَاعَهَا وَرَبِحَ فِيهَا هَلْ يَرُدُّهُ مَعَ

قِيمَتِهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَرُدُّ الرَّبِيحَ وَإِنَّمَا يَرُدُّ الْقِيَمَةَ فَقَطْ يَوْمَ قَبْضِهِ لَهَا لِفَوَاتِهَا وَمِلْكِهِ

(١) طمس بالأصل .

(٢) مواهب الجليل (٥٤٦/٤) .

(٣) هذا كله ليس في الأصول التي نقل منها المؤلف .

(٤) في (ح) : رآه .

لَهَا بِالْبَيْعِ لِأَنَّ الْقَرْضَ الْفَاسِدَ إِذَا فَاتَ فَإِنَّهُ يُرَدُّ إِلَى فَاسِدٍ أَصْلِهِ الَّذِي هُوَ الْبَيْعُ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَرَدَّتْ إِلَّا أَنْ تَفُوتَ بِمُفَوَّتِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ)^(١) يَعْنِي : مِنْ حَوَالَةِ سَوْقٍ فَأَعْلَى - فَالْقِيَمَةِ - أَيْ : فَيَلْزَمُهُ حَيْثُ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْقَبْضِ - وَلَا تُرَدُّ - أَيْ : الْجَارِيَةُ : - كَفَاسِدِهِ - أَيْ : كَفَاسِدِ الْبَيْعِ - لِأَنَّ الْقَرْضَ إِذَا فَسَدَ يُرَدُّ إِلَى فَاسِدٍ أَصْلِهِ وَهُوَ الْبَيْعُ .

وَقَالَ (مَخ)^(٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا يَتَّقِلُ ضَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْقَبْضِ)^(٣) مَا نَصُّهُ : وَلَا يَتَّقِلُ فِيهِ الْمَلِكُ إِلَّا بِالْفَوَاتِ عَلَى الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَذْهَبِ .

وَقَالَ (س) نَاقِلًا عَنِ الْفَاكِهَانِيِّ : يَحْرُمُ انْتِفَاعُ الْمُشْتَرِي بِالْمَبِيعِ بَيْعًا فَاسِدًا قَبْلَ فَوَاتِهِ ، وَيَحْرُمُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ وَشِرَاؤُهُ لَمَّا عُلِمَ فَسَادُ الْعَقْدِ وَلَكِنْ إِنْ وَقَعَ تَمَّ الْبَيْعُ وَصَحَّ الْمَلِكُ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ مَلِكُ الْمُقْتَرَضِ لَهَا بِالْبَيْعِ الْمَذْكُورِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الرَّبْحَ لَهُ وَلَا سِيَّمَا الْقَاعِدَةُ : أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الضَّمَانُ لَهُ النَّمَاءُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦١) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي فَصْلِ الْقَرْضِ عَاطِفًا عَلَى

الْمَنْعِ (وَذِي الْجَاهِ)^(٤) هَلْ الْمَنْعُ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْبَنَانِيُّ^(٥) : قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي « [شَرْح]^(٦) التَّحْقِيقِ » : إِنَّهُ لَا

(١) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/١٧٧) .

(٣) حاشية الخرشى (٥/١٥٩) .

(٤) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

(٥) انظر : « الفتح الرباني » مع « شرح الزرقاني » (٥/٤٠٧) .

(٦) في « البناني » : شرحه .

يُمنعُ الأخذُ على الجاهِ إلا إذا كان الإنسانُ يَمْنَعُ غَيْرَهُ بِجَاهِهِ مِنْ أَحَدٍ يَجِبُ عَلَى
ذِي الجاهِ دَفْعُهُ عَنْهُ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ مَشْنِيٍّ وَلَا حَرَكَةٍ ، وَإِنْ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ :
(وَذِي الجاهِ) مُقَيَّدٌ بِهَذَا - أَيِ : مِنْ حَيْثُ جَاهُهُ فَقَطْ - كَمَا إِذَا احْتَرَمَ زَيْدٌ مَثَلًا
بِذِي جَاهٍ وَمُنِعَ مِنْ أَجْلِ احْتِرَامِهِ فَهَذَا لَا يَحِلُّ لَهُ الْأَخْذُ مِنْ زَيْدٍ .

وَكَذَا قَوْلُ ابْنِ عُرْفَةَ : تَجُوزُ الْمَسْأَلَةُ لِلضَّرُورَةِ إِنْ كَانَ يَحْمِي بِسِلَاحِهِ ، فَإِنْ
كَانَ يَحْمِي بِجَاهِهِ فَلَا لَأَنَّهَا [مِنْ] ^(١) ثَمَنِ الجاهِ . اهـ .

يَجِبُ أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا ذَكَرَهُ ؛ وَبَيَّانُهُ : أَنَّ ثَمَنَ الجاهِ إِنَّمَا حَرُمَ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
الْأَخْذِ عَلَى الْوَاجِبِ وَلَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَذْهَبَ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ .

وَفِي « الْمِيعَارِ » : سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَوْرِي عَنْ ثَمَنِ الجاهِ .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : اخْتَلَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي حُكْمِ ثَمَنِ الجاهِ فَمِنْ قَائِلٍ بِالتَّحْرِيمِ
بِاطِّلاقٍ ، وَمِنْ قَائِلٍ بِالكَرَاهَةِ بِاطِّلاقٍ ، وَمِنْ مَفْصَّلٍ فِيهِ ، [فَإِنْ كَانَ ذَا] ^(٢)
الجاهِ يَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَةٍ وَتَعَبٍ [أَوْ] ^(٣) سَفَرٍ فَإِنْ أَخَذَ مِثْلَ أَجْرِ [نَفَقَةٍ] ^(٤) مِثْلِهِ
فَذَلِكَ جَائِزٌ وَإِلَّا حَرُمَ . اهـ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : هَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الْحَقُّ .

وَفِي « الْمِيعَارِ » أَيْضًا : وَسَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْدُوسِيُّ عَمَّنْ [يُجَوِزُ] ^(٥)
النَّاسَ [مِنْ] ^(٦) الْمَوَاضِعِ [الْمَخُوفَةِ] ^(٧) وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ فَأَجَابَ : ذَلِكَ

(١) ليست في « البناني » .

(٢) في « البناني » : وإنه إن كان ذو .

(٣) في البناني : و .

(٤) في الأصل : نفقته .

(٥) في الأصل : يحرز .

(٦) في الأصل : في .

(٧) سقط من الأصل .

جَائِزٌ [بِشْرُوط] ^(١) أَنْ يَكُونَ لَهُ جَاهٌ قَوِيٌّ بِحَيْثُ لَا يَتَجَاسَرُ عَلَيْهِ عَادَةً ، وَأَنْ يَكُونَ سَبْرُهُ مَعَهُمْ بِقَصْدِ تَجْوِيزِهِمْ فَقَطْ لَا حَاجَةَ لَهُ ، وَأَنْ يَدْخُلَ مَعَهُمْ عَلَى أُجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ [ق / ٥٨٦] يَدْخُلَ عَلَى الْمُسَامَحَةِ [بِحَيْثُ] ^(٢) يَرْضَى [بِمَا] ^(٣) يَدْفَعُونَهُ لَهُ . اهـ .

وَفِي « الْمَعْيَار » أَيْضًا : وَسُئِلَ بَعْضُهُمْ عَنْ رَجُلٍ حَبَسَهُ السُّلْطَانُ أَوْ غَيْرُهُ ظُلْمًا فَبَذَلَ مَالًا فِيمَنْ يَتَكَلَّمُ [عَلَيْهِ] ^(٤) بِجَاهِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَهَلْ يَجُوزُ ؟ فَأَجَابَ : نَعَمْ يَجُوزُ ؛ صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ وَنَقَلَهُ عَنْ الْقَفَّالِ . اهـ . مِنْ « الْبَنَانِي » وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٢) [١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَسَلَّفَ زَرْعًا مِنَ الْحَصَادِ وَأَخَّرَ الْمُقْرَضُ فِيهِ حَتَّى غَلَا الزَّرْعُ وَكَادَ يُعْذَمُ فَهَلْ يَكْلَفُ بَرْدٌ مِثْلُهُ أَوْ يَغْرَمُ قِيمَتُهُ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يَغْرَمُ قِيمَتُهُ فَهَلْ تُعْتَبَرُ يَوْمَ السَّلْفِ أَوْ يَوْمَ الْقَضَاءِ فِي زَمَنِ الْغَلَاءِ أَوْ يَلْزَمُ الْمُقْرَضُ الصَّبْرَ عَلَيْهِ إِلَى حَصَادٍ آخَرَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ الْمُقْتَرَضُ مَكَّنَ الْمُقْرَضَ مِنْ أَخْذِ زَرْعِهِ مَرَارًا فَأَبَى ذَلِكَ حَتَّى غَلَا الزَّرْعُ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ (عَج) : مَنْ عَلَيْهِ طَعَامٌ فَأَبَى الطَّالِبُ مِنْ قَبْضِهِ وَبِرَاءَةٍ ذِمَّتِهِ وَمَكَّنَهُ الْمَطْلُوبُ مَرَارًا فَأَبَى مِنْ ذَلِكَ حَتَّى غَلَا الطَّعَامُ .

قَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ لَهُ الْمَكِيلَةُ وَإِنَّمَا لَهُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ عَجْزِهِ عَنْ أَخْذِهِ وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي هَذَا مِنَ الْأَحْكَامِ . اهـ ، مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ .

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ مِنْ أَخْذِهِ فَإِنَّهُ يَكْلَفُ بِدَفْعِ مَكِيلَتِهِ وَلَوْ بِشِرَاءٍ بِشَمَنِ غَيْرِ مُعْتَادٍ

(١) فِي الْأَصْلِ : بِشْرُوط .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : مَا .

(٤) فِي « الْبَنَانِي » : فِي خِلَاصِهِ .

كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَرَضِيََا عَلَى شَيْءٍ آخَرَ بَيْنَهُمَا فَلَا مَنَعَ
فِي ذَلِكَ لِأَنَّ طَعَامَ الْقَرْضِ يُجَوِّزُ أَخْذَ غَيْرِهِ عَنْهُ لِعَوَازِ بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ كَمَا تَقَدَّمَ
النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوَازِلُ الرَّهْنِ

(١٤٦٣) [١] سُؤَالٌ عَنْ غَلَّةِ الرَّهْنِ إِذَا اشْتَرِطَتْ فِي عَقْدِ الْمَبِيعِ عَلَى غَيْرِ
الْوَجْهِ الْجَائِزِ أَيْفَسَدُ الْبَيْعِ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) : إِنَّ الْمُنْفَعَةَ - يَعْنِي مَنَفَعَةَ الرَّهْنِ فِي الْبَيْعِ مِنْ جُمْلَةِ
الثَّمَنِ ، فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الْجَائِزِ أَفْسَدَتْهُ وَتَجْرِي عَلَى حُكْمِ الْبَيْعِ
الْفَاسِدِ ؛ وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَإِذَا وَقَعَتْ فِي الْقَرْضِ عَلَى الْوَجْهِ الْفَاسِدِ رَدَّ بِذَلِكَ
لِأَنَّهَا هَدِيَّةٌ مَدِيَانٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٤) [٢] سُؤَالٌ عَنْ رَبِّ الدَّيْنِ إِذَا وَجَدَتْ بِيَدِهِ سِلْعَةٌ لِلْمَدِينِ بَعْدَ
مَوْتِهِ أَوْ فَلَسَهُ وَادَّعَى أَنَّهَا رَهْنٌ عِنْدَهُ أَيْصَدَقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ وَلَوْ وَافَقَهُ الرَّاهِنُ أَوْ الْأَمِينُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ
حَانَ قَبْلَ الْمَوْتِ وَالْفَلَسِ كَمَا فِي « مُخْتَصَرِ » (خ) ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَالْحَوْزُ
بَعْدَ مَانِعِهِ لَا يُفِيدُ وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ) ^(١) وَنَحْوُهُ فِي التَّوَضُّيْحِ نَقْلَهُ عَنْهُ (ح) .
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٥) [٣] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِحَيَاةِ الرَّهْنِ وَأُخْرَى عَلَى عَدَمِهِ
فَأَيُّهُمَا يُعْمَلُ بِشَهَادَتِهِمَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ حَازَ ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ
لَمْ يَحْزَ ، جَازَتْ شَهَادَةُ [اللَّذَيْنِ] ^(٢) شَهِدَا بِالْحَيَاةِ لِأَنَّهُمَا زَادَا بِشَهَادَتِهِمَا عَلَى
[اللَّذَيْنِ] ^(٣) لَمْ يَشْهَدَا بِالْحَيَاةِ . اهـ . مِنْ (عَج) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٠٠) .

(٢) فى الأصل : اللذين .

(٣) فى الأصل : اللذين .

(١٤٦٦) [٤] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى سَلْعَةً مِنْ آخَرَ بَثْمَنَ إِلَى أَجَلٍ وَدَفَعَ لَهُ رَهْنًا فِيهَا وَقَالَ لَهُ : إِنْ لَمْ أَتِكَ بِالثَّمَنِ عِنْدَ الْأَجَلِ فَالرَّهْنُ لَكَ فِيهِ أَيْجُوزُ هَذَا وَيَصِحُّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هِيَ الْمَعْرُوفَةُ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ بِغُلُقِ الرَّهْنِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ » ^(١) . اهـ .

وَأَيْسَهُ تُشِيرُ « الْمُدُونَةُ » بِقَوْلِهَا : وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَى أَجَلٍ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ فَرَهْنُكَ بِهِ رَهْنًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَفْتِكْهُ مِنْكَ إِلَى الْأَجَلِ فَالرَّهْنُ لَهُ بِدَيْنِكَ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ وَيُنْقَضُ هَذَا الرَّهْنُ وَلَا يُتَنَظَرُ بِهِ الْأَجَلُ ، وَلَكَ أَنْ تَحْبِسَ الرَّهْنَ حَتَّى تَأْخُذَ حَقَّكَ وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرْمَاءِ وَإِنْ حَلَّ الْأَجَلُ وَالرَّهْنُ بِيَدِكَ أَوْ بِيَدِ أَمِينٍ فَقَبَضْتَهُ أَنْتَ الْآنَ بِشَرْطِكَ ذَلِكَ لَمْ يَتِمَّ لَكَ مِلْكُ الرَّهْنِ بِمَا شَرَطْتَ فِيهِ وَلَكِنْ تَرُدُّهُ إِلَى رَبِّهِ مَا لَمْ يَفْتِ وَتَأْخُذْ دَيْنَكَ وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرْمَاءِ ، فَإِنْ فَاتَ الرَّهْنُ بِيَدِكَ بِمَا يَقُوتُ بِهِ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ مِنْ حَوَالَةِ سُوقٍ فَأَعْلَى كَذَا فِي الْحَيَوَانِ وَالسَّلْعِ ، وَأَمَّا الدُّورُ وَالْأَرْضُونَ فَلَا يُفْتِيهُمَا حَوَالَةُ سُوقٍ وَلَا طُولُ زَمَانٍ وَإِنَّمَا يُفْتِيهِمَا الْغَرَسُ وَالْبِنَاءُ وَالْهَذْمُ ، وَسَوَاءٌ هَدَمْتَهَا أَنْتَ أَوْ أَنْهَدَمْتَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَذَلِكَ قَوْتُ ؛ فَحِينَئِذٍ لَا تَرُدُّ الرَّهْنَ وَيَلْزَمُكَ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ حَلِّ الْأَجَلِ لِأَنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ وَقَعَ يَوْمَ حَلِّ الْأَجَلِ . اهـ .

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٤٤١) وابن حبان (٥٩٣٤) والحاكم (٢٣١٥) و(٢٣١٧) والدارقطنى

(٣٢/٣) والبيهقى فى « الكبرى » (١١٠٠١) وأبو نعيم فى « الحلية » (٣١٥/٧) وتام فى

« الفوائد » (٧١) وأبو الشيخ فى « طبقات المحدثين » (٦١٩/٣) والخطيب فى « تاريخ بغداد »

(٣٠٣/٣) وابن عدى فى « الكامل » (١٧٦/١) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، بسند

ضعيف ، ضعفه البوصيرى والألبانى وغيرهما .

قلت : وفى الباب أنس ، وجابر بن عبد الله ، ومعاوية بن عبد الله بن جعفر ، ومن حديث سفيان مرسلًا .

وَأَنْتَ لِلْسَّلْعَةِ يَوْمَئِذٍ قَابِضٌ وَتُقَاصِهِ بِدَيْنِكَ وَتَتَرَادَّانِ الْفَضْلَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٧) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَرَكَ وَدِيعَةً عِنْدَ رَجُلٍ وَقَالَ لَهُ : اقْضِ مِنْهَا دَيْنَ فُلَانٍ ، أَيَخْتَصِ بِهَا فُلَانٌ دُونَ الْغُرَمَاءِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْعَلَاوِيِّ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : لَا يَحِلُّ لَهُ - يَعْنِي : الْمُوَدَّعَ بِالْفَتْحِ - أَنْ يَصْرِفَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ غُرَمَاءِ الْمُوَدَّعِ - بِالْكَسْرِ - لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالرَّهْنِ يَخْتَصُّ بِهِ الْمُرْتَهَنُ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ عَلَى الْقَوْلِ بَعْدَ افْتِقَارِ الرَّهْنِ لِلْفِظِ مُصَرَّحٍ بِهِ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُتْمِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٨) [٦] سُؤَالٌ عَنِ الرَّهْنِ الْمُعَيَّنِ الْمُشْتَرَطِ فِي الْعَقْدِ إِذَا هَلَكَ وَاسْتَحَقَّ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِذَا هَلَكَ أَوْ اسْتَحَقَّ قَبْلَ قَبْضِهِ خَيْرَ الْبَائِعِ فِي فسخِ الْبَيْعِ إِنْ كَانَ الْمُبِيعُ قَائِمًا وَأَخَذَ قِيمَتَهُ إِنْ قَاتَ وَفِي إِمْضَاءِ الْبَيْعِ بِلَا رَهْنٍ وَإِنْ حَصَلَ الْهَلَاكُ أَوْ الْاسْتِحْقَاقُ بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَا مَقَالَ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يُكْرَهَ الْمُتَبَاعُ فَيُخَيَّرُ فِي الْفَسْخِ وَعَدَمِهِ كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ^(١) : [ق / ٥٨٧] (وَأُجِبَ عَلَيْهِ إِنْ شَرَطَ بَيْعٌ) إلخ . اهـ .

وَزَادَ (س) مَا نَصَّهُ : وَكَذَا لَوْ هَلَكَ الْحَمِيلُ الْمُعَيَّنُ قَبْلَ قَبْضِ الْمُبِيعِ فَيُخَيَّرُ الْبَائِعُ فِي الْفَسْخِ وَعَدَمِهِ وَبَعْدَ قَبْضِ الْمُبِيعِ لَا كَلَامَ لَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٦٩) [٧] سُؤَالٌ عَنِ كَيْفِيَّةِ بَيْعِ الْحَاكِمِ الرَّهْنِ إِذَا رَفَعَ الْمُرْتَهَنُ الْأَمْرَ لَهُ ؟

(١) انظر : « التاج والإكليل » (١٧/٥) و« حاشية الخرشى » (٢٥٠/٥) و« مواهب الجليل »

(١٧/٥) ، و« مختصر خليل » (ص/٢٠٠) .

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَبَاعَ الْحَاكِمُ إِنْ اِمْتَنَعَ) ^(١) أَي : مِنْ بَيْعِ الرَّهْنِ وَهُوَ مُعْسَرٌ أَوْ مِنْ وَقَاءِ الدَّيْنِ وَهُوَ مَوْسِرٌ ، وَمِثْلُهُ إِذَا كَانَ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ غَائِبًا أَوْ مَيِّتًا وَيَبِيعُ عَلَيْهِ دُونَ سَجْنٍ وَلَا حَمِيلٍ كَمَا قَالَ ابْنُ رُشْدٍ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ صَرِيحٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَقِيلَ : يُسَجَّنُ حَتَّى يَبِيعَ عَلَيْهِ وَقِيلَ حَتَّى يَأْتِيَ بِحَمِيلٍ بِالْمَالِ لِيَبِيعَهُ انظر (س) . اهـ .

وَقَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » نَاقِلًا عَنْ « الْبَيَانِ » ^(٢) : الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَحْكُمُ بِبَيْعِ الرَّهْنِ لِلْمُرْتَهِنِ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ الدَّيْنُ وَالرَّهْنُ وَمِلْكُ الرَّاهِنِ لَهُ وَيَحْلِفَ يَمِينَ الْقَضَاءِ .

قَالَ حُلُولُوا : يُرِيدُ : إِذَا كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ غَائِبًا أَوْ مَيِّتًا ، وَعَنْ ابْنِ عَتَّابٍ فِي الثِّيَابِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِ مِلْكِ الرَّاهِنِ لَهَا ، وَخَالَفَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ ، وَلَكِنْ رُشِدَ : إِنَّمَا الْخِلَافُ إِذَا أَشْبَهَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُشَبَّهِ فَلَا يَبِيعُهُ السُّلْطَانُ . اهـ .

وَفِي (س) : وَاخْتَلَفَ هَلْ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ مِلْكِ الرَّاهِنِ ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ مُخْرَجَيْنِ عَلَى الْمَذْهَبِ .

ابْنُ رُشْدٍ : وَذَلِكَ إِذَا أَشْبَهَ ، أَمَّا إِنْ لَمْ يُشَبَّهِ كَرَهْنِ الرَّجُلِ حَلِيًّا أَوْ ثَوْبًا لَا يُشَبَّهُ ، أَوْ الْمَرْأَةِ سَلَاحًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ الْمِلْكِيَّةِ ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمُسْتَعَارِ ، أَمَّا الْمُعَارَ فَيُكْلَفُهُ إِثْبَاتُ مَا اسْتَعَارَهُ لِلرَّهْنِيَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُلْطَانُ بَاعَهُ بِحَضْرَةِ الْعُدُولِ ، وَلَوْ يَفْرُقُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْعَقَارِ وَغَيْرِهِ فِي أَنَّهُ يَمْضِي بِحَضْرَتِهِمْ وَيَبِيعُ الْيَسِيرُ فِي مَجْلِسٍ وَالْكَثِيرُ فِي أَيَّامٍ وَأَكْثَرُ مِنْهُ فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ يَجْرِي عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي مَالِ الْمُفْلِسِ وَعَجَلَ بَيْعِ الْحَيَوَانِ ... إلخ . وَهَلْ أُجْرَةُ السَّمْسَارِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ أَوْ الرَّاهِنِ ؟ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ

(١) مختصر خليل (ص/٢٠١) .

(٢) انظر : « البيان » (١١/ ١٥ - ١٨) .

وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٠) [٨] سُؤَالَ عَمَّنْ ادَّعَيْتَ عَلَيْهِ دَيْنًا فَأَعْطَاكَ بِهِ رَهْنًا يُغَابُ عَلَيْهِ
فَضَاعَ عَلَيْكَ ثُمَّ تَصَادَقْتُمَا عَلَى بُطْلَانِ دَعْوَاكَ أَوْ أَنَّهُ قِضَاكَ . أَتُضْمَنُ الرَّهْنُ أَمْ
لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنْكَ ضَامِنٌ لَهُ كَمَا فِي « الْمُدُونَةِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧١) [٩] سُؤَالَ عَمَّنْ رَهَنَ سِلْعَةً ثُمَّ أَقْرَأَهَا لِغَيْرِهِ أَيَصْدُقُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَمَنْ رَهَنَ عَبْدًا ثُمَّ أَقْرَأَهُ لِغَيْرِهِ لَمْ يَجْزُ إِقْرَارُهُ
فِي هَذَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٢) [١٠] سُؤَالَ عَنِ الْمُرْتَهَنِ إِذَا سَافَرَ بِالرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ وَتَلَفَ
هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) : إِذَا سَافَرَ الْمُرْتَهَنُ [بِالرَّهْنِ] (٢) بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ
فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ ضَامِنٍ .

قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » (٣) : وَمَنْ ارْتَهَنَ عَبْدًا فَأَعَارَهُ لِرَجُلٍ بِغَيْرِ [إِذْنِ] (٤) الرَّاهِنِ
فَهَلَكَ عِنْدَ الْمُعَارِ بِأَمْرِ مِنَ اللَّهِ لَمْ يَضْمَنْ هُوَ وَلَا الْمُسْتَعِيرُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ اسْتَوْدَعَهُ
[عَبْدًا] (٥) إِلَّا أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ الْمُوْدِعُ أَوْ الْمُسْتَعِيرُ عَمَلًا أَوْ يَبْعَثَهُ بَعْثًا يَعْطَبُ فِي مِثْلِهِ
فَيَضْمَنُ . اهـ .

(١) مواهب الجليل (٢٧/٥) .

(٢) ليست فى (ح) .

(٣) مواهب الجليل (٢٧/٥) فإنه ينقل منه لا من « المدونة » ، ومن الملاحظ أن (ح) ينقل من
« المدونة » بالمعنى لا بالنص .

(٤) فى (ح) : أمر .

(٥) فى (ح) : رجلاً ، وكذا هى فى الأصل إلا أنها صوبت فى الهامش : عبداً .

وَقَالَ فِي « الذَّخِيرَةِ » ^(١): فَحَيْثُ يَتَعَيَّنُ أَنَّكَ تَسَبَّبْتَ فِي هَلَاكِهِ فَتَضْمَنُ . اهـ .

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : قَالَ سَحْنُونُ : الْمُرْتَهَنُ ضَامِنٌ لَتَعَدِّيهِ . اهـ . ابْنُ يُونُسَ : وَقِيلَ : الْأَشْبَهُ فِي هَذَا وَأَمثَالُهُ أَنْ يَضْمَنَ لِأَنَّهُ نَقَلَ الرَّقَبَةَ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْمَالِ فَوَجَبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ كَتَعَدِّيهِ عَلَى الدَّابَّةِ الْمِيلِ وَنَحْوِهِ فَعَطَبْتُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَضْمَنُ مَعَ عَلِمَانَا أَنَّ الْمِيلَ لَا تَعْطُبُ فِي مِثْلِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٣) [١١] سُؤَالٌ عَنِ الْمُرْتَهَنِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ الرَّهْنِ وَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ أَيْصَدُقُ سَوَاءٌ قَبْضَ دَيْنِهِ أَمْ لَا سَوَاءً كَانَ مِمَّا يُغَابُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى تَصَدِيقِهِ هَلْ يَمِينُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ نَاقِلًا عَنْ سَمَاعٍ عَمْرٍو عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : إِنْ ارْتَهَنَ رَهْنٌ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ فَادَّعَى رَدَّهُ وَقَبْضَ دَيْنِهِ وَأَنْكَرَهُ الرَّاهِنُ حَلَفَ وَضَمِنَ لِلرَّاهِنِ الرَّهْنُ .

ابْنُ رُشْدٍ : لِأَنَّ مَا لَا يَصَدُقُ فِي تَلَفِهِ لَا يَصَدُقُ فِي رَدِّهِ ، وَلَا عِلْمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا إِلَّا مَا فِي آخِرِ سَمَاعٍ أَبِي زَيْدٍ فِي الْوَدِيعَةِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَصَدِيقِهِ فِي دَعْوَى رَدِّ الرَّهْنِ الْمَقْبُوضِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ وَهُوَ بَعِيدٌ فَلَعَلَّهُ فِي الرَّهْنِ الَّذِي لَا يُغَابُ عَلَيْهِ . اهـ .

وَنَحْوُهُ فِي (ح) ^(٢) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إِذَا ادَّعَى الْمُرْتَهَنُ أَنَّهُ رَدَّ الرَّهْنِ إِلَى الرَّاهِنِ وَقَبْضَ [دَيْنِهِ] ^(٣) وَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ الرَّدَّ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ إِنْ كَانَ مِمَّا

(١) انظر : « الذخيرة » (٣١٨/٥) .

(٢) مواهب الجليل (٢٨/٥) .

(٣) في (ح) : الدين .

يُغَابُ عَلَيْهِ ، قَبْضُهُ بَيِّنَةٌ أَوْ بَغِيرُ بَيِّنَةٍ ، أَوْ كَانَ مِمَّا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُرْتَهِنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْضُهُ بَيِّنَةً . قَالَ ابْنُ رُشْدٍ وَنَقَلَهُ فِي « النَّوَادِرِ » فِي كِتَابِ الرُّهُونِ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا إِذَا ادَّعَى رَدَّهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لِدَيْنِهِ وَلَعَلَّهُ أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ فِي ذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٤) [١٢] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا ادَّعَى حَائِزُ عَبْدَيْنِ مَمْلُوكَيْنِ أَنَّهُمَا رَهْنٌ عِنْدَهُ وَقَالَ رَبُّهُمَا : بَلْ أَحَدُهُمَا وَالْآخَرُ وَدِيعَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ أَيَصْدُقُ أَمْ لَا ؟ وَعَمَّا إِذَا ادَّعَى حَائِزُ عَبْدٍ رَهْنًا جَمِيعَهُ وَقَالَ رَبُّهُ : بَلْ نَصْفُهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ ^(١) وَشَارَحُهُ (عِبْق) ^(٢) : (وَالْقَوْلُ) بَيِّينٌ (لِمُدَّعِي نَفْيِ الرَّهْنِيَّةِ) [عَنْ] ^(٣) أَصْلُ الشَّيْءِ أَوْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ مُتَعَدِّدٍ أَوْ عَنْ جُزْءٍ مِنْ مُتَّحِدٍ كَمَا يُفِيدُهُ مَا نَقَلَهُ التَّائِي عَنْ اسْتَظْهَارِ ابْنِ عَرَفَةَ فِي الثَّلَاثِ - أَيُ : لِعُمُومِ أَنَّ الْقَوْلَ لِمُدَّعِي نَفْيِ الرَّهْنِيَّةِ مُخَالِفًا لِقَوْلِ ابْنِ الْعَطَّارِ : [أَنَّ الْقَوْلَ] ^(٤) لِمُدَّعِي رَهْنِيَّةٍ جَمِيعَةٍ . اهـ . وَفِي [ق / ٥٨٩] « الْمُدَوَّنَةُ » : لَوْ كَانَ بِيَدِ الْمُرْتَهِنِ عَبْدَانِ فَادَّعَى أَنَّهُمَا رَهْنٌ وَقَالَ الرَّاهِنُ : رَهْنُكَ أَحَدُهُمَا وَأَوْدَعْتُكَ الْآخَرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ لِأَنَّ مَنْ ادَّعَى فِي سِلْعَةٍ بِيَدِهِ أَوْ عَبْدَيْنِ ذَلِكَ رَهْنًا ، وَقَالَ رَبُّهُ : بَلْ عَارِيَةٌ أَوْ وَدِيعَةٌ صَدَقَ رَبُّهُ مَعَ يَمِينِهِ . اهـ .

وَفِي (س) : وَكَذَلِكَ يَكُونُ الْقَوْلُ لِمُدَّعٍ فِي الرَّهْنِيَّةِ وَلَوْ فِي سِلْعَةٍ وَاحِدَةٍ يَقْرَأُ بِرَهْنٍ بَعْضُهَا وَيَنْفِي الرِّهْنَ عَنْ بَعْضِهَا وَفِي مَالِ عَبْدِهِ وَثَمَرَةٍ نَحْلٍ قَالَهُ فِي « الْجَوَاهِرِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٥) [١٣] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا أَتَى الْمُرْتَهِنُ بِشَيْءٍ وَادَّعَى أَنَّهُ الرِّهْنُ ، وَقَالَ

(١) مختصر خليل (ص/٢٠١) .

(٢) شرح الزرقاني (٥/٦٣ ، ٤٦٤) .

(٣) في الأصل : من ، والمثبت من (عقب) .

(٤) سقط من (عقب) المطبوع .

الرَّاهِنُ بَلْ رَهْنِي غَيْرُ هَذَا ، فَأَيُّهُمَا يَصْدُقُ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مُفْرَدَاتِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا بِالْعَكْسِ)^(١) ، قَالَ شَارِحُهُ (عبق)^(٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَكَذَا إِنْ لَمْ يَدَّعِ [هَلَاكَ الرَّهْنِ]^(٣) وَأَتَى بِرَهْنٍ يُسَاوِي عَشْرَ الدِّينِ مَثَلًا وَقَالَ : هُوَ الرَّهْنُ ، وَقَالَ الرَّاهِنُ : بَلْ رَهْنِي غَيْرُ هَذَا [- وَهُوَ مُسَاوٍ لِلدِّينِ -]^(٤) ، فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَهِنِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَإِنْ لَمْ يُشَبَّهْ ، لِأَنَّهُ مُتَمِّمٌ بِجَعْلِهِ بِيَدِهِ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى عَيْنِهِ ، وَقِيلَ : الْقَوْلُ لِلرَّاهِنِ إِنْ أَشَبَّهَ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ [الرَّهْنُ]^(٥) شَاهِدٌ فِي قَدْرِ [الدِّينِ]^(٦) وَمَشَى عَلَى هَذَا الضَّعِيفُ ابْنُ عَاصِمٍ فِي رَجْزِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٦) [١٤] سَوَّالٌ عَنِ الْمُرْتَهِنِ إِذَا تَعَدَّى عَلَى الرَّاهِنِ فَبَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ »^(٧) وَإِذَا تَعَدَّى الْمُرْتَهِنُ فَبَاعَ الرَّهْنُ أَوْ وَهَبَهُ فَلِرَبِّهِ رَدُّهُ حَيْثُ وَجَدَهُ فَيَأْخُذُهُ وَيَدْفَعُ مَا عَلَيْهِ فِيهِ ، وَيَتَّبِعُ الْمُتَبَاعُ بَائِعَهُ فَيُلْزِمُهُ بِحَقِّهِ .

اللَّخْمِيُّ : يُرِيدُ : إِذَا بَاعَ بَعْدَ الْأَجَلِ فَيَدْفَعُ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ مَا عَلَيْهِ وَيَأْخُذُ رَهْنَهُ ، وَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرِي الْمُرْتَهِنَ بِالثَّمَنِ ، وَإِنْ كَانَ وَهَبَهُ دَفَعَ الدِّينَ لِلْمُرْتَهِنِ وَأَخَذَهُ مِنَ الْمَسْوُحُوبِ لَهُ وَلَا شَيْءَ لِلْمَسْوُحُوبِ لَهُ عَلَى الْوَاهِبِ ، وَإِنْ غَابَ الْمُرْتَهِنُ وَاخْتَلَفَ الدِّينُ وَالثَّمَنُ فَإِنْ كَانَ الدِّينُ أَكْثَرَ دَفَعَ إِلَى الْمُشْتَرِي ثَمَنَهُ ، وَوَقَفَ

(١) مختصر خليل (ص/٢٠١) .

(٢) شرح الزرقاني (٥/٤٦٤ ، ٤٦٥) .

(٣) في (عبق) : هلاكه .

(٤) زيادة من (عبق) .

(٥) في (عبق) : الدين .

(٦) في (عبق) : الرهن .

(٧) انظر : « مواهب الجليل » (٥/٢٣) .

السُّلْطَانُ الْفَضْلُ [لَهُ] ^(١) ، وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ أَكْثَرَ أَخَذَ الدَّيْنُ وَأَتْبَعَ الْبَائِعَ بِالْفَضْلِ ، وَإِنْ بَاعَهُ [بِعَرَضٍ] ^(٢) أَوْ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ ثُمَّ غَابَ فَإِنَّ السُّلْطَانَ يَقْبِضُ الدَّيْنَ مِنَ الرَّاهِنِ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ الرَّهْنَ وَيَشْتَرِي مِنَ الدَّيْنِ مِثْلَ مَا قَبَضَهُ الْمُرْتَهِنُ مِنَ الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ فَضَلَ لِلْغَائِبِ شَيْءٌ وَقَفَ لَهُ ، وَإِنْ فَضَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَتْبَعَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ بَاعَهُ بِعَرَضٍ دَفَعَ إِلَيْهِ قِيَمَتَهُ . اهـ .

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : يُرِيدُ : أَنَّهُ بَاعَهُ بَعْدَ الْأَجَلِ ، وَأَمَّا إِنْ بَاعَهُ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ فَيُخَيَّرُ الرَّاهِنُ فِي إِجَازَةِ الْبَيْعِ وَقَبْضِ الثَّمَنِ وَلَا يَرُدُّهُ لِلْمُرْتَهِنِ وَيَجْعَلُهُ بِيَدِ عَدْلٍ رَهْنًا إِلَى أَجَلِهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِرَهْنٍ مِثْلِهِ فَلَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ وَيُوقَفُ لَهُ الرَّهْنُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ رَدَّ الْبَيْعَ فَإِنَّ الرَّهْنَ يُوقَفُ بِيَدِ عَدْلٍ لئَلَّا يَبِيعَهُ ثَانِيَةً . اهـ . (ح) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٧) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ حَوَازِ الدَّيْنِ الْمَرْهُونِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » : وَيَجُوزُ رَهْنُ الدَّيْنِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، فَأَمَّا رَهْنُهُ مِنْ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ مَكْتُوبًا فِي وَثِيقَةٍ فَحِيَازَتُهُ أَنْ يَدْفَعَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ تِلْكَ الْوَثِيقَةَ وَيَشْهَدُ لَهُ بِذَلِكَ فَيَكُونُ أَحَقُّ بِهِ فِي الْفَلَسِ وَالْمَوْتِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكْتُوبًا فِي وَثِيقَةٍ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي « الْمَجْمُوعَةِ » : يُجْزَى فِيهِ الْإِشْهَادُ ، وَقَالَ مَالِكٌ أَيْضًا ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَيْضًا : لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمُرْتَهِنِ وَبَيْنَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ مَالِكٍ فِي « الْمَوَازِيَةِ » وَأَمَّا رَهْنُهُ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ لَا يَكُونَ أَجَلُ الدَّيْنِ الْمَرْهُونِ فِيهِ أَقْرَبَ مِنْ أَجَلِ الْمُرْتَهِنِ فِيهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَجَلُ الدَّيْنِ الْمَرْهُونِ مُسَاوِيًا أَوْ أَبْعَدَ لِأَنْ بَقَاءَهُ عَلَيْهِ بَعْدَ حُلُولِهِ كَالسَّلَفِ فَصَارَ رَهْنًا بِهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِقْرَارُ الْمَدِينِ بِالْدَّيْنِ لِأَنَّ رَهْنَ الْمَجْهُولِ جَائِزٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) سقط من (ح) المطبوع .

(٢) في الأصل : بقرض ، والمثبت من (ح) .

(١٤٧٨) [١٦] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا لَمْ يُوجَدَ مَنْ يَبِيعُ الرَّهْنَ إِلَّا بِجُعْلٍ ، فَعَلَى مَنْ يَكُونُ الْجُعْلُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْقَرَأَفِيُّ ^(١) نَاقِلًا عَنْ « الْبَيَانِ » ^(٢) : إِذَا لَمْ يُوجَدَ مَنْ يَبِيعُ الرَّهْنَ إِلَّا بِجُعْلٍ . قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : الْجُعْلُ عَلَى طَالِبِ الْبَيْعِ مِنْهَا لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْحَاجَةِ ، وَالرَّاهِنُ يَرْجُو دَفْعَ الْحَقِّ مِنْ غَيْرِ الرَّهْنِ ، وَقَالَ عَيْسَى : عَلَى الرَّاهِنِ لَوْجُوبُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ . اهـ . من (ح) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٧٩) [١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَهْنًا لَشَخْصٍ رَهْنًا وَقَالَ لَهُ : إِنْ لَمْ أَتِكَ بِالْدينِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ فَالرَّهْنُ لَكَ فِي دِينِكَ أَيْجُوزُ هَذَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ؛ فَفِي « الْمُدَوَّنَةِ » ^(٣) وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَى أَجَلٍ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ فَرَهْنُكَ بِهِ رَهْنًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكِهِ مِنْكَ إِلَى أَجَلٍ فَالرَّهْنُ لَكَ فِي دِينِكَ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ ، وَيُنْقَضُ هَذَا الرَّهْنُ وَلَا يُتَنَظَرُ بِهِ الْأَجَلُ ، وَلَكِنْ أَنْ تَحْبِسَ الرَّهْنَ حَتَّى تَأْخُذَ حَقَّكَ وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاءِ .

وَأِنْ حَلَّ الْأَجَلُ وَالرَّهْنُ بِيَدِكَ أَوْ بِيَدِ أَمِينٍ فَقَبَضْتَهُ أَنْتَ الْآنَ بِشَرْطِكَ ذَلِكَ لَمْ يَتِمَّ لَكَ مِلْكُ الرَّهْنِ بِمَا شَرَطْتَ فِيهِ وَلَكِنْ تَرُدُّهُ إِلَى رَبِّهِ مَا لَمْ يَفْتِ وَتَأْخُذْ دِينَكَ ، وَلَكِنْ أَنْ تَحْبِسَهُ حَتَّى تَأْخُذَ دِينَكَ وَأَنْتَ أَحَقُّ [ق / ٥٩٠] بِهِ مِنَ الْغُرَمَاءِ ، فَإِنْ فَاتَ الرَّهْنُ بِيَدِكَ بِمَا يَقُوتُ بِهِ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ فَحِينَئِذٍ لَا تَرُدُّ الرَّهْنَ وَيُلْزَمُكَ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ حَلِّ الْأَجَلِ لِأَنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ وَقَعَ يَوْمَ حَلِّ الْأَجَلِ وَأَنْتَ لِلْسَّلْعَةِ يَوْمَئِذٍ قَابِضٌ وَتَقَاصُهُ بِدِينِكَ وَتَتَرَادَّانِ الْفَضْلُ . اهـ . وَقَالَ (عُبُق) ^(٤) عِنْدَ قَوْلِ

(١) انظر : « الذخيرة » (١٢١ / ٨ و ١٣٢) .

(٢) انظر : « البيان والتحصيل » (٧٢ / ١١ ، ٧٣) .

(٣) انظر : « التهذيب » (٥٣ / ٤ ، ٥٤) و « مواهب الجليل » (٩ / ٥) .

(٤) شرح الزرقاني (٥ / ٤٣٠ ، ٤٣١) باختصار .

الشيخ خليل : (وبطل [بشرط]^(١) مناف كان لا يقبض^(٢)) ما نصه : ودخل بالكاف أيضاً غلق الرهن - بفتح المعجمة واللام - وهو أن يرهنه رهناً في دين على أنه إن لم يأت بالدين في وقت حلوله فالرهن بذلك الدين فهو مشروط في العقد فيفسد البيع والقرض ويصير القرض حالاً ويبقى الرهن بيد المرتهن حتى يأخذ تسلفه ويرد البيع إلا لفوات بحوالة سوق فأعلى فيكون رهناً في قيمة المبيع حالة ، وأما إن وقع بعد عقد البيع أو السلف فيبطل الرهن دونهما ويبقى الدين بلا رهن وليس له حبسه فيهما وليس من غلق الرهن اشتراط بيعه ووفاء الدين بئمنه لأنه من باب اشتراط ما يقتضيه العقد . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١) في الأصل : شرط .

(٢) مختصر خليل (ص/١٩٩) .

نَوَازِلُ الْفَلَسِ وَالْحَجَرِ

(١٤٨٠) [١] سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ : وَبَعْدُ : فَإِنَّ الضَّمَانَ الْمَذْكُورَ إِذَا تَيَقَّنَ بَبْسِيَّةَ قَاطِعَةِ اتِّصَالِ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِ الضَّامِنِ فَلِغَرْمَائِهِ رَدُّهُ وَإِبْطَالُهُ لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ . قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ) (١) .

وَقَالَ (س) نَاقِلًا عَنْ سَمَاعٍ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ عِنْدَ تَكْلُمِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لِلْغَرِيمِ مَنَعٌ مِنْ أَحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ) (٢) الْخَ مَا نَصَّهُ : مَنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ فَيَتَحَمَّلُ حِمَالَةَ فَحِمَالَتِهِ مَرْدُودَةٌ لِأَنَّهَا مَعْرُوفٌ . اهـ . وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَسْتَحِقَّ الدِّينُونَ بِجَمِيعِ مَالِهِ حِينَ الضَّمَانِ فَلَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا فِي تَوْضِيحِهِ ، وَقَالَهُ أَيْضًا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِهِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا لُزُومُ الضَّمَانِ لَهُ وَلَا كَلَامَ لِغَرْمَائِهِ فِيهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨١) [٢] سُؤَالٌ عَنِ الْغَرْمَاءِ إِذَا تَبَرَّعَ الْحَائِطُ دَيْنَهُمْ بِمَالِهِ بِإِذْنِهِمْ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ وَعَلِمُوهُ وَسَكَتُوا عَنْهُ . أَيَجُوزُ لَهُمْ رَدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا كَمَا فِي (عَج) انْظُرْ عِنْدَ رَأْسِ بَابِ الْغَرِيمِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٢) [٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً لِحِزَارٍ بِشَمْنٍ إِلَى أَجَلٍ فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ قَامَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا عِنْدَهُ ، ثُمَّ إِنَّ الْحِزَارَ اشْتَرَى بَقْرَةً مِنْ آخَرٍ وَجَزَرَهَا فَهَلْ يَخْتَصُّ صَاحِبُهَا بِشَمْنِهَا دُونَ صَاحِبِ الْبَقْرَةِ الْأُولَى وَيَتَحَاصَّنُ فِيهِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُمَا يَتَحَاصَّنَانِ فِيهِ عَلَى قَدَرِ دَيْنِهِمَا . قَالَ (مَخ) (٣) عِنْدَ قَوْلِ

(١) مختصر خليل (ص/٢١١) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٠٢) .

(٣) حاشية الخرشي (٥/٢٦٩) .

الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَوْ مَكَّنَهُمُ الْغَرِيمُ فَبَاعُوا وَاقْتَسَمُوا ..) (١) إِنْخَ . مَا نَصُّهُ :
وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ : (وَاقْتَسَمُوا) أَنَّهُمْ لَوْ قَامُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا فَتَرَكُوهُ لَمْ يَكُنْ
تَفْلِيسًا ، فَإِذَا دَايِنَ آخَرِينَ دَخَلَ الْأَوَّلُونَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٣) [٤] سَوَّالٌ عَنْ بَيْعِ الْحَاكِمِ لِسَلْعِ الْمَفْلُوسِ وَنَحْوِهِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا هَلِ
الْثَلَاثُ مِنْ يَوْمِ الشَّرَاءِ الْأَوَّلِ أَوْ يَبْدَأُ ثَلَاثًا لِكُلِّ مَنْ زَادَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا مُحْسُوبَةٌ مِنَ الشَّرَاءِ الْأَوَّلِ وَلَا تُزَادُ ثَلَاثَةٌ أُخْرَى لِمَنْ زَادَ لِأَدَاءِ
ذَلِكَ لِلتَّسْلُسِ إِلَى مَا لَا غَايَةَ وَلَا حَدَّ لَهُ وَذَلِكَ بَاطِلٌ كَمَا عَلِمْتَ ، وَالْخِيَارُ فِي
هَذِهِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ لِلْحَاكِمِ فَقَطْ وَحَيْثُذُ فَالْبَيْعُ لَا زِمٌ لِلْمُشْتَرِي مُنْحَلٌّ مِنْ جِهَةِ
الْحَاكِمِ ؛ بِمَعْنَى : أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا وَجَدَ زِيَادَةً قَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَأَخَذَ الْمُبِيعَ
مِنْ يَدِ الْأَوَّلِ وَدَبِعَهُ لِلثَّانِي فَهُوَ بَيْعٌ عَلَى الْبَتِّ وَالْخِيَارِ مَعًا ، وَمَنْ زَادَ بَعْدَ تَمَامِ
الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ فَلَا عِبْرَةَ بِزِيَادَتِهِ لِإِمْضَاءِ الْبَيْعِ بَانْقِضَاءِ زَمَنِ خِيَارِ الْحَاكِمِ ، هَذَا هُوَ
مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَيَبِيعُ مَالَهُ بِحَضْرَتِهِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا) (٢) . انْظُرْ (مخ) (٣)
فِي « كَبِيرِهِ » . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصُّهُ : قَوْلُهُ : (بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا) وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ، فَإِنْ جَهَلَ
الْمُشْتَرِي ذَلِكَ فَلَهُ الْخِيَارُ نَاجِزًا فِي الرَّدِّ وَالْإِمْضَاءِ .

ابْنُ عَرَفَةَ : الْعَادَةُ أَنَّ بَيْعَ الْقَاضِي عَلَى خِيَارٍ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ إِلَّا أَنْ يَجْهَلَ
الْمُشْتَرِي فَلَهُ الْقِيَامُ بِالتَّخْيِيرِ رَدًّا وَإِمْضَاءً . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا : وَإِذَا بَاعَ الْحَاكِمُ مَالَ الْمَفْلُوسِ بِغَيْرِ خِيَارٍ لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ وَيَكُونُ
لِكُلِّ مِنَ الْمَفْلُوسِ وَغُرْمَائِهِ الرَّدُّ لِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ الضَّرَرِّ بِذَلِكَ ، كَذَا يَنْبَغِي . اهـ .

(١) مختصر خليل (ص/٢٠٣) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٠٣) .

(٣) حاشية الخرشى (٥/٢٦٩) .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٤) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنِ اشْتَرَى نَاقَةً بِثَمَنٍ إِلَى أَجَلٍ وَمَاتَ وَالَّذِينَ مُحِيطٌ بِمَالِهِ وَالنَّاقَةُ قَائِمَةٌ وَأَرَادَ رَبُّهَا الْأَسْتِبْدَادَ بِهَا دُونَ الْغُرَمَاءِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : لَا ، بَلْ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْغُرَمَاءِ فِيهَا سَوَاءٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : [وَلِلْغُرَيْمِ] ^(١) أَخَذُ عَيْنٍ مَالِهِ الْمَحْزُورِ عَنْهُ فِي الْفَلَسِ لَا الْمَوْتَ ^(٢) . اهـ . وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْهُ قَوْلُهُ : (لَا الْمَوْتَ) .

وَفِي (ق) ^(٣) عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « أَيُّمَا رَجُلٍ فَلَسَ وَأَدْرَكَ رَجُلٌ مَالَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ » ^(٤) ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : « وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ أَسْوَأُ الْغُرَمَاءِ » ^(٥) ، وَبِذَلِكَ أَخَذَ مَالِكٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ . اهـ . وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ الْحَدِيثُ الْأَخِيرُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٥) [٦] سُؤَالٌ عَنِ الْحَاكِمِ إِذَا بَاعَ عَقَارَ الْمُفْلِسِ أَوْ عَرَّوْضَهُ الَّتِي لَا يُخْشَى عَلَيْهَا التَّغْيِيرُ بِالِاسْتِثْنَاءِ هَلِ الْبَيْعُ مَاضٍ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَضْمَنُ الْحَاكِمُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) : وَانْظُرْ لَوْ تَرَكَ الْاسْتِثْنَاءَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَلَكِنَّهُ يُخَيَّرُ الْمُفْلِسُ فِي إِمْضَائِهِ الْبَيْعَ وَرَدَّهُ وَلَا يَضْمَنُ [ق / ٥٩١] حَيْثُ أَمْضَى الْبَيْعَ إِذْ لَا تَلْزِمُهُ الذِّمَّةُ إِلَّا بِأَمْرِ مُحَقَّقٍ هَكَذَا يَنْبَغِي . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلَا غُرَيْمَ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/ ٢٠٥) .

(٣) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ (٥/ ٥٠) .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٧٢) وَمُسْلِمٌ (١٥٥٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١٣٥٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٢٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٦٢) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٣٥٩)

وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٩/٣) وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ ،

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : هُوَ أَسْوَأُ الْغُرَمَاءِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ . « سَنَنُ التِّرْمِذِيِّ »

(٣/ ٥٦٢) .

(١٤٨٦) [٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ حَضَرَ قَسَمَ الْغُرَمَاءَ لِمَالِ الْمُفْلِسِ أَوْ قَسَمَ الْوَرِثَةَ لَتُرَاثٍ مَوْرُوثِهِمْ وَسَكَتَ بِلَا مَانِعٍ ثُمَّ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ لَهُ دَيْنًا عَلَيْهِ وَأَرَادَ الرُّجُوعَ بِهِ عَلَيْهِمْ ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا كَمَا هُوَ مَفْهُومٌ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ) ^(١) ؛ فَفِي (مَخ) ^(٢) : وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ : (وَإِنْ ظَهَرَ) أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَاضِرًا سَاكِتًا لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ .

قَالَ فِي « الْعُتْبِيَّة » : وَلَوْ كَانَ الْغَرِيمُ حَاضِرًا سَاكِتًا لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ قَالَ عَالِمًا بِدَيْنِهِ وَرَأَى الْغُرَمَاءَ يَقْتَسِمُونَ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ ، وَكَذَلِكَ لَوْ رَأَى الْوَرِثَةَ يَقْتَسِمُونَ التَّرَكَّةَ وَهُوَ حَاضِرٌ عَالِمٌ بِلَا عُدْرٍ فَلَا قِيَامَ لَهُ بِذِكْرِ حَقِّ فَلَوْ كَانَ لَهُ عُدْرٌ مِنْ خَوْفِ سُلْطَانٍ وَنَحْوِهِ قَامَ ، فَلَوْ كَانَ ذَكَرَهُ ضَائِعًا وَقَالَ : لَمْ أَعْلَمْ بِالْدَيْنِ إِلَّا حِينَ وَجَدْتُ الذِّكْرَ حَلَفَ وَكَانَ لَهُ الْقِيَامُ لَخَبَرٍ : « لَا يَبْطُلُ حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ » ، وَلَوْ قَدَّمَ فَلَوْ نَكَلَ حَلَفَتِ الْوَرِثَةُ مَا يَعْلَمُونَ هَذَا الْحَقَّ وَكَذَا لَوْ أَقَامَ بَعْضُ الْغُرَمَاءِ شَاهِدًا بِحَقِّ وَنَكَلَ تَحَلَفَتِ الْوَرِثَةُ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ وَلَا يُكَلِّفُونَ أَنْ يَحْلِفُوا عَلَى رَدِّ الشَّهَادَةِ فَإِنْ نَكَلُوا غَرِمُوا أَوْ مَنْ نَكَلَ مِنْهُمْ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَهَذَا حَيْثُ حَصَلَ الْقَسَمُ فِي الْجَمِيعِ ، وَأَمَّا إِنْ بَقِيَ بِلَا قَسَمٍ مَا يَفِي بِدَيْنِهِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْهُ بَعْدَ الْيَمِينِ أَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ حَقَّهُ بِوَجْهِ كَمَا فِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ ^(٣) :

وَحَاضِرٌ لِقَسَمٍ مَتْرُوكٍ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَكُنْ أَهْمَلَهُ
لَا يَمْنَعُ الْقِيَامَ بَعْدَ أَنْ بَقِيَ لِلْقَسَمِ قَدْرُ دَيْنِهِ الْمُحَقَّقِ

(١) مختصر خليل (ص/٢٠٣) .

(٢) حاشية الخرشى (٥/٢٧٤) .

(٣) انظر : « شرح ميارة » (١٨/٢) .

وَيَقْتَضِي مِنْ ذَلِكَ حَقًّا مِلْكَهُ بَعْدَ الْيَمِينِ أَنَّهُ مَا تَرَكَهُ

اهـ . وَقَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » : وَأَنْظُرْ لَوْ سَكَتَ حَتَّى بَقِيَ مِنَ التَّرِكَةِ مَا لَا يَفِي بِدَيْنِهِ هَلْ لَهُ الْقِيَامُ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ وَيَسْقُطُ مَا بَقِيَ مِنْ حَقِّهِ أَوْ يَتَّبِعُ الْمُفْلِسَ بِهِ ؟ وَإِذَا قَالَ : اعْتَقَدْتُ أَوْ ظَنَنْتُ أَنَّ الْبَاقِيَ يَفِي بِحَقِّي مَا الْحُكْمُ ؟ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٧) [٨] سُؤَالٌ عَنِ مُفْلِسٍ أَوْ مَيِّتٍ عَلَيْهِ عَرَضٌ مَحَلٌّ قَبْضِهِ غَيْرُ بِلَدٍ
الْمَحَاصِةِ فَهَلْ تُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ بِبِلَدٍ قَبْضِهِ أَوْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ تُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ بِبِلَدِهِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ قَبْضُهُ يَوْمَ الْحَصَاصِ عَلَى مَا
يُظْهَرُ لَنَا مِنْ نَصُوصٍ أَثْمَتْنَا وَنَوَازِلَهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٨) [٩] سُؤَالٌ عَنِ الْمَدَارَاتِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ فِي (ق) (١) وَ « مُخْتَصَرِ
الْبُرْزَلِيِّ » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ أَبُو عِمْرَانَ عَمَّنْ غَابَ لِفَرِيضَةِ الْحَجِّ وَأَقَامَ صِهْرَهُ عَلَى
رِيعِهِ فَلَمْ يَفْ بِخَرَاكِ السُّلْطَانِ فَتَدَايِنَ وَفَدَاهُ وَمَاتَ الْمُوَكَّلُ قَبْلَ قُدُومِهِ وَقَامَ عَلَيْهِ
مُدَايِنٌ وَقَالُوا لِلْفَادِي : أَنْتَ أَسْوَتُنَا وَأَرَادَ هُوَ التَّبَدُّلَةَ .

فَأَجَابَ : إِنْ كَانَتْ الضَّيْعَةُ لَوْ لَمْ يُودَّ عَنْهَا خَرَاغَهَا لَهَلَكْتَ فَحُجَّتْهُ قُوَّةٌ .

وَأَجَابَ التُّونِسِيُّ : هُوَ أَحَقُّ مِنَ الْغُرْمَاءِ كَمَنْ اسْتَقْذَرَ مَالاً مِنْ أَيْدِي
اللُّصُوصِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٨٩) [١٠] سُؤَالٌ عَنِ أَجْرَةِ حِمَالٍ سَلَعَ الْمُفْلِسُ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا

مِنَ الدِّيُونِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (٢) : وَأَجْرَةُ الْحِمَالِ وَالْكَيَّالِ لِسَلَعِ الْمُفْلِسِ
وَالسَّمْسَارِ وَكُلِّ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِسَلَعِ الْمُفْلِسِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الدِّيُونِ لِأَنَّ أَرْبَابَ
الدِّيُونِ لَمْ يَتَوَصَّلُوا لِحَقُوقِهِمْ إِلَّا بِهَذَا كَمَا فِي (مَخ) (٣) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٠) [١١] سُؤَالٌ عَنِ أَجْرَةِ الرَّاعِي هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ أَمْ

لَا ؟

(١) التاج والإكليل (٢٥ / ٥)

(٢) جامع الأمهات (ص / ٣٨٢) بالمعنى .

(٣) حاشية الخرشى (٥ / ٢٦٥) .

جوابه : **إِنْ كَانَ الرَّاعِي يَرُدُّ الْمَاشِيَةَ لَبْنِيهَا وَلَمْ تَزَلْ صَاحِبَهَا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ أَحَقُّ بِهَا دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْغُرْمَاءِ ، بَلْ هُوَ أَسْوَأُ فِيهَا مَعَهُمْ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (كَأَجِيرٍ رَعَى وَنَحْوَهُ) (١) . اهـ .**

وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةُ يَدِهِ وَفِي مَنَزَلِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ دُونَ الْغُرْمَاءِ كَمَا [ق ٥٩٢ / فِي (سَن) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩١) [١٢] سَوَالٌ عَنْ مُكْتَرِي الدَّابَّةِ إِذَا فَلَسَ أَوْ مَاتَ هَلْ يَكُونُ رَبُّهَا أَحَقُّ بِمَا عَلَى ظَهَرِهَا فِي إِجَارَةِ دَابَّتِهِ دُونَ الْغُرْمَاءِ أَمْ لَا ؟

جوابه : **أَنَّهُ يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَعَهَا أَمْ لَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَرَبُّهَا بِالْمَحْمُولِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبُضْهُ رَبُّهُ) (٢) . اهـ .**

قَوْلُهُ : (مَا لَمْ يَقْبُضْهُ رَبُّهُ) : أَيْ : مَا لَمْ يُسَلِّمْ رَبُّ الدَّابَّةِ الْمَتَاعَ لِرَبِّهِ وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ أَحَقُّ بِمَا حَمَلَتْهُ دَابَّتُهُ بَلْ هُوَ أَسْوَأُ لِلْغُرْمَاءِ فِيهِ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِ مَا لَمْ يَعْمَ بِالْقُرْبِ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَحَقُّ بِالْأَمْتَعَةِ وَلَوْ قَبَضَهَا رَبُّهَا كَمَا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (إِلَّا لَطُولٍ فَلِمُكْتَرِيهِ بِيَمِينٍ) (٣) كَمَا فِي (مَخ) (٤) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٢) [١٣] سَوَالٌ عَنْ عَقْدِ الدِّينِ إِذَا نُسِخَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ أَيُحْكَمُ بِالنُّسخَةِ إِذَا عُدِمَ الْأَصْلُ أَوْ لَمْ يَعْدَمْ أَمْ لَا ؟

جوابه : **قَالَ فِي الْمَعْيَارِ الْخَامِسَةِ مِنْ نَوَازِلِ الْأَفْضِيَّةِ فِي جَوَابِ لِسَيْدِي قَاسِمِ الْعُقْبَانِيِّ مَا نَصَّهُ بَعْدَ حَذْفِنَا مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلَامِهِ : وَأَمَّا مَا لَا يَنْسَخُ كَرُسُومِ الدِّيُونِ وَكَالْوَصِيَّةِ وَكَالْتَرْمِيَةِ فَهَذَا لَا يَنْبَغِي الْعَمَلُ فِيهِ عَلَى النُّسخَةِ تَقِيَّةً أَنْ يَتَقَاضِيَ**

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٥) ، وانظر شرحها في « حاشية الخرشى » (٥ / ٢٨٢) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٦٠٢) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٤٩) .

(٤) حاشية الخرشى (٧ / ٥٥) .

الْحَقَّ فَلَا أَصْلَ فَيَتَكَرَّرُ التَّقَاضِي بِالنُّسخَةِ أَوْ يَقَعُ إِبْرَاءٌ فِي الْأَصْلِ بِإِسْقَاطٍ أَوْ
مُعَاوَضَةٍ ثُمَّ يُطَالَبُ بِالنُّسخَةِ . اهـ المَرَادُ مِنْهُ .

وَفِي بَعْضِ فِتَاوَى أَئِمَّتِنَا : وَسُئِلَ عَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَلَّ فَطَلَبَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ
حُضُورِ الْعَقْدِ الَّذِي فِيهِ الدَّيْنُ وَآتَى رَبُّ الدَّيْنِ بِنُسخَةٍ مِنَ الْعَقْدِ الَّذِي فِيهِ الدَّيْنُ
فَامْتَنَعَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مِنْ دَفْعِهِ النُّسخَةَ ، هَلْ يَقْضَى عَلَيْهِ بِدَفْعِهِ النُّسخَةَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : أَنَّهُ لَا يَقْضَى عَلَيْهِ بِدَفْعِ الدَّيْنِ بِنُسخَةٍ . وَمَنْ قَضَى بِهَا فَكَأَنَّهُ
قَضَى بِغَيْرِ حُضُورِ الْعَقْدِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ شَرْعًا كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ فِي كُتُبِ
الْأُئِمَّةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٣) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ لَهُ دَيْنٌ عَلَى آخَرَ وَطَلَبَهُ مِنْهُ فَأَقْرَأَ الْمَدِينُ بِهِ
وَقَالَ لَهُ : لَا نَقْضِيكَ حَتَّى تَأْتِنِي بِوِثِيقَةِ الدَّيْنِ ، وَالْحَالُ أَنَّ رَبَّ الدَّيْنِ لَمْ يَأْتِ
بِالْوِثِيقَةِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : فَفِي بَعْضِ فِتَاوَى الْفَقِيهِ الصَّالِحِ سَيِّدِي مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى بْنِ أَحْمَدَ
ابْنِ مُحَمَّدٍ الرَّقَادِ : أَنَّ لِلْغَرِيمِ الْأَمْتَنَاعَ مِنْ إِعْطَاءِ الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَهُ بِوِثِيقَةِ الدَّيْنِ
وَإِنْ لَمْ يُنْكِرْهُ وَلَا جَحَدَهُ ، وَلَا يُلْزِمُهُ تَمَكِينُهُ مِنْهُ بِمُجَرَّدِ إِفْرَارِهِ فَقَطْ دُونَ أَنْ
يُحْضِرَ لَهُ الْوِثِيقَةَ الْمَكْتُوبَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّ لِلْغَرِيمِ فِيهَا حَقًّا ؛ وَهُوَ إِحْضَارُهَا وَتَقْطِيعُ
مَوْضِعِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ مِنْهَا : قَالَ الشَّيْخُ (ح) (١) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى
« الْمُخْتَصَرِ » : إِنَّهُ لَا يُلْزَمُ الْغَرِيمُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَّا مَا يَبْرَأُ بِهِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَقٌّ
بَيِّنَةٌ [فَطَالَبَهُ] (٢) صَاحِبُهُ بِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ حَتَّى يُحْضِرَ الْوِثِيقَةَ [وَيُسْقِطَهُ] (٣)
شَهَادَةُ الشُّهُودِ مِنْهَا . اهـ . انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْوَكَالَةِ : (وَلَكَ قَبْضُ
سَلَمِهِ لَكَ . .) (٤) إلخ .

(١) مواهب الجليل (٥ / ٢١٢) .

(٢) فِي (ح) : نَطَالِبُ .

(٣) فِي (ح) : وَتَسْقُطُ .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٢١) .

وَقَالَ ابْنُ فَرْحُونَ فِي « تَبَصَّرَتِهِ » ، وَفِي « الْمَعُونَةِ » لِلْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ :
 إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ بِبَيِّنَةٍ فَطَالَبَهُ الْمُدْعَى كَانَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَهُ
 [ق / ٥٩٣] حَتَّى يُحْضَرَ الْوَثِيقَةُ وَيُسْقَطَ شَهَادَةُ الشُّهُودِ مِنْهَا . اهـ وَمِثَالُ هَذَا
 ذَكَرَهُ التَّنَائِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى هَذَا الْمَحَلِّ نَقْلًا عَنْ « الْمَعُونَةِ » ، وَكَذَلِكَ (س)
 مِنْهَا حَرْفًا بِحَرْفٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٤) [١٥] سُؤَالُ عَمَّنْ فَدَى مَا لَا فَهْلَ يُقَدِّمُ بِالْفِدَاءِ عَلَى الْغُرَمَاءِ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُقَدِّمُ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْغُرَمَاءِ لِأَنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِعَيْنٍ كَالْمَرْهُونِ
 وَعَبْدٍ جَنَى كَمَا فِي نُصُوصٍ أَثْمَنًا وَنَوَازِلَهَا : اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٥) [١٦] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ دَايِنٍ وَلَدَهُ بَدِيْنٍ وَلَمْ يَقْبِضْهُ مِنْهُ وَسَكَتَ

حَتَّى مَاتَ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » نَاقِلًا عَنْ أَبِي زَيْدٍ : إِنْ سَكَتَهُ لَيْسَ

بِتَخْطِيطٍ لَهُ . اهـ .

ابْنُ فَرْحُونَ : إِذَا أَبْقَى مَالٌ وَلَدَهُ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ مَالٍ نَفْسَهُ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ
 فَإِنْ قَالَ الْأَبُ : حَاسِبُوهُ أَوْ لَا تُحَاسِبُوهُ ، عَمِلَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ سَكَتَ فَإِنْ لَمْ
 يَكْتُبْ بِذَلِكَ لَمْ يُحَاسَبْ وَإِنْ كَتَبَ فَإِنْ كَانَ مَالُ الْوَلَدِ عَيْنًا قَائِمًا فِي يَدِ الْأَبِ لَمْ
 يُحَاسَبْ وَإِنْ كَانَ عَرْضًا حُوسِبَ . قَالَهُ ابْنُ أَبِي الْقَاسِمِ وَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ . اهـ .
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٦) [١٧] سُؤَالُ وَجَوَابُهُ . وَأَمَّا عَقْدُ الدَّيْنِ الَّذِي قَامَ بِهِ وَرَثَةُ رَبِّ

الدَّيْنِ عَلَى وَرَثَةِ الْمَدِينِ وَتَارِيخُ الْمُدَايَنَةِ يَزِيدُ عَلَى عَشْرِينَ سَنَةً فَالْحُكْمُ فِيهِ مَا
 فِي عِبْقٍ ، وَلَفْظُهُ : قَالَ فِي فِتَاوَى الْبَرْزَلِيِّ ^(١) : اخْتَلَفَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ فِي حَدِّ

[السُّكُوت] (١) القاطع لَطَلَبِ الدُّيُونِ الثَّابِتَةِ فِي الْوَثَائِقِ وَالْأَحْكَامِ [مَعَ حُضُورِ رَبِّهَا وَتَمَكُّنِهِ مِنْ قَبْضِهَا ؛ فَقِيلَ :] (٢) عَشْرُونَ سَنَةً وَهُوَ قَوْلُ مُطَرَفَ ، وَقِيلَ : ثَلَاثُونَ سَنَةً وَهُوَ قَوْلُ مَالِكَ ، وَأَحْفَظُ لِابْنِ رُشْدٍ فِي شَرْحِهِ أَنَّهُ إِذَا تَقَرَّرَ الدَّيْنُ وَثَبَتْ لَا يَبْطُلُ وَإِنْ طَالَ ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ : « لَا يَبْطُلُ حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَإِنْ قَدَّمَ » (٣) ، وَاخْتَارَهُ التُّونُسِيُّ إِذَا كَانَ بِوَثِيقَةٍ مَكْتُوبَةٍ وَهِيَ فِي يَدِ الطَّالِبِ وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الْغُبَرِيُّ ، وَسَوَاءٌ كَانَ مِنْ مُبَايَعَةٍ أَوْ سَلَفٍ أَوْ صَدَقَاتٍ اهـ .

فَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَلِمْتَ عَدَمَ بُطْلَانِ الدَّيْنِ فِي مَسْأَلَتِنَا عَلَى الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ لِعَدَمِ حُضُورِ رَبِّهِ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُ حَضَرِيٌّ وَالْمَدِينُ بَدَوِيٌّ ، وَأَعْلَمَ أَيْضًا بِأَنَّ وَرَثَتَهُ لَا تَحْلِفُ يَمِينَ الْقَضَاءِ لِعَدَمِ بُلُوغِهَا حِينَ وَفَاتِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى مَيِّتٍ لَمْ يَحْلَفْ : إِلَّا مَنْ يَظُنُّ بِهِ الْعِلْمَ مِنْ وَرَثَتِهِ) (٤) - أَيْ (٥) الْبَالِغِينَ - اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٧) [١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ فَأَبَى أَنْ يَحْلِفَهَا حَتَّى يَبْرُزَ

الْمُدَّعَى بِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ صَاحِبُ « التَّبَصُّرَةِ » : وَفِي « الْمُتَيْطِيَةِ » : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ فَامْتَنَعَ مِنْهَا حَتَّى يَبْرُزَ الْمَطْلُوبُ الْمَالُ الَّذِي يَحْلِفُ عَلَيْهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَطْلُوبِ حَتَّى يَحْلِفَ الطَّالِبُ إِذْ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَالُ إِلَّا بِالْيَمِينِ ، فَإِنْ قَالَ : أَخْشَى أَنْ أَحْلِفَ ثُمَّ يَدَّعِيَ الْمَطْلُوبُ الْقَدَمَ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ الْمَطْلُوبُ أَنَّهُ مُوسِرٌ غَيْرُ عَدِيمٍ ثُمَّ يَحْلِفُ الطَّالِبُ ، فَإِنْ ادَّعَى الْمَطْلُوبُ الْعَدَمَ بَعْدَ ذَلِكَ

(١) فِي الْأَصْلِ : السَّقُوطُ ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ « فِتَاوَى الْبِرْزَلِيِّ » .

(٢) فِي « الْبِرْزَلِيِّ » : وَهَلْ ذَلِكَ .

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ .

(٤) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٧٢)

(٥) انْظُرْ : « حَاشِيَةُ الْخُرَشِيِّ » (٧ / ٢٣٨) .

حُسِّ حَتَّى يُودَى وَلَا تُسْمَعُ بَيْنَتُهُ بِالْعَدَمِ إِنْ قَامَتْ لَهُ لِأَنَّهُ أَكْذَبَهَا وَيَطُولُ سَجْنُهُ حَتَّى يُودَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٨) [١٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَضَى دَيْنًا عَلَيْهِ بِصَكٍّ وَأَرَادَ أَخَذَ الصَّكَّ وَأَبَى رَبُّ الدَّيْنِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « أَحْكَامِ ابْنِ سَهْلٍ » فِي بَابِ النِّكَاحِ : قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ : مَنْ قَضَى دَيْنًا عَلَيْهِ بِصَكٍّ وَأَرَادَ أَخَذَ الصَّكَّ وَأَبَى الطَّالِبُ لَمْ يُجْبَرْ عَلَى إعْطَائِهِ وَأُجْبِرَ عَلَى أَنْ يَكْتُبَ لَهُ كِتَابًا بِرَاءَةٍ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الشُّهُودُ أَوْ غَيْرُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٤٩٩) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ هَبَةِ الثَّوَابِ إِذَا فَلَسَ أَوْ مَاتَ الْمُوْهُوبُ لَهُ قَبْلَ دَفْعِ الثَّوَابِ وَهِيَ قَائِمَةٌ هَلْ لِلْوَاهِبِ أَخْذُهَا دُونَ الْغُرْمَاءِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » « وَالتَّقْيِيدِ » (١) : إِذَا تَغَيَّرَتْ هَبَةُ الثَّوَابِ بِيَدِ الْمُوْهُوبِ بزيادةٍ أَوْ نَقْصٍ فِي بَدَنٍ وَقَدْ أَفْلَسَ فَلِلْوَاهِبِ أَخْذُهَا إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْغُرْمَاءُ بِدَفْعِ الْقِيَمَةِ فَذَلِكَ لَهُمْ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً وَسَوَاءً فَلَسَ الْمُوْهُوبُ لَهُ أَوْ مَاتَ فَإِنَّ الْوَاهِبَ أَوْلَى بِهَا مِنَ الْغُرْمَاءِ ، وَأَمَّا إِنْ دَخَلَهَا فَوَاتُ فَلَهُ أَخْذُهَا فِي الْفَلَسِ وَلَا يَأْخُذُهَا فِي الْمَوْتِ لِأَنَّهَا إِذَا قَاتَتْ صَارَتْ كَالْبَيْعِ لَوْجُوبِ الْقِيَمَةِ وَذَلِكَ كَوُجُوبِ الثَّمَنِ بَعْدَ الْعَقْدِ فِي ذِمَّةِ الْمُشْتَرَى .

قَالَ الشَّيْخُ : وَهَذِهِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي [لَا] (٢) تَنْفِيهَا حِوَالَةُ الْأَسْوَاقِ وَقَدْ تَقَدَّمَ (٣) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر : « الذخيرة » (٨ / ١٧٦) فإنه ينقل منها .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) قال ابن بشير في « نظائره » : أربع مسائل لا تنهيها حوالة الأسواق : هبة الثوب ، واختلاف المتبايعين ، والسلعة التي هي ثمن العيب ، والكذب في المراجعة ، والبيع الفاسد في الأصول والمكيل والموزون . انظر « الذخيرة » (٦ / ٢٨٠) .

(١٥٠٠) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ غَرِيمٍ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ هَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ تَفْلِيسَهُ
أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : أَمَّا لَوْ حَضَرَ الْغَرِيمُ وَغَابَ الْمَالُ فَإِنَّ ذَلِكَ
يُوجِبُ تَفْلِيسَ الْغَرِيمِ إِنْ كَانَتْ غَيْبَةُ الْمَالِ بَعِيدَةً . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠١) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَاهُ وَصَى الْأَبَ عَلَى أُخْتَيْنِ إِحْدَاهُمَا
ثَيِّبٌ سَفِيهَةٌ وَالْأُخْرَى بَكْرٌ بَالِغٌ ، وَتَزَوَّجَ بِالثَّيِّبِ وَأَوْلَدَهَا بِنْتًا وَطَلَّقَهَا وَقَبَضَ ابْنَتَهُ
مِنْهَا طَلَبَهُمَا أَنْ يَضْرِبَا خِيَمَتَهُمَا بِإِزَاءِ خِيَمَتِهِ لِيُتَفَقَّ عَلَيْهِمَا وَيَكْسِيَهُمَا فَاثْمَنَتَا
الْمُطَلَّقَةُ مِنْ ذَلِكَ وَرَضِيَتْ بِهِ الْأُخْرَى ، ثُمَّ إِنَّهُ سَافَرَ لِبَعْضِ حَوَائِجِهِ فَانْتَقَلَتْ
الْمُطَلَّقَةُ عَنْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ وَبَقِيَ لَهَا بَيْدُهُ [ق / ٥٩٤] بَقَرَاتٌ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ
اسْتِرْجَاعُهَا إِلَى بَلَدِهِ مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى عَدَمِ وَجُوبِ ذَلِكَ
عَلَيْهِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُرْسَلَ إِلَيْهَا بَقَرَاتُهَا أَمْ لَا حَتَّى تَأْنَسَ رُشْدَهَا وَهَلْ لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ
عَنِ الْوَصِيَّةِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ سُكْنَى الْبَكْرِ الْمَذْكُورَةِ مَعَهُ فِي مَنْزِلٍ وَاحِدٍ وَتَبَيْتَ
مَعَهُ عَلَى حَصَرٍ وَاحِدٍ وَاسِعٍ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُهَا مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ إِلَى بَلَدِهِ
لِخُرُوجِهَا مِنْ حَجَرِ نَفْسِهَا بِخُرُوجِهَا مِنَ الْحَضَانَةِ .

قَالَ (عَج) : وَكَلامُ ابْنِ عَرَفَةَ يُفِيدُ أَنَّ انْفِكَاكَ الْحَجَرَ عَنْهَا فِي نَفْسِهَا
يَحْصُلُ بِخُرُوجِهَا مِنَ الْحَضَانَةِ ؛ فَإِنَّهُ فِي بَابِ النِّفَقَاتِ مَا نَصَّهُ : وَفِيهَا إِنْ بَنَى
بِالْبَكْرِ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَّقَ أَوْ مَاتَ عَنْهَا فَهِيَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا فَتَسْكُنُ حَيْثُ شَاءَتْ إِلَّا أَنْ
يَخَافَ عَلَيْهَا سُوءٌ وَضِيعَةٌ أَوْ سُوءُ مَوْضِعٍ يَمْنَعُهَا الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ وَيَضْمَانُهَا
إِلَيْهِمَا اهـ .

وَلَا يَجُوزُ لَهُ إِرسَالُ الْبَقَرَاتِ إِلَيْهَا قَبْلَ رُشْدِهَا ؛ فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ ؛ قَالَ عَزْ

مَنْ قَاتِلٌ : ﴿ فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (١) ؛ مَفْهُومُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَدْفَعَ مَالَ مَحْجُورَةٍ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَبْصُرَ مِنْهُ الرُّشْدَ .

وَفِي ابْنِ سَلْمُونٍ : يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَدْفَعَ لِلْمَحْجُورِ بَعْضَ مَالِهِ لِيَخْتَبِرَهُ بِهِ إِذَا رَأَى مِنْهُ اسْتِقَامَةً وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا ، فَإِنْ تَلَفَ هَذَا الْمَالُ لَمْ يَضْمَنْ الْوَصِيُّ إِلَّا أَنْ يَرَى أَنَّهُ مَمَّنٌ لَا يَصْلُحُ مِثْلُهُ لِلَاخْتِبَارِ لَشِدَّةِ سَفَهِهِ فَيَكُونُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ . اهـ . وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . وَفِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » : وَإِنْ شَكَّ فِي رُشْدِهِ فَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ السُّلْطَانِ ضَمِنَهُ . اهـ .

وَلَا يَجُوزُ لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ عَنِ الْوَصِيَّةِ حَيْثُ لَمْ يَطْرَأَ عَجْزٌ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (٢) : وَلَا رُجُوعَ لَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْقَبُولِ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لَا بَعْدَهُمَا) (٣) .

قَالَ (مَخ) (٤) : إِلَّا أَنْ يَطْرَأَ [عَلَيْهِ] (٥) عَجْزٌ .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ أَرَادَ انْحِلَالَ الْإِيصَاءِ بَعْدَ التَّزَامِهِ وَتَعَرُّفِهِ .

فَأَجَابَ : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا لِعُذْرِ بَيْنٍ . اهـ .

وَلَا يَجُوزُ لَهُ السُّكْنَى مَعَ الْبِكْرِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَامِعًا لَهُمَا وَلِلنَّاسِ .

قَالَ فِي « الرِّسَالَةِ » (٦) وَلَا يَخْلُو رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ لَيْسَتْ بِمَحْرَمٍ مِنْهُ . اهـ .

(١) سورة النساء (٦) .

(٢) جامع الأمهات (ص / ٥٤٧)

(٣) مختصر خليل (ص / ٣٠٣) .

(٤) حاشية الخرشى (٨ / ١٩٥) .

(٥) ليست في (مخ) .

(٦) انظر : « الرسالة » (ص / ٢٧٣) .

هَذَا لَفْظُ الْحَدِيثِ وَتَمَامُهُ : « فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا » ^(١) قَالَ التَّائِي نَاقِلًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ : مَعْنَاهُ : يُوسَّسُ إِلَيْهِ مُوَافَقَةُ الْمُعَصِيَةِ بِهَا [^(٢)] بِحَيْثُ تُحَدِّثُهُ نَفْسُهُ بِهَا ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ رَاقِبُهُ وَخَشِيَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ فَلَمْ تُحَدِّثْهُ نَفْسُهُ بِذَلِكَ ، وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ . اهـ . وَفِي الْحَدِيثِ : « بَاعِدُوا بَيْنَ أَنْفَاسِ النِّسَاءِ وَأَنْفَاسِ الرِّجَالِ » ^(٣) . اهـ . وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ سُكْنَاهُ مَعَهَا فِي مَنْزِلٍ وَاحِدٍ إِذَا كَانَ جَامِعًا لَهُمَا وَلِلنَّاسِ قَوْلُ (مَخ) ^(٤) فِي فَصْلِ الرُّجْعَةِ : إِنَّهُ يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ السُّكْنَى مَعَ الْأَجْنَبِيَّةِ فِي دَارٍ جَامِعَةٍ لَهُمَا وَلِلنَّاسِ وَلَوْ [أَعْزَابُ] ^(٥) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠٢) [٢٣] سُؤَالٌ عَنْ وَلَدٍ بَلَغَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ وَجَهَلَ حَالَهُ وَلَمْ يَخْجَرْ عَلَيْهِ أَبُوهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَيَحِلُّ عَلَى الرُّشْدِ أَوِ السَّفَهِّ ؟
جَوَابُهُ : إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِّ عَلَى الْمَشْهُورِ حَتَّى يَعْلَمَ رُشْدَهُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَرَوَى زِيَادُ بْنُ غَانِمٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الرُّشْدِ كَمَا فِي « التَّوْضِيحِ » . اهـ . وَقَالَ الْمُتَيْطِيُّ : وَفِي كَوْنِهِ عَلَى السَّفَهِّ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٦٥) وَأَحْمَدُ (١١٤) وَابْنُ حِبَانَ (٤٥٧٦) وَالْحَاكِمُ (٣٨٧) وَالشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ » (١٢٠٧) وَابْنُ زُبَيْرٍ (١٦٧) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣٢٩٩)
مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ : حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .

وَقَالَ الْحَاكِمُ : صَحِيحٌ ، وَوَافِقٌ لِلذَّهَبِيِّ .

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ : صَحِيحٌ .

(٢) طَمَسَ بِالْأَصْلِ .

(٣) قَالَ الْقَارِي : غَيْرُ ثَابِتٍ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِّ فِي « الْمَدْخَلِ » فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ .

وَذَكَرَهُ ابْنُ جَمَاعَةَ فِي « مَنْسَكِهِ » فِي طَوَافِ النِّسَاءِ ، مِنْ غَيْرِ سَنَدٍ . « كَشَفُ الْخَفَا » (١) /

(٣٢٨) .

(٤) حَاشِيَةُ الْخُرَشِيِّ (٨٦ / ٤) .

(٥) فِي (مَخ) : أَعْزَبُ .

عَامٍ فَقَطْ وَإِلَى عَامَيْنِ قَوْلَا ابْنِ الْعَطَاءِ وَالْبَاجِي وَهُوَ يَعْدُهُمَا عَلَى الرَّشْدِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرَ سَفْهِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠٣) [٢٤] سُؤَالٌ عَنِ الْوَلِيِّ وَمَحْجُورَةٍ إِذَا تَنَازَعَا فِي رُشْدِهِ وَسَفْهِهِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِبْتَاتِ الرَّشْدِ بِالْبَيِّنَةِ كَمَا فِي عَج . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠٤) [٢٥] سُؤَالٌ عَنِ الصَّبِيِّ إِذَا ظَهَرَ رُشْدُهُ هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْحَجْرِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَجْرِ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَإِنْ ظَهَرَ الرُّشْدُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠٥) [٢٦] سُؤَالٌ عَنِ الْوَصِيِّ إِذَا عَلِمَ رُشْدَ السَّفِيهِ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى تَلَفَ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » : إِذَا عَلِمَ الْوَلِيُّ رُشْدَهُ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَالَهُ وَتَلَفَ عِنْدَهُ ضَمَنَ سِوَاءِ تَلَفِ بَيِّنَةٍ أَوْ بَغَيْرِ بَيِّنَةٍ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ فِي حَبْسِ مَالِهِ ظَالِمًا ، وَكَذَا إِنْ قَامَتِ بَيِّنَةٌ بِتَرْشِيدِهِ وَقَتَ تَلَفَ مَالَهُ ضَمَنَهُ الْوَصِيُّ ، وَإِنْ شَكَّ فِي رُشْدِهِ فَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ السُّلْطَانِ ضَمَنَهُ . اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٠٦) [٢٧] سُؤَالٌ عَنِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ إِذَا أَدَانَ وَمَاتَ أَيْلَازُهُ الدِّينُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : وَإِذَا أَدَانَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُوصَى بِهِ فَيَجُوزُ فِي ثُلُثِهِ ، وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : إِذَا بَاعَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ بَيْعُهُ حَتَّى مَاتَ إِنَّهُ يَنْفَدُ بَيْعُهُ .

ابن زرقون : فعلى هذا يلزم الدين بعد موته . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٥٠٧) [٢٨] سؤال عن الشهادة بالحجر هل يكتفى فيها بعدلين أم لا ؟

جوابه : قال ابن عاصم في « تحفته » : وفي مرد الرشد يكتفيان . معناه : يكتفى بشهادة عدلين بالحجر كما في « ميارة » ^(١) ، وفيه أيضا : والشهادة بالحجر التي يكتفى فيها عدلان الشهادة بأنه في ولاية مضروباً على يده وقت الشهادة وفيما قبلها وينبئ عليها رد أفعاله المتقدمة على هذه الشهادة والمتأخرة عنها . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٥٠٨) [٢٩] سؤال عن بيع السفيفه وشرائه بعلم وليه وسكوته هل [ق

/ ٥٩٥] يرد أم لا ؟

جوابه : قال في « مختصر البرزلي » : إذا رأى الوصى السفيفه يبيع ويشترى وسكت عنه إنه ماض وبه جرى العمل بتونس . اهـ .

ونحوه في (س) أشار إليه بقوله : ويبيع المحجور برضا وليه وسكوته لا يرد . اهـ إذا علمت هذا عرفت أن المسألة ذات خلاف . اهـ والله تعالى أعلم .

(١٥٠٩) [٣٠] سؤال عمن اشترى داراً متوقعة الخراب في زمن رخص

الديار بولائة من رجل وعمته والدار لجدتهما رحل عنها وقت رحيل قبيلته من ولات إلى البادية وفيها حصة ليتيم فلما علم المشتري بخصته منها توقف عن الشراء له جماعة البائعين من أهل الحل والعقد من قبيلتها وذلك دأبهم في الميراث يقومون مقام الحاكم في مثل هذا قائلين : إن الرجل البائع للدار هو القائم على اليتيم في أموره وهو القريب [^(٢) الجماعة وأن بيع الدار أولى ، فلما ظهر للمشتري ذلك اشتراها ودفع جميع الثمن للبائعين المذكورين بحضرة

(١) شرح ميارة (٢ / ٣٥١) .

(٢) طمس بالأصل .

الْجَمَاعَةُ أَبْرَأَتْهُ الْجَمَاعَةُ إِبْرَاءً تَامًا فِي أَمْرِ الدَّارِ مِنَ الْبَائِعِينَ وَمَنْ دَعَوَى الْيَتِيمَ فَمَكَثَ الْمُشْتَرَى نَحْوَ سَنَةٍ مُقِيمًا ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى وَلَاتٍ فَلَمَّا أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الدَّارِ قَامَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ وَلَاتٍ بِوَيْثِقَةٍ صَحِيحَةٍ فِيهَا أَنَّ رُبْعَ الدَّارِ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ وَوَقَعَتْ هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَى يَدِ قَاضِي وَلَاتٍ فِي هَذَا الْوَقْتِ فَقَوَّمتِ الدَّارُ وَدَفَعَ الْمُشْتَرَى رُبْعَ الْقِيَمَةِ عَلَى يَدِ الْقَاضِي الْمَذْكُورِ لِلْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ وَسَكَنَ الدَّارُ نَحْوَ خَمْسِ سِنِينَ وَخَافَ سُقُوطَهَا وَهِيَ كَبِيرَةٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِصْلَاحِهَا فَبَاعَهَا لِبَعْضِ أَهْلِ وَلَاتٍ وَسَقَطَتْ عِنْدَهُ وَبَنَاهَا وَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ عَلَى الْمُشْتَرَى بِدَعْوَى فِيهَا وَالْمُشْتَرَى الْأَوَّلُ يُسَافِرُ لِبَلَدِ الْبَائِعِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيَنْزِلُ عِنْدَ قَبِيلَتِهِمَا وَكَبُرَ الْيَتِيمُ لَمْ يَدْعُ بِأَمْرٍ مِمَّا فِي الدَّارِ وَلَا بِشَيْءٍ مَا فَلَمَّا تَوَفَّيَتِ الْجَمَاعَةُ بِأَسْرَهَا وَالْبَائِعُونَ وَالْمُشْتَرَى الثَّانِي - رَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَمِيعَ آمِينَ - زَعَمَ الْيَتِيمُ أَنَّ حَصَّتَهُ مِنَ الدَّارِ بَاقِيَةٌ عَلَى مَلِكِهِ إِلَى الْآنَ وَالشَّرَاءُ الْأَوَّلُ نَحْوَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ قَرِيبَ الْيَتِيمِ الْقِيَمَ بِأُمُورِ الْيَتِيمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُسْتَقِلُّ بِبَيْعِ الدَّارِ أَوْ حَصَّةَ الْيَتِيمِ أَوْ يَكُونَ الْبَائِعُ لَهَا هُوَ وَالْجَمَاعَةُ فَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسْتَقِلُّ بَيْعَهَا وَحَدَهُ فَبَيْعُهُ لَهَا جَائِزٌ وَمَاضٍ لَهَا فِي (ق) (١) عَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ سَهْلٍ » : أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ أَوْ الْقَرِيبَ إِذَا قَامَ بِوِلَايَةِ الْيَتِيمِ وَاکْتَنَفَهُ بِغَيْرِ إِيصَاءٍ وَلَا تَقْدِيمِ قَاضٍ أَنَّهُ [يَنْفَذُ لَهُ وَعَلَيْهِمَا] (٢) مَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ عَلَى مَنْ أَوْصَى [عَلَيْهِ] (٣) مِنْ مُقَاسَمَةٍ [أَوْ] (٤) ابْتِياعٍ أَوْ تَزْوِيجٍ أَوْ صَلَاحٍ أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ حِيَازَةِ صَدَقَةٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ عَلَيْهِ ، وَشَبَهُهُ يَنْزِلُ فِي ذَلِكَ مَنْزِلَةُ الْوَصِيِّ .

(١) (التاج والإكليل (٥ / ٧٣) وهو قول مالك .

(٢) في (ق) : ينفق له وعليه .

(٣) في (ق) : إليه .

(٤) في الأصل : و

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَبِهَذَا [أَقُولُ] ^(١) وَ [أَعْلَمْنَا] ^(٢) بِهِ أَصْبَغُ [وَاسْتَحْسَنُهُ] ^(٣) وَلَمْ يَكُنْ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُهُ هَكَذَا [إِلَّا مُجْمَلًا] ^(٤) إِلَّا أَنَّهُ قَدْ قَالَهُ فِي مَوْلَى اللَّقِيطِ . لَأَسِيمًا فِي (س) عَنْ بَعْضِهِمْ مَا نَصَّهُ : قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ صَالِحٌ : يَتَّفَقُ فِي أَهْلِ الْبَوَادِي أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْأَبُ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ ، وَحَضَنَ الصَّغِيرَ قَرِيبَهُ فَهُوَ كَالْوَصِيِّ . اهـ .

وَإِنْ قُلْتُ : إِنَّ مَشْهُورَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْحَاضِنَ لَيْسَ كَالْوَصِيِّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ مَالٍ مَحْضُونِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي كِتَابِ الْقَسَمِ مِنْ « الْمَدُونَةِ » فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ كَنَفِ أَخًا صَغِيرًا أَوْ ابْنَ أَخٍ وَهُوَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْحَجَرِ بِقَوْلِهِ : (لَا حَاضِنَ) ^(٥) ، وَفِي بَابِ الْقَسَمِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : (أَوْ كَنَفَ أَخًا صَغِيرًا) ^(٦) .

قُلْتُ : نَعَمْ ؛ وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَاضِنِ قَرِيبًا كَانَ أَوْ أَجْنَبِيًّا بَيْعُ الْيَسِيرِ مِنْ مَالٍ مَحْضُونِهِ ؛ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَعَمِلَ بِأَمْضَاءِ الْيَسِيرِ ، وَفِي حَدِّهِ تَرَدُّدٌ) ^(٧) وَقَالَ فِي « تَوْضِيحِهِ » : رَابِعُ الْأَقْوَالِ : الْجَوَازُ فِي الْيَسِيرِ . قَالَ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » : قَالَ : أَصْبَغُ وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ .

وَاخْتَلَفَ فِي حَدِّ الْيَسِيرِ قَالَ ابْنُ زُرْبٍ : ثَلَاثُونَ دِينَارًا ، وَقَالَ ابْنُ الْعَطَّارِ : عِشْرُونَ دِينَارًا وَنَحْوُهَا ، وَقَالَ ابْنُ الْهِنْدِيِّ : عَشْرَةٌ وَنَحْوُهَا .

(١) فِي (ق) : تَقُولُ .

(٢) فِي (ق) : أَعْلَمْتُ .

(٣) فِي (ق) : فَاسْتَحْسَنَتْهُ .

(٤) فِي (ق) : مُجْمَلًا .

(٥) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٠٧) .

(٦) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٣٨) .

(٧) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٠٧) .

وَقَالَ (مَخ) ^(١) : وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يُنْظَرُ [لِحَالِ مَالِكِهِ] ^(٢) مِنْ كَوْنِهِ كَثِيرُ الْمَالِ أَوْ لَا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ يَسْأَلُ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ عَنِ الْمَقْدَارِ الَّذِي تَكُونُ الْعَشْرَةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ قَلِيلَةً ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ مِنَ التَّحْدِيدِ بَعِشْرِينَ [أَوْ] ^(٣) ثَلَاثِينَ . اهـ .

قُلْتُ : وَالْحِصَّةُ الْمَذْكُورَةُ مِنَ الْيَسِيرِ بِالنِّسْبَةِ لِمَالِ الْيَتِيمِ لِقَلَّةِ ثَمَنِهَا لِأَنَّهَا يَبِيعُ زَمَنَ رُخْصِ الدِّيَارِ بِوَلَاتِهِ .

وَفِي « التَّوْضِيحِ » أَيْضًا عَنْ ابْنِ الْهِنْدِيِّ : الْجَوَازُ فِي بَلَدٍ لَا سُلْطَانَ فِيهِ وَالْمَنْعُ فِي بَلَدٍ فِيهِ سُلْطَانٌ . اهـ .

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَوْضِعَ الْحِصَّةِ لَا سُلْطَانَ فِيهِ وَحِينَئِذٍ فَقَدْ حَصَلَ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْأَقْوَالِ عَلَى أَنَّ الْقَائِمَ بِأُمُورِ الْيَتِيمِ كَالْوَصِيِّ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَتِنَا هَذِهِ وَيَجُوزُ لَهُ حِينَئِذٍ بَيْعُ عَقَارِهِ فِي أَحَدِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَنَّهَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ وَالْحَاكِمِ بَيْعُهُ فِيهَا حَصْرُوهَا بِالْعَدِّ وَهِيَ [ق / ٥٦٦] أَحَدُ عَشَرَ وَجْهًا ، ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مِنْهَا عَشْرَةً أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَإِنَّمَا يُبَاعُ عَقَارُهُ لِحَاجَةِ أَوْ غِبْطَةِ أَوْ لِكُونِهِ مُوْظَفًا أَوْ حِصَّةً أَوْ قُلْتُ غَلْتُهُ فَيَسْتَبْدِلُ خِلَافَهُ أَوْ بَيْنَ ذَمِّينَ أَوْ جِيرَانِ سَوْءٍ أَوْ لِإِرَادَةِ شَرِيكَهِ بَيْعًا وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لِخَشْيَتِهِ انْتِقَالَ الْعِمَارَةِ أَوْ الْخَرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوَّلَى) ^(٤) . اهـ .

وَتَرَكُ الْوَجْهَ الْحَادِيَ عَشَرَ وَهُوَ : بَيْعُهُ لِلْخَوْفِ عَلَيْهِ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا فِي (مَخ) ^(٥) ، وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْهُ قَوْلُهُ : (أَوْ لِكُونِهِ حِصَّةً) وَقَوْلُهُ أَيْضًا :

(١) حاشية الخرشي (٢٩٨ / ٥) .

(٢) في الأصل : محال ملكه .

(٣) في (مَخ) : و .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

(٥) حاشية الخرشي (٥ / ٣٠٠) .

(أَوْ لَخَشِيَةِ الْخَرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوْلَى) . اهـ .

وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ حَيْثُ تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِنَقْلِ « التَّوْضِيحِ » عَلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ الْوَرَزَايُ فِي « نَوَازِلِهِ » بِقَوْلِهِ : وَلَا بُدَّ فِي لُزُومِ بَيْعِ الْحَاضِنِ لِرِبَاعِ الْمَحْضُونِ مِنْ ثُبُوتِ الْحِصَانَةِ وَحَاجَةِ الْمَحْضُونِ وَالسَّرَادِ فِي الثَّمَنِ وَأَنَّهُ أَوْلَى مَا يُبَاعُ عَلَيْهِ وَأَنَّ الثَّمَنَ صَرَفَ فِي مُؤَنَةِ الْمَحْضُونِ فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ فَلَا يَلْزَمُ الْبَيْعُ لِلْمَحْضُونِ وَلَهُ أَنْ يَقُومَ فِي رِبَاعِهِ فِي نَقْضِ الْبَيْعِ وَإِجَازَتِهِ . اهـ .

وَأِنْ كَانَ الْبَائِعُ الْحَاضِنَ وَالْجَمَاعَةَ مَعًا فَلَا رَيْبَ فِي جَوَازِ الْبَيْعِ وَلُزُومِهِ إِنْ تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الْوَرَزَايُ نَاقِلًا عَنْ الْمُتَيْطِيِّ : لَا يَبِيعُ الْحَاكِمُ عَقَارًا لِيَتِمَّ .

قَالَ الْإِمَامُ (عَج) : وَمِثْلُ الْحَاكِمِ الْوَصِيُّ إِلَّا إِذَا أُلْجَأَتْ الضَّرُورَةُ إِلَى بَيْعِهِ وَلَا غَنَى عَنْ ثَمَنِهِ وَاسْتَقْصَى فِي الْهَتَفِ عَلَيْهِ وَطَلَبَ الزِّيَادَةَ فِي مِطَانِهَا مَعَ ثُبُوتِ مَا بَقِيَ مِنْ مُوجِبَاتِ الْبَيْعِ ، وَإِنْ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ مُوجِبَاتِ الْبَيْعِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا أَنْفًا وَهِيَ أَيْضًا الْمُشَارُ إِلَيْهَا فِي قَوْلِ « الْمُخْتَصَرِ » : وَبَاعَ بِثُبُوتِ ثَمَنِهِ وَإِهْمَالِهِ وَمِلْكِهِ لَمَا بَاعَ وَأَنَّهُ الْأَوْلَى وَحِيَازَةُ الشُّهُودِ لَهُ وَالتَّسْوِيقُ وَعَدَمُ [الْغَاءِ] زَائِدِ وَالسَّدَادُ فِي الثَّمَنِ (١) فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ ، ثُمَّ قَالَ السِّيُورِيُّ : إِنْ بَاعَ الْحَاكِمُ وَمِثْلُهُ الْوَصِيُّ عَلَى مَا قَالَ الْإِمَامُ عَجَ قَبْلَ ثُبُوتِ مُوجِبَاتِ الْبَيْعِ لِمَالِ الْيَتِيمِ فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَيُنْقَضُ وَيُرَدُّ الْمَبِيعُ مَعَ الْقِيَامِ أَوْ قِيمَتِهِ أَوْ مِثْلِهِ مَعَ الْفَوَاتِ . اهـ .

وَزَادَ (مَخ) (٢) : وَكَذَلِكَ لَوْ فَرَطَ الْحَاكِمُ فِي قَبْضِ الثَّمَنِ حَتَّى هَرَبَ الْمُشْتَرِي أَوْ هَلَكَ . اهـ .

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَلْبَسِيُّ : فِعْلُ الْجَمَاعَةِ مَعَ عَدَمِ الْقَاضِي كَفِعْلِ الْقَاضِي . اهـ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٢) حاشية الخرشى (٥ / ٢٩٨) .

مِنْ « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٠) [٣١] سُؤَالٌ عَنِ النَّظَرِ فِي كُتُبِ التَّائِيِّ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ سَيِّدُ قَاسِمِ الْعُقْبَانِي عَنْ النَّظَرِ فِي كُتُبِ الْمَحَاجِيزِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَمَّا نَظَرُ مَنْ هِيَ مُؤْتَمَنَةٌ بِيَدِهِ لَهَا فَذَلِكَ مِنْ صَيَانَتِهَا وَحَفَظَتِهَا ؛ لِأَنَّ الْكُتُبَ إِنْ لَمْ تُتَعَاهَدْ بِمِثْلِ الْمَطَالَعَةِ وَتَرُدُّ يَدَهَا بَيْنَ الْأَيْدِي يُسْرِعُ إِلَيْهَا السُّوسُ ، وَأَمَّا إِخْرَاجُهَا إِلَى سَائِرِ النَّاسِ لِهَذَا الْقَصْدِ فَغَيْرُ سَائِغٍ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَعُ فِي يَدِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهَا فَتَضِيعُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(١٥١١) [٣٢] سُؤَالٌ عَنِ الْأَبِ هَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ عِنْدَ غَيْرِهِ وَهُوَ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَيْهِ ؟

جَوَابُهُ : لَا بَلْ يُمْنَعُ مِنْهُ كَمَا يُمْنَعُ مَنْ أَخَذَ شُورَةَ ابْنَتِهِ إِذَا أَرَادَ أَخْذَهَا وَادَّعَى أَنَّهُ خَافَ عَلَيْهَا الزَّوْجَ أَنْ يَتْلِفَهَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ بَلْ يَجْعَلُهَا الْحَاكِمُ فِي يَدِ أَمِينٍ ، وَإِذَا كَانَ مَأْمُونًا فَلَهُ أَخْذُ مَا زَادَ عَلَى مَا يَتَجَمَّلُ بِهِ عَلَى الْعَادَةِ لِيَحْفَظَهُ لَهَا لَا لِيُفَوِّتَهُ عَلَى نَفْسِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٢) [٣٣] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي سَلَفِ الْوَصِيِّ لِغَيْرِهِ أَوْ لِنَفْسِهِ مَالٍ

يَتِيمِهِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (مَخ) (١) نَاقِلًا عَنْ كِتَابِ ابْنِ الْمَوَّازِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى : وَلِلْوَصِيِّ أَنْ يَنْصَحَ لَهُمْ وَيَبْعَثَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَلَهُ أَنْ يُودِعَ مَا لَهُمْ وَيُسْلِفَهُ . قَالَ ابْنُ الْمَوَّازِ : يُسْلَفُ فِي التَّجَارَةِ ، فَأَمَّا عَلَى الْمَعْرُوفِ فَلَا . اهـ .

وَفِي « النَّوَادِرِ » (٢) عَنْ ابْنِ الْمَوَّازِ وَابْنِ الْمَاجِشُونِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُسْلِفَ

(١) انظر : (ح) (٦ / ٤٠٠) وليس (مَخ) .

(٢) انظر : « النَوَادِر » (١١ / ٢٩٧) .

مَا لَهُمْ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، وَنَصْرًا عَلَى ذَلِكَ اللَّحْمَى بِزِيَادَةِ وَلَفْظُهُ : وَلَا يُسْلَفُ مَالُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْرُوفٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَثِيرَ الْبَحْرِ لَهُ وَيُسْلَفَ الشَّيْءُ الْيَسِيرَ مِمَّا يُصْلِحُ وَجْهَهُ مَعَ النَّاسِ فَلَا بَأْسَ أَه . وَنَقَلَهُ ابْنُ عَرَفَةَ عَنْهُ بِلَفْظِهِ . أَه .

وَقَالَ أَيْضًا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ : وَأَمَّا اسْتِسْلَافُ الْوَصِيِّ مَالَهُ فَقَالَ فِي «النَّوَادِر» ^(١) فِي كِتَابِ الْوَصَايَا : قَالَ فِي « الْمَجْمُوعَةِ وَغَيْرِهَا : وَلَا أُحِبُّ أَنْ يَرْكَبَ لَهُ دَابَّةٌ وَلَا يَتَسْلَفَ مَالُهُ .

وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي « الْمَجْمُوعَةِ » : وَعَنْ ابْنِ نَافِعٍ فِي الْمَجْمُوعَةِ : وَلَا أُحِبُّ أَنْ يَتَسْلَفَ مِنْ مَالٍ بِيَدِهِ لغيره وَأَجَارَهُ بَعْضُ النَّاسِ فَرُوجَ فَقَالَ : إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِيهِ وَفَاءٌ فَأَرْجُو إِذَا أَشْهَدَ أَنْ يَكُونَ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَقَالَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ مِنْهُ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَإِنْ اسْتَنْفَقَ مَالَ يَتِيمٍ وَلَهُ بِهِ مَالٌ وَخَافَ أَنْ يَغْرَمَ لَهُ بِهِ فَلَا بَأْسَ لَهُ بِذَلِكَ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَلَا بَأْسَ بِنِ يَسْلَفُهُ وَيَسْتَسْلِفُهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلَا يَسْتَسْلِفُهُ . أَه . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٣) [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ مُهْمَلَةٍ نَاهَزَتْ سَبْعِينَ سَنَةً وَهِيَ تَتَصَرَّفُ فِي مَالِهَا بِالْهَبَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفِ ، ثُمَّ قَامَ ابْنُ عَمَّهَا وَارَادَ رَدَّ تَصَرُّفِهَا هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ رُشْدَهَا أَوْ جَهْلَ [ق / ٥٩٧] حَالَهَا فَلَا كَلَامَ لَهُ فِي تَصَرُّفِهَا لِأَنَّ الْقَوْلَ الْمَشْهُورَ الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ رَدُّ أَعْمَالِ الْمُهْمَلَةِ حَتَّى تَعْنَسَ أَوْ يَمْضِيَ لِدُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا عَامٌ فَتَكُونُ أَعْمَالُهَا حِينَئِذٍ جَائِزَةً إِذَا عَلِمَ رُشْدَهَا أَوْ جَهْلَ حَالِهَا ، وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ سَفَهَهَا فَأَعْمَالُهَا مَرْدُودَةٌ أَيْضًا . أَنْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَزَادَ (عَج) نَاقِلًا عَنْ « الْمُقَدِّمَاتِ » : أَنَّ أَعْمَالَهَا تَكُونُ جَائِزَةً إِذَا بَلَغَتْ

الْمَحِيضَ ، وَهُوَ قَوْلُ سَحْنُونٍ فِي « الْعُتْيِيَّةِ » ، وَقَوْلُ غَيْرِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي
« الْمَدُونَةِ » وَرَوَايَةُ زِيَادٍ عَنْ مَالِكٍ أَهـ .

وَأَلَى مَا قُلْنَا يُشِيرُ ابْنُ عَاصِمٍ فِي « تُحَفَّتِهِ » (١) .

وَأِنْ تَكُنْ ظَاهِرَةَ الْإِهْمَالِ فَإِنَّهَا مَرْدُودَةُ الْأَفْعَالِ

إِلَّا مَعَ الْوُصُولِ لِلتَّعْنِيسِ أَوْ مَكْثِ عَامٍ إِثْرَ التُّعْرِيسِ

وَقِيلَ بَلْ أَفْعَالُهَا تَسْوَعُ إِنْ هِيَ حَالَةُ الْمَحِيضِ تَبْلُغُ

أَهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٤) [٣٥] سُؤَالٌ عَنِ السَّفِيهِ إِذَا فُوتَ بَعْضَ مَالِهِ بِهِيَةً أَوْ بَيَغٍ وَلَمْ يَعْلَمْ

بِذَلِكَ حَتَّى مَاتَ أَيْرُدُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) فِي : « نَوَازِلِهِ » : وَاخْتَلَفَ فِيمَا فُوتَ السَّفِيهِ مِنْ مَالِهِ

بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعِتْقِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ حَتَّى مَاتَ هَلْ يَرُدُّ

أَمْ لَا . أَهـ . وَنَحْوُهُ فِي « التَّوْضِيحِ » أَهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٥) [٣٦] سُؤَالٌ عَنِ الذَّكَرِ الْبَالِغِ لِمُهْمِلٍ أَيُحْمَلُ عَلَى الرُّشْدِ فِي

أَفْعَالِ نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ أَفْعَالَهُ مَاضِيَةً اتِّفَاقًا إِنْ عِلِمَ رُشْدُهُ أَوْ جَهْلَ حَالِهِ كَمَا فِي شُرُوحِ

الشَّيْخِ خَلِيلٍ إِنْ عِلِمَ سَفَهَهُ فَمَاضِيَةٌ أَيْضًا عِنْدَ مَالِكٍ وَكُتِبَ أَصْحَابُهُ وَهُوَ

الْمَشْهُورُ ؛ وَلِذَا صَدَّرَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَتَصَرَّفَهُ قَبْلَ الْحَجَرِ

عَلَيْهِ عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ) (٢) وَسَوَاءٌ تَصَرَّفَ بِمُعَاوِضَةٍ أَوْ تَبَرَّعَ وَسَوَاءٌ

تَصَرَّفَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَوْلَادِهِ كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (٣) ، وَنَوَازِلِ (عَج)

(١) انظر « شرح ميارة » (٢ / ٣٤٧) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٣) انظر : « حاشية الخرشى » (٥ / ٢٩٥) و « مواهب الجليل » (٥ / ٦٦) .

وَمَرْدُودَةٌ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ لِابْنِ الْقَاسِمِ .
 قَالَ (س) وَشَهْرَ ابْنِ رُشْدٍ فِي « الْبَيَانِ » قَوْلَ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ
 الْحَاجِبِ ، وَصَدَّرَ بِهِ الْمَازَرِيَّ ، وَاخْتَارَهُ مُحَقِّقُو أَشْيَاخِي ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ
 يُعْطَى تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ لِتَقْدِيمِهِ لَهُ وَإِلَّا لَقَالَ خِلَافَ عَادَتِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى
 أَعْلَمُ .

(١٥١٦) [٣٧] سُؤَالَ عَنْ مَوْلَى عَلَيْهِ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الرَّشِيدِ فَإِذَا طُولِبَ
 بِحَقِّ اسْتَظْهَرِ بِحَجَرِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِذَا طَالَ تَصَرُّفُهُ نَحْوَ خَمْسَةِ أَعْوَامٍ فَأَكْثَرَ فَأَفْعَالُهُ مَاضِيَةٌ عَلَى
 الْمَشْهُورِ كَمَا فِي (عَج) ، وَإِنْ قَصُرَتْ مُدَّةُ تَصَرُّفِهِ عَنْ ذَلِكَ فَفِي مُضَى تَصَرُّفِهِ
 خِلَافٌ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَعَلَيْهِمَا الْعَكْسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا رُشِدَ
 بَعْدَهُ ^(١) . اهـ .

قَالَ (عَج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ أَيْ : يَتَخَرَّجُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَكْسُهُمَا
 فِي تَصَرُّفِ السَّفِيهِ الْمُهْمَلِ إِذَا رُشِدَ وَتَصَرَّفَ بَعْدَ الْحَجَرِ عَلَيْهِ وَقَبْلَ الْحُكْمِ
 بِإِطْلَاقِهِ ؛ فَعَلَى قَوْلِ مَالِكٍ لَا يَمْضِي تَصَرُّفُهُ لَوْجُودِ الْعِلَّةِ عِنْدَهُ وَهِيَ الْحَجَرُ ،
 وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ يَمْضِي تَصَرُّفُهُ لَانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ عِنْدَهُ وَهِيَ السَّفَهُ . اهـ .
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٧) [٣٨] سُؤَالَ عَنْ مُهْمَلٍ بَالِغٍ رَشِيدٍ ثُمَّ حَصَلَ لَهُ السَّفَهُ وَتَصَرَّفَ
 قَبْلَ الْحَجَرِ عَلَيْهِ أُرِدُّ تَصَرُّفُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) ^(٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْحَجَرِ
 عَلَيْهِ عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ) ^(٣) مَا نَصُّهُ : وَمَحَلُّ الْخِلَافِ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٢) شرح الزرقاني (٥ / ٥٣٠ - ٥٣١) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِيمَنْ بَلَغَ سَفِيهًا ، وَأَمَّا لَوْ بَلَغَ رَشِيدًا ثُمَّ حَصَلَ السَّفَهُ فَفِي [رَدٍّ] ^(١) تَصَرُّفِهِ خِلَافٌ أَيْضًا لَكِنْ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ . أَهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(١٥١٨) [٣٩] سُؤَالَ عَنْ كَيْفِيَّةِ وَحَقِيقَةِ السَّفَهُ وَالرُّشْدِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » ^(٢) : وَصَفَةُ مَنْ يُحْجَرُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْرَارِ [أَنْ يَكُونَ] ^(٣) يُبْذَرُ مَالُهُ سَرَقًا فِي لَدَاتِهِ مِنَ الشَّرَابِ وَالْفِسْقِ وَغَيْرِهِ وَيَسْقُطُ فِيهِ سَقُوطٌ مَنْ لَا يُعَدُّ شَيْئًا أَهـ . الْمُرَادُ مِنْهَا .

وَنَحْوُهُ لِابْنِ عَرَفَةَ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَمَنْ السَّفَهُ أَنْ يَبِيعَ مَا قِيمَتُهُ أَلْفُ دِينَارٍ بِمِائَةِ دِينَارٍ . أَهـ .

وَقَدْ رَوَى زِيَادُ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ السَّفِيهِ مَا هُوَ قَالَ : الَّذِي يَكْسِرُ قَوَارِيرَ عَلَى نَاصِيَةِ فَرَسِهِ وَيَشْتَرِي الْكَلْبَ وَالْبَازِيَّ بِالضَّيْعَةِ الْحُطَيَّةِ - أَيْ : الْحَسَنَةِ - . أَهـ .

وَاخْتَلَفَ فِي الْحَجَرِ عَلَى مَنْ يَخْدَعُ فِي الْيُسُوعِ وَاخْتَارَ اللَّخْمِيُّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ إِنْ كَثُرَ مِنْهُ وَتَكَرَّرَ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ وَلَكِنْ لَا يَنْتَزِعُ مِنْهُ مَالُهُ إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ التَّجَرَ فَيَنْزِعُ مِنْهُ ، وَلَا يُحْجَرُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ لِسُرْعَةِ زَوَالِهِ ، وَرَجَعَ الْقُرْطُبِيُّ حَجَرَ مَنْ يَخْدَعُ مُطْلَقًا ، وَيَنْفَكُ عَنْهُ الْحَجَرُ إِذَا عُلِمَ دَرَايَتُهُ بِالْبَيْعِ وَوَجْهَ الْخَدِيعَةِ ، وَعِنْدَ اللَّخْمِيِّ : إِذَا كَانَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ الْخَدَعُ وَيَتَبَيَّنُ لَهُ لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ وَيُؤْمَرُ بِالِاشْتِرَاطِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ وَيَشْهَدُ فَيَسْتَعْنِي عَنِ الْحَجَرِ بِذَلِكَ . أَهـ مِنْ (س) .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْوَجْهِ الثَّانِي : قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : (وَيَنْقَطِعُ الصَّبَا بِالْبُلُوغِ بَعْدَ الْإِخْتِبَارِ وَالرُّشْدِ أَنْ يَكُونَ حَافِظًا لِمَالِهِ عَارِفًا بِوُجُوهِ أَخْذِهِ وَإِعْطَائِهِ ، وَقِيلَ وَجَائِزُ الشَّهَادَةِ) ^(٤) . أَهـ .

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من (عقب) .

(٢) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٦٤) .

(٣) في (ح) : إِنْ كَانَ .

(٤) جامع الأمهات (ص / ٣٨٥) .

وَفِي (ق) (١) : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِذَا أَثْمَرَ مَالُهُ وَأَحَاطَهُ اسْتَوْجِبَ الرُّشْدَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُرْضَى الْحَالِ .

ابْنُ هِشَامٍ : وَبِهَذَا الْعَمَلُ . اهـ .

وَفِي « نَوَازِلِ » (عَج) : وَيَزُولُ الْحَجَرُ عَنِ السَّفِيهِ بِرُشْدِهِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُصْلِحًا لِمَالِهِ حَافِظًا لَهُ عَارِفًا بِوُجُوهِ أَخْذِ الْمَالِ وَإِعْطَائِهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الرُّشْدِ أَنْ يَكُونَ جَائِزَ الشَّهَادَةِ إِذَا كَانَ حَافِظًا لِمَالِهِ وَإِنْ كَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَنَحْوَهُ لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْخُلَفَاءُ أَقَامُوا الْحُدُودَ عَلَى مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَحْجُرُوا عَلَيْهِ . اهـ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي شَرْحِهِ عَلَى « الْمُخْتَصَرِ » : ثُمَّ إِنْ الْحِفْظُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِاخْتِبَارِهِ .

قَالَ الْمَازِرِيُّ وَغَيْرُهُ : وَيَكُونُ الْإِخْتِبَارُ بَعْدَ الْبُلُوغِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، قَالَهُ فِي « التَّوْضِيحِ » . اهـ .

قَالَ (س) : وَاخْتِبَارُ رُشْدِ الْيَتِيمِ بِدُخُولِهِ الْأَسْوَاقِ وَمُخَالَطَتِهِ لغيرِهِ [ق / ٥٩٨] فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ فَيَعْرِفُ رُشْدَهُ بِأَنْ يَنْكَرَ عَلَى الْمَغْبُونِ وَيَغْبِطَ الْحَافِظَ لِمَالِهِ وَيُصَوِّبُ فِعْلَهُ .

اللَّخْمِيُّ : وَاخْتُلِفَ هَلْ يُتَكَلَّى بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ يُدْفَعُ إِلَيْهِ فَظَاهِرُ الْمُدُونَةِ فِي كِتَابِ الْمَدْيَانِ الْمَنْعُ لِأَنَّهُ قَالَ : إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ الْوَلِيُّ فَلَحِقَهُ دَيْنٌ لَمْ يَلْحَقْ ذَلِكَ الدَّيْنُ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدِ الْوَصِيِّ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَقَالَ : يَلْحَقُ ذَلِكَ الدَّيْنُ فِي الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِهِ ، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ عِيَّاضٌ عَلَى قَوْلِهِ : (أَنَّهُ لَا يُعْطَى الصَّغِيرُ) : وَلَا يُعْطَى الْبَالِغُ السَّفِيهِ أَيْضًا لِئَلَّا كَوْنُهُ مَوْلَى عَلَيْهِ .

وَفِي كِتَابِ الْوَصِيِّ مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » : إِذَا أُذِنَ لِلصَّبِيِّ أَنْ يَتَجَرَ جَارَ .
وَعَلَيْهِ . فَالْبَالِغُ أَوْلَى ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثًا بِالْجَوَارِ فِي السَّفِينَةِ الْبَالِغُ دُونَ
الصَّغِيرِ ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍانَ : إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الصَّغِيرِ بِشَرَطٍ أَنْ يَتَطَّلَعَ الْوَصِيُّ عَلَيْهِ
أَوْ ثِقَّةٌ فِي تَصَرُّفِهِ وَإِلَّا فَهُوَ ضَامِنٌ .

ابْنُ الْهِنْدِيِّ : وَإِنَّمَا يَخْتَبِرُهُ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ خَيْرًا .

قِيلَ : وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَخْتَبِرَهُ بِالْيَسِيرِ كَالْخَمْسِينَ دِينَارًا أَوْ السِّتِينَ . أَيْ : فِي
حَقِّ مَنْ يَلِيقُ بِهِ ذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥١٩) [٤٠] سُؤَالٌ عَنِ الْأَبِ هَلْ لَهُ أَنْ يُحَدِّدَ الْحَجَرَ عَلَى ابْنِهِ الْبَالِغِ أَمْ

لَا؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) نَاقِلًا عَنْ «وَتَائِقِ الْجَزِيرِيِّ» : وَلَا يُجَدِّدُ [الْحَجَرَ] (٢)
عَلَى ابْنِهِ الذَّكَرِ الْبَالِغِ إِلَّا فِي فَوْزٍ بُلُوغِهِ ، فَإِنْ تَرَخَى قَلِيلًا لَمْ يَجْزُ إِلَّا بِإِقَامَةِ
الشَّهَادَةِ بِاتِّصَالِ سَفِينِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِهِ خَرَجَ مِنْ وَلَايَتِهِ وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ
الْوِلَايَةِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ عِنْدَ الْقَاضِي سَفَهُهُ وَيُعَذَّرُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلدَّفْعِ وَلَّى
عَلَيْهِ أَبَاهُ أَوْ غَيْرُهُ مِمَّنْ يَرَاهُ [أَهْلًا لَذَلِكَ] (٣) . اهـ . وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ عَنْ ابْنِ
الْعَطَّارِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَسْفِيَةُ الْأَبِ ابْنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ السَّفِهِ وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ
قُرْبٍ وَلَا بُعْدٍ ، وَحَكَى غَيْرُهُ مِنَ الْمُؤَثِّقِينَ أَنَّ تَسْفِيَةَ إِيَّاهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَقَبْلَ مُضِيِّ
عَامَيْنِ جَائِزٌ .

الْمُتَّطِطِيُّ : وَفِي كَوْنِهِ عَلَى السَّفِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى عَامٍ فَقَطْ أَوْ إِلَى عَامَيْنِ قَوْلًا
ابْنِ الْعَطَّارِ وَالْبَاجِي ، وَهُوَ بَعْدَهُمَا عَلَى الرُّشْدِ حَتَّى يَثْبُتَ سَفَهُهُ . اهـ .

(١) مواهب الجليل (٥ / ٧٤) .

(٢) فِي (ح) : السَّفِهِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ح) .

وَفِي (ح) (١) عَنْ « الْمُدُونَةِ » : وَيُحَجَرُ عَلَى الْبَالِغِ السَّقِيهِ فِي مَالِهِ وَإِنْ كَانَ شَيْخًا ، وَلَا يَتَوَلَّى الْحَجَرُ إِلَّا الْقَاضِي . قِيلَ : وَصَاحِبُ الشَّرْطَةِ . قَالَ : وَالْقَاضِي أَحَبُّ إِلَيَّ . وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحَجَرَ عَلَى وَلَدِهِ أَتَى بِهِ الْإِمَامَ لِيَحَجَرَ عَلَيْهِ وَيُشْهَرُ ذَلِكَ فِي [الْمَجَامِعِ] (٢) وَالْأَسْوَاقِ وَيُشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ ، فَمَنْ بَاعَهُ أَوْ ابْتَاعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مَرْدُودٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٠) [٤١] سُؤَالَ عَنْ الْوَصِيِّ هَلْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِ مَخْجُورٍ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ (٣) : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ أَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمٌ مِنَ الْكِبَائِرِ ، لَا يَحِلُّ وَلَا يَجُوزُ ، وَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ : إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ الْمُحْتَاجِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِ يَتِيمِهِ بِقَدْرِ اشْتِغَالِهِ بِهِ وَخِدْمَتِهِ فِيهِ وَقِيَامِهِ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا يَسُوغُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ إِلَّا مَا لَا ثَمَنَ لَهُ يَهْ وَمِثْلُ الْفَاكِهِةِ مِنْ حَائِطَةٍ ، وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ أَجَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ عَلَى سَبِيلِ السَّلَفِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَيَكْتَسِبَ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَمَا تَدْعُو إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّ ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْغَنَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ خِدْمَةٌ وَلَا عَمَلٌ سِوَى أَنْ يَتَفَقَّدَهُ وَيُشْرَفَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ إِلَّا مَا لَا قَدْرَ لَهُ وَلَا بَالَ مِثْلَ اللَّبَنِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا ثَمَنَ لَهُ فِيهِ وَالثَّمَرُ يَأْكُلُهُ مِنْ حَائِطِهِ إِذَا دَخَلَهُ ، وَاخْتَلَفَ إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ خِدْمَةٌ وَعَمَلٌ فَقِيلَ : لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ فِيهِ وَخِدْمَتِهِ لَهُ ، وَقِيلَ : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾ (٤) اهـ . انْظُرْ (ح) (٥) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْوَصِيَّةِ : (وَالنَّفَقَةُ عَلَى الطِّفْلِ بِالْمَعْرُوفِ) (٦) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مواهب الجليل (٥ / ٦٤) و « الذخيرة » (٨ / ٢٤٧) .

(٢) فِي (ح) : الْجَامِعُ .

(٣) انْظُرْ : « الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ » (١٢ / ٤٥٦ - ٤٥٨) .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ (٦) .

(٥) مواهب الجليل (٦ / ٣٩٩) .

(٦) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٣٠٣) .

(١٥٢١) [٤٢] سُؤَالٌ عَنْ وَلِيِّ الْيَتِيمِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطَى لِلْسَّائِلِ شَيْئًا مِنْ

مَالِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : يَجُوزُ لَوَلِيِّ الْيَتِيمِ أَنْ يُعْطَى شَيْئًا مِنْ زَرْعِ يَتِيمِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْيَسِيرِ الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِالمُسَامَحَةِ فِيهِ يَرْجُو بَرَكَهَ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ لِلْيَتِيمِ كَمَا فِي « الْبَيَانِ » ^(١) عَلَى تَقْرِيرِ بَعْضِ الْأَصْحَابِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٢) [٤٣] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدٍ مُتَزَوِّجٍ بِحُرَّةٍ بَاعَ ثَوْبًا لِحُرٍّ بِبَقْرَةٍ وَأَعْطَاهَا

لِزَوْجَتِهِ وَأَخَذَ سَيِّدُهُ الثَّوْبَ مِنَ الْمُشْتَرَى وَمَاتَتِ الْبَقْرَةُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْعَبْدَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ أَمْ لَا ؛ فَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ فَالْبَيْعُ مَاضٍ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَحَجَرٌ عَلَى الرَّقِيقِ إِلَّا بِإِذْنٍ وَلَوْ فِي نَوْعٍ فَكَوْكَيْلٍ مُقَوَّضٍ) ^(٢) . وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ : (إِلَّا بِإِذْنٍ ..) الْخ . وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ رُجُوعُ الْمُشْتَرَى عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ فَيَأْخُذُ مِنْهُ ثَوْبُهُ إِنْ كَانَ قَائِمًا أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ فَاتَ ، وَالْمَأْذُونُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ هُوَ مَنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ أَنْ يَتَجَرَ فِي مَالِ نَفْسِهِ أَوْ فِي مَالٍ دَفَعَهُ لَهُ سَيِّدُهُ عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ لِلْعَبْدِ ، فَإِنْ كَانَ لِلْسَيِّدِ فَلَا يَكُونُ مَأْذُونًا لَهُ وَيَكُونُ وَكَيْلًا لِلْسَيِّدِ كَمَا فِي عَجٍ وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْفِعْلَ الدَّالَّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ كَالْإِذْنِ فِيهَا بِالْقَوْلِ كَالْتَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّجَارَةِ كَمَا أَشَارَ لَهُ شَارِحُ « الْحُدُودِ » بِقَوْلِهِ : وَقَدْ وَقَعَ فِي « الْمُدُونَةِ » : أَنَّ مَنْ خَلَا بَيْنَ عَبْدِهِ وَبَيْنَ التَّجَارَةِ انْجَرَّ بِمَا شَاءَ ، وَهَذَا مِنَ الْفِعْلِ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

وَفِي الْمَنْجُورِ : أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ صَرِيحِ الْإِذْنِ وَلَفْظُهُ : قَاعِدَةٌ : قَالَ مُحَمَّدٌ : كُلُّ تَصَرُّفٍ يُفْتَقَرُ إِلَى الْإِذْنِ فَإِنَّهُ يَفْتَقَرُ إِلَى صَرِيحِهِ فَإِنْ رَأَى [ق / ٥٩٩] عَبْدُهُ يَتَجَرَّ لَمْ يَكُنْ سُكُوتُهُ إِذْنًا . اهـ .

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا لَهُ فَلِسَيِّدِهِ فَسَخُّ الْبَيْعِ وَيَأْخُذُ الثَّوْبَ مِنَ الْمُشْتَرَى لِقَوْلِ

الشيخ خليل (وَحَجَرٌ عَلَى الرَّقِيقِ)^(١) . اهـ .

وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا أَنَّ قِيَمَةَ الْبَقَرَةِ تَكُونُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ إِذَا أُعْتِقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهَا عَنْهُ السَّيِّدُ قَبْلَ عَتَقِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْإِيدَاعِ بِقَوْلِهِ : (وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلًا وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ)^(٢) . اهـ .

إِذَا لَا مَفْهُومَ لِلْوَدِيعَةِ بَلْ كُلُّ مَالٍ أُوتِيَ عَلَيْهِ بِبَيْعٍ أَوْ عَارِيَةٍ أَوْ كِرَاءٍ أَوْ اسْتِعْمَالٍ وَشَبَّهَ ذَلِكَ وَكَانَ غَيْرَ مَأْذُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَاسْتَهْلَكَهُ بِالِانْتِفَاعِ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ ثَوْبًا فَيَتَعَدَّى عَلَيْهِ فَيَبِيعُهُ وَيَأْكُلُ ثَمَنَهُ أَوْ طَعَامًا فَيَأْكُلُهُ بَعِيْنَهُ وَمَا أَشَبَّهَ ذَلِكَ فَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ قَبْلَ الْعِتْقِ لِأَنَّهُ أُوتِيَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ .

وَقَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ : فِي رَقَبَتِهِ ، وَأَمَّا مَا اسْتَهْلَكَ مِنَ الْمَالِ الَّذِي لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي رَقَبَتِهِ فَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ إِسْلَامِهِ أَوْ فِدَائِهِ . اهـ . انْظُرْ (ح)^(٣) فِي بَابِ الْجَنَائِيَّاتِ .

وَأَمَّا زَوْجَةُ الْعَبْدِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٣) [٤٤] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدٍ ادَّعَى أَنَّ سَيِّدَهُ أَذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَأَنْكَرَ

السَّيِّدُ وَلَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْإِذْنِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْعَبْدِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَفِي كِتَابِ الضَّحَايَا مِنْ

« الْمُدَوَّنَةِ » ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، خِلَافًا لِمَا فِي سَمَاعِ أَشْهَبَ كَمَا فِي (شَخ) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٨)

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

(٣) مواهب الجليل (٦ / ٢٣٤)

(١٥٢٤) [٤٥] سُؤَالٌ عَنْ مُبْتَاعِ مَالٍ يَتِيمٍ مِنْ غَيْرِ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ وَلَاتُهُ وَلَا كِفَالَةٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ تَدْعُو الْيَتِيمَ لِذَلِكَ ، هَلْ لِلْيَتِيمِ فِيهِ قِيَامٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لِلْيَتِيمِ أَخْذُ مَالِهِ مِنَ الْمُشْتَرِي وَمَا تَنَاسَلَ مِنْهُ وَلَا إِجَارَةٌ عَلَيْهِ فِي السِّيَاسَةِ هَكَذَا فِي « نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٥) [٤٦] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : كُلُّ مَنْ دَايَنَ مَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ لِحَقِّ نَفْسِهِ كَالصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ أَوْ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مُعَامَلَةٌ فِي شَيْءٍ فَأَتْلَفَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَتَّبِعْهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَا فِي مَالِهِ وَلَا فِي ذِمَّتِهِ إِذَا زَالَ عَنْهُ الْحَجَرُ إِذْ لَوْ لَزِمَهُ غَرَمُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْحَجَرِ فَائِدَةٌ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِ الشَّيْخِ : (وَإِنْ أُوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَهُ لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ) (١) . اهـ . إِلَّا أَنْ يَصُونَ بِهِ مَالَهُ فَيَضْمَنَهُ فِي الْمَالِ الَّذِي صَوَّنَهُ بِهِ خَاصَّةً .

اللَّخْمِيُّ : وَيَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ الْأَقْلَّ مِنْهُ فِي الْمَالِ الْمَصُونِ لَا فِي غَيْرِهِ حَتَّى تَلَفَ وَأَفَادَ غَيْرُهُ . أَنْظُرْ (مَخ) (٢) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَمِنْ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِمْ لِحَقِّ أَنْفُسِهِمُ الْمَجْنُونُ وَلَكِنْ لَا يَجْرِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ لِقَوْلِ (عَبَق) (٣) : وَأَمَّا الْمَجْنُونُ فَلَا يَتَصَوَّرُ تَأْمِينُهُ وَالْمَنْقُولُ فِيمَا يَتْلَفُهُ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالُ : أَحَدُهَا : الْمَالُ فِي مَالِهِ وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ .

الثَّانِي : أَنَّهُمَا هَدَرٌ .

الثَّالِثُ : الْمَالُ هَدَرٌ وَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ . اهـ .

وَكُلُّ مَنْ دَايَنَ حُجَرَ عَلَيْهِ لِحَقِّ غَيْرِهِ كَالْعَبْدِ مَثَلًا أَوْ عَامِلِهِ فِي شَيْءٍ فَأَتْلَفَهُ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهُ بِهِ إِذَا زَالَ عَنْهُ الْحَجَرُ حَيْثُ لَمْ يَسْقِطْ سَيِّدُ الْعَبْدِ عَنْهُ ذَلِكَ قَبْلَ زَوَالِ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

(٢) حاشية الخرشي (٦ / ١١٩) .

(٣) شرح الزرقاني (٥ / ٥٣٠) .

الْحَجَرِ عَنْهُ لَأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي كَانَ الْحَجَرُ لِأَجْلِهَا زَالَتْ فَيَزُولُ الَّذِي هُوَ عَدَمُ الرَّجُوعِ
كَمَا فِي « نَوَازِلِ عَج » وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ
الْمَأْذُونِ عَاجِلًا وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يَسْقِطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ) ^(١) ؛ أَيُ : قَبْلَ
الْعِتْقِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٦) [٤٧] سُؤَالٌ عَنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بَاعَ وَأَنْفَقَ الثَّمَنَ أَيْلَزَمَهُ غُرْمُ الثَّمَنِ

إِنْ رَدَّ بَيْعَهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِذَا أَنْفَقَ الثَّمَنَ فِي شَهَوَاتِهِ أَوْ فِي مَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ فَإِنَّ بَيْعَهُ مَرْدُودٌ وَلَا
يُتَّبَعُ بِشَيْءٍ مِنَ الثَّمَنِ سِوَاءَ كَانَ مَا بَاعَهُ يَسِيرًا أَوْ كَثِيرًا ، وَسِوَاءَ بَاعَ أَصُولًا أَوْ
عَرُوضًا كَمَا فِي (عَج) . اهـ .

وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَدْخَلَهُ فِي نَفَقَتِهِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ الَّذِي
صَوَّنَهُ بِهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ ، فَإِذَا ذَهَبَ ذَلِكَ الْمَالُ وَتَجَدَّدَ لَهُ غَيْرُهُ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ وَإِنْ
جَهَلَ الْحَالُ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ أَدْخَلَهُ فِي نَفَقَتِهِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ
فِي الْمَالِ الَّذِي صَوَّنَهُ بِهِ لَا فِي غَيْرِهِ كَمَا مَرَّ ، وَحَيْثُ قُلْنَا بِالرَّجُوعِ فَلِإِنَّمَا هُوَ
حَيْثُ أُثْبِتَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ أَقْبَضَهُ الثَّمَنَ وَإِنْ قَدَرَهُ كَذَا فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ فَلَا رُجُوعَ
لَهُ وَلَوْ أَقَرَّ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِمَا ادَّعَاهُ إِذْ لَا إِقْرَارَ لَهُ كَمَا فِي « نَوَازِلِ (عَج) »
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٧) [٤٨] سُؤَالٌ عَنْ أَبٍ فَقِيرٍ بَاعَ أَمَةً وَلَدَهُ الصَّغِيرَ بِبَقَرَاتٍ لِأَبِيهَا

وَهُوَ حُرٌّ ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِ الْوَالِدِ وَكِبَرِ الْوَلَدِ وَفَاتِ الثَّمَنِ وَجَهَلَ الْوَجْهَ الَّذِي فَاتَ بِهِ
ادَّعَى الْوَلَدُ الْأَمَةَ هَلْ لَهُ مَقَالٌ فِيهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا مَقَالَ لَهُ وَلَا دَعْوَى قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَهُ الْبَيْعُ فِي مَالٍ
وَلَدِهِ مُطْلَقًا) - أَيُ : فِي رَفْعٍ وَغَيْرِهِ - وَفِعْلُهُ مُحْمُولٌ عَلَى السَّدَادِ .

قَالَ (س) : وَحَيْثُ حُمِلَ فَعَلُ اللَّابِ عَلَى السَّدَادِ فَلَا اعْتِرَاضَ لِلْوَلَدِ بَعْدَ رُشْدِهِ فِيمَا بَاعَهُ أَبُوهُ . قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ .

أَمَّا : إِنْ بَاعَ لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ وَتَحَقَّقَ ذَلِكَ فَيُفْسَخُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَجَعَ إِلَيْهِ أَصْبَغُ .

ابْنُ عَرَفَةَ : قُلْتُ : غَيْرُ وَاجِبَةٍ لَهُ لَمْ يُفْسَخْ كَبَيْعُهُ الدَّارَ لَشَرِكْتِهِ مَعَهُ فِيهِمَا وَهِيَ لَا تَنْقَسِمُ ، وَكَانَ أَصْبَغُ يَقُولُ بِمُضِيِّ الْبَيْعِ وَإِنْ بَاعَ لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ ثُمَّ رَجَعَ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٨) [٤٩] سُؤَالٌ عَنِ اللَّابِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَالَ وَلَدِهِ لِنَفْسِهِ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « النَّوَادِرِ » ^(١) إِنْ بَاعَ مِنْ مَالٍ [ق / ٦٠٠] .

وَلَدِهِ لِنَفْسِهِ مَضَى إِلَّا بِالْبَخْسِ الْبَيِّنِ . انْظُرْ (عَج) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٢٩) [٥٠] سُؤَالٌ عَنِ الْعَبْدِ الْمَادُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ إِذَا تَصَرَّفَ بِغَيْرِ

السَّدَادِ وَالنَّظَرِ أَيْمُضِي تَصَرُّفُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَبَق) ^(٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَوْ فِي نَوْعٍ فَكَوَكِيلٍ

مُفَوَّضٍ) ^(٣) مَا نَصُّهُ : وَأَرَادَ بِالتَّشْبِيهِ - كَمَا فِي أَحْمَدَ الزَّرْقَانِيِّ - أَنَّهُ يَمْضِي النَّظَرُ فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : وَغَيْرُ نَظَرٍ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ غَيْرَ النَّظَرِ لَا يَمْضِي إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ السَّيِّدُ بِإِمْضَاءِ

النَّظَرِ وَغَيْرِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٠) [٥١] سُؤَالٌ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَيْحَجَرُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ أَمْ لَا ؟

(١) انظر : « النواذر » (١١ / ٢٩٧ - ٢٩٨) .

(٢) شرح الزرقاني (٥ / ٥٤٢) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٨)

جوابه : قَالَ فِي « نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ » : سَأَلَ سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ السَّرْقَطِيُّ عَنْ مَسْأَلَةٍ ؛ وَهِيَ : هَلْ يُحْجَرُ عَلَى الشَّيْخِ الْكَبِيرِ فِي مَالِهِ إِذَا كَثُرَتْ هَبَاتُهُ وَمَحَابَاتُهُ وَهُوَ صَحِيحُ الْعَقْلِ ثَابِتُ الذَّهْنِ وَالْمِيزِ لَكِنَّهُ ضَعِيفُ الْقُوَّةِ بِحَيْثُ يَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَصِيرَ مُقْعَدًا أَوْ أَعْمَى فَيَنْقَى عَالَةً عَلَى النَّاسِ ، أَوْ لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْتَلَّ عَقْلُهُ وَبَعْضُ الشُّيُوخِ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ عَدَاوَةِ بَيْنِهِمْ وَبَيْنَ وَرَثَتِهِمْ ، فَإِذَا تَحَقَّقَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَهَلْ تُفْسَخُ هَبَاتُهُمْ وَمَحَابَاتُهُمْ فِي الْبَيْعِ وَالتَّصْيِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ؟ فَأَجَابَ : لَا يُحْجَرُ إِلَّا عَلَى سَفِيهِ يُبْذَرُ مَالُهُ وَيَتْلَفُهُ فِي شَهَوَاتِهِ أَوْ صَغِيرٍ أَوْ فَاقِدِ الْعَقْلِ ، وَأَمَّا مَنْ كَثُرَتْ عَطِيَّتُهُ فِي وَجْهِهِ الْبِرِّ وَأَنْفَقَ مَالَهُ فِي وَجْهِ الْخَيْرِ فَلَيْسَ بِسَفِيهِ بَلْ هُوَ رَشِيدٌ مُصِيبٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣١) [٥٢] سَوَّالٌ عَنْ قَوْلِ أَئِمَّتِنَا فِي تَصَرُّفِ السَّفِيهِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ بِهِ حَتَّى مَاتَ هَلْ يُرَدُّ أَمْ لَا ؟ قَوْلَانِ فِي ذَلِكَ فَأَيُّ الْقَوْلَيْنِ أَشْهُرُ ؟

جوابه : إِنَّ الْمَشْهُورَ مِنْهُمَا الْقَوْلُ بِالْإِمْضَاءِ لِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ؛ فَفِي « الْمَعْيَارِ » عَنْ قَاسِمِ بْنِ سَعِيدِ الْعُقْبَانِيِّ : إِنَّ النَّظَرَ يَقُوتُ بِمَوْتِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَوْجَهُ مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّ الْمَالَ إِنَّمَا كَانَ يُحْفَظُ عَلَى الْمَحْجُورِ وَقَدْ انْقَضَى فَلَمْ يَبْقَ لِلنَّظَرِ مَحَلٌّ . اهـ .

وَأَشَارَ ابْنُ يُونُسَ إِلَى الْقَوْلَيْنِ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : سَأَلْتُ مُطَرِّقًا وَابْنَ الْمَاجِشُونَ عَنْ الْبَكْرِ وَالصَّغِيرِ وَالْمَوْلَى عَلَيْهِ يَبِيعُ أَحَدُهُمْ أَوْ يَهَبُ أَوْ يَعْتِقُ فَلَا يَطَّلِعُ عَلَى ذَلِكَ وَلَيْسَ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ أُرِدُّ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ فَقَالَا : فَمَوْتُهُ لَا يُجِيزُهُ ، وَذَلِكَ مَرْدُودٌ عَنْهُ .

قَالَ لِي مُطَرِّفٌ : وَهَكَذَا سَمِعْتُ ابْنَ مَسْلَمَةَ وَابْنَ حَازِمٍ يَقُولَانِ ، وَلَا أَعْلَمُ لِمَالِكَ خِلَافَهُ ، وَسَأَلْتُ أَصْبَغَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّهُ مَاضٍ جَائِزٌ لَا يُرَدُّ لِأَنَّهُ أَمْرٌ قَدْ فَاتَ مَوْضِعُ النَّظَرِ فِيهِ وَمَضَى الَّذِي كَانَتْ بِهِ

الْوَلَايَةُ وَلَوْ كَانَ يَجْمَدُ الْمَالُ فَلَا كَلَامَ لِلْوَرَّةِ بِأَنَّهُمْ يَرْتُونَ مَا كَانَ يَوْمَ مَاتَ وَهَذَا لَمْ يَكُنْ بِمَالٍ حَتَّى يَرِدَ إِلَيْهِ وَيَحْضُرُهُ إِنْ رَأَى إِجَازَتَهُ .

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَيَقُولُ مُطَرَفُ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ وَابْنُ مَسْلَمَةَ وَابْنُ حَازِمٍ أَقُولُ ، وَإِلَيْهِ رَجَعَ أَصْبَغُ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَرَكَ مَالًا أَوْ حَقًّا فَلِوَرَثَتِهِ » ^(١) عَلَى عُمُومِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ ابْنِ يُونُسَ .

وَأِنَّمَا قُلْتُ : إِنَّ الْمَشْهُورَ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْقَوْلُ بِالْإِمْضَاءِ لِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ لَمَّا قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ فِي « تَبَصُّرَتِهِ » وَلَفْظُهُ : إِنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ ذَاتَ أَقْوَالٍ أَوْ رَوَايَاتٍ فَالْقُتُوبِيُّ يَقُولُ مَالِكُ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ قَوْلًا يَفْتِي بِهِ أَوْ يَحْكُمُ بِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ حَمَلَ قَوْلَ ابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى أَنَّهُ الْقَوْلُ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ . اهـ .

وَنَقَلَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ : إِذَا اخْتَلَفَتِ النَّاسُ عَنْ مَالِكٍ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَعَلَى ذَلِكَ اعْتَمَدَ شَيْخُ الْأَنْدَلُسِ وَإِفْرِيقِيَّةٍ إِذْ تَرَجَّحَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ .

قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : كَانَ أَصْبَغُ بْنُ خَلِيلٍ صَاحِبَ رِيَاسَةِ بِالْأَنْدَلُسِ خَمْسِينَ سَنَةً وَكَانَ فَقِيرًا لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا إِلَى أَنْ قَالَ : وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ خَالِدٍ يَقُولُ : دَخَلْتُ يَوْمًا عَلَى أَصْبَغِ بْنِ خَلِيلٍ فَقَالَ : يَا أَحْمَدُ . قُلْتُ : نَعَمْ .

فَقَالَ : أَنْظِرْ هَذِهِ الْكُوَّةَ - لِكُوَّةٍ عَلَى رَأْسِهِ فِي حَائِطِ بَيْتِهِ - فَقُلْتُ : نَعَمْ .

قَالَ : وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ رَدَدْتُ مِنْهَا ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ صَحَاحٍ عَلَى أَنْ أَفْتِيَ فِي مَسْأَلَةٍ بَغِيرِ رَأْيِ ابْنِ الْقَاسِمِ بِمَا قَالَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ فَمَا

(١) أخرجه البخارى (٢١٧٦) ومسلم (١٦١٩) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

رَأَيْتُ نَفْسِي فِي سِعَةٍ مِنْ ذَلِكَ . أَنْظُرْ « تَبَصَّرَ ابْنُ فَرَحُونَ » .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُفْتَى بِهِ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ . اهـ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنِ الْقَوْلَيْنِ إِمْضَاءُ تَصَرُّفِ السَّفِيهِ الْمُهْمَلِ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِاتِّفَاقِ مَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ ؛ وَبَيَانُ ذَلِكَ : قَالَ مَالِكٌ : وَتَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ مَاضٍ ؛ يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَتَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ) ^(١) . اهـ .

فَإِذَا أَمَضَاهُ فِي حَيَاتِهِ فَأُخْرَى بَعْدَ وَفَاتِهِ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ فِي تَصَرُّفِ السَّفِيهِ : الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ أَنَّهُ مَاضٍ لَا يَرُدُّ لَأَنَّهُ أَمْرٌ قَدْ فَاتَ مَوْضِعُ النَّظَرِ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَإِذَا فَاتَ تَصَرُّفُهُ عِنْدَهُ وَمَضَى بَعْدَ وَفَاتِهِ فَأُخْرَى تَصَرُّفُ الْمُهْمَلِ بَعْدَ وَفَاتِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِذَا شَيْخُنَا وَأَشْيَاخُهُ قَبْلَهُ - رَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَمِيعَ ، آمِينَ - اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٢) [٥٣] سُؤَالٌ عَنِ الْوَصِيِّ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الْأَجْرَةَ عَلَى تَعْلِيمِ الْيَتِيمِ كِتَابَ اللَّهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ » عَنْ سَيِّدِي قَاسِمِ الْعُقْبَانِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَوْصِيِّ الْيَتِيمِ أَنْ يُعْطِيَ [^(٢)] لِكِتَابِ اللَّهِ إِنْ رَأَى لَهُ مَصْلَحَةً فِي ذَلِكَ ، وَيُعْطِي ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ الَّذِي بِيَدِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِلَّا [^(٣)] . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٣) [٥٤] سُؤَالٌ عَنْ مُقَدِّمِ الْقَاضِي أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَتَصَرَّفُ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) طمس بالأصل .

فِي مَالِ الْيَتِيمِ [ق / ٦٠١] أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا ، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَجْمَعُ ثَمَارًا أَوْ يَحْرُثَ فِدَانًا أَوْ يَقْتَضِي دَيْنًا كَمَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٤) [٥٥] سُؤَالٌ عَنِ الزَّوْجِ هَلْ لَهُ الْحَجَرُ عَلَى زَوْجَتِهِ فِي كَسْوَتِهَا وَنَفَقَتِهَا أَمْ لَا ؟ وَإِذَا بَاعَتَهَا أَوْ تَصَرَّفَتْ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ وَبَقِيَتْ عُرْيَانَةً هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْسِيَهَا أَيْضًا أَمْ لَا حَتَّى يَمْضِيَ قَدْرُ مَدَّةِ الْكُسُوفِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهَا إِنْ تَصَرَّفَتْ فِيهَا بِالتَّبَرُّعِ وَكَانَتْ أَزِيدَ مِنْ ثُلُثِهَا فَلَهُ الْحَجَرُ عَلَيْهَا فِيهَا وَإِلَّا فَلَا ؛ إِذَا لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَالِهَا الْآخَرِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ خَلْفُهَا لَهَا إِذَا خَرَجَتْ مِنْ يَدِهَا - كَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِهَا أَمْ لَا - حَتَّى يَمْضِيَ قَدْرُ مُدَّتِهَا كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمِنَتْ بِالْقَبْضِ مُطْلَقًا) (١) .

(مَخ) (٢) : الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الزَّوْجَةَ ضَامِنَةٌ لِكُلِّ مَا قَبَضَتْهُ مِنْ نَفَقَةٍ وَكُسُوفٍ وَغَيْرِهَا لِحَقِّ نَفْسِهَا مِنْ أَجْرَةِ رِضَاعٍ وَغَيْرِهِ مَاضِيَةً أَوْ مُسْتَقْبَلَةً قَامَتْ عَلَى ضِيَاعِهَا بَيْنَهُ أَمْ لَا صَدَقَهَا عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا تَلَفَتْ بِسَبَبِهَا أَمْ لَا لِأَنَّهَا [قَبَضَتْهَا] (٣) لِحَقِّ نَفْسِهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٥) [٥٦] سُؤَالٌ عَنْ مَيِّتٍ تَرَكَ دُورًا وَعَبِيدًا وَعَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ مَا يَفْتَرِقُ الْجَمِيعُ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ ، وَطَلَبَتْ الْوَرَثَةُ فِدَاءَ الْمَتْرُوكِ الْمَذْكُورِ بِقِيمَتِهِ وَلَكِنْ يَبْقَى عَلَى الْهَالِكِ شَيْءٌ مِنَ الدِّينِ وَطَلَبَ الْغُرَمَاءُ أَخْذَهُ بِجَمِيعِ الدِّينِ وَتَبَرُّأَ ذِمَّةَ الْمَيِّتِ فِي الْآخِرَةِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْغُرَمَاءَ يَأْخُذُونَ الْمَتْرُوكَ لِأَنَّ ذَلِكَ أَوْفَرُ لِلتَّرِكََةِ وَأَرْجَى لِقَضَاءِ

(١) مختصر خليل (ص / ١٦٤) .

(٢) شرح الزرقاني (٤ / ١٨٩)

(٣) في (مَخ) : قَبَضَتْهُ

الدِّينِ عَنِ الْمَيِّتِ . قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْخِيَارِ : (وَلِغَرِيمٍ أَحَاطَ دَيْنُهُ بِمَالِهِ) (١) .

قَالَ (ح) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : أَيُّ : وَانْتَقَلَ الْخِيَارُ لِلْغُرَمَاءِ إِذَا كَانَ دَيْنُهُمْ مُحِيطًا ، فَإِنْ اخْتَارُوا الْأَخْذَ [فَهُوَ لَهُمْ] (٣) إِذَا كَانَ ذَلِكَ نَظَرًا لِلْمَيِّتِ [وَأَوْفَى] (٤) لِلتَّرَكَةِ كَمَا قَالَهُ فِي « الْمُدُونَةِ » . اهـ . وَقَالَ أَيْضًا (٥) : وَلَا كَلَامَ لَوَارِثٍ مَعَهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الْوَارِثُ بِمَالِهِ الْخَاصُّ بِهِ بَعْدَ رَدِّ الْغُرَمَاءِ ، وَلِهَذَا الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَإِنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِ الْمَيِّتِ فَاخْتَارَ غُرَمَاؤُهُ أَخْذًا أَوْ رَدًّا وَذَلِكَ أَوْفَرُ لَتَرْكِهِ وَأَرْجَى لِقَضَاءِ دَيْنِهِ فَذَلِكَ لَهُمْ دُونَ وَرَثَتِهِ ، فَإِنْ رَدُّوا لَمْ يَكُنْ لِلْوَرَثَةِ الْأَخْذُ إِلَّا أَنْ يُودَى الثَّمَنُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ دُونَ مَالِ الْمَيِّتِ . اهـ .

فَهَذَا الْكَلَامُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْغُرَمَاءَ أَوْلَى مِنَ الْوَرَثَةِ بِالتَّرَكَةِ إِذَا اخْتَارُوا شَيْئًا لِلتَّرَكَةِ وَكَانَ ذَلِكَ أَزِيدَ لَهَا وَأَرْجَى لِقَضَاءِ الدِّينِ مِمَّا اخْتَارَتْهُ الْوَرَثَةُ لَهَا . اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَيْضًا : (وَيَبِيعُ مَالَهُ بِحَضْرَتِهِ) (٦) فَالْخِيَارُ لِلْحَاكِمِ ثَلَاثًا لِلْأَسْتِقْصَاءِ وَطَلَبِ الزِّيَادَةِ فِي الثَّمَنِ لِيَعْلَمَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مَنْ لَمْ يَعْلَمْ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، وَكَذَا فِي الثَّلَاثِ ، وَالثَّلَاثُ لَطَلَبِ الْإِسْتِزَادَةِ كَمَا فِي شُرُوحِهِ (٧) .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اسْتَبَانَ لَكَ أَنَّ الْغُرَمَاءَ أَحَقُّ بِالْمُتْرُوكِ مِنَ الْوَرَثَةِ لِزِيَادَتِهِمْ فِي

(١) مختصر خليل (ص / ١٨٠) .

(٢) مواهب الجليل (٤ / ٤٢١) .

(٣) فى (ح) : فلهم ذلك .

(٤) فى الأصل : وأوفر .

(٥) مواهب الجليل (٤ / ٤٢١) بالمعنى .

(٦) مختصر خليل (ص / ٢٠٣) .

(٧) انظر : « حاشية الخرشي » (٥ / ٢٦٩) و« مواهب الجليل » (٥ / ٤٢) .

الْثَمَنُ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ اشْتَرَوْهُ بِجَمِيعِ دِينِهِمْ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ قِيمَتِهِ ، وَالْوَرَّةُ تُرِيدُ شَرَاءَهُ بِقِيمَتِهِ وَهُوَ أَقَلُّ مِنَ الدَّيْنِ فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ ذِمَّةَ الْمَيِّتِ قَدْ بَرَّتْ مِنْ بَقِيَّةِ الدَّيْنِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ غَيْرَ هَذَا .

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ : أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُطَالِبًا بِبَقِيَّةِ الدَّيْنِ فَيَقْضِي مِنْ مَالِهِ إِذَا ظَهَرَ لَهُ مَالٌ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ مِنْ حَسَنَاتِهِ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ وَلَا سِيَّمَا يُحْبَسُ فِيهِ عَنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ أَدَانَهُ فِي غَيْرِ حَقٍّ شَرْعِيٍّ أَوْ سَرَفٍ كَمَا فِي (ح) (١) عَنْ « التَّمْهِيدِ » .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ الَّذِي ظَهَرَ لِي مِنْ نُصُوصِ الْأَثَمَةِ أَنَّ الْغُرَمَاءَ أَحَقُّ بِالْمَتْرُوكِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْوَرَّةِ لِمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَتْرُوكُ يَبْقَى بِالْدَّيْنِ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْقَسَمِ (٢) : وَمَنْ هَلَكَ وَعَلَيْهِ وَدَيْنٌ وَتَرَكَ دَارًا بِعَ مِنْهَا بِقَدَرِ الدَّيْنِ ثُمَّ اقْتَسَمَ الْوَرَّةُ بِأَقْيَاسِهَا إِلَّا أَنْ تُخْرِجَ الْوَرَّةُ الدَّيْنَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَتَبْقَى لَهُمْ الدَّارُ يَقْتَسِمُونَهَا . اهـ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : إِذَا لَا حُجَّةَ لِلطَّالِبِ إِلَّا فِي دَيْنِهِ كَمَا لَوْ أَرَادَهُ أَجْنَبِيٌّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَقَالٌ . اهـ . انْظُرْ (ح) . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٦) [٥٧] سُؤَالَ عَنْ تَصَرُّفِ الْوَصِيِّ إِذَا جَهَلَ عَلَى مَاذَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ هَلْ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَحْجُورِهِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : فِي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَنْ تَصَرُّفِ الْوَصِيِّ إِذَا جَهَلَ عَلَى مَاذَا يُحْمَلُ هَلْ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَحْجُورِهِ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ تَصَرُّفَ الْوَصِيِّ لِنَفْسِهِ حَتَّى يَشْهَدَ أَنَّهُ لِمَحْجُورِهِ . اهـ .

(١) مواهب الجليل (٥ / ٣٣) .

(٢) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٣٥٢) فَإِنَّ الْمَصْنَفَ يَنْقُلُ مِنْهُ هُنَا .

المراد منه ، والله تعالى أعلم .

(١٥٣٧) [٥٨] سُؤَالَ يُعْرِفُ مِنْ جَوَابِهِ :

فَفِي « الْمَعْيَار » : وَسُئِلَ سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْدُوسِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ
وَادَّعَى مَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَجَرَ عَلَيْهِ هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ الَّذِي رَجَحَ
مُحَقِّقُو الْمَلَا حَ ، وَبِهِ الْقَضَاءُ ، وَعِنْدَنَا الْيَوْمُ بِفَاسَ ، وَإِيَّاهُ اتَّقَلَّدُ وَبِهِ أَفْتِي ؛ فَفِي
الْأَخْذِ بِهِ مَصْلَحَةٌ عَظِيمَةٌ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَحْجِرُونَ عَلَى أَوْلَادِهِمْ فَمَا رَبِحُوا
فِيهِ لَمْ يُظْهِرُوا فِيهِ حَجْرَهُمْ وَمَا خَسِرُوا بِهِ أَظْهَرُوهُ ، وَذَلِكَ وَسِيلَةٌ إِلَى إِتْلَافِ
أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَمَنْ ثُبِتَ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلِمَ بِحَجْرِهِ وَأَتْلَفَ أَمْوَالَ النَّاسِ عُوقِبَ أَشَدَّ
الْعُقُوبَةِ عَلَى تَعْدِيهِ وَاخْتِيَاثِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٨) [٥٩] سُؤَالَ عَمَّنْ وَهَبَ لَهُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ شَيْئًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ

دُونَ إِذْنِ سَيِّدِ الْعَبْدِ أَوْ فِيهِ تَفْصِيلٌ بَيْنَ التَّافَةِ وَغَيْرِهِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ قَبُولُ ذَلِكَ وَلَوْ قَلِيلًا إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِ الْعَبْدِ ؛ لِقَوْلِ

الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَحَجَرَ عَلَى الرَّقِيقِ) (١) .

(مَخ) (٢) : أَيُّ : [ق / ٦٠٢] وَحَجَرَ السَّيِّدُ أَصَالَه عَلَى رَقِيقِهِ بِأَنْوَاعِهِ

فِي مَالٍ نَفْسِهِ كَثِيرًا كَانَ أَوْ قَلِيلًا ، قَتَا أَوْ ذَا شَائِبَةٍ ، مُفَرِّطًا فِي مَالِهِ أَوْ مُحَافِظًا ،
مُعَاوَضَةً أَوْ غَيْرَهَا ، حَقَّ سَيِّدُهُ لِمَالِهِ فِي زِيَادَةِ قِيمَتِهِ . اهـ .

وَفِي « نَوَازِلِ » (عَج) مَا نَصَّهُ : فَللسَّيِّدِ أَنْ يَحْجُرَ عَلَى رَقِيقِهِ وَيَمْنَعَهُمْ مِنْ

التَّصَرُّفِ فِي كَثِيرِ أَمْوَالِهِمْ وَقَلِيلِهَا بِمُعَاوَضَةٍ وَغَيْرِهَا كَانَ مِمَّنْ يَحْفَظُهَا أَمْ لَا ،
لَأَنَّ مَلِكَ الرَّقِيقِ لِمَالِهِ مَلِكٌ مُزَكَّرٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

(٢) حاشية الزرقاني (٥ / ٣٠١) .

التَّصَرُّفَاتِ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَإِذَا أُذِنَ لَهُ فِي التِّجَارَةِ فَلَا يَتَعَدَّى إِذْنُهُ لَهُ فِيهَا إِلَى التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ بِغَيْرِهَا ، وَقَدْ مَنَعُوا الْمَأْذُونَ لَهُ فِي التِّجَارَةِ مِنْ أَنْ يَضَعَ مِنَ الدِّينِ الَّذِي لَهُ وَمِنْ تَأْخِيرِهِ بَعْدَ حُلُولِهِ وَمِنْ عَمَلِ طَعَامًا يَدْعُو إِلَيْهِ النَّاسَ وَلَوْ كَانَ عَقِيْقَةً لَوْلَكِهِ ، قَالَ فِي « الْمُدَوْنَةِ » : إِلَّا مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَسْتِيْلَافِ لِلتِّجَارَةِ . اهـ .

وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : (وَحُكْمُ مَنْ أُذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي التِّجَارَةِ حُكْمُ الْوَكِيلِ الْمُفَوَّضِ [إِلَيْهِ] ^(١) فِيهَا ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَضَعَ أَوْ يُؤَخَّرَ أَوْ يَعْمَلَ طَعَامًا إِلَّا اسْتِيْلَافًا لِلتِّجَارَةِ ^(٢)) . اهـ .

وَالْيَهْ إِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : إِلَّا بِإِذْنٍ وَلَوْ فِي نَوْعٍ فَكَوَكِيلٍ مُفَوَّضٍ وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَيُؤَخَّرَ وَيُضَيِّفَ إِنْ اسْتَالَفَ .

(مخ) (٣) : قَوْلُهُ : (إِنْ اسْتَالَفَ) (٤) : يَرْجِعُ لِلْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعِيرَ دَابَّةً إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ وَلَهُ أَنْ يَعُقَّ عَنْ وَلَدِهِ إِذَا اتَّسَعَ الْمَالُ وَعَلِمَ أَنَّ سَيِّدَهُ لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ ، وَإِذَا صَنَعَ الْعَقِيْقَةَ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهَا فَإِنَّ مَنْ أَكَلَ مِنْهَا يَضْمَنُ مَا أَكَلَهُ لِسَيِّدِهِ . اهـ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ تَبَرُّعَ الْعَبْدِ وَلَوْ كَانَ ذَا شَائِبَةٍ لَا يَجُوزُ قَبُولُهُ دُونَ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَوْ بَتَافَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ فَيَجُوزُ قَبُولُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ تَبَرُّعِهِ إِنْ كَانَ فِعْلُهُ عَلَى وَجْهِ الْأَسْتِيْلَافِ لِلتِّجَارَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٣٩) [٦٠] سَوَّالٌ عَنْ الْوَصِيِّ إِذَا ظَهَرَ لَهُ رُشْدٌ مَحْجُورِهِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُهُ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ أَمْ لَا ؟

(١) سقط من الأصل .

(٢) جامع الأمهات (ص / ٣٨٦) .

(٣) حاشية الخرشى (٥ / ٣٠٢) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ سَلْمُون : وَإِذَا تَحَقَّقَ الْوَصِيُّ رُشْدَ مَحْجُورِهِ لَزِمَهُ إِطْلَاقُهُ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَالَهُ وَتَلَفَ عِنْدَهُ فَهُوَ ضَامِنٌ سِوَاءَ تَلَفٍ بَيْنَةٍ أَوْ بَغِيرِ بَيْنَةٍ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ فِي حَبْسِ مَالِهِ ظَالِمًا . اهـ .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (١) . اهـ .

قَوْلُهُ : فَإِنْ آنَسْتُمْ : أَيُ : أَبْصَرْتُمْ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٠) [٦١] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : أَمَّا بَعْدُ فَاعْلَمُوا أَنَّ الْغَرِيمَ إِذَا طَرَأَ بَعْدَ قَسَمِ التَّرَكَةِ عَلَى الْغُرَمَاءِ فَقَطُّ أَوْ عَلَى الْغُرَمَاءِ وَالْوَرَثَةِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا أَخَذَتُهُ الْوَرَثَةُ كِفَافَ دَيْنِ الْغَرِيمِ الطَّارِي فَإِنَّ الْقِسْمَةَ تُنْقَضُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ مُقَوِّمًا لَا مِثْلِيًا فَلَا تُنْقَضُ وَيَتَّبِعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِحِصَّتِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ أَوْ وَارِثٌ أَوْ مُوصِي لَهُ عَلَى مِثْلِهِ) (٢) . إِلَى قَوْلِهِ : (أَتْبَعَ كُلُّ وَاحِدٍ بِحِصَّتِهِ) .

قَالَ (عَج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : أَقُولُ : كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَقْسُومُ مِثْلِيًا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُقَوِّمًا فَإِنَّ الْقِسْمَةَ تُنْقَضُ ، وَنَحْوُهُ (لِمَخ) (٣) فِي « كَبِيرِهِ » ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَوْلُهُ : (عَلَى مِثْلِهِ) : يَرْجِعُ لِلْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَقْسُومُ مِثْلِيًا أَوْ عَيْنًا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُقَوِّمًا فَإِنَّ الْقِسْمَةَ تُنْقَضُ . اهـ .

وَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْفَلَسِ : فَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ رَجَعَ بِالْحِصَّةِ فَإِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِالْمِثْلِيِّ كَمَا فِي (عَج) وَ « كَبِيرِ » (مَخ) . انْظُرْهُمَا فِي

(١) سورة النساء (٦) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٣٧) .

(٣) انظر : « حاشية الخرشى » (٥ / ٣٠٢)

بَابِ الْقَسَمِ .

وَالْيَه يُشِيرُ أَيْضًا ابْنُ رُشْدٍ فِي « الْمَقْدَمَاتِ » بِقَوْلِهِ - عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ الْقُلَشَانِيُّ : فَأَمَّا طُرُوءُ الْغَرِيمِ أَوْ الْمُوصَى لَهُ أَوْ الْوَارِثِ عَلَى أَهْلِ التَّرِكَةِ بَعْدَ اقْتِسَامِهَا فَفِيهِ إِحْدَى عَشْرَةَ مَسْأَلَةً :

إِحْدَاهَا : طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ ، وَالثَّانِي : طُرُوءُ الْوَارِثِ عَلَى الْوَرَثَةِ ، وَالثَّلَاثُ : طُرُوءُ الْمُوصَى لَهُمْ فَحُكْمُهُمْ سَوَاءٌ وَهُوَ أَنْ يَتَّبَعَ الطَّارِئُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَا يَنْبُوهُ وَلَا يُؤْخَذُ الْمُلَى مِنْهُمْ بِالْمُعْدَمِ وَإِنْ وَجَدَ بِأَيْدِيهِمْ قَائِمًا مَا قَبَضُوا لَمْ يَقْتِ أَخْذٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يَجِبُ لَهُ وَلَمْ تُنْتَقِصْ الْقِسْمَةُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ مَكِيلًا أَوْ موزُونًا ، وَإِنْ كَانَ حَيَوَانًا أَوْ عَرُوضًا نُقِضَتِ الْقِسْمَةُ لِمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِّ فِي تَبْعِيضِهِ ، وَاخْتَلَفَ هَلْ يَضْمَنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِلطَّارِئِ مَا يَنْبُوهُ . . . إلخ اهـ .

وَهَذَا حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَهِيَ طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ فَقَطْ .

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : وَهِيَ طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ وَالْوَرَثَةِ ، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى حَيْثُ كَانَ مَا أَخَذَتْهُ الْوَرَثَةُ لَا يَفِي بِدَيْنِ الطَّارِئِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ السَّابِقَةُ - وَهِيَ طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ وَالْوَرَثَةِ - فَالْحُكْمُ فِيهَا أَنْ يَنْظَرُ فَإِنْ كَانَ فِيمَا أَخَذَتْهُ الْوَرَثَةُ كِفَافَ دَيْنِ الْغَرِيمِ الطَّارِئِ رَجَعَ عَلَيْهِمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجْهِ لِلْعَمَلِ فِي طُرُوءِ الْغَرِيمِ عَلَى الْوَرَثَةِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ رُجُوعٌ عَلَى الْغُرَمَاءِ بَبَقِيَّةِ حَقِّهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَصْفِ الْعَمَلِ فِي رُجُوعِ الْغَرِيمِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ مَحَلُّ حَطِّ رِحَالِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَنَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤١) [٦٢] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدٍ مَأْذُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَمَاتَ عَنْ مَالٍ وَعَلَيْهِ

دَيْنٌ فَهَلْ يَكُونُ مَتْرُوكُهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَوْ لِسَيِّدِهِ وَلَا شَيْءَ لِرَبِّ الدَّيْنِ مِنْهُ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ الْمَالُ : الْمَذْكُورُ عَطِيَّةً أُعْطِيَتْ لَهُ كَهَبَةٌ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ وَصِيَّةٌ أَوْ خُلِعَ فَإِنَّ رَبَّ الدِّينِ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يَقْضِيَ مِنْهُ دَيْنَهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَأَخَذَ مِمَّا بِيَدِهِ [وَإِنَّ مُسْتَوْلَدَتَهُ] ^(١) كَعَطِيَّتِهِ ، وَهَلْ إِنْ مَنَحَ لِلدِّينِ أَوْ مُطْلَقًا ؟ تَأْوِيلَانِ) ^(٢) .

وَإِنْ كَانَ مِنْ عَمَلِهِ وَخِدْمَتِهِ فَإِنَّ سَيِّدَهُ أَحَقُّ بِهِ وَلَا شَيْءَ لِرَبِّ الدِّينِ مِنْهُ لِقَوْلِ خَلِيلٍ : (لَا غَلَتُهُ) . اهـ . وَهَذَا كُلُّهُ يَشْمَلُهُ قَوْلُ « الْمُدُونَةِ » ^(٣) : وَمَا وَهَبَ لِلْمَأْذُونِ وَقَدْ اغْتَرَقَهُ دَيْنٌ فَغُرِمَاؤُهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَيِّدِهِ وَلَا يَكُونُ لِلْغُرْمَاءِ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ شَيْءٌ وَ [لَا] ^(٤) مِنْ خَرَاஜِهِ [وَأَرَشٍ] ^(٥) جَرَحِهِ ^(٦) وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ مَالٍ وَهَبَ لِلْعَبْدِ أَوْ تُصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ أَوْ أُوصِيَ لَهُ بِهِ فَقَبْلَهُ الْعَبْدُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

(٣) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٧٧) فإنه ينقل منه هنا لا من « المدونة » .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في الأصل : أرشه .

(٦) سقط من (ح) المطبوع .

نَوَازِلُ الصُّلْحِ

(١٥٤٢) [١] سُؤَالٌ عَنِ الصُّلْحِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَدِ قَاضٍ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ ذَلِكَ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَعْرِيفِ ابْنِ عَرَفَةَ لِعَدَمِ انْطِبَاقِهِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ جَامِعٌ مَانِعٌ وَلَفْظُهُ : الصُّلْحُ انْتِقَالٌ عَنْ حَقٍّ أَوْ دَعْوَى بِعَوَضٍ لِرَفْعِ نِزَاعٍ أَوْ خَوْفٍ وَقُوعِهِ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَاضِيَ لَيْسَ بِشَرَطٍ فِي صِحَّةِ الصُّلْحِ ، وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَدَمَ اشْتِرَاطِهِ لِأَنَّ شَبَهَهُ بِالْبَيْعِ إِنْ وَقَعَ عَلَى الذَّاتِ أَوْ بِالْأَجْرَةِ إِنْ وَقَعَ عَلَى الْمَنَافِعِ وَبِالْهَبَةِ إِنْ وَقَعَ عَلَى بَعْضِ الْمُدَّعَى بِهِ ، وَقَدْ عَلِمْتَ عَدَمَ افْتِقَارِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِغَيْرِ الْعَاقِدِينَ . اهـ .

وَبِهَذَا أَفْتَى الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ الشَّرِيفُ ، وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُمَا ، آمِينَ - ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٣) [٢] سُؤَالٌ عَنْ شُرَكَاءِ [ق / ٦٠٣] فِي دَارٍ تَنَازَعُوا فِيهَا وَاصْطَلَحُوا عَلَى أَنْ مَنْ أَرَادَ الْبَيْعَ لَا يَبِيعُ إِلَّا مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ لَا يَبِيعُ لِمَنْ يَضُرُّ بِهِمْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (س) : وَرَوَى عَيْسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي قَوْمٍ تَنَازَعُوا فِي مَنَزَلٍ ثُمَّ اصْطَلَحُوا عَلَى أَنْ مَنْ أَرَادَ الْبَيْعَ لَا يَبِيعُ إِلَّا مِنْ أَصْحَابِهِ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ اعْتَرَضَهُ وَبَلَغَ ثَمَنًا أَخَذُوهُ بِالْعَطَاءِ وَإِلَّا بَاعَ مِنْ غَيْرِهِمْ جَازَ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ وَقَعَ الْبَيْعُ عَلَى هَذَا لَمْ يَجْزُ ، فَإِنْ فَاتَ فِيهِ الْقِيَمَةُ ، وَلَوْ شَرَطُوا أَنْ لَا يَبِيعَ لِمَنْ يَضُرُّ بِهِمْ لَمْ يَجْزُ فِي الْبَيْعِ وَيُفْسَخُ ، وَفِي الصُّلْحِ لَا يُفْسَخُ ، فَلَوْ بَاعَ وَاحِدٌ فَقَالُوا : أَضَرَّ بَنَا ، نَظَرَ الْإِمَامُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٤) [٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ دَابَّتَهُ أَوْ عَبْدَهُ فَأَنْكَرَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ وَجَدَ الْعَبْدَ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالسَّرْقَةِ وَلَا يَنْقُضُ الصُّلْحُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَخْفَاهُ فَيَكُونُ لِرَبِّهِ ، وَقَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » فِي الْمُكْتَرِي يَتَعَدَّى بِالِدَابَّةِ فَتَضِلُّ فَيَغْرَمُ قِيمَتَهَا ثُمَّ تَوَجَّدُ : هِيَ لِلْمُكْتَرِي . انْظُرْ (ح) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٥) [٤] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحِ الْوَكِيلِ غَيْرِ الْمُفَوَّضِ دُونَ إِذْنِ الْمُوَكَّلِ أَيْمُضِي أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (س) : وَلَا يَجُوزُ صُلْحُ الْوَكِيلِ غَيْرِ الْمُفَوَّضِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٦) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ بِحَقٍّ فَقَالَ لَهُ : عِنْدِي بَيْنَةٌ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ ، فَخَافَ الْمُدَّعَى مِنْ ذَلِكَ وَصَالَحَهُ عَلَى مَالٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بَيْنَةَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْمُضِي هَذَا الصُّلْحُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : لَا يَجُوزُ هَذَا الصُّلْحُ . انْظُرْ (مَخ) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٧) [٦] سُؤَالٌ عَنْ صُلْحِ الْوَصِيِّ عَنِ الْإِثْمِ فِي يَمِينِ الْقَضَاءِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَرَى الْعَزِيمَةَ مِنَ الْمَصَالِحِ عَلَى الْحَلْفِ وَيَعْرِفُ ذَلِكَ بِقَرَأَتِنِ الْأَحْوَالِ وَالْإِشَارَاتِ وَالْكَلَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، كَمَا فِي (ح) (٢) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٤٣٠) و « التاج والإكليل » (٥ / ٢٨٠) و « منح

الجليل » (٧ / ٩٤) .

(٢) مواهب الجليل (٥ / ٨٢)

(١٥٤٨) [٧] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ يَذُودَانِ إِبْلًا عَنْ حَوْضِهِمَا عَنْ الشَّرَابِ أَحَدُهُمَا رَاعِيهَا وَيَطْرُدُهَا طَرْدًا شَدِيدًا فَتَلَاَقَتْ نَاقَةً مِنْهَا مَعَ جَذَعٍ فِي الطَّرْدِ فَوَقَعَ فِي عُنُقِهَا وَمَاتَتْ وَتَرَاَفَعُوا عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ وَأَصْلَحَهُمْ عَلَى شَيْءٍ وَرَضُوا بِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَرَادَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ الرَّجُوعَ عَنِ الصَّلْحِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي « تَحْفَتِهِ » (١) :

(١) قال ميارة : (ولا يجوز نقض صلح أبرما وإن تراضيا وجبرا ألزما)

يعنى : أن المتخاصمين إذا وقع الصلح بينهما على وجه جائز ثم أرادا الرجوع إلى ما كانا عليه من الخصومة فإن ذلك لا يجوز ويجبران على التزام ما وقع بينهما من الصلح قال ابن أبى زمنين فى « منتخبه » : وسئل عيسى عن رجلين اصطلحا فى شىء تداعيا فيه ثم أرادا أن ينقضا الصلح ويرجعا إلى الدعوى الأولى قال : هذا لا يجوز .

سحنون : إن استحق ما قبض المدعى فى الصلح على الإنكار فليرجع بقيمة ما قبض أو مثله إن كان يوجد له مثل ابن يونس : هذا هو الصواب لا الرجوع إلى الخصومة .

(وينقض الواقع فى الإنكار إن عاد منكر إلى الإقرار) يعنى : أن من ادعى حقا على غيره فجحدته وأنكره ثم صالحه على الإنكار ثم بعد ذلك أقر بما أنكر أولا قبل الصلح فإن الصلح ينقض ويلزمه غرم ما بقى من حق المدعى وهذا الفرع وما يستطرد بعده من نظائره فى معرض الاستثناء من قوله : (لا يجوز نقض صلح أبرما) .

قال فى « الوثائق المجموعة » : قال أحمد بن سعيد : سئل عيسى بن دينار عن رجل له حق على رجل فجحدته فصالحه على الإنكار ببعض الحق ثم أقر بعد أن ما ادعى به عليه حق .

فقال عيسى : يلزمه غرم ما بقى من حق المدعى ، وقال : لو أن لرجل على رجل وثيقة بحق فضاعت فأنكره غريمه فصالحه ببعض الحق ثم وجدها فله أن يرجع عليه بما بقى من حقه ابن الحاجب : والصلح على الإنكار وعلى الاقتداء من اليمين جائز حكمه ولا يحل للظالم منهما فلو أقر بعد ذلك فله نقضه لأنه مغلوب .

ثم قال فى « التوضيح » فى شرح قوله : وإن أشهد سرا فقولان : وهنا ثمان مسائل أربع متفق عليها أى على نقض الصلح فى ثلاثة منها وعلى إمضائه فى الرابعة وأربع مختلف فيها .

فأما المتفق عليها :

وَلَا يَجُوزُ نَقْضُ صُلْحٍ أُبْرِمَا وَإِنْ تَرَاضِيَا وَجِبْرًا أُلْزِمَا
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٤٩) [٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الصُّلْحِ عَنِ الْمَجْهُولِ : أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) : إِنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَقْدِرَانِ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ
فَالصُّلْحُ فِيهِ جَائِزٌ عَلَى وَجْهِ التَّحْلِيلِ إِذْ هُوَ أَكْثَرُ الْمَقْدُورِ . اهـ .
وَفِي « الْمُدُونَةِ » (٢) : وَمَنْ لَكَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ نَسِيئًا مَبْلَغَهَا جَازَ أَنْ تَصْطَلِحَا

= فالأولى : إن كانت له بيعة غائبة وأشهد وأعلن .

والثانية : إذا صالح على الإنكار ثم أقر .

والثالثة : إذا صالح على الإنكار وذكر ضياع صكه أى وثيقته ثم وجده بعد الصلح فهذه
الثلاثة اتفقوا فيها على القبول .

والرابعة : إذا ضاع صكه فقال له غريمه : حقك حق فات بالصك فامحه وخذ حقك .

فقال : قد ضاع وأنا أصلحك ففعل ثم يجد ذكر الحق فلا رجوع له باتفاق .

ابن يونس : والفرق بين هذه والتي قبلها أن غريمه فى هذه معترف وإنما طالبه بإحضار صكه
ليمحو ما فيه فقد رضى هذا بإسقاطه واستعجال حقه والأول منكر للحق وقد أشهد أنه إنما
صالحه لضياع صكه فهو كإشهاد أنه إنما يصالحه لغيبة بيته وأما الأربع المختلف فيها فهى :
إذا كانت بيته غالبة وأشهد سرا كما ذكر .

والثانية : إذا صالح ولم يعلم بيته ثم علم، والمشهور فيها القبول كما تقدم .

والثالثة : إذا صالح وهو عالم بيته وتقدم أن المشهور فيها عدم القبول .

والرابعة : من يفرق فى السر ويجحد فى العلانية فصالحه غريمه على أن يؤخره سنة وأشهد
الطالب أنه إنما يصالحه لغيبة بيته فإذا قدمت قام بها ف قيل ذلك له إذا علم أنه كان يطلبه وهو
يجحده . وقيل : ليس له ذلك .

خليل : وأفتى بعض أشياخ شيوخى بأن ذلك له للضرورة وهو قول سحنون والآخر له مطرف
وهذه المسألة تسمى إيداع الشهادة . والله أعلم . « شرح ميارة » (٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥) .

(١) مواهب الجليل (٥ / ٨٠) بتصرف .

(٢) انظر : « مواهب الجليل (٥ / ٨٠) و « التاج والإكليل » (٥ / ١٨٢) .

عَلَى مَا شِئْتُمَا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ . اهـ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٠) [٩] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ صَلَاحِ الزَّوْجَةِ عَنْ صَدَاقِهَا وَمِيرَاثِهَا فِي

صَفَقَةِ وَاحِدَةٍ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَاصِمٍ بِقَوْلِهِ :

وَلَا بِإِعْطَاءٍ مِنَ الْوَارِثِ لِلْعَيْنِ فِي الْكَالِيِّ وَالْمِيرَاثِ

وَأَسْتَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ شَارِحُهُ مَيَارَةَ نَاقِلًا عَنْ الْمُتَيْطِيِّ بِقَوْلِهِ ^(١) : وَلَا يَجُوزُ

أَنْ يَنْعَقِدَ الصَّلَاحُ بَدَنَانِيرٍ أَوْ دَرَاهِمٍ فِي صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ [عَنْ ^(٢) الْكَالِيِّ وَالْمِيرَاثِ

لَأَنَّ الْجَهْلَ يَدْخُلُهُ إِذْ لَا مِيرَاثَ إِلَّا بَعْدَ [أَدَاءِ] ^(٣) الدَّيْنِ وَالْكَالِيِّ مِنَ الدَّيْنِ .

اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥١) [١٠] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي السَّلَمِ : (لَا أَقْلَ إِلَّا عَنْ

مِثْلِهِ وَيَبْرَأُ مِمَّا زَادَ) ^(٤) هَلْ بَيْنَهُ مُخَالَفَةٌ مَعَ قَوْلِهِ أَيْضًا فِي بَابِ الصَّلَاحِ : (وَعَلَى

بَعْضِهِ هَبَةٌ) ^(٥) أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) : إِنَّهُ يَصِحُّ الصَّلَاحُ بِبَعْضِ الْمُدْعَى بِهِ وَتَقَدَّمَ فِي السَّلَمِ

لَا أَقْلَ إِلَّا عَنْ مِثْلِهِ وَيَبْرَأُ مِمَّا زَادَ .

قُلْتُ : قَوْلُهُ : (وَعَلَى بَعْضِهِ هَبَةٌ) أَيِ : لِلْمَتْرُوكِ فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا تَخَالُفٌ .

اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر : « شرح ميارة » (١ / ٢٣٨) .

(٢) في « ميارة » : على .

(٣) سقط من « ميارة » .

(٤) مختصر خليل (ص / ١٩٧)

(٥) مختصر خليل (ص / ٢٠٩)

(١٥٥٢) [١١] سُؤَالُ عَمَّنْ يُطَالِبُ آخَرَ بَدَيْنَ وَقَالَ لَهُ : إِنْ أُعْطِيتَنِي نَصْفَهُ إِلَى أَجَلٍ فَالْنِّصْفُ الْآخَرُ سَاقِطٌ عَنْكَ وَإِلَّا فَالِدَيْنِ لَأُزِمَّ كُلُّهُ لَكَ وَأَشْهَدُ الْبَيِّنَةَ عَلَى هَذَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَإِنْ كَانَ لَكَ عَلَيْهِ أَلْفٌ دَرْهَمٍ حَالَةً فَأَشْهَدْتَ لَهُ أَنَّهُ إِنْ أَعْطَاكَ مِائَةً مِنَ الْأَلْفِ الْحَالَةَ إِلَى شَهْرٍ كَذَا فَبَاقِيهَا سَاقِطٌ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلِلْأَلْفِ كُلِّهَا لَأَزِمَّةٌ لَكَ فَذَلِكَ جَائِزٌ وَلَهُمَا لَأَزِمٌ . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ يُشْتَرِطُ فِي جَوَازِ هَذَا الصُّلْحِ حُلُولُ الْحَقِّ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَضَعَ بَعْضَ الْحَقِّ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ لَهُ بَعْضَهُ لَأَنَّهُ يَدْخُلُهُ ضَعٌّ وَتَعَجُّلٌ . انْظُرْ (عَج) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٣) [١٢] سُؤَالُ يُعْرِفُ مِنْ جَوَابِهِ :

وَأَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ فَالْحُكْمُ فِيهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ (طَخ) عَنْ « نَوَازِلِ أَصْبَغٍ » : سَأَلْتُ ابْنَ الْقَاسِمِ عَنِ الْوَصِيِّ أَيُصَالِحُ عَنِ الْإِيتَامِ قَالَ : نَعَمْ إِنْ رَأَى الْوَصِي نَظَرًا .

ابْنُ رُشْدٍ : وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَظَاهِرُهَا أَنَّ الْوَصِيَّ يَجُوزُ صُلْحُهُ عَنِ الْيَتِيمِ فِيمَا يَرَاهُ نَظَرًا فِيمَا طَلَبَ لَهُ أَوْ طَلَبَ بِهِ بِأَنْ يَأْخُذَ الْبَعْضُ وَيَتْرَكَ الْبَعْضُ إِذَا خَشِيَ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَهُ مَا ادَّعَاهُ وَيُعْطِي مِنْ مَالِهِ بَعْضَ مَا يَطْلُبُ بِهِ إِذَا خَشِيَ أَنْ يُثْبِتَ عَلَيْهِ جَمِيعَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٤) [١٣] سُؤَالُ عَنْ صُلْحِ الشَّرِيكِ أَيْلِزَمُ شَرِيكُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَكِيِّ » وَسُئِلَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ عَمَّنْ صَالِحٌ عَنْ دَابَّةٍ لَهُ فِيهَا شَرِكٌ عَلَى مَالٍ وَسَلَّمَ الدَّابَّةَ لِغَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ مِنْ يَدِهِ هَلْ يَلِزَمُ شَرِيكُهُ هَذَا الصُّلْحُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِ حَظِّهِ بِمَا وَقَعَ لَهُ مِنَ الشَّرِيكِ ؛
إِذْ قَدْ تَكُونُ لَهُ جَاءَةٌ غَيْرُ مَا أَتَى بِهِ الْأَوَّلُ وَفِي الصَّلَحِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ تَسْلِيمٌ لِمَا يَمْلِكُهُ
هُوَ وَغَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا مُتَّفَاوِضَيْنِ وَأَجَابَ غَيْرُهُ : إِذَا كَانَتْ أَيْدِيهِمَا فِيمَا يَجَازُ
وَاحِدَةً فَيَلْزَمُ الشَّرِيكَ صَلَاحُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٥) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِسْتِرْعَاءِ وَشُرُوطِهِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِسْتِرْعَاءِ إِيدَاعُ الشَّهَادَةِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لِمَا فَعَلَ وَإِنَّمَا فَعَلَهُ
لِلْأَمْرِ كَذَا .

وَأَمَّا شُرُوطُهُ : فَهِيَ التَّطَوُّعَاتُ كَالطَّلَاقِ بِلَا عَوْضٍ وَالْوَقْفُ وَالْعَتَقُ وَنَحْوِ
ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ فَقَطْ : الْإِشْهَادُ وَتَحْقِيقُ تَقْدِيمِهِ وَالسَّبَبُ الْمُلْجِئُ إِلَيْهِ مَعَ عَدَمِ الْإِنْصَافِ
وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ الْبَيِّنَةُ السَّبَبَ إِلَّا مِنْ قَوْلٍ [ق / ٦٠٤] الْمُسْتَرَعَى وَحْدَهُ ، وَفِي
الْمُعَاوَضَاتِ كَالْخُلْعِ وَالْبَيْعِ وَالْإِبْرَاءِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يُشْتَرَطُ فِيهِ الشُّرُوطُ
الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، وَيُزَادُ عَلَيْهَا شَرْطٌ رَابِعٌ وَهُوَ مَعْرِفَةُ الشُّهُودِ السَّبَبِ الْمُلْجِئِ إِلَيْهِ
مِنْ إِنْكَارٍ أَوْ تَقْيَةٍ - أَيْ إِخَافَةٍ - ، وَلَا يَكْفِي مَعْرِفَةُ الشُّهُودِ لِذَلِكَ مِنْ قَوْلِ
الْمُسْتَرَعَى وَحْدَهُ . قَالَ مِيارَةُ نَاطِمًا لِلْمَسْأَلَةِ مَا نَصَّهُ :

وَفِي الْمُعَاوَضَاتِ الْإِسْتِرْعَاءُ يَصِحُّ إِنْ عِلِمَ الْإِكْرَاهُ عِلْمًا مُتَّصِحًّا

وَقَالَ أَيْضًا فِي شَرْحِهِ عَلَى مَنْظُومَةِ الزَّقَّاقِ : الْإِسْتِرْعَاءُ فِي الْمُعَاوَضَاتِ لَا
يَجُوزُ إِلَّا فِي وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : التَّقْيَةُ .

وَالثَّانِي : الْإِنْكَارُ .

فَإِنْ كَانَ هَذَانِ الْأُمْرَانِ ثَابِتَيْنِ بَيِّنَةٍ لَا مَدْفَعَ فِيهَا قَبْلَ الصَّلَحِ أَوْ قَبْلَ الْبَيْعِ
فَالْحُجَّةُ لِلْمُسْتَرَعَى قَائِمَةٌ وَالْإِسْتِرْعَاءُ بَاقٍ لَهُ فِي ذَلِكَ لَا يُغَيِّرُهُ شَيْءٌ وَلَا يَنْقُطِعُ

بشيء ما بقيت الثقة وقام المنكر على إنكاره ومتى ذهبت الثقة أو عاد المنكر إلى الإقرار وجب للمسترعي القيام بما استرعاه إذا قام في فور ذهاب الثقة أو إقرار المنكر إلا أن يكون المسترعي في ذلك غائباً أو معذوراً بما يوجب عذره فيبقى في الاسترعاء على حجه إلى حين يمكنه القيام في ذلك . اهـ .

وقال الشيخ محمد الصغير ما نصه : فتحصل لنا من هذه النقول أن المسترعي لا بد له من السبب حال الاسترعاء غير أن العقود العوضيات لا بد فيها من معاينة البيئة السبب ، وأما التطوعات فيكفي فيها المسترعي أن يذكر السبب وإن لم يعلم ذلك إلا من قوله . اهـ . مرادنا من كلامه .

وأما قول الأئمة بتعين يومه ووقته فيشتمل عليه تحقيق تقدمه هذا تلخيص الاسترعاء مع الاختصار الشامل لفروعه وشروطه . انظر (س) ، و (ع) وغيرهما من شروح الشيخ خليل عند قوله في باب الصلح : (أو يقر سراً) (١) يتضح لك ما رسمناه لك (٢) . اهـ .

قلت : وأما قول أئمتنا من أنه يشترط في صحة الاسترعاء تحقيق تقدمه فصحيح بالنسبة للاسترعاء في التطوعات ، وأما في مسألة الإنكار من المعاوضات المشار إليها بقول الشيخ خليل : (أو يقر سراً) (٣) ، وأما الاسترعاء في غيرها من المفاوضات فلقد علمت مما تقدم عدم صحته إلا مع ثبوت الإخافة والإنكار فلا يشترط في صحته تقدمه تحقق على عقد المعاوضة بل يصح مع عقدها وبعده كما يشير إلى ذلك صاحب « العمليات » بقوله :

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٩)

(٢) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٨٤) و « حاشية الخرشى » (٦ / ٥) و « الفواكه

الدواني » (٢ / ٢٣٢) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٩)

إِنْ ثَبَّتَ الْإِكْرَاهُ فِيمَا عَقَدَا عَقْدٌ وَيَعْدُهُ وَقَبْلَهُ وَقَعُ
إِنْ ثَبَّتَ الْإِكْرَاهُ فِيمَا عَقَدَا وَفِي التَّبَرُّعَاتِ قَبْلَهُ بَدَأَ . اهـ

بَلْ الْعَقْدُ غَيْرُ لَازِمٍ وَلَوْ لَمْ يَسْتَرْعِ أَصْلًا ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ لِلْإِسْتِرْعَاءِ مَعَ ثُبُوتِ الْإِكْرَاهِ وَالْإِخَافَةِ فَفِي « الْبَنَانِيِّ » : فَإِنْ لَمْ يَسْتَحْفَظْ وَادَّعَى بَعْدَ الْعَقْدِ التَّقْيَةَ ، فَإِنْ أَثَبَّتِ التَّقْيَةَ قَبْلَ قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْفَاطٍ ، وَلَوْ كَانَ الْإِسْتِحْفَاطُ لَكَانَ أَتَمًّا . اهـ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْنَحِ الْأَشْيَاءِ الْمُسْقَطَةِ بِالْإِكْرَاهِ مَا نَصَهُ : (أَوْ أُكْرِهَ عَلَى الطَّلَاقِ) : إِلَى أَنْ قَالَ : (وَكَذَا الْعَتَقُ وَالنِّكَاحُ وَالْإِقْرَارُ وَالْيَمِينُ وَنَحْوُهُ) ^(١) وَقَالَ أَيْضًا فِي بَابِ الْبَيْعِ : (لَا إِنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا) ^(٢) . اهـ .

وَفِي (ق) ^(٣) قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ : إِنَّ الْمَذْمُورَ لَا يُلْزَمُهُ بَيْعٌ وَلَا إِقْرَارٌ وَلَا غَيْرُهُ حَالَ فُرْعِهِ . اهـ .

وَالِإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نصوصِ الْأَثْمَةِ الشَّاهِدَةِ عَلَى مَا قُلْنَا أَنْ عَرَضَتْ عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَةُ الْإِطَالَةِ . اهـ .

وَالْإِكْرَاهُ يَكُونُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بِخَوْفٍ مُؤْلِمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ . . .) إِلَى قَوْلِهِ : (أَوْ لِمَالِهِ ، وَهَلْ إِنْ كَثُرَ تَرَدُّدُهُ) ^(٤) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٦) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الصَّلْحِ : (وَهُوَ مِمَّا

(١) مختصر خليل (ص / ١٣٤) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٦٨)

(٣) التاج والإكليل (٤ / ٤٤)

(٤) مختصر خليل (ص / ١٣٤) .

يُبَاعُ بِهِ (١) عَادَةً فَأَيُّ شَيْءٍ احْتَرَزَ بِهَذَا عَنْهُ ... إلخ ؟

جوابه : احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَا تَبَاعُ بِهِ السَّلْعَةُ الْمُسْتَهْلَكَةُ عَادَةً فَإِنَّهَا لَا تَقُومُ بِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ تَبَاعُ عَادَةً بِالذَّهَبِ فَيَجِبُ تَقْوِيمُهَا بِهِ وَلَا يَجُوزُ تَقْوِيمُهَا بِالْفِضَّةِ وَإِنْ [(٢) بِالْفِضَّةِ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْوِيمُهَا بِالذَّهَبِ .

قَالَ الشَّرِيفُ حَمِيَّ اللَّهُ فِي اخْتِصَارِهِ لِمَسَائِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ الَّتِي رَدَّ بِهَا عَلَى (مَخ) مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : وَإِنْ صَالَحَ بِمُؤَخَّرٍ عَنْ مُسْتَهْلِكَ ... إلخ تَعَقَّبَ شَيْخُ أَشْيَاخِنَا مَا وَقَعَ (لِمَخ) (٣) هُنَا : مِنْ أَنَّ الصُّلْحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ إِقْرَارٍ بِأَنَّ الصُّلْحَ الْوَاقِعَ عَنْ مُجَرَّدِ دَعْوَى الْأَسْتِهْلَاكِ كَحُكْمِ الصُّلْحِ الْوَاقِعِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْأَسْتِهْلَاكِ بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ كَمَا يُفِيدُهُ نَصُّ « الْمُدُونَةِ » الْآتِي ، وَتَعَقَّبَ أَيْضًا تَقْرِيرَهُ لِقَوْلِهِ : (وَهُوَ مِمَّا يُبَاعُ بِهِ) بِمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ بِهِ قَائِلًا : هُوَ مُخَالَفٌ لِمَوْضِعِ الْمَسْأَلَةِ ، وَالرَّادُّ وَهُوَ الَّذِي يُبَاعُ بِهِ عَادَةً إِذْ بِمُجَرَّدِ اسْتِهْلَاكِ الْمُقَدَّمِ تَجِبُ قِيَمَتُهُ عَلَى مَنْ اسْتَهْلَكَهُ مِنَ النَّوعِ الَّذِي يَجِبُ تَقْوِيمُهُ بِهِ وَهُوَ الذَّهَبُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُبَاعُ بِهِ عَادَةً ، وَالْفِضَّةُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُبَاعُ بِهِ عَادَةً فَمَا عَادَتُهُ أَنْ يُبَاعَ بِالذَّهَبِ لَا يَجُوزُ الصُّلْحُ عَنْهُ إِذْ اسْتَهْلَكَ بِفِضَّةٍ مُؤَخَّرَةً لِأَنَّهُ صَرَفُ مُسْتَأْخِرٍ وَلَا بِذَهَبٍ مُؤَخَّرٍ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ لِأَنَّهُ سَلَفٌ بِزِيَادَةٍ ، وَأَمَّا الصُّلْحُ عَنْهُ بِذَهَبٍ مِثْلَ قِيَمَتِهِ أَوْ أَقَلِّ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ وَحُسْنُ اقْتِضَاءٍ ، وَيَجْرِي مِثْلُ هَذَا فِيمَا يُبَاعُ بِالْفِضَّةِ عَادَةً ، وَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهَا : وَمَنْ اسْتَهْلَكَ بِعَيْرٍ لَمْ يَجْزُ أَنْ تُصَالِحَهُ عَلَى بَعِيرٍ مِثْلِهِ إِلَى أَجْلِ لِفَسْخِكَ مَا وَجَبَ لَكَ مِنَ الْقِيَمَةِ فِي بَعِيرٍ لَا تَتَعَجَّلُهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ اسْتَهْلَكَ لَكَ مَتَاعًا فَصَالَحْتَهُ عَلَى طَعَامٍ أَوْ عَرَضٍ مُؤَجَّلٍ ، فَأَمَّا عَلَى دَنَائِيرٍ مُؤَجَّلَةٍ فَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنَ الْقِيَمَةِ لَمْ يَجْزُ ، وَإِنْ كَانَتْ كَالْقِيَمَةِ فَأَدْنَى وَكَانَ مَا اسْتَهْلَكَ لَكَ يُبَاعُ بِالدَّنَائِيرِ بِالْبَلَدِ فَذَلِكَ جَائِزٌ وَيَجُوزُ عَلَى دَرَاهِمٍ

(١) مختصر خليل (ص / ٢١١) .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) حاشية الخرشي (٦ / ١٤) .

نَقْدًا أَوْ عَرَضًا] ^(١) بِقِيَمَةِ الْمُسْتَهْلَكِ مِنَ الدَّنَائِرِ ، وَلَا يَجُوزُ
لَكَ إِلَى أَجَلٍ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُبَاعُ بِالدَّرَاهِمِ جَازَ الصَّلْحُ عَلَى دَرَاهِمٍ مُوَجَّلَةٍ مِثْلَ
الْقِيَمَةِ فَأَدْنَى ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى دَنَائِرٍ أَوْ عَرَضٍ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِكُمَا بِقِيَمَةِ
الْمُسْتَهْلَكِ [ق / ٦٠٥] مِنَ الدَّرَاهِمِ ، وَإِنْ شَرَطْتُمَا تَأْخِيرَ ذَلِكَ إِلَى أَجَلٍ لَمْ
يَجْزُ وَلَوْ تَعَجَّلَهُ بَعْدَ الشَّرْطِ لَمْ يَجْزُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ ادَّعَيْتَ أَنَّهُ اسْتَهْلَكَ عَبْدًا أَوْ
مَتَاعًا فَالصَّلْحُ فِيهِ عَلَى عَبْدٍ أَوْ عَرَضٍ يَجْرِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَلَوْ لَمْ يَفُتِ الْعَبْدُ
الَّذِي ادَّعَيْتَ أَوْ الْمَتَاعَ وَلَا تَغَيَّرَ جَازَ صَلْحُكَ عَنْهُ عَلَى عَبْدٍ أَوْ عَرَضٍ نَقْدًا أَوْ
مُوَجَّلًا إِذَا وَصَفْتَ الْعَرَضَ الْمُوَجَّلَ وَكَانَ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ عَبْدُكَ . اهـ .
تأمل والله تعالى أعلم .

(١٥٥٧) [١٦] سُؤَالَ عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي يَبْطُلُ بِهِ الْإِسْتِرْعَاءُ اتِّفَاقًا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ أَشْهَدَ أَنَّ كُلَّ بَيِّنَةٍ تَقُومُ لَهُ بِالْإِسْتِرْعَاءِ فَهِيَ كَاذِبَةٌ سَاقِطَةٌ ، أَوْ أَنَّهُ
لَمْ يَسْتَرْعِ وَلَا وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ يُوجِبُ الْإِسْتِرْعَاءَ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسْقِطُهُ بِلَا خِلَافٍ
لأنَّهُ يَصِيرُ مُكَذِّبًا لِبَيِّنَتِهِ وَمُبْطِلًا لَهَا كَمَا فِي (عَج) وَغَيْرِهِ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ
خَلِيلٍ ؛ قَالُوا : إِنْ هَذَا مِنْ دَقِيقِ الْفِقْهِ . اهـ .

وَكَذَلِكَ يُسْقِطُهُ إِنْ أَشْهَدَ عَلَى إِسْقَاطِهِ إِلَّا أَنْ يَسْتَرْعِيَ فِي إِسْقَاطِهِ بَأَنْ يَقُولَ
فِي اسْتِرْعَائِهِ أَنَّهُ مَتَى أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بَقْطَعَ الْإِسْتِرْعَاءَ فَهُوَ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ ذَلِكَ فَيَنْفَعُهُ
اسْتِرْعَاؤُهُ وَلَا يَسْقُطُ إِلَّا أَنْ يَسْقُطَ الْإِسْتِرْعَاءُ وَالْإِسْتِرْعَاءُ فِي الْإِسْتِرْعَاءِ وَقَدْ
اسْتَرْعَى لِلْوَاقِعِ وَلِكِسْقُوطِ الْإِسْتِرْعَاءِ بَأَنْ يَقُولَ فِي اسْتِرْعَائِهِ أَنَّهُ مَتَى أَشْهَدَ عَلَى
نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَفْعَلُهُ لِلضَّرُورَةِ وَهُوَ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لَهُ فَهَلْ يَنْفَعُهُ
اسْتِرْعَاؤُهُ كَمَا فِي « الطَّرَازِ - وَهُوَ الْأَصَحُّ - ، أَوْ لَا يَنْفَعُهُ وَهُوَ قَوْلُ الْمُتِيطِيِّ
وغير واحدٍ مِنَ الْمُؤْتَقِينَ . انْظُرْ (س) وَ (عَج) . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٥٥٨) [١٧] سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْإِسْتِرْعَاءِ وَالْإِسْتِرْعَاءِ فِي

الْإِسْتِرْعَاءِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِسْتِرْعَاءِ : أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ مِنْهُ إِسْقَاطٌ لِلدَّيْنِ أَوْ تَأْخِيرٌ أَوْ إِسْقَاطٌ لِبَيِّنَةِ الْإِسْتِرْعَاءِ فَلَيْسَ مُلْتَزِمًا لِذَلِكَ .

وَحَقِيقَةُ الْإِسْتِرْعَاءِ فِي الْإِسْتِرْعَاءِ : أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ مِنْهُ إِسْقَاطٌ لِلدَّيْنِ أَوْ تَأْخِيرٌ أَوْ إِسْقَاطٌ لِبَيِّنَةِ الْإِسْتِرْعَاءِ فِي الْإِسْتِرْعَاءِ إِنَّهُ لَيْسَ مُلْتَزِمًا لِذَلِكَ كَمَا فِي (عَج) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٥٩) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ صَلَاحِ أَوْقَعِهِ حَاكِمٍ بَيْنَ خَصْمَيْنِ دُونَ رِضَى

أَحَدِهِمَا هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فِي (عَج) وَ (س) مَا نَصَّهُ : ابْنُ رُشْدٍ : فَإِنْ أَبَى الصُّلَحَ أَحَدُهُمَا فَلَا يَلِجُ عَلَيْهِمَا إِلَّا حَاكِمًا يُوْهِمُ الْإِلْزَامَ . قُلْتُ : وَنُقِلَ أَنَّ بَعْضَ قُضَاةِ طَرَابُلُسَ جَبَرَهُ عَلَيْهِ فَعَزَلَ لِذَلِكَ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهَا . فَإِذَا عَلِمْتُمْ هَذَا اتَّضَحَ لَكُمْ بَطْلَانُ هَذَا الصُّلَحِ لَوْ قُوعِهِ دُونَ رِضَا أَحَدِهِمَا بِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٠) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ صَلَاحِ وَقَعٍ عَنْ جِنَايَةٍ قَبْلَ مَعْرِفَةِ أَرْشِهَا وَهُوَ

يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ مَا فِي (عَج) ، وَنَصَّهُ : اَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصُّلَحُ عَنِ الْجُرْحِ وَعَمَّا يُؤُولُ إِلَيْهِ فِي عَمْدٍ يُقْتَصُّ مِنْهُ ، أَمَّا فِي الْخَطَا أَوْ فِي عَمْدٍ لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَيْهِ وَحْدَهُ لَا عَلَيْهِ وَعَلَى مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ . إِلَى أَنْ قَالَ : لَا يَجُوزُ الصُّلَحُ فِي الْخَطَا عَنِ الْجُرْحِ وَمَا يُؤُولُ إِلَيْهِ وَكَذَا عَنِ الْعَمْدِ الَّذِي فِيهِ قَصَاصٌ عَلَى مَا اسْتَظْهَرُوهُ .

(ح) : . وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الْآتِيَيْنِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَأَمَّا مَا لَا قَصَاصَ

فِيهِ فَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ حَتَّى الْمَوْتِ ائْتَفَاقًا ، وَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهِ

وَعَلَى مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ دُونَ الْمَوْتِ ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مُقَدَّرٌ فَفِي جَوَازِ ذَلِكَ قَوْلَانِ ، وَإِنْ كَانَ لَا شَيْءَ فِيهِ مُقَدَّرٌ فَلَا يُصَالِحُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ بُرْئِهِ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ .

انْظُرُوا فِي الْوَجْهِ الْمُوَافِقِ لِمَسْأَلَتِكُمْ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَأَجْرُوهَا عَلَيْهِ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦١) [٢٠] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الصَّلْحَ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ فِي شَأْنِ جَرْحِي الْعَمْدِ اللَّذِينَ وَقَفَا فِي شَقِيقِ الثَّانِي عَلَى إِسْقَاطِ قِيَمَةٍ مَا أَتْلَفَ الْمَجْرُوحُ وَأَعْوَانُهُ مِنْ بَقَرِ فُلَانٍ وَقُرْبَائِهِ فِي شَأْنِ الْجُرْحَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ جَائِزٌ نَافِذٌ وَلَوْ كَثُرَتْ تِلْكَ الْقِيَمَةُ لِأَنَّهُمَا مِنْ جَرَاحَاتِ الْجَسَدِ الْوَاجِبِ فِيهَا الْقِصَاصُ ، وَيَجُوزُ الصَّلْحُ عَنْهَا بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ مِنَ الْمَالِ وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِ الْجُرْحِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ^(١) مَسْبُوكًا بِمَعْنَاهُ : وَيَجُوزُ الصَّلْحُ (عَنْ) دَمِ (الْعَمْدِ بِمَا قَلَّ [أَوْ] كَثُرَ) .

(مَخ) (٣) : أَيُ : وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِ الدَّمِ .

وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ مِيَارَةً فِي « شَرْحِهِ عَلَى تُحْفَةِ الْحَكَّامِ » ^(٤) بِقَوْلِهِ : وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجُرُوحَ عَلَى وَجْهَيْنِ : إِمَّا عَمْدًا وَإِمَّا خَطَأً ؛ فَمَا كَانَ مِنْهَا عَمْدًا فَجَلَّهُ [وَكَثِيرٌ] ^(٥) مِنْهُ فِيهِ الْقِصَاصُ أَوْ مَا يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ [مِنْ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٩)

(٢) في المختصر : و .

(٣) حاشية الخرشي (٦ / ٨) .

(٤) شرح ميارة (٢ / ٤٨٣) .

(٥) في « ميارة » : والكثير .

الْمَالِ [(١) مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ .

وَبَقُولِهِ أَيْضًا (٢): ثُمَّ [إِنَّ] (٣) جَرَّاحَ الْعَمْدِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي الرَّأْسِ أَوْ فِيمَا عَدَاهُ وَهِيَ الْمُعْبَرُ وَعَنْهَا بِجَرَّاحِ الْجَسَدِ ؛ فَجَرَّاحُ الرَّأْسِ [يُقْتَصَّرُ فِيهَا مِنْ سَبْعٍ وَهِيَ : الْمَوْضَحَةُ وَهِيَ مَا أَفْضَى إِلَى الْعَظْمِ مِنَ الرَّأْسِ] (٤) وَالْجَبْهَةُ وَالْخَدَّيْنِ وَلَوْ بِقَدَرٍ [مَغْرَزٍ] (٥) إِبْرَةً وَكَذَا مَا قَبْلَهَا مِنَ الدَّامِيَةِ : وَهِيَ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ ، وَالْخَارِصَةُ : وَهِيَ الَّتِي تَشَقُّ الْجِلْدَ ، وَالسَّمْحَاقُ : وَهِيَ [الْكَاشِحَةُ] (٦) لِلْجِلْدِ ، وَالْبَاضِعَةُ : وَهِيَ الَّتِي تَبْضَعُ اللَّحْمَ - أَيُ : تَشُقُّهُ - ، وَالْمُتَّلَاحِمَةُ : وَهِيَ الَّتِي تَغُوصُ فِي اللَّحْمِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ، وَالْمُلْطَأَةُ : وَهِيَ الَّتِي يَبْقَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ سِتْرٌ رَقِيقٌ ؛ فَالْوَاجِبُ فِي هَذِهِ السَّبْعِ الْقِصَاصُ وَمَا يَصْطَلِحَانِ عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ . اهـ .

وَلَا يَشْتَرَطُ فِي لُزُومِ هَذَا الصَّلْحِ وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنْ كُلِّ صَلْحٍ وَقُوعُهُ عَلَى يَدِ حَاكِمٍ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ بَلْ يَجُوزُ وَيَلْزَمُ وَلَوْ لَمْ يَحْضُرْ لَهُ غَيْرُ الْمُتَصَالِحِينَ كَمَا فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ » الْعَلَامَةِ مُحَمَّدَ فَاذِلِ الشَّرِيفِ وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ : هَلْ يَشْتَرَطُ فِي لُزُومِ الصَّلْحِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : إِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ تَعْرِيفِ ابْنِ عَرَفَةَ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ لِكَوْنِهِ لَمْ يَنْطَبِقْ عَلَيْهِ حَدُّهُ وَحَدُّ جَامِعٍ مَانِعٌ وَنَصُّ تَعْرِيفِهِ : الصَّلْحُ انْتِقَالٌ عَنْ حَقٍّ أَوْ دَعْوَى بَعْوَضٍ لِرَفْعِ نِزَاعٍ أَوْ خَوْفٍ وَقُوعِهِ . اهـ . فَظَهَرَ لَكَ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ أَنَّ الْقَاضِي [ق / ٦٠٦] لَيْسَ مِنْ شُرُوطِهِ ، وَأَيْضًا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ

(١) ليس في « ميارة » المطبوع .

(٢) شرح ميارة (٢ / ٤٨٤) .

(٣) ليس في « ميارة » المطبوع .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في « ميارة » : مدخل .

(٦) في « ميارة » : الكاشطة .

عَدَمَ اشْتِرَاطِهِ لَكُونِهِ شَبَّهُهُ بِالْبَيْعِ إِنَّ وَقَعَ عَلَى الذَّاتِ ، وَبِالْإِجَارَةِ إِنْ وَقَعَ عَلَى الْمَنَافِعِ ، وَكِلَاهُمَا لَا يَحْتَاجُ لِغَيْرِ الْعَاقِدِينَ . اهـ .

وَلَا حُجَّةَ لِفُلَانٍ فِي إِنْكَارِهِ وَقُوعِ الْجُرْحَيْنِ مِنْ ابْنِ عَمِّهِ لِأَخْذِ ابْنِ عَمِّهِ بِهِمَا وَلَوْ لَمْ يَقَعْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِمَا فِي نَوَازِلِ « الْمَعْيَارِ » وَنَصُّهُ : قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الزُّقْرَوِيُّ فِي أَثْنَاءِ جَوَابِ لَهُ : فَإِنْ ثُبُتَ النَّائِرَةُ ^(١) بَيْنَهُمْ بَيِّنَةٌ أَوْ إِقْرَارُهُمْ لَكِنَّهُمْ تَنَافَرُوا جِرَاحَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا وَقَتْلَاهُمْ ، فَإِنْ كَانَتَا بَاغِيَتَيْنِ فَدَمَ كُلُّ مَنْهُمَا قَبْلَ مُنَارَعَتِهَا فَتَضَمَّنَ جِرَاحَ صَاحِبَتَيْهَا وَقَتْلَاهُمَا ، وَإِنْ تَعَلَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِرَجُلٍ يَدْعَى أَنَّهُ جَرَحَهُ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ وَيَسْتَفِيدُ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَنْ بِهِ حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّ جَرَحَهُ إِنَّمَا كَانَ مِنَ الْفِتْنَةِ الْمُنَارَعَةِ لَهُ وَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ مَنْ جَرَحَهُ مُعَيَّنًا ، فإِذَا حَلَفُوا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ضَمِنَتْ كُلُّ فِتْنَةٍ جِرَاحَاتِ صَاحِبَتَيْهَا . قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ . اهـ .

وَنَحْوُ هَذَا فِي « نَوَازِلِ الْغُرْنَاطِيِّ » ، وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْفَتْنَتَيْنِ تَأْتِيَانِ الْقَاضِي كُلُّ مَنْهُمَا مُدْعِيَةً عَلَى صَاحِبَتَيْهَا الْجِرَاحَاتِ بِهَا وَمُنْكَرَةً لِمَا فِي صَاحِبَتَيْهَا مِنَ الْجِرَاحَاتِ وَهُمَا مُقَرَّتَانِ بِأَصْلِ النَّائِرَةِ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصُّهُ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَرَى كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ضَامِنَةً لِجِرَاحِ صَاحِبَتَيْهَا . اهـ .

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ اتِّضَاحُ شَمْسِ الظَّهْيَةِ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِسَلَامَةِ ابْنِ عَمِّ فُلَانٍ مِنَ الْمُؤَاخَذَةِ بِالْجُرْحَيْنِ وَلَا يَقُولُ بِهَا إِلَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ دَرَايَةٌ وَبَصِيرَةٌ فِي الْعِلْمِ وَلَا سِيَّمَا بَلَّغْنِي أَنَّ الْمَجْرُوحَ لَمْ يَتَعَلَّقْ وَلَمْ يَدَّعِ بِجُرْحِيهِ سِوَاهُ مِنْ طَائِفَتِهِ فَلَا رَيْبَ فِي وَجُوبِ الْقِصَاصِ لَهُ عَلَيْهِ وَلِهَذَا صَالِحُ فُلَانٍ الْمَجْرُوحَ اخْتِيَارًا

(١) يعنى العداوة .

وَطَوَّعًا مِنْهُ لَأَنَّهُ رَكَبَ مِنْ مَنَزَلِهِ وَمَعَهُ فُلَانٌ وَأَنَاخَ عِنْدَ الْمَجْرُوحِ بِمَنْزِلِهِ وَأَصْطَلَحَ
مَعَهُ بِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَأَيِّنَ وَجْهَهُ نَقَضَ هَذَا الصُّلْحَ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ] (١) [
نَقَضَهُ مِنَ الشَّرْعِ بِمَنَاطِ الثَّرِيَّا حَتَّى إِنَّهُمَا لَوْ تَرَاضِيَا عَلَى نَقْضِهِ فَلَا يَجُوزُ وَلَا
يَصِحُّ لِقَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ (٢):

وَلَا يَجُوزُ نَقْضُ صُلْحِ أُبْرِمَا وَإِنْ تَرَاضِيَا وَجَبَرًا أَلْزَمًا هـ .

وَلَا حُجَّةَ لِفُلَانٍ أَيْضًا فِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ النَّائِرَةِ إِذْ لَا مَرِيَّةَ فِي مُؤَاخَذَتِهِ
بِمَا لَزِمَ ابْنَ عَمِّهِ مِنْهَا لِحِمَايَتِهِ لَهُ وَذَبَّ عَنْهُ وَمُخَاصَمَتِهِ دُونَهُ ؛ فَفِي آخِرِ جَوَابِ
الْعَلَّامَةِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ فِي شَأْنِ جَنَائِزِهِ مَا نَصَّهُ : « فِي كِتَابِ الْفُصُولِ » لِابْنِ
أَبِي زَيْدٍ فَيَمُنُّ لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ قَامَتَنَعَ مِنْهُ فِي حَقِّهِ] (٣) [يَجُوزُ
لَهُ أَخْذُ مَالِ الْغَرِيمِ كِفَاقًا ، وَبِهِ قَالَ فِي « الْجَوَاهِرِ » لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
« مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » (٤) ، وَأَمَّا غَيْرُ الْغَرِيمِ مِنْ إِخْوَانِهِ أَوْ قَبِيلَتِهِ فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ
يَذُبُّ عَنْهُ وَيُخَاصِمُ عَنْهُ إِذَا أَرَادَ الْاِقْتِضَاءُ مِنْهُ فَيَجُوزُ أَخْذُهُ لِأَنَّ الْغَرِيمَ الْمَانِعَ لَهُ
حَقَّهُ كَالْغَاصِبِ ، وَالْمُخَاصِمُ مُعَيَّنٌ لِلْغَاصِبِ ، هَكَذَا نَصَّ أَبُو عِمْرَانَ فِي
أَجْوِبَتِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الظَّالِمُ أَحَقُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ » ، وَلِقَوْلِ
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ : تَحَدَّثُ لِلنَّاسِ أَفْضِيَّةٌ بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ . هـ .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ : وَأَمَّا غَيْرُ الْغَرِيمِ مِنْ إِخْوَانِهِ أَوْ قَبِيلَتِهِ .

وَلَا يَقْدَحُ فِي الصُّلْحِ إِذَا رَجَعَ أَحَدُ شَاهِدَيْهِ أَوْ هُمَا مَعًا عَنْ شَهَادَتِهِمَا بِهِ بَعْدَ
انْبِرَامِهِ وَنُفُودِهِ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الرَّجُوعُ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَدْ بَقِيَ مَنْ يَسْتَقِلُّ الصُّلْحَ بِهِ
دُونَهُ لَأَنَّهُ أَلَّ إِلَى الْمَالِ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْمَالَ وَمَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ يَثْبُتُ

(١) طمس بالأصل .

(٢) انظر : « شرح ميارة » (١ / ٢٣٤)

(٣) طمس بالأصل .

(٤) أخرجه البخاري (٢١٦٦) ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

بَعْدُلْ وَأَمْرَاتَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا مَعَ يَمِينٍ ؛ لِهَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِلَّا
[فَرَجُلٌ] ^(١) وَأَمْرَاتَانِ أَوْ أَحَدَهُمَا [مَعَ يَمِينٍ] ^(٢)) ^(٣) . اهـ .

وَإِنْ كَانَ الرَّجُوعُ مِنْهُمَا مَعًا فَلَا عِبْرَةَ بِهِ أَيْضًا لَأَنَّهُمَا لَمْ يَرْجِعَا إِلَّا بَعْدَ أَنْبِرَامِ
الصُّلْحِ وَنُفُوزِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ إِذَا رَجَعَتْ عَنْ شَهَادَتِهَا بَعْدَ الْحُكْمِ وَأَنْبِرَامِهِ
لَا يَنْتَفِضُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لَا رُجُوعَهُمْ بَعْدَ الْحُكْمِ) .
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) في « المختصر » : فعدل .

(٢) في « المختصر » : يمين .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦٥)

نَوَازِلُ الْحَوَالَةِ

(١٥٦٢) [١] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لِآخِرِ حُصَانًا هَبَةً ثَوَابٍ وَحَوْلَهُ الْمُوهُوبُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ يُطَالِبُهُ بِبَقْرِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْحَوَالَةِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْحَوَالَةِ تَسَاوِي الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً وَجِنْسًا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَتَسَاوِي الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً) (١) .

قَالَ (س) : وَيَلْزَمُ مِنْهُ التَّسَاوِي فِي الْجِنْسِ فَلَا يَتَحَوَّلُ بِذَهَبٍ عَلَى فِضَّةٍ وَلَا عَكْسُهُ وَلَا بِمُحَمَّدِيَّةٍ عَلَى يَزِيدِيَّةٍ وَلَا عَكْسُهُ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ صَرَفٌ مُؤَخَّرٌ وَسَلَفٌ بِزِيَادَةٍ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِنْ كَانَ أَقَلٌّ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ مُخَالَفًا فِي الْجِنْسِ أَوْ الصِّفَةِ لَمْ تَكُنْ حَوَالَةً وَكَانَ بَيْعًا عَلَى وَجْهِ الْمَكَائِسَةِ فَيَدْخُلُهَا مَا نَهَى عَنْهُ مِنَ الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ فَسَادَ هَذِهِ الْحَوَالَةِ لِاخْتِلَافِ جِنْسِ الدَّيْنَيْنِ فِيهَا وَبَيَانَ ذَلِكَ أَنَّ الْوَاجِبَ لِلْمُحَالِ عَلَى الْمُحِيلِ قِيَمَةُ الْحَصَانِ عَيْنًا يَوْمَ قَبْضِهِ حَيْثُ فَاتَ بِيَدِ الْمُوهُوبِ لَهُ وَقَدْ حَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ جِنْسِهِ - وَهُوَ الْبَقْرُ - فَلَا رَيْبَ فِي فَسَادِهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٣) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ لِآخِرِ زُرْعًا] [(٢) غَرِيمًا لَهُ عَلَيْهَا هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحَالِ أَنْ يَقْبِضَ طَعَامًا مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ جَمَاعَةَ : وَإِنْ أَحَالَكَ بِشَمَنِ الطَّعَامِ عَلَى غَرِيمٍ لَهُ آخَرَ فَلَا تَأْخُذُ مِنْهُ طَعَامًا ، فَإِنْ أَحَالَكَ الْغَرِيمُ الثَّانِي عَلَى الثَّالِثِ جَازَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ

(١) مختصر خليل (ص / ٢١١) .

(٢) طمس بالأصل .

طَعَامًا. اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٤) [٣] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أُوْدِعَ لَأَخْرَ وَدِيعَةً [ق / ٦٠٧] وَجَاءَ رَبُّ
الْوَدِيعَةِ لِلْمُودِعِ وَمَعَهُ رَجُلٌ يُطَالِبُهُ بِدَيْنٍ وَحَوْلُهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ الْمُودِعُ : هِيَ لَكَ
أَدْفَعُهَا إِلَيْكَ ، فَذَهَبَ لِيَدْفَعَهَا إِلَيْهِ فَوَجَدَهَا ضَاعَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ سَيِّدِي حَبِيبُ اللَّهِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ نَاقِلًا عَنْ
«اللباب» : وَمَنْ لَهُ عِنْدَ رَجُلٍ وَدِيعَةٌ وَعَلَى صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ دَيْنٌ لِرَجُلٍ فَأَحَالَهُ
عَلَى الْمُودِعِ وَقَالَ الْمُودِعُ : هِيَ لَكَ أَدْفَعُهَا إِلَيْكَ ، فَذَهَبَ لِيَدْفَعَهَا فَوَجَدَهَا قَدْ
ضَاعَتْ صَدَقَ فِي الضَّيَاعِ وَضَمِنَ لِلْمُحَالِ مَا أُحِيلَ بِهِ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى
الْمُحِيلِ . اهـ . كَلَامُهُ بِرَمْتِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٥) [٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ إِذَا دَفَعَ الدَّيْنَ لِلْمُحِيلِ بَعْدَ الْإِحَالَةِ
أَيَلْزَمُهُ غَرْمُهُ لِلْمُحَالِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) ^(١) : فَلَوْ دَفَعَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ الدَّيْنَ بَعْدَ الْإِحَالَةِ
[لِلْمُحَالِ] ^(٢) فَلَمْ أَرْ فِيهِ نَصًّا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ بِالْحَوَالَةِ لَزِمَهُ غَرْمُهُ
[لِلْمُحَالِ] ^(٣) وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمُهُ كَمَا قَالَ فِي سَمَاعٍ عِيسَى مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَاتِ فِي
دَفْعِ الدَّيْنِ الْمَوْهُوبِ لِلْوَاهِبِ . اهـ .

وَعَلَى الدَّافِعِ لِلْمُحِيلِ الْيَمِينَ بَعْدَ الْعِلْمِ إِذَا ادَّعَى الْمُحَالُ عِلْمَهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ الْعِلْمِ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٦) [٥] سُؤَالٌ عَنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْحَوَالَةِ حُضُورُهُ
وَأَقْرَارُهُ بِالدَّيْنِ أَمْ لَا ؟

(١) مواهب الجليل (٥ / ٩٥) .

(٢) فِي (ح) : لِلْمُحِيلِ .

(٣) فِي (ح) : لِلْمُحْتَالِ .

جَوَابُهُ : قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » : وَهَلْ يُشْتَرَطُ حُضُورُ الْمَدِينِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَإِقْرَارُهُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَبْلَهُ ابْنُ عَرَفَةَ وَأَبُو الْحَسَنِ وَأَقْتَصَرَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ ، أَوْ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ؟

وَزَادَ (عَج) فِي شَرْحِهِ مَا نَصَّهُ : فَالْقَوْلَانِ مُرْجَحَانِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٦٧) [٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَمْنُوعَةِ إِذَا حَصَلَ فِيهَا قَبْضٌ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (س) عَنْ « التَّوْضِيحِ » : وَحَيْثُ حُكِمَ بِالْمَنْعِ فِي هَذَا الْفَصْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقَعْ التَّقَابُضُ فِي الْحَالِ ، وَأَمَّا إِنْ وَقَعَ لِحَاجَةٍ ، فَبِ « الْمُوَازَاةِ » : إِذَا اخْتَلَفَا فِي الصَّنْفِ أَوْ فِي الْجَوْدَةِ وَالصَّنْفِ أَوْ أَحَدَهُمَا [مِنْ طَعَامٍ] ^(١) أَوْ عَيْنٍ عَرَضَ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ أَحَدَهُمَا مِنْ بَيْعٍ وَالْآخَرُ مِنْ قَرْضٍ فَلَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ وَإِنْ حَلَا إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرَقَا فَيَجُوزُ إِلَّا فِي الطَّعَامِ مِنْ بَيْعٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقْبِضَهُ إِلَّا أَنْ يَصَاحِبَهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَهَبًا وَالْآخَرُ وَرَقًا فَلَا يَحِلُّهُ بِهِ وَإِنْ حَلَا إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ مَكَانَهُ قَبْلَ افْتِرَاقِ الثَّلَاثَةِ وَطُولِ الْمَجْلِسِ . اهـ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمَا إِذَا اخْتَلَفَا بِالذَّهَبِيَّةِ وَالْفِضِّيَّةِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَبْضِ قَبْلَ افْتِرَاقِ الثَّلَاثَةِ وَقَبْلَ طُولِ الْمَجْلِسِ وَإِلَّا كَانَتْ صَرَفًا مُؤَخَّرًا فَيَجْرِي عَلَيْهَا حُكْمُهُ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا بِجَوْدَةِ وَرَدَاءَةٍ أَوْ قَلَّةٍ أَوْ كَثَرَةٍ فَيُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ قَبْلَ افْتِرَاقِ الْمَحَالِ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ وَلَا يَضُرُّ مُفَارَقَةُ الْمُحِيلِ وَلَا طُولُ الْمَجْلِسِ كَمَا فِي « الشَّامِلِ » ، وَإِنْ افْتَرَقَا قَبْلَ التَّقَابُضِ ففَاسِدَةٌ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ السَّلَفِ بِزِيَادَةِ فَيَجْرِي عَلَيْهَا حُكْمُهُ . اهـ .

وَلَوْ قَبِضَهُ الْمُحَالُ بِالْمَجْلِسِ كَمَا فِي (عَج) وَكَلَامِ « التَّوْضِيحِ » أَيْضًا الْمُتَقَدِّمُ . اهـ . وَقَوْلُ التَّوْضِيحِ وَحَيْثُ حُكِمَ بِالْمَنْعِ فِي هَذَا الْفَصْلِ - يَعْنِي بِهِ

فَصَلَ تَسَاوِي الدِّينَيْنِ . اُنْظُرْ (عَج) اَيْضًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى اَعْلَمُ .

(١٥٦٨) [٧] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَسَاوِي الدِّينَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً) ^(١) هَلْ خَاصٌّ بِالْعَيْنِ أَوْ يَشْمَلُ الْعَرَضُ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدٌ فَاضِلُ الشَّرِيفِ فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ شَامِلٌ لِلْعَيْنِ وَالْعَرَضِ وَغَيْرَهُمَا مَا عَدِيَ الطَّعَامُ مِنْ بَيْعٍ بِدَلَالَةٍ وَمَا أَشَارَ لَهُ بَعْدُ بِقَوْلِهِ : (وَأَلَّا يَكُونَا طَعَامًا مِنْ بَيْعٍ) ^(٢) بِحَيْثُ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنْ سَلَفٍ لَجَازَ كَمَا هُوَ الْمَنْصُوصُ لِأُئِمَّةِ الْمَذْهَبِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى اَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢١١)

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

نَوَازِلُ الضَّمَانِ

(١٥٦٩) [١] سُؤَالٌ عَنِ الْغَرِيمِ إِذَا غَابَ وَغَرَمَ الضَّامِنُ الدَّيْنَ ثُمَّ قَدِمَ الْغَرِيمُ وَاتَّبَتَ أَنَّهُ دَفَعَ الدَّيْنَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ دَفَعَ لِلدَّيْنِ الْحَمِيلُ قَبْلَ الْغَرِيمِ وَبَعْدَ الْأَجَلِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْغَرِيمِ ثُمَّ يَرْجِعُ الْغَرِيمُ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ ، وَإِنْ كَانَ الْغَرِيمُ دَفَعَ قَبْلَ الْحَمِيلِ فَلَا رُجُوعَ لِلْحَمِيلِ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ جُهِلَ أَمْرُهُمَا لَمْ يَتَّبِعِ الْحَمِيلُ إِلَّا مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ الدَّافِعُ أَوَّلًا أَوْ بِقَضَاءِ مِنَ السُّلْطَانِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ الْغَرِيمُ أَنَّهُ الدَّافِعُ قَبْلُ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلْفَ الْحَمِيلِ وَأُغْرِمَ الْغَرِيمُ ، فَإِنْ نَكَلَا جَمِيعًا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْغَرِيمِ شَيْءٌ . اهـ . مِنْ (س) نَاقِلًا عَنْ « التَّوَضِيحِ » وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٠) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ : عَامِلٌ فُلَانًا فَإِنَّهُ ثِقَةٌ ، أَيْكُونُ ضَامِنًا بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) : ذَكَرَ الْبِرْزَلِيُّ (٢) فِيهِ خِلَافًا ، وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَدَمُ الضَّمَانِ وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْغُرُورِ بِالْقَوْلِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧١) [٣] سُؤَالٌ عَنِ الْكَفِيلِ هَلْ لَهُ أَخْذُ الدَّيْنِ مِنَ الْغَرِيمِ لِيُدْفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » (٣) : لَيْسَ لِلْكَفِيلِ أَخْذُ الْغَرِيمِ بِالْمَالِ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ [بِهِ] (٤) الْغَرِيمُ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ ثُمَّ [عُدِمَ

(١) مواهب الجليل (٥ / ١٠٠) .

(٢) فتاوى البرزلى (٤ / ٥٠) .

(٣) انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ١٠٥) .

(٤) سقط من الأصل .

الْكَفِيلُ^(١) أَوْ فَلَسَ كَانَ [لَرَبِّ الدِّينِ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ] ^(٢). اُنْظُرْ (ق) ، وَهُوَ الْمُسَارُّ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا يَتَسَلِّمُ الْمَالُ إِلَيْهِ) ^(٣). اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٢) [٤] سُؤَالٌ عَنِ الضَّامِنِ إِذَا تَسَلَّمَ الدِّينَ مِنَ الْغَرِيمِ وَتَلَفَ عِنْدَهُ

أَيُضْمِنُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَضْمِنُهُ إِنْ تَسَلَّمَهُ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِضَاءِ بَأَن يَطْلُبُهُ مِنْهُ وَيَدْفَعُهُ لَهُ أَوْ يَقُولَ لَهُ : خُذْهُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ . وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضْمِنُهُ إِنْ اِقْتَضَاهُ) ^(٤) وَسَوَاءٌ قَامَتْ بِضِيَاعِهِ بَيْنَهُ أَمْ لَا عَيْنًا أَوْ عَرْضًا أَوْ حَيَوَانًا لَتَعْدِيهِ فِي قَبْضِهِ بَغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهِ ، قَالَ (مَخ) ^(٥) نَاقِلًا عَنِ الرَّجْرَاجِيِّ ^(٦) : قَوْلُهُ : (إِنْ اِقْتَضَاهُ) نَصًّا بَأَن قَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى أَنَّهُ قَبْضُهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِضَاءِ ، أَوْ رُجْحَانًا بَأَن ااخْتَلَفَا فِي الْاِقْتِضَاءِ وَالْإِرْسَالِ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ أَوْ أَصْلًا بَأَن أَنبَهُم الْأَمْرُ وَتَعَرَّى عَنِ الْقَرَأَيْنِ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْنِ . اهـ . وَيَضْمِنُهُ إِنْ تَسَلَّمَهُ مِنَ الْمَدِينِ عَلَى وَجْهِ الْإِرْسَالِ بَأَن يَدْفَعُهُ الْمَدِينُ لَهُ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ مِنْهُ لَهُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ الْمَدِينُ الْبَرَاءَةَ مِنْهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لَا أُرْسِلُ بِهِ) ^(٧) (مَخ) عَنِ الرَّجْرَاجِيِّ (ق / ٦٠٨] أَيْضًا :

قَوْلُهُ : لَا أُرْسِلُ بِهِ : أَيُّ : حَقِيقَةً بَأَن تَطَوَّعَ لَهُ بِالِدَفْعِ ، أَوْ حُكْمًا بَأَن دَفَعَهُ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْوَكَالَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) فِي (ق) : أَعْدَم .

(٢) فِي (ق) : لِلَّذِي لَهُ الدِّينُ أَنْ يَتَّبِعَ الْغَرِيمَ .

(٣) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢١٢)

(٤) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢١٢) .

(٥) حَاشِيَةُ الْخَرَشِيِّ (٦ / ٢٩) .

(٦) انْظُرْ : مَنَاهِجُ التَّحْقِيقِ « (٨ / ٣٣٧) .

(٧) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢١٢) .

(١٥٧٣) [٥] سُؤَالَ: عَنْ الضَّامِنِ إِذَا حَلَ أَجَلَ الدَّيْنِ فِي غَيْبَةِ الْغَرِيمِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَدَايَنَ عَلَيْهِ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ عَنْهُ وَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ ؛ فَذَهَبَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ إِلَى عَدَمِ لُزُومِهِ لَهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : إِذَا غَابَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ أَوْ حَضَرَ وَهُوَ مُتَعَسِّرٌ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَدَايَنَ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ عَنْهُ وَيَلْزِمُ ذَلِكَ الدَّيْنُ لِلْمَدِينِ لَا ضَامِنًا وَلَا قَاضِيًا وَلَا صَاحِبَ دَيْنٍ وَلَا غَيْرَهُمْ إِلَّا بِوَكَاةٍ مَخْصُوصَةٍ مِمَّنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ يَقْضِي بِذَلِكَ الْحُكْمَ مَسْأَلَةُ شِرَاءِ الْفُضُولِيِّ . اهـ .

وَذَهَبَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » إِلَى لُزُومِ ذَلِكَ لَهُ وَاعْتَرَضَ فَتَوَيَّ الْفَقِيهَ الْمَذْكُورُ بِذَلِكَ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلَامِهِ : فَمَنْ ذَلِكَ جَوَابُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَنْ لَيْسَ لِلضَّامِنِ أَنْ يَشْتَرِيَ بِالْدَّيْنِ عَنِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ .

إِلَى أَنْ قَالَ : فَإِنْ فَعَلَ لَا يَلْزِمُ الْمَضْمُونُ عَنْهُ لِأَنَّهُ فُضُولِيٌّ أَقُولُ - وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ - : لَيْسَ عِنْدَنَا كَمَا قَالَ بَلْ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ لِأَنَّ بِذَلِكَ وَقَعَتِ الْمُعَامَلَةُ ، وَقَوْلُهُ (لِأَنَّهُ فُضُولِيٌّ) غَيْرُ مُسَلِّمٍ ، بَلْ هُوَ وَكَيْلُهُ وَنَائِبُهُ شَرْعًا وَعَادَةً لِأَنَّهُ لَمَّا أَدْخَلَهُ فِي الضَّمَانِ التَّزَمَ جَمِيعَ تَصَرُّفَاتِهِ فِي ذَلِكَ الدَّيْنِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ . اهـ .

الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٤) [٦] سُؤَالَ: عَنِ الْغَرِيمِ إِذَا قَضَى الدَّيْنُ بِشَيْءٍ ثُمَّ اطَّلَعَ رَبُّ الدَّيْنِ عَلَى عَيْبٍ فِيهِ وَرَدَهُ عَلَيْهِ هَلْ يَرْجِعُ الضَّمَانُ عَلَى الْحَمِيلِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِمَّا حَكَاهُ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ أَصْبَغٍ فِي الْحَمِيلِ إِذَا دَفَعَ مَضْمُونُهُ فِي الْحَقِّ عَبْدًا ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْعَبْدُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْغَرِيمِ وَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَى الْحَمِيلِ وَقَدْ بَرِئَ الْحَمِيلُ حِينَ أَخَذَ الطَّالِبُ مِنَ الْغَرِيمِ مَا أَخَذَ . انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ^(١) عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ بَرِئَ الْأَصْلُ

بَرِيٍّ) - يَعْنِي : الضَّامِنَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٥) [٧] سُؤَالَ : عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الضَّمَانِ : (إِلَّا فِي اشْتِرَاءِ شَيْءٍ بَيْنَهُمَا) ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (أَوْ بَيْعِهِ) (١) ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى فِي الشِّرَاءِ بِمَعْنَى أَنَّ شَخْصَيْنِ مَثَلًا اشْتَرَا سِلْعَةً مُعَيَّنَةً بَيْنَهُمَا بِمِائَةِ مَثَلًا عَلَى السَّوَاءِ وَضَمَّنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِنَصِيهِهِ مِنَ الْمِائَةِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ ، وَأَمَّا لَوْ اشْتَرَا هَا عَلَى الثُّلُثِ وَالثُّلُثَيْنِ مَثَلًا وَضَمَّنَ كُلُّ مَنْهُمَا الْآخَرَ فِيمَا عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَتَحَمَّلَ صَاحِبُ الثُّلُثِ بِنَصْفِ مَا عَلَى صَاحِبِ الثُّلُثَيْنِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ أَيْضًا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتِ السِّلْعَةُ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ شِرْكَةِ الْغَرِيمِ . انْظُرْ « كَبِيرٌ مَخ » (٢) اهـ .

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ فِي الْبَيْعِ بِمَعْنَى أَنَّهُمَا بَاعَا سِلْعَةً مُعَيَّنَةً بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ بِثَمَنِ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ وَضَمَّنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِنَصِيهِهِ مِنَ الثَّمَنِ إِذَا ظَهَرَ عَيْبٌ فِي السِّلْعَةِ أَوْ طَرَأَ فِيهَا اسْتِحْقَاقٌ فَلَا حَظَرَ وَلَا مَنَعَ فِي ذَلِكَ . انْظُرْ (س) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٦) [٨] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ تَعَلَّقَتْ بِهِ امْرَأَةٌ وَلَدَهَا صَغِيرٌ مَعَهَا ، وَالرَّجُلُ رَاكِبٌ عَلَى جَمَلٍ فَطَلَبَتْهُ الْمَرْأَةُ حَمْلَ وَلَدَهَا فَاُمْتَنَعَ وَقَالَ لَهَا : إِنَّهُ خَائِفٌ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْجَمَلَ صَنَعَتْهُ قَيْحَةً فَبَقِيَتْ مَعَهُ تَطْلُبُهُ وَتَتَشَفَّعُ فِيهِ ، وَتَقُولُ لَهُ : أَنَا ضَامِنَةٌ لِمَا أَصَابَهُ حَتَّى حَمَلَهُ ، ثُمَّ اضْطَرَبَ بِهِمَا الْجَمَلُ وَسَقَطَ الصَّبِيُّ فَحَصَلَتْ فِيهِ مَوْضِحَةٌ ، أَيْكُونُ عَقْلُهَا عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ عَقْلَ الْمَوْضِحَةِ عَلَيْهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ يُونُسَ بِقَوْلِهِ : مَنْ حَمَلَ عَبْدًا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ أَوْ صَبِيًّا بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهِ عَلَى فَرَسٍ إِنْ عَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ

(١) مختصر خليل (ص / ٢١٣)

(٢) انظر : « حاشية الخرشى » (٦ / ٣١) .

الدَّابَّةُ وَعَلَيْهِ ضَمَانُ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ ، فَإِنْ اسْتَأْذَنْتَهُمَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا غَيْرُ
الْأَبِ فَلَا يُجْزَى إِذْنُهُ مِثْلَ الْيَتِيمِ لِلرَّجُلِ وَابْنِ أَخِيهِ فَذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَا يَنْفَعُهُ
إِذْنُهُ . اهـ . ثُمَّ يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى الْأُمِّ إِنْ كَانَتْ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ لِضَمَانِهَا لَهُ
مَا يَلْحَقُهُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٧) [٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيُونٌ لَا يَفِي بِهَا مَتْرُوكُهُ وَقَامَ
بَعْضُ وَرَثَتِهِ وَتَحَمَّلَ جَمِيعَ الدَّيُونِ بَأَن يَخْلِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَتْرُوكِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْعَتَبَةِ » (١) وَ « كِتَابِ مُحَمَّدٍ عَنْ مَالِكٍ » : مَنْ مَاتَ
وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يُدْرَى كَمْ هُوَ فَيَتَحَمَّلُ بَعْضُ وَرَثَتِهِ جَمِيعَ دَيْنِهِ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ
عَلَى أَنْ يَخْلِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ فَضْلٌ بَعْدَ وِفَاءِ الدَّيْنِ فَهُوَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ عَلَى فَرَاغِ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ نَقْصٌ فَعَلَيْهِ وَحْدَهُ فَذَلِكَ جَائِزٌ
لأنَّهُ مَعْرُوفٌ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَهُ الْفَضْلُ وَعَلَيْهِ النِّقْصُ فَلَا يَجُوزُ لَأَنَّهُ غَرَرٌ ؛ وَلَوْ
كَانَ وَارِثًا وَاحِدًا جَازَ ، وَإِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَغْرِمَ لَهُ وَلَا يَنْفَعُهُ
قَوْلُهُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَإِنَّمَا تَحَمَّلْتُ بِمَا عَلِمْتُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مُخْلَفُهُ أَلْفًا وَدَيُونُهُ
ثَلَاثَةُ آلَافٍ ، وَقَالَ وَلَدُهُ الَّذِي لَا يَرِثُهُ غَيْرُهُ : أَخْرُونِي سَتَيْنِ وَأَضْمَنْ بَقِيَّةَ
دَيُونِكُمْ جَازَ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَرَثَةٌ غَيْرُهُ وَأَدْخَلَهُمْ فِي فَضْلٍ إِنْ كَانَ جَازَ ، وَإِنْ طَرَأَ
غَرِيمٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ غَرِمَ لَهُ . اهـ . مِنْ (س) بِاخْتِصَارٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٨) [١٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَحْذَ مِنْ غَيْرِهِ وَدَفَعَ عَنْهُ مَا لَا يَلْزِمُهُ شَرْعًا هَلْ
يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ عَج » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ عَلَيْهِ مَغْرَمٌ مُقَدَّرٌ هُوَ
وَأَبَاؤُهُ كُلُّ سَنَةٍ لَوْلَا الظُّلْمُ ، فَيَغِيبُ فَتَأْتِي الظُّلْمَةُ لِأَحَدٍ مِنْ أَقَارِبِهِ فَمَسْكُهُ عَنْهُ
وَتَغْرِمُهُ ذَلِكَ الْمَغْرَمَ فَهَلْ إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ يُطَالِبُهُ غَرِيمُهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ مَا غَرِمَ لَأَنَّ هَذَا
مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلْوَى فِي زَمَنِنَا هَذَا ، أَوْ هِيَ مُصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِالْمَمْسُوكِ لِكُونِهِ أَدَى

عَنْهُ مَا لَا يَلْزَمُهُ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ : اعْلَمْ أَنَّ الْغَارِمَ يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى مَنْ غَرِمَ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ الْمَغْرُمُ مُعْتَادًا عَلَى مَا قَالَهُ سَخَنُونَ وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّيْبِيُّ ، وَفِي « فَتَاوَى الْبَرْزَلِيِّ » مَا يُفِيدُ اخْتِيَارَهُ ، لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ [ق . ٦٠٩] أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْبَرْمُونِيُّ - أَنَّ الْمَشْهُورَ عَدَمُ الرُّجُوعِ فَإِنَّهُ قَالَ : مَنْ أَدَّى عَنْ إِنْسَانٍ مَا لَا يَلْزَمُهُ مِنْ ظُلْمٍ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ قَوْلَيْنِ وَالْقَوْلُ [(١)] . اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٧٩) [١١] سُؤَالَ : عَنْ حَمَالَةٍ وَقَعَتْ فِي مَعَامَلَةٍ فَاسِدَةٍ أَنْسَقَطَ عَنْ

الضَّامِنِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَبَطَلَ إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ) (٢) ، قَالَ (مخ) (٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : الْمَشْهُورُ أَنَّ الْحَمَالَةَ تَسْقُطُ عَنِ الضَّامِنِ إِذَا كَانَ الْمُتَحَمِّلُ بِهِ فَاسِدًا كَمَا إِذَا قَالَ شَخْصٌ لِآخَرَ : ادْفَعْ لِهَذَا دِينَارًا فِي دِينَارَيْنِ إِلَى شَهْرٍ أَوْ ادْفَعْ لَهُ دَرَاهِمَ [بِدَنَانِيرِ] (٤) إِلَى شَهْرٍ وَأَنَا حَمِيلٌ لَكَ بِذَلِكَ .

وَأَمَّا إِنْ وَقَعَتْ الْحَمَالَةُ بِذَلِكَ بَعْدَ انْبِرَامِ الْعَقْدِ فَلَا خِلَافَ فِي سَقُوطِهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ : قَالَ عَزُّ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : مَنْ مَاتَ مَدِينًا أُخِذَ لِرَبِّ الدِّينِ مِنْ حَسَنَاتِهِ ، فَإِنْ نَفَذَتْ ؛ فَإِنْ كَانَ مَاتَ قَادِرًا عَلَى الْقَضَاءِ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ رَبِّ الدِّينِ وَطُرِحَتْ عَلَيْهِ بِقَدْرِ حَقِّهِ ، وَإِنْ مَاتَ عَاجِزًا عَنِ الْقَضَاءِ لَمْ يُطْرَحْ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِ . اهـ . مِنَ الْقَلَشَانِيِّ عَنِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) طمس بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢١٣) .

(٣) حاشية الخرشى (٦ / ٣٠) .

(٤) فى (مخ) : فى دنانير

(١٥٨٠) [١٢] سُؤَالَ : عَنْ مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَارِيِّ » بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَضَمِنَ شُورَتَهَا ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهَا هَلْ يَلْزَمُهُ ضَمَانُهَا أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رُشْدٍ : مَنْ ضَمِنَ شُورَةَ زَوْجَتِهِ وَبَنَى بِهَا ثُمَّ تَلَفَتْ فَإِنْ كَانَ ضَمَانُهَا لِلْخَوْفِ عَلَيْهَا مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ يَلْزَمُهُ ضَمَانُهَا ، وَإِنْ كَانَ لِخَوْفِهِ هُوَ عَلَيْهَا وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى تَلَفِهَا فَلَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهَا . اهـ .

جَوَابُهُ : أَنَّ مَعْنَاهَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ سَلْمُونٍ : وَسُئِلَ ابْنُ رُشْدٍ عَنِ الزَّوْجِ إِذَا ضَمِنَ شُورَةَ زَوْجَتِهِ ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهَا وَقَامَتْ لَهُ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ فَقَالَ : إِنْ كَانَ ضَمْنُهَا مَخَافَةَ التَّلَفِ عَلَيْهَا حَيْثُ تَلَفَتْ فَهُوَ لَهَا ضَامِنٌ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ لَهُ أَمْ لَا ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ ضَمَانِهِ أَنَّهُ مَتَّهَمٌ عَلَى الْغَيْبَةِ عَلَيْهَا . . . إلخ هُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْوَرَزَارِيِّ وَإِنْ كَانَ لِخَوْفِهِ هُوَ عَلَيْهَا . . . إلخ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨١) [١٣] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ لِرَجُلَيْنِ فِي أَلْفٍ وَسِتِّمِائَةِ مِثْقَالٍ فَضَّةً نَقْرَةً وَتَضَامَنَا فِي ذَلِكَ فِي الْحَالَاتِ السَّتِّ - أَيِ : حَالَاتِ الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ ، وَالْحُضُورِ ، وَالْغَيْبَةِ ، وَالْحَيَاةِ ، وَالْمَوْتِ - وَلَقِيَ رَبُّ الدِّينِ أَحَدَهُمَا بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَأَخَذَ مِنْهُ أَلْفًا فَقَطَّ عَلَى قَوْلِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَقِيَ الثَّانِي فِي سِقْرِنٍ مِنْ بَلَدِ السُّودَانَ وَطَلَبَهُ بِالسِّتِّمِائَةِ الْبَاقِيَةِ فَقَالَ : قَضَاكَ صَاحِبِي جَمِيعَ الدِّينِ وَأَتَانِي بِعَقْدِ الدِّينِ وَطَالَبَنِي بِمَا أَدَى عَنِّي وَدَفَعْتُهُ لَهُ وَعَقُودِي فِي شَأْنِ ذَلِكَ تَرَكَتُهَا فِي دَارِي فِي دَرْعَةٍ ، فَجَاوَبَهُ رَبُّ الدِّينِ بِالْإِنْكَارِ وَالتَّكْذِيبِ وَادَّعَى أَنَّ دَعْوَاهُ هَذِهِ تَحِيلٌ مِنْهُ وَمَطْلٌ وَلَدَّدُ بِالْدِّينِ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَى الْمَدِينِ بِذَلِكَ وَتُرْجَى لَهُ الْحُجَّةُ حَتَّى يَأْتِيَ بَيِّنَةٌ ، أَوْ يَقْدَحُ فِيهَا ، أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغَرْمُ الْآنَ وَيَبْقَى لَعَلَّهُ يَقُومُ بِهَا أَوْ يَقْدَمُ فِيهَا عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا أَحْضَرَ بَيِّنَةً لِبَعْدِ دَرْعَةٍ مِنْ سِقْرِنٍ إِذْ مَسَافَةٌ مَا بَيْنَهُمَا قُرْبُ شَهْرَيْنِ وَلَا سِيَّمَا الطَّرِيقُ غَيْرُ مَأْمُونَةٍ ؟

جوابه : **إِنْ كَانَ السُّؤَالُ كَمَا ذَكَرَ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجُوبُ غُرْمِ بَقِيَّةِ الدِّينِ عَلَى الْمَدِينِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ يَمِينِ صَاحِبِهِ أَنَّهُ لَمْ يَقْبُضْ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْبَقِيَّةِ مِنَ الدِّينِ الثَّانِي وَبَقِيَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا أَحْضَرَ بَيِّنَةً وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ^(١) مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ (عبق) ^(٢) : (وَمَنْ اسْتَمَهَلَ) أَي : طَلَبَ الْمُهْلَةَ (لِدَفْعِ بَيِّنَةٍ) قَامَتْ عَلَيْهِ بِحَقٍّ لِشَخْصٍ أَوْ لِإِقَامَتِهَا [بِحَقٍّ] ^(٣) أَقَامَ الْغَرِيمُ بَيِّنَةً بِقَضَائِهِ [فَيَشْمَلُ] ^(٤) بَيِّنَةُ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ الْمُدَّعِي [الْقَضَاءُ] ^(٥) (أَمَهَلَ) بِأَنْ يُضْرَبَ لَهُ أَجَلٌ (بِالْإِجْتِهَادِ) مِنَ الْحَاكِمِ مِنْ غَيْرِ حَدٍّ .**

إِلَى أَنْ قَالَ ^(٦) : **وَمَحَلُّ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : إِنْ قَرُبَتْ بَيِّنَتُهُ كَجُمُعَةٍ وَإِلَّا قَضَى عَلَيْهِ وَبَقِيَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا أَحْضَرَهَا . اهـ . مُرَادُنَا مِنْ (عبق) ، وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ آخِرُهُ . اهـ .**

وَقَالَ (غ) فِي « كَبِيرِهِ » مَا نَصَّهُ : وَقَوْلُهُ : (لِدَفْعِ بَيِّنَةٍ) شَامِلٌ لِبَيِّنَةِ الْمُدَّعِي وَبَيِّنَةِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ كَمَا لَوْ أَقَامَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِالْإِدِّعِ ، وَكَلَامُهُ فِيمَا إِذَا كَانَتْ غَيْبَةُ الْبَيِّنَةِ الَّتِي يَدْفَعُ بِهَا قَرِيبَةً ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ بَعِيدَةً فَإِنَّهُ يَقْضِي عَلَيْهِ وَتُرْجَى لَهُ الْحُجَّةُ ؛ ذَكَرَهُ (ق) ^(٧) وَالظَّاهِرُ أَنَّ حَدَّ الْقُرْبِ فِي الْبَيِّنَةِ كَالْجُمُعَةِ كَمَا أَشَارَ لِهَذَا (عَج) فِي شَرْحِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالِإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ الشَّاهِدَةِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٧١) .

(٢) شرح الزرقاني (٧ / ٣٩٧) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (عبق) : فشمِل .

(٥) سقط من (عبق) .

(٦) شرح الزرقاني (٧ / ٣٩٨) .

(٧) انظر : « التاج والإكليل » (٦ / ٢١٣) .

(١٥٨٢) [١٤] سُؤَالَ: عَنْ رَجُلٍ أَتَى لِأَخْرَ لِيَشْتَرِيَ مِنْهُ سَلْعَةً فَقَالَ: لَا أَبِيعُكَهَا حَتَّى تُعْطِيَنِي رَهْنًا فَقَالَ لَهُ ثَلَاثٌ: عِنْدِي لَهُ كَذَا، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ أَمِينٌ عَلَيْهِ، وَبَاعَ لِلرَّجُلِ حَيْثُ دَخَلَ، وَقَالَ الرَّجُلُ لِلْبَّائِعِ: عِنْدِي كَذَا فِي دَارِي خُذْهُ عِنْدَكَ رَهْنًا، فَقَالَ لِلثَّلَاثِ: أَتَقْبِضُهُ مِنْ دَارِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ لَهُ: أَقْبِضْهُ وَأَنْتَ أَمِينٌ عَلَيْهِ، وَبَاعَ حَيْثُ دَخَلَ لِلرَّجُلِ، ثُمَّ بَعْدَ تَعَذُّرِ الرَّجُلِ - أَعْنِي: الْمُشْتَرِي - قَالَ الْأَمِينُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى: لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي عِنْدِي شَيْءٌ، وَفِي الثَّانِيَةِ: لَمْ أَقْبِضْ الرَّهْنَ، هَلْ يَكُونُ ضَامِنًا لِلْبَّائِعِ مَا قَالَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ وَنَوَازِلِهَا ضَمَانُهُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لِإِدْخَالِهِ الْبَّائِعِ فِي وَرْطَةٍ وَعَهْدَةٍ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ: [وَالْبَيِّنُونَةُ إِنْ قَالَ: إِنْ أُعْطِيتَنِي أَلْفًا فَارْقُتْكَ أَوْ أَفَارِقْكَ إِنْ فَهِمَ الْإِلْتِمَامَ أَوْ الْوَعْدَ إِنْ وَرْطَهَا] (١) - أَي: بِسَبَبِ وَعْدِهِ - فِي شَيْءٍ مِنْ بَيْعٍ أَوْ كَسْرِ حَلِيٍّ وَنَحْوِهِ [ق / ٦١٠] وَهُوَ الْمَعْرُوفُ كَمَا فِي (س)، وَفِي الْمُتَيْطِي: وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ: أَسْلَفْنِي كَذَا وَكَذَا أَنْكَحْ بِهِ أَوْ ابْنِي بِهِ دَارًا أَوْ ابْتَاغَ بِهِ فَرَسَ فَلَانَ، فَقَالَ: نَعَمْ لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِذَلِكَ إِذَا فَعَلَ الْمُسْتَسْلَفُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَدْخَلَهُ فِي عَهْدَةٍ. اهـ.

وَفِي « مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ »: حَكَى ابْنُ رُشْدٍ فِي وُجُوبِ الْوَفَاءِ بِالْوَعْدِ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ: مَشْهُورُهَا: وَجُوبُهُ إِنْ خَرَجَ عَلَى سَبَبٍ وَقُوعِ السَّبَبِ. اهـ. إِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَكَ هَذَا وَبُتَّ ضَمَانُهُ مِنَ النُّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَلَا يَبْعُدُ عِنْدِي أَنَّهُ يَضْمَنُ لِلْبَّائِعِ الْأَقْلَّ مِنَ الدِّينِ وَقِيَمَةِ الرَّهْنِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى نُصُوصِ الْأَثْمَةِ. اهـ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٥٨٣) [١٥] سُؤَالَ: عَنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ ذَهَبٌ فَأَتَاهُ آخَرٌ لِيُسَلِّمَهُ لَهُ فَاِمْتَنَعَ إِلَّا بِضَامِنٍ يَأْتِيهِ بِهِ، فَقَالَ لَهُ: عِنْدِي أُمَةٌ أُرْسِلُهَا مَعَكَ، فَقَالَ: لَا أَسَلِّمُ لَكَ حَتَّى تَأْتِيَنِي بِأَحَدٍ يَحْمِلُهَا وَيَمْشِي بِهَا مَعِيَ إِلَى وَلَانَةٍ، فَأَتَاهُ بِرَجُلٍ فَقَالَ لَهُ: أَحْمِلْهَا

وَأَقْدَمُ رَبِّهَا مَعَكَ وَوَكَّلَ أَحَدًا عَلَى يَبْعَهَا مَعِي ، فَتَسَالَمَا حِينَئِذٍ وَوَكَّلَ الْمُسْلِمُ الْمُبْضِعُ مَعَهُ الْأُمَّةَ عَلَى يَبْعَهَا وَادَّعَى الْمُبْضِعُ مَعَهُ أَنَّ الْمُسْلِمَ وَكَّلَ مَعَهُ عَلَى بَيْعِ الْأُمَّةِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَدِمَ الْمُسْلِمُ وَالْمُبْضِعُ مَعَهُ إِلَى وَلَاتٍ بَعْدَ أَنْ طَلَبَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ الْأُمَّةَ فَلَمْ يَجِدْهَا وَهِيَ بِمَوْضِعٍ قَرِيبٍ مِنْهُ وَعَلِمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَقْدَمْ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا قَطَعَا بَعْضَ الْمَسَافَةِ سَأَلَ الْمُسْلِمُ بِالْمُبْضِعِ مَعَهُ الْأُمَّةَ فَقَالَ لَهُ : حَسِبْتَ أَنَّكَ قَدِمْتَ بِهَا مَعَكَ ، هَلِ الْمُبْضِعُ مَعَهُ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُهَا لِأَنَّهُ لَمْ يُوَاعِدْهَا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ حَمْلُهَا إِنْ أَتَيَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا بِهَا لِمُوَاعِدَتِهِ لهُمَا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِحَمْلِهَا لِأَنَّهُ وَعَدَ أَدَى إِلَى التَّوْرِيْطِ وَلَا يَحْرَفُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَدَائِنَ فُلَانًا وَكَزِمَ فُلَانًا وَكَزِمَ فِيمَا ثَبَتَ)^(١) إلخ لَتَبَايُنِهِمَا لِأَنَّ مَسْأَلَتَنَا لَمْ يَأْمُرِ الْمُبْضِعُ مَعَهُ الْمُسْلِمَ فِيهَا بِالْمُدَايِنَةِ وَلَمْ يُصَرِّحْ لَهُ أَيْضًا بِالضَّمَانِ فَلَا وَجْهَ لَضَمَانِهِ فِيهَا ، وَمَسْأَلَةُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَقَعَ الْأَمْرُ فِيهَا بِالْمُدَايِنَةِ وَصَرَّحَ الْأَمْرُ مَعَ ذَلِكَ لِلْمُسْلِمِ بِالضَّمَانِ فَلَا رَيْبَ فِي ضَمَانِهِ . اهـ . ، وَإِنْ وَقَعَ الْأَمْرُ بِالْمُدَايِنَةِ دُونَ التَّصْرِيحِ بِالضَّمَانِ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْغُرُورِ بِالْقَوْلِ ؛ فَفِي (ح)^(٢) : إِذَا قَالَ لِشَخْصٍ : عَامِلُ فُلَانًا فَهُوَ ثَقَّةٌ ذَكَرَ الْبِرْزَلِيُّ فِي مَسَائِلِ الْحِمَالَةِ^(٣) فِيهِ خِلَافًا هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟ ، وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَدَمُ الضَّمَانِ وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْغُرُورِ بِالْقَوْلِ . اهـ .

وَفِي (عَبَقِ)^(٤) مُتَمَرِّجًا بِالنَّصِّ : وَصَحَّ الضَّمَانُ لِمَنْ قَالَ لِشَخْصٍ (دَائِنِ)^(٥)

(١) مختصر خليل (ص / ٢١٨) ، وانظر في بيانه : « حاشية الخرشى » (٦ / ٢٥) و

« مواهب الجليل » (٥ / ٩٩) .

(٢) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ١٠٠) .

(٣) فتاوى البرزلى (٤ / ٥٠٨) .

(٤) شرح الزرقانى (٦ / ٤٥) .

(٥) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

أَوْ بَايَعَ (فَلَانًا) (وَأَنَا بِمَا دَايَيْتُهُ أَوْ بَايَعْتُهُ) (ضَامِنٌ) فَحِينَئِذٍ يَصِيرُ ضَامِنًا وَإِلَّا كَانَ غَرُورًا قَوْلِيًّا . اهـ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ عَدَمُ ضَمَانِ الْمُبْضَعِ مَعَهُ فِي مَسْأَلَتِكُمْ بِلَا رَيْبٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٣) [١٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ آخَرٍ بَعِيرَيْنِ لَا يَعْرِفُهُمَا لَهُ فَقَالَ لَهُ : مَنْ أَيْنَ اكْتَسَبْتَهُمَا ؟ فَقَالَ : أَعْطَانِيَهُمَا فَلَانٌ فِي الزَّكَاةِ ، بَعْدَ مُدَّةٍ حَصَلَتْ مُخَاصَمَةٌ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَعَيَّرَ السَّائِلُ الْمُسْتُولُ بِسَرَقَةِ الْبَعِيرَيْنِ ، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ وَرَثَةُ الْمُدَّعِي أَنَّهُ أَعْطَاهَا فِي الزَّكَاةِ ادَّعَوْا أَنَّ الْمُعَيَّرَ كَتَمَ عَنْهُمْ أَمْرَ بَعِيرِيهِمَا وَطَلَبُوا مِنْهُ قَضَاءَهُمَا لِأَنَّهُ ضَمَنَهُمَا عَلَى زَعْمِهِمْ بِالْكُتْمَانِ وَقَالَ هُوَ إِنَّهُ يَعْلَمُ بِسَرَقَتِهِمَا وَأَنَّهُ صَدَقَهُ لَمَّا قَالَ إِنَّهَا زَكَاةٌ ، لَكِنْ لَمَّا حَصَلَتْ بَيْنَهُمَا مُخَاصَمَةٌ عَيَّرَهُ بِالسَّرَقَةِ وَكَثِيرًا مَا يُعَيَّرُ أَحَدٌ أَحَدًا بِشَيْءٍ لَا يَعْلَمُهُ فِيهِ فَهَلْ عَلَى هَذَا ضَمَانٌ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى الضَّمَانِ فَمَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ الْبَعِيرَانِ قَائِمَيْنِ أَوْ فَاتَا وَمَنْ كَانَ بِيَدِهِ حَاضِرٌ مُوسِرٌ تَنَالَهُ الْأَحْكَامُ أَجَبُوا عَاجِلًا وَفَقُّمْتُ لِلسَّدَادِ وَهَدَيْتُمْ لِلرَّشَادِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَشَارِحُهُ (س) مَا نَصُّهُ : أَشَارَ الْمُصَنِّفُ مُشَبِّهًا لَهَا فِي الضَّمَانِ بِقَوْلِهِ : (كَتَرَكَ تَخْلِيصَ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ) (١) لَغَيْرٍ ، وَسَوَاءٌ قَدَرَ عَلَى تَخْلِيصِهِ بِيَدِهِ كَمَنْ مُحَارِبٍ أَوْ سَارِقٍ أَوْ ظَالِمٍ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ لِرَبِّهِ عَلَى جَاحِدٍ أَوْ وَاضِعٍ يَدِهِ عَلَيْهِ بِشِرَاءٍ أَوْ إِيدَاعٍ أَوْ رَهْنٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَالِكِهِ وَكَتَمَ الشَّهَادَةَ وَإِعْلَامَ رَبِّهِ بِمَا يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَعَذَّرَ الْوُصُولُ إِلَى الْمَالِ بِكُلِّ وَجْهِ . اهـ . مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِمَا .

وَزَادَ (مَخ) (٢) مَا نَصُّهُ : ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَضْمَنُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّهَادَةِ وَمَا بَعْدَهَا إِلَّا إِذَا طَلَبَ مِنْهُ الشَّهَادَةَ وَالْوَيْثَقَةَ أَوْ عَلِمَ أَنَّ تَرْكَ ذَلِكَ يُؤَدِّي لِمَا ذَكَرَ وَتَرَكَهُ ،

(١) مختصر خليل (ص / ٩١) .

(٢) حاشية الخرشي (٣ / ٢١) .

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ . اهـ .

وَفِي (س) أَيْضًا مَا نَصَّهُ : فَإِنْ قُلْتَ وَبِأَيِّ طَرِيقٍ يُعْلَمُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْحَقُّ الَّذِي ضَاعَ بِهِذِهِ الْأَسْبَابُ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ بِالْحَقِّ أَوْ فِي الْوَثِيقَةِ قَدْ أَعْلَمَ غَيْرُهُ بِشَهَادَتِهِ فَإِنَّهَا تَنْقُلُ عَنْهُ وَيَثْبُتُ الْحَقُّ بِشُهُودِ النَّقْلِ عَنْهُ وَيَسْتَعْنَى عَنْهُ وَعَنِ الْوَثِيقَةِ .

قُلْتُ : مِنْ طَرِيقِهِ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَ الْعُدُولُ بِشَهَادَتِهِ ثُمَّ جَحَدَ الْإِعْلَامَ بِهَا وَتَعَذَّرَ النَّقْلُ عَنْهُ .

فَيَشْهَدُونَ عَلَيْهِ بِإِعْلَامِهِ لَهُمْ أَوْ يَكُونَ مُعْتَرِفًا بِالشَّهَادَةِ وَيَمْتَنِعُ مِنْ أدَائِهَا عِنَادًا . اهـ . مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْ كَلَامِهِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ كَاتِّضَاحِ الشَّمْسِ الصَّاحِيَةِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ عَدَمُ ضَمَانِ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ لِلْبُعِيرَيْنِ لِادْعَائِهِ الْآنَ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالسَّرْقَةِ ، وَإِنَّمَا عَيْرُ صَاحِبِهِ بِهَا لِلْمُخَاصَمَةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ تَشْهَدْ عَلَيْهِ عُدُولٌ بَأَنَّهُ أَعْلَمَهُمْ قَبْلُ بِالسَّرْقَةِ ثُمَّ جَحَدَهَا بَعْدَ إِعْلَامِهِ لَهُمْ بِهَا وَلَمْ يَعْتَرِفْ أَيْضًا بِالشَّهَادَةِ عَلَيْهَا حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنْ أدَائِهَا بَعْدَ طَلْبِهِ بِهَا فَلَا وَجْهَ لَضَمَانِهِ ، وَأَيْضًا لَمْ يَتَعَذَّرَ الْوُصُولُ إِلَى الْبُعِيرَيْنِ لَوْجُوبِ رَدِّهِمَا إِنْ لَمْ يَفُوتَا بِذَهَابِ الْعَيْنِ ، وَغَرَمَ قِيَمَتَهُمَا إِنْ فَاتَا بِذَلِكَ عَلَى الزَّاعِمِ أَنَّ مَالَكُهُمَا أَعْطَاهُمَا لَهُ فِي الزَّكَاةِ لِأَنَّهُ دَعَاوَاهُ بِذَلِكَ إِقْرَارٌ مِنْهُ بِالْمِلْكِيَّةِ لِمَالِكِهِمَا الْمَذْكُورِ ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ انْتِقَالِ الْأَمْلاكِ عَنْ أَرْبَابِهَا حَتَّى يَثْبُتَ انْتِقَالُهَا عَنْهُمْ بَيِّنَةً [ق / ٦١١] أَوْ إِقْرَارُ مَنْهُمْ بِذَلِكَ ، وَيَتَرَفَّعُ عَنْ هَذَا عَدَمُ افْتِقَارِ وَرَثَةِ الْمَالِكِ لَبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ عَلَى مِلْكِيَّةِ مَوْرُوثِهِمُ الْمَذْكُورِ لَهُمَا لِأَنَّهُ إِقْرَارُ الشَّخْصِ أَبْلَغُ عَلَيْهِ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ كَمَا فِي « التَّبَصُّرَةِ » ، وَقَدْ قَالَ أَيْضًا خَلِيلٌ : يُوَاحِذُ الْمُكَلَّفُ بِلَا حَجَرٍ بِإِقْرَارِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيْنَ الشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ مِنْهُ إِقْرَارٌ .

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ : أَنَّ الشَّاهِدَ عَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَمِثْلُ صِيغَةِ الْإِقْرَارِ : وَهَبْتُ لِي ، وَإِلَيْهِ أَيْضًا يُشِيرُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ وَهَبْتُ لِي) (١) .

(مخ) (٢) : وَإِذَا ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ بِحَقٍّ فَقَالَ : وَهَبْتُ لِي ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ الْإِقْرَارُ وَيُثْبِتُ أَنَّهُ وَهَبَهُ لَهُ ، وَهَلْ يَحْلِفُ الْمُقْرِ لَهُ أَمْ لَا ؟ خِلَافٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْيَمِينِ هَلْ تَتَوَجَّهُ فِي دَعْوَى الْمَعْرُوفِ أَمْ لَا ؟ اهـ .

وَفِي (ق) : إِنْ قَالَ فِي الدَّارِ أَوْ فِي الدَّابَّةِ : اشْتَرَيْتُهَا مِنْهُ ، أَوْ وَهَبَهَا لِي وَجَاءَ بِالْبَيِّنَةِ قُبِلَتْ مِنْهُ . اهـ .

مَفْهُومُهَا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَةٍ فَلَا يُعْمَلُ بِدَعْوَاهُ وَلَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهَا وَيَكُونُ الْمُقْرِ بِهِ لِلْمُقْرِ لَهُ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَتَمَهَّدَ عِنْدَكَ فَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ مِنْ بَابِ الْأَحْرَوِيَّةِ حَيْثُ شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ لِلْمُقْرِ عَلَى أَنْ الْبَعِيرَيْنِ أَعْطَاهُمَا الْمُقْرِ لَهُ فِي الزَّكَاةِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٤) [١٧] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ طَلَبَ مِنْ آخَرَ أَنْ يَفِكَ سَلْعَةً لَهُ مَرْهُونَةً وَقَالَ لَهُ : لَكَ عَلَيَّ مِثْلُ مَا دَفَعْتُ فِي فِكَاكِهَا ، وَفَعَلَ الْمَأْمُورُ ذَلِكَ وَأَوْدَعَهَا عِنْدَ أَحَدٍ وَتَلَفَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْفَادِيَّ يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِالْفِدَاءِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَأَدَائِهِ رَفَقًا) (٣) ، وَمِنْ قَوْلِ « الْمُدُونَةِ » أَيْضًا : قَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَدَّى عَنْ رَجُلٍ حَقًّا لَزِمَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ . انْظُرْ (ق) (٤) .

وَمَسْأَلَتُنَا أَبْلَغُ فِي الرَّجُوعِ لِأَمْرِ الرَّاهِنِ الْفَادِي بِفِكَ الرَّهْنِ وَالتَّزَمَ لَهُ مِثْلُ مَا

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٢) .

(٢) حاشية الخرشي (٦ / ٩١) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

(٤) التاج والإكلیل (٥ / ١٠٨) .

فَكَهُ بِهِ . اهـ .

وَالسَّلْعَةُ ضَامِنَةٌ فِي الْفَادِي لِتَعَدِّيهِ عَلَيْهَا بِإِيدَاعِهَا لغيرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانِ : (وَيِيدَاعُهَا وَإِنْ سَفَرَ لغيرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ [اَعْتِيدَتَا] (١) بِذَلِكَ) (٢) . اهـ . اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُودِعَهَا لِأَجْلِ عَوْرَةٍ حَدَثَتْ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ لِسَفَرٍ وَعَجَزَ عَنْ رَدِّهَا لِصَاحِبِهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ مُسْتَشْنِيًا مِنَ الضَّمَانِ : (إِلَّا لِعَوْرَةٍ حَدَثَتْ أَوْ لِسَفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ) (٣) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٥) [١٨] سُؤَالَ : عَنْ الضَّامِنِ إِذَا طَلَبَ مِنَ الْمَضْمُونِ عَلَيْهِ الْحَقَّ قَبْلَ الْأَجَلِ وَدَفَعَهُ لَهُ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ ، هَلْ لِرَبِّ الْحَقِّ إِذَا حَلَّ الْأَجَلُ أَنْ يُطَالَبَ الْمَضْمُونُ عَنْهُ بِالْحَقِّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : نَعَمْ لِرَبِّ الْحَقِّ مُطَالَبَةُ الْمَدِينِ بَدِينِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْحَالَةُ كَذَلِكَ ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (لَا بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ) (٤) ، قَالَ (مَخ) (٥) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : يَعْنِي لَيْسَ لِلضَّامِنِ أَنْ يُطَالَبَ الْمَضْمُونُ بِأَنْ يُسَلَّمَ الْمَالُ إِلَيْهِ لِيُدْفَعَهُ لِرَبِّهِ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ ثُمَّ أَعْدَمَ الْكَفِيلُ أَوْ فَلَسَ كَانَ لِلَّذِي لَهُ الدَّيْنُ أَنْ يَتَّبَعَ الْغَرِيمَ . اهـ . مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ الْمُسَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » . لَيْسَ لِلْكَفِيلِ أَخْذُ الْغَرِيمِ بِالْمَالِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهِ الْغَرِيمُ ، لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنْهُ ثُمَّ أَعْدَمَ [الْكَفِيلُ] (٦) أَوْ فَلَسَ كَانَ لِلَّذِي لَهُ الدَّيْنُ أَنْ يَتَّبَعَ الْغَرِيمَ . اهـ .

(١) فِي « الْمَخْتَصَرِ » : اَعْتِيدَا .

(٢) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٢٦) .

(٣) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٢٦) .

(٤) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢١٢)

(٥) حَاشِيَةُ الْخَرَشِيِّ (٦ / ٢٩) .

(٦) لَيْسَ فِي (ق) .

انْظُرْ (ق) (١) . اهـ . نَعَمْ يَنْفَعُهُ شَرْطُهُ ذَلِكَ لَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلضَّامِنِ مَنْ كَوَّنَ الضَّامِنُ يَغْرُمُ لَهُ مَا دَفَعَ إِلَيْهِ إِذَا تَلَفَ عِنْدَهُ وَلَوْ كَانَ مِمَّا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ أَوْ قَامَتْ عَلَى تَلَفِهِ بَيِّنَةٌ لَأَنَّهُ إِنَّمَا ضَمَّنَهُ مِنْ جِهَةٍ تَعَدِّيهِ بِقَبْضِهِ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهِ ؛ فَفِي «الْمُدَوَّنَةِ» (٢) : إِذَا دَفَعَ الْغَرِيمُ الْحَقَّ إِلَى الْكَفِيلِ فَضَاعَ فَإِنْ كَانَ عَلَى الْاِقْتِضَاءِ ضَمَّنَهُ الْكَفِيلُ قَامَتْ عَلَى هَلَاكِهِ بَيِّنَةٌ أَوْ لَمْ تَقُمْ ، عَيْنًا كَانَتْ أَوْ عَرَضًا أَوْ حَيَوَانًا لَأَنَّهُ مُتَعَدٍّ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى [وَجْهِ] (٣) الرِّسَالَةِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَهُوَ مِنَ الْغَرِيمِ [إِلَى أَنْ] (٤) يَصِلَ إِلَى الطَّالِبِ . اهـ . وَهَذَا هُوَ الْمُسَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمَّنَهُ إِنْ اقْتَضَاهُ لَا إِنْ أُرْسِلَ بِهِ) (٥) إِلَيْهِ وَإِذَا وَقَعَ أَنَّ الضَّامِنَ تَسَلَّمَ الدِّينَ مِنَ الْمَدِينِ لِيَدْفَعَهُ إِلَى رَبِّهِ فَتَلَفَ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَضْمَنْهُ إِنْ تَسَلَّمَهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِضَاءِ بَلْ يَطْلُبُهُ مِنَ الْأَصْلِ وَيَدْفَعُهُ لَهُ ، أَوْ يَقُولُ لَهُ : خُذْهُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِنْ رَبِّهِ لَا إِنْ تَسَلَّمَهُ عَلَى وَجْهِ الرِّسَالَةِ بِأَنْ يَدْفَعَهُ لَهُ ابْتِدَاءً وَلَا يُشْتَرَطُ بَرَاءَتُهُ مِنْهُ فَتَلَفَ أَوْ ضَاعَ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . اهـ .

وَقَسَمَ الرَّجْرَاجِيُّ (٦) قَبْضَ الْحَمِيلِ لِلْمَالِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ أَشَارَ إِلَيْهَا (مخ) (٧) بِقَوْلِهِ : فَاشْتَمَلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْوُجُوهِ الْخَمْسَةِ .

قَوْلُهُ : (إِنْ اقْتَضَاهُ) نَصًّا بِأَنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّهُ قَبْضُهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِضَاءِ ، أَوْ رُجْحَانًا بِأَنْ اخْتَلَفَا فِي الْاِقْتِضَاءِ وَالْإِرْسَالِ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ ، أَوْ أَصْلًا بِأَنْ أَنْبَهُمُ الْأَمْرُ وَأُغْرِيَ مِنَ الْقَرَائِنِ وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ .

(١) التاج والإكلیل (٥ / ١٠٥) .

(٢) انظر : « التاج والإكلیل » (٥ / ١٠٦) .

(٣) سقط من (ق) .

(٤) في (ق) : حتى .

(٥) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

(٦) مناهج التحصيل (٨ / ٣٣٥) .

(٧) حاشية الخرشى (٦ / ٢٩) .

وَقَوْلُهُ : (لَا أُرْسِلُ بِهِ) (١) : أَيُ : حَقِيقَةً بِأَنْ تَطَوَّعَ لَهُ ، بِالْدَّفْعِ ، أَوْ حُكْمًا بِأَنْ دَفَعَهُ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْوَكَالَةِ . اهـ . مُرَادُنَا مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٦) [١٩] سُؤَالُ وَجَوَابُهُ : فَفِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنِ الضَّامِنِ يَقُومُ عَلَى الْمَضْمُونِ فِي غَيْرِ بِلَدٍ مَنْ لَهُ الْحَقُّ فَيُطْلَبُهُ بِالْقُدُومِ إِلَى مَحَلٍّ مَنْ لَهُ الْحَقُّ لَكُونَ الضَّامِنِ قَادِمًا عَلَيْهِ وَيَخَافُ أَنْ قَدِمَ قَامَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْحَقِّ وَيَأْخُذُ مِنْهُ الدِّينَ ؟

فَأَجَابَ : أَنَّ ذَلِكَ مِنْ حَقِّ الضَّامِنِ فَإِمَّا أَنْ يَقْدِمَ مَعَهُ بِمَالِهِ أَوْ يُرْسِلُ مَالًا أَوْ يُوَكِّلُ أَمِينًا وَيَضْمَنُ الْأَمِينُ . انْظُرْ (س) عِنْدَ قَوْلِهِ فِي « الْمُخْتَصَرِ » فِي الضَّمَانِ : (لَا يَتَسَلَّمُ الْمَالُ إِلَيْهِ) وَفِي قَوْلِهِ : (وَضَمِنَهُ إِنْ اقْتَضَاهُ لَا أُرْسِلُ بِهِ) (٢) . اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٧) [٢٠] سُؤَالٌ : عَنِ الْحُكْمِ فِي اجْتِمَاعِ الضَّمَانِ وَالسَّلَفِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ السَّلَفُ مِنَ الضَّامِنِ لِلْمَضْمُونِ عَلَيْهِ أَوْ لِرَبِّ الدِّينِ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِ اجْتِمَاعِهِمَا إِذْ هُوَ مَعْرُوفٌ عَلَى مَعْرُوفٍ ، وَإِنْ كَانَ السَّلَفُ مِنَ الْمَضْمُونِ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ رَبِّ الدِّينِ لِلضَّامِنِ فَلَا وَجْهَ لَجَوَازِ اجْتِمَاعِهِمَا لِمَا فِيهِ مِنْ سَلَفٍ جَرٍّ نَفْعًا ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَفَسَدَتْ بِكَجْعَلٍ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ لِمَدِينَةٍ) (٣) .

(مَخ) (٤) : وَكَذَلِكَ تَبْطُلُ الْحِمَالَةُ إِذَا فَسَدَتْ [فِي] (٥) نَفْسِهَا كَمَا إِذَا

(١) مختصر خليل (ص / ٢١٢) ، وانظر : « مواهب الجليل » (٥ / ١٠٦) و « حاشية الخرشى » (٦ / ٢٩) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

(٤) حاشية الخرشى (٦ / ٣٠) .

(٥) سقط من (مخ) المطبوع .

أَخَذَ الضَّامِنُ جُعْلًا مِنْ رَبِّ الدِّينِ [أَوْ مِنَ الْمَدِينِ] ^(١) أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ لِأَنَّهُ إِذَا غَرِمَ رَجَعَ بِمَا [غَرِمَ] ^(٢) مَعَ زِيَادَةِ الْجُعْلِ فَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ سَلَفٌ بِزِيَادَةٍ . اهـ .

وَفِي (ق) ^(٣) عَنِ الْأُبْهَرِيِّ : لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ بِجُعْلِ ، لِأَنَّ الضَّمَانَ مَعْرُوفٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ عَوْضٌ عَنْ مَعْرُوفٍ وَفَعَلَ خَيْرٌ ، كَمَا لَا يَجُوزُ عَلَى صَوْمٍ وَلَا عَلَى صَلَاةٍ لِأَنَّ طَرِيقَهَا لَيْسَتْ لِكَسْبِ الدُّنْيَا . اهـ .

وَلِأَنَّ الضَّمَانَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّتِي لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَثَانِيهَا : الْقَرْضُ ، وَثَالِثُهَا : الْجَاهُ . انْظُرْ (عُبَيْ) ^(٤) ، (مَخ) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٨٨) [٢١] سُؤَالٌ عَنِ الْحَمَالَةِ بِدَيْنِ السَّرَفِ أَوْ الْغَضَبِ [ق / ٦١٢]

هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ فَاسِدَةٌ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهَا صَحِيحَةٌ لِأَزْمَةِ بِحُصُولِ أَرْكَانِهَا وَتَوْقُرُ شُرُوطِهَا الْمَشَارِ إِلَى بَعْضِهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (بِدَيْنٍ لَازِمٍ) ^(٥) وَبِقَوْلِهِ أَيْضًا : (إِنْ أَمَكُنْ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ ضَمَانِهِ) ، فَلَا رَيْبَ فِي دُخُولِ الْمَسْأَلَةِ فِي ذَلِكَ لِلزُّومِ الدِّينِ الْمَذْكُورِ لِلْمُضْمُونِ وَلِكُونِهِ أَيْضًا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ ضَمَانِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فَلَا خَفَاءَ فِيهِ ، وَيَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْتَاهُ مَا فِي « نَوَازِلِ عَج » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ ضَاعَتْ لَهُ أَغْنَامٌ فَدَلَّهُ آخَرٌ عَلَيْهَا بِمَنْزِلِ شَخْصٍ فَجَاءَ صَاحِبُهَا فَوَجَدَهُ بِاعِهَا ، فَتَعَرَّضَ لَهُ غَيْرُهُ وَقَالَ لَهُ : أَتَنْتَهَمُ فِي سَرَقَةِ غَنَمِكَ أَخِي ؟ ، وَإِذَا ثُبُتَ أَنَّهُ سَرَقَهَا فَأَنَا ضَامِنٌ لَكَ فِيهَا ، فَهَلْ لَوْ تَرَفَعَا لِحَاكِمٍ وَادَّعَى صَاحِبُهَا عَلَى الْمُعْتَرِضِ بِالضَّمَانِ وَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى السَّارِقِ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ لَدَى حَاكِمٍ عَلَى وَجْهِ الدَّعَى عَلَيْهِ ، وَسَوَاءٌ

(١) سقط من الأصل .

(٢) فِي (مَخ) : غَرَمَهُ .

(٣) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ (٥ / ١١١) .

(٤) سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .

(٥) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢١٢) .

كَانَ أَخَاهُ ضَامِنًا ضَمَانًا شَرْعِيًّا وَيَلْزَمُ مَا ثَبَتَ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ صَحِيحٌ ، وَإِذَا ثَبَتَ عَلَى الْمَضْمُونِ السَّرْقَةُ غَرِمَ السَّارِقُ عَوْضَ الْمَسْرُوقِ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ عَوْدُ الْمَسْرُوقِ بَعِيْنِهِ ، وَمَا يَدَّعِي عَلَى الضَّامِنِ حَيْثُ غَابَ الْمَضْمُونُ . اهـ كَلَامُهُ . وَفِي (ق) ^(١) عَنْ ابْنِ يُونُسَ : الْقَضَاءُ أَنَّ كُلَّ مَا يَلْزَمُ الذِّمَّةَ فَالْكَفَالَةُ [بِهِ] ^(٢) جَائِزَةٌ فِيهِ ، وَأَمَّا الْحُدُودُ وَالْأَدَبُ [وَالتَّعْزِيرُ] ^(٣) فَلَا تَجُوزُ الْكَفَالَةُ [فِيهَا] ^(٤) . اهـ .

فَبَانَ لَنَاظِرِهِ لُزُومُ الْحَمَالَةِ لِمَنْ تَحْمَلَ عَنْ شَخْصٍ بِمَا لَزِمَ ذِمَّتَهُ بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ مِنْ غَضَبٍ وَسَّرْقَةٍ وَأُخْرَى (س) ، (ق) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) التاج والإكليل (٥ / ٩٨) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ق) : التعازير .

(٤) في (ق) : فيه .

نَوَازِلُ الشَّرْكََةِ وَالضَّرَرِ

(١٥٨٩) [١] سَوَّالٌ : عَنْ إِخْوَةِ شُرَكَاءَ بِمِيرَاثٍ وَادَّعَى أَحَدُهُمُ
الِاخْتِصَاصَ بِشَيْءٍ ثُبِتَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى شِرَاءَهُ ، أَيَخْتَصُّ بِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سَأَلَ الْحَافِظُ ابْنَ الْأَعْمَشِ عَنِ الْإِخْوَةِ الشُّرَكَاءِ بِالْمِيرَاثِ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ يُسَافِرُ وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي أَحَدُهُمْ سِلْعًا بِدَيْنٍ فِي ذِمَّتِهِ وَيَقْضِيهِ وَلَا أَشْهَدُوا عَلَى
عَقْدِ الشَّرْكََةِ بَيْنَهُمْ فِي جَمِيعِ مَا مَلَكَوهُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِلَّا أَنَّ مَنْ نَظَرَ لِحَالِهِمْ
وَتَلَاطَفَهُمْ يُشَبِّهُهُمُ بِالْمُشْتَرِكِينَ ، مَا الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى أَحَدُهُمُ الْإِخْتِصَاصَ بِشَيْءٍ
ثُبِتَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى شِرَاءَهُ مِنْ رِبْعٍ وَعَقَّارٍ أَوْ دَابَّةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَقَالَ : إِنَّهُ
اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ وَأَنَّ الثَّمَنَ لَهُ ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : إِنَّ ذَلِكَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ وَإِنَّ الثَّمَنَ لَنَا
جَمِيعًا ، وَكَيْفَ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى شِرَاءَهُ أَوْ ثُبِتَ ذَلِكَ أَوْ أَقْرَأَ أَنَّ
الثَّمَنَ لَهُمْ جَمِيعًا وَقَالَ : اشْتَرَيْتُ لِنَفْسِي ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّ الَّذِي ادَّعَى اشْتِرَاءَ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ يُصَدِّقُ إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيْنَهُ أَنَّهُ
اشْتَرَاهُ لِلشَّرْكََةِ ، وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّ الثَّمَنَ لَهُ فَلَا يُصَدِّقُ فِيهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ لَهُ ؛
فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الشَّيْءُ الْمُشْتَرَى لِمُدَّعِيهِ وَيَغْرُمُ نِصْفَ الثَّمَنِ لِشَرِيكِهِ ، وَهَذَا
مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ الْأَخْذُ لِأَقْرَبِهِ)^(١) . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ
وَفِي «نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ» مَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ
وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ شَرِيكِ فِي الْمِيرَاثِ يَشْتَرِي فَرَسًا بِدَيْنٍ فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ يَنْقُذُ فِيهَا
عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ بَعْضَ الْمُشْتَرَكِ فَيَقُومُ الشُّرَكَاءُ فِي الْمِيرَاثِ وَيَنَازِعُوهُ فِي الْفَرَسِ
وَيَقُولُونَ لَهُ : إِنَّ الْفَرَسَ مُشْتَرَكٌ لَأَنَّكَ اشْتَرَيْتَ الْفَرَسَ بِحَضْرَتِنَا وَدَفَعْتَ عَمَّا فِي
الذِّمَّةِ مَا لَنَا جَمِيعًا وَلَا نَنْظُرُ أَنَّكَ تَطْمَعُ فِي الْإِسْتِبْدَادِ بِالْفَرَسِ دُونَنَا ، وَيَقُولُ
هُوَ : اشْتَرَيْتُ لِنَفْسِي خَاصَّةً لَا لِي وَلِكُمْ ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّهُ يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ مَا اشْتَرَى الْفَرَسَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذَا لِأَنَّهُمْ ادَّعَوْا أَنَّهُ اشْتَرَى لَهُمْ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ ، وَالْأَصْلُ فِي الْيَدِ أَنْ لَا تَكْسِبُ إِلَّا لِنَفْسِهَا ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ هَلَالٍ فِيمَنْ بَاعَ أَصُولَ زَوْجَتِهِ وَاشْتَرَى مِنْ ثَمَنِهَا أَصْلًا ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَبَيِّنْ هَلْ اشْتَرَى لَزَوْجَتِهِ أَوْ لِنَفْسِهِ : إِنَّهُ لَا حَقَّ لِلزَّوْجَةِ إِلَّا ذَلِكَ الثَّمَنَ لِأَنَّ الْيَدَ لَا تَكْسِبُ إِلَّا لِنَفْسِهَا ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ حَتَّى يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لِغَيْرِهَا . اهـ . بِاخْتِصَارٍ .

وَكَذَلِكَ مَسْأَلَتُكَ لَا حَقَّ لِلشُّرَكَاءِ إِلَّا فِي نَصِيبِهِمْ مِنَ الثَّمَنِ الْمَدْفُوعِ فِي الْفَرَسِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٠) [٢] سَوْأَلٌ : عَمَّنْ هَلَكَ عَنْ وَرَثَةٍ وَخَلَفَ مَا لَا وَلَمْ يَقْتَسِمُوهُ وَكَانَ أَحَدُهُمْ يَتَصَرَّفُ وَيَتَوَلَّى الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فَهَلْ لِلشُّرَكَاءِ حَقٌّ فِيمَا اشْتَرَاهُ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : سُئِلَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّيْلَمِيِّ أَصْلًا الْوَرَزَارِيَّ مَنْشَأً عَنْ إِخْوَةٍ كَانَ أَحَدُهُمْ يَتَصَرَّفُ وَيَتَوَلَّى الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فَهَلْ لِإِخْوَتِهِ حَقٌّ فِيمَا اشْتَرَى أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ : الْإِخْوَةُ إِذَا كَانَ فِيهِمْ الصَّغَارُ وَكَانَ الْكَبِيرُ يَتَوَلَّى أُمُورَهُمْ وَيَتَصَرَّفُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَكُلُّ مَا اشْتَرَاهُ فَهُوَ بَيْنَهُمْ وَإِنْ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ لَفُظِيَّةٌ ، وَحُكْمِيَّةٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩١) [٣] سَوْأَلٌ : عَنْ أَخَوَيْنِ بَيْنَهُمَا مَقَالٌ وَسَافَرُ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ الْآخَرَ عِنْدَ الْمَالِ يَخْدُمُهُ وَيَقُومُ بِشُؤْنِهِ ، وَقَدِمَ الْمُسَافِرُ بِمَالٍ حَصَلَهُ مِنْ صُنْعَةٍ وَغَيْرِهَا هَلْ يَخْتَصُّ بِهِ دُونَ صَاحِبِهِ أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْفَقِيهَ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِّ الشَّنَجِيظِيِّ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ : هَذِهِ الشَّرِكَةُ لَا أَدْرِي حُكْمَهَا غَيْرَ أَنَّ الْأَشْبَهَ بِالْقَوَاعِدِ أَنْ يَسْتَبَدَّ الْعَامِلُ بِصُنْعَتِهِ أَوْ رِعْيَتِهِ أَوْ تَعَلُّمِهِ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ الْآخِرُ بِقِيَامِهِ عَلَى مَالِهِ

مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٢) [٤] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجَيْنِ يَخْدُمُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى قَدْرِ جُهِدِهِ حَتَّى مَاتَ الزَّوْجُ أَوْ طَلَّقَ كَيْفَ يَقْتَسِمَانِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي الْأَجُوبَةِ النَّاصِرِيَّةِ : إِنَّ الْمَرْأَةَ تَأْخُذُ مِقْدَارَ جَرِيهَا مِمَّا زَادَ عَلَى يَوْمِ تَزْوِيجِهَا بِحَسَبِ نَظَرِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ فِي ذَلِكَ . اهـ . وَفِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » عَنْ الْإِمَامِ ابْنِ الْعَطَّارِ : مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ تَعْمَلُ مِثْلَ الْغَزْلِ وَالنَّسِجِ وَنَحْوِهِمَا فَإِنَّهَا شَرِيكَةٌ لِلزَّوْجِ فِيمَا نَشَأَ عَنْ خِدْمَتِهِمَا أَنْصَافًا بَيْنَهُمَا ، وَكَذَلِكَ الْأُمُّ مَعَ أَوْلَادِهَا وَالْأَخْتُ مَعَ أَخَوَاتِهَا وَالْبِنْتُ [ق / ٦١٣] مَعَ أَبِيهَا ، وَنِسَاءُ الْحَاضِرَةِ وَالْبَادِيَةِ فِي هَذَا سَوَاءٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٣) [٥] سُؤَالٌ : عَنْ شُرَكَاءٍ فِي دَارٍ سَكَنَهَا أَحَدُهُمْ مُدَّةً وَأَعْرَضُوا عَنْهُ فَهَلْ لَهُمْ مَطَالَبَتُهُ بِأَجْرَةِ سُكْنَاهُ فِيهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى مُسَامَحَتِهِمْ لَهُ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي « نَوَازِلِ عَج » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٤) [٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ بَنَى فِي أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرٍ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ مَا وَقَعَ لِابْنِ رُشْدٍ فِي كِتَابِ الْاسْتِحْقَاقِ مِنْ « الْبَيَانِ » ^(١) ، وَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ الْبَانِي فِي أَرْضٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَرِيكِ لَهُ لَا تَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ بَنَى وَشَرِيكُهُ غَائِبٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ .
وَالثَّانِي : أَنْ يَبْنِيَ بِحَضْرَتِهِ دُونَ إِذْنٍ مِنْهُ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَبْنِيَ بَعْلِمَ شَرِيكِهِ وَإِذْنَهُ لَهُ فِي ذَلِكَ .

فَأَمَّا إِنْ كَانَ بَنَى وَشَرِيكُهُ غَائِبٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَلَا عِلْمِهِ فَيَتَخَرَّجُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الشَّرَكَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْأَرْضِ شُبْهَةٌ تَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ قَدْرُ حَظِّ شَرِيكِهِ مِنْ قِيَمَةِ عَمَلِهِ قَائِمًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْرُ حَظِّهِ مِنَ النَّفَقَةِ الَّتِي أَنْفَقَهَا أَقَلٌّ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ ، يَقُومُ هَذَا الْقَوْلُ مِمَّا وَقَعَ لِابْنِ الْقَاسِمِ فِي رَسْمِ الْقُطْعَانِ مِنْ سَمَاعِ عَيْسَى مِنْ كِتَابِ الشَّرَكَةِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّ الشَّرَكَةَ لَيْسَتْ بِشُبْهَةٍ ؛ فَلَا يَكُونُ لَهُ فِيمَا بَنَى إِلَّا قِيَمَتُهُ مَنْقُوضًا ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذَا وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِنَاؤُهُ بِحَضْرَةِ شَرِيكِهِ وَعِلْمِهِ دُونَ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَيَتَخَرَّجُ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي السُّكُوتِ هَلْ هُوَ كَالِإِذْنِ أَمْ لَا ؟ ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ كَالِإِذْنِ : إِنْ كَانَ قَدْ مَضَى مِنَ الْمُدَّةِ مَا يَرَى أَنَّهُ أَذِنَ لَهُ مِثْلَهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا قَدْرُ حَظِّهِ مِنْ ذَلِكَ مَنْقُوضًا ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْضِ مِنَ الْمُدَّةِ مَا يَرَى أَنَّهُ أَذِنَ لَهُ إِلَى مِثْلَهَا كَانَ عَلَيْهِ قَدْرُ حَظِّهِ مِنْ ذَلِكَ قَائِمًا ، وَيَخْتَلَفُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ هَلْ يَكُونُ لَهُ كِرَاءٌ فِي حِصَّتِهِ لِمَا مَضَى مِنَ الْمُدَّةِ أَمْ لَا ؟ ؛ فَقِيلَ : إِنَّهُ لَا كِرَاءَ لَهُ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي رِوَايَةِ عَيْسَى عَنْهُ ، وَقِيلَ : إِنْ لَهُ الْكِرَاءُ بَعْدَ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ مَا رَضِيَ بِتَرْكِ حَقِّهِ مِنَ الْكِرَاءِ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُ عَيْسَى بْنِ دِينَارٍ مِنْ رَأْيِهِ فِي آخِرِ سَمَاعِهِ مِنْ كِتَابِ الشَّرَكَةِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَيْسَ كَالِإِذْنِ يَكُونُ لَهُ حِصَّتُهُ لِمَا مَضَى فِي الْمُدَّةِ قَوْلًا وَاحِدًا ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ قَدْرُ حَظِّهِ مِنَ الْبِنَاءِ مَنْقُوضًا .

وَأَمَّا إِنْ بَنَى بَعْلِمَ شَرِيكِهِ وَأَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِذَا سَكَتَ وَلَمْ يَأْذَنْ .

وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا رَضِيََا بِالْمَقَامِ عَلَى الشَّرَكَةِ أَوْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْقَسِمُ ، وَأَمَّا إِذَا

دُعِيَ جَمِيعًا إِلَى الْقِسْمَةِ وَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَنْقَسِمُ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي
لِابْنِ الْقَاسِمِ مُتَّصِلًا [بِهَذِهِ] (١) . اهـ . قُلْتُ : وَهُوَ قَوْلُهُ (٢) : وَرَوَى عِيسَى
عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيمَنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ فِي أَرْضٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَرِيكَ لَهُ غَائِبٌ فَإِنَّهُمَا
يَقْتَسِمَانِ الْأَرْضَ ، فَإِنْ حَصَلَ الْبِنَاءُ أَوْ الْغَرْسُ فِيمَا صَارَ لَهُ مِنَ الْأَرْضِ كَانَ لَهُ ،
وَكَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَرَاءِ بِقَدَرِ مَا انْتَفَعَ بِهِ مِنْ حِصَّةِ شَرِيكَهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَإِنْ
حَصَلَ الْبِنَاءُ أَوْ الْغَرْسُ فِي نَصِيبِ غَيْرِهِ غَيْرَ الَّذِي صَارَ فِي نَصِيبِهِ خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ
يُعْطِيَهُ قِيمَةَ ذَلِكَ مَنْقُوضًا أَوْ يُسَلِّمَ إِلَيْهِ نَقْضَهُ يُقْلَهُ وَيَكُونُ عَلَيْهِ أَيْضًا مِنَ الْكَرَاءِ
بِقَدَرِ مَا انْتَفَعَ بِهِ مِنْ نَصِيبِ صَاحِبِهِ الْغَائِبِ .

قَالَ عِيسَى : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَوْ كَانَ ذَلِكَ بِحَضْرَةِ شَرِيكَهِ لَمْ يَكُنْ لِشَرِيكَهِ
كَرَاءٌ لِأَنَّهُ كَالِإِذْنِ .

قَالَ ابْنُ رَشْدٍ : لَمْ يَرِ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ الشَّرْكََةَ بَيْنَهُمَا فِي الْأَرْضِ
شُبْهَةً لِلْبَّانِي [فِيهِمَا] (٣) قَالَ : إِنَّهُ إِذَا بَنَى وَشَرِيكَهُ غَائِبٌ يَقْتَسِمَانِ الْأَرْضَ ،
فَإِنْ حَصَلَ الْبِنَاءُ فَالْقِسْمَةُ فِي حِظِّ شَرِيكَهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا قِيمَتُهُ مَنْقُوضًا
يُرِيدُ : طَالَ زَمَانُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَطُلْ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْاِخْتِلَافَ قَبْلَ هَذَا فِي كَوْنِ
الشَّرْكََةِ بَيْنَهُمَا فِي الْأَرْضِ شُبْهَةً لِلْبَّانِي فِيمَا يَبْنِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : أَنَّ الْحُكْمَ يَكُونُ
فِي ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قِسْمَةِ الْأَرْضِ ... إلخ .

قَوْلُهُ : سَوَاءٌ اتَّفَقَا عَلَى الْقِسْمَةِ ابْتِدَاءً أَوْ دَعَوَا إِلَيْهَا أَوْ اخْتَلَفَا فِيهَا فَدَعَا إِلَيْهَا
أَحَدُهُمَا ابْتِدَاءً وَدَعَى الْآخَرُ إِلَى أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا فِي الْبِنَاءِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَلَا
اِخْتِلَافَ إِذَا اتَّفَقَا عَلَى الْقِسْمَةِ وَدَعَوَا إِلَيْهَا ابْتِدَاءً ، وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَا فِي ذَلِكَ فَالَّذِي
يَأْتِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - عَلَى مَا فِي آخِرِ كِتَابِ الشُّفْعَةِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » فِي الدَّارِ

(١) فِي « الْبَيَانِ » : بِقَوْلِ مَالِكِ .

(٢) انْظُرْ : « الْبَيَانِ » (١١ / ١٣٩) .

(٣) زِيَادَةُ مِنْ « الْبَيَانِ » .

تَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيَسْبِعُ أَحَدُهُمَا طَائِفَةً مِنْهُمَا بَعَيْنَهَا أَنْ يَشْتَرِكَا فِي الْبُنْيَانِ بِأَنْ يُعْطِيَ الَّذِي لَمْ يَبْنِ لِلْبَانِي مِنْ قِيَمَتِهِ مَنَقُوضًا قَدَرُ حَظِّهِ مِنَ الْأَرْضِ ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ بَعْدُ أَوْ يَتَرُكَا ، وَلَوْ بَنَى بِإِذْنِ شَرِيكِهِ أَوْ عَلِمَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ لَا يُغَيِّرُ وَلَا يُنْكِرُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنْ السُّكُوتَ كَالِإِذْنِ فَهُوَ لَهُمَا جَمِيعًا عَلَى مَذْهَبِهِ ، وَرَوَايَتُهُ عَنْ مَالِكٍ : إِنْ اقْتَسَمَا فَصَارَ الْبُنْيَانُ فِي حَظِّ شَرِيكِهِ أَوْ قِيَمَةَ حَظِّهِ مِنْهُ قَائِمًا إِنْ رَضِيَ بِالْبَقَاءِ عَلَى الشَّرِكَةِ وَكَانَتْ الْأَرْضُ لَا تَنْقَسِمُ إِلَّا أَنْ تَطُولَ الْمُدَّةُ إِلَى أَنْ يَمْضِيَ مِنْهُمَا مَا يَرَى أَنَّهُ أَذْنٌ لَهُ فِي الْبِنَاءِ إِلَى مِثْلِهِا فَتَكُونُ الْقِيَمَةُ فِيهِ مَنَقُوضًا خِلَافًا لِرَوَايَةِ الْمَدِينِيِّ عَنْ مَالِكٍ مِنْ أَنَّ الْقِيَمَةَ لَا تَكُونُ فِي ذَلِكَ إِلَّا قَائِمًا سَوَاءً طَالَ زَمَانُ ذَلِكَ أَمْ قَصُرَ ، إِذَا بَنَى بِإِذْنِهِ أَوْ بَعْلَمَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ إِذْ لَا يَكُونُ عَلَى رَوَايَتِهِمْ عَنْهُ لِمَنْ بَنَى قِيَمَةُ بُنْيَانِهِ مَنَقُوضًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ شُبْهَةٍ ، وَرَوَايَةُ عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي قَوْلِهِ فِي آخِرِ الْمَسْأَلَةِ ^(١) : [ق / ٦١٤] لَوْ كَانَ ذَلِكَ بِمَحْضَرِ شَرِيكِهِ لَمْ يَكُنْ لِشَرِيكِهِ كِرَاءٌ لَأَنَّهُ كَالِإِذْنِ ، خِلَافُ قَوْلِهِ مِنْ رَوَايَةٍ فِي سَمَاعِهِ مِنْ كِتَابِ الشَّرِكَةِ وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ .

اهـ .

وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا مَا رَوَى يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيْمَنْ بَنَى بِأَرْضِ امْرَأَتِهِ أَوْ دَارِهَا ثُمَّ يَمُوتُ أَحَدُهُمَا ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : فَلِلزَّوْجِ أَوْ لَوَرَّثَتْهُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَوْ عَلَى وَرَثَتِهَا قِيَمَةُ ذَلِكَ الْبِنَاءِ مَنَقُوضًا وَإِنَّمَا حَالُهُ فِيمَا بَيْنِي مِنْ مَالِ امْرَأَتِهِ حَالُ الْمُتَّفَقِ بِهِ كَالْعَارِيَةِ بَيْنِي فِيهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمَرْأَةِ أَوْ لَوَرَثَتِهَا بَيْنَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُنْفَقُ فِي عِمَارَةِ مَا عَمَرَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ مَالِهَا وَلَمَّا كَانَ يُصْلَحُ فَتَكُونُ أَحَقُّ بِأَرْضِهَا وَدَارِهَا وَمَا فِيهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ وَإِنَّمَا يُعْطَى قِيَمَةُ كُلِّ عُمُرَانٍ قَائِمًا صَحِيحًا مِنْ عَمَرٍ مَوَاتًا ، أَوْ عَمَرٍ بِاشْتِرَاءٍ ، ثُمَّ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ مَنْ يَدُهُ ، فَأَمَّا كُلُّ مَنْ أَسْكَنَ دَارًا أَوْ أَعْمَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ فِي مَزْرَعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ أَعْمَرَ جَنَانًا أَوْ أَرْضًا

حَيَاةَ أَحَدِهِمَا أَوْ إِلَى أَجَلٍ أَوْ إِلَى غَيْرِ أَجَلٍ فَعَمَرَ هُوَ لَاءَ بِالْبِنَاءِ أَوْ الْغَرَسِ ثُمَّ خَرَجُوا طَوْعًا قَبْلَ أَجَلِ السُّكْنَى أَوْ الْعُمُرَانِ أَوْ أُخْرِجُوا عِنْدَ انْقِضَاءِ الْأَجَلِ فَإِنَّمَا يُعْطُونَ قِيمَةَ مَا عَمَرُوا مَقْلُوعًا وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ .

ابنُ رُشدٍ : قَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : وَإِنَّمَا حَالُهُ فِيمَا بَنَى فِي مَالِ امْرَأَتِهِ حَالُ الْمُتَرَفِّقِ بِهِ كَالْعَارِيَةِ الَّتِي يَبْنِي فِيهَا هُوَ بِمِثْلَةِ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ يَرْتَفِقُ بِذَلِكَ فِي أَنَّهُ لَا تَكُونُ لَهُ إِلَّا قِيمَتُهُ مَنْقُوضًا سَوَاءٌ أَذْنَتْ لَهُ فِي الْبِنَانِ أَوْ لَمْ تَأْذَنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَأْذَنْ لَهُ فِيهِ ثُمَّ تَقُومَ عَلَيْهِ بِحَدَثَانِ مَا بَنَى لِتَمْنَعَهُ مِنَ الْارْتِفَاقِ إِذْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ لَهَا إِلَّا أَنْ تُعْطِيَهُ قِيمَةَ ذَلِكَ قَائِمًا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَرْتَفِقُ بِمَالِهَا فَيَبْنِي فِيهِ فَيَتَفَرَّقُ الْأَمْرُ فِيهِ بَيْنَ أَنْ تَأْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ أَوْ لَا ؛ فَإِنْ أَذْنَتْ كَانَ لَهُ عَلَيْهَا مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَةُ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا قِيمَةُ بَنَائِهِ مَنْقُوضًا .

وَقَوْلُهُ : فَأَمَّا كُلُّ مَنْ أَسْكَنَ دَارًا إِلَى قَوْلِهِ : فَإِنَّمَا يُعْطُونَ قِيمَةَ مَا عَمَرُوا مَقْلُوعًا ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ : يُرِيدُ : سَوَاءٌ أَذْنَتْ لَهُ فِي الْبِنَاءِ أَمْ لَمْ يُؤْذَنْ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي « الْمُدُونَةِ » خِلَافَ مَا حَكَى ابْنُ حَبِيبٍ فِي « الْوَاضِحَةِ » عَنْ مَالِكٍ مِنْ رَوَايَةِ مُطَرِّفٍ وَابْنِ الْمَاجْشُونِ مِنَ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْإِذْنِ وَعَدَمِهِ . اهـ . بِاخْتِصَارٍ مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ . انْظُرْ تَقْيِيدَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَى كَلَامِ « الْمُدُونَةِ » أَشَارَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِ الدُّورِ وَالْأَرْضِينَ مِنْهَا عِنْدَ قَوْلِهَا : وَإِذَا انْقَضَى كِرَاءُ أَهْلِ الْكِرَاءِ وَقَدْ أَحْدَثَ الْمُكْتَرِي فِي الدَّارِ بِنَاءً أَوْ غَيْرَهُ بِمَا يَنْتَفِعُ بِهِ بِأَمْرِ رَبِّ الدَّارِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِنْ غَيْرِ الْكِرَاءِ بِمَا كَانَ فِي نَقْضِهِ قِيمَةُ فَلَرَبِّ الدَّارِ أَنْ يُعْطِيَهُ قِيمَتَهُ مَقْلُوعًا ، وَلَيْسَ لِلْمُكْتَرِي أَنْ يَأْبَى لِأَنَّهُ مُضَارٌّ وَلَرَبِّ الدَّارِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِقُلْعِ مَا أَحْدَثَ بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لِأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ : لَمْ أَذَنْ لَكَ فِي نَفْعِكَ لَا أَغْرَمُ شَيْئًا ، وَأَمَّا مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِنْ نَقَضَ مِنْ جِصٍّ وَطِينٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهِ نَفْعٌ فَيَكُونُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ . اهـ . وَانْظُرْ أَيْضًا آخَرَ كِتَابِ الشَّرِكَةِ وَآخَرَ كِتَابِ الْغَضَبِ وَكِتَابِ الْعَارِيَةِ مِنْهُ ، وَانْظُرْ وَثَائِقَ ابْنِ سَلْمُونَ « فِي فَصْلِ الْقِسْمَةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى

أَعْلَمُ .

(١٥٩٥) [٧] سُؤَالَ عَنْ : دِيَارِ مَاءٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَجْرَاهُ عَلَى [(١)]

الْأَخِيرَةِ مَجْرَى مَائِهَا عَلَى الزُّقَاقِ [(٢)] فِي بِنَاءِ الْأَخِيرَةِ رِبْوَةً مَنَعَتْ
مَاءَهَا مِنَ الْخُرُوجِ وَتَوَافَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَسُدُّ مَجْرَى مَائِهِ عَمَّنْ بَعْدَهُ
وَيَحْفَرُ لَهُ حُفْرَةً فِي دَارِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَامَ بَعْضُهُمْ يَطْلُبُ مَجْرَى مَائِهِ عَلَى صَاحِبِ
الْأَخِيرَةِ مُدْعِيًا أَنَّ بَقَاءَ مَائِهِ فِي دَارِهِ مُضِرٌّ بِهِ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِخْرَاجِهِ مَا الْحُكْمُ ؟
وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَتَوَافَقُوا عَلَى ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِذَا تَوَافَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَسُدُّ مَجْرَى مَائِهِ عَمَّنْ بَعْدَهُ
وَيَحْفَرُ لَهُ حُفْرَةً فِي دَارِهِ وَثُبَّتَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ إِقْرَارِ فَلَاحِ رُجُوعَ لَهُمْ عَنْهُ لِلزُّومِ
لَهُمْ بِمَجَرَّدِ تَوَافُقِهِمْ وَتَرَاضِيهِمْ عَلَيْهِ ؛ فَفِي « التَّبَصُّرَةِ » : إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى
رَجُلٍ جَرَى مَاءٌ عَلَى دَارِهِ فَقَطَّعَهُ عَنْهُ أَحْتِيجَ فِي ذَلِكَ إِلَى قَبُولِ الْمُقْطُوعِ عَنْهُ ذَلِكَ
إِذَا فَعَلَهُ إِحْسَانًا إِلَيْهِ كَالْهَبَةِ الَّتِي يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى قَبُولِ . اهـ .

فَأَنْتَ تَرَى جُعْلَهُ لِذَلِكَ كَالْهَبَةِ الَّتِي يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى الْقَبُولِ ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ
عَقْدَهَا لَازِمٌ فَلَا رُجُوعَ لِلْوَاكِبِ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنْ سَائِرِ التَّبَرُّعَاتِ ، وَأَمَّا
إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ تَوَافُقٌ عَلَى ذَلِكَ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُجْبَرُونَ عَلَى إِخْرَاجِ
مَاءِ الْأَخِيرَةِ فَيَتَعَاوَنُونَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْهَا لِيَجْرِيَ مَاءُ كُلِّ عَلَى مَا بَعْدَهُ [ق /
٦١٥] فَفِي « التَّبَصُّرَةِ » : وَأَمَّا الْقَنَاءُ إِذَا كَانَتْ لَجَمَاعَةٍ فَانْسَدَّتْ ، قَالَ
سَحْنُونُ : فَإِنْ جَرَتْ تَحْتَ أَرْبَعِ دُورٍ فَالْأَوَّلُ يُنْكَسُ مَا فِي دَارِهِ ثُمَّ يُنْكَسُ مَعَ
الثَّانِي ثُمَّ يُنْكَسُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي مَعَ الثَّالِثِ ثُمَّ يُنْكَسُونَ جَمِيعُهُمْ مَعَ الرَّابِعِ لِأَنَّ
مِيَاهَهُمْ كُلَّهُمْ تَجْرِي عَلَيْهِ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ مِيَاهُ الدُّورِ كُلُّهَا تَجْرِي فِي الْقَنَاءِ ، فَإِنْ
كَانَتْ لِوَاحِدَةٍ وَتَجْرِي فِي دُورٍ هَؤُلَاءِ فَاصْلَاحُهَا عَلَيْهِ دُونَهُمْ . اهـ .

(٢) قدر كلمة بالأصل لم أتبينها .

(١) قدر كلمة بالأصل لم أتبينها .

وَفِي (ق) (١) : الْقَنَاءُ تُسَدُّ فِي أُولَٰهَا [قَالَ] (٢) : الْأَوَّلُونَ يُنْكَسُونَ أَوَّلًا وَلَا نَكْسَ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ ، وَإِنْ انْسَدَّتْ فِي آخِرِهَا نَكْسَ الْأَوَّلُونَ مَعَ الْآخَرِينَ . اهـ .

وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمَّشَى عَلَى إِنْ كَانَ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى إِزَالَةِ الرِّبَوَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قُدْرَةٌ عَلَى إِزَالَتِهَا - كَمَا بَلَغَنِي ذَلِكَ - فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يُرْتَكَبُ أَخْفُ الضَّرَرَيْنِ وَهُوَ بَقَاءُ مَاءٍ كُلِّ وَاحِدٍ فِي دَارِهِ ؛ إِذْ لَا رَيْبَ فِي صِغَرِهِ وَخَفَّتِهِ عَنْ ضَرَرِ إِبْقَاءِ مَاءٍ جَمِيعِهِمْ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ ؛ فَفِي (عَج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ لِكُلِّهِمَا السَّقْيُ مَا لَمْ يَضُرَّ الْآخَرُ) (٣) مَا نَصَّهُ : إِذَا اجْتَمَعَ ضَرَرَانِ ارْتَكَبَ أَخْفَهُمَا ، فَإِنْ تَسَاوَيَا فَإِنْ لَمْ يَصْطَلِحَا عَلَى شَيْءٍ بَاعَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا بِنَظَرِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٦) [٨] سَوَّالٌ : عَنِ الضَّرَرِ أَيَحَازُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمِعْيَارِ » : عَنْ أَبِي رَاشِدٍ : اخْتَلَفَ فِي الضَّرَرِ هَلْ يُحَازُ أَمْ لَا ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

قِيلَ : إِنَّهُ يُحَازُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا لَهُ فِي كِتَابِ تَضْمِينِ الصَّنَاعِ مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » فِي قَوْلِهِ : فَأَمَّا كُوَّةٌ قَدِيمَةٌ أَوْ بَابٌ قَدِيمٌ لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ وَفِيهِ مَضَرَّةٌ بِجَارِهِ فَلَا يَمْنَعُهُ مِنْهُ ، وَبِهِ قَالَ أَصْبَغُ .

الْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَا يُحَازُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَبِيبٍ .

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ : الْفَرْقُ بَيْنَ مَا يَتَرَايَدُ فَلَا يُحَازُ وَبَيْنَ مَا لَا يَتَرَايَدُ فَيُحَازُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي مُزَيْنٍ وَاخْتَلَفَ فِي مُدَّةِ حَوْزِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ؛ فَقَالَ سَحْنُونُ :

(١) التاج والإكلیل (٥ / ١٤٧) .

(٢) فِي (ق) : قَالُوا .

(٣) مختصر خليل (ص / ١٨٩) .

أَرْبَعُ سِنِينَ وَالْخَمْسُ ، وَقَالَ أَصْبَغُ عَشْرُ سِنِينَ ، وَقَالَ أَيُّضًا : عَشْرُونَ سَنَةً ، وَقَالَ ابْنُ زُرْبٍ : خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً . اهـ .

وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ عَشْرَةُ أَعْوَامٍ هُوَ الَّذِي بِهِ الْقَضَاءُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ قَالَهُ ابْنُ الْهِنْدِيِّ كَمَا فِي (ح) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٧) [٩] سُؤَالَ : عَنْ جَارِ الْمَسْجِدِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ق) (٢) : مِنْ « طَرَرِ ابْنِ عَاتٍ » : أَنَّ لِحَارِ الْمَسْجِدِ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِيهِ إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٨) [١٠] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا بَابًا إِنْ نَكَبَ مَا قَدَرَ مَا يَنْكِبُهُ بِهِ عَنْ بَابِ الْجَارِ) (٣) ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَنْكِبُهُ عَنْهُ قَدَرَ مَا يَرَى أَنْ يَزَالَ بِهِ الضَّرَرُ عَنْهُ كَمَا فِي (ح) (٤) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥٩٩) [١١] سُؤَالَ : عَنْ سَيْلٍ بَيْنَ أَرْضَيْ جَمَاعَةٍ وَتَحَوَّلَ عَنْ مَحَلِّهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ فَلِمَنْ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَحَلُّ الَّذِي تَحَوَّلَ عَنْهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَكُونُ لِمَنْ يَلِيهِ مِنْهُمْ ؛ فَفِي (ق) (٥) عَنْ « نَوَازِلِ [ابْنِ] (٦) الْحَاجِّ » : الْمَوْضِعُ الَّذِي زَالَ عَنْهُ الْوَادِي هُوَ لِلَّذِينَ يَلُونَهُ وَلَا يَكُونُ مَوَاتًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مواهب الجليل (٥ / ١٦١) .

(٢) التاج والإكليل (٥ / ١٧٥) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢١٨) .

(٤) مواهب الجليل (٥ / ١٧٤) .

(٥) التاج والإكليل (٥ / ١٥٠) .

(٦) سقط من الأصل .

(١٦٠٠) [١٢] سَوَّالٌ : عَمَّنْ زَادَ فِي دَارِهِ مِنْ بِنَائِهَا زِيَادَةً لَا ضَرَرَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ تَضِيقُ الطَّرِيقَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورِ وَيَقْضِي بِهِدْمِهِ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَيُهْدَمُ بِنَاءٌ فِي طَرِيقٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرْ)^(١) وَفِي (ح)^(٢) : وَعَنْ ابْنِ وَهْبٍ : عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ اقْتَطَعَ مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَفْنَيْتَهُمْ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ »^(٣) . اهـ . . وَإِنَّمَا يُفَسِّرُ قَضَاءُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - بِالْأَفْنِيَةِ لِأَرْبَابِ الدُّورِ بِالِانْتِفَاعِ بِالْمَجَالِسِ وَالْمَرَابِطِ وَالْمَسَاقِطِ وَجُلُوسِ الْبَاعَةِ لِلْبَيْعِ الْخَفِيفِ ، وَمَرَّةٍ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِكَوْرِ حَدَادٍ فِي السُّوقِ فَأَمَرَ بِهِ فَهْدَمَ وَقَالَ : يُضَيِّقُونَ عَلَى النَّاسِ . اهـ . وَفِي (ح)^(٤) : أَيْضًا عَنْ « الْعُبَيْتَةِ » قَالَ أَصْبَغٌ : سَأَلْتُ أَشْهَبَ عَنِ الرَّجُلِ يَهْدِمُ دَارَهُ وَلَهُ الْفَنَاءُ الْوَاسِعُ فَيَزِيدُ فِيهَا مِنَ الْفَنَاءِ يُدْخِلُهُ بُنْيَانَهُ ثُمَّ يَعْلَمُ بِذَلِكَ ؟ قَالَ : لَا يُعْرَضُ لَهُ إِذَا كَانَ الْفَنَاءُ وَاسِعًا بِرَاحًا لَا يَضُرُّ الطَّرِيقَ ، وَقَدْ كَرِهَهُ مَالِكٌ ، وَأَنَا أَكْرَهُهُ وَلَا أَمُرُّ بِهِ وَلَا أَقْضِي عَلَيْهِ بِهِدْمِهِ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ وَاسِعًا بِرَاحًا لَا يَضُرُّ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِنْهُ وَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَا يُقَارِبُهُ الْمَشْيُ . اهـ .

وَفِي (ق)^(٥) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ : الْقَائِلُونَ بِالْهَدْمِ أَكْثَرُ ، وَالْقَوْلُ بَعْدَ الْهَدْمِ أَظْهَرُ . اهـ . وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِلَوْ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَوْ لَمْ يَضُرْ)^(٦) .

(١) مختصر خليل (ص / ٢١٧) .

(٢) مواهب الجليل (٥ / ١٥٧) .

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٢١) ومسلم (١٦١٢) من حديث عائشة رضى الله عنها- بلفظ :

« من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين » .

(٤) مواهب الجليل (٥ / ١٥٤) .

(٥) التاج والإكليل (٥ / ١٥٣) .

(٦) مختصر خليل (ص / ٢١٧) .

اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠١) [١٣] سُؤَالَ : عَنْ مِقْدَارِ الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفَ [ق / ٦١٦]

الْجِيرَانُ فِيهَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ق) (١) : عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « إِذَا اخْتَلَفَتِ النَّاسُ فِي الطَّرِيقِ فَحَدُّهَا سَبْعَةُ أَذْرُعَ » (٢) ، وَفِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايَ » عَنْ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ : أَنَّهَا ثَمَانِيَةُ أَشْبَارٍ ، وَالْحَدِيثُ الْوَارِدُ : « سَبْعَةُ أَذْرُعَ » قَالَ ابْنُ الْهَنْدِيِّ : إِنَّهُ ضَعِيفٌ (٣) ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ قَالَ الطَّحَاوِيُّ : يُحْمَلُ عَلَى الطَّرِيقِ يُرَادُ ابْتِدَاؤُهَا عِنْدَ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ . اهـ .

(١٦٠٢) [١٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ لَهُ خَشَبٌ فِي حَائِطِ رَجُلٍ أَدْخَلَهَا فِيهِ بِأَذْنِهِ

هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : مَنْ لَهُ خَشَبٌ فِي جِدَارِ رَجُلٍ أَدْخَلَهَا بِأَذْنِهِ فَوَقَعَ بَيْنَهُمَا شَخْصٌ فَقَالَ لَهُ : أَخْرِجْ خَشَبَكَ مِنْ جِدَارِي لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الضَّرَرِ ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَى جِدَارِهِ لِهَدْمِهِ أَوْ لِنَفْعٍ بِهِ فَهُوَ أَوْلَى .

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : رَوَى ابْنُ خَوَانَ . لَيْسَ لَهُ إِخْرَاجُهُ وَلَا هَدْمُ الْجِدَارِ وَكَوُ طَالَ الزَّمَانُ وَاحتَاجَ إِلَيْهِ وَلَا لَوَارِثُهُ وَلَا مُبْتَاعٌ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَهْدَمَ ، فَإِنْ أَعَادَهُ بَعْدَ هَدْمِهِ فَلَا حَقَّ فِيهِ لِلْمُعَارِ إِلَّا بِأَذْنٍ مُسْتَأْنَفٍ ، وَكَوُ شَرَطَ الرَّجُوعَ مَتَى شَاءَ بَطُلَ الْبِأَذْنُ قَبْلَ الْعَمَلِ وَبَطُلَ الشَّرْطُ بَعْدَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) التاج والإكليل (٥ / ١٥٢)

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٤١) ومسلم (١٦١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ

مقارب .

قلت : وفي الباب عن ابن عباس ، وجابر رضي الله عنهم موصولاً ؛ ومن حديث عكرمة

مرسلاً .

(٣) كيف يكون ضعيفاً وهو في الصحيحين ؟!

(١٦٠٣) [١٥] سُؤَالَ: عَنْ رَجُلٍ يَدْفَعُ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ وَلَا خَرَ عِنْدَهُ مِثْلَهَا وَتَارَةً تَكُونُ غَيْرَ مِثْلَهَا لِيَتَجَرَ بِهَا إِلَى أَزْوَاءٍ فَإِذَا قَدِمَ بِالْثَمَنِ يَأْخُذُ الْمُتَجَرِّ كُسُوتَهُ وَيَقْتَسِمَانِ غَيْرَ ذَلِكَ ، هَلْ هَذَا يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ق) (١) نَاقِلًا عَنْ اللَّخْمِيِّ : الشَّرْكََةُ بِالْعُرُوضِ عَلَى وَجْهَيْنِ إِنْ كَانَ الْقَصْدُ بَيْعَ أَحَدِهِمَا بِعَرَضِ الْآخَرِ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَنَّهُمَا لَا يَتَجَرَّانِ بِأَثْمَانِهِمَا جَارَتْ الشَّرْكََةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الشَّرْكََةِ مَبْلَغُ قِيَمَةِ سِلْعَتِهِ . اهـ . وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ هُوَ صُورَةُ مَسْأَلَتِكُمْ إِلَّا أَنَّهَا شَرَكَةٌ فَاسِدَةٌ لِأَنَّ الشَّرْكََةَ بِالْعُرُوضِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَبَعَيْنِ وَبِعَرَضٍ وَبِعَرْضَيْنِ مُطْلَقًا وَكُلٌّ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أَحْضَرَ لَا فَاتَ إِنْ صَحَّتْ) (٢) .

وَفِي ابْنِ سَلْمُونٍ : وَتَجُوزُ الشَّرْكََةُ فِي سَائِرِ الْعُرُوضِ مُطْلَقًا بِالْقِيَمَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا . اهـ . مَفْهُومُ قَوْلِهِمَا : (بِالْقِيَمَةِ) أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بِغَيْرِ تَقْوِيمٍ تَكُونُ فَاسِدَةً وَلَا سِيَّمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ (ق) (٣) نَاقِلًا عَنْ « الْأَسْتِغْنَاءِ » وَنَصَهُ : وَمِنْ « الْأَسْتِغْنَاءِ » : إِنْ وَقَعَتْ الشَّرْكََةُ بِغَيْرِ تَقْوِيمٍ فُسِخَتْ قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَإِنْ عَمَلًا وَفَاتَتْ السَّلْعَتَانِ فَرَأْسُ مَالٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَمَنُ سِلْعَتِهِ بِقَدْرِ رِبْحِهِ وَوَضِيعَتِهِ لِأَنَّ شَرِكَتَيْهِمَا وَقَعَتْ فَاسِدَةً . اهـ .

وَنَحْوُهُ لـ (مَخ) (٤) بَزِيَادَةِ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : وَإِنْ فَسَدَتْ فَرَأْسُ مَالٍ كُلٍّ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ [مِنْ] (٥) أَحَدِهِمَا مَا يَبِيعُ بِهِ الْعَرَضُ [أَوْ] (٦) عُرْفَ وَلَا قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْبَيْعِ وَالْحُكْمُ [وَالْحُكْمُ فِي الطَّعَانَيْنِ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ قَبْلَ ذَلِكَ خَلَطَ] (٧)

(١) التاج والإكلیل (٥ / ١٢٤) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢١٤) .

(٣) التاج والإكلیل (٥ / ١٢٤) .

(٤) حاشية الخرشى (٦ / ٤٠) .

(٥) ليست فى (مخ) .

(٦) فى (مخ) : إِنْ .

(٧) سقط من الأصل .

وَأَنْظُرْ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ يَوْمَ الْبَيْعِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْقَبْضِ كَمَا هُوَ قَاعِدَةٌ
الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ، وَأَنْظُرْ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ يَوْمَ الْقَبْضِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠٤) [١٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَحْدَثَ مِيزَابًا فِي زُقَاقٍ يَضُرُّ تِجَارَةً هَلْ تَجِبُ
إِزَالَتُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ يَزَالُ الْمِيزَابُ وَيُقَطَّعُ ضَرَرُهُ كَمَا فِي « الْمَعْيَارِ » عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ
تُونِس . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠٥) [١٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَحْدَثَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي دَارِهِ وَبَاعَهَا بَعْدَ عِلْمِهِ
بِهِ هَلْ يَنْتَقِلُ لِلْمُشْتَرِي مَا كَانَ لَهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : وَمَنْ بَاعَ دَارَهُ وَقَدْ أَحْدَثَ جَارُهُ عَلَيْهِ مُطْلَعًا
أَوْ مَجْرَى مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الضَّرَرِ فَقَالَ مُطْرَفٌ وَابْنُ الْمَاجَشُونِ : إِنْ كَانَ الْبَائِعُ
لَمْ يَقُمْ فِي ذَلِكَ حِينَ بَاعَهَا فَلَا قِيَامَ لِلْمُشْتَرِي ، وَلَوْ كَانَ قَدْ قَامَ يُخَاصِمُ فَلَمْ يَتِمَّ
الْحُكْمُ لَهُ حَتَّى بَاعَ فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَقُومَ وَيَحِلَّ مَحَلُّهُ .

وَفِي « أَحْكَامِ ابْنِ بَطَّالٍ » : مَعْنَاهُ أَنَّ الْحَاكِمَ قَضَى بِهِ وَأَعَذَرَ وَبَقِيَ التَّسْجِيلُ
وَالْإِشْهَادُ وَلَوْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْمُدَافِعِ وَ [الْحِجَجِ] ^(١) لَمْ يَجْزِ الْبَيْعُ ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَا
فِيهِ خُصُومَةٌ ^(٢) . اهـ .

وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ فِي أَرْجُوزَتِهِ ^(٣) :
وَمَنْ رَأَى بُنْيَانَ مَا فِيهِ ضَرَرٌ

وَلَمْ يَقُمْ مِنْ حِينِهِ بِمَا ظَهَرَ

(١) فِي الْأَصْلِ : الْحَجَر .

(٢) أَنْظَر : « مُوَاهِبُ الْجَلِيلِ » (٥ / ١٦٢) .

(٣) أَنْظَر : « شَرْحُ مِيَارَةِ » (٢ / ٤٢٣) .

حَتَّى رَأَى الْفَرَاغَ مِنْ إِتْمَامِهِ

مَكَّنَ بِالْيَمِينِ مِنْ قِيَامِهِ

فَإِنْ يَبِيعَ بَعْدُ بِلَا نِزَاعٍ

فَلَا قِيَامَ فِيهِ لِلْمُبْتَاعِ

وَإِنْ يَكُنْ حِينَ الْخِصَامِ بَاعًا

فَالْمُشْتَرِي يَخْصِمُ مَا اسْتَطَاعَا . اهـ .

ابْنُ عَرَفَةَ : وَإِنْ بَاعَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ فَفِي صِحَّةِ قِيَامِ الْمُبْتَاعِ عَلَى الْمُحْدَثِ وَمَنْزِلَتِهِ مَنْزِلَةُ الْبَائِعِ وَلَغَوُ قِيَامِهِ [ق / ٦١٧] عَلَيْهِ .

ثَالِثُهَا : إِنَّمَا لَهُ الرَّدُّ عَلَى الْبَائِعِ ، وَهُوَ لِابْنِ حَبِيبٍ عَنْ سَحْنُونَ ، وَمَتَّقَدَّمَ قَوْلُ الْأَخَوَيْنِ ، وَقَوْلُهَا فِي الْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ثُمَّ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لِمُشْتَرِيهِ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ ، فَإِنْ رَدَّ فَلِبَائِعِهِ الْقِيَامُ بِهِ ؛ كَذَا أَخَذَتْهُ عَمَّنْ أَرْضَى مِنْ شُيُوخِنَا أَنَّهُمَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ، وَتَأَمَّلْتُ قَوْلَ الْأَخَوَيْنِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْبَائِعَ بَاعَ بَعْدَ عِلْمِهِ بِإِحْدَاثِ الضَّرَرِ وَلَمْ يَقُمْ فِيهِ ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ فِي سُقُوطِ الْقِيَامِ بِهِ فَتَأَمَّلْهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠٦) [١٨] سُؤَالَ : عَمَّنْ اشْتَرَى خَرِبَةً وَجَهَلَ مَجْرَى مَائِهَا وَأَرَادَ

إِخْرَاجَ مَائِهَا عَنْهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ يَحْيَى عَنْ دُورٍ تَهَدَّمَتْ وَعَفَتْ وَجْهَلَتْ

مَجَارِي سُقْفِهَا فَبَنَى رَجُلٌ تِلْكَ الْعَرَصَةَ ؟

فَأَجَابَ : الْبَيِّنَةُ عَلَى الْبَانِي أَنَّهُ كَانَ مَجْرَاهُ حَيْثُ أَجْرَاهُ وَإِلَّا رَدَّهُ فِي دَارِ

نَفْسِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠٧) [١٩] سُؤَالَ : عَنْ الضَّرَرِ إِذَا جَهَلَ قَدَمُهُ مِنْ حَدُوثِهِ مَا الْحُكْمُ فِي

ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : وَإِذَا جُهِلَ الضَّرَرُ فَلَمْ يُعْلَمْ أَقْدِيمٌ هُوَ أَمْ حَادَثٌ فَهُوَ عَلَى الْقَدَمِ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ مُحَدَّثٌ ، وَذَكَرَ ابْنُ زِيَادٍ فِي « أَحْكَامِهِ » وَابْنُ الْهَنْدِيِّ فِي « وَثَائِقِهِ » أَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ مُحَدَّثٌ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ قَدِيمٌ وَبِهِ الْحُكْمُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٠٨) [٢٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ لَهُ دَارٌ وَلِجَارِهِ عَرَصَةٌ أَرَادَ بِنَاءَهَا وَأَرَادَ أَنْ يَلْصِقَ حَيْطَانَهَا بِحَائِطِ صَاحِبِ الدَّارِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ ابْنُ رُشْدٍ عَمَّنْ لَهُ دَارٌ وَحَيْطَانُهَا تُجَاوِرُهَا عَرَصَةٌ أَرَادَ صَاحِبُهَا بِنَاءَهَا دَارًا ، هَلْ لَهُ أَنْ يَلْصِقَ حَيْطَانَهَا بِحَائِطِ الدَّارِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ يَكُنْ لَهُ فِي الْحَيْطَانِ شَيْءٌ فَلَيْسَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِأَنْ يَسْنِدَ بُنْيَانَهُ إِلَيْهَا أَوْ يَغْرِرَ فِيهَا خَشْبَةً إِلَّا بِإِذْنِ مَنْ لَهُ الدَّارُ ، وَأَمَّا ضَمُّ حَيْطَانِهَا إِلَيْهَا إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِهَا فَذَلِكَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١٦٠٩) [٢١] سُؤَالَ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ أَعْطَاهَا أَحَدُهُمَا لِمَنْ يَطْرُدُ عَلَيْهَا الْوَحْشَ بغيرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَمَاتَتْ أَيُضْمَنُ نَصِيبُ شَرِيكِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ الْعُرْفُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ جَارِيًا بِذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ وَإِلَّا فَالضَّمَانُ ثَابِتٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٠) [٢٢] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرٍ نِصْفَ فَرَسٍ وَسَافَرَ عَلَيْهَا سَفَرًا مَمْنُوعًا فَعَطَبَتْ مِنْهُ أَيُضْمَنُ نَصِيبَ الْبَائِعِ مِنْهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ ابْتَاعَ مِنْ رَجُلٍ نِصْفَ فَرَسٍ

فَبَقِيَتْ بِيَدِ الْمُشْتَرِي زَمَانًا ثُمَّ إِنَّ الْمُبْتَاعَ الْمَذْكُورَ رَكِبَهَا فِي سَفَرٍ مَمْنُوعٍ فَعَطَبَتْ مِنْهُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَمَّا نَصْفُ الْفَرَسِ الْمَذْكُورِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَافِرًا بِهَا سَفَرَهُ ذَلِكَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ أَوْ جَرَتْ الْعَادَةُ فِيمَا بَيْنَهُمَا أَنْ يُسَافِرَ بِهَا مِثْلَ ذَلِكَ السَّفَرِ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١١) [٢٣] سَوَّالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهَا أَجْنَبِيًّا يُسَافِقُهَا مَعَ غَيْرِهَا فَتَعَيَّتْ أَوْ هَلَكَتْ هَلْ يَكُونُ هُوَ وَالْأَجْنَبِيُّ مُتَعَدِّيًّا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِّ الشَّنْجِيطِيِّ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : إِنْ كَانَ ذَلِكَ عُرِفَ الْبَلَدَ فَلَا ضَمَانَ لِأَنَّ الْعُرْفَ كَالشَّرْطِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٢) [٢٤] سَوَّالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ مِنْهَا وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيْبَ شَرِيكِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ ؛ فَذَهَبَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ وَالْفَقِيهُ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ إِلَى عَدَمِ ضَمَانِهِ عَمَلًا بِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالشَّيْخِ خَلِيلِ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْحَاجِبِ ^(١) : وَعَلَى الْمَشْهُورِ لَا يَسْتَأْذِنُ الشَّرِيكَ وَلَهُ أَنْ يَقْسِمَ وَيَبِيعَ وَيُسَلِّمَ . اهـ . قَالَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ : اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ مِمَّنْ هُوَ مَعْرُوفٌ بِالتَّعَدِّيِّ وَعَدَمِ الْإِنصَافِ وَلَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ ، فَحَيْثُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ فَلَا ضَمَانَ بِهِ كَمَا هُوَ الْمَنْصُوصُ أَنَا لِلشَّيْخَيْنِ وَكَفَى بِهِمَا حُجَّةٌ . اهـ الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ إِلَى ضَمَانِهِ لِنَصِيْبِ شَرِيكِهِ ؛ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ أَنْصَافًا وَهِيَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا فَبَاعَ مِنْ رَجُلٍ

أَخْرَ رَبْعَهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانِ شَرِيكِهِ وَدَفَعَهَا لِلْمُبْتَاعِ [ق / ٦١٨] فَمَضَى بِهَا فَتَلَفَتْ عِنْدَهُ بِأَمْرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَالَ : أَمَّا بَيْعُهُ لِلرُّبْعِ فَهُوَ نَصْفُ نَصِيْبِهِ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ وَإِنَّمَا تَعَدَّى فِي دَفْعِهَا لِهَذَا الْمُشْتَرِي مِنْهُ ؛ إِذْ مِنْ حَقِّ شَرِيكِهِ أَنْ لَا تَخْرُجَ هَذِهِ الْأَمَانَةُ عَنْ يَدِ هَذَا الْمُؤْتَمَنِ ، فَلَمَّا تَعَدَّى ضَمِنَ نَصْفَ شَرِيكِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ .

وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ سُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَلَهُ أَنْ [يَقْسِمَ] ^(١) يَبِيعَ وَيُسَلِّمَ) ^(٢) وَلَفْظُهُ : قَالَ فِي « الذَّخِيرَةِ » ^(٣) : إِذَا كَانَ شَرِيكَيْنِ فِي حَيَوَانٍ مِثْلًا بِمِيرَاثٍ أَوْ غَيْرِهِ [فَلَا] ^(٤) يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ ، فَلَوْ بَاعَ نَصِيْبَهُ وَسَلَّمَ الْجَمِيعَ لِلْمُشْتَرِي بَغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَمَقْتَضَى الْقَوَاعِدِ [أَنَّهُ] ^(٥) يَضْمَنُ ، وَبِهِ أَفْتَى شُيُوخُنَا وَالشَّافِعِيُّ لِأَنَّ أَحْسَنَ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ [فِي الْأَمَانَةِ] ^(٦) كَالْمُودِعِ [عِنْدَهُ] ^(٧) وَالْمُودِعُ إِذَا وَضَعَ يَدَ الْأَجْنَبِيِّ [عَلَى الْوَدِيعَةِ] ^(٨) [يَضْمَنُ] ^(٩) بِتَعَدِّيهِ أَنْظَرُ (س) وَ (عَج) وَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » قَالَ (عَج) أَيْضًا : قَوْلُهُ : (فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ) أَيُ : فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمُشْتَرَكِ فِيهِ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ بَيْنَهُمَا فَتَصَرَّفُهُ فِيهِ يُؤَدِّي إِلَى التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ . اهـ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٩٩) .

(٣) انظر : « الذخيرة » (٨ / ٦٦) .

(٤) في « الذخيرة » : لا .

(٥) في « الذخيرة » : أن الشريك .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) سقط من « الذخيرة » المطبوع .

(٩) في « الذخيرة » : ضمن

ابن عرفة وفيها مع غيرها منع أحد الشريكين بمجرد الملك في شيء تصرفه فيه من دون إذن شريكه لملزومية التصرف في ملك الغير بغير إذنه . اهـ .

فإذا علمت هذا علمت ضمانه لنصيب شريكه في الفرس على هذا القول وهو الذي أفتى به شيخنا - قدس الله روحه - في « نوازل » . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٦١٣) [٢٥] سؤال : عن شريكين في عبد ضربه أحدهما بغير إذن الآخر وتعيب وهرب هل يضمن نصيب صاحبه أم لا ؟

جوابه : قال ابن عرفة : اختلف في كون تصرف أحد الشريكين كعاصب أم لا ؛ سمع ابن القاسم : ليس لمالك جزء عبد ضربه بغير إذن شريكه ، وإن فعل ضمه إلا في ضرب أدب وقال سحنون : يضمنه مطلقاً . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٦١٤) [٢٦] سؤال : عن فرس بين اثنين قطع أحدهما أذنها مثلاً هل يكون الأرش بينهما على قدر أنصائبهما أو كيف الحكم ؟

جوابه : أنه يكون بينهما على قدر أنصائبهما ؛ ففي « المدونة » : وإن نكحها بعبد فجنى عليه جناية ثم طلقها قبل البناء فأرش ذلك بينهما قال أبو الحسن : لأن ما ينشأ عن الرقبة كالرقبة . اهـ . ومن المعلوم أنها إذا قتلت أن القيمة تكون بينهما على قدر حصصهما فكذلك الأرش ، ولا يختص به من له غلتها و [(١)] في وقت الجناية كما لا غبار على ذلك . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٦١٥) [٢٧] سؤال : هل يجوز لأحد أن يتصدق بشيء قليل أو كثير

مِنْ مَالٍ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ عَلَى كَانُونٍ وَاحِدٍ أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ ؟
جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنٍ فِي ذَلِكَ عَامٌّ أَوْ خَاصٌّ كَمَا فِي « الْأَجُوبَةِ
النَّاصِرِيَّة » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٦) [٢٨] سُؤَالَ : عَنْ زَوْجَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ فِي مَالٍ وَفَوْتُهُ الزَّوْجُ مَعَ
حُضُورِ زَوْجَتِهِ وَسُكُونِهَا ثُمَّ قَامَتْ بَعْدَ ذَلِكَ تَطْلُبُ حَقَّهَا هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْوَرَزَايُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ سَيِّدِي عَبْدُ
الرَّحْمَنِ التَّائُوغِدِي : إِنْ كَانَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ
بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا أَكَلَ مِنْ مَالِهَا وَهِيَ سَاكِتَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَبِيعَ بِالثَّمَنِ
الكَثِيرِ وَتَزْعُمُ أَنَّهَا إِنَّمَا تَرَكَتُهُ فِي يَدِهِ عَلَى وَجْهِ الْأَمَانَةِ فَتَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ
وَتَسْتَحِقُّهُ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَسْطُو عَلَيْهَا وَيَقْهَرُهَا فَلَهَا كُلُّ مَا أَكَلَ مِنْ مَالِهَا .
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٧) [٢٩] سُؤَالَ : عَنْ فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ وَرَكَبَهَا أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ أَحَدِ
الشُّرَكَاءِ وَمَاتَتْ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنَ الرَّأَكِبِ أَوْ مِنَ الشَّرِيكِ أَوْ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا ؟
جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ فَرَسٍ بَيْنَ
رَجُلَيْنِ وَرَكَبَ أَجْنَبِيٌّ عَلَيْهَا بِحَضْرَةِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا ؟
فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْعَادَةَ إِذَا كَانَتْ جَارِيَةً بَيْنَ تِلْكَ الْقَبِيلَةِ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَرْكَبُ
خَيْلَ الْبَعْضِ قِيلَ : إِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي رَكَبَ الْفَرَسَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ
ابْنُ الْحَاجِّ فِي « نَوَازِلِهِ » حَيْثُ قَالَ : مَنْ رَكَبَ فَرَسَ غَيْرِهِ فَضَيَّقَ بِهِ الْعَدُوُّ فَزَلَّ
عَنْهُ وَهَرَبَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْعَادَةَ كَالْوِكَالَةِ . اهـ . مِنْ « التَّاجِ وَالْإِكْلِيلِ » (١) .

وَأَمَّا إِنْ لَمْ تَكُنْ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِذَلِكَ فَالضَّمَانُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ وَحْدَهُ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ بِإِذْنِ مِنَ الشَّرِيكِ الْحَاضِرِ فَيَشْتَرِكَانِ فِي الضَّمَانِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنِهْمَا

يَعِيرُ الْفَرَسَ لِمَنْ شَاءَ بغيرِ [ق / ٦١٩] إِذْنِ شَرِيكِهِ وَجَرَتْ عَادَتُهُمْ بِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٨) [٣٠] سُؤَالَ : عَنْ فَرَسٍ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ أَذْنُ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ فِي رِيَاضَتِهَا وَضَرْبِهَا لِأَجْلِ ذَلِكَ وَمَاتَتْ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَإِذَا ضَرَبَ الْمُكْتَرِي الدَّابَّةَ أَوْ كَلَمَهَا فَأَذْهَبَ عَيْنَهَا أَوْ كَسَرَ لِحْيَتَهَا ضَمِنَ ، وَالرَّائِضُ مِثْلُهُ ، وَلَوْ ضَرَبَهَا لَمْ يَضْمِنْ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦١٩) [٣١] سُؤَالَ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ أَوْ بَعْضَهُ لِمَنْ تَنَالَهُ الْأَحْكَامُ هَلْ يَضْمِنُ لِمُصَاحِبِهِ قِيَمَةَ نَصِيْبِهِ ، أَوْ يَفْتَسِمُ مَعَهُ الثَّمَنَ عَلَى قَدَرِ أَنْصِبَائِهِمَا فِي الْفَرَسِ ، أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِمُصَاحِبِهِ لَا قِيَمَةَ وَلَا ثَمَنًا ؟
جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنِ الشَّرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ بَاعَ أَحَدُهُمَا بَعْضَهُ بِمَوْضِعٍ آخَرَ بغيرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ وَأَتَى بِالثَّمَنِ وَقَالَ لَهُ شَرِيكُهُ : رُدِّ إِلَيَّ فَرَسِي وَإِلَّا ضَمَمْتَهُ ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَكَيْفَ لَوْ أَذْنُ لَهُ فِي الْبَيْعِ فَبَاعَ نَصِيْبَهُ وَأَتَى بِالثَّمَنِ فَأَرَادَ شَرِيكُهُ أَنْ يَشْتَرِكَ مَعَهُ فِي الثَّمَنِ بِقَدَرِ أَنْصِبَائِهِمَا فَأَبَى وَقَالَ : إِنَّمَا بَعْتُ سَهْمِي فَقَطْ ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ يَضْمِنُ إِذَا بَاعَ الْفَرَسَ لِظَالِمٍ وَلَمْ يَتِمَّكَنْ الشَّرِيكُ مِنْ نَصِيْبِهِ تَمَكُّنًا شَرْعِيًّا وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنِ الشَّرِيكِ غَيْرِ الْبَائِعِ هَلْ يَدْخُلُ فِي الثَّمَنِ مَعَ الشَّرِيكِ الْبَائِعِ أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مَعَهُ لِقَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » فِي كِتَابِ الصُّلْحِ فِي عَبْدٍ بَيْنَهُمَا بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ بِمَا شَاءَ : فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْآخَرُ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٠) [٣٢] سُؤَالَ: عَنْ شَخْصَيْنِ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدٍ عَدْلٌ شَمٌّ وَأَرَادَ الشَّرْكَهَ بِهِمَا، فَعَقَدَا شَرَكَتَهُمَا عَلَى أَنْ عَلَى أَحَدِهِمَا الْمَشْيُ إِلَى سَقَرَى فَيَتَوَلَّى حِفْظَهُ وَكُلْفَتَهُ وَيَبْعَهُ فِي سَقَرَى وَالْآخَرُ يَبْنِي إِلَى صَاحِبِهِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ جَالِسًا فِيهِ يَنْتَظِرُهُ فَرَضِي بِذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا عَقْدًا شَرَكَتَهُمَا فَهَلْ شَرَكَتُهُمَا صَحِيحَةٌ أَمْ لَا؟ وَهَلْ لِلْمُسَافِرِ بِالْحَمْلِ أُجْرَةٌ فِي ذَلِكَ، وَفِي حِفْظِهِ وَتَوَلِّيَتِهِ لِبَيْعِهِ وَإِنْيَانِهِ بِشِمْنِهِ، أَوْ لَا أُجْرَةَ لَهُ إِنْ كَانَ مُتَصِفًا بِذَلِكَ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ هَذِهِ الشَّرْكَهَ فَاسِدَةٌ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الشَّرْكَهَ فِي سَائِرِ الْعُرُوضِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ تَقْوِيمِ عَرَضٍ كُلِّ مَنِ الشَّرِيكَيْنِ وَتَعْتَبَرُ حِينَئِذٍ بَيْنَهُمَا بِقِيَمَةِ عَرَضٍ كُلِّ مِنْهُمَا يَوْمَ الْإِشْرَاقِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (١): وَبَعَيْنِ [وَبِعَرَضٍ] (٢) وَبِعَرَضَيْنِ مُطْلَقًا، كُلٌّ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أَحْضَرَ لَا فَاتَ إِنْ صَحَّتْ (٣). اهـ.

وَنَحْوُهُ لِابْنِ سَلْمُونَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَتَجُوزُ شَرَكَةُ الْعُرُوضِ مُطْلَقًا بِالْقِيَمَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا. اهـ.

قُلْتُ: مَفْهُومُ قَوْلِهِمَا: (بِالْقِيَمَةِ): أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بِغَيْرِ تَقْوِيمٍ تَكُونُ فَاسِدَةً وَلَا سَيِّمًا، صَرَّحَ بِذَلِكَ (ق) (٤)، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَمِنْ «الِاسْتِغْنَاءِ»: إِنْ وَقَعَتْ الشَّرْكَهُ بِغَيْرِ تَقْوِيمٍ فَسُخِتَ قَبْلَ الْعَمَلِ.

وَأِنْ عَمَلًا وَقَعَتِ السَّلْعَتَانِ فَرَأْسُ مَالٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَمَنٌ سَلَعَتِهِ بِقَدْرِ رِبْحِهِ وَوَضِيعَتِهِ؛ لِأَنَّ شَرَكَتَهُمَا فَاسِدَةٌ. اهـ. وَنَحْوُهُ بِزِيَادَةِ ل (مخ) (٥) أَشَارَ

(١) يعني خليل في «مختصره».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) مختصر خليل (ص / ٢١٤).

(٤) التاج والإكليل (٥ / ١٢٤).

(٥) حاشية الخرشي (٦ / ٤٠).

إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ فَسَدَتْ فِرَاسُ مَالٍ كُلِّ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا مَا يَبِيعُ بِهِ
الْعَرَضُ إِنْ عُرِفَ وَإِلَّا فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ الْبَيْعِ ، أَنْظَرَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْبَيْعُ الظَّاهِرَ أَنَّهُ تَعْتَبَرُ
قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْقَبْضِ كَمَا هُوَ قَاعِدَةُ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ، وَأَنْظَرَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ يَوْمَ الْقَبْضِ .
اهـ .

الثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ : اشْتَرَا طَهُمَا فِي الْعَقْدِ أَنْ فُلَانًا مِنْهُمَا هُوَ الَّذِي يُسَافِرُ
بِالْمَالِ الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ إِلَى سَقَرَى وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كَلَفْتِهِ مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ وَالشَّاهِدُ
عَلَى أَنَّهَا تَفْسُدُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرُ بِقَدْرِ الْمَالَيْنِ) (١)
أَيُّ : مِنْ تَسَاوٍ وَتَفَاوُتٍ إِنْ شَرَطَا ذَلِكَ أَوْ سَكَتَا عَنْهُ ، (وَتَفْسُدُ بِشَرْطِ التَّفَاوُتِ)
فِي وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ وَيَتَفَاسَخَانِ إِنْ أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَإِنْ لَمْ يَطَّلِعْ
عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَهُ ، فَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلِكُلِّ أَجْرٍ عَمَلُهُ
لِلْآخِرِ) (٢) . اهـ .

فَإِذَا عَلِمْتُمْ هَذَا اسْتَبَانَ لَكُمْ أَنَّ الْمُسَافِرَ بِالْحَمْلِ الْمَذْكُورِ لَهُ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ فِي
[تَصْبِرُ فِيهِ وَأَعْيَانُهُ] (٣) ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ فَرَّقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ صَاحِبِ الْمَرْوَةِ
وغيرِهِ ، وَالْقَاعِدَةُ الْإِطْلَاقُ حَتَّى يَثْبُتَ الْغَيْرُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢١) [٣٣] سُؤَالٌ : عَنْ فَرَسٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَلِأَحَدِهِمَا رُبْعُهَا وَرَسَنُهَا
وَرَكِبَ عَلَيْهَا أَحَدُهُمَا وَأَجَرَهَا وَمَاتَتْ أَيُضْمَنُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِجَرِيِّ [ق / ٦٢٠] الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ بِرُكُوبِ
الشَّرِيكِ وَجَرِيهِ عَلَيْهَا ، وَهُوَ كَالشَّرْطِ كَمَا فِي أَبِي الْحَسَنِ عَلَى « الْمُدُونَةِ » .
وَأَيْضًا الرَّجُوعُ إِلَيْهِ إِحْدَى الْقَوَاعِدِ الْخَمْسِ الَّتِي يُبْنَى عَلَيْهَا الْفِقْهُ ، وَالْأَرْبَعَةُ

(١) مختصر خليل (ص / ٢١٥) .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

(٣) هكذا بالأصل .

الْبَاقِيَةُ مِمَّا ابْتَنَى عَلَيْهِ الْفَقْهُ أَنَّ الْيَقِينَ لَا يُرْفَعُ بِالشَّكِّ ، وَالضَّرَرُ يُزَالُ ، وَالْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ ، وَالْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا . اهـ . من « فَتْحُ الْبَارِي » (١) لِلْحَافِظِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ حَجَرٍ ، وَحَيْثُ فَالْعَرَفُ لَا يُصَادِمُهُ وَلَا يُدَافِعُهُ إِلَّا جَاهِلٌ بِالْأَحْكَامِ وَغَيْرُ عَارِفٍ بِكَيْفِيَةِ النَّظَامِ وَلَا سِيَّمَا تَظَافَرَتْ فَتَاوِي أُنْمَتْنَا عَلَى عَدَمِ ضَمَانِهِ بِذَلِكَ ؛ فَفِي بَعْضِ فَتَاوِي شَيْخِ أَشْيَاخِنَا الْحَاجِّ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بَنِ الْحَاجِّ عَيْسَى : وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الْحَاضِرَةِ الَّذِينَ يَبِيعُونَ خِيُولَهُمْ لِأَهْلِ الْبَادِيَةِ فَيَتْرَكُونَهَا عَنْدهُمْ يَنْهَضُونَ عَلَيْهَا وَيُقْزَعُونَ وَيَطْرَدُونَ الْوَحْشَ ، فَإِذَا وَلَدَتْ لَهُ عِنْدَ الشَّرِيكِ وَأَبْطَأَ عَنْهُ شَرِيكُهُ ؛ لِبَعْدِ أَوْ خَوْفٍ فَهَلْ لَهُ أَنْ يُطَالِبَهُ بِنَفَقَةِ الْحَوْلَةِ وَهُمْ يَقْعِلُونَ عَلَى الْأُمِّ كَمَا شَاؤُوا أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ الْأُمَّ مَاتَتْ مِنْ فِعْلِهِمْ فَهَلْ يُطَالِبُهُمْ بِهَا أَمْ لَا لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِذَلِكَ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلَامِهِ : وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : لَوْ أَنَّ الْأُمَّ مَاتَتْ مِنْ فِعْلِهِمْ ... إلخ .

نَعَمْ : لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فِيمَا فَعَلُوا عَلَى ظُهُورِهَا إِنْ لَمْ يَظْهَرَ تَفْرِيطٌ وَلَا حَصَلَتْ تَعْدِيَةٌ . اهـ .

وَعَبِيدُ رَبِّهِ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ - أَعْلَمُ بِبُيُوتِهِ - فَغَيْرُ مَوْلَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ - لَطَفَ اللَّهُ بِهِمَا أَمِينَ : الْجَوَابُ صَحِيحٌ قَالَهُ عَبِيدُ رَبِّهِ الْمُسْتَوْهَبُ مَغْفِرَةٌ ذَنْبِهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْإِمَامِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ . اهـ .

وَفِي نَوَازِلِ بَعْضِ الْأَثَمَةِ مَا نَصَّهُ وَسُئِلَ بَعْضُهُمْ عَنْ رَجُلَيْنِ اشْتَرَكَا مَطِيَّةً شَرَكَةً صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً فَأَعَارَهَا أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَهَلَكَتْ أَوْ رَكِبَهَا بِنَفْسِهِ فَارْكُضَهَا فَسَقَطَتْ أَوْ مَاتَتْ أَوْ انْكَسَرَتْ أَوْ أَغَارَ بِهَا عَلَى رَجُلٍ ظَالِمٍ أَوْ عَدُوٍّ أَوْ حَمَلَ عَلَيْهَا مَا لَا يُحْمَلُ عَلَى مِثْلِهَا ، فَعَطَبَتْ هَلْ تَرَى عَلَيْهِ الضَّمَانَ فِي

(١) انظر : « فَتْحُ الْبَارِي » (٤ / ٤٠٦) .

هَذِهِ الْوُجُوهُ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِ صَدْرِ كَلَامِهِ : وَأَمَّا إِذَا رَكَّضَهَا وَسَقَطَتْ تَحْتَهُ فَمَاتَتْ ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى الرَّكَّابِ فَإِنْ كَانَ عَارِقًا بِالرُّكُوبِ وَأَحْوَالِهِ وَرَكَّضَهَا مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ كَمَا يَرْكُضُ النَّاسُ فَلَا أَرَى عَلَيْهِ الضَّمَانَ . اهـ . مَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْ كَلَامِهِ .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ ابْتَعَ مِنْ رَجُلٍ نِصْفَ فَرَسٍ فَبَقِيََتْ يَدِ الْمُشْتَرِي زَمَانًا ثُمَّ إِنَّ الْمُبْتَاعَ الْمَذْكُورَ رَكَّبَهَا فِي سَفَرٍ مَمْنُوعٍ فَعَطَبَتْ مِنْهُ . . إلخ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَمَّا نِصْفُ الْفَرَسِ الْمَذْكُورِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ وَيَغْرُمُ قِيَمَتَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَافِرًا بِهَا سَفَرَهُ ذَلِكَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ ، أَوْ جَرَتْ الْعَادَةُ بَيْنَهُمَا أَنْ يُسَافِرَ بِهَا مِثْلَ ذَلِكَ السَّفَرِ ، فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . اهـ .

وَسُئِلَ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنَ الْحَاجِّ عَنْ شُرَكَاءَ فِي فَرَسٍ حَمَلَ عَلَيْهَا أَحَدُهُمْ أَجْنَبِيًّا يُسَافِرُ بِهَا مَعَ غَيْرِهَا فَعَطَبَتْ وَهَلَكَتْ . هَلْ يَكُونُ هُوَ وَالْأَجْنَبِيُّ مُتَعَدِّيًّا أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : بَأَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ عُرْفُ الْبَلَدِ فَلَا ضَمَانَ ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ فِي هَذَا كَالشَّرْطِ . اهـ .

وَسُئِلَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ عَنْ رَجُلَيْنِ مُشْتَرِكَيْنِ فِي فَرَسٍ فَيَدْفَعُهَا أَحَدُهُمَا لِمَنْ يَطْرُدُ عَلَيْهَا الْوَحْشَ فَتَعَيَّيْتُ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَأَجَابَ : بَأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ الْعُرْفُ فَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ عِنْدَهُمَا جَارٍ بِذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ وَإِلَّا فَالضَّمَانُ ثَابِتٌ . اهـ . وَإِنَّمَا أَطْلَعْتُ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؛ لِأَنَّهُكُمْ عَلَى أَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا تَصَرَّفَ فِي الْفَرَسِ التَّصَرُّفَ الْمَأْذُونُ لَهُ فِيهِ عُرْفًا وَعَادَةً وَنَشَأً عَنْهُ تَعْيِبُهَا أَوْ هَلَاكُهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ . اهـ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : رَسْنَهَا لِأَحَدِهِمَا ، فَجَوَابُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُوجِبُ ضَمَانَهَا عَلَى الْمُتَصَرِّفِ فِيهَا التَّصَرُّفَ الْعُرْفِيَّ وَالْعَادِيَّ وَإِنْ أَدَّى إِلَى فَسَادِ الْبَيْعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي

بَعْضِ أَجُوبَةِ الْأَئِمَّةِ مَا يَشْهَدُ لِدَلِيلِكَ ، فَلَا نَطُولُ بِذِكْرِهِ أَيْضًا .

وَبَيْعُ الرَّهْنِ فِيهِ تَفْصِيلٌ وَإِلَيْهِ يُشِيرُ الْمُتِطِيُّ بِقَوْلِهِ : مَنْ بَاعَ لِرَجُلٍ نَصْفَ رَمَكَةٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْعَلْفُ وَالرَّبْطُ وَمَا يَصْلُحُ بَيْنَهُمَا سَوَاءً ، وَيَكُونُ الْأَنْتِفَاعُ بِالرُّكُوبِ وَالْكَرَاءِ عَلَى السَّوِيَّةِ أَيْضًا ، وَيَكُونُ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيْعُ نَصْفِهِ إِذَا شَاءَ فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرَّمَكَةُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي وَمُؤْتَتَاهَا وَعَلْفُهَا وَنَفْعُهَا كُلُّهُ لَهُ وَاشْتَرَطَ أَنْ لَا سَبِيلَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى بَيْعِ نَصْبِهِ [ق / ٦٢١] وَلَا يَيْعَانَهَا مَعًا وَلَا يَتَخَارَجَانِهَا إِلَّا بِالْمُقَاوَاتِ حَتَّى تَلِدَ أَوْ تَمْضِيَ أَرْبَعَ سِنِينَ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ فَهِيَ شَرَكَةٌ فَاسِدَةٌ لَا خِلَافَ فِي فَسَادِهَا ؛ لِاجْتِمَاعِ الْبَيْعِ وَالشَّرَكَةِ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ وَهُوَ الْوِلَادَةُ ، وَالْحَجَرُ عَلَى الْبَائِعِ فِي نَصْبِهِ لَا بَيْعٍ ، وَلَا يُتَفَعُّ إِلَى أَجَلِ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ مَمْنُوعٌ ، وَأَيْضًا الْخِدْمَةُ وَالْعَلْقُ مَجْهُولَانِ وَبِهِمَا أَكْرَى الْبَائِعِ نَصْبِهِ ، فَإِنْ وَقَعَ وَنَزَلَ فُسِّخَ وَيَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي عَيْنِ شَيْئِهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا وَفِي مِثْلِهِ إِذَا فَاتَ وَكَانَ لَهُ مِثْلٌ أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ ، فَإِنْ فَاتَتِ الرَّمَكَةُ بِحَوَالَةِ سَوْقٍ أَوْ بِطُولِ الْمُدَّةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مَضَى بَيْعُهَا بِالْقِيَمَةِ وَيَلْزَمُ نَصْفَ الْفَرَسِ الْمُبْتَاعِ بِقِيَمَتِهِ ، فَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ أَخَذَهُ ، وَيَكُونُ لِلْبَائِعِ نَصْفُ كِرَائَتِهَا فِيمَا رَكِبَ وَمَا عَمَلَ عَلَيْهَا وَمَا أَحْدَثَ وَمَا أَعَارَ ، وَيَكُونُ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ خِدْمَتُهُ فِي الْحِلِّ وَالرَّبْطِ وَالسَّقْيِ وَالْعِلَاجِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٢) [٣٤] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ كُلُّ مِنْهُمَا يَسْتَغْلُهُ بِقَدَرِ نَصْبِهِ مِنْهُ ، ثُمَّ إِنْ أَحَدَهُمَا اسْتَغْلَهُ مُدَّةً زَائِدَةً عَلَى مُدَّتِهِ ، هَلْ يَغْرَمُ لِشَرِيكِهِ أَجْرَةَ تِلْكَ الْمُدَّةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : نَعَمْ يَغْرَمُ لَهُ أَجْرَةُ تِلْكَ الزِّيَادَةِ لِمَا فِي « الصَّعِيدِي » وَنَصُّهُ : قَوْلُهُ^(١) : (كَخِدْمَةِ مُعْتِقٍ بَعْضُهُ يَأْبُقُ)^(٢) : يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْبُقِ ثُمَّ خَدَمَ

(١) يعنى : خليل فى « مختصره » .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٢٨) .

بَعْضُهُمْ مُدَّةً زَائِدَةً عَلَى مُدَّتِهِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَلَا يَفُوتُ بَلْ يُعَوِّضُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٣) [٣٥] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ اسْتَعْلَهُ أَحَدُهُمَا مُدَّةً قَبْلَ أَنْ يَفْتَسِمَا غَلَّتُهُ ، فَهَلْ لِشَرِيكِهِ مُطَالَبَتُهُ بِأَجْرَةِ حَظِّهِ مِنَ الْغَلَّةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سِئِلَ الْفَقِيهُ الْإِمَامُ عُثْمَانُ الْوَلَاتِي عَنْ رَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا دَابَّةٌ أَوْ غَيْرُهَا وَاسْتَعْلَاهَا أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مُدَّةً فَهَلْ لِشَرِيكِهِ مُطَالَبَتُهُ بِحَظِّهِ مِنَ الْغَلَّةِ فِي الْمُدَّةِ الْمَاضِيَةِ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : قَالَ سَيِّدِي (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » وَنَصَّهُ : وَلِلشُّرَكَاءِ فِي الدَّارِ مُطَالَبَةُ الشَّرِيكِ الْمُدَّةِ الْمَاضِيَةِ إِنْ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى تَسَامُحِهِمْ فِي ذَلِكَ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي فِي الشَّرِيكِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ يَدْفَعُ أَجْرَةَ الْمَثَلِ لِشَرِيكِهِ فِي الْمُدَّةِ الْمَاضِيَةِ إِنْ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى تَبَرُّعِهِ بِذَلِكَ وَمُسَامَحَتِهِ ، أَنْظُرُ الْوَنُشْرِيْسِي فِي أَمْرِ الرَّحِي الْأَتِي بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فَغَابَتْ أَعْوَامًا فَكَانَ يُكْرِيهَا وَيُسْتَعْمِلُهَا تَجِدُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ صَحِيحًا مُوَافِقًا ، أَنْظُرُ السَّفَرَ الرَّابِعَ مِنْ « الْمَعْيَارِ » مِنْ نَوَازِلِ الشَّرِكَةِ . اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ : ذَكَرَهَا سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيَّ فِي « نَوَازِلِهِ » وَنَصَّهُ رَجُلَانِ بَيْنَهُمَا فَرَسٌ يَأْخُذُهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَنَةً فَأَخَذَهَا أَحَدُهُمَا سَنَةً عَلَى الْعَادَةِ السَّابِقَةِ وَمَرَّتْ سَنَةٌ عِنْدَهُ فَأَكْثَرَ فَاکْتَرَاهَا مِنْ هُوَ فِي يَدِهِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ لِمَنْ يَكُونُ كِرَاءُ الزَّائِدِ ؟ جَوَابُهُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ تِلْكَ الْمُعَامَلَةَ فَاسِدَةٌ لَزِيَادَتِهَا عَلَى شَهْرٍ ، وَقَدْ قَالَ شَرَّاحُ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا) أَيُّ : لَا أَكْثَرَ ، وَأَدْخَلْتَ الْكَافُ الْفَرَسَ وَنَحْوَهُ ، وَإِذَا كَانَتْ فَاسِدَةً كَانَ كِرَاءُ الزَّائِدِ عَلَى السَّنَةِ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ لَا يَسْتَبَدُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ الْآخَرِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٤) [٣٦] سُؤَالَ وَجَبَّابُهُ : فَنِي بَعْضٍ « فَتَاوِي الْفَقِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَبِيبِ ابْنِ آدَمَ الْأَمِينِ الْجُكَّانِي » مَا نَصُّهُ : سُؤَالَ عَنْ الشَّرِيكَ يَتَعَدَّى عَلَى مَنَفْعَةِ الْفَرَسِ الْمُشْتَرَكِ فِيهَا فِي الْمُدَّةِ الَّتِي هِيَ لِشَرِيكِهِ ، وَالْحَالُ أَنَّهُمَا اقْتَسَمَا مَنَفْعَتَهَا بِالْمُدَّةِ فَتَلَفَتْ الْفَرَسُ بِسَبَبِهِ ، فَهَلْ هُوَ ضَامِنٌ لَهَا كَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَعَدِّينَ الْأَجَانِبِ أَمْ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؟

الْجَوَابُ - وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ : أَنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَعَدِّينَ الْأَجَانِبِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ قَالَ سَيِّدِي مِيَارَةَ عِنْدَ قَوْلِ صَاحِبِ التُّحْفَةِ ^(١) :

وَالْغَرْمُ وَالضَّمَانُ مَعَ عِلْمٍ يَجِبُ عَلَى الَّذِي انْجَرَّ إِلَيْهِ مَا غَضَبَ
فَارِثٌ أَوْ مِنْ وَاهِبٍ أَوْ بَائِعٍ كَالْمُتَعَدِّي غَاصِبِ الْمَنَافِعِ

وَأَمَّا التَّعَدِّي فَقَالَ (ق) ^(٢) عَنْ اللَّخْمِيِّ : إِنَّ التَّعَدِّيَّ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْجُهُ . . . إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا أَبْطَلَ الْمَقْصُودَ ؛ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ ، وَإِلَى التَّفْصِيلِ أَشَارَ خَلِيلٌ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : (والمتعدي جان على بعض غالبا) ^(٣) . .
إلخ . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٦٢٥) [٣٧] سُؤَالَ : عَمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي هَذِهِ [ق / ٦٢٢] الْبِلَادِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ [أَنْ] ^(٤) مَنْ أَرَادَ شِرَاءَ بَعْضِ فَرَسٍ يَكُونُ رَسْنُهَا لَهُ إِلَى مَدَّةٍ مَجْهُولَةٍ مِنْ مَوْتِهِ أَوْ وَلَادَتِهَا أَتْنَى هَلْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْجَوَازِ أَمْ لَا ؟

(١) انظر : « شرح ميارة » (٢ / ٤٢٩) .

(٢) التاج والإلكيل (٥ / ٢٩٢) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٣٠) .

(٤) في الأصل : أَوْ .

جوابه : إني قد سئلت عن هذا غير ما مرة وأفتيت بمنعه ، ثم إني وقفت الآن على ما يدل على جوازه للمسعودي عند قول الشيخ خليل : (إن عقداً بلفظ الشركة ..) (١) إلخ ، ونصه : وأنظر حكم الإجارة الفاسدة إذا لم يمكن الاحتراز منها ، وقد روى عن ابن يعيش : إن خاف على زرعه الهلاك فاستأجر عليه إجارة فاسدة حين لم يجد الجائر ، قال : ومثله لو عم الحرام جميع الأسواق ولا مندوحة إلى غير ذلك نقله عن الجزولي عند قول « الرسالة » : (ولا بأس للمضطر أن يأكل الميتة) (٢) . اهـ . وفيه أيضاً عن البرزلي ما نصه : تجوز المعاملة الفاسدة لمن لا يجد مندوحة عنها كالإجارة والشركة والمزارعة وغير ذلك على وجه لا يجوز في الاختيار . اهـ . كلامه ، والله تعالى أعلم .

إلحاق : ثم بعد ما أفتيت بهذا وقفت على كلام شيخ الشيوخ ابن لب يناسبه فالحقته به تميماً للفائدة ونصه : ما جرى به عمل الناس وتقادم في عرفهم وعاداتهم فينبغي أن يلتمس له مخرج ما أمكن على خلاف أو وفاق ؛ إذ لا يلزم ارتباط العمل بمذهب معين أو بمشهور من قول القائل ، وقال أيضاً : عمل الناس في بعض الأقطار بغير المذهب للضرورة سائغ جائز ، وقال عز الدين في « قواعد الصغرى » في فصل تنزيله العادة منزلة صريح المقال في تخصيص العموم وتقييد المطلق وغيرها ما نصه : واختلف في وجوب الحبر على الناسخ والخيط على الخياط ؛ لا يضطرر العرف فيه كذا معاوضة ربع به الحبس على شروط عيئت للمؤقتين . اهـ . ونحوه في « نوازل عج » ونصه : وسئل عن قول الشيخ خليل : (وكراء أرض بطعام أو بما تئنته ...) (٣) إلخ . فإنه ممنوع ، فإذا لم يوجد من يكتري الأرض إلا بما هو ممنوع ؛ فهل يجوز

(١) مختصر خليل (ص / ٢١٨) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص / ٢٦٥) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٤٤) .

ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : نَعَمْ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّعْبِيُّ عَنْ أَصْبَغٍ ،
وَكَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ سِرَاجٍ فِيمَنْ لَهُ سَفِينَةٌ وَلَا يَجِدُ مَنْ يَكْتَرِيهَا إِلَّا بِنَصْفِ مَا
يَحْصُلُ مِنْ أَجْرَتِهَا ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَاتِ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ شَارِحُ
رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوَازِلُ الْوَكَالَةِ

فَائِدَةٌ : قَالَ فِي « الْمِثْبَاطِ » : وَكَرِهَ مَالِكٌ لِذَوِي الْهَيْئَاتِ الْخُصُومَاتِ .

قَالَ مَالِكٌ : كَانَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ يَكْرَهُ لِنَفْسِهِ الْخُصُومَةَ وَيَتَرَهَّ عَنْهَا ، وَكَانَ إِذَا نَارَعَهُ أَحَدٌ فِي شَيْءٍ يَقُولُ لَهُ : إِنْ كَانَ هَذَا الشَّيْءُ لِي فَهُوَ لَكَ فَلَا تَحْمِدُنِي عَلَيْهِ .

وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجُلٍ شَيْءٌ لَمْ يُخَاصِمْهُ ، وَكَانَ يَقُولُ : الْمَوْعِدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُحَاسَبُ فِيهِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَيَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ يُوفُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُقُوقَهُمْ ، وَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فَلْيَطْبُ مِنْ ذَلِكَ نَفْسًا ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ أَسْرَعَ مِنْ ذَلِكَ وَمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا إِلَّا خُرُوجُ رُوحِكَ حَتَّى تَنْسَى ذَلِكَ كُلَّهُ حَتَّى كَأَنَّكَ مَا كُنْتَ فِيهِ وَلَا عَرَفْتَهُ .

قَالَ ابْنُ شُعْبَانَ : قَالَ مَالِكٌ : الْمُخَاصِمُ رَجُلٌ سَوَاءٌ .

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : كَفَى بِكَ ظُلْمًا أَنْ لَا تَرََالَ مُخَاصِمًا ^(١) ، وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا : قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَبْغِضُ الرِّجَالَ إِلَى اللَّهِ الْآلِدُ الْخَصْمُ » ^(٢) . اهـ . مِنْ (ح) ^(٣) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٦) [١] سُؤَالَ : عَنْ الْمُوَكَّلِ إِذَا سَمِيَ شَيْئًا فِي الْوَكَالَةِ وَذَكَرَ بَعْدَهُ

التَّفْوِيزُ هَلْ يَقْصَرُ عَلَى مَا سَمِيَ أَوْ تَكُونُ مَقْبُوضَةً ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (مَخ) نَاقِلًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ عَنْ « نَوَازِلِ الْأَصْبَغِ » مَا نَصَّهُ :

(١) أخرجه البيهقي في « الشعب » (٨٤٣٣) من حديث ابن عباس مرفوعاً بسند ضعيف .

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٢٥) ومسلم (٢٦٦٨) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) مواهب الجليل (١٨٥ / ٥) .

الْأَصْلُ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَتَعَدَّى مَا سَمِيَ لَهُ فِيمَا وَكَّلَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَالَ فِي تَوَكُّلِهِ إِنَّهُ وَكَّلَهُ وَكَالَهُ مَقْبُوضَةً جَامِعَةً لِمَعَانِي وَجْهِهِ التَّوَكُّلِ أَقَامَةً فِيهَا مَقَامَ نَفْسِهِ وَأَنْزَلَهُ مَنْزِلَهُ ، وَجَعَلَ لَهُ النَّظَرَ فِيمَا يَرَاهُ لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ يُحْمَلُ عَلَى مَا سَمِيَ وَيَعُودُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ لَا يُسَمَّى شَيْئًا رَأْسًا فَيَقُولُ : وَكَّلَهُ وَكَالَهُ مَقْبُوضَةً جَامِعَةً لَوْجْهِهِ التَّوَكُّلِ وَمَعَانِيهِ كَانَ ذَلِكَ نَصًّا فِي التَّفْوِيضِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٧) [٢] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمَعْرِفَةِ الْوَكَالَةِ وَلَمْ يُعَيَّنَا فِي شَهَادَتِهِمَا أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَشْهَدُهُمَا بِهَا هَلْ تَسْقُطُ شَهَادَتُهُمَا أَوْ يَعْمَلُ بِهَا ؟
جَوَابُهُ : أَنَّهَا سَاقِطَةٌ وَلَا يَعْمَلُ بِهَا كَمَا فِي (ح) عَنْ ابْنِ سَلْمُونَ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٨) [٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ أُنْضِعَ مَعَ رَجُلٍ رَطْلًا مِنَ الشَّمِّ لِيَبِيعَ لَهُ [ق / ٦٢٣] نَصْفَهُ بِالسَّمْنِ وَنَصْفَهُ بِالزَّرْعِ ، فَلَمَّا مَشَى بِهِ مِنْ عِنْدِهِ فَإِذَا بِرَجُلٍ عِنْدَهُ رَطْلٌ مِنَ الشَّمِّ يُرِيدُ بِنَصْفِهِ السَّمْنَ وَبِنَصْفِهِ الْآخَرَ الزَّرْعَ ، فَقَالَ كُلُّ مُنْهَمَا لِلْآخَرِ : مَقْصُودُنَا وَاحِدٌ ، فَالآنَ يَبِيعُ أَحَدُنَا رَطْلَهُ بِالسَّمْنِ وَيَبِيعُ الْآخَرُ رَطْلَهُ بِالزَّرْعِ وَنَقْتَسِمَا مَا حَصَلَ مِنْهُمَا ، وَفَعَلَا ذَلِكَ ، فَلَمَّا قَدِمَ الْوَكِيلُ وَأَعْلَمَ الْمُوَكَّلَ بِالْخَبَرِ قَالَ : إِنَّهُ لَا يَأْخُذُ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مَا يَبِيعُ بِهِ رَطْلَهُ خَاصَّةً سَوَاءً يَبِيعُ بِالسَّمْنِ أَوْ بِالزَّرْعِ ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ يُجْبَرُ عَلَى أَخْذِ نَصْفِ كُلٍّ مِنَ السَّمْنِ وَالزَّرْعِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى أَخْذِ نَصْفِ كُلٍّ مِنَ السَّمْنِ وَالزَّرْعِ لِأَمْرِهِ لِلْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ بِذَلِكَ وَفِعْلُ الْوَكِيلِ مَعَ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ سَدَادٌ وَنَظَرٌ ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ خِيَارِ الْمُوَكَّلِ : (وَكَصَرَفَ ذَهَبَ بِفِضَّةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الشَّأْنُ) (١) ، قَالَ (عَج) : أَوْ كَانَ نَظَرًا فَإِنَّهُ جَائِزٌ وَلَا خِيَارَ لِلْمُوَكَّلِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٢٩) [٤] سؤال : عَنْ وَكِيلِ الْبَيْعِ إِذَا لَمْ يَطْلُبْ ثَمَنَ مَا بَاعَ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لَا ؟

جوابه : قَالَ (طخ) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ)^(١) مَا نَصَّهُ : لَيْسَ هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ بَلْ لَوْ تَرَكَ قَبْضَهُ ضَمِنَ .

ابْنُ الْحَاجِبِ^(٢) : وَيَمْلِكُ الْوَكِيلُ الْمُطَالَبَةَ بِالثَّمَنِ وَقَبْضِهِ .

« التَّوَضِيحُ » : التَّوَكِيلُ عَلَى الْبَيْعِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ لِلْوَكِيلِ الْمُطَالَبَةُ بِالثَّمَنِ وَقَبْضُ الثَّمَنِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَلَّمَ الْمَبِيعَ وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ ضَمَنَهُ ، وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْعَادَةُ التَّرْكَ . ابْنُ فَرْحُونَ فَرَّقَ بَيْنَ الْعَقَارِ وَالسَّلْعِ بِجَعْلِهِ لَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ فِي السَّلْعِ ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ قَبْضَهُ فِي الْعَقَارِ إِلَّا بِتَوَكِيلٍ خَاصٍّ عَلَى قَبْضِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَهْلُ بَلَدٍ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِقَبْضِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٠) [٥] سؤال : عَمَّنْ مَاتَ فِي رِفْقَةٍ يَأْتُونَ بِمَتَاعِهِ لَوَرَّثَتْهُ وَلَقِيَ بَعْضُ أَقَارِبِ الْمَيِّتِ فِي الطَّرِيقِ وَطَلَبَهُ الْمَتْرُوكُ فَلَمْ يُعْطِهِ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْوَارِثُ لَهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ اللَّصُوصُ بِمَالِ الرِّفْقَةِ وَالْمَتْرُوكِ هَلْ يَضْمَنُ الْمَتْرُوكُ حَامِلَهُ لِتَعَدِّيهِ أَمْ لَا لِأَنَّهُ وَكِيلٌ عَادَةً ؟

جوابه : أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلٌ عَلَيْهِ عَادَةً ، قَالَ (ق)^(٣) : إِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْعُرْفَ يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ فِي الْوَكَالَةِ ، أَفْتَى مُحَمَّدُ بْنُ أَصْبَغَ بْنِ مُحَمَّدٍ فَيَمْنُ أَغَارَ [عَلَيْهِ]^(٤) الْعَدُوَّ وَعَادَتُهُمْ أَنَّ مَنْ وَجَدَ فَرَسًا لِحَارِهِ حِينَئِذٍ رَكِبَهُ لِيُنْجِيهِ وَيَنْجُو هُوَ أَيْضًا فَفَعَلَ هَذَا رَجُلٌ [فَضَيَّقَ عَلَيْهِ الْعَدُوُّ فَتَزَلَّ]^(٥) عَنْهُ

(١) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

(٢) انظر : « جامع الأمهات » (ص / ٣٩٨) .

(٣) التاج والإكليل (٥ / ١٩٠) .

(٤) في (ق) : عليهم . وهو الموافق لما يأتي .

(٥) في (ق) : فلما لحق به خيل العدو ونطرح عنه .

وَرَقَى الْجَبَلَ وَأَخَذَ الْعَدُوَّ الْفَرَسَ ، قَالَ أُصْبِغُ : لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ كَالْوَكَالَةِ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ : قِيَاسًا عَلَى الْأَصَاحِي . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣١) [٦] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى بَيْعِ بَقَرَةٍ بِالزَّرْعِ فِي بِلَادِ السُّودَانَ وَبَاعَهَا بِهِ ، ثُمَّ قَالَ سُلْطَانُ السُّودَانَ : لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ بِالزَّرْعِ مِنْ بِلَادِهِ ، فَبَاعَ الْوَكِيلُ الزَّرْعَ بِالْوَدْعِ لَذَلِكَ وَخَلَطَهُ عَلَى وَدْعٍ عِنْدَهُ وَاشْتَرَى بِهَا عَبْدًا مَجْنُونًا هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ هَلْ يَضْمَنُ الزَّرْعَ أَوْ الْوَدْعَ ... إلخ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ أَنَّهُ ضَامِنٌ لِلزَّرْعِ بِالْبَلَدِ الَّذِي بَاعَهُ فِيهِ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ دُونَ إِذْنِ الْمُوَكَّلِ ؛ فَفِي ابْنِ الْحَاجِّ : فَلَوْ قَالَ : وَكَلْتَنِي [عَلَى] (١) كَذَا تَقَيَّدَ بِهِ (٢) .

الْقَلَسَانِيُّ : فَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَهَذِهِ الْوَكَالَةُ الْمَخْصُوصَةُ . اهـ . وَفِي « مُفِيدِ الْحُكَّامِ » عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنْهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : وَكَلَّ مَنْ حَرَكَ مَالًا لغيرِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ بِالتَّحْرِيكِ لَا بِبَيْعِهِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْبَيْتَةُ الْقَائِمَةُ بِإِبَاحَةِ ذَلِكَ لَهُ مِنْ مَالِكِهِ . اهـ .

وَحِينَئِذٍ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الضَّمَانُ مَنَعَ السُّلْطَانِ النَّاسَ مِنَ الْخُرُوجِ بِالزَّرْعِ مِنْ بِلَادِهِ وَخَوْفَهُمْ مِنْهُ إِنْ خَرَجُوا بِهِ ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ مَالِ الْغَيْرِ مِنْ خُطَابِ الْوَضْعِ فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ أَوْ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ الْبَيْعِ ، بَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُودِعَهُ هُنَاكَ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مُسْتَشْنِيٍّ لَهُ مِنَ الضَّمَانِ : (إِلَّا لِعَوْرَةِ حَدَثَتْ أَوْ لِسَقَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ) (٣) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) فِي « جَامِعِ الْأَمْهَاتِ » : فِي

(٢) انْظُرْ : « جَامِعِ الْأَمْهَاتِ » (ص / ٣٩٧) .

(٣) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٢٦) .

(١٦٣٢) [٧] سُؤَالَ: عَمَّنْ عِنْدَهُ بَضَاعَةٌ مِنَ الشَّمِّ وَبَاعَهَا بِالْدينِ لَكُونِ الْعَادَةَ جَارِيَةً بِذَلِكَ وَمَاتَ الْمَدِينُ وَالْدينُ مُحِيطٌ بِمَالِهِ ، وَتَحَاصَّتِ الْغُرْمَاءُ مَتْرُوكَةً؛ فَهَلْ يَضْمَنُ الْمُبْضِعُ مَعَهُ مَا نَقَصَ بِهِ الدِّينُ بِالْمَحَاصَّةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: سُئِلَ الشَّيْخُ الْوَلِيُّ الصَّالِحُ أَحْمَدُ بْنُ سَيِّدِي صَالِحٍ أُرَوَانِي عَنْ بَلَدٍ جَرَى فِيهِ الْعُرْفُ بِبَيْعِ الْإِبِلِ بِالْدينِ وَغَيْرِهَا مِنَ السَّلْعِ فَهَلْ إِذَا قَامَ رَجُلٌ وَوَكَّلَ آخَرَ عَلَى بَيْعِ إِبِلٍ وَقَامَ الْوَكِيلُ وَبَاعَهَا بِالْدينِ عَلَى مَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ أَنَّهَا تُبَاعُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ أَيْلَزُمَ هَذَا الْوَكِيلُ بِشَيْءٍ فِي بَيْعِ هَذِهِ الْبِضَاعَةِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ عُرْفَ الْبَلَدِ فِي الْبَيْعِ بِالْدينِ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِي خُطْبَتِهِ : إِنَّ الْوَكِيلَ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ إِذَا فَعَلَ مَا هُوَ [ق / ٦٢٤] عُرْفٌ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَاتِ تُخَصَّصُ وَتُقَيَّدُ بِالْعُرْفِ وَدَلَالِ أَعْمَالِ الْعُرْفِ فِي أَوَّلِ بَحْثٍ [(١)] ابْنِ عَرَفَةَ وَفِي خَامِسَةِ مَغَارِسَةِ الْحَاوِي فِي ثَانِيَةِ رَهُونِهِ أَشْبَعَهَا ، وَاسْتَدَلَّ لِأَعْمَالِ الْعُرْفِ فِي أَبْوَابِ مِنَ الْعَقْدِ ، وَفِي الْوَاحِدَةِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ نِكَاحِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُقْضَى فِيهَا بِالْعُرْفِ ، وَفِي الْوَاحِدَةِ وَالْخَمْسِينَ مِنْهُ الْعَمَلُ بِالْعُرْفِ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ مَذْهَبِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا ، وَفِي خَمْسِينَ مِنْ نِكَاحِهِ إِثْرَ جَوَابِ مَدِيدٍ لِابْنِ رُشْدٍ : الْعُرْفُ كَالشَّرْطِ ، وَمِثْلُهُ فِي تَاسِعَةِ بَيْعِهِ ، وَمِنْهُ مَا وَقَعَ ثَامِنَةُ أَيْمَانَ الْحَاوِي وَنَصُّهُ : وَقَعَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ حِكَايَةَ الْحَالِ وَالْعَادَةَ كَالشَّرْطِ كَمَنْ اشْتَرَى ثَوْرًا فِي إِبَّانِ الْحَرثِ ، أَوْ بَقَرَةً فِي إِبَّانِ اللَّبَنِ ، أَوْ شَاةً فِي أَيَّامِ الْأُضْحِيَّةِ وَقَالَ لَهُ : أُرِيدُ الْأُضْحِيَّةَ ، أَوْ قَالَ رَجُلٌ بِحَضْرَةِ الْبَائِعِ : إِنَّهَا أُضْحِيَّةٌ ، وَلَمْ يَغَيِّرْ عَلَيْهِ ، وَوَقَعَ مِنْهُ أَيْضًا إِذَا قَالَ : هَذَا قَائِمُ الْعَيْنِ لَا رَدَّ لَهُ إِذَا وَجَدَهُ أَعْمَى ؛ لِأَنَّ قَائِمَ الْعَيْنِ هُوَ الْأَعْمَى وَلَا يَنْفَعُهُ جَهْلُهُ بِالْإِصْطِلَاحِ ، وَفِي سَابِعَةِ هَبَةِ كَبِيرِ ابْنِ نَاجِي : الْعَادَةُ كَالنَّصِّ بِدَلِيلِ مَسْأَلَةِ ضَحَايَاهَا إِذَا ذَبَحَ أَضْحِيَّتَكَ غَيْرُكَ ، وَمِثْلُهُ فِي ثَانِيَةِ وَدِيعَتِهِ ، وَفِي السَّادِسَةِ

(١) قدر كلمة بالأصل لم أتيناها .

عَشْرَ مِنْ أَقْضِيَةِ ابْنِ عَرَفَةَ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ عَشَرَ مِنْ شَرَكَةِ كَبِيرِ ابْنِ نَاجِي مَدْلُولُ
 الْعَادَةِ كَالنَّصِّ ، وَفِي الرَّابِعَةِ عَشَرَ مِنْ غَرَرِهِ عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ عَرَفَةَ : مَسَائِلُ
 الْمَذْهَبِ نَاصَةٌ عَلَى أَنَّ الْعَادَةَ كَالشَّرْطِ ، وَفِي تَاسِعَةِ قَرَأْضِهِ : الْإِذْنُ الْعَادِي
 كَالِإِذْنِ النُّطْقِيِّ ، وَفِي ثَلَاثَةِ هَبَاتِهِ اخْتَارَ الشَّيْخُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
 عَلَيْهِ - وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ - فِي ثَوَابِ الْهَبَةِ بِمَا جَرَتْ بِهِ
 الْعَادَةُ فِي ثَوَابِهَا الْعُرْفُ مُنْزَلُ مُنْزَلَةِ الشَّرْطِ ، وَفِي خَامِسَةِ غَرَرِهِ أَيْضًا : الْعُرْفُ
 كَالشَّرْطِ ، وَفِي ثَلَاثَةِ وَعَشْرِينَ مِنْ خِيَارِ عَنْ ابْنِ يُونُسَ : وَسَلَّمَهُ الْعُرْفُ كَالشَّرْطِ
 وَسَاقَ لَهُ مَسْأَلَةَ الْمَهْرِ غَيْرَ الْمُؤَجَّلِ مُؤَجَّلٌ بِالْعَادَةِ ، وَمِثْلُهُ الْكِرَاءُ إِذَا لَمْ يُضْرَبْ
 لَذَلِكَ أَجَلٌ يُحْمَلُ عَلَى الْعُرْفِ وَلَا يَكُونُ فَاسِدًا . إِلَى أَنْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :
 وَبِهَذِهِ النُّقُولِ يَظْهَرُ لَكَ أَنَّ لَا شَيْءَ عَلَى هَذَا الْوَكِيلِ . اهـ . فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا
 عَلِمْتَ عَدَمَ ضَمَانِ صَاحِبِ النَّازِلَةِ بِلَا رَيْبٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٣) [٨] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ وَكَالَةِ الْوَلَدِ لِأَبِيهِ عَلَى طَلَبِ حَقِّهِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : وَلَا يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُوَكِّلَ أَبَاهُ لِيُطْلَبَ لَهُ
 حَقُّهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اسْتِهَانَةٌ لِلْأَبِ كَمَا فِي (ح) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٤) [٩] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَكَالَةِ هَلْ تَبْطُلُ بِطُولِ الْمُدَّةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْوَرَزَاوِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » نَاقِلًا عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ مَا نَصَّهُ لَا تَحْتَاجُ
 الْوَكَالَةَ الْمُفَوَّضَةَ وَلَا غَيْرَهَا إِلَى تَجْدِيدٍ ، وَهَذَا مُسْتَدَدٌ إِلَى قَدْرِ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ
 وَهُوَ أَصْلُ بَقَاءِ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ وَيَدُلُّ دَلَالَةً قَوِيَّةً عَلَى عَدَمِ التَّجْدِيدِ وَأَنَّهُ لَا
 يَنْعَزِلُ إِلَّا بِعَزْلِهِ أَوْ بِمَوْتِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِاتِّفَاقٍ وَبِدُونِهِ عَلَى الْخِلَافِ . اهـ . كَلَامُهُ
 بِرُمْتِهِ .

قُلْتُ : وَهَذَا فِي غَيْرِ التَّوَكُّلِ عَلَى الْإِنْكَاحِ أَوْ فِيهِ ، وَقَدْ نَصَّ الْمُوَكَّلُ عَلَى

أَنَّ الْوَكَالَهَ بِيَدِ الْوَكِيلِ عَلَى الدَّوَامِ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُنْصَ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الْوَكَالَهَ تَبْطُلُ بِمُضِيِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَهَا ، فَلَا يَعْقِدُ الْوَكِيلُ إِلَّا بِتَوَكِيلٍ ثَلَاثَ ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ عَلَى الْخِصَامِ يَنْعَزِلُ بِمُضِيِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لِلْوَكَالَهَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخِصَامُ مُتَّصِلًا أَوْ يَكُونَ فِي قَضِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ؛ فَبِالْقُلُشَانِيِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ نَاقِلًا عَنْ الْمُتَطَيِّ : أَنَّ الْوَكَالَهَ عَلَى الْإِنْكَاحِ إِذَا سَقَطَ مِنْ رَسْمِ الْوَكَالَهَ دَائِمَةً مُسْتَمِرَّةً وَطَالَ أَمَدُ التَّوَكِيلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ سَقَطَ إِلَّا بِتَوَكِيلٍ ثَانٍ اهـ .

وَأَلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ « التَّوَضِيحِ » : إِذَا كَانَ أَمَدُ الْوَكَالَهَ يَغْنِي عَلَى الْإِنْكَاحِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَنَحْوَهَا لَمْ يَعْقِدْ حَتَّى يُحَدِّدَهَا إِلَّا أَنْ يُنْصَ الْمُوَكَّلُ أَنَّ الْوَكَالَهَ بِيَدِهِ عَلَى الدَّوَامِ . اهـ . وَفِي (ق) أَنَّ الْوَكِيلَ عَلَى الْخِصَامِ يَنْعَزِلُ بِمُضِيِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخِصَامُ مُتَّصِلًا .

الْبَرْزَلِيُّ : قَالَ بَعْضُ : أَوْ يَكُونَ فِي قَضِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ . اهـ .

وَأِلَى هَذَا يُشِيرُ ابْنُ عَاصِمٍ فِي « تَحْفَتِهِ » بِقَوْلِهِ (١) :

وَمَنْ عَلَى خُصُومَةٍ مُعَيَّنَةٍ تَوَكَّلَهُ فَالطُّولُ لَنْ يُوهِنَهُ

وَأَنْ يَكُونَ قَدْ قَدَّمَ الْمُخَاصِمَةَ وَتَمَّ مَا أَرَادَ مَعَ مَنْ خَاصِمَهُ

وَرَامَ أَنْ يَنْشَأَ أُخْرَى فَلَهُ ذَاكَ إِذَا أَطْلَقَ مَنْ وَكَّلَهُ

وَلَمْ يُجْزَ عَلَيْهِ نِصْفَ عَامٍ مِنْ زَمَنِ التَّوَكِيلِ لِلْخِصَامِ

اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٥) [١٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى الْمُخَاصِمَةِ عِنْدَ حَاكِمٍ عَيْنَهُ لَهُ ، أَيْجُوزُ لَهُ الْمُخَاصِمَةُ عِنْدَ حَاكِمٍ غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » نَاقِلًا عَنْ ابْنِ زَرْبٍ : إِذَا وَقَعَ التَّوَكُّيلُ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَصَرَّحَ فِي التَّوَكُّيلِ بِاسْمِ الْحَاكِمِ لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّكَلُّمُ عِنْدَ حَاكِمٍ غَيْرِهِ ، وَلَوْ كَانَ التَّوَكُّيلُ [ق / ٦٢٥] مُجْمَلًا فَلَهُ أَنْ يُخَاصِمَ حَيْثُ شَاءَ . اهـ . (ح) (١) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٦) [١١] سُؤَالَ : عَمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ وِلَايَاتٍ فِي بَضَائِعِ الْمَلْحِ مِنَ الْوَدَعِ الَّذِي جَرَى الْعُرْفُ بِإِعْطَائِهِ لَهُ ، وَمَا عَلَى مَلْحِهِمْ مِنْهُ يُعْطُونَ لَهُ بَعْضَهُ وَيُنْكِرُونَ بَعْضَهُ وَرَبُّ الدَّارِ عَالِمٌ بِذَلِكَ وَيَسْكُتُ عَنْهُ ، هَلْ يَسْتَبِدُّونَ بِهَذَا الَّذِي لَمْ يُعْطُوا دُونَ أَهْلِ الْبَضَائِعِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنِّي لَمْ أَفَهِ عَلَى نَصٍّ فِي ذَلِكَ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنَّهُمْ - لَا يَسْتَبِدُّونَ بِذَلِكَ دُونَ أَرْبَابِ الْبَضَائِعِ ؛ لِأَنَّ رَبَّ الدَّارِ لَمْ يَسْكُتْ عَنْهُ إِلَّا لِأَجْلِ مَا أَخَذَ عَنْ مَلْحِ أَهْلِ الْبَضَائِعِ وَبَعْضُ مَلْحِ الْمُبْضِعِ مَعَهُ لَا لِأَجْلِ الْمُبْضِعِ مَعَهُ ، وَحَيْثُ كَانَ حَقًّا لِأَهْلِ الْبَضَائِعِ فِي السُّكُوتِ عَنْهُ مِنْ مَغْرَمِ الْمَدْخَلِ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْمَأْخُودَ يُوزَعُ عَلَى عَدَدِ الْمَلْحِ بِأَسْرِهِ وَيَسْقُطُ عَنْ جَمِيعِهِ أَيْضًا بَقِيَّةُ الْمَغْرَمِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ ؛ فَفِي « الْبَيَانِ » أَنَّ مَنْ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ فَبَاعَهَا وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي شَيْئًا يَأْخُذُهُ مِنْهُ ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ وَهُوَ لِرَبِّ السِّلْعَةِ كَمَا يَشْتَرِطُ الْوَلِيُّ عَلَى الزَّوْجِ سَوَاءً . اهـ .

(١٦٣٧) [١٢] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ وَكَلَّ آخَرَ عَلَى اشْتِرَاءِ سِلْعَةٍ عَيْنَهَا لَهُ وَاشْتَرَاهَا الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جوابه : قَالَ (ق) (١) نَاقِلًا عَنْ ابْنِ زَرْقُونِ اُخْتَلَفَ فِي الْوَكِيلِ عَلَى شِرَاءِ سَلْعَةٍ بَعِيْنَهَا يَشْتَرِيْهَا الْوَكِيْلُ لِنَفْسِهِ ، فَرَوَى اُصْبَغُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : اَنَّ السَّلْعَةَ لِلْأَمْرِ ، وَقَالَ مَالِكٌ : السَّلْعَةُ لِلْوَكِيْلِ وَيُصَدَّقُ اَنَّهُ اشْتَرَاهَا لِنَفْسِهِ .

وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى اَصْلِ هَلْ لِلْوَكِيْلِ اَنْ يَعْزَلَ نَفْسَهُ ؟ ؛ فَالْمَشْهُورُ اَنَّ ذَلِكَ لَهُ إِذَا لَمْ يُوَكَّلْ بِأَجْرٍ . اهـ .

وَذَكَرَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ :

الْأَوَّلُ : اَنَّهَا لِلْوَكِيْلِ مَعَ يَمِيْنِهِ وَإِنْ دَفَعَ لَهُ الْمُوَكَّلُ الثَّمَنَ .

وَالثَّانِي : اَنَّهَا لِلْمُوَكَّلِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ لِلْوَكِيْلِ الثَّمَنَ ، وَسَوَاءٌ أَشْهَدَ الْمَأْمُورُ اَنَّهُ اشْتَرَاهَا لِنَفْسِهِ أَمْ لَا .

الثَّالِثُ : الْفَرْقُ بَيْنَ اَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ دَفَعَ الثَّمَنَ فَتَكُونُ لَهُ السَّلْعَةُ أَوْ لَمْ يَدْفَعْهُ فَتَكُونُ لِلْوَكِيْلِ .

الرَّابِعُ : اَنَّهَا لِلْمُوَكَّلِ إِلَّا اَنْ يَكُونَ الْوَكِيْلُ أَشْهَدَ اَنَّهُ إِنَّمَا يَشْتَرِيْهَا لِنَفْسِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٨) [١٣] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى بَيْعِ سَلْعَةٍ بِثَمَنِ سَمَّاهُ لَهُ أَيْجُوزٌ لِلْوَكِيْلِ اَنْ يَبِيْعَهَا بِمَا سَمَّى لَهُ دُونَ نَدَاءٍ عَلَيْهَا وَشَهْرُهُ أَمْ لَا ؟

جوابه : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ (ح) (٢) مَا نَصَّهُ : فِي كَوْنِ تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ مُسْقِطَةً عَنْ الْوَكِيْلِ النَّدَاءِ وَالشُّهْرَةَ وَالْمُبَالَغَةَ فِي الْجِتْهَادِ أَمْ لَا .

ابْنُ بَشِيرٍ : أَوْ أَمْرُهُ بِبَيْعِ سَلْعَةٍ بِثَمَنِ سَمَّاهُ فَبَاعَهَا مِنْ غَيْرِ إِشْهَارٍ فَقَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا : إِمْضَاؤُهُ .

(١) التاج والإكليل (٥ / ٢١٥) .

(٢) مواهب الجليل (٥ / ١٩٦) عن ابن عرفة عن المازري .

وَالثَّانِي : رَدُّهُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ عَدَمَ نَقْصِ الثَّمَنِ وَطَلَبُ الزِّيَادَةِ ، وَلَوْ ثَبَتَ أَحَدُ الْقَصْدَيْنِ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٣٩) [١٤] سُؤَالَ : عَنْ بَيْعِ الْوَكِيلِ لِنَفْسِهِ بِغَيْرِ مُحَابَاةٍ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) نَاقِلًا عَنْ « التَّوْضِيحِ » : اُخْتَلَفَ هَلْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَ لِنَفْسِهِ أَمْ لَا ؛ وَالْمَذْهَبُ الْمَنْعُ ، وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ بِالْجَوَازِ حَيْثُ لَمْ يُحَاطَ بِنَفْسِهِ ، وَمَبْنِي الْخِلَافِ : هَلْ يَدْخُلُ الْمُخَاطَبُ تَحْتَ الْخُطَابِ أَمْ لَا ؟ ، وَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ ، وَلَوْ قُلْنَا بِالْدُخُولِ بِالثُّمَّةِ فَلَا يَقَالُ : إِنَّهُ إِذَا بَاعَ بِالْقِيَمَةِ فَأَكْثَرَ انْتَفَتِ الثُّمَّةُ ، لَأَنَّا نَقُولُ : يُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَاهَا بِذَلِكَ لِمَا رَأَى أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَرِغَبُ فِي شِرَائِهَا بِأَكْثَرِ . اهـ . إِلَى أَنْ قَالَ : وَيَقْهَمُ مِنْ كَلَامِ « التَّوْضِيحِ » أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ انْتِفَاءُ الثُّمَّةِ وَعَلِمَ عَدَمَ رَغْبَةِ النَّاسِ فِي شِرَائِهَا بِأَكْثَرِ إِنَّهُ يَجُوزُ . اهـ . وَفِي (مَخ) (١) : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ بَيْعُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ مُحَابَاةٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٠) [١٥] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْوَكِيلِ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ

وَبَيْعِهِ لِنَفْسِهِ (مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ وَعَشَرْنَا عَلَيْهِ قَبْلَ فَوَاتِ الْمَبِيعِ أَوْ بَعْدَ فَوَاتِهِ) ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » : وَحَيْثُ بَاعَ الْوَكِيلُ لِمَنْ يَمْنَعُ بَيْعَهُ لَهُ خَيْرٌ مُوَكَّلِهِ فِي الرَّدِّ وَالْإِمْضَاءِ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ الْمَبِيعُ بِتَغْيِيرِ بَدَنٍ أَوْ سَوْقٍ فَيَلْزِمُهُ الْأَكْثَرُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالثَّمَنِ كَمَا قَالَهُ التَّائِي ، وَجِدَ عِنْدَمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ : (الْأَكْثَرُ . . إلخ . هَذَا إِذَا بَاعَ السَّلْعَةَ لِنَفْسِهِ بِمَا [(٢) لَهُ مِنْ عَيْنٍ أَوْ مِثْلِي وَرَدَّ وَفَاتَتْ السَّلْعَةُ بِخِلَافِ مَا لَوْ سُمِّيَ بَيْعُهَا بِمُقَوْمٍ وَبَاعَهَا بِهِ لِنَفْسِهِ وَرَدَّهُ ، فَلِإِنَّهُ

(١) حاشية الخرشى (٦ / ٧٧) .

(٢) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

يَأْخُذُ قِيمَةَ سُلْعَتِهِ وَلَا يَأْخُذُ ذَلِكَ الْمَقُومَ ، وَأَمَّا لَوْ أَجَازَ فِي الْكُلِّ أَخْذَ مَا بِيَعَ بِهِ .
أَهـ الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤١) [١٦] سُؤَالَ : عَنْ أَمَةٍ لَامْرَأَةٍ [ق / ٦٢٦] قَطَعَتْ أُذُنَ يَتِيمَةٍ
وَأَرْسَلَ وَلِيَّ الْيَتِيمَةِ إِلَى الْمَرَأَةِ لِتَقْدُمَ إِلَيْهِ لِيَتَفَاصَلَ مَعَهَا فِي شَأْنِ الْجَنَائَةِ . وَمَسَافَةٌ
مَا بَيْنَهُمَا أَمْيَالٌ يَسِيرَةٌ فَأَبَتْ الْقُدُومَ إِلَيْهِ ، لَكُونَهَا تَنْتَظِرُ مَجِيءَ صَاحِبِ الْعَقْدِ
وَالْحَلِّ فِي قَبِيلَتِهَا وَوَكِيلِهَا عُرْفًا وَعَادَةً فِي جَمِيعِ أُمُورِهَا مِنْ غَيْرَتِهِ ، فَلَمَّا جَاءَ
رَكِبَ فِي بَعْضِ خَيْلِ قَبِيلَتِهِ إِلَى وَلِيِّ الْيَتِيمَةِ وَادَّعَى أَنَّهُ وَكَلَّتُهُ الْمَرَأَةُ وَوَافَقَهُ عَلَى
ذَلِكَ مَنْ حَضَرَ مِنْ قَوْمِهِ ؛ فَحِينَئِذٍ قَوِّمَتْ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ الْأَمَةَ بِخَمْسِ عَشْرَةَ
بَقْرَةً وَالْجَنَائِيَّةُ بِخَمْسِ بَقَرَاتٍ ، وَقَالَ الْوَلِيُّ لِلْوَكِيلِ : أَدْفَعْ إِلَيْنَا خَمْسَ بَقَرَاتٍ
وَأَمْشِ بِالْأَمَةِ لِمَالِكَتِهَا أَوْ نَدْفَعْ لَكَ عَشْرَ بَقَرَاتٍ وَخَمْسَ عَشْرَةَ طَائِمَةً وَتَكُونُ الْأَمَةُ
لَنَا ، فَاخْتَارَ الْوَكِيلُ الْوَجْهَ الْأَخِيرَ وَاصْطَلَحَا عَلَى ذَلِكَ ، وَمَشَى مِنْ مَجْلِسِ
الصُّلْحِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِ الْوَكِيلِ إِلَى الْمَرَأَةِ وَأَعْلَمَهَا ذَلِكَ فَلَمْ يُنْكِرْهُ وَلَمْ تَغْيِرْهُ ، ثُمَّ
بَعْدَ ذَلِكَ بِيَضْعَةِ عَشْرٍ يَوْمًا وَهِيَ مُسْتَغَلَّةٌ لِلْبَقَرِ بِالْحَلَبِ وَالرُّكُوبِ وَالْحَمَلِ عَلَيْهِ
قَدِمَتْ إِلَى الْوَلِيِّ فِي بَعْضِ أَهْلِهَا بِالْخِصَامِ وَادَّعَتْ عَدَمَ الْوَكَالَةِ وَعَدَمَ رِضَاهَا
بِالصُّلْحِ حِينَ سَمِعَتْ بِهِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَأْتِ بِبَيِّنَةٍ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ لَهُمْ وَلِيُّ الْيَتِيمَةِ
عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ وَالْخَوْفِ مِنْهُمْ : ائْتُونِي بِأَرْشِ الْجَنَائِيَّةِ وَبِمَا دَفَعْتَ لِلْوَكِيلِ فِي
الصُّلْحِ نَزِدُ إِلَيْكُمْ الْأَمَةَ ، فَرَجَعُوا مِنْ عِنْدِهِ عَلَى هَذَا وَمَكَّثُوا عَنْهُ بِيَضْعَةِ عَشْرٍ يَوْمًا
أَيْضًا وَالْمَرَأَةُ : مُسْتَمِرَّةٌ عَلَى اسْتِيفَاءِ غَلَّةِ الْبَقَرِ وَأَتَوْا بِهِ دُونَ الطَّوَامِ بَعْدَ هُزَالِ
عُجُولِهِ بِالْحَلَبِ وَمَرَآكِهِ بِالْخِدْمَةِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ دَعْوَاهَا عَدَمٌ وَكَالَتِهَا الْوَكِيلُ الْمَذْكُورُ وَاهِيَةٌ بَاطِلَةٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا
لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى كَذِبِهَا لانتظارها لإتيانه من الغيبة ورؤوبه من عندها في بعض
خياله إلى وليّ اليتيمه ؛ ليتفأصل معه في الجنائية المذكورة وهي عالمة بذلك ، فلم
تمنعه ولم تركب معه ولم ترسل أحداً إلى الولي يعلمه أنها ما وكَلَتْهُ ؛ ففي

«مُخْتَصَرُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ» مَا نَصَّهُ : (صَحَّتِ الْوَكَالَةُ فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ) ^(١) بِمَا يَدُلُّ عُرْفًا . إِلَى أَنْ قَالَ : (أَوْ يَعِينُ بِنَصٍّ أَوْ قَرِينَةً) ^(٢) . اهـ ، وَلَا تُصَدَّقُ أَيْضًا فِي عَدَمِ رِضَاهَا بِالصُّلْحِ الْمَذْكُورِ ؛ لِاسْتِيفَائِهَا غَلَّةَ الْبَقْرِ مِنْ حَلْبٍ وَحَمْلٍ وَرُكُوبٍ عَلَيْهِ ، وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا) ^(٣) ، قَالَ (مَخ) ^(٤) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : أَيْ : مِنْ تَصْرِيحٍ بِقَوْلٍ : كَرَضَيْتُ ، أَوْ فَعَلٍ كَرُكُوبٍ وَاسْتِخْدَامٍ مَا يَنْقُصُهُ الِاسْتِعْمَالُ وَإِنْ كَانَ غَلَّةً أَوْ سُكُوتًا . اهـ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٢) [١٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلًا عَلَى قَبْضِ زَرْعٍ مِنْ آخِرِ يُطَالِبُهُ بِهِ وَتَوَفَّى الْوَكِيلُ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهِ جَاءَ الْمُوَكَّلُ لِحَالِ الْوَكِيلِ وَوَجَدَ الزَّرْعَ عِنْدَهُ وَاكْتَالَهُ فَوَجَدَهُ نَاقِصًا ، وَالْحَالُ هُوَ الَّذِي بَاشَرَ قَبْضَ الْأَكْثَرِ مِنَ الزَّرْعِ مِنَ الْغَرِيمِ فِي حَيَاةِ الْوَكِيلِ ، هَلْ ضَمَانَ نُقْصِ الزَّرْعِ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ مِنْ خَالِهِ أَوْ الْغَرِيمِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ ضَمَانُهُ مِنَ الْوَكِيلِ إِنْ وَكَّلَ خَالَهُ عَلَى الْقَبْضِ حَيْثُ كَانَ تَلِيقُهُ بِهِ الْمُبَاشَرَةَ لِقَبْضِ الزَّرْعِ وَلَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ : (وَتَوَكَّلِيهِ . . .) ^(٥) إلخ ، فَإِنْ فَعَلَ وَتَلَفَ الْمَالُ ضَمْنَهُ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ كَمَا فِي (ح) ^(٦) . اهـ . وَكَذَلِكَ يَكُونُ ضَمَانُهُ مِنَ الْحَالِ حَيْثُ عَلِمَ بِتَعَدِّي الْوَكِيلِ وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى هَذَا (ح) ^(٧) بِقَوْلِهِ : [فَلَوْ] ^(٨)

(١) مختصر خليل (ص / ٢١٨) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

(٣) مختصر خليل (ص / ١٨٣) .

(٤) حاشية الخرشى (٥ / ١٣٦) .

(٥) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

(٦) مواهب الجليل (٥ / ٢٠١) .

(٧) مواهب الجليل (٥ / ٢٠٢) .

(٨) فى (ح) : ولو .

تَعَدَّى الْوَكِيلُ وَوَكَّلَ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ ، فَإِنْ عَلِمَ وَكَيْلُهُ بِالتَّعَدَّى فَهُوَ ضَامِنٌ ،
وإن لَمْ يَعْلَمْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ^(١) . اهـ .

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُوكِّلْهُ ، فَإِنَّ الضَّمَانَ يَكُونُ مِنَ الْغَرِيمِ لِتَعَدِّيهِ بِدْفَعِ الزَّرْعِ لِلْخَالِ
بِلَا وَكَالَةٍ ، ثُمَّ يَرْجَعُ إِلَى الْخَالِ بِمِثْلِ مَا غَرِمَ لِرَبِّ الزَّرْعِ لِتَعَدِّيهِ بِالْقَبْضِ مِنْهُ بِلَا
وَكَالَةٍ ، كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ الصَّدَاقِ : فَإِنْ قَبَضَ
اتَّبَعَتْهُ أَوْ الزَّوْجُ) .

قال (عج) : فَإِنْ أَخَذَتْهُ مِنَ الزَّوْجِ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ .
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٣) [١٨] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَكَّلَ عَلَى قَبْضِ سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى
عَيْبٍ فِيهَا بَعْدَ قَبْضِهِ لَهَا هَلْ لَهُ رَدُّهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا إِذَا لَمْ يُوكَّلْ إِلَّا عَلَى الْقَبْضِ فَقَطْ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِغَيْرِهِ ؛ فَنَفِي
(ق) (٢) عَنْ ابْنِ شَاسٍ : أَمَّا إِنْ قِيدَتْ الْوَكَالَةُ بِالتَّصَرُّفِ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ
دُونَ بَعْضٍ ، فَالرُّجُوعُ فِي ذَلِكَ التَّقْيِيدِ إِلَى مُقْتَضَى اللَّفْظِ وَالْعَادَةِ ، وَقَالَ الشَّيْخُ
خَلِيلٌ (وَتَخَصَّصَ وَتَقَيَّدَ بِالْعُرْفِ فَلَا يَعْدُهُ) ^(٣) . قَالَ (عج) : وَالْمُرَادُ بِالْعُرْفِ
مَا يَشْتَمِلُ الْقَوْلِيُّ وَالْفِعْلِيُّ . اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَهُ رَدُّ الْمَعِيبِ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ) ^(٤) وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١٦٤٤) [١٩] سَوَّالٌ : عَنْ حُكْمِ وَكَالَةِ الْمَعْرُوفِ بِاللَّدِّ وَالْإِضْرَارِ بِالنَّاسِ ؟

(١) قاله ابن رشد في « نوازله » في آخر كتاب البيوع .

(٢) التاج والإكليل (٥ / ١٩٤) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢١٩)

(٤) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ [ق / ٦٢٧] نَاقِلًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لُبَابَةَ : كُلُّ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ عِنْدَ الْقَاضِي لَدَدٌ وَتَشْغِيبٌ - أَيْ : خُصُومَةٌ - فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْبَلَهُ فِي وَكَالَةٍ وَلَا يَحِلُّ إِدْخَالُ اللَّدِّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . قَالَ ابْنُ سَهْلٍ : وَالَّذِي ذَهَبَ النَّاسُ إِلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ قَبُولُ الْوَكَالَةِ إِلَّا مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ تَشْغِيبٌ أَوْ لَدَدٌ ؛ فَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي إِبْعَادُهُ وَأَنْ لَا يَقْبَلَ لَهُ وَكَالَةٌ عَلَى أَحَدٍ . اهـ . انْظُرْ (خ) (١) .

وَفِي (ق) (٢) : وَيُمْنَعُ ذُو اللَّدِّ وَالتَّشْغِيبِ مِنَ التَّوَكُّيلِ : اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٥) [٢٠] سَوَّالٌ : عَنْ حُكْمِ وَكَالَةِ ذُو الْجِنَايَاتِ لِلْأَهْلِ الْأَمَانَاتِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْبَرْزَلِيُّ فِي بَابِ الْوَكَالَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ (٣) : الْوَكَالَاتُ كَالْأَمَانَاتِ ، فَيَنْبَغِي لِأُولِي الْأَمَانَاتِ أَنْ لَا يَتَوَكَّلُوا لِلْأَهْلِ الْحَيَانَاتِ ، وَعَنْ مَالِكٍ : كَفَى بِالْمَرْءِ خِيَانَةً أَنْ يَكُونَ أَمِينًا لِلْخَوْنَةِ ، وَلَا يَتَوَكَّلُ مُسْلِمٌ لِكَافِرٍ وَلَا كَبِيرٌ لِطُفْلٍ . اهـ . انْظُرْ (عَج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَنْعُ ذِمِّي) (٤) . اهـ .

(١) مواهب الجليل (٥ / ١٨٦) .

(٢) التاج والإكليل (٥ / ٢١٦) .

(٣) فتاوى البرزلي (٣ / ٤٦٧) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

قال الخرشي : يعنى : أن الكافر من حيث هو كان ذميا أو غيره يمتنع على المسلم أن يوكله فى بيع أو شراء ؛ لأنه لا يتحرى فى معاملاته ، وكذلك يمتنع على المسلم أن يوكل الكافر على تقاضى ديونه ولو على كافر لعملهم الربا واستحلالهم له ، قال مالك : وكذلك عبده النصرانى لا يجوز له أن يأمره ببيع شئ أو بشرائه ولا اقتضائه ولا يمنع المسلم عبده النصرانى أن يأتى الكنيسة ولا من شرب الخمر أو أكل الخنزير . قاله ابن القاسم : ولا يشارك المسلم ذميا لا أن لا يغيب على بيع أو شراء إلا بحضرة المسلم .

قال : ولا بأس أن يساقه إذا كان الذمى لا يعصر حصته خمرًا .

قال : ولا أحب لمسلم أن يدفع لدمى قراضا لعمله بالربا ولا يأخذ منه قراضا ؛ لئلا يذل نفسه وإن وقع لم يفسخ ، وكذلك يمتنع توكيل العدو على عدوه وسواء كانت العداوة دنيوية أو =

والله تعالى أعلم .

(١٦٤٦) [٢١] سؤال : عَنْ تَصَرُّفِ الزَّوْجِ فِي مَالِ زَوْجَتِهِ أَيَحْمِلُ عَلَى

الوَكَالَةِ أَوِ التَّعَدِّي ؟

جوابه : قَالَ (ح) : ^(١) وَتَصَرَّفُ الرَّجُلُ فِي مَالِ امْرَأَتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَكَالَةِ حَتَّى يَثْبُتَ التَّعَدِّي . قَالَه مَالِكٌ . اهـ . وَذَكَرَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي ذَلِكَ خِلَافًا أَشَارَ لَهُ مِيارَةَ عَلَى ابْنِ عَاصِمٍ بِقَوْلِهِ ^(٢) : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَفِي حَمْلِ الزَّوْجِ فِي بَيْعِهِ وَشِرَائِهِ [لِزَوْجَتِهِ] ^(٣) عَلَى الْوَكَالَةِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ أَوْ حَتَّى يَثْبُتَ دَلِيلٌ ، وَهُوَ سِمَاعُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ الْمُدْيَانِ ، وَسَمَاعُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي كِتَابِ الدَّعَوَى .

قَالَ الشَّقْطَمِي : فَظَهَرَ أَنَّ الْوَكَالَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِالنَّصِّ وَلَا إِشْكَالَ ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ بِمُقْتَضَى الْعَادَةِ كَالزَّوْجِ مَعَ زَوْجَتِهِ وَكَالابْنِ مَعَ أَبِيهِ وَالْأَبِ مَعَ ابْنِهِ ، وَهُوَ سَمَاعُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الزَّوْجَةِ وَصَحَّةِ الْعَقْدِ عَلَى أُخْتِهِ الْبِكْرِ إِذَا أَجَازَهُ الْأَبُ ، وَإِبَاحَةُ الْمُخَاصَمَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِبْنِ وَالْأَبِ عَلَى صَاحِبِهِ . اهـ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٧) [٢٢] سؤال : عَنْ الْوَكِيلِ عَلَى الْبَيْعِ إِذَا ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ

فِي السَّلْعَةِ أَوْ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ فَهَلْ الْعَهْدَةُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مُوَكَّلِهِ ؟

جوابه : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَبِالْعَهْدَةِ مَا لَمْ يَعْلَمْ) ^(٤) قَالَ (مَخ) ^(٥)

= دينية ومعها مانع شرعى فيجوز توكيل المسلم على النصراني واليهودي .

إلا أن ظاهر قوله : (ومنع ذمى فى بيع) إلخ : أنه لا يمنع من التوكيل فى غير ما ذكر

قبول النكاح للزوج وكدفع الهبة . « حاشية الخرشى » (٦ / ٧٦ - ٧٧) .

(١) مواهب الجليل (٥ / ١٩١) .

(٢) شرح ميارة (١ / ٢٢٦) .

(٣) فى « ميارة » : لزوجه .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

(٥) حاشية الخرشى (٦ / ٧٢) .

فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَكَذَلِكَ يُطَالِبُ الْوَكِيلُ بِعُهُدَةِ الْمَبِيعِ مِنْ [عَيْب] ^(١) أَوْ اسْتِحْقَافَ مَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي أَنَّ الْمُتَوَلَّى [الْبَيْع] ^(٢) وَكَيْلٌ ، فَإِنْ عَلِمَ بِالْعُهُدَةِ لَا تَكُونُ عَلَيْهِ وَتَكُونُ عَلَى مَنْ وَكَّلَهُ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ الْمَبِيعَ ، وَيَكُونُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا فِي الْوَكِيلِ الْخَصُوصِ ، وَأَمَّا الْمُفَوَّضُ فَيَتَّبِعُ كَمَا يَتَّبِعُ الْبَائِعُ وَالْعُهُدَةُ عَلَيْهِ كَالشَّرِيكِ الْمُفَاوِضِ وَالْمُقَارِضِ بِخِلَافِ الْقَاضِي وَالْوَصَى . اهـ .

وَفِي (عَج) : وَانْظُرْ إِذَا كَانَتِ الْعُهُدَةُ عَلَى الْوَكِيلِ فَهَلْ يُطَالِبُ بِهَا . وَلَوْ كَانَ الْمُوَكَّلُ حَاضِرًا مُوسِرًا - وَهُوَ الظَّاهِرُ - ، أَوْ لَا يُطَالِبُ بِهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ . اهـ .

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ السَّمْسَارَ لَا عُهُدَةَ عَلَيْهِ حَيْثُ وَجَدَ رَبُّ السَّلْعَةِ وَإِلَّا اتَّبَعَ ؛ فَفِي (ق) ^(٣) عَنِ « الْمُدُونَةِ » : وَمَا بَاعَ الطَّوْافُونَ وَالنَّخَّاسُونَ وَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبِيعُ لِلنَّاسِ ، فَلَا عُهُدَةَ عَلَيْهِ فِي عَيْبٍ وَاسْتِحْقَاقٍ ، وَالتَّبَاعَةُ عَلَى رَبِّهَا إِنْ وَجَدَ وَإِلَّا اتَّبَعَ . اهـ .

وَفِي (عَبَق) : وَعَلَى السَّمْسَارِ إِحْضَارُ رَبِّ الْمَتَاعِ عِنْدَ اسْتِحْقَاقِهِ أَوْ عِيْبِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ غَرِمَ . اهـ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٤٨) [٢٣] سُؤَالَ : عَنْ مُقَدِّمِ الْقَاضِي هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ يُوَكَّلُ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْوَرَزَارِيِّ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ فِي « الْمَتَبَطِّيَّةِ » : لَا يَجُوزُ لِمُقَدِّمِ الْقَاضِي عَلَى النَّظَرِ لِلْيَتَامَى أَنْ يُفَوَّضَ لِأَحَدٍ مَا جُعِلَ لَهُ وَيَعْزَلُ نَفْسَهُ هُوَ ؛ هَذَا هُوَ الَّذِي يَمْتَنِعُ فِي حَقِّهِ ، وَأَمَّا إِنْ وَكَّلَ مَنْ يَجْمَعُ ثَمَارًا أَوْ يَحْرُثُ فِدَانًا أَوْ يَقْتَضِي دَيْنًا فَهَذَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ شَيْءٌ خِلَافَ مَا يُوهِمُ بَعْضُهُمْ . اهـ ،

(١) فِي (مَخ) : غَضَبٌ .

(٢) فِي (مَخ) : لِلْبَيْعِ .

(٣) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ (٥ / ١٩٥) .

والله تعالى أعلم .

(١٦٤٩) [٢٤] سُؤَالَ : عَنْ جَمَاعَةٍ لَهَا حَقٌّ عَلَى شَخْصٍ وَأَرَادُوا مُخَاصَمَتَهُ هَلْ يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَخَاصِمَهُ أَوْ يُوَكِّلَ مَنْ يَخَاصِمُ عَنْهُ فِي حَقِّهِ أَوْ لَا بُدَّ أَنْ يُوَكِّلُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ عَلَى الْمُخَاصَمَةِ عَنْ جَمِيعِهِمْ؟
جَوَابُهُ : قَالَ (ق) (١) : وَمَنْ لَهُمَا حَقٌّ [عَلَى] (٢) رَجُلٍ لَيْسَ لَهُمَا أَنْ يَخَاصِمَ هَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً كَمَا لَا يُوَكِّلُ عَلَى الْخِصَامِ وَكِلَيْنِ . اهـ .

وَفِي (عَج) عَنْ الْوَشْرِيسِيِّ : وَإِذَا كَانَ حَقٌّ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ جَمَاعَةٍ وَطَلَبَ أَحَدُهُمُ الدَّعْوَى بِحَقِّهِ فَيُمْكِنُ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ طَلَبَ أَكْثَرُ مِنْهُ الدَّعْوَى فَإِمَّا أَنْ يَدَّعُوا جَمِيعُهُمْ أَوْ يُوَكِّلُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ فِي الدَّعْوَى ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدَّعُوا عَلَيْهِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ . اهـ ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٠) [٢٥] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ [ق / ٦٢٨] تَوَكِيلِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ
أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (٣) : إِنَّ تَوَكِيلَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ فِي الْخِصَامِ فِي تَخْلِيصِ مَالِهِ وَطَلَبِ حُقُوقِهِ لَا يَجُوزُ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَيَصِحُّ - عَلَى مَا قَالَهُ فِي «الَلُّبَابِ» وَنَقَلَهُ فِي «مَعِينِ الْحُكَّامِ» عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَمَّا تَوَكِيلُهُ عَلَى الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ فِي مَالِهِ فَلَا يَجُوزُ (٤) ، وَأَمَّا تَوَكِيلُ الْمَرْأَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهَا فِي لَوَازِمِ عَصَمَتِهَا فَيَجُوزُ [كَمَا صَحَّ] (٥) ، بَلْ لَيْسَ لَوَكِيلِهَا الْقِيَامُ بِذَلِكَ إِلَّا بِتَوَكِيلِ مِنْهَا ، وَأَمَّا كَوْنُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَكِيلًا [عَنْ غَيْرِهِ] (٦) فَيَجُوزُ كَمَا فِي ابْنِ رُشْدٍ

(١) التاج والإكليل (٥ / ٢١٦) .

(٢) فِي (ق) : قَبْلَ .

(٣) مواهب الجليل (٥ / ١٢١) .

(٤) قَالَ : وَلَمْ أَرِ فِيهِ فَلَانًا بَعْدَ الْبَحْثِ .

(٥) فِي (ح) : كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي «التَّوْضِيحِ» .

(٦) لَيْسَ فِي (ح) .

وَأَقْتَى بِهِ ابْنُ الْحَاجِّ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ مَسْأَلَةِ السَّلَمِ الثَّانِي مِنْ « الْمُدُونَةِ » ^(١) ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى مَا قَالَهُ اللَّخْمِيُّ .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ بِلَادِنَا وَمَشَى عَلَيْهِ صَاحِبُ « الْجَوَاهِرِ » [وَتَابِعُوهُ] ^(٢) كَالْقَرَفِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ ، وَقَبْلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَالْمُصَنِّفُ فِي « التَّوَضِيحِ » ، وَغَيْرُهُمْ ؛ فَيَتَحَصَّلُ فِي ذَلِكَ طَرِيقَانِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفٍ ؛ انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الشَّرِكَةِ : (وَإِنَّمَا تَصِحُّ مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ) ^(٣) . اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥١) [٢٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى بَيْعِ سَلْعَةٍ بِذَهَبٍ حَالٌّ فَبَاعَهَا بِهِ إِلَى أَجَلٍ وَلَمْ يَعْتُرْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى فَاتَتْ السَّلْعَةُ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِرَبِّ السَّلْعَةِ الرِّضَا بِالذَّيْنِ لَمَّا فَاتَتْ سَلْعَتُهُ بِمَا يَفُوتُ بِهِ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ مِنْ حَوَالَةِ سَوْقٍ فَأَعْلَى لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ فُسْخِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ، وَحِينَئِذٍ فَيَبَاعُ الدَّيْنُ بِثَمَنِ حَالٍّ ، فَإِنْ : يَبِيعُ بِمِثْلِ التَّسْمِيَةِ حَيْثُ سَمِيَ الْوَكِيلُ لَهُ ، أَوْ الْقِيَمَةُ إِنْ لَمْ يُسَمَّ لَهُ فَلَا مُرُ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ الْمُوَكَّلِ يَقْبِضُ ذَلِكَ ، وَإِنْ يَبِيعُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَغْرَمُ الْوَكِيلُ تَمَامَ التَّسْمِيَةِ أَوْ الْقِيَمَةَ لِلْمُوَكَّلِ ، وَإِنْ يَبِيعُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ فَالْجَمِيعُ لِلْمُوَكَّلِ ؛ إِذْ لَا رِبْحَ لِلْوَكِيلِ لَتَعَدِّيهِ ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ : (أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ فَاتَ رِبْعٌ فَإِنْ وَفَّى بِالْقِيَمَةِ أَوْ التَّسْمِيَةِ وَإِلَّا غَرِمَ) ^(٤) . اهـ . وَيَجْرِي فِي الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ سَأَلَ غَرِمَ التَّسْمِيَةَ أَوْ الْقِيَمَةَ وَيَصْبِرُ لِقَبْضِهَا وَيُدْفَعُ الْبَاقِي جَازٍ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا فَأَقْلٌ) ^(٥) . اهـ .

(١) ومن مسألة كتاب المديان منها .

(٢) في (ح) : وتابعيه .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢١٤) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

(٥) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الدَّيْنِ لَوْ بَيَعَ الْآنَ بِالنَّقْدِ أَكْثَرُ مِنَ التَّسْمِيَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَلَا بُدُّ مِنْ بَيْعِ الدَّيْنِ كَمَا فِي (مَخ) (١) وَفِيهِ أَيْضًا : وَمَحَلُّ مَنَعَ الرِّضَا بِالْأَيْدِي مَعَ فَوَاتِ السَّلْعَةِ حَيْثُ كَانَ الدَّيْنُ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الْبَيْعُ أَكْثَرَ مِنَ التَّسْمِيَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ .

وَأَمَّا لَوْ كَانَ الدَّيْنُ الْوَاقِعُ بِهِ الْبَيْعُ مِثْلَ الْقِيَمَةِ أَوْ التَّسْمِيَةِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُوَكَّلِ الرِّضَا بِهِ . اهـ .

قَوْلُهُ : (أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ فَاتَ) (٢) : أَيُّ : الْمَبِيعُ - ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَفُتْ فَيُخَيَّرُ الْمُوَكَّلُ بَيْنَ إِجَازَةِ فِعْلِ الْوَكِيلِ وَيَبْقَى الدَّيْنُ لِأَجَلِهِ أَوْ يَرُدُّ الْبَيْعُ وَيَأْخُذُ سِلْعَتُهُ كَمَا فِي شَرْوَحِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٢) [٢٧] سُؤَالَ : عَنْ زَوْجٍ وَكَّلَ صَاحِبَهُ ، وَافْتَرَقَا بِالطَّلَاقِ ، أَيْعَزُّ الْوَكِيلُ مِنْهُمَا بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) نَاقِلًا عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ : وَطَّلَاقُ الزَّوْجَةِ لَا يُوجِبُ عَزْلَهَا عَنْ وَكَالَتِهِ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَرْضَى فِعْلَهَا بَعْدَ طَلَاقِهَا . قُلْتُ : وَالْأَظْهَرُ أَنْعَزَالُهُ فِي وَكَالَتِهَا إِيَّاهُ بِطَلَاقِهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٣) [٢٨] سُؤَالَ : عَنْ الْوَكِيلِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ مَا وَكَّلَ عَلَيْهِ لِمُوَكَّلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَيْصَدِّقُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فِي (ح) (٣) : وَالْوَكِيلُ مُصَدِّقٌ فِي الرَّدِّ إِلَى مُوَكَّلِهِ وَلَوْ ادَّعَى ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ مُوَكَّلِهِ كَمَا يَفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ عُمُومِ كَلَامِ ابْنِ رُشْدٍ فِي سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَفِي سَمَاعِ عِيْسَى مِنْ كِتَابِ الْبَضَائِعِ وَالْوَكَالَاتِ ، وَكَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ

(١) حاشية الخرشي (٦ / ٧٩) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

(٣) مواهب الجليل (٥ / ٢١٠) .

الْبَرْزَلِيُّ فِي مَسَائِلِ الْوَكَالَاتِ ، وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَيْسَ خَاصًّا بِالْوَكِيلِ أَوْ الْمُودِعِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ ذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْوَكِيلَ إِنَّمَا يُصَدَّقُ فِي رَدِّ مَا وَكَّلَ عَلَيْهِ إِلَى رَبِّهِ إِذَا قَبَضَهُ بِلاَ إِشْهَادٍ ، فَلَا يُصَدَّقُ فِي رَدِّهِ بغيرِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ وَالْفَاكِهَانِيُّ وَالزَّنَاتِي وَغَيْرُهُمْ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٤) [٢٩] سَوَّالٌ : عَنْ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلٍ قَبَضَ دَيْنًا أَوْ مِيرَاثًا لَزَوْجَتِهِ أَوْ مُوَكَّلِهِ وَمَاتَ وَلَمْ تَحْقُقْ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِمَّا قَبَضَ وَأَدْعَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ الْمُوَكَّلُ عَدَمَ الْقَبْضِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ إِنْ كَانَ مَوْتُ الْوَكِيلِ قَرِيبًا مِنْ قَبْضِهِ لَمَّا قَبَضَ فَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ فَلَا شَيْءَ لِلْمُوَكَّلِ لَهَا قَبْلَ وَرَثَةِ الْوَكِيلِ ، وَغَايَةُ مَا عَلَيْهِمُ الْيَمِينُ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ بَقِيَ قَبْلَ مَوْرُوْثِهِمْ مِنْ الْحَقِّ الْمُدَّعَى بِهِ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ فِي رَجْزِهِ ^(١) :

وَمَوْتُ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلٍ [إِنْ] ^(٢) عَرَضَ مِنْ غَيْرِ دَفْعٍ مَا بِتَحْقِيقِ قَبْضٍ [ق / ٦٢٩] مِنْ مَالِهِ يُؤْخَذُ ذَاكَ قَائِمٌ بِالْفَوْرِ ، وَالْعَكْسُ بَعَكْسٍ لَازِمٌ ^(٣) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر : « شرح ميارة » (١ / ٢٢٦) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : أَوْ .

(٣) قَالَ مِيَارَةُ : يَعْنَى إِذَا قَبَضَ الزَّوْجُ ثَمَنَ مَا بَاعَتْهُ زَوْجَتُهُ أَوْ قَبَضَ دَيْنًا لَهَا عَلَى غَيْرِهِ أَوْ قَبَضَ الْوَكِيلُ ذَلِكَ مِنْ مُوَكَّلِهِ ثَمَنَ مَا بَاعَ الْقَابِضُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلٍ وَلَمْ يَحْقُقْ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ مِمَّا قَبَضَ فِيمَا أَنْ يَكُونَ مَوْتُهُ قَرِيبًا مِنْ قَبْضِهِ لَمَّا قَبَضَ أَوْ بَعْدَ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ فَلَا شَيْءَ لِلزَّوْجَةِ قَبْلَ وَرَثَةِ الزَّوْجِ وَلَا لِلْمُوَكَّلِ قَبْلَ وَرَثَةِ الْوَكِيلِ وَغَايَةُ مَا تَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمُ الْيَمِينُ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ بَقِيَ قَبْلَ مَوْرُوْثِهِمْ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ أَوْ الْوَكِيلُ بِالْقَرَبِ ، فَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْوَالِهِمَا إِذَا عُرِفَ الْقَبْضُ وَجْهَلِ الدَّفْعُ وَالْمَرْأَةُ وَالْمُوَكَّلُ يَدْعِيَانِ عَدَمَ الدَّفْعِ .

(١٦٥٥) [٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ كَيْفِيَّةِ اخْتِصَارِ لَفْظِ الْوَكَالَةِ الشَّامِلَةِ الْعَامَّةِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (طخ) نَاقِلًا عَنْ الْمُتِيطِيِّ : وَاخْتِصَارُ لَفْظِ التَّوَكِيلِ الشَّامِلِ الْعَامِ أَنْ يَقُولَ : وَكَلَّ فُلَانٌ فُلَانًا تَوَكِيلًا مُفَوَّضًا جَامِعًا لِمَعَانِي التَّوَكِيلِ كُلِّهِ لَا يَنْشُرُ عَنْهُ فَصْلٌ مِنْ فُصُولِهِ وَلَا فَرْعٌ مِنْ أَصْلٍ يَشُدُّ أَصُولَهُ دَائِمًا مُسْتَمِرًّا وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ عَنْهُ مَنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ مِنْ فُصُولِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٦) [٣١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَتَى بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ آخِرِ أَنَّهُ وَكَّلَهُ عَلَى قَبْضِ كَذَا مِنْ عِنْدِ فُلَانٍ وَعَرَفَ فُلَانٌ خَطَهُ وَدَفَعَ لِلْوَكِيلِ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (مَج) وَلَفْظُهُ : وَإِذَا قَدِمَ رَجُلٌ بِكِتَابٍ مُوَكَّلَهُ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ سَلْعَةً أَوْ غَيْرَهَا فَعَرَفَ خَطَّ مُوَكَّلِهِ وَدَفَعَ ذَلِكَ لِلَّذِي قَدِمَ بِالْكِتَابِ ، فَلَمَّا التَّقَى الْوَكِيلُ وَالْمُوَكَّلُ أَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ أَنْ يَكُونَ كَتَبَ ذَلِكَ أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ أَحَدًا فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ وَيَغْرُمُهُ الْوَكِيلُ . اهـ . وَيَجْرِي فِي الْمَسْأَلَةِ مَا جَرَى فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ

= قال ابن أبي زمنين : قال مطرف : فإن مات الزوج والوكيل بحدثان ما جرى على أيديهما مما ذكرناه فلذلك كله في أموالهما إذا كان قد عرف القبض وجهل الدفع والمرأة والموكل يدعيان ذلك وما كان من موتهما بغير حدثانه وما يمكن فيه المخرج والقضاء والدفع فلا شيء في أموالهما وإن لم يعرف الدفع ولم يذكر .

ابن عرفة : وإن مات الوكيل بحدثان قبضه كان في ماله وبعده مما يمكن فيه القضاء والدفع فلا شيء عليه اهـ . وسئل الأستاذ أبو سعيد بن لب عن امرأة توفى والدها وتولى زوجها قبض ميراثها منه ثم توفى زوجها ، فأثبتت أن ما قبض زوجها من متروك والدها أدخله في مصالحه ولم يمكنها من شيء منه .

فأجاب : إذا ثبت أن ما قبض لم يمكنها من شيء منه ، فلا إشكال وإن لم تثبت ذلك وإنما تعلقت بالقبض خاصة فإن كان الزوج قبض بإذن الزوجة ومات بحدثان القبض فذلك لازم لتركته بعد يمين القضاء ، وإن كان ذلك بغير حدثانه بل بعد شهر ونحوه فيحمل الأمر على أنه قد دفع ما قبض وإن كان القبض تعدياً منه وتجاوزاً على مال الزوجة وتحاملاً ، فذلك لازم لماله ولتركته بعد يمين القضاء . انتهى

ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ بِمَالٍ ، فَجَحَدَهُ فَأَخْرَجَ الْمُدَّعِي كِتَابًا فِيهِ خَطُّ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ وَإِقْرَارُهُ بِمَا ادَّعَى عَلَيْهِ ، فَأَنكَرَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ خَطُّهُ ، فَطَلَبَ الْمُدَّعِي جَبْرَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ عَلَى أَنْ يَكْتُبَ بِحَضْرَةِ الْعُدُولِ وَيُقَابِلُوا مَا كَتَبَ بِمَا أَظْهَرَهُ الْمُدَّعِي فَأَفْتَى اللَّخْمِيُّ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى ذَلِكَ ، وَعَلَى أَنَّهُ يُطِيلُ فِيمَا كَتَبَهُ تَطْوِيلًا لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ خَطًّا غَيْرَ خَطِّهِ ، وَأَفْتَى عَبْدُ الْحَمِيدِ الصَّائِغُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُلْزِمُهُ ، وَرَجَّحَ أَكْثَرُ الشُّيُوخِ مَا أَفْتَى بِهِ اللَّخْمِيُّ . اهـ مِنْ ابْنِ فَرْحُون . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٧) [٣٢] سَوَّالٌ : عَنْ حُكْمِ وَكَالَةِ الْمُتَّهِمِ بِدَعْوَى الْبَاطِلِ لغيرِهِ هَلْ يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ قَبُولُهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (ح) (١) عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » وَنَصُّهُ : وَلَا تَجُوزُ الْوَكَالَةُ عَنْ الْمُتَّهِمِ بِدَعْوَى الْبَاطِلِ وَلَا الْمُجَادَلَةُ عَنْهُ ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي « أَحْكَامِ الْقُرْآنِ » (٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴾ (٣) : إِنَّ النِّيَابَةَ عَنِ الْمُبْطِلِ الْمُتَّهِمِ بِدَعْوَى الْبَاطِلِ فِي الْخُصُومَةِ لَا تَجُوزُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى لِرَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٤) . اهـ . وَفِي « الْمَتَيْطَةِ » : وَيَنْبَغِي لِلْوَكِيلِ عَلَى الْخُصُومَةِ أَنْ يَتَحَفَّظَ [عَلَى دِينِهِ] (٥) وَلَا يَتَوَكَّلُ إِلَّا فِي مَطْلَبٍ يُقْبَلُ [مِنْهُ بَعِيْنُهُ] (٦) أَنَّ مُوَكَّلَهُ فِيهِ عَلَى الْحَقِّ ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي « جَامِعِ السُّنَنِ » عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي خُصُومَةٍ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَا لَمْ يَزَلْ فِي

(١) مواهب الجليل (٥ / ١٨٥) و « منح الجليل » (٦ / ٣٦٤) .

(٢) أحكام القرآن (١ / ٦٢٦) .

(٣) سورة النساء (١٠٥) .

(٤) سورة النساء (١٠٦) .

(٥) في (ح) : بدينه .

(٦) في (ح) : فيه يقينه .

مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يَنْزَعَ » (١): اهـ . المرادُ منه ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٨) [٣٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى خُصُومَةِ مَدِينَةٍ لِتَخْلِيصِ مَالِهِ مِنْهُ بِأَجْرَةٍ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَدِينَةَ دَفَعَ مَا عَلَيْهِ بِلاَ خُصُومَةٍ أَيْسَحَقُ الْوَكِيلُ أَجْرَتَهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فَنِي (عَج) : إِذَا وَكَّلَهُ عَلَى خُصُومَةِ مَدِينَةٍ لِتَخْلِيصِ مَالِهِ مِنْهُ فَأَعْطَى الْمَدِينُ مَا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ خُصُومَةٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا مِنَ الْأَجْرَةِ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٥٩) [٣٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَلَّ فِي خُصُومَتِهِ وَقَبْلَهَا وَلَمْ يُخَاصِمْ حَتَّى شَهِدَ عَلَى الْمُوَكَّلِ عَلَيْهِ فِي الْحَقِّ الَّذِي يُخَاصِمُ فِيهِ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ وَكَّلَهُ عَلَى الْخُصُومَةِ بِإِجَارَةٍ أَوْ جُعِلَ فَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِيهَا لِأَنَّهُ جَرَّ نَفْعًا إِلَى نَفْسِهِ بِإِظْهَارِ تَرْجِيحِ الْحَقِّ فِي جَنْبِ الطَّالِبِ بِشَهَادَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَجْرَةٍ وَعَزَلَ نَفْسَهُ عَنِ الْوَكَالَةِ فَتَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَفْعَةَ لَهُ كَمَا فِي (مخ) (٢) . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٠) [٣٥] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا وَكَلَّ الرَّاهِنُ وَكِيلًا عَلَى بَيْعِ الرَّهْنِ هَلْ لَهُ عَزْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٧) وأحمد (٥٣٨٥) والحاكم (٨١٥٧) والطبراني في « الكبير » (١٣٠٨٤) و (١٣٤٣٥) وفي « الأوسط » (٢٩٢١) والبيهقي في « الشعب » (٦٧٣٥) و « الكبرى » (١١٢٢٣) وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦٤ / ١٥٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وقال الذهبي : صحيح .

وقال الألباني : صحيح .

(٢) حاشية الخرشى (٦ / ٦٩ - ٧٠) .

جَوَابُهُ : مَا نَقَلَهُ (ح) (١) عَنْ « الذَّخِيرَةِ » (٢) عَنْ ابْنِ الْجَلَّابِ (٣) وَلَفْظُهُ :
إِذَا وَكَّلْتَ وَكِيلًا فِي بَيْعِ رَهْنٍ لَيْسَ لَكَ عَزْلُهُ إِلَّا بِرِضَا الْمُرْتَهِنِ ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ
الْوَكَالَهَ عَقْدٌ جَائِزٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ مَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ لِلْغَيْرِ .

وَفِي « الْمَبْسُوطِ » : لَهُ عَزْلُهُ كَسَائِرِ الْوَكَالَاتِ . اهـ . وَزَادَ مَا نَصَّهُ - نَاقِلًا
عَنْ « التَّوَضِيحِ » - : وَاخْتَلَفَ إِذَا وَكَّلَهُ عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ وَاشْتَرَايَهَا وَسَمَّى لَهُ
شَخْصًا مُعَيَّنًا هَلْ لَهُ أَنْ يَعْزِلَهُ كَمَا لَوْ أَطْلَقَ أَوْ لَا ؟ عَلَى قَوْلَيْهِ .

الْمَازَرِيُّ : وَعَدَهَا الْأَشْيَاخُ مِنَ الْمُشْكَلَاتِ ، وَالْأَصَحُّ فِي ذَلِكَ عِنْدِي إِنْ عَيَّنَ
لَهُ الْمُشْتَرِي وَسَمَّى لَهُ الثَّمَنَ وَقَالَ : شَاوِرْنِي كَانَ لَهُ عَزْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَ لَهُ الثَّمَنَ
وَلَا قَالَ : شَاوِرْنِي فَهَذَا مَوْضِعُ الْإِشْكَالِ وَالْاضْطِرَابِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١٦٦١) [٣٦] سُؤَالَ : عَنْ الْوَصِيِّ هَلْ لَهُ تَوَكِيلٌ غَيْرُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ ذَلِكَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ [ق / ٦٣٠] وَبَعْدَ مَمَاتِهِ (٤) كَمَا فِي
(ق) (٥) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٢) [٣٧] سُؤَالَ : عَنْ فِعْلِ الْوَكِيلِ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى النَّظَرِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ فِعْلَ الْوَكِيلِ مَحْمُولٌ عَلَى النَّظَرِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ كَمَا فِي
(ح) (٦) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٣) [٣٨] سُؤَالَ : عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ : الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي النِّكَاحِ :

(١) مواهب الجليل (٥ / ١٨٧) .

(٢) انظر : « الذخيرة » (٨ / ١٢٠) .

(٣) انظر : « التفريع » (٢ / ٢٦٥) .

(٤) بخلاف الوكيل .

(٥) التاج والإكليل (٥ / ٢١٦) .

(٦) مواهب الجليل (٥ / ١٩٣) .

وَأَنَّ أَجَارَ يُجْبَرُ فِي ابْنٍ وَجَدَ وَأَخٌ فَوَضَّ لَهُ أُمُورَهُ بَيْتَهُ جَازَ ، وَيَبْنِ قَوْلُهُ فِي
الْوَكَّالَةِ : فَيَمْضِي النَّظَرُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : أَوْ غَيْرُ نَظَرٍ إِلَّا الطَّلَاقُ وَإِنِّكَاحُ بَكْرِهِ وَبَيْعُ
دَارِ سَكْنَاهُ وَعَبْدِهِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) مَا نَصَّهُ : قَالَ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ فِي « الْمَدُونَةِ » (٢) :
وَمَنْ زَوَّجَ أُخْتَهُ الْبَكْرَ بِغَيْرِ أَمْرِ الْأَبِ لَمْ يَجْزُ وَإِنْ أَجَارَهُ الْأَبُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ابْنًا
فَوَضَّ إِلَيْهِ أَبُوهُ جَمِيعَ أُمُورِهِ فَيَجُوزُ بِإِجَارَةِ الْأَبِ ، وَكَذَلِكَ فِي أَمَةِ الْأَبِ ،
وَكَذَلِكَ فِي الْأَخِ وَالْجَدِّ يَقِيمُهُ هَذَا الْمَقَامَ . اهـ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ النِّكَاحِ :
(وَإِنْ أَجَارَ مُجْبَرٌ فِي ابْنٍ وَأَخٍ فَوَضَّ لَهُ أُمُورَهُ بَيْتَهُ جَازَ) (٣) . اهـ .

فَقَوْلُ « الْمَدُونَةِ » وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ هَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَهُمْ : إِنَّ الْوَكَّالَةَ الْمُفَوَّضَةَ
[لا] (٤) تَشْمَلُ تَزْوِيجَ الْبَكْرِ ، بَلْ هُوَ مُوَافِقٌ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى مَا هُنَا : أَنَّهُ لَا يَمْضِي
بَلْ يُوقَفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُوَكَّلِ [بِاتِّفَاقٍ] (٥) .

نَعَمْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ إِثْرَ كَلَامِ « الْمَدُونَةِ » الْمَذْكُورِ : قَوْلُهُ : (فَوَضَّ
لَهُ) [(٦) : يَعْنِي بِالْعَادَةِ ، وَأَمَّا لَوْ كَانَ بِالصَّيْغَةِ لَكَانَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا وَلَا يَحْتَاجُ
إِلَى إِجَارَةِ الْأَبِ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ الْمُفَوَّضَ لَهُ ، لَهُ أَنْ يَنْكَحَ وَيُطْلَقَ وَيُقَرَّ عَلَى
مُوكَّلِهِ . اهـ .

فَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا قَالُوا : إِنَّ الْوَكَّالَةَ الْمُفَوَّضَةَ لَا تَشْمَلُ الْبَكْرَ وَلَا تَطْلِقُ
الزَّوْجَةَ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مواهب الجليل (٥ / ١٩٣) .

(٢) انظر : « المدونة » (٥ / ٣٥٠) .

(٣) مختصر خليل (ص / ١١١) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في (ح) : وإن اتفقا .

(٦) في الأصل : إليه .

(١٦٦٤) [٣٩] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى : أَنَّ آخَرَ وَكَّلَهُ عَلَى قَبْضِ دَيْنٍ لَهُ فَصَدَّقَهُ الْمَدِينُ وَدَفَعَ الدَّيْنَ لَهُ وَادَّعَى الْوَكِيلُ تَلْفَهُ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ الْوَكَالََةَ هَلْ ضَمَانُهُ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ الْمَدِينِ ؟ وَعَلَيْهِ فَهَلْ لِلْمَدِينِ الرَّجُوعُ عَلَى الْوَكِيلِ بِمَا غَرِمَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ ^(١) : اخْتَلَفَ فِيمَنْ ادَّعَى وَكَالَةَ رَجُلٍ فَقَبْضَ مَا لَا وَادَّعَى تَلْفَهُ فَقِيلَ : يُصَدَّقُ فِيمَا ادَّعَى مِنَ الْوَكَالََةِ مَعَ يَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْغَرِيمَ الدَّافِعَ إِلَيْهِ قَدْ صَدَّقَهُ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الضَّمَانُ وَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْمَالِ بِهِ عَلَى الْغَرِيمِ بَعْدَ يَمِينِهِ إِنْ [كَانَتْ بَيِّنَةٌ لِلْغَرِيمِ] ^(٢) عَلَى مُعَايَنَةِ الدَّفْعِ ، وَلَا يَرْجِعُ الْغَرِيمُ عَلَى الْوَكِيلِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَدَّقَهُ فِيمَا ادَّعَى مِنَ الْوَكَالََةِ بِيَمِينِهِ ، فَكَانَ ذَلِكَ كَمَا لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ أَقْرَبَ بِهَا صَاحِبُ الْمَالِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَرَطٌ فِي دَفْعِ الْمَالِ إِلَى الْمُوَكَّلِ حَتَّى تَلْفَ عِنْدَهُ . قَالَ ابْنُ الْمَاجَشُونِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَحَمَلَهُ مُطَرِّفٌ عَلَى التَّفْرِيطِ فَأَوْجَبَ لِلْغَرِيمِ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : لَا يُصَدَّقُ وَهُوَ ضَامِنٌ يَخْلِفُ صَاحِبُ الْمَالِ مَا وَكَّلَهُ وَيَرْجِعُ بِمَالِهِ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، فَإِنْ رَجَعَ عَلَى الْغَرِيمِ رَجَعَ الْغَرِيمُ عَلَى الْوَكِيلِ ، وَإِنْ رَجَعَ عَلَى الْوَكِيلِ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى أَحَدٍ . اهـ . مِنَ الْقُلُشَانِيِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٥) [٤٠] سُؤَالَ عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلًا عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ وَبَاعَهَا وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي شَيْئًا هَلْ يَكُونُ لَهُ أَوْ لِرَبِّ السِّلْعَةِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي « الْبَيَانِ » : إِنْ مَنْ وَكَّلَ رَجُلًا عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ سِلْعَةً فَبَاعَهَا وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي شَيْئًا يَأْخُذُهُ مِنْهُ ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ ، وَهُوَ

(١) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٢٠٩) .

(٢) في (ح) : كَانَ لِلْغَرِيمِ بَيِّنَةٌ .

لِرَبِّ السَّلْعَةِ كَمَا يَشْتَرِطُ الْوَكِيلُ عَلَى الزَّوْجِ [(١) سَوَاءً] [(٢)] . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٦) [٤١] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ قَسَمَ خَيْلَ رَجُلٍ مَعَ شَرِيكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مَرَّةً
وَّثَانِيَةً وَثَالِثَةً وَالْمَالِكُ لَا يُغَيِّرُ ذَلِكَ وَلَا يُنْكِرُهُ بَلْ أَمْضَاهُ ، ثُمَّ قَسَمَهُنَّ رَابِعَةً مَعَ
الشَّرِيكِ وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ وَقَالَ : إِنَّهُ لَمْ يُوَكِّلْهُ عَلَى الْقَسَمِ
الْمَذْكُورِ ، هَلْ لَهُ كَلَامٌ فِي الرَّدِّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي عَدَمِ الْإِذْنِ لَهُ فِي الْقَسَمِ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(الْقَوْلُ لَكَ إِنْ ادَّعَى الْإِذْنَ أَوْ صَفَّهُ لَهُ) (٣) أَيْ : بَلَاءَ يَمِينٍ كَمَا فِي (عَج)
وَنَحْوِهِ ، وَنَقَلَهُ (ق) (٤) عَنْ أَبِي شَاسٍ وَنَصَّهُ : فَلَوْ قَالَ : وَكَلَّتْنِي ، وَقُلْتُ
[أَنَا] (٥) : مَا وَكَلَّتْكَ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَكَ . اهـ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْمَالِكَ مُخَيَّرٌ فِي إِجَازَةِ الْقَسَمِ أَوْ رَدِّهِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ
قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَلَّكَ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي) (٦) أَنَّ
الْقِسْمَةَ مِنْ وَجْهِ الْبَيْعِ . اهـ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٧) [٤٢] سُؤَالٌ : عَنِ الْوَكِيلِ وَالْخَصْمِ إِذَا حَضَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَتَقَارَرَا
بِصَحَّةِ الْوَكَالَةِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا بِمَجَرَّدِ قَوْلِهِمَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي مِنْ أَحَدٍ دَعْوَى الْوَكَالَةِ
حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ ذَلِكَ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ أَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَأَبْنِ
الْقَاسِمِ ، وَلَا بُدَّ أَنْ [ق / ٦٣١] تَشْهَدَ الشُّهُودُ عِنْدَ الْقَاضِي عَلَى مَعْرِفَةِ عَيْنِ

(١) ، (٢) طمس بالأصل .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٢١) .

(٤) التاج والإكليل (٥ / ٢١٣) .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) مختصر خليل (ص / ١٦٩) .

الموكِّل ، وَيَثْبُتُ عِنْدَهُ أَيْضًا عَيْنُ الْوَكِيلِ إِمَّا بِالشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَإِذَا حَضَرَ الْوَكِيلُ وَالْخَصْمُ وَتَقَارَرَا عَلَى صِحَّةِ الْوَكَالَةِ فَلَا يُحْكَمُ بَيْنَهُمَا بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لْغَيْرِهِمَا يَتَّهِمَانِ عَلَى التَّوَاطُّؤِ عَلَيْهِ ، وَلَوْ صَدَقَ الْخَصْمُ الْوَكِيلُ فِي الدَّعْوَى وَاعْتَرَفَ بِالْمُدَّعِي بِهِ لَمْ يَجْبِرْهُ الْحَاكِمُ عَلَى دَفْعِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ حَتَّى تَثْبُتَ عِنْدَهُ صِحَّةُ الْوَكَالَةِ . اهـ .

قَوْلُهُ : (أَوْ بِشَاهِدِ وَيَمِينٍ) ^(١) : فَنَفِي (عَج) فِي بَابِ الشَّهَادَةِ مَا يَفِيدُ أَنَّ الرَّاجِحَ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّهَا تَثْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ لَا بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي صِحَّتِهَا أَنْ يَقُولَ الشَّاهِدَانِ : بِهَا شَهِدْنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٨) [٤٣] سَوْأَلُ : عَنْ مِقْدَارِ الْغَبْنِ الَّذِي يَرُدُّ بِهِ بَيْعُ الْوَكِيلِ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (عَج) عَنْ (ق) وَنَصُّهُ إِنَّ الْوَكِيلَ وَالْوَصِيَّ إِذَا بَاعَ كُلُّ أَوْ اشْتَرَى بِغَبْنٍ لَا يَتَغَابَنُ بِمِثْلِهِ إِنَّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ .

وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَيَرْجِعُ - يَعْنِي الْمُوَكَّلَ - عَلَى الْمَشْتَرِي أَوْ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ فَاتَ بِمَا حَابِي بِهِ .

إِلَى أَنْ قَالَ : تَنْبِيهُ فِي حَدِّ الْغَبْنِ - الَّذِي يُقَامُ بِهِ إِمَّا اتِّفَاقًا أَوْ بِاخْتِلَافٍ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ حَكَاهَا فِي « الشَّامِلِ » فَقَالَ : وَالْغَبْنُ مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ ، وَقِيلَ : الثُّلُثُ ، وَقِيلَ : مَا زَادَ عَلَيْهِ . اهـ .

وَمَا صَدَرَ بِهِ هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَصَاحِبِ « التَّوَضِيحِ » وَهَذَا فِي الْغَبْنِ فِي بَيْعِ الشَّخْصِ وَاشْتِرَائِهِ لِنَفْسِهِ ، وَأَمَّا فِي بَيْعِ الْوَصِيِّ أَوْ الْوَكِيلِ ، فَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عَمْرَانَ : أَنَّ قَدْرَ الْغَبْنِ فِي ذَلِكَ كَقَدْرِهِ فِي بَيْعِ الْإِنْسَانِ مِلْكَ نَفْسِهِ ، وَكَانَ بَعْضُ مَنْ لَقِينَاهُ يُنْكِرُ ذَلِكَ وَيَقُولُ : غَبْنُ الْوَكِيلِ وَالْوَصِيِّ مَا نَقَصَ عَنِ الْقِيَمَةِ نَقْصًا بَيْنًا ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ

الثُّلْثُ، وَهُوَ صَوَابٌ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الرُّوَايَاتِ فِي « الْمُدُونَةِ » ^(١) وَغَيْرِهَا لِقَوْلِهَا :
إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ أَوْ ابْتَاعَ بِمَا لَا يُشْبَهُ مِنَ الثَّمَنِ لَمْ يَلْزَمَهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ (عَج) ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٦٩) [٤٤] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الْمُوَكَّلِ سِلْعَتِهِ الَّتِي وَكَّلَ غَيْرُهُ عَلَى

بَيْعِهَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) : انْظُرْ هَلْ لِلْمُوَكَّلِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَيْعٌ أَمْ - لَا ؟ ؛ إِذْ
بِتَوَكُّلِهِ غَيْرُهُ مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ ؛ إِذْ لَهُ عَزْلُهُ اهـ : انْظُرْهُ عِنْدَ
قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (وَإِنْ بَعْتَ وَبَاعَ فَالْأَوَّلُ إِلَّا بِقَبْضٍ) ^(٢) اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١٦٧٠) [٤٥] سُؤَالَ : عَنْ التَّفْوِيضِ الْعَادِيِّ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْأَقْرَابِ

وَالْأَحْبَابِ مَنْ كَوَّنَ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يَتَصَرَّفُ فِي مَالِ الْآخَرِ بِغَيْرِ إِذْنٍ فِي الْبَيْعِ
وَالْهَبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مَرَّةً بِحَضْرَةِ صَاحِبِ الْمَالِ وَمَرَّةً بِغَيْرِ حَضْرَتِهِ وَلَا يَنْكَرُ ذَلِكَ
صَاحِبُ الْمَالِ وَلَا يَغْيِرُهُ ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْهُمْ رَدَّ تَصَرُّفِ الْآخَرِ فِي مَالِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ

(١) انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ١٩٨) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢١) .

قال الخرشي : يعنى : أن من وكل شخصا على بيع سلعة ، ثم باعها الموكل وباعها الوكيل
أيضا ، فإن البيع الأول من البيعتين هو الماضى ، ما لم يكن الثانى قد قبض المبيع ، فإنه يكون
أحق به بشرط أن يكون غير عالم ببيع الأول ، أما إن كان الثانى عالما بأن غيره اشتراه ، فإنه لا
يكون أحق به قياسا على مسألة ذات الوليين ، وبهذا قيدت « المدونة » ، وأما لو باع وكيلان
وكلا مرتبين أو كلا معا وشرط لكل واحد الاستبداد وباعا شيئا ، فالمعتبر البيع الأول ولو
انضم للثانى قبض وما فى بعض الحواشى من أن بيع كل من الوكيلين كبيع الوكيل والموكل
فى الحكم الذى ذكره المؤلف غير ظاهر ولو باع الوكيل والموكل معا أو جهل الزمن اشتركا
وكذا لو باع الوكيلان معا أو جهل الزمن ، وفهم من قوله : « بيعت » أن الإجارة ليست كذلك
والحكم أنها للأول حصل قبض أم لا ؛ لأنه لم ينتقل بالقبض إلى ضمان ؛ كما قاله ابن رشد .

« حاشية الخرشي » (٦ / ٨٢ - ٨٣) .

لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ التَّفْوِيزَ عَلَى قِسْمَيْنِ : عَادِيٌّ ، وَلَفْظِيٌّ ؛ فَالْعَادِيُّ هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الضَّحَايَا : (أَوْ بَعَادَةٌ كَقَرِيبٍ وَإِلَّا فَتَرَدَّدَ) (١) فَفِي (عَج) عِنْدَ قَوْلِ خَلِيلٍ : الْوَكَالَةُ (بِمُجَرَّدٍ وَكَلْتِكَ) (٢) مَا نَصَّهُ : التَّوَكُّلُ بِالْعَادَةِ كَالْتَّوَكُّلِ بِاللَّفْظِ كَمَا فِي الضَّحِيَّةِ الْمَشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (وَبَعَادَةٌ كَقَرِيبٍ وَإِلَّا فَتَرَدَّدَ) (٣) أَشَارَ لَذَلِكَ ، (ق) (٤) عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (فَيَمْضِي النَّظَرُ) (٥) لَكِنَّ ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الْقَرِيبَ وَنَحْوَهُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ (عَج) .

وَاللَّفْظِيُّ هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا بِمُجَرَّدٍ : وَكَلْتِكَ حَتَّى يُفَوِّضُ) (٦) إلخ ، وَقَالَ أَيْضًا فِي شَأْنِ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ الْمُفَوِّضُ اللَّفْظِيُّ وَأُخْرَى الْعَادِيَّ : (فَيَمْضِي النَّظَرُ لَا غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : وَغَيْرُ نَظَرٍ) (٧) .

(عَج) : الْمُرَادُ بِالنَّظَرِ مَا لَا فِيهِ تَنْمِيَّةُ الْمَالِ ، وَبِغَيْرِ النَّظَرِ مَا فِيهِ كَالْعَتَقِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ ؛ أَيُّ : مَا أُريدَ بِهِ ثَوَابُ الْآخِرَةِ . اهـ : إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اسْتَبَانَ

(١) مختصر خليل (ص / ٩٤) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٩٤) .

(٤) التاج والإكليل (٥ / ١٩١) .

(٥) مختصر خليل (ص / ٢١٩)

قال (ق) : ابن بشير : إن قال : وكلتك بمالي من قليل أو كثير ، شملت يد الوكيل جميع الأشياء ومضى فعله فيما إذا كان نظرا ، وما ليس بنظر هو معزول عنه عادة إلا أن يقول : افعل ما شئت ، ولو كان غير نظر ابن عرفة وتبعه ابن شاس وابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هارون ، ومقتضى المذهب منع التوكيل على غير وجه النظر . « التاج والإكليل » (٥ / ١٩١) .

(٦) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

(٧) المصدر السابق .

لَكَ عَدَمٌ رَدَّ تَصَرُّفَهُ إِنْ كَانَ فِيهِ تَنْمِيَةُ الْمَالِ ، وَإِلَّا فَلِلْمُوكِّلِ رَدُّهُ . اهـ . واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧١) [٤٦] سَوَّالٌ : عَمَّا يَكُونُ بِهِ عَزْلُ الْمُوكِّلِ لِلْوَكِيلِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَكُونُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَفِي عَزْلِهِ بِعَزْلِهِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ خِلَافٌ) ^(١) قَالَ (مَخ) ^(٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُوكِّلَ إِذَا عَزَلَ وَكِيلَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ الْوَكِيلُ بِذَلِكَ هَلْ يَنْعَزِلُ بِمَجْرَدِ عَزْلِهِ أَوْ لَا يَنْعَزِلُ إِلَّا بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْعَزْلِ ؟ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ ، وَفَائِدَتُهُ : لَوْ تَصَرَّفَ الْوَكِيلُ بَعْدَ الْعَزْلِ وَقَبْلَ الْعِلْمِ بِبَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ هَلْ يَلْزَمُ الْمُوكِّلَ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ مَعْذُورٌ بِعَدَمِ الْعِلْمِ أَوْ لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ قَدْ اَنْعَزَلَ ؟ وَهَذَا الْخِلَافُ مُقَيَّدٌ بِغَيْرِ وَكِيلِ الْخِصَامِ إِذَا قَاعَدَ [الْخِصَمَ] ^(٣) كَثَلَاثَ كَمَا مَرَّ .

وَمَحَلُّ الْقَوْلِ بِالْعَزْلِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَيْثُ أَشْهَدَ الْمُوكِّلُ بِعَزْلِهِ وَأَظْهَرُهُ وَكَانَ عَدَمُ إِعْلَامِهِ بِأَنَّهُ عَزَلَهُ لِعُذْرِ كِبَعْدِهِ [مِنْهُ] ^(٤) وَنَحْوِهِ ، وَإِلَّا فَلَا يَنْعَزِلُ وَإِنْ أَشْهَدَ بِذَلِكَ وَأَعْلَنَهُ ، وَعَلَى هَذَا يَتَّفَقُ الْقَوْلَانِ عَلَى أَنَّ تَصَرُّفَهُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَزْلِ مَاضٍ [ق / ٦٣٢] حَيْثُ تَرَكَ إِعْلَامَهُ بِهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ وَإِنْ أَشْهَدَ بِذَلِكَ وَأَعْلَنَهُ ، [وَكَذَلِكَ] ^(٥) إِذَا تَرَكَ إِعْلَامَهُ بِالْعَزْلِ ؛ لِعُذْرِ ، وَتَصَرَّفَ قَبْلَ الْعِلْمِ حَيْثُ لَمْ يَشْهَدْ وَلَمْ يَعْلَمْ ، وَ [يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ أَنْ] ^(٦) الْمُرَادُ [بِالْإِعْلَانِ] ^(٧) الْإِشْهَادُ بِعَزْلِهِ [أَنْ يَعْزِلَهُ] ^(٨) عِنْدَ الْقَاضِي . اهـ . كَلَامُهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى ،

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢١) .

(٢) حاشية الخرشي (٦ / ٨٦) .

(٣) فِي (مَخ) : خِصَمِهِ .

(٤) فِي (مَخ) : عَنْهُ .

(٥) فِي (مَخ) : وَكَذَا .

(٦) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٧) فِي (مَخ) : بِإِعْلَانِ .

(٨) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٢) [٤٧] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَكَلَهُ شَخْصٌ عَلَى بَيْعِ شَيْءٍ وَبَاعَهُ وَوَضَعَ ثَمَنَهُ عِنْدَهُ فَجَاءَتْهُ الْمَنِيَّةُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى شَيْءٍ فِيهِ فَبَجَاءَ الْمُوَكَّلُ وَلَمْ يَرِ الثَّمَنَ ، وَقَالَ لَهُ أَخُو زَوْجَةِ الْمَيِّتِ [(١) سَرَقَ ، وَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ أَيْضًا زَوْجَةُ الْمَيِّتِ وَأُمُّهَا ، وَشَهِدَ رَجُلٌ آخَرُ أَنَّهُ سَمِعَ الْمَيِّتَ يَقُولُ فِي حَيَاتِهِ : سَرَقَ مِنْهُ كَذَا ، وَلَا يَعْرِفُ هَلْ هُوَ عَيْنُ الشَّيْءِ الْمُخَاصَمِ فِيهِ أَوْ غَيْرُهُ ؟

جَوَابُهُ : أَمَّا شَهَادَةُ زَوْجَةِ الْهَالِكِ وَأَخِيهَا وَأُمُّهَا وَالرَّجُلُ الْآخَرُ بِذَلِكَ فَعَدَمٌ لَا عَمَلَ بِهَا شَرْعًا ، أَمَّا وَجْهُ بُطْلَانِ شَهَادَةِ الزَّوْجَةِ فَلَمَّا لَهَا فِيهَا مِنَ النَّفْعِ ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ : (وَلَا إِنْ جَرَّ بِهَا نَفْعًا) (٢) وَأَمَّا بُطْلَانُ شَهَادَةِ أُمِّهَا فَلَمَّا لَا بُتْهَا الْمَذْكُورَةَ فِيهَا مِنَ النَّفْعِ أَيْضًا وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا مُتَأَكَّدُ الْقُرْبِ كَأَبٍ . .) (٣) إِنْخ ، وَأَمَّا وَجْهُ بُطْلَانِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ الْآخِرِ ؛ فَلَعَدَمُ تَعْيِينِ الْهَالِكِ لِرَبِّ الشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ هُوَ لَهُ خَاصَّةٌ أَوْ لِلْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ أَوْ لِغَيْرِهِمَا ؛ فَبُطْلَانُهَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ ؛ فَهُوَ فِي غَنَى عَنْ جَلْبِ نَصٍّ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا شَهَادَةُ أَخِي الزَّوْجَةِ فَإِنْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ مِنْ عَدَالَةٍ وَغَيْرِهَا فَلَا رَيْبَ فِي الْعَمَلِ بِهَا ، وَإِنْ اخْتَلَّتِ الشَّرُوطُ أَوْ بَعْضُهَا فِيهِ فَلَا عَمَلَ بِشَهَادَتِهِ ، وَيَصِيرُ الْحُكْمُ حَيْثُذَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْإِيدَاعِ بِقَوْلِهِ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانِ : وَبِمَوْتِهِ وَلَمْ يُوصَ وَلَمْ تُوجَدْ فِي كِتْرَكَتِهِ إِلَّا عَشْرَ سَنِينَ ، وَبِقَوْلِهِ أَيْضًا فِي بَابِ الْقَرَاضِ : (وَمَنْ هَلَكَ وَقَبْلَهُ كَقَرَاضٍ أَخَذَ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ) (٤) .

(١) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٣) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦٢) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٤٠) .

(مخ) (١) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الْمُصَنَّفِ : يَعْنِي أَنَّ مَنْ مَاتَ وَعِنْدُ قَرَّاضٍ أَوْ وَدِيعَةٍ وَلَمْ يُوصَ بِذَلِكَ وَلَمْ يُوْجَدْ ذَلِكَ فِي تَرْكَتِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ رَدَّهُ [لِرَبِّهِ] (٢) وَلَا ادَّعَى تَلْفَهُ وَلَا مَا يَسْقُطُهُ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَنْفَقَهُ أَوْ ضَاعَ مِنْهُ بِتَقْرِيطِ بَعْدِ أَنْ يَحْلِفَ رَبُّ الْمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ وَلَا قَبْضَ مِنْهُ شَيْئًا ، وَهَذَا مَا لَمْ يَتَقَادَمُ الْأَمْرُ كَعَشْرِ سَنِينَ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ كَمَا مَرَّ فِي الْوَدِيعَةِ . اهـ مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٣) [٤٨] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

فَفِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ : سُئِلَ أَصْبَغُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ حَقٌّ بِلَدٍ وَوَكَّلَ عَلَيْهِ مَنْ يَقْبِضُهُ فَجَاءَهُ الْوَكِيلُ ، فَقَالَ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ الْحَقُّ : قَدْ كُنْتُ قَضَيْتُ لِلَّذِي لَهُ الْحَقُّ حَقَّهُ ، وَسُئِلَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ الْقَاضِي لِيُوقِفَ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ فَإِنْ حَلَفَ أَخَذَ حَقَّهُ وَإِنْ نَكَلَ سَقَطَ عَنْهُ ، فَقَالَ : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَيَقْضِي بِالْحَقِّ لَهُ عَلَيْهِ بِلَا يَمِينٍ ، فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْلَفَهُ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ وَيَقْضِي عَلَيْهِ بِالَّذِي قَبْضَ وَكَيْلُهُ ، وَإِنْ مَاتَ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ قَبْلَ أَنْ يَحْلِفَ حَلَفَتْ وَرَثَتُهُ عَلَى عَدَمِ عِلْمِ أَنَّهُ مَا قَضَاهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) حاشية الخرشي (٦ / ٢٢٦) .

(٢) فِي (مخ) : إِلَى رَبِّهِ .

نَوَازِلُ الاسْتِلْحَاقِ

(١٦٧٤) [١] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ ادَّعَى أَنَّهُ شَرِيفٌ هَلْ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ

بِلَا بَيِّنَةٍ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ مَا فِي (عَج) وَلَفْظُهُ : قَالَ مَالِكٌ : النَّاسُ فِي أَنْسَابِهِمْ عَلَى مَا حَازُوا وَعُرِفُوا بِهِ كَحِيَازَةِ الْأَمْلَاقِ ، وَمَنْ ادَّعَى خِلَافَ ذَلِكَ كَلَّفَ إِبْثَاتَ الْبَيِّنَةِ وَإِلَّا حَدًّا . اهـ .

وَفِي « التَّوْضِيحِ » : النَّاسُ مُصَدِّقُونَ فِي أَنْسَابِهِمْ ، وَتَبِعَهُ الشَّيْخُ بِهَرَامٍ أَيْ : حَيْثُ عُرِفُوا بِهِ بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ ، وَقَوْلُ التَّنَائِي يَنْبَغِي تَقْيِيدَهُ بِغَيْرِ دَعْوَى الشَّرَفِ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُعْرَفْ هُوَ وَأَبَاؤُهُ بِذَلِكَ فَيُؤَافِقُ مَا قَبْلَهُ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ هُوَ وَلَا أَبَاؤُهُ بِذَلِكَ ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي فَتَوَى مَنْسُوبَةٍ لِلشَّيْخِ سَيِّدِي مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْكَرِيمِ وَلَفْظُهَا : وَسُئِلَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَمَّنْ جَاءَ يَزْعُمُ أَنَّهُ شَرِيفٌ يَشْتُمُ النَّاسَ وَيَطْلُبُ أَمْوَالَهُمْ وَيَضْرِبُهُمْ هَلْ لِلنَّاسِ أَنْ يَقُولُوا : شَرِيفٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ حَاشَاهُ أَنْ يَكُونَ شَرِيفًا فَهُوَ كَاذِبٌ حَتَّى يُبَيَّنَ ذَلِكَ بَيِّنَةً عَادِلَةً ، وَإِذَا جَاءَكُمْ بِكِتَابٍ فِيهِ نَسَبُهُ فَلَا تَقْبَلُوا ذَلِكَ حَتَّى يُبَيِّنَهُ ، وَمَنْ نَادَاهُ بِاسْمِ شَرِيفٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ بَيِّنَةً فَهُوَ كَاذِبٌ عَلَى رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَشَاهِدُ زُورٍ ، وَمَنْ شَهِدَ شَهَادَةً زُورَ عَلَى قِيرَاطٍ فَهُوَ مُلْعُونٌ فَكَيْفَ بِمَنْ شَهِدَ بِزُورٍ عَلَى مَنْ لَوْلَاهُ مَا خُلِقَتِ الدُّنْيَا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَافَ أَنْ يَقْتُلَهُ جَارَ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ : شَرِيفٌ . اهـ . كَلَامُهُ [ق / ٦٣٣] وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٥) [٢] سُؤَالٌ عَنْ ابْنِ الشَّرِيفَةِ هَلْ هُوَ مِثْلُ مَنْ أَبُوهُ شَرِيفٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : ذَهَبَ ابْنُ عَرَفَةَ وَمَنْ وَافَقَهُ إِلَى أَنَّ لَهُ شَرَفًا دُونَ مَنْ كَانَ أَبُوهُ شَرِيفًا

وَذَهَبَ جَمْعُ مُحَقِّقِي الْمَشَايخِ التَّلْمِيسَانِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ شَرِيفٌ كَمَا فِي (عبق) (١) اهـ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٥) [٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ بَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ وَارِثُهُ وَلَهُ وَرَثَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَمَاتَتْ ثُمَّ مَاتَ الْمُقَرُّ بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ يَرِثُهُ لَهُ أَمْ لَا ؟ (٢)

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : إِنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي ثُبُوتِ الْوَارِثِ وَعَدَمِهِ إِنَّمَا هُوَ يَوْمُ مَوْتِ الْمُقَرِّ لَا يَوْمُ الْإِقْرَارِ ؛ قَالَهُ أَصْبَعٌ فِي « نَوَازِلِهِ » .

فَإِنْ أَقَرَّ بَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ وَارِثُهُ وَلَهُ وَرَثَةٌ مَعْرُوفُونَ فَلَمْ يَمُتِ الْمُقَرُّ حَتَّى مَاتَتْ وَرَثَتُهُ الْمَعْرُوفُونَ الَّذِينَ كَانُوا يَدْفَعُونَ الْمُقَرَّ لَهُ يُجْعَلُ الْمَالُ لِهَذَا الْمُقَرِّ لَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ وَارِثٌ مَعْرُوفٌ يَدْفَعُهُ فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا أَقَرَّ السَّاعَةَ وَلَا وَارِثَ لَهُ كَمَا فِي (ق) و (ح) . اهـ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٦) [٤] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ قَالَ : فُلَانٌ وَارِثِي وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفَ هُوَ أَيْعَتَبَرُ قَوْلُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقَلْشَانِيُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ : اخْتَلَفَ فِيمَنْ قَالَ : فُلَانٌ وَارِثِي وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفَ هُوَ وَارِثُهُ ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :
الْأَوَّلُ : إِنَّ قَوْلَهُ لَغْوٌ .

وَالثَّانِي : إِنَّهُ مُعْتَبَرٌ وَيَرِثُهُ الْمُقَرُّ لَهُ .

وَالثَّلَاثُ : التَّفْصِيلُ : فَإِنْ كَانَ الْإِقْرَارُ بِهَذَا اللَّفْظِ صَدَرَ مِنْ جَاهِلٍ بِوُجُوهِ أَسْبَابِ الْإِرْثِ فَهُوَ لَغْوٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ مُعْتَبَرٌ .

وَعَلَى إِعْمَالِهِ فِي شَرْطِ يَمِينِ الْمُقَرِّ لَهُ أَقْوَالٌ ثَالِثُهَا : إِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الْمُقَرُّ وَجْهَ

(١) شرح الزرقاني (٦ / ١٨٧) .

(٢) انظر : « البيان والتحصيل » (١٤ / ٢٣٤ - ٢٣٥) و (١٤ / ٢٤٠)

اتَّصَالَهُ بِالْمُقَرَّرِ لَهُ . اهـ . والله تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٧) [٥] سُؤَالَ يُعْرِفُ مِنْ جَوَابِهِ :

وَبَعْدُ فَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَنْ عُرِفَ بِنَسَبٍ هُوَ وَأَبُوهُ وَجَدَهُ فَإِنَّهُ يَحُدُّ مَنْ نَفَاهُ عَنْهُ ؛
فَفِي (عَج) : مَا قَوْلُكُمْ فِي رَجُلٍ مِنْ ذُرِّيَّةِ سَيِّدِنَا جَعْفَرٍ هُوَ وَأَبُوهُ وَجَدَهُ
مَعْرُوفُونَ بِذَلِكَ فَقَالَ لَهُ شَخْصٌ : لَسْتَ مِنْ ذُرِّيَّةِ سَيِّدِنَا جَعْفَرٍ فَمَاذَا يُلْزِمُهُ ؟
فَأَجَابَ : بِأَنَّ مَنْ عُرِفَ بِنَسَبٍ هُوَ وَأَبُوهُ وَجَدَهُ فَإِنَّهُ يَحُدُّ مَنْ نَفَاهُ عَنْهُ .

وَأَجَابَ ابْنُ الْإِمَامِ أَيْضًا بِمَا نَصَّهُ : وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْتُ فَقَدْ قَالَ
مَالِكٌ : النَّاسُ فِي أَنْسَابِهِمْ عَلَى مَا حَازُوا وَعَرَفُوا بِهِ كَحِيَازَةِ الْأَمْلاكِ ، وَمَنْ
ادَّعَى خِلَافَ ذَلِكَ كُفِّ بِإِبْتَاتِ الْبَيِّنَةِ وَإِلَّا حُدَّ . اهـ .

وَقَالَ فِي « التَّوَضُّيْحِ » : النَّاسُ مُصَدِّقُونَ فِي أَنْسَابِهِمْ وَتَبِعَهُمُ الشَّيْخُ بُهْرَامُ
فِي ذَلِكَ ؛ أَيُّ : حَيْثُ عَرَفُوا بِهِ بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ . اهـ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَأَعْلَمَ أَيْضًا بِأَنَّ تَرَاثَ الْهَالِكِ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ - إِذَا شَهِدَتْ بَيْنَهُ أَوْ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَخَاصِمِينَ فِي شَأْنِهِ أَنَّهُ الْغَاصِبُ لَهُ
وَالْمُحِيطُ بِإِرْثِهِ وَكَوْنُهُ بِالسَّمَاعِ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِهِ يُخْتَصُّ بِهِ دُونَ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ
شَهَادَةَ السَّمَاعِ جَارِيَةً وَعَامِلَةٌ فِي الْمَالِ ، بَلْ وَفِي النَّسَبِ عَلَى الْمَشْهُورِ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : (وَالْمَشْهُورُ جَرِيهًا) ^(١) يَعْنِي : شَهَادَةُ السَّمَاعِ (فِي
النِّكَاحِ وَالْوَلَاءِ وَالنَّسَبِ) . اهـ . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَازِ
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ قَوْلِ مَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبَ . انْظُرْ (ح) ^(٢) وَ (طَخ) .

وَالْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ تَاجِ الدِّينِ الشَّيْخِ بُهْرَامِ : الْمَشْهُورُ الْعَمَلُ بِشَهَادَةِ السَّمَاعِ

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٧٦) .

(٢) مواهب الجليل (٦ / ٣٦٢) .

فِي النَّسَبِ وَالْوِلَادَةِ (١) . اهـ .

وَأَمَّا مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْعِتْقِ وَالْوَلَاءِ مِنْ كَوْنِهَا يَثْبُتُ بِهَا الْمَالُ بَعْدَ الْاِسْتِيلَادِ وَالْيَمِينِ دُونَ النَّسَبِ ، فَإِنَّهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ . اهـ .

وَحِينَئِذٍ إِذَا شَهِدْتَ لِوَاحِدٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ هُوَ الْغَاصِبُ الْمُحِيطُ بِإِرْثِهِ ؛ لِكَوْنِهِ ابْنُ عَمِّهِ ، وَلَوْ بَاعَ بِالسَّمَاعِ وَإِنْ لَمْ تَذْكُرِ الْبَيِّنَةَ اجْتِمَاعَهُمَا فِي جَدٍّ وَاحِدٍ كَانَتْ شَهَادَةٌ تَامَةً وَيُقْضَى لَهُ بِجَمِيعِ التُّرَاثِ ؛ إِذْ لَا وَارِثَ مَعَهُ غَيْرُهُ ؛ فَفِي

(١) قال ابن رشد : شهادة السماع لها ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : تفيد العلم وهي المعبر عنها بالتواتر كالسماع بأن مكة موجودة ومصر ونحو ذلك ، فهذه إذا حصلت كانت بمنزلة الشهادة بالرؤية وغيرها مما يفيد العلم .

المرتبة الثانية : شهادة الاستفاضة ، وهي تفيد ظنا قويا يقرب من القطع وترتفع عن شهادة السماع ، مثل أن يشهد أن نافعا مولى ابن عمر وأن عبد الرحمن هو ابن القاسم ، فيجوز الاستناد إليها ، ومنها إذا رُئي الهلال رؤية مستفيضة ، ورآه الجهم الغفير من أهل البلد ، وشاع أمره فيهم لزمهم الصوم أو الفطر من رآه ومن لم يره ، وحكمه حكم الخبر المستفيض لا يحتاج إلى شهادة عند الحاكم ولا تعديل قاله الطرطوشي ، ومنها استفاضة التعديل والتجريح وما يستفيض عند الحاكم من ذلك .

قال محمد بن عبد الحكم : من الناس من لا يحتاج أن يسأل عنه الحاكم لاشتهار عدالته ، ومنهم من لا يسأل عنه لاشتهار جرحته ، وإنما يكشف عما يشكل ، ومنها القسامة بالسماع بالاستفاضة ، قال ابن القاسم : مثل أن يعدو رجل على رجل في سوق مثل سوق الأحد وما أشبهه في كثرة الناس ، فقطع كل من حضر عليه بالشهادة ، فرأى من ارتضى من أهل العلم أن ذلك إن كثر هكذا وتظاهر بمنزلة اللوث تكون فيه القسامة من معين الحكام .

المرتبة الثالثة : شهادة السماع وهي التي يقصد الفقهاء الكلام عليه ، ويتعلق النظر بصفاتها وشروطها ومحلها ، فأما صفاتها : بأن يقولوا : سمعنا سمعا فاشيا من أهل العدل وغيرهم ، وفي مفيد الحكام وتفسير شهادة السماع أن يشهد شاهدان أو أربعة على الاختلاف في ذلك أنهم لم يزلوا يسمعون أن هذه الدار صدقة على بنى فلان ، وأن فلانا مولى فلان قد تواطأ ذلك عندهم وكثر سماعهم ، وفشا حتى لا يدرون ولا يحيطون بمن سمعوه من كثرة ما سمعوا به من الناس من أهل العدل وغيرهم ، ولا يكون السماع أن يقولوا : سمعنا من أقوام بأعيانهم يسمونهم أو يعرفونهم ؛ إذ ليست حينئذ شهادة سماع بل هي شهادة على شهادة السماع .

«مُخْتَصَرُ الْبَرْزَلِيِّ» عَنْ الْمِثْطِيِّ : الشَّهَادَةُ بِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَحِيطَ بِمِيرَاثِهِ ابْنُ عَمِّهِ لَأَبِيهِ وَلَا يَذْكُرُ اجْتِمَاعَهُمَا فِي جَدٍّ يُسَمِّيهِ شَهَادَةً تَامَةً . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا : إِذَا شَهِدُوا بِأَنَّا لَمْ نَزَلْ نَسْمَعْ بِأَن هَذَا ابْنُ عَمٍّ هَؤُلَاءِ وَلَا يُسْمَوْنَ الْجُدُودَ . فَأَجَابَ ابْنُ رُشْدٍ : بَأَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا بِالسَّمَاعِ وَلَمْ يَقُولُوا بِأَنَّهُمْ يَجْتَمِعُونَ فِي جَدٍّ وَاحِدٍ لَا يَعْلَمُونَ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُمْ قُضِيَ لَهُمْ بِهِ . اهـ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا مُعَارَضَةَ وَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ « الْمَعْيَارِ » وَيَكُونُ الْجَهْلُ بِالْأَقْعَدِ مِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْبَرْزَلِيِّ فِيمَا إِذَا شَهِدَتْ بَيْنَهُ لَوْاحِدٍ مِنْهُمَا فَقَطْ بِأَنَّهُ الْمَحِيطُ بِإِرْثِ الْهَالِكِ لَكُونِهِ ابْنُ عَمِّهِ وَإِنْ لَمْ تَذْكُرِ الْبَيِّنَةَ فِي شَهَادَتَيْهَا اجْتِمَاعَهَا فِي وَاحِدٍ ، وَمَسْأَلَةُ « الْمَعْيَارِ » فِيمَنْ شَهِدَتْ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ الْوَارِثُ دُونَ الْآخَرِ فَلَا [ق / ٦٣٤] يُعْمَلُ بِشَهَادَةِ الْبَيِّنَتَيْنِ لِلْجَهْلِ بِالْأَقْعَدِ مِنْهُمَا بِالْهَالِكِ فَيَكُونُ مَتْرُوكُهُ حِينَئِذٍ بَيِّنَتٌ مَالٍ . اهـ ، إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمُوا أَيْضًا بِأَنَّ شَهَادَةَ قَبِيلَةِ الْمُتَخَاصِمِينَ فِي شَأْنِ الْمَتْرُوكِ بِالْغَاصِبِ مِنْهُمَا لِلْهَالِكِ مَقْبُولَةٌ إِذَا كَانَتْ الْبَيِّنَةُ مِنْ أَصْلَحِ الْقَبِيلَةِ وَأَمْثَلَهَا ؛ فَقِي (ق) ^(١) عَنْ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ : إِذَا لَمْ يُوجَدْ الْعُدُولُ فِي جِهَتِهِمْ فَإِنَّهُ يُقَامُ أَصْلَحُهُمْ لِلشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ وَيَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْقُضَاةِ وَغَيْرِهِمْ لِثَلَا تَضِيعَ الْمَصَالِحَ . اهـ .

وَفِي « شَرْحِ الْعَمَلِيَّاتِ » : وَظَاهِرُ مَا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : أَنَّهُ لَا يَزَادُ مِنْهُمْ عَلَى النَّصَابِ .

وَعَنْ أَبِي عُمَرَ : وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَتَعَذَّرُ فِيهِ حُضُورُ الشُّهُودِ الْعُدُولِ مِنَ الْمَلَاهِي وَغَيْرِهَا فَشَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ جَائِزَةٌ بِلَا مُرَاعَاةِ عَدَالَةٍ لِلضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ . قَالَ : وَمِثْلُهُ فِي « مُنْتَخَبِ الْأَحْكَامِ » قَالَ : وَرَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَحْتَجُّ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ ^(٢)

(١) انظر : « مواهب الجليل » (٦ / ٩٠) و « الذخيرة » (١٠ / ٤٦) و « فتح الجليل »

غَيْرُ أَهْلِ الْقَرَبَةِ وَأَهْلِ الْعِيرِ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي أَهْلِ حِصْنٍ أَسْلَمُوا فَشَهِدَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ بِأَنَّهُ شَهِدَتْهُمْ جَائِرَةٌ وَأَنَّهُمْ يَتَوَارَثُونَ بِذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٧٨) [٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَسَرَّى بِأَمَتِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَبْرَأَهَا وَأَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ عَلَى اسْتِبْرَائِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ مِنْ إِشْهَادِهِ عَلَى الْاسْتِبْرَاءِ وَلَدَتْ وَلَدًا ثُمَّ بَعْدَ وَلَادَتِهَا أَشْهَدَهُمَا أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ الْاسْتِبْرَاءِ الَّذِي أَشْهَدَهُمَا عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا شَيْءٌ وَكَتَبَا لَهُ شَهَادَتَهُمَا عَلَى الْاسْتِبْرَاءِ وَتَارِيخُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَلَادَتِهَا وَعَلَى نَفْيِ الْوَطْءِ بَعْدَهُ وَعَلَى نَفْيِ الْوَلَدِ ، ثُمَّ أَوْصَى عَلَيْهِ فِي مَرَضِهِ عَلَى أَنَّهُ ابْنُهُ فَقَالَ لَهُ أَحَدُ شَاهِدَيْهِ عَلَى الْاسْتِبْرَاءِ : لِمَاذَا تُوصِي عَلَيْهِ وَقَدْ أَشْهَدْتَنَا قَبْلُ عَلَى الْاسْتِبْرَاءِ وَنَفَى الْوَلَدَ فَقَالَ لَهُ : شَكَّكْتُ ، ثُمَّ قَالَ لِرَجُلَيْنِ أَحَدَهُمَا مِنْ شَاهِدِي الْوَصِيَّةِ ، وَالثَّانِي رَجُلٌ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَهُ عَلَيْهِ : إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ وَلَكِنَّ الشَّرْعَ يَلْحَقُهُ بِي ، ثُمَّ سَأَلَهُ رَجُلٌ آخَرَ عَنْ أَمْرِهِ لَمَّا سَمِعَ وَصِيَّتَهُ عَلَيْهِ بَعْدَ سَمَاعِهِ نَفْيَهُ قَبْلُ فَنَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ ، ثُمَّ تَوَفَّى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَمَعَ هَذَا كُلُّهُ لَمْ يَقْطَعْ الْكِتَابَ الَّذِي فِيهِ الْإِشْهَادُ بِهِ عَلَى الْاسْتِبْرَاءِ وَنَفَى الْوَلَدِ ، بَلْ تَرَكَهُ فِي عَقُودِهِ ، أَجَبُوا مَا جُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؟

جَوَابُهُ : إِنْ مَنْ تَأَمَّلَ هَذَا السُّؤَالَ حَقَّ التَّأَمُّلِ وَأَمْعَنَ فِيهِ النَّظَرَ حَقَّ الْإِمْعَانِ مُسْتَعِينًا عَلَيْهِ بِمَا حَضَرَ لَدَيْهِ مِنَ النُّصُوصِ لَمْ يَمْتَرِ فِي عَدَمِ إِرْثِ الْوَلَدِ مِنَ الْهَالِكِ ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ مَا يُوجِبُهُ ، وَأَمَّا مَا فِي السُّؤَالَ مِنْ إِبْصَائِهِ عَلَيْهِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يُوْهِمُ لُحُوقَهُ بِهِ فَلَا عَمَلَ عَلَيْهِ ؛ إِذْ غَايَةُ مَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ الشَّكِّ فِي الْوَلَدِيَّةِ ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ مَتَى حَصَلَ شَكٌّ فِي سَبَبِ الْإِرْثِ فَلَا إِرْثَ ؛ إِذْ لَا إِرْثَ مَعَ الشَّكِّ حَسْبَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَشَرَّاحُهُ آخِرَ النِّكَاحِ ، وَفِي بَابِ الْاسْتِلْحَاقِ وَالتَّرَكَةِ ؛ فَلَا نَطُولُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ . وَيَتَفَرَّعُ عَنْ عَدَمِ إِرْثِهِ مِنْهُ عَدَمُ لُحُوقِهِ بِهِ كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ ، بَلْ هُوَ مُتَّفَقٌ عَنْهُ شَرْعًا ؛ لِاسْتِبْرَائِهِ لِلْأَمَةِ

المذكورة وإقراره بعدم وطئه لها من حين استبرائها إلى يوم وفاته وإتيانها بالوكد المذكور لعشرة أشهر من يوم الاستبراء ولا سيما إن انضم إلى ذلك نفية له حين سألته الشاهد عنه في أيام وفاته هل هو ابنه أم لا ، والشاهد على ما قلناه في أوائل كتاب أمهات الأولاد من « المدونة » ونصه : من أقر بوطء أمته ولم يدع استبراء لزمه ما أتت به من وكد لأقصى ما تلد به النساء إلا أن يدعي الاستبراء بحیضة لم يطأها بعدها ونفى الوكد فيصدق في الاستبراء ، ولا يلزمه ما ولدته لأكثر من ستة أشهر من يوم الاستبراء . اهـ . ونحوه في « الجواهر » ونصه على ما في بعض فتاوي القاضي السيد الواد أرواني - : النظر فيما تصير به الأمة فراشا وفيما تكون به أم وكد ؛ أما ما تصير به فراشا فذلك بالإقرار بالوطء ؛ فمن أقر بوطء أمته صارت له فراشا ولحق ما أتت به من وكد لا تنقص مدته عن ستة أشهر ولا تزيد على أكثر من مدة الحمل ، وسواء أتت به في حياته أو بعد مماته إلا أن يدعي استبراء لم يطأها بعده فيه صدق ولا يلحقه الوكد . اهـ . هذا هو المشار إليه بقول الشيخ خليل مشبهاً في عدم اليمين اللازم منه كونها غير أم وكد لعدم لحوق الوكد به لقوله مسبوکا بمعناه : كان (استبرأ بحیضة) بعد إقراره [ق/ ٦٣٥] (بوطئها أو نفاه - يعني : الوطء - أي : قال : إنه لم يطأها بعد الاستبراء ، وخالفته وولدت - لستة أشهر فأكثر من يوم الاستبراء كما في « المدونة » ، أو من يوم ترك وطئها ، قال (عج) : وهو الذي يجب المصير إليه فلا يلزمه يمين ولا يلحقه الوكد ويتنفي عنه بغير لعان . اهـ . إذا علمت ما تقدم من الأنقال اتضح لك عدم لحوق الوكد بالهالك ؛ إذ هي صريحة في عين المقصود كما لا يخفي ذلك على من له دراية وبصيرة في العلم . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٦٧٩) [٧] سؤال يعرف من جوابه : وبعد فليكن في علم من يقر عليه

بأنه ثبت عندنا بمستفيضة شهدت على السماع بأن عبد الرحمن بن عبد الله ابن الحاج محمد وفاطمة بنت عبد الجبار من ذرية أحمد بن الفغ محم ، وحيث

فَشَهَادَةُ السَّمَاعِ جَارِيَةٌ وَعَامِلَةٌ فِي النَّسَبِ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : (وَالْمَشْهُورُ جَرِيهًا) ^(١) - يَعْنِي شَهَادَةُ السَّمَاعِ (فِي النِّكَاحِ وَالْوَلَاءِ وَالنَّسَبِ) . اهـ .

وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَازِ ؛ قَالَ : وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ قَوْلِ مَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبَ كَمَا فِي (ط خ) وَ (ح) وَنَحْوِهِ أَيْضًا لِلشَّيْخِ بِهِرَامٍ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ ^(٢) : الْمَشْهُورُ الْعَمَلُ بِشَهَادَةِ السَّمَاعِ فِي النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ . اهـ . وَنَحْوُهُ أَيْضًا لـ (غ) نَاقِلًا عَنْ الْقَرَّافِيِّ ^(٣) عَنْ صَاحِبِ « الْقَبَسِ » ^(٤) ، أَشَارَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ : [مَا] ^(٥) اتَّسَعَ أَحَدٌ فِي شَهَادَةِ السَّمَاعِ اتَّسَاعَ الْمَالِكِيَّةِ ، وَعَدَّ مَا خَطَرَ عَلَى خَاطِرِهِ مِنْهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ مِنْهَا النَّسَبُ . اهـ . وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأُئِمَّةِ نَظْمًا وَنَثْرًا أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ ، وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ حَلِيلٌ فِي بَابِ الْعَتَقِ وَالْوَلَاءِ أَيْضًا مِنْ كَوْنِهَا يَثْبُتُ بِهَا الْمَالُ بَعْدَ الْأَسْتِيلَادِ وَالْيَمِينَ دُونَ النَّسَبِ ؛ فَإِنَّهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ . اهـ . وَلَا سِيَّمَا هَذِهِ الشَّهَادَةُ عَصَدَتْهَا الْقُرَّائِنُ وَحُقَّتْ بِهَا الَّتِي هِيَ تَزْوِيجُ الْعَاصِبِ الْمَذْكُورِ لِابْنَتِهِ أَخِي الْهَالِكَةِ الْمَذْكُورَةِ وَانْتَظَرَهُ إِنْ غَابَ حَتَّى يَحْضُرَ مِنْ غَيْبَتِهِ بِحَضْرَةِ عُلَمَاءٍ قَبِيلَتِهَا وَمَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ فَلَمْ يَنْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْزَعْهُ فِيهِ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمْتَ وَجُوبَ الْعَمَلِ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ بِاجْتِمَاعِ الْعَاصِبِ وَالْهَالِكَةِ فِي أَحْمَدَ بْنِ الْفَغْ مُحَمَّدٍ .

وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ وَجُوبِ إِرْثِهِ لَهَا بِالتَّعْصِيبِ هُوَ وَابْنُ عَمِّهِ الطَّالِبُ إِبْرَاهِيمُ ؛

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٧٦) .

(٢) شرح ميارة (١ / ١٣٦) .

(٣) الذخيرة (١٠ / ١٦٣) .

(٤) انظر « القبس » (٣ / ٨٨٩) .

(٥) في « الذخيرة » : فما .

لاستوائهم في الدرَجَة لانحصار عصبتها فيهم؛ لأنَّ أحمدَ بنَ الفغ محم ذكرَ عنده اليوم سواهم فقد حصل إذا اليقين في إرثهم لها بالتعصيب وانتفاء الشك منه؛ ففي «مختصر البرزلي» : إذا شهدوا بأنَّ لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم بأنَّ هذا ابنُ عمِّ هؤلاء ولا يسمون الجدود .

فأجاب ابنُ رشد : إذا شهدوا بالسماع ولم يقولوا إنهم يجتمعون في جدِّ واحد لا يعلمون له وارثاً غيرهم قضى لهم ، وفيه أيضاً عن «المتطية» : الشهادة بأنَّه يعلم أنَّ المحيط بميراثه ابنُ عمِّه لأبيه ولا يذكر اجتماعهما في جدِّ يسميه شهادة تامة ، ويتفرع عن هذا أنَّه لا مدخل ولا دعوى لآل الطالب الحسن والطالب صديق في تراث الهالكة لخروجهم من ولادة أحمد ، فلا يجتمعون معها إلا في الفغ محم ، والعاصب المذكور وأبناء عمِّه يجتمعون معها في أحمد فهم أقرب إليها من غيرهم .

قال الشيخ خليل في مبحث تعداده للعصبة (الأقرب فالأقرب وإن غير شقيق) (١) . اهـ . ، وأما أحمد بن محمد بن عثمان فالحكم في شأنه إذا ادعى أنَّه من ذرية أحمد بن الفغ محم ؛ فإن لم يكن عنده إلا مجرد الدعوى فإن صدقته العصبة في دعواه فإنه يستوي معها في الإرث ويثبت نسبه أيضاً ؛ لقول الشيخ خليل : (وإن أقر عدلان بثالث ثبت النسب) (٢) وإن أقر به أحدهما وأنكره الباقيون فإنه يكون له من حصة المقر فقط ما نقصه إقراره ولا يثبت له نصيب كما يشير إلى ذلك الشيخ خليل بقوله : (وإن أقر أحد الورثة فقط بوارث فله ما نقصه الإقرار) (٣) إلخ . وإن أنكرته العصبة بأسرها فلا شيء له ؛ لقول النبي - صلى الله عليه وسلم : « لو أعطى الناس بدعواهم

(١) مختصر خليل (ص / ٣٠٥) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٥) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٣٠٧) .

لَادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ^(١) . اهـ . وَأَنْ أَتَى بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّةِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَغْ مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْهَالِكَةِ مِنَ الْعَصَبَةِ [ق / ٦٣٦] الْمَذْكُورَةِ أَوْ مُسَاوٍ لَهَا فِي الدَّرَجَةِ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ تَشْهَدْ إِلَّا بِأَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّةِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَغْ مُحَمَّدٍ فَقَطْ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ مَا فِي « التَّقْيِيدِ » وَلَفْظُهُ : ابْنُ يُونُسَ : وَفِي « كِتَابِ الْأَمْوَالِ » لِلدَّوْدِيِّ : إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّ مِيرَاثَ هَذَا الْمَيِّتِ لَا يَخْرُجُ عَنْ هَؤُلَاءِ وَهُمْ عَدَدٌ مَحْصُورُونَ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ قَعْدَهُمْ قَالَ : يُوقَفُ حَتَّى يَصْطَلَحُوا قَالَ الشَّيْخُ : الَّذِي رَتَضَاهُ الدَّوْدِيُّ أَنَّهُ يَكُونُ فَيْئًا فِي كُلِّ مَالٍ جَهْلٍ مَالِكُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٠) [٨] سُؤَالَ عَنْ مَسْأَلَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : شَخْصٌ لَهُ وَلَدٌ وَلَيْسَ بِأَحَدِهِمَا مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ ، وَيَرِثُ الْوَلَدُ الْوَالِدَ إِذَا مَاتَ وَلَا يَرِثُ الْوَالِدُ الْوَلَدَ إِذَا مَاتَ ؟

الثَّانِيَةُ : شَخْصٌ لَهُ مَالٌ يُوقَى مِنْهُ دَيْنُهُ فِي حَيَاتِهِ وَيَبْعَدُ مَمَاتِهِ يَأْخُذُهُ وَارِثُهُ وَلَيْسَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ هُمَا الْمُشَارُ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ اسْتَلْحَقَ وَلَدًا ثُمَّ أَنْكَرَهُ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ فَلَا يَرِثُهُ ، وَوَقَفَ مَالُهُ ، فَإِنْ مَاتَ) الْوَالِدُ (فَلِوَرِثَتِهِ وَقَضَى) بِهِ (دَيْنُهُ وَإِنْ قَامَ غُرْمَاؤُهُ وَهُوَ حَيٌّ أَخَذُوهُ)^(٢) .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ فَلَا يَرِثُهُ) وَأَمَّا لَوْ مَاتَ الْأَبُ أَوَّلًا بِأَنَّ الْوَلَدَ يَرِثُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ مَا يُنَافِي ذَلِكَ . أَنْظِرْ (عَج) .

فَأَوَّلُ كَلَامِهِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى وَآخِرُ كَلَامِهِ هِيَ

(١) تقدم .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٥) .

الْمَسْأَلَةُ الْأَخِيرَةُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨١) [٩] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا اتَّحَدَ الْوَلَدُ وَتَعَدَّدَ الْوَأْطِيُّ وَتَنَازَعَا فِي الْوَلَدِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عبق)^(١) : فَإِذَا كَانَ الْوَلَدُ وَاحِدًا وَالْوَأْطِيُّ مُتَعَدَّدًا ، فَإِنْ وَطَّهَا كُلُّ بَطْنٍ فَلِلْأُولَى وَطْئًا إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي فَلَهُ وَلَا قَافَةَ سِوَاءٍ وَطْئَهَا كُلُّ بَنِكَاحٍ أَوْ بِمَلِكٍ أَوْ أَحَدَهُمَا بِنِكَاحٍ وَالْآخَرُ بِمَلِكٍ ، فَإِنْ وَطَّهَا بَطْنٌ وَاحِدٌ ، فَالْقَافَةُ إِنْ وَطَّهَا بِمَلِكٍ لَا بِنِكَاحٍ فَلِلْأَوَّلِ وَطْئًا ، وَلَوْ أَتَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي ، لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُمَا وَطَّاهَا بَطْنٌ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَوَّلُهُمَا وَطْئًا ، وَانْظُرْ أَيْضًا إِذَا وَطَّاهَا مَعًا بَطْنٌ وَكَانَ أَحَدُهُمَا عَنْ مَلِكٍ وَالْآخَرُ عَنْ نِكَاحٍ ، فَهَلْ يَغْلِبُ جَانِبُ الْمَلِكِ مُطْلَقًا أَوِ النَّكَاحِ مُطْلَقًا أَوْ الْمُتَقَدِّمُ ؟ اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٢) [١٠] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا وَطَّيَ الْأُمَّةَ شَرِيكَانِ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي وَتَنَازَعَا فِيهِ وَلَمْ تَوْجَدْ قَافَةَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) فِي نَوَازِلِ الصَّلَوَاتِ : إِذَا وَطَّيَ الْأُمَّةَ شَرِيكَانِ وَاعْتَرَفَا بِذَلِكَ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا حَيْثُ لَمْ تَوْجَدْ قَافَةَ تُلْحَقُهُ بِأَحَدِهِمَا بَعِيْنُهُ ، وَهُوَ حُرٌّ مُسْلِمٌ . اهـ . وَقَالَ الْبَرْزَلِيُّ فِي مَسَائِلِ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ : إِذَا فَرَضَ عَدَمُ الْقَافَةِ ، فَإِذَا كَثُرَ الْوَلَدُ وَالْيَ أَيْهُمَا شَاءَ بِمَنْزِلَةٍ مَا إِذَا أَشْكَلَ الْأَمْرُ ؛ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ وَرَثَاهُ ، وَإِنْ مَاتَا وَرَثُهُمَا . اهـ . انْظُرْ (ح)^(٢) وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مُشَبِّهًا : (بَأَنَّهُ يُوَالِي أَحَدَهُمَا إِذَا بَلَغَ كَأَن لَمْ تَوْجَدْ قَافَةَ وَوَرِثَاهُ إِنْ مَاتَ أَوَّلًا)^(٣) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) شرح الزرقاني (٦ / ١٩٥ - ١٩٦) .

(٢) مواهب الجليل (٥ / ٢٤٧) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٩٧) .

نَوَازِلُ الْإِقْرَارِ

(١٦٨٣) [١] سَوَّالٌ : عَنْ السُّكُوتِ هَلْ هُوَ بِمِثَابَةِ الْإِقْرَارِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ ؛ قَالَ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ جَاءَ قَوْمًا فِي مَجْلِسٍ وَقَالَ : إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنَّ لِي عَلَى فُلَانٍ كَذَا دِينَارًا ، وَفُلَانٌ مَعَ الْقَوْمِ فِي الْمَجْلِسِ فَسَكَتَ وَلَمْ يَقُلْ : نَعَمْ ، وَلَا : لَا ، وَلَمْ يَسْأَلْهُ الشُّهُودُ عَنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ جَاءَ يَطْلُبُ ذَلِكَ قَبْلَهُ فَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ . قَالَ : نَعَمْ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُ إِذَا سَكَتَ وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا .

ابْنُ رُشْدٍ : اخْتَلَفَ فِي السُّكُوتِ هَلْ يُعَدُّ إِذْنًا فِي الشَّيْءِ وَإِقْرَارًا بِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِمَا لِابْنِ الْقَاسِمِ ، وَأَظْهَرَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِذْنٍ ؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ - ﷺ : « وَالْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا » (١) دَلِيلًا عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْبَكْرِ خِلَافُ الْبَكْرِ فِي الصَّمْتِ ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ ؛ فَوَجَبَ أَنْ يُقَاسَ مَا عَدَاهُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا يُعْلَمُ بِمُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ أَنَّ أَحَدًا لَا يَسْكُتُ عَنْهُ إِلَّا بَرَضًا مِنْهُ ؛ فَلَا يَخْتَلَفُ فِي أَنَّ السُّكُوتَ عَنْهُ إِقْرَارٌ بِهِ كَالَّذِي يَرَى حَمْلَ امْرَأَتِهِ فَيَسْكُتُ وَلَا يَنْكُرُ ثُمَّ يَنْكُرُهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

ابْنُ فَرَحُونَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : مَنْ سُئِلَ عِنْدَ مَوْتِهِ هَلْ لِأَحَدٍ عَلَيْكَ شَيْءٌ ؟ ، قَالَ : لَا ، قِيلَ لَهُ : وَلَا لِامْرَأَتِكَ ؟ قَالَ : لَا ، وَالْمَرْأَةُ سَاكِنَةٌ وَهِيَ تَسْمَعُ ، فَإِنَّهَا تَحْلِفُ أَنَّ حَقَّهَا عَلَيْهِ - يُرِيدُ : إِلَى الْآنَ - وَتَأْخُذُهُ إِنْ قَامَتْ لَهَا [ق / ٦٣٧] بَيِّنَةٌ وَلَا يَضُرُّهَا سُكُوتُهَا ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِيمَنْ قَالَ : فُلَانٌ السَّاكِنُ فِي

(١) أخرجه مالك (١٠٩٢) ومسلم (١٤٢١) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

والبخارى (٦٥٧٠) من حديث عائشة رضى الله عنها .

مَنْزِلَكَ لَمْ أَسْكَنْتَهُ ؟ فَقَالَ : أَسْكَنْتَهُ بِلَا كِرَاءٍ ، وَالسَّائِكُنُ يَسْمَعُ وَلَا يُنْكِرُ وَلَا يُعِيرُ ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ الْمَنْزَلَ لَهُ ، فَقَالَ : لَا يَقْطَعُ سَكُوتُهُ دَعْوَاهُ إِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ أَنَّ الْمَنْزَلَ لَهُ وَلَا يَحْلِفُ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : ظَنَنْتُ أَنَّهُ تَلَاعَبٌ مِنْهُ ، وَقَالَ ابْنُ سَهْلٍ : إِذَا دَفَعَ وَدِيعَةً لِرَسُولٍ بَغِيرَ بَيِّنَةٍ ثُمَّ جَاءَ رَبُّهَا فَأَعْلَمَهُ بِذَلِكَ فَسَكَتَ ثُمَّ طَالَبَهُ بِهَا فَإِنَّهُ يَحْلِفُ مَا أَمَرَ فَلَانًا بِقَبْضِهَا وَمَا كَانَ سَكُوتُهُ رِضًا بِقَبْضِهِ ثُمَّ يَغْرَمُهُ وَلَوْ عَلِمَ بِذَلِكَ فَقَالَ لِلدَّافِعِ : كَلِّمْ فَلَانًا الْقَابِضَ يَحْتَالُ لِي فِي الْمَالِ ، فَإِنْ رَضِيَ بِقَبْضِهِ فَلْيَطْلُبْهُ بِهِ وَالِدَّافِعُ بَرِيءٌ . اهـ . مِنْ (ح) (١) .

وَفِي « نَوَازِلِ (عَج) » : وَسُئِلَ عَنِ الْمَشْهُورِ فِي السُّكُوتِ هَلْ هُوَ إِقْرَارٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : السُّكُوتُ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ أَرْكَانِ الْإِقْرَارِ الصِّيغَةُ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ ، وَقَدْ يُعْطَى حُكْمُ الْإِقْرَارِ مَعَ الطُّولِ تَارَةً وَمَعَ عَدَمِهِ فِي أُخْرَى كَمَنْ بَاعَ مَتَاعَهُ بِحَضْرَتِهِ وَسَكَتَ حَتَّى انْقَضَى الْمَجْلِسُ فَإِنَّ الْبَيْعَ يَلْزِمُهُ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ حَضْرَتِهِ وَعَلِمَ فَلَهُ الرَّدُّ إِلَى مُضِيِّ عَامٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي أَمَاكِنِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٤) [٢] سُؤَالَ : عَنْ عَبْدِ لَامْرَأَةٍ مَلَكَتْ نَصْفَهُ بِالْإِثْرِ مِنْ أُمِّهَا وَنَصْفَهُ بِالشَّرَاءِ مِنْ عَصْبَةِ أُمِّهَا وَأَقْرَتْ بِنَصْفِهِ لَابْنَتِهَا وَلَمْ تَذْكُرْ فِي إِقْرَارِهَا أَنَّهَا وَهَبَتْ لَهَا أَوْ تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ بَاعَتْهُ لَهَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَرَضَتْ وَأَعْتَقَتْ الْعَبْدَ بِأَسْرِهِ بِمَحْضَرِ الْبَيِّنَةِ وَأَنْكَرَتْ إِقْرَارَهَا بِنَصْفِهِ لَابْنَتِهَا ، ثُمَّ صَحَّتْ وَأَقْرَتْ أَيْضًا بِالنِّصْفِ لِلْبَائِنَةِ وَأَنْكَرَتْ الْعِتْقَ وَادَّعَتْ ذَهَابَ عَقْلِهَا بِالْمَرَضِ الْمَذْكُورِ ، ثُمَّ مَرَضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ وَمَاتَتْ وَلَمْ تَحْزُ الْإِبْنَةُ الْعَبْدَ لَا قَبْلَ الْعِتْقِ وَلَا بَعْدَهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جوابه : أَنَّ هَذَا الْإِقْرَارَ يَجْرِي مَجْرَى الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَيَحِلُّ مَحَلَّهَا وَيُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِهَا ؛ فَفِي (ح) (١) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ : إِقْرَارُ الرَّجُلِ فِي صِحَّتِهِ أَوْ فِي مَرَضِهِ بِمَا يُعْرِفُ مَلَكُهُ لَهُ مِنْ شَيْءٍ بَعَيْنُهُ أَنَّهُ لِفُلَانٍ وَفُلَانٍ وَارِثٌ أَوْ غَيْرُ وَارِثٍ يَجْرِي مَجْرَى الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَيَحِلُّ مَحَلَّهُمَا وَيُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِهِمَا ، فَإِنْ حَازَ الْمُقَرُّ لَهُ بِهِ فِي صِحَّةِ الْمُقَرَّرِ جَازٌ وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ ، وَهَذَا مِمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَحْفَظُهُ . اهـ .
وَفِي الْبَرْزَلِيِّ عَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِّ » : مَنْ أَقَرَّ بِمَالٍ فِي يَدِهِ أَنَّهُ لِرَجُلٍ هُوَ كَالْهَبَةِ إِنْ قَامَ فِي صِحَّتِهِ أَخَذَهُ وَإِنْ قَامَ فِي مَرَضِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ مِيرَاثٌ . اهـ .

إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا الْإِقْرَارَ بِمِثَابَةِ الْهَبَةِ اتَّضَحَ لَكَ بَطْلَانُهُ بِعَتَقِ الْأَمِّ لِلْعَبْدِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ حَوَازِ الْإِبْنَةِ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ تَبْطُلُ بِعَتَقِ الْوَاهِبِ الْهَبَةَ قَبْلَ حَوَازِ الْمَوْهُوبِ لَهُ لَهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ مَبْطَلَاتِ الْهَبَةِ بِقَوْلِهِ : ([أَوْ] (٢) أَعْتَقَ الْوَاهِبُ) (٣) يُرِيدُ قَبْلَ حَوَازِ الْمَوْهُوبِ لَهُ لَهَا) وَلَا قِيَمَةَ تَثْبِتَ لِلْمَوْهُوبِ فِي ذَلِكَ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا نَفْوذُ الْعَتَقِ فِي الْعَبْدِ بِأَسْرِهِ كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ ، وَلَا تُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهَا ذَهَابُ عَقْلِهَا بِالْمَرَضِ حِينَ الْعَتَقِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْعَقْلُ حَتَّى يَثْبُتَ انْتِفَاؤُهُ كَمَا فِي نَصُوصِ أَئِمَّتِنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٥) [٣] سُؤَالٌ : عَنْ الْإِقْرَارِ إِذَا قُيِّدَ بِالظَّنِّ أَوْ الشَّكِّ هَلْ يَلْزَمُ أَمْ لَا ؟

جوابه : إِنَّ الصُّورَ ثَلَاثٌ ؛ لِأَنَّهُ تَارَةٌ يُقَيَّدُ بِالْعِلْمِ ؛ نَحْوُ : فِيمَا أَعْلَمُ ، وَهَذَا لَا زِمَ اتِّفَاقًا ، وَتَارَةٌ يُقَيَّدُ بِالظَّنِّ ، وَفِي لُزُومِ هَذَا قَوْلَانِ ، وَتَارَةٌ يُقَيَّدُ بِالشَّكِّ أَوْ الْوَهْمِ وَفِي هَذَا لَا يَلْزَمُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي (عَج) ، وَهَذَا كُلُّهُ يَشْمَلُهُ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَنْطُوقًا وَمَفْهُومًا : (كَلَّكَ عَلَى أَلْفٍ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ أَظُنُّ أَوْ عَلِمِي) (٤) .

(١) مواهب الجليل (٥ / ٢٢١) .

(٢) في الأصل : و .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٢٢) .

اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٦) [٤] سَوَّالٌ : عَنْ إِفْرَارِ الْوَصِيِّ بِالْدِّينِ عَلَى أَيْتَامِهِ هَلْ يَلْزَمُهُمْ أَمْ

لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْمُعْيَارِ » ^(١) : وَإِنْ كَانَ مِمَّا وَلِيَّهُ فَهُوَ كَالْإِفْرَارِ عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ مَعْمُولٌ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ إِفْرَارُهُ عَلَى تَرْكَةِ الْمَيِّتِ فَهُوَ كَالشَّاهِدِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٧) [٥] سَوَّالٌ : عَنْ حُكْمِ إِفْرَارِ الزَّوْجِ لِزَوْجَتِهِ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ صَحِيحًا فَإِقْرَارُهُ لَهَا جَائِزٌ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ كَمَا فِي نُصُوصِ أَثْمَتْنَا ، وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا فَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، فَإِنْ عَلِمَ بَغْضُهُ لَهَا فَلَا رَيْبَ فِي جَوَازِهِ وَقَبُولِهِ ، قَالَ (ح) ^(٢) : (كَزَوْجِ عَلِمَ بَغْضُهُ لَهَا) ^(٣) أَيِ : وَلَوْ أَنْفَرَدَتْ بِالصَّغِيرِ فَجَائِزٌ كَمَا فِي (مَخ) ^(٤) : وَإِنْ كَانَ يُحِبُّهَا وَيَمِيلُ إِلَيْهَا فَلَا يَقْبَلُ إِقْرَارُهُ لَهَا ، لِأَنَّهُ يَتَّهَمُ فِي ذَلِكَ كَمَا هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَزَوْجِ عَلِمَ بَغْضُهُ لَهَا) ، وَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ مَعَهَا فَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ لَهَا إِنْ وَرِثَهُ ابْنٌ ذَكَرٌ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا أَوْ بَنُونَ ذُكُورًا وَإِنَّا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ جُهِلَ أَوْ وَرِثَهُ ابْنٌ أَوْ [ق / ٦٣٨] بَنُونَ) ^(٥) .

قَالَ (مَخ) ^(٦) : وَإِنْ وَرِثَهُ كَلَالَةٌ لَمْ يَقْبَلْ إِقْرَارُهُ لَهَا . اهـ .

(١) لأحمد بن سعيد المجليدي ، فقيه ، أديب ولى قضاء مكناسة ، توفي سنة (١٠٩٤) هـ

وكتابه هذا فى مجلد ضخـم .

(٢) مواهب الجليل (٥ / ٢٢٠) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٢) .

(٤) حاشية الخرشي (٦ / ٨٩) .

(٥) مختصر خليل (ص / ٢٢٢) .

(٦) حاشية الخرشي (٦ / ٨٩) .

وَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ لَهَا حَيْثُ انْفَرَدَتْ بِالصَّغِيرِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلَّا أَنْ تَنْفَرَدَ بِالصَّغِيرِ) .

قَالَ (عَج) : قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ تَنْفَرَدَ بِالصَّغِيرِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ : (أَوْ بَنُونَ) فَقَطْ ، وَالْمُرَادُ بِالْإِنْفِرَادِ بِالصَّغِيرِ : أَنْ يَكُونَ الصَّغِيرُ وَلَوْ مُتَعَدِّدًا مِنْهَا . اهـ .

قَالَ (مَخ) ^(١) : وَبَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ كِبَارًا مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا . اهـ .

وَأِنْ وَرِثَهُ إِنَاثٌ وَعَصَبَةٌ فَهَلْ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ لَهَا أَوْ لَا ؟ قَوْلَانِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَمَعَ الْإِنَاثِ وَالْعَصَبَةِ قَوْلَانِ) ^(٢) قَالَ (مَخ) ^(٣) : وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْبَنَاتُ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ صَغَارًا أَوْ كِبَارًا إِذَا كُنَّ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ كِبَارًا مِنْ غَيْرِهَا ، وَأَمَّا إِنْ كُنَّ صَغَارًا مِنْهَا فَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ لَهَا قَوْلًا وَاحِدًا لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (إِلَّا أَنْ تَنْفَرَدَ بِالصَّغِيرِ) إِلَى أَنْ قَالَ : وَيَجْرِي فِي إِقْرَارِ الزَّوْجَةِ لِزَوْجِهَا مِنَ التَّفْصِيلِ مَا جَرَى فِي إِقْرَارِ لَهَا مِنَ التَّفْصِيلِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٨) [٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَقَرَّ بَذَيْنٍ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهِ قَامَ الْوَارِثُ الْمُقَرَّرُ لَهُ بِطَلَبِ الدِّينِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْوَرَزَايَ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رُشْدٍ : إِذَا أَقَرَّ الرَّجُلُ لَوَلَدِهِ أَوْ لَامْرَأَتِهِ فِي صِحَّتِهِ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ سَنَيْنٍ فَأَقْرَارُهُ نَافِذٌ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَرْكِتِهِ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ ، وَيُحَاصِصُ بِهِ الْمُقَرَّرُ لَهُ كَالِدَيُونِ الثَّابِتَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٨٩) [٧] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَقَرَّتْ فِي صِحَّتِهَا بِأَمَةٍ بِيَدِهَا أَنَّهَا مَلِكٌ

(١) حاشية الخرشي (٦ / ٨٩) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٢) .

(٣) حاشية الخرشي (٦ / ٨٩) .

لَا بَنَ أَخْتَهَا وَأَنَّهُ أَخْدَمَهَا إِيَّاهَا ، وَاسْتَمَرَّتْ الْأَمَةُ بِيَدِهَا حَتَّى تُوَفِّيَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْوَرَزَاوِيُّ عَمَّنْ أَقَرَّ بِمَالِ بَيْدِهِ لغيرِهِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ الْمُقَرُّ لَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ الْمُقَرُّ ، هَلْ يَبْطُلُ إِقْرَارُهُ بِمَوْتِ قَبْلِ قَبْضِ الْمُقَرِّ لَهُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ الْبَرْزَلِيُّ : مَنْ أَقَرَّ بِمَالِ بَيْدِهِ لغيرِهِ فَإِنْ بَيْنَ سَبِيهِ مِنْ كَوْنِهِ مِنْ قَرْضٍ أَوْ مُعَامَلَةٍ لَزِمَ ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ سَبِيَهُ بِأَنْ قَامَ الْمُقَرُّ لَهُ فِي حَيَاةِ الْمُقَرِّ قَبْلَ حُصُولِ مَانِعٍ [(١)] وَإِنْ قَامَ بَعْدَ حُصُولِ مَانِعٍ مِنْ مَوْتٍ أَوْ فَلَسٍ بَطُلَ الْإِقْرَارُ ، وَلَا شَيْءَ لَهُ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمْتِهِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ بَطْلَانُ الْإِقْرَارِ الْمَذْكُورِ ، وَأَنَّ الْأَمَةَ تُرَاثُ بَيْنَ وَرَثَةِ الْمُقَرَّةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٠) [٨] سُؤَالَ : عَنْ صَاحِبِ أَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ اشْتَرَى هَذِهِ الدَّارَ لِابْنِهِ مِنْ مَالِ الْبَابِنِ ، وَأَشْهَدَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْرِيهَا لَهُ وَيَغْتَلُهَا بِاسْمِهِ ، وَالْبَابِنُ صَغِيرٌ لَا يَعْلَمُ لَهُ مَالٌ بَوَاجِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، وَمَاتَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) - نَاقِلًا عَنْ ابْنِ سَهْلٍ : مَنْ أَشْهَدَ وَهُوَ صَاحِبٌ أَنَّهُ اشْتَرَى هَذِهِ الدَّارَ لِابْنِهِ بِأَلْفِ دِينَارٍ مِنْ مَالِ الْبَابِنِ ، وَأَشْهَدَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْرِيهَا لَهُ وَيَغْتَلُهَا بِاسْمِهِ ، وَالْبَابِنُ صَغِيرٌ لَا يَعْلَمُ لَهُ مَالٌ بَوَاجِهِ مِنَ الْوُجُوهِ فَهُوَ تَوَلَّيْجٌ فَهُوَ بَيْنَ الْوَرَثَةِ .

فَرَعٌ : وَمَنْ أَشْهَدَ فِي صَحْتِهِ أَنِّي بَعْتُ مَنْزِلِي مِنْ امْرَأَتِي أَوْ ابْنِي بِمَالٍ عَظِيمٍ وَلَمْ يَرَ أَحَدٌ مِنَ الشُّهُودِ الثَّمَنَ ، وَلَمْ تَزَلْ الدَّرَاهِمُ بِيَدِ الْبَائِعِ إِلَى أَنْ مَاتَ . قَالَ : لَا يَجُوزُ هَذَا ، وَلَيْسَ هَذَا بَيْعًا وَإِنَّمَا هُوَ تَوَلَّيْجٌ وَخُدْعَةٌ وَوَصِيَّةٌ لَوَارِثٍ . اهـ . وَلَعَلَّ الْقَادِحَ فِي ذَلِكَ عَدَمُ إِقْرَارِهِ بِقَبْضِ الثَّمَنِ ، وَكَأَنَّ الدَّارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْ مَاتَ

بَقِيَّتُهُمْ إِنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ مَنَعَ بَقِيَّةَ الْوَرَّةِ لَا غَيْرَ ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ابْنِ رُشْدٍ فِي الْأَبِ يَبِيعُ بَعْضُ أَوْلَادِهِ مَلَكًا ، ثُمَّ يَقُومُ إِخْوَتُهُ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِمْ قَالَ : إِنْ كَتَبَ فِي الْوَثِيقَةِ قَبْضَ الثَّمَنِ بِالْمُعَايَنَةِ فَلَا يَمِينُ وَلَا أَقْبَى لِرُؤْمِ الْيَمِينِ أَقْوَالٌ : ثَالِثُهَا : إِنْ أَتَاهُمُ الْأَبُ بِالْمِيلِ لَزِمَتْهُ الْيَمِينُ وَلَا فَلَا ، وَأَمَّا إِنْ أَقَرَّ الْأَبُ بِالْقَبْضِ فَلَيْسَ عَلَى الْوَلَدِ غَيْرِ الْيَمِينِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ (عَج) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩١) [٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ : مَا أَقْرَبَهُ عَلَى فُلَانٍ فَهُوَ لَا زِمَ لِي ، أَيْلِزَمُهُ

ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا يَلِزَمُهُ مَا أَقْرَبَهُ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ كَمَا فِي (ح) (١) عَنْ «الْكَافِي» (٢) فِي كِتَابِ الْوَكَالَةِ عَنْ ابْنِ خُوَيْزِمِنْدَاد . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٢) [١٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ بِحَقٍّ وَأَنْكَرَهُ ثُمَّ أَبْرَأَهُ ثُمَّ

بَعْدَ الْإِبْرَاءِ أَقَرَّ بِالْحَقِّ ، هَلْ تَنْفَعُهُ الْبَرَاءَةُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فِي « نَوَازِلِ عَج » : أَحْمَدُ الزَّرْقَانِيُّ : إِذَا ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى آخَرَ بِحَقٍّ وَأَنْكَرَهُ ثُمَّ أَبْرَأَهُ فَبَعْدَ الْإِبْرَاءِ أَقَرَّ أَنَّ الْحَقَّ عِنْدَهُ ، فَهَلْ تَنْفَعُهُ الْبَرَاءَةُ وَلَا عِبْرَةٌ بِالْإِفْرَارِ أَوْ يُعْتَبَرُ الْجَوَابُ ؟

قَالَ الشَّيْخُ بُرْهَانُ الدِّينِ اللَّقَّانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ [ق / ٦٣٩] تَعَالَى : بَانَ الْبَرَاءَةُ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا وَالْمُعْتَبَرُ الْإِفْرَارُ فَيَلِزَمُهُ دَفْعُ مَا أَقْرَبَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٣) [١١] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَقَرَّ لِرُؤُوسِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرَّجَالِ مِنْ مَتَاعِ

الْبَيْتِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (٣) : إِنْ أَشْهَدَ الزَّوْجُ لِرُؤُوسِهِ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ مِنْ مَتَاعِ

(١) مواهب الجليل (٥ / ١٨٢) .

(٢) الكافي (ص / ٣٩٥) .

(٣) مواهب الجليل (٥ / ٢١٧) .

الرَّجَالِ أَنَّهُ لَهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا ، وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَصْلُ الْمَلِكِ لَهُ صَحَّ الْإِقْرَارُ لَهَا ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ أَصْلَ الْمَلِكِ لَهُ كَانَ إِقْرَارُهُ هِبَةً تَصِحُّ لَهَا بِحَيَازَتِهَا إِيَّاهَا لِكَوْنِهِ ؛ فِي بَيْتِهَا وَتَحْتَ يَدِهَا . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارٍ ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٤) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ بَكْرٍ يَتِيمَةٍ لَا وَصِيَ لَهَا وَقَبَضَتْ صَدَاقَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ ، هَلْ يَبْرَأُ مِنَ الصَّدَاقِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَبْرَأُ الزَّوْجُ بِذَلِكَ ، وَإِنْ أَقَرَّتْ بِذَلِكَ لَمْ يَنْفَعُهُ إِقْرَارُهَا إِلَّا أَنْ يَعْلَمْ رُشْدَهَا فَإِنَّهُ يَبْرَأُ بِدَفْعِ الصَّدَاقِ لَهَا ، وَيَصِحُّ أَيْضًا إِبْرَاؤُهَا لَهُ كَمَا فِي نُصُوصٍ أَثْمَتْنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٥) [١٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَبْرَأَ بَعْضَ وَرَثَتِهِ مِنْ مَالِهِ وَتَوَفَّى وَقَامَ سَائِرُ الْوَرَثَةِ يُرِيدُونَ تَحْلِيلَ الْمُبْرِيِّ عَلَى أَنَّ مَوْرُوْثَهُمْ لَمْ يَخْلِفْ عِنْدَهُ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ ، هَلْ لَهُمْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا يَمِينُ لَهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّ الْمُتَوَفَّى أَفَادَ مَالًا بَعْدَ الْإِقْرَارِ وَخَلَفَهُ عِنْدَهُ فَلَهُمْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فِي ذَلِكَ وَلَوْ رَدَّهَا عَلَيْهِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ عَج » عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ فِي « تَبَصُّرَتِهِ » : اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٦) [١٤] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ بِدَيْنٍ عَلَى مَوْرُوْثِهِمْ وَأَنْكَرَ الْبَاقُونَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) - نَاقِلًا عَنْ (ح) (١) - : إِذَا أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ بِدَيْنٍ ، فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ نَصِيْبِهِ بِقَدْرِهِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَعِنْدَ أَشْهَبَ يُؤْخَذُ جَمِيعُ نَصِيْبِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا إِرْثَ إِلَّا بَعْدَ وَقَاءِ الدَّيْنِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٧) [١٥] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ أَبْرَأَ أَفْلَانَا ..) (١) الْخ. هَلْ بَرَاءَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَوْ لَا يَشْمَلُ بَرَاءَتُهُ فِي الْآخِرَةِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ : وَظَاهِرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (وَإِنْ أَبْرَأَ أَفْلَانَا ..) الْخ. بَرَاءَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَذَكَرَ شَارِحُ الْمَنَاسِكِ مَا يُفِيدُ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : اخْتَلَفَ فِي التَّحْلِيلِ مِنَ التَّبَعَاتِ وَالظَّلَامَاتِ عَلَى أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : إِنْ تَرَكَ التَّحْلِيلَ أَوَّلَى ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ .

وَالثَّانِي : إِنْ التَّحْلِيلَ مِنْهَا أَفْضَلَ .

وَالثَّلَاثُ : الْفَرْقُ بَيْنَ الظَّلَامَاتِ مِثْلِ الْغَضَبِ وَنَحْوِهِ فَعَدَمُهُ أَفْضَلُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الزَّجَرِ عَنْ أَنْ يَعُودَ لَهُ . قَالَ الشَّيْخُ زُرُوقٌ : وَرَجَّحَ الثَّانِي - يَعْنِي الْقَوْلَ بِأَنَّ التَّحْلِيلَ أَوَّلَى - جَمَاعَةٌ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ضَمْضَمٍ : « أَيْعَازُ أَحَدِكُمْ أَنْ يَكُونَ كَأَبِي ضَمْضَمٍ ؛ كَانَ يَتَصَدَّقُ بِعَرَضِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كُلَّ يَوْمٍ أَوْ كُلَّ صَبَاحٍ » (٢) . أَنْظِرْ لَفْظُهُ فِي « التَّنْوِيرِ » وَيَنْبَغِي التَّعْرِيزُ بِالْبَقَاءِ عَلَى الْحَقِّ إِنْ رَجَى الزَّجَرُ بِهِ ، وَالتَّصْرِيحُ بِالْعَفْوِ إِنْ عَلِمَ النَّفْعَ بِهِ .

تَفْرِيعٌ : قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » : الْقَائِلُونَ بِالتَّحْلِيلِ وَإِسْقَاطِ الْحُقُوقِ اخْتَلَفُوا هَلْ تَسْقُطُ عَنِ الظَّالِمِ مُطَالَبَةُ الْآدَمِيِّ فَقَطْ وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ مُطَالَبَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، أَوْ يَسْقُطُ عَنْهُ الْجَمِيعُ ؟ لِلأَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ (عَج) وَتِلْمِيزِهِ (عَج) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٤) .

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٨٦) من حديث قتادة مقطوعاً . قال الألباني : صحيح مقطوع

وأخرجه أبو داود (٤٨٨٧) والبيهقي في « الشعب » (٨٠٨٢) ، (٨٠٨٣) وابن عبد البر في « الاستيعاب » (١ / ٥٤٢) والعقيلي في « الضعفاء » (٩٣ / ٤) من حديث أنس مرفوعاً بسند ضعيف .

نَوَازِلُ الْوَدِيعَةِ

(١٦٩٨) [١] سُؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي الْإِدَاعِ لِلْكَافِرِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الزَّاهِي » : لَا يُؤْتَمَنُ الْكَافِرُ وَلَوْ مَلِيًّا ، وَاسْتَظْهَرَ ابْنُ عَرَفَةَ جَوَازَهُ إِنْ كَانَ مَأْمُونًا ؛ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ ^(١) الْآيَةُ . كَمَا فِي الْقُلَشَانِيِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٦٩٩) [٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْدَعَهُ غَاصِبٌ مَا غَصَبَهُ وَتَلَفَ عِنْدَهُ ، أَيْضُمُّهُ

أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » ^(٢) : وَمَنْ غَصَبَ شَيْئًا ثُمَّ أَوْدَعَهُ ، ثُمَّ هَلَكَ عِنْدَ الْمُودَعِ فَلَيْسَ لِرَبِّهِ تَضْمِينُ الْمُودَعِ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى . اهـ .

قُلْتُ : وَهَذَا فِي الْمُودَعِ الْغَيْرِ الْعَالِمِ بِالْغَصْبِ حِينَ الْإِدَاعِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَالِمًا بِهِ ، فَلَا رَيْبَ فِي ضَمَانِهِ الْوَدِيعَةِ لِرَبِّهَا ؛ لِقَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ فِي كِتَابِ

(١) سورة آل عمران (٧٥) .

قال الحافظ ابن كثير : « وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بَأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيْنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ » [آل عمران : ٧٥] يخبر تعالى عن اليهود بأن منهم الخونة ويحذر المؤمنين من الاغترار بهم فإن منهم [من إن تأمنه بقنطار] أى : من المال [يؤده إليك] أى : وما دونه بطريق الأولى أن يؤديه إليه [ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائما] أى بالمطالبة والملازمة والإلحاح فى استخلاص حقه وإذا كان هذا صنيعه فى الدينار فما فوقه أولى ألا يؤديه إليه . « تفسير ابن كثير » (١ / ٤٩٧)

وقال القرطبي : أخبر تعالى أن فى أهل الكتاب الخائن والأمين ، والمؤمنون لا يميزون ذلك فينبغى اجتناب جميعهم وخص أهل الكتاب بالذكر وإن كان المؤمنون كذلك ؛ لأن الخيانة فيهم أكثر ، فخرج الكلام على الغالب والله أعلم . « تفسير القرطبي » (٤ / ١١٤) .

(٢) انظر مواهب الجليل (٥ / ٢٥٢) .

الْغَضَبِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » (١) : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ قَبُولُ الْمَغْضُوبِ وَدِيعَةً ، وَإِنَّهُ إِنْ قَبِلَ ذَلِكَ عَالِمًا كَانَ كَالْغَاصِبِ سَوَاءً كَانَ مَغْضُوبًا مِنْ مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٠) [٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ دَفَعَ بَقْرَةً مُودَعَةً عِنْدَهُ لِرَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ عِنْدِهِ بَقْرَةً لِيَمْسِيَ بِهَا مَعَهَا لَيْلًا تَهْرَبَ عَلَيْهِ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ ، وَتَلَفَتْ عَلَيْهِ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنْ الْمُودَعِ أَوِ الْمُشْتَرِي ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ ضَمَانَهَا مِنَ الْمُودَعِ ؛ لِتَصْرِفِهِ فِيهَا بِغَيْرِ إِذْنِ عَادِي ؛ فَفِي (ح) (٢) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : مُوجِبُ ضَمَانِ الْوَدِيعَةِ تَصْرِفِهِ فِيهَا بِغَيْرِ إِذْنِ عَادِي .

وَفِي « الْمُدُونَةِ » : وَمَنْ أَوْدَعَ عَبْدًا فَبَعَثَهُ فِي سَفَرٍ أَوْ أَمْرٍ يَعْطَبُ فِي مِثْلِهِ ضَمْنَتُهُ . اهـ . وَكَذَلِكَ يَضْمَنُهَا الْمُشْتَرِي إِنْ فَرَطَ فِيهَا حَتَّى تَلَفَتْ ، وَيُخَيَّرُ رَبُّهَا حِينَئِذٍ بَيْنَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُودَعِ ثُمَّ يَرْجِعَ الْمُودَعُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَبَيْنَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُشْتَرِي وَلَا رُجُوعَ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْمُودَعِ ؛ فَهَذَا مَا تَقْتَضِيهِ نُصُوصُ أَثْمَتَنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠١) [٤] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ [ق / ٦٤٠] الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَحَرُمَ سَلَفُ مُقَوِّمٍ [وَمَعْدُومٍ] (٣) وَكَرِهَ النَّقْدُ وَالْمِثْلَى) (٤) هَلْ تَنْتَفِي الْحَرْمَةُ وَالْكَرَاهَةُ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّ صَاحِبَهَا يَسْمَحُ بِذَلِكَ وَيَخَفُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكَرِهَ النَّقْدُ وَالْمِثْلَى) مَا نَصَّهُ : قَالَ اللَّخْمِيُّ : إِنَّمَا اخْتَلَفَتْ الْأَجُوبَةُ بِاخْتِلَافِ السُّؤَالِ ؛ فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ صَاحِبَهَا يَسْمَحُ بِذَلِكَ وَيَخَفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَكَانَ مَلِيًّا ، فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَإِنْ

(١) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٢٥٢) .

(٢) انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ٢٥٧) .

(٣) فى الأصل : مقدم

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ صَاحِبَهَا يَكْرَهُ ذَلِكَ وَلَا يَخْفَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ وَكَانَ عَدِيًّا ، فَهَذَا مَمْنُوعٌ ، وَإِنْ جُهِلَ الْأَمْرُ فَهَذَا مَكْرُوهٌ . انْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ ، وَكَلَامُهُ هَذَا يُفِيدُ أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ جَارٍ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (وَحَرَّمَ سَلَفٌ مُقَوِّمٌ ...) إلخ . اهـ .
الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٢) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَافَرَ وَقَدْ أَوْدَعَهُ شَخْصٌ شَيْئًا يُوَصِّلُهُ إِلَى آخَرٍ بِالْبَلَدِ الَّذِي يُسَافِرُ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَجِدْهُ بِهِ ، وَرَجَعَ بِالْوَدِيعَةِ وَتَلَفَتْ أَيْضَمُّهُ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » :

[(١) وَقَدْ أَوْدَعَ شَيْئًا لِيُوصِّلَهُ إِلَى رَجُلٍ بِالْبَلَدِ الَّذِي يُسَافِرُ إِلَيْهِ وَرَجَعَ بِهَا إِلَى] [(٢) وَلَمْ] [(٣) بِالْبَلَدِ الَّذِي سَافَرَ إِلَيْهِ ضَمْنَهَا ، وَإِنْ أَخَذَهَا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّهُ سَافَرَ بِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى إِيدَاعِ أَمِينٍ ؛ نَقَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ يُونُسَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٣) [٦] سُؤَالٌ : عَنْ مُودَعٍ ادَّعَى أَنَّهُ أَوْدَعَ الْوَدِيعَةَ فِي مَحَلٍّ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَأَنْكَرَ الْمُودِعُ الثَّانِي ذَلِكَ ، هَلْ يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : قَالَ (ح) : إِذَا أَوْدَعَ الْمُودِعُ الْوَدِيعَةَ بِشَرْطِهِ وَأَنْكَرَهَا الْمُودِعُ الثَّانِي ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَوَّلِ .

قَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَالْأَصْلُ أَنَّهُ يَضْمَنُ .
وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَسَافَرَ بِهَا حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، فَغَشِيَتْهُ اللَّصُوصُ فَطَرَحَهَا ، ثُمَّ لَمْ يَجِدْهَا لَمْ يَضْمَنْ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَوْدَعَهَا لِمَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يَنْجُو بِهَا مِنْ رَاكِبٍ أَوْ عَالِمٍ .

قَالَ ابْنُ وَهْبَانَ : لَوْ أَلْقَاهَا فِي شَجَرَةٍ فَضَاعَتْ لَمْ يَضْمَنْ . قَالَ فِي

(١) طمس بالأصل

(٢) ، (٣) طمس بالأصل .

«الْعُتْبِيَّةُ»^(١). وَلَوْ ابْتَلَعَهَا فَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ جَوْفِهِ لَمْ يَضْمَنْ ؛ قَالَهُ اللَّخْمِيُّ فِي الْجَنَائِزِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٤) [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَوْدَعَتْ مَعَهُ وَدِيعَةً لِبَلَدٍ فَعَرَضَتْ لَهُ إِقَامَةً فِي الطَّرِيقِ أَيْجُوزُ لَهُ إِرْسَالُهَا إِلَى رَبِّهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) ^(٢) - نَاقِلًا عَنْ « النَّوَادِر » ^(٣) : مَنْ أُرْسِلَتْ مَعَهُ وَدِيعَةٌ لِبَلَدٍ ، فَعَرَضَتْ لَهُ إِقَامَةٌ فِي الطَّرِيقِ قَصِيرَةً كَالْأَيَّامِ أَوْ طَوِيلَةً كَالسَّنَةِ أَوْ مُتَوَسِّطَةً كَالشَّهْرِ ، فَإِنْ بَعَثَهَا فِي الْقَصِيرَةِ ضَمَنَهَا وَإِنْ حَبَسَهَا فِي الطَّوِيلَةِ ضَمَنَهَا وَهُوَ فِي الْمُتَوَسِّطَةِ مُخَيَّرٌ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي (ط خ) عَنْ ابْنِ الْجَلَّابِ وَالْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ : إِذَا دُفِعَ إِلَيْهِ مَالٌ فِي السَّفَرِ لِيَحْمِلَهُ إِلَى بَلَدٍ فَعَرَضَتْ لَهُ إِقَامَةٌ فَلَهُ أَنْ يَبْعَثَهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُبْتَدئِ السَّفَرِ بِهَا أَنْ هَذَا قَدْ أَذِنَ لَهُ فِي السَّفَرِ بِهَا إِلَى ذَلِكَ الْبَلَدِ فَلَمْ يَتَعَدَّ بِدْفَعِهَا إِلَى غَيْرِهِ مَعَ الضَّرُورَةِ وَالْحَاضِرِ بِخِلَافِهِ ، وَزَادَ (عَبَق) : وَيَتَبَغَّى أَنْ يَصْدُقَ فِي أَنَّهُ بَعَثَهَا مَعَ غَيْرِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٥) [٨] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَوْدَعَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهَا لِزَوْجِهَا وَتَلَفَتْ عِنْدَهُ هَلْ تَضْمَنُهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْوَانُوغِيُّ : قَالَ عِيَّاضٌ : كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ يَفْتِي بِعَدَمِ ضَمَانِهَا إِذَا ضَاعَتْ عِنْدَهُ كَمَا لَا يَضْمَنْ هُوَ مَا ضَاعَ عِنْدَهَا .

وَقَالَ غَيْرُهُ : تَضْمَنُ هِيَ وَلَا يَضْمَنْ هُوَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ « الْمُدُونَةُ » . اهـ .

(١) انظر : « البيان والتحصيل » (١٥ / ٣٠٥ - ٣٠٨) .

(٢) مواهب الجليل (٥ / ٢٥٧) .

(٣) هذا كلام ابن رشد في رسم شك من سماع ابن القاسم من البضائع والوكالات .

انظر : « البيان والتحصيل » (٨ / ١٢٤ - ١٢٦) .

أَنْظُرُ (ح) (١) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٦) [٩] سُؤَالَ عَنْ الْمُودَعِ إِذَا أُوْدِعَ الْوَدِيعَةَ لِمُودَعٍ آخَرَ لِلْمُودَعِ - بِالْكَسْرِ - ، وَتَلَفَتْ عَلَيْهِ ، هَلْ يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَيَادَعَهَا لَغَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ . .) (٢) إِنْخ . كَمَا فِي (عَج) وَعَزَى الْقَوْلَ بِذَلِكَ لِلَّيْثِ ، ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْقَرَارِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْقَرَارِ : أَوْ شَارَكَ وَإِنْ عَامِلًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٧) [١٠] سُؤَالَ : عَنْ الْوَدِيعَةِ هَلْ يَجُوزُ دَفْعُهَا بِأَمَارَةٍ لِصَاحِبِهَا أَوْ خَطِّهِ إِنْ عَرَفَ الْمُودَعُ صِحَّةَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَةِ » : لَا يَجُوزُ دَفْعُ الْوَدِيعَةِ بِأَمَارَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ وَجَاءَ الْمُودَعُ وَأَنْكَرَ حَلْفَ مَا أَمَرَهُ وَلَا كَتَبَ بِذَلِكَ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ وَضَمَنَهُ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا ثُمَّ يَرْجِعُ الْمُودَعُ عَلَى الْقَابِضِ مِنْهُ وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ تَصَدِيقُهُ فِيمَا أَتَاهُ بِهِ وَلَا مَعْرِفَتُهُ بِصِحَّةِ مَا جَاءَ بِهِ وَشَهَادَتُهُ بِذَلِكَ ؛ قَالَهُ ابْنُ سَهْلٍ فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ . اهـ وَكَذَلِكَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ وَالْوَكِيلُ حُكْمُهُمَا كَذَلِكَ وَلَا يُجْبَرُونَ عَلَى الدَّفْعِ إِلَّا بَيِّنَةً عَلَى الْمُرْسِلِ . اهـ . مِنْ (ح) . ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانِ : (وَبَدَفِعَهَا مُدْعِيًا أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِذَلِكَ وَحَلَفْتَ) (٣) إِنْخ .

وَفِي (مَخ) (٤) : أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لِلدَّافِعِ عَلَى الْقَابِضِ فِيمَا إِذَا ادَّعَى أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ أَمَرَهُ بِذَلِكَ قَوْلًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ ظَلَمَهُ فَلَا يَظْلَمُ هُوَ

(١) مواهب الجليل (٥ / ٢٥٨) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

(٤) حاشية الخرشي (٦ / ١١٥) .

الْقَابِضَ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ أَيْضًا فِي الْكِتَابِ وَالْإِمَارَةِ وَزَعَمَ الْإِرْسَالُ إِنْ صَدَّقَ [ق / ٦٤١] تَصْدِيقُ تَحْقِيقٍ بِأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْكِتَابَ أَوْ الْإِمَارَةَ حَقٌّ أَوْ أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَالْمُودِعُ ظَالِمٌ فِي إِنْكَارِهِ وَإِنْ صَدَّقَ تَصْدِيقُ رُكُونٍ وَائْتِمَانٍ ؛ أَيْ حُسْنِ الظَّنِّ بِالْكِتَابِ أَوْ الْإِمَارَةِ أَوْ الرَّسُولِ رَجَعَ إِلَيْهِ . اهـ .

وَفِي (ح) (١) أَيْضًا عَنِ اللَّخْمِيِّ : وَلَيْسَ عَلَى الْمُودِعِ أَنْ يُسَلِّمَ الْوَدِيعَةَ بِإِمَارَةِ الْمُودِعِ وَلَا بِكِتَابِهِ وَإِنْ اعْتَرَفَ الْمُودِعُ أَنَّهُ خَطُئَهُ إِلَّا أَنْ يُثْبِتَ الرَّسُولُ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّهُ خَطُ الْمُودِعِ ، قَالَهُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٨) [١١] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ أَتَى إِلَى آخَرَ يَسْتَوْدِعُهُ مَالًا فَقَالَ لَهُ : ادْفَعْهُ لِعَبْدٍ فُلَانٍ ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ فَاسْتَهْلَكَهُ الْعَبْدُ ، هَلْ ضَمَانُهُ يَكُونُ مِنَ السَّيِّدِ أَوْ يَكُونُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ أَوْ فِي رَقَبَتِهِ أَوْ يَكُونُ هَذَرًا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقُلَشَانِيُّ نَاقِلًا عَنْ سَمَاعٍ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَشْهَبَ (٢) : مَنْ أَتَى رَجُلًا يَسْتَوْدِعُهُ مَالًا فَقَالَ لَهُ : ادْفَعْهُ لِعَبْدِي هَذَا ، فَاسْتَهْلَكَهُ الْعَبْدُ فَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ وَلَوْ غَرَّهُ السَّيِّدُ مِنْهُ ابْنُ رُشْدٍ : قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ : لَا يَكُونُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ إِلَّا بَيِّنَةٌ لَا بِإِقْرَارِهِ صَحِيحٌ .

وَقِيلَ : السَّيِّدُ ضَامِنٌ إِنْ غَرَّهُ وَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ الْمَعْلُومِ فِي الْغُرُورِ بِالْقَوْلِ ، وَعَلَى ضَمَانِهِ ذَلِكَ يُبَاعُ الْعَبْدُ فِيهِ . اهـ . مِنْ شَرْحِهِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٠٩) [١٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ بَعَثَ مَعَهُ مَالٌ لِيُوصِّلَهُ إِلَى رَجُلٍ يَبْلَدُهُ فَلَمَّا قَدِمَهَا مَاتَ بِهَا وَزَعَمَ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْئًا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

(١) مواهب الجليل (٥ / ٢٦٠) ، وانظر : « النواذر والزيادات » (١٠ / ٤٥٣ - ٤٥٤) .

(٢) انظر : « البيان والتحصيل » (١٥ / ٣٠٥) .

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَإِنْ بَعَثَ بِمَالٍ إِلَى رَجُلٍ بِبَلَدَةٍ فَقَدِمَهَا الرَّسُولُ ثُمَّ مَاتَ بِهَا وَزَعَمَ الرَّجُلُ أَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْئًا ، فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي تَرَكَةِ الرَّسُولِ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينُ عَلَى مَنْ يَحُوزُ أَمْرَهُ مِنْ وَرَثَتِهِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لَذَلِكَ سَبَبًا ، وَلَوْ مَاتَ الرَّسُولُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْبَلَدَ فَلَمْ يَوْجَدْ لِلْمَالِ أَثَرٌ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ وَيُؤْخَذُ مِنْ تَرَكَّتِهِ كَمَا فِي (ق) (١) وَ (ح) (٢) ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ - نَاقِلًا عَنْ «مُخْتَصَرِ الْوَقَارِ» - : فَإِنْ نَكَلُوا - يَعْنِي الْوَرَثَةُ - غَرَمُوا . اهـ . وَلِهَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانِ : (وَبِمَوْتِ الْمُرْسَلِ مَعَهُ إِلَى بَلَدٍ إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ) (٣) . اهـ . (مَخ) (٤) : رَأَى أَنَّ مَاتَ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى بَلَدِ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ وَأَنْكَرَ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ أَوْصَلَهُ شَيْئًا فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ دَفَعَ مَا أُرْسِلَ بِهِ إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ أَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِ شَيْءٌ فِي تَرَكَةِ الرَّسُولِ ، لَكِنَّ لَهُ الْيَمِينُ عَلَى مَنْ يَظُنُّ بِهِ الْعِلْمَ مِنْ وَرَثَةِ الرَّسُولِ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ لَهُ سَبَبًا . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٠) [١٣] سُؤَالَ : عَنْ مَأْمُورٍ بَدَفَعَ مَالًا لِشَخْصٍ وَادَّعَى أَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَأَقَرَّ الْمَدْفُوعُ لَهُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ زَعَمَ الضِّيَاعَ ، هَلْ يَبْرَأُ الْمَأْمُورُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) : اعْلَمْ أَنَّ مَنْ بِيَدِهِ وَدِيعَةٌ أَوْ قَرَاضٌ أَوْ شَيْءٌ مُؤَجَّرٌ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَمَانَاتِ أَوْ الدِّينِ وَأَمْرُهُ رَبُّ ذَلِكَ بَدَفَعَهُ لِأَخْرَجَ عَلَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ عَلَى وَجْهِ الْأَمَانَةِ لِرَبِّهِ ، أَوْ عَلَى أَنْ يَكُونَ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ لِرَبِّهِ إِذَا ادَّعَى دَفَعَهُ لِمَنْ أَمَرَهُ رَبُّهُ بِالْإِدْفَاعِ لَهُ وَأَنْكَرَ الْمَدْفُوعُ لَهُ الْقَبْضَ ، فَإِنْ مَدَّعَى الدَّفْعَ يَضْمَنُ حَيْثُ لَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةٌ لَهُ بِدَعْوَاهُ قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ

(١) التاج والإكليل (٥ / ٢٥٩) .

(٢) مواهب الجليل (٥ / ٢٦٣) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

(٤) حاشية الخرشي (٦ / ١١٤) .

عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانِ : (أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمُنْكَرُ) ^(١) وَالْمُرَادُ بِالْمُنْكَرِ مَنْ لَمْ
يَعْلَمْ إِقْرَارُهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الْوَكَاةِ : (وَضَمَنْ إِنْ [أَقْبَضَ] ^(٢) الدِّينَ
وَلَمْ يُشْهَدْ) ^(٣) فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُنْكَرُ ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ هُوَ مُقَرَّرٌ أَوْ مُنْكَرٌ ، وَقَدْ
عَلِمْتَ أَنَّ الدِّينَ لَا مَفْهُومَ لَهُ ، وَكَلَامُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ لِإِنْكَارِهِ
تَأْثِيرٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَأْثِيرٌ كَمَا فِي مَسْأَلَةٍ مَنْ دَفَعَ مَالًا لِمَنْ يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى
الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا فِي بَابِ الْهَبَةِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَانَ دَفَعْتُ
لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمَالٍ وَلَمْ تُشْهَدْ) ^(٤) فَلَا ضَمَانَ ، وَذَكَرَهَا الشَّيْخُ بِهِرَامُ هُنَا ،
وَنَصَّ كَلَامَهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَكَذَلِكَ إِنْ أَمَرَهُ بِصَدَقَةٍ عَلَى قَوْمٍ مُعَيَّنِينَ
بِأَنْ صَدَقَهُ بَعْضُهُمْ وَكَذَّبَهُ بَعْضُهُمْ ضَمِنْ حَصَّةٍ مِنْ كَذِبِهِ ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُعَيَّنِينَ
صَدَّقَ مَعَ يَمِينِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَةٍ . اهـ . انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ . اهـ . ثُمَّ
شَرَعَ (عج) فِي الْكَلَامِ عَلَى مَفْهُومِ قَوْلِ الْمُنْكَرِ بِقَوْلِهِ : فَإِنْ أَقَرَّ الْمَدْفُوعُ لَهُ
بِالْقَبْضِ وَادَّعَى التَّلَفَ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَقْبُوضُ مِنْ أَمَانَةٍ ، فَإِنْ قَبِضَ الْأَمَانَةَ ، مِثْلَ
أَنْ يَقُولَ لَهُ : ادْفَعْ الْوَدِيعَةَ الَّتِي عِنْدَكَ لِفُلَانٍ لَتَكُونَ عَنْدَهُ وَدِيعَةً ، فَهَلْ [ق /
٦٤٢] يَبْرَأُ الدَّافِعُ بِإِقْرَارِهِ الْأَخْذَ بِالْقَبْضِ وَتَكُونُ الْمُصِيبَةُ مِنَ الْأَمْرِ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي
الْكِتَابِ : أَوْ لَا يَبْرَأُ الدَّافِعُ إِلَّا إِذَا أَشْهَدَتْ لَهُ بَيْنَةٌ بِالْدَّفْعِ أَوْ آتَى الْقَابِضُ بِالْمَالِ ،
وَهُوَ مَا فِي « كِتَابِ ابْنِ الْمَوَازِ » .

وَإِنْ قَبِضَ إِلَى ذِمَّةٍ ؛ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : ادْفَعْ الْوَدِيعَةَ الَّتِي عِنْدَكَ إِلَى فُلَانٍ
سَلَفًا أَوْ سَلَمًا فِي سِلْعَةٍ ، أَوْ إِلَى صَانِعٍ يَعْمَلُ فِيهَا عَمَلًا ، فَإِنْ كَانَ الْقَابِضُ مَلِيًّا
فَإِنَّ الدَّافِعَ يَبْرَأُ بِتَصَدِيقِهِ لَهُ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّ الْمَالَ تَعَلَّقَ بِذِمَّةٍ أُخْرَى مَلِيَّةٍ ، وَفِي

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

(٢) في الأصل : قبض .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٠) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

مَسْأَلَةُ الْأَمَانَةِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِذِمَّةٍ أُخْرَى وَقَدْ ضَاعَ ، هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ فِي الْفَرْقِ ،
وَأِنْ كَانَ مُعْدَمًا فَقِيلَ كَذَلِكَ ، وَهُوَ رَوَايَةُ عَيْسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ
الصَّنَائِعِ وَالْوَكَالَاتِ ، وَقِيلَ : لَا يَبْرَأُ لَخَرَابِ ذِمَّتِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْبُوضُ مِنْ
ذِمَّتِهِ ، فَإِنْ قَبَضَ إِلَى أَمَانَةٍ وَادَّعَى التَّلَفَ ، فَلَا يَبْرَأُ الدَّافِعُ بِتَصَدِيقِ الْقَابِضِ لَهُ ،
وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى مُعَايَنَةِ الدَّفْعِ أَوْ يَأْتِي قَابِضُ الْمَالِ بِهِ ، وَإِنْ قَبَضَ
إِلَى ذِمَّةٍ بَأَنَّ كَانَ الْمَدْفُوعُ لَهُ مَلِكًا ، فَإِنَّهُ يَبْرَأُ بِتَصَدِيقِ الْقَابِضِ لَهُ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ كَانَ
مُعْدَمًا فَلَا يَبْرَأُ الدَّافِعُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى الدَّفْعِ .

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ إِلَى ذِمَّةٍ سَوَاءً كَانَ مِنْ ذِمَّةٍ أَوْ أَمَانَةٍ ، فَإِنْ الدَّافِعُ يَبْرَأُ
بِتَصَدِيقِ الْقَابِضِ لَهُ إِنْ ادَّعَى التَّلَفَ إِنْ كَانَ مَلِكًا ، فَإِنْ كَانَ مُعْدَمًا فَلَا يَبْرَأُ الدَّافِعُ
بِتَصَدِيقِهِ لَهُ إِنْ كَانَ الْمَدْفُوعُ مِنْ ذِمَّةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَمَانَةٍ فَفِي بَرَاءَتِهِ خِلَافٌ ،
وَأِنْ كَانَ إِلَى أَمَانَةٍ ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ ذِمَّةٍ ، فَلَا يَبْرَأُ الدَّافِعُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى مُعَايَنَةِ
الدَّافِعِ أَوْ إِتْيَانِ الْقَابِضِ بِالْمَالِ سَوَاءً كَانَ الْقَابِضُ مَلِكًا أَوْ مُعْدَمًا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ
أَمَانَةٍ فَاخْتَلَفَ هَلْ يَبْرَأُ الدَّافِعُ بِتَصَدِيقِ الْقَابِضِ لَهُ وَتَكُونُ الْمُصِيبَةُ مِنَ الْأَمْرِ أَوْ لَا
يَبْرَأُ بِتَصَدِيقِهِ لَهُ ؟ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ ، وَظَاهِرُهُ كَانَ الْقَابِضُ مَلِكًا أَوْ مُعْدَمًا ، وَهُوَ
تَفْصِيلٌ فِي مَفْهُومِ الْمُنْكَرِ . اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١١) [١٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ وَخَافَ فَسَادَهَا هَلْ يَجُوزُ
لَهُ بَيْعُهَا بِلَا إِذْنِ صَاحِبِهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عِنْدَ قَوْلِ « الْمُدُونَةُ » : (أَوْ تُكْرَى الْإِبِلُ فِي مِثْلِ
ذَلِكَ) مَا نَصُّهُ : اُنْظُرْ جَعَلَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ الظَّهْرَ وَيَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ ، وَلَيْسَ هُوَ بِحَاكِمٍ
وَلَا وَكِيلٍ فَيَقُومُ مِنْهُ أَنْ مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ فَخَافَ فَسَادَهَا وَفِي بَيْعِهَا إِحْيَاؤُهَا
أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٢) [١٥] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ قَالَ لِلْمُودِعِ -

بِالْفَتْحِ - : إِذَا أُرْسِلَتْ لَكَ مَنْ يَطْلُبُهَا بِأَمَارَةٍ كَذَا فَادْفَعْهَا لَهُ ، وَدَفْعَهَا بِذَلِكَ ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ؛ فَقِي (عَج) : إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْخَطَّ خَطُّ الْمُودِعِ - بِالْكَسْرِ - بِطَرِيقَةِ الشَّرْعِ أَوْ ثَبَتَ الْقَرِينَةُ بِطَرِيقِهَا الشَّرْعِيِّ كَأَن يُثَبِتَ الْمُودِعُ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ قَالَ لَهُ : إِذَا أُرْسِلَتْ لَكَ مَنْ يَطْلُبُهَا بِأَمَارَةٍ كَذَا فَادْفَعْهَا لَهُ وَدَفْعَهَا بِذَلِكَ فَهُوَ مِنَ الدَّفْعِ بَيِّنَةٌ عَلَى الْأَمْرِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٣) [١٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ خَلَطَ الْوَدِيعَةَ بِمَالٍ عَظِيمٍ مِنْ جَنْسِهَا حَتَّى أَشْهَرَهَا وَسَرَقَتْ أَوْ أَخَذَهَا غَاصِبٌ أَيْضُمْنُهَا بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ^(١)

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقُلَشَانِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ مَا نَصَّهُ : إِنْ خَلَطَهَا بِمَالٍ عَظِيمٍ حَتَّى أَشْهَرَهَا ضَمِنَ .
الْلَّخْمِيُّ : وَهَذَا يَحْسُنُ إِنْ كَانَتْ حَيْثُ لَا يَظُنُّ ذَلِكَ فِيهِ وَلَوْ كَانَتْ بِتَابُوتٍ أَوْ صُنْدُوقٍ لَمْ يَضْمَنْ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٤) [١٧] سُؤَالَ : عَنِ الْوَدِيعَةِ مَاذَا يَفْعَلُ بِهَا إِذَا فَقَدَ صَاحِبُهَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) : إِذَا فَقَدَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ فَإِنَّهَا تَبْقَى لِلتَّعْمِيرِ ، وَيَنْبَغِي بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَجْرِيَ فِيهَا مَا جَرَى فِي اللَّقْطَةِ بَعْدَ السَّنَةِ .
قُلْتُ : أَنْظُرِ الْفَقْدَ بِأَيِّ مَوْضِعٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فِيمَنْ فَقَدَ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ أَوْ أَرْضِ الشَّرْكِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٥) [١٨] سُؤَالَ : عَنِ الْحُكْمِ فِي مَخْلُولٍ إِبِلٍ تَحْتَ أُمِّهِ يُرْضِعُهَا كَانَ وَدِيعَةً عِنْدَ مَالِكٍ أُمِّهِ ، وَدَفَعَهُ صَاحِبُهُ لِرَجُلٍ فِي قِضَاءِ دَيْنٍ وَتَرَكَهُ الْمَدْفُوعُ لَهُ وَدِيعَةً أَيْضًا عِنْدَ مَالِكٍ أُمِّهِ وَقَالَ لَهُ : إِذَا ارْتَحَلْتُ إِلَى وَلَاتَةٍ فَلَا تَقْدَمُ بِهِ مَعَكَ إِلَيْهَا ، ثُمَّ ارْتَحَلَ الْمُودِعُ إِلَيْهَا وَمَشَى بِهِ مَعَهُ لَعَجَزَهُ عَنْ رَدِّهِ لِمَالِكِهِ وَيَخَافُ عَلَيْهِ

أَيْضًا التَّلَفَ إِذَا عَزَلَهُ عَنْ أُمِّهِ وَأَوْدَعَهُ لِأَحَدٍ ثُمَّ ضَلَّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَطَلَبَهُ فَلَمْ يَجِدْهُ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا ضَمَانَ لَهُ عَلَيْهِ ؛ فَفِيهِ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانِ :
 (أَوْ سَفَرَهُ إِنْ قَدَرَ عَلَى آمِنٍ) ^(١) قَالَ (مَخ) ^(٢) فِي [ق / ٦٤٣] تَقْرِيرُهُ
 لِكَلَامِهِ : وَ[مَفْهُومٌ] ^(٣) الشَّرْطُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى آمِنٍ وَخَافَ [عَلَى الْوَدِيعَةِ
 إِنْ تَرَكَهَا] ^(٤) فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذَا صَحِبَهَا مَعَهُ فَتَلَفَتْ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ سَفَرِ
 الثَّقَلَةِ بِالْأَهْلِ وَسَفَرِ التَّجَارَةِ أَوْ سَفَرِ الزِّيَارَةِ . اهـ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ .
 (شَخ) : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ آمِنًا وَعَجَزَ عَنْ رَدِّهَا لِرَبِّهَا وَسَافَرَ بِهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ .
 اهـ . وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ رَبِّ الْمَخْلُولِ لِلْمُودِعِ : لَا تَقْدِمُ بِهِ إِلَى وَلَاتَهُ إِنْ أَرَدْتَ
 الْإِرْتِحَالَ إِلَيْهَا ؛ لِمُخَالَفَتِهِ مَا يُوجِبُ حُكْمَ الشَّرْعِ حِينَئِذٍ وَهُوَ سَفَرُهُ بِهِ لَوْلَاتِهِ ،
 وَهَذَا يَقْدِرُ أَيْضًا عَلَى آمِنٍ يَتْرُكُهُ عِنْدَهُ وَدِيعَةً ؛ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا إِنْ
 شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ) أَيِ : وَكَذَلِكَ لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُودِعِ إِذَا شَرَطَ رَبُّهَا عَلَيْهِ
 ضَمَانَهَا إِذَا تَلَفَتْ فِي مَحَلِّ الضَّمَانِ عَلَيْهِ وَلَا يُعْمَلُ بِشَرْطِهِ لَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْوَدِيعَةَ
 مِنْ الْأَمَانَاتِ وَشَرَطُ ضَمَانِهَا يُخْرِجُ عَنْ حَقِيقَتِهَا وَيُخَالِفُ مَا يُوجِبُهُ الْحُكْمُ .
 اهـ . انْظُرْ شُرُوحَهُ وَلَيْسَ عَلَى الْمُودِعِ إِرْسَالُ الْمَخْلُولِ لِصَاحِبِهِ حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ
 فِي ذَلِكَ ، فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (وَيَبْعَثُ بِهَا) قَالَ (مَخ) ^(٥)
 فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : يَعْنِي أَنَّ الْمُودِعَ إِذَا بَعَثَ بِالْوَدِيعَةِ مَعَ غَيْرِهِ بَغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهَا
 فَهَلَكَتْ فَهُوَ ضَامِنٌ لَتَعْدِيهِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّهَا فِي عَدَمِ الْإِذْنِ ، وَأَمَّا لَوْ ذَهَبَ بِهَا
 الْمُودِعُ فَلَا يَضْمَنُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٦) .

(٢) حاشية الخرشي (٦ / ١٠٩) .

(٣) في الأصل : محل ، والمثبت من (مَخ) .

(٤) في (مَخ) : عليها إن تركت .

(٥) حاشية الخرشي (٦ / ١١٣) .

(١٧١٦) [١٩] سُؤَالٌ: عَنْ الْمُودِعِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ الْوَدِيعَةِ إِلَى وَرَثَةِ الْمُودِعِ بِالْكَسْرِ - أَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِلَا بَيِّنَةٍ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ، وَيَضْمَنُهَا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بَيِّنَةٌ عَلَى ذَلِكَ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (وَيَدْعَوَى الرَّدُّ عَلَى وَارِثِكَ) (١).

(مخ) (٢): فَإِنَّهُ لَا يُصَدَّقُ وَيَضْمَنُهَا؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى رَدَّهَا عَلَى غَيْرِ الْيَدِ الَّتِي ائْتَمَّتْهُ، وَكَذَلِكَ دَعَوَى وَارِثُ الْمُودِعِ - بِالْفَتْحِ - الرَّدُّ عَلَى الْمَالِكِ تَفْتَقِرُ إِلَى بَيِّنَةٍ، وَأُخْرَى دَعَوَى الْوَارِثِ عَلَى الْوَارِثِ. اهـ. الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١٧١٧) [٢٠] سُؤَالٌ: عَنْ الْبِضَاعَةِ أَيْجُوزُ لِلْمُبْضِعِ مَعَهُ خَلْطُهَا مَعَ غَيْرِهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْمُبْضِعِ مَعَهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُطَهَا مَعَ مَالِهِ أَوْ بِضَاعَةِ أُخْرَى كَالْقَرَاظِ أَمْ لَا ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْبِضَاعَةَ أَوْسَعُ مِنَ الْقَرَاظِ؛ فَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْقَرَاظِ فَالْبِضَاعَةُ أُخْرَى. اهـ. كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ وَقَيْدَ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » جَوَازَ ذَلِكَ بَأَنْ تَكُونَ مِثْلِيَّةً وَخَلْطُهَا عَلَى مِثْلِهَا، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: لِلْمُبْضِعِ مَعَهُ خَلْطُ الْبِضَائِعِ الْمِثْلِيَّةِ فِي الشِّرَاءِ، فَإِذَا أَبْضَعَ مَعَهُ شَخْصٌ دَرَاهِمَ يَشْتَرِي بِهَا قَمْحًا وَآخَرَ كَذَلِكَ فَاشْتَرَى بَدْرَاهِمَهَا قَمْحًا لَهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً جَازَ ذَلِكَ، وَكَذَا كُلُّ مَا يِكَالُ أَوْ يُوزَنُ يُشْتَرَى لَهُمْ مَشَاعًا ثُمَّ يَقْسَمُهُ بَيْنَهُمْ، وَأَمَّا الْمُقَوِّمَةُ فَلَا، فَإِنْ عَمِلَ ضَمَنَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: بِخِلَافِ الْعَامِلِ فِي الْقَرَاظِ يَخْلُطُ أَمْوَالُ الْمُقَارِضِينَ فِيمَا يَقْسِمُ بِالْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّ لَهُ الْبَيْعَ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلْأَوَّلِ. اهـ.

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ جَوَازُ خَلْطِهَا عَلَى مِثْلِهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ عَدَمُ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧).

(٢) حاشية الخرشي (٦ / ١١٧).

ضَمَانَ الْمُبْضِعِ مَعَهُ لَهَا إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ مُقَوِّمَةً فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٨) [٢١] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَوْدَعْتُهُ وَدِيعَةً وَادَّعَى أَنَّهُ أَنْفَقَهَا عَلَى أَهْلِكَ

وَوَلَدِكَ هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » ^(١) : وَمَنْ أَوْدَعْتُهُ وَدِيعَةً ، فَقَالَ : أَنْفَقْتُهَا عَلَى أَهْلِكَ وَوَلَدِكَ وَصَدَّقُوهُ فِي ذَلِكَ فَهُوَ ضَامِنٌ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيْنَهُ ، وَتَكُونُ مَا أَنْفَقَ يُشَبِّهُ نَفَقَتَهُمْ وَلَمْ تَكُنْ أَنْتَ تَبْعَثُ إِلَيْهِمْ بِالنَّفَقَةِ فَيَبْرَأُ . اهـ مِنْ كِتَابِ الْوَدِيعَةِ .

قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيْنَهُ) : قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : لَا يَحْتَاجُ الْمُتَنَفِّقُ إِلَى إِقَامَةِ بَيْنَةٍ إِذَا صَدَّقَتْهُ الْكَافِلَةُ لِلْوَلَدِ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُتَوَكِّلَةُ لِلنَّفَقَةِ ، إِذَا أَقَرَّ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَبْعَثْ إِلَيْهِمْ بِالنَّفَقَةِ وَلَا خَلَّفَ لَهُمْ نَفَقَةً ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قَالَتْ : مَنْ عِنْدِي كُنْتُ أَنْفَقُ . قَبْلَ قَوْلِهَا وَكَانَ لَهَا الرَّجُوعُ عَلَيْهِ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ : مَنْ عِنْدِي كُنْتُ أَنْفَقُ وَلَا مَنْ عِنْدَ الَّذِي عِنْدَهُ الْوَدِيعَةُ كَمَا فِي أَبِي الْحَسَنِ . اهـ . بِاخْتِصَارٍ مِنْ « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧١٩) [٢٢] سُؤَالَ : عَنْ الْعَبْدِ إِذَا أَوْدَعَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَابَ فَقَامَ سَيِّدُهُ

يُرِيدُ أَخْذَهَا هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَإِنْ أَوْدَعَكَ عَبْدٌ وَدِيعَةً وَهُوَ مَأْذُونٌ لَهُ أَوْ غَيْرُ مَأْذُونٍ ثُمَّ غَابَ ، فَقَامَ سَيِّدُهُ لِيَأْخُذَهَا فَلَهُ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : (فَقَامَ سَيِّدُهُ لِيَأْخُذَهَا فَذَلِكَ [ق / ٦٤٤] لَهُ) مَعْنَاهُ بَغَيْرِ يَمِينٍ كَمَا فِي الْأُمَمَاتِ . اهـ . بِاخْتِصَارٍ مِنْ « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٠) [٢٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَوْدَعَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَابَ فَلَمْ تَدْرِ مَوْضِعَهُ

أَحْيَى هُوَ أَوْ مَيِّتٌ وَلَا مَنْ وَرَثَتُهُ ؟

جوابه : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَمَنْ أَوْدَعَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَابَ ، فَلَمْ تَدْرِ مَوْضِعَهُ أَحَىُّ هُوَ أَوْ مَيِّتٌ وَلَا مَنْ وَرَثَتُهُ ؟ فَإِنَّكَ تَأْتِي بِهَا ، فَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ وَأَيِسْتَ مِنْهُ فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْهُ . اهـ .

قوله : وَأَيِسْتَ مِنْهُ يَعْنِي بِمَضِيِّ مُدَّةِ التَّعْمِيرِ .

قوله : فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَصَدَّقَ هُوَ عَلَى بَابِهِ .

ابن يونس : يُرِيدُ : ثُمَّ إِنْ جَاءَ رَبُّهَا ضَمِنَهَا لَهُ . اهـ . بِاخْتِصَارٍ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ . اهـ . مِنْ نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوَازِلُ الْعَارِيَةِ

(١٧٢١) [١] سُؤَالٌ : عَنْ الْأَبِ إِذَا مَنَحَ نَائِقَةً ابْنَهُ الصَّغِيرَ لِرَجُلٍ مَأْمُونٍ وَهَلَكَتْ عِنْدَهُ بِسَمَاوِي ، هَلْ يَضْمَنُهَا الْأَبُ أَوْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا جَرَى الْعُرْفُ بِذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأَبِ التَّبَرُّعُ بِمَالٍ وَلَدَهُ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ وَلَا بِمَنْفَعَتِهِ مِنْ مَنَحَةٍ وَوَقَّفَ وَنَحَوَ ذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ ضَمَانُهُ لِلنَّائِقَةِ ؛ فَفِي كِتَابِ الْقَسَمِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » : وَلَوْ تَبَرَّعَ بِمَالٍ وَلَدَهُ كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا ، فَإِنْ فَاتَ غَرَمَ الْأَبُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، فَلِإِنْ أَعْسَرَ رَجَعَ عَلَى الْمُعْطِي ، فَإِنْ أَعْسَرَ اتَّبَعَ أَوْلَاهُمَا يَسَارًا ، وَمَنْ غَرَمَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْآخِرِ . اهـ .

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُثَبَّتَ بِشَهَادَةِ الْعُدُولِ الْمُثْبِتِينَ فِي الْمَسَائِلِ مِنْهُمْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ الْعَمَلَ جَرَى بِذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّةً مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُقْتَدِي بِهِمْ ، فَحِينَئِذٍ لَا ضَمَانَ عَلَى الْأَبِ فِيهَا لِحَوَازِ فَعْلِهِ ذَلِكَ لِمُوَافَقَةِ الْعُرْفِ الْمَعْمُولِ بِهِ شَرْعًا الْجَارِي عَلَى قَوَانِينِ الشَّرْعِ وَإِنْ كَانَ شَادًا ، الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ فِي مَبْحَثِ الصَّدَاقِ أَجَازَ أُصْبِغَ كُلَّ فَعْلٍ الْأَبِ فِي مَالِ ابْنِهِ هِبَةً وَصَدَقَةً وَإِصْدَاقًا وَعَتَقًا فِي الْقِيَامِ وَالْفَوَاتِ وَالْعُسْرِ وَالْيُسْرِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ » (١) ، وَظَاهِرُهُ : الْكَبِيرُ كَالصَّغِيرِ .

الْمُتَيْطِي : وَقَالَهُ أَشْهَبُ فِي رَوَايَةِ جَعْفَرٍ . اهـ . فَفِي مِيارَةٍ بَعْدَ حَذْفِ صَدْرِ كَلَامِهِ : وَلَكِنَّ هَذَا بَعْدَ أَنْ يُثَبَّتَ وَيَصِحَّ أَنَّ الْعَمَلَ جَرَى بِذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّةً مِنْ

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٩١) والطبراني في « الأوسط » (٣٥٣٤) والطحاوي في « شرح

المعاني » (٥٦٩٣) من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قال في « الزوائد » : إسناده صحيح .

وقال الألباني : صحيح .

الْعُلَمَاءُ الْمُقْتَدَى بِهِمْ ، وَبُتُّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ بِشَهَادَةِ الْعُدُولِ الْمُثْبِتِينَ فِي الْمَسَائِلِ مِمَّنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَةِ ، وَالْعَمَلُ جَارٍ عَلَى قَوَانِينِ الشَّرْعِ وَإِنْ كَانَ شَاذًا لَا كُلُّ عَمَلٍ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي مَحَلِّهِ ، وَلَا يَثْبُتُ الْعَمَلُ بِمَا تَرَاهُ الْآنَ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْضُ عَوَامِّ الْعُدُولِ مِمَّنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ بِمَعْنَى لَفْظِ الْمَشْهُورِ أَوْ الشَّاذِّ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ : جَرَى الْعَمَلُ بِذَلِكَ ، فَإِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّنْ حَكَمَ بِهِ وَأَفْتَى تَوَقَّفَ أَوْ تَزَلَزَلَ ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَثْبُتُ بِهِ مُطْلَقٌ خَبَرٍ فَضْلًا عَنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٢) [٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ فَرَسًا لِيَسَافِرَ عَلَيْهَا وَلَدَغَتْهَا حَيَّةٌ وَمَاتَتْ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنْهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الرِّسَالَةِ » : (وَلَا يَضْمَنُ) ^(١) - أَيِ : الْمُسْتَعِيرُ - (مَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ) مِنْ حَيَّوَانٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَهُوَ مُصَدِّقٌ فِي تَلْفِهِ ، وَلَا يَضْمَنُ شَيْئًا مِمَّا أَصَابَهُ عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِتَعْدِيهِ .

قَالَ النَّفَرَارِيُّ ^(٢) : فَيَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي التَّلْفِ وَالضَّيَاعِ بِغَيْرِ يَمِينٍ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ كَذِبُهُ كَدَعْوَاهُ مَوْتَ دَابَّةٍ يَوْمَ كَذَا ، ثُمَّ تَشْهَدُ بَيْنَهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَغْلِبُهَا بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ . اهـ .

وَأِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » : وَلَا يَضْمَنُ مَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْ حَيَّوَانٍ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ مُصَدِّقٌ فِي تَلْفِهِ وَلَا يَضْمَنُ شَيْئًا مِمَّا أَصَابَهُ عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِتَعْدِيهِ . اهـ .

وَأِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا غَيْرُهُ وَلَوْ شَرَطَ) ^(٣) . اهـ .

(١) الرسالة (ص / ٢٣١) .

(٢) الفواكة الدواني (٢ / ١٦٩) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٨) .

إِذَا عَلِمْتَ هَذِهِ الْأَنْقَالَ عَلِمْتَ عَدَمَ ضَمَانِ الْمُسْتَعِيرِ لِلْفَرَسِ ، وَأَنَّهُ يُصَدَّقُ فِي مَوْتِهَا بِذَلِكَ بِغَيْرِ يَمِينٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٣) [٣] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِ أَئِمَّتِنَا : إِنَّ الْجَارِيَةَ لَا تَجُوزُ إِعَارَتُهَا لِلْخِدْمَةِ لِغَيْرِ مَحْرَمِهَا ، هَلْ هُوَ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ يُقَيَّدُ بِغَيْرِ الْأَهْلِ الْمَأْمُونِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ : (أَوْ خِدْمَةً لِغَيْرِ مَحْرَمٍ) (١) مَا نَصَّهُ : أَيُّ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُخْدَمَةُ مُتَجَالَةً لَا أَرَبَ لِلرِّجَالِ فِيهَا ، أَوْ يَكُونَ الْمُخْدَمُ شَيْخًا فَانِيًا وَالْمَأْمُونُ الَّذِي لَهُ أَهْلٌ يَسْتَعْدِمُ الْمَرْأَةَ [(٢) وَلَوْ شَابَةً وَإِنْ كَانَ لَا أَهْلَ لَهُ لَمْ يَجْزُ وَلَوْ مَأْمُونًا . اهـ . وَنَحْوُهُ فِي « كَبِيرٍ » (مَخ) (٣) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٤) [٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمَلَ عَلَيْهَا شَيْئًا فَوَكَّلَ مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ حَمَلَهُ عَلَيْهَا شَرِيكُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَهَلَكْتَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » : مَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمَلَ [ق / ٦٤٥] عَلَيْهَا شَيْئًا فَوَكَّلَ مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَيْهَا شَرِيكُهُ لَمْ يَضْمَنْ هُوَ وَلَا شَرِيكُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَدَّى أَجْنَبِيٌّ وَحَمَلَ عَلَيْهَا مَا اسْتَعِيرَتْ لَهُ ، فَإِنَّ الْأَجْنَبِيَّ يَضْمَنْ ، قَالَهُ فِي كِتَابِ الشَّرَكَةِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٥) [٥] سُؤَالَ : عَنْ الْمُعِيرِ إِذَا أَتْلَفَ الْعَارِيَةَ بَعْدَ لُزُومِهَا هَلْ لِلْمُسْتَعِيرِ عَلَيْهِ حَقٌّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَزِمَتِ الْمُقَيَّدَةُ بِعَمَلٍ أَوْ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) قال (مَخ) : أى لا تجوز إعارة الجارية للخدمة لغير محرّمها ؛ لأنه يؤدى إلى المنوع « حاشية

الخرشى » (٦ / ١٢٣) .

أَجَلَ لَا نَقْضَاءَهُ وَإِلَّا فَالْمُعْتَادُ (١) مَا نَصَهُ : وَحَيْثُ لَزِمَتْ ثُمَّ أَتْلَفَهَا الْمُعِيرُ فَهَلْ يَغْرُمُ قِيمَتَهَا وَيَشْتَرِي بِهَا ذَاتَهَا كَيْ يَسْتَوْفِيَ مِنْهَا الْمَنْفَعَةَ الْمُعَارَةَ أَوْ يَغْرُمُ قِيمَةَ الْمَنْفَعَةِ الْمُعَارَةَ ؟ خِلَافٌ ، وَهَذَا إِذَا أَتْلَفَهَا بَعْدَ الْقَبْضِ الْمُسْتَعِيرِ مِنْهَا ، فَإِنْ أَتْلَفَهَا قَبْلَهُ فَكَذَلِكَ عَلَى مَا يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ لِلزُّومِهَا بِالْعَقْدِ ، وَأَمَّا لَوْ أَتْلَفَهَا الْمُعِيرُ حَيْثُ لَا يَلْزَمُ بِالْعَقْدِ فَلَا يَلْزِمُهُ غَرْمٌ بِحَالٍ . اهـ .

وَقَالَ فِي « نَوَازِلِهِ » نَاقِلًا عَنْ « الشَّامِلِ » وَلَوْ أَتْلَفَ الْمُعِيرُ الشَّيْءَ الْمُعَارَ فَهَلْ يَغْرُمُ قِيمَتَهُ وَيَسْتَأْجِرُ الْمُسْتَعِيرُ مِنْهَا أَوْ يَشْتَرِي مِثْلَهُ أَوْ يَغْرُمُ تِلْكَ الْمَنَافِعَ وَهُوَ أَحْسَنُ [الْأَقْوَالِ] (٢) .

وَقَالَ أَشْهَبُ : إِنْ أَتْلَفَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَالْوَاهِبِ بَيْعِ الثَّوْبِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، فَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ اشْتَرَاكَ - يَعْنِي الْمُسْتَعِيرَ وَالْمُسْتَعَارَ - فِي الْقِيَمَةِ بِقَدْرِ الْإِسْتِعْمَالِ وَمَا يَبْقَى ، فَإِنْ كَانَ لَا يَنْقُصُ بِالِاسْتِعْمَالِ كَالْعَبْدِ ، فَلَا شَيْءَ لِلْمُسْتَعِيرِ عَلَى الْمَنْصُوصِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٦) [٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ مَنَحَ نَاقَةَ الْآخِرِ فَمَنَحَهَا الْآخِرُ لِآخَرَ وَتَلَفَتْ عِنْدَهُ هَلْ يَضْمَنُهَا الْمُسْتَعِيرُ الْأَوَّلُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ الثَّانِي مِثْلَهُ فِي الْأَمَانَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ ؛ لِأَنَّ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَغِيرَ لِمِثْلِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ مُسْتَعِيرًا) (٣) فَإِذَا كَانَ هَذَا جَائِزًا لَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٨) .

(٢) في الأصل : أقوال .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

قال الخرشي : مبالغة في صحة الإعارة منه لا في نديها منه ؛ إذ لا يندب لمالك المنفعة بإعارة أن يعير وبه يعلم ما في كلام البساطي وقد ذكره التتائي .

وقوله : (بلا حجر شرعي) كالصبي والعبد ، ولو مأذونا له في التجارة ؛ لأنه إنما أذن له في =

فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فَعَلُهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَكَأَنَّ الْإِعَارَةَ وَقَعَتْ ابْتِدَاءً مِنَ الْمَالِكِ
لِلْمُسْتَعِيرِ الثَّانِي ، وَهَذَا حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةُ تَدَلُّ عَلَى عَدَمِ رِضَا الْمُعِيرِ بِإِعَارَةِ
الشَّيْءِ الْمُعَارِ ، فَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَعِيرَ
وَيَكُونَ مُتَعَدِّيًا ضَامِنًا ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ ضَامِنًا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَعِيرُ الثَّانِي مِثْلَهُ فِي
الْأَمَانَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَضَمِنَ إِنْ أَكْرَى لِغَيْرِ أَمِينٍ . انْظُرْ
«نَوَازِلَ (عَج)» .

وَفِي (ق) (١) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : مَا مَنَعَ فِي الْإِعَارَةِ فَأُخْرِى فِي الْعَارِيَةِ انْظُرْهُ
عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ مُسْتَعِيرًا) (٢) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
(١٧٢٧) [٧] سَوَّالٌ : عَمَّنِ اسْتَعَارَ دَابَّةً إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا ، وَتَعَدَّاهُ وَهَلَكَتْ
بِسَمَاوِيٍّ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي كِتَابِ الْعَارِيَةِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » : وَإِنْ اسْتَعَارَهَا إِلَى مَسَافَةٍ
فَجَاوَزَهَا بِهَا فَتَلَفَتْ أَوْ غُصِبَتْ قَرِبَهَا مُخَيَّرٌ فِي أَنْ يَضْمَنَهُ قِيَمَتَهَا يَوْمَ تَعَدِّي أَوْ
كَرَاءَ التَّعَدِّي فَقَطْ . اهـ . وَفِي كِتَابِ الْغَضَبِ مِنْهَا أَيْضًا : وَإِذَا زَادَ مُكْتَرِي
الدَّابَّةِ أَوْ مُسْتَعِيرُهَا فِي الْمَسَافَةِ مِيلًا أَوْ أَكْثَرَ فَعَطَبَتْ ضَمِنَ وَخَيْرٌ رَبُّهَا ؛ فَإِمَّا
أَنْ يَضْمَنَهُ قِيَمَتَهَا يَوْمَ التَّعَدِّي وَلَا كِرَاءَ لَهُ فِي الزِّيَادَةِ ، وَإِمَّا ضَمِنَهُ كِرَاءَ
الزِّيَادَةِ . اهـ .

وَالِىَ هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْغَضَبِ : (وَلَهُ فِي تَعَدِّي
كَمُسْتَأْجِرٍ كِرَاءَ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ وَإِلَّا خَيْرٌ فِيهِ وَفِي قِيَمَتِهَا وَقْتُهُ) (٣) . اهـ .

= التصرف بالأعواض ولم يؤذن له فى نحو العارية إلا ما كان استئلافا للتجارة وأما ما كثر
فلا أو جعلى من المالك فإنه إذا منعه من الإعارة لا يعير فلا يريد حجر المال ولا فرق فى
الحجر الجعلى بين أن يكون صريحا أو بقرينة كقوله : لولا إختوك أو صداقتك أو ديانتك ما
أعرتك . « حاشية الخرشي » (٦ / ١٢١ - ١٢٢)

(١) التاج والإكليل (٥ / ٢٦٨) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٩ - ٢٣٠) .

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّ الْمُسْتَعِيرَ إِذَا تَعَدَّى الْمَسَافَةَ ، وَهَلَكَتِ الدَّابَّةُ بِسَمَاوِيٍّ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ عَمَلًا مِنْهُ بِتَقْرِيرِ (مَخ) ^(١) لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ غَضَبَ مَنْفَعَةٌ فَتَلَفَتِ الذَّاتُ) ^(٢) ، الْمُسَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : يَعْنِي أَنَّ مَنْ غَضَبَ مَنْفَعَةً : دَابَّةٌ أَوْ عَبْدًا أَوْ دَارًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَاسْتَعْمَلَهَا بِأَنْ رَكِبَ الدَّابَّةَ أَوْ سَكَنَ الدَّارَ فَتَلَفَتِ الذَّاتُ بِأَمْرِ سَمَاوِيٍّ فَإِنَّهُ يَدْفَعُ قِيَمَةَ الْمَنْفَعَةِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُعَدِّي عَلَيْهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الذَّاتِ . اهـ . وَنَحْوَهُ لـ (عَبَق) ^(٣) فَإِنَّهُ خَطَأٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَبْدِ وَالِدَّابَّةِ ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ عَنْ « الْمُدُونَةِ » ، وَلِقَوْلِ ابْنِ يُونُسَ أَيْضًا : وَالْمُسْتَعَدِّي عَلَى الْمَنَافِعِ إِذَا كَانَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِنَقْلِ الرِّقَابِ يَضْمَنُ كَالَّذِي قُلْنَا يَتَعَدَّى عَلَى الدَّابَّةِ الْمِيلَ وَنَحْوَهُ فَتَهْلِكُ : (إِنَّهُ يَضْمَنُ) . اهـ . وَصَحِيحٌ بِالنِّسْبَةِ لِلدَّارِ كَمَا هُوَ مَوْضُوعُ كَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالشَّيْخِ خَلِيلٍ ، انْظُرْ (غ) و (عَج) وَالْبَنَانِيَّ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٢٨) [٨] سُؤَالَ : عَنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لغيرِهِ مَاشِيَةً

مَنْ الْمُحْبَسِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا ؛ لِدُخُولِ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ [ق / ٦٤٦] خَلِيلٍ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ : لَا مَالِكَ انْتِفَاعٍ . وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا مَا فِي « نَوَازِلِ عَج » وَنَصَهُ وَسُئِلَ عَمَّنْ وَقِفَتْ عَلَيْهِ كُتُبٌ يَنْتَفِعُ بِهَا فَهَلْ لَهُ إِعَادَتُهَا لِغَيْرِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعَادَتُهَا ، وَزَادَ : وَأَمَّا إِنْ أَوْقَفَهَا صَاحِبُهَا لِانْتِفَاعِ النَّاسِ بِهَا فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْهَا كِتَابًا يَنْتَفِعُ بِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَهُ وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوْقِفِ عَلَيْهِمْ لَا عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِلْبِرْزَلِيِّ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) حاشية الخرشي (٧ / ٤١ - ٤٢) ، (٦ / ١٤١)

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٩) .

(٣) انظر : « شرح الزرقاني » (٦ / ٢٦٦) .

(١٧٢٩) [٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً ثُمَّ رَدَّهَا مَعَ عَبْدِهِ أَوْ غَلَامِهِ فَعَطَبَتْ أَوْ ضَلَّتْ ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : مَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِرُكُوبٍ أَوْ حَمَلٍ ثُمَّ رَدَّهَا مَعَ عَبْدِهِ أَوْ غَلَامِهِ فَعَطَبَتْ أَوْ ضَلَّتْ فَلَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ شَأْنَ النَّاسِ عَلَى هَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ضَيَاعَهَا إِلَّا بِقَوْلِ الرَّسُولِ وَهُوَ مَأْمُونٌ أَوْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ذَلِكَ سَوَاءٌ [لَا] ^(١) يَضْمَنُ . اهـ . انْظُرْ (ح) ^(٢) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٠) [١٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ مَنَحَ بَكْرَةً لِرَجُلٍ لِيَحْلِبَهَا وَلَدَتْ عِنْدَهُ وَقَرَنَهَا مَعَ نَاقَةٍ أُخْرَى بِحَبْلٍ وَمَشَى بِهِمَا لِيَقْرَأَ ، وَعَثَرَتْهَا ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبَبًا لِمَوْتِهَا عَلَى دَعْوَى الْمُعِيرِ ، وَقَالَ أَبُو الْمُسْتَعِيرِ : إِنَّهُ رَأَى بَعِيرًا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى رَقَبَتِهَا وَلَعَلَّهَا مَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْمُسْتَعِيرُ مُقَرَّبُ بَقَرَتِهَا وَعَثَرَتْهَا وَلَكِنْ ادَّعَى أَنَّهُ رَدَّهَا سَالِمَةً ثُمَّ جَاءَ الْمُعِيرُ لَوَالِدِ الْمُسْتَعِيرِ يَطْلُبُ قِضَاءَهَا فَدَفَعَ لَهُ نَاقَةً فِي الْقِضَاءِ بِلَا مُخَاصَمَةٍ وَلَا مُرَافَعَةٍ ، ثُمَّ بَعَدَ وَلَادَتِهَا عِنْدَهُ مَرَّتَيْنِ وَتَصَرَّفَ فِي بَعْضِ نَسْلِهَا بِالْعَطَاءِ فِي الزَّكَاةِ وَتَصَرَّفَ الْمُعْطِي لَهُ الزَّكَاةَ فِيهَا أَيْضًا بِدَفْعِهِ لَهَا فِي قِضَاءِ لَدَيْنَ عَلَيْهِ ادَّعَى الْمُسْتَعِيرُ أَنَّ النَّاقَةَ الْمَدْفُوعَةَ فِي الْقِضَاءِ لَيْسَتْ لِأَبِيهِ ، وَإِنَّمَا هِيَ لَهُ وَبِأَقْيَةِ عَلَى مَلِكِهِ ، وَكَذَلِكَ ذُرِّيَّتُهَا ؛ لِأَنَّ وَالِدَهُ دَفَعَهَا بِلَا مُرَافَعَةٍ وَأَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهَا حِينَ دَفَعَهَا ، وَقَدْ اسْتَفْتَى بَعْضَ الطَّلَبَةِ فَأَثَنَاهُ بِأَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي الْبَكْرَةِ لِإِذْنِ الْعُرْفِ لَهُ بِتَصَرُّفِهِ فِيهَا وَتَرَفَعًا إِلَى بَعْضِ الطَّلَبَةِ فِي شَأْنِ ذَلِكَ وَأَصْلَحَهُمَا عَلَى النِّصْفِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ضَمَانِهِ الْبَكْرَةَ هَلْ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي هَذَا الصُّلْحِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ ضَمَانَ الْبَكْرَةِ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ وَإِنْ جَرَى الْعُرْفُ بِتَصَرُّفِهِ فِيهَا ، لَمَّا فِي تَصَرُّفِهِ فِيهَا بِالْإِقْرَانِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْغَرَرِ الْفَعْلِيِّ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِذْنُ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ ، فَإِنَّهُ إِذَا تَصَرَّفَ

(١) فِي (ح) : فَلَا .

(٢) مواهب الجليل (٥ / ٢٧٣) .

عَلَى وَجْهِ التَّعَدِّيِّ أَوْ التَّغْرِيرِ يَكُونُ ضَامِنًا .

(ق) : وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فَتَصَرَّفَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْدُونِ لَهُ فِيهِ ، لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَالطَّبِيبِ وَالْخَاتَنِ إِذَا فَعَلَا فَعَلًا عَلَى وَجْهِ مِنْ غَيْرِ تَغْرِيرٍ وَلَا تَعَدٍّ فَشَأْنٌ مِنْ ذَلِكَ تَلَفٌ أَوْ مَا يُغْرَمُ مِنْهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا . اهـ .

قَوْلُهُ : مِنْ غَيْرِ تَغْرِيرٍ وَلَا تَعَدٍّ : مَفْهُومُهُ أَنَّهُمَا إِذَا فَعَلَا فَعَلًا عَلَى وَجْهِ التَّغْرِيرِ أَوْ التَّعَدِّيِّ وَجِبَ عَلَيْهِمَا الضَّمَانُ . وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي الْمَكْرِيِّ : (أَوْ عَشْرَ بَدْنَيْنِ أَوْ طَعَامٍ أَوْ بَانِيَةٍ فَإِنْ كَسَرَتْ وَلَمْ يَتَّعَدْ أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ وَلَمْ يَغْرِ بِفِعْلٍ) ^(١) يَدُ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا إِنْ تَعَدَّى بِأَنْ خَرَقَ فِي السَّيْرِ مَثَلًا أَوْ غَرَّ بِفِعْلٍ كَرَبَطَهُ لِلْمَتَاعِ بِحَبْلِ رَثٍّ أَوْ مَشِيَهُ بِالْدَّابَّةِ فِي مَوْضِعٍ تَعُثِّرُ فِيهِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ . اهـ . وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ مَسْأَلَتِنَا وَهَذِهِ الثَّقُولِ ظَاهِرٌ ؛ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ خَاتَنِ أَوْ مُكْرٍ أَوْ مُسْتَعِيرٍ أَوْ غَيْرِهِمْ إِذَا فَعَلَ فَعَلًا عَلَى وَجْهِ التَّغْرِيرِ أَوْ التَّعَدِّيِّ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ ، وَالْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ أَيْضًا فِي الْقَاعِدَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ أَئِمَّتِنَا : إِنْ كُلٌّ مِنْ فَعَلَ فَعَلًا يَجُوزُ لَهُ مِنْ طَبِيبٍ وَشَبَّهَهُ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ فَتَوَلَّدَ مِنْهُ هَلَاكٌ أَوْ تَلَفٌ مَالٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . اهـ . تَأَمَّلْ قَوْلَهُمْ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ يَتَّضِحُ لَكَ مِنْهُ ضَمَانُ الْمُسْتَعِيرِ لِلْبَكْرَةِ ؛ لِأَنَّ قَرْنَهُ لَهَا مَعَ غَيْرِهَا غَيْرُ صَوَابٍ ، لَمَّا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ وَالْخَطَرِ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ : إِنَّهَا مَاتَتْ مِنْ غَيْرِ الْقَرْنِ وَلَا يَكْلَفُ رَبُّهَا إِيْتَانُ بَيْنَةٍ عَلَى أَنَّهَا مَاتَتْ مِنَ الْقَرْنِ لثُبُوتِهِ عَلَيْهِ . بِالْإِقْرَارِ ؛ فَفِي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ اسْتَعَارَ دَابَّةً إِلَى مَكَانٍ مُسَمًّى فَهَلَكَتْ مِنْهُ [ق / ٦٤٧] فَأَجَابَ : عَلَى الْمُسْتَعِيرِ الْيَمِينَ مَا حَمَلَتْ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِمَّا اسْتَعَرْتُهَا لَهُ وَلَا تَعَدَّيْتُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَعَلَى الْمُعِيرِ الْبَيْنَةُ أَنَّهُ تَعَدَّى عَلَيْهَا ، فَإِنْ أَقَامَ بَيْنَةً عَلَى التَّعَدِّيِّ فَالْمُسْتَعِيرُ ضَامِنٌ ، قِيلَ لَهُ : فَإِنْ قَامَتْ بَيْنَةٌ عَلَى أَنَّهُ حَمَلَ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِمَّا يُحْمَلُ عَلَى مِثْلِهَا

فَهَلْ يُكَلِّفُ بَيِّنَةً أَنَّهَا مِمَّا حَمَلَتْ مَاتَتْ ؟

قَالَ : لَا يُكَلِّفُ بِالْبَيِّنَةِ إِلَّا عَلَى التَّعَدِّي . اهـ .

وَلَا يَجْرِي فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبِكُلْبَسَنِ الثُّوبِ وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ ، وَالْقَوْلُ [قَوْلُهُ] (١) أَنَّهُ رَدَّهَا سَالِمَةً) (٢) لِأَنَّهُ فِي تَعَدِّي الْمُدْعَى - بِالْفَتْحِ - عَلَى الْوَدِيعَةِ بِالْإِنْفَاعِ بِهَا ، وَهُوَ وَالْمُسْتَعِيرُ مُفْتَرِقَانِ فِي الْحُكْمِ .

وَيَتَفَرَّقُ عَمَّا تَقَدَّمَ وَجُوبُ نَقْضِ الصَّلْحِ ؛ لِإِطْلَاقِ دَعْوَى الْمُسْتَعِيرِ بِمَا تَقَدَّمَ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَالِدِ الْمُسْتَعِيرِ بِأَنَّهُ رَأَى بَعِيرًا عَلَى رَقَبَتِهَا وَلَعَلَّهَا مَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ ، وَلِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْنَحِ مَنْعِ الشَّهَادَةِ : (وَلَا مُتَأَكَّدُ الْقُرْبِ كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا وَوَلَدٍ وَإِنْ سَفَلَ) (٣) اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣١) [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنِ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا فَاخْتَلَفَا فِيمَا حَمَلَ عَلَيْهَا فَهَلْ يُصَدَّقُ الْمُعِيرُ أَوِ الْمُسْتَعِيرُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » : وَمَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا فَاخْتَلَفَا فِيمَا حَمَلَ عَلَيْهَا صُدِّقَ الْمُسْتَعِيرُ فِيمَا يُشَبِّهُ .

قَالَ ابْنُ يُونُسَ : يُرِيدُ : مَعَ يَمِينِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٢) [١٢] سُؤَالٌ : عَمَّنِ اسْتَعَارَ ثَوْبًا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ تَعَدَّى فَلَبَسَهُ أَكْثَرَ مِمَّا اسْتَعَارَهُ لَهُ مَاذَا يَلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ ؟

(١) فِي « الْمَخْتَصَرِ » : لَهُ .

(٢) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٢٦) .

(٣) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٦٢)

قال الخطاب : قال ابن عرفة : المازرى : لا تجوز شهادة الأب وإن علا لولده ، وإن سفل كان جدا من قبل الأب أو الأم ولا شهادة بنى بنهيم لهم ، وهو مشهور مذهب مالك والشافعى ، وذكر بعض متأخرى الشافعية عن مالك قبول شهادة الولد لأبيه دون الأب لابنه ، وهو حكاية مستنكرة عند المالكية وربما كانت وهما من ناقلها . « مواهب الجليل » (٦ / ١٥٤) .

جوابه : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقَلْشَانِيُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ اسْتَعَارَ ثَوْبًا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ أَيَّامًا مُسَمَّاءَ فَتَعَدَّى فَلَبِسَهُ أَكْثَرَ مِمَّا اسْتَعَارَهُ قَالَ : يَلْزَمُهُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ بَعْدَ تِلْكَ الْأَيَّامِ الَّتِي اسْتَعَارَهُ لَهَا .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ ^(١) : الْمَعْرُوفُ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّ صَاحِبَ الثَّوْبِ مُخَيَّرٌ إِذَا أَخْلَقَهُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ ثَوْبَهُ وَمَا [نَقَصَهُ] ^(٢) [اللَّبْسُ] ^(٣) وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيَمَتَهُ يَوْمَ تَعَدَّى عَلَيْهِ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : إِنَّمَا هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخْذِ ثَوْبِهِ وَلَا شَيْءَ لَهُ غَيْرُهُ ، أَوْ يَأْخُذُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ تَعَدَّى عَلَيْهِ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ مِثْلَ قَوْلِ أَشْهَبٍ ، وَالْقَوْلَانِ قَائِمَانِ مِنَ « الْمُدُونَةِ » ، وَمَا هَاهُنَا أَيْضًا يَقُومُ مِنْ قَوْلِهِ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَقَدْ كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ : يَغْرُمُ مَا نَقَصَهُ وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ قَلِيلٍ مِنْ كَثِيرٍ ؛ فَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فِي الْفَسَادِ الْكَثِيرِ ، وَلَا اخْتِلَافَ فِي الْفَسَادِ الْيَسِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا مَا نَقَصَهُ بَعْدَ الرِّفْقِ ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٣) [١٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ بَعِيرًا لِلرُّكُوبِ فَنَحَرَهُ بِزَعْمٍ أَنَّهُ خَافَ عَلَيْهِ الْمَوْتَ فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ كَالرَّاعِي أَمْ لَا ؟

جوابه : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَكِيِّ » : إِذَا اكْتَرَى ثَوْرًا لِلْحَرْثِ فَذَبَحَهُ وَزَعَمَ أَنَّهُ خَافَ عَلَيْهِ الْمَوْتَ ، فَنَظَرَ هَلْ هُوَ كَالرَّاعِي فَلَا يَضْمَنُ ، أَوْ كَمَسْأَلَةِ الْعُتْبِيَّةِ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا الْإِمَامُ وَحَكَى اللَّخْمِيُّ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ : أَلَّا يَكُونَ سَبَبُ ظَاهِرٍ .

قُلْتُ : وَمِثْلُهُ ثَوْرُ الْعَارِيَةِ . اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : وَمَسْأَلَةُ « الْعُتْبِيَّةِ » هِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : إِذَا وَجَدَ الرَّجُلُ ثَوْرًا مَيِّتًا بِجَبَلٍ لِبَعْضِ جِيرَانِهِ فَسَلَخَهُ وَآتَى لَصَاحِبِهِ بِجِلْدِهِ فَقَالَ : أَنْتَ قَتَلْتَهُ لَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ ، وَلَمْ يَتَعَدَّ ، ابْنُ رُشْدٍ ؛ إِذْ لَا يُؤْخَذُ أَحَدٌ بِأَكْثَرِ

(١) البيان والتحصيل (١٥ / ٣٢١) .

(٢) فِي « الْبَيَانِ » : نَقَصَ .

(٣) فِي « الْبَيَانِ » : اللَّبَاسُ .

مِمَّا أَقْرَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَلَوْ قَالَ : وَجَدْتُهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَا يَتَخَرَّجُ فِيهِ الْاِخْتِلَافُ الَّذِي فِي الرَّأْيِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٤) [١٤] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفْعٌ قَرِيبٌ لَهُ مُحْتَاجٌ إِلَّا بِمَنْحِهِ لَهُ مِنْ مَاشِيَةٍ مُخْبَسَةٍ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ مَاشِيَةٍ لِلْوَلَادَةِ الَّذِينَ فِي حِجْرِهِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَمَّا مَنْحُهُ لَهُ مِنْ مَاشِيَةِ الْحَبْسِ فَقَدْ أَفْتَى الْعَلَامَةُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ بِمَنْعِهَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي « نَوَازِلِهِ » : إِنَّ انْتِفَاعَ غَيْرِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ بِالْحَبْسِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِإِذْنِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَا يَجُوزُ بِحَالٍ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ لَهُ أَوْ التَّحْبِيسِ عَلَيْهِ أَوْ الْكَرَاءَةِ لَهُ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ فَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْبَسِ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيرَ الْحَبْسَ لغيرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَيَجُوزُ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا نُقِلَ عَنِ الْبَزْزَلِيِّ وَنَصَّهُ : وَقَدْ وَقَعَتْ لِي مَسْأَلَةٌ فِي الدِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ وَذَكَرْتُ أَنَّ أَصْحَابَ حَبْسِ الْمَدَارِسِ وَالزَّوَايَا لَا يَجُوزُ لَهُمْ بَيْعٌ وَلَا هِبَةٌ وَلَا عَارِيَةٌ ، ثُمَّ إِنِّي افْتَقَرْتُ لِسُكْنِيِّ بَعْضِ الْمَدَارِسِ أَيَّامَ الْإِقَامَةِ فَأَعَارَنِي رَجُلٌ بَيْتًا فِي مَدْرَسَةٍ وَأَعَارَنِي آخَرَ آخَرَ فِي مَدْرَسَةِ النَّاصِرِيَّةِ فِي حَالَةِ الرَّجْعَةِ فَأَخَذُوا [ق / ٦٤٨] عَلَى فِي ذَلِكَ الَّذِي أَفْتَيْتُ فِيهِ بِالْمَنْعِ وَفَعَلْتُهُ ، فَأَجَبْتُ بِأَنِّي مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ وَلَكِنْ سَبَقَنِي فِيهِ غَيْرِي ، فَإِذَا طَابَتْ نَفْسُهُ بِرَفْعِ يَدِهِ عَنْهُ زَمَنًا مُطْلَقًا فَهُوَ جَائِزٌ . اهـ . مِنَ التَّنَائِي عِنْدَ قَوْلِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ : (لَا مَالِكَ انْتِفَاعٍ) (١) .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْحَبْسِ فَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْبَسِ عَلَيْهِ أَنْ يَحْبِسَ الْحَبْسَ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يُوقَفُ كَمَا قَالَ (عَج) ؛ انظُرْهُ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ عِنْدَ قَوْلِ خَلِيلٍ : (لَا مَالِكَ انْتِفَاعٍ) (٢) وَفِي بَابِ الْوَقْفِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (صَحَّ وَقْفُ مَمْلُوكٍ) .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

(٢) المصدر السابق .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْكَرَاءِ فَهُوَ جَائِزٌ ؛ قَالَ خَلِيلٌ : (وَإِخْرَاجُ السَّاكِنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ السُّكْنَى إِنْ لَمْ يَصِحَّ لِتُكْرِي لَهُ) ^(١) . اهـ . مَرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ مَعَ حَذْفٍ وَاخْتِصَارٍ .

وَقَتَوَاهُ هَذِهِ مُوَافَقَةٌ لِمَا فِي « نَوَازِلِ (عَج) » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَنْ وَفَّقَتْ عَلَيْهِ كُتُبٌ يَتَنَفَّعُ بِهَا فَهَلْ لَهُ إِعَارَتُهَا أَمْ لَا .

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعَارَتُهَا ، وَأَمَّا إِنْ أَوْقَفَهَا صَاحِبُهَا لِانْتِفَاعِ النَّاسِ بِهَا فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْهَا كِتَابًا لِيَتَنَفَّعَ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَهُ ، وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ وَمِنْ جُمْلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ لَا عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِلْبَرْزَلِيِّ . اهـ . وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي (عِبَق) ^(٢) وَنَصُّهُ : ثُمَّ إِنْ [مَنْ] ^(٣) مَلِكُ الْانْتِفَاعِ وَأَرَادَ أَنْ [يَتَنَفَّعَ] ^(٤) بِهِ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حَقُّهُ مِنْهُ وَيَأْخُذُهُ الْغَيْرُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ كَمَا وَقَعَ لِلْبَرْزَلِيِّ فِي سُكْنَى خِلْوَةِ النَّاصِرِيَّةِ فَمَنْ كَانَ يَمْلِكُ الْانْتِفَاعَ بِهَا ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَلَكِنْ قَدْ ذَكَرَ كَلَامًا بَعْدَ كَلَامِهِ الْأَوَّلِ يُسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ إِعَارَةِ الْحَبْسِ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ فَغَيْرُ جَائِزٍ ، وَنَصُّ كَلَامِهِ ^(٥) : وَمَنْ مَلِكُ الْانْتِفَاعِ مَا سُئِلَ عَنْهُ بَعْضُ شُيُوخِنَا مِنْ أَنْ مَنْ اسْتَعَارَ كِتَابًا وَقَفًّا هَلْ لَهُ أَنْ يُعِيرَهُ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ [انْتِفَاعٍ] ^(٦) فَقَطْ ، وَهُوَ

(١) المصدر السابق (ص / ٢٥٣) .

(٢) شرح الزرقاني (٦ / ٢٢٧) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (عبق) : ينفع .

(٥) شرح الزرقاني (٦ / ٢٢٨) .

(٦) في (عبق) : الانتفاع .

[حَسَنُ] ^(١) . اهـ . وَقَوْلُهُ : بَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ يُفِيدُ أَنَّ قَوْلَهُ : وَإِنَّ مُسْتَعِيرًا مِنْ مَلِكٍ لَا مِنْ وَقَفَ . اهـ . وَفِي الْمَسْعُودِيِّ مَا نَصَّهُ : وَمِنْ الْبِرْزَلِيِّ : يَجُوزُ إِعَارَةُ الْكُتُبِ الْمُحْبَسَةِ إِنْ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ مَأْمُونًا عَلَى مَرَاعَاةِ قَصْدِ الْمُحْبَسِ لَا لَفْظُهُ ، وَقِيلَ : الْمُرَاعِي لَفْظُهُ ؛ فَهَذَا كَلَامٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِلْمُحْبَسِ عَلَيْهِ إِعَارَةُ الْحَبْسِ حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ مَأْمُونًا ، وَكَلَامُ الْبِرْزَلِيِّ هَذَا مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِ الْأَوَّلِ ، وَلَعَلَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتَ قَوْلَيْنِ . اهـ . وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الزَّرْقَانِيُّ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّ مُسْتَعِيرًا) ^(٢) مَا نَصَّهُ : يُرِيدُ : أَوْ مُسْتَأْجِرًا أَوْ مُعَمَّرًا أَوْ مُخْدَمًا ^(٣) . اهـ .

وَنُقِلَ (حم) عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ : أَنَّ الْوَقْفَ غَيْرَ الْمُعَقَّبِ بِمَعْنَى الْعُمَرَى ، وَالْمُعَقَّبُ لَيْسَ فِيهِ تَمْلِكٌ مَنَافِعٍ بَلْ أَذِنَ فِي الْإِنْتِفَاعِ . اهـ .
فَمُقْتَضَى هَذَا الْكَلَامِ جَوَازُ إِعَارَةِ الْحَبْسِ غَيْرِ الْمُعَقَّبِ ، وَأَمَّا الْمُعَقَّبُ فَلَا . اهـ . تَأَمَّلْ .

وَأَمَّا مَنْحُهُ بَعْضَ مَاشِيَةِ أَوْلَادِهِ الَّذِي فِي حَجَرِهِ فَحُكْمُهَا الْمَنْعُ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّبَرُّعُ بِمَالٍ وَلَكِنَّهُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ وَلَا بِمَنْفَعَتِهِ مِنْ مَنْحَةٍ وَغَيْرِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ؛ فَفِي كِتَابِ الْقِسْمِ مِنَ « الْمَدُونَةِ » : وَلَوْ تَبَرَّعَ بِمَالٍ وَلَكِنَّهُ رَدَّ كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا ، فَإِنْ فَاتَ غَرَمَ الْأَبُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، فَإِنْ أَعْسَرَ رَجَعَ عَلَى الْمُعْطِي ، فَإِنْ أَعْسَرَ أَتْبَعَ أَوْلَهُمَا يَسَارًا ، وَمَنْ غَرَمَ مِنْهُمَا لَا يَرْجِعُ عَلَى الْآخَرِ . اهـ .

وَقَالَ (عَج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَضَى عِتْقُهُ) ^(٤) مَا نَصَّهُ : وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ : (عِتْقُهُ) أَنَّ هِبَتَهُ وَصَدَقَتَهُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فَتَرَدُّ ، وَلَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ : أَحْسَن .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٢٧) .

(٣) انْظُرْ : « شَرْحُ الزَّرْقَانِيِّ » (٦ / ٢٢٧) .

(٤) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٠٧) .

كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا . اهـ . وَقَالَ (عبق) ^(١) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
 (صَحَّ وَقَفُّ وَنَدْبُ إِعَارَةِ مَالِكَ مُنْفَعَةٍ) ^(٢) مَا نَصُّهُ : وَالْمُرَادُ بِالصَّحَّةِ الْأَنْعَادُ ؛
 فَتَخْرُجُ إِعَارَةُ الْفُضُولِيِّ مِلْكَ الْغَيْرِ ، فَإِنَّهُ مُنْعَقِدٌ كَهَبْتِهِ وَوَقْفِهِ ، وَسَائِرُ مَا أَخْرَجَهُ
 عَلَى غَيْرِهِ عَوْضٌ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ نَعَمْ إِنَّ ثُبْتَ بِشَهَادَةِ الْعُدُولِ الْمُثْبِتِينَ فِي
 الْمَسَائِلِ مِمَّنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنَّ الْعَمَلَ جَرَى بِذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّةً مِنْ
 الْعُلَمَاءِ الْمُقْتَدِي بِهِمْ ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ مِنَ الْأَبِ لِمُوَافَقَةِ فَعْلِهِ الْمَذْكُورِ الْعُرْفَ
 الْمَعْمُولَ بِهِ شَرْعًا الْجَارِي عَلَى قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا ، الْمُشَارَ
 إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ ، وَأَجَازَ أَصْبَغُ كُلَّ فَعْلٍ الْأَبِ فِي مَالِ ابْنِهِ هَبَةً وَصَدَقَةً
 وَإِصْدَاقًا وَعَقْدًا فِي الْقِيَامِ وَالْفَوَاتِ وَالْعُسْرِ وَالْيُسْرِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
 « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ » ^(٣) ، وَظَاهِرُهُ . أَنَّ الْكَبِيرَ كَالصَّغِيرِ .

الْمِطْيُيُّ : وَقَالَهُ أَشْهَبُ [ق / ٦٤٩] فِي رِوَايَةِ جَعْفَرٍ . اهـ .

قُلْتُ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَا تَقَرَّرَ بِهِ الْعَمَلُ مُقَدَّمٌ عَلَى مَا لَمْ يَجْرِ بِهِ الْعَمَلُ
 وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٥) [١٥] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ أَعَارَ فَرَسَهُ لِأَخِي يَفْزَعُ عَلَيْهَا فِي إِثْرِ
 مَاشِيَةٍ مَنُوبَةٍ لِأَهْلِ مَحَلَّتِهِ ، فَلَمَّا وَصَلَ الْمُسْتَعِيرُ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ قَبِضَ الْفَرَسَ آخَرَ
 وَفَزَعَ عَلَيْهَا وَمَاتَتْ مِنَ الْعَطَشِ ، فَهَلْ ضَمَانُهَا مِنَ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي أَوْ لَا ضَمَانَ
 عَلَيْهِمَا فِيهَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ أَعَارَهَا الْأَوَّلُ لِلثَّانِي وَكَانَ مِثْلُهُ فِي الْأَمَانَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ ، فَلَا
 ضَمَانَ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعِيرَ الْأَوَّلَ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا مَا يُسَوِّغُ لَهُ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى

(١) شرح الزرقاني (٦ / ٢٢٦ - ٢٢٧) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

(٣) تقدم .

ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنَّ مُسْتَعِيرًا) ^(١) وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ وَأَنْشَأَ عَنْهُ عَيْبٌ أَوْ تَلَفٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ .

قَالَ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلَامِهِ : وَكَأَنَّ الْإِعَارَةَ وَقَعَتْ ابْتِدَاءً مِنَ الْمَالِكِ لِلْمُسْتَعِيرِ الثَّانِي ، وَهَذَا حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ رِضَا الْمُعِيرِ بِإِعَارَةِ الشَّيْءِ الْمُعَارِ ، فَلِإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُعِيرَ وَيَكُونَ مُتَعَدِّيًا ضَامِنًا ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ ضَامِنًا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَعِيرُ الثَّانِي مِثْلَهُ فِي الْأَمَانَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمِنَ إِنْ أَكْرَى لِغَيْرِ أَمِينٍ) ^(٢) . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ « نَوَازِلِ عَج » .

وَإِنْ فَرَعَ عَلَيْهَا الثَّانِي دُونَ إِعَارَةٍ مِنَ الْأَوَّلِ لَهَا لَهُ ، فَلَا رَيْبَ فِي ضَمَانِهِ لَهَا ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ ، فَلَا يَفْتَقِرُ لَجَلْبِ نَصٍّ عَلَيْهِ .

نَعَمْ إِنْ كَانَتْ عَادَةُ مُحَلِّتِهِمْ أَنَّ مَنْ وَجَدَ فَرَسًا لغيرِهِ مِنْ أَهْلِ مُحَلَّتِهِ يَفْزَعُ عَلَيْهَا فِي مِثْلِ هَذَا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الثَّانِي أَيْضًا ؛ لِمَا فِي (ق) ^(٣) عَنْ أَصْبَغٍ وَنَصُّهُ : مَنْ أَعَارَ عَلَيْهِمُ الْعَدُوَّ وَعَادَتُهُمْ أَنَّ مَنْ وَجَدَ فَرَسًا لِحَارِهِ حِينَئِذٍ رَكَبَهُ لِيُنْجِيَهُ وَيَنْجُوَ عَلَيْهِ فَتَزَلَ عَنِ الْفَرَسِ وَرَقِيَ الْجَبَلَ وَأَخَذَ الْعَدُوَّ الْفَرَسَ . قَالَ أَصْبَغُ : فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ كَالْوِكَالَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٤٨) .

(٣) التاج والإكليل (٥ / ١٩٠) بمعناه .

نَوَازِلُ الْغَضَبِ وَالتَّعَدِّي

(١٧٣٦) [١] سُؤَالٌ: عَمَّنْ اشْتَرَى دَابَّةً مِنْ غَاصِبٍ أَوْ سَارِقٍ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِذَلِكَ وَمَاتَتْ بِسَمَاوِيٍّ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَلَا فِي غَلَّتِهَا ؛ لِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ ^(١) : وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ - يَعْنِي الْمُشْتَرِي مِنْ عِنْدِ الْغَاصِبِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي السَّمَائِيٍّ وَلَا فِي الْغَلَّةِ . اهـ .

وَأَلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ (شَخ) : (لَا سَمَائِيٍّ وَغَلَّةٌ) ^(٢) لَا صَنَعَ لِأَحَدٍ فِيهِ كَمَوْتِهِ أَوْ غَرْقِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ لِلْمَالِكِ ، وَلَكِنْ مَغْضُوبٌ مِنْهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ أَوْ قَامَتْ عَلَى هَلَاكِهِ بَيِّنَةٌ . . إلخ . وَفِي « الْمُدُونَةِ » عَلَى نَقْلِ (طَخ) : وَلَوْ ادَّعَى الْمُبْتَاعُ أَنَّهَا هَلَكَتْ صَدَّقَ فِيمَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْ رَقِيقٍ وَحَيَوَانٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٧) [٢] سُؤَالٌ: عَمَّنْ اشْتَرَى أَبْعَرَةً مِنْ عِنْدِ غَاصِبٍ أَوْ سَارِقٍ عَالِمًا بِالْغَضَبِ أَوْ السَّرْقَةِ وَأَجَرَ رَجُلًا عَلَى الْمَشْيِ بِهَا إِلَى أَرْوَانَ يَبِيعُهَا لَهُ هُنَاكَ بِابْنَةٍ لَبُونٍ مِنْهَا وَالْأَجِيرُ عَالِمٌ أَيْضًا بِالْغَضَبِ أَوْ السَّرْقَةِ ، فَلَمَّا قَدَّمَ الْأَجِيرُ أَرْوَانَ اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ بَعْضُ الْأَبْعَرَةِ وَادَّعَى أَنْ بَعْضَ [^(٣)] قَامَ عَلَيْهِ يُرِيدُ اخْتِذَ مَا بَقِيَ بِيَدِهِ مِنَ الْأَبْعَرَةِ وَأَنَّ صَاحِبَهَا مَكْسَهُ مِنْهُمْ مَنَعَهُ وَحَفَظَهُ وَأَعْطَاهُ جَذْعَةً مِنَ الْأَبْعَرَةِ لَذَلِكَ ، وَأَنَّهُ عَوَّضَ فِي مَوْضِعِهَا ابْنَةَ اللَّبُونِ الَّتِي أُعْطِيتَ لَهُ أُجْرَةً ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْمُشْتَرِي هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُ الْأَبْعَرَةِ أَمْ لَا ؟ وَمَا حُكْمُ الْأَجِيرِ أَيْضًا

(١) جامع الأمهات (ص / ٤١٣) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٣٠) .

(٣) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يُصَدَّقُ فِي قِيَامِ بَعْضٍ [(١) عَلَيْهِ يُرِيدُ أَخْذَ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْأُبْعَرَةِ ، وَفِي دَفْعِهِ الْجَذْعَةَ لَصَاحِبِ مَكْسِهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يُصَدَّقُ هَلْ مُصَيِّبَتُهَا مِنْهُ أَوْ مِنَ الْمُشْتَرِي ؟ وَهَلْ يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ أَجْرَهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟]

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْغَاصِبِ مِنْ كَوْنِهِ يَضْمَنُ السَّمَائِيَّ وَالْغَلَّةَ ، وَفِي (ق) (٢) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : وَفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا ، وَمَنْ ابْتِاعَ شَيْئًا مِنْ غَاصِبِهِ أَوْ وَهَبَهُ أَوْ قَبِلَهُ وَهُوَ عَالِمٌ أَنَّهُ غَاصِبٌ فَهُوَ كَالْغَاصِبِ فِي الْغَلَّةِ وَالضَّمَانِ . اهـ . وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : (فَلِإِنْ عَلِمَ) (٣) الْمُشْتَرِي (فَكَالْغَاصِبِ) . اهـ .

وَالِىَ هَذَا الْإِشَارَةَ أَيْضًا بِمَفْهُومِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمِنَ مُشْتَرِي لَمْ يَعْلَمْ) (٤) .

قَالَ (مَخ) (٥) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : أَمَّا لَوْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي [أَنَّ] (٦) بَائِعَهُ غَاصِبٌ ، فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْغَاصِبِ لِلْمَالِكِ أَنْ يَتَّبِعَ أَيُّهُمَا شَاءَ وَيَرُدَّ الْغَلَّةَ . اهـ . وَكَذَلِكَ الْأَجِيرُ يَضْمَنُ الْأُبْعَرَةَ ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلٌ عَنِ الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حُكْمَهُ كَحُكْمِ الْغَاصِبِ وَوَكِيلُ الْغَاصِبِ عَلَى بَيْعِ الْمَغْضُوبِ إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْغَضَبِ فَهُوَ وَالْغَاصِبُ سَوَاءٌ ؛ فَفِي « نَوَازِلِ (عَج) : وَسُئِلَ عَمَّنْ اغْتَصَبَ مَتَاعَ إِنْسَانٍ وَدَفَعَهُ لِأَخْرَ لِيَبْعَهُ لَهُ [ق / ٦٥٠] مَعَ عِلْمِ الْوَكِيلِ بِالْغَضَبِ وَأَحْضَرَ لِلْغَاصِبِ ثَمَنَهُ هَلْ يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ شَيْءٌ : أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَصِيرُ الْوَكِيلُ

(١) قدر كلمة لم أتبينهما بالأصل .

(٢) التاج والإكلیل (٥ / ٢٩١) .

(٣) جامع الأمهات (ص / ٤١٣) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٣٠) .

(٥) حاشية الخرشى (٦ / ١٤٦) .

(٦) فى (مخ) : بَأَن .

وَالْغَاصِبُ غَرِيمَيْنِ لِرَبِّ الْمَغْصُوبِ وَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَى أَيِّهِمَا شَاءَ ، أَوْ يَبْدَأُ بِالْغَاصِبِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَإِلَّا فَالْوَكِيلُ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، حَيْثُ عَلِمَ الْوَكِيلُ بِالْغَضَبِ فَهُوَ وَالْغَاصِبُ سَوَاءٌ فَلِرَبِّ الشَّيْءِ الْمَغْصُوبِ الرَّجُوعُ عَلَى أَيِّهِمَا شَاءَ . اهـ .

وَيُصَدِّقُ الْأَجِيرُ فِي إعْطَائِهِ وَدَفْعِهِ لِلْجَذْعَةِ لَصَاحِبِ مَكْنَسِهِ إِذْ هِيَ مِنْ نَفْسِ الْبُضَاعَةِ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهَا لِلْمُشْتَرِي ؛ فَفِي « الْمَعْيَارِ » : وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَوْدَعَ رَجُلًا وَدِيعَةً مَتَاعًا أَوْ رَقِيقًا فَادَّعَى أَنَّ عَادِيًا عَدَى عَلَيْهِ وَأَغْرَمَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَتَاعِ غُرْمًا وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَوْلِهِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ الْمَغْرَمِ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَةِ ؛ لِأَنَّهَا مَظْلَمَةٌ عَلَى الْمُسْتَوْدِعِ وَقَعَتْ إِنْ كَانَ أَغْرَمَهَا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا أَخَذَ مِنْهُ الْعَادِيُّ عَلَيْهِ مِنَ الْوَدِيعَةِ نَفْسَهَا ، فَهَاهُنَا تَكُونُ الْمَظْلَمَةُ عَلَى رَبِّ الْوَدِيعَةِ ، وَيَكُونُ قَوْلُ الْمُسْتَوْدِعِ مَقْبُولًا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فِي ذَلِكَ . اهـ .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ آخِرُ الْكَلَامِ ، وَهَذَا حَيْثُ رَجَعَ الْمَالِكُ عَلَى الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورِ وَأَغْرَمَهُ قِيمَةَ الْأُبْعُرَةِ ، وَأَمَّا إِنْ اخْتَارَ الرَّجُوعُ عَلَى الْأَجِيرِ فَإِنَّهُ يَغْرُمُ لَهُ جَمِيعُ الْأُبْعُرَةِ مِنَ الْجَذْعَةِ وَغَيْرِهَا ، وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى دَعْوَاهُ فِي شَأْنِ الْجَذْعَةِ ؛ لَتَعَلَّقَهَا بِضْمَانِهِ مِنْ يَوْمِ اسْتِيْلَائِهِ عَلَيْهَا . اهـ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَتَمَهَّدَ فَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورِ وَإِنْ قَبَضَهَا نَزَعَتْ مِنْهُ وَتَصَدَّقَ بِهَا لِإِجَارَتِهِ نَفْسَهُ فِي حَظَرٍ ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا حَظَرَ) (وَتَصَدَّقَ بِالْكَرَاءِ) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٨) [٣] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ مِنَ الْمَالِ مَا لَا يَفِي بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّيُونِ وَجَاءَ بَعْضُ الْغُرَمَاءِ قَبْلَ تَقْوِيمِ الْمَتْرُوكِ وَمَحَاصِنِهِ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ

وَعَصَبَ عَبْدًا مِنْهُ ، وَقَطَعَ الْعَبْدُ أُذُنَ فَرَسٍ لِشَخْصٍ آخَرَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
جَوَابُهُ : إِنَّ الْعَبْدَ لِلْغَرَمَاءِ لِإِحَاطَةِ دُيُونِهِمْ بِمَتْرُوكِ الْهَالِكِ ، وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ
فِي الْعَبْدِ مَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ الْقَلَشَانِيِّ وَنَصَهُ : (وَلَوْ
تَعَلَّقَ أَرَشُ بَرَقَّةً) (١) الْعَبْدُ ؛ لِكُونِهِ جَنِي جَنَابَهُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ (٢) : ذَلِكَ عَيْبٌ حَدَّثَ بِالْعَبْدِ الْمَغْصُوبِ كَعَيْبِ سَلْعَةٍ ،
الْحُدُوثُ فِي عَيْبِ سَلْعَةٍ مَغْصُوبَةٍ وَهِيَ بِيَدِ الْغَاصِبِ فَيُجِزُّ رَبُّ الْعَبْدَيْنِ تَضْمِينَ
الْغَاصِبِ قِيمَتَهُ أَوْ أَخَذَهُ بِعَيْنِهِ ، فَإِنْ أَخَذَهُ بِعَيْنِهِ فَإِنْ أَخَذَ الْقِيمَةَ ، فَلِلْغَاصِبِ
إِسْلَامُهُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ فِدَاؤُهُ بِأَرَشِ الْجَنَابَةِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ سَيِّدُهُ فَكَذَلِكَ أَيْضًا
يَكُونُ لَهُ إِسْلَامُهُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ فِدَاؤُهُ بِأَرَشِ الْجَنَابَةِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ سَيِّدُهُ فَكَذَلِكَ
أَيْضًا يَكُونُ لَهُ إِسْلَامُهُ لِرَبِّ الْجَنَابَةِ فِي جَنَابَتِهِ الَّتِي جَنَاهَا الْعَبْدُ الْمَغْصُوبُ عَلَيْهِ
أَوْ فِدَاؤُهُ بِأَرَشِ الْجَنَابَةِ ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْغَاصِبِ بِشَيْءٍ ، هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ
الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةِ » ، وَقَالَ فِي رِسْمِ الصَّبْرَةِ مِنْ سَمَاعٍ يَحْيَى (٣) : إِنَّهُ إِذَا
اخْتَارَ أَخَذَ عَبْدَهُ وَفَدَّاهُ مِنَ الْجَنَابَةِ بِأَرَشِ الْجَنَابَةِ رَجَعَ عَلَى الْغَاصِبِ بِالْأَقْلِ مِنْ
قِيمَتِهِ أَوْ مَا افْتَكَّهُ بِهِ ؛ إِذْ لَا بُدَّ لِلْغَاصِبِ مِنْ غُرْمِ لِرَبِّ الْعَبْدِ أَوْ الْمَجْرُوحِ
فَأَخَذَنَاهُ بِالْأَقْلِ . اهـ .

وَقَالَ أَشْهَبُ : إِنَّ السَّيِّدَ يَرْجِعُ عَلَى الْغَاصِبِ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ جَنَابَتِهِ
سَوَاءً أَسْلَمَهُ أَوْ فَدَّاهُ .

أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : قَالَ أَشْهَبُ : (يَسْلَمُهُ السَّيِّدُ أَوْ يَفْدِيهِ
أَوَّلًا ثُمَّ يَرْجِعُ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ جَنَابَتِهِ) (٤) قَالَ شَارِحُهُ الزَّمْغُورِيُّ فِي تَقْرِيرِهِ

(١) جامع الأمهات (ص / ٤١١) .

(٢) البيان والتحصيل (١١ / ٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٣) جامع البيان (١١ / ٢٦٧ - ٢٦٨) .

(٤) جامع الأمهات (ص / ٤١١) .

لِكَلامِهِ : وَأَمَّا أَشْهَبُ فَقَالَ : يُسَلِّمُ الْغَاصِبُ الْعَبْدَ إِلَى سَيِّدِهِ فَيُخَيِّرُ سَيِّدُهُ حِينَئِذٍ بَيْنَ أَنْ يُسَلِّمَهُ فِي الْجَنَائَةِ أَوْ يَقْدِيهِ ؛ فَإِنْ أَسْلَمَهُ السَّيِّدُ أَوْ فَدَاهُ مِنْ جَنَائَتِهِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْغَاصِبِ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ أَرُشِ الْجَنَائَةِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي حَكَاهُ الْمُؤَلِّفُ عَنْ أَشْهَبَ وَحَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ شَاسٍ وَغَيْرُهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالْمُرَادُ بِالسَّيِّدِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْغُرَمَاءُ ، وَالْمُرَادُ بِالْغَاصِبِ فِيهَا الْغَرِيمُ الَّذِي غَصَبَ الْعَبْدَ قَبْلَ تَغْرِيمِ الْمُقَرِّ وَمَحَاصِنُهُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ ذَلِكَ ، وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٣٩) [٤] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ يَطْلُبُ آخَرَ بِحَقِّهِ إِبْلًا وَوَكَلَهُ [ق / ٦٥١]

[أَنْ يُعَيِّنَهَا وَيُنْزِلَهَا عَنْ ذِمَّتِهِ فَفَعَلَ ذَلِكَ ، فَلَمَّا عَقَلَهَا يَرِيدُ إِرْسَالَهَا لِرَبِّهَا أَتَى رَجُلٌ فَحَلَّ عَقْلَهَا وَرَدَّهَا إِلَى الْإِبِلِ الْمَأْخُودَةِ مِنْهَا كَانَتْ وَدِيعَةً لِدَعْوَى فَاسِدَةٍ يَدْعِي بِهَا عَلَى صَاحِبِهَا الْأَوَّلِ وَضَلَّتْ ، فَهَلْ هَذَا الرَّجُلُ ضَامِنٌ لَهَا أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ لَهَا فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ إِنْ قَالَ لِمَنْ أَخَذَهَا مِنْهُ بَعْدَ أَيَّامٍ : أُرْسِلَهَا إِلَى رَبِّهَا أَوْ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ ضَمَانُهَا بِذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي « نَوَازِلِهِ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ غَصَبَ أَمَةً مَثَلًا أَوْ غَيْرَهَا وَقَالَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ : رَدَدْتُ إِلَيْكَ الشَّيْءَ الْمَغْضُوبَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِ وَابْقِ الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ مَثَلًا قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَى يَدِ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ ضَمَانِهِ حَتَّى تَصِلَ إِلَى يَدِ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ . اهـ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ ضَمَانَهُ الْبَكْرَةَ ؛ لِعَدَمِ وُصُولِهَا إِلَى يَدِ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٠) [٥] سُؤَالَ : عَمَّنْ غَصَبَ أَمَةً حُبْلَى مِنْ سَيِّدِهَا وَانْتَقَلَ بِهَا

وَوَضَعَتْ عِنْدَهُ وَمَاتَ الْوَلَدُ ، هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْوَلَدِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْوَلَدِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » ^(١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَحُرِّ بَاعِهِ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ) وَلَفْظُهُ : وَجَدَ عِنْدَ مَا نَصَّه وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ أَيْ : وَلَمْ تَعْلَمْ مَوْتَهُ مِنْ حَيَاتِهِ ، أَمَّا لَوْ عَلِمَ مَوْتَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ غَضِبَ حُرَّةً فَمَاتَتْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . اهـ .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَا ضَمَانَ عَلَى الْغَاصِبِ فِي وَلَدِ الْأَمَةِ الْمَغْصُوبَةِ الَّذِي وُلِدَتْ عِنْدَهُ وَمَاتَ بِأَمْرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ مَذْهَبُهُ فِي « الْمُدُونَةِ » . انْظُرْ ابْنَ الْحَاجِبِ وَشَرْحَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤١) [٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ غَضِبَ دَابَّةً وَأَبْضَعَهَا مَعَ رَجُلٍ لِيَبْعَهَا لَهُ بِلَدِهِ وَأَعْلَمَهُ بِغَضَبِهَا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْسَلَ لَهُ أَحَدًا يُطَالِبُهُ بِدَيْنٍ لِيَدْفَعَهَا لَهُ إِنْ لَمْ تَبَعْ ، أَوْ ثَمَنَهَا إِنْ بَيْعَتْ فِي الْقَضَاءِ فَوَجَدَهُ بَاعَهَا وَدَفَعَ لَهُ الثَّمَنَ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَحَقَّتِ الدَّابَّةُ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي لَهَا وَرَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ فَدَفَعَ لَهُ دَابَّةً مِثْلَهَا ، فَهَلْ لِلْبَائِعِ الرُّجُوعُ عَلَى الْغَاصِبِ أَوْ عَلَى رَبِّ الدَّيْنِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُشْتَرِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عَالِمٍ بِأَنَّ الْبَائِعَ وَكَيْلٌ أَوْ يَكُونَ عَالِمًا بِالتَّوَكُّيلِ ؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ وَجَبَ لِلْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ عَلَيْهِ ، لِمُطَالَبَتِهِ بِعَهْدَةِ الْمُبِيعِ مِنْ عَيْبٍ أَوْ اسْتِحْقَاقِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَبِالْعَهْدَةِ مَا لَمْ يَعْلَمْ) ^(٢) . اهـ .

ثُمَّ يَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَى الْمُبِيعِ الْغَاصِبِ بِمَا غَرَمَهُ عَنْهُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْبَائِعَ وَكَيْلٌ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ عَهْدَةَ الْمُبِيعِ عَلَى الْمُبِيعِ كَمَا هُوَ مَفْهُومٌ كَلَامَ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُتَقَدِّمُ ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْبَائِعَ قَدْ أَدَّى إِلَى الْمُشْتَرِي مَا وَجَبَ لَهُ عَلَى الْمُبِيعِ فَوَجَبَ لَهُ حَيْثُ زِدَ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَدَّى ؛ لِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » : قَالَ مَالِكٌ : مَنْ أَدَّى عَنْ رَجُلٍ حَقًّا لَزِمَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ . اهـ .

(١) انظر : « حاشية الخرشى » (٦ / ١٤٣) و « مواهب الجليل » (٥ / ٢٨٨) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢١٩) .

وَالَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَادَّاهُ رِفْقًا لَا عَتَا) ^(١) . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٢) [٧] سَوَّالٌ عَمَّا يَأْخُذُهُ الْمَغَافَرَةُ مِنَ الزَّوَايَا فِي أَغْفَارِهِمْ وَحَرَمَتِهِمْ
هَلْ يَأْخُذُهُ رَبُّهُ إِنْ وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مِنَ الْمُشْتَرَى لَهُ مِنْ عِنْدِهِمْ أَوْ الْمَوْهُوبَ لَهُ
مَجَانًّا أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنْ لَهُ أَخْذُهُ مِنَ الْيَدِ الَّتِي هُوَ بِهَا مِنْ مُشْتَرٍ وَهُوَ مَوْهُوبٌ لَهُ
فَهَلْ يَأْخُذُهُ مُطْلَقًا - أَيْ سَوَاءً كَانَ لَهُ حَدٌّ لَا يَجَاوِزُهُ الظَّالِمُ أَمْ لَا - أَوْ لَا يَأْخُذُهُ إِنْ
كَانَ لَهُ حَدٌّ لَا يَجَاوِزُهُ وَإِلَّا أَخْذُهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الَّذِي تَعَصَّى الزَّوَايَا وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِمْ فِي الْمَدَارَاتِ مِنْ غَفَرٍ وَحُرْمَةٍ
وَمُوجِبَةٍ فَلَرَبُّهُ أَخْذُهُ مَجَانًّا مَتَى وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مُلْكِهِ بِنَاقِلٍ
شَرْعِيٍّ ، فَإِنْ وَجَدَهُ بِيَدِ مُشْتَرِيهِ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْهُ وَلَهُ إِمْضَاءُ بَيْعِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ
الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَكَرْبُهُ إِمْضَاءُ بَيْعِهِ) ^(٢) . قَالَ (مَخ) ^(٣) : قَوْلُهُ :
(وَكَرْبُهُ إِمْضَاءُ بَيْعِهِ) وَيَرْجِعُ بِالْثَمَنِ عَلَى الْغَاصِبِ إِنْ قَبِضَهُ مِنَ الْمُشْتَرِي وَكَانَ
مِلْيًا وَإِلَّا رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي . اهـ .

وَكَذَلِكَ لَهُ أَخْذُهُ مِنْ بَابِ الْأُخْرَوِيَّةِ إِذَا وَجَدَهُ بِيَدِ مَوْهُوبٍ لَهُ .

قَالَ النَّفْرَاوِيُّ ^(٤) عِنْدَ قَوْلِ « الرِّسَالَةِ » : (وَيُؤْخَذُ مِنْ تُجَّارِ الْحَرِيِّينَ
الْعُشْرِ) ^(٥) مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا الْمُسْلِمُونَ فَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ أَخْذِ شَيْءٍ
مِنْهُمْ ؛ لِخَبَرِ : « إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ
عُشُورٌ » ^(٦) ؛ فَمَا يُؤْخَذُ فِي زَمَنِنَا مِنْهُمْ عِنْدَ قَوَافِلِ مِنَ اللَّبَاسِ أَوْ الْقُمَاشِ فَهُوَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢١٢) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٣٠) .

(٣) حاشية الخرشى (٦ / ١٤٦) .

(٤) الفواكه الدواني (١ / ٣٣٨ - ٣٣٩) .

(٥) الرسالة (ص / ١٦٨) .

(٦) أخرجه أبو داود (٣٠٤٦) مرفوعاً بسند ضعيف لاضطراب وقع فيه .

مِنَ الْمُتَكْرَرَاتِ الْمُجْمَعِ عَلَى تَحْرِيمِهَا ، فَإِنْ كَانَ مَعَ اسْتِحْلَالِ الْأَخْذِ فَهُوَ كُفْرٌ ،
وَأِنْ كَانَ مَعَ اعْتِرَافٍ [ق / ٦٥٢] بِحُرْمَتِهِ فَهُوَ عَصِيَانٌ يَسْتَحِقُّ أَخْذَهُ التَّعْزِيرَ بَعْدَ
الرُّجُوعِ بَعِيْنِهِ أَوْ مِثْلِهِ أَوْ قِيَمَتِهِ كَالْغَاصِبِ . اهـ الْمَرَادُ مِنْهُ .

نَعَمْ قَدْ يَجُوزُ لَهُمْ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ مَا يَأْخُذُونَهُ مِنَ الزَّوَايَا عَلَى سَبِيلِ الْغَفْرِ
وَذَلِكَ بِأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمْ مَالًا مِنَ الْمُسَافِرِينَ عَلَى أَنْ يَحْرِزَهُمْ بِشَجَاعَتِهِ وَقُوَّتِهِ مِنْ
مَوَاضِعِ الْخَوْفِ ، وَكَانَ هُنَاكَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ فَهَذَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ وَقَبُولُهُ
هَبَةً وَصَدَقَهُ ، وَلَيْسَ لِرَبِّهِ أَنْ يَأْخُذَهُ إِنْ وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ؛ فَفِي « نَوَازِلِ عَج » :
وَسُئِلَ عَمَّا يَأْخُذُهُ الرَّجُلُ عَلَى سَبِيلِ الْغَفْرِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ : رَأَيْتُ
فِيمَا قَبِلَ الشَّيْخُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِجَاهِهِ لَمْ يَجْزُ وَإِنْ كَانَ بِشَجَاعَتِهِ
وَقُوَّتِهِ جَازَ ، وَأَفْتَى شَيْخُنَا ابْنَ عَرَفَةَ بِالْجَوَازِ ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ مَشِيئَهُ مَعَهُمْ وَأَنْقِطَاعَهُ
عَنْ أَسْبَابِهِ وَاشْتِغَالِهِ وَتَرْكِهَا لَهَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ .

وَقَالَ الْجَزَوَلِيُّ : مَا يَأْخُذُهُ ذُو الْجَاهِ مِنَ الْمُسَافِرِينَ عَلَى أَنْ يُخْرِجَهُمْ مِنْ
مَوَاضِعِ الْخَوْفِ فِي السَّفَرِ إِلَى مَوَاضِعِ الْأَمْنِ فَذَلِكَ مِنْ ثَمَنِ الْجَاهِ ، وَأَمَّا الرَّجُلُ
الشُّجَاعُ يَأْخُذُ مِنَ الْمُسَافِرِينَ مَالًا عَلَى أَنْ يُخْرِجَهُمْ مِنْ مَوَاضِعِ الْخَوْفِ فَالظَّاهِرُ
أَنَّهُ مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَشْيُ مَعَهُمْ . اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ ، وَسُئِلَ الزَّوَاوِيُّ
عَنْ رَجُلٍ يَأْتُونَ إِلَيْهِ أَهْلُ قَافِلَةٍ يَقُولُونَ لَهُ : امشْ مَعَنَا إِلَى الْمَوْضِعِ الْفُلَانِيِّ
لَتَمْنَعَنَا مِنَ اللَّصُوصِ وَأَهْلِ الظُّلَمِ ، وَلَكَ عِنْدَنَا عَدَدٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ
أَخْذُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ
يَمْضِيَ مَعَهُمْ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ جَازَ
لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٣) [٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اغْتَصَبَ دَابَّةً وَدَفَعَهَا لِرَجُلٍ يَبِيعُهَا لَهُ وَالرَّجُلُ

غَيْرَ عَالِمٍ بِالْغَضَبِ وَبَاعَهَا وَدَفَعَ الثَّمَنَ لِلْغَاصِبِ هَلْ لِرَبِّهَا الرَّجُوعُ عَلَيْهِ أَوْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لِرَبِّهَا عَلَى الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ ؛ لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِالْغَضَبِ وَالضَّمَانَ مَنُوطٌ بِالْعِلْمِ ؛ فَفِي « نَوَازِلِ عَج » : وَسُئِلَ عَمَّنْ اغْتَصَبَ مَتَاعَ إِنْسَانٍ وَدَفَعَهُ لِرَجُلٍ آخَرَ لِيَبْعَهُ لَهُ مَعَ عِلْمِ الْوَكِيلِ أَنَّهُ غَاصِبٌ فَبَاعَهُ وَأَخْضَرَ لِلْغَاصِبِ ثَمَنَهُ ، هَلْ يَلْزَمُ الْوَكِيلَ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَصِيرُ الْوَكِيلُ وَالْغَاصِبُ غَرِيمَيْنِ لِرَبِّ الْمَغْضُوبِ وَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَى أَيِّهِمَا شَاءَ أَوْ يَبْدَأُ بِالْغَاصِبِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَإِلَّا فَالْوَكِيلُ ؟

فَأَجَابُ بِقَوْلِهِ : بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ : حَيْثُ عَلِمَ الْوَكِيلُ بِالْغَضَبِ فَهُوَ وَالْغَاصِبُ سَوَاءٌ فَلِرَبِّ الْمَغْضُوبِ الرَّجُوعُ عَلَى أَيِّهِمَا شَاءَ . اهـ كَلَامُهُ ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ الْوَكِيلَ إِنْ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْغَضَبِ فَلَا رُجُوعَ لِرَبِّ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَى الْغَاصِبِ وَحْدَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٤) [٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ غَضَبَ بَعِيرًا مِنْ رَجُلٍ بِقَصْدِ التَّمْلِكِ مِنْ جِهَةِ مَلَا حَفٍ بَيْضٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَطَالِبُ رَبَّ الْبَعِيرِ بِهِنَّ ؛ لِكَوْنِهِ أَخَذَ أَبْعَرَةً لَهُ ضَوَالٌ فَهَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ حَتَّى مِنَ السَّمَاءِ أَمْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ فِي غَلَّتِهِ ؟ وَهَلْ لَهُ أُجْرَةٌ فِي أَخْذِهِ الْأَبْعَرَةَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ ضَامِنٌ لِلْبَعِيرِ حَتَّى مِنَ السَّمَاءِ . قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَشَارَحُهُ (مَخ) (١) : (وَضَمَّنَ الْغَاصِبُ) (٢) الشَّيْءَ الْمَغْضُوبَ (بِالْأَسْتِيلَاءِ) أَيْ : يَتَعَلَّقُ الضَّمَانُ بِهِ ، وَالْمُرَادُ (بِالْأَسْتِيلَاءِ) مُجَرَّدُ حُصُولِ الشَّيْءِ الْمَغْضُوبِ فِي حَوْزِ الْغَاصِبِ ، وَلَكِنْ لَا يَحْصُلُ الضَّمَانُ بِالْفِعْلِ إِلَّا إِذَا حَصَلَ مَفُوتٌ [يَوْمَ الْأَسْتِيلَاءِ] (٣) وَكَوْنِ سَمَآوِيٍّ أَوْ جَنَائِيٍّ غَيْرِهِ ، وَفَائِدَةُ تَعَلُّقِ الضَّمَانِ بِالْأَسْتِيلَاءِ أَنَّهُ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٨) .

(٢) حاشية الخرشى (٦ / ١٣٠ - ١٣١) .

(٣) سقط من الأصل .

يُضْمَنُ قِيَمَتَهُ [حَيْثُ حَصَلَ الْفَوْتُ] ^(١) يَوْمَ الْأَسْتِيْلَاءِ لَا يَوْمَ حُصُولِ الْمَفُوتِ . اهـ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَيْضًا : (كَأَنَّ مَاتَ) - أَيِ : الشَّيْءُ الْمَغْصُوبُ - (عِنْدَ الْغَاصِبِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ) - أَيِ الْغَاصِبُ - حَتَّى مِنَ السَّمَاءِ . انْظُرْ (مَخ) .

وَفِي (ق) ^(٢) عَنْ « الْمُدُونَةِ » : مَا مَاتَ مِنَ الْحَيَّوَانِ [أَوْ] ^(٣) انْهَدَمَ مِنْ [الرُّبَاعِ] ^(٤) بِيَدِ غَاصِبِهِ بِقُرْبِ الْغَضَبِ أَوْ بِغَيْرِ قُرْبِهِ بِغَيْرِ سَبَبِ الْغَاصِبِ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْغَضَبِ . اهـ .

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَمُتِ الْبَعِيرُ ، وَلَكِنْ نَقَصَ فِي ذَاتِهِ عِنْدَ الْغَاصِبِ ، فَإِنْ كَانَ بِسَمَائِيٍّ قُرْبَهُ مُخِيرٌ بَيْنَ أَخْذِهِ نَاقِصًا وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى الْغَاصِبِ ، أَوْ يَأْخُذُ قِيَمَتَهُ مِنَ الْغَاصِبِ يَوْمَ الْغَضَبِ ، وَإِنْ نَقَصَ بِجَنَايَةِ الْغَاصِبِ عَلَيْهِ قُرْبَهُ مُخِيرٌ بَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهِ مِنْهُ يَوْمَ الْغَضَبِ وَفِي أَخْذِ شَيْءٍ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ ، وَإِنْ نَقَصَ بِجَنَايَةِ أَجْنَبِيٍّ عَلَيْهِ ، فَقُرْبَهُ مُخِيرٌ بَيْنَ تَضْمِينِ الْغَاصِبِ الْقِيَمَةَ يَوْمَ الْغَضَبِ ، وَيَتَّبِعُ الْجَانِي الْغَاصِبَ بِأَرْضِ الْجَنَايَةِ وَفِي أَخْذِ شَيْءٍ ، وَيَتَّبِعُ الْجَانِي بِأَرْضِ الْجَنَايَةِ ، وَلَيْسَ [ق / ٦٥٣] لَهُ أَخْذُهُ ، وَاتَّبَاعُ الْغَاصِبِ بِأَرْضِ الْجَنَايَةِ ، وَإِلَى جَمِيعِ هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ تَعَبْتَ ، وَإِنْ قَلَّ كَكَسْرِ نَهْدِيهَا أَوْ جَنِي هُوَ أَوْ أَجْنَبِيٌّ خَيْرٌ فِيهِ . اهـ . وَإِنْ اسْتَعْمَلَ الْبَعِيرَ ضَمَنَ غَلَّتُهُ أَيْضًا عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَّانِ بِقَوْلِهِ : (وَغَلَّةُ مُسْتَعْمَلٍ) ^(٥) قَالَ (ح) ^(٦) : هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ [أَنَّ الْغَاصِبَ] ^(٧) يَضْمَنُ غَلَّةَ مَا [اسْتَعْمَلَهُ] ^(٨)

(١) سقط من الأصل .

(٢) التاج والإكليل (٥ / ٢٧٥) .

(٣) في الأصل : و .

(٤) في (ق) : الربع .

(٥) مختصر خليل (ص / ٢٢٩) .

(٦) مواهب الجليل (٥ / ٢٨١ - ٢٨٢) .

(٧) في (ح) : أنه .

(٨) في (ح) : استعمل .

مِنْ رِبَاعٍ وَحَيَوَانٍ ، وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : صَرَحَ الْمَازِرِيُّ وَصَاحِبُ « الْمُغْنِي » وَغَيْرُهُمَا بِتَشْهِيرِهِ ، وَشَهْرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ ابْنِ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ . اهـ . وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلِ الْبَعِيرَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي غَلَّتِهِ .

قَالَ (مَخ) (١) : وَمَفْهُومُ (مُسْتَعْمِلِ) أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ فَلَا يَضْمَنُ شَيْئًا كَالدَّارِ يَغْلِقُهَا وَالِدَابَّةُ يَحْبِسُهَا وَالْأَرْضُ يُورِّثُهَا وَالْعَبْدُ لَا يَسْتُخْدِمُهُ . اهـ . وَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ نَقْصٌ فِي الْبَعِيرِ أَخَذَهُ صَاحِبُهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى الْعَاصِبِ الْمَذْكُورِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ ، وَلَا أَجْرَةَ لِعَاصِبِ الْبَعِيرِ عَلَى رَبِّهِ فِي أَخْذِهِ لِلْبَاعِرَةِ الْمَذْكُورَةِ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَلَوْ وَجَدَ ضَالًّا أَوْ أَبْقَا مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ عَلَى أَخْذِهِ وَلَا عَلَى دَلَالَتِهِ لَوْ جُوبِهِ عَلَيْهِ .

وَفِي « نَوَازِلِ عَج » : وَسُئِلَ عَنِ الدَّابَّةِ تَضْيَعُ وَيَأْخُذُهَا الرَّجُلُ عِنْدَهُ حَتَّى يَأْتِيَ مَنْ يَعْرِفُهَا وَيَطْلُبُ دَرَاهِمَ يُقَالُ لَهَا : الْحَلَاوَةُ ، فِي نَظِيرِ حَبْسِهَا عِنْدَهُ لِصَاحِبِهَا فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ ؟ وَيُجَبَّرُ رَبُّ الدَّابَّةِ عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : لَا يَجُوزُ لِمَنْ وَجَدَ دَابَّةً ضَالَّةً وَأَخَذَهَا عِنْدَهُ أَنْ يَطْلُبَ دَرَاهِمَ مِنْ رَبِّهَا فِي نَظِيرِ ذَلِكَ . اهـ . بَلْفِظْهُ .

نَعَمْ لَهُ أَجْرَةُ رَعِيَّتِهَا وَسَقِيَّتِهَا إِنْ أَخَذَهَا لِمَالِكِهَا ، وَرِاعَى فِي ذَلِكَ - أَيُ : فِي قَدْرِهِ - الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ . وَأَمَّا إِنْ أَخَذَهَا بِنَيْةِ التَّمَلُّكِ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَيُعْرِفُ ذَلِكَ بِإِخْفَائِهَا عَنْ صَاحِبِهَا وَتَشْدِيدِ الْخُصُومَةِ دُونَهَا وَتَعْصِبُهُ مَعَ قَوْمِهِ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا عُرْفُ أَهْلِ بَادِيَةِ بِلَادِنَا فِي أَخْذِهِمْ مِنْ رَبِّهَا إِنْ كَانَ حَضَرِيًّا مَلْحَقَةً بِيَضَاءٍ أَوْ أَزِيدَ فِي بَعْضِ الْمَرَاتِ ، فَإِنَّهُ عُرِفَ فَاسِدٌ لِمُخَالَفَتِهِ النَّصَّ الْمُتَقَدِّمَ ، وَحِينَئِذٍ فَهُوَ مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ الْمُحَرَّمِ

بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ؛ فَأَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ ^(١) ،
 ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَيَلِّ لِلْمُطَفِّينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا ﴾ ^(٣) ،
 فَإِذَا كَانَ هَذَا الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ لِمَنْ طَفَفَ فِي الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ فَكَيْفَ بِمَنْ اقْتَطَعَ الْجَمِيعَ
 وَأَخَذَهُ ؟

وَالسُّنَّةُ : فَقَوْلُهُ ﷺ : « مَنْ اغْتَصَبَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 بِسَبْعِ أَرْضِينَ » ^(٤) ، وَقَالَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ : « أَلَا إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ
 وَأَوْلَادَكُمْ » ^(٥) ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ صَاحِبُ « التَّقْيِيدِ » عَلَى « الْمُدُونَةِ » نَاقِلًا
 عَنِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ : أَخَذُ الْأَمْوَالَ بِغَيْرِ رِضَا أَرْبَابِهَا وَبِغَيْرِ حَقٍّ مُحَرَّمٌ بِالْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ .

ابْنُ بَشِيرٍ : فَأَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ ^(٦) الْآيَةُ ،
 وَقَالَ : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ
 النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٧) وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَيَلِّ لِلْمُطَفِّينَ ﴾ ^(٨) الْآيَةُ فَإِذَا كَانَ
 هَذَا الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ لِمَنْ طَفَفَ فِي الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ فَكَيْفَ بِمَنْ اقْتَطَعَ الْجَمِيعَ
 وَأَخَذَهُ . وَأَمَّا السُّنَّةُ : فَقَوْلُهُ ﷺ : « مَنْ غَصَبَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ اللَّهُ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » ^(٩) ، وَقَالَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ : « أَلَا إِنَّ دِمَاءَكُمْ
 وَأَمْوَالَكُمْ وَأَوْلَادَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ
 هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، أَلَا هَلْ بَلَّ » ^(١٠) ، وَقَالَ ﷺ : « لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُّسْلِمٍ
 إِلَّا عَنْ طِيبِ نَفْسٍ » ^(١١) .

-
- (١) سورة المائدة (٨٧) . (٢) سورة البقرة (١٨٨) .
 (٣) سورة المطففين (١ - ٢) . (٤) تقدم .
 (٥) أخرجه البخارى (١٦٥٢) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ، وورد من حديث جابر الطويل .
 (٦) سورة المائدة (٨٧) . (٧) سورة البقرة (١٨٨) .
 (٨) سورة المطففين (١) . (٩) تقدم . (١٠) تقدم .
 (١١) أخرجه الحاكم (٣١٨) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما بسند حسن ، والحديث صحيح فإن له شواهد ومتابعات .

وَأَمَّا الإِجْمَاعُ : فَمَعْلُومٌ مِنْ دِينِ الْأُمَّةِ ضَرُورَةٌ أَنْ أَخَذَ أَمْوَالُ النَّاسِ وَأَقْتَطَاعُهَا بِغَيْرِ حَقٍّ حَرَامٌ ؛ فَمَنْ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ حَلَالٌ فَهُوَ كَافِرٌ ؛ يُسْتَأْبُ ثَلَاثًا وَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ . وَفِي مِْيَارَةٍ عَلَى ابْنِ عَاشِرٍ نَاقِلًا عَنْ « الدِّيَّاجِ » لِابْنِ فَرْحُونِ : أَنَّهُ يُؤْخَذُ بِدَانِقِ فِضَّةٍ سَبْعُمِائَةٍ صَلَاةٍ مَقْبُولَةٍ تُعْطَى لِلْخَصْمِ ، وَالْدَانِقُ سُدُسُ الدَّرْهِمِ . اهـ .

وَقَالَ سَحْنُونُ لِابْنِهِ مُحَمَّدٍ : تَرَكَ دَانِقٌ مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حَجَّةً يَتَّبِعُهَا سَبْعُونَ أَلْفَ عُمْرَةٍ مَبْرُورَةٍ مُتَقَبَّلَةٍ ، وَأَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِزَادِهَا وَسِلَاحُهَا ، وَمِنْ سَبْعِينَ أَلْفَ بَدَنَةٍ يَهْدِيهَا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْعَتِيقِ ، وَأَفْضَلُ مِنْ عَتَقِ سَبْعِينَ أَلْفَ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ فَلْيَلِغْ كَلَامُهُ هَذَا عَبْدَ الْجَبَّارِ بْنِ خَالِدٍ فَقَالَ : نَعَمْ ، وَأَفْضَلُ مِنْ مِلءِ الْأَرْضِ إِلَى عَنَانِ السَّمَاءِ ذَهَبًا وَفِضَّةً كُسِبَتْ وَأُنْفَقَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُرَادُ بِهَا إِلَّا وَجْهَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٥) [١٠] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِهِمْ : إِنَّ الْحَرَامَ لَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتَيْنِ بَلْ بِذِمَّةِ الْغَاصِبِ وَحَدُّهُ ، هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ فَأَجَابَ : الْقَوْلُ أَنَّ الْحَرَامَ لَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتَيْنِ بَلْ بِذِمَّةِ الْغَاصِبِ صَحِيحٌ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْحَرَامَ إِذَا فَاتَ وَتَعَلَّقَ بِذِمَّةِ الْغَاصِبِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا اشْتَرَاهُ ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ مَلِكُهُ بِالْفَوَاتِ . قَالَ أَبُو الْمَوَدَّةِ [ق / ٦٥٤] خَلِيلٌ : (وَمَلِكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَمُوتْ) ^(١) أَيُ : حَكَمَ الشَّرْعُ - بِهَا عَلَيْهِ بِالْفَوَاتِ وَإِنْ لَمْ يَغْرَمْهَا بِالْفَعْلِ ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ الْعَلَامَةِ فِيْمَا نَقَلَهُ سَيِّدِي (حَم) فِي خَاتِمَةِ كِتَابِهِ الْمُسَمَّى « جَلْبُ النُّعْمَةِ وَدَفْعُ النُّقْمَةِ فِي مُجَانَبَةِ الْوَلَاةِ الظُّلْمَةِ » : إِنَّ الْحَرَامَ إِذَا تَعَلَّقَ بِذِمَّةٍ صَارَ مَا بِيَدِ صَاحِبِهِ مَالًا مِنْ أَمْوَالِهِ يُقَطَّعُ مِنْ سَرَقَةٍ . اهـ .

ثُمَّ إِنَّ الْمَغْضُوبَ إِذَا فَاتَ عِنْدَ الْغَاصِبِ وَاتَّفَقَ عَلَى فَوَاتِهِ أَوْ كَانَ الْقَوْلُ بَعْدَ الْفَوَاتِ ضَعِيفًا يَكْرَهُ لَنَا شِرَاؤُهُ وَلَا مَنَعَ ، وَالْكَرَاهَةُ فِي الثَّانِي أَشَدَّ مِنْهَا فِي الْأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ

لِلْقَوْلِ بَعْدَ الْفَوَاتِ . اهـ كَلَامُ الشَّرِيفِ . قُلْتُ : وَكَذَلِكَ مَا كَانَ رَبُّهُ مُخِيرًا فِي أَخْذِهِ لَا يَجُوزُ شِرَاؤُهُ . اهـ . وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ ذَكَرَهَا شِرَاؤُهُ . اهـ ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ ذَكَرَهَا بِأَسْرِهَا (ح) ، وَتَرَكَ الشَّرِيفَ حَمَى اللَّهِ ذِكْرَ الْوَجْهِ الْأَخِيرِ مِنْهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٦) [١١] سُؤَالَ : عَنْ فَوَاتِ الْمَغْصُوبِ الَّذِي يَمْلِكُ بِهِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَمَلِكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَمُوه) ^(١) هَلْ هُوَ كَالْفَوَاتِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (بَتَغِيرُ سَوْقَ ...) ^(٢) النخ ، أَوْ لَا يَكُونُ إِلَّا بِذَهَابِ الْعَيْنِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ النَّازِمِ فِي آخِرِ الْآيَاتِ الَّتِي أَوَّلُهَا : مُعَامَلَةُ الْإِنْسَانِ مِنْ جُلِّ مَالِهِ حَرَامٌ ... إِلَى أَنْ قَالَ : إِذَا فَوَتْ الْمَغْصُوبُ لَيْسَ بِقَائِمٍ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْفَوَاتَ الْمَذْكُورَ يَكُونُ بِمَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (كَنْقَرَةِ صِيغَتِ وَطِينٍ لُبْنٍ وَقَمْحٍ طَحْنٍ وَبَذَرٍ زُرْعٍ وَبَيْضٍ أَفْرَخٍ وَعَصِيرٍ تَخْمَرٍ) ^(٣) . اهـ . قَوْلُهُ : (وَقَمْحٍ طَحْنٍ) : أَيُ : وَدَقِيقُ عَجْنٍ وَعَجِينُ خُبْزٍ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا فِي (عَبَقِ) ^(٤) ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ قَوْلَيْنِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ^(٥) : وَلَوْ طَحْنُ الْقَمْحِ فَمِثْلُهُ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : لَهُ أَخْذُهُ بَغَيْرِ غُرْمٍ ، وَقَالَ أَيْضًا : وَإِذَا زُرِعَ الْبَذَرُ أَوْ أَفْرَخَ الْبَيْضُ فَالْمِثْلُ ، وَقَالَ سَحْنُونُ : الْفِرَاحُ لِلْمَالِكِ وَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الْحَضِّ ، وَقَالَ أَيْضًا : وَلَوْ غَصَبَ نَقْرَةً فَصَاغَهَا ضَمِنَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٣٠) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٧٧) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٢٩) .

(٤) شرح الزرقاني (٦ / ٢٥٥) .

(٥) جامع الأمهات (ص / ٤١٠) .

مِثْلَهَا ، وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ : لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمَصُوغَ مَجَانًّا ؛ إِذْ لَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ . اهـ .

وَيَكُونُ أَيْضًا بِنَقْلِ الْمِثْلِيِّ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ كُلْفَةٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَصَبَرَ [لَوْجُودِهِ وَ] ^(١) لِبَلَدِهِ وَلَوْ صَاحَبَهُ) ^(٢) .

(مخ) ^(٣) : لِأَنَّ نَقْلَهُ قُوْتُ يُوجِبُ غُرْمَ مِثْلِهِ عَلَيْهِ لَا غُرْمَ عَيْنِهِ ، وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ النِّقْلَ قُوْتُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ كُلْفَةٌ . اهـ .

وَيَكُونُ أَيْضًا بِصَوْغِهِ الْمَصُوغَ عَلَى غَيْرِ هَيْئَتِهِ الْأُولَى بَعْدَ كَسْرِهِ لَهُ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَعَلَى غَيْرِهَا فَقِيمَتُهُ ، وَيَكُونُ أَيْضًا بِلَتِّهِ السَّوِيقَ بَعْدَ طَحْنِهِ لِحَبِّهِ كَمَا اتَّفَقَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ (ق) ^(٤) بِقَوْلِهِ : وَاتَّفَقَا أَنَّ طَحْنَ الْقَمْحِ سَوِيقًا وَلَكِنَّهُ أَنْ لَيْسَ لِرَبِّ الْقَمْحِ أَخْذُهُ . اهـ .

وَيَكُونُ أَيْضًا بِشَيْءِ اللَّحْمِ لَا بِالذَّبْحِ فَقَطْ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ ^(٥) : وَإِذَا ذَبَحَ الشَّاةَ ضَمِنَ قِيمَتَهَا ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : إِذَا لَمْ يَشُوها فَلَرِبَهَا أَخْذُهَا مَعَ أَرْضِهَا . اهـ . وَالْقَوْلُ الْأَخِيرُ هُوَ الْمَشْهُورُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ (مخ) ^(٦) بِقَوْلِهِ : الْمَذْهَبُ أَنَّ الذَّبْحَ لِلشَّيْءِ الْمَغْضُوبِ لَيْسَ بِمُفِيتٍ لَهُ ، وَلَرِبُهُ الْخِيَارُ بَيْنَ أَخْذِ قِيمَتِهِ يَوْمَ الْغَضَبِ وَبَيْنَ أَخْذِهِ مَذْبُوحًا وَأَخْذَ مَا [نَقَصَهُ] ^(٧) قِيمَتُهُ مَذْبُوحًا عَنْ قِيمَتِهِ حَيًّا ؛ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ رُشْدٍ أَنَّ هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . اهـ . وَيَكُونُ

(١) سقط من الأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

(٣) حاشية الخرشى (٦/١٣٣) .

(٤) التاج والإكليل (٥/٢٨٠) .

(٥) جامع الأمهات (ص/٤١٨) .

(٦) حاشية الخرشى (٦/١٣٢) .

(٧) فى (مخ) : نقصت .

أَيْضاً بِالْهَرَمِ ؛ لِقَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » : وَمَنْ غَضِبَ شَابَةً فَهَرَمَتْ عِنْدَهُ فَذَلِكَ فَوْتُ يَوْجِبُ لِرَبِّهَا غَرَمَ قِيمَتِهَا . اهـ .

وَيَكُونُ أَيْضاً بِخُرُوجِهِ مِنْ يَدِ الْغَاصِبِ بِمَوْتِ أَوْ إِبَاقِ وَنَحْوِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ^(١) : وَإِذَا حُكِمَ بِالْقِيَمَةِ مَلَكَهُ الْغَاصِبُ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ فِي مِثْلِ الْأَبْقَى عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ أَيْضاً بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَلَكَهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيمَتَهُ إِنْ لَمْ يَمُوه)^(٢) . قَوْلُهُ : ([أَوْ]^(٣) غَرِمَ قِيمَتُهُ) إِنْ حُكِمَ عَلَيْهِ الشَّرْعُ بِغُرْمِهَا لِفَوَاتِهِ وَإِنْ لَمْ يَغْرِمْهَا بِالْفِعْلِ كَمَا فِي شُرُوحِهِ^(٤) . اهـ . وَلَا يَفُوتُ بِالنَّقْلِ حَيْثُ كَانَ مُقَوِّمًا وَلَوْ كَانَ فِي نَقْلِهِ كُفْلَةٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ وَجَدَ غَاصِبُهُ بَغْيَهُ) - أَيِ : بَغْيٍ مَحَلَّهُ - (فَلَهُ تَضَمُّنُهُ) الْقِيَمَةَ (وَمَعَهُ أَخْذُهُ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ لِكَبِيرِ حَمَلٍ) وَلَا يَكُونُ أَيْضاً بِتَغْيِيهِ عِنْدَ الْغَاصِبِ بِسَمَاوِيٍّ أَوْ جَنَائِيٍّ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ تَعَيَّبَتْ وَإِنْ قَلَّ كَكَسْرِ نَهْدِيهَا أَوْ جَنِي هُوَ أَوْ أَجَنِي خَيْرٌ فِيهِ)^(٥) وَلَا يَكُونُ أَيْضاً بِصَبْغِهِ الثُّوبَ وَلَا بِنَائِهِ الْأَرْضَ أَوْ [ق / ٦٥٥] غَرَسَهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (كَصَبْغِهِ فِي قِيمَتِهِ وَأَخْذَ ثَوْبِهِ وَدَفْعَ قِيَمَةِ الصَّبْغِ ، وَفِي بِنَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفْعِ قِيَمَةِ نَقْضِهِ بَعْدَ سَقُوطِ كُفْلَةٍ لَمْ يَتَوَلَّهَا)^(٦) .

وَلَا يَكُونُ أَيْضاً بِحَوَالَةِ الْأَسْوَاقِ كَمَا يُشِيرُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (أَوْ نَقَصَتْ لِلِسُوقِ)^(٧) .

(١) جامع الأمهات (ص/٤١١) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٣٠) .

(٣) في الأصل : و .

(٤) انظر : « حاشية الخرشي » (٦/١٤٤) و « التاج والإكليل » (٥/٢٨٨) .

(٥) مختصر خليل (ص/٢٣٠) .

(٦) المصدر السابق .

(٧) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

(مخ) (١): المشهورُ أَنَّ النَّقْصَ لِأَجْلِ [السُّوقِ] (٢) فِي بَابِ الْغَضَبِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ.

وَالِى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمْلَةِ مِمَّا يُفْضِي ذِكْرُهُ إِلَى الطُّولِ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَتَمَهَّدَ عِنْدَكَ عَلِمْتَ أَنَّ كُلَّ مَا يَقُوتُ بِهِ الْمَغْصُوبُ يَقُوتُ بِهِ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ سِوَى نَقْلِ الْمُثَلَّى حَيْثُ لَا كُلْفَهُ فِيهِ فَإِنَّهُ قُوتٌ فِي الْغَضَبِ ، وَلَيْسَ قُوتًا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِيهِ كُلْفُهُ فَيَكُونُ قُوتًا فِيهِمَا ، وَأَمَّا الْبَيْعُ الْفَاسِدُ فَقَدْ يَقُوتُ بِمَا لَا يَقُوتُ بِهِ الْمَغْصُوبُ : كَحَوَالَةِ الْأَسْوَاقِ وَتَغْيِيرِ الذَّاتِ وَالْوَطْءِ مِنَ الْبَالِغِ وَشَبْهِ ذَلِكَ مِمَّا فِي تَتْبَعِهِ طُولٌ .

وَأَمَّا شِرَاؤُهُ وَقَبُولُ هَبَّتِهِ وَصَدَقَّتِهِ مِنَ الْغَاصِبِ بَعْدَ فَوَاتِهِ عِنْدَهُ وَهُوَ غَيْرُ مُغْتَرِقِ الذِّمَّةِ أَوْ مُغْتَرِقُهَا ، وَفَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ الْأَخْذِ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ التَّسْتَرِّ ، فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْمَشَارَإِلِيهِ بِالْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا (ح) (٣) بِقَوْلِهِ : الْمَغْصُوبُ إِذَا فَاتَ عِنْدَ الْغَاصِبِ وَاتَّفَقَ عَلَى فَوَاتِهِ أَوْ كَانَ الْقَوْلُ بَعْدَ فَوَاتِهِ ضَعِيفًا يُكْرَهُ لَنَا شِرَاؤُهُ وَلَا يُمْنَعُ ، وَالْكَرَاهَةُ فِي الثَّانِي أَشَدُّ مِنَ الْكَرَاهَةِ فِي الْأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ بَعْدَ فَوَاتِهِ قَوِيًّا ، وَلَكِنَّهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ ، فَلَا يَجُوزُ لَنَا شِرَاؤُهُ مِنْهُ بَلْ يُمْنَعُ مُرَاعَاةً لِلْقَوْلِ بَعْدَ الْفَوَاتِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ رَبُّهُ مُخِيرًا فِي أَخْذِهِ لَا يَجُوزُ لَنَا شِرَاؤُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٧) [١٢] سُؤَالَ : عَمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مَعْرُوَال (مخ) فِي « كَبِيرِهِ » مِنْ أَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مُشَبَّهًا بِالضَّمَانِ (كَحَرْبَاعِهِ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ) (٤) مُقِيدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ مَوْتُهُ مِنْ حَيَاتِهِ ، وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ مَوْتُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ غَضِبَ حَرَّةٌ

(١) حاشية الخرشى (١٤١/٦) .

(٢) فى (مخ) : الأسواق .

(٣) مواهب الجليل (٢٧٧/٥) .

(٤) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

فَمَاتَتْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ هَلْ هَذَا الْكَلَامُ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ صَحِيحٌ ؛ قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَحَرُّ بَاعِهِ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ) نَاقِلًا عَنْ (عَج) مَا نَصَّهُ (١) : وَظَاهَرُ هَذَا أَنَّ الدِّيَّةَ دِيَّةٌ عَمْدٌ وَأَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ هُوَ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ وَالْإِيَّاسُ مِنْ رُجُوعِهِ سَوَاءٌ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَمْ لَا بِأَنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَسَوَاءٌ بَاعَهُ أَمْ لَا . اهـ .

ثُمَّ نَقَلَ أَيْضًا عَنْ وَالِدِهِ مَا نَصَّهُ وَجَدَّ عِنْدِي مَا نَصَّهُ : (وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ) ؛ أَيُّ : وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ مِنْ حَيَاتِهِ ، وَأَمَّا لَوْ عَلِمَ مَوْتَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ غَضِبَ حُرَّةً ، فَمَاتَتْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ غَضِبَ أُمَّ وَلَدٍ فَمَاتَتْ فَيُضْمَنُ قِيمَتَهَا ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَهَا أَحْكَامُ الْقَنْ حَتَّى يَمُوتَ سَيِّدُهَا . اهـ . إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اسْتَبَانَ لَكَ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ (عَج) مِنْ ضَمَانِ الْغَاصِبِ الْمَذْكُورِ لَدِيَّةُ الْمَغْصُوبِ حَيْثُ تَعَذَّرَ رُجُوعُهُ سَوَاءٌ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَمْ لَا ، وَالَّذِي عَلَيْهِ وَالِدُ (مَخ) عَدَمُ ضَمَانِهِ حَيْثُ تَحَقَّقَ مَوْتُ الْمَغْصُوبِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٨) [١٣] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ مَالِ أَحْجَمَانَ وَالْمُهَاجِرِينَ مِنْ أَوْلَادِ عُلُوشٍ هَلْ يَجُوزُ شِرَاءُ مَا غَضِبَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ مُلْكٍ بَعْضٍ ، وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَفْتِ وَلَمْ يَحْصُلِ الْإِيَّاسُ مِنْ مَعْرِفَةِ أَرْبَابِهِ أَوْ لَا يَجُوزُ شِرَاؤُهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَسْتَحِقُّهُ رَبُّهُ مَجَانًّا مِنْ مُشْتَرِيهِ مِنْ غَاصِبِهِ أَوْ بِالثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ هَذَا حَاصِلُ سُؤَالِكُمْ وَثَمَرَتُهُ ؟

جَوَابُهُ - وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَالَبُ مَعَ أَنِّي لَسْتُ لِمَا أَسْتَدْتُمُ إِلَيَّ بِأَهْلٍ فَكَيْفَ وَأَنَا ذُو خَطَأٍ وَجَهْلٍ وَلَا سِيَّمَا فِي غَايَةِ ضَعْفٍ وَثَقَلٍ وَكَثْرَةِ هُمُومٍ وَشُغْلٍ : إِنَّ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ قَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ وَنُصُوصُهُ مَنَعَ شِرَائِهِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ .

أَمَّا الْقَاعِدَةُ : فَإِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ جَوَازِ شِرَاءِ الشَّيْءِ إِلَّا مِنْ مَالِكِهِ أَوْ مِمَّنْ يَنْزِلُ

مَنْزَلَتُهُ مِنْ وَكَيْلٍ أَوْ قَاضٍ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْبَائِعَ فِي مَسْأَلَتِنَا غَاصِبٌ لِلْمَبِيعِ لَا مَالِكٌ وَلَا شَبِيهَ بِالْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ الْغَصْبَ وَالنَّهْبَ لَيْسَا مِنَ الْأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْمَلِكِ شَرْعًا ، فَلَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا جَوَازُ التَّصَرُّفِ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، بَلْ الْأَسْبَابُ الشَّرْعِيَّةُ الْمَوْجِبَةُ لِلْمَلِكِ إِنَّمَا هِيَ الْاِبْتِيَاعُ وَالِاسْتِيْهَابُ وَالْإِرْثُ وَتَنَاوُلُ الْمُبَاحَاتِ كَالصَّيْدِ وَنَحْوِهِ وَأَخَذَ الْغَنِيْمَةَ مِنَ الْكُفَّارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ لِلْبَائِعِ مَلِكٌ ، فَلَا يَحْصُلُ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ مَلِكٌ إِذْ هُوَ فَرَعُهُ ، وَمِنْ الْمَحَالِ أَنْ يَحْصُلَ لِلْمُشْتَرِي مِنَ الْغَاصِبِ عَالِمًا بِالْغَصْبِ إِبَاحَةَ التَّصَرُّفِ بِعَقْدِ الْغَاصِبِ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَاصِلًا لِلْغَاصِبِ ، وَهَلْ يَثْبُتُ الْفَرْعُ [ق / ٦٥٦] وَالْأَصْلُ زَائِلٌ ؟ وَهَلْ يَثْبُتُ الْمُسَبَّبُ وَالسَّبَبُ غَيْرُ حَاصِلٍ ؟ اهـ . من « نوازل الفقيه محمد بن أبي بكر ابن الهاشم الغلاوي » مع حذف واختصار وبعضه بالمعنى .

وَأَمَّا النَّصُّ عَلَى بَعْضِ شِرَائِهِ فَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ فِي كِتَابِ الْغَصْبِ فِي « الْمُدُونَةِ » : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ قَبُولِ وَدِيعَةِ الْمَغْصُوبِ قَبُولُ الْمَغْصُوبِ وَدِيعَةً ، وَأَنَّهُ إِنْ قَبِلَ ذَلِكَ عَالِمًا كَانَ كَالْغَاصِبِ سَوَاءً كَانَ مَغْصُوبًا مِنْ مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَهَذَا فِي قَبُولِهِ وَدِيعَةً ، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ هَبَةٌ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ شَرَاءٌ كَذَلِكَ ؛ إِذْ لَا فَرْقَ . اهـ . وفي « نوازل ابن رشد » : وَسُئِلَ عَنْ قَبَائِلَ شَتَّى فِي الصَّحَرَاءِ يَتَغَاصِبُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَلَيْسَ لَهُمْ مَالٌ سِوَى الْمَاشِيَةِ ، وَهَذَا الْغَصْبُ الْمَذْكُورُ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، هَلْ يُسَوِّغُ لِأَحَدٍ لَهُ مَالٌ حَلَالٌ أَنْ يَتَرَى بِهِ حَرَامًا وَهُوَ مِمَّنْ رَاعَ عَنِ التَّبَاعَةِ وَأَرَادَ التَّوَرُّعَ هَلْ يَجُوزُ الْاِبْتِيَاعُ مِنْ ذَلِكَ الْمَغْصُوبِ أَمْ لَا ، وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ الْمَذْكُورُونَ لَا يَغْصِبُونَ إِلَّا فِي غَضَبِهِمْ وَغَضَبِ آبَائِهِمْ قَبْلَهُمْ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَاشِيَةُ بِأَيْدِ هَؤُلَاءِ قَدْ تَوَارَثُوهَا عَنْ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ كَمَا ذَكَرْتَ وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَغْصُوبَةٌ ، وَلَا يَعْلَمُ الْيَوْمَ لِقَدَمِ الْعَهْدِ بِأَصْحَابِهَا الَّذِينَ غَضِبَتْ مِنْهُمْ ، وَلَا وَرَثَتُهُمْ وَلَا يُمْكِنُهُمْ صَرْفُهَا بِأَعْيَانِهِمْ وَلَا صَرْفُ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَيَّ أَصْحَابِهِ لِلْجَهْلِ بِهِ بَعِيْنِهِ ، فَحَكْمُهَا فِي أَيْدِي الَّذِينَ هِيَ

بأيديهم بما ذكّرت من الميراث من آبائهم وأجدادهم حكم اللقطة بعد التعريف بها واليأس من معرفة ربها التي قال فيها رسول الله - ﷺ - : « لو أجدوها شأنك بها »^(١) يستحبّ لهم التصدّق بها ولا يجب عليهم فرضاً سيما إن لم تكن هي المغصوبة بأعيانها وإنما هي أنسألتها فيجوز شراؤها منهم لمن أراد أن يشتريها ، وسواء كان الغاصبون لهذه الماشية قد غصبوها ممن لم يغصبهم أو ممن غصبهم أو غصب آباءهم قبلهم إذا كانت القبيلة لم يعلم كل واحد بعينه أنه أخذ مال من صار إليه ماله بعينه ، وأما إن كان هؤلاء القوم الذين هذه الماشية بأيديهم قد غصبوها هم أو من يرثونها عنه : من آبائهم أو أجدادهم ممن غصبهم أو ممن لم يغصبهم يعرفون أربابها الذين غصبت منهم ويمكنهم أداؤها إليهم بأعيانهم ، أو إلى ورثتهم ، فالواجب المتعين عليهم أن يصرفوها إلى أربابها ؛ إذ لا يحلّ لهم أن يتمسكوا بشيء منها ولا أن يقبلها أحد منهم ولا ممن صارت إليه من قبلهم بأي وجه صارت إليه ، فإن فعل شيئاً من ذلك عالمًا كان حكمه في ذلك حكم الغاصب . اهـ .

قال أبو عبد الله الزواوي : نسبته ابن رشد ما جأوب عليه باللقطة فيه نظر ؛ لأن اللقطة لم يمتنع ملتقطها من دفعها لربها لو علم ، ولم يلتقط على سبيل التملك ومسألة الماشية من هي بيده ممتنع من دفعها لربها لو علم وما غصبها أو ورثها إلا ليملكها فستان ما بينهما إلا أن يكون هؤلاء الذين بأيديهم هذه الماشية قد علم منهم الانقياد إلى الحق والإنابة ، ورد ما بأيديهم لأربابها إن علموا فيكون كاللقطة لا شك فيه .

وأما قوله : وأما إن كان هؤلاء القوم قد غصبوها هم أو من يرثونها عنه من آبائهم وأجدادهم قبلهم ممن غصبهم أو ممن لم يغصبهم . . . إلى آخره ، ففيه نظر ؛ لأن من غصبهم لهم قبله تباعة فكيف يقضي عليهم بردها إليهم مع

(١) أخرجه البخاري (٢٢٤٣) ومسلم (١٧٢٢) من حديث زيد بن خالد رضي الله عنه .

كَوْنَهُمْ لَهُمْ قَبْلَهُمْ تَبَاعَةٌ ؟ ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ تُبَاعَ هَذِهِ الْمَاشِيَةُ عَلَى مَلِكٍ أَرَبَابَهَا وَيُسْتَوْفَى مِنْهَا قِيَمَةٌ مَا عَلَيْهِمْ مِنَ التَّبَعَاتِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَعْلَمُ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ إِذَا رُدَّتْ إِلَيْهِمْ مَاشِيَتُهُمْ يُعْطُونَ مَا عَلَيْهِمْ مِنَ التَّبَعَاتِ ، فَيَتَعَيَّنُ الرَّدُّ إِلَيْهِمْ وَيَكُونُ ذَلِكَ حَقًّا ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ . اهـ . بِاخْتِصَارٍ مِنَ « الْمَعْيَارِ » . اهـ .

نَقَلْتُ هَذَا مِنْ بَعْضِ فَتَاوَيِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ هَاشِمٍ الْغَلَاوِي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَنَفَعَنَا بِهِ ، آمِينَ - ، وَمَحَلُّ حَطِّ رَحَالِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَنَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ رُشْدٍ قَوْلُهُ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ الَّذِينَ هَذِهِ الْمَاشِيَةُ بِأَيْدِيهِمْ قَدْ غَضَبُوهَا يَعْرِفُونَ أَرَبَابَهَا الَّذِينَ غَضِبَتْ مِنْهُمْ ، وَيُمْكِنُهُمْ أَدَاؤها إِلَيْهِمْ بِأَعْيَانِهِمْ أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِمْ فَالْوَجِبُ الْمُتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَصْرِفُوهَا إِلَى أَرَبَابِهَا .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَا يَقْبَلُهَا مِنْهُمْ أَحَدٌ بِأَيِّ وَجْهِ صَارَتْ إِلَيْهِ ، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَالِمًا كَانَ كَالْغَاصِبِ ... إلخ .

لَأَنَّ كَلَامَهُ هَذَا فِيهِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَنَعِ شِرَاءِ أَمْوَالِ الْقَبِيلَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ وَأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ مِنْ مَالِهِمْ إِذَا كَانَ عَالِمًا كَانَ [ق / ٦٥٧] كَالْغَاصِبِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ . اهـ .

فَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ هَذَا الْإِمَامِ عَلِمَ أَنَّ مَا هُوَ فِي مَعْلُومِ الْأَرَبَابِ الْقَائِمِ الْعَيْنِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ شِرَاؤُهُ وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ وَتَدَاوَلَتْهَا الْأَمْلاكُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَرَبَابَهَا مَجْهُولِي الْحَالِ أَوْ طَيِّبِي الْكَسْبِ أَوْ خَبِيثِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُشْتَرِيهِ أَخْذُ الثَّمَنِ مِنْ رَبِّهِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْغَاصِبِ وَالْغَاصِبُ لَيْسَ لَهُ أَخْذُ الثَّمَنِ كَمَا لَا خَفَاءَ فِي ذَلِكَ . اهـ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْبُغَاةَ كَانُوا أَهْلَ تَأْوِيلٍ وَعِنَادٍ لَا يُسْتَرْقُونَ وَلَا تُمْلِكُ أَمْوَالُهُمْ وَإِنَّمَا يُسْتَعَانَ بِسِلَاحِهِمْ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يَرَدُّ كَغَيْرِهِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ كَمَا فِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَقَالَ (ابْنُ غ) : هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْجِهَادِ مِنْ ابْنِ يُونُسَ . اهـ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا مَنَعَ شِرَائِهِ مِمَّنْ نَهَبَهُ مِنْهُمْ . اهـ . وَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْجَزَائِرِيُّ فِي مَنْظُومَتِهِ : وَنَحْنُ لِلشَّرْعِ حَكَمٌ إِنْ يَقُلْ نَقُلْ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٤٩) [١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ غَضَبَ حَيَوَانًا وَوَلَدَ عِنْدَهُ وَمَاتَ الْوَلَدُ هَلْ يَضُمُّهُ أُمٌّ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(١) : وَلَوْ وَلَدَتْ الْأُمُّ الْمَغْصُوبَةَ ، ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ فَقِي نَفَى الضَّمَانَ فِيهِ قَوْلَانِ . اهـ ، الْقَلَسَانِيُّ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ . لَا ضَمَانَ عَلَى الْغَاصِبِ فِي الْوَلَدِ الَّذِي مَاتَ بِأَمْرِ مِنَ اللَّهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُهُ فِي « الْمُدُونَةِ » ، وَقَالَ فِي كِتَابِ ابْنِ شَعْبَانَ : يَضُمُّهُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَشْهَبَ ، وَالْقَوْلَانِ بِنَاءً عَلَى تَغْلِبِ شَبِّهِ الْوَدِيعَةِ فِي الْوَلَدِ أَوْ الْغَضَبِ ، وَهُمَا مَبْنِيَانِ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْلُومَةِ فِي التَّمَادِي عَلَى الْفِعْلِ هَلْ هُوَ كَالْإِبْتِدَاءِ أَوْ لَا ؟ فَعِنْدَ أَشْهَبَ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الْوِلَادَةِ صَارَ الْوَلَدُ كَسَلْعَةٍ أُخْرَى يَجِبُ عَلَى الْغَاصِبِ رَدُّهَا لِمَالِكِهَا ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ صَارَ كَمُبْتَدِئٍ غَضِبَهُ حِينَئِذٍ ، وَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْوِلَادَةِ ، وَعِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ الَّتِي بَاشَرَتْ الْغَضَبَ إِنَّمَا هِيَ الْأُمُّ وَحْدَهَا ، فَمَا حَدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ وَلَدِهِ فَإِنَّهُ كَالْوَدِيعَةِ وَلَمْ يَجْعَلِ التَّمَادِي عَلَى الْفِعْلِ كَابْتِدَائِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٠) [١٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ دَلَّ ظَالِمًا عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ وَأَخَذَهُ هَلْ يَضُمُّهُ أُمٌّ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْجَارِيَّ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَدَمُ الضَّمَانِ ، وَعَلَيْهِ مَشْيَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي « مُخْتَصَرِهِ » غَيْرَ مَا مَرَّةً أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي فَصْلِ الْخِيَارِ بِقَوْلِهِ : (وَعَلَى غَارٍ غَيْرٍ وَكِيٍّ تَوَلَّى الْعَقْدَ ...) إِلَى أَنْ قَالَ : (لَا إِنْ لَمْ يَتَوَلَّهُ) ^(٢) . اهـ .

(١) جامع الأمهات (ص/٣٧٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/١١٩) .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ قَوْلُهُ : (لَا إِنْ لَمْ يَتَوَلَّهُ)^(١) وَقَالَ [مَخ : وَالظَّاهِرُ رَجُوعٌ]^(٢) [ق / ٦٥٨] الدَّالُّ حَيْثُ ضَمِنَ عَلَى اللَّصِّ وَنَحْوِهِ^(٣) . اهـ .
وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتَ قَوْلَيْنِ ، وَذَكَرَهَا أَيْضًا (ق)^(٤) نَاقِلًا عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : أَبُو مُحَمَّدٍ مَنْ أَخْبَرَ لُصُوصًا [بِمَطْهُورٍ]^(٥) رَجُلٍ وَأَخْبَرَ بِهِ الْغَاصِبَ وَقَدْ بَحَثَ عَنْ [مُطْهَرِهِ]^(٦) أَوْ مَالِهِ فَدَلَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ وَلَوْلَا دِلَالَتُهُ مَا عَرَفُوهُ ، فَضَمَّنَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَلَمْ يُضْمَنْهُ بَعْضُهُمْ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَأَنَا أَقُولُ بِتَضْمِينِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ التَّغْيِيرِ الْمَوْجِبِ لِلضَّمَانِ ابْنُ يُونُسَ : قَالَ أَشْهَبُ : إِذَا دَلَّ مُحْرِمٌ مُحْرِمًا عَلَى الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ فَعَلَيْهِمَا الْجَزَاءُ جَمِيعًا ، وَابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ : الْجَزَاءُ عَلَى الدَّالِّ ؛ فَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ تَجَرَّى مَسَائِلُ الدَّالِّ فِيمَا ذَكَرَ الْمَازِرِيُّ فِي ضَمَانِ الْمُتَسَبِّبِ بِقَوْلِهِ : الصِّرْفِيُّ يَقُولُ : فِيمَا عَلِمَهُ رَدِيئًا إِنَّهُ جَيِّدٌ ، وَكَمْخَيْرٍ مَنْ أَرَادَ صَبَّ زَيْتٍ فِي إِنَاءٍ عَلِمَهُ مَكْسُورًا صَحِيحًا ، وَكَدَالٍ ظَالِمًا عَلَى مَالٍ أَخْفَاهُ رَبُّهُ عَنْهُ قَوْلَانِ : الْمَازِرِيُّ كَقَوْلِ أَشْهَبَ وَابْنِ الْقَاسِمِ فِي وَجُوبِ الْجَزَاءِ وَعَدَمِ لُزُومِهِ عَلَى مَنْ دَلَّ مُحْرِمًا عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَهُ بِدِلَالَتِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فُتْيَا ابْنِ رُشْدٍ بِأَنَّ الْمُسْتَفْتَى لَا يَضْمَنُ إِنْ أَفْتَى بِمَالِ الْغَيْرِ مُسْتَحِقَّةً ؛ إِذْ هُوَ غُرُورٌ بِالْقَوْلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ . اهـ .

قُلْتُ : وَعَلَى الْقَوْلِ بِضَمَانِ الدَّالِّ ، فَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ طَائِعًا أَوْ

(١) المصدر السابق .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) حاشية الخرشى (٦/ ١٤٠) .

(٤) التاج والإكلیل (٥/ ٢٨٤) .

(٥) فى الأصل : بمطهرة ، والمثبت من (ق) .

(٦) فى الأصل : مطهرة ، والمثبت من (ق) .

مُكْرَهَا كَمَا فِي (ح) وَلَأنَّ ضَمَانَ مَالِ الْغَيْرِ مِنْ خَطَابِ الْوَضْعِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ كَمَا فِي نُصُوصِ أَثْمَتِنَا وَنَوَازِلِهَا . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥١) [١٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ غَضِبَ بَعِيرًا مَثَلًا أَوْ سَرَقَهُ ثُمَّ إِنَّهُ ضَلَّ عَلَيْهِ وَجَعَلَ جُعَلًا لِمَنْ يَأْتِيهِ بِهِ ، فَأَتَاهُ بِهِ شَخْصٌ فَأَخَذَهُ وَغَابَ ، فَهَلْ لِرَبِّ الْبَعِيرِ مُطَالَبَتُهُ عَلَى الَّذِي أَتَى بِهِ بَعْدَ هُرُوبِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ غَضِبَهُ أَوْ سَرَقَهُ فَهُوَ ضَامِنٌ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ يَتَعَدَّى وَيُوكَلُ غَيْرُهُ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ ؛ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ رُشْدٍ فِي نَوَازِلِهِ هَذَا ذَكَرَ ابْنُ رُشْدٍ فِي نَوَازِلِهِ هَذَا التَّفْصِيلَ كَمَا فِي (ح) (١) ، رَاجِعُهُ إِنْ شِئْتَ . اهـ . وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٢) [١٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ اشْتَرَى أَبْعَرَةً وَتَلَفَ بَعْضَهَا عِنْدَهُ بِسَمَاوِيٍّ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ مَا بَقِيَ مِنْهَا ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِيمَا تَلَفَ عِنْدَهُ بِسَمَاوِيٍّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ حِينَ الشِّرَاءِ بِغَضِبِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لَا سَمَاوِيٍّ وَغَلَّةٌ) (٢) . اهـ .

وَيُصَدَّقُ فِي تَلَفِهَا بِذَلِكَ الْقَوْلِ . لِابْنِ الْحَاجِبِ : لَوْ ادَّعَى التَّلَفَ صَدَقَ فِيمَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْ رَقِيقٍ وَحَيَوَانٍ . اهـ .

(١) مواهب الجليل (٢٧٦/٥) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

قال الخرشي: يعني أن المشتري من الغاصب الذي لم يعلم بالغاصب إذا هلك عنده ما اشتراه من الغاصب بأمر سماوي أي: لا دخل لأحد فيه، فإنه لا ضمان عليه للمالك وإلا فهو ضامن للغاصب، وبعبارة لا سماوي أي: لا ضمان عليه للمالك، أي: لا يكون غريما ثانيا بخلاف العمد، فإنه يكون غريما ثانيا، فلا منافاة بين قوله: لا سماوي وبين قوله: وغلة؛ لأننا إنما نفينا عنه نوعا خاصا من الضمان وهو ضمانه للمالك وإلا فهو ضامن للغاصب بمعنى أنه لا يرجع بثمنه عليه إن كان دفعه ويدعه له إن كان لم يدفعه المشتري . « حاشية الخرشي » (١٤٧/٦) .

وَأِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْغَصْبِ عِنْدَ الشِّرَاءِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْغَاصِبِ يَضْمَنُ السَّمَاءِيَّ وَيَغْرُمُ الْغَلَّةَ . قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : فَإِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِيُ فَكَالْغَاصِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي السَّمَاءِيِّ وَلَا فِي الْغَلَّةِ .

وَفِي (ق) (١) : عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : وَفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا ، وَمَنْ ابْتِاعَ شَيْئًا مِنْ غَاصِبٍ ، أَوْ قَبْلَهُ وَهُوَ عَالِمٌ أَنَّهُ غَاصِبٌ ، فَهُوَ كَالْغَاصِبِ فِي الْغَلَّةِ وَالضَّمَانِ . اهـ . وَحِينَئِذٍ فَلِلْمَالِكِ اتِّبَاعُ أَيُّهُمَا شَاءَ ، فَإِنْ رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْغَاصِبِ ، وَإِنْ رَجَعَ عَلَى الْغَاصِبِ ، فَلَا رُجُوعَ لِلْغَاصِبِ عَلَى الْمُشْتَرِي .
أَنْظُرْ : شُرُوحُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٣) [١٨] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَدْخَلَ بَعِيرَهُ فِي دَارٍ ، وَقَالَ لَشَخْصٍ : سُدَّ الْبَابَ عَلَيْهِ وَأَدْخَلْهُ غَيْرَهُ ، وَقَالَ لَهُ : أَغْلِقِ الْبَابَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَفْعَلْ ، وَتَلَفَ الْبَعِيرُ بِسَبَبِ ذَلِكَ هَلْ يَضْمَنُ الْمَأْمُورُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) - نَاقِلًا عَنْ « الذَّخِيرَةِ » (٢) : إِنَّهُ لَا يَضْمَنُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ امْتِثَالُ أَمْرِهِ ، وَيَضْمَنُ فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا ؛ لِأَنَّ مِبَاشَرَتَهُ لِذَلِكَ تُصِيرُهُ أَمَانَةً تَحْتَ حِفْظِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٤) [١٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَتْلَفَ شَيْئًا بَفْتَوَاهُ أَيْضَمْنُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) : إِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى مُجْتَهِدٍ أَتْلَفَ شَيْئًا بَفْتَوَاهُ وَضَمَنَ غَيْرَهُ إِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ ، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ وَأَغْلَظَ الْحَاكِمُ عَلَى غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ وَإِنْ أَدَبُهُ فَأَهْلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَقَدَّمَ لَهُ اشْتِغَالٌ ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ الْأَدَبُ وَيُنْهَى عَنِ الْفَتْوَى إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لَهَا . اهـ .

(عج) : وَأَنْظُرْ : هَلْ إِنْ أَرَادَ بِالْمُجْتَهِدِ مَا يَشْمَلُ مُجْتَهِدَ الْمَذْهَبِ وَالْفَتَوَى أَمْ لَا ؟

وَفِي الْقَلَشَانِيِّ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ وَقَتَوَى الشَّعْبِيِّ : فَمَنْ أَفْتَى بِغُرْمٍ مَا لَا يَجِبُ فَقَضَى بِهِ أَنَّ الْمُفْتِيَ يَغُرْمُ ، وَنَقَلَهُ ذَلِكَ عَنْ أَصْبَغَ بْنِ خَلِيلٍ غَرِيبٌ ، وَالْأَظْهَرُ عَدَمُهُ إِنْ بَدَلَ الْمُفْتِيَ وَسَعَهُ فِي ذَلِكَ . اهـ .

وَفِي (ق) (١) : وَقَدْ تَقَدَّمَ فِتْيَا ابْنِ رُشْدٍ بِأَنَّ الْمُفْتِيَ لَا يَضْمَنُ إِنْ أَفْتَى بِمَالٍ لِغَيْرِ مُسْتَحَقِّهِ ؛ إِذْ هُوَ غَرُورٌ بِالْقَوْلِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٥) [٢٠] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا تَنَازَعَ الْغَاصِبُ وَالْمَغْصُوبُ مِنْهُ فِي قَدْرِ الشَّيْءِ الْمَغْصُوبِ وَلَمْ تُوجَدْ بَيْنَهُ عَلَى قَدَرِهِ فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ؟
جَوَابُهُ : أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْغَاصِبِ فِي ذَلِكَ بِيَمِينِهِ حَيْثُ أَشْبَهَ الْآخِرَ أَمْ لَا ؟
كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلْفِهِ وَنَعْتِهِ وَقَدْرِهِ وَحَلْفٍ) (٢) . اهـ . قَالَ (عَج) : لَأَنَّهُ غَارَمُ مُدَّعَى عَلَيْهِ وَقَاعِدَةُ الشَّرْعِ تَرْجِيحُهُ . اهـ . وَقَالَ [ق / ٦٥٩] (عَج) - نَاقِلًا عَنِ التَّنَائِي - : وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي تَخَالُفِهِمَا فِي الْقَدْرِ مَسْأَلَتَانِ .

الْأُولَى : غَاصِبٌ صُرَّةٌ يُلْقِيهَا فِي الْبَحْرِ وَلَا يَدْرِي مَا فِيهَا وَلَا قِيمَتِهَا ، أَوْ لَا يُلْقِيهَا وَيَدَّعِي رَبَّهَا أَنَّهَا كَذَا وَيُخَالِفُهُ الْغَاصِبُ ؛ الْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ بِيَمِينِهِ عِنْدَ مَالِكِ بْنِ نَاجِي ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ؛ لِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ مَا فِيهَا بَعْلِمَ سَابِقٍ أَوْ بَجَنَسِهَا . اهـ . وَقَالَ مُطَرِّفٌ وَابْنُ كِنَانَةَ وَأَشْهَبُ الْقَوْلُ لِرَبِّهَا مَعَ يَمِينِهِ إِنْ ادَّعَى مَا يَشْبَهُ وَكَانَ مِثْلَهُ يَمْلِكُهُ ؛ لَأَنَّهُ يَدَّعِي تَحْقِيقًا وَالْآخِرُ تَخْمِينًا ، وَأَمَّا إِنْ غَابَ عَلَيْهَا وَقَالَ فِيهَا كَذَا فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ .

الثَّانِيَةُ : قَوْلُ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي قَوْمٍ أَغَارُوا عَلَى مَنْزِلِ رَجُلٍ ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ فَذَهَبُوا بِمَا فِيهِ ، وَلَا يَشْهَدُونَ بِأَعْيَانِ الْمَنْهُوبِ ، لَكِنْ شَهِدُوا بِالْغَارَةِ وَالنَّهْبِ ؛ فَلَا

(١) التاج والإكليل (٥/ ٢٨٤) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

يُقْضَى لِلْمُتَّهَبِ مِنْهُ بِيَمِينِهِ وَإِنْ ادَّعَى مَا يُشَبِّهُ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ مُحْتَجًّا لَهُ بِقَوْلِ مَالِكٍ فِي الصَّرَةِ ، وَلِمُطَرِّفِ الْقَوْلِ قَوْلُ الْمُغَارِ عَلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ إِنْ أَشْبَهَ وَكَانَ مِثْلَهُ يَمْلِكُهُ ، وَ« الْمُدُونَةُ » مُحْتَمَلَةٌ فِيهَا عَنْ مَالِكٍ : إِذَا انْتَهَبَهَا أَوْ غَصَبَهَا بِحُضْرَةِ بَيِّنَةٍ ثُمَّ قَالَ : كَانَ فِيهَا كَذًا ، وَادَّعَى رَبَّهَا أَكْثَرَ ؛ فَالْقَوْلُ لِلْغَاصِبِ مَعَ يَمِينِهِ . وَلَمْ يُبَيِّنْ هَلْ طَرَحَهَا فِي مَتَلَفٍ أَمْ لَا ؟ . اهـ . قَوْلُهُ : وَ« الْمُدُونَةُ » مُحْتَمَلَةٌ : أَيُّ : لَا يَكُونُ طَرَحُهَا عَقَبَ الْإِنْتِهَابِ فَيَجْرِي فِيهَا الْخِلَافُ ، أَوْ يَطْرَحُهَا عَقَبَ الْإِنْتِهَابِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُتَّهَبِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٦) [٢١] سَوَّالٌ : عَنْ ظَالِمٍ قَالَ لِرَجُلٍ لَا يَطْلُبُهُ : أَرْنِي مَالَكَ وَمَالَ غَيْرِكَ ، فَأَرَاهُ مَالَهُ فَتَرَكَهُ الظَّالِمُ وَأَخَذَ مَالَ غَيْرِهِ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سَأَلَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ الشَّرِيفُ عَنْ رَفْقَةٍ قَلِيلَةٍ نَحْوِ ثَمَانِيَةِ رَجَالٍ بَدَوَابَهُمْ عَلَيْهَا الزَّرْعُ قَادِمِينَ مِنْ بَاغَتِهِ لَوْلَاتِهِ جَاءَهُمْ قَوْمٌ مِنَ الْأَكُورِ فِي الطَّرِيقِ فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِنْهُمْ لَا يَطْلُبُونَهُ : أَرْنَا مَرَآكِبَكَ وَمَرَآكِبَ غَيْرِكَ ، فَأَرَاهُمْ مَرَآكِبَهُ وَأَخَذُوا مَرَآكِبَ غَيْرِهِ ، فَهَلْ عَلَيْهِ الضَّمَانُ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَسْأَلَةٌ أَوْ دَلٌّ لَصًّا أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : بَأَنَّ مَنْ أَخْرَجَ مَالَهُ مِنْ مَالِ الْغَيْرِ أَوْ مَيَّزَهُ عَنْهُ لِلنَّجَاةِ مِنْ لُصُوصٍ طَلَبُوا ذَلِكَ مِنْهُ لَا يَكُونُ بِذَلِكَ كَمَنْ دَلَّ لَصًّا بِحَيْثُ يَضْمَنُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ مَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِ ، وَغَايَةُ الْمُقْدُورِ مِنْ أَخْذِ مَالِهِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِذَا تَرَكَ مَالَهُ مَعَ مَالِ غَيْرِهِ لَا يَرْضُونَ سَلْبَهُ أَوْ يَخَافُونَ أَخْذَهُمْ بِمَالِهِ فِيهِ فَيَضْمَنُ حِينَئِذٍ بِتَمْيِيزِهِ لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا عَلَى تَحْصِينِهِ بِتَرْكِ التَّمْيِيزِ عَلَى أَنَّهُ مُنْخَرِطٌ فِي سَلَكِ الْقَاعِدَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ صَاحِبِ « الْمُخْتَصَرِ » (وَضَمِنَ مَا أَمَكَّنْتَهُ ذِكَاةً وَتَرَكَ) إِلَى قَوْلِهِ : (كَتَرَكَ تَخْلِيصَهُ مُسْتَهْلَكٌ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ) (١) وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَأَمَّلَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٧) [٢٢] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ أَدْعَتْ اسْتَكْرَاهَا عَلَى غَيْرِ لَائِقٍ بَلَا تَعْلُقُ بِهِ حَدَثٌ لَهُ) ^(١) هَلْ يَجِبُ لِلْمَرْأَةِ مَهْرٌ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ بِتِلْكَ الدَّعْوَى أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا ؛ لِقَوْلِ (مَخ) ^(٢) نَاطِمًا لِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ :

وَلَيْسَ لَهَا مَهْرٌ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ عَلَى صَالِحٍ أَوْ غَيْرِهِ يَا أَخَا الْبَقَا

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ وَهُوَ وَأَصِيحٌ ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتُهُ إِقْرَارٌ عَلَى نَفْسِهَا وَعَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ فَلَا يُؤْخَذُ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهَا عَلَيْهِ ، وَأَيْضًا قَدْ ذَكَرَ ابْنُ رُشْدٍ أَنَّهَا لَا صَدَاقَ لَهَا فِيهَا إِذَا أَدْعَتْهُ عَلَى فَاسِقٍ وَتَعَلَّقَتْ بِهِ ، كَمَا رَوَاهُ عَيْسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا لَا صَدَاقَ لَهَا إِذَا لَمْ تَتَعْلَقْ بِهِ بِالْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَغَى قَوْلُهَا مَعَ التَّعْلُقِ الَّذِي هُوَ قَرِينُهُ الصَّدَقِ فَأُولَى مَعَ عَدَمِهِ ، وَإِذَا كَانَ لَا صَدَاقَ لَهَا عَلَى الْفَاسِقِ مُتَعَلِّقَةً أَمْ لَا كَمَا ذَكَرْنَا فَالْصَّالِحُ وَمَجْهُولُ الْحَالِ أُولَى بِهِذَا الْحُكْمِ .

فَإِنْ قُلْتُ : قَدْ ذَكَرَ ابْنُ رُشْدٍ فِي دَعْوَاهَا عَلَى مَجْهُولِ الْحَالِ حَيْثُ قِيلَ بَعْدَ حَدِّهَا لِلْقَذْفِ فِيمَا إِذَا لَمْ تَتَعْلَقْ بِهِ . وَكَانَتْ مِمَّنْ تُبَالِي بِفَضِيحَةِ نَفْسِهَا أَنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى رَدِّ دَعْوَاهَا ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ وَلَهَا صَدَاقُهَا ، وَذَكَرَ أَيْضًا فِي دَعْوَاهَا عَلَى الْفَاسِقِ وَحَيْثُ لَمْ تَتَعْلَقْ بِهِ وَسَجَنَهُ الْإِمَامُ وَلَمْ يَنْكَشِفْ لَهُ حَالُهُ أَنَّهُ يُحْلَفُ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ حَلَفَتْ وَأَخَذَتْ مَهْرَ مِثْلِهَا ، وَكُلُّ مَنْ هَذِينَ يُخَالِفُ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّهُ لَا صَدَاقَ لَهَا بِكُلِّ حَالٍ .

قُلْتُ : وَجُوبُ الصَّدَاقَيْنِ فِي هَذَيْنِ إِنَّمَا هُوَ فِي جِهَةِ نَكْوَلِهِ عَنِ الْيَمِينِ الْمُتَوَجَّهَةِ عَلَيْهِ وَحَلِفُهَا هِيَ ، وَلَوْ كَانَ الصَّدَاقُ وَاجِبًا عَلَيْهِ فِي هَذَيْنِ بِطَرِيقِ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

(٢) حاشية الحرشي (٦/ ١٤٨) .

الْأَصَالَةَ لَمَّا سَقَطَ بِحَلْفِهِ الَّذِي نَكَلَ عَنْهُ ، وَلَوْ حَلَفَ لَسَقَطَ عَنْهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَقْظِهِ .

وَقَدْ بَسَطَ الْمَسْأَلَةَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أَرْجُوزِيَّتِهِ فَرَأَجِعْهَا إِنْ شِئْتَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٨) [٢٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ : خُذْ هَذَا الْقَيْدَ وَقَيِّدْ بِهِ هَذِهِ الدَّابَّةَ ، وَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى هَرَبَتِ الدَّابَّةُ أَيْضُمْنَهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهَا لِأَنَّهُ [ق / ٦٦٠] لَمْ يَدْفَعْ الدَّابَّةَ إِلَيْهِ كَمَا فِي « كَبِيرِ » (مخ) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٥٩) [٢٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ : قَيِّدْ لِي بَعِيرِي مَثَلًا وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ وَتَرَكَهُ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ وَتَلَفَ أَيْضُمْنَهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عج) نَاقِلًا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عِنْدَ قَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » فِي كِتَابِ اللَّقْظَةِ مِنْ [(١) مَا نَصَّهُ : إِذَا قُلْتَ لَهُ : قَيِّدْ لِي عَبْدِي ، وَدَفَعْتَهُ إِلَيْهِ فَتَرَكَهُ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ يَضْمَنُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٦٠) [٢٥] سُؤَالَ : عَنْ مُشْتَرِكَيْنِ فِي شَيْءٍ جَاءَ ظَالِمٌ وَأَخَذَ أَحَدَهُمَا هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنْهُ وَحْدَهُ أَوْ عَلَيْهِمَا مَعًا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي نَوَازِلِ الْغَضَبِ مِنْ « الْمَعْيَارِ » (٢) : وَسُئِلَ عَنْ مُشْتَرِكَيْنِ فِي طَعَامٍ جَاءَ ظَالِمٌ وَأَخَذَ نَصِيبَ أَحَدِهِمَا وَهُوَ غَائِبٌ هَلْ هَذَا قِسْمٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الَّذِي عِنْدَهُ أَنَّ الْمَأْخُوذَ عَلَيْهِمَا وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا . اهـ ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَسُئِلَ السِّيُورِيُّ (٣) : عَمَّا إِذَا غَضِبَ نِصْفَ شَيْءٍ مُشَاعٍ بِسَبَبٍ

(١) طمس بالأصل .

(٢) انظر « المعيار » (٥٦٥ / ٩) .

(٣) المعيار : (٥٦٠ / ٥) .

مَا لَكَ جُزْءٌ مِنْهُ هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنَ الَّذِي أَخَذَ بِسَبِيهِ أَوْ مِنْهُمَا جَمِيعًا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْمُصِيبَةَ مِنَ الْمَالِكَيْنِ جَمِيعًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٦١) [٢٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ فِي فَرَسٍ وَأَخَذَهَا غَاصِبٌ

مِنْ عِنْدِ أَحَدِهِمَا فَمَشَى الشَّرِيكَ الثَّانِي إِلَى الْغَاصِبِ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ نَصْفَهُ وَفَدَى نَصِيبَ الثَّانِي الَّذِي غُصِبَتْ مِنْ عِنْدِهِ بِمَالٍ دَفَعَهُ لِلْغَاصِبِ ، وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ صَلاَحًا وَسَدَادًا عَلَى شَرِيكِهِ وَطَلَبَهُ بِمَا دَفَعَ لِلْغَاصِبِ فِي الْفِدَاءِ ، فَأَمْتَنَعَ مِنْ إِعْطَائِهِ ، وَقَالَ لَهُ : مَا أَمَرْتُكَ بِالْفِدَاءِ وَلَا نُعْطِيكَ شَيْئًا ؛ لِأَنَّكَ اشْتَرَيْتَ مِنَ الْغَاصِبِ وَتَأْخُذُ نَصِيبِي فِي الْفَرَسِ مِنْكَ مَجَانًا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْمَشْدَالِي فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : لِلْفَادِي أَخْذُ فِدَائِهِ مِنْ

شَرِيكِهِ إِنْ أَرَادَ الشَّرِيكَ أَخْذَ نَصِيبِهِ فِي الْفَرَسِ . اهـ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٦٢) [٢٧] سُؤَالَ : عَنْ ظَالِمٍ أَخَذَ مِنْ مَدِينٍ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ

ظُلْمًا عَلَى أَنَّهُ لَرَبِّ الدِّينِ ، ثُمَّ جَاءَ رَبُّ الدِّينِ بَعْدَ ذَلِكَ يَطْلُبُ مِنَ الْمَدِينِ فَقَالَ لَهُ : قَدْ أَخَذَ الظَّالِمُ مَا عَلَى الْبَالِغِينَ ، هَلْ يَبْرَأُ الْمَدِينُ مِنَ الدِّينِ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » نَاقِلًا عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : إِنْ مَا فِي الدِّمَّةِ لَا يَتَّعِينَ

بِحَالٍ مَا دَامَ فِي الدِّمَّةِ ، وَإِنْ التَّعَرُّضَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الْوَاجِبِ لَا يُوجِبُ فِيهِ حُكْمًا .

إِلَى أَنْ قَالَ : مَسْأَلَةٌ : وَهِيَ أَنَّ رَجُلًا لَهُ دَيْنٌ عَلَى رَجُلٍ فَعَدَى السُّلْطَانُ

عَلَى رَبِّ الدِّينِ ، فَأَخَذَ مِنْ غَرِيمِهِ دَيْنَهُ ثُمَّ تَمَكَّنَ رَبُّ الدِّينِ مِنْ طَلَبِ الْمَدِينِ بَدِينِهِ فَأَحْتَجَّ الْمَدِينُ بِجَبْرِ السُّلْطَانِ لَهُ عَلَى أَخْذِهِ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ حَقًّا لَرَبِّ الدِّينِ ، فَأَقْتَى بَعْضُ الْفُقَهَاءِ بِرَاءَةَ الْمَدِينِ ، وَأَقْتَى غَيْرُهُ بَعْدَمَ بِرَاءَتِهِ ؛ لِأَنَّ مَا فِي الدِّمَّةِ لَا يَتَّعِينَ . اهـ . قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ : وَالصَّوَابُ بِرَاءَتُهُ . اهـ .

وَفِي « الْعَمَلِيَّاتِ » مَا نَصَّهُ :

وَمَا مِنَ الدِّينِ بِجَبْرٍ يُدْفَعُ بِهِ غَرِيمُهُ فَلَا يَتَّبَعُ

اهـ . المرادُ منه مع حذفٍ ، والله تعالى أعلم .

(١٧٦٣) [٢٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْفَحْلِ الْمَغْصُوبِ إِذَا ضَرَبَ فِي مَأْشِيَةِ رَجُلٍ

هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَسْلُهَا لِحُرْمَةِ الْفَحْلِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُورِيُّ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ الْفَحْلُ الْمَغْصُوبُ بَيْنَ الْبَهَائِمِ الْحَلَالِ ، فَإِنْ تَرَكَ وَتَحَقَّقَ نَزْوُهُ لِبَهِيمَةٍ وَجَبَ عَلَى رَبِّهَا إِعْطَاءُ نَزْوِهِ لِرَبِّهِ إِنْ عَلِمَ وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَكِنَّهُ يَسْتَحَبُّ وَقَدْ تَرَكَ الشَّيْخُ صَالِحُ أَبُو مُحَمَّدٍ صَاحِبُ بَقَرَتِهِ لَمَّا حَمَلَهَا قَوْمٌ تَعَدِّيًّا مَعَ بَقَرِ أَهْلِ فَاسٍ ، ثُمَّ رَدُّوْهَا عَلَيْهِ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّهَا لَهُ فَأَمْتَنَعَ مِنْ أَخْذِهَا وَقَبْضِهَا وَتَرَكَهَا ، فَأَنْكَرَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ فَعَلَهُ وَقَالُوا : هَذَا وَرَعٌ وَلَا أَصْلَ لَهُ ، فَقَالَ الْفَقِيهُ الْحَافِظُ أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْرَائِيُّ : لِهَذَا الْوَرَعِ أَصْلٌ وَهُوَ فِي «الْمُدُونَةِ» قَالَ فِي كِتَابِ الرِّضَاعِ مِنْهَا : وَالْوِطْءُ يَدْرَأُ اللَّبَنَ ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو صَالِحٍ : أَحْسَنْتَ يَا شَيْخُ بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ اهـ . مِنْ « نَوَازِلِ الْفَاسِي » ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٦٤) [٢٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ غَضِبَ بَقْرَةً مِثْلًا وَبَاعَهَا لِحِزَارٍ وَذَبَحَهَا

الْحِزَارُ فَهَلْ لِرَبِّهَا الرُّجُوعُ عَلَى الْحِزَارِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا مَغْصُوبَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ (عَج) فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : لِرَبِّهَا أَنْ يَضْمَنَ الْغَاصِبُ الْقِيَمَةَ يَوْمَ الْغَضَبِ ، أَوْ يَضْمَنَ الْحِزَارُ الْقِيَمَةَ يَوْمَ الذَّبْحِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْغَضَبِ ، فَإِنْ عَلِمَ فَ ، إِنَّهُ يَضْمَنُ الْقِيَمَةَ يَوْمَ وَضْعِ يَدِهِ عَلَيْهَا . اهـ كَلَامُهُ .
وَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمِنَ مُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمْ فِي عَمْدٍ لَا سَمَآوِيٍّ وَغَلَّةٍ) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٦٥) [٣٠] سُؤَالَ : عَنْ الْحَلَالِ هَلْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » : وَسُئِلَ هَلْ بَقِيَ مِنَ الْحَلَالِ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا أَمْ لَا ؟ وَإِذَا قُلْنَا : لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ ، فَكَيْفَ يَفْعَلُ مَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ هَذَا الْأَمْرُ ؟ وَمَا حُكْمُ الْبِلَادِ الْمَغْصُوبَةِ هَلْ إِثْمُهَا عَلَى الْغَاصِبِ الْأَوَّلِ أَوْ عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَغْلَاهَا وَأَمْوَالُ الْعَرَبِ كُلُّهَا مَخْلُوطَةٌ بِالْحَرَامِ أَوْ حَرَامٌ كُلُّهَا ، كَيْفَ يَشْتَرِي مِنْهَا وَمَا عَنْدَهُمْ إِلَّا الْحَرَامُ ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَكْلُ طَعَامِهِمْ أَمْ لَا ؟

فَاجَابَ : الْمَسْأَلُ الثَّلَاثُ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْحَلَالَ يَرُ مَفْقُودٌ وَلَوْ كَانَ مَفْقُودًا لَمَّا كَلَّفَنَا اللَّهُ بَطْلَبَهُ ؛ فَإِنَّ الْحَلَالَ مَا جُهِلَ أَصْلُهُ ؛ قَالَ الْفَاكَهَانِيُّ : فَلَا يَنْبَغِي الْيَوْمَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ أَصْلِ شَيْءٍ ؛ فَإِنَّ الْأَصُولَ قَدْ فَسَدَتْ وَاسْتَحْكَمَ فَسَادُهَا بَلْ أَخَذَهُ [ق / ٦٦١] الشَّيْءَ عَلَى ظَاهِرِ الشَّرْعِ أَوْلَى لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ أَصْلِ الشَّيْءِ فَيَتَعَيَّنَ لَهُ تَحْرِيمُهُ ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَيَأْخُذُهُ مَعَ عِلْمِهِ بِتَحْرِيمِهِ أَوْ شُبُهَتِهِ .

ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي عِنْدِي فِي ذَلِكَ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنَّ مَنْ أَخَذَ قَدْرَ الضَّرُورَةِ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ مِنْ غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا زِيَادَةٍ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَمْ يَأْكُلْ حَرَامًا وَلَا شُبُهَةً ، وَكَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُورِيُّ يَقُولُ : مَنْ بِيَدِهِ شَيْءٌ وَلَا يَعْرِفُ لَهُ مَدْخَلٌ بِالْأَصَالَةِ وَلَا مُعَامَلَةً فَبِيحَةٍ مَقْصُودَةٍ فَمِنْ أَيْنَ يَحْرُمُ مَالُهُ وَمَا غَلَبَ عَلَى النَّاسِ مِنَ الْجَهْلِ وَرِقَّةِ الدِّيَانَةِ لَا يَحْرُمُ مَا بِأَيْدِيهِمْ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُخَاطَبُ إِلَّا بِمَا فِي عِلْمِهِ لَا بِمَا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ بِدِيهِ .

وَأَمَّا الْأَرْضُ الْمَغْصُوبَةُ فَإِثْمُهَا عَلَى مَنْ غَصَبَهَا ، وَعَلَى مَنْ اسْتَغْلَاهَا عَالِمًا بِغَضَبِهَا .

وَأَمَّا أَمْوَالُ الْعَرَبِ فَإِنَّهَا لَا يَقْطَعُ بِأَنَّهَا كُلُّهَا حَرَامٌ ، بَلْ يَجْرِي عَلَى الْقَانُونِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَمَنْ عَلِمَ مِنْهُمْ بِالْتَّعَدِّيِّ وَالْغَصْبِ وَإِنْ مُعْتَرِقَ الذِّمَّةِ ، فَاجْتَنَابُ مَالِهِ وَرَعٌ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ق) : وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَكَلَ طَعَامَهُمْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِقِيَمَةِ مَا أَكَلَ ، وَإِنْ دَفَعَ ذَلِكَ لِمَنْ لَهُ قَبْلَ الظَّالِمِ تَضَاعَةً فَذَلِكَ أَوْجَبٌ . وَأَمَّا طَعَامُ الْيَتَامَى ؟ فَالشَّيْءُ الْخَفِيفُ مِنْهُمَا تَقْضِي الْعَادَةَ بِالمُسَامَحَةِ فِيهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ ^(١) كَمَا إِذَا دُعِيَ لَطْعَامُ خَتَنِهِ وَغُرْسِهِ وَأَكَلَ مِنْهُ ، وَقَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ لَوْصِيِّ الْيَتِيمِ أَنْ يُنَازِلَ الْمُسْكِينَ الْكُسْرَةَ وَخَلَقَ الثِّيَابَ وَالْفُلُوسَ ، أَوْ يَمُرَّ بِهِ سَائِلٌ وَهُوَ فِي حَائِطِهِ أَوْ حَرْتِهِ فَيُنَازِلُهُ الثَّمَرَةَ وَالْقَبْضَةَ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرْبَةِ مِنَ اللَّبَنِ ؛ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ حَسَنٌ تُرْجِي بَرَكَتَهُ لِلْيَتِيمِ وَلِمَالِهِ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُؤْيَاهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٦٦) [٣١] سَوَالٌ : عَنْ الْمَالِ الْحَرَامِ هَلْ يَحِلُّ بِالْمِيرَاثِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » ^(٢) - نَاقِلًا عَنْ ابْنِ شَهَابٍ : إِنَّهُ يَجُوزُ وَرَأْيُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَأَبَاهُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِ ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ فَرَّقُوا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْغَصْبِ فَيُرَدُّ إِلَى أَرْبَابِهِ إِنْ عُرِفُوا ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفُوا . فَيَنْبَغِي لَهُمْ التَّصَدُّقُ بِهِ دُونَ قَضَاءِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ الرِّبَا وَفَسَادِ الْبَيْعِ وَمَنْعِ الزَّكَاةِ فَيَنْبَغِي لِلْوَرِثَةِ التَّمَسُّكُ بِرَأْسِ الْمَالِ إِنْ عُرِفُوهُ وَالتَّصَدُّقُ بِمَا بَقِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفُوهُ ؛ فَبِالتَّصَدُّقِ بِجَمِيعِهِ يُؤْمَرُونَ وَلَا يُجْبَرُونَ ، وَأَهْلُ الْوَرَعِ لَا يَرْضَوْنَ التَّمَسُّكَ بِهِ . اهـ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَسُئِلَ عَنْ الْمَالِ الْحَرَامِ هَلْ يَحِلُّ بِالْمِيرَاثِ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : لَا يَحِلُّ فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ ، وَالْحَسَنِ وَابْنِ شَهَابٍ يُحِلُّونَهُ بِهِ ، وَأَوْسَطُ الْأَقْوَالِ أَنْ لَا يَحِلَّ

(١) سورة البقرة (٢٢٠) .

(٢) انظر : « المعيار » (٥٤٦ / ٩) .

الْمَغْصُوبُ ، وَآمَّا فَسَادُ الْبَيْعِ وَرَبَا الطَّعَامِ وَالْعَيْنِ فَيَحِلُّهَا الْمِيرَاثُ اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٦٨) [٣٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ بَغْضَبٍ أَوْ سَرَقَةٍ وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، فَدَعَاهُ الْحَاكِمُ فَأَغْرَمَهُ مَالًا فَهَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِمَا أَغْرَمَهُ الْحَاكِمُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْوَرَزَاوِيُّ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ الْعَبْدُوسِيُّ : مَنْ ادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ بِالسَّرَقَةِ وَلَمْ تَثْبُتْ عَلَيْهِ فَدَعَاهُ لِحَاكِمٍ فَأَغْرَمَهُ ، فَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ مَا أَغْرَمَهُ الْحَاكِمُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٦٩) [٣٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَحْلَ مَالَكَ هَلْ يُبَاحُ لَكَ مَالُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهُ عُمَرُ بَابُ الْوَلَايَةِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ : الْمَنْعُ ، وَالْكَرَاهَةُ ، وَالْإِبَاحَةُ ، وَالِاسْتِحْبَابُ ، كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَمْ لَا ، وَقِيلَ : إِنَّمَا ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا مَا يَنْوِبُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ خَامِسٍ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَأَظْهَرُهَا الْإِبَاحَةُ ، لِحَدِيثِ هَنْدٍ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَخْذِ شَيْئِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ) (١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٠) [٣٤] سُؤَالَ : هَلْ الْأَفْضَلُ التَّحْلِيلُ مِنَ الْمَظَالِمِ وَالتَّبِعَاتِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » - نَاقِلًا عَنْ ابْنِ رَشْدٍ - : اُخْتَلَفَ فِي التَّحْلِيلِ مِنَ التَّبِعَاتِ وَالظَّلَامَاتِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ تَرْكَ التَّحْلِيلِ أَوْلَى ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ التَّحْلِيلَ أَفْضَلُ .

وَالثَّالِثُ لِمَالِكَ : التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ التَّبَعَاتِ مِنْ سَلَفٍ وَنَحْوِهِ التَّحْلِيلُ مِنْهَا أَفْضَلُ ،
وَبَيْنَ الظَّالِمَاتِ مِثْلُ الْغَضَبِ وَنَحْوِهِ فَعَدَمُهُ أَفْضَلُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الرَّدْعِ لِئَلَّا يَعُودَ
لِمِثْلِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ زُرُقٌ : [(١) الْقَوْلُ الثَّانِي] [(٢)]
التَّحْلِيلُ أَوْ جَمَاعَةٌ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ضَمْصَمٍ (٣) ، وَيَنْبَغِي التَّعْرِضُ
بِالْبَقَاءِ عَلَى الْحَقِّ إِنْ رُجِيَ الزَّجْرُ بِهِ ، وَالتَّصْرِيحُ بِالْعَفْوِ إِنْ عُلِمَ النَّفْعُ بِهِ . اهـ .
قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : الْقَائِلُونَ بِالتَّحْلِيلِ وَإِسْقَاطِ الْحُقُوقِ اخْتَلَفُوا هَلْ تَسْقُطُ عَنْ
الظَّالِمِ مَطَالِبَةُ الْآدَمِيِّ فَقَطْ وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ مَطَالِبَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ يَسْقُطُ عَنْهُ
الْجَمِيعُ ؟ لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ . اهـ .

فَائِدَةٌ : قَالَ (ح) فِي « شَرْحِ النَّاسِكِ » : قَالَ فِي « الْمَسَائِلِ الْمَلْقُوطَةِ » :
قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : كُلُّ شَيْءٍ يَأْكُلُهُ الْإِنْسَانُ لغيرِهِ ، فَإِنَّهُ يَنْفَعُهُ تَجْلِيلُهُ مِنْهُ إِلَّا خَمْسَةً
أَشْيَاءَ : الرِّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ ، وَحُلُوفَانِ الْكَاهِنِ ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ ، وَإِجَارَةُ الْمُفْتِيِ ،
وَالنَّائِحَةُ ، وَيُرَدُّ جَمِيعٌ حَقٌّ عَلَى أَهْلِهِ فَلَا يَنْفَعُهُ التَّحْلِيلُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَذَكَرَ
الْبَرْزَكِيُّ نَحْوَ ذَلِكَ وَزَادَ : « وَإِنَّمَا التَّحْلِيلُ فِيمَا كَانَ اعْتِدَاءً أَوْ رَبًّا . اهـ ،
وَمَرَادُهُمْ [ق / ٦٢٢] بِقَوْلِهِمْ : جَمَعَ حَقٌّ عَلَى أَهْلِهِ : الْجَعْلُ عَلَى رَدِّ الضَّائِعِ
إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَوْ عِلْمَ مَوْضِعِهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَنْفَعُهُ فِيهِ التَّحْلِيلُ ؛ لِأَنَّ الدَّفْعَ لِلْمَالِ
ظَالِمٌ فِي دَفْعِهِ ، وَأَجَلَ هَذَا نَقُولُ : إِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا تُرَدُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لِمَنْ
أَخَذَتْ مِنْهُ وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ صَرْفُهَا فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْبَرْزَكِيُّ فِي مَسَائِلِ
الْغَضَبِ عَنِ الدَّوْدِيِّ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ صَحَبَ [(٤)] يَأْخُذَ عَلَيْهِ

(١) ، (٢) طمس بالأصل .

(٣) تقدم .

(٤) طمس بالأصل .

الدَّرَاهِمَ فِي الْفَسَادِ أَنْ يَرُدَّ مَا أَخَذَهُ لِرَبِّهِ ، فَإِذَا لَمْ يَجِدْهُ وَلَمْ يَعْرِفْهُ وَأَيَسَ مِنْ ذَلِكَ تَصَدَّقَ بِهِ .

الْبَرْزَلِيُّ : قُلْتُ : كَعْبَارَةُ عَيْسَى فِي ثَمَنِ الزَّيْتِ النَّجَسِ إِذَا فَاتَ ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ ثَمَنَهُ إِلَى رَبِّهِ إِنْ عُرِفَ وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهِ ، وَسَمِعْتُ أَنَّ الصَّوَّابَ أَنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِهِ مُطْلَقًا أَدْبًا لِأَهْلِ الْمَعَاصِي كَأَجْرَةِ رَعِي الْخَنْزِيرِ وَقَالَ الْأَبِيُّ فِي حَدِيثِ مَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلُوَانِ الْكَاهِنِ ، الْبَغِيُّ : الزَّانِيَةُ ، وَمَهْرُهَا : مَا تَأْخُذُهُ عَلَى الزَّانِي ، وَسُمِّيَ مَهْرًا لِشَبْهَةِ بِهِ فِي الصُّورَةِ ، وَحُلُوَانُ الْكَاهِنِ : مَا يَأْخُذُهُ عَلَى كَهَانَتِهِ ، وَلَا خِلَافَ فِي حُرْمَةِ مَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلُوَانِ الْكَاهِنِ ، وَأَجْرَةُ الْمُغْنِيَةِ وَالنَّائِحَةِ ، وَانْظُرْ : إِذَا تَابَتْ مِنَ الْبَغَاءِ هَلْ يَلْزِمُهَا التَّصَدُّقُ بِالمَهْرِ قِيَاسًا عَلَى الْمُصَلِّيِّ يَسْبِغُ الْخَمْرَ ، فَإِنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ أَوْ تَرُدُّهُ لِمَنْ أَخَذَتْهُ عَنْهُ قِيَاسًا عَلَى مَنْ بَاعَ أُمَّ وَلَدَهُ ، وَلَمْ أَرَ فِي ذَلِكَ نَصًّا ، وَتَشْبِيهُهَا بِمَسْأَلَةِ الْخَمْرِ أَوْلَى . اهـ . وَقَالَ ابْنُ نَاجِيٍّ فِي مَسْأَلَةِ الزَّيْتِ النَّجَسِ : عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ : أَنَّهُ إِذَا فَاتَ لَزِمَ الْبَائِعُ رَدُّ الثَّمَنِ بِكُلِّ حَالٍ ، وَمَالَ لَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ .

قُلْتُ : وَيَقُومُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ هَذَا أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَخَذَ دَرَاهِمَ عَلَى مَا لَا يَحِلُّ فَإِنَّهَا يَلْزِمُهَا أَنْ تَرُدَّهَا إِلَى رَبِّهَا ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَتَصَدَّقُ بِذَلِكَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَلَا تَرُدُّهَا عَلَى رَبِّهَا أَدْبًا لَهُ .

وَقَالَ الشَّيْخُ زُرُوقٌ : إِذَا تَابَتْ مِنَ الْبَغَاءِ وَيَدَّهَا مِنْ رَجُلٍ بَعَيْنَهُ مَالٌ قِيلَ : تَرُدُّهُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ فِي غَيْرِ حَقٍّ ، وَقِيلَ : لَا لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي بَاطِلٍ ، وَثَالِثُهَا : إِنْ كَانَ عَنْ عِشْقٍ رَدَّتْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا . اهـ .

قُلْتُ : الظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا عَدَمُ الرَّدِّ وَوُجُوبُ الصَّدَقَةِ بِذَلِكَ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُفَصَّلَ فِي الرِّشْوَةِ ؛ فَإِنْ كَانَ أَخَذَهَا عَنْ بَاطِلٍ فَهِيَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَإِنْ كَانَ أَخَذَهَا عَلَى تَحْصِيلِ حَقٍّ ، فَهِيَ يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهَا لِرَبِّهَا وَيَنْفَعُهُ التَّحْلِيلُ .

اهـ . المراد منه مع حذف واختصار . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٧٧١) [٣٥] سؤال : عمن توجه لظالم في بعيرين كل واحد منهما

لشخص - غصبهما الظالم منهما ، فخير الظالم بينهما فأختار واحداً منهما ، هل يشتركان في البعير المردود أو يختص به مالكة ؟

جوابه : أنهما يشتركان في البعير المردود ؛ قياساً على مسألة الجمليين إذا التقياً في طريق ضيقة بحيث لا يمكن تخلّص أحدهما إلا بموت الآخر أنهما يشتركان في واحد منهما ويقتل الآخر كما في بعض فتاوي أئمتنا . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٧٧٢) [٣٦] سؤال : عمن باع بقرة لسوداني بكيل معلوم من الزرع

واستدعى أحداً يكتاله له فأكتاله وزاد عليه خمسين مداً هل يجب عليهما ردّها للسودان أم لا ؟ وعلى عدم وجوب ردّها عليهما ، فأيهما تكون له الخمسون إذا تنازعا فيه ؟

جوابه : أن السوداني إما أن يكون مسلماً أو كافراً فإن كان مسلماً فيما أن يكون مغترق الدّمة أم لا ، فإن لم يكن مغترق دّمة فله ما للمسلمين من أهل العفاف وعليه ما عليهم ؛ ويتفرع عن هذا أنه يجب عليهما ردّ ما أفتاه من زرع بالبلد الذي أفتاه عليه كما يشير إلى ذلك الشيخ خليل بقوله : (وصبر لوجوده و [(١) لبلده ولو صاحبه) (٢) اهـ . وإن كان مغترق الدّمة فالحكم في زرع ما ذكره (ح) (٣) عند قول خليل في مبحث الطلاق : (ولا تمكنه زوجته إن سمعت إقراره وبانت) (٤) وكلفه : إن الفقير يقدر على أموال

(١) سقط من الأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

(٣) مواهب الجليل (٤/٨٤) .

(٤) مختصر خليل (ص/١٤١) .

مُسْتَعْرِقِ الذِّمَّةِ بِالتَّسْتَرِ وَالسَّرْقَةِ فَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يُبِيحُ لِلْفُقَرَاءِ أَخْذَ أَمْوَالِ
الظَّلَمَةِ كَيْفَ مَا تَأْتِي ، وَكَانَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ يَمْنَعُ ذَلِكَ ابْتِدَاءً خَشْيَةً أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ
فَيُدْرِكُهُ الضَّرَرُ . هَذَا الَّذِي شَافَهُتُهُ مِنْهُ ، ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ .
اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ كَافِرًا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ مَالِهِ بِالتَّسْتَرِ وَغَيْرِهِ إِلَّا لِمَفْسَدَةٍ
أَعْظَمَ ؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ [(١)] عَهْدٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّرِيفُ
حِمَى اللَّهِ فِي «نَوَازِلِهِ» .

قُلْتُ : كَوْنُهُمْ حَرَبِيُّونَ ظَاهِرٌ لِمَنْ عَرَفَ الْعَهْدَ وَأَحْكَامَهُ ، وَإِذَا أَفْتِيَ بِهِ شَيْخٌ
أَشْيَاخُنَا الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ وَأَيُّ عَهْدٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ بَلْ غَايَةُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ أَنَّنَا
نَدْخُلُ بِلَدِّهِمْ لِلتَّجَارَةِ وَنَدْخُلُونَ بَعْضَ بِلَادِنَا لِذَلِكَ اسْتِثْمَانًا . اهـ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَأَعْلَمُ أَنَّ الْخَمْسِينَ تَكُونُ لِلْمِكْيَالِ دُونَ بَائِعِ الْبَقَرَةِ فِي الْوَجْهَيْنِ
الْآخِرَيْنِ ؛ لِأَنَّ حَوْزَهُ أَخْصُ مِنْ حَوْزِ صَاحِبِ الْبَقَرَةِ ، وَصَاحِبُ الْحَوْزِ الْأَخْصِ
مُقَدَّمٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَوْزِ الْأَعْمِ ؛ فَفِي (مَخ) (٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي
بَابِ الْفَلَسِ : (وَقُدِّمَ فِي زَرْعِهَا ...) (٣) الْخ . مَا نَصَّهُ : وَإِنَّمَا قُدِّمَ رَبُّ
الْأَرْضِ وَالْبَاقِي عَلَى الْمُرْتَهِنِ وَإِنْ كَانَ حَائِزًا لِلزَّرْعِ ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ
عَمَلٍ هَذَا وَأَرْضٍ هَذَا فَحَوْزُهُمَا أَخْصُ مِنْ حَوْزِ الْمُرْتَهِنِ ، وَالْحَوْزُ الْأَخْصُ يُقَدَّمُ
عَلَى الْحَوْزِ الْأَعْمِ كَمَا لَوْ وَقَعَتْ سَمَكَةٌ فِي حَجَرٍ إِنْسَانٍ جَالِسٍ فِي سَفِينَةٍ غَيْرِهِ
فَإِنَّهُ يَكُونُ أَحَقَّ بِهَا مِنْ رَبِّ السَّفِينَةِ لِأَنَّ حَوْزَهُ أَخْصُ . اهـ .

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ ، فَالْخَمْسُونَ لِرَبِّهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٣) [٣٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَغَارَ عَلَيْهِ جَيْشٌ مِنَ اللَّصُوصِ وَقَدَّرَ عَلَى
أَحَدِهِمْ هَلْ يُغْرَمُ جَمِيعُ مَا سَلَبَ [ق / ٦٦٣] مِنْهُ . هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، أَوْ لَا يُغْرَمُ

(١) طمس بالأصل .

(٢) حاشية الخرشى (٢٨٦/٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٠٦) .

إِلَّا مَا سَلَبَ مِنْهُ هُوَ فَقَطْ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُغْرِمُهُ إِنْ شَاءَ جَمِيعَ مَا سَلَبَ لَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ حَيْثُ غَابُوا أَوْ عُدِمُوا ؛ لِأَنَّهُمْ حُمَلَاءُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ غُرْمٌ وَرَجَعَ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ إِنَّمَا قَوِيَ بِأَصْحَابِهِ جَمِيعًا ؛ فَفِي الْمُسْدَلِيِّ فِي مَبَحَثِ حِمَالَتِهَا مَسْأَلَةُ اللَّصُوصِ أَنَّهُمْ يَتَرَاوُونَ ، وَهُوَ مَنْصُوصٌ فِي سَمَاعِ عَيْسَى مِنَ الْغَصْبِ ^(١) . قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَقْرَبَ بِغَصْبِ عَبْدٍ لِرَجُلٍ ، وَأَنَّهُ غَصَبَهُ هُوَ وَرَجُلَانِ سَمَاهُمَا وَصَدَقَهُ رَبُّ الْعَبْدِ أَنَّهُمْ غَصَبُوهُ ثَلَاثَتُهُمْ قَالَ : عَلَيْهِ غُرْمٌ جَمِيعُهُ وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى مَنْ غَصَبَهُ مَعَهُمْ إِلَّا أَنْ يُقَرَّ كَمَا أَقْرَأَ أَوْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ ، وَحَيْثُذُ لَوْ وَجَدَ بَعْضُهُمْ مُقَدَّمًا وَبَعْضُهُمْ مَلِيًّا فَإِنَّهُ يَأْخُذُ كُلَّ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمَلِيِّ ، وَيَطْلُبُ هُوَ أَصْحَابَهُ .

ابْنُ رُشْدٍ : هَذَا بَيْنَ لَأَنَّ الْقَوْمَ إِذَا اجْتَمَعُوا فِي الْغَصْبِ وَالسَّرْقَةِ أَوْ الْحَرَابَةِ فَكُلُّ وَاحِدٍ ضَامِنٌ لِجَمِيعٍ مَا أَخَذُوهُ لَأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوِيَ بِبَعْضٍ فَهُمْ كَالْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَهَذَا حَيْثُ كَانَ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ مِنْهُمْ بِالْغَا ، وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا أَخَذَ فَقَطْ ؛ فَفِي « مُخْتَصَرِ الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ كَانَ مَعَ غَيْرِهِ فِي حَرَابَةٍ فَأَخَذُوا شَيْئًا بِحَضْرَتِهِ وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِشَيْءٍ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ مَنْ حَضَرَ مَعَ لُصُوصٍ فِي سَرْقَةٍ أَوْ سَلَبٍ وَهُوَ بَالِغٌ فَهُمْ عِنْدَ مَالِكٍ كَالْحُمَلَاءِ يَرْجِعُ جَمِيعٌ مَا حَضَرَهُ مِمَّا أَخَذُوهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا أَخَذَ ، وَغَيْرُ الْبَالِغِ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا أَخَذَ . اهـ .

وَذَكَرَ الشَّرِيفُ حَمِيَّ اللَّهِ فِي نَوَازِلِهِ قَوْلَيْنِ فِي غُرْمِ السَّرَاقِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ؛ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا الْمُجْتَمِعُونَ لِلْسَّرْقَةِ فَكُلُّ مُخَاطَبٍ بِمَا أَخَذَ خَاصَّةً عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ بَعْضِ الشُّيُوخِ .

وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِذَا تَعَاوَنُوا فَهُمْ كَالْمُحَارِبِينَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٤) [٣٨] سُؤَالٌ : عَمَنْ أَخَذَ ظَالِمٌ مَالَهُ وَمَاتَ - أَعْنِي رَبَّ الْمَالِ - هَلْ يَكُونُ ثَوَابُهُ فِي الْآخِرَةِ لَهُ أَوْ لَوَرَّثِهِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » نَاقِلًا عَنِ الدَّوْدِيِّ مَا نَصَّهُ : قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءَ : إِنَّ مَنْ أَخَذَ مَالَهُ ظُلْمًا فَإِنَّمَا لَهُ ثَوَابُ مَا احْتَسِبَ عَنْهُ إِلَى مَوْتِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ الثَّوَابُ إِلَى وَرَثَتِهِ . كَذَلِكَ إِلَى آخِرِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ يَصِيرُ بَعْدَهُ لِلْوَارِثِ ، وَهَذَا صَحِيحٌ فِي النَّظَرِ ؛ وَعَلَيْهِ إِذَا مَاتَ الظَّالِمُ قَبْلَ الْمَظْلُومِ وَلَمْ يَتْرِكْ شَيْئًا أَوْ تَرَكَ مَالًا لَا تَعْلَمُ بِهِ الْوَرِثَةُ لَمْ تَنْتَقِلْ تَبَعَاتُ الْمَظْلُومِ إِلَى وَرَثَتِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لِلظَّالِمِ مَا تَسْتَوْجِبُهُ وَرَثَتُهُ الْمَظْلُومِ ، وَتَقْدَمَ الْكَلَامُ فِي الظَّالِمِ إِذَا تَابَ وَلَمْ يَجِدْ مَا يُؤَدِّي بِهِ الدِّينَ هَلْ يُؤْخَذُ بِذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ أَمْ لَا مِنْ كَلَامِ عَزِّ الدِّينِ وَأَبِي عَمْرَانَ ، وَكَذَلِكَ الدِّيُونُ الدُّنْيَوِيَّةُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَبَّ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٥) [٣٩] سُؤَالٌ : عَمَنْ غَضَبَ حُرًّا أَوْ بَاعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؟

جَوَابُهُ : فَفِي (ح) (١) : أَنَّهُ يَحْدُثُ أَلْفَ جَلْدَةٍ وَيُسْجَنُ سَنَةً ، فَإِذَا أَيْسَ مِنْهُ وَدَّى دَيْتَهُ إِلَى أَهْلِهِ . اهـ .

وَقَوْلُهُ : فَإِذَا أَيْسَ مِنْهُ ... إلخ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَحُرِّ بَاعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ) (٢) وَفِي (عَج) عَنْ (ق) (٣) : رُويَ عَنْ مَالِكٍ : مَنْ غَضَبَ حُرًّا فَبَاعَهُ إِنَّهُ يَكْلَفُ بَطْلَبَهُ ، فَإِنْ أَيْسَ مِنْهُ وَدَّى دَيْتَهُ إِلَى أَهْلِهِ وَنَزَلَتْ بِطُلَيْطَلَةَ فَكَتَبَ قَاضِيهَا إِلَى ابْنِ بَشِيرٍ بِقَرْطَبَةَ ، فَجَمَعَ ابْنُ بَشِيرٍ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَقْتَنُوهُ بِذَلِكَ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ : أَنَّ أَغْرَمَهُ دَيْتَهُ كَامِلَةً ، فَقَضَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ . اهـ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الدَّيَّةَ دِيَّةُ عَمْدٍ ، وَأَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ هُوَ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، وَالْيَأْسُ

(١) مواهب الجليل (٥/ ٢٨٨) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

(٣) التاج والإكليل (٥/ ٢٨٨) .

من رُجوعه سواءَ تحَقَّقَ موتهُ أم لا بِأَن شَكَّ أو ظَنَّ ، وسواءَ بَاعَهُ أم لا . اهـ .
 وفي « كَبِيرِ مَخ » وَجَدَ عِنْدِي مَا نَصُّهُ (وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ) (١) : أَي (٢) :
 وَلَمْ تَعْلَمْ موتهُ مِنْ حَيَاتِهِ ، أَمَّا لَوْ عَلِمَ موتهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ غَصِبَ حُرَّةً
 فَمَاتَتْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٦) [٤٠] سُؤَالَ : عَنْ قِيَمَةِ أُذُنِ الْفَرَسِ الَّذِي قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِيهَا
 ([كَقَطْعِ ذَنْبِ] (٣) دَابَّةِ ذِي هَيْئَةٍ ، أَوْ أُذُنَهَا) (٤) هَلْ تَزَادُ إِذَا قُطِعَتْ تَحْتَ عَالَمِ
 دُونَ غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ تَعْظُمُ قَدْرُ الْعَالَمِ لَهُ حَدٌّ كَمَا بَلَّغَنِي أَنَّ بَعْضَ الطَّلَبَةِ حَدُّهُ
 بَرُبْعِ قِيَمَةِ الْفَرَسِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ تَخْقِيرُ الْعَالَمِ مَعْصِيَةٌ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ أَبْغَضَ
 عَالِمًا فَقَدْ أَبْغَضَنِي » (٥) ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ بُغْضَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُفْرٌ أَمْ لَا ؟
 وَهَلِ الشُّرَكَاءُ أُسْوَةٌ فِي قِيَمَةِ أُذُنِ الْفَرَسِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا زِيَادَةَ لِفَرَسِ الْعَالَمِ وَنَحْوَهُ فِي ذَلِكَ عَنْ فَرَسِ الْوَضِيعِ حَيْثُ
 كَانَتْ ذَاتَ هَيْئَةٍ ؛ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ (عَبَق) (٦) : (فَإِنْ
 أَفَاتَ) (٧) فِي الْعَمْدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُهُ وَمِثْلُهُ الْخَطَأُ فَلَا أَحْسَنَ حَذْفُ الْهَمْزَةِ فَيَقُولُ :
 (فَإِنْ فَاتَ الْمَقْصُودُ كَقَطْعِ ذَنْبِ دَابَّةِ) مُسْلِمٍ (ذِي هَيْئَةٍ) وَمَرْوَةَ كَقَاضٍ وَأَمِيرٍ
 لَا غَيْرَ ذِي هَيْئَةٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ هَيْئَةٍ لِمُسْلِمٍ) إِلَى أَنْ قَالَ : (أَوْ
 أُذُنَهَا) فَلَهُ أَخْذُهُ وَتَقْصُّهُ أَوْ قِيَمَتُهُ (اهـ .

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

(٢) انظر : « حاشية الخرشى » (١٣٢/٦) .

(٣) في الأصل : كذب .

(٤) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

(٥) لم أفق عليه .

(٦) شرح الزرقاني (٦/ ٢٨٠ - ٢٨١) .

(٧) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

وَقَالَ (عبق) ^(١) أَيْضًا : وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ إِرَادِ دَابَّةٍ ذَا الْهَيْئَةِ عَلَى الْمُصَنِّفِ مَبْنِيٌّ عَلَى جَعْلِ دَابَّةٍ مُضَافًا إِلَى ذِي ، فَإِنَّ دَابَّةً فِي كَلَامِهِ مُنَوَّنًا وَذِي صِفَةٌ لَهُ شَمِلَ كَلَامُهُ الصُّورَتَيْنِ وَلَا يَمْنَعُ إِرَادَةُ ذَلِكَ وَصَفُهَا بِذِي [ق / ٦٦٤] فَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ : ذَاتُ هَيْئَةٍ لَأَنَّا نَقُولُ فِي الْحَدِيثِ : « فَإِذَا بَدَأَتْ أَهْلَبُ طَوِيلُ الشَّعْرِ » ^(٢) ، وَفِيهِ أَيْضًا : « فَأَتَيْتُ بَدَأَةَ فَوْقَ الْحِمَارِ وَدُونَ الْبَعْلِ . . . » فَذَكَرَ وَصَفَ الْبَرَاقِ ؛ لِأَنَّ دَابَّةً فِي مَعْنَى حَيَوَانٍ ؛ فَرَأَى فِي الْوَصْفِ الْمَعْنَى . اهـ .

وَأَمَّا مَا بَلَّغَكُمْ مِنْ تَحْدِيدِ أَرْضِ الْجَنَائَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى فَرَسِ الْعَالَمِ بِرُبْعٍ قِيمَتِهَا ، فَقَدْ بَحَثْتُ عَنْهُ فِي مِظَانٍ طَلَبَهُ فَلَمْ أَرَهُ وَلَا أَظُنُّ أَنَّ لَهُ سَلَفًا فِي الْمَذْهَبِ بَلْ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَهُ مِسْكَةٌ مِنَ الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ فَرَسُ الْوَضِيعِ غَيْرَ ذَاتِ هَيْئَةٍ فَلَيْسَ لِرَبِّهَا إِلَّا أَخْذُهَا مَعَ نَقْصِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ لَمْ يَفْتَهُ فَنَقْصُهُ . اهـ .

وَأَمَّا تَحْقِيرُ الْعَالَمِ وَالْأَسْتِهْزَاءُ بِهِ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ مَا فِي « شَرْحِ الرِّسَالَةِ » الْمُسَمَّى « إِضْاحُ الْمَسَالِكِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِك » ، وَنَصُهُ : فَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - قَالَ : « مَنْ عَظَّمَ الْعَالَمَ فَكَأَنَّمَا يُعَظِّمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ اسْتَحَفَّ بِالْعَالَمِ فَقَدْ اسْتَحَفَّ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » ^(٣) أَوْ كَمَا قَالَ ﷺ ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : مَنْ أَدَّى لِي وَلِيًّا فَقَدْ أَذْنَتْهُ بِالْحَرْبِ » ^(٤) ،

(١) شرح الزرقاني (٦/ ٢٨١) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٤٢) من حديث فاطمة بنت قيس رضى الله عنها .

(٣) لم أفق عليه .

(٤) أخرجه أبو نعيم فى « الحلية » (١/ ٤) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ المصنف

هنا ، و(١/ ٥) والقضاعى فى « مسند الشهاب » (١٤٥٧) وابن أبى الدنيا فى « الأولياء » =

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَدَى فَقِيهًا فَقَدْ أَدَى رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَنْ أَدَى رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْ أَدَى اللَّهَ » ، وَمَنْ أَدَى اللَّهَ ، قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا : وَمَنْ أَدَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ اسْتَوْجَبَ اللَّعْنَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ؛ فَلْيَحْذَرِ الْعَاقِلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ الْحَذَرِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهِذِهِ الْمَعْصِيَةِ الشَّدِيدَةِ مِنَ اللَّهِ عَلَى أَعْظَمِ خَطَرٍ ؛ قَالَ الْإِمَامُ - وَفَقْنَا اللَّهَ وَإِيَّاهُ لِمَرْضَاتِهِ وَجَعَلْنَا مِمَّنْ يَخْشَاهُ وَيَتَّقِيهِ حَقَّ تَقَاتِهِ : إِنَّ لُحُومَ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ ، وَعَادَةُ اللَّهِ فِي هَتَكَ أَسْتَارِ مُتَقَصِّهِمْ مَعْلُومَةٌ ، وَإِنَّ مَنْ انْطَلَقَ لِسَانَهُ فِي الْعُلَمَاءِ [بِالثَلْبِ] ^(١) ابْتِلَاهُ اللَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِمَوْتِ الْقَلْبِ ؛ ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ^(٢) . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي (ح) ^(٣) و « التَّبَصُّرَةِ » أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ فِي عَالِمٍ بِمَا لَا يَجِبُ فِيهِ حَدُّهُ ضَرَبُ أَرْبَعِينَ سَوْطًا . اهـ .

وَأَمَّا الشُّرَكَاءُ فِي الْفَرَسِ فَإِنَّ أَرْضَ الْأُذُنِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ أَنْصِبَائِهِمْ كَالْقِيمَةِ إِذَا قُتِلَتْ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا جِنَايَةٌ وَالْوَاجِبُ فِيهَا عِوَضٌ عَنْ الذَّاتِ الْمُشْتَرَكَةِ ، لَكِنْ فِي الْأَوَّلَى عِوَضٌ عَنْ بَعْضِهَا ، وَفِي الثَّانِيَةِ عِوَضٌ عَنْ جَمِيعِهَا ، وَلَيْسَ الْأَرْضُ غَلَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْغَلَّةَ مَا يَنْشَأُ عَنْ تَحْرِيكِ ، وَالْأَرْضُ نَاشِئَةٌ عَنْ الرِّقَبَةِ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ « الْمُدَوَّنَةِ » : إِنَّ مَا يَنْشَأُ عَنْ الرِّقَبَةِ كَالرِّقَبَةِ ؛ فَانْظُرْهُ عِنْدَ

= (٤٥) من حديث عائشة رضى الله عنها بلفظ : « ... فقد استحل محارمى »

والحديث فى البخارى (٦١٣٧) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ : « من عادى لى

ولياً فقد آذنته بالحرب ... » .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة النور (٦٣) .

(٣) مواهب الجليل (٣٠٣/٦) .

قَوْلَهَا : وَإِنْ أَنْكَحَهَا بِعَبْدٍ فَجَنَى عَلَيْهِ جَنَايَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ فَأَرُشُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا . اهـ . وَنَحْوُ هَذَا فِي « نَوَازِلِ » - الْمَرْحُومِ بِكَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى وَفَضْلِهِ - الْقَاضِي الطَّالِبِ أَبِي بَكْرٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَاعِدَةٌ : فِي بَعْضِ فِتَاوَيِ الْقَاضِي بَشِيرٍ أَرَوَانِي مَا نَصَّهُ : سُؤَالُ لِبَعْضِ أَهْلِ الْمَغْرِبِ .

أَلَا يَا كَثِيرَ الْعِلْمِ إِنَّكَ بِالْعَدْلِ

شَهِيرٌ وَخَبِيرٌ بِالْفُرُوعِ وَبِالْأَصْلِ

وَيَافَاتِحَ الْأَقْفَالِ فِي مَذْهَبِ الْهُدَى

وَيَا رَافِعَ الْإِشْكَالِ عَنْ كُلِّ مُشْكِلٍ

سَأَلْتُكَ لَمَّا أَنْ رَأَيْتُكَ مُفْرَدًا

بِدَهْرِكَ يَا سَنِيرَ شَيْخِ ذَوِي الْفَضْلِ

عَنْ الْحُكْمِ فِي حُرِّ سَبَاهُ مَجُوسِيٍّ

وَبَيْعَ لِشَخْصٍ مُسْلِمٍ غُرًّا بِالْجَهْلِ

وَلَمَّا شَرَى حُرًّا الْغَنِيمَةَ بَاعَهُ

عَلَى أَنَّهُ عَبْدٌ لِمُسْلِمٍ أَجْهَلٍ

وَعَزَّ لِدَارِ الْمُسْلِمِينَ رُجُوعُهُ

بِبُعْدٍ وَبَيْعِ ثَالِثٍ ضَرًّا بِالْأَهْلِ

فَهَلْ يَضْمَنَانِ الْآنَ الْحُرَّ كِلَاهُمَا

أَوْ الْغَرْمُ مِنْ ثَانٍ يَكُونُ أَوْ الْآلِ

وَكَيْفَ يَكُونُ الْغَرَمُ هَلْ هُوَ دِيَّةٌ

لِعَمْدٍ أَوْ الْمَطْلُوبُ فِي خَطَا الْقَتْلِ

أَوْ اللَّازِمُ الْمَطْلُوبُ قِيَمَةٌ مِثْلُهُ

مِنْ الرِّقِّ فَاقْتِ يَافِقِيهِ بِمُسْتَحِيلٍ

فَأَجَابَهُ الْقَاضِي طَالِيسُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ :

رَأَيْتُ سُؤَالَ مَنْ أَدِيبٍ [سَيْرٍ] ^(١)

وَمَعْنَاهُ إِنْ سَأَلْتَ قَدْ قِيلَ مِنْ قَبْلِ

فَهَاكَ جَوَابًا مِنْ قَبِيلِي وَلَا تَلُمَ

وَقَابِلُهُ بِالْإِمْضَاءِ يَا صَاحِبَ الْفَضْلِ

مَتَى بَيْعَ حُرَّتُمْ عَزَّ وَجُودُهُ

فَعَقْلٌ وَهَكَذَا أَتَى النَّصْرُ بِالْعَقْلِ

وَدِيَّةٌ عَمْدٍ تَلْزَمُ الْعَالِمَ الَّذِي

شَرَاهُ وَلَا شَيْءَ يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ

كَجَاهِلٍ غَضَبَ اشْتَرَى غَيْرِ عَالِمٍ

فَلَا يَضْمَنُ الْمَغْضُوبَ لِلْبَعْضِ وَالْكُلِّ

وَأَنْشَرِي الْقَرِيضُ سَنِيرُ شُهْرَةٍ

يَقْرُ بِقَصْرِ فَقَدْ تَبَّرَعَ مِنْ قُلٍّ

(١٧٧٧) [٤١] سُؤَالَ : عَمَنْ اشْتَرَى جَمَلًا مَغْصُوبًا وَعَلَيْهِ عَلَامَةُ الزَّوَايَا مِنْ بَعْضِ الْمَغَافِرَةِ الْمَشْهُورِينَ بِالْغَضَبِ وَالتَّعَدِّيِّ وَأُغِيرَ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِهِ، وَادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ بِالْغَضَبِ فَهَلْ يُصَدَّقُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمَّنَ مُشْتَرِي فِي عَمْدٍ لَمْ يَعْلَمْ لَا سَمَاوِيَّ وَغُلَّةً)^(١) وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ : قَوْلُهُ : (لَا سَمَاوِيَّ) إِنْخٍ ، أَوْ لَا يُصَدَّقُ ؟ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْحُكْمُ قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ^(٢) : وَالْمُشْتَرِي إِنْ عُلِمَ فَكَالْغَاصِبِ مِنْ ؟ كَوْنِهِ يَضْمَنُ السَّمَاوِيَّ وَيَرُدُّ الْغُلَّةَ إِنْ اغْتَلَّهُ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ عَدَمَ الْعِلْمِ ؛ لِاحْتِمَالِ اشْتِرَاءِ الْغَاصِبِ لَا مِنْ بَعْضِ الزَّوَايَا بِشَيْءٍ فِي ذِمَّتِهِ ؛ فَفِي (ق)^(٣) عَنْ « الْإِحْيَاءِ »^(٤) : وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْرِقَ مَالَ ظَالِمٍ وَلَا أَنْ تُخْفِيَ وَدِيعَةً وَتُفَرِّقَ ذَلِكَ عَلَى الْفُقَرَاءِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ حَصَلَ لَهُ بِالشَّرَاءِ فِي ذِمَّتِهِ . اهـ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ، وَلَا يَرُدُّ الْغُلَّةَ إِنْ اغْتَلَّهُ .

وَفِي « نَوَازِلِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ [ق / ٦٦٥] الْعُلُوِّيِّ » مَا هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ وَنَصُّهُ : إِنْ مَنْ اشْتَرَى مِنْ مَشْهُورٍ بِالْغَضَبِ ، وَأَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ تَعَدِيًّا لَا يَكُونُ كَالْعَالِمِ بِالْغَضَبِ فِي رَدِّ الْغُلَّةِ وَزِينَةِ الْوَلَدِ إِنْ كَانَ الْمَغْصُوبُ الْمُشْتَرِي أُمَةً لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ أَخَذَهَا مِنْ مُسْتَعْرِفِ الذِّمَّةِ مَثَلًا وَأَخَذَهَا مِنْ بَيْعٍ بِمَا فِي الذِّمَّةِ ، وَهَذَا الْاحْتِمَالُ ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ ، وَهُوَ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

(٢) جامع الأمهات (ص/ ٤١٣) .

(٣) التاج والإكليل (٥/ ٣٤) .

(٤) إحياء علوم الدين (٢/ ١٤٩) .

ظَاهِرٌ ، وَبِالنَّقْلِ لِقَوْلِ صَاحِبِ الْإِحْيَاءِ «^(١) : وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْرِقَ مِنْ مَالِ ظَالِمٍ وَلَا أَنْ تُخْفِيَ وَدَيْعَتَهُ وَتُفَرِّقَ ذَلِكَ عَلَى الْفُقَرَاءِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ حَصَلَ لَهُ بِالشَّرَاءِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَيَدُلُّ أَيْضًا أَنْ لَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْعَالَمِ بِالْغَضَبِ أَنْ فِي جَوَازِ مُعَامَلَةِ مُسْتَعْرِقِ الذِّمَّةِ خِلَافًا ذَكَرَهُ الْمَازِرِيُّ حِينَ سُئِلَ عَنْهَا ، وَمَذَهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ الْكِرَاهَةُ . قَالَ :

وَأِنْ يَكُ أَحَلَّ الْمَالَ فَاعْلَمْ مُحَرَّمًا

فَمَنْعَ وَإِنْ يَكُرَهُ فَقَوْلُ ابْنِ قَاسِمٍ

فَمَنْ مَنَعَ جَعَلَ الْغَالِبَ كَالْمُحَقَّقِ ، وَمَنْ أَجَازَ نَظَرَ إِلَى الْإِبَاحَةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ ، وَمَنْ كَرِهَهَا تَوَسَّطَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ ، وَيَجْرِي قَوْلَانِ فِي كُلِّ مَا تَعَارَضَ فِيهِ الْأَصْلُ وَالْغَالِبُ ، وَإِذَا كَانَتْ الْمُعَامَلَةُ حَيْثُ جَائِزَةٌ عَلَى قَوْلِ مَشْهُورٍ لَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ بِحِلِّهِ كَالْعِلْمِ بِغَضَبِهِ ، فَلَا يَرُدُّ الْغَلَّةَ كَمَا يُفِيدُهُ مَفْهُومُ قَوْلِ خَلِيلٍ : (وَإِثْرُهُ وَمَوْهُوبُهُ إِنْ عَلِمَا كَهُوَ) ^(٢) : أَيُ : كَالْمُشْتَرِي الْمَذْكُورُ لَيْسَ عَالِمًا لِقِيَامِ الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ ، وَالْعَالَمُ الْإِحْتِمَالُ يُنَاقِضُهُ وَإِلَّا كَانَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْغَضَبِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٨) [٤٢] سُؤَالَ : عَمَّنِ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ غَاصِبٍ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ

بِالْغَضَبِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ قَامَ رَبُّهُ عَلَيْهِ قَبْلَ فَوَاتِهِ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ رَبِّهِ

(١) إحياء علوم الدين (٢/ ١٤٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

يَسْتَحِقُّهُ وَيَرْجِعُ هُوَ بِثَمَنِهِ عَلَى الْبَائِعِ الْغَاصِبِ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ فَوَاتِهِ ،
فَإِنْ كَانَ بِسَمَاوِيٍّ وَالْمَبِيعُ مِمَّا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ كَالْحَيَوَانَ أَوْ كَانَ مِمَّا يُغَابُ عَلَيْهِ
كَالثِّيَابِ وَقَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى تَلْفِهِ بِسَمَاوِيٍّ فَلَا شَيْءَ لِرَبِّهِ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(لَا سَمَاوِيٍّ وَغُلَّةٌ) (١) . اهـ .

(مخ) (٢) : أَيُ : مِنْ كَوْنِهِ لَا يَكُونُ غَرِيماً ثَانِياً لِلْمَالِكِ ، وَإِلَّا فَهُوَ غَرِيماً
لِلْغَاصِبِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِثَمَنِهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ دَفَعَهُ لَهُ وَيَدْفَعُهُ لَهُ إِنْ لَمْ يَدْفَعَهُ ،
وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مِمَّا يُغَابُ عَلَيْهِ وَادَّعَى حِمَى تَلْفِهِ بِسَمَاوِيٍّ وَلَمْ يَقُمْ لَهُ بَيْنَهُ عَلَى
دَعْوَاهُ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى دَعْوَاهُ ؛ لِاحْتِمَالِ إِخْفَائِهِ لَهُ وَيَغْرُمُ قِيمَتَهُ لِأَخْرِ رُؤْيَةٍ إِنْ
تَغَدَّدَتْ ، وَإِلَّا فَمِنْ يَوْمٍ رَأَى عِنْدَهُ ، وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(كَمُشْتَرٍ مِنْهُ وَحَلَفَ ثُمَّ غَرَمَ لِأَخْرِ رُؤْيَةٍ) (٣) .

قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدِي (حم) فِي تَقْرِيرِهِ لِلْمَسْأَلَةِ مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : كَمُشْتَرٍ مِنْهُ ؛
قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَشْبِيهُ فِي قَوْلِهِ : وَحَلَفَ فَقَطُ ؛ فَيَكُونُ
مُقَيِّداً بِمَا يُغَابُ عَلَيْهِ وَيَهِيءُ يُوَافِقُ مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ : (ثُمَّ غَرَمَ) وَأَمَّا جَعْلُهُ مُشَبَّهاً
بِهِ فِي كَوْنِ الْقَوْلِ لَهُ فِي الْجَمِيعِ فَهُوَ مِنْ اِحْتِيَاجِهِ لِلتَّقْيِيدِ أَيْضاً بِمَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ
لَا يَلْتَمِمْ مَعَ قَوْلِهِ : (ثُمَّ غَرَمَ) ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَشْرِيَّ حَيْثُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي التَّلْفِ
لَا غُرْمَ عَلَيْهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » (٤) فِي رَسْمِ اسْتِأْذَنَ مِنْ سَمَاعِ عِيسَى
مِنْ كِتَابِ الْغَضَبِ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَغَيْرُهُ وَقَبْلَهُ شَرَّاحُهُ ؛ فَلْتَأَمَّلْ وَنَصَّ
ابْنَ الْحَاجِبِ : لَوْ ادَّعَى الْمُبْتَاعُ التَّلْفَ صُدِّقَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْ رَقِيقٍ وَحَيَوَانَ
وَلَا يُصَدِّقُ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ وَيَحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ هَلَكَ ، وَيَغْرُمُ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

(٢) حاشية الخرشي (٦/ ١٤٧) .

(٣) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

(٤) انظر : « البيان والتحصيل » (١١/ ٢٣٩ - ٢٤٠) .

قِيمَتُهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بَيِّنَةٌ عَلَى هَلَاكِهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبِهِ^(١) . اهـ .

قُلْتُ : وَتَقْرِيرُ (مَخ) فِيهِ نَظَرٌ ، وَالصَّوَابُ تَقْرِيرُ الشَّيْخِ (حَم) الْمُتَقَدِّم . اهـ وَإِنْ كَانَ الْفَوَاتُ بِجَنَائِهِ هُوَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَتْ عَمْدًا فَالْحُكْمُ فِيهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمَنَ مُشْتَرِي لَمْ يَعْلَمْ فِي عَمْدٍ)^(٢) قَالَ (مَخ)^(٣) فِي تَقْرِيرِهِ كَلَامُهُ : يَعْنِي أَنَّ مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْغَاصِبِ مَا غَصَبَهُ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْغُصْبِ فَاتْلَفَهُ عَمْدًا كَمَا لَوْ أَكَلَ الطَّعَامَ أَوْ لَبَسَ الثَّوبَ حَتَّى أَبْلَاهُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لِمَالِكِهِ مِثْلَ الْمِثْلِيِّ وَقِيَمَةُ الْمَقُومِ يَوْمَ وَضَعَ يَدُهُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (وَضَمَنَ ...) الْخ : أَنْ يَكُونَ غَرِيماً ثَانِيًا لِلْمَالِكِ فَإِنْ رَجَعَ عَلَى الْغَاصِبِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَإِنْ رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْغَاصِبِ بِثَمَنِهِ . اهـ .

وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَلْ الْخَطَأُ كَالْعَمْدِ ؟ تَأْوِيلَانِ) ؛ مَعْنَاهُ : وَهَلْ جَنَائَةُ الْمُشْتَرِي غَيْرُ الْعَالِمِ بِالْغُصْبِ خَطَأً كَالْعَمْدِ فَيَضْمَنُ وَيَكُونُ غَرِيماً ثَانِيًا لِلْمَالِكِ أَوْ كَالسَّمَائِيِّ فَلَا يَضْمَنُ أَيُّ : وَلَا يَكُونُ غَرِيماً ثَانِيًا لِلْمَالِكِ وَيَكُونُ غَرِيماً لِلْغَاصِبِ ؟ تَأْوِيلَانِ . انْظُرْ . شُرُوحُهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٧٩) [٤٣] سُؤَالُ عَمَّنْ وَسَقَ بَعِيرًا مِثْلًا مِنْ رَجُلٍ ؛ لِكَوْنِهِ يَطْلُبُهُ بِحَقٍّ وَمَاتَ الْبَعِيرُ بِيَدِ الْوَاتِقِ فَهَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « الْمَعْيَارِ » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ ابْنُ لُبَابَةَ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ فِي زَرْعِهِ دَابَّةً فَضَمَّهَا إِلَى دَارِهِ فَجَاءَ صَاحِبُ الدَّابَّةِ فَقَالَ : أَخْرِجْ دَابَّتِي مِنْ دَارِكَ فَقَالَ الَّذِي أَدْخَلَهَا : لَا أَخْرِجُهَا حَتَّى تَضْمَنَ مَا أَفْسَدَتْ دَابَّتُكَ فَمَاتَتِ الدَّابَّةُ فِي دَارِهِ وَقَدْ أَبَى أَنْ يُخْرِجَهَا كَيْفَ تَرَى فِي هَذَا أَيْضًا أَمْ لَا ؟ فَأَجَابُ : مَا أَصَابَهَا فَهُوَ

(١) انظر : « فتح الجليل » (١٣٢ / ٧) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٣٠) .

(٣) حاشية الخرشي (١٤٦ / ٦) .

لَهُ ضَامِنٌ ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّى فِي إِدْخَالِهَا دَارَهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٠) [٤٤] سُؤَالَ : عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْغَضَبِ وَالتَّعَدِّيِّ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) نَاقِلًا عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ عَنِ الْمَازِرِيِّ : التَّعَدَّى هُوَ غَيْرُ الْغَضَبِ ، وَأَحْسَنُ مَا مَيَّزَ بِهِ عَنْهُ أَنَّ التَّعَدَّى فِي الْإِنْتِفَاعِ بِمَلِكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ دُونَ قَصْدِ تَمْلُكِ الرَّقَبَةِ أَوْ إِتْلَافِهِ دُونَ قَصْدِ [ق / ٦٦٦] تَمْلِكِهِ .

قُلْتُ : وَحَاصِلُ مَسَائِلِ التَّعَدِّيِّ الْإِنْتِفَاعُ بِمَالِ الْغَيْرِ دُونَ حَقٍّ [فِيهِ] (٢) خَطْؤُهُ كَعَمْدِهِ ، أَوْ التَّصَرُّفِ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ قَاضٍ أَوْ مَنْ يَقُومُ [مَقَامَهُمَا] (٣) لِفَقْدِهِمَا فَيَدْخُلُ تَعَدَّى الْمُقَارِضِ وَسَائِرِ الْأَجْرَاءِ وَالْأَجَانِبِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨١) [٤٥] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَعَدَّى عَلَى مَرْكُوبٍ وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَطْبًا هَلْ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ قِرَاءَةِ عَلَى ضَوْئِهِ وَطَبْخٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « فَتَاوَيِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ اللَّخْمِيُّ عَمَّا رَوَى عَنْ سَخْنُونٍ مِنْ مَنَعِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ الْمَحْمُولِ عَلَى الدَّابَّةِ بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهَا وَدَيْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَأَبَاحَ لَهُ التَّيْمُمَ ؟

فَأَجَابَ : لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّلَاةُ بِالتَّيْمُمِ وَعِنْدَهُ ذَلِكَ الْمَاءُ ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحِكَايَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ . اهـ .

الْبَرْزَلِيُّ : قُلْتُ : مَا قَالَهُ صَحِيحٌ ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا غَضَبُ مَنَافِعِ دَابَّةٍ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا وَمَا يَحْصُلُ عَنْهَا يَطِيبُ لَهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ غَضَبَ دَابَّةً أَوْ فَرَسًا وَحَرَّثَ عَلَيْهَا أَوْ اصْطَادَ ؛ إِذْ لَا خِلَافَ أَنَّهُ يَطِيبُ لَهُ مَا حَصَلَ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ ، وَلَا يَجْرِي عَلَى الصَّلَاةِ بَوُضُوءِ الْمَاءِ الْمَغْصُوبِ ، وَلَا بِالثَّوْبِ أَوْ الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ ؛ لِأَنَّ الرَّقَابَ هُنَا تَعَدَّى عَلَيْهَا وَحَصَلَ الْإِنْتِهَاكُ فِي ذَوَاتِهَا بِخِلَافِ هَذَا

(١) مواهب الجليل (٢٧٤/٥) .

(٢) زيادة من (ح) .

(٣) في (ح) : مقامه .

الْمَاءَ ، إِذْ لَيْسَ هُوَ بِمَغْصُوبٍ ؛ إِذْ هُوَ مُلْكُهُ ، وَيَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَلَا يَجْرِي عَلَى أَحْكَامِ غَلَّةِ الْمَغْصُوبِ أَوْ رِبْحِهِ لِأَنَّهَا نَاتِجَةٌ عَنْ ذَاتِ الْمَغْصُوبِ بِخِلَافِ هَذِهِ . اهـ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عَلِمْتَ جَوَازَ الْإِنْتِفَاعِ بِذَلِكَ الْحَطَبِ ، وَيَغْرُمُ لِرَبِّ الدَّابَّةِ أَجْرَةَ الْمِثْلِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٢) [٤٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ عَبْدًا لِغَيْرِهِ فَأَبَقَ الْعَبْدُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاهُ فَمَاتَ فِي إِبَاقِهِ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : اخْتَلَفَ أَئِمَّتُنَا فِي ذَلِكَ ؛ فَذَهَبَ الشَّرِيفُ حَمَى اللَّهِ فِي « نَوَازِلِهِ » إِلَى ضَمَانِهِ لَهُ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّا يُنْسَبُ إِلَى الْعُوفِيَّةِ عَنْ سَنَدِ أَنْ مَنْ ضَرَبَ عَبْدَ شَخْصٍ فَأَبَقَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ التَّهْدِيدِ بِالضَّرْبِ لِأَنَّ انْتِظَارَ الْعَذَابِ أَشَدُّ مِنْ وَقُوعِهِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ عَنْ الْعُوفِيِّ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَنَّا لَمْ أَقِفْ عَلَى ذَلِكَ لِلْعُوفِيِّ وَلَا لِغَيْرِهِ ، وَمَدَارُ الضَّمَانِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا عَلَى كَوْنِهِ سَبَبًا لِلِإِبَاقِ بِضَرْبٍ أَوْ تَهْدِيدٍ . اهـ .

وَأَجَابَ سَيِّدِي حَبِيبُ اللَّهِ الْكِنْتِيُّ عَنْ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ : إِنَّ ضَارِبَ الْعَبْدِ لَا يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّ هَلَاكَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرْبِهِ وَإِنْ نَشَأَ عَنْهُ ، فَفِي « النَّوَادِر » : إِذَا ضَرَبَ أَحَدٌ عَبْدًا غَيْرَهُ أَوْ أَوْعَدَ بِضَرْبِهِ فَهَرَبَ خَوْفًا فَهَلَكَ لَا يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ وَهُوَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ مَا إِذَا ضَرَبَ الرَّاعِي الشَّاةَ بِحَجَرٍ فَهَرَبَتْ فَوَقَعَتْ فِي بئرٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ قَالَ فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَّةِ " كَذَا وَجَدْتُهُ مَعْرُوءًا « لِلنَّوَادِر » ، لِأَنَّ وَقُوعَهَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ وَإِنْ كَانَ نَاشِئًا عَنْ فِعْلِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٣) [٤٧] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اسْتَهْلَكَ دَابَّةً لِرَجُلٍ آخَرَ فَقَالَ لَهُ رَبُّ الدَّابَّةِ : تَعَدَّيْتَ عَلَيَّهَا وَحَدَّكَ ، وَقَالَ لَهُ الْآخَرُ : بَلْ أَعْطَيْتُهَا أَنْتَ لِي ، وَلَا بَيْنَهُمَا ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ رَبِّ الدَّابَّةِ مَعَ يَمِينِهِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ هِلَالٍ » .
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٤) [٤٨] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ كَسَرَ بَقْرَةً آخَرَ أَوْ شَاتَهُ وَخَافَ صَاحِبُهَا عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَذَبَحَهَا ، مَاذَا يَجِبُ لَهُ عَلَى الْكَاسِرِ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي سَمَاعِ يَحْيَى وَنَصُّهُ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ الْقَاسِمِ عَنْ رَجُلٍ يَكْسِرُ بَقْرَةً رَجُلٍ أَوْ شَاتَهُ ، فَيَخَافُ صَاحِبَ الْبَقْرَةِ أَوْ الشَّاةِ عَلَيْهَا الْمَوْتَ فَذَبَحَهَا ، مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؟ فَقَالَ : إِنْ كَسَرَهَا كَسْرًا مُعْطَبًا يَجِبُ فِي مِثْلِهِ عَلَى الْكَاسِرِ جَمِيعُ الْقِيَمَةِ فَارَى بِذَبْحِهِ إِيَّاهَا رِضًا بِحَبْسِهِ ، وَلَا أَرَى عَلَى الَّذِي كَسَرَهَا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي أَصَابَهَا غَيْرُ مُعْطَبٍ فَإِنَّمَا لَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا قَدْرُ قِيَمَةِ مَا نَقَصَهَا الْعَيْبُ ذَبَحَهَا رَبُّهَا أَوْ تَرَكَهَا . اهـ مِنْ خَطِّ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مِنْ « الْعُتْبِيَّةِ » بَلْ وَقَفْتُهَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ الْمَشْدَلِيِّ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٥) [٤٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ عَقَرَ عِجْلًا وَانْقَطَعَ لَبَنُ أُمِّهِ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمِغْيَارِ » سُئِلَ ابْنُ لُبَابَةَ عَمَّنْ عَقَرَ عِجْلًا وَانْقَطَعَ عَنِ الْبَقْرَةِ اللَّبَنُ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ سَبَبِ الْعِجْلِ فَعَلَيْهِ قِيَمَةُ مَا حَرَمَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِلَبَنِهَا مَعَ قِيَمَةِ الْعِجْلِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٦) [٥٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ رَكِبَ دَابَّةً تَعْدِيًا وَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِسَمَاوِيٍّ أَيْضَمْنَهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَضْمَنُهَا ؛ لِقَوْلِ ابْنِ يُونُسَ : وَالْمَتَعَدِّي عَلَى الْمَنَافِعِ إِذَا كَانَ لَا يُوصَلُّ إِلَيْهِ - أَيِ : النِّفْعِ - إِلَّا بِنَقْلِ الرِّقَابِ كَالَّذِي قُلْنَا يَتَعَدَّى عَلَى الدَّابَّةِ الْمِيلَ وَنَحْوَهُ فَتَهْلِكُ إِنَّهُ يَضْمَنُ . اهـ .

وَأَمَّا قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ غَصَبَ مَنْفَعَةً فَتَلَفَتْ الذَّاتُ)^(١) - أَيُ :
بِسَمَاوِيٍّ - فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَةَ الْمَنْفَعَةِ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُعَدِّي عَلَيْهَا ، وَأَمَّا الذَّاتُ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا فَخَاصُّ بِالذَّارِ كَمَا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ^(٢) وَارْتِضَاهُ (عَج) و (ع)
وَالْبَنَانِيُّ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٧) [٥٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَعَدَّى عَلَى بَقَرَةٍ لِبَعْضِ أَقَارِبِهِ فَمَنَحَهَا لِأَخَرٍ
عَالِمًا أَنَّهَا لغيره وَسَاقَهَا لِبَلَدٍ آخَرَ وَشَرِبَتْ مَاءَ مِلْحٍ وَهَلَكَتْ بِسَبَبِهِ ، هَلْ هَذَا أَمْرٌ
بِسَمَاوِيٍّ أَمْ لَا ؟

وَهَلْ ضَمَانُ الْبَقَرَةِ مِنَ الَّذِي مَنَحَهَا أَوْ الَّذِي أَخَذَهَا أَوْ لَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ
مِنْهُمَا [ق / ٦٦٧] لِأَنَّا نَقُولُ : إِنْ الْمُتَعَدِّي لَا يَضْمَنُ السَّمَاوِيَّ كَمَا صَرَحَ
بِذَلِكَ (عَج) عَنْ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (وَالْمُتَعَدِّي جَانٍ عَلَى بَعْضٍ غَالِبًا)^(٣) ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا ضَامِنَةٌ فِيهِمَا فَلَمَّا لَكِهَا الرَّجُوعُ بِقِيَمَتِهَا عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، أَنْ
ضَمَانَ الْأَوَّلِ لَهَا فَلَقَوْلِ ابْنِ يُونُسَ : وَالْمُتَعَدِّي عَلَى الْمَنَافِعِ إِذَا كَانَ لَا يُوصَلُّ
إِلَيْهِ - أَيُ : النَّفْعِ - إِلَّا بِنَقْلِ الرَّقَابِ - كَالَّذِي قُلْنَا يَتَعَدَّى عَلَى الدَّابَّةِ الْمِيلُ وَنَحْوَهُ
فَتَهْلِكُ أَنَّهُ يَضْمَنُ . اهـ و [لَكُلِّيَّة]^(٤) « مُفِيدُ الْحُكَّامِ » إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ عَلَى مَا نَقَلَهُ
عَنْهُ بَعْضُ الْأَثَمَةِ : وَكُلُّ مَنْ حَرَكَ مَالًا لِغَيْرِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ بِالتَّحْرِيكِ لَا بِرُؤْيِهِ
مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْبَيْتَةُ الْقَائِمَةُ بِإِبَاحَةِ ذَلِكَ لَهُ مِنْ مَالِكِهِ . اهـ .

وَأَمَّا ضَمَانُ الثَّانِي لَهَا فَلَقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَوَارِثُهُ وَمَوْهُوبُهُ إِنْ عِلِمَا
كَهُوَ)^(٥) وَلِلنَّصْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَيْضًا . اهـ . وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ (مَج) مِنْ أَنَّ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٢٩) .

(٢) جامع الأمهات (ص/ ٣٦٣) .

(٣) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

(٤) هكذا بالأصل .

(٥) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

الْمُتْعَدِّي لَا يَضْمَنُ السَّمَاءِيَّ ، فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ ؛ وَهُوَ إِنْ كَانَ الْمُتْعَدِّي عَلَيْهِ مِمَّا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَنْفَعَتِهِ دُونَ رَقَبَتِهِ ، كَالدَّارِ مَثَلًا فَإِنَّ مَنْ غَضَبَ سُكْنَاهَا وَانْهَدَمَتْ عِنْدَهُ بِسَّمَاءِيٍّ فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا أَجْرَهُ السُّكْنَى ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَعُدِّي عَلَيْهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : (فَلَوْ غَضَبَ السُّكْنَى وَانْهَدَمَتْ الدَّارُ لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا قِيَمَةُ السُّكْنَى ...) ^(١) إلخ . وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ غَضَبَ مَنْفَعَةً فَتَلَفَتْ الذَّاتُ) ^(٢) . اهـ .
انظر: (غ) ، (عج) وَالْبَنَانِي .

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَنْفَعَتِهِ إِلَّا بِنَقْلِ رَقَبَتِهِ كَالدَّابَّةِ مَثَلًا فَإِنَّ مَنْ غَضَبَ دَابَّةً وَهَلَكَتْ عِنْدَهُ بِسَّمَاءِيٍّ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهَا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ يُونُسَ ، وَمِثْلُهُ لِأَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٨) [٥١] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكُلَّ رَجُلًا عَلَى بَيْعِ سَلْعَةٍ فَتَسَوَّرَ عَلَيْهَا آخَرُ فَأَسْلَمَهَا دُونَ إِذْنِ شَرْعِيٍّ وَتَعَذَّرَ الْاِقْتِضَاءُ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِأَمْرٍ نَزَلَ بِهِ مِنْ هُرُوبٍ وَنَحْوِهِ فَهَلْ يَلْزَمُ الْمُسَوِّرُ مَا يَبِيعُ بِهِ السَّلْعَةُ أَوْ قِيَمَتُهَا يَوْمَ التَّعْدِي ؟

جَوَابُهُ : مَا أَوْقَفَنِي عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَصْحَابِ وَنَصُّهُ : قَالَ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » فِي الْمُتْعَدِّي عَلَى سَلْعَةٍ رَجُلٌ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِبَيْعِهَا بِثَمَنِ إِلَى أَجَلٍ وَفَاتَتْ : إِنْ صَاحِبُهَا لَا خِيَارَ لَهُ وَإِنَّمَا لَهُ قِيَمَتُهَا بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ لَهُ خِيَارًا ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَحَوُّلٍ مِنْ دَيْنٍ إِلَى وَمِنْ قَلِيلٍ لِكَثِيرٍ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَرِ ابْنُ الْقَاسِمِ أَنْ يَكُونَ لَهُ خِيَارٌ فِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا لَا فِي الْأَغْتِصَابِ وَلَا فِي التَّعْدِي ، وَقَالَ : لَيْسَ لَهُ فِيهِمَا مَعًا إِلَّا قِيَمَةُ سَلْعَتِهِ أَوْ مَكِيلَةُ طَعَامِهِ إِنْ كَانَ طَعَامًا . اهـ . بِاخْتِصَارٍ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٨٩) [٥٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكُلَّ رَجُلًا عَلَى حَمْلِ عَدَائِلَ مِنَ الْبَادِيَةِ إِلَى

(١) جامع الأمهات (ص/٤٠٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٣٠) .

وَلَا تَ وَيَدْفَعُهُنَّ لَوْ كَيْلَهُ بِهَا ، فَلَمَّا وَصَلَ بِهِنَّ وَلَا تَ جَاءَهُ الْوَكِيلُ وَطَلَبَ الْعَدَائِلَ مِنْهُ فَأَنْكَرَهُنَّ وَسَافَرَ بِهِنَّ إِلَى السُّودَانَ وَبَاعَهُنَّ بِالرَّيْحِ فَهَلَّ الثَّمَنُ لِرَبِّ الْعَدَائِلِ ؟ وَعَلَيْهِ فَهَلَّ عَلَيْهِ كِرَاءُ حَمَلِ الْعَدَائِلِ وَثَمَنُهُنَّ بَعْدَ بَيْعِهِنَّ أَمْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ لِرَبِّهِنَّ ثَمَنَهُنَّ الَّذِي بَعْنَ بِهِ وَلَا كِرَاءَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ حَمَلِهِنَّ وَحَمَلِ ثَمَنِهِنَّ بَعْدَ بَيْعِهِنَّ ، وَهَلَّ عَلَيْهِ كِرَاءٌ فِي بَيْعِهِنَّ أَمْ لَا ؟ كَمَا يُسْتَفَادُ جَمِيعُ هَذَا مِمَّا فِي نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ ، وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَمَلَ مِلْحًا مِنْ تَشِيتَ إِلَى وَلَا تَ بِكَرَاءٍ فَلَمَّا قَارَبَ وَلَا تَ حَادَ عَنْهَا بِلَا عُدْرٍ وَذَهَبَ بِالْمِلْحِ إِلَى السُّودَانَ فَمَا الْحُكْمُ إِنْ لَقِيَهِ رَبُّهُ أَوْ وَكَيْلُهُ بِالسُّودَانَ وَقَالَ : لَمْ يَكُنِ الْمِلْحُ مَعِيَ تَرَكْتُهُ بِمَوْضِعٍ كَذَا ، أَوْ هَذَا هُوَ عِنْدِي قَدْ تَسَلَّفْتُهُ أَوْ أَدْخَلْتُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فِي ذِمَّتِي أَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ وَطَلَبَ الْكَرَاءَ فِي حَمَلِهِ فَهَلَّ لَهُ كِرَاءٌ ؟ وَكَيْفَ لَوْ بَاعَهُ فَهَلَّ يَكُونُ لِرَبِّهِ الثَّمَنُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ إِنْ قَالَ : تَرَكْتُهُ بِمَوْضِعٍ كَذَا يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَغْرَمُ الْقِيَمَةَ ؛ قَالَ خَلِيلٌ : (وَالْقَوْلُ لِلْغَاصِبِ ؛ لِتَعْدِيهِ فِي عَدَمِ وَصُولِ الْمِلْحِ لِمَوْضِعِ الشَّرْطِ بِلَا عُدْرٍ .

وَقَوْلُهُ : قَدْ تَسَلَّفْتُهُ فَلَا أَثَرَ لَهُ يُؤْخَذُ الْمِلْحُ مِنْهُ ، إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ تَضْمِينَهُ الْقِيَمَةَ بِمَوْضِعِ التَّعْدِي فَلَهُ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَخَذَهُ بِلَا غَرَمٍ شَيْءٍ فِي الْحَمَلِ ، وَإِنَّمَا التَّرَدُّدُ هَلَّ لَهُ كِرَاءٌ فِي الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟

أَمَّا كَوْنُهُ لَا شَيْءَ لَهُ فِي الْحَمَلِ نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ يُونُسَ ، وَأَمَّا التَّرَدُّدُ نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ فِي « شَرْحِ الرِّسَالَةِ » ، وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمِلْحُ لِصَاحِبِهِ أَوْ ثَمَنُهُ - يُؤْخَذُ مِنْهُ حَيْثُ كَانَ ، وَلَوْ بَاعَهُ وَقَدَّمَ بِهِ إِلَى وَلَا تَ رَاجِعًا فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي حَمَلِهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَهَلَّ لَهُ فِي الْبَيْعِ إِنْ بَاعَ كِرَاءٌ أَمْ لَا ؟ تَرَدَّدَ وَلَا تَأْثِيرَ لِدَعْوَاهُ أَنَّهُ

تَسَلَّفَهُ أَضْوَعُ أَدْخَلَهُ ذِمَّتَهُ وَلَا لَقَوْلُهُ : إِنَّمَا عَلَى مِثْلِ الْمِلْحِ بِمَوْضِعِ التَّعَدِّي ؛ لِأَنَّ الْمِلْحَ الْقَائِمَ مُقَوِّمٌ كَمَا فِي « الْمِعْيَارِ » . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٠) [٥٣] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : قَالَ (ح) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(كَوَارِثُ وَمَوْهُوبٌ وَمُشْتَرٍ لَمْ يَعْلَمُوا) مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : (لَمْ يَعْلَمُوا) : قَالَ
الْبَسَاطِيُّ : هَذَا إِذَا تَحَقَّقَ عَدَمُ عِلْمِهِمْ وَكَذَلِكَ مَنْ جَهِلْنَا هَلْ هُوَ عَالِمٌ أَمْ لَا ؟
فَإِنَّا نَحْمِلُهُ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ اسْتِصْحَابًا لِحَالِ الْمُسْلِمِ . اهـ . وَهَذَا كَلَامٌ جَارٍ
عَلَى الْمَذْهَبِ .

قَالَ (ح) قَوْلُهُ : (لَمْ يَعْلَمُوا) : الْمَعْتَبَرُ عِلْمُ الْمُشْتَرِي مِثْنِ الْغَاصِبِ ،
وَأَمَّا الْمَوْهُوبُ فَالْمَعْتَبَرُ [ق / ٦٦٨] عِلْمُ النَّاسِ ؛ قَالَ أَبُو عُمَرَ لَا يَنْظَرُ
لِمَعْرِفَةِ الْمَوْهُوبِ وَإِنَّمَا يَنْظَرُ لِمَعْرِفَةِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْمُشْتَرِي فَيَنْظَرُ
لِمَعْرِفَةِ نَفْسِهِ ؛ فَإِنْ عَرَفَ غُثْبَ بَائِعِهِ فَلَا غَلَّةَ لَهُ ، وَإِلَّا فَلَهُ الْغَلَّةُ . اهـ . الْمُرَادُ
مِنْهُ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا تَبَيَّنَ لِنَازِرِهِ أَنَّ الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ
بِالْغُصْبِ إِنْ جَهِلْنَا هَلْ هُوَ عَالِمٌ بِهِ أَمْ لَا ؟ اسْتِصْحَابًا لِحَالِ بَائِعِهِ الْمُسْلِمِ ، لِأَنَّ
الْأَصْلَ فِيهِ عَدَمُ الْغُصْبِ ؛ وَلِذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْقِرَاضِ : (أَوْ ادَّعَى
عَلَيْهِ الْغُصْبُ) (٢) .

(مَخ) : (٣) يَعْنِي أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا قَالَ : الْمَالُ بِيَدِي قِرَاضٌ أَوْ وَدِيعَةٌ ، وَقَالَ
رَبُّهُ : بَلْ غَصَبْتُهُ مِنِّي أَوْ سَرَقْتُهُ مِنِّي ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْعَامِلِ مَعَ يَمِينِهِ وَالْيَمِينَةُ

(١) مختصر الجليل (٢٩٩/٥)

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٤٠) .

(٣) حاشية الخرشى (٢٢٤/٦) .

عَلَى رَبِّ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ مَدَّعٍ وَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْغَصْبِ أَوْ السَّرِقَةِ ، وَلَوْ كَانَ مِثْلَهُ يُشْبِهُ أَنْ يَغْصِبَ أَوْ يَسْرِقَ . اهـ .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » عَنْ ابْنِ لُبَابَةَ وَغَيْرِهِ : الْمُسْلِمُونَ فِي دَعْوَى الْغَصْبِ وَالْعَدَاءِ يُحْمَلُونَ عَلَى الْعَفَافِ حَتَّى يَثْبُتَ خِلَافُ ذَلِكَ . اهـ . وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .
وَفِي « شَرْحِ الزَّقَاقِ » فِي مَبْحَثٍ مَا يُقَدَّمُ فِيهِ النَّادِرُ عَلَى الْغَاصِبِ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَكَمْبَرِزْ ، نَاقِلًا عَنْ الْقُرَافِيِّ مَا نَصَّهُ : دَعْوَى الصَّالِحِ الْوَكِيِّ التَّقِيِّ عَلَى الْفَاجِرِ السَّقِيِّ الْغَاصِبِ الظَّالِمِ دَرَهْمًا الْغَالِبُ صَدَقُهُ وَالنَّادِرُ كَذَبُهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ قَدَّمَ الشَّارِعُ حُكْمَ النَّادِرِ وَجَعَلَ الْقَوْلَ قَوْلَ الْفَاجِرِ لُطْفًا بِالْعِبَادِ بِإِسْقَاطِ الدَّعَاوِي عَنْهُمْ ، وَأَنْدَرَجَ الصَّالِحُ مَعَ غَيْرِهِ سَدًّا لِبَابِ الْفَسَادِ وَالظُّلْمِ بِالدَّعَاوِي الْكَاذِبَةِ .
اهـ . وَذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْضًا نَحْوَهُ ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الصَّالِحَ الْبَرَّ التَّقِيَّ الْعَظِيمَ الشَّانَ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ مِثْلَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - لَوْ ادَّعَى عَلَى أَفْسَقِ النَّاسِ وَأَرَذَلِهِمْ لَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ وَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ ، وَقَالَ الشَّيْخُ زُرُقٌ فِي شَرْحِهِ عَلَى « الْوُغِيلِيَّةِ » : وَإِنْ اخْتَلَطَ غَيْرُ مَحْصُورٍ بِغَيْرِ مَحْصُورٍ كَأَمْوَالِ زَمَنَانَا فَالْأَصْلُ الْحَلَالُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ أَوْ يُظَنُّ بَعْلَامَةً أَوْ قَرِينَةً فَيَعْمَلُ عَلَيْهَا إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ مُسْلِمٍ حِلِّيَّةٌ مَا بِيَدِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ خِلَافُهُ أَوْ يُظَنُّ بَعْلَامَةً . اهـ .

وَفِي (عَج) : أَنَّهُ يَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً وَهُوَ لَا يَعْلَمُ صِحَّةَ مِلْكِ بَائِعِهَا وَلَا عَدَمَهُ فَإِذَا اسْتَحَقَّقَ رَجَعَ بِثَمَنِهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوَازِلُ مُغْتَرَقِي الدِّمَمِ وَالْفِدَاءِ

مِنْ اللَّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ

(١٧٩١) [١] سُؤَالٌ : عَنْ تَعْرِيفِ مُغْتَرَقِ الدِّمَةِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ إِذَا

تَخَاصَمُوا إِلَيْنَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ ، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ مُسْتَعْرِقُ الدِّمَةِ هُوَ الَّذِي اسْتَعْرِقَتِ التَّبِعَاتُ جَمِيعَ مَالِهِ ، سَوَاءً كَانَتْ التَّبِعَاتُ حُقُوقَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ وَفِدْيَةِ وَنَذْرِ ، أَوْ حُقُوقِ الْعِبَادِ مِنْ غَضَبٍ وَسَرْقَةٍ وَرِبَاً وَخِيَانَةٍ وَقَدْ يَكُونُ مُسْتَعْرِقُ الدِّمَةِ لَا مَالَ لَهُ أَصْلًا وَإِنَّمَا جَمِيعُ مَا بِيَدِهِ مِلْكُ الْغَيْرِ كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ فِي هَؤُلَاءِ الْمُحَارِبِينَ .

وَأَمَّا الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ إِذَا جَاؤُوا مُتَخَاصِمِينَ ، فَلَا يَجُوزُ لَنَا الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ ؛ لِعَدَمِ انْقِيَادِهِمْ لِلشَّرِيعَةِ ، وَالطَّلَبُ وَالْمَطْلُوبُ لَا شَيْءَ لَهُمْ فِيهَا يَتَخَاصَمُونَ فِيهِ فِي الشَّرِيعَةِ فَيَتَّعِينَ عَلَى الْحَاكِمِ الْإِعْرَاضُ عَنْهُمْ بِعَدَمِ الْحُكْمِ أَصْلًا وَأَنْ يُلْجَأَ إِلَى أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمْ شَيْئًا أَلْزَمَهُمْ مَا التَّزَمُوا لِنَفْسِهِمْ ، وَلَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ بَلْ هُوَ مُقْتَضَى السِّيَاسَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٢) [٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ بَعْضُ الْمَغَافِرَةِ ظُلْمًا وَطُغْيَانًا فَقَامَ

بَعْضُ قُرَبَاءِ الْقَتِيلِ وَارْتَكَبَ مَشَقَّةَ السَّفَرِ إِلَيْهِمْ فِي طَلَبِ دِيَّتِهِ ، وَحَافُوا مِنْ دَعْوَتِهِ وَشَرَكْتِهِ فَدَفَعُوهَا لَهُ مِمَّا بَأْيَدِيهِمْ مِنَ الْمَالِ هَلْ تَكُونُ لَوَرَثَتِهِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ الشَّرِيفُ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ :

إِنَّ هَذَا الْمَدْفُوعَ لَهُ ، التَّاعِبُ فِي تَخْصِيلِهِ بِالسَّفَرِ إِلَيْهِمْ وَمُطَالَبَتِهِمْ يَقْدِرُ لَهُ بِالْاجْتِهَادِ مَا يَسْتَحِقُّهُ فِي ذَلِكَ ، ثُمَّ إِنَّ الْبَاقِيَ لِبَيْتِ الْمَالِ لَا يَسْتَحِقُّهُ وَارِثٌ مِنْ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ عَلَى أَنَّهُ دِيَةٌ لِمَوْرُوثِهِ ، وَإِنْ أَخَذَ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْمَأْخُوذَ مِنْ مُسْتَغْرَقِ الذِّمَّةِ عَوْضًا عَمَّا فَوْتُهُ مِنْ مَالٍ لَا يَسْتَحِقُّهُ صَاحِبُهُ الْمَدْفُوعُ لَهُ عَلَى أَنَّهُ قَضَاءٌ لِحَقِّهِ ؛ إِذْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَصِحُّ لَهُ وَلَا قُدْرَتُهُ فِي الْمُخَاصَمَةِ ، بَلْ هُوَ بَيْتُ الْمَالِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَسُوعُ إِلَّا لِمُسْتَحِقِّهِ ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَئِمَّتَانِ فِي « الْمَعْيَارِ » وَغَيْرِهِ مِمَّا فِي جُلْبِهِ طُولٌ .

وَإِذَا لَمْ يَسْتَحِقْ ذَلِكَ صَاحِبُ الْمَالِ فَكَيْفَ مِنْ لَا تَعْلُقَ لِحَقِّهِ إِلَّا بِنَفْسِ مُسْتَغْرَقِ الذِّمَّةِ ، فَلَا يَصِحُّ إِمْضَاءُ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ لِمَا هُوَ بَيْتُ مَالٍ لَا مَلِكَ لَهُ عَلَيْهِ وَإِعْطَاؤُهُ لَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ بَيْتِ الْمَالِ ؛ فَعَلَى مَنْ حَصَلَ بِيَدِهِ شَيْءٌ بِذَلِكَ أَنْ يَصْرِفَهُ فِي مَصَارِفِهِ وَإِلَّا فَلِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ . قَالَهُ (ح) (١) فِي التَّرَكَّةِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ) (٢) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٣) [٣] سَوَالٌ : عَنْ حُكْمِ مَا نَهَبَهُ الْمَغَافِرَةُ مِنْ أَمْوَالِ الزَّوَايَا وَتَبَعَهُ أَحَدُ الْمَنَهُوبِ مِنْهُمْ أَوْ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِمْ وَأَمْرِهِمْ ، وَوَجَدُ الْمَالِ فَاتَ وَأَخَذَ عَنْهُ غَيْرُهُ بِوَاسِطَةِ كَخْفِيرٍ أَوْ غَرَامَةٍ ، كَالْغَرَامَةِ الْمُتَدَاوِلَةِ بَيْنَ الزَّوَايَا وَالْمَغَافِرَةِ ، أَوْ بِلَا وَاسِطَةٍ هَلْ يَخْتَصُّ الْأَخْذُ بِمَا أَخَذَ ؛ لِأَنَّهُ بَيْتُ مَالٍ ، أَوْ يَكُونُ لِأَرْبَابِ الْمَالِ الْمَنَهُوبِ مِنْهُمْ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » : فَمَا حَصَلَتْ الزَّاوِيَةُ مِنْ مَالٍ مُسْتَغْرَقِي الذِّمِّ عَنْ أَمْوَالِهِمْ الْفَائِتَةِ فَلَا يَسْتَبَدُّ بِهِ صَاحِبُ الْمَالِ الْفَائِتِ بَلْ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ التَّبَاعَاتِ فِيهِ سَوَاءٌ إِذَا عُلِمَ عَدَدُهُمْ وَهُمْ مَحْصُورُونَ ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ عَدَدُهُمْ أَوْ كَانُوا غَيْرَ مَحْصُورِينَ كَانَ الْمَأْخُوذُ بَيْتَ مَالٍ سَبِيلُهُ سَبِيلُ بَيْتِ

(١) مواهب الجليل (٦/٢٦٨) .

(٢) مختصر خليل (ص/٣٠٥) .

المَال . اهـ .

وَفِي كِتَابِ « الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ » مَا نَصَّهُ وَالَّذِي حَصَلَ فِي يَدِهِ مَالٌ لَا مَالِكَ لَهُ وَجَوَزْنَا لَهُ الْأَخْذُ وَأَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ حَاجَتِهِ نَظَرُ ذِكْرِنَاهُ فِي كِتَابِ أَسْرَارِ الزَّكَاةِ ؛ فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : يَأْخُذُ كِفَايَةَ سَنَةٍ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى شِرَاءِ ضِيعَةٍ وَتِجَارَةٍ يَكْتَسِبُ بِهَا لِعِيَالِهِ فَعَلَ ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْمُحَاسِبِيُّ . اهـ .

انظر : مسائل الفقيه محمد بن أبي بكر بن الهاشم الغلاوي المذيلة لنوازل الحافظ ابن الأعمش . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٧٩٤) [٤] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ مَا تُغْطِيهِ الْمَغْفَرَةُ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ مِنَ الزَّرْعِ ، وَالْمُعْطَى لَهُ عَالِمٌ أَنَّهُ غَيْرُ حَلَالٍ أَوْ أَنَّهُمْ اشْتَرَوْهُ بِشَمْنٍ حَرَامٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ وَإِخْرَاجُهُ فِي زَكَاةِ فِطْرِهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ مِنْ لَحْمٍ أَعْطَوْهُ لَهُ بَعْدَ الذَّبْحِ أَمْ لَا وَهُوَ عَالِمٌ بِغَضَبِهِ لِلشَّاةِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمَغْفَرَةَ مَعْلُومٌ أَنَّهُمْ مُغْتَرِقُوا الدِّمِّ ، وَمُغْتَرِقُ الدِّمَّةِ مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنِ الْحَرَامِ لَمْ يَفْتُ وَعَلِمَ مَالِكُهُ لَا يَجُوزُ لَنَا شِرَاؤُهُ وَلَا قَبُولُ هِبَةٍ وَلَا صَدَقَةٍ مِنْهُ اتِّفَاقًا ؛ فَقِي « كَبِيرِ مَخ » ^(١) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ : إِذَا كَانَ الْحَرَامُ قَائِمًا عِنْدَ أَخِيهِ لَمْ يَفْتُ رَدُّهُ بَعِيْنِهِ إِلَى رَبِّهِ وَمَالِكِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ لِلْغَاصِبِ مَالٌ حَلَالٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَهُ مِنْهُ [ق / ٦٦٩] إِنْ كَانَ عَرَضًا ، وَلَا يَبَايَعُهُ فِيهِ إِنْ كَانَ عَيْنًا ، وَلَا يَأْكُلُهُ إِنْ كَانَ طَعَامًا وَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْهُ هِبَةً وَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ فِي حَقِّ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ، وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ عَالِمٌ كَانَ سَبِيلُهُ سَبِيلَ الْغَاصِبِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

(١) انظر : « فتح الجليل » (٩٠ / ٧) .

وَأَمَّا إِنْ فَاتَ الْمَغْصُوبُ بِيَدِ الْغَاصِبِ ، فَإِنَّهُ تَلَزَمَهُ الْقِيَمَةُ بِهِ ، أَوْ الْمِثْلُ فِيمَا لَهُ مِثْلٌ وَسَقَطَ خِيَارُ رَبِّهِ أَوْ لَمْ يَفُتْ وَلَكِنْ جَعَلَ مَالَهُ وَأَيَّسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ أَوْ كَانَ مَا بِيَدِهِ مِنْ فَائِدَةٍ أَفَادَهَا بِوَجْهِ جَائِزٍ أَوْ جَهَلْنَا مَا بِيَدِهِ هَلْ هُوَ مِنْ عَيْنِ الْحَرَامِ أَمْ لَا ؟ فَاخْتَلَفَ فِي مُعَامَلَتِهِ فِي ذَلِكَ الْمَالِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ ، وَفِي قَبُولِهِ هَدِيَّتِهِ وَأَكْلِ طَعَامِهِ ؛ فَفِي بَعْضِ فَتَاوِي الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ نَاقِلًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ جَمِيعُ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ حَرَامًا إِمَّا لِكَوْنِ ذَلِكَ أَثْمَانًا الْمَغْصُوبِ أَوْ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ مِنَ التَّبَاعَاتِ مَا يَغْتَرِقُ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْحَلَالِ ، فَاخْتَلَفَ فِي مُعَامَلَتِهِ فِي ذَلِكَ الْمَالِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ ، وَفِي قَبُولِ هَدِيَّتِهِ وَأَكْلِ طَعَامِهِ ؛ فَقِيلَ : إِنْ مُعَامَلَتُهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ لَا تَجُوزُ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ بِامْتِنَاعِهِ وَعَدَمِ جَرِي الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْمُفْلِسِ لَا يَنْفَذُ بَيْعُهُ وَلَا هِبَتُهُ وَلَا شَيْءٌ مِنْ مَعْرُوفِهِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا غَنِمَهُ أَوْ اصْطَادَهُ أَوْ أَفَادَهُ بِوَجْهِ جَائِزٍ .

الثَّانِي : إِنْ مُعَامَلَتُهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعَتَقِ وَشَبْهِهِ لَا تَجُوزُ ، وَتَجُوزُ مُعَامَلَتُهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِ بِالْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى أَهْلِ تَبَاعَاتِهِ نَقْصًا ، وَاخْتَلَفَ فِي رَهْنِهِ وَقَضَائِهِ بَعْضُ غُرْمَائِهِ دُونَ بَعْضٍ .

الثَّالِثُ : إِنْ مُعَامَلَتُهُ فِي أَثْمَانِ الْمَغْصُوبِ وَأَعْوَاضِهَا لَا تَجُوزُ ، وَتَجُوزُ مُعَامَلَتُهُ فِيمَا وَهَبَ لَهُ أَوْ وَرِثَهُ أَوْ أَفَادَهُ بِوَجْهِ جَائِزٍ وَفِي سِلْعَةٍ اشْتَرَاهَا عَلَى الدِّمَّةِ .

الرَّابِعُ : إِنْ مُعَامَلَتُهُ وَجَمِيعَ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ جَائِزَةً ، سَوَاءً كَانَ مِنْ أَثْمَانِ الْمَغْصُوبِ أَوْ مِنْ فَائِدَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَعْيَانَ الْمَغْصُوبَةَ لَمَّا فَاتَتْ عَيْنُهَا تَعَلَّقَتْ قِيَمَةُ

ذَلِكَ وَمِثْلُ مَالِهِ مِثْلُ [(١) بِالذِّمَّةِ ، فَإِنْ وَهَبَ] [(٢)]
 اشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً فَهُوَ حَلَالٌ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ وَلِلْبَائِعِ ؛ حُكِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ ابْنِ
 مُزَيْنٍ وَغَيْرِهِ ، قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ : وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ كُلُّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا جَهِلَ أَهْلُ
 التَّبَاعَاتِ وَيُسَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ ، وَأَمَّا إِذَا عَلِمُوا وَتَعَيَّنُوا فَلَا يَصِحُّ إِلَّا الْقَوْلُ
 الْأَوَّلُ . اهـ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَغَافِرِ الَّذِي يُرِيدُ حُصُولَ مَا فِي
 يَدِ مُغْتَرِقِ الذِّمَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّمَلُّكِ لَهُ لِمُعَامَلَتِهِ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُغْتَرِقِ الذِّمَّةِ
 فَلَا خِلَافَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيمَا بِيَدِهِ مِنَ الْحَرَامِ وَأَنَّهُ أَثِمُّ مَا لَمْ يَدْفَعْهُ
 إِلَى أَرْبَابِهِ إِنْ عَلِمُوا ، وَإِلَى بَيْتِ الْمَالِ إِنْ جَهِلُوا ، وَهَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ وَلَا
 مَرِيَّةَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ لَا مِنْ جِهَةِ التَّبَرُّعِ كَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْعَتَقِ ، وَلَا
 مِنْ جِهَةِ الْمُعَاوَضَةِ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالسَّرْقَةِ وَالْفَرَاضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . اهـ .
 الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَشَارَ إِلَى الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ نَظْمًا بِقَوْلِهِ :
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ حِلٌّ فَلَيْتَهُ

حَرَامٌ عَلَى مَا قَالَهُ كُلُّ حَارِمٍ

وَقِيلَ اسْتَبَحَ مَا نَالَ بِالْإِرْثِ وَالْعَطَا

وَمَا بَاعَهُ فَاتْرُكُ وَيَالْعِلْمِ زَاحِمِ

وَسَوَّعَهُ الزُّهْرِيُّ وَابْنُ مُزَيْنٍ

فُخْذٌ وَاسْتَبَحَ لَا تَخْشَ لَوْمَةً لَائِمِ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ أَيْضًا فِي « نَوَازِلِهِ » مَا نَصَّهُ : وَعَمَلُ شُيُوخِنَا
 وَفُقَهَاءُ بَلَدِنَا عَلَى قَوْلِ الزُّهْرِيِّ وَابْنِ مُزَيْنٍ وَغَيْرِهِمَا بِإِبَاحَةِ مُعَامَلَةِ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ
 عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَهُوَ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْفَتْوَى عِنْدَ الشُّيُوخِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ ، وَهُوَ
 الَّذِي تَتَعَيَّنُ الْفَتْوَى بِهِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمَازَرِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ إِذَا

كَانَ أَهْلَ الْبِلَادِ جَرَى عَمَلُهُمْ عَلَى قَوْلٍ ، نَهَى عَنِ الْخُرُوجِ عَنْهُ ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ رُشْدٍ وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمْ مِنَ الشُّيُوخِ أَنَّ الْأَحْكَامَ تَجْرِي مَعَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ ؛ فَقَدْ يُوجَدُ الرَّاجِحُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الْقَوْلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ أَرْجَحُ ؛ لِمَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ وَالْعُرْفُ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ مُزَيْنٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِلَادِنَا تَتَعَيَّنُ أَرْجَحِيَّتُهُ وَمَشْهُورِيَّتُهُ لِمَا قَدَّمْنَاهُ . اهـ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا ، فَاعْلَمْ بِأَنَّ مَا فَاتَ بَسِيرَ الْمُغَاوَرَةِ مِنَ الْحَرَامِ ، فَإِنَّهُ تَجَبُّ فِيهِ الْقِيَمَةُ أَوْ الْمَثْلِيُّ فِيمَا لَهُ مِثْلٌ وَيَسْقُطُ خِيَارُ رَبِّهِ ، أَوْ لَمْ يَفُتْ لَكُنْهُ جَهْلٌ مَالِكُهُ وَأَيْسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَفَرَعْنَا عَلَى قَوْلِ الزُّهْرِيِّ وَابْنِ مُزَيْنٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ التَّسْتَرِّ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ بِاسْمِ الْبَيْعِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ الزَّكَاةِ ، أَوْ الْحَجَرِ حَيْثُ أَمَكْنَ وَأَمِنْ فَتَنَةٍ وَرَذِيلَةٍ كَمَا وَقَعَ لِبَعْضِ شُيُوخِنَا - حَفَظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - أَوْ السَّرْقَةِ حَيْثُ لَا تُنْسَبُ وَلَا تَظْهَرُ عَلَيْهِمْ كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَيِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ أَيْضًا ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا جَوَازُ الْأَكْلِ مِنَ الزَّرْعِ الْمَوْهُوبِ مِنْهُ وَإِخْرَاجُهُ فِي زَكَاةِ الْفُطْرِ حَيْثُ فَاتَ بِنَقْلِهِمْ لَهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ كُلْفَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمَثْلِيَّ يَفُوتُ فِي بَابِ الْغَضَبِ بِذَلِكَ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَصَبَرَ لِبَلَدِهِ وَلَوْ صَاحَبَهُ) (١) . اهـ . بِخِلَافِ الْمَقُومِ فَلَا يَفُوتُ بِالنَّقْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَقْلِهِ كُلْفَةٌ فَيَفُوتُ ، وَالْوَاجِبُ فِيهِ حَيْثُ أَنْ الْمَالِكَ يُخَيَّرُ فِي أَخْذِهِ أَوْ يَضْمَنُ الْغَاصِبُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْغَضَبِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَمَعَهُ أَخْذُهُ إِنْ لَمْ

(١) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

قال المواق : (وصبر لوجوده) ابن عرفة : لو فقد المثل حين طلبه ، فقال ابن القاسم : ليس عليه إلا مثله .

اللمخى : يريد أنه يصبر حتى يوجد .

أشهب : يخير الطالب في الصبر أو القيمة .

(ولبلده) تقدم نص المدونة : إن لقيه ربه بغير البلد لم يقض عليه هناك بمثله ولا قيمته .

ولابن رشد في الوكيل على شراء طعام فاشتراه بالإسكندرية ثم باعه بزيت وقدم بالزيت لبلد

الموكل : فللموكل أن يضمن الوكيل مثل طعامه بالإسكندرية وبين أن يجيز البيع فيه بالزيت =

يَحْتَجُّ لِكَيْبَرِ حَمَلٍ (١). اهـ فَمَنْطُوقُهُ هُوَ أَوَّلُ الْكَلَامِ وَمَفْهُومُهُ هُوَ آخِرُهُ .

قَالَ (ق) (٢) : هَذَا فِي الْبَرِّ وَالْعُرُوضِ ، وَأَمَّا الدَّوَابُّ وَالْعَبِيدُ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَخْذُهُمْ حَيْثُ وَجَدَهُمْ لَا غَيْرَ ذَلِكَ . يُرِيدُ : إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرُوا . اهـ . وَهَذَا حَيْثُ وَجَدَ الْمَالِكُ الْغَاصِبَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْغَضَبِ وَالشَّيْءِ الْمَغْضُوبُ مَعَهُ ، وَأَمَّا إِنْ وَجَدَهُ مُتَلَبِّسًا بِغَيْرِ الْمَغْضُوبِ وَفِي غَيْرِ مَحَلِّ الْغَضَبِ فَالْحُكْمُ فِيهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ وَجَدَ غَاصِبَهُ بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ مَحَلِّهِ فَلَهُ تَضْمِينُهُ) (٣) - أَيُّ : الْقِيمَةُ - يَوْمَ الْغَضَبِ ، وَلَهُ أَنْ يَكْلِفَهُ أَنْ يَخْرُجَ هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ لِيُدْفَعَ لَهُ الشَّيْءُ الْمَغْضُوبُ .

قَالَ (عَج) : وَإِنَّمَا يُخَيَّرُ فِي تَضْمِينِهِ وَأَخْذِهِ بَعِيْنُهُ إِنْ حَصَلَ فِيهِ عَيْبٌ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَخْذُ عَيْنِهِ بِمَوْضِعِ غَضَبِهِ . اهـ .

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ جَهْلَ الْمَالِكِ وَالْإِيَّاسِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ فُوتَ وَلَوْ كَانَ الشَّيْءُ الْمَغْضُوبُ قَائِمُ الْعَيْنِ قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ فِي بَعْضِ فُتَاوِيهِ : وَأَمَّا إِذَا كَانَ

=فياخذه بمثله بالإسكندرية إذ قد فات بحمله لبلد الموكل وليس له أخذ الزيت هناك إلا برضا الوكيل إلا على قوله أشهب في كتاب الغصب : أن له أخذ الزيت ؛ لأنه زيتُه بعينه انظر : رسم عبد القادر من سماع عيسى من البضائع .

(ولو صاحبه) روى ابن القاسم عن مالك في الطعام يسرق فيجده ربه بغير بلده : ليس له أخذه وإنما له أن يأخذ السارق والغاصب بمثله في موضع سرقة .

قال ابن القاسم : ولو اتفقا أن يأخذه بعينه أو مثله بموضع نقله أو يأخذ فيه ثمنا جاز بمنزلة بيع الطعام القرص قبل قبضه . انتهى ، وانظر : لو لم يكن الطعام معه فقال ابن القاسم : يصبر لقدمه بلد الغصب ؛ ليغرم مثله .

ابن عرفة : وفي غير الطعام طريقان .

ابن رشد : سمع ابن القاسم نقله من بلد لآخر فوت في العروض لا الحيوان .

« التاج والإكليل » (٢٧٨ / ٥ - ٢٧٩) .

(١) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

(٢) التاج والإكليل (٥/٢٨٣) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٢٩) .

أَهْلُ التَّبَعَاتِ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِغْرَاقِ الْمُشْتَرِي عَلَى وَجْهِ التَّسْتَرِّ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لَا مُحْظُورَ فِيهِ ؛ إِذْ بِنَفْسِ جَهْلِ التَّبَعَاتِ وَأَهْلِهَا يَحْصُلُ الْفَوْتُ ، وَلَوْ كَانَ قَائِمُ الْعَيْنِ لَجَهْلِ أَرْبَابِهِ وَالْإِيَّاسِ مِنْهُمْ فَصَارَ كَأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَهُمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَصْرُ ذَلِكَ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ مَعَ التَّلْفِيفِ وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي « نَوَازِلِهِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَعْقُوبَ الْوَادَانِيَّ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - عَنْ حُكْمِ مَا أَخَذَهُ الْبَرَبُوشِيُّونَ مِنَ الْمُحَارِبِينَ يَأْسَ مِنْ أَمْوَالِ الْقَافِلَةِ فَقَالَ : الظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ اللَّقْطَةِ الَّتِي آيَسَ مِنْهَا كَمَالٍ لَيْسَ لَهُ مَالِكٌ [ق / ٦٧٠] .

وَقَالَ (غ) فِي « تَكْمِيلِ التَّقْيِيدِ » : كُلُّ مِلْكٍ جَهْلٍ مَالِكُهُ يَكُونُ فَيْئًا .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ : مَالُ اللَّهِ الَّذِي جَعَلَهُ زَرْقًا لِلْعِبَادِ مَا لَانَ مَالُ زَكَاةٍ لِأَصْنَافٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَفِي سَمَآوِيٍّ فِيهِ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ . اهـ .

وَأَمَّا الْحُكْمُ فِي اللَّحْمِ الَّذِي أَعْطُوهُ لَهُ قَبْلَ الطَّبْخِ وَالشَّيْءِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ وَلَا أَكْلُهُ لِمَا لَصَّاحِبِ الْحَيَوَانِ الْمَغْصُوبِ مِنَ الْخِيَارِ فِيهِ بَيْنَ أَخْذِ قِيمَتِهِ يَوْمَ الْغَضَبِ أَوْ أَخْذِهِ مَذْبُوحًا وَمَا نَقَصَ الذَّبْحَ مِنْ قِيمَتِهِ حَيًّا لِأَنَّهُ لَا يَقُوتُ بِالذَّبْحِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مِنْ فَوَاتِهِ حَيْثُ قَالَ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانِ : (لَوْ ذَبَحَ) ^(١) فَإِنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ كَمَا فِي شَرْوَحِهِ ، وَإِنْ أَعْطُوهُ لَهُ بَعْدَ الطَّبْخِ أَوْ الشَّيْءِ سَاغَ لَهُ أَكْلُهُ وَقَبُولُهُ؛ لِقَوَاتِ الْحَيَوَانِ عَلَى صَاحِبِهِ بِذَلِكَ ، فَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ إِلَّا قِيمَتُهُ يَوْمَ الْغَضَبِ ، وَإِنَّمَا قُلْتُ : سَاغَ لَهُ قَبُولُهُ ... إِنْخِ عَمَلًا بِقَوْلِ الزُّهْرِيِّ وَابْنِ مُزَيْنٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٥) [٥] سُؤَالٌ : عَنْ مُغْتَرَقِ الدِّمَّةِ إِذَا تَابَ وَلَحَقَ بِالزَّأْوِيَةِ وَخَرَجَ عَنْ

جَمِيعِ مَا بِيَدِهِ وَاکْتَسَبَ بَعْدَ ذَلِكَ مَالًا حَلَالًا هَلْ يَطِيبُ عَلَيْهِ دُونُ إِخْرَاجِهِ فِيمَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَظَالِمِ أَوْ لَا يَطِيبُ عَلَيْهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ التَّبَعَاتِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » : إِذَا تَابَ الظَّالِمُ وَخَرَجَ عَنْ جَمِيعِ مَا بِيَدِهِ ، ثُمَّ اكْتَسَبَ مَالًا حَلَالًا ، فَإِنَّهُ يَطِيبُ عَلَيْهِ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَظَالِمِ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ مُعَيَّنٌ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ لَهُ خَاصَّةً ، هَذَا الَّذِي يَأْتِي عَلَى مَنْهَجِ مَذْهَبِ مَالِكٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٦) [٦] سُؤَالٌ : عَنْ مُغْتَرَقِ الذِّمَّةِ إِذَا تَابَ وَدَفَعَ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ وَرَدَهُ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْفِيءِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْمَشْدَالِيُّ عَنْ رَجُلٍ تَابَ ، وَهُوَ مُغْتَرَقُ الذِّمَّةِ ، وَخَرَجَ عَمَّا بِيَدِهِ لِرَجُلٍ آخَرَ ، فَلَمَّا صَارَ فِي ذِمَّتِهِ رَدُّهُ عَلَيْهِ وَجْهِ الْفِيءِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ كَانَ خُرُوجُهُ لَا بَيْنَةَ أَنْ يَعُودَ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَ وَلَا عِوَضُهُ فَذَلِكَ جَائِزٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٧) [٧] سُؤَالٌ : عَنْ مُغْتَرَقِ الذِّمَّةِ إِذَا تَابَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ بِمَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي أَجْوِبَةِ الْفَقِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَمِينِ رَوَاسِي الْحَاجِيِّ الْوَادِنِيِّ لِلْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ نَاقِلًا عَنْ كِتَابِ « الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ » وَنَصَهُ : إِذَا تَابَ مُسْتَغْرَقُ الذِّمَّةِ وَعِنْدَهُ مَالٌ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا ، أَمَّا عِيَالُهُ وَأَهْلُهُ ، فَلَا يَخْفَى أَنَّ الْفَقْرَ لَا يَنْتَفِي عَنْهُمْ ؛ لَكُونَهُمْ عِيَالَهُ وَأَهْلَهُ إِذَا كَانَ هُوَ ، فَقِيرًا بَلْ هُمْ أَوْلَى أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْمَالِ ، وَأَمَّا هُوَ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ حَاجَتِهِ مِنْهُ أَيْضًا لِأَنَّهُ فَقِيرٌ ، وَلَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى فَقِيرٍ غَيْرِهِ لَجَازَ فَكَذَلِكَ هُوَ إِذَا كَانَ فَقِيرًا ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي صَدَقَتِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ هُوَ عَيْنُ الْمَذْهَبِ لِأَنَّ مَالَكًا قَالَ فِي الْمَبْعُوثِ مَعَ الْهَدْيِ مِنْ نَذْرِ الْمَسَاكِينِ إِنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ بَعْدَ بُلُوغِ مَحَلِّهِ إِنْ كَانَ الْمَبْعُوثُ مَعَهِ مُسْكِينًا ، وَاسْتَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ أَصْحَابُهُ أَنَّ مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالٌ لِيُفَرِّقَهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَكَانَ هُوَ مُسْكِينًا فَإِنَّ لَهُ بِقَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ بَيْنِ الْمَسَاكِينِ ، قَالُوا : وَكَذَلِكَ لَوْ جَعَلَ مَالَهُ فِي الْمَسَاكِينِ ثُمَّ أَفْتَقَرَ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ بَيْنَ الْمَسَاكِينِ كَمَا إِنْ تَصَدَّقَ بِمَاءٍ عَلَى الْعَاطِشِ ثُمَّ عَطَشَ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ بِقَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْهُ .

يَأْخُذُ مِنْهُ بِقَدْرٍ مَا يَسْتَحِقُّهُ بَيْنَ الْمَسَاكِينِ كَمَا إِنْ تَصَدَّقَ بِمَاءٍ عَلَى الْعَاطِشِ ثُمَّ عَطِشَ فَإِنَّهُ فَإِنَّهُ يَشْرَبُ مِنْهُ . إِلَى أَنْ قَالَ : وَالَّذِي حَصَلَ بِيَدِهِ مَالٌ لَا مَالِكَ لَهُ وَجَوَازُنَا لَهُ الْأَخْذُ ، وَأَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرٍ حَاجَتِهِ لِفَقْرِهِ ، فَفِي قَدْرِ حَاجَتِهِ نَظَرُ ذِكْرِنَاهُ فِي كِتَابِ أَسْرَارِ الزَّكَاةِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : يَأْخُذُ كِفَايَةً سَنَةً لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى شِرَاءِ ضَيْعَةٍ وَتِجَارَةٍ يَكْتَسِبُ بِهَا لِعِيَالِهِ فَعَلَ ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْمُحَاسِبِيُّ . اهـ .

وَنَقَلَ أَيْضًا هَذَا الْكَلَامَ عَنْ كِتَابِ « الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ » الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي بَعْضِ فِتَاوِيهِ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَلَكِنْ قَالَ : الْأَوَّلَى أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْكُلِّ إِنْ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ قُوَّةَ التَّوَكُّلِ . اهـ . الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِهِمَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ، آمِينَ .

وَفِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » أَيْضًا : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ النَّابِ الْمُسْتَعْرِقِ الدِّمَّةَ الدَّافِعَ جَمِيعَ مَا بِيَدِهِ لِبَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ صِحَّةُ تَوْبَةٍ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَآ يَدِهِ تَعَلَّقَ لِمُعَيَّنٍ ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُ تَبَاعَتِهِ مَعَيَّنِينَ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَصْرِفَ لَهُ جَمِيعَ مَا بِيَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُحَلَّهُ ؛ لِكَوْنِهِ فَقِيرًا مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، وَصَوَّبَ بَعْضُ الشُّيُوخِ أَنَّ لَا يَدْفَعُ لَهُ كُلُّهُ بَلْ بَعْضُهُ وَيَدْفَعُ الْبَاقِيَ لِلْمَسَاكِينِ سَدًّا لِلذَّرَائِعِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٨) [٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَا يَأْخُذُهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنَ الْمَغَافِرَةِ مِنْ جِهَةِ

الْصَّدَقَةِ وَالْعَطِيَّةِ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ أَلْمَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعْتَمِدَ فِي أَخْذِهِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ أَجَازِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ - وَهُوَ ابْنُ مُزَيْنٍ وَالزُّهْرِيُّ وَغَيْرُهُمْ - وَيَعْتَمِدُ عِنْدَ أَخْذِهِ أَنَّهُ أَخْذُهُ عَلَى وَجْهِ الْاِحْتِيَاجِ وَأَنَّ ذَلِكَ يَصْرِفُهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْأَوَّلَى بِهِ الْأَخْذُ مِنْهُ هُوَ وَعِيَالُهُ ، وَمَنْ تَعَلَّقَ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ يَسْتَطِيعُ [ق / ٦٧١] نَفْعُهُ مِنْهُمْ ، وَبِذَلِكَ أَفْتَى الدَّوْدِيُّ وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ « الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ » لِلشَّيْخِ رَاشِدٍ . اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٧٩٩) [٩] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ أَخَذَ بَعْضُ اللَّصُوصِ مِنْ أَحَدِهِمَا بَعِيرَيْنِ وَمَنْ الْآخَرُ بَعِيرًا ، وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ عُرَفَاءِ قَبِيلَةِ الثَّانِي وَقَالَ : إِنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ كِسَاءً يَدْفَعُهَا لِلظَّالِمِ فِي فِدَاءِ الْأَبْعَرَةِ فَاْمَتَّعَ رَبُّ الْبَعِيرَيْنِ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ : إِنَّهُ يُرِيدُ الْمَشْيَ مَعَ الظَّالِمِ إِلَى قَبِيلَتِهِ ، لَتَرَدَّ إِلَيْهِ بَعِيرِيهِ مِنْ عِنْدِهِ وَرَضِيَ الْآخَرُ بِشَرَاءِ الْكِسَاءِ فَاشْتَرَاهَا الْعَرِيفُ وَدَفَعَهَا لِلظَّالِمِ وَرَدَّ إِلَيْهِ الْأَبْعَرَةَ ، ثُمَّ طَلَبَ الْعَرِيفُ الْكِسَاءَ مِنْ رَبِّي الْأَبْعَرَةَ فَاْمَتَّعَ رَبُّ الْبَعِيرَيْنِ مِنْ دَفْعِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الثَّمَنِ ؛ لِنَهْيِهِ لَهُ عَنْ الشَّرَاءِ عَلَيْهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لِلْعَرِيفِ عَلَى رَبِّ الْبَعِيرَيْنِ بِشَيْءٍ مِنْ ثَمَنِ الْكِسَاءِ ؛ لِنَهْيِهِ عَنْ شِرَائِهِ عَلَيْهِ كَمَا قَيَّدَ (عَج) كَلِيَّةُ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ (١) : وَكُلٌّ مِنْ أَوْصَلَ نَفْعًا [إِلَى غَيْرِهِ] (٢) مِنْ عَمَلٍ [أَوْ] (٣) مَالٍ بِأَمْرٍ مِنَ الْمُتَنَفِّعِ أَوْ بَغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بُدَّ [لَهُ] (٤) مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرْمُ أَجْرَةِ الْعَمَلِ ، وَمِثْلُ الْمَالِ بِخِلَافِ عَمَلٍ يَلِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَالٍ يَسْقُطُ [مِثْلُهُ عِنْدَ التَّنَازُعِ] (٥) . اهـ .
بِذَلِكَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : فَقَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمَذْكُورِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْتَهِ الْمُتَنَفِّعُ مِنْ أَوْصَلَ النِّفْعَ عَنْ إِيصَالِهِ ، وَأَمَّا إِذَا نَهَاهُ فَلَيْسَ لَهُ رُجُوعٌ عَلَيْهِ . اهـ .

وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ عَلَى رَبِّ الْبَعِيرِ الْوَاحِدِ مِنَ الْكِسَاءِ إِلَّا الثُّلُثُ وَمَا بَقِيَ يَكُونُ عَلَى الْعَرِيفِ الْمُشْتَرِي ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٠) [١٠] سَوَّالٌ : عَنْ فَرَسٍ أَغَارَ عَلَيْهَا بَعْضُ اللَّصُوصِ وَلَقِيَهُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ عَرِيفٌ قَبِيلَةِ الْمُغَارِ عَلَيْهِ وَلَهُ جَاهٌ عِنْدَ الظَّلْمَةِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ مَكْسِهِمْ

(١) جامع الأمهات (ص/ ٤٤٠) .

(٢) سقط من « جامع الأمهات » المطبوع .

(٣) في « جامع الأمهات » : و .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في الأصل : عنه ، والمثبت من « جامع الأمهات » .

وَلَهُ هُوَ أَيْضًا شَوْكَةٌ وَسَطُوعَةٌ عَلَى الظِّلْمَةِ ، وَطَلَبًا الْفَرَسَ مِنَ النَّاهِبِ وَرَدَّهَا لَهُمَا
وَمَشَى بِهَا الْعَرِيفُ إِلَى مَنْزِلِهِ ، وَجَاءَ أَرْبَابُهَا وَطَلَبُوهَا مِنْهُ فَمَنَعَهَا مِنْهُمْ وَاجْتَنَعَ
عَلَيْهِمْ بَأْنَ صَاحِبِ مَكْسَهُمْ فَذَاهَا بِعَشْرِينَ بَقْرَةً مِنْ عِنْدِ النَّاهِبِ فَدَفَعَهَا لَهُ مَتَى
جَاءَهُ وَأَعْطَاهَا لَهُ يَقْبُضُهَا مِنْ عِنْدِ أَرْبَابِ الْفَرَسِ وَلَا يَرُدُّهَا لَهُمْ حَتَّى يَدْفَعُوهَا لَهُ
فَقَالُوا لَهُ : ثَبِتَ الْفِدَاءُ وَقَدْرُهُ نَعْطُوهُ لَكَ وَادْفَعْ فَرَسَنَا إِلَيْنَا ، فَلَمْ يَفْعَلْ وَتَمَادَى
عَلَى مَقَالَتِهِ وَدَعَاوَاهُ لَهُمْ ، وَهُوَ لَهُ عَلَيْهِمْ سَطُوعَةٌ وَطَاقَةٌ ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ حَتَّى
اشْتَرَى مِنْ عِنْدِ أَحَدِهِمْ نَصِيبَهُ مِنْهَا - وَهُوَ الرَّبْعُ - ، وَهَذَا بَعْدُ الْإِيَّاسِ مِنْ رَدِّ
الْفَرَسِ لَهُمْ إِلَّا بِدَفْعِهِمْ عَشْرِينَ بَقْرَةً لَهُ ، ثُمَّ دَفَعَ الْآخَرَ مِنْ أَرْبَابِهَا رُبْعَهَا لَهُ فِي
دَعَاوِهِ فَصَارَ لَهُ نِصْفُهَا ، وَبَقِيَتْ عِنْدَهُ حَتَّى وَلَدَتْ بَنَاتًا ، ثُمَّ سَافَرَ بَعْضُ أَرْبَابِهَا إِلَى
مَحَلَّةِ الْعَرِيفِ وَدَفَعَ لَهُ الْعَرِيفُ الْفَرَسَ وَابْنَتَهَا ، فَقَالَ لَهُ : امْشِ بِهَا حَتَّى تَأْتِيَكُمُ
تَقْتَسِمُوهَا ، فَمَشَى بِهَا وَالْحَالُ أَنَّ الْفَرَسَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَانَتْ عِنْدَ ابْنِ الْعَرِيفِ
مُدْعِيًا أَنَّ أَبَاهُ أَعْطَاهُ نَصِيبَهُ مِنْهَا وَحَازَهَا زَمَنًا لَا أَذْرِي أَسَنَةً أَوْ أَقَلَّ ، ثُمَّ إِنَّ
الْعَرِيفَ جَاءَ لِأَرْبَابِ الْفَرَسِ ، وَاجْتَمَعُوا مَعَهُ فِي مَسْجِدِ مَحَلَّتِهِمْ بِحَضْرَةِ أَهْلِهِ مِنْ
قَبِيلَتِهِمْ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسَافِرِينَ عِنْدَهُمْ ، وَافْتَسَمُوا الْفَرَسَ وَابْنَتَهَا
وَخَيْرُوهُ فَاخْتَارَ الْفَرَسَ وَقَبَضَهَا وَأَقْرَبَ بَأْنَهُ غَبْنَهُمْ فِي الْقِسْمِ ، وَدَعَا لَهُمْ بِالْبَرَكَةِ فِي
الْبَابَةِ ، فَلَمَّا تَمَّ لِلْقِسْمِ شَهْرَانِ ادَّعَى ابْنُ الْعَرِيفِ أَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِالْقِسْمَةِ ، فَلَمَّا بَلَغَ
الْعَرِيفَ ذَلِكَ غَضِبَ عَلَيْهِ وَقَالَ : إِنَّ ابْنَهُ لَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْفَرَسِ ، فَسَكَتَ الْابْنُ ،
فَلَمَّا تَمَّ لِلْقِسْمِ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ مَاتَ الْفَرَسُ عِنْدَ الْعَرِيفِ بِمَرَضِ الْبَارُوشِ وَتَكَلَّمَ
ابْنُهُ كَكَلَامِهِ الْأَوَّلِ وَالْحَافِ فِيهِ وَسَاعَدَهُ الْأَبُ عَلَيْهِ ، فَهَلْ رُبِعُ الْفَرَسِ الَّذِي أَعْطَوْهُ
أَرْبَابُهَا لِلْعَرِيفِ فِي دَعَاوِهِ الْمَذْكُورَةِ حَلَالٌ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ حَلَالٌ عَلَيْهِ فَهَلْ
الْقِسْمَةُ مَاضِيَةٌ أَمْ لَا ، وَلَا سِيَمَا الْعَرِيفُ وَكِيلٌ عَادَةً عَنْ أَوْلَادِهِ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ
وَلَايَتِهِ ؟

وَعَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَاضِيَةٍ فَهَلْ يَضُرُّ الْابْنَ سَكُوتُهُ بَعْدَ عِلْمِهِ الْقِسْمَةَ قَبْلَ مَا صَدَرَ

مِنْهُ مِنَ الْكَلَامِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ ، فَهَلْ ضَمَانَ ، الْفَرَسِ مِنَ الْعَرِيفِ أَمْ لَا ؟
وَمَا الْحُكْمُ فِي شِرَاءِ الْعَرِيفِ لِرُبْعِ الْفَرَسِ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِهِ قَبْلَ رَدِّهِ الْفَرَسَ
لَأَرْبَابِهَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ رُبْعَ الْفَرَسِ الَّذِي أُعْطِيَ لَهُ فِي دَعْوَاهُ الْمَذْكُورَةِ حَرَامٌ عَلَيْهِ ، فَلَا
يَحِلُّهُ عَلَيْهِ إِعْطَاؤُهُمْ لَهُ عَلَى وَجْهِ الصَّلَاحِ عَنْ دَعْوَاهُ الْمَذْكُورَةِ ؛ لِطُلَانِهَا شَرْعًا ،
وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا يَحِلُّ لِلظَّالِمِ ...) (١) إلخ . اهـ . وَضَمَانُهُ مِنْهُ
كَمَا فِي (مَخ) (٢) هُنَاكَ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ دَفْعُ قِيمَتِهِ إِلَيْهِمْ يَوْمَ اسْتِيلَاةِ عَلَيْهِ لَا
يَوْمَ مَوْتِ الْفَرَسِ ، كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَضَمِنَ بِالْأَسْتِيلَاءِ . اهـ .

(١) مختصر خليل (ص/٢٠٩) .

(٢) قال الخرشي : (ولا يحل للظالم) .

ش : أى لا يحل المصالح به للظالم فى الباطن ، بل ذمته مشغولة للمظلوم فيما بينه وبين
الله ؛ ولذا فرع فروعا ثمانية ستة يسوغ للمظلوم نقض الصلح فيها اتفاقا أو على المشهور
واثنان لا ينقض فيهما اتفاقا ، أو على المشهور وإلى الأول أشار بقوله : (فلو أقر بعده أو
شهدت بينة لم يعلمها أو أشهد وأعلن أن يقوم بها أو أحد وثيقته بعده ، فله نقضه كمن لم
يعلن أو يقر سرا فقط على الأحسن) .

ش : يعنى ؛ أن الظالم إذ أقر بطلان دعواه بعد وقوع الصلح فإن للمظلوم نقضه بلا
خلاف ؛ لأنه كالمغلوب على الصلح بإنكار المدعى عليه وإن شاء أمضاه وضمن ما قبضه كل
منهما من قابضه .

الثانية : أن تشهد بينة للمظلوم على الظالم لم يعلمها المظلوم حين الصلح ، فله نقضه على
المشهور وهو مذهب المدونة ولا بد من حلفه على عدم العلم .

الثالثة : من صالح وله بينة غائبة يعلمها وهى بعيدة جدا وأشهد أنه يقوم بها سواء أعلن
بالإشهاد بأن يكون عند الحاكم أو لم يعلن به كما يأتى فى قوله : (بعد كمن لم يعلن) وما
ذكرناه من التقييد بكونها بعيدة جدا نحوه فى المواق ومقتضاه أن البعيدة لا جدا كالتقريبه فى
أن حكمها كالحاضرة ، فلا يقوم بها ولو أشهد أنه يقوم بها والبعد جدا كإفريقية أى ؛ من
المدينة أو من مكة أو الأندلس من خراسان .

الرابعة : من صالح لعدم وثيقته ثم وجدتها بعد الصلح على الإنكار وقد أشهد أن يقوم بها =

وَيَبَانَ تَحْرِيمُهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ مَشَقَّةَ سَفَرٍ لَخَلَاصِ الْفَرَسِ مِنْ غَاصِبِهَا فَتَكُونَ لَهُ الْأُجْرَةُ فِي ذَلِكَ ، حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبْ بِهِ فَيَسْتَحِقُّ رُبْعَهَا بِذَلِكَ ؛ وَلَكُونَهُ لَمْ يَدْفَعْ مَالًا فِي فِدَائِهِ رُبْعَهَا عَوَضًا عَنْ ذَلِكَ ، وَلَكُونُ جَاهِهِ أَيْضًا لَا أُجْرَةَ لَهُ فِيهِ فَيَسْتَحِقُّ رُبْعَهَا مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ لِأَنَّ ثَمَنَ الْجَاهِ حَرَامٌ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ مِيارَةُ بِقَوْلِهِ : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ لَا تَفْعَلُ إِلَّا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ عَلَيْهَا :

الْأَوَّلُ : الضَّمَانُ .

وَالثَّانِي : نَفْعُ الْجَاهِ .

وَالثَّالِثُ : الْقَرْضُ ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ الرَّاجِزُ ^(١) بِقَوْلِهِ أَيْضًا :

الْقَرْضُ وَالضَّمَانُ رَفَقُ الْجَاهِ : يَمْنَعُ أَنْ تَرَى لِغَيْرِ اللَّهِ . اهـ .

= إن وجدها ، فله نقض الصلح حينئذ كالبينة التي علمها ، وأما إن نسيها حال الصلح ثم وجدها فإنه يحلف ، ويقوم بها كالبينة التي لا يعلمها والضمير في قوله (فله) للمظلوم أى للمظلوم نقض الصلح وله إمضاؤه .

الخامسة : من ادعى على شخص بشيء معلوم فأنكره ، فأشهد سرا أن بينته غائبة الغيبة ، وإنه إنما يصلح لأجل بعد غيبة بينته وإنه إن قدمت قام بها والحال أنه لم يعلن بالإشهاد عند الحاكم ثم صالحه ثم قدمت بينته فله القيام بها وينقض الصلح كمن أعلن وأشهد .

السادسة : أن يكون المدعى عليه يقر بالحق سرا ويجحده علانية فأشهد المدعى بينة على جحده علانية ، ثم صالحه على التأخير وأشهد بينة لم يعلم بها المدعى عليه على أنه غير ملتزم للتأخير وإنه إنما فعل ذلك الصلح ؛ ليقر له علانية فإنه يعمل بذلك ، فالضمير في (يقر) للمدعى عليه ، واتفق الناصر اللقاني وشيخه برهان الدين اللقاني على أن له نقض الصلح في هذه المسائل ولو وقع بعده إبراء عام فيقيد قوله فيما يأتى : (وإن أبرأ فلانا بما له برئ مطلقا) إلخ بهذا ، ولما أنهى الكلام على ما ينقض فيه الصلح وفاقا وخلافاً أخذ يذكر ما لا ينقض فيه كذلك .

(١) هو عبد الواحد بن عاشر ، كما نص على ميارة في شرحه (١/١٩١)

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْعَرِيفَ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَى أَرْبَابِ الْفَرَسِ مِنْ جِهَةٍ رَأْسِهِ لَمَّا [ق / ٦٧٢] تَقَدَّمَ فَأَعْلَمَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ صَاحِبِ مَكْسٍ قَبِيلَتِهِمْ ، وَبَيَّنَ ذَلِكَ أَنَّ الْفِدَاءَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا بِالْبَيْتَةِ أَمْ لَا ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ الْعَرِيفِ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَى أَرْبَابِ الْفَرَسِ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ ؛ فَقِي الْحَدِيثُ : « لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى قَوْمٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ لَكِنِ الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » ^(١) وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ : « شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ » ^(٢) . اهـ .

وَأَنَّ ثَبْتَ الْفِدَاءِ فَالْفَادِي مُسْتَغْرَقٌ ذِمَّةً فَمَالُهُ بَيْتٌ مَالٍ عَلَى الْمَنْصُوصِ كَمَا فِي « الْمَعْيَارِ » ؛ وَحِينَئِذٍ فَالْفَرَسُ قَدْ فُدِيَ بِمَا هُوَ بَيْتٌ مَالٍ ، فَلَا رُجُوعَ لِبَيْتِ الْمَالِ عَلَى أَرْبَابِ الْفَرَسِ ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ^(٣) مَسْبُوكًا بِكَلَامٍ شَارَحَهُ (س) : وَمَنْ فَدَى أَسِيرًا أَوْ اشْتَرَاهُ مِنَ الْعَدُوِّ بِأَمْرِهِ ، أَوْ بَغَيْرِ أَمْرِهِ رَجَعَ عَلَى الْأَسِيرِ حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، وَفِدَاءُ الْعَبْدِ كَجَنَائَتِهِ يُخَيِّرُ سَيِّدُهُ بِمِثْلِ الْمِثْلَى وَقِيَمَةِ غَيْرِهِ عَلَى الْمَلِكِ ، أَوْ الْعَدَمِ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْفِدَاءُ بَيْتَ مَالٍ وَلَمْ يَقْصِدْ الْفَادِي صَدَقَةً بِالْفِدَاءِ عَلَى الْأَسِيرِ فَلَا رُجُوعَ لِبَيْتِ الْمَالِ وَلَا لِقَاصِدِ صَدَقَةٍ ؛ قَالَهُ ابْنُ بَشِيرٍ . اهـ فَظَهَرَ مِنْ قَوْلِهِ : أَوْ عَبْدًا ، أَنَّ الْمَالَ إِذَا فَدَى بَيْتَ الْمَالِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْغَرِيقَ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَى أَرْبَابِ الْفَرَسِ مِنْ جِهَةِ فِدَاءِ الْفَرَسِ فَلَا فِدَاءَ لَهُ .

وَفِي « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » مَا يُؤَيِّدُ هَذَا ، وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَنِ الْحُكْمِ فِي رَجُلٍ دَفَعَ لَهُ بَعْضُ مُسْتَغْرَقِ الدِّمِّ عَبْدًا ، لِيَفْدِيَ بِهِ حُرًّا عِنْدَ بَعْضِ الظُّلَمَةِ ، فَلَمَّا ذَهَبَ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ بِالْعَبْدِ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ بِالْحُرِّ وَدَفَعَهُ لِمُسْتَغْرَقِ الذِّمَّةِ

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) مختصر خليل (ص/١٠٧) .

الْمَذْكُورُ ، وَقَالَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ بِالْحُرِّ : فَالْعَبْدُ الَّذِي دَفَعْتَ إِلَى فُلَانٍ لِيَفْدِيَ بِهِ الْحُرَّ فَقَدْ وَهَبْتُهُ لَكَ فَجَاءَ الرَّجُلُ الَّذِي وَهَبَ لَهُ الْعَبْدُ فَطَلَبَهُ مِنْ عِنْدِ الرَّجُلِ الَّذِي كَانَ بِيَدِهِ أَوَّلًا فَأَبَى الْأَوَّلُ أَنْ يَدْفَعَهُ لِلثَّانِي وَتَنَازَعَا فِيهِ هَلْ هَذَا الْعَبْدُ الْمَذْكُورُ لِلرَّجُلِ الْأَوَّلِ الَّذِي سَبَقَ فِي يَدِهِ ، أَوِ الثَّانِي الَّذِي وَهَبَهُ لَهُ مَسْتَعْرِقُ الدِّمَّةِ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : اللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ بَيْتِ الْمَالِ ، فَيَصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْأَهَمَّ فَلَا أَهَمَّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الشَّأْنُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ يُصْرَفُ لِلْفُقَرَاءِ . اهـ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ هَلِ الْقِسْمَةُ مَاضِيَةٌ ... إلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهَا نَافِذَةٌ مَاضِيَةٌ فِيمَا لِلْعَرِيفِ مِنَ الْفَرَاسِينِ شَرْعًا وَهُوَ رُبْعُ كُلِّ مِنْهُمَا ؛ لِكَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِالصَّحَّةِ وَالطَّوْعِ وَجَوَازِ الْأَمْرِ حَالِ الْقِسْمَةِ ، فَأَيْنَ وَجْهُ نَقْضِهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ كَلًّا وَلَا ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمَشَّى عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُعْطِ لِابْنِهِ الْفَرَسَ .

وَأَمَّا إِمْضَاؤُهَا بِالنِّسْبَةِ لِلابْنِ عَلَى أَنَّ الْفَرَسَ أُعْطِيَ لَهُ ، فَالشَّاهِدُ عَلَيْهِ سَكُوتُهُ عَنْهَا بِلَا عُدْرٍ الْمُدَّةِ الْمُسْقِطَةِ لِدَعْوَاهُ فِي شَأْنِهَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِهَا ؛ فَفِي أَرْجُوزَةِ ابْنِ عَاصِمٍ ^(١) :

وَعَائِبٌ يَبْلُغُهُ مَا عَمَلُهُ

وَقَامَ بَعْدَ مُدَّةٍ لَا شَيْءَ لَهُ

وغيرُ مَنْ فِي عَقْدَةِ الْبَيْعِ حَضَرَ

وَبِالْمَبِيعِ بَائِعٌ لَهُ أَقَرَّ

وَقَامَ بِالْفَوْرِ قَدْ التَّخِيرُ فِي

إِمْضَائِهِ الْبَيْعِ أَوْ الْفَسْخِ اقْتَفَى

وَأِنْ يَقُمْ مِنْ بَعْدِ أَنْ مَضَى الزَّمَنُ

فَالْبَيْعُ مَاضٍ وَلَهُ أَخْذُ الثَّمَنِ

إِنْ كَانَ عَالِمًا بِفِعْلِ الْبَائِعِ

وَسَاكِنًا لَغَيْرِ عُذْرِ مَانِعٍ

اهـ . قَالَ شَارِحُ مِْيَارَةِ ^(١) نَاقِلًا عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يَحْضُرُ
الْبَيْعَ وَيَسْكُتُ يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ أَوْ مَا قُرْبَ : فَإِنَّهُ لَهُ الْقِيَامُ وَيَفْسُخُ الْبَيْعَ مَا لَمْ تَكْثُرْ
الْأَيَّامُ فَيَلْزِمُهُ . اهـ . قَالَ : وَعَلَى مَا نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ اعْتَمَدَ
الْناظِمُ . اهـ .

وَأَمَّا رُبْعُ الْفَرَسِ الْمَدْفُوعِ لِلْعَرِيفِ فِي دَعْوَاهُ الْبَاطِلَةَ الْمَذْكُورَةَ أَنْفًا ، فَإِنَّ
أَرْبَابَهَا يَرْجِعُونَ عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ اسْتِيلَائِهِ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ .
اهـ .

وَأَمَّا سُؤْلُكُمْ عَنْ الْحُكْمِ فِي شِرَاءِ الْعَرِيفِ رُبْعَ الْفَرَسِ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِهِ قَبْلَ
رَدِّهَا لِأَرْبَابِهَا .

فَجَوَابُهُ : قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا مِنْ غَاصِبِهِ ، وَهَلْ إِنْ رَدَّ لِرَبِّهِ مَدَّةً
تَرَدُّدٌ) ^(٢) ، قَالَ (مَخ) ^(٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ قَوْلُهُ : إِلَّا مِنْ غَاصِبِهِ يَجْرِي
مَجْرَى الاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ لَكِنْ يَبْعُهُ مِنْ غَاصِبِهِ جَائِزٌ بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْغَاصِبَ
عَزَمَ عَلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ ، وَهَلْ يَزَادُ عَلَى ذَلِكَ شَرْطٌ آخَرُ ، فَيُقَالُ : مَحَلُّ الْجَوَازِ إِنْ

(١) انظر: المصدر السابق .

(٢) مختصر خليل (ص/١٦٩) .

(٣) حاشية الخرشى (١٦/٥-١٧) .

رَدَّ لِرَبِّهِ بِالْفِعْلِ وَبَقِيَ تَحْتَ يَدِهِ مُدَّةٌ حَدَّهَا بَعْضُهُمْ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ ، وَإِلَّا كَانَ مَضْغُوطًا بَائِعًا يَنْجُسُ أَوْ لَا يَشْتَرِطُ زِيَادَةُ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى الرَّدِّ بِالْفِعْلِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَإِنَّمَا يَشْتَرِطُ الْعَزْمُ فَقَطْ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠١) [١١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ عِنْدِ بَعْضِ اللُّصُوصِ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مَغْصُوبٌ وَاسْتَعْمَلَهُ بِالْحَمَلِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ ادَّعَاهُ بَعْضُ الزَّوَايَةِ وَقَالَ هُوَ : إِنَّهُ فِدَاهُ لِرَبِّهِ وَأَنَّ قَدْرَ الْفِدَاءِ كَذَا وَكَذَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ [ق / ٦٧٣] الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنَ السُّودَانِ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مَغْصُوبٌ ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَمَلًا فَأَتَى وَادَّعَاهُ مُدَّعٍ ، وَقَالَ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ : إِنَّهُ فِدَاهُ لِرَبِّهِ وَإِنَّ قَدْرَ الْفِدَاءِ كَذَا ، فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينَ مَعَ حَمَلِهِ عَلَيْهِ أَوْ لَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ عَلَى قَدْرِ الثَّمَنِ ، وَأَنَّهُ أَشْهَدُهُمْ عِنْدَ الشِّرَاءِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَفْدِيهِ لِرَبِّهِ ؟ وَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ لَصًّا كُفْلَانِيٍّ ، أَوْ كَافِرًا كِنَبَارِيٍّ ، أَوْ أَحَدًا مِنَ الزَّوَايَةِ ، وَالْحَالُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْكُورِينَ ، وَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْفِدَاءُ ثَمَنٌ مِثْلُهُ أَوْ أَكْثَرُ وَكَانَ الْفَادِي غَيْرُ ذِي جَاهٍ ؟

وَهَلْ مُدَّعِي الْبَعِيرِ إِذَا لَمْ يَجِدْ بَيِّنَةً يَسْتَحِقُّهُ يَمِينَ بَعْدَ الْأَسْتِثْنَاءِ أَوْ لَا يَسْتَحِقُّهُ بِذَلِكَ إِلَّا إِذَا وَصَفَهُ قَبْلَ رُؤْيِيهِ لَهُ بِمَا تُوصَفُ بِهِ الضَّالَّةُ ؟ وَأَمَّا إِنْ رَأَاهُ قَبْلَ وَصْفِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ : إِنَّ ادَّعَاءَ الْفِدَاءِ لِرَبِّهِ مَعَ حَمَلِهِ عَلَيْهِ حِيلَةٌ مِنْهُ وَفُجُورٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَدَاهُ لِرَبِّهِ لَتَرَكَ التَّصَرُّفَ فِيهِ حَتَّى يُخَيَّرَ رَبُّهُ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَمَلًا لِنَفْسِهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ فَدَاهُ لِنَفْسِهِ بَنِيَّةَ التَّمَلُّكِ ، وَالْخِلَافُ الَّذِي فِي الْمَفْدَى مِنْ لَصٍّ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ فَدَاهُ لِرَبِّهِ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ لِنَفْسِهِ ؛ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مَجَانًّا بِاتِّفَاقٍ ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ نَاجِي كَالِاسْتِحْقَاقِ .

وَأَمَّا مَا يَسْتَحِقُّهُ بِهِ مُدَّعِيهِ فَبِشُهُودٍ مَعَ يَمِينِ الْقَضَاءِ أَنَّهُ مَا بَاعَ وَلَا خَرَجَ عَنْ

ملكه بناقل شرعي ، أو بشاهد مع يمين النصاب ويمين القضاء ؛ لما يخشى أن يكون ملكه غيره من حي غائب أو ميت أو ما يقوم مقامهما في العادة كالوسم حيث علم أن المفدي منهم أغاروا على المدعي . وأما إذا اختلف المالك والفادي بأن قال المالك : أخذته بغير عوض أو أقل مما ذكر وخالفه الفادي ، فجوابه : العادة جرت عند هؤلاء اللصوص أن لا يطلقوا ما في أيديهم إلا بفداء إلا النادر منهم الذي لا حكم له ، والعادة تنزل منزلة الشاهد والشاهدين على الخلاف في الشاهد العرفي ؛ فعلى هذا يكون القول قول الفادي إن جعلنا العرف كالشاهد يمين أو بغير يمين إن جعلناه كالشاهدين ولا يكون مثل قول الشيخ خليل : (والقول للأسير في الفداء ...) (١) إلخ ؛ لما صحب هذه من شاهد العرف ، وأيضاً قال حافظ المذهب أبو الوليد بن رشد : قول ابن القاسم : إن القول قول الأسير أشبه أو لم يشبه ليس علي أصولهم ، والذي يأتي علي أصولهم إذا اختلفا في مبلغ الفداء أن يصدق الأسير إن أشبه وإلا فالفادي إن أشبه وإلا حلفا وكزمه ما يفدي به مثله في ذلك المكان ، وكذلك إن نكلاً ، ويقضي للحالف علي التاكل وإن لم يشبه ؛ لأن صاحبه قد أمكنه من دعواه بنكوله ، وقال سحنون : القول للفادي إذا كان الأسير بيده . اهـ .

أقول : ومن هذا الباب اختلاف المشتري والشفيع يجري على هذا الأسلوب . اهـ .

وقال الحاج الحسن في « نوازله » في جواب هذه المسألة ما نصه : من اشترى - يعني : البعير المذكور - وأشهد أنه اشتراه لربه ينبغي أن لا يلتفت لقوله ولا لإشهاده لعموم الفساد ؛ ولأنهم لا يشهدون البينة علي ذلك إلا تحصناً لأئمانهم خوف أن تضيع عليهم عند الاستحقاق ، وهم إنما يشترون بنية التملك ويستغلون ويتصرفون تصرف المالك ، فإذا قام عليهم مدع فيما اشتروه فيلجؤون

إِلَى الشُّهُودِ ؛ لثَلَا تَضِيعَ أُنْمَانُهُمْ ، فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْفِدَاءِ فِي شَيْءٍ وَلَا هُوَ سَبِيلُهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْضٌ اشْتِرَاءٌ لِنَفْسِهِمْ ، وَأَمَّا الْفِدَاءُ فَلَا يَفْعَلُهُ إِلَّا الْمُحْسِنُونَ الَّذِينَ يَدْفَعُونَهُ لِقَصْدِ مَصَالِحِ أَهْلِ الْأَشْيَاءِ لَا لِقَصْدِ نَفْعِ أَنْفُسِهِمْ ، وَيَدْفَعُونَ الْفِدَاءَ عَلَى وَجْهِ السَّلَفِ لِلرِّيَابِ الْأَشْيَاءِ فَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ تَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْفِدَاءِ فَتَرَى الرَّجُلَ يَشْتَرِي بِالثَّمَنِ الْكَثِيرِ ، وَيَقُولُ : اشْتَرَيْتُ هَذَا لِرَبِّهِ وَهُوَ لَوْ طَلَبَ مِنْهُ رَبُّ الشَّيْءِ أَوْ غَيْرُهُ سَلَفَ دَرَاهِمٍ أَوْ رَغِيفٍ لُبْخَلٍ بِهِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَدْفَعُ الثَّمَنَ الْكَثِيرَ فِي السَّلْعَةِ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِرَبِّهِ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْصِدُونَ الشِّرَاءَ لِنَفْسِهِمْ لَا لِلرِّيَابِ الْأَشْيَاءِ . انْظُرْ : (مَخ) فَقَدْ أَشَارَ لِبَعْضِ هَذَا وَقَالَ : إِنَّهُ مِنْ حِيلِ الْفُسَاقِ .

وَأَمَّا إِذَا صَحَّتِ النِّيَّةُ ، وَكَانَ الْفِدَاءُ وَاقِعًا عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَسَأَلْتُ عَنْ حُكْمِ ذَلِكَ فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِيمَنْ عَاوَضَ عَلَى شَيْءٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ يُصَدِّقُ إِنْ أَشْبَهَ مَا ادَّعَاهُ دُونَ يَمِينٍ وَفِي مَا لَا يُشْبَهُ ، وَلَا شَكَّ فِي كَذِبِهِ فَلَا يُصَدِّقُ وَيَأْخُذُ رَبُّ الْمَتَاعِ شَيْئَهُ بِقِيمَتِهِ .

قَالَ (عَج) : وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَيُصَدِّقُ الْمُشْتَرِي مِنْهُمْ فِي ثَمَنِهِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ لَمْ يَسْتَنْكَرْ بَحِثْ يَسْتَدِلْ عَلَى كَذِبِهِ فَيَأْخُذْهُ بِقِيمَتِهِ .

ابْنُ رُشْدٍ : تَفْسِيرُهُ : إِنْ لَمْ يَدَّعِ رَبُّهُ مَعْرِفَةَ ثَمَنِهِ صُدِّقَ الْمُشْتَرِي فِيمَا يُشْبَهُ دُونَ يَمِينٍ ، وَفِيمَا لَا يُشْبَهُ لَا شَكَّ فِي كَذِبِهِ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ حَيْثُ اشْتَرَاهُ ، ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ جَهِلَ فَأَقْرَبُ مَحَلٍّ ، فَإِنْ ادَّعَاهُ صُدِّقَ الْمُتَبَاعُ بِيَمِينِهِ إِنْ أَشْبَهَ ، وَإِلَّا فَرَبُّهُ إِنْ أَشْبَهَ وَإِلَّا [ق / ٦٧٤] فَبِقِيمَتِهِ ، وَمَنْ نَكَلَ صُدِّقَ الْآخَرُ ، وَكُلُّ هَذَا بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِ الشَّفِيعِ وَالْمُتَبَاعِ فِي ثَمَنِ الشَّقْصِ . اهـ .

قُلْتُ : قَوْلُهُ : فَإِنْ ادَّعَاهُ صُدِّقَ الْمُتَبَاعُ بِيَمِينِهِ إِنْ أَشْبَهَ وَإِلَّا فَرَبُّهُ إِنْ أَشْبَهَ . . . إلخ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ إِنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ الْأَخِيرَ فِي اخْتِلَافِهِمَا فِي

مَوْضِعِ الْاِشْتِرَاءِ لَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ وَإِلَّا كَانَ مُنَاقِضًا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ يُصَدَّقُ فِيمَا يُشَبِّهُ دُونَ يَمِينٍ حَيْثُ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ . إِلَى أَنْ قَالَ :
وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَمَّنْ ادَّعَى بَعِيرًا بِيَدٍ مِنْ اِشْتِرَائِهِ مِنْ غَضَبِهِ وَلَمْ يَجِدِ الْمُدَّعِيَّ بَيِّنَةً... إلخ .

فَجَوَابُهُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ ظَاهِرَ « الْمُدْوَنَةِ » وَظَاهِرُ كَلَامِ خَلِيلٍ أَنَّ مَا وَجَدَ فِي أَيْدِي الْمُحَارِبِينَ مِنَ الْأَمْوَالِ وَلَمْ يَدَّعِهِ الْمُحَارِبُونَ لَأَنْفُسِهِمْ أَنَّ مَنْ ادَّعَاهُ يَأْخُذُهُ بَعْدَ الْيَمِينِ وَالْاِسْتِيْنَاءِ ، وَلَوْ لَمْ يَصِفْهُ وَصَفَ اللَّقْطَةِ ، وَلَكِنْ زَادَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُهُ إِلَّا بِالْوَصْفِ ، وَإِذَا فَرَعْنَا عَلَى اِشْتِرَاطِ الْوَصْفِ ، فَإِذَا رَأَى الْمُدَّعِيَّ قَبْلَ أَنْ يَصِفَهُ فَإِنَّهُ لَا يَأْخُذُهُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ كَمَا قَالُوا فِي اللَّقْطَةِ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهَا : إِنَّ مُدَّعِيَهَا لَا يَأْخُذُهَا إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ . اهـ . كَلَامُهُ مَعَ حَذْفِ بَعْضِهِ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٢) [١٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اِشْتَرَى عَبْدًا مِنْ بِلَادِ السُّودَانِ ثُمَّ أَبَقَ ، ثُمَّ اِشْتَرَاهُ آخَرٌ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى تِلْكَ الْبِلَادِ فَلِمَنْ يَكُونُ الْعَبْدُ ؟
جَوَابُهُ : أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ ، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ كَمَسْأَلَةِ الْمُفْدِي مِنْ لَصٍّ ؛ لِأَنَّ السُّودَانَ عِنْدَنَا إِمَّا أَنْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ أَوْ أَهْلَ أَمَانٍ ، وَإِذَا مَا كَانُوا فَحُكْمُ مَنْ لَمْ يَنْقَدْ لِلشَّرِيعَةِ حُكْمَ اللَّصُوصِ .

وَأَمَّا قِيَاسُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْمُشْتَرِي مِنَ الْحَرْبِيِّ فَبَعِيدٌ ، ثُمَّ أَجَابَ سُؤَالًا آخَرَ بِمَا يُخَالِفُ هَذَا الْجَوَابَ ، وَنَصَّ السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ : وَسُئِلَ عَنْ حُكْمِ مَنْ اِشْتَرَى مِنْ بَنَارٍ هَلْ حُكْمُهُ كَالْمُحَارِبِينَ أَوْ كَاللَّصُوصِ .

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ فَهُمْ كَاللَّصُوصِ ، وَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا فَهُمْ كَالْمُحَارِبِينَ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٣) [١٣] سُؤَالٌ : عَنْ عَبْدٍ جَنَى عَلَى حُرٍّ وَهَرَبَ إِلَى بَنَارٍ ، ثُمَّ

نَوَازِلُ مُغْتَرَقِي الدِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنَ اللَّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ ————— ٥٠١

اشْتَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الزَّوَايَةِ مِنْهُمْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ لِسَيِّدِهِ كَلَامٌ فِيهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ كَلَامٌ فِيهِ أَيْضًا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَالتَّقْيِيدُ عَلَيْهَا مَا نَصَّهُ : وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ تِجَارَةِ الشَّيْخِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَإِنَّمَا نَبَّهَ عَمَّا يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ ، وَكَذَلِكَ الْوَدِيعَةُ أَوْ غَيْرُهَا .

وَقَوْلُهُ : فَابْتَاعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْعَدُوِّ - يَعْنِي وَصَارَ - لَهُ فِي سَهَامِهِ - ثُمَّ قَالَ : فَلَمْ يَفِدْهُ سَيِّدُهُ بِالثَّمَنِ فِي الْأَمْهَاتِ وَأَسْلَمَهُ ؛ انْظُرْ : لَوْ أَسْلَمَهُ السَّيِّدُ وَأَسْلَمَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ هَلْ لِسَيِّدِهِ الرَّجُوعُ لِأَخْذِهِ ؟

اللَّخْمِيُّ : قِيلَ : إِنْ أَسْلَمَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ رَجَعَ لِسَيِّدِهِ ، فَفَدَاهُ مِنَ الْمُشْتَرِي بِالْثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ رَهْنٌ بِالْجَنَايَةِ وَحَقُّ السَّيِّدِ مُقَدَّمٌ ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ الرِّقْبَةِ ، فَإِنْ أَسْلَمَهُ بَقِيَ الْحَقُّ لِأَهْلِ الْجَنَايَةِ فَلَا يَكُونُ لَهُمْ أَخْذُهُ إِلَّا بِدَفْعِ الثَّمَنِ ، وَأَمَّا السَّيِّدُ فَلَيْسَ لَهُ فِدَاؤُهُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ : بِالثَّمَنِ الَّذِي ابْتَاعَهُ بِهِ الْمُشْتَرِي ، وَبِأَرْشِ الْجَنَايَةِ .

ابْنُ يُونُسَ : وَقَالَ سَحْنُونُ يَفْتِكُهُ السَّيِّدُ بِالْأَكْثَرِ مِنْ أَرْشِ الْجَنَايَةِ أَوْ مَا ابْتَاعَهُ هَذَا بِهِ وَصَارَ لَهُ فِي سَهَامِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ أَخْذُهُ بَعْشَرَةَ دَنَانِيرَ وَأَرْشُ الْجَنَايَةِ عِشْرُونَ أَفْتَكَّهُ بَعْشَرِينَ ، فَيَأْخُذُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ عَشْرَةٌ وَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَشْرَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ الْجَنَايَةُ عَشْرَةً وَالَّذِي صَارَ بِهِ فِي سَهَامِهِ عِشْرُونَ دَفَعَ السَّيِّدُ عِشْرِينَ إِلَى صَاحِبِ السُّهُمَانِ ، وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْجَنَايَةِ شَيْءٌ صَحَّ مِنَ اللَّخْمِيِّ .

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ قَوْلًا آخَرَ وَهُوَ : أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَهُ سَيِّدُهُ كَانَ عَلَى مُشْتَرِيهِ مِنَ الْمَقَاسِمِ أَنْ يَفْدِيَهُ مِنَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ يُسَلِّمَهُ إِلَيْهِ . انْظُرْ : (صِيح) قَوْلُهُ : يُفْدِيهِ سَيِّدُهُ بِالْثَّمَنِ ، فَلَيْسَ لِأَهْلِ الْجَنَايَةِ - أَيِ : قَبْلَ أَنْ يُوسَرَ - لَمْ يَكُنْ لِمَنْ صَارَ لَهُ

أَخْذَهُ - أَيُ : لَمْ يَكُنْ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الَّذِي أَسْلَمَ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُوسِرَ أَخْذَهُ بِدَفْعِ الثَّمَنِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ « الْمُدُونَةُ » وَ « التَّقِيدُ » وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدِ مُخَيَّرٌ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ الرِّقَبَةِ فَحَقُّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ بَيْنَ أَنْ يُسْلِمَهُ أَوْ يَفْقِدَهُ ؛ فَإِنْ أَسْلَمَ فَلَا يَأْخُذُهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي إِلَّا بِدَفْعِ الثَّمَنِ لَهُ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ ، وَإِنْ فَدَاهُ السَّيِّدُ فَلَا يَأْخُذُهُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ : بِدَفْعِ الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِي الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ ، وَدَفْعِ أَرْضِ الْجِنَايَةِ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ ، وَقَالَ سَحْنُونُ : إِنْ لِّلْسَيِّدِ أَنْ يَفْتَكَّهُ بِالْأَكْثَرِ مِنْ أَرْضِ الْجِنَايَةِ أَوْ مَا اشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِي بِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِي بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ وَأَرْضُ الْجِنَايَةِ عَشْرِينَ وَالثَّمَنُ عَشْرَةٌ ، دَفَعَ السَّيِّدُ عَشْرِينَ لِلْمُشْتَرِي وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْجِنَايَةِ شَيْءٌ . اهـ . وَذَكَرَ عُمَرُ أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَهُ سَيِّدُهُ كَانَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يَفْتَدِيَهُ فِي الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ يُسْلِمَهُ إِلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٤) [١٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ فَدَى [ق / ٦٧٥] بَعِيرًا مِنْ ظَالِمٍ لِرَبِّهِ ، ثُمَّ غَضَبَهُ ظَالِمٌ آخَرُ مِنْ عِنْدِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَهُ لِرَبِّهِ ، هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى رَبِّهِ بِالْفِدَاءِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِهِ لِمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَيِ الْعَقْبَانِيِّ وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ الْعَقْبَانِيُّ عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَظْمُورَةٌ فِي الزَّرْعِ بِمَوْضِعٍ ، وَكَانَ يَتَوَلَّى عَلَى الْمَوْضِعِ سُلْطَانٌ وَكَشَفَ عَنْهَا وَارَادَ أَخْذَ مَا بِهَا مِنَ الزَّرْعِ وَرَبَّهَا غَائِبٌ فَأَتَى رَجُلٌ إِلَى ذَلِكَ السُّلْطَانِ وَأَعْطَاهُ فِدَاءَ تِلْكَ الْمَظْمُورَةِ فَسَلَّمَ مَا فِيهَا وَكَمْ يَرْفَعُ مِنْهَا شَيْئًا فَبَقِيَتْ الْمَظْمُورَةُ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَعَمِدَ إِلَيْهَا أَعْرَابِيٌّ فَأَخَذَ مَا بِهَا مِنَ الزَّرْعِ عَلَى جِهَةِ الْغَضَبِ ، ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ الَّذِي افْتَكَّهَا مِنَ السُّلْطَانِ ، وَطَلَبَ مِنْ رَبِّهَا مَا أَعْطَاهُ عَلَى خَلَاصِهَا مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ فَأَبَى رَبُّهَا وَقَالَ : مَا أَمَرْتُكَ بِذَلِكَ وَلَا رَضِيْتُهُ ، فَهَلْ لَهُ قَبْلَهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

نَوَازِلُ مُغْتَرِقِي الدِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنَ اللُّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ ٥٠٣

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : لَيْسَ عَلَى رَبِّ الْمَطْمُورَةِ شَيْءٌ مِمَّا غَرَمَهُ الَّذِي أَرَادَ حِفْظَهَا ،
وَلَوْ أَنَّ الزَّرْعَ لَمْ يَهْلِكْ خَيْرٌ رَبُّهَا بَيْنَ إِعْطَاءِ مَا افْتَكَّهُ بِهِ أَوْ إِسْلَامِهَا . اهـ .
الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٥) [١٥] سُؤَالٌ : عَنْ الْمَدَارَاتِ هَلْ تُوزَعُ عَلَى أَمْوَالِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَوْ

عَلَى مَنَازِلِهِمْ أَوْ عَلَى رُؤُوسِهِمْ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي « نَوَازِلِهِ » : إِنَّ الظَّالِمَ إِذَا وَزَعَ الْغَرَامَةَ
وَفَصَّلَ تَوَزِيعَهَا تَفْصِيلاً بَيِّنًا بَحِثْتُ لَمْ يَبْقَ فِيهَا إِجْمَالٌ إِمَّا عَلَى الْأَمْوَالِ أَوْ عَلَى
الرُّؤُوسِ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ خَاصَّةً أَوْ عَلَى جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ الْكَائِنَةِ فِي الْبَلَدِ مُخَلَّدَةً
فِيهِ ، أَوْ وَارِدَةً عَلَيْهِ مِنَ الْبُضَائِعِ أَوْ الْوَدَائِعِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَيُحْمَلُ الْأَمْرُ عَلَى الْهَيْئَةِ
الَّتِي وَزَعَ عَلَيْهَا وَلَا مَحِيدَ عَنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ صَاحِبُ تِلْكَ الظُّلَامَةِ وَلَا يَنْفَكُ
ظُلْمُهُ غَالِبًا إِلَّا بِمَا وَافَقَ تَوَزِيعَهُ ، وَأَمَّا إِنْ أَبْهَمَ الْأَمْرَ وَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبِيلَةٍ أَوْ
عَلَى كُلِّ قَرْيَةٍ قَدْرًا مِنَ الْمَالِ فَتَوَزِيعُهُ عَلَى مَا تَوَافَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ مِنْهُمْ
بِحَسَبِ النَّظَرِ وَالْاجْتِهَادِ فِي مَصَالِحِهِمْ ، إِمَّا عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَإِمَّا عَلَى رُؤُوسِهِمْ ،
وَأَمَّا أَمْوَالُ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا ، فَلَا مَدْخَلَ لَهَا فِي ذَلِكَ كَمَا تَدُلُّ
عَلَيْهِ مَسَائِلُ أَهْلِ الْمَذْهَبِ ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ صَاحِبُ « نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ » حَيْثُ
مَنَعَ دُخُولَ الْأَمْوَالِ الْمَجْلُوبَةِ لِغَيْرِ أَهْلِ الْبَلَدِ فِي الْغَرَامَةِ الْمَوْزَعَةِ عَلَى أَهْلِ
الْأَسْوَاقِ ، وَنَصَّهُ : وَأَمَّا لَوْ كَانَ يَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَغْرَمِ كُلُّ مَا يَجْلِبُ إِلَى ذَلِكَ
السُّوقِ مِنْ غَيْرِهِمْ كَسُوقِ الْجَزَارِينَ بَتُونَسَ فَلَا يَحِلُّ الدُّخُولُ فِي مِثْلِ هَذَا لِأَنَّهُ
تَصِيرُ فِي الْمَغْرَمِ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمْ فِي الظُّلَامَاتِ . اهـ . بِاخْتِصَارٍ مِنْ نَوَازِلِ
الْغَضَبِ وَالْإِكْرَاهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَنَحْوَهُ مَعَ زِيَادَةِ
أَفْتَى بِهِ الْقَاضِي سَنِيرُ أَرْوَانِي وَلَفْظُهُ : وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : هَلْ هُوَ عَلَى أَمْوَالِ الْقَرْيَةِ
أَوْ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ . . . إلخ . فَأَقُولُ : إِنَّ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا جَرَى بِهِ

عُرْفُهُمْ إِنْ كَانَ لَهُمْ عُرْفٌ فِي ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَتَوَزَّعَهُمْ إِيَّاهُ عَلَى مَا جَعَلَهُ عَلَيْهِمْ مَنْ كَلَّفَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عَامِلٍ أَوْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِمَا إِمَّا عَلَى الْأَمْوَالِ أَوْ عَلَى الرُّؤُوسِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ « الْمَعْيَارُ » ، وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَنْ عَامِلٍ فَرَضَ عَلَى قَوْمٍ دَنَائِيرَ وَهُمْ أَهْلُ قَرْيَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَقَالَ لَهُمْ : اتَّوْنِي بِكَذَا وَكَذَا دِينَارٍ أَوْ لَمْ يُوزَّعْهَا هَلْ لَهُمْ سَعَةٌ فِي تَوَزَّيعِهَا بَيْنَهُمْ وَلَا يَجِدُونَ عَنْ ذَلِكَ بُدًّا - أَيْ : خِلَاصًا - هَلْ يُوزَّعُونَهَا عَلَى قَدْرِ الْأَمْوَالِ أَوْ عَدَدِ الرُّؤُوسِ ؟ فَأَجَابَ : إِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى تَوَزَّيعِهِمْ بَرَضِي مِنْهُمْ وَلَيْسَ فِيهِمْ طِفْلٌ وَلَا مَوْلَى عَلَيْهِ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا يَتَكَلَّفُ السَّائِلُ عَنْ هَذَا الشَّيْءِ وَلِيُؤَدَّ مَا جَعَلَ عَلَيْهِمْ وَتَوَزَّيعَهُمْ إِيَّاهَا عَلَى مَا جَعَلَهُ السُّلْطَانُ عَلَيْهِ إِمَّا عَلَى الرُّؤُوسِ أَوْ عَلَى الْأَمْوَالِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْ « الْمَعْيَارِ » بِلَفْظِهِ بَعْضُ اخْتِصَارٍ مِنَ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ .

قَالَ ابْنُ هَلَالٍ فِي « نَوَازِلِهِ » مَا نَصَّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَ شَيْخُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ إِمَامًا لِمَسْجِدِهِمْ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَوْمٍ فِيهِ احْتِسَابًا ، وَلَيْسَ مِنْ أَحْبَاسِ الْمَسْجِدِ مَا تُؤَدِّي مِنْهُ أُجْرَتُهُ فَإِنَّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ جَمِيعًا يَلْزِمُهُمْ ذَلِكَ مَنْ التَّزَمَهَا مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يَلْزَمْهَا مِمَّنْ يَصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ وَمِمَّنْ يُصَلِّي خَارِجَهُ ، أَفْتَى الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْطُبِيُّ بِذَلِكَ إِذَا جَرَى بِهِ الْعُرْفُ وَتَلْمِيذُهُ أَبُو الْفَضْلِ عِيَّاضٌ فِي أَجْوِبَتِهِ وَغَيْرِهِمَا وَهِيَ عَلَى الرُّؤُوسِ لَا عَلَى الْأَمْوَالِ ، وَلَا يَلْزَمُ الْأَيْتَامُ وَالصَّغَارُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَبِهَذَا أَفْتَى الْفَقِيهَ الْعَلَامَةَ الصَّالِحَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُبَّابَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . اهـ كَلَامُ ابْنِ هَلَالٍ فِي « نَوَازِلِهِ » بِلَفْظِهِ . فَقَدْ اتَّضَحَ لِلنَّاظِرِ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى مَا جَعَلَهُ عَلَيْهِ مَنْ تَوَلَّى ذَلِكَ مِنْ عَامِلٍ وَسُلْطَانٍ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ « الْمَعْيَارِ » وَعَلَى حَسَبِ مَا جَرَى بِهِ عُرْفُهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي كَلَامِهِ حَيْثُ قَالَ : وَالشَّانُ أَنْ يُفَرَّقُوا عَلَى تَحِيلِهِمْ أَوْ مَالِهِمْ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عُرْفٌ فِي تَوَزَّيعِ ذَلِكَ وَلَا تَوَلَّى تَوَزَّيعَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ

نَوَازِلُ مُغْتَرَفِي الذِّمِّ وَالْفِدَاءِ مِنَ النُّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ ٥٥٥

وَلَا غَيْرُهُ فَتَوَزَّيْعُهَا عَلَى رُؤُوسِ جَمِيعِ مَا فِي الْقَرْيَةِ حَاشَا الصَّغِيرِ ، وَالْمَوْلَى عَلَيْهِ
كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ « الْمَعْيَارِ » وَأَبْنِ هِلَالٍ ، غَيْرَ أَنِّي وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ لَابْنِ
الْأَعْمَشِ فِي أَجْوِبَتِهِ بَلْ ظَاهِرُهُ تَعْمِيمُهُمْ كُلَّ الْقَرْيَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتثنَى أَحَدٌ ،
وَنَصُّهُ : قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : رَأَيْتُ حُكْمًا قَضَى بِهِ - وَهُوَ قَاضِي
وَدَّانَ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ يَلْزُومُ الْمَدَارَاتِ عَلَى جَمِيعِ مَنْ اجْتَمَعَ
عَلَيْهِ وَدَّانَ قَاطِنُهَا وَطَارِئُهَا وَمَنْ تَوَخَّذَ مِنْهُ كُرْهًا وَيَبَاعُ [ق / ٦٧٦] مُلْكُهُ فِيهَا
شَرْعًا ، وَهَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ ، وَمَا حَكَمَ بِهِ هَذَا الْقَاضِي الْمَذْكُورُ حَقًّا
وَصَوَابًا وَلَزُومُ الْمَدَارَاتِ لِلْجَمِيعِ ظَاهِرٌ بَحِثُ تَتَرْتَّبُ بِذِمَّةٍ مَانِعُهَا وَلَا يُسْقِطُهَا
مُضِي زَمَانٍ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا دَفْعُهَا أَوْ إِبرَاءُ ذِمَّتِهِ مِنْهَا ، وَإِلَّا فَجَمِيعُ مَنْ هُنَاكَ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ خَصَمَاؤُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ إِذْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِيهَا حَقٌّ .

وَكَتَبَهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ ، كَانَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ
وَلِيًّا وَنَصِيرًا . اهـ . كَلَامُهُ فِي نَوَازِلِهِ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : وَفِي مَذْهَبِ الْحَاكِمِ فِي « نَوَازِلِ الْأَحْكَامِ » لِابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عُمَرَ بْنِ
الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ مَا يُسَاعِدُهُ عَلَى هَذَا التَّعْمِيمِ فَقَالَ : يَلْزُمُ الْأَرْمَلَةُ
وَالْيَتِيمَ قَابِلًا هُوَ مِنْ مَصَالِحِ الْمَنْزِلِ الَّذِي يَتِمَكَّنُ مَعَهُ الْأَسْتِقْرَارَ وَالْثَوَاءَ ،
وَالْأَصُولُ وَالْقَوَاعِدُ تَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ ذَلِكَ بَلْ عَلَى وَجُوبِهِ ، وَلَوْ وَسَّعَ الْمَقَامُ
لَجَلَبْتُ لَهُ النُّصُوصَ الْمَذْهَبِيَّةَ ، وَيُمَثِّلُ هَذَا أَجَابَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ ، نَقَلَ
ذَلِكَ عَنْهُ أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ ، انْظُرْ : ابْنُ هِلَالٍ فِي « نَوَازِلِهِ » . اهـ . الْمُرَادُ
مِنْ كَلَامِهِ مَعَ حَذْفِ أَوَّلِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٥) [١٦] سَوْالٌ : عَنْ مَاشِيَةِ أَهْلِ الْحَاضِرَةِ الْمُودَعَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ

هَلْ تَدْخُلُ فِي مَدَارَاتِهِمْ لِلظَّلْمَةِ أَمْ لَا ؟

جوابه : سئل الفقيه عمر بن بابا الولائي عن رجل ساكن بقرية وله ماشية مودعة بالبادية قد أعطى عنها وعن غيرها في جملة ما ألزمهم نائب السلطان ووظف عليهم هل يجوز لمن عنده الماشية أن يدخلها فيما ألزموه من المغرم ويدفع منها شيئاً أم لا يجوز ذلك ؟

الجواب - والله الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب : أنه لا يجوز لمن عنده الماشية المذكورة أن يدخلها فيما لزمه من المغرم ، كما أجاب به الفقيه الحاج الحسن ، سئل عن مثل هذا فقال : لا مدخل لها في ذلك على ما تدل عليه مسائل المذهب ، ومن صرح بذلك صاحب « المعيار » ونصه : وأما لو كان يدخل في هذا المغرم كل ما يجلب إلى ذلك السوق من غيرهم كسوق الجزائر بتونس فلا يحل الدخول في مثل هذا ؛ لأنه يصير الغرم على من لم يدخل معهم في الظلمات . اهـ . باختصار من نوازل الغصب والإكراه من « نوازل المعيار » .

ولو أن رجلاً استودع رجلاً وديعة متاعاً أو رقيقاً ، فادعى أن عادياً عدى عليه وأغرمه على ذلك المتاع غرمًا ولا يعلم ذلك إلا بقوله بأن ابن القاسم قال : إن علم ذلك أو لم يعلم فلا شيء من ذلك المغرم على رب الوديعة ؛ لأنها مظلمة وقعت على المستودع إن كان أغرمها من مال نفسه إلا أن يكون ما أخذ منه العادي عليه من الوديعة نفسها ، فهاهنا تكون المظلمة على رب الوديعة ويكون قول المستودع مقبولاً وإن لم تكن له في ذلك بينة . اهـ . المراد منه .

قلت : وذكر المشدالي في حاشيته على « المدونة » خلافاً في المسألة ولفظه : وسئل عمن تعدى فأغرم المودع على الوديعة غرامة قال : ليس على ربها شيء مما غرم .

ابنُ رُشدٍ : قَدْ قِيلَ : إِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا غَرَمَ عَلَى مَتَاعِهِ ، وَعَلَيْهِ يَأْتِي قَوْلُ ابْنِ وَهْبٍ فِي « الْمَبْسُوطِ » فِي الْخَلِيطَيْنِ لِأَحَدِهِمَا مِائَةٌ وَعِشْرُونَ شَاةً وَلِلْآخَرِ ثَلَاثُونَ ، فَيَأْخُذُ السَّاعِي مِنْهُ شَاتَيْنِ أَنَّ الْوَاحِدَةَ تَكُونُ عَلَى ذِي الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ وَالثَّانِيَةَ : يَتَرَادَّانَهَا عَلَى عَدَدِ غَنَمِهِمَا ، وَهَذَا الْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ رَبُّ الْوَدِيعَةِ ، وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ مِثْلَ أَنْ يُوجَّهَ مَتَاعًا مَعَ رَجُلٍ إِلَى بَلَدٍ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ بِالطَّرِيقِ مَكَاسًا يُغْرَمُ مِنْ مَرٍّ عَلَيْهِ بِمَتَاعٍ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّفِقَ عَلَى أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى رَبِّهِ أَنْ يَغْرَمَ لِلرَّجُلِ مَا أَغْرَمَ عَلَى مَتَاعِهِ ، قَالَ ابْنُ دَحْوَورٍ : هُوَ كَمَنْ تَعَدَّى عَلَيْهِ سُلْطَانٌ فَيَغْرِمُهُ فَيَسْلَفُ مَا يَغْرَمُ فَذَلِكَ دَيْنٌ لَا زَمَ لَهُ حَالٌ لِمَنْ أَسْلَفَهُ ، وَوَجْهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ سَيَغْرَمُ عَلَيْهَا ، فَكَانَهُ سَأَلَهُ أَنْ يُسْلِفَهُ مَا أَلْزَمَهُ مِنَ الْغَرَمِ عَلَى مَتَاعِهِ ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَالَ سَحْنُونُ : فِي الرِّفَاقِ يَغْرَضُ لَهُمُ اللَّصُوصُ لِيَأْكُلُوهُمْ فَيُصَانِعُهُمْ بَعْضُ الرِّفْقَةِ عَلَى مَالٍ لَدَيْهِ وَعَلَى مَنْ مَعَهُ ، وَعَلَى مَنْ غَابَ مِنْ أَرْبَابِ الْأَمْتَةِ فَيَأْتِي الْغَائِبُونَ عَنْ دَفْعِ مَا نَابَهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

قَالَ : إِذَا عُرِفَ مِنْ سُنَّةِ الْبَلَدِ أَنَّ إِعْطَاءَ ذَلِكَ الْمَالِ يُنَجِّيهِمْ ، فَذَلِكَ لَا زَمَ لِلْغَائِبِ وَالْحَاضِرِ وَعَلَى أَصْحَابِ الظَّهْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنْبُوهُمْ ، وَإِنْ كَانَ يَخَافُ أَنْ لَا يُنَجِّيَهُمْ ذَلِكَ وَإِنْ أُعْطُوا وَكَانَ فِيهِمْ مَوْضِعٌ لِدَفْعِ ذَلِكَ ، فَاجْتَبَتْ بَأَنْ يَدْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا وَأَعْطُوا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْغَائِبِ شَيْءٌ .

إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ سَحْنُونُ : يَكُونُ الْغَرَمُ عَلَى قِيَمَةِ الْمَتَاعِ وَالظَّهْرِ كَجُرْمِ الْمَرْكَبِ ، قَالَ : كَذَا قِيدَنَاهُ مِنْ شَيْوَحْنَا ، وَأَظُنُّ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ لِلْمَتَقَدِّمِينَ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الْأَحْمَالَ وَيَتَرَكُونَ الدَّوَابَّ فَهُوَ عَلَى قِيَمَةِ الْأَحْمَالِ خَاصَّةً ، وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ وَقَعَ بِلَادِ بَرْقَةٍ وَقَرَضْنَاهُ عَلَى عَدَدِ الْأَحْمَالِ لَا عَلَى قِيمِ مَا فِيهَا وَتَرَكْنَا الظَّهْرَ ، وَهُوَ اخْتِيارُ شَيْخِنَا أَبِي مُحَمَّدٍ الشَّيْبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَالَ : لِأَنَّ التَّطَلُّعَ عَلَى مَا أَتَى بِهِ الْإِنْسَانُ مِنَ التَّجَارَةِ يُؤَدِّي إِلَى هَلَاكِهِ ، أَوْ أَخْذَهُ إِنْ كَانَ الْحَمْلُ غَالِبًا وَمَرَّةً عَلَى عَدَدِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّ فِي مَعْنَى كَانُوا بَادِيَةً مِنْ بَرْقَةٍ ، فَاسْتَحْسَنَ

ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ رَضُوا بِهِ ، وَلَئِنْ [ق / ٦٧٧] الْخَوْفَ كَانَ عَلَيْهِمْ أَغْلَبُ فِي أَنْفُسِهِمْ وَحَرِيمِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ ، وَالْخَوْفُ عَلَى مَا فِي الْأَحْمَالِ أَيْضًا ، وَهُوَ وَجْهُ حَسَنٌ .

وَأَمَّا مَا يُدْفَعُ مِنَ الْعَوَائِدِ الْمَعْهُودَةِ ، فَيَرْجِعُ بِهَا أَرْبَابُ السَّلْعِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ دَخَلَ ، وَرَوَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ .

فَإِنْ تَسَبَّبَ فِي دُخُولِهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، فَعَثَرَ عَلَيْهِ فَأَخَذَ جَمِيعَهُ أَوْ غَرَمَ أَكْثَرَ مِنَ الْمُعْتَادِ فَهُوَ ضَامِنٌ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ بِدُخُولِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، وَقَدْ نَزَلَتْ وَحُكِمَ فِيهَا بِهَذَا . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٧) [١٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ دَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ مَا لَزِمَهُ مِنْ مَدَارَاتِ الظَّلْمَةِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : اخْتَلَفَتْ فَتَاوَى أئِمَّتِنَا فِي ذَلِكَ ؛ فَفِي « الْمُدُونَةِ » ^(١) : وَإِذَا ارْتَهَنْتَ أَرْضًا فَأَخَذَ مِنْكَ السُّلْطَانُ خَرَجَهَا لَمْ تَرْجِعْ بِهِ عَلَى الرَّاهِنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْخَرَجُ حَقًّا وَإِلَّا فَلَا .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : وَالْخَرَجُ الْحَقُّ خَرَجُ أَرْضِ الْجِزْيَةِ إِذَا أُعْطِيَ الْمُرْتَهِنُ خَرَجَهَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الرَّاهِنِ .

قَوْلُهُ : وَإِلَّا فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ مَنْ أَدَّى عَنْ رَجُلٍ مَا لَا يَلْزِمُهُ شَرْعًا لَا يَلْزِمُهُ الشَّيْخُ مِنْ غِفَارَةٍ وَنَحْوِهَا أَيْضًا . اهـ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي مَبْحَثِ الضَّمَانِ : مَنْ وَدَى عَنْ إِنْسَانٍ مَا لَا يَلْزِمُهُ لِظَالِمٍ حَبْسُهُ فِيهِ ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ . اهـ .

انْظُرْ : « نَوَازِلِ » شَيْخِنَا بَرَدَ اللَّهُ ضَرِيحَهُ ، آمِينَ .

وَذَكَرَ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » قَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :

وَسُئِلَ عَمَّنْ عَلَيْهِ مَغْرَمٌ مُقَدَّرٌ عَلَيْهِ هُوَ وَأَبَاؤُهُ يُغْرِمُونَهُ كُلَّ سَنَةٍ لَوْلَاةِ الظَّالِمِ ، فَ
يَغِيبُ فَتَأْتِي الظُّلْمَةُ لِأَحَدٍ مِنْ أَقَارِبِهِ فَتَمْسُكُهُ ، عَنْهُ وَتُغْرِمُهُ ذَلِكَ الْمَغْرَمَ فَهَلْ إِذَا
حَضَرَ الْغَائِبُ يُطَالِبُهُ غَرِيمَهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ مَا غَرَّمَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوى
فِي زَمَانِنَا هَذَا أَوْ هِيَ مُصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِالْمَسُودِ ؛ لِكَوْنِهِ أَدَّى عَنْهُ مَا لَا يَلْزِمُهُ فَاجَابَ
بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ : اَعْلَمُ أَنَّ الْغَارِمَ يَرْجِعُ بِمَا غَرَّمَهُ عَلَى مَنْ غَرَّمَ عَنْهُ حَيْثُ
كَانَ ذَلِكَ الْمَغْرَمُ مُعْتَادًا عَلَيَّ مَا قَالَهُ سَحْنُونُ وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّيْبِيُّ ، وَفِي « فَتَاوِي
الْبَرْزَلِيِّ » مَا يُفِيدُ اخْتِيَارَهُ ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا
الْبَرْمُونِيُّ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَدَمُ الرَّجُوعِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : مَنْ أَدَّى عَنْ إِنْسَانٍ مَا لَا يَلْزِمُهُ
مِنْ ظُلْمٍ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِهِ ، وَقَالَ سَحْنُونُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَوَاضِعَ
مَعْلُومَةٍ بِالظُّلْمِ كَأَرْبَابِ الْعَشَّارِينَ وَأَرْبَابِ الْمَدِينَةِ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى مَنْ غَرَّمَ عَنْهُ
بِذَلِكَ ، وَذَكَرَ التَّائِيُّ كَلَامَ سَحْنُونٍ عَلَى وَجْهِ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ مُقَابِلٌ . اهـ .

قُلْتُ : وَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ وَالْفَتْوَى بِالْقَوْلِ الَّذِي قَالَ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا غَرَّمَهُ
عَنْهُ لَجَرَى عَمَلِ هَذِهِ الْبِلَادِ عَلَيْهِ ؛ وَلِذَا أَفْتَى بِهِ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ ، وَنَصَّ
فَتْوَاهُ : وَسُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةِ الْمَغْرَمِ إِنْ أَعْطَاهُ بَعْضٌ وَالْبَعْضُ الْآخَرُ مِنَ الْقَبِيلَةِ غَيْرُ
حَاضِرٍ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ .

فَاجَابَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ مَغْرَمِ الْعُرْفِ ، فَإِنَّهُمْ إِنْ
قَبَضُوهُ مِنْ قَبِيلَةٍ يَرْجِعُوا عَلَيَّ إِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ لَمْ يَحْضُرُوا أَيُّ : وَنَحْوَهُ أَفْتَى بِهِ
الْقَاضِي سَنِبَرُ أَرْوَانِي ، وَلَفْظُهُ : إِنْ مَنْ دَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ مَا لَزِمَهُ مِنْ مَدَارَاتٍ لَهُ
الرَّجُوعُ عَلَيْهِ وَلَا تَكُونَ مُصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِمَنْ أَعْطَى إِذَا عَرَفَ مِنْ سُنَّةِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ أَنَّ
إِعْطَاءَهُ الْمَالَ يُنَجِّيهِمْ وَيُخَلِّصُهُمْ . فَإِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَ النَّظِيرِ مَا ذَكَرْنَا فَنَعْضُدُ ذَلِكَ
بِالنُّصُوصِ الصَّرَاحِ الصَّحَاحِ فَقُولُ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي « الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ » مَا
نَصَّهُ : وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَالَ سَحْنُونُ فِي الرِّفَاقِ فِي أَرْضِ الْمَغْرِبِ تَعْرِضُ لَهُمُ
الْلُّصُوصُ فَيَرِيدُونَ أَكْلَهُمْ فَيَقُومُ بَعْضُ أَهْلِ الرِّفْقَةِ ، فَيُصَالِحُهُمْ عَلَى مَا لِي عَلَيْهِ

وَعَلَى جَمِيعٍ مِّنْ مَّعَهُ وَعَلَى مَن غَابَ مِنْ أَصْحَابِ الْأُمْتَعَةِ فَيُرِيدُ مَن غَابَ مِنْ أَصْحَابِ الْأُمْتَعَةِ أَنْ يَدْفَعَ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ ؛ قَالَ : إِذَا كَانَ ذَلِكَ مَنَا عُرِفَ مِنْ سَنَةِ تِلْكَ الْبَلَدِ أَنَّ إِعْطَاءَهُ الْمَالَ يُخَلِّصُهُمْ وَيُنَجِّيهِمْ فَإِنَّ ذَلِكَ لَأَرَمٌ لِمَن حَضَرَ وَمَن غَابَ مِمَّنْ لَهُ الْأُمْتَعَةُ فِي تِلْكَ الْأُمْتَعَةِ وَعَلَى أَصْحَابِ الظَّهْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنْبُيُهُمْ فِي هَذِهِ الرَّفَاقِ ؛ وَإِنْ كَانَ يَخَافُ أَنْ لَا يُنَجِّيَهُمْ ذَلِكَ إِنْ أُعْطُوا وَكَانَ فِيهِمْ مَوْضِعٌ لِدَفْعِ ذَلِكَ فَأَحَبُّ لَهُمْ أَنْ يَدْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا وَعَمِلُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَرْجِعْ بِذَلِكَ عَلَى مَن غَابَ مِنْ أَصْحَابِ الْأُمْتَعَةِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . اهـ مِنْ كَلَامِ ابْنِ رُشْدٍ . وَالْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي [(١)] وَفِي « النَّوَادِر » ، وَفِي الْمَشْدَالِيِّ مِنْ حَاشِيَةِ « الْمُدَوَّنَةِ » ، وَفِي « الْمَعْيَارِ » (٢) عَنْ ابْنِ لُبَابَةَ وَسُئِلَ عَنْ مَضْغُوطٍ ظَلَمًا تَسَلَّفَ السَّلَفُ يَدْفَعُهُ لِلظَّالِمِ فَعَلَّ فَاجَابَ بِأَنْ قَالَ : قَالَ سَحْنُونُ عَنْ رَفْقَةٍ فِي بِلَادِ السُّودَانِ تُؤَخِّدُ بِمَالٍ فِي الطَّرِيقِ وَلَا يَنْفَكُونَ عَنْهُ وَيَتَوَلَّى عَنْ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ وَيَأْخُذُ مِنَ الْبَاقِينَ فَقَالَ : إِنْ كَانَتْ لَا تَجِدُ الْخَلَاصَ إِلَّا بِذَلِكَ فَهِيَ ضَرُورَةٌ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهَا وَأَرَاهُ جَائِزًا . اهـ .

وَفِيهَا أَيْضًا : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ بِجَنَانٍ لَهُ ذِي نَخْلٍ وَالسُّلْطَانُ يُكَلِّفُ بَغْرَمٍ يُعْرِفُ بِالْعُشْرِ وَالْخَرَاجِ وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي الْبِلَادِ مِنْذُ كَانَتْ وَالشَّأْنُ فِيهَا إِذَا كَلَّفَهُمُ السُّلْطَانُ الْمَغْرَمَ فَرَّقُوهُ عَلَى نَخِيلِهِمْ وَمَالِهِمْ فَغَابَ الْبَابُ وَتَوَلَّى الْآبُ بَيْعَ الثَّمَرَةِ مِنْ رَجُلٍ وَقَبِضَ ثَمَنَهَا وَدَفَعَهُ إِلَى السُّلْطَانِ فِي مَغْرَمِهِ ، ثُمَّ إِنْ الْآبُ هَلَكَ فَطَلَبَ الْوَلَدُ الْمُشْتَرِي بِشَمْرِ النَّخِيلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ أَبِيهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ يَجُوزُ [ق / ٦٧٨] فَعَلُ الْآبِ فِيهِ ؟ وَكَيْفَ إِنْ أَخَذَ السُّلْطَانُ الْأَخَ بِأَخِيهِ فِي مَغْرَمٍ يَجِبُ لَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ ، فَوَدَى عَنْهُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ أَوْ بَاعَ

(١) بياض بالأصل .

(٢) انظر : « المعيار » (٦ / ٤٠) .

مَالَ أَخِيهِ وَوَدَى هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ بِمَا وَدَى عَنْهُ وَيَجُوزُ بَيْعُهُ فِيمَا بَاعَ مِنْ مَالِ أَخِيهِ ذَلِكَ؟ فَأَجَابَ : أَمَّا فَعَلُ الْأَبِ فِيمَا وَدَاهُ عَنِ الْإِبْنِ مِنْ ثَمَنِ ثَمَرِ الْحَائِطِ فَإِنَّكَ وَصَفْتَ الْأَمْرَ بِأَنَّهُ قَدِيمٌ ، وَأَنَّ النَّاسَ قَدْ عَرَفُوهُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ عَرَفَ أَنَّ مَنْ غَابَ مَاخُودٌ بِالْأَدَاءِ عَنْهُ ، فَمَا غَابَ إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ بِمَا يَجْرِي عَلَيْهِ فِي ثَمَرَتِهِ فَهُوَ مُحْسُوبٌ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ الْأَخُ الْمَأْخُودُ بِأَخِيهِ الْغَائِبِ لِيُودِيَ عَنْهُ الْمَعْنَى فِيهِ وَاحِدٌ ، وَهُوَ مَا يُؤْخَذُ فِي الْمَرَاصِدِ مِنَ الْمُسَافِرِينَ فِي الْأَبْوَابِ وَاحِدٌ ، وَمَنْ أَرْسَلَ مَعَهُ الْمُسَافِرُ بِضَاعَةً فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يُودِي عَلَيْهَا الْمَكُوسَ ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ صَاحِبُ الْبِضَاعَةِ مِنْ آدَاءِ مَا غَرَمَ عَلَى بِضَاعَتِهِ مِنَ الْمَكُوسِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْعَمَلُ لَكَانَ مَنْ عَلِمَ بِظَالِمٍ أَضْنُ يَتَغَيَّبُ حَتَّى يُؤْخَذَ غَيْرُهُ بِهِ وَيُسَلَّمُ هُوَ ، وَهَذَا مِنَ الْفَسَادِ الْمُضِرِّ بِعَامَّةِ النَّاسِ ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ لَا يُودِيَ فَيَنْزِعُهُ مَا يُودِي عَنْهُ مِنْ مَلِكِهِ وَلِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا عَلَى النَّاسِ ، فَافْهَمُوا مَا وَصَفْتُ لَكُمْ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ . اهـ . كَلَامُ صَاحِبِ « الْمَعْيَارِ » بِلَفْظِهِ .

وَأَطَالَ الْقَاضِي سَنَبِيرُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ : وَقَوْلُهُمْ فَهَلْ الرُّجُوعُ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الدَّفْعِ صَحِيحٌ وَذَلِكَ هُوَ عَرَفَهُمْ أَمْ لَا ؟

أَقُولُ : فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبَ ؛ فَإِنَّ الْقَاسِمَ يَعْتَبِرُ يَوْمَ الْأَخْذِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ كَالْمُسْتَهْلِكِ يَرَاعَى فِيهِ يَوْمَ التَّعْدِي ، وَأَشْهَبُ يَعْتَبِرُ يَوْمَ الدَّفْعِ وَالْوَفَاءِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ كَالْمُسْتَلَفِ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(١) : وَفِي التَّقْوِيمِ يَوْمَ الْأَخْذِ أَوْ يَوْمَ الْوَفَاءِ قَوْلَانِ لِابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ كَالْمُسْتَهْلِكِ أَوْ كَالْمُسْتَلَفِ .

وَالْمَسْأَلَةُ فِي ابْنِ عَرَفَةَ وَابْنِ شَاسٍ وَ « التَّوْضِيحِ » وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ

و«الشامل» ، وَإِنْ أَرَدْتَ بَسْطَهَا فَرَأَجِعْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ^(١) عِنْدَ قَوْلِهِ :
(وَرَأَجِعَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ شَرِيكَهُ بِنِسْبَتِهِ ...) ^(٢) إلخ .

اهـ . الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَعَ حَذْفٍ وَاخْتِصَارٍ ، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٨) [١٨] سَوَّالٌ : عَنْ جَمَاعَةٍ أُعْطِيَ مَالًا مَدَارَاةً عَنْ مَحَلَّتِهَا وَفِيهَا
مَنْ عَادَتْهُ عَدَمُ الْغَرَمِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي نَصِيْبِهِ مِنَ الْمَدَارَاتِ هَلْ
تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ الدَّافِعَةِ أَوْ مِنْ جَمِيعِ الْمَحَلَّةِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْعَلَامَةُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي « نَوَازِلِهِ » : وَسُئِلَ عَنْ قَوْمٍ أُعْطُوا
مَالًا مَدَارَاةً عَنْ أَقَارِبِهِمْ وَفِيهَا قَوْمٌ عَادَتْهُمْ عَدَمُ الْغَرَمِ لِفُقَرَاءٍ وَعَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى
الْإِنْصَافِ مِنْهُمْ هَلْ مَا يَنْوُبُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ مِنَ الْمَدَارَاتِ مُصِيبَةٌ مِنَ الدَّافِعِ وَحْدَهُ

(١) قال الخرشي : ص : وراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عديدهما ولو انفرد وقص لأحدهما في
القيمة .

ش : هذا ثمرة الخلطة ، والمعنى أن الساعى إذا أخذ من أحد الخليطين ما وجب عليهما فإن
المأخوذ منه يرجع على صاحبه بنسبة عددي ماشيتهما إن كان لكل وقص اتفاقا كأن يكون
لأحدهما تسع من الإبل وللآخر ست ، فتقسم الثلاث شياء على خمسة عشر ، لكل ثلاثة
خمس فعلى صاحب التسعة ثلاثة أخماس الثلاثة وعلى صاحب الستة خمسها ، وكذا إن
انفرد أحدهما بالوقص على المشهور من أن الأوقاص مزاكاة كأن يكون لأحدهما تسع وللآخر
خمس فإن الشاتين من صاحب التسعة رجع على صاحبه بخمسة أسباع من أربعة عشر سبعا
من قيمة الشاتين أو من صاحب الخمسة رجع على صاحبه بتسعة أسباع من قيمة الشاتين بعد
جعلهما أربعة عشر سبعا أو من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة على صاحبه بسبعين من
قيمة الشاة التي دفعها وفي كلام الشارح نظر وعلى القول بأن الأوقاص غير مزاكاة يكون على
كل شاة والمراجعة تكون في القيمة لكن باتفاق إن كان الواجب جزء شاة وعلى المشهور إن
كان الواجب شاة كاملة ؛ لأنه بمعنى الاستهلاك فالواجب القيمة إلا العين وعليه فالقيمة يوم
الأحد لا يوم التراجع ، خلافا لأشهب بناء على أن المرجوع عليه كالمتسلف . « حاشية

الخرشي » (١٥٩/٢) .

(٢) مختصر خليل (ص/٥٧) .

نَوَازِلُ مُغْتَرَقِي الدِّمِّ وَالْفِدَاءِ مِنَ اللَّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ ٥١٣
أَوْ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى أَغْيَانِ الْجَمَاعَةِ ، وَهَلْ هُوَ الَّذِي يُطَالِبُهُمْ بِهِ أَوْ تُطَالِبُهُمُ
الْجَمَاعَةُ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْفَقِيرَ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ لَا مُطَالِبَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ
شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ ، فَعَلَيْهِ مَا يَنْبُؤُهُ مِنْ تَوَازُعِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ، وَإِنْ أَبَى الْإِنْصَافَ فَيَشْتَرِكُ
أَهْلُ الْقَرْيَةِ فِي مُطَالَبَتِهِ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ الْأَخْذُ مِنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ ؛ لِعَدَمِ قُدْرَةِ أَهْلِ الْبَلَدِ عَلَى
الْإِنْصَافِ مِنْهُ فَيَرْجِعُ نَصِيحُهُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ كُلِّهِمْ وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ قُرْبَاؤُهُ دُونَ
غَيْرِهِمْ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٠٩) [١٩] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا وَضَعَ الظَّالِمُ مَالًا عَلَى جَمَاعَةٍ أَيجوزُ
لأَحَدِهِمْ أَنْ يَتَخَيَّلَ لِلخُرُوجِ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ نَصِيحَهُ مِنَ الْمَغْرَمِ يَرْجِعُ عَلَى
أَصْحَابِهِ أَوْ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : مَعَ ذَلِكَ سَحْنُونُ وَأَجَارُهُ غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْلَمَهُمْ بِشَيْءٍ وَإِنَّمَا دَفَعَ
الظَّالِمُ عَنْ نَفْسِهِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ﴾ (١) ،
وَهَذَا يَظْلِمُهُمْ . انْظُرْ : « الْمِيعَارَ » وَ (مَخ) .

وَذَكَرَ (ح) فِي « شَرْحِ الْمَنَاسِكِ » فِيمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ مَظْلَمَةٌ وَكَانَ إِذَا
دَفَعَهَا عَنْ نَفْسِهِ أَخَذَتْ مِنْ غَيْرِهِ ، خِلَافًا لِابْنِ الْمُنِيرِ وَغَيْرِهِ .
ثُمَّ قَالَ : فَتَحَصَّلَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : الْأَوَّلُ لِابْنِ الْمُنِيرِ : أَنَّ ذَلِكَ لَا
يَجُوزُ .

وَالثَّانِي قَوْلُ الدَّوْدِيِّ : أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ .

وَالثَّلَاثُ اخْتِيَارُ الشَّيْخَيْنِ : أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَأْتُمْ وَهَذَا حَيْثُ وَضَعَ
الظَّالِمُ الْخِرَاجَ عَلَى الْجَمِيعِ ، وَأَمَّا إِذَا جَعَلَ الظَّالِمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ شَيْئًا مُعَيَّنًا

فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ قَدَرَ عَلَى الْاِحْتِمَاءِ أَنْ يَحْتَمِيَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيَّ غَيْرُهُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَلَفَ فِي هَذَا . اهـ . انْظُرْ : نَوَازِلُ شَيْخِنَا قَدَسَ اللَّهُ تَعَالَى رُوحَهُ ، آمِينَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٠) [٢٠] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا مَظْلَمَةٌ عَلَى الْإِشَاعَةِ وَتَرَكَ الظَّالِمُ لَأَحَدِهِمَا مَا عَلَيْهِ مِنْهَا دُونَ صَاحِبِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْبَرْزَلِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » : وَسُئِلَ السُّيُورِيُّ عَنْ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا خَرَجَ عَلَى جَنَانٍ مُشَاعَةً بَيْنَهُمَا وَتَرَكَ لَأَحَدِهِمَا الْخَرَجَ دُونَ صَاحِبِهِ فَهَلْ يَخْتَصُّ بِهَا أَوْ يُشَارِكُهُ الْآخَرُ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : هُوَ لِمَنْ تَرَكَ لَهُ ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ عَدَمُ الْأَسْتِبْدَادِ بِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١١) [٢١] سُؤَالَ : عَنْ جَمَاعَةٍ لَهَا أَغْنَامٌ مُخْتَطِطَةٌ فَيُؤْخَذُ مِنْهَا حَالٌ [ق / ٦٧٩] الْخَلْطُ تَعْدِيًّا عَلَى أَرْبَابِهَا ، هَلْ الْمَأْخُودُ يُوزَعُ عَلَى جَمِيعِ الْغَنَمِ أَوْ تَكُونُ مُصِيبَةٌ مِنْ رَبِّهِ وَحْدَهُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) : وَسُئِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ لَهُمْ أَغْنَامٌ يُخْلَطُونَهَا مَعَ أَغْنَامِ بَعْضِهِمْ ، فَيُؤْخَذُ مِنْهَا حَالُ الْخَلْطِ شَاءَ تَعْدِيًّا عَلَى أَرْبَابِهَا . . . إلخ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِذَا أَخَذَ شَخْصٌ مِنْ مَالٍ آخَرَ شَيْئًا تَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَلَى جَمَاعَةٍ كَظَالِمٍ أَوْ مَكَّاسٍ فَإِنْ حَصَلَ بِأَخْذِ ذَلِكَ صَيَانَةٌ مَالِ الْجَمَاعَةِ بِحَيْثُ إِنْ لَمْ يَأْخُذْ ذَلِكَ لَحَصَلَ الضَّرَرُ عَلَى جَمِيعِهِمْ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى أَصْحَابِهِ بِقَدَرِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِمَّا أَخَذَ ، وَلَوْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ اتِّفَاقٌ عَلَى ذَلِكَ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي مَسْأَلَةِ السَّلَابَةِ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ ، وَإِنْ كَانَ مَا أَخَذَ مِنْهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِهِ صَيَانَةٌ مَالِهِ فَقَطْ أَوْ لَا تَحْصُلُ بِهِ صَيَانَةٌ أَصْلًا كَمَا يَأْخُذُهُ السَّارِقُ ؛ فَإِنْ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ وَلَوْ التَّزَمَ أَصْحَابُهُ ذَلِكَ وَالتَّزَمَ هُوَ لَهُمْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ التَّزَامُ فَاسِدٌ ؛ إِذَا التَّزَامَ أَحَدُهُمْ مَا أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي نَظِيرِ التَّزَامِ غَيْرِهِ لِمَا أَخَذَ مِنْهُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَجْهُولٌ . اهـ .

نَوَازِلُ مُغْتَرَقِي الدِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنَ اللُّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ ٥١٥

وَسُئِلَ سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيُّ عَمَّا يَأْخُذُهُ الظَّالِمُ مِنَ الْكُسْبِ فِي الْمَرْعَى هَلْ هُوَ لَازِمٌ أَمْ لَا ؟ وَمَا وَجْهُ اللَّزُومِ ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّهُ لَازِمٌ لِمَنْ يَلْحَقُهُ الظَّالِمُ لَوْلَا الْمُوَاخَذَةُ ، وَأَجَابَ فِي وَجْهِ اللَّزُومِ سَوَاءً تَقَدَّمَتْ لَهُ فِيهِ مُطَابَّةٌ أَمْ لَا . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

وَفِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » مَا نَصَهُ : وَأَمَّا اللَّصُّ الَّذِي أَخَذَ الْعَدِيلَةَ بِيَدِهِ وَتَرَكَ الْأُخْرَى رَدِيَّةً بَعْدَ أَنْ دَفَعَتْ لَهُ ثُمَّ طَلَبَ صَاحِبُ الْمَأْخُودَةِ الرَّدِيَّةَ الْمَتْرُوكَةَ ، فَلَيْسَتْ لَهُ لَكِنْ عَدِيلَتُهُ إِنْ كَانَتْ سَبِيًّا لِسَلَامَةِ الْقَافِلَةِ مِنَ اللَّصِّ فَهِيَ عَلَى الْقَافِلَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ سَبِيًّا لِلْسَّلَامَةِ بَلْ غَضَبًا أَوْ نَهَبًا أَوْ سَرِقَةً ، فَهِيَ مُصِيبَةٌ مِنْ مَالِكِهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٢) [٢٢] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ مَا يَأْخُذُهُ الْخَفِيرُ مِنَ الرِّفْقَةِ عَلَى حِفْظِهَا فِي الطَّرِيقِ مِنَ اللُّصُوصِ هَلْ هُوَ حَلَالٌ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الزَّوَاوِيُّ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ مَعَهُمْ وَحَرَمَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا يَتَفَقُّونَ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٣) [٢٣] سُؤَالَ عَنْ ظَلَمَةِ ذَبَحُوا كَبْشًا وَأَكَلُوهُ لِبَعْضِ مَحَلَّةٍ يَأْخُذُونَ الْمَكْسَ مِنْهَا وَهَذَا بَعْدَ طَلَبِهِمْ مِنْ أَهْلِهَا الْغَدَاءَ وَامْتَنَعُوا وَأَمَرَهُمْ أَحَدُهَا بِالْغَدَاءِ مِنْ خَرْفَانِ الْمَحَلَّةِ وَحَادُوا عَنْهَا إِلَى الْكَبْشِ الْمَذْكُورِ هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنْ رَبِّهِ فَقَطُّ أَوْ مِنْ جَمِيعِ الْمَحَلَّةِ أَوْ مِنَ الْأَمْرِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ ضِيَافَتَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَكْسِ أَيُّ : مَكْسُهُمْ مِنَ الْمَحَلَّةِ كَمَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ مَكْسُ الْعَاقِلَةِ إِذَا أُخِذَ مِنْ بَعْضِهِمْ : فَإِنَّهُ يُوزَعُ عَلَى سَائِرِ الْعَاقِلَةِ إِذَا كَانَ لِأَبَدٍ لَهُمْ مِنْ إِعْطَائِهِ كُلِّهِمْ كَمَا فِي « فَتَاوَيِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَكَّانِيِّ » ؛

وَحِينَئِذٍ فَالْكَبْشُ تُوزَعُ قِيَمَتُهُ عَلَى أَصْحَابِ مَكْسِهِمْ مِنَ الْمَحَلَّةِ كَمَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ مَكْسُ الْغَافِلَةِ إِذَا أُخِذَ مِنْ بَعْضِهِمْ ، فَإِنَّهُ يُوزَعُ عَلَى سَائِرِ الْعَاقِلَةِ ، إِذَا كَانَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِعْطَائِهِ كُلَّهُمْ .

وَفِي « نَوَازِلِ عَج » : وَسُئِلَ عَمَّنْ عَلَيْهِ مُغْرَمٌ مَقْدُرٌ هُوَ وَأَبَاؤُهُ يُغْرَمُونَهُ كُلُّ سَنَةٍ لَوْلَاةِ الْأُمُورِ ظُلْمًا . . . إلخ ، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْغَارِمَ يَرْجِعُ بِمَا غَرَّمَهُ عَلَى مَا قَالَهُ سُحْنُونَ وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّيْبِيُّ ، وَفِي « فَتَاوِي الْبِرَزَلِيِّ » مَا يُفِيدُ اخْتِيَارَهُ . اهـ . وَفِي « الْمَعْيَارِ » عَنْ سُحْنُونَ : مَنْ دَفَعَ مَالًا عَنْ رُقُقَةٍ بِغَيْرِ أَمْرِهِمْ إِنْ كَانُوا قَادِرِينَ عَلَى خَلَاصِ سِلْعِهِمْ مَجَّانًا ، بِأَنْفُسِهِمْ أَوْ بِجَاهٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى خَلَاصِهَا مَجَّانًا فَلَهُمُ الْخِيَارُ فِي دَفْعِ السِّلْعِ لِدَافِعِ الْمُغْرَمِ أَوْ أَخَذَهَا وَدَفَعَ الْمُغْرَمَ ، وَلَا يَخْتَلِفُ أَنَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْمُغْرَمِ لَازِمٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٤) [٢٤] سُؤَالٌ عَنْ مَحَلَّةٍ عُدَّتْ مَا شَيْئَهَا وَوُزِعَتْ مَدَارَاتُهَا عَلَى عَدَدِهَا وَطَالَ الزَّمَانُ حَتَّى غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تَغْيِيرُ الْمَاشِيَةِ عَنْ حَالِهَا بِزِيَادَةِ أَوْ نَقْصِ وَأَمْتَنَعَ أَحَدُهُمْ مِنْ أَدَاءِ الْمَدَارَاتِ عَلَى حِسَابِهَا الْأَخِيرِ أَيْجَابُ لَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْعَلَامَةِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدِ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » مَا نَصَّهُ : أَعْلَمُ أَنَّ الْحِسَابَ لِلْمَدَارَاتِ يَجِبُ تَعَاهُدُهُ بَعْدَ الْمُدَّةِ الَّتِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ تَغْيِيرُ الْحَالِ فِيهَا ، فَمَنْ دُعِيَ إِلَى ذَلِكَ وَأَمْتَنَعَ مِنَ الْأَدَاءِ عَلَى الْحِسَابِ الْأَوَّلِ بَعْدَ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ تَغْيِيرُ الْحَالِ بِمُرُورِ مُدَّةٍ مِنَ الزَّمَنِ كَالسَّنَةِ مَثَلًا ، فَمَنْ طَلَبَهُ كَانَ عَلَى الْحَقِّ وَمَنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ ، وَأَبَى إِلَّا الْحِسَابَ الْقَدِيمَ كَانَ مُخَالَفًا لِلْحَقِّ وَعَلَيْهِ إِثْمٌ مَا أَدَّى ذَلِكَ ؛ لِتَعْطِيلِهِ مِنْ مَصْلَحَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا ، وَلَا يُقَاسُ أَمْرُ الْمَدَارَاتِ عَلَى الْيُسْعِ ؛ إِذْ لَا يُقَاسُ مَعَ وَجُودِ الْفَارِقِ كَمَا عَلِمْتُمْ ، وَإِنْ حَرَرْتُمْ الْحِسَابَ وَظَهَرَ أَنَّ بَعْضَكُمْ غَبِنَ فِي الْمَدَارَاتِ السَّابِقَةِ الْوَاقِعَةِ بِلَا حِسَابٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَمْتَنَعَ

مِنْ أَدَاءٍ مُقَدَّرٍ مَا غُيِّنَ بِهِ فِيمَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَدَارَاتِ الْمُتَجَدِّدَةِ ، وَإِذَا اشْتَرَتْ أَعْيَانُ أَهْلِ الْمَدَارَاتِ مِنْ رَجُلٍ وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مَغْبُونٌ فِي الْمَدَارَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، كَانَ عَلَى أَهْلِ الْمَدَارَاتِ أَنْ يُؤَدُّوا لَهُ حَقَّهُ الْمَغْبُونِ بِهِ قَبْلُ أَوْ يُحَاسِبُوهُ بِهِ فِي ثَمَنِ هَذَا الْمُشْتَرَى لِلْمَدَارَاتِ ، وَإِنْ فَوَّتُوا ذَلِكَ وَأَبَوْا أَنْ يُؤَدُّوا لِلْمَغْبُونِ حَقَّهُ أَوْ يُحَاسِبُوهُ كَانَ لِلرَّجُلِ أَخْذُهُ بِمَنَابِهِ مِنْ ثَمَنِ مَا اشْتَرَى هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَعْيَانِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ ذَلِكَ وَيَتَّبِعُ هُوَ أَهْلُ الْمَدَارَاتِ بِمَا هُوَ بِهِ مَغْبُونٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْجَمَاعَاتِ الَّتِي اشْتَرَتْ مِنَ الرَّجُلِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ إِلَّا بِمَا عَلَيْهِ تَقْدِيرُ الْمُحَاسِبَةِ بِمَا هُوَ مَغْبُونٌ بِهِ ، وَيَجِبُ عَلَى أَعْيَانِ أَهْلِ الْمَدَارَاتِ أَنْ يَتَوَافَقُوا عَلَى الْحِسَابِ بَيْنَهُمْ عَلَى وَجْهِ الْعَدْلِ ، فَإِنْ أَبَوْا ذَلِكَ وَأَخَذَتِ الظَّلْمَةُ مِنْهُمْ عَلَى الْحِسَابِ الْأَوَّلِ كَانُوا كُلُّهُمْ مَأْخُودِينَ بِحَقِّ الْمَظْلُومِ بِتَوَزُّعِ مَدَارَاتِ الظَّلْمَةِ عَلَى الْحِسَابِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ اللَّابِي عَنْ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ كَانَ الْإِثْمُ عَلَيْهِ خَاصَّةً وَأَمَّا كِرَاءُ بَعْضِ أَهْلِ الْمَدَارَاتِ الظَّلْمَةَ عَلَى أَنْ يَضَعُوا مِمَّا عَلَيْهِ وَيَجْعَلُوهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدَارَاتِ ، فَغَيْرُ جَائِزٍ كَمَا لَا يَخْفَى . اهـ كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، آمِينَ وَقَالَ أَيْضًا فِي جَوَابِ آخِرِ لَهُ : إِنَّ تَقْرِيرَ الْعَطَاءِ عَلَى الْمَالِ الْمَحْسُوبِ مَعَ تَقَادُّمِ زَمَنِ الْحِسَابِ بِحَيْثُ يُعْلَمُ تَغْيِيرُ الْحِسَابِ الْأَوَّلِ تَغْيِيرًا بَيِّنًا ظَلَمٌ وَجَوْرٌ مِنْ مُتَوَلِّي الْأَمْرِ وَأَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ ، وَفَعَلَهُمْ هَذَا خَارِجٌ عَنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ وَمَصَالِحِ السَّاسَةِ ، وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ التَّقَادُّمِ الْمُؤَدِّي لِحَصُولِ الْعِلْمِ بِعَدَمِ التَّغْيِيرِ الْبَيِّنِ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِنْ كَانَ فِي تَجْدِيدِ الْحِسَابِ ضَرُورَةٌ أَلْجَأَتْهُمْ إِلَى ذَلِكَ لَخَفَةِ الْأَمْرِ ؛ إِذْ لَا يَبْعُدُ هَذَا مِمَّا أَلْجَأَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ مِنْ تَسْوِيَةِ الْحُمُولِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي كُتُبِ النَّوَازِلِ وَالْأَحْكَامِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٥) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ رُقْفَةٍ تَعَرَّضَ لَهَا ظَالِمٌ وَأَغْرَمَهَا مَالًا وَفِيهَا مَنْ لَا يُخَافُهُ لِحَاثِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْغَرَامَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ غَرَامَةَ اللُّصُوصِ الرَّفْقَةَ ، وَفِيهَا مَنْ لَا يَخَافُ مِنْهُمْ لِحَاثِهِ أَوْ شَوْكَتِهِ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ؛ فَقِيلَ : تَلْزِمُهُ الْغَرَامَةُ ، وَقِيلَ : لَا تَلْزِمُهُ ، وَالْخِلَافُ بَيْنَ سُحْنُونٍ وَالْدَّوْدِيِّ كَمَا فِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٦) [٢٦] سُؤَالَ عَنْ عَرِيفِ الْقَبِيلَةِ إِذَا تَوَلَّى أَمْرَ الْمَدَارَاتِ عَنْهَا وَادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَى كَذًا وَكَذَا بِكَذَا وَدَفَعَهُ لِلظَّلْمَةِ فِي الْمَدَارَاتِ هَلْ يَلْزِمُهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَفْتَقِرُ لَبَيِّنَةٍ عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْعَلَامَةِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدِ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَوَلَّى أَمْرَ الْمُخْزَنِ عَنْ جَمَاعَةٍ فِي غِيَبَتِهِمْ يَدْفَعُ عَنْهُمْ وَاشْتَرَى عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْ بَضَاعَةٍ بِيَدِهِ وَدَفَعَهُ عَنْهُ لِلْمُخْزَنِ فَهَلْ يَلْزِمُهُمْ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يُصَدَّقُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بَأَنَّ الرَّجُلَ الدَّافِعَ عَنْ جَمَاعَتِهِ إِنْ أَثْبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ دَفَعَ مَا ادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَدَفَعَهُ عَنْهُمْ ، وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْعُ صَاحِبِ الْغَرَامَةِ عَنْهُمْ إِلَّا بِذَلِكَ لَزَمَهُمْ مَا اشْتَرَى وَدَفَعَهُ عَنْهُمْ ، كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا لِسُحْنُونٍ فِي الرَّفْقَةِ إِنْ تَعَرَّضَ لَهَا اللُّصُوصُ إِلَّا إِنْ اشْتَرَاهُ مِنْ نَفْسِهِ ، فَيَتَعَقَّبُ خَوْفَ مُحَابَاتِهِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَلْزِمَهُمْ مَا يَدَّعِي ، أَنَّهُ دَفَعَهُ عَنْهُمْ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ مِنْ حَالِ مُلْزَمِ الْغَرَامَةِ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِذَلِكَ عَادَةً ، فَيَلْزِمُهُمْ مَا ادَّعَى دَفَعَهُ عَنْهُمْ بِغَيْرِ يَمِينٍ إِنْ قُلْنَا بِقِيَامِ الْعُرْفِ مَقَامَ شَاهِدَيْنِ ، وَيَمِينٍ إِنْ قُلْنَا بِقِيَامِهِ مَقَامَ شَاهِدٍ وَاحِدٍ ، وَالْقَوْلَانِ لِأَثْمَتِنَا كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ . وَاعْتَبَارَهُمَا مَعْلُومٌ بِاسْتِقْرَاءِ الْمَسَائِلِ الْمَبْنِيَةِ عَلَيْهَا .

وَإِذَا اعْتَادَ الرَّجُلُ الْاسْتِبْدَادَ بِالْقِيَامِ عَنْ جَمَاعَتِهِ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ كَجَمَاعَةِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ بِالنِّسْبَةِ لِعَامَّةِ أَهْلِ كُلِّ بَلَدٍ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَمْرَ الْقَائِمَ بِهِ الْجَمَاعَةُ لَا زِمٌ مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفِ بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينٍ ، وَلَا خُرُوجَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ عَنْهُ ، وَمِمَّا

أَفْتَى بِذَلِكَ فِي بِلَادِنَا هَذِهِ الْوَاقِعَةَ بَعْضُ أَهْلِهَا نَازِلْتُكُمْ الْفَقِيهَ الْعَلَامَةَ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ وَكَفَى بِهِ قُدُوءٌ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٧) [٢٧] سُؤَالٌ عَنْ مَحَلَّةٍ أُعْطَتْ غَرَامَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَعَادَتْهُمْ الْغُرْمُ لَهُمْ ، قَبْلَ ذَلِكَ وَفِي الْمَحَلَّةِ مَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ غَرَامَةٌ لِلْعَرَبِ مَسْنُونَةٌ فَهَلْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ مَنَابُهُمْ مِنْ تِلْكَ الْغَرَامَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سَأَلَ الْفَقِيهَ الْحَاجَّ الْحَسَنُ عَنْ قَوْمٍ أُعْطُوا غَرَامَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَالْعَرَبُ مَخُوفٌ مِنْهُمْ ، وَعَادَتْهُمْ الْغُرْمُ لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ وَفِي الْقَرْيَةِ قَوْمٌ لَيْسَ عَلَيْهِمْ غَرَامَةٌ لِلْعَرَبِ مَسْنُونَةٌ ، فَهَلْ يَكُونُ الْمَدْفُوعُ لَأَرْمٍ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ كُلِّهِمْ أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الدَّافِعُ الْمَعْرُوفُ بِالْغَرَامَةِ لِلْعَرَبِ الْمَدْفُوعُ لَهُمُ الْمَالُ . فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : إِنْ الْغَرَامَةُ الْمَذْكُورَةُ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْخَائِفِ مِنْ مَكْرِهِمْ حَيْثُ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْخَائِفِ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُشَاوِرَهُ أَهْلُ الدَّفْعِ عَلَى ذَلِكَ وَقَبْلَهُ مُلْتَرِمًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٨) [٢٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ سَافَرَ مَعَ رُفْقَةٍ مِنْ غَيْرِ قَرِيبَتِهِ وَتَعَرَّضَ لَهَا بَعْضُ اللُّصُوصِ وَأَغْرَمَهَا مَا لَا فَهْلَ عَلَيْهِ مِنْهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَغْرَمِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ [ق / ٦٨٠] الشَّرِيفُ فِي «نَوَازِلِهِ» : إِنْ الْمَتَجَهَّ أَنْ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ فِي رِفَاقِ أَهْلِ قَرْيَةٍ أُخْرَى سَائِرًا بِسَيْرِهِمْ دَاخِلًا فِي جُمْلَتِهِمْ بِحَيْثُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا بِمَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ لَا مَخْلَصَ لَهُ مِمَّا يَلْزِمُهُمْ فِي حَالِ سَفَرِهِ مَعَهُمْ مِنَ الْمَدَارَاتِ الَّتِي تَعَرَّضُ لِرِفَاقِهِمْ وَالْمَغَارِمِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهَا مِنْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَأَرْمٍ لَهُ بِمَقْتَضَى الشَّرْعِ الْعَزِيزِ أَعَزَّهُ اللَّهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨١٩) [٢٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجَالٍ كَانُوا مُتَوَطِّئِينَ فِي قَبِيلَةٍ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ وَاکْتَسَبُوا الْمَالَ فِيهَا وَيُسَافِرُونَ مَعَ أَهْلِهَا بَعْضُ الْمَرَاتِ وَبَعْضُهَا وَحْدَهُمْ وَيَضَعُونَ

وَسَمَهَا عَلَى مَا شِئْتُمْ وَلَهُمْ شَاهِدٌ أَيُّ : وَسَمُّ يُمِيزُ وَسَمَهُمْ عَنْ وَسَمِ الْقَبِيلَةِ وَهُمْ مَعْرُوفُونَ عِنْدَ الْمُغَاوِرَةِ وَالزَّوَايَةِ وَاللَّحْمَةِ وَكَذَا أَسْلَفُهُمْ قَبْلَهُمْ وَأَنْتَقَلَوْا الْآنَ إِلَى قَبِيلَتِهِمْ، هَلْ لِلْقَبِيلَةِ الْمَذْكُورَةِ دَعْوَى عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ الْحَضَانَةِ وَمَوَارِثِ الْمُغَاوِرَةِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ لَهَا عَلَيْهِمُ الْحَجَرُ فِي السَّكْنَى وَالْمَدَارَاتِ بِحَيْثُ لَا تَكُونُ مَدَارَاتِهِمْ وَسُكْنَاهُمْ إِلَّا مَعَهُمْ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : لَا شَيْءَ لَهُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ ذَلِكَ ، أَمَّا مِنْ جِهَةِ الْحَضَانَةِ فَلَمَّا فِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَحْتَ قَوْمٍ مِنْ صُغْرِهِ بِمَثَابَةِ أَحَدِهِمْ فِيمَا يَنْوِبُهُمْ مِنْ نَوَائِبِ الدَّهْرِ مِنْ دِيَّةٍ وَضِيَاةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ جَاهٌ يَتَصَرَّفُ بِهِ كَأَحَدِهِمْ لَا يُسَافِرُ دُونَهُمْ وَلَا يَنْفَرِدُ عَنْهُمْ سَاعَةً وَاحِدَةً ، فَهَلْ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَحْتَسِبَ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَكَيْفَ إِذَا أُغِيرَ عَلَيْهِ فَرَدُّوا عَلَيْهِ مَتَاعَهُ بِجَاهِهِمْ هَلْ لَهُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُمْ لَا شَيْءَ لَهُمْ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ » ^(١) ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ إِذَا كَانَ كَأَحَدِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا عَلَيْهِ إِلَّا مَا يَجْعَلُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، فَذَلِكَ هُوَ الْعَدْلُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَغَيْرَ ذَلِكَ جَوْرٌ وَظُلْمٌ نَعُودُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ . اهـ . كَلَامُهُ .

وَلَمَّا فِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » ^(٢) وَشَارِحِهِ الْقُسْطَلَانِيِّ ^(٣) وَنَصَّهُ : « لَا يَظْلَمُ

(١) أخرجه أبو داود (٢٧٥١) ، وابن ماجه (٢٦٨٥) ، وأحمد (٦٦٩٢) ، وعبد الرزاق (٩٤٤٥) ،

وابن أبي شيبة (٤٥٩/٥) ، والبيهقي في « الكبرى » (١٥٦٨٢) ، وابن الجارود في « المتقى »

(٧٧١) ، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : هذا حديث صحيح .

وفى الباب عن عليّ ، وابن عباس ، وعائشة وجابر رضى الله عنهم الجميع .

(٢) أخرجه البخارى (٢٣١٠) من حديث ابن عمر رضى الله عنهم .

(٣) إرشاد السارى (٣٤٠ / ٥) - (٣٤١) .

نَوَازِلُ مُغْتَرَقِي الدِّمِّ وَالْفِدَاءِ مِنَ اللُّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ ٥٢١
 الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ « أَيُّ : لَا يُلْقِيهِ إِلَى هَلَكِهِ بَلْ يَحْمِيهِ مِنْ عَدُوِّهِ .

وَفِيهِ أَيْضًا : « الْمُسْلِمَ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ » أَيُّ : لَا يَتْرُكُهُ مَعَ مَنْ يُؤْذِيهِ بَلْ يَحْمِيهِ ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) . اهـ .

إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَظْلِمَ الْمُسْلِمَ أَوْ يُسْلِمَهُ لِمَنْ يُؤْذِيهِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِيَهُ وَيَحْفَظَهُ مِمَّنْ يَطْلُبُهُ اتَّضَحَ لَكَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَا لَا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهَ ؛ إِذْ لَا أُجْرَةَ فِي الْوَاجِبِ كَمَا فِي نُصُوصِ أَثْمَتِنَا وَلَا سِيَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ «الْمَعْيَارِ» وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ سَفِينَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَهَبَهَا الْكُفَّارُ وَتَوَجَّهُوا بِهَا إِلَى بَلَدِهِمْ بِرِجَالِهَا وَأَمْوَالِهَا فَلَقِيَتْهُمْ مَرَاكِبٌ صَقَلِيَّةٌ فَاسْتَنْقَذُوهُمْ مِنْهُمْ وَأَتَوْا بِهِمْ لَصَقَلِيَّةٌ فَهَلْ لَهُمْ شَيْءٌ فِي الْمَرْكَبِ وَأَهْلِهِ أَمْ لَا ؟

وَهَلْ لَهُمْ أُجْرَةٌ فِي اسْتِنْقَازِهِمْ لَهُمْ مِنَ الْعَدُوِّ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : إِذَا عَلِمَ الْغَزَاةُ لِمَنْ الْمَرْكَبُ لَمْ يَجْزُ لَهُمْ أَنْ يُحْدِثُوا فِيهِ حَدَثًا وَعَلَيْهِمْ حِفْظُهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْأَمْوَالِ حَتَّى يَرُدُّهُ بِأَسْرِهِ إِلَى أَهْلِهِ إِذَا عَرَفُوهُمْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، فَإِذَا أَصَابُوهُ وَرَدُّوهُ إِلَى أَصْحَابِهِ تَوَفَّرَ أَجْرُهُمْ وَذَخَرُهُمْ وَوَفُّوا بِأَدَاءِ الْأَمَانَةِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾ (١) ، وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ يَحْفَظُهُ مَا أَمَكَنَ حِفْظُهُ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ : « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يُسْلِمُهُ وَلَا يَظْلِمُهُ » (٢) ، وَفِي حَدِيثِ آخَرَ : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنَ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » (٣) ، وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا الْأُجْرَةُ فَلَيْسَتْ

(١) سورة النساء (٥٨) .

(٢) تقدم قبل قليل .

(٣) أخرجه البخارى (١٣) ومسلم (٤٥) من حديث أنس رضى الله عنه .

بِجَائِزَةٍ فِي اسْتِنْقَازِ الْمَرْكَبِ ؛ لِأَنَّهُ مَرَضٌ وَلَا تُؤْخَذُ عَلَيْهِ أُجْرَةٌ وَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يُقَاتِلَ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَمَالِهِ حَتَّى يَسْتَنْقِذَهُ ، وَأَوْجَبَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لِحُضُورِهِمْ وَلِمَعُونَتِهِمْ دُونَ الْغَائِبِينَ وَمَنْ لَمْ يُمْكِنْهُمْ ذَلِكَ . اهـ . وَلَمَّا رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ وَنَصَّهُ : « الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ الْمُؤْمِنِ ، وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ يَكْفُ عَلَيْهِ ضِعْفَتُهُ وَيَحْمِيهِ مِنْ وَرَائِهِ » (١) . اهـ .

وَرَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ : « مَنْ أَدَلَّ عِنْدَهُ مُؤْمِنٌ وَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ يَقْدِرُ أَنْ يَنْصُرَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٢) . اهـ . وَفِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ : « الْمُؤْمِنُونَ كَرَجَلٍ وَاحِدٍ إِنْ اشْتَكَى رَأْسُهُ اشْتَكَى كُلُّهُ ، وَإِنْ اشْتَكَى عَيْنُهُ اشْتَكَى كُلُّهُ » (٣) ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَدَلَّةِ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهِ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا تَبَيَّنَ لِلنَّاظِرِ أَنَّ الْمُسْلِمَ السَّاكِنَ مَعَ غَيْرِ قَبِيلَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا شَيْءَ لَهُمْ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ حَضَانَتِهِمْ وَحِمَايَتِهِمْ لَهُ ؛ لِوُجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ إِذَا قَدَرُوا عَلَيْهِ وَلَا أُجْرَةَ فِي وَاجِبٍ إِلَّا الثَّوَابُ فِي الْآخِرَةِ .

وَالْقَاعِدَةُ أَيْضًا : أَنْ لَا يُجْمَعُ لِشَخْصٍ بَيْنَ [ق / ٦٨١] عَوْضَيْنِ كَمَا فِي (مَخ) عِنْدَ رَأْسِ بَابِ الْمُسَابَقَةِ ؛ وَلِذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا مُتَعَيْنٍ كَرَكَعَتِي

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩١٨)، وَابِيهَقِي فِي « الشَّعْبِ » (٧٦٤٥)، وَفِي « الْكَبْرِ » (١٦٤٥٨)،

وَالْقَضَاعِي فِي « مُسْنَدِ الشَّهَابِ » (١٢٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَحَسَنَةُ الْعِرَاقِي وَالْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ ، وَالْمَطْلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦٠٢٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (٥٥٥٤)، وَابِيهَقِي فِي « الشَّعْبِ »

(٧٦٣٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ، عَنْ أَبِيهِ .

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ : ضَعِيفٌ .

وَكَذَا ضَعَفَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٦) وَأَحْمَدُ (١٨٤١٧) مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

نَوَازِلُ مُغْتَرِقِي الدِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنَ اللُّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ ٥٢٣
الْفَجْرِ (١) .

قَالَ (مَخ) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : يَعْني أَنَّ الَّذِي يَتَعَيَّنُ فِعْلُهُ عَلَى الْمُكَلَّفِ سِوَاءَ كَانَ فِي نَفْسِهِ وَاجِبًا أَوْ غَيْرَ وَاجِبٍ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَكْرِى نَفْسَهُ فِيهِ وَنَبَّهَ بِرُكْعَتِي الْفَجْرِ عَلَى مَا هُوَ أَعْلَى مِنْ رُكْعَتِي الْفَجْرِ . اهـ .

وَلِهَذَا مَنْ قَدَرَ عَلَى حِمَايَةِ مُسْلِمٍ أَوْ مَالِهِ وَتَرَكَ وَجِبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، لِلْقَاعِدَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَضَمَنَ مَارًا مَا أَمَكَنْتَ ذَكَاتُهُ وَتَرَكَ كَثَرَكَ تَخْلِيصُ مُسْتَهْلِكَ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ) (٣) - أَيُ : قُدْرَتُهُ - بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّرِكَ كَالْفِعْلِ . اهـ . إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ بُطْلَانُ قَوْلِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ لِمَنْ سَكَنَ فِي حَضَانَتِهِمْ وَحِمَايَتِهِمْ لَنَا نَصْفُ مَالِهِ بِحَضَانَتِنَا وَحِمَايَتِنَا لَهُ . اهـ . وَلَا حَجَرَ لِلْقَبِيلَةِ عَلَيْهِمْ أَيْضًا فِي السَّكْنَى وَالْمَدَارَاتِ فَأَيُّ قَبَائِلِ الزَّوَايَا وَالْعَرَبِ اخْتَارُوا يَكُونُونَ مَعَهُمْ فِي الدَّارِ وَالْمَدَارَاتِ ، ففِي « نَوَازِلِ » شَيْخِنَا قَدَّسَ اللَّهُ تَعَالَى رُوحَهُ وَبَرَّدَ ضَرِيحَهُ آمِينَ وَسُئِلَ عَنْ شَخْصٍ لَا يَذُبُّ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ إِلَّا بِكَفَالَةِ غَيْرِهِ وَجَاءَ لِقَبِيلَةٍ مِنَ الزَّوَايَا وَسَكَنَ وَسَافَرَ مَعَهَا حَتَّى أُنْمِيَ مَالُهُ وَالْقَبِيلَةُ لَمْ تُعْطِهِ شَيْئًا مِنْ مَالِهَا ، وَدَخَلَ مَعَهَا فِي الْحُرْمَةِ وَالْمُكُوسِ وَوَضَعَ وَسَمَهَا عَلَى مَالِهِ وَاشْتَرَكَ مَعَهَا الضِّيَافَةَ فَبَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ فِي هَذَا مَعَ الْقَبِيلَةِ ادَّعَتْهُ قَبِيلَةٌ أُخْرَى وَقَالَتْ : إِنَّهُ مِنْهَا وَأَنَّهَا كَانَتْ لَا تُعْطِي شَيْئًا لِلْمُغَاوَرَةِ وَحَالَ بِهَا الدَّهْرُ حَتَّى صَارَتْ تُعْطِي لِلْمُغَاوَرَةِ وَأَنَّهُ يُعْطِي مَعَهَا الْآنَ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْحَيِّ يَجْمَعُهُمْ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ أَنْ يَذْهَبَ حَيْثُ شَاءَ وَلَا حَجَرَ أَحَدٍ عَلَيْهِ فَأَيُّ الْعَرَبِ وَالزَّوَايَا اخْتَارَ يَكُونُ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ الْحُرَّ يَذْهَبُ حَيْثُ شَاءَ . اهـ .

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ أَيْضًا أَنَّ الْقَبِيلَةَ لَا شَيْءَ لَهَا عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ الْمَدَارَاتِ وَلَا سِيَّمَا

(١) مختصر خليل (ص/٢٤٦) .

(٢) حاشية الخرشي (٧/٢٣) .

(٣) مختصر خليل (ص/٩١) .

إِنْ مَشِينَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَرَفَةَ وَ (س) فِي مَبْحَثِ الْبَيْعِ ، وَ (ق) (١) فِي عَقْدِ الْجَزْيَةِ وَاللُّقْطَةِ مِنْ أَنَّ وَطَائِفَ الظُّلْمِ لَيْسَتْ بِحَقٍّ ثَابِتٍ مَنْ أَمَكَّنَهُ دَفْعُهَا عَنْ نَفْسِهِ بِفَرَارٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَأْتُمْ بِذَلِكَ . اهـ . وَنَحْوُهُ فِي نَوَازِلِ الْغَضَبِ مِنْ «الْمُعْيَارِ» (٢) وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّا إِذَا رَمَى السُّلْطَانُ عَلَى قَوْمٍ مَا لَا هَلَّ تَرَى لِمَنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يُخَلِّصَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ الدَّأودِيُّ بِمَا نَصَّهُ : نَعَمْ وَيَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ قِيلَ لَهُ : وَإِنْ وَظَّفَهُ السُّلْطَانُ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ وَأَخَذَهُمْ بِمَالٍ مَعْلُومٍ يُؤَدُّونَهُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ هَلْ لِمَنْ قَدَرَ عَلَى الْخُلَاصِ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ وَهُوَ إِذَا خَلَّصَ نَفْسَهُ أَخَذَ السُّلْطَانُ أَهْلَ الْبَلَدِ بِتَمَامٍ مَا جَعَلَ عَلَيْهِمْ قَالَ ذَلِكَ لَهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ (٣) ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ فِي السَّاعِي يَأْخُذُ مِنَ الْخُلُطَاءِ شَاءَ وَلَيْسَ فِي جَمِيعِهَا نَصَابٌ أَنَّهَا مَظْلَمَةٌ ، وَحُسِبَتْ عَلَى أَرْبَابِهَا وَلَا يَرْجِعُ عَلَى أَصْحَابِهِ شَيْءٌ وَلَكِنَّتُ بِأَخْذِ مَا رُوِيَ عَنْ سُحُنُونَ ؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ فِي هَذَا لَا أَسْوَأَ فِيهِ وَلَا يَلْزَمُ أَحَدٌ أَنْ يَدْخُلَ نَفْسُهُ فِي مَظْلَمَةٍ مَخَافَةَ أَنْ يُضَاعَفَ الظُّلْمُ عَلَى غَيْرِهِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . قُلْتُ : وَهَذَا يَجْرِي فِي الْمَكْسِ الْمَضْرُوبِ عَلَى الْقَبِيلَةِ بَعْدَ تَوَطُّنِ الرِّجَالِ الْمَذْكُورِينَ فِيهَا ، وَكَمَا الْمَكْسُ الْمَسْنُونُ عَلَيْهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَالْحُكْمُ فِيهِ مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ قَوْمٍ أَعْطُوا غَرَامَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ ، وَالْعَرَبُ مَخُوفٌ مِنْهُمْ وَعَادَتُهُمْ الْغَرْمُ لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَفِي الْقَرْيَةِ قَوْمٌ لَيْسَ عَلَيْهِمْ غَرَامَةٌ لِلْعَرَبِ مَسْنُونَةٌ ، فَهَلْ يَكُونُ الْمَدْفُوعُ لَأَرْزَامًا لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ كُلِّهِمْ أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الدَّافِعُ الْمَعْرُوفُ بِالْغَرَامَةِ لِلْعَرَبِ الْمَدْفُوعُ لَهُمْ الْمَالُ ؟

(١) التاج والإكليل (٣/ ٣٨٤) .

(٢) انظر : « المعيار » (٩/ ٥٦١ - ٥٦٢) .

(٣) سورة الشورى (٤٢) .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ الْغَرَامَةَ الْمَذْكُورَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْخَائِفِ مِنْ مَكْرِهِمْ حَيْثُذَ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْخَائِفِ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُشَاوِرَهُ أَهْلُ الدَّفْعِ عَلَى ذَلِكَ وَقَبْلَهُ] [١] لَهُ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ تِلْكَ الْقَبِيلَةَ لَا شَيْءَ لَهَا عَلَى أَوْلَيْكَ الرَّجَالِ لَا مِنْ جِهَةِ الْحِصَانَةِ وَالْحِمَايَةِ ، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمَدَارَاتِ وَإِنْ شَاؤُوا اسْتَمَرُّوا مَعَ الْقَبِيلَةِ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مَعَهَا قَبْلُ وَإِنْ شَاؤُوا انْتَقَلُوا مِنْ ذَلِكَ ، وَسَكَنُوا مَعَ مَنْ شَاؤُوا مِنَ الزَّوَايَةِ ، فَإِنْ أَحْبَبُوا الدُّخُولَ مَعَهُمْ فِي الْمَدَارَاتِ فَعَلُوا ، وَإِنْ أَحْبَبُوا عَدَمَ الدُّخُولِ مَعَهُمْ فِيهَا فَلَهُمْ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٠) [٣٠] سَوَّالٌ عَنْ قَبِيلَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي قَبَائِلَ شَتَّى لِكَثْرَةِ الْمَغْرَمِ عَلَيْهَا وَالِدِّيَّاتِ ، ثُمَّ بَعْدَ التَّفَرُّقَةِ دَفَعَهَا بَعْضُ الْقَبِيلَةِ ، هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَاقِينَ بِمَا يَنْبُوهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَغْرَمِ أَوْ الدِّيَةِ وَإِنْ صَارَ الْبَاقِي فِي حِمَى عَالِمٍ أَوْ شَرِيفٍ أَوْ ذِي جَاهٍ أَوْ سَطْوَةٍ أَوْ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَغْضَبُ لِبَعْضٍ وَيَحْمِي لَهُ وَيَرْضَى لَهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَغْرَمَ الْمُقَدَّرَ الْمُعْتَادَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ تَفَرُّقِهِمْ لَا زِمَ لِجَمِيعِهِمْ بِلَا رَيْبٍ ؛ وَحَيْثُذَ فَلَا خَفَاءَ فِي رُجُوعِهِ عَلَيْهِمْ بِمَنَابِهِمْ مِنْهُ فَبِئْسَ « نَوَازِلِ عَج » : وَسُئِلَ عَمَّنْ عَلَيْهِ مَغْرَمٌ هُوَ وَأَبَاؤُهُ يُغْرَمُونَهُ كُلُّ سَنَةٍ لَوْلَاةِ الْأُمُورِ ظُلْمًا فَيَغِيبُ أَحَدُهُمْ فَتَأْتِي الظَّلْمَةُ لِأَحَدٍ مِنْ أَقَارِبِهِ .

وَتَغْرَمُهُ ذَلِكَ الْمَغْرَمَ فَهَلْ إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ يُطَالِبُهُ غَرِيمُهُ ، وَيَأْخُذُ مِنْهُ مَا غَرَّمَ عَنْهُ ، لِأَنَّ هَذَا مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى فِي زَمَانِنَا هَذَا أَوْ هِيَ مُصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِالْمَمْسُوكِ

لِكَوْنِهِ أَدَّى عَنْهُ مَا لَا يَلْزَمُهُ ؟

فَأَجَابَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، اَعْلَمُ أَنَّ الْغَارِمَ يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَهُ عَلَى مَنْ غَرِمَ عَنْهُ
حَيْثُ كَانَ الْمَغْرَمُ مُعْتَادًا عَلَى مَا قَالَهُ سُحْنُونٌ وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّيْبِيُّ ، وَفِي «فَتَاوَيِ
الْبَرْزَلِيِّ» مَا يُفِيدُ اخْتِيَارَهُ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَوَقَعَ فِي « الْمَعْيَارِ » سُؤَالٌ فِي الْأَخِ يُؤْخَذُ بِأَخِيهِ فِي مَغْرَمٍ فَأَدَّى عَنْهُ مِنْ
مَالِ نَفْسِهِ أَوْ بَاعَ مَالَ أَخِيهِ وَأَدَّى عَنْهُ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى أَخِيهِ لِمَا أَدَّى عَنْهُ ،
وَيَجُوزُ بَيْعُهُ لِمَا بَاعَ مِنْ مَالِ أَخِيهِ فِي تِلْكَ الْغَرَامَاتِ ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّ الْأَخَ الْمَأْخُوذَ بِأَخِيهِ الْغَائِبِ ؛ لِيُؤَدِّيَ عَنْهُ ، فَهُوَ مُحْسُوبٌ
عَلَيْهِ . اهـ . مُرَادُنَا مِنْهُ .

وَالِإِىْ غَيْرِ هَذَا مِنْ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ الشَّاهِدَةِ عَلَى مَا قُلْنَاهُ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا
خَشْيَةَ الإِطَالَةِ وَأَمَّا غَرَامَةُ أَحَدِثَهَا عَلَى بَعْضِهِمْ بَعْدَ تَفَرُّقِهِمْ بَعْضُ الظُّلْمَةِ ، فَإِنْ
كَانَ خَوْفُهُ وَضَرَرُهُ يَعُمُّ جَمِيعَهُمْ إِنْ لَمْ تُعْطَ لَهُ فَهِيَ لَازِمَةٌ لِجَمِيعِهِمْ أَيْضًا وَيَرْجِعُ
الدَّافِعُ لَهَا عَلَيْهِمْ بِمَنْابِهِمْ لِكَلِّيَّةِ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ (١) : وَكُلُّ مَنْ
أَوْصَلَ إِلَى غَيْرِهِ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ [أَوْ] (٢) مَالٍ بِأَمْرِ الْمُتَنَفِّعِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بُدَّ
مِنْهُ بِغَرْمٍ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَمَلِ وَمِثْلُ الْمَالِ . اهـ .

وَإِنْ كَانَ خَوْفُهُ وَضَرَرُهُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِبَعْضِهِمْ حَيْثُ لَمْ يُعْطَ لَهُ فَهِيَ لَازِمَةٌ
لِلذَلِكَ الْبَعْضِ فَقَطْ كَمَا أَنَّ الْمَدَارَاتِ تَدُورُ مَعَ الْخَوْفِ وَجُودًا وَعَدَمًا كَمَا فِي نَوَازِلِ
أَثِمَتَنَا . اهـ .

(١) جامع الأمهات (ص/ ٤٤٠) .

(٢) فى « جامع الأمهات » : و .

وَكَتَبَ شَيْخُنَا - قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَبَلَّ ضَرِيحَهُ - لَجَمَاعَةِ النَّوَاسِغِ فِي شَأْنِ الْمَدَارَاتِ مَا نَصَّهُ هَذَا وَأَنَّ مَا لَحِقَ [أَدِيلِب] ^(١) مِنَ الْمَدَارَاتِ يَلْزَمُ شُرَكَائِهِمْ فِيهَا حَصَّتْهُمْ مِنَ الْمَغَارِمِ الْمُتَعَادَةِ عَلَيْهِمْ مِنْ حَضَرٍ وَمَنْ غَابَ فِي مَوْضِعٍ يَلْحَقُ خَوْفُ اللُّصُوصِ الَّذِينَ يَغْرُمُونَ لَهُمْ وَيَلْحَقُهُمْ ضَرَرُهُمْ ، وَمَنْ انْتَقَلَ مِنْهُمْ إِلَى مَوْضِعٍ لَا تَبْلُغُهُ اللُّصُوصُ الَّذِينَ يَغْرُمُونَ لَهُمْ وَلَا يَخَافُ مِنْ ضَرَرِهِمْ فَالْمَدَارَاتُ سَاقِطَةٌ عَنْهُ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمَدَارَاتُ شَدَّدَ فِي أَمْرِهَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ فَقَالَ : إِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنَ الْأَصْلِ وَمَا انْصَافَ إِلَيْهِ وَأَنَّ مَنْ لَمْ يُعْطَ مِنْهُمْ تُؤْخَذُ مِنْهُ كَرَاهًا وَبَيْعًا فِيهَا مَالٌ شَرْعًا ، وَلِزُومِ الْمَدَارَاتِ لِلْجَمِيعِ ظَاهِرٌ بَحِثٌ تَتَرَبَّعُ فِي ذِمَّةٍ مَانِعَهَا لَا يُسْقِطُهَا عَنْهُ مُضِيُّ زَمَنٍ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا دَفْعَهَا وَإِبْرَاءُ ذِمَّتِهِ عَنْهَا وَلَا فَجَمِيعُ مَنْ هُنَاكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خُصَمَاؤُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ إِذْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِيهَا حَقٌّ . اهـ . كَلَامُ ابْنِ الْأَعْمَشِ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ ، فَاعْلَمُوا أَيْضًا بِلُزُومِ الدِّيَةِ لِجَمِيعِهِمْ إِنْ كَانُوا مَا زَالُوا عَلَى دِيَوَانِهِمْ وَنُصْرَةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ ، أَوْ كَانُوا يَتَتَمُونَ إِلَى أَبٍ وَاحِدٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ فَلَا عُسْبَةَ بَيْنَهُمْ ، وَكَذَلِكَ لَا عُسْبَةَ أَيْضًا بَيْنَ الْعَرَبِ وَمَنْ هَاجَرَ وَانْصَافَ مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِمْ إِلَى الزَّوَايَةِ وَعَمَلَ بِدِينِهِمْ وَعَمَلِهِمْ ؛ إِذْ لَا نُصْرَةَ بَيْنَهُمُ النُّصْرَةَ الْمُتَعَبَّرَةَ شَرْعًا فِي الْمُعَاقَلَةِ وَلَا سِيمَا أَفْتَى شَيْخُنَا بِهَذَا بَرَدَ اللَّهُ ضَرِيحَهُ وَبَلَّ ثَرَاهُ ، آمِينَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٠) [٣١] سُؤَالٌ عَنْ قَوْمٍ مُتَعَصِّينَ فِي كُلِّ مَا نَابَهُمْ كَأَسْلَافِهِمْ قَبْلَهُمْ وَنَابَهُمْ أَمْرٌ وَدَفَعَ أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخِرِينَ شَيْئًا ، وَارَادَ الرُّجُوعَ عَلَيْهِمْ فَامْتَنَعُوا ، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ بِمَا دَفَعَهُ عَنْهُمْ ، وَهَذَا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَالشَّمْسِ الصَّاحِيَةِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ .

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَفْهَامِ شَيْءٌ إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢١) [٣٢] سُؤَالَ عَنْ جَمَاعَةٍ عَلَيْهَا غَفْرٌ مَعْلُومٌ الْقَدْرَ فَقَامَ أَحَدُهَا بِلَا
إِذْنِهَا وَاشْتَرَى الْغَفْرَ مِنَ الظَّالِمِ بِمَالٍ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى قَبِيلَتِهِ ... إلخ ؟
جَوَابُهُ : أَنَّ الرَّجُلَ الدَّافِعَ عَنْ قَبِيلَتِهِ إِنْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ دَفَعَ مَا ادَّعَى وَأَنَّهُ
اشْتَرَاهُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ دَفَعَ صَاحِبُ الْمَكْسِ عَنْهُمْ إِلَّا بِذَلِكَ رَجَعَ عَلَيْهِمْ
بِذَلِكَ سِوَى مَا يَنْبُؤُهُ مِنْهُ ، كَمَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ مَا لَسُخُنُونَ فِي الرُّفْقَةِ تَعَرَّضَ لَهَا
الْلُّصُوصُ ، وَغَرَمَ أَحَدُهَا لَهُمْ مَغْرَمًا صَالِحَهُمْ بِهِ عَنْهَا أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمَا غَرَمَهُ
عَنْهَا ، وَمَالَ إِلَى هَذَا الشَّيْبِيُّ ، وَفِي « فَتَاوِي الْبَرْزَلِيِّ » مَا يُفِيدُ اخْتِيَارَهُ . انْظُرْ :
« نَوَازِلِ عَج » ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فَتَاوِي أَئِمَّتِنَا .

وَأِنْ اشْتَرَاهُ مِنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ يَتَعَقَّبُ خَوْفَ مُحَابَاتِهِ فَمَا كَانَ مُحَابَاةً بِالْبَيِّنَةِ لَمْ
يَكُنْ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهُمْ مَا يَدَّعِي أَنَّهُ دَفَعَهُ عَنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يُمْكِنْ خَلَاصُهُمْ إِلَّا أَنْ
يَعْرِفَ مِنْ حَالِ صَاحِبِ الْمَكْسِ أَنَّهُ لَا يَتَدَفَّعُ عَنْهُمْ إِلَّا بِذَلِكَ عَادَةً فَيُلْزِمُهُمْ مَا
ادَّعَى دَفَعَهُ عَنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يُمْكِنْ خَلَاصُهُمْ إِلَّا بِهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ إِنْ قُلْنَا بِقِيَامِ الْعُرْفِ
مَقَامَ شَاهِدَيْنِ ، وَيَمِينٍ إِنْ قُلْنَا بِقِيَامِهِ مَقَامَ شَاهِدٍ ، وَالْقَوْلَانِ ذَكَرَهُمَا الشَّيْخُ
خَلِيلٌ فِي بَابِ الْهَبَةِ بِقَوْلِهِ : وَهَلْ يَحْلِفُ أَوْ إِنْ أَشْكَلَ ؟ تَأْوِيلَانِ وَاعْتَبَارُهُمَا
مَعْلُومٌ بِاسْتِقْرَاءِ الْمَسَائِلِ الْمُبْنِيَةِ عَلَيْهَا .

وَإِذَا اعتَادَ الرَّجُلُ الاستِبْدَادَ بِالْقِيَامِ عَنْ جَمَاعَتِهِ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا كَجَمَاعَةِ
الْحَلِّ والعَقْدِ بِالنِّسْبَةِ لِعَامَّةِ أَهْلِ كُلِّ بَلَدٍ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَمْرَ الْقَائِمَ بِهِ الْجَمَاعَةُ
لَا زِمَ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينٍ وَلَا خُرُوجٍ لِأَحَدٍ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ ، وَمِمَّنْ
أَفْتَى بِذَلِكَ فِي بِلَادِنَا هَذِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ وَالْعَلَامَةُ
الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلٍ الشَّرِيفُ ، وَكَفَى بِهِمَا قُدْوَةٌ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى

(١٨٢٢) [٣٣] سُؤَالٌ عَنْ قَبِيلَةٍ مِنَ الزَّوَايَا عَلَى فِرْقَتَيْنِ وَتُعْطِي كُلَّهُ خَفَرًا وَاحِدًا لِابْنِ ابْنِ هُنُونٍ بَنٍ بِهِدَلٍ فَأَتَى إِحْدَى الْفِرْقَتَيْنِ رِسَالَةً وَاعْتَذَرَتْ لَهُ بِعَدَمِ حَضْرَةِ كَبِيرِهَا وَقَالَتْ لَهُ : أَذْهَبُ إِلَى الْفِرْقَةِ الْأُخْرَى [ق / ٦٨٢] تُعْطِيكَ الْكَلَّةَ وَتَرْجِعُ عَلَيْنَا بِمَا يُنُوبُنَا مِنْهَا فَبَيَّ وَأَعَارَ عَلَيْهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ فَخَافَتْ مِنْهُ وَدَفَعَتْ لَهُ الْكَلَّةَ ، فَلَمَّا رَأَاهَا وَقَلْبُهَا تَمَالًا هُوَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى تَرْكِهَا لَهُمْ وَأَخَذَهَا لَهُ أَصْحَابُهُ ظُلْمًا مِنْ جَانِبِ أَنْفُسِهِمْ وَفَعَلُوا ذَلِكَ بِحَضْرَتِهِ وَقَرِينَةِ تَمَالِيهِ مَعَهُمْ أَصْبَحَ ذَاهِبًا إِلَى الْفِرْقَةِ الْأُخْرَى الَّتِي كَانَ مُمْتَنِعًا مِنَ الْمَشْيِ إِلَيْهَا وَمَشَى مَعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْفِرْقَةِ الْأُولَى ، فَلَمَّا أَتَى الْفِرْقَةَ الْأُخْرَى طَلَبَ مِنْهَا الْكَلَّةَ فَقَالُوا لَهُ : إِنَّا سَمِعْنَا أَنَّ قَوْمَنَا دَفَعُوهَا لَكَ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي مَشَى مَعَهُ مِنَ الْفِرْقَةِ الْأُولَى ، فَأَيَقَنْتَ بِذَلِكَ وَأَعْطَيْتَهَا لَهُ ، ثُمَّ أَتَتْ الْفِرْقَةَ الثَّانِيَةَ إِلَى الْفِرْقَةِ الْأُولَى بِمَا يُنُوبُهَا مِنَ الْكَلَّةِ الَّتِي أَعْطَتْ فَقَالَتْ الْفِرْقَةُ الْأُولَى : [أَنْعُطِيكُمْ] ^(١) وَنَحْنُ دَفَعْنَا مِثْلَ مَا دَفَعْتُمْ وَالسَّبَبُ وَاحِدٌ وَهُوَ خَفَرُ أَعْلَ بْنِ أَعْمَرَ بْنِ هُنُونٍ وَالْأَخْذُ وَاحِدٌ ، وَهُوَ رَسُولُهُ لَكِنْ أَلْجَأَنَا نَحْنُ عَلَى دَفْعِهِ لِأَصْحَابِهِ وَأَنْتُمْ عَلَى دَفْعِهِ لِنَفْسٍ] ^(٢) فَقَالَتِ الْفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ : مَا خَبَرَ صَاحِبَكُمْ الَّذِي أَتَى مَعَهُ وَصَدَّقَهُ فِي عَدَمِ الدَّفْعِ فَقَالَتِ الْفِرْقَةُ الْأُولَى : لَا عِلْمَ لَنَا بِذَلِكَ بَلْ حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْخَوْفُ أَوْ قَصْدُ الضَّرَرِ بِنَا وَبِكُمْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا هَلْ يَلْزِمُ كُلَّ فِرْقَةٍ مَا دَفَعَتْ سِوَاءَ هِيَ الْقَلِيلَةُ أَوْ الْكَثِيرَةُ أَوْ يَكُونُ مَا دَفَعْنَا عَلَيْهِمَا بِالسَّوَاءِ أَوْ يَسْقُطُ مَا دَفَعْتَ إِحْدَاهُمَا وَيَكُونُ الْآخَرُ عَلَى الْجَمِيعِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْكَلَّةَ الْأُولَى لَمْ تَكُنْ سَبَبًا لِسَلَامَةِ الْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ كَمَا أَنَّ الْكَلَّةَ الثَّانِيَةَ لَمْ تَكُنْ سَبَبًا لِسَلَامَةِ الْفِرْقَةِ الْأُولَى مِنَ اللَّصِّ الْمَذْكُورِ ، بَلْ كُلُّ وَاحِدَةٍ

(١) فِي الْأَصْلِ : أَنْعُطُوكُمْ .

(٢) قَدَرُ كَلِمَةِ مَطْمُوسٍ بِالْأَصْلِ .

مِنْهُمَا صَارَتْ سَبَبًا لِسَلَامَةِ الْفِرْقَةِ الَّتِي أُعْطِيَتْهَا مِنْهُ ، فَيُوزَعُ عَلَيْهَا وَحْدَهَا كَانَتْ هِيَ الْقَلِيلَةُ أَوْ الْكَثِيرَةُ ؛ فَقِي « نَوَازِلُ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » : وَأَمَّا الْعَدِيلَةُ الَّتِي أَخَذَ اللَّصُّ ، فَإِنْ كَانَتْ سَبَبًا لِسَلَامَةِ الْقَافِلَةِ مِنَ اللَّصِّ فَهِيَ عَلَى الْقَافِلَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ سَبَبًا لِلْسَّلَامَةِ بَلْ غَضَبًا أَوْ نَهَبًا أَوْ سَرِقَةً فَهِيَ مُصِيبَةٌ مِنْ مَالِكِهَا . اهـ .
الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ مَعَ حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

نَعَمْ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَجْمَعُوا مَا دَفَعُوا وَكَانَ هُوَ الْأَصُوبُ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ وَادَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُمْ وَنَقَضَ قِيَمَةَ الْكَلِمَتَيْنِ عَلَى الْفِرْقَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا ضَرَرُ إِحْدَى الْفِرْقَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى فَمَحْضُ ظُلْمٍ لَا يُنْسَبُ إِلَى الشَّرْعِ الْعَزِيزِ فَكَيْفَ يَقُولُ ذُو عَقْلٍ أَحْمِلُ ضَرَرِي عَلَى ضَرَرِكَ ؛ فَهَذَا تَأْبَاهُ الْقَوَاعِدُ الْعَقْلِيَّةُ الَّتِي الْجَهْلُ بِهَا مِنْ أَصُولِ الْكُفْرِ - أَعَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ - فَضْلًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الشَّرْعِ الْعَزِيزِ نَوْرُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَصَاحِبُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » ^(١) اهـ . انْظُرْ : « نَوَازِلُ التَّكْوِينِ » تَجِدُ هَذَا الْكَلَامَ فِيهَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٣) [٣٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي حِصَانَةِ قَبِيلَةٍ حَتَّى اكْتَسَبَ مَالًا وَنَمَاهُ مَعَهَا وَمَاتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَجَاءَتْ وَرَثَتُهُ تَطْلُبُ تَرَاثَهُ فَهَلْ لِلْقَبِيلَةِ فِي مَالِهِ شَيْءٌ ؟

جَوَابُهُ : سَأَلَ شَيْخُنَا - بَلَّ اللَّهُ تَعَالَى ثَرَاهُ - عَنْ نَحْوِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ يُولَدَ فَقِيرًا لَا مَالٍ وَالْغَالِبُ مِنْ شَأْنِهِ التَّكْسِبُ ، وَفِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » ^(٢) : قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ الْمَدِينَةَ فَآخَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَكَانَ سَعْدٌ ذَا مَالٍ فَعَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يُتَاصَفَهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ دَلَّنِي

(١) تقدم .

(٢) حديث (١٩٤٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

عَلَى السُّوقِ ؛ فَرِيحَ شَيْئًا مِنْ أَقْطِ وَسَمْنٍ ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ أَيَّامٍ وَعَلَيْهِ وَضْرٌ - أَيٌ : لَطَخٌ - مِنْ صُفْرَةٍ - أَيٌ : مِنْ طِيبٍ - فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « مَهِيمٌ - أَيٌ : مَا شَأْنُكَ - يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ؟ » قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ : امْرَأَةٌ تَزَوَّجْتُهَا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ : « مَا سُقْتَ فِيهَا ؟ » قَالَ : وَزَنَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَوْلِمَ وَكَوَّ بِشَاةٍ » . اهـ .

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا صَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - مِنْ أَكْثَرِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مَا لَا يَقُلُ لَهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ : جِئْنَا بِلَا شَيْءٍ وَنَمَيْتَ فِينَا الْمَالَ فَلَنَا نَصْفُهُ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ اكْتَسَبُوا الْمَالَ فِيهِمْ وَكَوَّ تَرْكْتَهُ الْأَنْصَارُ حَيَاءً لَمْ يَرْضَ الْمُهَاجِرُونَ بَقَاءَ الْحَقِّ عَلَيْهِمْ لَوَرَعَهُمْ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْجَمِيعِ فَمَعْرُوفٌ أَنَّهُمْ لَوْ كَانَ لَهُمْ حَقٌّ عَلَيْهِمْ يُعْطُونَهُ لَهُمْ لَعَدَالَتِهِمْ ، وَكَوَّ وَقَعَ هَذَا لِنَقْلِ إِلَيْنَا كَمَا نَقُلُ إِلَيْنَا غَيْرُهُ مِنْ أَحْكَامِهِمْ وَأُمُورِهِمْ مِنْ أَمْرِ وَنَهْيٍ مِنْهُ ﷺ وَكَوَّ قَالَ ﷺ لِلْمُهَاجِرِينَ : إِنَّ لِلْأَنْصَارِ حَقًّا فِي أَمْوَالِهِمْ لَمَّا خَفِيَ عَلَيْنَا وَلِنَقُلُ إِلَيْنَا ؛ فَظَهَرَ لَنَا أَنَّ الدَّارَ وَالسُّكْنَى لَا تُعْطَى مَا لَا .

وَقَوْلُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ : نَمَيْتَ فِينَا الْمَالَ وَفِي حَضَانَتِنَا فَلَنَا حَظٌّ مِنْهُ بِذَلِكَ فَالْجَوَابُ عَنْهُ : أَنَّ نُمُوَّ الْمَالِ إِنْ كَانَ بِزِيَادَةِ رَاحَةٍ فِي ابْتِدَائِهِ وَفِي كِبَرِ سِنِّهِ فَلَا مَدْخَلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَكْلِ الْمَاشِيَةِ لِلرَّيْبِ وَالْحَشِيشِ وَالْأَشْجَارِ ، وَإِنْ كَانَ نُمُوُّهُ بِتَوَالِدِهِ بِذُرِّيَّتِهِ فَلَا مَدْخَلَ لَهُمْ أَيْضًا فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِطْلَاقِ الذُّكُورِ عَلَى الْإِنَاثِ بِالْإِنْزَاءِ ، وَإِنْ كَانَ نُمُوُّهُ بِزِيَادَةِ التَّجَرُّ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ فَهَذَا يَتَوَلَّاهُ مَالِكُ الْمَالِ ، وَإِنْ كَانُوا يَطْلُبُونَ أَنَّهُمْ حَفِظُوهُ بِجَاهِهِمْ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ ؛ لِأَنَّ ثَمَنَ الْجَاهِ حَرَامٌ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَذِي الْجَاهِ وَالْقَاضِي) (١) .

(١) مختصر خليل (ص/١٩٧) .

قال الخرشي : ص : وذى الجاه والقاضى .

ش : يعنى أنه لا يجوز لذى الجاه أخذ مال على جاهه إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب =

وَقَالَ مِيَارَةٌ ^(١) : ثَلَاثَةٌ لَا تُفَعَّلُ إِلَّا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ
الْأُجْرَةِ عَلَيْهَا : أَحَدُهَا : الضَّمَانُ ، وَالثَّانِي : نَفْعُ الْجَاهِ ، وَالثَّلَاثُ : الْقَرْضُ ؛
قَالَ الرَّاجِزُ ^(٢) :

الْقَرْضُ وَالضَّمَانُ رَفَقُ الْجَاهِ

يَمْنَعُ أَنْ تُرَى لِغَيْرِ اللَّهِ

اهـ .

وَإِنْ كَانَ مَا يَطْلُبُونَهُ لِكُونِهِمْ حَفَظُوا الْمَالَ بِقُوَّتِهِمْ وَمَقْدَرَتِهِمْ ، فَلَا شَيْءَ لَهُمْ
أَيْضًا فِيهِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ ^(٣) ، وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ
يَحْفَظُهُ مِمَّا يُمْكِنُ حَفَظُهُ مِنْهُ ، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ
لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ » ^(٤) ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى : « الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ
الْمُرْصُوصِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا ، وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ » ^(٥) ، وَقَالَ خَلِيلٌ مُشَبِّهًا
بِالضَّمَانِ : (كَتَرَكَ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلِكَ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ بِيَدِهِ) ^(٦) وَقَالَ فِي مَبْحَثِ
فُرُوضِ : (وَدَفَعُ الضَّرَرِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ) ^(٧) وَقَالَ أَيْضًا : لَمَّا تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى مَنْ
لَهُ الْحِضَانَةُ : (وَلَا شَيْءَ لِحَاضِنٍ لِأَجْلِهَا) ^(٨) . اهـ .

= وكذلك لا يجوز للقاضي أخذ هدايا الناس ، ويأتى فى الهدية التى اعتادها القاضى قبل
الولاية قولان : « حاشية الخرشى » . (٢/ ٢٣٠ - ٢٣١) .

(١) شرح ميارة (١/ ١٩١) .

(٢) هو عبد الواحد بن عاشر كما أشار لذلك ميارة فى الشرح المذكور .

(٣) سورة الحجرات (١٠) .

(٤) تقدم .

(٥) أخرجه البخارى (٤٦٧) ومسلم (٢٥٨٥) من حديث أبى موسى رضى الله عنه .

(٦) مختصر خليل (ص/ ٩١) .

(٧) مختصر خليل (ص/ ١٠١) .

(٨) مختصر خليل (ص/ ١٦٨) .

نَوَازِلُ مُغْتَرِقِي الدِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنَ اللَّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ
الرَّادُّ مِنْ كَلَامِهِ بِالتَّلْفِيقِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ .

وَسُئِلَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ رَجُلٍ تَحْتَ قَوْمٍ مِنْ صَغَرِهِ بِمَثَابَةِ أَحَدِهِمْ
فِيمَا يَنْبُيهِمْ مِنْ نَوَائِبِ الدُّنْيَا مِنْ دِيَّةٍ وَضِيَّافَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ جَاهٌ
يَتَصَرَّفُ بِهِ كَأَحَدِهِمْ لَا يَسَافِرُ دُونَهُمْ وَلَا يَتَفَرَّدُ عَنْهُمْ سَاعَةً وَاحِدَةً فَهَلْ لِأَحَدِهِمْ
أَنْ يَحْتَسِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، إِنَّهُمْ لَا
شَيْءَ لَهُمْ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ » ^(١) ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ
إِذَا كَانَ كَأَحَدِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا عَلَيْهِ إِلَّا مَا يَجْعَلُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، فَذَلِكَ هُوَ الْعَدْلُ
الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ جَوْرٌ وَظُلْمٌ نَعُودُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ ، اهـ . كَلَامُهُ
بِرُمْتِهِ .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ أَوْسَفَ مَرْكَبًا مِنَ الْإِسْكَندَرِيَّةِ وَسَافَرَ مَعَ جُمْلَةِ
مَرَائِبٍ مِنَ الْمَهْدِيَّةِ فَلَقِيَهُمُ الْعَدُوُّ بِجَبَلٍ بَرْقَةٍ فَقَاتَلُوهُمْ وَتَحَكَّمَ عَلَيْهِمُ الرُّومُ بَعْدَ
مَوْتِ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَسَافَرُوا بِهِمْ إِلَى نَاحِيَةِ بِلَادِهِمْ فَلَقِيَهُمْ مَرَائِبٌ مِنْ صَقَلِيَّةٍ
فَاسْتَنْقَذُوهُمْ مِنَ الْعَدُوِّ وَأَتَوْا بِهِمْ لَصَقَلِيَّةٍ فَهَلْ لَهُمْ شَيْءٌ فِي الْمَرْكَبِ وَأَهْلِهِ أَوْ
لَيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ أَوْ لَهُمْ أُجْرَةٌ فِي اسْتِنْقَازِهِمْ مِنَ الْعَدُوِّ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِذَا عَلِمَ الْغَزَاةُ لِمَنِ الْمَرَائِبُ لَمْ يَجْزَ لَهُمْ أَنْ يُحْدِثُوا فِيهِ حَدًّا
وَعَلَيْهِمْ حِفْظُهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْأَمْوَالِ حَتَّى يَرُدُّهُ بِأَسْرِهِ إِلَى أَهْلِهِ إِذَا عَرَفُوهُمْ قَبْلَ
الْقِسْمَةِ ، فَإِذَا أَصَابُوهُ وَرَدُّهُ إِلَى أَصْحَابِهِ تَوَفَّى أَجْرَهُمْ وَذَخَرَهُمْ وَوَفَّوْا بِأَدَاءِ
الْأَمَانَةِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا ﴾ ^(٢) ،
وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ يَحْفَظُهُ مِمَّا يُمْكِنُ حِفْظُهُ ، إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ، وَفِي حَدِيثِ
ابْنِ عُمرَ عَنْهُ ﷺ : « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ » ^(٣) ، وَفِي

(١) تقدم .

(٢) سورة النساء (٥٨) .

(٣) تقدم .

حَدِيثَ آخَرَ : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » (١) ،
 وَفِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ : « مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ ،
 كَرَجُلٍ يَشْكُو عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى » (٢) .
 اهـ .

وَاسْتَطَنَبَ الْكَلَامُ فِي الدَّلَائِلِ إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا الْأُجْرَةُ فَلَيْسَتْ بِجَائِزَةٍ فِي
 اسْتِنْقَازِ الْمَرْكَبِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ هَدَرٍ لَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ أُجْرَةٌ وَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يُقَاتِلَ
 عَنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَمَالِهِ حَتَّى يَسْتَنْقِذَهُ وَأَوْجَبَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ؛ لِحُضُورِهِمْ
 وَلِكَمْعُونَتِهِمْ دُونَ الْغَائِبِينَ عَنْهُمْ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا أُجْرَةَ لِمَنْ اسْتَنْقَذَ مَالَ مُسْلِمٍ مِنَ الْكُفْرَةِ عَلِمْتَ مِنْ بَابِ
 أُخْرَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْحَاضِنِ لَهُ حَتَّى اكْتَسَبَ مَالًا وَنَمَاءً مَعَهُ ؛ إِذْ نَازَلَهُ « الْمَعْيَارُ »
 أَبْلَغُ مِنَ الْحَاضِنِ بِثَلَاثَةِ أَوْجَةٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ ارْتَكَبَ غَرَرَ الْقِيَالِ ، الثَّانِي : غَرَرُ
 الْبَخْرِ ، الثَّالِثُ : الْكُفَّارُ لَهُمْ شُبْهَةٌ فِي مَالِ الْمُحْضُونِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْحَاضِنِ عَلَى الْمُحْضُونِ لِأَجْلِهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى
 أَعْلَمُ .

(١٨٢٤) [٣٥] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ نَزَلَ عَلَى آخِرِ لَهُ جَاهٌ وَحُرْمَةٌ عِنْدَ الظَّلَمَةِ
 وَدَارَى عَنْهُ اللَّصُوصُ بِمَالِهِ وَجَاهِهِ ، وَأَغَارُوا عَلَيْهِ وَتَبِعَهُمْ وَرَدُّوا إِلَيْهِ مَالَهُ وَأَرَادَ
 الْإِنْتِقَالَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَطَلَبَ مِنْهُ حَقَّهُ هَلْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سَأَلَ الْحَافِظُ ابْنَ الْأَعْمَشِ عَنْ رَجُلٍ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ مُوْجَّهِينَ
 وَاسْتَحْرَمَ بِهِمْ وَدَارُوا عَنْهُ اللَّصُوصُ بِمَالِهِمْ وَجَاهِهِمْ وَأَغَارُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ
 وَاسْتَنْقَذُوهُ مِنْ أَيْدِي اللَّصُوصِ ، وَقَتَلُوا عَلَيْهِ وَاحِدًا مِنَ اللَّصُوصِ وَغَرَمُوا دَيْتَهُ
 لَهُمْ ، وَهَذَا حَالُهُ مِنْذُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

ثُمَّ طَلَبُوا مِنْهُ الْمُنْزُولَ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّهِمْ فِي جَمِيعِ مَا دَارُوا بِهِ وَمَا غَرَمُوا مِنَ الدِّيَةِ عَنْهُ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ إِنَّ لَهُمْ جَمِيعَ مَا غَرَمُوا عَلَيْهِ مِنْ لَوَازِمِ اللُّصُوصِ الَّتِي لَوْلَاهُ مَا دَفَعُوهَا ، وَأَنَّ عَلَيْهِ أُجْرَتَهُمْ فِيمَا اسْتَنْقَدُوهُ مِنَ اللُّصُوصِ بِمَالِهِمْ وَتَبِعَهُمْ وَمَا دَفَعُوا عَنْهُ مِنَ الدِّيَةِ ، وَلَوْ أَتَى عَلَى جَمِيعِ مَا بِيَدِهِ يَقُومُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ قِيَامَهُمْ وَتَدْبِيرَهُمْ عَلَى مُنْذُ نَزَلَ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ فِرَاقِهِ فَيُعْطِي لَهُمْ ذَلِكَ . اهـ .

كَلَامُهُ بِرُؤْيَاهُ .

وفي « نَوَازِلِهِ » أَيْضًا : وَسُئِلَ عَنْ نَاسٍ مَسَاكِينَ كَسَبُوا مَالًا تَحْتَ آخَرِينَ اسْتَحْرَمُوا بِهِمْ وَصَارُوا مِنْ جُمْلَتِهِمْ يَدْفَعُونَ عَنْهُمْ الضِّيَافَةَ وَيَدْفَعُونَ الْمَغَارِمَ وَالنَّهْبَ وَإِنْ نُهَبَ لَهُمْ شَيْءٌ اسْتَرَدُّوه ثُمَّ أَرَادَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَرْحَلُوا عَنْهُمْ وَطَلَبَ الْآخَرُونَ قِيَامَهُمْ عَلَى الْمَالِ وَزَعَمُوا أَنَّ الْمَالَ لَهُمْ هَلْ لَهُمْ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : بَأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ فِي الْمَالِ بِقَدْرِ قِيَامِهِمْ ، فَيَنْظَرُ فِي قَدْرِ الْمَالِ ، وَقَدَرِ الْقِيَامِ فَكُلُّ عَلَى حَسْبِهِ ، وَإِنْ أَشْكَلَ الْأَمْرُ فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى النَّصَبِ . اهـ . كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٥) [٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ رَدَّ مَالَ آخَرٍ مِنْ عِنْدِ الظُّلْمَةِ فَمَاذَا يَجِبُ لَهُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ هَلْ لَهُ تَعَبُ نَفْسِهِ خَاصَّةً ؟ وَكَيْفُ إِذَا تَعَبَ نَفْسَهُ [ق / ٦٨٣] وَدَارِي بِمَالِهِ وَتَبِعَتْهُ مِنْهُ الرَّاكِبِينَ هَلْ لَهُ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَرُدَّهُ مَجَانًّا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَحَمَّلَ فِيهِ مَشَقَّةً لَا بَدَنِيَّةً وَلَا مَالِيَّةً بَلْ بِجَاهِهِ وَبِرَّكَتِهِ وَحَرَمَتِهِ فَهَذَا لَا شَيْءَ فِيهِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ، وَلَا يَجُوزُ لِهَذَا الْمُسْتَحْرَمِ بِهِ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ مَالٍ هَذَا لِمَظْلُومٍ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَنَ الْجَاهِ ، وَهُوَ حَرَامٌ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَتَحَمَّلَ مَشَقَّةً مِنْ تَعَبِ نَفْسِهِ وَإِنْفَاقِ مَالِهِ وَتَحَمُّلِ مَنَّةٍ مِنَ الْهَادِينَ وَاحْتِسَابِهِمْ أَيْضًا عَلَى وَجْهَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَحْتَسِبَ ذَلِكَ السَّاعِي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَطْلُبُ ثَوَابَ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ رَبِّ الْمَالِ ، فَهَذَا أَيْضًا لَا يَحِلُّ لَهُ اخْتِذُ شَيْءٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَدَقَةٌ مِنْهُ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَحْتَسِبَ ذَلِكَ مِنْ رَبِّ الْمَالِ فَهَذَا لَهُ جَمِيعُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ مَعْلُومًا قَدَرُ تَعَبِهِ وَإِنْفَاقِهِ وَتَحَمُّلِهِ إِحْسَانَ الرَّادِّينَ لَهُ بِالْاجْتِهَادِ بِالْعِلْمِ وَالتَّقْوَى بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى فَلَهُ ذَلِكَ بِالْعَا مَا بَلَغَ وَكَوْزَادَ عَلَى مَالِ الْمَظْلُومِ وَلَكِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالزَّوَايَةَ مَعَ هَؤُلَاءِ اللَّصُوصُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسَارِيِّ ؛ فَجَمِيعُ الْمَدَارَاتِ مِنَ الزَّوَايَةِ بِمَنْزِلَةِ الْفِدَاءِ لِنَفْسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ .

ابْنُ يُونُسَ : قِيلَ لِابْنِ الْقَاسِمِ : إِذَا اشْتَرَيْتَ حُرًّا مُسْلِمًا مِنْ أَيْدِي الْعَدُوِّ بِأَمْرِهِ أَوْ بغيرِ أَمْرِهِ ، فَلْتَرْجِعْ عَلَيْهِ بِقَدَرِ مَا اشْتَرَيْتَهُ بِهِ عَلَى مَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ ؛ لِأَنَّهُ فِدَاءٌ ؛ قَالَ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » : يُؤْخَذُ بِذَلِكَ وَإِنْ كَثُرَ وَكَانَ أَضْعَافَ قِيمَتِهِ شَاءَ أَوْ أَبَى : قَالَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ اتَّبَعَ بِهِ فِي ذِمَّتِهِ فَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَالَّذِي فِدَاهُ أَوْ اشْتَرَاهُ مِنَ الْعَدُوِّ أَحَقُّ مِنْ غُرْمَائِهِ إِلَى مَا يَبْلُغُ مَا وَدَى فِيهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِدَاءٌ لَهُ وَلِمَالِهِ كَمَا لَوْ فَدَيْتَ مَالَهُ مِنَ اللَّصُوصِ أَوْ فَدَيْتَ دَابَّتَهُ مِنْ مُلْتَقَطِهَا أَوْ مَتَاعًا لَهُ أَكْثَرْتَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لِرَبِّهِ أَخْذُهُ وَلَا لِغُرْمَائِهِ حَتَّى يَأْخُذَ لِمَا وَدَى فِيهِ . اهـ .

وَإِنْ تَحَيَّرَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَلَمْ يَعْلَمُوا قَدْرَ مَالِهِ ، فَيَصْطَلِحُونَ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا رَأَوْهُ صَوَابًا مِنَ الْإِجْزَاءِ قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ ، وَالصُّلْحُ حَكْمٌ مَا أَشْكَلَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ حَدٌّ مَحْدُودٌ بَلْ بِمَا رَأَاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ صَدَقَ الْمُدَّعِي فِي دَعْوَاهُ أَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ ، وَلَكِنْ لَهُ عُذُولٌ عَلَى دَعْوَاهُ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ أَوْ إِقْرَارٌ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ .

وَلَهُ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا مَنْ رَدَّ مَالًا مِنْهُوبًا أَوْ تَكَلَّفَ فِيهِ مَا اتَّزَمَهُ أَوْ وَظِيفَةً أَوْ غَيْرَهَا فَهَلْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا دَاخِلٌ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ خَلِيلٍ : (وَالْأَحْسَنُ فِي الْمُفْدِي مِنْ لَصٍّ أَخْذَهُ بِالْفِدَاءِ) (١) وَعَلَى هَذَا فَيَلْزِمُ رَبُّ الْمَالِ جَمِيعَ مَا اتَّزَمَهُ الرَّادُّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ يُسَلِّمُ لَهُ فِي الْمَالِ ، وَإِنْ اصْطَلَحَا عَلَى مَالٍ مَعْلُومٍ تَرَاضِيَا بِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٦) [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ مُغَاْفَرَةِ أَغَارُوا عَلَى مَحَلَّةٍ وَفَزَعَ أَهْلُهَا فِي إِثْرِهِمْ وَقَتَلُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ ، ثُمَّ إِنْ بَعْضُ قَبَائِلِ الْمُجَاوِرِينَ لِلْمَحَلَّةِ حَضَرَ بَعْضَهُمْ فِي الْفِرْزَةِ وَلَكِنْ الْقَاتِلُ مَعْرُوفٌ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ الْمَنْهُوبِ مَالُهَا ، هَلْ تَكُونُ دِيَّةُ الْمَقْتُولِ عَلَى الْفِرْزَةِ أَوْ عَلَى الْقَاتِلِ أَوْ تَكُونُ مَدَارَاتٌ عَلَى الْمَالِ الْمَنْهُوبِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تَكُونُ مَدَارَاتٌ عَلَى الْمَالِ الْمَنْهُوبِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْبَرْزَلِيُّ بِقَوْلِهِ : فَأَمَّا مَسْأَلَةُ مَنْ قَتَلُوا وَاحِدًا مِنَ اللُّصُوصِ فَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَذْيِيلٌ وَتَفْصِيلٌ ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَزْعُ مَالِهِمْ مِنْ أَيْدِي اللُّصُوصِ إِلَّا بِالْقَتْلِ كَمَا وَقَعَ [(٢)] وَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الْمَدَارَاتِ وَالْمَعْرُوفِ أَنَّهُ يُوَضَّعُ وَيُوظَّفُ عَلَى الْأَمْوَالِ وَلَيْسَ الْغَنِيُّ كَالْفَقِيرِ . اهـ .

مِنْ نَوَازِلِ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٨٢٧) [٣٨] سُؤَالٌ عَنْ رُقُقَةٍ مِنْ وَلَاتٍ قَدِمَتْ إِلَى تَشِيْتٍ ثُمَّ أَتَاهَا ابْنُ أَبْهِيدَلِ بْنِ السَّيُودِ وَطَلَّبَهَا مَكْسَ عَمَّةٍ [أَعْلَ امْبِسْكَ] (٣) الْمَعْهُودِ عَلَى كُلِّ مَنْ

(١) مختصر خليل (ص/١٠٥) .

(٢) قدر كلمتين لم أتبينهما بالأصل .

(٣) رد هكذا بالأصل .

قَدِمَ لِتَشْيِيتِ مِنَ الزَّوَايَةِ فَابْتَدَأَ ذَلِكَ فَالْحَ فِي طَلْبِهِ فَأَعْطَوْهُ شَيْئًا لَيْسَتْ عَنْهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ عَمَّهُ أَوْ بَعْضُ أَوْلَادِهِ فَسَكَتَ حَتَّى رَجَعَ بَعْضُ الرُّفْقَةِ بِمَالِهِ وَمَالَ بَعْضِ الْبَاقِينَ مِنْهَا ثُمَّ قَدِمَ بَعْضُ أَوْلَادِ [أَعْلَ امْبِسْكَ] ^(١) فَوَجَدَ الْبَاقِينَ مِنَ الرُّفْقَةِ وَفِيهِمْ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنْهَا فَأَعْطَوْهُ الْمَكْسَ وَهَذَا بَعْدَ وَصُولِ الْبَعْضِ الرَّاجِعِ إِلَى مَوْضِعٍ لَا يَنَالُهُ خَوْفُهُ ، هَلْ يُوزَعُ ذَلِكَ الْمَكْسُ عَلَى جَمِيعِ مَالِ الرُّفْقَةِ مَا حَضَرَ وَمَا غَابَ أَوْ عَلَى مَا حَضَرَ مِنَ الْمَالِ دُونَ مَا غَابَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَكْسَ الْمَذْكُورَ يُوزَعُ عَلَى الْحَاضِرِ مِنْ مَالِ الرُّفْقَةِ دُونَ الْغَائِبِ لَوْصُولِهِ لِمَحَلٍّ لَا يَشْمَلُهُ وَلَا يَنَالُهُ خَوْفُ ذَلِكَ الظَّالِمِ كَمَا فِي السُّؤَالِ وَالْمَدَارَاتِ تَدُورُ مَعَ الْخَوْفِ عَدَمًا وَوُجُودًا ؛ فَفِي بَعْضِ فَتَاوَى أَثْمَنَاتِنَا : وَسُئِلَ بَعْضُ أَثْمَنَاتِنَا عَنْ رُفْقَةٍ عَرَضَ لَهَا ظَالِمٌ ذُو بَطْشٍ وَجَوْرٍ فَالْزَمَهُمْ مَكْسًا عَظِيمًا وَدَفَعُوهُ خَوْفًا مِنْ سَطَوْتِهِ وَفِي الرُّفْقَةِ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ تِلْكَ الرُّفْقَةُ وَأَمَامَهُمْ رُفْقَةٌ أُخْرَى مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ الْغَرِيبَةِ لَيْسَ فِيهَا رَئِيسٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ بَلْ مَحْضُ ضُعَفَاءٍ مُسْلِمِي أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَكَانُوا حَيْثُ لَا يَنَالُهُمْ خَوْفُ ذَلِكَ الظَّالِمِ ، فَهَلْ يَلْزَمُ الضُّعَفَاءُ مَا دَفَعَ الرُّؤَسَاءُ فِدَاءً لِرُفْقَتِهِمْ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بَلَى الْوَاجِبُ عَلَى أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ الدَّفْعُ إِنْ أَمَكْنَ بِأَيْسَرِ الْأُمْرَيْنِ إِمَّا الْقِتَالَ أَوْ دَفْعَ الْمَالِ ارْتِكَابًا لِلْخَفِّ الضَّرَرَيْنِ كَمَا فَعَلُوا - سَدَدَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ - كَمَا أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ - إِلَى السَّعْدَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - [ق / ٦٨٤] فِي غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ إِذْ بَلَغَتْ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ ، فَقَالَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - : مَا أَخَذُوا مِنْ تَمَرِنَا هَذَا شَيْئًا إِلَّا شِرَاءً أَوْ قَرَى قَبْلَكَ فَكَيْفَ إِذْ أَعَزَّنَا اللَّهُ تَعَالَى بِكَ ^(٢) وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلُ الْأُمْرَيْنِ - أَيِ : الْقِتَالِ وَالْدَّفْعِ - لِمَنْ تَأَمَّلَ وَأَنْصَفَ ،

(١) هكذا بالأصل .

(٢) أخرجه الطبراني في « الكبير » (٥٤٠٩) ، وابن الأثير في « أسد الغابة » (٤٤١/١) ، وابن

عساكر في « تاريخ دمشق » (٤١٢/١٢) من حديث أبي هريرة رضى الله عنهم . =

فَإِذَا فَعَلُوا مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ مِنْ تَحَرُّيِ الْأَصْنُوبِ فَيَتَّبِعُهُمُ الرِّعْيَةُ امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (١) ، وَفِي « الرِّسَالَةِ » (٢):
(وَالطَّاعَةُ لِلْأَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وَلَاةِ أَمْرِهِمْ وَعِلْمَائِهِمْ) وَلِيَحْذَرُوا مِنْ وَعِيدِ قَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي فَلْيَعْدِلْ ... » (٣) الْحَدِيثُ . إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ لِنَفْضِ الْمَدْفُوعِ عَلَى مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ مِنْ سَطْوَةِ الظَّالِمِ لَا غَيْرُهُ حَيْثُ كَانَ بِمَا مَرَّ .

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ لِلرُّؤُسَاءِ : مَا نَالَكُمْ مِنْ ضَرَرٍ عَمَّهُمْ وَمَا نَالَهُمْ خَصَّهُمْ ، فَبَعِيدٌ ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْعَدْلِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهِ .

إِلَى أَنْ قَالَ أَيْضًا : وَالصَّلَاحُ بِالنَّظَرِ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ ؛ إِذْ هُمْ وَكَلَاءٌ وَالْوَكِيلُ مَعْزُولٌ عَنْ غَيْرِ النَّظَرِ .

قَالَ أَبُو الْمَوَدَّةِ فِي مُخْتَصَرِهِ : (لَا بِمُجَرَّدِ وَكَلَّتْكَ ...) إِلَى (فَيُمْضِي النَّظَرُ) (٤) .

وَأَمَّا قَوْلِي : فَلْيُفْضَ عَلَى مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، انْظُرْ : س وَح عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (وَرَدَّ عَلَيْهِ بِلَا ثَمَنِ) (٥) نَعَمْ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَجْمَعُوا مَا دَفَعُوا وَكَانَ هُوَ الْأَصْنُوبُ لِلْكُلِّ وَأَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُمْ وَيُفْضِي عَلَى الرَّفُفَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَأَمَّا ضَرَرُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لِلْأُخْرَى

= قَالَ الْهَيْثَمِيُّ : رَوَاهُ الْبَزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ .

(١) سورة النساء (٥٩) .

(٢) الرسالة (ص/ ٨٠) .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، والأحاديث في العدل كثيرة مشهورة تطلب في مظانها .

(٤) مختصر خليل (ص/ ٢١٩) .

(٥) مختصر خليل (ص/ ١٦٨) .

فَمَحْضُ ظُلْمٍ لَا يُنْسَبُ إِلَى الشَّرْعِ الْعَزِيزِ ، فَكَيْفَ يَقُولُ ذُو عَقْلٍ لِدِي عَقْلٍ :
 أَحْمِلْ ضَرَرِي عَلَى ضَرَرِكَ ؟ فَهَذَا تَأْبَاهُ الْقَوَاعِدُ الْعَقْلِيَّةُ الَّتِي الْجَهْلُ بِهَا مِنْ أَصُولِ
 الْكُفْرِ - أَعَادَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ - فَضْلاً عَنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الشَّرْعِ الْعَزِيزِ نَوْرَهُ اللَّهُ
 تَعَالَى وَصَاحِبُهُ ﷺ يَقُولُ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » ^(١) بَلْ لَوْ كَانُوا رُفْقَةً وَاحِدَةً
 وَخَوْفُ الظَّالِمِ خَاصٌّ بِبَعْضٍ لَكَانَ عَلَيْهِ دُونَ الْآخِرِ بَأْنُ أَخْرَجَ الظَّالِمُ الْبَعْضَ
 بِتَوْقِيرٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ رَجَاءً لِبَرَكَةٍ أَوْ خَوْفَ دَعْوَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ انْظُرْ مَا قَالُوا
 عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (وَرَدَّ عَلَيْهِ بَلَا ثَمَنِ) ^(٢) فَأَحْرَى وَأَحْرَى حَيْثُ إِذَا لَمْ
 يَحْضُرِ الْبَعْضُ أَوْ كَانَ فِي أَمْنٍ . اهـ . مَعَ حَذْفٍ وَاختِصَارٍ وَفِي نَوَازِلِ الْحَاجِّ
 الْحَسَنِ مَا يَشْهَدُ لِهَذَا أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهِ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى
 أَعْلَمُ .

(١٨٢٨) [٣٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اتَّقَى مَعَ قَوْمٍ مِنَ اللَّصُوصِ قَاصِدِينَ
 لُصُوصاً آخَرِينَ بَيْنَهُمُ الْعِدَاوَةُ وَالشَّرُّ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمْ فِي نَجَاةِ أَنْفُسِ الْمَطْلُوبِينَ وَعَلَى
 أَنَّهُ لَا يَكْتُمُ عَنْهُمْ شَيْئاً مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَعَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ وَحَلَفَهُمْ عَلَى ذَلِكَ
 وَرَجَعَ مَعَهُمْ وَكَلَّمَا أَخَذُوا شَيْئاً مِنْ مَالِ الْمَطْلُومِينَ يَقُولُ لَهُمْ : نَقَضْتُمْ عَهْدَكُمْ
 وَحَلَفْتُمْ لِي بِتَرْكُونِ لَهُ ذَلِكَ ، وَصَنَعَ مَعَهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي فَكِّ رِقَابِ عَبِيدِ
 الْمَطْلُوبِينَ وَيَقُولُ لَهُمْ : هَذَا مَوْضِعُ عِبِيدِنَا لَيْسَ مَعَهُمْ عَبْدٌ لِأَهْلِ شَرِّكُمْ وَعَدَاوَتِكُمْ
 حَتَّى أَشْتَكُوا مِنْهُ اللَّصُوصُ فَمَا زَالُوا كَذَلِكَ وَهُوَ مَعَهُمْ حَتَّى رَأَوْا قَوْمًا مِنَ
 الْمَطْلُوبِينَ فَتَشَمَّرُوا لَطَلِبِهِمْ فَقَالَ لَهُمْ : إِنْ كُنْتُمْ مَا زَلْتُمْ عَلَى حَلْفِكُمْ وَعَهْدِكُمْ
 مَعِي فَأَمْسِكُوا رُؤُوسَ حَيْلِكُمْ ، وَالْحَالُ أَنَّ الْقَوْمَ الْمَطْلُوبِينَ عِنْدَهُمْ فَرَسٌ وَحِصَانٌ
 فَالْفَرَسُ تَحْتَ مَنْ لَهُ بَعْضُهَا وَالْحِصَانُ تَحْتَ ابْنِ أُخْتِ رَبِّهِ وَأَنَا أَتِيكُمْ بِالْفَرَسِ
 وَالْحِصَانِ وَسَبَقَهُمُ لِلْقَوْمِ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمْ فِي إِعْطَائِهِمَا فَأَبَوْا وَقَالَ لَهُمْ : أَنْتُمْ لَا

(١) تقدم .

(٢) مختصر خليل (ص/١٦٨) .

تَعْرِفُونَ شَيْئًا فَالْأَفْضَلُ لَكُمْ أَنْ تَعْطُوهُمَا وَتَنْجُوا بَأَنْفُسِكُمْ مِنْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ وَيَنْزَعُوهُمَا فَنَزَلَ عَنْهُمَا وَتَرَكَاهُمَا عِنْدَهُ، فَأَتَاهُ اللُّصُوصُ وَأَخَذُوهُمَا وَأَخَذُوا شَيْئًا مِنْ حَيَوَانِهِمْ وَرَدُّوهُمَا الْأَكْثَرَ مِنْ عِنْدِهِمْ، فَهَلْ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ ضَمَانٌ فِي الْخَيْلِ أَمْ لَا لِأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى أَخْذِهِمَا قَهْرًا مِنْ أَهْلِهِمَا وَإِنْ؟ أَخْذَهُمَا قَهْرًا إِنَّمَا دَارَى بِهِمَا عَنْهُمْ لَا عَنْ نَفْسِهِ وَلَا عَنْ مَالِهِ؟ وَإِنْ قُلْتُمْ بَعْدَ ضَمَانِ الْخَيْلِ فِي الرَّجُلِ فَمِمَّنِ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي عَلَى الْحِصَانِ لَيْسَ هُوَ رَبُّهُ وَالْفَرَسُ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الرَّآكِبِ الَّذِي وَجَدَ عَلَيْهَا وَالرَّجُلِ الَّذِي أَمَرَهُم بِالْمَدَارَاتِ بِهَا وَبِالْحِصَانِ وَرَجُلٌ ثَالِثٌ هُوَ أَكْثَرُهُمْ فِيهَا فَهَلْ يَكُونُ الضَّمَانُ عَلَى رَاكِبِهَا خَاصَّةً أَوْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى مَنْ مَعَهُمَا مِنْ قَوْمِهِمَا، لِأَنَّهُمَا صَارَا فِدَاءً لَهُمْ بِلَا شَكٍّ وَلَا رَيْبٍ أَجِيبُونَا جَوَابًا شَافِيًا يُفْصِلُ مَا أَجْمَلْنَاهُ وَيُصَحِّحُ مَا عَرَفْنَاهُ؟ وَهَلْ لِهَذَا الرَّجُلِ شَيْءٌ فِي تَعَبِهِ وَتَعَبِ فَرَسِهِ الرَّآكِبِ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ التَّقَى مَعَهُمْ قَبْلَ نَصْفِ النَّهَارِ وَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْتُ يَجْرِي عَلَيْهَا سَاعَةٌ يَكُونُ أَمَامَهُمْ إِنْ رَأَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْمَطْلُوبِينَ أَنْذَرَهُ أَنْذَرَهُ وَسَاعَةٌ يَكُونُ خَلْفَهُمْ لَثَلَا يَرْجِعُوا عَلَى مَا نَزَعَ مِنْهُمْ إِلَى بَعْدِ الْمَغْرَبِ أَمْ لَا؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا أَعَارَتِ الْقَوْمُ عَلَى الرَّجُلِ وَأَهْلَهُ فِي جَرِيمَةِ الْمَطْلُوبِينَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا إِلَى أَهْلِهِمْ وَبَلَّغَهُمُ الْخَبْرُ بِأَنَّهُ فَكَ رِقَابَ أَعْدَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ لِأَنَّ الْغَرَى الْأَوَّلَ وَ[كَبِيرَهُمْ عَلَى أَهْلِ الرَّجُلِ وَدَخَلَهُ الْغَيْطُ بِمَا فَعَلَ الرَّجُلُ لَهُمْ مِنْ فَكَ أَعْدَائِهِمْ مِنْهُمْ ثُمَّ سَلَطَهُمْ فِي الْغَرَى الثَّانِي عَلَيْهِمْ فَهَلْ لَهُمُ الرُّجُوعُ عَلَى الْمَطْلُوبِينَ الْمَذْكُورِينَ بِمَا أَغْرَوْا عَلَيْهِ الْعَدُوَّ لَهُمْ - أَيْ: لِأَجْلِهِمْ - أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: [ق/ ٦٨٥] أَمَّا الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ فَقَدْ حَصَلَ لَهُ الْأَجْرُ الْكَثِيرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِتَسْبِيهِ وَسَعِيهِ فِي نَجَاةِ الرَّآكِبِينَ عَلَى الْفَرَسَيْنِ وَمِنْ مَعَهُمَا مَنْ الْقَتْلُ؛ فَالْإِذَا فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ الْمَكْنُونِ: ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾^(١)، وَلَا يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ مِمَّنْ لَهُ قَرِيحَةٌ أَوْ مَلَكَةٌ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ ضَمَانٌ

الْفَرَسَ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ لَهُ وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ قَبِيلَتِهِ فِي دَفْعِهَا مَدَارَاتٍ لِأُولَئِكَ الظَّلَامُ لِعَدَمِ خَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَقَبِيلَتِهِ مِنْهُمْ ، وَأَمَّا أَمْرُهُ لِلرَّاكِبِينَ عَلَيْهِمَا بِدَفْعِهِمَا لَهُمْ مَدَارَاتٍ عَنْ أَنْفُسِهِمَا وَتَوَسُّطِهِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُمْ حَتَّى أَنْجَاهُمَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى يَدِهِ فَلَا يُوجِبُ ضَمَانَهُمَا فِي الرَّاكِبِينَ عَلَيْهِمَا ، وَإِنْ حُطَّتْ بِهِمَا نَجَاةٌ غَيْرُهُمَا مَعَهُمَا فَنَصِيبٌ مِنْهُمَا عَلَيْهِ وَلَا يُؤْخَذُ مَلِيٌّ مِنْهُمْ عَنْ مُعْدِمٍ ، بَلْ نَصِيبُ الْمَلِيٍّ مِنْ قِيَمَتِهِمَا ؛ يَوْمَ الْفِدَاءِ يَغْرُمُهُ الْآنَ وَالْمُعْدِمُ يَتَّبِعُ بِنَصِيبِهِ مِنْ قِيَمَتِهِمَا إِذْ هُمْ كَالْأَسَارِيِّ عِنْدَ الْعَدُوِّ وَقَدَاهُمْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَوْ كَالْمُشْتَرِيِّينَ مِنْ عِنْدِهِمُ الْمُشَارُ إِلَى رُجُوعِ الْقَادِي أَوْ الْمُشْتَرِي لَهُمْ عَلَيْهِمْ يَقُولُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ (س) : إِنْ مَنْ قَدَى أَسِيرًا أَوْ اشْتَرَاهُ بِأَمْرِهِ أَوْ بَغَيْرِ أَمْرِهِ رَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلِيِّ - وَهُوَ الْمُقُومُ عَلَى الْمَلِيٍّ يَأْخُذُهُ مِنْهُ الْآنَ وَالْمُعْدِمُ بِاتِّبَاعِ ذِمَّتِهِ . اهـ .

وَفِي (ق) (١) ، فِي هَذَا الْمَحَلِّ مَا نَصَّهُ : كَمَا لَوْ فَدَيْتَ مَالَهُ مِنْ اللَّصُوصِ أَوْ دَابَّتَهُ مِنْ مُلْتَقِطِهَا . اهـ .

وَالِىَ هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الْحَافِظِ بْنِ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » بَعْدَ حَذْفِي صَدْرِ كَلَامِهِ : إِنْ الْمُسْلِمِينَ بِمَنْزِلَةِ الْأَسَارِيِّ مَعَ هَؤُلَاءِ اللَّصُوصِ فَجَمِيعُ الْمَدَارَاتِ مِنَ الزَّوَايَةِ بِمَنْزِلَةِ الْفِدَاءِ لِأَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ .

قَالَ ابْنُ يُونُسَ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ اشْتَرَيْتَ حُرًّا مُسْلِمًا مِنْ أَيْدِي الْعَدُوِّ بِأَمْرِهِ أَوْ بَغَيْرِ أَمْرِهِ فَلْتَرْجِعْ عَلَيْهِ بِمَا اشْتَرَيْتَهُ بِهِ عَلَى مَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ ؛ لِأَنَّهُ فِدَاءٌ .

قَالَ فِي « الْعَتِيَّةِ » : يُؤْخَذُ بِذَلِكَ وَإِنْ كَثُرَ ، وَإِنْ كَانَ أَضْعَافَ قِيَمَتِهِ شَاءَ أَوْ أَبِي .

قَالَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ اتَّبَعَ بِهِ فِي ذِمَّتِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَالَّذِي فَدَاهُ أَوْ اشْتَرَاهُ مِنَ الْعَدُوِّ أَحَقُّ مِنْ غَرَمَائِهِ إِلَى مَا يَبْلُغُ مَا

نَوَازِلُ مُغْتَرِقِي الدِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنَ اللُّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ ٥٤٣

أَدَّى فِيهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِدَاءٌ لَهُ وَلِمَالِهِ كَمَا لَوْ فَدَيْتَ مَالَهُ مِنَ اللُّصُوصِ أَوْ فَدَيْتَ دَابَّتَهُ مِنْ مَلْتَقِطِهَا أَوْ مَتَاعًا لَهُ أَكْثَرْتَ عَلَيْهِ ، فَلَيْسَ لِرَبِّهِ أَخْذُهُ وَلَا لِغُرْمَائِهِ حَتَّى يَأْخُذَ هَذَا مَا أَدَّى فِيهِ . اهـ .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ هَذَا يَجْرِي فِي فِدَائِكَ أَوْ شِرَائِكَ أَنْتَ لَهُ مِنَ الْعَدُوِّ وَاللُّصُوصِ فَجَدِيرٌ أَنَّهُ يَجْرِي فِي فِدَائِهِ لِنَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْهُمْ بِمَالِكَ بِغَيْرِ إِذْنِكَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ . اهـ .

وَفِي (عبق)^(١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ : (كَتَرَكْتَ تَخْلِيصَ مُسْتَهْلِكَ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ)^(٢) مَا مَعْنَاهُ : أَنَّ مَنْ خَلَصَ مَالًا بِمَالٍ ضَمِنَهُ رَبُّ الْمَتَاعِ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أُعْدِمَ - أَيِ : فِي ذِمَّتِهِ - اهـ .

فَمِنْ بَابِ أَحْرَى أَنَّهُ يَضْمَنُ الْمَالَ لِرَبِّهِ إِذَا خَلَصَهُ رَبُّهُ بِهِ مِنَ الْقَتْلِ .

وَأِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ الشَّاهِدَةِ عَلَى ضَمَانِهَا لِلْفَرَسَيْنِ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَتُهُ الْإِطَالَةَ . اهـ . وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ الرَّجُلَ أَخَذَ الْفَرَسَيْنِ مِنَ الرَّكَّابَيْنِ عَلَيْهِمَا قَهْرًا وَدَفَعَهُمَا عَنْهُمَا فِي نَجَاتِهِمَا مِنَ الْقَتْلِ لَكَانَ ضَمَانُهُمَا أَيْضًا مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ عَادَةٌ عَنْهُمَا وَعَنْ غَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ مِنْ زَاوِيٍّ وَعَرَبِيٍّ وَغَيْرِهِمَا كَأَسْلَافِهِ قَبْلَهُ ؛ إِذْ سَعْيُهُ وَسَعَى أَسْلَافِهِ قَبْلَهُ جَلَبُ الْمَصَالِحِ وَدَرَاءُ الْمَفَاسِدِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِمْ وَغَيْرِهِمْ ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَبِأَحْوَالِهِمْ - زَادَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عِزًّا وَرَفَعَهُ وَتَقَبَّلَ مِنْهُمْ سَعْيَهُمْ آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ - ؛ فَفِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » : وَإِذَا اعْتَادَ الرَّجُلُ الْإِسْتِبْدَادَ بِالْقِيَامِ عَنْ جَمَاعَتِهِ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ كَجَمَاعَةِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ بِالنِّسْبَةِ لِعَامَّةِ أَهْلِ بَلَدِهِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَمْرَ الْقَائِمَ بِهِ الْجَمَاعَةُ لِأَزْمٍ مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفٍ بَيْنَتِهِ وَلَا يَمِينٍ وَلَا خُرُوجٍ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ عَنْهُ ، وَمِمَّنْ أَفْتَى بِذَلِكَ فِي بِلَادِنَا هَذِهِ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ

(١) شرح الزرقاني (٣/ ٣٥) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٩١) .

المُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ ، وَكَفَى بِهِ قُدُوءٌ . اهـ . كَلَامُهُ .

فَبَانَ لِنَاضِرِهِ إِنْ أَنْصَفَ وَكَانَ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَحْوَالِ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ كَجَمَاعَةِ
الْحِلِّ وَالْعَقْدِ بِالنِّسْبَةِ لِعَامَّةِ أَهْلِ بَلَدِهِ فَلَا رَيْبَ فِي لُزُومِ الْغُرْمِ لِلرَّاكِبِينَ عَلَى
الْفَرَسِ وَمَنْ مَعَهُمْ بِمَا دَارُوا بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْقَتْلِ وَهُوَ الْفَرَسَانِ
الْمَذْكُورَانِ . اهـ . وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ لِهَذَا الرَّجُلِ شَيْءٌ فِي تَعْبِهِ . . إلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَحْتَسِبَ بِذَلِكَ السَّعْيِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِطَلَبِ ثَوَابِهِ فِي
الْآخِرَةِ أَمْ لَا فَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فِي تَعْبِهِ وَإِعْيَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ صِدْقَةٌ مِنْهُ ، وَفِي
الْوَجْهِ الثَّانِي لَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ بِقَدْرِ تَعْبِهِ وَإِعْيَائِهِ فَيَقْدِرُ لَهُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ قَدْرَ عَمَلِهِ
وَتَحْمِلِهِ إِحْسَانَ الظَّالِمِينَ الْمَذْكُورِينَ التَّارِكِينَ الرَّاكِبِينَ الْفَرَسِينَ ، وَمَنْ مَعَهُمْ مِنْ
[ق/ ٦٨٦] أَهْلِهِمُ الرَّاكِبِينَ لَهُ بَعْضُ مَا أَغَارُوا عَلَيْهِ مِنْ مَالِ أَعْدَائِهِمْ
الْمَذْكُورِينَ بِالِاجْتِهَادِ بِالْعِلْمِ وَالتَّقْوَى لَا بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى فَلَهُ ذَلِكَ بِالْعَمَلِ مَا بَلَغَ ،
وَلَوْ زَادَ عَلَى الْمَالِ الْمُرْدُودِ إِلَيْهِ .

وَلِنْ تَخَيَّرَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَلَمْ يَعْلَمُوا قَدْرَ أَجْرَتِهِ فَيَصْطَلِحُونَ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا رَأَوْهُ
صَوَابًا مِنَ الْإِجْزَاءِ قَلَّ أَوْ كَثُرَ ، وَالصَّلَاحُ حُكْمٌ مَا أَشْكَلَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَيْسَ
لِذَلِكَ حَدٌّ مَحْدُودٌ ، بَلْ بِمَا رَأَى أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ . اهـ . انْظُرْ : « نَوَازِلُ ابْنِ
الْأَعْمَشِ » . وَقَوْلُكُمْ : وَكَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا غَارَتْ الْقَوْمُ . . . إلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لِقَبِيلَةِ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْقَوْمِ الْمَذْكُورِينَ بِشَيْءٍ ،
وَهَذَا أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يُسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ ؛ فَهُوَ فِي غِنَى عَنْ جَلْبِ النُّصُوصِ عَلَيْهِ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٢٨م) [٤٠] مَسْأَلَتَانِ مِنَ الْمَدَارَاتِ لِبَعْضِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ؟

وَنَصُّ الْأَوَّلَى بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدِ لَهُ وَالتَّصْلِيَةِ : أَمَّا بَعْدُ : فَيَجِبُ عَلَى
الزَّوَايَةِ كُلِّ مَا هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى إِبْقَاءِ نِظَامِهَا وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهَا ، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ

تَعَاوُنَهَا عَلَى الْمَدَارَاتِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا الصِّيَافَةُ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ فِي قِسْمِ الْأَصْيَافِ النَّهَارَ عَلَى قَدَرِ مَا يَنْبُؤُهُ مِنْ ذَلِكَ بِالْعَدْلِ أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ إِنْ تَعَذَّرَ بُلُوغُ غَايَةِ الْعَدْلِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ السَّعْيُ فِيهِ اخْتِلَالُ نِظَامِ الزَّوَايَةِ وَتَفْرِيقُ الْجَمَاعَةِ وَتَلَاشِيهَا بِأَنْ يَضِيعَ مَا يَنْبُؤُهُ مِنَ الصِّيَافَةِ وَالْمَدَارَاتِ فَلَا يَرْتَحِلُ أَحَدٌ عَنْ سَوَادِ الزَّوَايَةِ الْأَعْظَمِ إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ بَيِّنَةٍ مَخَافَةً أَنْ يَنْتَقِلَ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى مَكَانٍ يُؤَاتِيهِ فَيَجِيءُ الْمَحْذُورُ الْمَحْظُورُ الْمَذْكُورُ ، وَيَذَكِّرُ عَنْ بَعْضِ مُفْتَيِّ بِلَادِنَا هَذِهِ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ خَارِجًا عَنِ السَّوَادِ الْكَبِيرِ مِنَ الدَّوَاوِيسِ الَّذِينَ يَجِدُونَ الرَّاحَةَ مِنَ الْمَشَاقِّ فِي انْعِزَالِهِمْ عَنْ خَرَاجِ السَّوَادِ الْأَعْظَمِ ، فَلِإِنَّهُ قَدْ يُؤُولُ بِهِ ذَلِكَ إِلَى اسْتِغْرَاقِ الذِّمَّةِ ؛ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ لِأَكْلِهِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ لَأَنْ عَنْ حَقٍّ وَلَا عَنْ طِيبِ نَفْسٍ ، وَقَدْ يُؤَدِّي إِلَى انْفِسَاخِ نِكَاحِهِ إِنْ اسْتَحَلَّ ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْقَاضِي عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ ، وَفِي الصَّحِيحِ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ وَآلَى [ق / ٦٨٧] قَوْمًا بَغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » ^(١) . اهـ .

نَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ الشَّيْخِ [مِينَجَر] ^(٢) مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الثَّانِيَةُ نَصُّهَا : سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الْمَدَارَاتِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَدَارَاتِ تُوَزَّعُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ وَالْمَالِ ، وَهِيَ شَامِلَةٌ لِمَالِ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى عَلَى حَسَبِ مَا لِكُلِّ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَمَاعَةِ ، وَيَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْحِلِّ وَالْعَقْدِ ، وَهُمْ مَنْ تَمَدُّ لَهُمُ الْأَيْدِي عِنْدَ نَزُولِ التَّوَاتُبِ أَنْ يَجْتَهِدُوا فِي ذَلِكَ وَيَتَفَقَّهُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ تَمَرَّدَ وَامْتَنَعَ رَاوِدُوهُ عَلَى مَا وَافَقَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) هَكَذَا بِالْأَصْلِ .

الشَّرْعَ وَلَا رَفْضُوهُ إِنْ لَمْ يُؤَدِّ ذَلِكَ إِلَى اخْتِلَالِ نِظَامِ الْجَمَاعَةِ وَأَنْحِلَالِهَا ، فَإِنْ كَانَ يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ عَمِلُوا عَلَى عَادَتِهِمُ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا الْوِفَاقُ ، وَإِثْمُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَبَى مُقْتَضَى الشَّرْعِ ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَى التَّرَافُعِ وَالْاِخْتِلَافِ حَرَامٌ حَرَامٌ حَرَامٌ ، وَمَنْ حَادَّ عَنِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي تَقْصُدُ الضِّيَافَةَ وَتَتَوَجَّهُ . . إِلَيْهَا الظَّلْمَةُ وَتَطَالِبُهَا بِالْمَدَارَاتِ ، فَتَنْصِيهِهُ مِنَ الضِّيَافَةِ الَّتِي فَعَلَتْهَا الْجَمَاعَةُ عَلَيْهِ وَمَا اسْتَضَافُوا بِهِ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَزِّلِينَ عَلَيْهِمْ لَا يُحَاسِبُونَ بِهِ الْجَمَاعَةَ ، بَلْ يُلْزِمُهُمْ نَصِيهِهِمْ مِمَّا غَرَمَتْهُ الْجَمَاعَةُ وَمَا خُصُّوا بِهِ مُصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِهِمْ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ : اعْتَزَلْنَا لَهُمْنَا وَرَعَى مَوَاشِينَا وَنَزَلْنَا عَلَى مَنْ يَحْمِينَا وَيَمْنَعُنَا مِمَّنْ أَرَادَنَا بِالضِّيَافَةِ وَغَيْرِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى خَرَابِ الْجَمَاعَةِ وَأَنْحِلَالِهَا وَاسْتِحْلَالِهَا وَالْاِسْتِخْفَافِ بِهَا عِنْدَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ فَتَكُونُ الْقَبِيلَةُ جِيرَانًا فِي ظُهُورِ النَّاسِ وَذَلِكَ غَايَةُ الْفَسَادِ ، وَجَمِيعُ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْمَسْطُورُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ النِّوَازِلِ . اهـ .

نَقَلْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ خَطِّ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ خَطِّ الشَّيْخِ سَيِّدِ الْمُخْتَارِ ابْنِ الْفَقِيهِ بْنِ مُوسَى وَسَلَّمَهَا الْأَمِينُ بْنُ الْحَاجِّ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوَازِلُ الْقِسْمَةِ

(١٨٢٩) [١] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ عَنْ عَيْدٍ وَبَقَرَ وَقَدْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِمُعَيَّنَيْنِ وَقَامَتِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَأُخْرِجَتِ الثُّلُثُ لِأَرْبَابِهِ ثُمَّ قَسَمَتِ الْبَاقِي فِي الْمَتْرُوكِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ ثُمَّ طَرَأَ غَرِيمٌ عَلَيْهِمْ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ حِينَ الْقَسْمِ هَلْ تُفْسَخُ الْقِسْمَةُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا رَيْبَ فِي فُسْخِ الْقِسْمَةِ الْمَذْكُورَةِ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَهُ بِالْثُلْثِ ، وَالْمَقْسُومُ كَدَارٍ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلًا رَجَعَ عَلَى كُلِّ ، وَمَنْ أَعْسَرَ فَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا) (١) اهـ . قُلْتُ : وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ مِنَ التَّفْصِيلِ مِنْ بَيْنِ الْمُقَوْمِ وَالْمِثْلِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : فَإِنَّهُ خِلَافُ الْمُعْتَمَدِ وَالْمُعْتَمَدُ نَقْضُ الْقِسْمَةِ فِيهَا مُطْلَقًا ؛ أَيِ : سَوَاءً كَانَ الْمَقْسُومُ مِثْلًا أَوْ مُقَوِّمًا ، عَلِمُوا بِالْغَرِيمِ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّهُمْ مُتَعَدُّونَ فِي الْقَسْمِ ، فَحَقُّ الْمُصَنِّفِ أَنْ يُؤَخِّرَ هَذَا التَّفْصِيلَ إِلَى ذِكْرِ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعَةِ الْآتِيَةِ وَهِيَ : طُرُوءُ غَرِيمٍ أَوْ وَارِثٍ أَوْ مُوصِيٍّ لَهُ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ مُوصِيٍّ لَهُ بِجُزْءٍ عَلَى وَارِثٍ . اهـ . انْظُرْ (مَخ) (٢) وَغَيْرُهُ مِنْ شُرُوحِهِ (٣) . اهـ . وَمَحَلُّ نَقْضِ الْقِسْمَةِ مَا لَمْ يَدْفَعْ الْوَرَثَةُ وَالْمُوصِيُّ لَهُمُ الدَّيْنَ لِرَبِّهِ ، وَأَمَّا إِنْ دَفَعُوا لَهُ فَلَا نَقْضَ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ دَفَعَ جَمِيعَ الْوَرَثَةِ مَضَتْ) (٤) . اهـ .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص/٢٣٧) .

(٢) حاشية الخرشى (٦/١٩٩) .

(٣) انظر : « التاج والإكليل » (٥/٣٥٠) و« الشرح الكبير » (٥/٣٥٠ - ٣٥١) و« مواهب

الجليل » (٥/٣٥٠) و« فتح الجليل » (٧/٣١٠) .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٣٧) .

(١٨٣٠) [٢] سَوَّالٌ عَنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ وَرَثَةٍ بَعْضُهُمْ حَاضِرٌ وَبَعْضُهُمْ

غَائِبٌ وَبَاعَ جَمِيعَهَا الْبَعْضُ

الْحَاضِرُونَ عَلَى يَدِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ لِعَدَمِ الْحَاكِمِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ وَأَمْضَتْ
الْجَمَاعَةُ الْبَيْعَ فَهَلْ لِلْغَائِبِينَ مَقَالٌ فِي الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ تَوَفَّرَتْ شُرُوطُ بَيْعِ الصَّفَقَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَحَالِّهَا وَإِثْبَاتِهَا عِنْدَ
الْحَاكِمِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ قَبْلَ الْبَيْعِ هُوَ الْمَعْرُوفُ الْمَنْصُوصُ لِأَهْلِ الْمَذْهَبِ ، وَالَّذِي
جَرَى بِهِ عَمَلُ أَهْلِ فَاسَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِثْبَاتُهَا عِنْدَ الْقَاضِي قَبْلَ الْبَيْعِ بَلْ يَكْفِي فِي
الْجَبْرِ عَلَى الْبَيْعِ وَجُودُهَا فِي نَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ رَفْعٍ إِلَى الْحَاكِمِ وَإِثْبَاتُ الشُّرُوطِ
الْمُوجِبَةِ لِلْبَيْعِ عِنْدَهُ ؛ فَفِي الزَّقَايَةِ :

وَفِي الْبَلَدَةِ الْغُرَاءِ فَاسَ وَرَبَّنَا

يَقِي أَهْلَهَا مِنْ كُلِّ دَاءٍ تَفَضُّلاً^(١)

وَعَدَ أَشْيَاءَ إِلَيَّ أَنْ قَالَ :

[كَذَلِكَ الَّذِي]^(٢) يُجْرِي مِنَ الْبَيْعِ صَفَقَةً

بَلَا حَاكِمٍ بَيْعِ الْفَضُولِيِّ [لَهُ]^(٣) أَشْمَالاً^(٤)

اهـ .

قُلْتُ : وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ : وَلَا الْفَتْوَى بِهِ فِي غَيْرِ فَاسَ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ
فَرْحُونِ فِي « تَبَصُّرَتِهِ » فِي بَابِ الْمَقْضِيِّ بِهِ فَلَوْ قَالَ عَالِمٌ : الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَلَدٍ كَذَا ، لَمْ يَعْمَ ذَلِكَ سَائِرَ الْبِلَادِ ، بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَوْضِعِ

(١) البيت رقم (١٩٠) من « لامية الزقاق »

(٢) في اللامية : نعم كالذي .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) البيت رقم (١٩٧) من لامية الزقاق

الَّذِي جَرَى فِيهِ ذَلِكَ . اهـ .

وَحَيْثُ لَزِمَ الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ ؛ لِتَوْفُرِ شُرُوطِ بَيْعِ الصَّفَقَةِ فِيهِ فَيَجْرِي فِيهَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي أُنَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي شَرْحِهِ الْمُسَمَّى : « فَكَ الْوِثَاقِ عَلَى لَامِيَةِ الزَّقَاقِ » (١) ، وَلَفْظُهُ : إِذَا كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَكَثُرَ مَلِكٌ مِنَ الْأَمْلاكِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا مِمَّا لَا يَنْقَسِمُ مِنْ دَارٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَكَانَ [ق / ٦٨٨] مَدْخُلُهُمَا فِيهِ وَاحِدًا بِحَيْثُ كَانُوا مَلِكُوهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً بِشِرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ بَغِيرِهِمَا ، فَيَدْعُو أَحَدُ الشُّرَكَاءِ إِلَى بَيْعِ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي غَيْبَةِ الْغَائِبِينَ ، فَإِذَا بَاعَ جَمِيعَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ لَشُرَكَائِهِ أَوْ شَرِيكِهِ إِنْ قَدَّمُوا أَوْ قَدَّمَ الْخِيَارَيْنِ أَنْ يُمْضُوا الْبَيْعَ فِي جَمِيعِهِ أَوْ يَدْفَعُ الْمَبِيعُ لِلْمُشْتَرِي وَيَقْبِضُونَهُ لَأَنْفُسِهِمْ بِالشَّفْعَةِ وَيَدْفَعُ لِلْمُشْتَرِي مَنَابَهُ ؛ أَيِ : حِصَّةٍ مِنْ بَاعٍ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَ لَهُ بِهِ . اهـ . مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ .

وَإِنْ اخْتَلَّتِ الشُّرُوطُ أَوْ بَعْضُهَا فَبَيْعُهُمْ لِحَظِّ الْغَائِبِينَ بَيْعُ فَضُولٍ ؛ فَفِي « مِيارَةِ » (٢) عَنْ « التُّحْفَةِ » : أَنَّ مَنْ مِنْ الْفُضُولِيِّ بَيْعَ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ حَظَّ شَرِيكِهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَإِنَّمَا يَكُونُ بَيْعُ الشَّرِيكِ حَظَّ شَرِيكِهِ مِنْ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ إِذَا هَجَمَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَوْ الشُّرَكَاءِ وَبَاعَ نَصِيبَهُ وَنَصِيبَ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقَعَ مِنَ الشُّرَكَاءِ تَشَاحٌ وَلَا مُحَاصِمَةٌ وَلَا اجْتِمَعَتْ شُرُوطُ جَبْرِ الشَّرِيكِ عَلَى الْبَيْعِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَيَكُونُ حَيْثُ بَيْعُ الْحَاضِرِينَ مِنَ الشُّرَكَاءِ لِحَظِّ الْغَائِبِينَ مِنْهُمْ مِنْ مُفْرَدَاتِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَلِكٌ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي) (٣) . اهـ .

(١) انظر أيضاً : « موسوعة قواعد الفقه والتوفيق مستخرجه من حادى الزقاق إلى فهم لامية

الزقاق » (ص/٤٣٢)

(٢) انظر « شرح ميارة » (٢/٨٧)

(٣) مختصر خليل (ص/١٦٩) .

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣١) [٣] سُؤَالٌ عَنِ اللَّحْمِ هَلْ هُوَ مَقْمُومٌ أَوْ مِثْلِيٌّ ؟ وَهَلْ تَجُوزُ قِسْمَتُهُ

بِالْقُرْعَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمِثْلِيَّ هُوَ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ أَوْ يُعَدُّ وَلَمْ تَتَفَاوَتْ أَفْرَادُهُ كَالْوَدَعِ مَثَلًا . انْظُرْ (مَخ) (١) فِي بَابِ الْغَضَبِ . وَحِينَئِذٍ فَمَا كَانَ مِنْهُ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا فَمِثْلِيٌّ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْهُ مَقْمُومٌ ، وَأَمَّا قِسْمَتُهُ بِالْقُرْعَةِ فَلَا رَيْبَ فِي جَوَازِهَا ؛ فَفِي «نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ» : وَسُئِلَ عَنِ الْوَزِيعَةِ هَلْ لَا بُدَّ مِنْ قِسْمِهَا بِالْقُرْعَةِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عِيْسَى الْعَبْدُوسِيُّ : إِنَّ قِسْمَةَ لَحْمِ الْوَزِيعَةِ وَزَنًا فَإِنْ شَاؤُوا اقْتَرَعُوا وَإِنْ شَاؤُوا تَرَكَوْا ، وَإِنْ قَسَمُوهُ تَحْرِيًّا ، فَهَذَا مَحَلُّ الْقُرْعَةِ . اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٢) [٤] سُؤَالٌ عَنِ قِسْمَةِ الْوَصِيِّ عَلَى يَتِيمِيهِ بِالْمُزَاوَاةِ وَالتَّعْدِيلِ هَلْ

هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فَفِي (ح) (٢) : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : قَالَ الْمِثْطِيُّ : قَسَمُ الْوَصِيِّ عَلَى يَتِيمِيهِ بِالسَّهْمِ جَائِزٌ ، وَفِي جَوَازِ قِسْمِهِ عَلَيْهِ مُرَاضَاةً بِالتَّعْدِيلِ قَوْلَانِ .

وَزَادَ مَا نَصَّهُ الْمِثْطِيُّ : إِنْ شَرَكْتُمُ الْوَصِيَّ مَعَ غَيْرِهِمْ فَفِي جَوَازِ مَقَاسَمَتِهِمْ لَهُ مَعَهُمُ الْأَجْنَبِيُّ مُرَاضَاةً قَوْلَ ابْنِ زَمِينٍ وَغَيْرِهِ . اهـ الْمُرَادُ مِنْهُ وَأَشَارَ ابْنُ عَاصِمٍ إِلَى الصُّورَةِ الْأُولَى بِقَوْلِهِ :

وَأَعْمَلْتُ حَتَّى عَلَى الْمَحْجُورَةِ

حَيْثُ بَدَأَ السَّدَادُ فِي الْمَشْهُورَةِ (٣)

(١) حاشية الخرشى (١٣٥/٦) .

(٢) مواهب الجليل (٣٥٤/٥) .

(٣) انظر « شرح ميارة » (١/٢٦٠) .

وَاسْتَشْهَدَ عَلَيَّ ذَلِكَ مِآرَةً بِقَوْلِهِ ^(١) : وَنَقَلَ الشَّارِحُ عَنْ « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » مَا نَصَّهُ : وَلَا تَجُوزُ قِسْمَةُ إِلَّا بَيْنَ الْمَالِكِينَ ، وَأَمَّا الْأَيْتَامُ وَمَنْ لَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ فَلَا تَجُوزُ قِسْمَةُ الْمُرَاضَةِ بَيْنَهُمْ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ السَّدَادُ . اهـ .

وَأَشَارَ ابْنُ عَاصِمٍ أَيْضًا إِلَى الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ :
فَإِنْ يَكُنْ مُشَارِكًا مَنْ قَدْ حَجَرَ

فِي قِسْمَةٍ فَمَنْعَهُ مِنْهَا اشْتَهَرَ

إِلَّا إِذَا أَخْرَجَهُ مُشَاعًا

مَعَ حَظِّهِ قَصْدًا فَلَا امْتِنَاعًا

اهـ .

وَمَحَلَّ الشَّاهِدِ الْبَيْتُ الثَّانِي ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَيَّ ذَلِكَ مِآرَةً بِقَوْلِهِ ^(٢) : فَفِي « مُتَخَبِ ابْنِ أَبِي زَمَنِينَ » قَالَ مُحَمَّدٌ : [وَإِنْ] ^(٣) كَانَ الْوَصِيُّ شَرِيكًا لِمَنْ هُوَ فِي وَلَايَتِهِ لَمْ يَجْرُ أَنْ يُقَسَّمْ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى الَّذِي هُوَ فِي وَلَايَتِهِ وَلَكِنْ يَرْفَعُ الْوَصِيُّ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ فَيُقَدِّمُ [لِلْمَوْلَى] ^(٤) عَلَيْهِ مَنْ يُقَاسِمُ الْوَصِيَّ ، فَإِذَا عَرَفَ خَطَّ الْمَوْلَى عَلَيْهِ رَجَعَ النَّظَرُ فِيهِ إِلَى الْوَصِيِّ ، هَذَا إِذَا كَانَتْ [الْقِسْمَةُ] ^(٥) يُعْرَفُ فِيهَا نَصِيبُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَلَوْ أَخَذَ [الْوَصِيُّ] ^(٦) نَصِيبَهُ وَنَصِيبَ مَنْ يَنْظُرُ لَهُ عَلَى الْإِشَاعَةِ ، وَيَكُونُ نَصِيبُ مَنْ يُقَاسِمُهُ مِمَّنْ لَيْسَ فِي وَلَايَتِهِ يَأْخُذُهُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ لَجَازَ فِعْلُ الْوَصِيِّ إِذَا كَانَتْ قِسْمَتُهُمْ عَلَى الْمُرَاضَةِ ،

(١) انظر « شرح ميارة » (١٠٢/٢)

(٢) انظر : « شرح ميارة » (١٠٤/٢) .

(٣) في ميارة : وإذا .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في الأصل : قسمة .

(٦) في الأصل : الموصى .

بِلَا مُهِمَّةٍ ؛ هَذَا الَّذِي تَعَلَّمْنَاهُ وَسَمِعْنَاهُ . اهـ .

قَوْلُهُ : وَلَوْ أَخَذَ الْمُوصِي . . . إلخ ، هُوَ مَعْنَى الْبَيْتِ الْأَخِيرِ وَمَا قَبْلَهُ هُوَ مَعْنَى الْبَيْتِ الْأَوَّلِ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٣) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَقَعَتْ فِي مَالِهِ مُقَاسَمَةٌ بِحَضْرَتِهِ وَلَمْ يُغَيِّرْ ذَلِكَ وَلَمْ يُنْكِرْهُ بِلَا عُدْرٍ هَلْ لَهُ مَقَالٌ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْوَرَزَارِيُّ عَنْ ذَلِكَ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ مُطَرِّفٌ : وَمَنْ وَقَعَتْ فِي مَالِهِ مُقَاسَمَةٌ أَوْ بَيْعٌ أَوْ هِبَةٌ وَهُوَ حَاضِرٌ سَاكِتٌ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ طَوْلٍ فَلَا كَلَامَ لَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ قَامَ يَعُودُ قَبْلَ مُضِيِّ عَامٍ فَلَهُ [ق / ٦٨٩] رَدُّ ذَلِكَ كُلِّهِ وَيَأْخُذُ بِمَالِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٤) [٦] سُؤَالٌ عَنْ شُرُوطِ بَيْعِ الصَّفَقَةِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُا عَشْرَةٌ :

أَوَّلُهَا : أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمُشْتَرَكُ مِمَّا لَا يَنْقَسِمُ ؛ فَفِي « الْمُدُونَةِ » : وَإِذَا دُعِيَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ إِلَى قِسْمَةِ ثَوْبٍ بَيْنَهُمَا لَمْ يُقَسَّمْ وَيُقَالُ لَهُمَا تَقَاوِيَاهُ فِيمَا بَيْنَكُمَا أَوْ بَيْعَاهُ ، فَإِنْ اسْتَقَرَّ عَلَى ثَمَنِ فَلَمَنْ أَبَى الْبَيْعَ أَخَذَهُ بِهِ وَإِلَّا بَيْعَ . اهـ ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ : مَعْنَى تَقَاوِيَاهُ : تَزَايَدَا فِيهِ ؛ يُرِيدُ : بِرِضَاهُمَا . وَمَعْنَى بَيْعَاهُ : عَرْضَاهُ لِلْمُسَاوَمَةِ . اهـ .

وَفِي (عَج) عَنْ الشَّوْاذِلِيِّ : وَإِذَا وَقَفَ هَذَا الْمَبِيعُ عَلَى ثَمَنِ بَعْدَ أَنْ يُودِيَ عَلَى جَمِيعِهِ جَارَ لِكُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يَأْخُذَهُ بِذَلِكَ الثَّمَنِ عَلَى الْمَذْهَبِ سَوَاءً كَانَ هُوَ الطَّالِبُ لِلْبَيْعِ أَوْ غَيْرُهُ وَبِهِ الْقَضَاءُ .

وَقَالَ الدَّوْدِيُّ : لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِغَيْرِ مُرِيدِ الْبَيْعِ ، وَحَمَلَ الْمُدُونَةُ عَلَى هَذَا

وَنَفَى أَنْ يَكُونَ فِي الْمَذْهَبِ غَيْرُهُ . اهـ .

وَفِي « مَيَّارَةِ » ^(١) عَلِيّ ابْنِ عَاصِمٍ : قَالَ ابْنُ عَبْدِوَسٍ عَنْ سُحْنُونٍ : فَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي أَخْذِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ فِي النِّدَاءِ تَمَنَّاها فَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَنَا أَخِذْ ، وَقَالَ آخَرُ : أَنَا أَخِذْ فَإِنَّهُمَا يَتَزَايِدَانِ .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعَةِ » : فَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ : تَتَزَايَدُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُقَوِّمُهُ بَيْنَنَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالْعَدْلِ ، فَمَنْ دُعِيَ إِلَى الزِّيَادَةِ فَذَلِكَ لَهُ .

قَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ : إِذَا طَلَبَ لَهُمْ أَحَدُهُمَا الزِّيَادَةَ وَالْآخَرُ الْبَيْعَ نُودِيَ عَلَيَّ السَّلْعَةِ فَإِذَا بَلَغَتْ ثَمَنًا كَانَ لِصَاحِبِ الزِّيَادَةِ أَخْذُهَا بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ الْآخَرُ فَيَتَزَايَدَا فِيهَا حَتَّى يُسَلِّمَهَا أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ بِالزِّيَادَةِ فَتَلْزِمُهُ . اهـ ، وَأَمَّا الْمُخَارَجَةُ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا أَحَدٌ وَلَا يَحْكُمُ بِهَا قَاضٍ وَإِنَّمَا تَكُونُ عَلَى تَرَاضِيهِمْ : اهـ . مِنْ تَأْلِيفِ مَيَّارَةِ الْآتِي ذِكْرُهُ .

وَفِي (عَج) أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَتَقَدَّمَ أَنْ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرِ شَيْءٍ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ الْحَيَوَانِ وَوَقَفَ عَلَيَّ ثَمَنٍ وَطَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَخْذَهُ وَطَلَبَ الْآخَرُ بَيْعَهُ لِلْأَجْنَبِيِّ فَإِنَّ الشَّرِيكَ أَحَقُّ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَحِلَّ لِلْأَجْنَبِيِّ وَحَيْثُ حَصَلَ الْبَيْعُ بِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَفْسَخُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ حَصَلَ الْبَيْعُ لِلْأَجْنَبِيِّ فِي حَالِ الْمُخَاصَمَةِ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ وَبَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ لِلشَّرِيكَ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعُ حَيْثُ كَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ لِلشَّرِيكَ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَالشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ : أَنَّ الْجَبْرَ عَلَى الْبَيْعِ بِشُرُوطِ الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يَنْقَسِمُ ، وَهَذَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ : إِنْ نَقَصَتْ حَصَّةُ شَرِيكَهِ مُفْرَدَةً ؛ إِذَا مَا يَنْقَسِمُ لَا يَحْصُلُ فِي بَيْعِ بَعْضِهِ النِّقْصَ إِذَا بَيْعَ مُفْرَدًا . ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ ، وَمُرَادُهُ غَالِبًا ؛ إِذَا قَدْ يَحْصُلُ النِّقْصُ فِي بَيْعِ

الْحِصَّةِ مِمَّا لَا يَنْقَسِمُ . اهـ . مُرَادُنَا مِنْهُ .

الثَّانِي : يَنْقُصُ مِنْ حَظِّ مَنْ دُعِيَ إِلَى الْبَيْعِ إِذَا بَاعَهُ مُفْرَدًا عَنْ ثَمَنِهِ إِذَا بَاعَ جَمِيعَ الشَّيْءِ الْمُشْتَرَكِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَالْمَبِيعُ إِنْ نَقَصَتْ حِصَّةُ شَرِيكِهِ مُفْرَدَةً) (١) .

الثَّالِثُ : أَنْ لَا يُلْزَمُ الْآبِيُّ عَنِ الْبَيْعِ لِلدَّاعِي لَهُ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ حِصَّتِهِ فِي بَيْعِهَا مُفْرَدَةً عَنْ ثَمَنِهَا إِذَا بَاعَ الْجَمِيعُ ، فَإِنْ التَزَمَ ذَلِكَ ، فَلَا جَبْرَ عَلَيْهِ لَارْتِفَاعِ الْعِلَّةِ بِإِزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْهُ بِالتَّزَامِهِ النِّقْصَ لَهُ الَّذِي يَنَالُهُ فِي بَيْعِ نَصِيبِهِ مُفْرَدًا كَمَا فِي (غ) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ اللَّخْمِيِّ ، وَغَيْرِهِ مِنْ مَنْ شَرَّوْحُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَتَّخَذُ لِلسُّكْنَى وَنَحْوِهَا وَلَمْ يَشْتَرِهِ لِلتَّجَارَةِ وَلَا لِلْعَلَّةِ ، أَمَا إِنْ كَانَ مِمَّا يُرَادُ لِلْعَلَّةِ كَالْحَمَامِ فَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْبَيْعِ مِنْ آبَاهُ ؛ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لَا كَرُبْعَ غَلَّةٍ لِأَنَّ) (٢) الْمُرَادُ مِنْ رُبْعِ الْغَلَّةِ إِنَّمَا هُوَ الْغَلَّةُ وَكُلُّ مَا يَنْقُصُ ثَمَنَ بَعْضِهَا إِذَا بَاعَ مُفْرَدًا عَنْ بَيْعِ جُمْلَتِهَا بَلْ رُبَّمَا كَانَتْ الرَّغْبَةُ فِي شِرَاءِ بَعْضِهَا أَكْثَرَ مِنَ الرَّغْبَةِ فِي شِرَاءِ الْجَمِيعِ بِخِلَافِ دُورِ السُّكْنَى . انْظُرْ عَج .

وَفِيهِ أَيْضًا : أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُرَادُ لِغَيْرِ الْغَلَّةِ كَالدَّارِ وَلَكِنَّهُ اشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ فَلَا يُجْبَرُ مِنْ أَبِي الْبَيْعِ لِمَنْ طَلَبَهُ عِنْدَ اللَّخْمِيِّ . اهـ . مُرَادُنَا مِنْهُ .

الْخَامِسُ : اتِّحَادُ الْمَدْخَلِ بِمِيرَاثٍ أَوْ شِرَاءٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ بِأَنْ وَرَثُوا الشَّيْءَ الْمُشْتَرَكَ أَوْ اشْتَرَوْهُ جُمْلَةً أَوْ فِي صَفْقَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّحِدِ الْمَدْخَلُ بِأَنْ [ق / ٦٩٠] اشْتَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جُزْءًا مُفْرَدًا ، فَلَا جَبْرَ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ

(١) مختصر خليل (ص/٢٣٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٣٧) .

يَقُولُهُ : (أَوْ اشْتَرَى بَعْضًا) (١).

وَفِي (مَخ) (٢) : إِنْ شَرَطَ اتِّحَادَ الْمَدْخَلِ هِيَ طَرِيقَةُ عِيَاضٍ وَهِيَ الَّتِي بِهَا الْعَمَلُ ، وَطَرِيقَةُ اللَّخْمِيِّ خِلَافُ ذَلِكَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْجَبْرِ اتِّحَادُ الْمَدْخَلِ وَفِي تَأْلِيلِ مِيارَةِ الْمُسَمَّى « بَتْخَفَةِ الْأَصْحَابِ وَالرَّفَقَةِ بِبَعْضِ مَسَائِلِ الصَّفَقَةِ » : وَيُنْبَنَى عَلَى اعْتِبَارِ هَذَا الشَّرْطِ - أَعْنِي : اتِّحَادُ الْمَدْخَلِ - أَنَّهُ لَوْ وَرَثَ ثَلَاثَةٌ دَارًا مَثَلًا أَوْ مَلَكُوهَا بِشَرَاءٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً فَبَاعَ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهَا لِأَجْنَبِيٍّ وَأَسْقَطَ شَرِيكَاهُ الشُّفْعَةَ لِلْمُشْتَرِي ، ثُمَّ أَرَادَ الشَّرِيكَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا الْبَيْعَ فَلَهُ أَنْ يُصَفَّقَ عَلَى الْمُشْتَرِي ، لِاتِّحَادِ مَدْخَلِهِ مَعَ الْبَائِعِ لَهُ ، لِأَنَّهُ كَمَا كَانَ لَهُ أَنْ يُصَفَّقَ عَلَى شَرِيكِهِ الَّذِي بَاعَ لَهُ لَوْ لَمْ يَبِعْ فَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يُصَفَّقَ عَلَى الْمُشْتَرِي مِنْهُ لَأَنَّهُ فَرَعُهُ وَلَا يَكُونُ الْفَرَعُ أَقْوَى مِنْ أَصْلِهِ ، وَلَوْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي ، بَيْعَ حَصَّتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ جَبْرُ شَرِيكِي الْبَائِعِ لَهُ عَلَى الْبَيْعِ لَهُ لِدُخُولِهِ وَحْدَهُ فَلَمْ يَتَّحِدْ مَدْخَلُهُ مَعَ مَدْخَلِ بَقِيَّةِ الشُّرَكَاءِ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْحَاصِلُ أَنَّ الدَّاخِلَ عَلَى الشُّرَكَاءِ بِشَرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ مِنْ أَحَدِهِمْ يَتَزَلُّ مَنَزَلَةُ الْبَائِعِ أَوْ الْمَوْرُوثِ لَا بِاعْتِبَارِ التَّصْفِيقِ عَلَيْهِ مِنْ بَقِيَّةِ الشُّرَكَاءِ وَلَا يُصَفَّقُ هُوَ عَلَيْهِمْ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ فِي ضَابِطِهِ بَيْعُ الصَّفَقَةِ يُجْبِرُ الدَّخِيلَ لِلْأَصْلِ وَلَا يُجْبِرُ الْأَصْلُ لِلدَّخِيلِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى طَرِيقَةِ عِيَاضٍ مِنْ اشْتِرَاطِ اتِّحَادِ الْمَدْخَلِ وَبِهِ الْعَمَلُ ، لَا عَلَى طَرِيقَةِ اللَّخْمِيِّ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِهِ ، وَالْأَوَّلُ فِي الْمَثَالَيْنِ الشُّرَكَاءِ ، وَهُمُ الْوَرِثَةُ أَوْ الْمُشْتَرُونَ وَالْدَّخِيلُ الْمُشْتَرِي مِنْ بَعْضِهِمْ أَوْ الْوَارِثُ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ الثَّلَاثَةِ فَوَرِثَتْهُ زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ مَثَلًا فَأَرَادَ الْاِثْنَانِ الْبَاقِيَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا التَّصْفِيقَ عَلَى الزَّوْجَةِ وَالْأَوْلَادِ الْمَذْكُورِينَ فَلَهُ ذَلِكَ كَمَا كَانَ لَهُ عَلَى مَوْرُوثِهِمْ لَوْ كَانَ حَيًّا لِاتِّحَادِ مَدْخَلِهِ مَعَهُ وَلَوْ أَرَادَتِ الزَّوْجَةُ أَوْ الْأَوْلَادُ التَّصْفِيقَ عَلَى شَرِيكِي مَوْرُوثِهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ لِدُخُولِهِمْ

(١) مختصر خليل (ص/٢٣٧) .

(٢) حاشية الخرشي (٦/١٩٧) .

وَحَدَهُمْ حِينَ مَاتَ مَوْرُوْثُهُمْ فِي ثُلْثِهِ الَّذِي خَلَفَ لَهُمْ ، فَلَمْ يَتَّحِدْ مَدْخَلُهُمْ وَمَدْخَلُ شَرِيكِي مَوْرُوْثِهِمْ . اهـ . المراد منه .

السادسُ : أَنْ يَمْتَنَعَ الشُّرَكَاءُ مِنَ الْبَيْعِ مَعَ الدَّاعِي لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعُوا مِنَ الْبَيْعِ مَعَهُ فَلَا بَيْعَ .

السابعُ : أَنْ لَا يَرْضَى الدَّاعِي لِلْبَيْعِ بَيْعَ حِصَّتِهِ مُفْرَدَةً ، فَإِنْ رَضِيَ بِذَلِكَ فَلَا جَبْرَ .

الثامنُ : أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرِي أَجْنَبِيًّا لَا أَحَدَ الشُّرَكَاءِ .

التاسعُ : أَنْ لَا يُبْعَضَ مُرِيدُ الصَّفَقَةِ حِصَّتَهُ أَيْ : فَلَا أَصِيلُ إِنَّمَا يُجْبَرُ الدَّخِيلُ مَا لَمْ يُبْعَضَ الْأَصِيلُ حِصَّتَهُ ؛ فَفِي « الْمَعْيَارِ » وَسُئِلَ الشَّيْخُ الْخَلِيلُ أَبُو الضِّيَاءِ مُصْبَاحُ عَمَّنْ لَهُ رَمْكَةٌ وَهَبَ رُبْعَهَا مِنْ آخَرَ وَوَهَبَ رُبْعَهَا الْآخَرُ مِنْ آخَرَ ، وَبَقِيَ لَهُ النِّصْفُ ثُمَّ أَرَادَ إِجْبَارَهُمَا عَلَى الْبَيْعِ مَعًا فَأَجَابَ : لَا يُجْبَرَانِ لَهُ ؛ لِاخْتِلَافِ مَدْخَلِهِمْ فِي الرَّمَكَةِ . اهـ .

وَاخْتِلَافِ مَدْخَلِهِمْ إِنَّمَا كَانَ بِتَبْعِيضِ الْأَصِيلِ حِصَّتَهُ . اهـ .

مِنْ تَأْلِيفِ مِيزَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ . اهـ .

العاشرُ : أَنْ يَمْلِكَ الشُّرَكَاءُ الشَّيْءَ الْمُشْتَرَكَ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ بِمِيرَاثٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِلَّا فَلَا جَبْرَ كَمَا فِي الْبُنَائِي عَلَى الزَّقَاقِيَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٥) [٧] سَوَالٌ عَنْ قِسْمَةِ الْمَوْزُونِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ كَالشَّمِّ بِالْخَرْصِ مُرَاضَاةً هَلْ يَجُوزُ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ تَفَاضُلٍ بَيْنَ أَوْ لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى التَّفْضِيلِ الْبَيْنِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَفِي قِسْمَةِ مَا يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ تَحَرُّيًا ؛ نَالَتْهَا فِيمَا يُبَاعُ وَزَنًا لَا كَيْلًا ، وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِوسٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ مَا يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ

كالحناء والقطران والمِسْك وشبهه رَوَى ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ مَالِكٍ وَالْأَخْوَيْنِ جَوَازَ قِسْمَتِهِ تَحْرِيًّا وَتَفَاضُلًا لَا عَلَى الشَّكِّ ، وَلِمُحَمَّدٍ وَابْنِ عَبْدِوسٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : لَا يَجُوزُ قِسْمُهُ إِلَّا كَيْلًا فِي الْمَكِيلِ وَوزنًا فِي الْمَوْزُونِ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ الْفَضْلُ .
ابْنُ عَبْدِوسٍ : وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَحَبُّ إِلَيَّ .

اهـ . المراد منه باختصارٍ وحذفٍ فإذا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ قِسْمَةَ عَلِيٍّ تَفَاضُلُ الْيَمِينِ يَجُوزُ بِلَا خِلَافٍ وَقِسْمُهُ عَلَى وَجْهِ التَّحْرِي مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ بَيْنَ فِيهِ [ق / ٦٩١] خِلَافٌ بَيْنَ أَثْمَتِنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٦) [٨] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ : أَمَّا بَعْدُ فَاعْلَمُوا أَنَّ الْغَرِيمَ إِذَا طَرَأَ بَعْدَ قِسْمِ التَّرَكَةِ عَلَى الْغُرَمَاءِ فَقَطَّ أَوْ عَلَى الْغُرَمَاءِ وَالْوَرَثَةِ وَلَمْ يَكُنْ فِيمَا أَخَذَتْهُ الْوَرَثَةُ كِفَافٌ دَيْنَ الْغَرِيمِ الطَّارِيءِ فَإِنَّ الْقِسْمَةَ تَنْفَصِلُ إِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ مَقُومًا لَا مِثْلِيًّا وَيَتَّبِعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِحِصَّتِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ : (تَبَعَ كُلُّ وَاحِدٍ بِحِصَّتِهِ) (١) .

قَالَ (عَج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ أَقُولُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَقْسُومُ مِثْلِيًّا أَمَّا إِنْ كَانَ مَقُومًا فَإِنَّ الْقِسْمَةَ تَنْقُضُ . اهـ . وَنَحْوُهُ لِمَخٍ فِي كَبِيرِهِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَوْلُهُ : (عَلَى مِثْلِهِ) يَرْجِعُ لِلْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ ، وَكَلَامُ الْمُؤَلَّفِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَقْسُومُ مِثْلِيًّا أَوْ عَيْنًا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ مَقُومًا فَإِنَّ الْقِسْمَةَ تَنْقُضُ . اهـ .

وَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْفَلَسِ (وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ رَجَعَ بِالْحِصَّةِ) (٢) فَإِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِالْمِثْلِيِّ كَمَا فِي (عَج) وَكَبِيرِ (مَخ) انْظُرْهُمَا فِي بَابِ الْقَسَمِ .

(١) مختصر خليل (ص/٢٣٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٠٣) .

وَالْيَهُ يُشِيرُ أَيْضًا ابْنُ رُشْدٍ فِي « الْمَقَدَّمَاتِ » بِقَوْلِهِ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ الْقَلْشَانِيُّ
فَأَمَّا طُرُوءُ الْغَرِيمِ أَوْ الْمُوصَى لَهُ أَوْ الْوَارِثُ عَلَى التَّرِكََةِ بَعْدَ اِفْتِسَامِهَا فَفِيهِ إِحْدَى
عَشْرَةَ مَسْأَلَةً :

أَحَدُهَا : طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ .

وَالثَّانِي : طُرُوءُ الْمُوصَى لَهُ عَلَى الْمُوصِي لَهُمْ بِحُكْمِهَا سَوَاءً ؛ وَهُوَ أَنْ يَتَّبَعَ
الطَّارِئُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَا يُنْبِئُهُ وَلَا يُؤْخَذُ الْمَلِيءُ مِنْهُمْ بِالْمُعْدَمِ فَإِنْ وَجِدَ بِأَيْدِيهِمْ
مَا قَبِضُوا قَائِمًا لَمْ يَفْتُ أَخَذَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يَجِبُ لَهُ ، وَلَمْ تُنْقَضِ
الْقِسْمَةُ إِنْ كَانَ حَيَوَانًا أَوْ عُرُوضًا لَنَقُضَتْ الْقِسْمَةُ لِمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ فِي
تَبْعِيضِ حَقِّهِ ، وَاخْتَلَفَ هَلْ يَضْمَنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِلطَّارِئِ مَا يُنْبِئُهُ
إِلخ . اهـ . هَذَا حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَهِيَ طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ فَقَطْ .

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ وَهِيَ طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ وَالْوَرِثَةِ فَالْحُكْمُ فِيهَا
كَحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، وَهِيَ طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ فَقَطْ حَيْثُ كَانَ مَا أَخَذَتْهُ
الْوَرِثَةُ لَا يَفِي بِدَيْنِ الطَّارِئِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا
الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ وَهِيَ طُرُوءُ الْغَرِيمِ عَلَى الْغُرَمَاءِ وَالْوَرِثَةِ ، فَالْحُكْمُ فِيهَا أَنْ يَنْظُرَ فَإِنْ
كَانَ فِيمَا أَخَذَتْهُ الْوَرِثَةُ كِفَافُ دَيْنِ الْغَرِيمِ الطَّارِئِ رَجَعَ عَلَيْهِمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ
وُجُوهِ الْعَمَلِ فِي طُرُوءِ الْغَرِيمِ عَلَى الْوَرِثَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ كِفَافُ دَيْنِهِ رَجَعَ
عَلَى الْغُرَمَاءِ بِقِيَمَةِ حَقِّهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَصْفِ الْعَمَلِ فِي رُجُوعِ الْغَرِيمِ عَلَى
الْغُرَمَاءِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَهَذَا هُوَ مَحَطُّ رِحَالِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَنَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٧) [٩] سَوَالٌ : عَنْ مَسْأَلَةِ مَاشِيَةِ الْوَقْفِ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ

هَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ) ^(١) أَوْ
غَيْرِ دَاخِلَةٍ فِيهِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهَا دَاخِلَةٌ فِيهِ مِنْ كَوْنِهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ ظَهْوَرِ اللَّبَنِ لَا فِي مَنْ
فَقَدَهُ كَمَا يُرْشَدُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ وَلَا سِيمًا يَأْتِي التَّصْرِيحُ
بِذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كَلَامِ الْبَرْزَكِيِّ ، وَعَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي عَلَى وَجْهِ
الْمَعْرُوفِ وَأَنْ يَكُونَ إِذَا هَلَكَ مَا بِيَدِ أَحَدِهِمْ رَجَعَ عَلَى أَصْحَابِهِ ؛ انْظُرْ (مخ) ^(٢) .
اهـ . وَفِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَكِيِّ » : وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَنْ حَائِطٍ مُحْبَسٍ عَلَى رَجُلَيْنِ
أَرَادَا اقْتِسَامَهُ لِلَاغْتِلَالِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : لَا يَجُوزُ قَسْمُ الْحَبْسِ لِلَاغْتِلَالِ وَلَا لغيرِهِ لَذَلِكَ قُلْتُ : إِنْ مَالَكَا
أَجَارَ قِسْمَةَ الْغَنَمِ لِلَبَنِ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْمُكَارَمَةِ بَحِثْ لَوْ نَقَصَ أَحَدُهُمَا رَجَعَ
عَلَى صَاحِبِهِ ، وَلَا يَبْعَدُ أَنْ تَجْرِيَ هُنَا ، وَهَذَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي فِيهِ لَبَنٌ ، وَأَمَّا
وَقْتُ فَقَدِهِ فَلَا يَجُوزُ مُطْلَقًا . اهـ . كَلَامُهُ .

قُلْتُ : وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّشَى حَيْثُ كَانَ الْوَقْفُ الْمَذْكُورُ بَيْنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ ؛ إِذْ
لَا نَازِلَ عَلَيْهِ سِوَاهُمْ وَاشْتَرَطَ الْوَاقِفُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ فِي لَبَنِهِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ
لِلْوَقْفِ نَازِلٌ غَيْرُهُمْ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ قَسْمُ لَبَنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَلَى مَا أَدَّى إِلَيْهِ
اجْتِهَادُهُ بِالْعِلْمِ وَالتَّقْوَى لَا بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى ، وَلَا يُتَصَوَّرُ حِينَئِذٍ مِنَ الْمَوْقُوفِ
عَلَيْهِمْ وَقُوعُ الرِّهْنِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتَسِمُوا شَيْئًا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ وَإِنَّمَا قَسَمَ عَلَيْهِمْ
بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِمْ ، لِأَنَّ النَّازِلَ لَوْ أَدَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى التَّفَاضُلِ بَيْنَهُمْ أَوْ إِلَى حَرَمَانِ
بَعْضِهِمْ لَكَانَ لَهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَتَقَرَّرْ لَهُمْ مِلْكٌ فِي اللَّبَنِ وَلَا غَيْرُهُ قَبْلَ دَفْعِ النَّازِلِ
إِلَيْهِمْ . انْظُرْ « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص/٢٣٧) .

(٢) حاشية الخرشى (٦/١٩٣) .

(١٨٣٨) [١٠] سَوَّالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي مَالٍ وَادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا اقْتَسَمَاهُ قِسْمَةً بَتٍّ وَادَّعَى الْآخَرُ أَنَّهُمَا اقْتَسَمَاهُ قِسْمَةً مُتْعَةً وَلَا بَيِّنَةً لِأَحَدِهِمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ سَلْمُونٍ : وَإِذَا كَانَ مَالٌ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا اقْتَسَمَاهُ قِسْمَةً بَتٍّ وَادَّعَى الْآخَرُ أَنَّهُمَا اقْتَسَمَاهُ قِسْمَةً مُتْعَةً وَلَا بَيِّنَةً لَهُمَا فَقَالَ قَوْمٌ : الْقَوْلُ لِمُدَّعِي الْبَتِّ مَعَ يَمِينِهِ ، وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّ الْقَوْلَ لِمُدَّعِي الْمُتْعَةِ لِأَنَّهُ يَقُولُ : لَمْ نَقْسِمْ .

ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ؛ قَالَ : وَبِذَلِكَ جَرَى الْعَمَلُ وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَبِذَلِكَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى وَمُحَمَّدُ بْنُ لُبَابَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ .

وَفِي كِتَابِ « الْاسْتِغْنَاءِ » قَالَ الْمَشُورُ : وَإِذَا اقْتَسَمَ الشَّرِيكَانِ أَمْلَاكَهُمْ وَبَقِيَتْ زِمَانًا ثُمَّ يَدَّعِي بَعْضُهُمْ أَنَا قِسْمَةٌ إِرْفَاقٌ لَا قِسْمَةٌ إِمْضَاءٌ ، وَأَرَادُوا نَقْضَ الْقِسْمَةِ وَلَا بَيِّنَةً لَهُمْ ، فَلَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ لِإِقْرَارِهِمْ بِالْقَسَمِ وَادِّعَائِهِمْ مَا يَنْقُضُهُ فَلَا يَصْدُقُونَ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَ عِنْدَ مَالِكٍ بَيْعٌ مِنَ الْبَيْعِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلٌ مُدَّعِي الْبَتِّ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا غُبْنٌ وَكَانَ بِيَدِ كُلِّ وَاحِدٍ قَدْرٌ نَصِيْبِهِ لَا أَقْلٌ وَلَا أَكْثَرُ ، وَذَلِكَ كَالْمُسْتَبَاعِينَ يُقْرَأُ بِالْبَيْعِ وَيَدَّعِي أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً لِإِقْرَارِهِ بِالْبَيْعِ وَادِّعَائِهِ مَا يُوْجِبُ نَقْضَهُ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ بِذَلِكَ وَعَلَى الْآخَرِ الْيَمِينَ وَيَتِمُّ الْبَيْعُ .

قَالَ : وَإِذَا لَمْ يَتَقَارَرُوا بِالْقَسَمِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا اقْتَطَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا أَرْضًا يَعْمُرُهَا مِنْ غَيْرِ قَسَمٍ وَادَّعَى بَعْضُهُمْ الْقِسْمَ فَعَلَى مُدَّعِي الْقِسْمِ الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا فَعَلَى الْآخَرِ الْيَمِينَ وَيَقْتَسِمُونَ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفٍ وَاحْتِصَارٍ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٣٩) [١١] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ : فِي (ح) (١) : قَالَ فِي « وَثَائِقِ ابْنِ

(١) انظر : « مواهب الجليل » (٥ / ٣٤٠) و « التاج والإكليل » (١ / ٤٥٤) و « منح الجليل »

سَلَمُونَ » قَالَ فِي « مَسَائِلِ ابْنِ الْحَاجِّ » : إِذَا اتَّفَقَ الْجِيرَانُ عَلَى رَجُلٍ يَحْرُسُ لَهُمْ جَنَانَهُمْ أَوْ كُرُومَهُمْ فَأَبَى بَعْضُهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ مَعَهُمْ ، وَكَذَا أَفْتَى ابْنُ عَاتٍ فِي الدُّورِ يَتَّفِقُ الْجِيرَانُ عَلَى إِصْلَاحِهَا وَيَأْبَى بَعْضُهُمْ .

قَالَ الْقَاضِي : إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَصَاحِبِ الْكَرْمِ : إِنَّمَا أَحْرُسُهُ بِنَفْسِي أَوْ يَحْرُسُهُ غُلَامِي أَوْ أَخِي فَلَهُ ذَلِكَ وَبِهِ أَفْتَيْتُ وَسَلِّتُ عَنْ قَوْمٍ لَهُمْ زَرْعٌ اسْتَأْجَرُوا مَنْ يَحْرُسُهُ فَأَبَى بَعْضُهُمْ عَنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ : مَعِيَ مَنْ يَحْرُسُ زَرْعِي وَزَرْعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَيَّ وَحْدَتَهُ وَاسْتَأْجَرُوا مَنْ يَحْرُسُهُ وَأَبَى هُوَ عَنِ الدُّخُولِ مَعَهُمْ فَلَمْ يَحْرُسْ لَهُ أَحَدٌ حَتَّى كَمَلَ الزَّرْعُ فَأَفْتَيْتُ أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ عَلَيْهِ بِمَا يَنْبُوهُ مِنَ الْأُجْرَةِ .

قَالَ : وَأَمَّا الْأُجْرَةُ عَلَى الصَّلَاةِ لِلْإِمَامِ فَمَنْ أَبَاهَا مِنَ الْجِيرَانِ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِهَا ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ عَلَيْهَا مَكْرُوهَةٌ فِي أَصْلِهَا وَلِأَنَّ شُهُودَهَا فِي الْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ لَا فَرِيضَةٌ ، وَيَنْبَغِي فِي أُجْرَةِ الْجُمُعَةِ أَنْ تَلْزَمَ مَنْ أَبَاهَا لِأَنَّ شُهُودَهَا فَرَضٌ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ . انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْقِسْمَةِ : (وَعَرَسُ أُخْرَى إِنْ قُلِعَتْ) ^(١) إلخ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٠) [١٢] سُؤَالٌ عَنْ قِسْمَةِ الْوَصِيِّ بَيْنَ يَتَامَاهُ بِالْمَرْضَاةِ وَالتَّعْدِيلِ هَلْ

هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي (ق) ^(٢) وَنَصُّهُ : وَفِي « نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِبِ » : الْقِسْمَةُ بِالتَّعْدِيلِ بَيْنَ الْإِيْتَامِ جَائِزَةٌ إِذَا ثَبَتَ السَّدَادُ وَلَوْ كَانَتْ بِالْقَرْعَةِ كَانَتْ أَحْسَنَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤١) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ قِسْمَةِ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الْفَرَسِ لِعَلَّتْهَا هَلْ تَدْخُلُ

(١) مختصر خليل (ص/٢٣٦) .

(٢) التاج والإكليل (٥/٣٥٤) .

فِي قَوْلِ الشَّيْخِ : (كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا) ^(١) أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِيهِ حَيْثُ اقْتَسَمَاهَا مُهَيَّاءٌ ، وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْغَلَّةَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَائِهِمَا فِيهَا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٢) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ أَجْرَةِ الْقَاضِي وَالْقَاسِمِ وَالْكَاتِبِ هَلْ هِيَ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ أَوْ عَلَى الرُّؤُوسِ ؟ وَهَلْ لَهَا حَدٌّ مَعْلُومٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْقَلَشَانِيُّ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : (وَكَرِهَ مَالِكٌ إِجَارَةَ قَسَّامِ الْقَاضِي) ^(٢) مَا نَصَّهُ - بَعْدَ حَدَثِي صَدَرَ كَلَامُهُ - : فَكَرِهَ لِقَسَّامِ الْقَاضِي وَالْمَغْنَمِ أَنْ يَأْخُذُوا عَلَى الْقِسْمِ أَجْرًا ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُفَرِّضُ لَهُمْ مِنْ أَمْوَالِ الْبِتَامَى وَسَائِرِ النَّاسِ كَمَا كَرِهَ أَنْ يُرْزَقَ أَصْحَابُ السُّوقِ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَرْزَاقُ الْقَسَّامِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ جَازَ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ أَهْلُ مُورَثٍ أَوْ مَغْنَمٍ قَاسِمًا . يَرْضُونَهُ ، وَأَجْرُ الْقَاسِمِ عَلَى جَمِيعِهِمْ مِنْ طَلَبِ الْقِسْمِ وَمِنْ أَبَاهُ ، وَكَذَلِكَ أَجْرُ كَاتِبِ الْوَيْقَةِ . قَالَهُ مَالِكٌ فِي قَوْمٍ أَرَادُوا أَخْذَ مَالٍ لَهُمْ عِنْدَ رَجُلٍ هَلْ يَسْتَأْجِرُونَ مَنْ يَكْتُبُ لَهُمْ كِتَابًا لِيُوثَّقَ لَهُ وَلَهُمْ ، فَأَجْرُهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ إِلَى أَنْ قَالَ : وَاخْتَلَفَ كَيْفَ يَقْضِي الشُّرَكَاءُ تِلْكَ الْأَجْرَةَ بَيْنَهُمْ ؛ فَقِيلَ : عَلَى قَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ ، وَقِيلَ : عَلَى قَدْرِ الْعَدَدِ ، وَأَرَى أَنْ يَكُونَ أَجْرُ الْقَاسِمِ وَالْكَاتِبِ وَالسَّمْسَارِ فِيمَا بَيْعَ شَرِكَةٍ عَلَى قَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ [ق / ٦٩٢] الْيَوْمَ أَنَّ الْجُعْلَ عَنِ الْمَبِيعِ عَلَى قَدْرِ ثَمَنِهِ لَيْسَ عَلَى قَدْرِ التَّعَبِ فَمَا كَثُرَ ثَمَنُهُ كَثُرَ جُعْلُهُ وَإِنْ قَلَّ تَعَبُهُ ، وَمَا قَلَّ ثَمَنُهُ قَلَّ جُعْلُهُ وَإِنْ كَثُرَ تَعَبُهُ . اهـ .

(١) مختصر خليل (ص/٢٣٥) .

(٢) جامع الأمهات (ص/٤٣٦) .

قال في « المدونة » : قلت : تجوز إجارة أقسام الدور وحسابهم ؟

قال : سألت مالكا عن ذلك غير مرة فكرهه

قال مالك : وقد كان خارجة بن زيد بن ثابت ومجاهد يقسمان مع القضاة ويحسبان ولا

ياخذان لذلك جعلًا . « المدونة » (١١/٤٢٣) .

وَفِي الْأَجُوبَةِ النَّاصِرِيَّةُ : إِنَّ الْأَجْرَةَ تَكُونُ بِقَدْرِ اشْتِغَالِهِ عَنْ تَكْسِبِهِ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُهُ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ يَأْخُذُ الْأَجْرَةَ عَلَى قَضَائِهِ فِي بِلَادٍ سَائِبَةٍ لَيْسَ فِيهَا بَيْتُ الْمَالِ يَأْخُذُ مِنْهُ ، وَافْتَقَرَ إِلَى ذَلِكَ وَالْحَ النَّاسُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَلَمْ يَجِدْ سَبِيلًا لَخُرُوجِهِ عَنْ مُخَالَطَتِهِمْ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ؟

فَأَجَابَ : وَالْأَجْرَةُ عَلَى الْقَضَاءِ تَجُوزُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَتَحْرُمُ إِنْ كَانَتْ مَفْرُوضَةً عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْبَلَدِ كَمَا يَفْعَلُهُ قُضَاةُ الْبَادِيَةِ ، وَتُكْرَهُ إِنْ كَانَتْ عَلَى الْخَصْمَيْنِ وَلَا تَحْرُمُ وَيَسْتَوِيَانِ فِيهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِيهَا مِقْدَارُ مَا تَعَطَّلَ عَنْ كَسْبِهِ بِالِاشْتِغَالِ بِفَضْلِ الْخَصْمَيْنِ ، وَيَجُوزُ لِلْمُوثَّقِ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَى كِتَابِ الْوَيْثِقَةِ بِقَدْرِ مَا تَعَطَّلَ عَنْ سَيِّئِهِ بِالِاشْتِغَالِ بِكِتَابَتِهَا ، وَلَا يَتَعَدَّى مِقْدَارُ مَا اشْتَغَلَ بِهَا عَنْ كَسْبِهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نَوَازِلِ الْإِسْتِحْقَاقِ

(١٨٤٣) [١] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً تَحْتَهَا حَوَارَةٌ تَرْضَعُهَا وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ وَادَّعَى الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ أَنَّ الْحَوَارَةَ لَيْسَتْ بِنْتِ النَّاقَةِ وَإِنَّمَا هِيَ مَرْؤَةٌ عَلَيْهَا وَادَّعَى الْمُسْتَحَقُّ أَنَّهَا بِنْتُ نَاقَتِهِ لِمُؤَافَقَتِهِمَا وَتَوَلَّاهُ كُلٌّ وَاحِدَةً مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرَى إِنْ فَارَقَتْهَا وَلَكُونَهَا كَانَتْ تَرْضَعُهَا وَبِيعَتْ مَعَهَا وَلَا سِيَّمَا ضَلَّتِ النَّاقَةُ مِنْ عِنْدِهِ وَهِيَ حَامِلٌ ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مُسْتَحَقِّ النَّاقَةِ ؛ إِذْ مُؤَالَفَةُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرَى وَتَوَلَّاهُمَا عَلَيْهَا إِنْ فَارَقَتْهَا قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْحَوَارَةَ النَّاقَةُ ؛ فَفِي ابْنِ عَرَفَةَ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ (مَخ) (١) : وَتَبَّتُ الْبُيُوتُ الْمَانِعَةُ لِلتَّفَرُّقِ بِإِقْرَارِ مَالِكِيهِمَا أَوْ دَعَايِ الْأُمِّ [فَقَطْ] (٢) مَعَ قَرِينَةٍ صِدْقِهَا .

وَالْقَرِينَةُ شَاهِدٌ عُرْفِيٌّ وَالشَّاهِدُ الْعُرْفِيُّ فِيهِ خِلَافٌ هَلْ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةُ الشَّاهِدَيْنِ أَوْ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ فِي بَابِ الْهَبَةِ ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْغَالِبَ فِيمَا تَحْتَ الْبَهَائِمِ أَوْلَادُهَا وَتَرْوِيعُهَا عَلَيَّ أَوْلَادٍ غَيْرِهَا نَادِرٌ ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي كَرِيمٍ عِلْمِكُمْ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَيَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الرِّسَالَةِ وَالْوَلَدُ فِي الْحَيَوَانِ وَفِي الْأَمَةِ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ يَأْخُذُهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْأُمّهَاتِ . اهـ .

نَعَمْ إِنْ أَتَى الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ بَيِّنَةٌ عَلَى دَعْوَاهُ كَانَتْ لَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٤) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ شَيْئًا لِشَخْصٍ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ

(١) حاشية الخرشى (٧٩/٥) .

(٢) سقط من (مخ) .

عَلَيْهِ بَشْيٌ إِنْ اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ هَلْ يَعْمَلُ بِشَرْطِهِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَبْطُلُ بِهِ الْبَيْعُ أَوْ لَا؟
جَوَابُهُ : أَنَّ إِسْقَاطَ الْمُشْتَرِي حَقَّهُ مِنَ الْقِيَامِ بِالْإِسْتِحْقَاقِ عَلَى الْبَائِعِ لَا يَلْزِمُهُ ،
لأنَّهُ إِسْقَاطُ الشَّيْءِ قَبْلَ وَجُوبِهِ وَقَبْلَ عِلْمِهِ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَحَقَّ الْمُبْتَاعُ مِنْ
يَدِهِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّرْطَ بَاطِلٌ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ كَمَا يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ
فِي فَصْلِ تَنَاوُلِ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ وَالْأَرْضِ ، وَتَنَاوُلْتُهُمَا بِقَوْلِهِ : (وَأَنْ لَا
عَهْدَةٌ)^(١) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٥) [٣] سَوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى حَيَوَانًا مَثَلًا مِنْ عِنْدِ شَخْصٍ يُعْلَمُ صِحَّةُ
مِلْكِهِ لَهُ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ لِعِلْمِهِ أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ ظَالِمٌ فِيمَا أَخَذَ مِنْ
يَدِهِ عَلَى مَا مَشِيَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ ؛ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ مُشَبِّهًا فِي عَدَمِ
الرُّجُوعِ : (كَعِلْمِهِ صِحَّةَ مِلْكِ بَائِعِهِ)^(٢) . اهـ . وَذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ فِي
الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ [ق / ٦٩٣] ، وَلَفْظُهُ - عَلَى نَقْلِ الْحَطَّابِ^(٣) عَنْهُ - : وَقَدْ
اخْتَلَفَ إِذَا كَانَ فِي عِنْدِ الشَّرَاءِ وَعَلَى الْمُبْتَاعِ صِحَّةَ مِلْكِ الْبَائِعِ الْمَذْكُورِ حِينَ انْتِهَامِ
الْبَيْعِ وَأَنْعَقَادِهِ ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ : لَا يَرْجِعُ إِذَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ ،
وَقَالَ غَيْرُهُمَا : يَرْجِعُ . اهـ .

وَفِي أَوَّلِ الْبُيُوعِ فِي « [مُعِين]^(٤) الْحُكَّامَ : إِذَا صَرَّحَ الْمُبْتَاعُ بِصِحَّةِ مِلْكِ
الْبَائِعِ لِمَا بَاعَ ثُمَّ طَرَأَ اسْتِحْقَاقُ فَهَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ لَا ؟
فِي ذَلِكَ رَوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ وَلَا يَضُرُّهُ إِقْرَارُهُ ،

(١) مختصر خليل (ص/ ١٩٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٣٢) .

(٣) مواهب الجليل (٥/ ٣٠٦ - ٣٠٧) .

(٤) في الأصل : مفيد ، والمثبت من (ح) .

وَالْأُخْرَى : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ وَ [عَلَيْهِ] ^(١) بِشَيْءٍ ؛ رَوَاهُمَا أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ
ابْنِ الْعَطَّارِ : وَبِالرَّوَايَةِ الْأُولَى الْقَضَاءُ . اهـ من (ح) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٦) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سَلْعَةً مِنْ عِنْدِ شَخْصٍ عَالِمًا عَدَمَ مِلْكِيَّتِهِ
لَهَا وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ
الْمُعَاوَضَةَ وَلَمْ يُرَاعِ هُنَا عِلْمَهُ بِعَدَمِ مِلْكِيَّةِ الْبَائِعِ الْمُبِيعِ لِسَبْقِ عِلْمِ الْبَائِعِ وَظُلْمِهِ
بِالْبَيْعِ ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مَفْهُومُ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ كَعِلْمِهِ مِلْكٍ بَائِعِهِ . اهـ
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٧) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى دَابَّةً مِنْ غَاصِبٍ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ غَاصِبٌ
وَاسْتَمَرَ يَنْفِقُ عَلَيْهَا مُدَّةً وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ فَهَلْ يَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ عَلَى
الْمُسْتَحَقِّ ؛ لِأَنَّهُ قَامَ عَنْهُ بِوَاجِبٍ أَوْ عَلَى الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّهُ وَرَطَّهُ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي
ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ (عَج) فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ : أَفْتَى بَعْضُ
أَشْيَاخِنَا فِيمَا اسْتَحَقَّ ، وَلَا غَلَّةَ لَهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ عَلَى الَّذِي اسْتَحَقَّهُ ، وَهُوَ
مَأْخُودٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الاسْتِحْقَاقِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ بِنَفَقَتِهِ إِنْ
لَمْ تَكُنْ لَهُ خِدْمَةٌ عَلَى الْأَرْجَحِ) ^(٢) وَغَيْرَ ذَلِكَ ، وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَشْيَاخِي ،
وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٌ غَيْرُ وَاحِدٍ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٨) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى حَيَوَانًا مَثَلًا عِنْدَ شَخْصٍ وَادَّعَاهُ آخَرٌ
وَأَتَى بِشَاهِدٍ عَلَيْهِ فَهَلْ لِلْمَشْهُورِ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْحَيَوَانَ وَيَرْجِعَ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ حِينَئِذٍ أَوْ
لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِالْاسْتِحْقَاقِ ؟

(١) سقط من الأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٢٤) .

جَوَابُهُ : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِحْقَاقِ ؛ فَفِي (ح) (١) مِنْ كِتَابِ ابْنِ سُبْحُونٍ : سَأَلَ ابْنُ حَبِيبٍ سُبْحُونًا عَمَّنْ اغْتَرَقَ مِنْ يَدِهِ شَيْءٌ وَثَبَتْ عَلَيْهِ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ فَيُرِيدُ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ حَمِيلًا عَلَى مَنْ بَاعَ ذَلِكَ ؛ لِثَلَاثٍ يُحْكَمُ عَلَيْهِ فِي وَقْتٍ يَغِيبُ هَذَا فِيهِ عَلَيْهِ .

قَالَ : لَا حَمِيلَ عَلَيْهِ وَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ حَتَّى يُحْكَمَ عَلَيْهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٤٩) [٧] سَوَّالٌ : عَنْ الْمُسْتَحَقِّ مِنْ يَدِهِ إِنْ أَدْعَى مَدْفَعًا فِي الْبَيِّنَةِ وَعَجَزَ عَنْهُ ثُمَّ حُكِمَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى بَائِعِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « [مُعِين] (٢) الْحَكَّامِ » : إِذَا أَعْذَرَ لِلَّذِي أُلْفِيَ فِي يَدِهِ لِعَبْدٍ أَوْ الدَّابَّةِ فَالْصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ : لَا حُجَّةَ لِي الْآنَ وَأَرْجِعْ عَلَيَّ مَنْ بَاعَ مِنِّي ، فَإِنْ أَدْعَى أَيُّ : الَّذِي أُلْفِيَ فِي يَدِهِ الْعَبْدَ أَوْ الدَّابَّةَ مَطْعَنًا فِي الشُّهُودِ أَجَلٌ ، فَإِنْ عَجَزَ بَعْدَ ذَلِكَ حُكْمُ عَلَيْهِ ثُمَّ لَا يَكُونُ لَهُ رُجُوعٌ عَلَى الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ بِالْبَيِّنَةِ الَّتِي أَعْذَرَ لَهُ فِيهَا فَإِذَا طَعَنَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَامٌ . اهـ .

وَصَرَّحَ ابْنُ سَلْمُونٍ بِأَنَّ مَنْ اسْتَحَقَّ مِنْهُ شَيْءٌ وَأَدْعَى فِيهِ مَدْفَعًا وَعَجَزَ عَنْهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ رُجُوعٌ عَلَى بَائِعِهِ . اهـ . مِنْ (ح) (٣) . وَالْمَسْأَلَةُ فِي (ق) أَيْضًا وَرَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ (٤) . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٠) [٨] سَوَّالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مُعِينًا بِأَبْعَرَةٍ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

(١) مواهب الجليل (٣٠٦ / ٥) .

(٢) في الأصل : مفيد .

(٣) مواهب الجليل (٣٠٦ / ٥) .

(٤) شرح ميارة (٢٩١ / ٢)

جَوَابُهُ : قَالَ مَالِكٌ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : مَنْ بَاعَ عَبْدًا بَعْدَ فَاسْتَحَقَّ أَحَدَهُمَا مِنْ يَدِ مُبْتَاعِهِ أَوْ رَدَّهُ بَعِيبَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِي عَبْدِهِ الَّذِي أَعْطَاهُ فَيَأْخُذُهُ إِنْ وَجَدَهُ ، وَإِنْ [فَاتَ] ^(١) بِتَغْيِيرِ سَوْقٍ أَوْ بَدَنٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا قِيَمَتُهُ يَوْمَ الصَّفَقَةِ . اهـ . من (ق) ^(٢) [ق / ٦٩٤] وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَفِي عَرَضٍ بِعَرَضٍ مِمَّا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ أَوْ قِيَمَتُهُ) ^(٣) . اهـ .

وَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ رَبَّ الْأُبْعَرَةِ يَرْجِعُ فِيهَا إِنْ لَمْ تَفُتْ بِتَغْيِيرِ سَوْقٍ أَوْ بَدَنٍ وَإِنْ فَاتَتْ بِذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا قِيَمَتُهَا يَوْمَ الْعَقْدِ . اهـ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَبْدُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيَّ بِأَنَّهُ بِمِثْلِهِ .

قَالَ (مَخ) ^(٤) : قَوْلُهُ : (وَفِي عَرَضٍ) : أَيُّ : مُعَيَّنٍ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : وَأَمَّا غَيْرُ الْمُعَيَّنِ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْمِثْلُ مُطْلَقًا . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥١) [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سَلْعَةً بِدَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ مَسْكُوكَةً وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ رَدَّهَا بِغَيْبٍ أَيْفُسَخُ الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا وَإِنَّمَا يَجِبُ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِمِثْلِ الْعَيْنِ الَّتِي بَاعَ لَهُ بِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ بِقَوْلِهِ : (إِلَّا النَّقْدُ فَمِثْلُهُ) ^(٥) . اهـ .

قَالَ : (إِلَّا النَّقْدُ) : أَيُّ : الْعَيْنُ فَيَرْجِعُ بِمِثْلِهَا . اهـ .

لَأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالْدَنَانِيرَ لَا تَرَادُ لِأَعْيَانِهَا فِي الْبَيْعِ ؛ فَالْمُشْتَرِي بِهَا مُشْتَرٍ عَلَى

(١) فِي (ق) ، مَات .

(٢) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ (٣٠٨/٥) .

(٣) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٣٢) .

(٤) حَاشِيَةُ الْخُرَشَى (٦/١٨٠) .

(٥) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٣٥) .

الذِّمَّةُ لَا يَنْتَقِضُ الْبَيْعُ لِاسْتِحْقَاقِهَا وَلَا سَبِيلَ لِلْبَائِعِ إِلَى مَا أَخَذَهُ الْمُشْتَرِي بِهَا .

أَبُو الْحَسَنِ : لَا خِلَافَ بَيْنَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبَ أَنَّ الدَّنَائِرَ وَالْدَّرَاهِمَ لَا تَتَعَيَّنُ فِي الْبَيْعِ وَإِنْ عَيَّنَتْ . اهـ .

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّرْفِ فَإِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى رَبِّهَا حَيْثُ حَصَلَ الاسْتِحْقَاقُ فِي عَيْنِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلِلْمُسْتَحَقِّ إِجَارَتُهُ) ^(١) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا تُرَادُّ لِأَعْيَانِهَا فِي الصَّرْفِ .

ابْنُ رُشْدٍ : لَا خِلَافَ بَيْنَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبَ أَنَّ الدَّنَائِرَ وَالْدَّرَاهِمَ تَتَعَيَّنُ فِي الصَّرْفِ إِنْ عَيَّنَتْ ، وَإِنْ لَمْ تُعَيَّنْ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : تَتَعَيَّنُ بِالْقَبْضِ ، وَقَالَ أَشْهَبٌ : لَا تَتَعَيَّنُ . اهـ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ الدَّنَائِرِ وَالْدَّرَاهِمِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الدَّنَائِرَ وَالْدَّرَاهِمَ ثَمَنٌ لَا يَنْتَقِضُ الْبَيْعُ بِاسْتِحْقَاقِهِ وَغَيْرَهَا ثَمَنٌ يَنْتَقِضُ الْبَيْعُ بِاسْتِحْقَاقِهِ قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَهُوَ فِي بَيْعِهِ بغيرِ الْعَيْنِ مُبْتَاعٌ غَيْرُ بَائِعٍ ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ ثَمَنٌ وَسِوَاهُ مَثْمُونٌ ، وَلَا يَبِيعُهُ حَالًا مَنْ لَيْسَ هُوَ عِنْدَهُ ، وَيَجُوزُ شِرَاؤُهُ بِالْعَيْنِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَالْبَيْعُ لَا يَنْتَقِضُ بِاسْتِحْقَاقِ الثَّمَنِ وَيُقَالُ لَهُ : ائْتِ بِمِثْلِهِ وَيَنْتَقِضُ بِاسْتِحْقَاقِ الْمَثْمُونِ . اهـ .

مِنْ فِتَاوَيِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ مَعَ حَذْفٍ وَاخْتِصَارٍ :

وَفِي كِتَابِ الاسْتِحْقَاقِ مِنَ « الْمُدُونَةِ » ^(٢) : وَإِنْ أَسْلَمْتَ دَنَائِرَ فِي طَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَ مَا أَسْلَمْتَ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ فَالْسَّلَامُ تَامٌ وَعَلَيْكَ مِثْلُهَا ، وَكَذَلِكَ الدَّرَاهِمُ وَالْفُلُوسُ وَكَذَلِكَ الْبَيْعُ النَّاجِزُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٢) [١٠] سُؤَالَ عَمَّنِ اشْتَرَى سِلْعَةً بِدَنَائِرٍ فَدَفَعَ فِيهَا دَرَاهِمَ أَوْ

(١) مختصر خليل (ص/ ١٧٢) .

(٢) انظر : « الذخيرة » (٧٠ / ٩) .

عَرَضًا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ رَدَّهَا بِعَيْبٍ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ، هَلْ يَرْجِعُ بِمَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ أَوْ بِمَا دَفَعَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَمَنْ ابْتَاعَ سِلْعَةً بِدَنَانِيرٍ فَدَفَعَ فِيهَا دَرَاهِمَ ثُمَّ اسْتَحَقَّتِ السِّلْعَةُ أَوْ رَدَّهَا بِعَيْبٍ فَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ مِنَ الْعَيْنِ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ ، وَلَوْ دَفَعَ عَنِ الدَّنَانِيرِ عَرَضًا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْبَائِعِ إِلَّا بِالدَّنَانِيرِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ لِهَذَا الْعَرَضِ لَمْ يَكُنْ ثَمَنًا لِلْسِّلْعَةِ الَّتِي بَاعَ ، وَإِنَّمَا هُوَ صَفَقَةٌ ثَانِيَةٌ كَمَا لَوْ قَبَضَ الدَّنَانِيرَ مِنَ الْمُتَبَاعِ ثُمَّ ابْتَاعَ مِنْهُ بِهَا سِلْعَةً أُخْرَى ، فَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ ، فَإِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالدَّنَانِيرِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٣) [١١] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أُمَةً مِنْ غَاصِبٍ وَوَطَّئَهَا فَأَتَتْ بَوْلَدَيْنِ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ وَتَرَافَعَ مَعَ الْمُسْتَحَقِّ وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِغُرْمِ قِيمَتِهَا وَقِيمَةِ الْوَلَدَيْنِ ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ تُوُفِّيَ قَامَتِ ابْنَةٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ الْأُمَةِ تُرِيدُ مِيرَاثَهَا مِنْهُ وَادَّعَتْ أَنَّ وَلَدَيِ الْأُمَةِ غَيْرَ لَاحِقَيْنِ لَاسْتِحْقَاقِ أُمَّهُمَا ، فَقَامَ أَخٌ لَهُمَا كَبِيرٌ وَأَبَى ؛ لِأَنَّ الْأَبَ قَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِقِيمَةِ الْأُمَةِ وَوَلَدَيْهَا وَأَنَّهُمَا لَاحِقَانِ شَرْعًا ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرٍ مِنْ غَاصِبٍ وَلَا عِلْمَ لَهُ بِالْغَضَبِ فَقَامَتِ الْجَمَاعَةُ وَضَرَبَتْ عَلَى يَدِ ابْنَتِهِ وَقَسَمَتِ الْمَثْرُوكَ عَلَى جَمِيعِ الْأَوْلَادِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَامَ هَذَا الْوَلَدُ الْكَبِيرُ مِنْ غَيْرِ الْأُمَةِ وَأَرَادَ أَنْ يَرُدَّ وَلَدَيِ الْأُمَةِ رَقِيقَيْنِ ، وَادَّعَى أَنَّ وَالِدَهُ عَالِمٌ بِالْغَضَبِ ، وَأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لَهُمَا فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا ؟

وَمَا كَيْفِيَّةُ الْإِبْطَاتِ عَلَى أَنَّ الْأَبَ عَالِمٌ بِالْغَضَبِ ؟

جَوَابُهُ : إِذَا شَهِدَتْ الْآنَ بَيِّنَةٌ عَلَى إِفْرَارِهِ قَبْلَ الْوَطْءِ بِعِلْمِهِ أَنَّ الْأُمَةَ مَغْضُوبَةٌ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْأَخِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا نَسَبَ وَلَا إِرْثَ لَوَلَدَيِ الْأُمَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِبَيِّنَةٍ أَصْلًا أَوْ أَتَى بِهَا ، إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ شَاهِدَةً عَلَى إِفْرَارِهِ قَبْلَ الْوَطْءِ بِعِلْمِهِ بِالْغَضَبِ ، فَإِنَّ وَلَدَيِ الْأُمَةِ لَاحِقَانِ بِأَبِيهِمَا شَرْعًا يَرِثَانِ مِنْهُ ،

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْفِي نَسَبَهُمَا ؛ فَفِي « مُخْتَصِرِ ابْنِ الْحَاجِبِ » : وَيُحَدِّثُ الْوَاطِئُ الْعَالِمَ بِالْغَضَبِ وَالْوَلَدُ رَقِيقٌ لَا يُنْسَبُ لَهُ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَيَّ نَقْلُ الْمَشْدَالِيِّ عِنْدَ قَيْدِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِأَنَّ [قَطْعَ] ^(١) الْبَيِّنَةِ قَبْلَ الْوَطْءِ عَلَى أَنَّ الْوَاطِئَ أَقَرَّ بِعِلْمِهِ بِالْغَضَبِ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُجَرَّدُ إِقْرَارِهِ الْآنَ بِأَنَّهُ وَطِئَ عَالِمًا بِالْغَضَبِ فَقَالُوا - يَعْنِي أَهْلَ الْمَذْهَبِ - : يُحَدِّثُ لِأَجْلِ إِقْرَارِهِ الزَّنْيَ وَيَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ نَفْيُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى فِي قَطْعِ النَّسَبِ . اهـ . وَقَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ : يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ الْأُمَّةَ الْمَغْصُوبَةَ عَالِمًا بِغَضَبِهَا غَاصِبًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ [^(٢)] فَإِنْ اشْتَرَاهَا مِنْ غَاصِبِهَا عَالِمًا بِالْغَضَبِ فَهُوَ زَانٌ فَلِذَلِكَ كَانَ وَلَدُهُ رَقِيقًا لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ وَلَا نَسَبَ لَهُ ، وَهَذَا بِشَرْطِ أَنْ تَقُومَ الْبَيِّنَةُ قَبْلَ الْوَطْءِ عَلَيَّ أَنَّ الْوَاطِئَ أَقَرَّ بِعِلْمِهِ أَنَّ الْأُمَّةَ مَغْصُوبَةٌ أَوْ تَشْهَدُ الْآنَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ [ق / ٦٩٥] أَقَرَّ عِنْدَهُمْ قَبْلَ الْوَطْءِ بِعِلْمِهِ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُجَرَّدُ إِقْرَارِهِ الْآنَ بِأَنَّهُ وَطِئَ عَالِمًا بِالْغَضَبِ فَقَالَ أَهْلُ الْمَذْهَبِ : يُحَدِّثُ لِأَجْلِ إِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنْيِ وَيَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ لِحَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ الْوَلَدِ فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ ، وَهَذِهِ إِحْدَى الْمَسَائِلِ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا الْحَدُّ وَثُبُوتُ النَّسَبِ . اهـ . وَفِي « مُخْتَصِرِ ابْنِ عَرَفَةَ » الْفَرَعِيُّ : وَوَاطِئُ أُمَّةٍ لَغَيْرِهِ وَغَيْرُ ابْنٍ لَهُ عَمَدًا يُحَدِّثُ ، وَوَلَدُهَا رَقٌّ لِرَبِّهَا غَيْرُ لَاحِقٍ بِالْوَاطِئِ إِنْ عُلِمَ غَضَبُهُ إِيَّاهَا أَوْ عُلِمَ أَنَّهَا لَغَيْرِهِ لِكَوْنِهِ مُرْتَهَنًا لَهَا أَوْ إِقْرَارِهِ بِأَنَّهَا لَغَيْرِهِ قَبْلَ وَطْئِهِ إِيَّاهَا . اهـ . وَكَفَى بِالْمَسْأَلَةِ قُوَّةَ وَجُودِهَا فِي ابْنِ عَرَفَةَ وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَ« التَّوْضِيحِ » ، وَذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَيْضًا أَبُو الْحَسَنِ فِي « غَايَتِهِ » وَ« تَحْقِيقِهِ » ، وَالتَّنْفَرَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الرِّسَالَةِ ، وَذَكَرَهَا أَيْضًا ابْنُ نَاجِي فِي شَرْحِهِ عَلَى

(١) أَظْنَاهَا هَكَذَا .

(٢) قَدَرُ كَلِمَةٍ لَمْ أَتَيْنِهَا .

«الرِّسَالَةَ» عِنْدَ قَوْلِهَا : (وَمَنْ غَضِبَ أُمَّةً ثُمَّ وَطَّئَهَا فَوَلَدَهُ رَقِيقٌ وَعَلَيْهِ الْحَدُّ) (١) أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهَا : وَهَذَا إِذَا قَالَتِ الْبَيِّنَةُ كَانَ لَهُ إِقْرَارٌ بِغَضَبِهَا قَبْلَ الْوُطْءِ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُجَرَّدُ إِقْرَارِهِ الْآنَ بِأَنَّهُ وَطَّيَّ عَالِمًا بِالْغَضَبِ فَإِنَّهُ يُحَدُّ لِلْأَجْلِ إِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنى ، وَيَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقِّ الْوَلَدِ فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ ، وَهِيَ أَحَدُ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا النَّسَبُ وَالْحَدُّ . اهـ .

وَالِىَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامٍ أَثْمَتْنَا فِي نُصُوصِهَا وَشُرُوحِهَا أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهِ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ . اهـ . وَلَا سِيَمًا انْضَمَّ إِلَى هَذَا الْإِقْرَارِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ حِينَ ادَّعَتْ الْأُخْتُ أَنَّهَا غَيْرُ لَاحِقِينَ ، وَادَّعَى هُوَ أَنَّهَا لَاحِقَانِ مَعَ قَسَمِ الْجَمَاعَةِ الْمَتْرُوكِ ، وَلَمْ يُغَيِّرْ هُوَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ فَيُؤْخَذُ الْآنَ بِإِقْرَارِهِ ذَلِكَ إِذْ هُوَ حِينَئِذٍ رَشِيدٌ وَذَلِكَ أَبْلَغُ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (يُؤْخَذُ الْمُكْلَفُ بِلَا حَجَرٍ بِإِقْرَارِهِ) (٢) حَتَّى لَوْ شَهِدَتِ الْآنَ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِ الْأَبِ قَبْلَ الْوُطْءِ بِأَنَّهُ عَلِمَ بِغَضَبِ الْأُمَّةِ لَا يَعْمَلُ بِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ لِتَكْذِيبِهِ إِيَّاهَا بِإِقْرَارِهِ الْمُتَقَدِّمِ .

(١) الرسالة (ص/٢٤٨) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٢١) .

قال الخرشي : ص : يؤخذ المكلف بلا حجر بإقراره

ش : يعنى أن المكلف الذى لا حجر عليه وهو البالغ العاقل الطائع إذا أقر بحق فإنه يؤخذ بإقراره ويلزمه واحتراز بـ (المكلف) من غيره كالصبي والمجنون والمكره فإن إقراره غير لازم له واحتراز بعدم الحجر من المحجور عليه كالمريض والزوجة فيما زاد على الثلث فإنه لا يصح إقرارهما وإن أجاز فعطية .

وقوله : (بلا حجر) أخرج به السكران وإن دخل فى قوله (مكلف) ؛ لأنه محجور عليه فيما يتعلق بالأموال والمرتد والعبد الغير المأذون له والسفيه والمفلس على تفصيله السابق وقوله : (بإقراره) يؤخذ منه أن المال المقر به لا يشترط فيه أن يكون معلوما حيث لم يقل بإقراره بمال معلوم « حاشية الخرشي » (٦ / ٨٧) .

فَفِي نَقْلِ (ق) (١) : مَنْ [كَذَبَ بَيِّنَةً] (٢) فَقَدْ أَسْقَطَهَا ، وَمَنْ أَوْجَبَ لَهُ [سَمَاعَهَا] (٣) بَعْدَ تَكْذِيبِهِ إِيَّاهَا فَقَدْ فَتَحَ بَابَ [التَّعْنِيتِ] (٤) وَالتَّشْغِيبِ وَأَعَانَ عَلَيْهِ . اهـ . وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٤) [١٢] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ بَلَدٍ فَشَا فِيهِ بَيْعُ الْأَحْرَارِ وَادَّعَى الْعَبْدُ الْحُرِّيَّةَ وَأَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ الْبَلَدِ هَلْ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ فِي « تَبَصُّرَتِهِ » : إِذَا ادَّعَتْ جَارِيَةُ الْحُرِّيَّةَ وَذَكَرَتْ أَنَّهَا مِنْ مَوْضِعٍ سَمَّتهُ ، وَأَنَّ مُتَغَلَّبًا بِتِلْكَ الْبَلَدِ - أَيِ : الْجَهَةِ - أَغَارَ عَلَيْهِمْ فَسَبَّاهَا فَيَمْنُ سَبًّا وَأَنَّهَا حُرَّةٌ ، وَعَلِمَ صَحَّةَ مَا ذَكَرَتْ مِنَ التَّغْلِبِ عَلَى أَهْلِ تِلْكَ النَّاحِيَةِ ، وَذَكَرَ الَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ أَنَّهُ ابْتَاعَهَا مِنْ ذَلِكَ الْجَانِبِ الَّذِي ذَكَرَتْ أَنَّهَا مِنْ أَهْلِهِ فَهَلْ يَكُونُ إِبْثَاتُ الرُّقِّ عَلَى الَّذِي أُلْقِيََتْ بِيَدِهِ أَمْ عَلَيْهَا هِيَ إِبْثَاتُ الْحُرِّيَّةِ ؟

فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَكِيدِ ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى ، وَأَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَسَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عِيسَى : عَلَى الْمُدَّعِي لِرُقِّهَا إِبْثَاتُ دَعْوَاهُ لِتَصَدِيقِهِ إِيَّاهَا عَلَى ذِكْرِ النَّاحِيَةِ ، وَقَالَ سَحْنُونٌ بِهِذَا .

وَقَالَ رَبِيعَةُ : تَحَدَّثُ لِلنَّاسِ أَفْضِيَّةٌ بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ .

وَقَالَ ابْنُ لُبَابَةَ : الْبَيِّنَةُ عَلَى مُدَّعِي الْحُرِّيَّةِ ، إِذْ هِيَ فِي مِلْكِ الرَّجُلِ مَعْرُوفَةُ الرُّقِّ .

قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ الْأَعْلَى يُفْتِي بِغَيْرِ هَذَا لِفَسَادِ الزَّمَانَةِ ، وَلَكَسْتُ أَرَاهُ مَسْأَلَةً ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا وَقَعَ فِي « مَسَائِلِ ابْنِ زَرْبٍ » فِي عَبْدٍ زَعَمَ أَنَّهُ حُرٌّ وَعَلِمَ أَنَّهُ

(١) التاج والإكليل (٦ / ١٣٣) .

(٢) فِي (ق) : أَكْذَبَ بَيِّنَةً .

(٣) فِي (ق) : السَّمَاعُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : التَّصْنِيفُ .

كَانَ فِي بَلَدَةِ يَسَاعُ الْأَحْرَارُ فِيهَا] ^(١) فَقَالَ ابْنُ زَرْبٍ : يَخْرُجُ الْمَمْلُوكُ مِنْ يَدِ الَّذِي هُوَ بَيْدُهُ حَتَّى يُقِيمَ الْبَيْتَةَ أَنَّهُ ابْتِاعَهُ مِمَّنْ كَانَ لَهُ مُلْكًا ؛ فَجَعَلَ الْبَيَانَ عَلَى السَّيِّدِ . قَالَ : وَبِذَلِكَ كَانَ شُبُوحُ بَلَدِنَا يَفْتُونَ فِيمَا بَيْعَ بَلَدِ ابْنِ حَفْصُونَ ؛ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ فِيهِ بَيْعُ الْأَحْرَارِ فَكَانُوا يُكَلِّفُونَ السَّيِّدَ بِإِقَامَةِ الْبَيْتَةِ عَلَى صِحَّةِ ابْتِاعِهِ . اهـ .

وَفِي أَثْنَاءِ مَسَائِلِ الْعَتَقِ مِنْ « مُخْتَصَرِ الْبِرْزَلِيِّ » ^(٢) مَسْأَلَةٌ [عَنْ ^(٣)]
 [أَمَةٍ] ^(٤) أُلْفِيَتْ بِيَدِ رَجُلٍ ادَّعَتْ الْحُرِّيَّةَ وَأَنَّ مُتَغَلِّبًا أَغَارَ عَلَى ذَلِكَ الْجَانِبِ فَسَبَّاهَا ،
 وَذَكَرَ الَّذِي أُلْفِيَتْ فِي يَدِهِ أَنَّهُ ابْتِاعَهَا مِنْ ذَلِكَ الْجَانِبِ فَأَفْتَى [أَبُو الْوَكِيدِ] ^(٥)
 وَابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِأَنَّ إِبْنَاتَ الرُّقِّ عَلَى مَنْ ادَّعَاهُ لِتَصْدِيقِهِ إِيَّاهَا عَلَى ذِكْرِ النَّاحِيَةِ ،
 وَقَدْ قَالَ سُحُونٌ بِهَذَا إِلَّا أَنَّ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا ، وَعَنْ ابْنِ لُبَابَةَ : الْبَيْتَةُ عَلَى مَنْ
 ادَّعَى الْحُرِّيَّةَ ، وَقَالَ ابْنُ زَرْبٍ : إِنْ كَانَ الْبَلَدُ تَبَاعُ الْأَحْرَارِ فِيهِ وَهُوَ فَاشٍ مَعْلُومٌ
 فَعَلَى السَّيِّدِ الْإِبْنَاتُ ، وَعَلَى صِحَّةِ ابْتِاعِهِ مِمَّنْ كَانَ لَهُ مُلْكًا ، وَبِذَلِكَ أَفْتَوْا فِي
 قَضِيَّةِ ابْنِ حَفْصُونَ . قُلْتُ فِي الْمُدَوَّنَةِ فِي الْعَتَقِ الثَّانِي : مَنْ جَازَ صَبِيًّا صَغِيرًا
 حِيَازَةَ الْمَلِكِ وَعَرَفَتْ حِيَازَتَهُ لَهُ وَخَدَمَتَهُ إِيَّاهُ ثُمَّ كَبَرَ وَادَّعَى الْحُرِّيَّةَ فَهُوَ لَهُ عَبْدٌ وَإِنْ
 كَانَ إِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ وَلَمْ يُعْلَمْ فِيهِ لَهُ حَوَظٌ صُدِّقَ الصَّبِيُّ . اهـ . مِنْ (عَج) .
 انْظُرْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ قَالَتْ : زَنَّا مُسْتَوْلَدَةٌ لَمْ تُحَرِّمْ ...) ^(٦) إلخ .

وَفِي نَوَازِلِهِ أَيْضًا بَرَدَ اللَّهُ ضَرِيحَهُ - مَا نَصَّهُ : سُؤَالَ عَنْ بَلَدٍ فَشَا فِيهِ بَيْعُ

(١) كلمة مطموسة بالأصل .

(٢) انظر : فتاوى البرزلى « ٢١ / ٦ - ٢٢ » .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) فى « فتاوى البرزلى » : امرأة .

(٥) فى « فتاوى البرزلى » : ابن وليد .

(٦) مختصر خليل (ص/ ١٨٣) .

الْأَحْرَارِ هَلْ يُصَدَّقُ مَنْ ادَّعَى الْحُرِّيَّةَ مِنَ الْمَجْلُوبِينَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّهُ يُصَدَّقُ وَإِنْ اشْتَرَاهُ سَاكِنًا ثُمَّ ادَّعَى الْحُرِّيَّةَ بَعْدَ ذَلِكَ صُدِّقَ أَيْضًا لِأَنَّ [ق / ٦٩٦] سَكُونُهُ يَحْمِلُ عَلَى الْجَهْلِ أَوْ الْخَوْفِ . اهـ . إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ عَلِمْتَ أَنَّ مَنْ ادَّعَى الْحُرِّيَّةَ وَكَانَ فِي بَلَدٍ فَشَا فِيهِ بَيْعُ الْأَحْرَارِ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ عَلَى الْمَشْهُورِ لِكَثْرَةِ الْقَائِلِ لِلذَلِكَ وَلَا سِيَّمَا جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُ هَذِهِ الْبِلَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَبَارِيًا وَغَيْرُهُ مِنَ السُّودَانِ الَّذِينَ أَصْلُهُمُ الْكُفْرُ فَالْمُسْلِمُونَ أَصَالَةٌ أَهْلُ عَيْتَاكَ وَبَاعَتُهُ وَسَقَرُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ كُلِّ أَسْوَانِيكَ وَأَفْلَانٍ فَمَنْ تَمَسَّكَ بِشَيْءٍ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الرِّقِّ فَهُوَ فِي ضَمَانِهِ وَإِنْ بَاعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ فَعَلَيْهِ دَيْتُهُ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (كَحَرِّ بَاعَهُ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ) ^(١) وَفِي مَنْ بَاعَ حُرًّا مَاذَا يَلْزِمُهُ قَالَ : يُحَدِّدُ أَلْفَ جَلْدَةٍ وَيُسَجِّنُ سَنَةً ، فَإِذَا آيَسَ مِنْهُ أَدَّى دَيْتَهُ إِلَى أَهْلِ اهـ . (مخ) ^(٢) : فَلَوْ رَجَعَ الْبَائِعُ بِمَا غَرِمَهُ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٥) [١٣] سَوَّالٌ عَنْ أَمَةٍ اشْتَرَيْتَ مِنْ بَلَدٍ فَشَا فِيهِ بَيْعُ الْأَحْرَارِ وَأَقَرَّتْ بِالرِّقِّ عِنْدَ الشَّرَاءِ ثُمَّ ادَّعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْحُرِّيَّةَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي الْخِطَابِ ^(٣) وَلَفْظُهُ : إِذَا اعْتَرَفَ الْمَمْلُوكُ بِالرِّقِّ ثُمَّ ادَّعَى الْحُرِّيَّةَ هَلْ يُقْبَلُ مِنْهُ ؟ انْظُرْ ابْنَ سَلْمُونٍ فِي بَيْعِ الرِّقِّ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ قَوْلَيْنِ ؛ وَعَلَى أَنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ فَإِذَا اثْبَتَ ذَلِكَ وَكَانَ الْبَائِعُ عَدِيمًا فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْثَمَنِ أَمْ لَا ؛ فَفِيهِ خِلَافٌ ذَكَرَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي آخِرِ سَمَاعِ عَيْسَى مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَرَسَمَ لَمْ يُدْرِكْ مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ مِنْ كِتَابِ الْاسْتِحْقَاقِ ^(٤) . اهـ .

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

(٢) حاشية الخرشى (١٤٣/٦) .

(٣) مواهب الجليل (٣٠٦/٥) .

(٤) البيان والتحصيل (١١/ ١٤٠، ١٤٤) .

وَفِيهِ أَيْضًا قَبْلَ هَذَا مَا نَصَّهُ : إِذَا ادَّعَتْ أَنَّهَا حُرَّةٌ ثُمَّ أَقَرَّتْ بِالرِّقِّ قَالَ ابْنُ سَهْلٍ : قَالَتْ طَائِفَةٌ : لَا يَقْبَلُ رُجُوعُهَا ؛ إِذْ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَرِقَّ نَفْسُهَا ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : يَقْبَلُ رُجُوعُهَا وَتَبْقَى مَمْلُوكَةٌ لِسَيِّدِهَا ، قَالَ ابْنُ عَتَّابٍ : وَبِهِ أَفْتِيْتُ ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ابْنُ بَشِيرٍ مَالِكٌ يَسْمَعُ رُجُوعَهَا إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنَّهَا إِنَّمَا نَزَعَتْ مِنْ خَوْفٍ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفٍ وَاخْتِصَارٍ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٦) [١٤] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ قَبِضَ مِنْ عِنْدِ أَنْاسٍ نَصَفَ فَرَسَ عَلَى وَجْهِ الصِّلْحِ مِنْ جِهَةِ دَعْوَى كَانَ يَدَّعِيهِمْ بِهَا وَاشْتَرَى أَيْضًا نَصْفَهَا الْآخَرَ مِنْ عِنْدِهِمْ وَوَلَدَتْ عِنْدَهُ بِنْتًا وَبَاعَ رُبْعَهَا لِرَجُلٍ وَمَاتَتْ عِنْدَهُ وَاسْتَحَقَّ آخَرُ مِنْ عِنْدِهِ رُبْعَ الْأُمِّ وَثُمْنُهَا بِالْشَّرْعِ عَلَى يَدِ حَاكِمٍ فَهَلْ لِلْمُسْتَحَقِّ دَعْوَى عَلَى الْمُسْتَحَقِّ مِنْهُ الْمَذْكُورُ مِنْ جِهَةِ الْابْنَةِ الْهَالِكَةِ أَمْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ أَيْضًا إِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ لِلْمُسْتَحَقِّ مِنْهُ بِرُجُوعِهِ بِتَفَقُّتِهِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ بَعْدَ أَنْ حَكَمَ لَهُ بِرُبْعِ الْأُمِّ وَثُمْنُهَا وَبَيَّانُهُ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْهَالِكَةِ إِلَّا رُبْعٌ وَثُمْنُ رُبْعِهَا الْمَبِيعِ وَأَنْ غَيْرَ ذَلِكَ مُصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِالْجَمِيعِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ مِنْهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْغَضَبِ أَمْ لَا ؛ فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِهِ فَهُوَ كَالْغَضَبِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي فَكَالْغَاصِبِ) (١) وَيَجْرِي حَيْثُذَ فِي ضَمَانِهِ لِنَصِيبِ الْمُسْتَحَقِّ مِنَ الْابْنَةِ الْهَالِكَةِ قَوْلُ ابْنِ عَرَفَةَ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ بِغَلَّةٍ وَعَلَيْهِ مَنْ غَضِبَ أُمَةً ، فَوَلَدَتْ عِنْدَهُ ، فَفِي ضَمَانِهِ الْوَلَدُ بِمَوْتِهِ يَوْمَ وَلَادَتِهِ ، وَقَدْ نَقَلَهُ اللَّخْمِيُّ عَنْ أَشْهَبَ وَابْنِ الْقَاسِمِ ، وَخَرَجَ اللَّخْمِيُّ ضَمَانَهُ بِأَعْلَى قِيَمَتِهِ عَلَى ضَمَانِ الْمَغْضُوبِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ

عَالَمٍ بِالْغَضَبِ ، فَلَا شَيْءَ لِلْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَيْضًا : (وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي السَّمَاءِ وَلَا فِي الْغَلَّةِ) ^(١) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا سَمَآوِي وَغَلَّةٌ) ^(٢) . اهـ .

وَأَمَّا الرَّبْعُ الَّذِي بَاعَ الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ فَلَا شَيْءَ مِنْ ثَمَنِهِ لِلْمُسْتَحَقِّ عَمَلًا بِمَا فِي كِتَابِ الصَّلْحِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » وَنَصْهَا : وَهُوَ كَعَبْدٍ بَيْنَهُمَا بَاعَ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْآخَرُ . اهـ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَكَيْفَ الْحُكْمُ إِنْ ادَّعَى الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ بِإِنْفَاقِهِ عَلَى نَصِيهِه ... ؟ إلخ .

فَجَوَابُهُ : سُئِلَ الشَّرِيفُ أَحْمَدُ بْنُ فَاصِلٍ الشَّرِيفُ عَمَّنِ اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ حَيَوَانٌ وَادَّعَى الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَمَّا الْمُسْتَحَقُّ مِنْ يَدِهِ ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَاصِبًا أَوْ ذَا شُبْهَةٍ ؛ فَنَفَقَةُ الْأَوَّلِ فِي الْغَلَّةِ لَا غَيْرَ ، وَفِي نَفَقَةِ الثَّانِي تَفْصِيلٌ ؛ فَمَا أَنْفَقَ بَعْدَ الدَّعْوَى وَقَبْلَ الْقَضَاءِ يَرْجِعُ بِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي « مُخْتَصَرِهِ » : (وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُقْضِي لَهُ بِهِ) ^(٣) . وَظَاهَرُهُ كَانَتْ لَهُ غَلَّةٌ أَمْ لَا ؟

أَبُو عُمَرَ : هَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ فَمِنْهَا وَمَا أَنْفَقَ قَبْلَ الدَّعْوَى لَا رُجُوعَ لَهُ بِهِ ، وَأَفْتَى بَعْضُ الشُّيُوخِ بِرُجُوعِهِ بِذَلِكَ أَيْضًا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ : (وَرَجَعَ بِنَفَقَةٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ خِدْمَةٌ عَلَى الْأَرْجَحِ) ^(٤) . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ مِنْهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْغَضَبِ فَنَفَقَتُهُ

(١) المصدر السابق .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٣٠) .

(٣) مختصر خليل (ص/ ٢٦٥) .

(٤) مختصر خليل (ص/ ٢٢٤) .

مَحْصُورَةٌ فِي الْعَلَّةِ إِذْ هُوَ كَالْعَاصِبِ ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي الْعَاصِبِ :
(وَمَا أَنْفَقَ فِي الْعَلَّةِ) ^(١) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْغَضَبِ فَيَجْرِي فِي نَفَقَتِهِ التَّفْصِيلُ
الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّرِيفِ : وَفِي نَفَقَةِ الثَّانِي تَفْصِيلٌ ... إلخ كَلَامُهُ . اهـ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٧) [١٥] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى دَابَّةً مِنْ ظَالِمٍ [ق / ٦٩٧] وَعَرَفَهَا
رَجُلٌ عِنْدَهُ وَذَهَبَ لِيَأْتِيَ بِالْبَيْتَةِ فَرَدَّهَا الْمُشْتَرِي لِلظَّالِمِ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ، فَهَلْ يَتَوَجَّهُ
طَلِبُ الْمُدْعِي عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَى الظَّالِمِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » ^(٢) فِي نَوَازِلِ الاسْتِحْقَاقِ : وَسُئِلَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ
عَمَّنْ تَلَفَتْ لَهُ دَابَّةٌ فَوَجَدَهَا بِيَدِ رَجُلٍ زَعَمَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ مُتَغَلِّبٍ مِنْ رِجَالِ
السُّلْطَانِ فَذَهَبَ لِيُقِيمَ الْبَيْتَةَ عَلَيْهَا فَرَدَّهَا الْمَوْجُودَةُ بِيَدِهِ إِلَى الْمُتَغَلِّبِ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ثُمَّ
جَاءَ الطَّالِبُ فَلَمْ يَجِدْهَا بِيَدِهِ فَهَلْ يَتَوَجَّهُ [لَهُ] ^(٣) الطَّلِبُ عَلَى الَّذِي كَانَتْ بِيَدِهِ
[أَوْ عَلَى] ^(٤) الَّذِي صَارَتْ إِلَيْهِ ؟

فَأَجَابَ : إِنْ قَدَرَ الْقَائِمُ عَلَى إِقَامَتِهِ الْبَيْتَةَ عِنْدَ الْحَاكِمِ عَلَى عَيْنِ الدَّابَّةِ أَوْ
قَالَتْ : السَّيْنَةُ هِيَ الَّتِي كَانَتْ بِيَدِ فُلَانٍ وَأَنَّهُ مَا بَاعَ إِلَى آخِرِ الشَّهَادَةِ ، وَقَدَّرَ
الْحَاكِمُ عَلَى الْحَكَمِ عَلَى الَّذِي [هِيَ] ^(٥) بِيَدِهِ فَعَلَّ وَأَخَذَ الطَّالِبُ دَابَّتَهُ ، وَإِنْ لَمْ
تُوجَدْ الْبَيْتَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَلَمْ يُمْكِنْهُ [ذَلِكَ] ^(٦) فَلَهُ الْيَمِينُ عَلَى مَنْ كَانَتْ
بِيَدِهِ الدَّابَّةُ أَنْ فُلَانًا أَقَالَهُ فِيهَا وَرَدَّ عَلَيْهِ الثَّمَنَ ثُمَّ [طَلَبَهُ] ^(٧) إِنْ أُمْكِنَهُ ذَلِكَ .
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٢٩) .

(٢) انظر : « المعيار » (٦٠٣/٩) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في « المعيار » : و .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) سقط من « المعيار » .

(٧) في « المعيار » : يطلبها .

(١٨٥٨) [١٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى ثَوْرًا مِنْ عِنْدَ بَنَارِيٍّ فِي بَلَدِهِ فَلَمَّا قَدِمَ بِهِ أَرْضَ الْمُسْلِمِينَ ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الرِّسَالَةِ » ^(١) مَسْبُوكًا بِكَلَامٍ شَارَحَهَا النَّفْرَاوِيُّ : (وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْهَا) - أَيِ : مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ - (مِنْ الْعَدُوِّ) بِأَرْضِ الْحَرْبِ ثُمَّ قَدِمَ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ بِمَا اشْتَرَاهُ (لَمْ يَأْخُذْهُ رَبُّهُ) مِنْ مُشْتَرِيهِ (إِلَّا بِالثَّمَنِ) ^(٢) الَّذِي بَذَلَهُ الْمُشْتَرِي لِلْحَرْبِيِّ .
قَوْلُهُ : (بِالثَّمَنِ) وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَثْلُ .

وَيُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ عَيْنًا ، وَإِنْ كَانَ مَقُومًا فَقِيمَتُهُ بِمَوْضِعِ أَخْذِهِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا فَإِنْ أَمَكْنَهُ الرَّجُوعُ إِلَى بِلَادِ الْحَرْبِ أَعْطَاهُ الْمَثْلَ هُنَاكَ وَإِلَّا أَعْطَاهُ الْقِيَمَةَ بِمَوْضِعِ افْتِكَاكِهِ لِتَعَدُّرِ الْمَثْلِ ، وَيُصَدَّقُ الْمُشْتَرِي فِي قَدْرِ الثَّمَنِ إِنْ أَشْبَهَ وَيَأْخُذْهُ وَلَوْ جَبْرًا عَلَى الْمُشْتَرِكِ كَالْمَأْخُوذِ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي مِنَ الْمَقَاسِمِ اهـ .
الْمُرَادُ مِنْهَا .

وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمَشَّى حَيْثُ ثَبَّتَتْ مُلْكِيَّةُ الْمُدَّعِي [الثَّوْرَ] ^(٣) وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٥٩) [١٧] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي عَبْدٍ خَرَجَ لِبَعْضِ الْمُعَافَرَةِ فِي نَصِيْبِهِ مِنْ غَنَمِهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ مِنْ عِنْدِ بَنَاهَارٍ ثُمَّ يَعِدُ ذَلِكَ اشْتَرَى أَصْحَابُهُ الْعَبْدَ مِنْ عِنْدِهِ لَعَرِيفَهُمْ تَرْكُوهُ لِمَجْلَتِهِمْ وَدَفَعَهُ الْعَرِيفُ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ فِي قَضَاءِ دَيْنٍ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَ رَجُلٌ وَادَّعَى أَنَّ الْعَبْدَ لَهُ وَرَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ

(١) انظر : « الرسالة » (ص/ ١٩٠) .

(٢) الفواكه الدواني (١/ ١٠٤) .

(٣) في الأصل : النور .

إِلَى أَنْ [قُلْتُ] ^(١) وَبَاعَ الْعَبْدَ أَخْذَهُ فِي دَيْنِهِ ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِ الْمُدَّعِي بِسَنَةِ أَتَتْ وَرَثَتُهُ تَطْلُبُ الْعَبْدَ هَلْ لَهَا حَقٌّ فِيهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا حَقَّ وَلَا كَلَامَ لِلْوَرَثَةِ فِيهِ لِإِمْضَاءِ تَصَرُّفِ صَاحِبِهِ فِيهِ بِالْبَيْعِ لِحَيْشِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلَوْ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ لِمَالِكِهِ ، وَإِنَّمَا لِلْوَرَثَةِ الْكَلَامُ فِي الثَّمَنِ الَّذِي يَبِيعُ بِهِ لِلْحَيْشِ إِنْ شَاءَ وَأَرْجَعُوا بِهِ عَلَيَّ بِائِعِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْفَعُوا لَهُ مَا قُومَ بِهِ الْعَبْدَ فِي الْقَسَمِ وَيَتَقَاضُونَ مَعَهُ فَمَنْ لَهُ فَضْلٌ أَخْذَهُ مِنَ الْآخِرِ ، وَإِنْ شَاؤُوا سَكَتُوا عَنْهُ فَلَا لَهُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ مَا قُلْنَا مَا فِي (ح) ^(٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعَلَى الْأَخْذِ إِنْ عَلِمَ بِمِلْكٍ مُعَيَّنٍ تَرَكَ تَصَرُّفَ لِيَجْبِرَهُ) . إِلَى أَنْ قَالَ : (وَإِنْ تَصَرَّفَ مُضَيَّ) ^(٣) وَلَفْظُهُ : قَالَ ابْنُ يُونُسَ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَمَا وَجَدَهُ السَّيِّدُ قَدْ فَاتَ بَعْتُ أَوْلَادَهُ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى رَقِّهِ . ابْنُ يُونُسَ : يُرِيدُ : وَإِنْ فَاتَ بَيْعٌ مَضَى ذَلِكَ وَلَمْ لَهُ نَقْضٌ لِلْبَيْعِ وَلَكِنْ لَهُ أَخْذُ الثَّمَنِ الَّذِي يَبِيعُ بِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْفَعَ مَا وَقَعَ بِهِ فِي الْمَقَاسِمِ وَيَتَقَاضَانِ . اهـ . وَنَقَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ ، وَأَنْظَرُهُ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ .

(وَبِالْأَوَّلِ إِنْ تَعَدَّدَ) ^(٤) فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْبَيْعَ قَوْتًا . اهـ .

وَفِي « كَبِيرِ مَخ » بَعْدَ نَقْلِهِ لِمَا تَقَدَّمَ مَا نَصَّهُ : لَكِنْ فِي « شَرْحِ عَج » تَرْجِيحُ لَابْنِ يُونُسَ وَمَنْ وَافَقَهُ كَأَبِي الْحَسَنِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ قَالَ الْمُؤَلِّفُ : « وَإِنْ تَصَرَّفَ وَلَوْ بِالْبَيْعِ مَضَى كَالْمُشْتَرِي مِنْ حَرْبِي ... » إلخ لَطَابَقَ مَا لَابْنُ يُونُسَ وَمَنْ وَافَقَهُ ، وَظَاهَرُ مَا ذَكَرَهُ (ح) أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ وَأَنَّهُ فِي خِلَافِ ظَاهِرِ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَائِدَةٌ : نَقَلَهَا (مَج) عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ وَنَصَّهَا : أَرَأَيْتَ الْقَاضِي إِذَا قَضَى

(١) كأنها هكذا بالأصل .

(٢) مواهب الجليل (٣/٣٧٨) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٠٥) .

(٤) مختصر خليل (ص/١٠٥) .

يَشِيءُ لِلْعَامَّةِ كَالطَّرِيقِ وَالْمُورَدَةِ وَنَحْوَهَا مَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهِ ؟
قَالَ : عُدُولٌ مِنَ الْعَامَّةِ .

قُلْتُ : كَيْفَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ سَهْمٌ ؟

قَالَ : هَذَا مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ أَحَدٌ لَيْسَ لَهُ فِيهِ سَهْمٌ يَشْهَدُ عَلَيْهِ .

قَالَ : وَلَيْسَ هَذَا سَهْمًا ، وَلَوْ كَانَ سَهْمًا لَمَا قَطَعَ مَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ
وَلَا حَدَّ مَنْ زَنَى بِجَارِيَةٍ مِنَ الْمَغْنَمِ ، وَهَذَا مِثْلُهُ . اهـ . كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٠) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى بَعِيرًا بِيَدِ آخَرٍ وَاتَى بَيِّنَةً عَلَيْهِ أَنَّهُ
ضَلَّ عَلَيْهِ أَوْ سُرِقَ مِنْ عِنْدِهِ ، وَقِيلَ لَهُ كَيْفَ سَنَّ الْبَعِيرَ فَقَالَ : كَذَا وَكَذَا ، وَإِنْ لَمْ
تَكُنْ سَنَّهُ كَذَلِكَ فَلَا لِي فِيهِ دَعْوَى وَلَا مَطَالَبَةٌ فَنَظَرْتُ النَّاسَ فِي سَنِّهِ فَوَجَدُوهُ
مُخَالَفًا لِمَا قَالَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْمُسْتَدَالِي عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى فِي ثَوْرٍ أَنَّهُ ضَاعَ لَهُ وَأَقَامَ بِذَلِكَ بَيِّنَةً
أَنَّهُ سُرِقَ لَهُ ، فَقِيلَ : كَيْفَ سَنَّ الثَّوْرَ الَّذِي ضَاعَ لَكَ ؟

فَقَالَ : كَذَا وَكَذَا ؛ سَمَّاهُ ، وَقَالَ لِمَنْ حَضَرَ مَعَهُ : اشْهَدُوا عَلَيَّ أَنَّهُ إِنْ لَمْ
تَكُنْ سَنُّ ثَوْرِي عَلَيَّ مَا ذَكَرْتُ أَوَّلًا فَلَا تُخَاصِمُ فِيهِ وَلَا لِي فِيهِ دَعْوَى وَلَا طَلَبٌ
وَرَفَعْتُ يَدَيَّ عَنْهُ ، فَنَظَرُوا فِي الثَّوْرِ وَسَنَّهُ فَوَجَدُوهُ مُخَالَفًا لِمَا قَالَ ، فَهَلْ يُعْتَبَرُ
[ق / ٦٩٨] هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي التَزَمَ عَلَى نَفْسِهِ فِي السَّنِّ وَيُخْرَجُ عَنْهُ وَلَا طَلَبٌ
لَهُ فِيهِ أَوْ يَبْقَى بِيَدِهِ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : يُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ وَقَدْ كَذَّبَ بَيِّنَتَهُ بِمَا أَشْهَدَ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ .
اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦١) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ آخَرٍ وَادَّعَاهُ رَجُلٌ عِنْدَهُ

وَوَقَفَ لَهُ فَمَاتَ فَمِمَّنْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ إِنْ هَلَكَ فِي مُدَّةِ الْوَقْفِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : وَاخْتَلَفَ فِي نَفَقَةِ مَا وَقَفَ مِنَ الْحَيَوَانِ وَفِي غَلَّتِهِ وَمِمَّنْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ إِنْ هَلَكَ فِي مُدَّةِ الْوَقْفِ ؛ فَفِي « الْمُدَوَّنَةِ » (١) : نَفَقَتُهُ عَلَيَّ مَنْ يَقْضِي لَهُ بِهِ وَغَلَّتُهُ لِمَنْ هُوَ فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ هَلَكَ كَانَ فِي ضَمَانِهِ ، وَقَالَ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » : إِنْ هَلَكَ فِي الْوَقْفِ ثُمَّ ثَبَتَ لِلْمُسْتَحَقِّ كَانَتْ مُصِيبَتُهُ مِنْهُ ؛ فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْغَلَّةُ لَهُ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ مِثْلَ مَا قَالَ مَالِكٌ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » ، وَزَادَ : إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَارِيَةً وَالْمُشْتَرِي مُقَرًّا بِالْوَطْءِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَبْرِئْهَا فَتَكُونُ الْمُصِيبَةُ مِنَ الْمُشْتَرِي ، وَلَا يَرْجِعُ بِالثَّمَنِ ، وَقَالَ سُحْنُونُ : الْمُصِيبَةُ مِنَ الْمُشْتَرِي حَتَّى يَحْكُمَ بِهِ لِلْمُسْتَحَقِّ فَتَكُونُ الْغَلَّةُ عَلَى ذَلِكَ لَهُ ، وَرَأَى اللَّخْمِيُّ الْمُصِيبَةَ مِنَ الْمُشْتَرِي وَالْغَلَّةَ لَهُ . اهـ .

الْمُرَادُ مِنْ « التَّبَصُّرَةِ » بَاخْتِصَارِ قُلْتُ : وَالْقَوْلُ الثَّانِي هُوَ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ ابْنُ يُونُسَ كَلَامَهُ الْمُسَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَفِي سَمَاعٍ عَيْسَى سُئِلَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الدَّابَّةَ فَيَدَّعِيهَا رَجُلٌ فِي يَدِهِ فَتَوَقَّفُ لَهُ فَتَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ فِيهَا فَمِمَّنْ تَكُونُ مُصِيبَتُهَا ؟ فَقَالَ : قَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ يَشْهَدُ فِيهَا عُدُولٌ وَلَمْ يَقْضِ بِشَهَادَتِهِمْ حَتَّى مَاتَتْ مُصِيبَتُهَا مِنَ الَّذِي ادَّعَاهَا ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى بَائِعِهَا بِالثَّمَنِ ، قِيلَ لَهُ : فَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ بَعْدَ مَوْتِهَا ؟ قَالَ : فَإِنْ مُصِيبَتُهَا مِنَ الَّذِي كَانَتْ فِي يَدِهِ ، وَيَرْجِعُ مُسْتَحِقُّهَا عَلَى بَائِعِهَا بِالثَّمَنِ . اهـ . مِنْ ابْنِ بُوْنُسَ .

وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، فَلَوْ مَاتَتْ بَعْدَ شَهَادَةِ الْعُدُولِ وَقَبْلَ الْقَضَاءِ فَمُصِيبَتُهَا مِنْ بَيْدِهِ وَيَرْجِعُ مُسْتَحِقُّهَا عَلَى بَائِعِهَا بِالثَّمَنِ ثُمَّ لَا رُجُوعَ لِلْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ وَلَا تَدْخُلُ ضَمَانُ مُدَّعِيهَا إِلَّا بِالْقَضَاءِ ، فَإِذَا مَاتَ بَعْدَهُ فَمُصِيبَتُهَا مِنْهُ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى بَائِعِهَا بِالثَّمَنِ . اهـ .

انظر: « مختصر » القاضي الطالب بكره - رحمه الله تعالى . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٨٦٢) [٢٠] سؤال عمن مات وعليه صداق زوجته وترك عقاراً أو غيره مما له غلة وله ورثة غيرها فتضع يدها على متروك زوجها في نظير ما لها من الصداق من غير تفويض من الوارث أو الحاكم وتتصرف في ذلك بالاستغلال مع حضور الورثة وعلمها وسكوتها مدة سنة فأكثر ، وقامت الورثة بعد ذلك تدعي على الزوجة بما استغلته وتحاسبها به من الصداق ، فهل تجاب لقولها أم لا؟ وهل كذلك الورثة فيما بينهم أم لا؟

جوابه: سئل عن ذلك (عج) فأجاب بقوله: ليس للزوجة أن تضع يدها على ذلك بغير تفويض شرعي من الحاكم أو اتفاق من الورثة وترجع الورثة عليها بالغلة ، وحكم الورثة فيما بينهم كذلك ، وهذه شبهة لا تفوز معها بالغلة . اهـ .

انظر: « نوازله » . اهـ . والله تعالى أعلم .

(١٨٦٣) [٢١] سؤال عن الشهادة على الصفة في استحقاق مملوكة أيعمل بها أم لا؟

جوابه: قال في « المعيار » ^(١) وسئل ابن الحاج عن الشهادة على الصفة في استحقاق مملوكة .

فأجاب بقوله: يا سيدي ومن أيده الله بتوقيفه وعصمه بتسديده وقفت على الكتابين [اللذين] ^(٢) استظهر بهما فلان بن فلان في شأن المملوكة السوداء

(١) انظر: « المعيار » (٩/٦٢٣) .

(٢) في الأصل: الذين .

المُصَوِّفَة وَ الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَي الصِّفَّةِ فِيهَا عَامِلَةٌ وَالْحُكْمُ لَهُ بِهَا
وَأَجِبْ بَعْدَ أَنْ تَنْظُرَ وَتَسْأَلَ هَلْ فِي [هَذَا] ^(١) الْبَلَدِ مَمْلُوكَةٌ تُوصَفُ بِهَذِهِ الصِّفَّةِ
أَمْ لَا ، فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ قَضَيْتَ لَهُ بِهَا وَأَسْلَمْتَهَا [لَهُ] ^(٢) بَعْدَ أَنْ تُحْلِفَهُ فِي مَقْطَعِ
الْحَقِّ أَنَّهُ مَا بَاعَهَا [وَلَا وَهَبَهَا] ^(٣) وَلَا خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ بِوَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْمَلِكِ
إِلَى حِينَ يَمِينِهِ ، وَيَأْخُذُ الْمُقْضِي عَلَيْهِ نُسْخَةً بِجَمِيعِ مَا ثَبَتَ لِلْمُقْضِي لَهُ عِنْدَكَ
فَيَطْلُبُ حَقَّهُ بِذَلِكَ إِنْ شَاءَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . اهـ . كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٤) [٢٢] سُؤَالٌ عَنْ عَبْدٍ غَنِمَهُ الْكُفَّارُ فِي وَقْعَةٍ صَمَنَكَ وَمَكَثَ
عِنْدَهُمْ زَمَانًا ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ تَدَاوَلَتْهُ الْأَمْالُكَ حَتَّى صَارَ عِنْدَ الْعَرَبِ وَفَدَاهُ رَجُلٌ مِنْ
عِنْدَهُمْ ثُمَّ مَكَثَ عِنْدَهُ زَمَانًا يُسَافِرُ لَهُ إِلَى جِهَةٍ بَكْنَ بِالْمَلْحِ عَلَي الْحَمِيرِ حَتَّى
اِكْتَسَبَ مَا لَا تَحْتَ هَذَا الرَّجُلِ الْفَادِي لَهُ ثُمَّ رَدَّ الْعَبْدَ لِسَيِّدِهِ وَاسْتَشْنَى مَالَهُ فَهَلْ
يَكُونُ لَهُ أَوْ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ الْأَوَّلِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَالَ لِسَيِّدِهِ الثَّانِي ؛ لِاسْتِثْنَائِهِ لَهُ حِينَ الْهَبَةِ ، وَأَمَّا السَيِّدُ الْأَوَّلُ
فَلَا دَعْوَى لَهُ فِي الْمَالِ - أَيِ : مَالِ الْعَبْدِ - وَالْعَبْدُ لِفَوَاتِهِ بِالْمُفَاوَضَةِ غَيْرَ مَا مَرَّةٍ
قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ أَخَذُ مَا وَهَبُوهُ بِدَرَاهِمٍ مَجَانًا وَبِعَوْضٍ بِهِ
إِنْ لَمْ يَبِعْ فِيمُضِي وَلِكَمَالِكِهِ الثَّمَنُ) ^(٤) - أَيِ : فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى - ، وَالزَّائِدُ
عَلَي مَا اشْتَرَاهُ بِهِ مِنَ الْكُفَّارِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعَبْدَ فَاتَ عَلَى
سَيِّدِهِ الْأَوَّلِ بِالْمُفَاوَضَةِ عَلَيْهِ ؛ وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ صَحَّةُ مُلْكِيَّةِ الثَّانِي لَهُ وَلِكَمَالِهِ ،
وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ مُلْكِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَاسْتَشْنَى مَالَهُ ، فَهُوَ لَهُ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ ، وَإِنْ لَمْ

(١) فِي « الْمَعْيَار » : هَذِهِ .

(٢) فِي « الْمَعْيَار » : إِلَيْهِ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/١٠٥) .

يَسْتَتْنَهُ فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ مَلِكِهِ بَيْعَ فَهُوَ لَهُ أَيْضًا حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمُشْتَرِي ، وَإِنْ كَانَ بَعْتَهُ فَهُوَ لِلْعَبْدِ ، وَإِنْ كَانَ بِهَبَةٍ فَقَوْلَانِ هَلْ هُوَ لَهُ أَوْ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ . وَهَذَا كُلُّهُ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَشَرَّاحُهُ ^(١) فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٥) [٢٣] سُؤَالَ : عَنْ عَبْدٍ لِبَعْضِ أَهْلِ وَلَاتِهِ كَانَ بِصِمْنِكَ حِينَ نَزَلَ بِهَا دَاعِ أَهْلٍ سِيكَ وَمَنْ مَعَهُمْ ، فَلَمَّا حَانَ خُرُوجُ أَهْلِهَا خَرَجَ الْعَبْدُ بِنَفْسِهِ هَارِبًا وَلَمْ يَأْخُذْهُ أَحَدٌ مِنَ الْجَنِيشِ الْمَذْكُورِ حَتَّى وَصَلَ أَسْكَرَ بِنَاحِيَةِ بَاغَنَةٍ وَأَخَذَهُ بَعْضُ أَهْلِ أَسْكَرٍ وَوَجَدَهُ بَعْضُ أَهْلِ وَلَاةٍ عِنْدَهُ وَفَدَاهُ بِأَدْرُعٍ مِنَ الْخَنْطِ وَطَلَبَهُ مَالِكُهُ مِنْهُ بِأَزِيدَ عَلَيَّ مَا فَدَاهُ بِهِ وَأَبَى الْفَادِي وَمَكَثَ عِنْدَهُ زَمَانًا وَتَوَفَّى مَالِكُهُ وَتَرَكَ وَرَثَتَهُ ، فَلَمَّا كَانَ الْفَادِي فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ أَمَرَ قُرْبَاءَهُ بِرَدِّ الْعَبْدِ لَأَهْلِهِ فَهَلْ أَمْرُهُ بِذَلِكَ يُعَدُّ هَبَةً أَوْ وَصِيَّةً أَوْ يُعَدُّ أَنَّهُ كَانَ لِمَالِكِهِ الْأَوَّلِ وَتَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ وَرَدَهُ وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْأَخِيرَ مَا قَالَهُ بَعْضُ مَنْ يُوَوَّلُ إِلَيْهِ الْإِرْثُ أَنَّ سَبَبَ رَدِّهِ إِشَارَةٌ مِنْ ذِي عِلْمٍ وَدِينٍ وَخَبْرَةٍ بِالْأَمْرِ ؟ وَهَلْ مَالُ الْعَبْدِ الْمَذْكُورِ يَبْقَى لَوَرَثَةِ الْفَادِي أَوْ يَتْبَعُهُ لَوَرَثَةُ الْمَالِكِ الْأَوَّلِ ؟

وَمَا حُكْمُهُ إِذَا شَهِدَ بَعْضُ مَنْ يُوَوَّلُ إِلَيْهِ الْإِرْثُ بِاسْتِثْنَاءِ الْفَادِي لِلْمَالِ ؟

وَهَلْ يُفِيدُ الْإِسْتِثْنَاءُ هُنَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْفَادِي لَا يَحْمِلُ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ فَدَى الْعَبْدَ لِيَتَمَلَّكَهُ ؛ لِمَنْعِهِ لَهُ مِنْ سَيِّدِهِ لَمَّا طَلَبَهُ مِنْهُ بِأَزِيدَ مِنَ الْفِدَاءِ وَأَسْتَمْرَارِهِ عَلَى مَنْعِهِ إِلَى أَنْ مَرَضَ الْمَرَضُ الَّذِي تَوَفَّى مِنْهُ ، فَأَمَرَ حِينَئِذٍ بِرَدِّهِ لَوَرَثَةِ رَبِّهِ وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (شَخ) فِي تَكْلَمِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْأَحْسَنُ فِي الْمُفْدِي مِنْ لَصٍّ

(١) انظر : « حاشية الخرشي » (١٤١ / ٣) و « مواهب الجليل » (٣٧٩ / ٣) و « فتح الجليل »

أَخَذَهُ بِالْفِدَاءِ (١) بِقَوْلِهِ : وَكُلُّ هَذَا إِذَا فَدَاهُ لِرَبِّهِ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ لِيَتَمَلَّكُهُ هُوَ فَإِنَّ رَبَّهُ يَأْخُذُهُ بِلَا شَيْءٍ مُطْلَقًا . اهـ . وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ فِي «نَوَازِلِهِ» : إِنْ ادَّعَاهُ الْفِدَاءُ لِرَبِّهِ مَعَ حَمْلِهِ عَلَيْهِ - يَعْنِي الْبَعِيرَ - حِيلَةً مِنْهُ فَجَوْرٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ فَدَاهُ لِرَبِّهِ لَتَرَكَ التَّصَرُّفَ فِيهِ حَتَّى يُخَيَّرَ رَبُّهُ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَمَلًا لِنَفْسِهِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ فَدَاهُ لِنَفْسِهِ وَنَيْتُهُ التَّمَلُّكُ ، وَالْخِلَافُ الَّذِي فِي الْمُفْدِي مِنْ لِصٍّ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ فَدَاهُ لِرَبِّهِ ، وَأَمَّا إِنْ فَدَاهُ لِنَفْسِهِ فَإِنَّهُ يُوْخَذُ مِنْهُ مَجَانًّا بِاتِّفَاقٍ .

وَذَكَرَهُ ابْنُ نَاجِي فَقَالَ : كَالِاسْتِحْقَاقِ . اهـ مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْ كَلَامِهِ . وَنَحْوِهِ فِي «نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ وَالشَّرِيفِ حَمِي اللَّهِ» فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمَا فِي ذَلِكَ فَقَدْ بَانَ لِلنَّاطِرِ اسْتِحْقَاقُ أَرْيَابِ الْعَبْدِ لَهُ مَجَانًّا ، وَكَذَلِكَ مَالُهُ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ فِي الْاسْتِحْقَاقِ كَمَا فِي «التَّحْصِيلِ وَالْبَيَانِ» لِابْنِ رُشْدٍ ؛ وَتَفَرَّعٌ عَنْ هَذَا بَطْلَانُ اسْتِثْنَائِهِ لِمَالِهِ وَلَوْ ثَبَتَ بَيْنَهُ غَيْرُ الْبَيْتَةِ الْمَذْكُورَةِ ؛ إِذْ لَا مِلْكَ لَهُ فِي الْعَبْدِ حَتَّى يَسْتَتْنِي مَالُهُ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا شَهَادَةُ الْبَيْتَةِ الْمَذْكُورَةِ فَلَا عِبْرَةَ وَلَا عَمَلَ بِهَا رَأْسًا ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا إِنْ جَرَّ بِهَا نَفْعًا) (٢) . اهـ .

نَعَمْ لَوْ فَرَضْنَا وَقَدَرْنَا أَنَّهُ فَدَى الْعَبْدَ لِرَبِّهِ فَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ إِلَّا الْفِدَاءُ فَقَطُّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَحْسَنِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْأَحْسَنُ فِي الْمُفْدِي مِنْ لِصٍّ أَخَذَهُ بِالْفِدَاءِ) (٣) . اهـ .

وَأَمَّا الْعَبْدُ وَمَالُهُ فَلَا رِبَايَةَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ . اهـ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص/١٠٥) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٦٣) .

(٣) مختصر خليل (ص/١٠٥) .

(١٨٦٦) [٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ سَلْعَةً بَعَيْنَ غَيْرِ مَسْكُوكَةٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ وَجَدَهَا مَعِيَةً فَهَلْ يَفْسَخُ الْبَيْعُ أَمْ لَا أَوْ يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِمِثْلِهَا ؟

جَوَابُهُ : اِخْتَلَفَ أَئِمَّتَانِ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ صَاحِبُ « التَّقْيِيدِ » إِلَى عَدَمِ فُسْخِهِ بِذَلِكَ وَإِنَّمَا لِلْبَائِعِ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِمِثْلِهَا ؛ أَشَارَ لِذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِ « الْمُدَوَّنَةِ » : وَإِنْ أُسْلِمَتْ دَنَانِيرُ فِي طَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ ... إلخ بِقَوْلِهِ : قَالَ أَشْهَبُ فِي التَّبَرِّ وَالنَّقَارِ ^(١) وَالْحَلِيِّ لَا يَنْتَقِضُ السَّلْمُ - يَعْنِي بِاسْتِحْقَاقِهَا - وَسَكَتَ عَنِ الْفُلُوسِ ، وَفِي الْكِتَابِ : لَا يَنْتَقِضُ بِاسْتِحْقَاقِ الْفُلُوسِ وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا . اهـ .

انْظُرْ نَوَازِلَ الْقَاضِي الطَّالِبِ أَبِي بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَذَهَبَ (عَج) إِلَى فُسْخِهِ بِذَلِكَ ؛ أَشَارَ لِذَلِكَ عِنْدَ رَأْسِ بَابِ الْبَيْعِ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرِ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ نَاقِلًا عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ : الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ إِذَا لَمْ يَكُونَا مَسْكُوكَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْعَيْنِ فَتَصِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَمَسْأَلَةِ عَرَضٍ فِي عَرَضٍ . اهـ .

الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَفْتِيَ بِهِ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، انْظُرْ : «نَوَازِلَهُ» ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٧) [٢٥] سُؤَالٌ عَنْ هَوْلَاءِ الْأَسَانِيكِ وَالْفُلَانِيِّنِ الْمُتَخَلِّقِينَ بِأَخْلَاقِ بَنَارٍ هَلْ يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُمْ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الَّذِي أَشْكَلَ عَلَيْكُمْ خَبَرُهُمْ قَوْلُ خَلِيلٍ : (إِذْنُ الْإِمَامِ لِكَافِرٍ صَحَّ سِبَاؤُهُ) ^(٢) وَقَوْلُ شُرُوحِهِ ^(٣) فَخَرَجَ بِهِ الْمُرْتَدُّ وَالْمُعَاهِدُ زَمَنَ الْعَهْدِ ، وَهَوْلَاءُ لَيْسُوا بِمُرْتَدِّينَ وَلَا [ق / ٦٩٩] مُعَاهِدِينَ ، وَإِنَّمَا أَمْرُهُمْ عَلَى دِينِ بَنَارٍ مِنْ زَمَنٍ قَدِيمٍ وَالْمَوْجُودُ مِنْهُمْ الْيَوْمَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَجْدَادٍ فِي الْكُفْرِ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ

(١) هو القطع الخالصة من الذهب والفضة .

(٢) مختصر خليل (ص/١٠٦) .

(٣) انظر : « الشرح الكبير » (٢/٢٠١) ، و « حاشية الخرشى » (٣/١٤٣) ، و « مواهب الجليل »

أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمَوْجُودِينَ لَا تَقُولُ أَنَّهُ يُحْكَمُ لَهُمْ بِحُكْمِ الْمُرْتَدِّ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى دِينِ أَبِيهِ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ صَبِيًّا وَالْأَبُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا ، وَأَمَّا هَؤُلَاءِ لَمْ يَرْتَدُّوا بِأَنْفُسِهِمْ وَلَمْ يَرْتَدِّ آبَاؤُهُمْ دَنِيَّةً .

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الطَّلَبِ أَبِي بَكْرٍ الْوَلَاتِيِّ » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ كَانَ كَافِرًا مِنَ السُّودَانِ الْمَحْكُومِ لَهُمْ بِالْإِسْلَامِ فَهَلْ يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ ، وَتَمَلُّكُ أَوْلَادِهِ أَمْ لَا فَاجَابَ أَنَّ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْقَبَائِلِ الْمَحْكُومِ لَهُمْ بِالْإِسْلَامِ لَا يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ لِأَنَّهُ مُرْتَدٌّ وَالْمُرْتَدُّ لَا يُسْتَرَقُّ سِوَاءَ كَفَرٍ هُوَ فَقَطُّ أَوْ كَانَ لَهُ أَبٌ كَافِرٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَفَرَ هُوَ فَقَطُّ فَارْتَدَّادُهُ ظَاهِرٌ ، وَإِذَا كَفَرَ أَبُوهُ قَبْلَهُ سِوَاءَ بَعْدَ وَلَادَتِهِ هُوَ أَوْ قَبْلَهَا فَهُوَ وَلَدٌ مُرْتَدٌّ مَحْكُومٌ لَهُ بِالْإِسْلَامِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ فَكَالْمُرْتَدِّ كَمَا قَالَ خَلِيلٌ : (وَبَقِيَ وَلَدُهُ مُسْلِمًا ...) (١) إلخ . قَالَ (مَخ) (٢) فِي « كَبِيرِهِ » مَا نَصَفَهُ : وَبَقِيَ وَلَدُهُ مُسْلِمًا - أَيُ : وَحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ - صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا وَلَدٌ قَبْلَ الْوِلَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمَنْ ارْتَدَّ بَعْدَ بُلُوغِهِ أُجْرِيَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَمَنْ الْمَنْصُوصُ أَنَّ الْمُرْتَدَّ وَلَدَهُ لَا يَجُوزُ تَمَلُّكُهُمَا عَلَى مَا نَقَلَ ابْنُ شَاسٍ فِي « مُخْتَصَرِهِ » ، وَنَصُّهُ : فَرَعٌ : قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي قَوْمٍ ارْتَدُّوا وَتَنَاسَلُوا ثُمَّ ظَفَرَ بِهِمْ أَنَّهُمْ وَذَرَارِيُّهُمْ : لَهُمْ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ يُسْتَتَابُ الْأَكْبَرُ مِنْهُمْ ؛ فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا ، وَكَذَلِكَ مَنْ بَلَغَ مِنْ ذَرَارِيِّهِمْ وَلَا يُرْقُونَ وَلَا يَحِلُّ اسْتِرْقَاقُهُمْ بِالسَّبْيِ ، وَكُلٌّ مَنْ وَلَدَ لِلْمُرْتَدِّ بَعْدَ رَدِّهِ ، فَلَهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ فَلَا يُسْتَرَقُّ مَا تَنَاسَلَ مِنْهُمْ ، وَيُجْبَرُ الصَّغَارُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَيُسْتَتَابُ مَنْ بَلَغَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّبِ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَكَذَلِكَ ذَكَرَ لِي مَنْ لَقِيْتُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ . اهـ . وَمِنْ نُصُوصِهِ أَيْضًا فِي جَوَابِ ابْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْقَيْلِيِّ وَنَصُّهُ : فَالْكَافِرُ بِأَصَالَةِ الْكُفْرِ تُسَبَّى ذَرَارِيُّهُمْ وَنِسَاؤُهُمْ وَتُقَسَّمُ أَمْوَالُهُمْ ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، وَفِي الْكَافِرِ

(١) مختصر خليل (ص/٢٨٢) .

(٢) انظر : « التاج والإكليل » (٦/٢٨١) ، و« حاشية الخرشي » (٦٦/٨) .

بِالْإِسْلَامِ خِلَافُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي أَهْلِ حِصْنٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ارْتَدُّوا عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ : لَا تُسَبِّي ذُرَارِيَهُمْ ، وَأَمَّا أَمْوَالُهُمْ فَهِيَ فِيءٌ لِلْمُسْلِمِينَ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ حُرٌّ مِنْ أَصْلِهِ ، وَإِلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ ذَهَبَ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ وَائِمَّةُ السَّلَفِ . اهـ . الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

كَمُلَ الرَّبْعُ الثَّلَاثُ مِنْ نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْقَصْرِيِّ عَلَيَّ يَدِ كَاتِبِهِ لِنَفْسِهِ الْمُصْطَفَى ابْنِ الْعَالِمِ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بِنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ مَهْضُ بْنُ أَبِیْهَنْصَ بْنِ السَّالِمِ بْنِ [(١)] ابْنِ [(٢)] بِنِ مَالِكِ بْنِ [(٣)] عُمَرُ بْنُ تَاشَفِينَ رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ بِمَنَّةِ عَشِيَّةِ الْخَمِيسِ ، شَعْبَانَ ١٣٧٠ [ق / ٧٠٠] .

فَفِي صَحِيفَةٍ مِنْ شَرْحِ الزَّرْقَانِيِّ الْمَوْطَأَ : وَأَخْرَجَ أَبُو عُمَرَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ رَبَاحٍ كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ مَنْ حَرَمَنِي الْهُدَى وَأَوْرَثَنِي الضَّلَالَةَ وَالرَّدْيَ أَتُرَاهُ أَحْسَنَ إِلَيَّ أَوْ ظَلَمَنِي ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِذَا كَانَ الْهُدَى شَيْئًا كَانَ لَكَ عِنْدَهُ فَمَنَعَكَ فَقَدْ ظَلَمَكَ ، وَإِنْ كَانَ الْهُدَى لَهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ فَمَا ظَلَمَكَ شَيْئًا ، وَلَا تَجَالِسْنِي بَعْدُ . اهـ ، وَبِهَذَا أَجَابَ رِبِيعَةُ غِيلَانَ الْقَدْرِيَّ لَمَّا سَأَلَهُ ، وَإِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ . اهـ .

وَأَنعَكَسَتْ قَضِيَّةٌ فِي الْمُتَّهَمِ

تَلَزَمَهُ بَيْنَهُ تَنْفِي التُّهَمِ

تَلَزَمَهُ بَيْنَهُ تَحَقُّقُ

يَلَزَمُهُ مَعَ الْيَمِينِ الْحَقُّ

وَتُسَلَّبُ الْيَمِينُ عَنْ أَرْبَابِ

مَا يَسْتَحِقُّ مِنْ يَدِ الْغِصَابِ

ذَكَرَ ذَا مَيَّارَةَ ابْنِ عَاصِمٍ

وَجَاءَ فِي ابْنِ سَلْمُونِ الْعَالِمِ

مِثْلُهُمَا تَبْصِيرَةُ الْفَرَحُونِ

وَقَوْلُهَا كَاللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ

مُسْتَغْرَقٌ إِعْطَاؤُهُ الْحُكْمُ فَلَا

يَجُوزُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ الْفَضْلَا

بَلِ التَّحْيِيلُ لِلْأَخْذِ الْمَالِي

لِطَالِبٍ مِنْ يَدِهِ فِي الْحَالِ

وَشَahِدُ الزُّورِ عَلَيْهِ إِنْ طَلَبُ

شَهَادَةٍ مِنْهُ عَلَيْهِ قَدْ تَجَبُّ

وَكُلُّ مَا اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِ اللَّصُوصِ

بِلَا يَمِينٍ أَخْذُهُ عِنْدَ النَّصُوصِ

فَائِدَةٌ:

مَا قَوْلُكُمْ فِي حَادِثَةٍ فِي سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ هِيَ أَنَّهُ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ حَضَرَ خَبَرٌ مِنَ الشَّامِ فِي التَّلْغَرافِ لِبَعْضِ الثُّغُورِ بِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي الشَّامِ رُؤْيُ هَلَالِ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْيَوْمِ الْحَاضِرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَقْتَى مُفْتِيهِ بِالْعَمَلِ بِهَذَا الْخَبَرِ وَالْحُكْمُ بِثُبُوتِ الشَّهْرِ فِي ذَلِكَ الثُّغْرِ ، وَحَكَمَ قَاضِيهِ بِذَلِكَ تَمَسُّكًا بِقَوْلِ بَعْضِ حَوَاشِي التَّنْوِيرِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَهْلُ الْقُرَى بِسَمَاعِ الْمَدَافِعِ أَوْ رُؤْيَةِ الْقَنَادِيلِ مِنَ الْحَضَرِ؛ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ

ظَاهِرَةٌ تُفِيدُ غَلْبَةَ الظَّنِّ بِثُبُوتِهِ عِنْدَ قَاضِيِ الْمَصْرِ ، وَغَلْبَةَ الظَّنِّ حُجَّةً مُوَحِّدَةً لِلْعَمَلِ
 كَمَا صَرَّحُوا بِهِ ، وَاحْتِمَالَ كَوْنِ ذَلِكَ لِغَيْرِ رَمَضَانَ بَعِيدٌ ؛ إِذْ لَا يُفَعَّلُ مِثْلُ ذَلِكَ
 عَادَةً لَيْلَةَ الشَّكِّ إِلَّا لثُبُوتِ رَمَضَانَ . اهـ . وَلَكَمَا سَمِعَ بِذَلِكَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْقَطْرِ
 الشَّامِيِّ عَارَضُوا ذَلِكَ غَايَةَ الْمُعَارِضَةِ وَرَدُّوا الْفَتْوَى الْمَذْكُورَةَ قَائِلِينَ بِعَدَمِ جَوَازِ
 الْحُكْمِ بِثُبُوتِ رَمَضَانَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ مُسْتَدِلِّينَ بِعِبَارَةٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمَحَرَّرَةِ فَهَلْ يُعَوَّلُ
 عَلَى الْفَتْوَى الْمَذْكُورَةِ ؛ أَوْ عَلَى قَوْلِ الْمُعَارِضِينَ . أَفِيدُوا الْجَوَابَ ؟

فَأَجِيبْ بِمَا نَصَّهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ
 يُعَوَّلُ عَلَى الْفَتْوَى الْمَذْكُورَةِ ؛ لِأَنَّ سَلَاطِينَ الْمُسْلِمِينَ وَضَعُوا التَّلْغَرَفَ ؛ لِتَبْلِيغِ
 الْأَخْبَارِ مِنَ الْبِلَادِ الْقَرِيبَةِ وَالْبَعِيدَةِ فِي مُدَّةٍ يَسِيرَةٍ جَدًّا وَأَقَامُوا لِأَعْمَالِهِ أَشْخَاصًا
 مُسْلِمِينَ وَأَنْفَقُوا عَلَى ذَلِكَ أَمْوَالًا جَسِيمَةً وَاسْتَغْنَوْا بِهِ عَنِ السَّعَاةِ وَإِرْسَالِ
 الْمَكَاتِيبِ غَالِبًا ، فَصَارَ قَانُونًا مُعْتَبَرًا فِي ذَلِكَ يُخَاطَبُ بِهِ السَّلَاطِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا
 فِي [(١)] وَتَبِعَهُمُ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي
 مُحَمَّدٍ وَالْحَطَّابِ وَغَيْرِهِمَا ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا
 مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ . اهـ . مِنْ عَلِيٍّ بَلْفُظِهِ [ق / ٧٠١] .

فهرست

الموضوع	الصفحة
نوازل المعاوضات	٥
نوازل العيوب	١٤٠
نوازل السلم	١٨٢
نوازل القرض	٢٠٥
نوازل الرهن	٢١٧
نوازل الفلوس والحجر	٢٢٨
نوازل الصلح	٢٧٢
نوازل الحوالة	٢٨٩
نوازل الضمان	٢٩٣
نوازل الشركة والضرر	٣١١
نوازل الوكالة	٣٤١
نوازل الاستلحاق	٣٧٤
نوازل الإقرار	٣٨٥
نوازل الوديعة	٣٩٤
نوازل العارية	٤٠٨
نوازل الغصب والتعدي	٤٢٣
نوازل مغتربي الذمم والفداء من اللصوص والمدارات	٤٨٠
نوازل القسمة	٥٤٧
نوازل الاستحقاق	٥٦٤